

١١٥٥٢

٢  
١٤١١  
٢

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية  
كلية الشريعة - قسم الفقه

## التعليقة الكبرى في الفروع

للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري (ت ٤٥٠ هـ)  
دراسة وتحقيق من بداية باب صفة الصلاة وما يجزئ منها وما يفسدها  
إلى نهاية باب إمامة المرأة

إعداد الطالب

إبراهيم بن ثويني بن مخلف السعيد الطفيري

لنيل درجة العالمية الماجستير

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور

محمد بن عبد الله الزاحم

الأستاذ بكلية الشريعة

العام الجامعي

١٤٢٢-١٤٢٣ هـ

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلّ وبارك وأنعم على عبدك ورسولك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد شاء الله عز وجل أن تكون الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع، وقد ميزها عز وجل بأن جعلها صالحة لكل زمان ومكان، فجاءت مكتملة تشتمل على كل ما يصلح للإنسان في جميع أموره وشؤونه، قال الله عز وجل: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾<sup>(١)</sup> وقال: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين﴾<sup>(٢)</sup>.

وتحقيقاً لهذه الحكمة فقد قبض الله عز وجل علماء ربانيين ينبرون للناس طريق الحق، ويبينون لهم الحلال والحرام في أحكام الشريعة الغراء، وينشرون ميراث النبوة، ويقيمون الحجة حتى يصلح أمر العباد ديناً ودنياً. ومن أولئك العلماء الأفاضل علامة عصره، وزينة مصره الإمام القاضي أبو الطيب الطبري - رحمه الله - الذي كانت له قدم راسخة في تأصيل علم الفقه

---

(١) سورة المائدة، الآية (٣).

(٢) سورة النحل، الآية (٨٩).



وتفريعاته، ولقد كان -رحمه الله- يمتلك فكراً ناقداً وقوة في إقامة الحجة على المخالف مما ينبهر به كل من يقرأ في هذا السِّفر، والله در تلك القرون التي أنجبت أولئك العلماء الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الدين والدفاع عن حياضه.

ومن أعظم ما سَطَّر عن القاضي أبي الطيب -رحمه الله- من تراث علمي يحمد له، هو كتابه المفيد: (شرح مختصر المزني - رحمه الله -) الذي لم يترك شاردة ولا واردة من الفوائد والفرائد إلا وتجد لها حظاً وافراً في هذا الكتاب، مما يدل على طول باع وسعة اطلاع، ولهذا وقع اختياري على هذا المصنف القيم ليكون موضوع أطروحتي لنيل درجة الماجستير، والله أسأل العون والساداد في الدنيا والمعاد.

## أسباب اختيار المخطوط:

١- أهمية الكتاب العلمية، وتتضح في محورين:

المحور الأول: غزارة المادة العلمية التي جعلت من هذا الكتاب موسوعة

ضخمة في الفقه الشافعي، والفقه المقارن.

المحور الثاني: احتواء هذا الكتاب على ثروة علمية كبيرة من النصوص

الحديثية، وأقوال الصحابة والتابعين والفقهاء، مما قد لا يوجد مجموع في كثير من كتب الفقه.

٢- مكانة المؤلف العلمية، فهو من أئمة الشافعية ، ومن أصحاب الوجوه

الذين تميزوا بحسن الاستنباط وقوة الحجة.

٣- المشاركة في إخراج ونشر جزء من كنوز العلم لهذه الأمة التي طال

مكثها بين رفوف المكتبات.

٤- الرغبة في التزود من فوائد هذا الكتاب القيم.

## خطة البحث:

قسمت البحث إلى قسمين:

القسم الأول: الجزء الدراسي من الرسالة.

القسم الثاني: النص المحقق.

فأما الأول منهما - وهو القسم الدراسي - فجعلته على مقدمة وثلاثة

فصول:

أ- المقدمة: واشتملت على :

١ - الافتتاحية.

٢ - سبب اختيار الموضوع.

٣ - الشكر والتقدير.

٤ - خطة البحث.

٥ - منهج التحقيق.

ب- الفصل الأول: ترجمة موجزة للمؤلف، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبته ولقبه وكنيته.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته وحياته.

المبحث الثالث: رحلاته وتلقيه للعلم ومكانته العلمية.

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث السادس: وفاته وثناء العلماء عليه.

ج- الفصل الثاني: دراسة الكتاب وفيه مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية.

المبحث الثالث: وصف نسخ المخطوط ونماذج منها.

المبحث الرابع: منهج المصنف في الكتاب.

المبحث الخامس: المصطلحات الفقهية.

د- الفصل الثالث: في المقارنة بين كتاب التعليقة للقاضي أبي الطيب

الطبري وكتاب بحر المذهب للإمام الروياني، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لصاحب الكتاب المقارن به، وتحت

مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبته وكنيته .

المطلب الثاني: ولادته ونشأته العلمية.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: وفاته وثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب المقارن به، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في نسبة الكتاب للمؤلف.

المطلب الثاني: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثالث: وصف المخطوط ونماذج منها.

المبحث الثالث: المقارنة بين الكتابين في المنهج، وتحت خمسة مطالب:

المطلب الأول: المقارنة من حيث عرض المسألة وذكر الخلاف.

المطلب الثاني: المقارنة من حيث الاستدلال.

المطلب الثالث: المقارنة من حيث الترجيح بين الأقوال.

المطلب الرابع: المقارنة من حيث خدمة المذهب بذكر الروايات

والراجع منها

المطلب الخامس: المقارنة من حيث التفريع على المسألة والتخريج

عليها.

## القسم الثاني: النص المحقق.

قمت بتحقيق ما يخصني من هذا الكتاب ، وهو من بداية صفة الصلاة وما يجزئ منها وما يفسدها إلى باب إمامة المرأة، وفق قواعد وأسس التحقيق العلمي حسب الإمكان.

وقد انتهجت في هذا التحقيق ما يلي:

١- نسخت الكتاب حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع مراعاة علامات الترقيم والتنصيص.

٢- قابلت النسخ في التحقيق وأثبت الفوارق بينها، ورمزت لكل نسخة برمز هجائي خاص.

واعتمدت النسخة (أ) أصلاً، وذلك لأنها النسخة الكاملة، حيث تنفرد عن بقية النسخ بـ (٦٣) لوحة من بداية هذا الجزء المحقق.

وكان منهجي في المقابلة بين النسخ كالتالي:

أ- اقتصرت على أكمل صيغ الثناء على الله عز وجل، وألفاظ الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وصيغ الترضي على الصحابة، والترحم على العلماء دون الإشارة إلى الاختلاف في ذلك بين النسخ.

ب- إذا وجدت زيادة في (أ) فإنني أثبت هذه الزيادة في المتن، وأشير في الحاشية إلى أنها ساقطة من (ب) أو (ج)، فإن كانت هذه الزيادة أكثر من كلمة، فإنني أثبتها في المتن ما بين هلالين ( ) ، وأشير في الحاشية إلى أنها ساقطة من (ب) أو (ج).

ج- إذا وجدت الزيادة في (ب) أو (ج) وليست في (أ) ، فإنني أثبت هذه الزيادة في المتن ما بين معقوفين [ ] ، وأشير في الحاشية إلى أنها ساقطة من (أ) أو غيرها.

د- إذا اختلفت النسخ (أ) و(ب) و(ج) في كلمة أو كلمات مثبتة فيها

فإن كان الصواب في (أ) أثبتته في المتن وأشرت إلى ما في النسخ الأخرى.  
وإن كان الصواب في (ب) أو (ج) فإني أثبت الصواب في المتن بين هلالين  
( ) ، وأذكر في الحاشية ما في نسخة (أ) ، أو غيرها.

هـ- إذا اتفقت النسخ (أ) و(ب) و(ج) على الخطأ ، أو عند احتياجي  
لزيادة بعض الكلمات في المتن لكي يستقيم الكلام أو المعنى ، فإني أضع الصواب  
أو الزيادة ما بين أربعة أهلة (( )) في المتن ، وأشير في الحاشية إلى ما في النسخ  
من الخطأ ، أو ما اقتضى الزيادة ليستقيم الكلام.

٣- أشرت إلى نهاية كل لوحة من النسخة (أ) ، بوضع مائلة هكذا / مبينا  
في هامش الصفحة الجاني ، وأشرت إلى نهاية كل لوحة من (ب) و(ج) في  
الحاشية.

٤- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في القرآن الكريم مبينا اسم  
السورة ورقم الآية .

٥- خرجت الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية ، وطريقتي فيها  
كالآتي:

أ- إن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بذلك.  
ب- وإن كان في غيرهما خرجته من مظانه من كتب السنة المعتمدة من  
السنن الأربعة وغيرها من كتب الحديث والسنن ، ذاكرا كلام أهل العلم عليه  
تصحيحا أو تضعيفا.

ج- في تخريجي للحديث أذكر اسم الكتاب والباب ورقم المجلد والصفحة  
إذا كان في الكتب الستة ، فإن كان في غيرهما من كتب السنة اكتفيت بالإحالة  
على رقم المجلد والصفحة.

٦- خرجت الآثار المروية عن الصحابة والتابعين من المصنفات وكتب  
الآثار.

٧- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم ترجمة مختصرة عند أول موضع يرد فيه اسم العلم، ثم أذكر بعض الكتب التي ترجمت له، واستثنت من ذلك من ورد ذكره في القسم الدراسي، فإني لا أترجم له.

٨- وثقت الأقوال وعزوتها إلى قائلها، إما بالرجوع إلى مصدره الأصلي إن وجد، أو بالإحالة إلى من نقله من أهل العلم في كتبهم المعتمدة.

٩- حققت المسائل الفقهية، ويشمل ذلك ما يلي:

أ- التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من العبارات والفقرات بالرجوع إلى كتب المذهب وغيرها.

ب- إذا ذكر للمسألة حكماً أو أورد فيها قولاً في المذهب، فإني استوفي الأقوال والأوجه في المسألة، مع ذكر الصحيح منها عند المحققين من أهل المذهب، هذا عند الشافعية.

أمّا ما يختص بالمذاهب الأخرى فإني أحاول ذكر الأقوال في المسألة والروايات عن الإمام بالرجوع إلى كتب المذهب المعتمدة.

وأما بالنسبة للأئمة الذين لم تدون مذاهبهم فأرجع إلى إثبات أقوالهم وذكر الروايات عنهم إلى كتب الخلاف المشهورة والمعتبرة، أو إلى فقههم إن كان مجموعاً في حالة توفره.

١٠- شرحت الكلمات الغريبة الواردة في النص.

١١- عرّفت بالمصطلحات العلمية التي ذكرها المؤلف.

١٢- عرّفت بالأماكن والبلدان الواردة في الكتاب.

١٣- وضعت فهرس علمية وفنية على النحو التالي:

أ- فهرس للآيات القرآنية مرتبة على الحروف الهجائية.

ب- فهرس للأحاديث النبوية مرتبة على الحروف الهجائية.

ج- فهرس للآثار.

- د- فهرس للأعلام.
- هـ- فهرس للقوافي الشعرية.
- و- فهرس للكلمات الغريبة.
- ز- فهرس للمصطلحات العلمية.
- ح- فهرس للبلدان والأماكن.
- ط- فهرس للمصادر والمراجع.
- ي- فهرس الموضوعات.
- ونسأل الله التوفيق.



## شكر وتقدير:

أحمد الله تبارك وتعالى على نعمائه وجزيل عطائه وله المنّة وله الفضل أولاً وآخرأ. والشكر له سبحانه وتعالى على أن وفقني لطلب العلم الشرعي في رحاب هذه الجامعة المباركة، ووفقني للعمل في الكتاب القيم الذي استفدت منه فوائد جمة، ومن أهمها إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الله الزاحم حفظه الله، فلفضيّته كل الشكر والتقدير لما قدمه لي من توجيه وإرشاد طيلة مدة إعداد الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأجزل له الأجر والمثوبة.

كما أتقدم بالشكر لكل من أعانني وأفادني في إتمام هذه الرسالة، التي أسأل الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

## الفصل الأول: ترجمة موجزة للمؤلف.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبته ولقبه وكنيته.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته وحياته.

المبحث الثالث: رحلاته وتلقيه للعلم ومكانته العلمية.

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث السادس: وفاته وثناء العلماء عليه.

مصادر ترجمة المؤلف:

- ١- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٥٨/٩.
- ٢- طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٥.
- ٣- الأنساب للسمعاني ٤٧/٤.
- ٤- المنتظم لابن الجوزي ٣٩/١٦.
- ٥- أعمار الأعيان لابن الجوزي ص (٩٢).
- ٦- اللباب لابن الأثير ٢٧٤/٢.
- ٧- الكامل لابن الأثير ٨٧/٨.
- ٨- المغني لابن باطيش ١٩٥/٢.
- ٩- تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢٤٧/ ٢/١.
- ١٠- المجموع للنووي ٥٣٧/١.
- ١١- وفيات الأعيان لابن خلكان ٥١٢/٢.
- ١٢- العبر للذهبي ٢٩٦/٢.
- ١٣- سير أعلام النبلاء للذهبي ٦٦٨/١٧.
- ١٤- الوافي بالوفيات للصفدي ٤٠١/١٦.
- ١٥- طبقات السبكي ١٢/٥.
- ١٦- طبقات الأسنوي ١٥٧/٢.
- ١٧- طبقات ابن كثير ٤١٢/١.
- ١٨- البداية والنهاية لابن كثير ٨٦/١٢.
- ١٩- طبقات ابن قاضي شهاب ٢٣٦/١.
- ٢٠- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٦٣/٥.
- ٢١- طبقات ابن هداية الله ص ٢٣٠.
- ٢٢- كشف الظنون لحاجي خليفة ١١٠٠/٢.

- ٢٣- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢١٥/٥.
- ٢٤- هدية العارفين لإسماعيل باشا ٤٢٩/٥.
- ٢٥- الأعلام للزركلي ٢٢٢/٣.
- ٢٦- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٣٧/٥.
- ٢٧- تاريخ التراث العربي لفؤاد سركين ١٩٥/٢.

المبحث الأول: في اسمه ونسبته وكنيته ولقبه:

أولاً: اسمه ونسبته:

اتفق المترجمون لأبي الطيب - رحمه الله تعالى - على أن اسمه طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري<sup>(١)</sup>.

وخالفهم صاحب الوافي بالوفيات ، فزاد عبد الله بين طاهر وعمر<sup>(٢)</sup>.

والأول أرجح ، وذلك لأنه قول الأكثر<sup>(٣)</sup> ، ومن بينهم تلميذه الخطيب البغدادي وهو من أخص تلاميذه<sup>(٤)</sup> ، والله أعلم.

والطبري: - بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة بعدها راء مهملة - نسبة إلى طبرستان<sup>(٥)</sup> ، وهي أحد أقاليم خراسان<sup>(٦)</sup>.

ثانياً كنيته ولقبه:

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣٥٨/٩ ، وفيات الأعيان ٥١٢/٢ ، طبقات السبكي ١٢/٥ ، سير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧ وغيرها من مصادر ترجمته.

(٢) انظر: ٤٠١/١٦.

(٣) كما في المصادر السابقة.

(٤) كما سيأتي في ترجمته ص ٣١ إن شاء الله تعالى.

(٥) طبرستان: - بفتح أوله وثانيه وكسر الراء - بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، ومن أهمها دهستان وجرجان وآمل.

انظر: معجم البلدان ١٦-١٣/٤.

(٦) خراسان: بلاد واسعة أول حدودها تلي العراق وآخر حدودها تلي الهند، وتشتمل على مدن عظيمة ، منها نيسابور وهرات ومرور وبلخ، فتحت في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - في إمارة عبد الله ابن عامر بن كريز سنة إحدى وثلاثين من الهجرة .

انظر: معجم ما استعجم ٤٨٩/٢ - ٤٩٠ ، معجم البلدان ٣٥٤-٣٥٠/٢.

يكنى الطبري بأبي الطيب<sup>(١)</sup>، ولم تتعرض المصادر لسبب هذه الكنية ولا لذكر أسماء أبنائه.

وأبو الطيب عند الشافعية اثنان فقط<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: أبو الطيب الطبري.

والثاني: أبو الطيب ابن سلمة<sup>(٣)</sup>.

وإذا أطلق القاضي عند العراقيين فالمراد به القاضي أبو الطيب<sup>(٤)</sup>.

ويلقب أبو الطيب بالقاضي، قيل: لأنه تولى القضاء بربع الكرخ<sup>(٥)</sup> بعد موت القاضي أبي عبد الله الصيمري<sup>(٦)</sup>، ولم يزل قاضيا إلى حين وفاته<sup>(٧)</sup>، والذي يظهر لي أن هذه المدة وهي التي لا تتجاوز الأربعة عشر سنة ليست كافية

---

(١) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٥، وفيات الأعيان ٥١٢/٢، الروافي بالرفيات ٤٠١/١٦.

(٢) انظر: المجموع ١١٣/١.

(٣) هو: أبو الطيب محمد بن المفضل بن سلمة الضبي البغدادي، كان من كبار فقهاء الشافعية ومن أصحاب الوجوه، أخذ الفقه عن ابن سريج، وعنف كتباً عديدة، وتوفي وهو شاب سنة ثمان وثمانمائة.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٠٨/٣، وفيات الأعيان ٢٠٥/٤.

(٤) انظر: طبقات السبكي ١٥/٥.

(٥) ربع الكرخ: -بافتتح ثم السكون - كلمة نبطية تطلق على عدة مواضع، منها كرخ بغداد وهو سوق بناه المنصور خارج بغداد في شرقي دجلة.

انظر: معجم البلدان ٤٤٧/٤ - ٤٤٨.

(٦) هو: أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد الصيمري الحنفي، روى عن هلال بن محمد وابن شاهين، وروى عنه الخطيب البغدادي وغيره، ولي قضاء ربع الكرخ، وكان من كبار الفقهاء المناظرين، توفي سنة ست وثلاثين وأربعمائة.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ص ٦٧، سير أعلام النبلاء ٦١٥/١٧.

(٧) انظر: تاريخ بغداد ٣٥٩/٩، سير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧.

لاشتهاره - رحمه الله - بهذا اللقب، فلعل القاضي أبا الطيب كان قاضيا قبل ذلك، فلما تولى ربع الكرخ زادت شهرته بهذا اللقب لشهرة ذلك البلد. والله أعلم.

## المبحث الثاني: في ولادته ونشأته.

وُلد القاضي أبو الطيب الطبري - رحمه الله - في بلدة آمل<sup>(١)</sup> من طبرستان سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة<sup>(٢)</sup>، ولا خلاف في ذلك، لأنه حكايته عن نفسه حيث قال: (ولدت بآمل سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة)<sup>(٣)</sup>، ونشأ وترعرع في بلدته آمل وتعلم فيها، وقضى أول أيام شبابه فيها حتى بلغ الثالثة والعشرين من عمره، فرحل في طلب العلم خارج بلده<sup>(٤)</sup>.

وليس ثمة معلومات تفيد الباحث للكلام عن عائلته التي نشأ فيها بشيء من التفصيل، إلا أنه ورد في كتب التراجم بعض ما يتعلق بأفراد أسرة القاضي أبي الطيب.

فقد حكى ابن السبكي في طبقاته خبر وفاة زوجته وأنه جلس للعزاء في مسجد سور المدينة وقد حضر عنده طلبة العلم والفقهاء<sup>(٥)</sup>، وكانت هذه عادة أهل بغداد فيمن أصيب بموت أحد من أقربائه.

وأفادت المصادر بأن أبا الطيب الطبري رزقه الله بابنة فاختر لها تلميذه

---

(١) آمل: -بضم الميم- هي أكبر مدينة بطبرستان، خرج منها كثير من العلماء، منهم أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ.

انظر: معجم البلدان ٥٧/١، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٦/١.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٥، وفيات الأعيان ٥١٤/٢، طبقات ابن كثير ٤١٤/١، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٣٣/١.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٣٥٩/٩.

(٤) وذلك لأنه وصل إلى جرجان حين وفاة أبي بكر الإسماعيلي المتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، كما سيأتي في ترجمته ص ٢٤.

(٥) انظر: طبقات السبكي ٢٤٥/٤.



القاضي أبا الحسن محمد بن محمد بن عبد الله البيضاوي وزوجها له<sup>(١)</sup>، وأنجبت منه ولدين هما:

١- أبو القاسم<sup>(٢)</sup> علي بن محمد بن محمد البيضاوي.

٢- أبو عبد الله<sup>(٣)</sup> محمد بن محمد بن محمد البيضاوي.

ولم تشر المصادر إلى أن للقاضي أبي الطيب ابن أم لا، ولم يرد في ترجمته ما يفيد منه ذلك الأمر، سوى أنه كان يكنى بأبي الطيب.

وقد ورد في كتاب الجنائر قول المعلق -في موضعين- :

"قال القاضي والذي أيده الله"<sup>(٤)</sup> مما يدلنا على أن له ولداً علق على

القاضي شرح مختصر المزني.

وكان القاضي أبو الطيب صاحب طرفة وفكاهة، فحكى عنه أنه دفع خفه إلى من يصلحه ، وأبطأ به عليه، وصار القاضي كلما أتاه يتقاضاه فيه، يغمسه الصانع في الماء حين يرى القاضي ويقول: الساعة أصلحه ، فلما طال على القاضي ذلك، قال: إنما دفعته لتصلحه لا لتعلمه السباحة"<sup>(٥)</sup>.

وكان -رحمه الله- يقول الشعر على طريقة الفقهاء:

---

(١) انظر: طبقات السبكي ١٩٦/٤.

(٢) مات شاباً سنة خمسين وأربعمائة قبل والده.

انظر: طبقات السبكي ٢٩٢/٥.

(٣) ولي القضاء بربع الكرخ بعد موت جده أبي الطيب الطبري، وكان فقيهاً على مذهب الشافعي، وله رواية للحديث ، توفي سنة سبعين وأربعمائة.

انظر: المنتظم ٣٩/١٦، طبقات الأسنوي ١١٥/١.

(٤) انظر: التعليقة الكبرى بتحقيق الطالب عبد الله الحزرم ص ١٠١١-١٠٣٣.

(٥) انظر: المنتظم ٣٩/١٦، سير أعلام النبلاء ٦٦٩/١٧، طبقات السبكي ١٥/٥.

حدث ذات مرة أن وافى أبو الغلاء المعري<sup>(١)</sup> الأديب البغدادي، فكتب إليه

أبو الطيب الطبري يسأله فقال:

وما ذات درّ لا يحلّ لحالب      تناوله واللحم منها مُحَلَّل  
لمن شاء في الحالين حيّا وميتاً      ومن شاء شرب الدّرّ فهو مضلل  
إذا طعنت في السنّ فاللحم طيب      وآكله عند الجميع مُغفَل  
وخرفانها للأكل فيها كزازة      فما لحصيف الرأي فيهنّ مأكَل  
وما يجتني معناه إلا مبرّز      عليم بأسرار القلوب محصّل  
فأجابه المعري وأملى على رسوله في الحال ارتجالاً :

جوابان عن هذا السؤال كلاهما      صواب وبعض القائلين مضلل  
فمن ظنّه كرماً فليس بكاذب      ومن ظنّه نخلاً فليس يجهل  
لحومها الأعناب والرطب الذي      هو الحلّ والدّرّ الرحيق المسلسل  
ولكن ثمار النخل وهي غضيضة      تمرّ وعضّ الكرم يجبى ويؤكل  
يكلّفني القاضي الجليل مسائلأ      هي النجم قدراً بل أعزّ وأطول،  
ولو لم أجب عنها لكنت بجهلها      جديراً ولكن من يودك مقبل  
ثم أجابه بعد ذلك أبو الطيب الطبري، وجرت بينهما ردود<sup>(٢)</sup>.

وكان -رحمه الله- إلى آخر عمره يتمتع بقوة جوارحه، ووافر عقله ،

---

(١) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري، شاعر فيلسوف، عمي في السنة الرابعة من عمره، بسبب الجدري، وقال الشعر في حداثة سنه، ورحل بعدد سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة، وهو من بيوت علم كبير، وتوفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة. من تصانيفه: اللزوميات، وسقط الزند.

انظر: وفيات الأعيان ١/١١٣، معجم الأدباء ١/٢٩٥، الأعلام ١/١٥٧.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٢/٥١٢، تعريف القدماء بأبي الغلاء ص ٢١٢.

وصحيح فهمه<sup>(١)</sup>، فروي أنه قيل له -وقد عمّر- : "لقد مُتّعت بجوارحك أيها الشيخ، قال: ولم لا؟ وما عصيت الله بواحدة منهن قط أو كما قال"<sup>(٢)</sup>.  
وقد ركب مرة سفينة فلما خرج منها قفز قفزة لا يستطيعها الشباب، فقيل له: "ما هذا يا أبا الطيب؟ فقال: هذه أعضاء حفظناها في الشبية تنفعنا في الكبر"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات الفقهاء للشيخ ازي ص ١٢٧، وفيات الأعيان ٥١٤/٢.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٦٧٠، طبقات السبكي ١٥/٥.

(٣) البداية والنهاية ٨٠/١٢.

### المبحث الثالث: في تلقيه للعلم ورحلاته في طلبه<sup>(١)</sup>.

لقد بدأ القاضي أبو الطيب الطبري مسيرته العلمية في مرحلة مبكرة من عمره، حيث ابتدأ بدرس الفقه وتعلم العلم وله أربع عشرة سنة.

وكانت بداية طلبه للعلم في بلده آمل، حيث تفقه على أبي علي الزجاجي<sup>(٢)</sup>، ثم رحل إلى جرجان<sup>(٣)</sup>، للقاء أبي بكر الإسماعيلي<sup>(٤)</sup> والسماع منه، ولكنه لم يتمكن من ذلك، حيث توفي أبو بكر الإسماعيلي قبل أن يلقاه.

يقول أبو الطيب عن رحلته تلك: "سرت إلى جرجان للقاء أبي بكر الإسماعيلي والسماع منه، فوصلت إلى البلد في يوم الخميس، فاشتغلت بدخول الحمام، ولما كان من الغد رأيت أبا سعد بن أبي بكر الإسماعيلي فأخبرني أن أباه قد شرب دواء لمرض كان به، وقال لي: تبجيء في صبيحة غد لتسمع منه، فلما كان في بكرة يوم السبت غدوت للموعد، وإذا الناس يقولون مات أبو بكر

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣٥٨/٩-٣٥٩، طبقات الفقهاء ص ١٣٥، المغني لابن باطيش ١٩٥/٢-١٩٦، تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/١.

(٢) ستأتي ترجمة جميع من سيذكر من شيوخه في هذا المبحث في مبحث شيوخ المؤلف ص ٢٦ إن شاء الله.

(٣) جرجان: -بضم أوله - مدينة عظيمة كثيرة المياه والضياء والفواكه، تقع بين طبرستان وخراسان.

انظر: معجم ما استعجم ٣٧٥/٢، معجم البلدان ١١٩/٢-١٢٢.

(٤) هو: الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني الشافعي، روى عن أبي يعلى الموصلي وابن خزيمة وغيرهما، وروى عنه الحاكم وأبو بكر البرقاني وغيرهما، صنف المستخرج على الصحيحين، ومسند عمر بن الخطاب -رحمه الله-، وكان مولده سنة ٢٧٧هـ، وتوفي سنة ٣٧١هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء ص ١٢٤، سير أعلام النبلاء ٢٩٢/١٦.

الإسماعيلي ، وإذا به قد توفي في تلك الليلة<sup>(١)</sup>.

ثم اتجه أبو الطيب - رحمه الله - إلى بقية علماء جرجان، فقرأ على أبي سعد بن أبي بكر الإسماعيلي، وعلى القاضي أبي القاسم بن كج، وروى عن أبي أحمد الغطريفي جزءاً تفرد في الدنيا بعلوه .

ثم ارتحل إلى نيسابور، وأدرك أبا الحسن الماسرجسي، فصحبه أربع سنين، وتفقه عليه، كما أنه سمع أيضاً غيره من شيوخ نيسابور.

ثم ارتحل إلى بغداد<sup>(٢)</sup>، وأخذ عن أبي محمد الباقي، وحضر مجلس الشيخ أبي حامد الاسفرائيني، واستقر به المقام في بغداد، واستوطنها إلى أن مات - رحمه الله -.

وله - رحمه الله - أبيات جميلة في طلب العلم، منها قوله:

ما زلت أطلب علم الفقه مصطبراً	على الشدائد حتى أعقب الجبرا
فكان ما كدّ من درس ومن سهر	في عون ما نلت من عقابه مغتبرا
حفظت مآثوره حفظاً وثقت به	وما يقاس على المآثور معتبراً
أقول بالأثر المروي متبعاً	وبالقياس إذا لم أعرف الأثرا
وإن تحريت طريق الحق مجتهداً	وصلت منها إلى ما أعجز الذكرى <sup>(٣)</sup>

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣٥٩/٩، طبقات السبكي ١٥/٥، سير أعلام النبلاء ١٧/٦٦٩.

(٢) بغداد: مدينة معروفة ، بناها أبو جعفر المنصور، وكانت في زمن الفرس قرية تقام بها سوق للفرس.

انظر: معجم البلدان ١/٤٥٦-٤٦٧.

(٣) انظر: هذه الأبيات وما بعدها في تاريخ بغداد ٩/٣٥٩-٣٦٠.

## المبحث الرابع: في شيوخه وتلاميذه.

أولاً شيوخه<sup>(١)</sup>:

لقد تلقى القاضي أبو الطيب العلم عن جمع كبير من العلماء، أثروا في بناء شخصيته وتحصيله العلمي، فنجد من شيوخه من هو محدث مما جعل القاضي - رحمه الله - على دراية عالية بالأحاديث والآثار وتحقيقها صحة وضعفاً، ونجد أيضاً من شيوخه بعض الأصوليين الذين رسخوا في أسلوب القاضي حسن السير والتقسيم للمسائل العلمية، وقوة الحجة في المناظرة والردود، ومنهم الفقهاء الذين طبعوا في ذهن القاضي أبي الطيب قوة النظر في مفهوم الأدلة الشرعية، وبراعة الاستنباط.

وها أنا أسوق أسماء شيوخه:

- ١- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الاسفرائيني الأستاذ المتكلم، أخذ عنه أبو الطيب أصول الفقه، وتوفي سنة ثمان عشرة وأربعمائة<sup>(٢)</sup>.
- ٢- أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الاسفرائيني الشيخ، إمام طريقة العراقيين، وصاحب التعليقة على مختصر المزني، أخذ عنه أبو الطيب الفقه وحضر مجلسه ببغداد، وتوفي سنة ست وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.
- ٣- أبو سعد إسماعيل بن أبي بكر بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني، كان ثقة فاضلاً فقيهاً، قرأ عليه أبو الطيب بجرجان، وتوفي سنة ست

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣٥٨/٩ - ٣٥٩، طبقات الفقهاء ص ١٣٥، وفيات الأعيان ٥١٤/٥، تاريخ

الإسلام ٢٤٢/٣٠، البداية والنهاية ٨٦/١٢.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٣٤، طبقات السبكي ٢٥٦/٤.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٣٦٨/٤، طبقات السبكي ٦١/٤.

وتسعين وثلاثمائة<sup>(١)</sup>.

٤- أبو علي الحسن بن محمد بن العباس الجرجاني الزجاج، أحد أئمة الشافعية، تفقه عليه القاضي أبو الطيب بآمل، وتوفي في حدود الأربعمئة من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

٥- أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين الحناطي الطبري، من أئمة طبرستان وفقهاء الشافعية، وتوفي بعد الأربعمئة بقليل<sup>(٣)</sup>.

٦- أبو محمد عبد الله بن محمد الخوارزمي البافي، أحد أئمة الشافعية وأصحاب الوجوه، تفقه عليه أبو الطيب وعلق عنه ببغداد، وتوفي سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة<sup>(٤)</sup>.

٧- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، الحافظ المقرئ المحدث، صاحب السنن والعلل، سمع منه أبو الطيب ببغداد، وأسند عنه كثيرا في كتابه المنهاج، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة<sup>(٥)</sup>.

٨- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن القصار البغدادي، من كبار علماء المالكية في بغداد، سمع منه القاضي أبو الطيب كما جاء في كتاب الطهارة من هذا

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣٠٩/٦، طبقات ابن قاضي شعبة ١٥٨/١

(٢) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٢٥، طبقات السبكي ٣٣١/٤.

(٣) انظر: طبقات السبكي ٣٦٧/٤، طبقات ابن قاضي شعبة ١٨٣/١.

(٤) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٣١، طبقات ابن قاضي شعبة ١٦٢/١.

(٥) انظر: الأنساب ٤٣٨/٢، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦.

الكتاب<sup>(١)</sup>، توفي سنة سبع وتسعين وثلاثمائة<sup>(٢)</sup>.

٩- أبو الحسن علي بن عمر بن محمد السكري الحربي، كان ثقة، مأموناً،

سمع منه القاضي أبو الطيب ببغداد، وتوفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة<sup>(٣)</sup>.

١٠- أبو أحمد محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم الغطريفسي الجرجاني،

كان عالماً، حافظاً، قواماً، صالحاً، ثقة، سمع منه أبو الطيب بجرجان جزءاً تفرد  
بعلوه، وتوفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة<sup>(٤)</sup>.

١١- أبو الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن، البصري المعروف بابن

اللبان الفرضي الشافعي، سمع منه أبو الطيب سنن أبي داود ببغداد، وتوفي سنة  
اثنان وأربعمائة<sup>(٥)</sup>.

١٢- أبو الحسن محمد بن علي بن سهل الماسرجسي، أحد كبار الشافعية

وأصحاب الوجوه في المذهب، تفقه عليه أبو الطيب في نيسابور، وصحبه أربع  
سنوات، توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة<sup>(٦)</sup>.

١٣- أبو محمد الكرايسي النيسابوري، نقل عنه القاضي أبو الطيب<sup>(٧)</sup>.

١٤- أبو الفرج المعافي بن زكريا بن يحيى الجريري، كان فقيهاً، أديباً،

---

(١) انظر ص ٢٥٠، ٤٣٤، من التعليقة الكبرى في الفروع، رسالة علمية مقدمة إلى قسم الفقه  
بالجامعة الإسلامية بتحقيق حمد محمد جابر.

(٢) انظر: الديباج المذهب ١٠٠/٢، سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٧.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١٢/٤٠، سير أعلام النبلاء ١٦/٥٣٨.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٣٥٤، تذكرة الحفاظ ٣/٩٧١.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ٥/٤٧٢، الوافي بالوفيات ٣/٣١٩، سير أعلام النبلاء ١٦/٥٣٨.

(٦) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٢٤، وفیات الأعيان ٤/٢٠٢، سير أعلام النبلاء ١٦/٤٤٦.

(٧) انظر: طبقات الأسنوي ٢/٣٤٠، طبقات ابن قاضي شهبة ١/١٦٨.



شاعرا، ولي قضاء بغداد، أخذ عنه أبو الطيب في بغداد ، توفي في حدود سنة تسعين وثلاثمائة<sup>(١)</sup>.

١٥- أبو القاسم موسى بن محمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن عرفة الهاشمي مولاهم، أخذ عنه أبو الطيب في بغداد، وتوفي في حدود سنة ثمانين وثلاثمائة<sup>(٢)</sup>.

١٦- أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدينوري، أحد أئمة المذهب الشافعي، جمع بين رئاسة الدين والدنيا، قرأ عليه أبو الطيب الطبري بمرجان، وتوفي سنة خمس وأربعمائه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٢٢١/٥، سير أعلام النبلاء ١٦/٥٤٤.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ١٣/٦٤.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٢٧، طبقات السبكي ٥/٣٥٩.

### تلاميذه<sup>(١)</sup>:

برع القاضي أبو الطيب - رحمه الله - وذاعت شهرته، وعلا صيته، ورزق من الذكاء والفطنة وحسن الفهم ما يُميّز به على معاصريه، وظهر للجميع تمكنه وطول باعه في مذهب الشافعي، ولما تقرر عند العارفين بالحق أن ما حصد من زرع لا بد وأن يزكى، وما زكاة العلم إلا نشره وتدريسه، قام القاضي أبو الطيب بأداء الأمانة، فبدأ يجلس للدرس، وما إن سمع ذلك طلبة العلم حتى توافدوا عليه من كل حذب وصوب، يتسابقون في الأخذ عنه، ومن أولئك التلامذة:

١- أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروز آبادي، الإمام المحقق، صاحب المذهب والتبئية وغيرهما، وهو أخص تلاميذ الطبري حتى رتبته في حلقاته فدرس أصحابه في مسجده بإذنه. توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة<sup>(٢)</sup>.

٢- أبو نصر أحمد بن الحسن الشيرازي<sup>(٣)</sup>.

٣- أبو سعد أحمد بن عبد الجبار بن أحمد الكتبي المعروف بابن الطيوري، البغدادي المقرئ، سمع من أبي الطيب الطبري وغيره، وتوفي سنة سبع عشرة وخمسمائة<sup>(٤)</sup>.

٤- أبو العز أحمد بن عبيدا لله بن محمد العكبري المعروف بابن تاديش،

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام ٢٤٥/٣٠، سير أعلام النبلاء ٦٧١/١٧، طبقات ابن كثير ٤١٣/١.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٢٩/١، طبقات الأسنوي ٨٣/٢.

(٣) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ٢٤٥/٣٠، ولم أقف على ترجمته.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٤٦٧/١٩، الرازي بالوفيات ١٤/٧.

سمع أبا الطيب الطبري وغيره، وتوفي سنة ست وعشرين وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

٥- أبو بكر أحمد بن علي بن بطران الحلواني البغدادي، كان رجلاً صالحاً ديناً، عارفاً، بالقراءات، وله رواية عالية، سمع الحديث من القاضي أبي الطيب وغيره، وتوفي سنة سبع وخمسمائة<sup>(٢)</sup>.

٦- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي، الإمام الحافظ الحجة، صاحب تاريخ بغداد وغيره من المؤلفات النافعة، وهو من أخص تلاميذ أبي الطيب، حيث علق عنه الفقه سنين عديدة، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.

٧- أبو حامد أحمد بن علي بن حامد البيهقي، ثقة مشهور، سمع من أبي الطيب الطبري وغيره، وتوفي بعد سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة<sup>(٤)</sup>.

٨- أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني، صاحب المعايه، ولي قضاء البصرة، فسمع الحديث من القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي سنة اثنتان وثمانين وأربعمائة<sup>(٥)</sup>.

٩- أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن زنجويه الزنجاني، كان إماماً في الفقه، محدثاً، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي بعد الخمسمائة من الهجرة<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٥٥٨، البداية والنهاية ١٢/٢٠٤.  
(٢) انظر: طبقات السبكي ٦/٢٨، شذرات الذهب ٦/٢٧.  
(٣) انظر: تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٥، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٢٤٦.  
(٤) انظر: طبقات السبكي ٤/٢٨، طبقات الأسنوي ١/٢٤٠.  
(٥) انظر: طبقات السبكي ٤/٧٤، طبقات ابن هداية الله ص ٢٣٩.  
(٦) انظر: تاريخ الإسلام ٣٤/٣١٣، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٢٦٨.

١٠- أبو المواهب أحمد بن محمد بن عبد الملك بن ملوك البغدادي، الوراق، ثقة صالح، أخذ عن القاضي أبي الطيب الطبري وغيره، وتوفي سنة خمس وعشرين وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

١١- أبو منصور أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد الصباغ البغدادي ابن أخ الشيخ أبي نصر الصباغ وزوج ابنته، تفقه على القاضي أبي الطيب وروى عنه، وتوفي سنة أربع وتسعين وأربعمائة<sup>(٢)</sup>.

١٢- أبو محمد بديل بن علي بن بديل البرزندي، تفقه ببغداد، وأخذ عن القاضي أبي الطيب الطبري وغيره، وتوفي سنة خمس وسبعين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.

١٣- أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن علي الأزجي، المعروف بابن البقال، كان فقيهاً فاضلاً، وولي القضاء بدار الخلافة، وتفقّه على القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي سنة سبع وسبعين وأربعمائة<sup>(٤)</sup>.

١٤- أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسين الطبري الشافعي، مفتي مكة، ومحدثها، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري ببغداد، وسمع منه الحديث، وتوفي سنة خمس وتسعين وأربعمائة<sup>(٥)</sup>.

١٥- أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله الطبري، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وولي التدريس بالنظامية، وتوفي سنة خمس وتسعين

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٥٨٦، العبر ٢/٤٢٥.

(٢) انظر: طبقات السبكي ٤/٨٥، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٢٦٨.

(٣) انظر: طبقات السبكي ٤/٢٩٧، طبقات الأسنوي ١/٢٣٨.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٥٤٩، طبقات الأسنوي ١/٢٣٩.

(٥) انظر: طبقات السبكي ٤/٣٤٩، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٢٧٥.

وأربعمئة<sup>(١)</sup>.

١٦- أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التاجيبي الأندلسي الباجي المالكي، كان من علماء الأندلس وحفاظها، صاحب المنتقى وغيره، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري وغيره، وتوفي سنة أربع وسبعين وأربعمئة<sup>(٢)</sup>.

١٧- أبو الوفاء طاهر بن الحسين بن أحمد البغدادي الحنبلي، يعرف بابن القواس، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري وغيره، وتوفي سنة ست وسبعين وأربعمئة<sup>(٣)</sup>.

١٨- أبو منصور عبدالرحمن بن عبدالكريم بن هوازن القشيري، كان فاضلاً ورعاً، سمع من القاضي أبي الطبري ببغداد، وتوفي سنة اثنتان وثمانين وأربعمئة<sup>(٤)</sup>.

١٩- أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبدالواحد بن الصباغ، صاحب الشامل، من أئمة الشافعية، تفقه ببغداد على القاضي أبي الطيب الطبري، ودرس بالنظامية، وتوفي سنة سبع وسبعين وأربعمئة<sup>(٥)</sup>.

٢٠- أبو محمد عبدالغني بن نازل بن يحيى الألواحي المصري، فقيه شافعي، سمع من القاضي أبي الطيب ببغداد، وتوفي سنة ست وثمانين وأربعمئة<sup>(٦)</sup>.

٢١- أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد الله بن محمد بن الأنبوسي، إمام

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٢١٠.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٢/٤٠٨، الديباج المذهب ١/٣٧٧.

(٣) انظر: طبقات الحنابلة ٢/٢٤٤، البداية والنهاية ١٢/١٣٤.

(٤) انظر: طبقات السبكي ٥/١٠٥، طبقات الأسنوي ٢/٣١٦.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٤٦٤، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٢٥٨.

(٦) انظر: طبقات السبكي ٥/١٣٥.

محدث، صادق، أخذ عن أبي الطيب الطبري وغيره، وتوفي سنة خمس وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

٢٢- أبو محمد عبد الله بن علي بن عوف السني، تفقه على القاضي أبي الطبري، وتوفي سنة خمس وستين وأربعمائة<sup>(٢)</sup>.

٢٣- أبو محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم الكروني الأصفهاني، مفتي أصبهان، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري ببغداد، وتوفي سنة تسع وستين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.

٢٤- أبو سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، سمع الحديث من القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي سنة أربع وتسعين وأربعمائة<sup>(٤)</sup>.

٢٥- أبو الحسن علي بن الحسن بن علي الميانجي قاضي همذان، تفقه ببغداد على القاضي أبي الطبري، وتوفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة<sup>(٥)</sup>.

٢٦- أبو القاسم علي بن الحسين بن عبد الله الربيعي، المعروف بابن عريرة، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري وروى عنه، وتوفي سنة اثنتين وخمسمائة<sup>(٦)</sup>.

٢٧- أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري الأندلسي، كان عالماً مفتياً، سمع الحديث من القاضي أبي الطيب الطبري ببغداد، وتوفي سنة ثلاث

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٢٧٧، شذرات الذهب ٦/١٨.

(٢) انظر: طبقات السبكي ٥/٧٠، طبقات الأسنوي ٢/٤٣.

(٣) انظر: طبقات الأسنوي ٢/٣٤٧.

(٤) انظر: طبقات السبكي ٥/٢٢٥، طبقات الأسنوي ٢/٣١٧.

(٥) انظر: الأنساب ٥/٤٢٥، طبقات الأسنوي ٢/٤٠٣.

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/١٩٤، طبقات السبكي ٧/٢٢٣.

وتسعين وأربعمائة<sup>(١)</sup>.

٢٨- أبو القاسم علي بن محمد بن علي بن أحمد الدمشقي المعروف بالمصيبي، فقيه، فرضي، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة<sup>(٢)</sup>.

٢٩- أبو نصر علي بن هبة الله بن علي العجلي البغدادي المعروف بابن مأكولا، الحافظ النسابة صاحب الإكمال، سمع من القاضي أبي الطيب الطبري وغيره، وتوفي سنة خمس وسبعين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.

٣٠- أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الزنجاني، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وصنف كتاباً سماه: المعتمد، وتوفي سنة تسع وخمسين وأربعمائة<sup>(٤)</sup>.

٣١- الفضل بن أحمد بن محمد بن يوسف الزهري البصري، كان عزيز الفضل وافر العقل، سمع من القاضي أبي الطيب الطبري ببغداد، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة<sup>(٥)</sup>.

٣٢- أبو الحسين المبارك بن محمد بن عبيد الله الواسطي، تفقه ببغداد على القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة<sup>(٦)</sup>.

٣٣- أبو علي محمد بن أبي الفضل محمد بن عبدالعزيز الهاشمي البغدادي،

---

(١) انظر: طبقات السبكي ٢٥٧/٥، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٧٠/١.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/١٩، طبقات السبكي ٢٩٠/٥.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٣/٣٠٥، سير أعلام النبلاء ١٨/٥٦٩.

(٤) انظر: طبقات السبكي ٥/٣٠٢، طبقات الأسنوي ١/٦١٦.

(٥) انظر: طبقات السبكي ٥/٣٠٣.

(٦) انظر: طبقات السبكي ٥/٣١١، طبقات الأسنوي ٢/٥٤٣.

- حدث عن القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي سنة خمس عشرة وخمسمائة<sup>(١)</sup>.
- ٣٤- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي سعيد الحلبي الجاساني، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري ببغداد، وصنف كتاباً أسماه "النهاية في شرح المذهب"، وتوفي في حدود ست وأربعمائة<sup>(٢)</sup>.
- ٣٥- أبو الفضائل محمد بن أحمد بن عبد الباقي الربعي الموصللي، سمع الحديث من القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي سنة أربع وتسعين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.
- ٣٦- أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري البغدادي الحنبلي، المعروف بقاضي المرستان، سمع من القاضي أبي الطيب الطبري وغيره، وهو آخر تلامذته موتاً حيث توفي سنة خمس وثلاثين وخمسمائة<sup>(٤)</sup>.
- ٣٧- أبو الفرج محمد بن عبيد الله بن الحسن البصري، ولي قضاء البصرة، وأخذ عن القاضي أبي الطيب الطبري ببغداد، وتوفي سنة تسع وتسعين وأربعمائة<sup>(٥)</sup>.
- ٣٨- أبو بكر محمد بن علي بن عرم الراعي، كان من الزهاد الصالحين، وتفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي سنة خمسين وأربعمائة<sup>(٦)</sup>.
- ٣٩- أبو الحسن محمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد البيضاوي، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وتزوج بابنته، كان ثقة خيراً، وتوفي سنة ثمان وستون

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٩٤٠/٤٣٠، شذرات الذهب ٧٧/٦.

(٢) انظر: طبقات السبكي ١١٦/٤.

(٣) انظر: الوافي بالوفيات ١٠٥/٢، طبقات السبكي ١٠٢/٤.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٢٣/٢٣، شذرات الذهب ١٧٧/٦.

(٥) انظر: طبقات الأسنوي ٢٤٢/١، البداية والنهاية ١٢/١٧٩.

(٦) انظر: طبقات السبكي ١٩٣/٤.



وأربعمئة<sup>(١)</sup>.

٤٠- أبو نصر محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد العكري، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري<sup>(٢)</sup>.

٤١- أبو بكر محمد بن المظفر بن بكران الحموي، ولي القضاء، وتفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وحفظ تعليقاته، وحدث عنه، وتوفي سنة ثمان وثمانين وأربعمئة<sup>(٣)</sup>.

٤٢- أبو بكر محمد بن مكّي بن الحسن البابشامي، المعروف بابن دوس، فقيه فاضل، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، وتوفي سنة سبع وخمسمئة<sup>(٤)</sup>.  
٤٣- أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن الحصين الشيباني البغدادي، سمع من القاضي أبي الطيب الطبري وغيره، وكان واسع الرواية، وتوفي سنة خمس وعشرين وخمسمئة<sup>(٥)</sup>.

٤٤- أبو يوسف يعقوب بن سليمان بن داود الاسفرائيني البغدادي، فقيه أصولي لغوي، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري وغيره، وتوفي سنة ثمان وثمانين وأربعمئة<sup>(٦)</sup>.

٤٥- أبو سعيد محمد بن حماد بن الحسين الدينوري البغدادي، قرأ على

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٢٣٩/٣، طبقات السبكي ١٩٦/٤.

(٢) ذكره الذهبي في السير ٦٧١/١٧، والسبكي في الطبقات ١٣/٥ ولم أجد من ترجم له.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٨٥/١٩.

(٤) انظر: طبقات السبكي ١٢/٧.

(٥) انظر: المنتظم ٢٦٨/١٧، سير أعلام النبلاء ٥٣٦/١٩.

(٦) انظر: فوات الوفيات ٣٣٥/٤، طبقات الأسنوي ٩٦/١.

القاضي أبي الطيب الطبري المقنع، وتوفي سنة تسع وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات ابن كثير ٥٣٢/٢.

## المبحث الخامس: في مؤلفاته<sup>(١)</sup>:

لقد اهتم العلماء بنشر العلم والحرص على تبليغه تدريسا وتصنيفا، إذ هو صدقة جارية يرجى ذخرها بعد الموت، ولما كان للتأليف أهمية بالغة فهو عرض لأفكار مؤلفه وطرح لما يتبناه الذهن من آراء، كان القاضي أبو الطيب الطبري - رحمه الله - حريصا على أن يكون ما كتبه أو علقه من إنتاج علمي دقيقا ورصينا، ولهذا قال تلميذه الشيرازي: "شرح المزني وصنف في الخلاف والمذهب والأصول والجدل كتبها كثيرة ليس لأحد مثلها"<sup>(٢)</sup>.

وقال النووي: "وله مصنفات كثيرة نفيسة في فنون العلم، ومن أحسنها تعليقه في المذهب، ولم أر لأصحابنا أحسن منه في أسلوبه"<sup>(٣)</sup>.  
ومن مصنفاته التي حفظتها لنا المصادر ما يأتي:

١- التعليقة الكبرى، وهو شرح لمختصر المزني، وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل في هذه الدراسة<sup>(٤)</sup> إن شاء الله.

٢- جزء سمعه من شيخه أبي أحمد الغطريفي: وهو عبارة عن واحد وتسعين حديثا رواها القاضي أبو الطيب الطبري عن شيخه أبي أحمد الغطريفي بسند عال<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٣٥، وفيات الأعيان ٥١٤/٢، المجموع ٥٣٧/١، سير أعلام النبلاء ٦٧١/١٧، طبقات السبكي ١٢/٥-١٣، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٣١/١، معجم المؤلفين ٣٧/٥، هدية العارفين ٤٢٩/٥، تاريخ التراث العربي ١٩٥/٢.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٣٥.

(٣) انظر: المجموع ٥٣٩/١.

(٤) انظر: ص ٤٨ وما بعدها.

(٥) طبع هذا الجزء بتحقيق د. عامر حسن صبري في دار البشائر الإسلامية بيروت، سنة ١٤١٨ هـ.

- ٣- الرد على من يجب السماع: وهو عبارة عن جواب على سؤال في حكم سماع الغناء، ذكر فيه حرمة الغناء وأقوال العلماء في ذمه والنهي عنه<sup>(١)</sup>.
- ٤- روضة المنتهى في مولد الشافعي: وهو عبارة عن رسالة مختصرة في مولد الإمام الشافعي، ذكر في آخرها جماعة من أصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup>.
- ٥- شرح الجدل، نقل عنه الزركشي في البحر المحيط، وسلاسل الذهب<sup>(٣)</sup>.
- ٦- شرح فروع ابن الحداد: وفروع ابن الحداد<sup>(٤)</sup> عبارة عن مختصر في الفقه الشافعي، شرحه القاضي أبو الطيب الطبري، يقع في مجلد كبير<sup>(٥)</sup>.
- ٧- شرح الكفاية، نقل عنه الزركشي في البحر المحيط وسلاسل الذهب، والشوكاني في إرشاد الفحول<sup>(٦)</sup>، ويبدو أن موضوعه أصول الفقه.
- ٨- الكفاية: نقل عنه الزركشي في البحر المحيط، ونسبه للقاضي أبي

(١) وقد طبع بتحقيق مجدي فتحي السيد في دار الصحابة للتراث بطنطا سنة ١٤١٠هـ.

(٢) مخطوط له نسخة بمكتبة صائب بأنقرة برقم: ٣١٠١.

انظر: تاريخ التراث العربي ١٩٥/٢، كشف الظنون ١١٠٠/٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٣٢٠، سلاسل الذهب ص ١٠٣.

(٤) هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد الكتاني المعروف بابن الحداد، الفقيه الشافعي المصري، صاحب كتاب الفروع، أخذ الفقه عن أبي إسحاق المروزي وغيره، وتوفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة.

انظر: وفيات الأعيان ١٩٧/٤، طبقات السبكي ٧٩/٣.

(٥) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١٩٢/٢/١-١٩٣، طبقات السبكي ٧٩/٣، كشف الظنون ١٢٥٧/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ١/٥٩-٢٨٦، سلاسل الذهب ص ٢٠٥، إرشاد الفحول ١/١٧٥، ٩٧/٢.

الطيب الطبري<sup>(١)</sup>.

٩- المجرّد : وهو عبارة عن كتاب في المذهب الشافعي، قال عنه النووي:  
إنه كثير الفوائد<sup>(٢)</sup>، وأكثر من النقل عنه في المجموع.

١٠- المخرج في الفروع: ويظهر من عنوانه أن موضوعه في الفقه<sup>(٣)</sup>.

١١- المستخلص : نقل عنه النووي في كتاب الحيض من المجموع<sup>(٤)</sup>،  
ويظهر أنه كتاب في الفقه.

١٢- منظومة في الفقه: وتقع في ثمانية وسبعين بيتاً<sup>(٥)</sup>.

١٣- المنهاج: وقد أسند المؤلف فيه كثيراً عن شيخه الحافظ أبي الحسن  
الدارقطني<sup>(٦)</sup>.

ومن آثاره التي حفظتها لنا المصادر: مناظرتان جرت له مع بعض  
معاصريه:

إحداهما: مناظرة بينه وبين أبي الحسن الطالقاني<sup>(٧)</sup> الحنفي في مسألة تقديم  
الكفارة على الحنث.

والأخرى: مناظرة بينه وبين أبي الحسين القدوري الحنفي<sup>(٨)</sup> في مسألة

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣/١٧٩.

(٢) انظر: المجموع ١/٥٣٧.

(٣) انظر: كشف الظنون ٢/١٦٣٨، هدية العارفين ٥/٤٢٩.

(٤) انظر: المجموع ٢/٤٢٣.

(٥) مخطوطة ولها نسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم: ٤١/١٣.

(٦) انظر: طبقات السبكي ٥/١٣، البحر المحيط ١/٢٨٤.

(٧) لم أقف على ترجمته.

(٨) هو: أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، الفقيه الحنفي المعروف بالقدوري،

المختلعة هل يلحقها طلاق أم لا<sup>(١)</sup>؟

---

انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وصنف المختصر المشهور وشرح مختصر الكرخي، ومات سنة ثمان وعشرين وأربعمائة.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/٧٨، الفوائد البهية ص ٣٠.

(١) انظر: طبقات السبكي ٥/٢٤-٤٦.

## المبحث السادس: في وفاته:

من نعمة الله تعالى على خلقه أن يعمر العلماء، فهم مصايح الدجى ونبراس الهدى، يرشدون الضال، ويعلمون الجاهل، ويحاجون المعاند، فيبقائهم يبقى العلم هو الشعار وغيره في اندثار، ولقد عمّر القاضي أبو الطيب حتى بلغ السنتين ومائة، فانتفع به القاصي والداني ... ولكن لا بد وأن يأتي الأجل المحتوم، إذ لا يدوم إلا الحي القيوم، وهذه سنة الله في خلقه، فوافته منيته ببغداد يوم السبت لعشر بقين من شهر ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة، ودفن في مقبرة باب حرب<sup>(١)</sup>، وحضر الصلاة عليه ودفنه القضاة والفقهاء وعامة الناس. ومع طول عمره - رحمه الله - إلا أنه قد متّع بجوارحه حتى مات، قال الشيرازي: "مات وهو ابن مائة وستين، لم يختل عقله، ولا تغير فهمه، يفتي مع الفقهاء، ويستدرك عليهم الخطأ، ويقضي ويشهد، ويحضر المواكب في دار الخلافة إلى أن مات"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣٦٠/٩، طبقات الفقهاء ص ١٣٥، المنتظم ٤٠/١٦، أعمار الأعيان لابن الجوزي ص ٩٢، الكامل لابن الأثير ٨٧/٨، المجموع ٥٣٧/١، وفيات الأعيان ٥١٥/٢، العبر ٢٦٦/٢، سير أعلام النبلاء ٦٧١/١٧، النجوم الزاهرة ٦٥/٥.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٣٥، وانظر أيضا قول تلميذه أبي بكر الشامي الآتي في ص ٤٥.

## ثناء العلماء عليه:

لقد تبوأ القاضي أبو الطيب الطبري مكانة عالية بين كبار أئمة الشافعية وعلمائهم، حتى صار أحد حملة المذهب ورفعائه ومن الأئمة المحققين، عارفاً بالأصول والفروع، ومن أصحاب الوجوه في المذهب، فكان من الطبيعي بعد أن بلغ هذه المكانة العلمية أن يشهد له علماء الأمة بالنبوغ، وأن يوفوه بعض حقه بعبارات الشاء والمديح.

ولقد أثنى عليه كثير من العلماء الذين عاصروه من شيوخه وتلاميذه، ومن جاء بعدهم، ومن ذلك ما نقله الخطيب البغدادي عن أبي محمد الباقي أنه قال: "أبو الطيب أفقه من أبي حامد الإسفرائيني"، ونقل عن أبي حامد الإسفرائيني أنه قال: "أبو الطيب أفقه من أبي محمد الباقي"<sup>(١)</sup>.

وقال الخطيب البغدادي عن شيخه أبي الطيب: "كان أبو الطيب الطبري ثقة صادقاً ديناً ورعاً، عارفاً بأصول الفقه وفروعه، محققاً في علمه، سليم الصدر صحيح المذهب"<sup>(٢)</sup>، جيد اللسان، يقول الشعر على طريقة الفقهاء"<sup>(٣)</sup>. وقال تلميذه أبو إسحاق الشيرازي: "ولم أرَ فيمن رأيت أكمل اجتهاداً، وأشدَّ تحقيقاً، وأجود نظراً منه"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٣٥٩/٩.

(٢) ذكر صاحب طبقات الحنابلة أنه جرى في عهد القائم بأمر الله العباسي كلام حول كتاب القاضي أبي يعلى (إبطال التأويلات) ثم اتفقوا على أن ما فيه هو قول أهل السنة والجماعة، وأخذت خطوط الحاضرين على ذلك، وكان ثالث الموقعين القاضي أبو الطيب الطبري.

انظر: طبقات الحنابلة ١٩٣/٢، وهذا يدل على أنه كان على مذهب أهل السنة والجماعة.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٣٥٩/٩.

(٤) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٣٥.



وقال النووي: "الإمام الجامع للفنون المعمر ... له مصنفات كثيرة نفيسة في فنون العلم"<sup>(١)</sup>.

وقال الذهبي: "الإمام العلامة شيخ الإسلام فقيه بغداد"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن كثير: "أحد أئمة المذهب وشيوخه المشاهير الكبار"<sup>(٣)</sup>.

وقال السبكي: "الإمام الجليل أحد حملة المذهب ورفعائه، كان إماماً جليلاً بحراً غواصاً، متسع الدائرة، عظيم العلم، جليل القدر، كبير المهر، تفرد في زمانه وتوحد، والزمان مشحون بأخذائه، واشتهر اسمه فملاً الأقطار وشاع ذكره، فكان أكثر حديث الصغار، وطاب ثناؤه فكان أحسن من مسك الليل وكافور النهار، والقاضي فوق وصف الواصف ومدحه، وقدره ربا على بساط القائل وشرحه، وعنه أخذ العراقيون العلم وحملوا المذهب"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن قاضي شهاب: "القاضي العلامة، أحد أئمة المذهب وشيوخه والمشاهير الكبار"<sup>(٥)</sup>.

قال القاضي ابن بكر الشامي أحد تلامذته<sup>(٦)</sup>: "قلت للقاضي أبي الطيب الطبري شيخنا وقد عمّر: لقد متعت بجوارحك أيها الشيخ، قال: ولم! وما عصيت الله بواحدة منها قط"<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٥٣٧/١.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٦٦٨.

(٣) انظر: طبقات ابن كثير ١/٤١٣.

(٤) انظر: طبقات السبكي ١٢/٥.

(٥) انظر: طبقات ابن قاضي شهاب ١/٢٣٢.

(٦) تقدمت ترجمته في ص ٢٦.

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٦٧٠.

وركب مرة في سفينة فلما خرج منها قفز قفزة لا يستطيعها الشباب، ف قيل  
له : ما هذا يا أبا الطيب! فقال: هذه أعضاء حفظناها في الصغر تنفعنا في  
الكبر" (١).

---

(١) انظر: البداية والنهاية ٨٧/١٢.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المؤلف.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: في اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

المبحث الثاني: في قيمة الكتاب العلمية.

المبحث الثالث: في وصف نسخ المخطوط ونماذج منها.

المبحث الرابع: في منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الخامس: في المصطلحات الفقهية.

المبحث الأول: في اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

أولاً: اسم الكتاب:

لم يذكر القاضي أبو الطيب اسماً صريحاً لكتابه سوى ما قاله في آخر الكتاب: (هذا منتهى ما أحتيج إلى إلحاقه بالتعليق، مذهبا مجردا، إذ كان ما تقدم ذكره بمقتضى مسائل الخلاف...) <sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي: أن قول القاضي (التعليق) إنما يقصد به وصف طريقته في شرح مختصر المزني، لا كما ظن أنه اسم لكتابه هذا.

. وقد ورد تسميته "بالتعليقة الكبرى في الفروع" <sup>(٢)</sup>، أو (شرح مختصر المزني) <sup>(٣)</sup> والتسمية الأخيرة - شرح مختصر المزني - هي الأنسب لاسم هذا الكتاب، حيث لم أقف على غيرها في أوائل الأجزاء من هذا الكتاب. وبهذا تتفق التسمية لهذا الكتاب عند جميع محققيه <sup>(٤)</sup>.

ثانياً: نسبة الكتاب إلى المؤلف:

تتفق جميع الدلائل على إثبات نسبة كتاب (التعليقة) لمؤلفه أبي الطيب الطبري، وتتنوع هذه الدلائل في عدة أمور منها:

---

(١) انظر اللوحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية، سطر: ٢١. (الصور المرفقة).  
والتعليق عند الشافعية هو: أن يقعد عالم وحوله تلاميذه بالمحابر والقراطيس ويتكلم بما فتح الله عليه من العلم ويكتبه التلاميذ ويصير كتابا.  
انظر: كشف الظنون ١/١٦١.

(٢) انظر: الأعلام ٣/٢٢٢، كشف الظنون ١/٤٢٤، هدية العارفين ٥/٤٢٩.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء ص ١٣٥، وفيات الأعيان ٢/٥١٤، معجم المؤلفين ٥/٣٧.

(٤) لم أثبت ما ترجح لدي في اسم الكتاب على الغلاف، وذلك لأن الخطة المقدمة إلى القسم بعنوان: (التعليقة الكبرى في الفروع).

- ١- أن جميع من ترجم لأبي الطيب الطبري وتعرض لمصنفاته نسب هذا الكتاب إليه، وأنه شرح مختصر المزني<sup>(١)</sup>.
- ٢- أن أكثر من نقل عنه واقتبس منه واعتمد عليه من علماء الشافعية نسبوه إليه بقولهم : قال القاضي أبو الطيب الطبري في تعليقه، أو نحوها. فإذا رجعت إلى هذا النص المنقول وجدته في التعليقة، وقد يكون بنصه<sup>(٢)</sup>.
- ٣- إثبات عنوان الكتاب على غلافه منسوباً إلى القاضي أبي الطيب الطبري في النسخ الخطية للكتاب، فقد أثبت على اللوحة ٦٣ من نسخة "أ" ما نصه : (الجزء الثاني من شرح كتاب المزني مما علق عن القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري)، وكذلك في الوحة أ من نسخة (ج)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر على سبيل المثال: طبقات الفقهاء ص ١٣٥، وفيات الأعيان ٥١٤/٢، سير أعلام النبلاء ٦٧١/١٧، طبقات السبكي ٤٦/٥-٤٧، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٣٤/١، معجم المؤلفين ٢٢٨/١، الأعلام ٢٢٢/٣.

(٢) انظر: حلية العلماء ٣/٣٨، ٤٤، ٥٠، الروضة ٧/٣٨٩، المجموع ٥/٢٩٦، ٣٥٨، ٤٠١، ٤٣٥، طبقات السبكي ٥/٤٦-٤٧، المتثور للزركشي ٢/٣٩٩.

(٣) انظر: الصور المرفقة.

## المبحث الثاني: في قيمة الكتاب العلمية:

يعتبر كتاب التعليقة لأبي الطيب الطبري موسوعة علمية ضخمة في الفقه الإسلامي، ويعد من أقدم الكتب التي دونت اختلاف الفقهاء ومذاهبهم في المسائل العلمية، ولذا أدرك من جاء بعد أبي الطيب أهمية كتابه، فاعتمدوا عليه، وأكثروا من النقل عنه<sup>(١)</sup>، وزاد إعجابهم فأثنوا عليه بعبارات تدل على قيمته العلمية الرفيعة.

قال النووي: "وله مصنفات كثيرة نفيسة في فنون العلم، ومن أحسنها تعليقه في المذهب ولم أر لأصحابنا أحسن منه في أسلوبه"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قاضي شعبة: "ومن تصانيفه التعليق نحو عشر مجلدات وهو كتاب جليل"<sup>(٣)</sup>.

وقال حاجي خليفة: "تعليقة عظيمة في نحو عشر مجلدات كبيرة الاستدلال والأقيسة"<sup>(٤)</sup>.

ولقد اشتمل هذا الكتاب على مزايا ومحاسن كثيرة قلما توجد في كثير من الكتب الفقهية، ومن هذه المميزات:

١- يمتاز أسلوب المؤلف بالوضوح البعيد عن التكلف والتعقيد اللفظي، مع الدقة وحسن الترتيب.

٢- غزارة مادة الكتاب العلمية، واشتماله على جلّ المسائل الفقهية الفرعية، وكثير من الضوابط والقواعد الفقهية والأصولية.

---

(١) انظر: حلية العلماء ٣/٣٨، ٤٤، ٥٠، الروضة ٧/٣٨٩، المجموع ٥/٢٩٦، ٣٥٨، ٤٠١، ٤٣٥.

(٢) انظر: المجموع ١/٥٣٧.

(٣) انظر: طبقات ابن قاضي شعبة ١/٢٣٤.

(٤) انظر: كشف الظنون ١/٤٢٤.

٣- كثرة الأدلة النقلية والعقلية التي حشدتها المؤلف للمذهب ومخالفه.

٤- يعدّ الكتاب من كتب الخلاف التي حفظت لنا أقوال الصحابة، والتابعين، وأصحاب المذاهب غير المشهورة، كالثوري، وأبي ثور، والأوزاعي، وإسحاق وغيرهم.

٥- احتوى الكتاب على جملة من المناظرات والاعتراضات التي يحاول المؤلف فيها شحذ الأذهان وتفعيل الدرس حتى يتنبه القارئ والسامع. وقد لوحظ على الكتاب بعض الأمور التي لا يسلم منها عمل البشر الذي يعتريه النقص والقصور، ولكنها لا تنقص من قيمة الكتاب ولا تحط من منزلته ومنها:

١- التقيد بالمذهب الشافعي وعدم الخروج عنه.

٢- التوسع في الأدلة العقلية مع وجود النص.

٣- ذكر الأحاديث بالمعنى دون اللفظ، وذكر الأحاديث الصحيحة الثابتة بصيغة التمريض (رُوي).

٤- الاستدلال للمخالفين بأدلة ضعيفة للرد عليها.

٥- اعتماد المؤلف كثيرا في التدليل لمذهبه بأحاديث في سنن أبي داود والدارقطني والبيهقي وقد تكون ضعيفة، مع أن الشاهد في دليل المسألة موجود في البخاري أو مسلم.

٦- قلة معلومات المؤلف في الجرح والتعديل للرواة، فتارة يذكر أن فلانا مجهول وهو صدوق أو ثقة حدث عنه جمع من الرواة.

### المبحث الثالث: في وصف نسخ الكتاب الخطية.

بعد بحث متواصل في فهارس المخطوطات، وسؤال المختصين من الباحثين عن نسخ كتاب التعليقة الكبرى، توصلت إلى أن له أربع نسخ خطية وهي كالتالي:

- نسختان في مكتبة طب قبي سراي في استنبول بتركيا:
- تحمل الأولى رقم ٨٥٨ ، ويوجد منها الجزء الأول والثاني فقط.
- والأخرى برقم ٨٥٠<sup>(١)</sup> ويوجد منها ثلاثة عشر جزءاً وهو:
- (١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧).

#### - ونسختان بدار الكتب المصرية:

تقع الأولى تحت رقم ٢٦٦، ويوجد منها عشرة أجزاء، أولها الثاني، وبعضها مخروم .

والأخرى برقم ١٥٠٥ ويوجد منها الجزء الثاني والثالث والرابع في ثلاث مجلدات<sup>(٢)</sup>.

وقد يسر الله لي أن أقف على ثلاث نسخ من المخطوط، وهي التي تخصني في النص المحقق من بداية باب صفة الصلاة وما يجزئ منها وما يفسدها، إلى نهاية باب إمامة المرأة.

وفيما يلي وصف كل واحدة منها:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة طب قبي سراي برقم ٨٥٨ وهي في

---

(١) انظر: فهرس مكتبة طب قبي سراي ٦٣٧/٢-٦٤٠، تاريخ التراث العربي ١٨٠/٢، فهرس المخطوطات المصورة ٣٠٧/١.

(٢) انظر: فهرس دار الكتب المصرية ٥٢٢/١، فهرس المخطوطات المصورة ٣٠٧/١.



جزئين:

الجزء الأول: يبدأ من كتاب الطهارة إلى نهاية باب صفة الصلاة وما يجزئ منها وما يفسدها، وعدد سجود القرآن وغير ذلك.

جاء في طرة هذا الجزء ما يلي: "الأول من شرح كتاب المزنى مما علق عن القاضي الإمام أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري رضي الله عنه ورحمه - العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة القرشي المعروف بابن القماح<sup>(١)</sup> عفا الله عنه وعفر له ونفعه إنه على كل شيء قدير، وله الحمد والمنة".  
-وبعده مباشرة فهرس مختصر لأبواب الجزء الأول.

وبعده بخط مغاير: فائدة فقهية في بيان الحكمة في غسل الأعضاء المذكورة في الوضوء دون ما عداها.

-ويوجد في الحاشية من الجهة اليمنى جملة فيها اسم بائع النسخة ونصها: "البائع أحمد بن الظريف الكتبي".

-وفي الجهة اليسرى حمدلة وتصلية نصها: "الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين".  
والذي يخصني في التحقيق هو من بداية اللوحة رقم ١٨٥ إلى نهاية هذا الجزء.

الجزء الثاني: ويبدأ من باب سجود الشكر وسجدتي السهو إلى صدقة الغنم السائمة.

---

(١) هو القاضي الفقيه شمس الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة بن القماح المصري، ولد سنة ست وخمسين وستمائة، سمع من رضا بن البرهان، وابن خطيب المزه، وغيرهما، سمع منه عبد الرهاب ابن السبكي وسراج الدين البلقيني وغيرهما، وتوفي سنة إحدى وأربعين وسبعمائة.  
انظر: طبقات السبكي ٩/٥، ٩٢، الدرر الكامنة ٣/٣٠٣.

وجاء في طرة الجزء ما يلي:

في أعلى الغلاف ختم نقشه "الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله".

ثم عنوان الكتاب "الجزء الثاني من شرح كتاب المزني مما علق عن القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري رضي الله عنه وأرضاه".

ثم ذكر فهرس للأبواب في هذا الجزء.

وتمتاز هذه النسخة بحسن الخط ووضوحه، وقلة التصحيف والسقط فيها، وخلوها من الطمس والتآكل، وهي النسخة الوحيدة الكاملة في جزئي المحقق، ولهذا فقد جعلتها الأصل، ورمزت لها بـ(أ).

#### \*الناسخ:

ثبت في طرة الجزء الأول من الكتاب اسم الناسخ، وهو القاضي محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة بن القماح القرشي المصري (ت ٧٤١هـ).

#### \*تاريخ النسخ:

جاء في الجانب الأيمن من طرة الجزء الثاني: ما نصه: "الجزء الثاني من شرح كتاب المزني، القرن السابع بخط محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة القرشي بن القماح".

وهذا يدلنا على أنها منسوخة في القرن السابع كما صرح به هنا، وكما هو معلوم من تاريخ مولد ووفاة الناسخ.

#### \*نوع الخط:

خط هذه النسخة مشرقي منقوط، وهو جميل للغاية، ميزت عناوين الأبواب والمسائل والفصول بخط أكبر من باقي النص.

تقع هذه النسخة بمعدل ٢٧ سطراً، وفي السطر حوالي ١٥ كلمة تقريباً.

تنبيه: النسخة التركية الثانية والتي برقم ٨٥٠ مفقود منها الجزء الثاني

وهو الذي يحتوي على نصيبي من هذا الكتاب.

النسخة الثانية: نسخة دار الكتب المصرية رقم ٢٦٦:

ويبدأ من باب سجود الشكر وسجدي السهو، حتى نهاية الجزء في اللوحة رقم ٢٤٦، وهو آخر باب صدقة الغنم، وقد رمزت لها بالحرف (ب) ووصفها كالتالي:

- تقع في ٢٤٦ لوحة بمعدل ٢٥ سطراً، وفي السطر حوالي ١٣ كلمة.

- تاريخ النسخ: سنة ٧٢٩هـ.

- الناسخ: علي بن التقي المؤذن بمشهد الحسين.

- كتبت بخط نسخ مشرقى منقوط واضح وجميل.

- الغلاف: جاء في أعلى الغلاف عبارة بخمسة أسطر لم أتمكن قراءة جميع كلماتها، ومفادها الوقف على إحدى المدارس بجامع طولون ليتنفع به طلاب العلم، ولا يعطى لأحد، ولا يرهن، ويبقى بحيث لا يخرج من المدرسة المذكورة ولا يباع ولا يرهن ولا يوهب ولا يبدل... ثم ختمت العبارة بقوله تعالى: ﴿فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم﴾<sup>(١)</sup>. ثم كتب بعدها: الحمد لله، وكتب أيضاً: أحمد محمد عبد الله الكنانى القرشى، ثم بعد ذلك كتب عنوان الكتاب: الجزء الثانى من شرح كتاب المزنى مما علق عن القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطيرى رضى الله عنه وأرضاه، وبعده مباشرة فهرس لأبواب الجزء الثانى، وعلى الغلاف أيضاً ختمان لم أتمكن من قراءتهما.

- وتمتاز هذه النسخة بحسن الخط ووضوحه، وبمقابلتها مع أصل حيث جاء

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٨١.

في نهاية الجزء عبارة: "بلغت المقابلة بأصل أصلها حسب الطاقة والله الحمد والمنة".

ويوجد فيها سقط كثير إلا أنه مستدرك في الهامش من خلال المقابلة، والذي يعني من هذه النسخة هو من بداية الجزء إلى نهاية لوحة ٦٧.

النسخة الثالثة: نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٥٠٥.

جاء في طرة الجزء ما نصه: "الجزء الثاني من شرح كتاب المزني مما علق عن القاضي أبي الطيب بن عبد الله الطبري رضي الله عنه وأرضاه".

ثم بعده مباشرة ختم كبير فيه ما يلي: "وقف هذا الكتاب السيد أحمد الحسيني بن السيد أحمد بن السيد يوسف الحسيني".

ثم تحته: "مهدي بن حضرة السيد حسين الحسيني نجل ....".

الناسخ: جاء في يمين الغلاف اسم الناسخ، وهو: محمود حمدي.

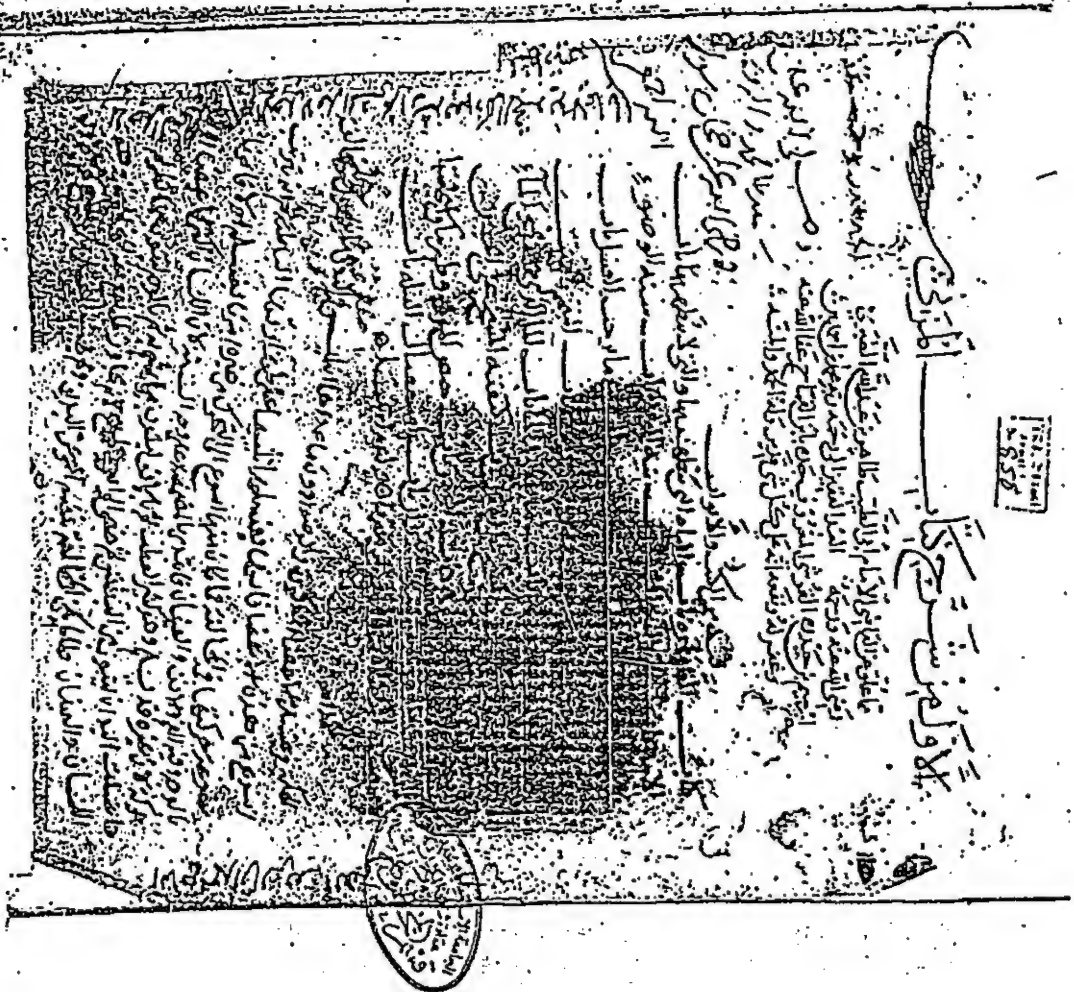
- سنة النسخ: كتبت في سنة ١٣٢٦ هـ.

- نوع الخط: خط نسخ منقوط وواضح.

- وتقع هذه النسخة في ٥٠٩ لوحة، بمعدل ٢١ سطراً، وفي السطر حوالي

١٠ كلمات.

والذي يخصني منها هذا الجزء: هو من بدايته إلى لوحة رقم ١٥٨.



٤٨

غلاف النسخة (أ)

٤٨

غلاف الجزء الأول من نسخة (أ).

وسلم قال من وهب بالصلوة لستع واصبر يوم علم عليها العشر ولا تجوز زلة ثا من هرب حيث المتيان  
على نطقها وهي اذا فعلت غير محسب حياء يري في وجهه . واما الاجتناع فان ابا الصبيان  
باسر وهربها والمعلمين ايضا فوفر على نزلها ونحو ذلك اذا هرب رابا الصبيان  
يسكنون المطهر والعقور فاخبرهم عن ذلك كما اخبرهم عن صلاة الماخرين . ولما  
الا اعتبار قال باخيه قال لو وقف بالغ الى حجب اما ثم دخل صلى معه  
في الصلاة فانما لستع ان يقف المانع والقصر صفا واحدا على بعضه . ولا الك  
لو وقفت صيته الى جنب رجل يصلي فسدت صلاته فلم تره علم صلاة الصبح الصلوة  
والفساد فحذر صلاة المانع . . . . . عليه من القياس لم ير يفر من تحت طهانه وجب  
ان يقع صلاته قيا على السبع ومكسه الحمايين لم يقع طهانه لم يقع صلاته ولا فضا  
عباده يطلها الكدث فوجب ان يصح من الصبي كما طهانه قاتا قيا منهم الصلوة على الحج فتر  
يحسب لان الحج بحيث من واصن يجي طو ل العر فلان لك شد في بابه وارتفع ياتي  
به على التكامل وليس فلان الصلاة فانه رجع بها . . . . . يتكرر في اليوم دفنات فلان الك حنف  
امر ولم يبعث في اخر وهو لث الصلاة الصبر في حال الرق ولا الصبح الحج فلا تمتع للصبر  
الصلاة في حال الصغر ولا الصبح في ذلك اتره الخوف لا يصح طهانه ولا صلاته ولا  
قيا من الصبي على الجنون فظاهر الفساد في ذلك اتره الخوف لا يصح طهانه ولا صلاته ولا  
توسعه ولا مستلذذه في دخول الآراء ولا يقبل الحديث في حقه والصبي بخلافه في  
ككل هذه الاحكام . . . . . وانا فوفهم النافذة لاستقطبها الفرضية يطيل بالفتاة  
في الوقت فان قيل الصلاة في الوقت راي فركنا في اخر الوقت  
سلبا عما يتخاضلته فوضنا فلن هذا غير محسب لان النبي رجب الصلاة لآخر  
الوقت ولا يجوز ضبطه الموجب على الموجب وبذلك سا قالمع ايضا بخلاف الركعة  
فان باخيه ولفظنا انه اذا صلىها آخرت عن الحق الذي يجس عليه غدو . . . . .  
اكثر . . . . . وتبين ما لك مثل ذلك في وقتها لما يجرى لغيره الكفان على  
الحسنه على اليمن وان في ذلك مجزيه عما يجب ما كثر ولما اعلم . . . . .  
بأن صفه الصلاة وصالح في منكم . . . . .  
باب النافذة وانما اتره وضه قوي صلاته في حال الكبر لا بد منه  
ولا قبله وهذا كما قال في الصلاة فوضنا لكتايب لستة ولا اعتبارا لالا جماع  
من الخايب قوله فقال وانما سر والا لكتايب اذا الله مخلصين . ومن السنة قوله عليه السلام

[illegible]







THE. COLLEGE  
ANN. 11  
AN. 11-11

7

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

تحت إشراف من القلم ابن أبي العلي كمال بن عبد الله الطبري

رضي الله عنه وأرضاه

منه من الله والابواب السبعة

[illegible]

*[Faint handwritten notes in Hebrew script]*



[illegible]



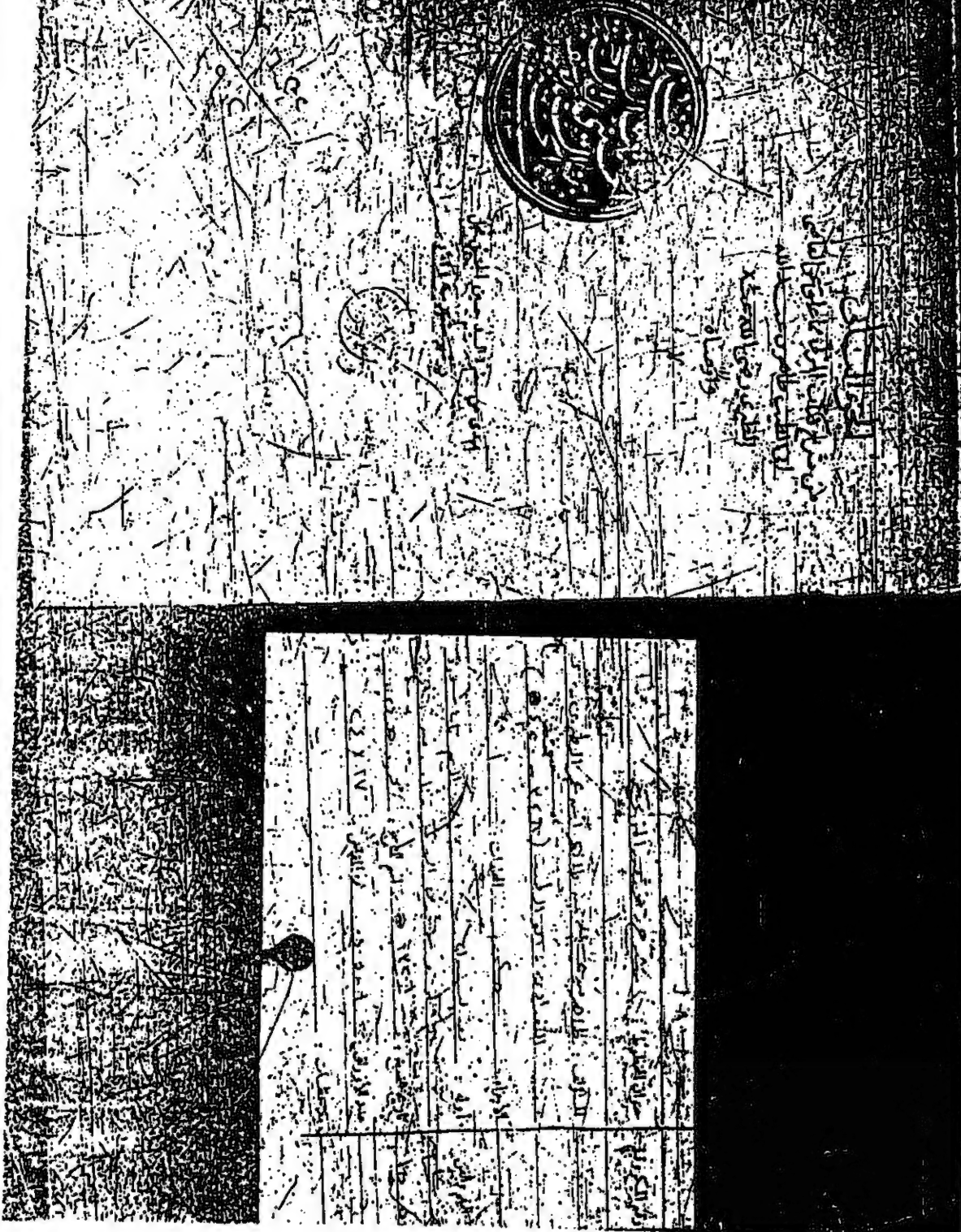
[illegible]







١٥٠٥٢٩



غلاف الجزء الثاني من نسخة (ج).





الامام في حاشيته هذا كما ذكره في حاشيته  
في الركوع فانه لا يفتد له فدية اركعة لان الامام  
لا يفتد له حاشيته عطف على المأموم

فصل

اذا احدث الامام في صلاة الجمعة فانه يفتد فان  
كان المحدث يفتد به فان الجمعة سقط به وقد  
سقطت وكذا ان احدث في صلاة الجمعة فان  
الجمعة قد طلت لان المحدث شرط وقد عذر المأموم  
اذا كان اكثر من اربعين فان احدث غير الامام  
فانه لا يفتد لان المحدث موقوف وان احدث الامام  
فانه يفتد على كونه مأموما لا فيه وجها ان احدثه ان لم يكن  
يحتاج لان الامام شرط في صحتها وقد عذر المأموم  
ظهورا والرجحان بان احدث الامام لا يفتد لان الامام  
يخصل به فصلا كما عذر به لان الصلاة لا تسقط  
وايه الموقوف المأموم

قال في الامور لا يجوز آهلا فحلف كافر وهذا الكلام  
اكثر على من يفتد به كافر يفتد به كونه مثل اليهود وك  
والصبر في شئ من طاعة فحلف عليه الاشارة  
في لا ولا يفتد على المشايخ اية العجز ان يكون  
مأموما يفتد به على المشايخ

في صلاة الجمعة المأموم وانما ان حاشيته هذه  
للمسئلة على صلاة الجمعة لا يصح حلف المأموم  
بالركوع وان حاشيته هذا على صلاة الجمعة لا يفتد

فانما صلاة الجمعة لا يفتد ولا يفتد

لا يوجب صلاة الجمعة ان كان الامام

فصل

اذا ذكر الامام في صلاة الجمعة ان حاشيته او عذر فان  
يخرج منها في صلاة الجمعة الذي يفتد به  
اكثر من المأمومين ان يفتدوا ويحلف في صلاة الجمعة  
بالصلاة ويحلف بعدوا لا يستأنفون الا كبر وان كان  
الموضع بعيدا فانهم لا يفتدوا ويحلفون بالصلاة قال  
المشايخ وهو احتج بان يفتدوا وان كان يفتد  
ان يفتدوا واحد منهم لم يصح الصلاة قال والمشايخ  
ان يفتدوا وانما قال ذلك لان من الناس من قال  
لا يقع صلاة خلفنا يعني فيه قال في المذموم  
فاحتج ذلك بالخبر وج من صلاة

اذا اذرك الامام كبرا كبر وسعة فانه ان  
حين لا يفتد به كبرا كبر لان واحدة الحاشية  
حاشية او اذا ذكرها من مقام كبر او كبر او لا يفتد  
بغيرها



## المبحث الرابع: في منهج المؤلف في كتابه:

من واقع تحقيقي لكتاب الصلاة القيم ، وقراءته، وتتبع مسائله وجزئياته التي حوت أهم ما يخص المسلم في حياته اليومية - اتضح لي أن المنهج الذي سار عليه المصنف - رحمه الله - في تأليف كتابه هذا يتلخص في النقاط التالية:

١- المقدمة.

افتتح المصنف كتابه بمقدمة مختصرة، بخلاف ما جرى عليه عادة كثير من المصنفين لتحرير مقدمة يعرض فيها المنهج الذي سيسلكه في تصنيفه لكتابته، والأسباب الدافعة لتأليفه، وذكر بعض الصعوبات التي واجهته أثناء التأليف، فقد بدأ - رحمه الله - في تقديمه لهذا الكتاب بذكر البسملة وحمد الله وأثنى عليه، ثم صلى على النبي - ﷺ - ثم قال: "جميع الأحكام لا تخلو من أحد أمرين : إما أن تكون مما أجمع عليه، أو اختلف فيه، فالجمع عليه لا عمل لنا فيه غير تصويره، وأما المختلف فيه فإننا نبدأ بذكر مذهبنا فيه، ثم مذهب المخالف، ثم ما احتج به، ثم دليلنا، ثم الجواب على المخالف...." (١).

ثم ذكر مقدمة أصولية في الأدلة التي يحتج بها، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال واستصحاب الحال، وشرحها شرحاً موجزاً، ثم بدأ في شرح مختصر المزني.

## ٢- تبويب الكتاب وترتيبه:

رتب القاضي أبو الطيب الطبري كتابه في معظم أبوابه على الطريقة التي سلكها المزني - رحمه الله - في مختصره، إلا أنه أقحم بعض الأبواب التي جاء بها

---

(١) انظر: التعليقة الكبرى في الفروع ص ١٨٨ بتحقيق حمد بن محمد جابر ، رسالة مقدمة إلى قسم الفقه بالجامعة.

من الأم ولم يذكرها المزني في مختصره، وقد يذكر بعض المسائل في غير مظانها المعهود.

### ٣- عرض المسائل الفقهية:

أشار المؤلف -رحمه الله- في مقدمته إلى الإطار العام للمنهج الذي اختاره، فيبدأ أولاً بنقل كلام الإمام الشافعي من عبارة المزني في مختصره بنصها إن كانت قصيرة، أو بذكر طرفها إن كانت طويلة، ثم يقول: إلى آخر الفصل.

وقد يهمل بعض العبارات التي سبق شرحها، أو يذكرها ويحيل على الموضوع السابق، ويطلق على قول الشافعي (مسألة)، ثم بعد نقله لعبارة المزني يعقب بقوله: وهذا كما قال، ثم يعرض المسألة بأسلوبه، فإن كانت من المجمع عليها فإنه يقوم بتصوير المسألة وذكر دليلها، وإن كانت من المختلف فيها فإنه يبدأ بذكر مذهب الشافعي ومن وافقه من الصحابة والتابعين والفقهاء من الأئمة الأربعة وغيرهم، وهذا في العادة إذا لم يكن في المذهب خلاف، فإن كان في المسألة أقوال أو أوجه أخرى في المذهب ذكرها، ثم يصحح ما يترجح إليه في الغالب، ثم ينتقل بعد ذلك بذكر مذهب المخالف من الأئمة الأربعة ومن وافقهم من الصحابة والتابعين والفقهاء، وأكثر ما يذكر مذهب الإمام أبي حنيفة، ثم مذهب الإمام مالك، وأما مذهب الإمام أحمد فيذكره أحياناً عند ذكر مذهب غيره من الفقهاء، كالثوري والأوزاعي وأبي ثور وأبي عبيد وإسحاق وغيرهم<sup>(١)</sup>، ثم يذكر دليل المخالف، وقد يورد عليه اعتراضات ويذكر جواب المخالف عنها، ثم يذكر دليل الشافعية، ثم يذكر الاعتراضات الواردة عليه إن وجدت؛ ثم يجيب عن أدلة المخالف دليلاً دليلاً.

---

(١) ستأتي تراجمهم أثناء ذكرهم في النص المحقق.

التزم المؤلف بهذا المنهج في كثير من المسائل الخلافية، وفي كثير منها يكتفي بذكر الخلاف داخل المذهب الشافعي دون التعرض للمذاهب الأخرى، فإن كان في المسألة قولان للشافعي ذكرهما، ويذكر أحيانا من رواهما عنه ومن قال بهما من أئمة المذهب، وإذا كان في المسألة أكثر من طريق في المذهب فإنه يذكرها ويذكر من قال بها أحيانا، وأحيانا يقطع بأحدهما، وكذلك إذا كان في المسألة أكثر من وجه فإنه يذكرها غالبا ويذكر من قال بها، وأحيانا يقطع بأحدها. وبعد ذكر المسألة وتحرير حكمها، يفرع عليها المؤلف بفصول وفروع، يذكر فيها أقوال أئمة المذهب الشافعي، وتوجيهاتهم، وأحيانا يذكر فيها نصوصاً للإمام الشافعي من الأم.

#### ٤- الاستدلال:

تميز كتاب القاضي أبي الطيب - رحمه الله - بوفرة الأدلة نقلية كانت أو عقلية، بخلاف كثير من الكتب المجردة عن الدليل، فهو يحاول جاهداً إيراد الأدلة على كل مسألة يذكرها حتى يقف الباحث على جملة ما استدل به على هذه المسألة من كلا الفريقين.

وله - رحمه الله - أسلوب بارع في نشر هذه الأدلة على جزئيات المسألة، فهو يبدأ بذكر أدلة القول المرجوح بعد قوله: (واحتج من نصرهم) فيسوق أهم الأدلة للمخالف من الكتاب والسنة والأدلة العقلية والقياسية.

ثم ينتقل بعبارة (ودليلنا) أو (ولنا) إلى ما يراه راجحاً في المسألة، فيحشد جملة كثيرة من الأدلة النقلية والعقلية ما ييهز القارئ، خصوصاً تلك الأدلة العقلية والقياسية التي يجيد المؤلف - رحمه الله - سوقها بقلب من الكلمات الدقيقة التي تسد على المعارض محاولة نقضها، ثم بعد استيفائه لأدلة القول الراجح عنده، يبدأ في هدم أدلة الأقوال الأخرى، مستخدماً في ذلك أسلوباً علمياً عميقاً بعيداً عن التهجم أو التنقص للمخالف، معتمداً على الحجة والبرهان، وهو يمتلك في هذا

الجانب قوة وقدرة على توهين أدلة المخالف وإقناع القارئ بقوة رأيه الذي انتصر له.

-ويستشهد المؤلف أحيانا بالأبيات الشعرية وأقوال أهل اللغة.  
-ويستدل عادة من كلام أئمة الجرح والتعديل على ضعف بعض رجال  
إسناد حديث ما.

### ٥- الترجيح:

أما منهجه في الترجيح بين الأقوال فهو ظاهر من خلال عرضه للمسائل  
وفق الخطوات التالية:

- أ- يبدأ بتقديم القول الراجح عند ذكره للأقوال في أول المسألة.
- ب- تأخير له لأدلة القول الراجح.
- ج- مناقشته للأقوال الأخرى ونقض أدلتها.
- د- تفنيد الاعتراضات والردود التي أوردت على القول الراجح وردها في أغلب المسائل.
- هـ- تصريحه بالصحيح من الأقوال في بعض المسائل.
- و- استخدامه عبارة (ولنا) و(دلينا) مما يعرف به ترجيحه لهذا القول.

## المبحث الخامس: المصطلحات الفقهية:

لقد ترك الشافعي - رحمه الله - بعد وفاته سنة أربع ومائتين تراثاً فقهياً ضخماً متمثلاً في كتبه الكثيرة المشهورة، كالأم، وكتاب حرملة، وكتاب الحجة، والرسالة، والأمثالي والإملاء، ومختصر المزني، والبويطي وغير ذلك مما سطره الشافعي - رحمه الله - أو نقل عنه في أيدي تلاميذه، وعلى رأسهم البويطي والمزني والربيع بن سليمان المرادي وغيرهم، وقد كان هؤلاء التلاميذ النجباء اجتهادات وتخریجات أسهمت في تنمية المذهب وتوسيعه، وتحمل هؤلاء التلاميذ نشر هذه الكنوز التي بين أيديهم، فبدأوا بتدريسها ونقلها إلى أنحاء العالم الإسلامي لكي ينتفع منها كل محب للعلم والفقه في الدين.

وهكذا انتشرت كتب الشافعي ومذهبه في أنحاء المعمورة، ثم ظهرت بعد ذلك مدرستا العراقيين والخراسانيين، فغن الشيخ أبو حامد الاسفرائيني مسائل الشافعي، وسلك طريقة في تدوين الفروع، فتبعه على هذا جماعة لا يحصون كالماوردي والمحاملي وأبو علي السنجي وآخرون، وجُلّ هؤلاء العلماء سكنوا العراق، ولذا سمي منهجهم في الفقه بطريقة العراقيين.

وامتاز العراقيون بأنهم أتقن وأثبت في نقل نصوص الشافعي، وقواعد مذهبهم ووجوه متقدمي أصحابه بالنقل من الخراسانيين غالباً<sup>(١)</sup>.

وفي مقابل ذلك نبغ القفال الصغير المروزي وأسس مدرسته الخراسانية وتبعه في ذلك جماعة من العلماء، كأبي محمد الجويني والصيدلاني والفوراني والقاضي حسين المروزي وآخرون، وكان أغلب هؤلاء العلماء سكنوا خراسان وما حولها، فسموا بالخراسانيين، وهم أحسن تصرفاً وبخاً وتفريعاً وترتيباً لنصوص

---

(١) انظر: المجموع ٦٩/١.

الشافعي وقواعده من العراقيين<sup>(١)</sup>.

وعليه فقد استخدم هؤلاء الأصحاب - بقسميهم - بعض المصطلحات  
الفقهية في أثناء تناولهم لمسائل الفقه الشافعي، ودونك هذه المصطلحات:  
أولاً: الأقوال:

والمراد بها أقوال الإمام الشافعي<sup>(٢)</sup>، وهي على قسمين:  
القسم الأول: القديم: ويطلق على ما قاله في العراق قبل قدومه إلى مصر  
سواء كان ذلك تصنيفاً أو إفتاء رجوع عنه أو لم يرجع عنه<sup>(٣)</sup>.  
القسم الثاني: الجديد: وهو ما كان من أقواله بعد دخوله مصر سواء كان  
تصنيفاً أو إفتاء، وهو المعمول به عند الشافعية والصحيح من المذهب إلا في نحو  
عشرين مسألة<sup>(٤)</sup> ذكرها النووي والسيوطي.  
ثانياً: الأظهر:

وهو ما كان من القولين أكثر ظهوراً من الآخر مع قوة الخلاف، فإن  
ضعف الخلاف قيل له الأقوى منهما والأشهر<sup>(٥)</sup>.  
ثالثاً: الأوجه:

هي آراء وأقوال أصحاب الإمام الشافعي والمنتسبين إلى مذهبه والتي  
استبطنوها من أصول مذهبه وقواعده العامة. وقد اختلفوا في نسبتها للإمام

---

(١) انظر: المجموع ٦٩/١.

(٢) انظر: المجموع ٦٥/١، مغني المحتاج ١٢/١.

(٣) انظر: نهاية المحتاج ٥٠/١.

(٤) انظر: المجموع ٦٦/١، تحفة المحتاج ٥٣-٥٤، الأشباه والنظائر ص ٥٤٠.

(٥) انظر: مغني المحتاج ١٢/١، تحفة المحتاج ٥٠/١.

الشافعي، والصحيح أنها لا تنسب له<sup>(١)</sup>.

رابعاً: الصحيح والأصح:

يُطلق على الصحيح والراجح من الوجهين، إذا كان الخلاف ضعيفاً.  
ويقال الأصح إذا كان في المسألة وجهان وقوي الخلاف في ترجيح أحدهما<sup>(٢)</sup>.

خامساً: الطرق:

وهي اختلاف أصحاب الإمام الشافعي في حكاية الخلاف في المذهب،  
كأن يقول بعضهم: في المسألة قولان أو وجهان، ويقول البعض الآخر: بل المسألة  
على قول واحد أو وجه واحد ويقطع به.

ويأتي التعبير -أحياناً- عن الوجهين بالطريقين، والعكس<sup>(٣)</sup>.

سادساً: المذهب:

ويستعمل في الراجح من الطرق أو الوجوه<sup>(٤)</sup>.

سابعاً: النص:

هو ما نص عليه الإمام الشافعي -رحمه الله- ويكون مقابله وجه ضعيف  
أو قول مخرج<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٦٦/١، مغني المحتاج ١٢/١.

(٢) انظر: نهاية المحتاج ٤٨/١، تحفة المحتاج ٥٠/١-٥١.

(٣) انظر: المجموع ٦٦/١، مغني المحتاج ١٢/١.

(٤) انظر: نهاية المحتاج ٤٩/١، تحفة المحتاج ٥١/١.

(٥) انظر: مغني المحتاج ١٢/١، حاشيتا القليوبي وعميرة ١٩/١.

الفصل الثالث: في المقارنة بين :

كتاب التعليقة للقاضي أبي الطيب الطبري

وكتاب بحر المذهب للقاضي عبد الواحد بن إسماعيل أحمد أبي المحاسن

الرويانى.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لصاحب الكتاب المقارن به.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبته وكنيته.

المطلب الثاني: ولادته ونشأته العلمية.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: وفاته وثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب المقارن به.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

المطلب الثاني: قيمته العلمية.

المبحث الثالث: المقارنة بين الكتابين.

وفيه خمس مطالب:

المطلب الأول: المقارنة من حيث عرض المسألة وذكر الخلاف.

المطلب الثاني: المقارنة من حيث الاستدلال.

المطلب الثالث: المقارنة من حيث الترجيح بين الأقوال.

المطلب الرابع: المقارنة من حيث خدمة المذهب بذكر الروايات والراجح

منها.



المطلب الخامس: المقارنة من حيث التفريع على المسألة والتخريج عليها.

المبحث الأول: ترجمة موجزة لصاحب الكتاب المقارن به.  
وفيه مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبته وكنيته.

المطلب الثاني: ولادته ونشأته العلمية.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: وفاته وثناء العلماء عليه.

## المطلب الأول: اسمه ونسبته وكنيته.

أولاً: اسمه: هو القاضي عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني<sup>(١)</sup>.

هكذا في جميع المصادر التي ترجمت له، ولم أقف على خلاف ذلك. ثانياً: نسبته: يقال له الروياني<sup>(٢)</sup>: نسبة إلى بلاد رُويان، وهي مدينة كبيرة من جبال طبرستان، وهي أكبر مدينة في الجبال هناك، وجبال الرويان متصلة بجبال الري، ومدخلها مما يلي الري، وأول من فتحها سعيد بن العاص سنة تسع وعشرين<sup>(٣)</sup>، وهو والي الكوفة لعثمان<sup>(٤)</sup>. ثالثاً: كنيته:

اشتهر القاضي عبد الواحد الروياني بكنيته وهي: أبو المحاسن<sup>(٥)</sup>، حتى أن بعض المترجمين لتلاميذه وشيوخه لا يذكرون القاضي عبد الواحد إلا بهذه الكنية.

---

(١) انظر: مصادر ترجمته في: الأنساب ١٠٦/٣، البداية والنهاية ١٧٠/١٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٧/٢، سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٩، شذرات الذهب ٤/٤، طبقات الأسنوي ٥٦٥/١، طبقات ابن هداية الله ص ٦٨، العبر ٤/٤، اللباب ٤٨٢/١، مرآة الزمان ٢٩/٨، معجم البلدان ١٠٤/٣، المنتظم ١١٣/١٧، النجوم الزاهرة ١٩٣/٥، وفيات الأعيان ٣٦٩/٢.

(٢) انظر: الأنساب ١٠٦/٣، طبقات الأسنوي ٥٦٥/١، وفيات الأعيان ١٩٨/٣.

(٣) معجم البلدان ١٠٤/٣.

(٤) انظر: طبقات الفقهاء لابن كثير ٥٢٤/٢، طبقات السبكي ١٩٣/٧، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٩٤/١، النجوم الزاهرة ١٩٣/٥.

## المطلب الثاني: ولادته ونشأته العلمية.

أشارت المصادر أن القاضي الروياني ولد في ذي الحجة سنة خمس عشرة وأربعمائة<sup>(١)</sup>.

ولقد نشأ القاضي أبو المحاسن في بيئة علمية متميزة، ساعدته على تكوين شخصيته العلمية، وسرعة نبوغه ونجابته، فهو ينتسب إلى أسرة عريقة معروفة بتفوقها العلمي واهتمامها بالعلوم الشرعية، وقد ذاع صيتها وعلا شأنها، وسجل التاريخ أخبارها وسيرتها، ومدحها العلماء بما هي أهله، فقال ابن السبكي: "بيت القضاء والعلم".

وقد برز أفراد هذه الأسرة واشتهروا، وتقلد عدد من أفرادها مناصب مرموقة في التدريس والقضاء والإفتاء وغير ذلك.  
ومن أشهر أفراد أسرة أبي المحاسن:

١- جده : أحمد بن محمد بن أحمد عماد الدين أبو العباس الروياني<sup>(٢)</sup>.  
صنف كتاب ( الجرجانيات ) ، تولى القضاء بآمل طبرستان، وروى عن القفال المروزي ، وعبدالله بن أحمد الفقيه، وقد نقل عنه صاحب بحر المذهب فوائد كثيرة، ذكر ابن هداية الله أنه توفي سنة خمسين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.

٢- والده: إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني، تفقه عليه أبو المحاسن في رويان، وأخذ عنه فروعاً كثيرة في الفقه دونها في كتاب بحر المذهب، وينص على اختيارات والده أحياناً. لم أقف على من ذكر سنة وفاته<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: الأنساب ١٠٦/١، طبقات الأسنوي ٥٦٦/١، معجم المؤلفين ٢٠٦/٦.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات ابن كثير ٥٢٥/٢، طبقات الأسنوي ٥٦٤/١، طبقات السبكي ٧٧/٤.

(٣) طبقات ابن هداية الله ص ٢٣٢.

(٤) انظر: طبقات الأسنوي ٥٦٥/١، طبقات السبكي ٢٠٠/٧، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٤٩/١.

٣- ابنه: حمد بن عبد الواحد بن إسماعيل أبو القاسم الروياني.

تفقه على والده أبي المحاسن بآمل طبرستان، وسمع منه الحديث، وأخذ عن عمه: أبي مسلم الروياني، وسافر في طلب العلم، وسمع بجرجان ونيسابور والري وغيرها، وسمع منه الحافظ ابن ناصر وغيره، لم يذكر له سنة وفاة<sup>(١)</sup>.

٤- أخوه: محمد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد أبي مسلم الروياني، تفقه عليه ابن أخيه حمد بن عبد الواحد<sup>(٢)</sup>.

٥- ابن عمه: سريج بن عبد الكريم بن أحمد بن محمد، أبو نصر الروياني، كان إماماً في الفقه، وولي القضاء في آمل طبرستان، صنف كتاباً في القضاء سماه: روضة الحكام وزينة الأحكام. وفيها من الفوائد والغرائب مما يدل على جلالة مصنفها وكثر اطلاعه، قيل إنه توفي سنة خمس وخمسمائة، وقيل خمسون وخمسمائة<sup>(٣)</sup>.

٦- ابن ابن عمه: عبد الكريم بن سريج بن عبد الكريم بن أحمد بن محمد، أبو معمر الروياني، إمام فاضل مناظر فقيه، حسن الكلام فصيح المنطق، ورد نيسابور وأقام بها، وسمع ببسطام أبا الفضل محمد بن علي السهلقي، توفي في سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة<sup>(٤)</sup>.

٧- ابن أخته: أبو المكارم عبد الله بن علي الروياني، ويعرف بصاحب العدة، كتاب في الفقه، نقل عنه الرافعي في عدة مواضع، ولم أقف على من ذكر سنة

---

(١) انظر: طبقات الأسنوي ١/٥٦٦، طبقات السبكي ٧/٨٢.

(٢) انظر: طبقات السبكي ٧/٨٢.

(٣) طبقات الأسنوي ١/٥٦٩-٥٧٠، طبقات ابن قاضي شهبة ١/١٩١، طبقات ابن هداية الله

ص ٢٥٦.

(٤) طبقات السبكي ٧/١٧٦-١٧٧.

وفاته<sup>(١)</sup>.

٨- سبطه هبة الله بن سعد بن طاهر أبو الفوارس الروياني، سمع من جده وأبي علي الحسن بن أحمد الحداد، وغيرهما، وسمع منه أبو بكر الخفاف، وكان فقيها، ودرس بالنظامية التي بآمل، وتوفي سنة سبع وأربعين وخمسمائة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات ابن قاضي شهبة ١/٣٢٢، طبقات ابن هداية الله ص ٢٥٥.

(٢) انظر: طبقات الأسنوي ١/٥٦٦، طبقات السبكي ٧/٣٢٦.

## المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

أولاً: شيوخه:

ولد القاضي أبو المحاسن في وقت كانت فيها خراسان تشهد حركة علمية مزدهرة، ونهضة فنية، إذ وجدت المدارس الشرعية التي تغص بالتلاميذ الذين يتوافدون من كل حدب وصوب، ينهلون من مختلف العلوم، وقد ظهر في تلك الفترة الزمنية الجهابذة من العلماء يدرسون وينشرون العلم في أنحاء بلادهم، فما إن تهيأت لأبي المحاسن تلك الفرصة النادرة إلا وبه يحث نفسه على الالتزام بتلك الحلق، ينهل من معين العلم الصافي على أيدي مشايخ أجلاء.

ومن خلال الاستقراء لكتب التراجم وقفت على بعض شيوخ أبي المحاسن

الرويانى وهم:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن موسى السَّروى، المُطَهَّرى، قدم بغداد فسمع أبا حفص الكتني وأبي طاهر المُخلَّص، وسمع من أبي نصر بن أبي بكر الإسماعيلي وأبي العباس النسوي، وتفقه على أبي حامد الاسفرائيني، وقرأ الفرائض على ابن اللِّبان، وحدث عنه مالك بن سنان وغيره، وسمع منه القاضي الرويانى بسارية، له تصانيف كثيرة في المذهب والخلاف والأصول، وولي قضاء سارية والتدريس والفتوى، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة<sup>(١)</sup>.

٢- محمد بن بيان بن محمد الآمدي الكازروني، أبو عبد الله المقرئ، فقيه أهل آمد، حدث عن: أحمد بن الحسين البلدي، والقاضي أبي عمر الهاشمي، وأبي الفتح بن أبي الفوارس، وتفقه عليه الرويانى بميفارقين، والشاشي ونصر بن

---

(١) الأنساب ١٠٦/٣، سير أعلام النبلاء ١٨٤/١٤٧، طبقات السبكي ٤/٢٦٣.

إبراهيم المقدسي وخلق سواهم، توفي سنة خمس وخمسين وأربعمائة<sup>(١)</sup>.

٣- إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد بن إسماعيل النيسابوري، شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني، وكان إماماً قدوة، ثقة، حدث عن: عبد الله بن محمد بن عبدالوهاب، وأبي بكر بن مهران، وأبي طاهر بن خزيمة، وأبي الحسين الخفاف وجماعة، وحدث عنه: الكتاني والبيهقي وابنه عبدالرحمن بن إسماعيل وأبو المحاسن الروياني وآخرون، وصنف كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث)، وتوفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة<sup>(٢)</sup>.

٤- أحمد بن علي بن حسين المروزي الكراعي، أبو غانم، مسند مرو، حدث عن: أبي العباس عبد الله بن حسين النضري، وأبي الفضل محمد بن الحسين الحدادي وغيرهما، وحدث عنه: أبو المنظر منصور بن السمعاني، وأبو المحاسن الروياني، وأبو منصور محمد بن علي الكراعي حفيده، توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات ابن كثير ٥٢٥/٢، وفيات الأعيان ١٩٨/٣، طبقات الأسنوي ٣٤٧/٢.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٤٠/١٨، طبقات السبكي ٢٧١/٤، شذرات الذهب ٢٨٢/٣.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٦٠٧/١٧، العبر ٢٠٥/٣.



## ثانياً: تلاميذه:

قد بلغ القاضي أبو المحاسن مكانة مرموقة بين علماء عصره، وتبوأ مرتبة عالية بين أقرانه، وبرع في الفقه، ولذلك التف حوله طلبة العلم، وقصده التلاميذ من كل البلدان، فكان مجلسه مشهوداً.

ومن أبرز تلاميذه الذين أخذوا عنه:

١- محمد بن علي بن محمد بن شهيروز اللارزي، طلب العلم على أبي المحاسن في بلدة آمل، وكان حريصاً على طلب الحديث، سمع بنيسابور أبا سعد الحيري وعبد الغفار الشيروي، وروى عنه ابن كامل المبارك الخفاف وغيره، وكانت وفاته ببغداد سنة ثمان عشرة وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

٢- سعد بن محمد بن محمود أبو الفضائل المشاط، فقيه متكلم، واعظ مفسر، عارف بالمذهب والخلاف، سمع القاضي أبا المحاسن، وسمع أباه جعفر المشاط وأبا الفرج محمد بن محمود القزويني الطبري وغيرهم، توفي في رمضان سنة ست وأربعين وخمسمائة<sup>(٢)</sup>.

٣- سليمان بن محمد بن حسين بن محمد أبو سعد البلدي القصاري، المعروف بالكافي الكرخي، سمع أبا سعد غانم بن محمد الحافظ، وأبا المحاسن الروياني، وأبا بكر الأسهري، وغيرهم، كان فقيهاً مناظراً أصولياً، وكان مشهوراً بالتحقيق والتدقيق في المسائل الخلافية، ولي قضاء بلدة الكرخ، وتوفي فيها سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات السبكي ١٥٧/٦.

(٢) انظر: طبقات السبكي ٩٠/٧.

(٣) انظر: الأنساب ١٠٦/٣، طبقات السبكي ٩٥/٧.

٤-عبدالمالك بن أبي نصر بن عمر أبو المعالي من أهل جيلان، سكن بغداد، وكان رجلاً صالحاً فقيهاً كثير العبادة والصلاة، تفقه على أسعد الميهني، وسمع من القاضي أبي المحاسن الروياني وغيره، توفي سنة خمس وأربعين وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

٥- هو العلامة المحدث الحافظ أحمد بن محمد بن أحمد بن طاهر السلفي الأصبهاني الجرواني، سمع ممن لا يحصى، منهم: القاسم بن الفضل الثقفي وسعيد بن محمد الجوهري، وأبي المحاسن الروياني وخلق كثير جداً، وتفقه على إلكيا الهراس الطبري، وأبي بكر الشاشي ويوسف الزنجاني، وحدث عنه: محمد بن طاهر المقدسي، وطيب بن محمد المروزي وحماد الحراني وأمم سواهم. كان رحالاً في طلب العلم، وبقي في الرحلة ثمانية عشر عاماً حتى استوطن الاسكندرية، ومات فيها سنة ست وسبعين وخمسمائة<sup>(٢)</sup>.

٦- محمد بن محمد بن علي بن محمد الهمداني، أبو الفتح، الطائي، كان فقيهاً محدثاً، له كتاب: (الأربعون الطائية)، حدث عن أبي بكر بن السمعاني، وابن طاهر المقدسي، وأبي المحاسن الروياني، وآخرون، وروى عنه: محمد بن عبد الله بن البناء الصوفي، والحسين بن الزبيدي وجماعة، توفي سنة خمس وخمسين وخمسمائة<sup>(٣)</sup>.

٧- هاشم بن علي بن إسحاق الأبيوردي أبو القاسم، فقيه فاضل، تفقه على أبي المعالي الجويني، وسمع ببغداد ابن البطر، وعنه: الحسين بن علي الطبري

---

(١) انظر: طبقات السبكي ١٨٩/٧، المتظم ١٠/١٤٤.

(٢) انظر: طبقات ابن كثير ٢/٥٢٥، سير أعلام النبلاء ٥/٢١، العبر ٤/٢٢٧.

(٣) طبقات ابن كثير ٢/٢٥٢، طبقات السبكي ٦/١٨٨، شذرات الذهب ٤/١٧٥.

وبأمل أبي المحاسن الروياني وغيرهم، توفي سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة  
بأيورده<sup>(١)</sup>.

٨- المحدث المعمر زاهر بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن  
مرزوان النيسابور الشَّحامي، كان يحب الرواية، فرحل لطلب الحديث حتى شاخ،  
سمع من أبي عثمان سعيد بن محمد بالبحيري، وأبي بكر البيهقي وأبي المحاسن  
الروياني عمرو، وحدث عنه السمعاني وابن عساكر وعلي بن القاسم الثقفي وخلق  
كثير، له من الكتب: العوالي في الرواية عن مالك وابن خزيمة، و"عوالي السراج"،  
وله كتاب: (تحفتي العيدين) وغيرها، توفي بنيسابور سنة ثلاث وثلاثين  
 وخمسمائة<sup>(٢)</sup>.

٩- إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي التيمي الطلحي الأصبهاني  
الملقب بقوام السنة، كان حسن الاعتقاد، وقدوة أهل السنة في زمانه، حدث عن  
سليمان بن إبراهيم الحافظ والرئيس أبي عبد الله الثقفي وأبي المحاسن الروياني  
وخلق كثير، وحدث عنه أبو سعد السمعاني وأبو طاهر السلفي وأبو القاسم بن  
عساكر وخلق سواهم، صنف التصانيف الجياد منها: كتاب الترغيب والترهيب،  
(كتاب الجامع) وكتاب (الموضح) وكتاب (المعتمد) في علم التفسير، وكتاب  
(السنة) وكتاب (سير السلف) في الاعتقاد، وكتاب (دلائل النبوة) وكتاب (المغازي)  
وكتب أخرى، توفي - رحمه الله - في سنة خمس وثلاثين وخمسمائة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات السبكي ٣٢٣/٧.

(٢) انظر: الأنساب ١٠٦/٣، شذرات الذهب ١٠٢/٤، وفيات الأعيان ١٩٨/٣.

(٣) طبقات ابن كثير ٥٢٥/٢، سير أعلام النبلاء ٨٠/٢٠، شذرات الذهب ١٨٥/٤.

## المطلب الرابع: مؤلفاته:

لقد استغل القاضي أبو المحاسن الروياني ما وهبه الله عز وجل من ذكاء وحضور فكر، وحسن فهم، وقدرة هائلة على الحفظ والتذكر فسطر بقلمه هو أطوع له من بنائه تأليف ومصنفات فقهية متعددة في المذهب الشافعي، هي بمثابة ثروة علمية فكرية نادرة، لا تقدر بثمن، ولقد عرف قدر ما سطره هذا الإمام من جاء بعده من مصنفي المذهب، فنقلوا عنها كثيرا من أقواله وتحريراته.

ومن هذه المصنفات التي ذكرت في المصادر والمراجع ما يلي:

١- بحر المذهب، وسيأتي الكلام عليه مفصلا في المبحث التالي إن شاء الله تعالى.

٢- حلية المؤمن<sup>(١)</sup>، وهو مجلد متوسط، حرر فيه بعض المسائل العلمية، وانتصر لمسائل عدة خلاف المذهب، وكثير منها يوافق مذهب مالك.

٣- التجربة<sup>(٢)</sup>.

٤- مناصيص الشافعي<sup>(٣)</sup>.

٥- القولين والوجهين<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ١٩٨/٣، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٩٥/١، معجم المؤلفين ٢٠٦/٦، الأعلام ١٧٥/٤.

وللكتاب نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية، تحت رقم ٢٦٩، فقه شافعي.  
انظر: فهرس دار الكتب الظاهرية ص ٩٦.

(٢) انظر: طبقات السبكي ١٩٥/٧، معجم البلدان ١٠٤/٣.

(٣) انظر: طبقات ابن كثير ٥٢٥/٢، سير أعلام النبلاء ٢٦١/١٩، النجوم الزاهرة ١٩٣/٥.

(٤) انظر: طبقات السبكي ١٩٥/٧، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٩٥/١.

٦- الكافي<sup>(١)</sup>.

٧- الفروق<sup>(٢)</sup>.

٨- المبتدي<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ١٩٨/٣، طبقات ابن كثير ٥٢٥/٢، الأعلام ١٧٥/٤.

(٢) انظر: طبقات السبكي ١٩٥/٧، معجم المؤلفين ٢٠٦/٦.

(٣) انظر: طبقات السبكي ١٩٥/٧، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٩٥/١.

المطلب الخامس: وفاته وثناء العلماء عليه.

أولاً: وفاته:

ذكرت كتب التراجم أن القاضي الروياني رجع إلى وطن أهله آمل، فبدأ التدريس والإملاء، فجاء الملاحدة وهم الإسماعيلية فقتلوه بسبب التعصب في الدين يوم الجمعة في الحادي عشر من المحرم سنة اثنتين وخمسمائة<sup>(١)</sup>.

وذكر الأسنوي في طبقاته<sup>(٢)</sup> أن عبد الغفار الفارسي قال: إنه قتل سنة

إحدى وخمسمائة .

وقد رجح صاحب النجوم الزاهرة أنه توفي سنة إحدى وخمسمائة<sup>(٣)</sup>.

ورجحه الذهبي في السير<sup>(٤)</sup> والعبر<sup>(٥)</sup> وتاريخ الإسلام<sup>(٦)</sup>.

والذي يترجح ما ذهب إليه جماهير المترجمين إلى أنه قتل سنة اثنتين

وخمسمائة . والله أعلم.

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ١٩٩/٣، طبقات ابن كثير ٥٢٥/٢، الأنساب ١٠٦/٣، طبقات ابن

قاضي شهبة ٢٩٥/١، طبقات السبكي ١٩٥/٧.

(٢) انظر: طبقات الأسنوي ٥٦٦/١.

(٣) النجوم الزاهرة ١٩٣/٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٦٢/١٩.

(٥) العبر ٣٨٣/٢-٣٨٤.

(٦) تاريخ الإسلام ١٥/٣٥.

## ثانياً: ثناء العلماء عليه:

لقد تمتع القاضي أبو المحاسن الروياني بمنزلة علمية عالية، ومكانة مرموقة بين علماء عصره ومن بعدهم، حتى أُجمع على براعته وإمامته في الفقه وأصوله، وشهدوا له بالنبوغ والاجتهاد، وقد سطرت بعض كتب التراجم وغيرها ما قاله العلماء في الثناء والمديح في حق هذا العالم الجليل.

فقال السمعاني: كان من رؤوس الأئمة والأفاضل لساناً وبياناً، له الجاه العريض والقبول التام في تلك الديار، وحميد المساعي والآثار والتسلط في المذهب، والصيت المشهور في البلاد والأقطار على المتتابين والقاصدين إليه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن كثير في طبقاته: "أحد أئمة الإسلام ومن أصحاب الوجوه في المذهب، كانت له الوجاهة والرياسة والقبول التام في تلك الديار"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن خلكان: "من رؤوس الأفاضل في أيامه مذهباً وأصولاً وخلافاً"<sup>(٣)</sup>.

وقال الذهبي: "كان ذا جاه عريض، وحشمة وافرة، وقبول تام، وباع طويل في الفقه"<sup>(٤)</sup>.

وقال السبكي: "أحد أئمة المذهب".

وقال فيه القاضي أبو محمد الجرجاني: "نادرة العصر، إمام في الفقه"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الأنساب ١٠٦/٣.

(٢) طبقات ابن كثير ٥٢٤/٢-٥٢٥.

(٣) وفيات الأعيان ١٩٨/٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٦٢/١٩.

(٥) طبقات السبكي ١٩٤/٧.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب المقارن به.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

المطلب الثاني: قيمته العلمية.



## المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

جاءت عبارات كثير ممن ترجم لأبي المحاسن الروياني مقرونة باسم كتابه، فمرة يعبرون عنه (بصاحب البحر) ومرة بـ (بحر المذهب)<sup>(١)</sup>.

وكلا الاسمين لكتاب واحد، فقولهم (البحر) هو اختصار لاسم كتابه، وقد جاءت نسخه موسومة ببحر المذهب<sup>(٢)</sup>.

وقد تضافرت أقوال أهل العلم المترجمين لأبي المحاسن الروياني على ذكر كتاب بحر المذهب من مصنفاته<sup>(٣)</sup>.

. واستفاضت كتب المتأخرين من القول عن هذا الكتاب والإحالة عليه بما لا يدع مجالاً للشك في نسبة هذا الكتاب لمؤلفه.

وعزز ذلك ما جاء في أول نسخ الكتاب من نسبته إلى أبي المحاسن الروياني<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر السبكي في طبقاته أن بعض الطلبة وقع في ظنه أن كتاب بحر المذهب هو لأبي العباس أحمد الروياني - جد أبي المحاسن - .  
ثم قال: "وهو غير صواب"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات ابن كثير ٥٢٥/٢، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٩٥/١، سير أعلام النبلاء

٢٦١/١٩، معجم المؤلفين ٢٠٦/٦، الأعلام ١٧٥/٤.

(٢) انظر: الصور المرفقة.

(٣) انظر: الأنساب ١٠٦/٣، طبقات الأسنوي ٥٦٥/١، وفيات الأعيان ١٩٨/٣، تهذيب الأسماء

واللغات ٢٧٧/٢، النجوم الزاهرة ١٩٣/٥.

(٤) كما في الصور المرفقة.

(٥) طبقات السبكي ١٠٢/٧.

## المطلب الثاني: قيمته العلمية:

تقدم أن القاضي الروياني كان معروفاً بين العلماء بجلالة علمه وسعة اطلاعه ودقته في نقل الأقوال وانتقاء المعاني مما أضفى على مؤلفاته قيمة علمية عالية، وتتجلى هذه القيمة في النقاط التالية:

### أولاً: المادة العلمية للكتاب:

يعتبر كتاب بحر المذهب للروياني واحداً من أهم المصادر المتقدمة في الفقه الشافعي، فقد شرح فيه أهم مختصرات الشافعية، وحلاه بما دونه من المسائل والفروع والتخریجات وأقوال الأصحاب، ما يجعل الكتاب موسوعة علمية نادرة. ثانياً: ثناء العلماء على الكتاب:

لقد بلغ اعتناء أهل العلم بهذا الكتاب ما يشعر بمكانته الرفيعة بين كتب المذهب، مما دفع ببعض العلماء بمدح هذا الكتاب ووصفه بصفات تليق بمؤلفه، فقد قال الذهبي في سيره: "وله الكتاب (البحر) في المذهب قوي جداً، وغزير الفوائد" (١).

وقال ابن كثير في البداية والنهاية: "وصنف كتباً في المذهب، من ذلك البحر في الفروع، وهو حافل شامل للغرائب وغيرها، وفي المثل: حدث عن البحر ولا حرج" (٢).

وقال السبكي في طبقاته: "هو من أوسع كتب المذهب" (٣).

ثالثاً: نقل العلماء عنه:

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٢٦١.

(٢) انظر: البداية والنهاية ١٢/١٨٤.

(٣) طبقات السبكي ٧/١٩٥.

لقد أكثر علماء الشافعية خاصة في الاقتباس والإحالة على مضمون ما نقل  
في بحر المذهب، فهو يعد مرجعا أصليا في النقل والبحث العلمي.

المبحث الثالث: المقارنة بين الكتابين.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: المقارنة من حيث عرض المسألة وذكر الخلاف.

المطلب الثاني: المقارنة من حيث الاستدلال.

المطلب الثالث: المقارنة من حيث الترجيح بين الأقوال.

المطلب الرابع: المقارنة من حيث خدمة المذهب بذكر الروايات

والراجح منها.

المطلب الخامس: المقارنة من حيث التفريع على المسألة والتخريج عليها.

## التمهيد:

إن المقارنة بين الكتابين يعد تحليلاً لمادة الكتاب العلمية، بحيث تبدو مميزات كل كتاب على حده.

ومن خلال هذه النظرة التحليلية يستطيع القارئ تصور مضمون كل كتاب والنسق الذي صار عليه مؤلفه.

وقبل الشروع في المقارنة بين كتابنا التعليقة الكبرى وكتاب بحر المذهب أود أن ألفت نظر القارئ إلى ما في الكتابين من توافق وتشابه وذلك من عدة نواحي:

### ١- الاتفاق في المذهب.

فقد أُلِف الكتابان في المذهب الشافعي، وكان جل اهتمام الكتابين تحرير مذهب الإمام الشافعي وأصحابه رحمهم الله.

### ٢- الاتفاق في المتن المشروح.

شرح القاضيان في كتابيهما مختصر المزني، وصار كل منهما على طريقة واحدة تقريباً في تصدير عبارة مختصر المزني ثم شرحها.

### ٣- تقارب المكانة العلمية.

يعد كتاب القاضي أبي الطيب الطبري، وكتاب الروياني من أهم مصادر الفقه الشافعي، وما ذلك إلا لمكانة القاضيين عند علماء الشافعية، فهما من أصحاب الوجوه، ومن الأئمة الكبار الذين يعول عليهما كل من جاء بعدهما في الفتوى والتحقيق.

وبعد هذا فدونك ما توصلت إليه من فوارق بين الكتابين، وذلك من خلال المطالب التالية:

## المطلب الأول: المقارنة من حيث عرض المسألة وذكر الخلاف:

صار القاضيان في عرض المسألة بنفس النسق في البداية، فاتفقا على إيراد عبارة مختصر المزني كاملا إن كانت قصيرة، فإذا طالت أوردتا الشطر الأول منها ثم قالوا: إلى آخر الفصل أو المسألة.

ثم عرض شامل لأقوال الشافعي أو الأوجه في المذهب، ومن وافق الشافعي في قوله، ثم ذكر أقوال أصحاب المذاهب المشهورة من الصحابة والتابعين والأئمة.

وهنا يبدأ الفرق بين طريقة عرض المسألة في الكتابين:

فاتخذ القاضي أبو الطيب أسلوبا موحدًا في جميع مسائل الكتاب، فهو بعد ذكر أقوال الأئمة أصحاب المذاهب يعقب ذلك بذكر أدلتهم، ثم أدلة الشافعية، ثم يرد على أدلة المخالف.

أما القاضي الروياني فله طريقتان في ذلك: الغالب أنه يصير في عرضه للمسألة كما نحا أبو الطيب<sup>(١)</sup>.

والطريقة الثانية: أنه يرد على المخالف بعد ذكر قوله مباشرة فيقول: وهذا غلط لحديث كذا، ثم يسرد أدلة المخالف بعده، ثم يعقب الأدلة بالردود عليها، وأحيانا يكتفي بما ذكره من أدلة بعد قولهم<sup>(٢)</sup>.

ولقد استوعب الكتابان ما نقل من الأقوال والأوجه في المذهب الشافعي، وتميز القاضي أبو الطيب في التعليقة بالاستطراد في ذكر أقوال المخالفين من أصحاب المذاهب الأخرى، بخلاف الروياني في البحر، يقول السبكي في طبقاته:

---

(١) انظر: الصورة المرفقة من كتاب بحر المذهب.

(٢) انظر: الصورة المرفقة من كتاب بحر المذهب.

"وصاحب البحر لا يستوعب غالبا إلا منقول المذهب دون مذاهب المخالفين"<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات السبكي ٧٥/٦.

## المطلب الثاني: المقارنة من حيث الاستدلال.

توافق الكتابان في إيراد الأدلة للمذهب والمخالف في الجملة، وتفوق القاضي أبو الطيب في التعليقة بكثرة الأدلة من الكتاب والسنة والقياس والمعقول مع التفنن في ترتيب تلك الأدلة مما يضفي على الكتاب قوة علمية هائلة مليئة بالحجج والمناقشات الهادفة والرائعة.

أما القاضي الروياني فاتخذ طريقا مخالفا في ذلك، فقد جنح إلى الاختصار في أدلة المخالف، فعادة ما يذكر دليلا أو دليلين من السنة والأثر، وأما أدلة المعقول والقياس فتكاد أن تنعدم في كثير من المسائل.

وأما في تمحيص الأدلة الحديثية ، فالكتابان على حد سواء تقريبا في هذا

المضمار.



### المطلب الثالث: المقارنة من حيث الترجيح بين الأقوال.

برز الإمام أبو الطيب الطبري في تعليقه بنهجه المتميز من حيث تفحيص الأقوال والتدقيق في مدلولها، وبالتالي انتقاء الراجح منها. أما القاضي الروياني في كتابه البحر فنحا في الغالب إلى ذكر الأقوال دون التعرض للراجح منها، وهو قليل التصرف والترجيح في هذا الجانب<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٧.

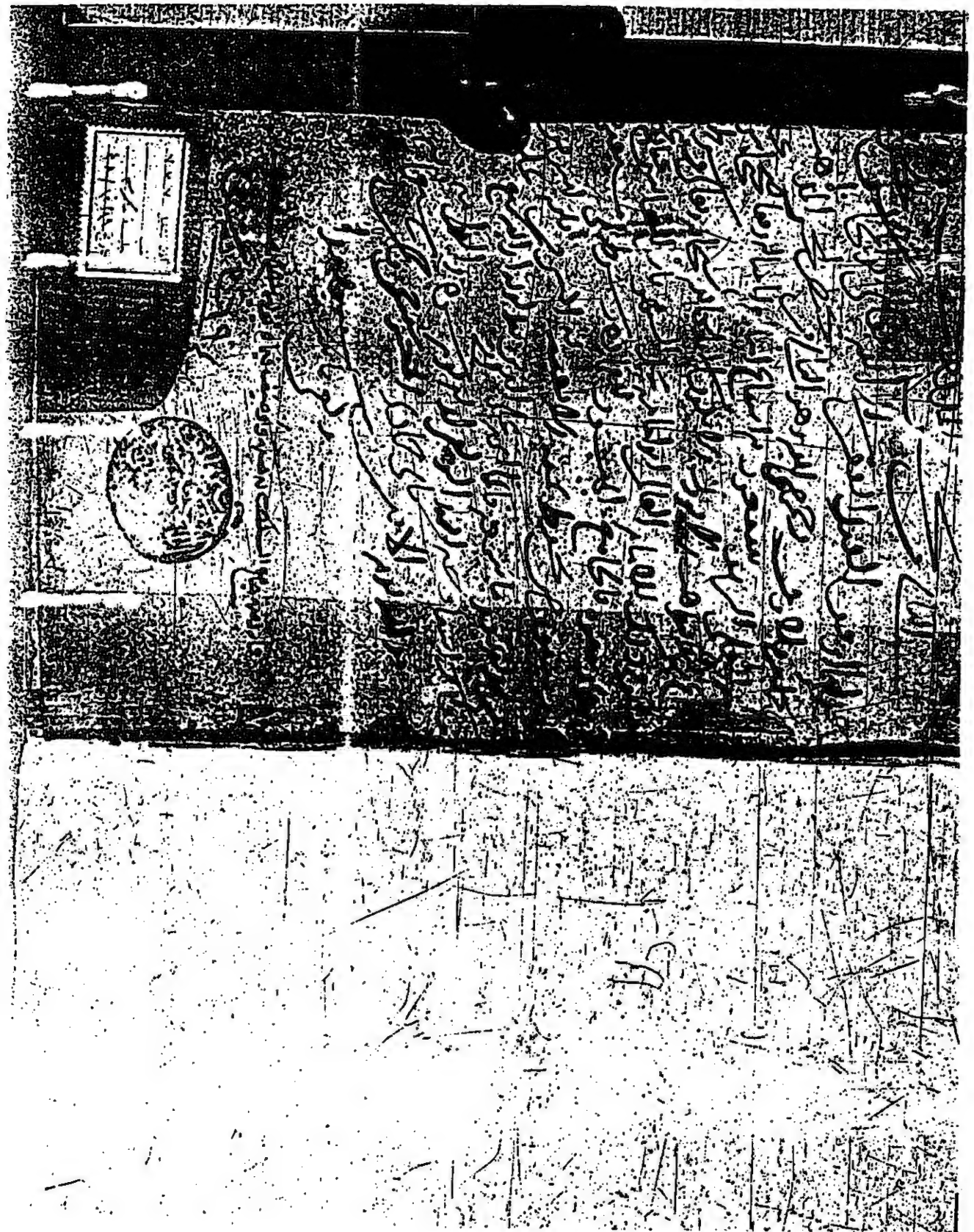
المطلب الرابع: المقارنة في خدمة المذهب بذكر الروايات والراجع منها.  
غلب على الكتاين سمة الاستطراد في ذكر الأقوال والروايات والراجع  
منها داخل مذهب الشافعية، مما يحد بنا إلى القول بتساويهما في خدمة المذهب  
واستقصاء آراء الأصحاب وتخريجاتهم.

المطلب الخامس: المقارنة من حيث التفریع على المسألة والتخريج عليها.  
اقتصر القاضي أبو الطیب في تعلیقته على تدوین أهم الفروع الفقهية التي ترتبط بالمسائل الكبرى، فلم يلزم نفسه باستقصاء ما قیل من فروع على أهم المسائل.

ونهج الرویاني في كتابه بحر المذهب إلى حشد غالب التفریعات والتخریجات الفقهية التي أصبحت صفة بارزة في كتابه، فقد تلقى فروعاً كثيرة عن جده وأبيه ومسائل أخر فدونها في كتابه، فصار موسوعة في الفروع الفقهية<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: طبقات السبكي ١٩٥/٧.



[illegible]





والجواب (١٢٠٠)



# KALUPO

[illegible]



## النص المحقق

## باب صفة الصلاة<sup>(١)</sup> وما يجزئ<sup>(٢)</sup> منها وما يفسدها<sup>(٣)</sup>

قال الشافعي : وإذا أحرم إماماً أو وحده نوى صلاته في حال التكبير لا

بعده ولا قبله<sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قال ، النية<sup>(٥)</sup> للصلاة فرض<sup>(٦)</sup> بالكتاب والسنة ،

---

(١) الصلاة في اللغة: الدعاء والاستغفار، قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة، الآية ١٠٣] أي ادع لهم .

وفي الاصطلاح: هي أقوال وأفعال مخصصة، مفتحة بالتكبير، مختمة بالتسليم.  
انظر: لسان العرب ١٤/٤٦٤، القاموس المحيط ٤/٣٩٤، المغني لابن باطيش ١/٧٥، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٧٩.

(٢) وما يجزئ: أي وما يكفي، والفقهاء يقولون: أجزأ بمعنى قضى، والإجزاء هو: الكفاية في إسقاط القضاء، وهو في العبادة بمعنى الصحة.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٦٦، تهذيب الأسماء واللغات ٣/٥١، لسان العرب ١٤/١٤٦، نهاية السؤل ١/١٠١، وما بعدها، الإحكام للآمدي ١/١٣١.

(٣) الفاسد: هو ما يقابل الصحة الشرعية، وعند الفقهاء هو المشروع بأصله لا بوصفه، قال القرافي: "ومعنى الفاسد في العبادات وقوعها على نوع من الخلل يوجب بقاء الذمة مشغولة به".  
انظر: لسان العرب ٣/٣٣٥، أنيس الفقهاء ص ٢٠٩، التعريفات ص ٢١١، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٣.

(٤) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٥) النية في اللغة: بمعنى القصد والعزم، يقال: نوى الشيء ينويه إذا قصده وعزم عليه.  
وفي الاصطلاح: عزم القلب على عمل فرض أو غيره.

انظر: لسان العرب ١٥/٣٤٧، حلية الفقهاء ص ٤٠، المجموع ١/٣١٠.

(٦) الفرض في اللغة: له معانٍ كثيرة منها:

الواجب ، والتقدير، والتأثير، والإلزام، والحتم، والمكتوب وغيرها.

وفي الاصطلاح: ما يثاب المكلف على فعله، ويستحق العقاب على تركه.

فالفرض هو الواجب عند الشافعية والحنابلة وأكثر العلماء، خلافاً للحنفية.

والاعتبار<sup>(١)</sup> والإجماع<sup>(٢)</sup>.

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

و/من السنة: قوله -عليه السلام-: **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ**. الحديث<sup>(٤)</sup>. ل/١

ومن الاعتبار: أنها عبادة تشتمل على أفعال متغايرة، فكانت النية من شرطها

كالج<sup>(٥)</sup>.

---

انظر: الصحاح ١٠٩٧/٣، المفردات ٣٧٦/٢، المستصفى ٦٦/١، الأحكام للآمدي ٩٩/١، أصول  
السرخسي ١١٠/١.

(١) الاعتبار: هو التقدير، وهو قريب من القياس في اللغة.

وفي الاصطلاح: هو إيراد الحكم على وفق أمر آخر، ويأتي في القياس والمصالح المرسله باسم المناسب  
المعتبر، وهو كل وصف شهد الشرع باعتباره بأخذ فروع الأحكام.  
انظر: شرح الكوكب المنير ٨٨/٣.

(٢) الإجماع في اللغة: مأخوذ من العزم على الشيء، والاتفاق عليه.

وفي الاصطلاح: هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد -ﷺ- في عصر على أمر ديني.  
انظر: مجمع اللغة ١٩٨/١، المصباح المنير ١٠٨/١، جمع الجوامع ١٧٦/٢، التعريفات ص ٢٤.  
(٣) سورة البينة، الآية ٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأيمان والنذور، باب: النية في الأيمان ٧٠٠/١١، ومسلم في  
صحيحه، كتاب الإمارة، باب: قوله -ﷺ-: **(إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ)** ١٥١٥/٣.

(٥) والمذهب: أن النية فرض من فروض الصلاة، وبه قال الأكثر من الأصحاب، وقطع أبو  
الطيب وابن الصباغ بأنها شرط، واختاره الغزالي.

انظر: الودائع لمنصوص الشرائع ٢٠٩/١، الباب ص ٩٨، التلخيص ص ١٦٠، الوجيز ٤٠/١، روضة  
الطالين ٣٣١/١، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٣.

وما اختاره أبو الطيب هو رأي جمهور أهل العلم، وهو الذي يترجح والله أعلم، إذ الشرط هو الذي  
يتقدم على الشيء ويستمر حكمه معه، وأما الركن فهو من ماهية الشيء، فلا يتقدم عليه، كأركان

ولا خلاف بين المسلمين في ذلك<sup>(١)</sup>.

فإن جمع بين النية بالقلب والنطق بها فهو الأكمل<sup>(٢)</sup>، وإن نوى ولم يتكلم بها فقد فعل الواجب<sup>(٣)</sup> . . . . .

الصلاة، وهذا يخالف النية.

انظر: الهداية ٤٣/١-٤٤، الذخيرة ١٣٥/٢، الإنصاف ١٩/٢، مجموع الفتاوى ٢٢/٢٣٠، طرح الشريب ١٧/٢.

(١) أي لا خلاف بين المسلمين في أن الصلاة لا تصح إلا بنية.

انظر: الأوسط ٧١/٣، المجموع ٢٧٦/٣.

(٢) وما ذكره المؤلف -رحمه الله- من استحباب التلفظ بالنية، قال به بعض أصحاب: أبي حنيفة والشافعي وأحمد، لأن ذلك أكد وأتم، تحقيقاً للنية.

انظر: الهداية ٤٥/١، الحاوي الكبير ٩١/٢، المغني ١٣٢/٢.

وهذا الرأي ليس له مستند لا صحيح ولا ضعيف، ولم يستحسنه أحد من الصحابة ولا من التابعين، ولم يقل به أحد من الأئمة الأربعة، بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية بأن "ذلك بدعة لم تنقل عن رسول الله -ﷺ- ولا عن أصحابه، ولا أمر النبي -ﷺ- أحداً من أمته أن يتلفظ بالنية، ولا علم ذلك أحداً من المسلمين، ولو كان هذا مشهوراً مشروحاً لم يهمله النبي -ﷺ- وأصحابه، مع أن الأمة مبتلاة به كل يوم وليلة".

انظر: مجموع الفتاوى ٢٢/٢٣١-٢٣٣، زاد المعاد ١/٢٠١.

(٣) وهذا هو المذهب.

وفي وجه شاذ أنه لا يجزئه حتى يتلفظ بلسانه، وهو قول الزبير بن أحمد المعروف بأبي عبد الله الزبيري، شيخ الشافعية في عصره، المتوفى سنة سبع عشرة وثلثمائة .

وسبب القول بهذا الوجه أن الشافعي قال في الحج: "إذا نوى حجاً أو عمرة أجزأ وإن لم يتلفظ وليس كالصلاة لا تصح إلا بالنطق".

ففهم من كلامه وجوب النطق بالنية في الصلاة.

وغلط المحققون بهذا هذا الفهم، وقالوا: إن مراد الشافعي هو النطق بالتكبير، فإن الصلاة به تنعقد، وفي

وإن تكلم ولم ينو لم يجزئه<sup>(١)</sup>، ويكون بمثابة من نوى القراءة في الصلاة، فإنها لا تجزئه عن القراءة<sup>(٢)</sup>.

إذا ثبت هذا فالكلام ههنا في ثلاثة فصول:

محل النية، وكيفية، ووقتها.

فأما محلها فهو القلب<sup>(٣)</sup> لأن به الإخلاص يكون.

وأما كيفية فالواجب عليه أن ينوي صلاة فرضاً ظهراً إن كان ظهراً،

هكذا قال أبو إسحاق<sup>(٤)</sup> في الشرح<sup>(٥)</sup>.

---

الحج يصير محرماً من غير لفظ.

انظر: حلية العلماء ١/١٧٦، الحاوي الكبير ٢/٩١، فتح العزيز ٣/٢٦٣، روضة الطالبين ١/٣٣٦، طبقات الشافعي لابن قاضي شعبة ١/٩٤.

(١) انظر: المذهب ٣/٢٧٦، المجموع ٣/٢٧٧.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٩١، التهذيب ٢/٧٢.

(٣) ولم يخالف في ذلك أحد، إذ أنه أمر متفق عليه بين العقلاء، ولذلك سميت (نية) لأنها تفعل بأنأي - أي أبعد - عضو في الجسم وهو القلب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٩١، المذهب ٣/٢٧٦، لسان العرب ١٥/٣٤٧.

(٤) هو الإمام إبراهيم بن أحمد المروزي، أبو إسحاق، صاحب أبي العباس بن سريج، وأكبر تلاميذه، تفقه على عبدان المروزي والاصطخري وغيرهما، وأخذ عنه العلم ابن أبي هريرة وأبو زيد المروزي وأبو حامد المروزي وخلق سواهم، وكان أبو إسحاق أحد أئمة المذهب الذين انتهت إليه رئاسته في بغداد، صنف التصانيف الكثيرة منها: شرح المختصر، وكتاب التوسط بين الشافعي والمزني، وصنف في الأصول، رحل إلى مصر في أواخر عمره وتوفي بها سنة أربعين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٧٥، سير أعلام النبلاء ١٥/٤٢٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/١٠٦.

(٥) انظر النقل عنه في: المذهب ٣/٢٧٨، حلية العلماء ١/١٧٦.

فقوله: صلاة ليميزها عن غيرها من الأفعال<sup>(١)</sup>.  
 وقوله: فرضاً: ليميزها عن النفل<sup>(٢)</sup>.  
 وقوله ظهراً: ليميزها عن العصر وغيرها<sup>(٣)</sup>.  
 وقال أبو علي ابن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>: يجزئه أن ينوي صلاة ظهراً<sup>(٥)</sup>، لأن  
 الظاهر أن الظهر لا يكون إلا فرضاً، وذلك يغنيه عن أن ينوي فرضاً<sup>(٦)</sup>.  
 وقال القاضي رحمه الله: وهذا غير صحيح، لأن الصبي تصح صلاته الظهر  
 وليست فرضاً في حقه<sup>(٧)</sup>، وكذلك البالغ يصلي الظهر وحده ثم يدرك الجماعة

- 
- (١) وهذا بلا خلاف في المذهب، فلا يكفي إحضار نفس الصلاة بالبال غافلاً عن الفعل.  
 انظر: الرسيط ٥٩٤/١، المجموع ٢٧٩/٣، مغني المحتاج ١٤٨/١.  
 (٢) وفي اشتراط الفرضية وجهان:  
 أصحهما: عند الأكثرين اشتراطها، ومن صححه الشيخ أبو حامد، وأبو إسحاق كما ذكر المؤلف  
 وبه أخذ، والبعوي.  
 والوجه الآخر: هو عدم اشتراطها، وبه قال ابن أبي هريرة كما سيأتي.  
 انظر: التهذيب ٧٣/٢، حلية العلماء ١٧٦/١، المنهاج ١٤٩/١.  
 (٣) وهذا بلا خلاف في المذهب.  
 انظر: الأم ١٩٨/١، التعليقة ٧٠٤/٢، روضة الطالبين ٣٣٤/١.  
 (٤) هو القاضي أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة البغدادي، أحد أئمة الشافعية من  
 أصحاب الوجوه، تفقه على ابن سريج وأبي إسحاق المروزي، وروى عنه الدارقطني وغيره، صنف  
 التعليقة الكبرى على مختصر المزني، وتوفي في بغداد سنة خمس وأربعين وثلاثمائة.  
 انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء ص ١٢١، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢٥٦/٣، طبقات  
 الشافعية لابن قاضي شعبة ١٢٨/١.

- (٥) انظر نقل قول أبي علي في: حلية العلماء ١٧٦/١، المجموع ٢٧٩/٢.  
 (٦) انظر: الحاوي الكبير ٩٢/٢، المهذب ٢٧٨/٣، التهذيب ٧٣/٢، التعليقة ٧٠٥/٢.  
 (٧) ولكن سقوط فرض الصلاة عن غير المكلف وهو الصبي، لا يخرج الصلاة من أن تكون فرضاً.

فيصليها معهم وينوي ظهراً، ويطلق نيته فيعقد له نفلاً<sup>(١)</sup>.

وكان الشيخ أبو حامد يقول: من شرط الصلاة تعيين النية في كونها أداءً أو قضاءً<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: وقد نص الشافعي في الأم: على من صلى الظهر يوم الغيم وهو يعتقد أنه صلاها في وقتها، ثم بان له أن الوقت كان قد خرج أن ذلك يجزئ

---

بل قال الشافعي في الصبي: يصلي ثم يبلغ في آخر الوقت يجزئه ذلك، ولو كانت نية الفرض مشروطة لما أجزأه، لأنه لم ينو الفريضة.

انظر: الحاوي الكبير ٩٢/٢، فتح العزيز ٢٦١/٣.

(١) أي يصلي مع الجماعة وينوي بها الظهر ويطلق نيته فلا يقيد بها بالفريضة.

قلت: وفي هذا تكلف لا حاجة له، إذ جاءت السنة بأن من جاء إلى المسجد وقد صلى الفرض فإنه يصلي مع الجماعة بنية النافلة. فقد أخرج الترمذي في سننه ٤٢٥/١ وغيره بسند صحيح عن يزيد بن الأسود قال: شهدت مع النبي ﷺ - حجة، فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته وانحرف فإذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه، قال: (عليّ بهما) فجيء بهما ترعد فرائصهما، فقال: (ما منعكما أن تصليا معنا)؟ فالأ: يا رسول الله! إنا كنا قد صلينا في رحالنا، قال: (فلا تفعل، إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد الجماعة فصليا معهم، فإنها لكما نافلة).

(٢) انظر: المهذب ٢٧٨/٣، البيان ١٦٢/٢.

وفي تعيين النية في الصلاة كونها أداء أو قضاء أربعة أوجه:

الأول: ما ذكره المؤلف عن الشيخ أبي حامد من اشتراطهما.

والثاني: يشترط نية القضاء دون الأداء.

والثالث: إن كان عليه فائتة اشترط نية الأداء، وإلا فلا.

والرابع: ما ذكره المؤلف ونصره، من أنه لا يشترطان، وهو المنصوص عن الشافعي.

انظر: حلية العلماء ١٧٦/١، المهذب ٢٧٨/٣، التهذيب ٧٤/٢، فتح العزيز ٢٦٢/٣،

المجموع ٢٧٩/٣.

عنه<sup>(١)</sup>.

وقال: إذا توخى الأسير المحبوس في الصوم فصام شهرا يعتقد أنه رمضان، ثم لما خرج تبين له أنه صام بعد رمضان كان صومه صحيحا<sup>(٢)</sup>.  
قال القاضي: وأقول إن من صلى الظهر ونوى قضاءها ظنا منه أن الوقت قد فات، ثم بان أن الوقت كان باقيا حال صلاته، فيجزيه على ما ذكرناه عن الشافعي أن ذلك يجزئه<sup>(٣)</sup>.

فدل على أن تعيين الأداء والقضاء ليس من شرائط الصلاة، إذ لو كان شرطاً لم يصح ما ذكره من صلاة الظهر في يوم الغيم. ومن صوم الأسير إذا اشتبهت عليه الشهور، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/١٦٣.

(٢) انظر: الأم ٢/١٣٩.

(٣) انظر: المجموع ٣/٢٨٠.

(٤) وما ذهب إليه المؤلف - رحمه الله - هو الأصح في المذهب.

انظر: التهذيب ٢/٧٤، فتح العزيز ٣/٢٦٢، المنهاج ١/١٤٩، نهاية المحتاج ١/٤٥٣.



فصل: قال الشافعي في الأم: إذا ترك صلاة واحدة ونسي أي صلاة هي، فإنه يجب عليه صلوات يوم كامل يعتقد وينوي لكل واحدة منهن أنها الفائتة ليكون من قضائها على يقين<sup>(١)</sup>.

وهذا صحيح لا خلاف فيه<sup>(٢)</sup>؛ إلا أن المزني قال: في المسائل التي اعتبرها على الشافعي لو صلى هذا الذي عليه صلاة قد نسي عينها أربع ركعات يجهر بالقراءة في الأولتين منهما ويجلس في الركعة الثانية والثالثة والرابعة أجزأ ذلك عنه؛ لأنه لا يخلو أن تكون الصلاة التي عليه فجراً فيصلّي لها الركعتين ويكون الآخران زيادة على شك، وذلك لا يضر كما لو شك في الرابعة من الظهر فصلّى خامسة ثم تبين له بعدها أنها خامسة.

وإن كانت الصلاة التي عليه مغرباً فقد أتى بها وزاد ركعة على الشك. وإن كانت رباعية فقد صلاها من غير زيادة سوى الجلسة في الثالثة، وتلك زيادة شك.

قال: وإنما أمرته بالجهر مع تجويزي أن تكون عليه إسرار؛ لأن الصلوات التي سنّ فيها الجهر أكثر من التي سنّ فيها الإسرار فجعلت الحكم للأكثر تغليبا<sup>(٣)</sup>.

قال المزني: وقد أجمعنا على أن من وجبت عليه رقبة في كفارة ونسي هل ذلك عن ظهار أو قتل أو وطء في رمضان، فأعتق رقبة ونوى بها الكفارة التي

---

(١) انظر: الأم ١/١٩٨.

(٢) وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المذهب ٧١/٣، البيان ٥٢/٢، حلية العلماء ١٥٢/١، التهذيب ٣٣/٢، المجموع ٧١/٣.

(٣) انظر: قول المزني في: المذهب ٧١/٣، البيان ٥٢/٢، حلية العلماء ١٥٢/١.

عليه ولم يعينها أن ذلك يحزى عنه، فيجب أن يكون في مسألتنا مثله<sup>(١)</sup>.  
والجواب أنا نقول: تقسيمه الصلاة التي ذكرها كما قسمها غير أنه لا  
يصح؛ لإخلاله بتعيين الصلاة الواجبة عليه<sup>(٢)</sup>، ولهذا المعنى يفرق بين ما ذكره من  
القياس على الرقبة في الكفارة؛ لأن تعيين الكفارة غير واجب مع الذكر لها. فلو  
أعتق عن ظهر ونوى بذلك الكفارة التي عليه ولم يعينها أجزاءه، وإن كان ذاكرة  
لها، ولو صلى الظهر ونوى بذلك الصلاة الواجبة عليه ولم يكن في ذلك الوقت  
عليه صلاة واجبة سوى الظهر لم يحزته حتى يعينها.  
. وفرق آخر: وهو أن الكفارات تتداخل، والصلوات لا تتداخل، فلم يصح  
اعتبار الكفارات بالصلوات.  
وإذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم بالصواب.

---

(١) مختصر المزني ص ٢١٩.

وانظر: روضة الطالبين ٢٥٥/٦.

(٢) انظر: البيان ٥٣/٢.

فصل: قال الشافعي في الأم : إذا كان عليه صلاتان فأحرم لها إحراماً واحداً لم تصح واحدة منهما. لأنه لم يحض النية فيها<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: قد ذكرت أنه إذا أحرم بحجتين في وقت واحد صحت إحداهما فلم لا تكون الصلاة مثل ذلك<sup>(٢)</sup>؟

قلنا: تعيين الحج والعمرة ليس شرطاً في الإحرام يدل على ذلك أنه ((إذا))<sup>(٣)</sup> نوى إحراماً مطلقاً صح، وله أن يصرفه بعد إلى ما شاء من الحج والعمرة، والتعيين في الصلاة شرط، فلو نوى إحراماً مطلقاً حال التكبير لم تنعقد صلاته<sup>(٤)</sup>، فبان الفرق بينهما.

قال في الأم: ولو كان عليه صلاتان فأحرم لأحدهما وعينها ثم شك بعد في التي أحرم بها وصلى لم تصح صلاته<sup>(٥)</sup>؛ لأنها فُعلت على الشك في تعيين ما وجب عليه.

ولو نوى الصلاة ثم شك في أثنائها هل كان نوى لها أم لا؟ نظرت فإن كان ذكر النية في الحال قبل أن يفعل شيئاً أصلاً صحت صلاته وبني عليها، وإن كان لما شك قرأ أو ركع أو رفع أو سجد أو فعل فعلاً ما ثم ذكر النية، فإن صلاته تبطل؛ لأنه فعل بعضها شاكاً في ما هو من شرط صحته<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/١٩٩.

(٢) انظر: المجموع ٧/١٤٣.

(٣) زيادة ليست في: أ، أثبتنا لاستقامة الكلام.

(٤) انظر: المجموع ٧/١٤٣.

(٥) انظر: الأم ١/١٩٨.

(٦) انظر: الأم ١/١٩٩.

فصل: قال في الأم: إذا نوى بصلاته ظهرا ثم غير نيته في أثنائها، وأراد أن ينقلها عصرا لم تصح ظهرا ولا عصرا<sup>(١)</sup>.  
 ١/٢  
 والعلة فيها: أنه لما غير نيته أبطل كونها ظهرا، ولا يصح أن تصير عصرا إلا بتكبير في أولها<sup>(٢)</sup>.  
 فأما إذا أراد أن ينقلها عن الفرض إلى النفل ففي ذلك قولان:  
 أحدهما: لا يصح، نص على ذلك في كتاب استقبال القبلة<sup>(٣)</sup>؛ والعلة فيه: ما ذكرناه في نقل الظهر إلى العصر<sup>(٤)</sup>.  
 والثاني: يصح نقل الفرض إلى النفل؛ لأنه قال في كتاب الإمامة: لو صلى ركعة واحدة بنية الفرض ثم دخل إمام المسجد فأذن وأقام أحببت أن يضيف إليها ركعة أخرى ويسلم، وتكون نافلة له ويصلي فرضه مع الإمام<sup>(٥)</sup>.  
 والمعنى فيه أن نية الفرض متضمنة نية النفل؛ لأنه إذا نوى صلاة مطلقة انعقدت نفلا فإذا أراد نية الفرض صارت فرضا، فيجب إذا بطل نية الفرض أن تبقى نية النفل<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الأم ١/١٩٩.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٣٢، المذهب ٢٨٦/٣، التهذيب ٧٦/٢، المجموع ٢٨٦/٣.

(٢) انظر: المذهب ٢٨٦/٣، البيان ١٦٦/٢.

(٣) انظر: الأم ١/١٩٩.

(٤) وهو الأظهر، إذا لم يكن لنقله الفرض إلى النفل سبب.

انظر: حلية العلماء ١/١٧٧، فتح العزيز ٣/٢٦٤، روضة الطالبين ١/٣٣٦.

(٥) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٦) انظر: المذهب ٢٨٦/٣، البيان ١٦٦/٢.

ولذلك قال الشافعي فيمن صلى الظهر يوم الغيم معتقدا دخول الوقت ثم بان أنه صلى قبل الوقت أن صلاته تكون نافلة<sup>(١)</sup>.  
وقد أجاب عن هذا من ذهب إلى القول الأول بأن قال: صلاته يوم الغيم لم تنعقد إلا نافلة، لأنها فعلت قبل الوقت.  
وليس كذلك في مسألتنا، فإنها انقعدت فرضا ثم أراد نقلها إلى النفل فوجب أن لا تصح ، كما ذكرناه في نقل الفرض إلى فرض آخر. والله أعلم.

---

(١) انظر: الأم ١/١٦٣.

مسألة: وأما الكلام في وقت النية فإنها تجب حال التكبير، فإن قدمها على ذلك جاز لئتمهد له، غير أنه يجب أن يكون ذاكرة حال التكبير<sup>(١)</sup>.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١٩٨/١ حيث قال: "ولا تجزئه النية إلا أن تكون مع التكبير، لا تتقدم التكبير ولا تكون بعده".  
قال الأصحاب: أي لا يجوز أن ينوي قبل التكبير ويقطع نيته قبل أن يكبر، ولا يجوز أن يتدئ بالنية بعد التكبير.

وعليه اشترط الأصحاب مقارنة النية مع ابتداء التكبير، وفي كيفية المقارنة وجهان: أحدهما: يجب أن يتدئ النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ويفرغ منها مع فراغه منه. وأصحبهما: أنه لا يجب، بل لا يجوز، لئلا يخلو أول التكبير عن تمام النية، فعلى هذا وجهان: أحدهما: أنه يجب أن يقدم النية على أول التكبير بشيء يسير، لئلا يتأخر أولها عن أول التكبير. والثاني: وهو الصحيح عند الأكثرين: لا يجب ذلك، بل الاعتبار بالمقارنة وسواء قدم أو لم يقدم، وهو ما ذكره المؤلف.

وقال إمام الحرمين والغزالي: أنه لا يجب التدقيق المذكور في تحقيق مقارنة النية، وأنه تكفي المقارنة العرفية العامة بحيث يعد مستحضرا للصلاة غير غافل عنها، اقتداء بالأولين في تسامحهم في ذلك، واختاره النووي وغيره.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٣٢، التنبيه ص ٢٦، التهذيب ٧٢/٢-٧٣، البيان ١٦٠/٢، الوسيط ٥٩٦/٢، فتح العزيز ٢٥٧/٣، المجموع ٢٧٧/٣.

وحكى الطحاوي<sup>(١)</sup> عن أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> مثل قولنا<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو بكر الرازي<sup>(٤)</sup>: الصحيح من مذهب أبي حنيفة أنه يجوز تقديم  
النية على التكبير زماناً يسيراً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) هو الإمام أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري أبو جعفر، الطحاوي الحنفي، من أهل طحا  
من أعمال مصر، سمع من خاله المزني ويونس بن عبد الأعلى وطائفة، وحدث عنه: أبو القاسم  
الطبري، وأحمد الزجاج وآخرون، صنف كتاب: أحكام القرآن، وكتاب "معاني الآثار" و"شرح  
معاني الآثار"، و"مشكل الآثار"، وغيرها كثير، توفي -رحمه الله- سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية ٢٧١/١، الفوائد البهية ٣١، سير أعلام النبلاء ٢٧/١٥.

(٢) هو الإمام الكبير النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي، أبو حنيفة الكوفي، رأى أنس بن مالك،  
وروى عن: الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان، وسماك بن حرب وطائفة، وروى عنه: عبد الله  
بن المبارك وعبد الرزاق الصنعاني، وتلاميذه: أبو يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وخلق  
كثير، مناقبه كثيرة وهو أحد الأئمة الأربعة، قال الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة،  
توفي سنة خمسين ومائة.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية ٤٩/١، تهذيب الكمال ٤١٧/٢٩، سير أعلام النبلاء ٣٩٠/٦.

(٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٦.

(٤) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، أخذ الفقه عن أبي الحسن الكرخي، ومحمد  
ابن يعقوب الأصم، وتلمذ على أبي القاسم الطبراني، وأخذ عنه العلم: محمد بن أحمد الدلال،  
ومحمد بن أحمد النسفي، ومحمد بن موسى الخوارزمي وآخرون، وتولى مجلس شيخه الكرخي في  
التدريس، وانتهت إليه رئاسة الحنفية، صنف التصانيف الكثيرة منها: أحكام القرآن، وشرح الجامع  
الصغير، والكبير، لمحمد بن الحسن، وشرح مختصر الطحاوي ومختصر الكرخي، وكتاب مختصر  
اختلاف العلماء وغيرها من المصنفات، وتوفي في سنة سبعين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية ٢٢٢/١، الفوائد البهية ص ٢٧، سير أعلام النبلاء ٣٤٠/١٦.

(٥) والجواز هو الصحيح من المذهب عند الحنفية.

واشترطوا عدم وجود فاصل بينهما من عمل دنيوي أو فاصل أجنبي كأكل وشرب.

انظر: مختصر القدوري ص ٢٦، تحفة الفقهاء ١٢٥/١، الهداية ٤٤/١، الدر المختار ٩٣/٢.

وقال داود<sup>(١)</sup>: يجب تقديم النية على التكبير<sup>(٢)</sup>.  
 واحتج من نصر أبا حنيفة بأن قال: الصلاة عبادة من شرطها النية، فجاز  
 تقديمها عليها كالصوم<sup>(٣)</sup>.  
 وقال داود: إذا قارنت النية التكبير لم تعم جميعه ، وإنما تتبعض على ألفاظه،  
 وهي إذا تقدمت تعم جميعه<sup>(٤)</sup>.  
 ودليلنا أن نقول: صلاة تقدمتها النية فلم تصح كما لو تقدمتها زماناً  
 طويلاً<sup>(٥)</sup>.

---

وفي تقديم النية على التكبير بزمان يسير خلاف في مذهب المالكية على قولين، الظاهر من المذهب  
 عندهم هو جواز ذلك.  
 انظر: التفريع ١/ ٢٢٦، عقد الجواهر الثمينة ١/ ١٣٠، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/ ٦٧،  
 حاشية البناني ١/ ١٩٩ .  
 والجواز هو المذهب عند الحنابلة ، وبه قطع الأكثرون.  
 انظر: المحرر في الفقه ١/ ٥٢، الكافي لابن قدامة ١/ ١٢٦، المبدع ١/ ٤١٦، الإنصاف ٢/ ٢٣، منتهى  
 الإرادات ١/ ١٩٨، الإقناع ١/ ١٦٢ .  
 (١) هو الإمام أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الشهير بـداود الظاهري ، سمع من:  
 سليمان بن حرب والقعنبي وابن راهويه وأبي ثور وآخرون، وحدث عنه: ابنه محمد وزكريا الساجي  
 وعدة، وكان داود صاحب بيان وحجة ورجاحة عقل، صنف التصانيف المفيدة ، ومنها: الإيضاح ،  
 والافصاح ، والأصول ، وكتاب: الدعاوي ، وكتاب الإجماع، وغيرها، توفي سنة سبعين ومائتين.  
 انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٨/ ٣٦٩، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٩٧، شذرات الذهب ٢/ ١٥٨ .  
 (٢) انظر: المحلى ٣/ ٢٣١-٢٣٢ .  
 (٣) انظر: المبسوط ١/ ١٠، بدائع الصنائع ١/ ٣٣٣، المبدع ١/ ٤١٦ .  
 (٤) انظر: المحلى ١/ ٢٣٢ .  
 (٥) انظر: الحاروي الكبير ٢/ ٩٢، البيان ٢/ ١٦١ .



ولأن قليل الزمان وكثيره سواء في تأخير النية عن الصلاة فيجب أن يكون قليل الزمان وكثيره كذلك في تقديمها.

وأما قياسهم على الصوم فالمعنى فيه أن اقتران النية بأول الصوم يشق فلذلك عفي عنها، وفي مسألتنا لا يشق اقتران النية بأول الصلاة فلم يعف عنها<sup>(١)</sup>.

ومعنى آخر: وهو أن تقديم النية في الصوم يستوي حكم يسير الزمان وكثيره فيه، وفي الصلاة بخلاف ذلك، فبان الفرق بينهما<sup>(٢)</sup>.

. وأما الجواب لداود فنقول: النية ليست أجزاء تتبع بعض ، وإنما هي تصوير عين العبادة وقصدها، ويمكن ذلك مع ابتداء التكبير ، فبان فساد ما قاله<sup>(٣)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

فبتقدم النية على التكبير قد عرى أول فرض من فروض الصلاة وهو الإحرام بالتكبير عن النية، فوجب أن لا يجزئ.

انظر: المصدرين السابقين، المذهب ٢٧٧/٣.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٩٣/٢.

(٢) فلما لم يجز تقديم النية في الصلاة على التكبير بالزمان البعيد لم يجز تقدمها بالزمان اليسير.

انظر: الحاوي الكبير ٩٣/٢.

(٣) انظر: البيان ١٦١/٢.

مسألة : لا تنعقد الصلاة إلا بقوله: الله أكبر<sup>(١)</sup>، والله الأكبر<sup>(٢)</sup>.

ومعدهنا قال أبو ثور<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.....

---

(١) أجمع أهل العلم على أن الصلاة تنعقد بقوله: الله أكبر، واختلفوا فيما عداها ، كما سيظهر لك في ثانيا هذا البحث.

انظر: الإفصاح ١/١٣٢، الإجماع لابن المنذر ص ٣٩، المجموع ٣/٢٩٢.

(٢) وهو منصرف الشافعي في الأم ١/١٩٩، والصحيح من المذهب، وقطع به جمهور الأصحاب.  
انظر: المقنع في الفقه ص ١٣٢، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٨، التنبيه ص ٢٦، الوجيز ١/٤٠، روضة الطالبين ١/٣٣٦.

وحكى الرافعي عن القاضي ابن كج وجهاً للأصحاب أنه تنعقد الصلاة بقوله الرحمن أكبر ، والرحيم أكبر.

وقال عنه النووي: "إنه وجه شاذ ضعيف".

انظر: فتح العزيز ٣/٢٦٧، المجموع ٣/٢٩٢.

(٣) هو الإمام الحافظ الحجة المتهجد إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي، أبو ثور، مفتي العراق، سمع من: سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي وخلق سواهم، وحدث عنه: أبو داود وابن ماجه ومسلم خارج الصحيح، وأبو القاسم البغوي، وجمع آخرون من المحدثين، قال عنه النسائي: "ثقة مأموم، أحد الفقهاء"، وقال الخطيب البغدادي: "كان أبو ثور أولاً يتفقه بالرأي ويذهب إلى قول أهل العراق، حتى قدم الشافعي بغداد فاختلف إليه، ورجع عن الرأي إلى الحديث"، توفي - رحمه الله - سنة أربعين ومائتين.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٦/٦٦-٦٧، تذكرة الحفاظ ٢/٥١٢، الجرح والتعديل ٢/٩٧.

(٤) انظر: نقل قول أبي ثور في حلية العلماء ١/١٧٩، الأوسط ٣/٧٦.

## وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق<sup>(٢)</sup> وداود<sup>(٣)</sup>.

(١) هو إمام أهل السنة والجماعة، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني، المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، مآثره مشهورة، امتحن في فتنة خلق القرآن فصبر، فنصر الله به السنة، قال المزني: "أحمد بن حنبل يوم المحنة، أبو بكر يوم الردة"، روى عن جمع من المحدثين، منهم: سفيان بن عيينة والقاضي أبو يوسف ووكيع ويحيى بن قطان، وآخرون، وحدث عنه: البخاري ومسلم وأبو داود وابناه: صالح وعبد الله وابن عمه حنبل بن إسحاق، وأمم سواهم، وتوفي - رحمه الله - سنة إحدى وأربعين ومائتين.

انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ٤/١، المنهج الأحمد ٥٢/١، سير أعلام النبلاء ١١/١٧٧.

(٢) ما نسبته المؤلف رحمه الله من أن هذا هو مذهب الإمام أحمد فليس بصحيح، بل مذهبه كمذهب مالك، قال ابن قدامة: "وجملته أن الصلاة لا تتعقد إلا بقوله: الله أكبر عند إمامنا ومالك"، إلا أن المرداوي ذكر قولاً آخر لبعض الحنابلة كقول الشافعي هنا.

انظر: المغني ٢/١٦٢، الإنصاف ٢/٤١، المبدع ١/٤٢٧-٤٢٨.

(٣) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي، أبو يعقوب المروزي، المعروف بابن راهويه - وهي لقب لوالده وذلك لأنه ولد في طريق مكة، فأطلق عليه المراززة راهويه وهي كلمة مركبة فارسية -، حدث عن ابن المبارك والفضيل بن عياض وعبد الرحمن بن مهدي وأمم سواهم في خراسان والعراق والحجاز واليمن، وروى عنه أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، وروى عنه: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وإسحاق بن منصور وخلق آخرون، قال أحمد بن حنبل: "لا أعرف لإسحاق بالعراق نظيراً"، وسئل عنه مرة فقال: "مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين"، وقال نعيم بن حماد: "إذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه"، وتوفي - رحمه الله - سنة ثمان وثلاثين ومائتين.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٩/٢٣٤، تهذيب الكمال ٢/٣٧٣، الوافي بالوفيات ٨/٣٨٦.

(٤) انظر نقل قول إسحاق في: سنن الترمذي ٤/٢، شرح السنة ١٨/٣.

(٥) الذي تبين - والله أعلم - أن تحقيق مذهب داود أنه يجزئ التكبير بكل اسم من أسماء الله ذكر بالتكبير، فهو أوسع من مذهب الشافعي في هذه المسألة.

انظر: المحلى ٣/٢٣٣.

وقال مالك<sup>(١)</sup>: تنعقد بقوله : الله أكبر حسب<sup>(٢)</sup>.  
 وقال أبو حنيفة: تنعقد بكل ذكر فيه تعظيم لله تعالى<sup>(٣)</sup> إلا أن يقول: يا  
 الله<sup>(٤)</sup> واللهم<sup>(٥)</sup> .....

(١) هو حجة الأمة ، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، قال عنه الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، أخذ العلم عن نافع والزهري وسعيد المقبري وخلق كثير سواهم، حدث عنه : الأوزاعي وشعبة والثوري وحماد ووكيع وآخرون، توفي - رحمه الله - سنة تسع وسبعين ومائة، ودفن بالبقيع.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٣١٦/٦، تهذيب الأسماء واللغات ٧٥/٢، تذكرة الحفاظ ٢٠٧/١.

(٢) وعليه نص في: المدونة الكبرى ٦٢/١.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: الكافي لابن عبد البر ٢٠٠/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٣٢/١، ٢٣٣، التلقين

٩٨/١، عقد الجواهر الثمينة ١٣١/١.

(٣) مثل: أن يقول: الله أكبر، الله الأكبر، الله أجل، الله أعظم، أو يقول: الحمد لله أو سبحان

الله أو لا إله إلا الله، أو الرحمن أعظم، الرحيم أجل، وهكذا.

وهو قول محمد بن الحسن أيضاً.

انظر: الأصل ١٤/١، المبسوط ٣٥/١، الهداية ٤٧/١.

(٤) فلا يصير شارعاً في الصلاة به؛ لأنه مبتدأ، والنص ورد بالاسم والصفة، فلا يجوز الاكتفاء بمجرد

الاسم.

وهذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة، وهو المختار عند الحنفية.

وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يصير شارعاً به، لأن النص معلول بالتعظيم، وأنه يحصل بالاسم

المجرد.

انظر: بدائع الصنائع ٣٣٦/١، تبين الحقائق ١١٠/١، رد المختار على الدر المختار ١٧٨/٢.

(٥) اختلف مشايخ الحنفية بقول اللهم، لاختلاف أهل اللغة في معناه:

فقال بعضهم: يصير شارعاً به؛ لأن الميم في قوله (اللهم) بدل عن النداء، كأنه قال: يا الله.

وقال آخرون: لا يصير شارعاً به؛ لأن الميم في قوله: اللهم بمعنى السؤال، معناه: اللهم آمنا بخير أي

واستغفر الله<sup>(١)</sup>.

وروي هذا عن النخعي<sup>(٢)</sup> والحكم بن عتيبة<sup>(٣)</sup> عتيبة<sup>(٤)</sup> عتيبة<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو يوسف<sup>(٦)</sup>: تنعقد بالتكبير، ولغة الله أكبر، والله الأكبر، والله

=

أردنا به، فيكون دعاء لا ثناء خالصاً.

والصحيح هو الجواز عند فقهاء الحنفية.

انظر: بدائع الصنائع ١/٣٣٦، البحر الرائق ١/٣٢٥، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري النحوي

١/٣٤١، الفتاوى الهندية ١/٦٨.

(١) وهو كقول: اللهم اغفر لي، فلا يصير شارعاً به عندهم، لأنه لم يخلص تعظيماً لله تعالى، بل هو

للمسألة والدعاء دون خالص الثناء والتعظيم.

انظر: بدائع الصنائع ١/٣٣٦، البحر الرائق ١/٣٢٥، ومنحة الخالق ١/٣٢٥.

(٢) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي الكوفي، روى عن: مسروق

وعلقمة بن قيس وعبيد السلماني والقاضي شريح وخلق سواهم من كبار التابعين، وحدث عنه:

حماد بن أبي سليمان وسليمان الأعمش وعطاء بن السائب وخلق غيرهم، وكان -رحمه الله- مفتي

أهل الكوفة، وكان رجلاً صالحاً فقيهاً، متوقفاً قليل التكلف، توفي -رحمه الله- سنة ست وتسعين.

انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/١٠٤، سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠، شذرات الذهب

١/١١١.

(٣) انظر النقل عنه في: مصنف ابن أبي شيبة ١/٢٦٩، عمدة القاري ٥/٢٦٨.

(٤) هو: الإمام الكبير الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي مولاهم الكوفي، حدث عن شريح القاضي

وابن جبير والشعبي وطاوس وعكرمة ومجاهد وخلق سواهم، وعنه: الأعمش والأوزاعي وشعبة

وآخرون، قال أحمد بن حنبل: هو من أقران إبراهيم النخعي، ولداً في عام واحد سنة ست وأربعين،

وكان ثقة فقيهاً، صاحب سنة واتباع، توفي -رحمه الله- سنة خمس عشرة ومائة.

انظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٣٣١، الجرح والتعديل ٣/١٢٣، شذرات الذهب ١/١٥١.

(٥) انظر قوله في: الأوسط ٣/٧٦، مصنف عبد الرزاق ٢/٧٣.

(٦) هو: الإمام العلامة يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، أبو يوسف القاضي، حدث

=

الكبير، ولا تنعقد بغير ذلك<sup>(١)</sup>.

وقال الزهري<sup>(٢)</sup>: تنعقد بالنية<sup>(٣)</sup>.

---

عن هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعطاء بن السائب، وأبي حنيفة، ولازمه وتفقه عليه سبع عشرة سنة، وهو من أنبل تلاميذه وأعلمهم، تخرج به أئمة كمحمد بن الحسن ومعلّا بن منصور وعدة، مدحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في الحديث، وكان الرشيد يبالغ في إحلاله. توفي -رحمه الله- سنة اثنتين وثمانين ومائة.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤، الفوائد البهية ٢٢٥، الجواهر المضية ٢٢٠/٢، سير أعلام النبلاء ٥٣٥/٨.

(١) انظر النقل عنه في : مختصر اختلاف العلماء ٢٥٨/١، البحر الرائق ٣٢٣/١، البناءة ٢٤٦/١.  
(٢) هو: التابعي الفاضل محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر القرشي الزهري المدني، نزيل الشام، روى عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وسهل بن سعد وأنس بن مالك وخلق كثير، وحدث عنه عطاء وعمر بن عبد العزيز وعمرو بن دينار وقتادة وأيوب السختياني والأوزاعي ومالك بن أنس وأسم سواهم، وكان -رحمه الله- أحد الأئمة الأعلام في الحديث والفقه، وهو أول من دون الحديث.

قال عمر بن عبد العزيز: عليكم بابن شهاب هذا، فإنكم لا تلقون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه. توفي -رحمه الله- سنة أربع وعشرين ومائة، وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات خليفة ٢٦١، حلية الأولياء ٣٦٠/٣، تاريخ الإسلام ١٣٦/٥.

(٣) انظر قوله في: مصنف ابن أبي شيبة ٢٦٩/١.

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: لم يقل هذا غير الزهري<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة: بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾<sup>(٣)</sup> ولم يخص ذكرا دون ذكر<sup>(٤)</sup>.

قالوا: وروى أنس<sup>(٥)</sup> أن النبي -ﷺ- : كان يفتح صلاته بالحمد لله رب

---

(١) هو: الإمام الحافظ أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، نزيل مكة، حدث عن: أبي حاتم الرازي والربيع بن سليمان ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وخلق كثير مذكورين في كتبه، وروى عنه: أبو بكر بن المقرئ، ومحمد بن يحيى الدمياطي وغيرهما، وكان محدثا فقيها لا يقلد أحدا، وقد ذكره الشيرازي في عداد فقهاء الشافعية، صنف التصانيف الكثير، ومنها: الإجماع، والإشراف في اختلاف العلماء، والمبسوط، والأوسط، وغيرها من الكتب، توفي -رحمه الله- سنة ثمان مائة وعشرة وثلاثمائة، وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١٩٦/٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٩٩/١، سير أعلام النبلاء ١٤٤/١٤٩٠.

(٢) انظر: الأوسط ٧٧/٣.

قلت: بل حكي هذا القول عن ابن علية والأصم والحسن بن صالح.

فانظر: حلية العلماء ٧٩/١، المجموع ٢٩٠/٣.

(٣) سورة الأعلى، الآية ١٤-١٥.

والمراد -من الآية- ذكر اسم الرب لافتتاح الصلاة، لأنه عقب الصلاة بالذكر بحرف يوجب التعقيب بلا فصل، والذكر الذي تتعقبه الصلاة بلا فصل هو تكبيرة الافتتاح.

وبه تبين أن الحكم تعلق بتلك الألفاظ من حيث هي مطلق الذكر، لا من حيث هي ذكر بلفظ خاص.

انظر: بدائع الصنائع ٣٣٥/١.

(٤) انظر: رؤوس المسائل ص ١٤٧.

(٥) هو الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري النجاري، أبو حمزة المدني، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وخلفائه الأربعة وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وحدث عنه: سعيد بن المسيب وابن جبير وابن سيرين وخلق كثير لا

العالمين<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأنه ذكر فيه تعظيم لله<sup>(٢)</sup> لا على سبيل النداء<sup>(٣)</sup>، فجاز أن تنعقد به الصلاة، قياسا على الله أكبر<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ولأن أكبر صفة فلم تكن إضافتها إلى الاسم شرطا يدل على ذلك أجل وأعظم.

قالوا: ولأنه ذكر ورد به الشرع فلم يكن مخصوصا بلفظ، قياسا على الخطبة<sup>(٥)</sup>.

---

يحصرون، لازم النبي صلى الله عليه وسلم وعنده، ويعد من أكثر الصحابة رواية للحديث، وتوفي - سنة ثلاث وتسعين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣/٣٥٣، سير أعلام النبلاء ٣/٣٩٥، الإصابة ١/٢٧٥.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير ٢/٢٨٨، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: حجة من قال: لا يجهر بالبسملة ١/٢٩٩.

(٢) لأن التكبير هو التعظيم من حيث اللغة، كما في قوله تعالى: ﴿فلما رأيته أكبرنه﴾ [يوسف ٣١] أي: عظّمه.

فكل لفظ دل على التعظيم وجب أن يجوز الشروع به.

انظر: عمدة القاري ٥/٢٦٨، العناية ١/٢٤٧.

وتعقب ذلك ابن أبي العز الحنفي في التنبيه على مشكلات الهداية ١/١٧٢ فقال: "وفيه نظر، فإن التكبير غير مرادف للتعظيم، بل هو أبلغ من التعظيم، ففيه معنى التعظيم وزيادة".

(٣) النداء في اللغة: هو الدعاء بأي لفظ كان.

وفي الاصطلاح: هو طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف يا أو إحدى أخواتها.

انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/١٦٣، لسان العرب ١٥/٣١٥، ضياء السالك ٣/٢٣٨.

(٤) انظر: رؤوس المسائل ص ١٤٧، المبسوط ١/٣٦.

(٥) حيث لم يتعين لفظها.



قالوا: ولأنه لا يخلو أن يكون الاعتبار لفظ التكبير أو معناه، فإن كان لفظه، فقد زدتم في اللفظ وقلتم يجوز الله الأكبر، وإن كان الاعتبار معناه فهو ما ذكرناه<sup>(١)</sup>.

ودليلنا: ما روى محمد بن علي<sup>(٢)</sup> عن أبيه عن النبي ﷺ - ((أنه قال))<sup>(٣)</sup>:  
مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم<sup>(٤)</sup>.

---

انظر: المغني ١٢٧/٢.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٩٤/٢.

(٢) هو الإمام أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المدني المعروف بابن الحنفية، نسبة لأمه خولة بنت جعفر الحنفية، تابعي ثقة، ولد في خلافة أبي بكر، وروى عن عمر بن الخطاب وعثمان وأبيه علي، وعمار وأبي هريرة، وحدث عنه بنوه: عبد الله والحسن وإبراهيم وعون، وأبو جعفر الباقر وعبد الله بن محمد بن عقيل وآخرون، وكانت الشيعة في زمانه تتغالي فيه وتدعي إمامته ولقبوه بالمهدي، ويزعمون أنه لم يمت وأنه اختفى في جبل رضوى، توفي - رحمه الله - سنة ثلاث وسبعين وقيل ثمانين وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٩١/٥، حلية الأولياء ١٧٤/٣، وفيات الأعيان ١٦٩/٤، تاريخ الإسلام ٢٩٤/٣.

(٣) زيادة لتتميم السياق، وليست في أ.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ١٢٣/١، وأبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب: فرض الوضوء ٤٩/١، والترمذي في سننه كتاب الطهارة، باب: ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ٨/١-٩، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب: مفتاح الصلاة الطهور ١٠١/١، والشافعي - في المسند - ٧٠/١، وابن أبي شيبة في المصنف ٢٢٩/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٣/١، والدارقطني في السنن ٣٧٩/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٣/٢.

كلهم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي به.

وعبد الله بن محمد هذا متكلم فيه من قبل حفظه، وكان مالك ويحيى بن سعيد لا يرويان عنه.

وضعه علي بن المديني والنسائي، ولم يحتج به ابن معين وابن خزيمة لسوء حفظه.

فإن قالوا: نحن قائلون بموجبه؛ وأن التحريم ينعقد بالتكبير، وأما أنه لا ينعقد بغير التكبير فليس في الخبر.

وإنما تتعلقون به من دليل الخطاب<sup>(١)</sup>، ولسنا نقول به.

قلنا: لم نتعلق بدليل الخطاب في هذا الخبر، وإنما تعلقنا بظاهر قوله

:وتحريمها التكبير، وذلك يقتضي أنه جميع تحريمها<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما يقول القائل: مال فلان النعم، فالمعقول من الظاهر هو أن جميع

ماله النعم.

---

انظر مزيدا من كلام أهل العلم فيه في: تهذيب الكمال ٨٠/١٦ وما بعدها، الجرح والتعديل ١٥٣/٥،  
المجروحين لابن حبان ٣/٢، الكاشف ٥٩٤/١.

والحديث صححه جمع من أهل العلم، قال الترمذي في سننه ٩/١: "هذا الحديث أصح شيء في هذا  
الباب وأحسن، وسمعت محمد بن إسماعيل -البخاري- يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن  
راهويه والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل...".

وقال النووي في المجموع ٢٨٩/٣: "رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد صحيح".

وقال ابن حجر في فتح الباري ٤١٠/٢: "أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح".

وصححه الألباني في إرواء الغليل ٩/٢ وقال بعد ذكر الخلاف فيه: "ولكن الحديث صحيح بلا شك،  
فإن له شواهد يرقى بها إلى درجة الصحة".

(١) دليل الخطاب: هو دلالة الحكم على نفي الحكم الثابت للمذكور عن المسكوت، لانتفاء قيد من  
قيود المنطوق.

وانظر تعريفه موسعاً عند الأصوليين في: الحدود للباجي ص ٥٠، العدة ١٥٤/١، البرهان ٤٤٩/١،  
الأحكام للآمدي ٦٩/٣، التعريفات للجرجاني ص ٢٨٨.

(٢) فظاهر الحديث دل على أن افتتاح الصلاة لا يكون إلا بالتكبير دون غيره من الأذكار، "لأن  
الإضافة تقتضي الحصر، فكأنه قال: جميع تحريمها التكبير لا غير".

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ١٧٩/٢، الذخيرة ١٦٧/٢.

وجواب آخر: وهو أن الإضافة كالتعريف بالألف واللام ، يدل على ذلك أنك تقول: غلام زيد الرومي، وتقول غلام الرومي ، فلا يفرق المعنى فيهما، كذلك قول القائل: التحريم بالصلاة التكبير، وتحريم الصلاة التكبير، لا فرق بينهما<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه أيضا قوله -ﷺ- : (وصلوا كما رأيتموني أصلي)<sup>(٢)</sup>.  
فإن قالوا: الأمر منصرف إلى ما يرى وهو أفعاله دون أقواله، لأن أقواله لا ترى، وإنما تسمع<sup>(٣)</sup>.  
والجواب: أن الأمر منصرف إلى رؤية شخص النبي -ﷺ- ، فأى شيء فعله أو قاله وجب علينا مثله.

وجواب آخر: وهو أن قوله -عليه السلام- : (صلوا كما رأيتموني أصلي)، معناه: كما علمتموني أصلي. وقد يعبر بالرؤية عن العلم<sup>(٤)</sup>.  
قال / الله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾<sup>(٥)</sup> يريد ألم / ٣  
تعلم<sup>(٦)</sup>.

ومن القياس: صلاة لم تفتتح بقول الله أكبر مع القدرة عليه ، فوجب أن

---

(١) انظر: التعليقة ٧٢٠/٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة ١٤٢/٢.

(٣) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ١٨٢/٢.

(٤) انظر: المجموع ٢٩٠/٣، مغني المحتاج ١٥١/١.

(٥) سورة الفيل، الآية ١.

(٦) انظر: فتح القدير للشوكاني ٤٩٥/٥.

لا تتعقد، كما لو افتتحت باللهم أو يا الله<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: المعنى في ذلك: أنه نداء، فلذلك لم تتعقد به<sup>(٢)</sup>.

قلنا: هو وإن كان نداء فقد تضمن التعظيم لله، يدل على ذلك أن نقول: فلان شجاع، ثم نخاطبه فنقول: يا شجاع، فيكون الأول خيرا، والثاني نداء. وقد تضمننا وصفه بالشجاعة كذلك في مسألتنا مثله.

قال أبو إسحاق: ولأن أركان الصلاة لا تنوب بعضها عن بعض، وإن كان أبلغ في المعنى، يدل على ذلك: أن السجود لا ينوب عن الركوع، وإن كان أبلغ منه في معنى الخشوع، وكذلك السجود على الخد لا ينوب عن السجود على الجبهة، وإن كان أبلغ منه في التواضع، كذلك لا ينوب عن التكبير غيره من الأذكار ((وإن))<sup>(٣)</sup> تضمنت تعظيما لله وزاد عليه.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فنقول: من المفسرين من قال: قد أفلح

من تزكى: أراد بما يفعل الخير ﴿وذكر اسم ربه﴾ أراد الشهادتين للإيمان.

ومنهم من قال: ﴿وذكر اسم ربه﴾ أراد الأذان للصلاة.

ومنهم من قال: ﴿تزكى﴾ أخرج الفطرة، و﴿ذكر اسم ربه﴾ أراد

التكبير في العيدين.

ومنهم من قال: ﴿وذكر اسم ربه﴾ أراد الذكر بالقلب<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٩٤، الإشراف ١/٧٣.

(٢) انظر ص ١٣٢ من هذا الكتاب.

(٣) في أ: فإن، والصواب ما أثبتته للسياق.

(٤) انظر: أقوال المفسرين في: جامع البيان ١٢/٥٤٧-٥٤٨، التفسير الكبير ٣١/١٣٤، تفسير القرآن

لأبي المظفر السمعاني ٦/٢١٠، الدر المنثور ٨/٤٨٤-٤٨٥، النكت والعيون - تفسير الماوردي -

فكلهم أجمعوا على أن الآية ليس مراداً بها الإحرام للصلاة<sup>(١)</sup>.

وجواب آخر: وهو أن الآية عامة، فنخصها بحديثنا الذي ذكرناه.

وأما حديث أنس فالمراد أنه كان يفتح القراءة في الصلاة بالحمد، يدل على ذلك الحديث ((الآخر))<sup>(٢)</sup> أن النبي -ﷺ- : كان يفتح صلاته بالتكبير وقراءته بالحمد لله رب العالمين<sup>(٣)</sup>.

وقد روى عن أنس أن النبي -ﷺ- وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين<sup>(٤)</sup>.

. وأما قولهم: ذكر فيه تعظيم لله، فانتقض<sup>(٥)</sup> بأستغفر الله، فمن هذا التعليل يطل الأصل<sup>(٦)</sup> المنتزع منه .....

---

(١) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ١٨٥/٢، المجموع ٣/٣٠٣.

(٢) في أ: الأخير، والصواب ما أثبتته.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختتم به ... ٣٥٧/١.

(٤) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة ٢٩٩/١.

(٥) النقض لغة: هو الكسر، واصطلاحاً: هو وجود الوصف المعلن به دون الحكم، وقيل بيان تخالف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلن.

انظر: تعريف النقض في: الصحاح ٣/١١٠، مجمع اللغة ٢/٨٨٢، المصباح المنير ٢/٦٢١، التعريفات ص ٣١٥، روضة الناظر ص ٢٣٠، البرهان ٢/٩٧٧، شفاء العليل ص ٤٥٨.

(٦) الأصل في اللغة: ما يبنى عليه غيره، وأصل الشيء أسفله.

واصطلاحاً: ما له فرع، وقيل: ما يثبت به حكم غيره.

ويطلق الأصل على أربعة أشياء:

الأول: على الدليل غالباً كقولهم: أصل هذه المسألة الكتاب والسنة.

والثاني على الرجحان، كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة دون المجاز.

الثالث: القاعدة المستمرة، كقولهم: أكل الميتة على خلاف الأصل.

والعلة<sup>(١)</sup> إذا أبطلت أصلها الذي انتزعت منه لم تصح، وعلى أن المعنى في الأصل أنه يتضمن التعظيم والمبالغة في القدم، وليس كذلك غيره من الأذكار، فلذلك لم يقم مقامه<sup>(٢)</sup>.

فإن قالوا: فأجيزوا الله الكبير.

قلنا: فيه معنى التكبير دون المبالغة، فلذلك لم يصح عقد الإحرام به.

فإن قالوا: معنى أكبر وكبير واحد، قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ

أَحَقُّ أَنْ يَتَّبِعَ﴾<sup>(٣)</sup> أراد تحقيق أن يتبع.

وقال الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

---

الرابع: على المقيس عليه، وهو ما يقابل الفرع في باب القياس. انظر تعريفات الأصل وفروعه عند الأصوليين في: الصحاح ٤/١٦٢٣، لسان العرب ١١/١٦، تيسير التحرير ٣/٢٧٥، الأحكام في أصول الأحكام ٣/١٩١، شرح الكوكب المنير ١/٣٨-٣٩. (١) العلة: في اللغة: المرض الشاغل والجمع علل، وهذا علة لهذا أي سبب. وفي الاصطلاح: هي ما شرع الحكم عنده تحقيقاً للمصلحة أو هي الوصف المعروف للحكم. وقالت المعتزلة: هي المؤثر بذاته في الحكم، وقيل غير هذه التعاريف. فانظر تعريف العلة في: لسان العرب ١١/٤٧١، المسودة ص ٣٨٥، تيسير التحرير ٣/٣٠٢، فواتح الرحموت ٣/٢٤٩.

(٢) انظر: التعليقة ٢/٧٢٠.

(٣) سورة يونس، الآية ٣٥.

(٤) هو همام بن غالب بن صعصعة المجاشعي التميمي البصري، أبو فراس، الشاعر المشهور والتابعي المعروف، روى عن أبي هريرة والحسين وابن عمر وأبي سعيد وطائفة، وحدث عنه: الكميّ وخالد الحذاء وآخرون، توفي سنة عشر ومائة.

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ص ٣٨١، الأغاني ٨/١٨٦، و ٣/١٩، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٨٠.

إن الذي سمك السماء بنا لها بيتا دعائمه أعز وأطول<sup>(١)</sup>.  
أراد عزيزاً طويلاً.

قلنا: هذا الذي ذكرتموه مجاز<sup>(٢)</sup> ولا ينتقل من الحقيقة<sup>(٣)</sup> التي هي الأصل  
إلى المجاز بغير دليل.

فإن قالوا: أجزوا الله القديم العظيم.

قلنا: المعنيان تضمنهما لفظان، وفي مسألتنا تضمنهما لفظ واحد، فلم يصح  
اعتبار أحدهما بالآخر.

وأما قولهم أكبر صفة فلم تكن إضافتها إلى الاسم شرطاً قياساً على أجل  
وأعظم.

فقد ذكرنا أن في أكبر معنى التعظيم والمبالغة في القدم، وليس كذلك في  
غيرها من الصفات.

وأيضاً فإنهم فرقوا بين أكبر وبين أجل وأعظم.

فنقول: الفرق بينهما في باب الإيجاب كالفرق بينهما في باب الاستحباب.

---

(١) البيت في مطلع قصيدة له في ديوانه ص ٤٨٩، وانظره في لسان العرب ٥/٣٧٤، النهاية في غريب  
الحديث والأثر ٤/١٤٠.

(٢) المجاز في اللغة: من الجواز وهو العبور والانتقال.

وفي الاصطلاح هو: اللفظ المستعمل في غير موضعه الأصلي على وجه يصح.

انظر تعريف المجاز في: لسان العرب ٥/٣٢٦، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/٢٨، مذكرة  
أصول الفقه للشنقيطي ص ٦٨.

(٣) الحقيقة: فعيلة من حق الشيء بمعنى ثبت.

وفي الاصطلاح: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له.

انظر: القاموس المحيط ٣/٢٩٩-٣٠٠، فواتح الرحموت ١/٢٠٣، إرشاد الفحول ١/١١١.

وأما قياسهم على الخطبة.

فالجواب عنه أن نقول: معنى الألفاظ في الخطبة واحد، وهو الحمد لله،  
فلذلك لم تختص بلفظ واحد، وفي مسألتنا المقصود ما ذكرناه من العظم والمبالغة  
في القدم، ولا لفظ يجمعهما إلا الله أكبر، فلذلك اختصا به<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: كل موضع ورد الشرع بالذكر جاز أن يؤتى بالمعنى فيه.  
قلنا: هذا يبطل ((باللعان))<sup>(٢)</sup>، فإنه ذكر ورد به الشرع، ولا يجوز العدول  
عنه إلى غيره.

وأما قولهم: لا يخلو أن يكون اعتبار لفظ التكبير أو معناه...

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: المقابلة بمثله، فنقول: لا يخلو<sup>(٣)</sup> أن تعتبروا لفظ التكبير أو معناه،  
فإن اعتبرتم لفظه فيجب أن لا تجوزوا سوى قول الله أكبر، وإن اعتبرتم معناه  
فيجب أن تميزوا أستغفر الله ويا الله واللهم.

والثاني: أن الشافعي نص على أن الصلاة لا تنعقد إلا بقول الله أكبر<sup>(٤)</sup>،  
وإذا قال الله الأكبر فقد زاد لا ما لا تسلب المعنى، وتكون ملغاة غير مؤثرة،  
وهي كقوله: الله أكبر كبيراً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المغني ٢/١٢٧، المجموع ٣/٣٠٤.

(٢) في أ: باللغات، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٣) وهذا الوجه فيه إلزام للمؤلف، وحجة لمالك وأحمد في عدم جواز التكبير بغير الله أكبر،  
فليتأمل.

(٤) وهو قول قديم للشافعي، حكاه أبو الطيب وصاحب التتمة وغيرهما.

انظر: فتح العزيز ٣/٢٦٧، المجموع ٣/٢٩٢.

(٥) انظر: الأم ١/١٩٩، الحاوي الكبير ٢/٩٤.



والثالث: أن الله أكبر يفيد من المعنى ما لا يفيد سواه<sup>(١)</sup>.

فإذا ثبت هذا صح ما قلناه. والله أعلم بالصواب.

واحتج أبو يوسف بقوله -عليه السلام- : (وتحريمها التكبير) فإذا قال الله الكبير فقد وجد ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال: ولأنه لا فرق بين أفعل وفعل<sup>(٣)</sup>، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾<sup>(٤)</sup> يعني وهو هين عليه<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَحَقُّ أَنْ يَتَّبِعَ﴾<sup>(٦)</sup> أراد حقيق أن يتبع، وقال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل  
على أيننا تغد المنية أول  
أراد وأناي لوجل.

ودليلنا ما تقدم ذكره، فأغنى عن الإعادة.

فأما قوله -عليه السلام- : (وتحريمها التكبير) فالجواب عنه: أن هذا يجب حمله على المعهود في الشرع، والمعهود ما ذكرناه<sup>(٨)</sup>.

---

(١) من التعظيم والتفضيل والاختصاص.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/٣٣٥.

(٣) انظر: الهداية ١/٤٧، فتح القدير ١/٢٤٧.

(٤) سورة الروم، الآية ٢٧.

(٥) انظر: الزاهر ص ٢٢٣.

(٦) سورة يونس، الآية ٣٥.

(٧) الشاعر هو: معن بن أوس، وانظر البيت في ديوانه ص ٥٧، وهو في الزاهر ص ٢٢٢، ولسان العرب ١١/٧٢٢.

(٨) وهذا الجواب لازم للمؤلف، وحجة لمالك ومن معه، لأن اللام في قوله -ﷺ- : (وتحريمها التكبير) للعهد، فهي كالكلام في قوله: (مفتاح الصلاة الطهور) وليس المراد به كل طهور، بل الطهور الذي واظب عليه رسول الله -ﷺ- وشرعه لأئمة، وكان فعله له تعليماً وبياناً لمراد الله من

وأما قولهم لا فرق بين أفعل وفعل فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:  
أحدها: أن الدليل قد قام على جواز وضع أفعل مكان فعل/ في هذه ٤/أ  
المواضع، وفي مسألتنا ليس كذلك، فيجب أن يحمل على الحقيقة دون المجاز  
إلى أن يقوم الدليل.

والثاني: أن قول الله أكبر أبلغ والمراد به أكبر من كل كبير، ثم حذف  
ذلك لما عقل عن المعنى<sup>(١)</sup>، كما قال تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾<sup>(٢)</sup> والمراد  
وأبقى من كل شيء، وليس في الله الكبير هذا المعنى<sup>(٣)</sup>.  
والثالث: أن في الله أكبر معنى العظم والمبالغة في القدم، وليس كذلك في  
الله الكبير<sup>(٤)</sup>، فبان الفرق بينهما. والله أعلم.

واحتج من نصر مالكا بقوله -ﷺ-: (لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع  
الوضوء مواضعه ..) وساق الحديث إلى أن قال: (ثم يستقبل القبلة فيقول: الله

---

كلامه، وهكذا التكبير هنا، هو التكبير المعهود الذي نقلته الأمة نقلا ضروريا، خلفا عن سلف عن  
نبيها -ﷺ- أنه كان يقوله في كل صلاة، لا يقول غيره ولا مرة واحدة، فهذا هو المراد بلا شك في  
قوله: (وتحرعها التكبير) وهذا حجة على من جوز الله الأكبر والله الكبير، فإنه وإن سمي كبيرا،  
لكنه ليس التكبير المعهود المراد بالحديث.

تهذيب سنن أبي داود ٦٢/١.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٩٤/٢.

(٢) سورة الأعلى، الآية ١٧.

(٣) وذلك لفروات مدلول أفعل وهو التفضيل.

انظر: مغني المحتاج ١٥١/١.

(٤) انظر: حلية الفقهاء ص ٧٦.

أكبر<sup>(١)</sup> ولم يقل النبي -ﷺ- سوى هذا، فلا يجوز العدول عنه، ولا الزيادة عليه<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأنه لو قال في الأذان الله الأكبر لم يجزئه، وكذلك في الصلاة.  
قالوا: ولأنه لو جاز التعدي إلى الله الأكبر لجاز التعدي إلى ما أجازة أبو حنيفة، إذ لا فرق بين ذلك<sup>(٣)</sup>.

---

(١) هذا طرف من حديث المسيء صلاته من رواية رفاعه بن رافع -رضي الله عنه-، روي مختصراً ومطولاً بألفاظ شتى، وأقرب ألفاظه لما ذكره المصنف، ما رواه الطبراني في المعجم الكبير من طريق حماد ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن عمه بلفظ: (... إنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه.. ثم يقول الله أكبر) المعجم الكبير للطبراني ٢٩/٥-٣٠.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٤/٢: "رجاله رجال الصحيح".

ورواه بمعناه: أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ١٥٣٦/١) وذكر له طرقاً شتى، والترمذي في سننه (كتاب أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وصف الصلاة ١٠٠/٢)، وابن ماجه في سننه (كتاب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء على ما أمر الله تعالى ١٥٦/١)، والنسائي (كتاب التطبيق من كتاب الصلاة)، باب الرخصة في ترك الذكر في الركوع ١٩٣/٢، وأحمد في المسند ٣٤٠/٤، والحاكم في المستدرک ٢٤١/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٢١/٢ وغيرهم.

والحديث صححه الترمذي في سننه، وقال الحاكم في المستدرک: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي في المختصر ٢٤٢/١".

وقال النووي في المجموع ٤٢٦/٣: "رواه أبو داود والبيهقي بإسنادين صحيحين". وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٦٢/١.

(٢) إذ أنه ركن من أركان الصلاة، فوجب أن يكون معيناً كالركوع والسجود.

انظر: الإشراف ٧٣/١، المغني ١٢٧/٢.

(٣) إذ الثناء على الله هو موجود في غير الله أكبر كذلك.

انظر: الذخيرة ١٦٧/٢.

ودليلنا قوله -عليه السلام- : (وتحريمها التكبير) وإذا قال: الله الأكبر فقد حصل التكبير<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: وإذا قال الله الكبير فقد حصل التكبير، قلنا الكبير لا يفيد ما أفاده الأكبر، لا يفيد معنى العظم والمبالغة في القدم<sup>(٢)</sup>.

فإن قالوا: فجوزوا الله الكبير الأكبر، قلنا: يجوز الجمع بينهما. ومن القياس أنه أتى بقول الله أكبر وزيادة لا تحيل المعنى، فوجب أن نتعقد به الصلاة، أصله الله أكبر كبيراً<sup>(٣)</sup>.

فأما احتجاجهم بقوله -عليه السلام-: (ثم يستقبل القبلة فيقول الله أكبر) فنقول:

إذا قال الله الأكبر فهو مثله وزيادة اللام ملغاة، لأنها لم تسلب المعنى، فلم تؤثر<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وقد: "أتى بالواجب وزاد ما لم يغير المعنى والنظم". الوسيط ١/٥٩٧.

(٢) انظر: مغني المحتاج ١/١٥١.

(٣) ولا خلاف عند الشافعية بانعقاد الصلاة بقول الله أكبر كبيراً.

المجموع ٣/٢٩٢. وانظر: الحاروي الكبير ٢/٩٤، البيان ٢/١٦٨، المهذب ٣/٢٩١.

(٤) بل أثرت: "فإن الألف واللام اشتملت على زيادة في اللفظ ونقص في المعنى، وبيانه: أن أفعل التفضيل إذا نكر وأطلق تضمن من عموم الفضل، وإطلاقه عليه ما لم يتضمنه المعرف، فإذا قيل: (الله أكبر) كان معناه من كل شيء، وأما إذا قيل: (الله الأكبر) فإنه يتقيد معناه ويتخصص، ولا يستعمل هذا إلا في مفضل عليه معين، كما إذا قيل: من أفضل: أزيد أم عمرو؟ فيقول: زيد الأفضل، هذا هو المعروف في اللغة والاستعمال، فإن أداة التعريف لا يمكن أن يؤتى بها إلا مع (من)، وأما بدون (من) فلا يؤتى بالأداة، فإذا حذف المفضل عليه مع الأداة أفاد التعميم، وهذا لا يتأتى مع اللام، وهذا المعنى هو المطلوب من القائل: (الله أكبر).

تهذيب سنن أبي داود ١٥٦٣، وانظر: المغني ٢/١٢٨.

فأما قولهم: لا يجوز في الأذان الله الأكبر فلا نسلم ، بل يجوز أن يزداد اللام في الأذان، ولا يؤثر كما قلنا في الصلاة<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم: لو جاز التعدي إلى الأكبر لجاز إلى ما أجازته أبو حنيفة. فالجواب عنه: أن الأكبر ليس تعديا، بل هو أكبر شيء وأجل، وزيادة اللام لا تؤثر.

وجواب آخر: أن أكبر والأكثر يستفاد منهما معنى العظم والمبالغة في القدم، فهما كلفظ واحد، وسائر الألفاظ بخلاف ذلك، فبان الفرق بينهما، والله أعلم.

وأما الزهري فإنه احتج بأنها عبادة تفتقر إلى النية، فلم يكن من شرط صحتها النطق ، كالزكاة والصوم والحج<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا قوله -عليه السلام- : (ثم يستقبل القبلة فيقول الله أكبر) وهذا نص.

فأما قياسه على الزكاة والصوم والحج فغير صحيح، لأن تلك عبادات ليس مبناهما على النطق بدليل أنها ليس في آخرها ولا في وسطها نطق واجب، والصلاة ليست كذلك، فإن مبناهما على النطق بدليل وجوبه في أثنائها وآخرها، فلذلك وجب في أولها<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

---

(١) ونقل النووي في المجموع ٣/٣٠٤ جواز ذلك عن الأصحاب.

(٢) انظر: البيان ١٦٧/٢.

(٣) انظر: المجموع ٣/٢٩١.

فرع: إذا قال أكبر الله ، أو الأكبر الله فهل تجزئه في ذلك وجهان<sup>(١)</sup>:

ذكرهما أبو إسحاق في الشرح:

أحدهما: لا تجزئه<sup>(٢)</sup>، وهو اختيار القاضي أبو حامد وأبو علي الطبري<sup>(٣)</sup>،  
ووجهه أنه تقدم النعت على المنعوت فلم يصح، لأنه ذكر ورد به الشرع مرتباً،  
فلم يجوز تغييره، أصله القراءة<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثاني: يجزئه وهو الصحيح، ووجهه أنه لا فرق بين الله أكبر، وبين  
أكبر الله<sup>(٥)</sup>، كما أنه لا فرق بين أن يقول السلام عليكم ، وبين أن يقول عليكم

---

(١) وقيل: لا يجزئ أكبر الله بلا خلاف، وفي الثاني وجهان كما ذكر المؤلف.

انظر: فتح العزيز ٢٦٨/٣، روضة الطالبين ٣٣٧/١.

(٢) هو ظاهر كلام الشافعي في الأم ٢٠٠/١، وهو الصحيح من المذهب.

انظر: الوجيز ٤١/١، روضة الطالبين ٣٣٧/١، الغاية القصوى ٢٩٢/١.

(٣) هو: الحسن وقيل الحسين بن القاسم، أبو علي الطبري الفقيه الشافعي، درس الفقه على علي  
ابن أبي هريرة، وعلق عنه التعليقة التي تنسب إليه، صنف كتاب الإفصاح في المذهب، وصنف  
كتاب المحرر في النظر وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد، مات رحمه الله ببغداد سنة خمسين  
وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٢٩/١،  
تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٢/٢.

(٤) فكما أنه لا يجوز تقديم آية على آية أخرى في القراءة، فكذا لا يجوز تقديم النعت على المنعوت،  
لأنه ترك الترتيب بذكر ورد الشرع به مرتباً.

انظر: المذهب ٢٩٢/٣، التهذيب ٨٠/٢، البيان ١٦٨/٢.

وضعف النووي في المجموع ٢٩٢/٣-٢٩٣ تعليلاً للمؤلف لهذا القول، وعلل عدم الإجزاء بكون ذلك  
لا يسمى تكبيراً.

وانظر: الرسيط ٥٩٧/١.

(٥) لأن المعنى واحد قدم أو آخر، فصار كما لو ترك الترتيب في التشهد.

السلام<sup>(١)</sup>.

وأیضا فإن الخطبة یجوز فیها تأخیر ذکر الله تعالى وتقدیم غیره، ولا یكون الترتیب من شرطها، فكذلك التکبیر.

وأما الجواب عن قولهم أنه تقدیم النعت على المنعوت، فإنه لا فرق بین تقدیم كل واحد منهما على الآخر، بل تقدیم النعت أكد، ألا ترى أن قولهم الأمير فلان أكد من قولهم: فلان الأمير.

وأما قولهم: ورد به الشرع مرتبا فأشبهه القراءة.

فنقول: هذا باطل بالتشهاد والسلام والخطبة، فإن الشرع ورد بترتيبها ومع ذلك فإنه یجوز تقدیم بعضها على بعض<sup>(٢)</sup>.

---

انظر: فتح العزیز ٢٦٨/٣، التهذیب ٨٠/٢.

(١) بل هناك فرق بین أن یقول: السلام علیکم، و بین أن یقول: علیکم السلام، والمسألة خلافية في مذهب الشافعية وغيرهم على قولین بالجواز وعدمه.

انظر المسألة في: المجموع ٤٧٦/٣، الحاوي الكبير ١٤٦/٢.

(٢) انظر: المهذب ٢٩٢/١.

فصل: قال في الأم: ويرفع الإمام صوته بالتكبير ويبيّن من غير تمطيط ولا

تحذيف<sup>(١)</sup>.

وهذا صحيح<sup>(٢)</sup>، فيستحب للإمام أن يرفع صوته، لأنه إذا خافت أوهم

الناس، فرموا بكبروا قبله.

وقوله من غير تمطيط أي من غير تمديد<sup>(٣)</sup>، فلا يمد حرف الله ولا أكبر،

فإن مد حرف الله لم تبطل صلاته، لأن المعنى لا يستحيل بذلك<sup>(٤)</sup>، وإذا مد أكبر

---

(١) الأم/١/٢٠٠.

(٢) وذلك أن من شرط صحة التكبير أن يكون جزماً، والجزم أصله القطع، والمعنى الإمساك عن أشباع الحركات والإضراب عن الهمز المفرط والمد الفاحش.

وجاء في سنن الترمذي: وروي عن إبراهيم النخعي أنه قال: "التكبير جزم".

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/٦٣٣، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٧٠، سنن الترمذي ٩٥/٢.

(٣) انظر: لسان العرب ٧/٤٠٣، ترتيب مختار الصحاح ص ٧٥١.

(٤) مقصود المؤلف مد حرف الألف التي بين اللام والهاء في لفظ الجلالة هكذا (الله) وهذا جائز ولكن لا ينبغي أن يخرج مدّها عن حد الإقتصاد إلى حد الإفراط.

انظر: التبصرة ص ٣١٣، روضة الطالبين ١/٣٣٧، التهذيب ٢/٨٠.

ولو مد المصلي الهمزة في لفظ الجلالة هكذا (آ الله) لم تنعقد صلاته ولا خلاف في ذلك بين الفقهاء، لأنه ينقلب من لفظ الخبر الإنشائي إلى الاستفهام.

انظر: رد المحتار على الدر المختار ٢/١٧٩، المجموع ٣/٢٩٢، المغني ٢/١٢٩، مواهب الجليل ١/٥١٥.

ولو أدخل بين الألف التي بعد اللام في اللفظ وبين الهاء واواً في اللفظ لم تنعقد صلاته، وذلك مثل أن يقول: الله أكبر.

انظر: التبصرة ص ٣١٤.

ولو قال: الله وأكبر، لم تنعقد صلاته.

انظر: روضة الطالبين ١/٣٣٧، فتح العزيز ٣/٢٦٨.



فإنه تبطل صلاته<sup>(١)</sup>، لأنه يحيل المعنى فيصير أكبار ، والأكبار جمع الكبير، وهو الطبل<sup>(٢)</sup>.

لأن الشافعي قال : ولو أوصى بكبر من ماله أي بطل<sup>(٣)</sup>.  
وقوله: من غير تحذيف<sup>(٤)</sup> أراد إذا قال الله أكب من غير أن يصلها براء،  
فإن صلاته تبطل، لأن تمام الكلمة شرط، فإذا أدخل به بطلت الصلاة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: التبصرة ص ٣١٤، فتح العزيز ٢٦٨/٣، التحقيق ص ١٩٨.

(٢) والكبر بفتح الكاف والباء الموحدة.

فالأكبار بفتح الهمزة جمع طبل، وبكسر الهمزة اسم من أسماء الحيض.

انظر ذلك في: لسان العرب ١٢٦/٥، ١٣٠، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٤٣/٤.

(٣) الأم ١٢٣/٤.

(٤) هو من حذف الشيء حذفاً أي قطعه من طرفه.

انظر: لسان العرب ٣٩/٩.

(٥) ونص عليه الشافعي في الأم ٢٠٠/١.

**فصل: قال في الأم<sup>(١)</sup>: وللمأموم ذلك كله إلا رفع الصوت فإنه يرفع صوته**

بحيث يسمع نفسه ومن يليه إن شاء، ولا يتجاوز.

وهذا صحيح<sup>(٢)</sup>، فأما إذا كبر بحيث لا يسمع نفسه فإن الصلاة باطلة، لأن

اللفظ لا يصح إلا بأن يسمع<sup>(٣)</sup>.

قال: ويأتي به قائماً<sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قال، من شرط الفريضة أن يأتي بالتكبير على الكمال قائماً<sup>(٥)</sup>،

فأما إذا أدرك الإمام راعياً فكبر قائماً وأتمه في حال الركوع، فإن الفريضة تبطل

لإخلاله بالشرط، وتنعقد نافلة<sup>(٦)</sup>، لأن النافلة ليس من شرطها التكبير قائماً. ١/٥

---

(١) ونصه في الأم ٢٠٠/١: ((وللمأموم ذلك كله إلا الجهر بالتكبير، فإنه يسمعه نفسه ومن إلى جانبه إن شاء لا يجاوز، وإن لم يفعل ذلك الإمام ولا المأموم وأسمعا أنفسهما أجزأهما، وإن لم يسمعا أنفسهما لم يجزها، ولا يكون تكبيراً مجزئاً حتى يسمعا أنفسهما)).

(٢) انظر: المذهب ٢٩٤/٣، التحقيق ص ١٩٩.

(٣) انظر: الأم ٢٠٠/١، روضة الطالبين ٣٣٧/١.

(٤) الأم ٢٠٠/١.

(٥) انظر: روضة الطالبين ٣٣٧/١، التحقيق ص ١٩٩.

(٦) وهو المنصوص عن الشافعي في الأم ٢٠٠/١، وهو الصحيح من المذهب.

انظر: روضة الطالبين ٣٣٦/١، التحقيق ص ١٩٩.

ومن الأصحاب من قال: صلاته باطلة فلا نفل له ولا فرض.

انظر: التبصرة ص ٣٤٥.

قال الجويني: وإن وقع بعض تكبير الإفتتاح في حالة الانحناء، ولكنها تمت قبل الدخول في حد الركوع انعقدت مكوبة، لأن ما قبل حد الركوع من جملة القيام وإن كان منحنيّاً انحناءً يسيراً.

انظر: المصدر السابق، والتحقيق ص ١٩٩.

والحد الفاصل للركوع أن تنال راحته ركبتيه لو مد يديه وما قبله حد القيام.

انظر: الرجز ٤٣/١، المجموع ٢٩٧/٣.

**فصل: إذا أدرك الإمام راعياً فكبر للفريضة ونوى تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع، فإن الصلاة لا تصح فرضاً<sup>(١)</sup> ولا نفلاً<sup>(٢)</sup>.**

لأنه شرك بين نية الفرض والنفل، وإذا أشرك بينهما بطلت الصلاة.

وأما إذا كان ذلك في النافلة فهل يصح أم لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: يصح؛ لأن تكبيرة الإحرام في النافلة، لأن الصلاة غير مفروضة، فلذلك لم تبطل.

والوجه الثاني: أنها تبطل؛ لأن التكبير للإحرام شرط في صحة النافلة، كما هو شرط في صحة الفريضة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وهذا بلا خلاف في المذهب.

ينظر: الأم ١/٢٠٠، التبصرة ص ٣٤٦، فتح العزيز ٤/٢١٤.

والصواب ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من صحة الصلاة وانعقادها فرضاً، لأنه إذا اجتمعت عبادتان من جنس واحد، ليست إحداهما مفعولة على جهة القضاء، تداخلت أفعالهما واكتفي فيهما بفعل واحد، وذلك إما أن يحصل له بالفعل الواحد العبادتان، فيكون التكبير للإحرام أصالة وللركوع تبعاً، فلم يمنع ذلك من صحة نية الواجبين.

وإما أن يحصل له إحدى العبادتين وأولاهما تكبيرة الإحرام للركنية، وتسقط عنه الأخرى.

انظر: الفتاوى الهندية ١/٦٩، المدونة الكبرى ١/٦٣، المغني ٢/١٨٣، القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب ص ٢٣، الأوسط ٣/٨٠.

(٢) وهو الصحيح باتفاق الأصحاب، وفي وجه: تنعقد نفلاً.

انظر: روضة الطالبين ١/٤٧٨، المجموع ٤/٢٠٤.

(٣) انظر: المذهب ٤/٢١٤.

فرع: قال أبو العباس بن القاص<sup>(١)</sup>: تفتح الصلاة بتكبيرة واحدة، والرافضة يفتحونها بثلاث تكبيرات، فإذا كبر واحدة انعقدت بها صلاته، فإذا كبر الثانية بطلت صلاته، لأنه نوى بالثانية الدخول في الصلاة، فبطلت بذلك الأولى، فإذا كبر الثالثة انعقدت بها صلاته ولو كبر رابعة لبطلت صلاته<sup>(٢)</sup>، كما ذكرنا في التكبيرة الثانية<sup>(٣)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) هو: الإمام الفقيه، شيخ الشافعية أحمد بن أبي أحمد الطبري البغدادي، أبو العباس بن القاص، كان إماماً جليلاً، أخذ الفقه على أبي العباس بن سريج، وسمي ابن القاص بذلك لأنه دخل بلاد الديلم فقص على الناس ورغبهم في الجهاد، ودخل بلاد الروم غازياً فبينما هو يقص أدركته روعة وغشية فخر مغشياً عليه فمات. له من التصانيف المنيفة: المفتاح، وأدب القاضي، والمواقيت، والتلخيص، وهو من أنفس الكتب، فلم يصف قبله ولا بعده مثله في أسلوبه، توفي - رحمه الله - بطرسوس سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٥١/١، طبقات الشافعية للسبكي ٥٩/٣، النجوم الزاهرة ٣/٣٩٤، شذرات الذهب ٣٣٩/٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١٠٦/١.

(٢) انظر: التلخيص لابن القاص الطبري ص ١٦٥.

(٣) هذا إن نوى بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ولم ينو الخروج عنها بين كل تكبيرتين، فيدخل في الصلاة بالأوتار وتبطل بالأشفاع، كما صور المؤلف.

أما إن لم ينو بالتكبيرة الثانية وما بعدها افتتاحاً ولا خروجاً صح دخوله بالأولى، ويكون باقي التكبيرات ذكراً لا تبطل به الصلاة.

انظر: التبصرة ص ٣١٢، روضة الطالبين ٢٣٧/١، ٣٣٨.

مسألة: لا تنعقد الصلاة إذا كبر الإحرام بالفارسية وكان قادراً على العربية<sup>(١)</sup>.

ومذهبنا قال مالك<sup>(٢)</sup> وأبو يوسف<sup>(٣)</sup> ومحمد بن الحسن<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.  
وأجاز أبو حنيفة<sup>(٦)</sup> ذلك<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٩٩.  
وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.  
انظر: المذهب ٣/٢٩٣، التعليقة ٢/٧٢٣، الوجيز ١/٤٠، التهذيب ٢/٨١، روضة الطالبين ١/٣٣٦.
- (٢) وعليه نص في المدونة الكبرى ١/٦٢.  
وهو المذهب عند أصحابه.  
انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٣١، الإشراف ١/٧٤، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/٦٦، شرح منح الجليل ١/١٤٧.  
وبه قال أحمد، وهو المذهب عند أصحابه.  
انظر: المحرر في الفقه ١/٥٣، المستوعب ٢/١٣٢، الكافي لابن قدامة ١/١٢٧، المبدع ١/٤٢٧، الإنصاف ٢/٤١-٤٢.
- (٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٦٠، فتح القدير ١/٢٤٧.
- (٤) هو الإمام محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني، صاحب أبي حنيفة، أخذ عنه الفقه، وعن أبي يوسف، وروى الحديث عن مالك في كتابه (الموطأ)، وأخذ عنه العلم الشافعي وأبو عبيد وغيرهم، وصنف التصانيف، ومنها: المبسوط، وهو المسمى بالأصل، وله الجامع الصغير، والجامع الكبير، والسير الصغير، والسير الكبير، والزيادات، ولي القضاء للرشيد، وكان يضرب بذكائه المثل، توفي سنة سبع وثمانين ومائة، وقيل تسع.  
انظر ترجمته في: الجواهر المضية ٣/١٢٢، سير أعلام النبلاء ٩/١٣٤، الفوائد البهية ص ١٦٣.
- (٥) انظر: الأصل ١/١٥، البناء ١/٢٤٧.
- (٦) انظر: الهداية ١/٤٧، بدائع الصنائع ١/٣٣٦.
- (٧) وذلك كأن يقول: خدائي بزركن أو خدائي بزرك.

واحتمج من نصره بقوله تعالى: ﴿وذكر اسم ربه فصلى﴾<sup>(١)</sup> ولم يفرق بين الذكر بالعربية وغيرها<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وروى عنه -عليه السلام- أنه قال: (وتحريمها التكبير)<sup>(٣)</sup> ولم يختص .  
قالوا: ولأنه ذكر ورد به الشرع، فلم يختص بالعربية قياساً على الشهادتين في الإيمان<sup>(٤)</sup>.

ودلينا قوله -عليه السلام-: (صلوا كما رأيتموني أصلي)<sup>(٥)</sup>.  
فإن قيل الأمر منصرف إلى الصلاة وتكبير الإحرام ليست منها.  
قلنا: لا نسلم أن تكبير الإحرام ليست من الصلاة، ولو سلمنا لم يصح ما  
قالوه، لأن صلاة النبي -ﷺ- كان من شرطها الطهارة والستر، فالأمر منصرف  
إليهما لتعلقهما بالصلاة، كذلك في مسألتنا الأمر منصرف إلى التكبير بالعربية  
لتعلقه بصلاته -عليه السلام-<sup>(٦)</sup>.

ولأنه لم يفتح الصلاة بقول الله أكبر فلم يصح، كما لو افتتحها باللهم

---

انظر: بدائع الصنائع ١/٣٣٦.

(١) سورة الأعلى، الآية ١٠.

(٢) لأن المعبر مطلق الذكر الدال على التعظيم، وكل ذلك حاصل بالفارسية.

انظر: بدائع الصنائع ١/٣٣٧.

(٣) سبق تخريجه ص ١٣٣.

(٤) انظر: رؤوس المسائل ص ١٤٦، ١٤٧، البحر الرائق ١/٣٢٤.

(٥) سبق تخريجه ص ١٣٥. وكانت صلاته بالتكبير العربي.

الحاوي الكبير ٢/٩٦.

(٦) المصدر نفسه، التهذيب ٢/٨١.

أو بيا الله، أو بأستغفر الله.

ولأن الصلاة مبناها على الشرع، فيجب أن تحمل عليه ما لا يمنع من ذلك مانع.

فأما احتجاجهم بالآية فقد ذكرنا أن المفسرين أجمعوا على أنها ليست في تكبيرة الإحرام فلم يصح لهم التعلق بها على أنها عامة، فنخصها بدلالة ما ذكرنا<sup>(١)</sup>.

وقوله -عليه السلام-: (وتحريمها التكبير) محمول على التكبير المعهود، وهو الله أكبر دون غيره من القول<sup>(٢)</sup>.

وأما قياسهم على الشهادتين فقد قال أبو سعيد الاصطخري<sup>(٣)</sup>: النطق بهما بالعربية شرط، لقوله -عليه السلام-: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله)<sup>(٤)</sup> الحديث .....

---

(١) وقد سبق ص ١٣٧ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: المجموع ٣/٣٠٢.

(٣) هو الفقيه الحسن بن أحمد بن يزيد، أبو سعيد الأصطخري -واصطخر- هي بلدة معروفة بفارس - كان بصيرا بكتب الشافعي، وهو من أصحاب الوجه عند الشافعية، قال أبو الطيب: حكي عن الداركي أنه قال: سمعت أبا إسحاق المروزي يقول: لما دخلت بغداد لم يكن بها من يستحق أن أدرس عليه، إلا أبو سعيد الأصطخري وأبو العباس ابن سريج. وقال: وكان من الورع والدين بمكان". ، ومن مصنفاته: كتابه في الأقضية والأحكام (و كتابه "أدب القضاء، ولد سنة أربع وأربعين ومائتين، وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٧/٢٦٨-٢٧٠، طبقات الشيرازي ٩١، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٣٧، ٢٣٨، معجم البلدان ١/١٧١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الجهاد والسير، باب: دعاء النبي -ﷺ- الناس إلى الإسلام والنبوة ... ١٣٨/٦، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا

فعلى هذا سقط الكلام<sup>(١)</sup>.

وقال عامة أصحابنا: ليست العربية في النطق شرطاً في الإيمان<sup>(٢)</sup>، فنقول على هذا القصد في الإيمان إعتقاد، فلذلك جازت العبارة عنه بأي لغة كانت، والتكبير المقصود منه لفظه المتضمن ما لا يتضمنه غيره من الأذكار، فلذلك اختص به<sup>(٣)</sup>.

فإن قالوا: المقصود بالتكبير التعظيم لله فوجب أن يصح بسائر اللغات<sup>(٤)</sup>. قلنا: باطل باللهم ويا الله وبأستغفر الله، فإن فيه التعظيم لله، ومع ذلك لا ينعقد به الصلاة، فبطل ما قالوه.

---

إله إلا الله ٥٢/١ كلاهما عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٩٦/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: التهذيب ٨١/٢، الانتصار في المسائل الكبار ١٨٧/٢.

(٤) انظر: البحر الرائق ٣٢٤/١.



**فصل:** وسائر الأذكار في الصلاة لا تصح إلا بالعربية لمن قدر عليها، فما كان منها واجبا كالقراءة ونحوها وجبت العربية فيه، وما كان مستحبا فالعربية مستحبة فيه<sup>(١)</sup>.

**فصل:** قال الشافعي: فإن لم يحسن العربية كبر بلسانه، وكذلك الذكر، وعليه أن يتعلم<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال، إذا قدر على تعلم العربية وجب عليه تعلمها<sup>(٣)</sup> لقوله - ﷺ: (مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: التعليقة ٧٢٤/٢، التهذيب ٨١/٢.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٣) انظر: الأم ١٩٩/١، الوسيط ٥٩٧/٢، التنبيه ص ٢٦.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة ٣٣٢/١، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة ٢٥٩/٢، وابن أبي شيبة في المصنف ٣٨١/١، والدارقطني في سننه ٢٣٠/١ كلهم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سيرة عن أبيه عن جده.

وقال الترمذي في سننه ٢٦٠/١: "حديث حسن صحيح"، وقال الحاكم في المستدرک ٢٠١/١: "هذا حديث صحيح"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصحح الحديث النووي في خلاصة الأحكام ٢٥٢/١، وفي المجموع ١٠/٣، وحسنه البغوي في مصابيح السنة ٢٥٣/١، والألباني في صحيح سنن أبي داود ٩٧/١، وفي إرواء الغليل ٢٦٧/١.

وجاء الحديث أيضا عند أبي داود في سننه كتاب الصلاة، باب: متى يؤمر الغلام بالصلاة ٣٣٤/١، وأحمد في المسند ٣٨٧/٢، والدارقطني في سننه ٢٣٠/١، والحاكم في المستدرک ١٩٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١١٩/٣ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قال النووي في خلاصة الأحكام ٢٥٢/١: "رواه أبو داود بإسناد حسن"، وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ٣٦/١١: "إسناده صحيح"، وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود ٩٧/١: "حسن صحيح".

وقال -ﷺ-: (تعلموا المناسك فإنها من دينكم)<sup>(١)</sup>.

ولأن تعلم ما أوصل إلى الفرض فرض، ألا ترى أن الصلاة لو حضرت، وهناك بئر فيها ماء لوجب عليه شراء الدلو الذي يستقى به الماء لفرضه، كذلك في مسألتنا مثله.

ولا يلزم على هذا اكتساب المال للحج، فإن ذلك يتوصل به إلى إيجاب عبادة لم تجب عليه.

فإن صلى بغير العربية مع قدرته على تعلمها لم يجزئه<sup>(٢)</sup>، ويكون بمثابة من صلى بلا طهارة مع قدرته على الماء.

فأما إذا لم يجد من يعلمه وخاف فوت الصلاة فإنه يصلي على حسب حاله، ولا إعادة عليه<sup>(٣)</sup>، ويكون بمنزلة من هو في برية ببلد بعيد<sup>(٤)</sup>. وكذلك إذا وجد من يعلمه وقد ضاق وقت الصلاة، فإنه يصلي على

---

(١) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢١٨/٧ عن أبي سعيد.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١٩٩/١.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: الحاروي الكبير ٩٧/٢، البيان ١٦٩/٢، التعليقة ٧٢٣/٢، روضة الطالبين ٣٣٧/١.

(٣) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: الحاروي الكبير ٩٧/٢، المهذب ٢٩٣/٣، التهذيب ٨١/٢، روضة الطالبين ٣٣٧/١.

(٤) والصحيح من المذهب -والحالة هذه- أنه يلزمه السير إلى قرية يتعلم بها التكبير وسائر الأذكار الواجبة.

وهناك وجه آخر أنه لا يلزمه ذلك، بل تجزئه الترجمة، كما لا يلزمه السير إلى قرية للوضوء، بل يكفيه التيمم.

انظر: الحاروي الكبير ٩٧/٢، التعجيز في اختصار الوجيز ص ٥٦، ٥٧، فتح العزيز ٢٦٩/٣، روضة الطالبين ٣٣٧/١.

حسب حاله ويكون معذورا في ذلك<sup>(١)</sup>.

---

(١) وهذا ليس على إطلاقه، بل له حالتان:

الأولى: أن يضيق وقت الصلاة عن التعلم لبلادة ذهنه، أو قلة ما أدركه من الوقت، فهذا يصلي على حاله ولا إعادة عليه.

الثانية: أن يهمل التعلم مع التمكن، فيضيق وقت الصلاة عليه، فهذا يصلي بالترجمة، وتجب عليه الإعادة على الصحيح.

انظر: الحاوي الكبير ٩٧/٢، المهذب ٢٩٣/٣، التهذيب ٨١/٢، حلية العلماء ١٨١/١. روضة الطالبين ٣٣٧/١.

**فصل: قال في الأم<sup>(١)</sup>: ومن كان في لسانه خبل<sup>(٢)</sup> فإنه يحركه أقصى ما يقدر عليه، وكذلك الأخرس<sup>(٣)</sup> يحرك لسانه ما استطاع وقدر عليه<sup>(٤)</sup>، ولا يلزمه ما وراء ذلك<sup>(٥)</sup>.**

**مسألة: عندنا أن تكبيرة الإحرام من الصلاة.  
وبه قال الكافة<sup>(٦)</sup>.**

---

(١) انظر: الأم ١/٢٠٠.

(٢) الخبل: بسكون الباء: هو فساد العضو.

انظر: ترتيب مختار الصحاح ص ٢١٨، النهاية في غريب الحديث والأثر ٨/٢، تهذيب الأسماء واللغات ٨٨/٣.

(٣) الخرس: هو ذهاب الكلام عيًّا أو خلقة، وهو ضد النطق.

انظر: لسان العرب ٦/٦٢، المغني لابن باطيش ١/١٠٦.

(٤) فيحرك لسانه وشفتيه ولهاته بالتكبير قدر إمكانه، وهذا باتفاق الأصحاب.

انظر: روضة الطالبين ١/٣٣٧، مغني المحتاج ١/١٥٢، الفرر البهية ٢/١٧٠.

(٥) والذي يظهر: أن الأخرس ومن كان في لسانه خبل لا يلزمهما تحريك لسانهما بالتكبير، وذلك

أن تحريك اللسان والشفتين ليس مقصودا لذاته بل هو مقصود لغيره، لأن القول لا يحصل إلا به، فإذا تعذر المقصود الأصلي سقطت الوسيلة، وصارت هذه الوسيلة مجرد حركة عبث لا حاجة إليها.

ومن المعلوم أن من في لسانه خبل قد يأخذ الوقت الكثير ليتمكن من إخراج لفظ التكبير وغيره، وإن أخرجه، أخرجه بألفاظ غريبة مبتذلة، مع ما فيه من المشقة الكثيرة، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴿سورة البقرة، آية ٢٨٦﴾.

انظر: المغني ٢/١٣٠، فتح القدير ١/٢٤٣، الشرح المتع ٣/٢٤.

(٦) تكبيرة الإحرام من الصلاة، وهي ركن من أركانها، خلافا لما ذهب إليه المؤلف - رحمه الله - من أنها من الصلاة، وهي شرط على ما سيأتي.

انظر: الإشراف ١/٧٣، الحاوي الكبير ٢/٩٥، التهذيب ٢/٨٠، المغني ٢/١٣١.

وقال أبو حنيفة: ليست من الصلاة<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾<sup>(٢)</sup> قال: والذكر ههنا التكبير، وقد عقبه بالصلاة، فعلم أنه ليس منها<sup>(٣)</sup>.

وقال -عليه السلام- (وتحريمها التكبير) فأضاف التكبير إليها، فعلم أنه ليس منها، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه<sup>(٤)</sup>.

قالوا: أو لأنه معنى يتوصل به إلى الصلاة، فلم يكن منها قياسا على الطهارة<sup>(٥)</sup>.

ولأنه ذكر يتقدم دعاء الافتتاح، فأشبهه الأذان.

قالوا: ولأننا أجمعنا على أنه لو بقي من آخر التكبير حرفا واحدا لم يكن مصليا في تلك الحال، فدل ذلك على ((أن))<sup>(٦)</sup> التكبير ليس من الصلاة. ودليلنا قوله -عليه السلام- لمعاوية بن الحكم<sup>(٧)</sup> لما تكلم في صلاته: (إن

---

(١) وهي شرط وهو المذهب، واختار الطحاوي وعصام بن يوسف أنها ركن.

انظر: عمدة القاري ٢٦٨/٥، البحر الرائق ٣٠٧/١، رد المحتار على الدر المختار ١٢٨/٢.

(٢) سورة الأعلى، الآية ١٥.

(٣) انظر: رؤوس المسائل ص ١٤٧، الهداية ٤٦/١.

(٤) انظر: تبين الحقائق ١٠٣/١.

(٥) انظر: فتح القدير ٢٤٤/١، البناية ١٩٠/٢.

(٦) زيادة يقتضيها السياق، وليست في أ.

(٧) هو: معاوية بن الحكم بن خالد السلمي، كان ينزل المدينة ويسكن في بني سليم، وعداده في أهل الحجاز، وله صحبة، قال ابن حجر: ثبت حديثه في صحيح مسلم، وهو يشير إلى هذا الحديث.

انظر ترجمته في: الإصابة ٤١١/٣، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٢/٢، المغني لابن باطيش ٣٧٠/٢.

صلاتنا هذه لا يصلح ((فيها))<sup>(١)</sup> شيء من كلام الناس / إنما هي التكبير ١/٦  
والتسبيح والقراءة<sup>(٢)</sup>.

فإن قالوا: أراد تكبير الركوع والسجود.

قلنا: عن هذا جوابان:

أحدهما: أنه عام فلا يصرف عن عمومه<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن حملة على تكبير الافتتاح لكونه من شرائط الصلاة أولى من

حملة على تكبير الركوع الذي ليس من شرائطها<sup>(٤)</sup>.

ومن جهة القياس: عبادة تفتتح بالتكبير فوجب أن يكون منها قياساً على

الأذان<sup>(٥)</sup>.

ولأن التكبير أول الصلاة فيجب أن يكون أولها منها قياساً على سائر

الأشياء.

فإن قالوا: لا نسلم أن التكبير أول الصلاة.

قلنا: الدليل على ذلك أن ما جعل شرطاً في صحة الصلاة جعل شرطاً في

تكبيرة الإحرام مثل الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت، وما

---

(١) زيادة من صحيح مسلم وليست في: أ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ،

ونسخ ما كان من إباحته ٣٨١/١.

(٣) انظر: المجموع ٢٩١/٣.

(٤) ومقتضى كلام المؤلف أن تكبيرة الإحرام شرط من شروط الصلاة، خلافاً للشافعية القائلين بأنها

ركن.

انظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن ٢٢/٣.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٩٥/٢.

أفسد الصلاة أفسد تكبيرة الإحرام، فعلم أنها أولها<sup>(١)</sup>.

فأما احتجاجهم بالآية فقد ذكرنا إجماع المفسرين على أنها في غير تكبيرة الإحرام<sup>(٢)</sup>.

وأما قولهم التكبير مضاف إلى الصلاة، والشيء لا يضاف إلى نفسه، فباطل لأنه يقال صحن الدار ورأس زيد.

ولا يدل ذلك على أن المضاف ليس مما أضيف إليه<sup>(٣)</sup>.

وأما قولهم معنى يتوصل به إلى الصلاة فلم يكن منها كالطهارة، فباطل بأول جزء من الصلاة، وينكسر أيضا بالقبول والإيجاب في البيع فإنه معنى يتوصل به إلى صحة البيع وهو من البيع، ثم المعنى في الأصل أن الطهارة ليس من شرطها استقبال القبلة وستر العورة، فلذلك لم تكن من الصلاة، وفي مسألتنا شرائط الصلاة تكبيرة الإحرام سواء فدل ذلك على أنها منها<sup>(٤)</sup>.

وأما قياسهم على الأذان فالجواب عنه: أن الفرق بين الأمرين ما ذكرنا.

وأما قولهم: أنه قبل استتمام التكبير غير متصل فدل ذلك على أن التكبير ليس من الصلاة.

---

(١) الحاوي الكبير ٩٥/٢، الإشراف ٧٣/١.

(٢) انظر: ص ١٣٧ من هذا الكتاب.

(٣) وبيان ذلك: أن الإضافة ضربان:

أحدهما: تقتضي المغايرة كثوب زيد.

والثاني: تقتضي الجزئية كقوله: رأس زيد، وصحن الدار.

انظر: الحاوي الكبير ٩٥/٢، المغني ١٣١/٢-١٣٢، المجموع ٢٩١/٣.

(٤) لم تتضح لي العبارة، ولعل صوابها أن يقال: وفي مسألتنا الشرائط في الصلاة وتكبيرة الإحرام

سواء فدل ذلك على أنها منها. والله أعلم.

الجواب عنه: أنا نقول: لا يمتنع أن يكون حال التكبير غير متصل ويكون  
التكبير من الصلاة، ألا ترى أنه لو حلف أن لا يدخل دارا فوقف على عتبة بابها  
أنه لا يحنت، لأنه لم يدخلها، ومع ذلك، فالعتبة من الدار، وإذا ثبت هذا صح ما  
قلناه والله أعلم بالصواب.



مسألة: قال: ولا يكبر إن كان إماما حتى تستوي الصفوف خلفه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال: إذا فرغ المؤذن من الإقامة قام الناس، ثم كبر، هذا مذهبا<sup>(٢)</sup>.

وبه قال مالك<sup>(٣)</sup> وأهل الحجاز<sup>(٤)</sup> وأبو يوسف<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup> وإسحاق<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٨)</sup> والثوري<sup>(٩)</sup>: إذا قال المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح نهض الإمام ومن وراءه، فإذا قال: قد قامت الصلاة كبر وكبروا<sup>(١٠)</sup>.  
وروى الطحاوي عن محمد بن الحسن مثل قولنا<sup>(١١)</sup>، وروى أبو بكر الرازي عنه مثل قول أبي حنيفة<sup>(١٢)</sup>.

واحتج من نصره بما روي أن بلالا<sup>(١٣)</sup> قال للنبي -ﷺ-: (لا تسبقني

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٢) انظر: حلية العلماء ١٧٥/١، الخاوي الكبير ٩٧/٢، الوسيط ٧١١/٢-٧١٢.

(٣) انظر: المدونة الكبرى ٦٢/١، الإشراف ٧٣/١.

(٤) انظر: المغني ١٢٣/٢، المجموع ٢٥٣/٣.

(٥) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١٩٧/١.

(٦) انظر: المغني ١٢٣/٢، ١٢٤، المبدع ٤٢٧/١.

(٧) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ٣٧٠/١.

(٨) انظر: كتاب الآثار ١٠٧/١، الأصل ١٨/١، ١٩.

(٩) انظر: المصدرين السابقين.

(١٠) وفي المذهب الحنفي رواية أخرى مجاوز تأخير التكبير حتى يفرغ المؤذن من الإقامة.

انظر: كتاب الآثار ١٠٧/١، المبسوط ٣٩/١.

(١١) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١٩٧/١.

(١٢) وما ذكره أبو بكر الرازي عن محمد بن الحسن هو الصحيح.

انظر: كتاب الآثار ١٠٧/١، المبسوط ٣٩/١.

(١٣) هو بلال بن رباح القرشي التيمي، أبو عبد الله، مؤذن رسول الله -ﷺ- ومولى أبي بكر

بآمين<sup>(١)</sup>.

وروي (مهما سبقتني بالتكبير فلا تسبقني بآمين)<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وهذا يدل على أنه لم يكن يكبر بعد استكمال الإقامة، إذ لو كان كذلك لم يقل له بلال هذا القول<sup>(٣)</sup>.

قالوا: وروي ابن أبي أوفى<sup>(٤)</sup>: (أن بلالا كان إذا قال قد قامت الصلاة

---

الصديق - ﷺ - ، أسلم قديماً وشهد بدراً وأحدًا والمُشاهد كلها مع رسول الله - ﷺ - ، كان ممن عذب في سبيل الله تعالى ، فصبر ، روى له الجماعة ، وتوفي سنة عشرين وقيل إحدى وعشرين وقيل ثمانين وعشر ، ودفن في مقبرة باب الصَّغير بدمشق.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢/٢٣٢، الإصابة ١/٤٥٥، سير أعلام النبلاء ١/٣٤٧. (١) رواه الإمام أحمد في المسند ١٢/١٥، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام ١/٥٧٦، وابن خزيمة في صحيحه ١/٢٨٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٨١. والحديث روي مسنداً من طريق عاصم عن عثمان النهدي عن بلال عن رسول الله - ﷺ -. ورجال الطريق المسند ثقات ، إلا أنه قيل بأن أبا عثمان النهدي لم يلق بلالاً، ولهذا قال النووي عن إسناده: "ضعيف".

وروي مرسلاً - وهو الصحيح - كما رجحه الدارقطني وغيره ، ورجاله ثقات. فالحديث لا يصح متصلاً. والله أعلم.

انظر: المجموع ٣/٢٥٤، فتح الباري ٢/٣٣٤.

(٢) لم أجد هذه الرواية في كتب الحديث التي بين يدي. والله أعلم. وانظر: الحديث قبله.

(٣) انظر: المبسوط ١/٣٩.

(٤) هو الصحابي الجليل عبد الله بن أبي أوفى ، وأبي أوفى اسمه: علقمة بن قيس الأسلمي، شهد الحديبية وخيبر وما بعدهما، تحول إلى الكوفة بعد وفاة النبي - ﷺ - ، ومات فيها سنة سبع وثمانين، وهو آخر من مات من الصحابة في الكوفة، روى له الجماعة.

كبر رسول الله - ﷺ - (١).

قالوا: ولأن المؤذن إذا قال: قد قامت الصلاة ولم يكبر الإمام فإن قوله كذب، فدل على أن التكبير يجب أن يكون مع قوله ذلك (٢).  
ودليلنا: ما روى أبو داود في السنن عن أبي أمامة الباهلي (٣): (أن بلالا لما قال قد قامت الصلاة قال رسول الله - ﷺ - أقامها الله وأدامها، قال في سائر الإقامة مثل ما يقوله المؤذن) (٤).

---

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٢٦٠/٣، العبر ١٩٢/١، شذرات الذهب ٩٦/١.  
(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٥/٢ بلفظ: ((كان إذا قال بلال: قد قامت الصلاة نهض رسول الله - ﷺ - فكبر)).

وسأتي كلام المؤلف على الحديث.

(٢) انظر: المجموع ٢٥٣/٣.

(٣) هو الصحابي الجليل صدى بن عجلان بن وهب، أبو أمامة الباهلي، وباهلة هي أم ولد معن، نسب ولده إليها، سكن الشام، وكان من المكثرين للرواية، روى عن النبي - ﷺ - وعن عمر وعثمان وعلي وغيرهم، وروى عنه شهر بن حوشب، ومكحول والقاسم بن عبد الرحمن وآخرون، وتوفي - ﷺ - سنة ست وثمانين.

انظر ترجمته في: أسد الغابة ٢٤٩٧، تاريخ الإسلام ٣١٣/٣، الإصابة ٣٣٩/٣.  
(٤) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع الإقامة ٣٦١/١، قال: ثنا سليمان بن داود العتكي ثنا محمد بن ثابت ثنا رجل من أهل الشام عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة أو عن بعض أصحاب النبي - ﷺ - ...

قال النووي في المجموع ٢٥٣/٣: "رواه أبو داود بإسناد ضعيف جداً".

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٢٢/١: "ضعيف"، وضعفه الألباني في الإرواء ٢٥٨/١.

فالحديث ضعيف، لأن الرجل مجهول، ومحمد بن ثابت العبدى ضعيف بالاتفاق، وشهر مختلف فيه.

انظر: الجرح والتعديل ٢١٦/٧، الكاشف ١٦١/٢، المجموع ١٢٢/٣، سير أعلام النبلاء ٣٧٢/٤.

فإن قالوا: يحتمل أن يكون بادر بهذا القول وأتبعه التكبير.

قلنا: لا يصح هذا من وجهين:

أحدهما: أن عندكم لا يستحب قول شيء أصلا بعد قد قامت الصلاة

سوى تكبيرة الافتتاح.

والثاني: أن في الحديث (وقال رسول الله ﷺ - في سائر الإقامة مثل ما

يقول المؤذن).

فإن قالوا: أراد في سائر الإقامة بما قبل قد قامت الصلاة.

قلنا: الظاهر يقتضي ما قبل ذلك وما بعده، وأيضا فلو قيل أن سائر الإقامة

أراد به ما في الإقامة لكان أولى، يقال سؤر البهيمة لما بقي من شربها، ويقال

هذا مذهب مالك وسائر الفقهاء يراد وباقي الفقهاء.

ويدل عليه من القياس: أن هذا دعاء إلى الصلاة، فوجب أن يكون التكبير

بعد استكمال قياسي الأذان.

فأما احتجاجهم بحديث بلال فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن يكون عرض لبلال أمر اقتضى الخروج من المسجد لأجله

كالرعاف ونحوه، فسأل النبي ﷺ - الثبوت في قراءته ليدرك التأمين معه.

والدليل على ذلك أن بين قوله (قد قامت الصلاة) وبين آخر الإقامة زمان

يسير يمكنه إتمام الإقامة فيه وإدراك النبي ﷺ - في آخر الفاتحة، لأنه - عليه السلام -

كان يفتح صلاته بقوله: (وجهت وجهي) إلى آخره، ثم يستعيز ويقرأ، وسؤال

بلال النبي ﷺ - أن لا يسبقه بآمين لأمر أوجب الخروج من المسجد، فذلك يدل

على صحة ما أولناه<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٢/٢٥٤.

والوجه الآخر: أن هذا الحديث مجمل<sup>(١)</sup> وحديث أبي أمامة مفسر<sup>(٢)</sup>  
فوجب أن يقضي عليه مع ما يعضده من عمل أهل الحجاز وغيرهم به<sup>(٣)</sup>.  
وأما حديث ابن أبي أوفى فالجواب عنه أن راويه حجاج بن فروخ<sup>(٤)</sup> عن  
العوام بن حوشب<sup>(٥)</sup> عن ابن أبي أوفى، وحجاج مجهول<sup>(٦)</sup>، والعوام لم يدرك ابن  
أبي أوفى<sup>(٧)</sup>.

(١) المجمل: لغة: الجمع من غير تفصيل.

واصطلاحاً: هو ما لم تتضح دلالته، أو: ما تردد بين احتمالين فأكثر على السواء.

انظر: المصباح المنير ١/١١٠، تاج العروس ٧/٢٦٤، شرح الكوكب المنير ٣/٤١٤، التمهيد  
للكلوذاني ١/٩، ٢/٢٢٩، المعتمد ١/٣١٧.

(٢) المفسر: هو المبين، من فسر الشيء يفسره أي أبانه وكشف عن مغطاه.

وفي الاصطلاح: هو ما زاد وضوحاً على النص على وجه لا يبقى فيه احتمال التخصيص إن كان  
عاماً، والتأويل إن كان خاصاً.

انظر: لسان العرب ٥/٥٥، القاموس المحيط ٢/١٩٢، التعريفات ص ٢٨٧.

(٣) وهناك أوجه أخرى ذكرها أهل العلم عن حديث بلال. انظرها في المغني ٢/١٢٤، السنن  
الكبرى ٢/٨٢، المجموع ٣/٢٥٤.

(٤) هو حجاج بن فروخ الواسطي.

انظر: ميزان الاعتدال ١/٤٦٤، لسان الميزان ٢/٢٢٥.

(٥) هو العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني الربيعي، قال عنه الإمام أحمد: ثقة، وقال يزيد بن  
هارون: كان صاحب أمر معروف ونهي عن المنكر، روى له الجماعة، ومات سنة ثمان وأربعين  
ومائة. انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٦/١١١، شذرات الذهب ١/٢٣٤.

(٦) قال عنه أبو حاتم: شيخ مجهول، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف.

انظر: الجرح والتعديل ٣/١٦٥، الضعفاء والمتروكين ص ٩٣.

(٧) العوام لم يسمع أحداً من الصحابة، وإنما روايته عن التابعين، كذا قال أحمد بن حنبل وغيره.  
وقد ضعف الحديث النووي في المجموع ٣/٢٥٤.

على أن الأخذ بحديثنا أولى، لبيانه ولعمل أهل الحجاز به.  
وأما قولهم: أن قوله (قد قامت الصلاة) إذا لم يكبر الإمام بعد يكون/ كذبا i/v  
فالجواب عنه: أن مثله يلزمهم وهو أن قوله (قد قامت الصلاة) يجب  
تقديم التكبير عليه، وإلا كان كذباً<sup>(١)</sup>.  
وجواب آخر: وهو أن ما ذكره يمتنع من أن يكون المؤذن إماماً،  
والمسلمون أجمعوا على إجازة ذلك واستحبابه لمن قدر عليه.  
على أن قوله قد قامت الصلاة أي قد قرب إقامة الصلاة، وهذا صحيح  
مستعمل في العربية.

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> أراد إذا قارب ذلك.  
وقال عليه السلام: (من وقف بعرفة فقد تم حجه)<sup>(٣)</sup> أراد قارب التمام.

(١) انظر: المجموع ٢/٢٥٥.

(٢) سورة الطلاق، الآية ٢.

(٣) أخرجه أحمد ٤/١٥، وأبو داود، كتاب المناسك، باب: من لم يدرك عرفات ٢/٤٨٦،  
والترمذي، كتاب الحج، باب: ما جاء فيمن أدرك الإمام يجمع فقد أدرك الحج ٣/٢٢٩، والنسائي،  
كتاب الحج، باب: فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بمزدلفة ٣/٢٦٣، وابن ماجه، كتاب  
المناسك، باب: من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ٢/١٠٠٣، والحاكم في المستدرک ١/٤٦٣،  
والدارقطني في سننه ٢/٢٣٩، بالفاظ متقاربة، وأقربها لسياق لفظ المؤلف لفظ الترمذي بإسناده عن  
عروة بن مضر قال: ((أتيت رسول الله -ﷺ- بمزدلفة، حين خرج إلى الصلاة فقلت: يا رسول الله  
إني جئت من جبل طيء، أكللت راحلتي وأتعبت نفسي والله! ما تركت من جبل إلا وقفت عليه،  
فهل لي من حج؟ فقال رسول الله -ﷺ-: ((من شهد صلاتنا هذه، ووقف معنا حتى ندفع وقد  
وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد أتم حجه وقضى تفته)).

قال الترمذي بعد ذلك ٣/٢٣٩: "هذا حديث حسن صحيح".

وقال الحاكم في المستدرک ١/٤٦٣: "هذا حديث صحيح على شرط كافة أئمة الحديث".

وقال ابن مسعود لما علمه التشهد: (إذا قلت هذا فقد تمت صلاتك)<sup>(١)</sup>  
أراد مقارنة التمام<sup>(٢)</sup>.

---

وقال النووي في المجموع ٩٨/٨: "رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة".

وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢٥٩/٤.

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: التشهد ٥٩٣/١، والدارقطني في سننه ٣٥٣/١.

كلاهما بلفظ: ((إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك)).

وسياأتي الكلام مفصلاً على هذا الحديث والخلاف فيه في بابه إن شاء الله تعالى ص ٤٥٦ .

(٢) انظر: المجموع ٢٥٤/٣.

فصل: فإذا استقبل الإمام القبلة التفت عن يمينه وشماله وقال: استووا رحمكم الله.

والأصل فيه ما روي عن أنس أن رسول الله - ﷺ - : (كان إذا أراد أن يكبر التفت عن يمينه وشماله، وقال: استووا وتعاونوا) <sup>(١)</sup>.

وعن أنس أيضاً عن النبي - ﷺ - أنه قال: (سووا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة) <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن مسعود: <sup>(٣)</sup> "كان رسول الله - ﷺ - يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول: استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم" <sup>(٤)</sup>.

وروي أن عمر - رضي الله عنه - : "كان يبعث قوما يسوون الصفوف فإذا جاءوا

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف ٤٣٤/١ - ٤٣٥.

وضعه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٦٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: إقامة الصف من تمام الصلاة ٢٦٦/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها ٣٢٤/١ واللفظ له.

(٣) هو الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، أسلم قديماً، وهاجر الهجرة وشهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وله مناقب وفضائل كثيرة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب وسعد بن معاذ، وحدث عنه: أنس بن مالك والأحنف بن قيس والأسود بن يزيد وخلق كثير، وتوفي - رضي الله عنه - سنة اثنتين وثلاثين بالمدينة.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٤٧/١، سير أعلام النبلاء ٤٦١/١، شذرات الذهب ٣٨/١.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها ٣٢٣/١، وإسناده عن أبي مسعود وهو الصواب، وليس كما ذكر المؤلف.



وأخبروه أنها قد استوت كبر" (١).

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ ١/١٤٦، وعبد الرزاق في المصنف ٢/٤٧، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في إقامة الصف ١/٤٣٩ معلقاً، وذكره الألباني في صحيح سنن الترمذي ١/٧٢.

فصل: قال في الأم: إذا كبر الإمام كبر المأموم بعده، فإن كبر قبله سلّم وأعاد التكبير بعده<sup>(١)</sup>.

وهذا صحيح، إذا كبر الإمام كبر المأموم بعده، فإن كبر قبله أو معه لم يجزه<sup>(٢)</sup>.

ومذهبنا قال أبو يوسف<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> والثوري<sup>(٥)</sup>: إذا أحرم المأموم بالصلاة في حالة تكبير الإمام جاز ذلك.

لأن التكبير من أفعال الصلاة فجاز اقترانه بفعل الإمام له كالركوع والسجود.

ودليلنا قوله -عليه السلام-: (جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا)<sup>(٦)</sup>. ولأنه إتم بالإمام قبل أن تنعقد صلاته، فلم يجز ذلك، كما لو إتم به قبل أن يكبر.

فأما قياسهم على الركوع والسجود فغير صحيح، لأن تلك الحالة فقد

---

(١) لم أقف على نص الشافعي في الأم.

(٢) وهذا باتفاق الأصحاب.

انظر: المهذب ٢٣٤/٤، الرسيط ٧١١/٢، التهذيب ٨٢/٢، روضة الطالبين ٤٧٣/١.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١٩٨/١.

(٤) انظر: المصدر السابق، الأصل ١٨/١، ١٩.

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: يهوي بالتكبير حين يسجد ٣٧٠/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: اتمام المأموم بالإمام ٣٠٨/١ كلاهما من طريق أنس بن مالك بلفظ: ((إنما جعل الإمام ليؤتم به...)).

انعقدت فيها صلاة الإمام فصح الائتمام به، وفي مسألتنا لم تنعقد صلاته، فلم  
يصح الائتمام به<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٢٣٥/٤.

فصل: فإذا كبر قبل الإمام أو معه تكبيرة الإحرام انعقدت صلاته منفردة، فإن أراد الدخول في الجماعة قال الشافعي: عليه أن يسلم في الحال ويدخل مع الإمام<sup>(١)</sup>.

وقال بعض أصحابنا: لا يسلم بل يجدد النية للجماعة ويصلي مع الإمام ويجزئه التكبير الأول<sup>(٢)</sup>، لما روي: أن النبي ﷺ - كبر للصلاة ثم ذكر أنه جنب فأومأ إلى أصحابه أن امكثوا ثم ذهب فاغتسل وعاد فصلى بهم من غير أن يستأنفوا التكبير<sup>(٣)</sup>، إذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) انظر: المهذب ٢٠٨/٤.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٦٢/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٥٥٧/٢.

وذكر ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٤/٢ أنه اختلف في وصل هذا الحديث وإرساله.

وقال الهيتمي في مجمع الزوائد ٦٩/٢: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح.

وقد جاء الحديث بمعناه عن أبي بكره عند أبي داود في سننه ١٥٩/١، و البيهقي في السنن

الكبرى ٥٥٦/٢، وصحح إسناده ابن حبان والنسوي في خلاصة الأحكام ٦٩٦/٢، والألباني في

صحيح سنن أبي داود ٤٥/١٥.

مسألة: قال: ويرفع يديه حذو منكبيه<sup>(١)</sup>.

وهذا صحيح ، يستحب رفع اليدين في تكبيرة الركوع وعند الرفع من الركوع<sup>(٢)</sup>.

ومعذربنا قال الأوزاعي<sup>(٣)</sup>(٤) والليث<sup>(٥)</sup>(٦) وأبو ثور<sup>(٧)</sup> وأحمد<sup>(٨)</sup>

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٠٥-٢٠٦.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: اللباب ص ١٠١، الحاوي الكبير ٢/٩٨، المهذب ٣/٣٠٤، التهذيب ٢/٨٤.

(٣) هو أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، عالم أهل الشام ، ولد سنة ثمان وثمانين، وكان بارعا في الكتابة والترسل، قيل أنه أجاب عن سبعين ألف مسألة، له من التصانيف: المسائل في الفقه، وكتاب السنن، توفي - رحمه الله - سنة سبع وخمسين ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٤٨٨، المغني لابن باطيش ٢/٢١٣، سير أعلام النبلاء ٧/١٠٧.

(٤) نقل عن الأوزاعي رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه روايتان:

الأولى: أن الرفع عند الركوع وعند الرفع منه واجب تفسد الصلاة بتركه.

والثانية: أنه سنة، وهي الرواية المشهورة عنه.

انظر: شرح السنة ٣/٢٣، السنن الكبرى ٢/٧٥، طرح التثريب ٢/٢٥٣، التمهيد ٩/٢٢٥.

(٥) هو الإمام الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، أجمع العلماء على جلالته وإمامته وعلو مرتبته في الفقه والحديث، قال الشافعي: "كان الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به"، توفي رحمه الله سنة ست وسبعين ومائة على الأصح.

انظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٥١٧، حلية الأولياء ٧/٣١٨، سير أعلام النبلاء ٨/١٣٦.

(٦) انظر قوله: في السنن الكبرى ٢/١١٠، الأوسط ٣/١٤٧.

(٧) انظر: التمهيد ٩/٢١٣، الأوسط ٣/١٤٧.

(٨) وعليه نص أحمد كما في : مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبدالله ١/٢٣٥.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: الإنصاف ٢/٥٩-٦١، المغني ٢/١٦٩-١٧٠، المبدع ١/٤٤٦-٤٤٩.

وإسحاق<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> والثوري<sup>(٤)</sup> وابن أبي ليلى<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>: يستحب الرفع عند

تكبيرة الاستفتاح فحسب.

وروى عبد الرحمن بن قاسم<sup>(٧)</sup> عن مالك مثل ذلك<sup>(٨)</sup>.

وروى عنه ابن وهب<sup>(٩)</sup> مثل مذهبننا<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: كتاب مسائل أحمد وإسحاق ٢٨٩/١، الأوسط ١٤٧/٣.

(٢) انظر: المحلى ٨٧/٤، التمهيد ٢١٣/٩.

(٣) انظر: رؤوس المسائل ص ١٥٦، شرح معاني الآثار ٢٢٨/١، الهداية ٤٦/١.

(٤) انظر: جزء رفع اليدين ص ١٦٤، الأوسط ١٤٨/٣، التمهيد ٢١٣/٩.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عبد الرحمن الأنصاري، ضلع عددًا كبيراً من التابعين، وسكن الكوفة، وهو إمام جليل، وكان نظيراً لأبي حنيفة في الفقه، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٥٨/٦، تاريخ بغداد ١٩٩/١٠، سير أعلام النبلاء ٣١٧/٦.

(٦) انظر قوله في: شرح السنة ٢٤/٣، الأوسط ١٤٨/٣.

(٧) هو الإمام عبد الرحمن بن القاسم بن خالد النُّقَاشِي، أبو عبد الله المصري الفقيه، ثقة مأمون،

روى المسائل عن الإمام مالك، توفي -رحمه الله- سنة إحدى وتسعين ومائة، روى له البخاري

والنسائي وأبو داود في المراسيل.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٩٤/١٢٠، تذكرة الحفاظ ٣٥٦/١، شذرات الذهب ٣٢٩/١.

(٨) انظر: المدونة الكبرى ٦٨/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٥٩.

وتعلق بهذه الرواية أكثر المالكية، وهي المعتمد عندهم.

انظر: التمهيد ٢١٢/٩، منح الجليل ١٥٥/١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ٧١/١، التفريع ١/

٢٢٦.

(٩) هو الإمام عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري، أبو محمد المصري، جمع وصنف، وله

مسائل عن الإمام مالك، وكان ثقة عابداً، روى له الجماعة، وتوفي سنة سبع وتسعين ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥١٨/٧، سير أعلام النبلاء ٢٢٣/٩.

(١٠) انظر: التلخين ١٠١/١، المعونة ٢١٥/١، المتقى ١٤٢/١، عقد الجواهر الثمينة ١٤٠/١.

واحتج من نصرهم بما روي عن النبي -ﷺ- أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه قريباً من أذنيه ثم لا يعود<sup>(١)</sup>.

وعن ابن مسعود قال: (كان النبي -ﷺ- يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود)<sup>(٢)</sup>.

=

وهي أيضاً رواية الوليد بن مسلم وسعيد بن أبي مريم وأشهب وأبو مصعب عن الإمام مالك.  
انظر: التمهيد ٢١٣/٩، بداية المجتهد ١٣٣/١.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: من لم يذكر الرفع عند الركوع ٤٧٨/١، والدارقطني في سننه ٢٩٣/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٤/١، من حديث البراء ابن عازب.

والحديث ضعيف باتفاق الحفاظ.

ومن ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والحميدي ويحيى بن معين والبخاري.  
وقال الدارمي: "سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: لا يصح"، وضعفه ابن عبد البر والبيهقي وابن عبد الهادي والنووي والألباني وغيرهم.

انظر: مسند الشافعي ٥٧٣/١، السنن الكبرى ١١١/٢، تنقيح التحقيق ٧٧٤/٢، التمهيد ٢٢٠/٩، وما بعدها، المجموع ٤٠٢/٣، جلاء العينين ص ١١٨، ضعيف سنن أبي داود ص ٧٢.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٤/١، بلفظ المؤلف.

وأخرجه أحمد في المسند ٣٨٨/١، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: من لم يذكر الرفع عند الركوع ٤٧٧/١، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء أن النبي -ﷺ- لم يرفع إلا في أول مرة ٤٠/٢، كلهم عن ابن مسعود قال: ((ألا أصلي بكم صلاة رسول الله -ﷺ-؟ قال: فصلني، فلم يرفع يديه إلا مرة)).

قال أبو عيسى الترمذي: "حديث ابن مسعود حسن، وصححه ابن حزم، وتبعه أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي والمحلى، وصححه الألباني.

انظر: سنن الترمذي ٤١/٢، المحلى ٨٨/٤، صحيح سنن أبي داود ١٤٣/١.

وأكثر أهل العلم على أن الحديث ضعيف.

=

وعن جابر بن سمرة<sup>(١)</sup> قال: قال النبي -ﷺ-: (ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس<sup>(٢)</sup> اسكنوا في الصلاة)<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر<sup>(٤)</sup> عن النبي -ﷺ- قال: (لا ترفع الأيدي إلا في سبع

- 
- قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث ابن مسعود فقال أبي: هذا خطأ".  
وقال أحمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم: "ضعيف"، نقله البخاري وتابعهما عليه.  
وقال الدارقطني: "لم يثبت".  
وقال أبو داود: "هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ".  
وضعف الحديث أيضا البغوي وابن عبد البر والنووي وابن حجر.  
انظر: علل الحديث ٩٦/١، جزء رفع اليدين ص ١١٣، سنن الدارقطني ٢٨٧/١، سنن أبي داود ٤٧٨/١، شرح السنة ٢٤/٣، التمهيد ٢٢٠/٩، المجموع ٤٠٣/٣، التلخيص الحبير ٢٣٦/١.  
(١) هو الصحابي الجليل جابر بن سمرة بن جنادة بن عامر بن صعصعة، أبو عبد الله، له ولأبيه صحبة، نزل الكوفة ومات بها، وفي سنة وفاته خلاف، أصح سنة ست وسبعين.  
انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٤/٦، أسد الغابة ٦٣٨، الإصابة ٥٤٢/١.  
(٢) جمع شمس، وهي التي لا تستقر بل تضطرب وتحرك بأذنانها وأرجلها، وقال في النهاية: وهو النفور من الدواب الذي لا يستتر لشعبه وحذته.  
انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٠١/٢، لسان العرب ١١٣/٦.  
(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: الأمر بالسكون في الصلاة ٣٢٢/١.  
(٤) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المكي ثم المدني، أسلم قديما مع أبيه وهو صغير، ولم يبلغ الحلم، وهاجر معه، شهد الخندق وما بعدها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه الأربعة وعائشة وأخته حفصة أم المؤمنين وغيرهم، وحدث عنه: الحسن البصري وسعيد بن جبير وطاروس وخلق لا يحصون، وتوفي -ﷺ- بمكة سنة ثلاث وسبعين.  
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٧١/١، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/٣، العبر ٢٧/١.



مواطن : أحدها عند افتتاح الصلاة<sup>(١)</sup>.

قالوا: ومن القياس تكبير في غير حال الاستقرار، وربما قالوا: تكبير في حال الخفض والرفع، فلم يستحب رفع الأيدي فيه قياساً على تكبير السجود<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا : ما روى الزهري عن سالم<sup>(٣)</sup> عن أبيه قال: (رأيت رسول الله - ﷺ - إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو أذنيه وحين يركع وحين يرفع رأسه من الركوع ، ولا يفعل ذلك بين السجدين)<sup>(٤)</sup>.

قال الشافعي : ورواه مع ابن عمر عن النبي - ﷺ - أبو حميد<sup>(٥)</sup> في عشرة

---

(١) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين ص ١٧١، والبيهقي في السنن الكبرى ٧٣/٥، والهيتمي في مجمع الزوائد ١٠٣/٢، وذكره ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ٧٧٢/٢. والحديث روي من طريقين عن ابن عمر وابن عباس.

وضعف الحديث الإمام البخاري بعلّة الإرسال، وضعفه ابن دقيق العيد من خمسة أوجه، وكذا وضعفه النووي وغيره.

انظر: جزء رفع اليدين ص ١٧٣، نصب الراية ٣٩١/١، المجموع ٤٠٤/٣.

(٢) انظر: المبسوط ١٤/١.

(٣) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر المدني التابعي ، الثقة، كان من فقهاء المدينة السبعة، وكان كثير الحديث عالماً بالرجال ورعاً، وكان أبوه عبد الله يحبه كثيراً فلامه الناس على ذلك فقال:

يلوموني في سالم وألومهم وجلدة بين العين والأنف سالم.

توفي - رحمه الله - سنة خمس ومائة وقيل سبع وقيل ثمان.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٩٥/٥، حلية الأولياء ١٩٣/٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٧/١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع ٢٧٩/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ... ٢٩٢/١ وكلاهما بلفظ: ((...حذو منكبيه)).

(٥) أبو حميد الساعدي الأنصاري المدني، صحابي مشهور، اسمه عبدالرحمن بن سعد بن المنذر، وقيل =

من الصحابة أحدهم أبو قتادة<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>.

وقال الحميدي<sup>(٣)</sup> : رواه ثلاثة عشر صحابياً منهم وائل بن حجر<sup>(٤)</sup> ومالك ابن الحويرث<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو علي الطبري: روى الرفع عن النبي -ﷺ- نيف وثلاثون من

---

المنذر بن سعد بن مالك، وقيل المنذر بن سعد بن عمرو بن سعد بن المنذر بن سعد بن خالد بن ثعلبة ابن عمرو بن الخزرج، وقيل: إنه عم سهل بن سعد الساعدي، شهد أحداً وما بعدها، وتوفي في أول خلافة يزيد سنة ستين.

انظر ترجمته في: الكنى والأسماء ١/٢٦٤، تهذيب الكمال ٣٣/٢٦٤، الكاشف ٢/٤٢١.

(١) أبو قتادة الأنصاري، هو الحارث بن ربيعة السلمى، شهد أحداً والخندق وما بعدهما مع رسول الله -ﷺ-، توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢/٤٤٩، تقريب التهذيب ٢/٤٥٣.

(٢) انظر: الأم ١/٢٠٣.

(٣) هو عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي، أبو بكر الحميدي المكي، قال أحمد ابن حنبل: الحميدي عندنا إمام، له كتاب المسند، توفي بمكة سنة تسع عشرة ومائتين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/٥٠٢، سير أعلام النبلاء ١٠/٦١٦، شذرات الذهب ٢/٤٥.

(٤) هو الصحابي الجليل وائل بن حجر بن سعد الحضرمي، أبو هنيذة، كان سيد قومه، وفد على النبي -ﷺ- فرحب به وأسلم وحسن إسلامه، توفي في آخر خلافة معاوية نحو سنة خمسين.

انظر ترجمته في: أسد الغابة ٣/٥٤٤٣، الإصابة ٦/٤٦٦، سير أعلام النبلاء ٢/٥٧٢.

(٥) هو الصحابي الفاضل مالك بن الحويرث بن حُشيش وقيل ابن أشيم الليثي، أبو سليمان، من أهل البصرة، روى عدة أحاديث عن النبي -ﷺ-، أحاديثه عند الجماعة، وفي سنة وفاته خلاف، فقييل سنة أربع وسبعين، وقيل سنة أربع وتسعين وقيل غير ذلك، والصواب الأول.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٤٤٤، الاستيعاب ٢٢٨٩، تهذيب التهذيب ٥/٣٥٦.

الصحابة، وهو مع هذا إجماع الصحابة<sup>(١)</sup>.

قال الحسن البصري<sup>(٢)</sup>: كان أصحاب رسول الله -ﷺ- يرفعون أيديهم عند الركوع والرفع منه كأنها المراوح<sup>(٣)</sup>.

وقال عطاء<sup>(٤)</sup>: رأيت أبا سعيد<sup>(٥)</sup> وابن عمر وابن عباس<sup>(٦)</sup> وابن الزبير<sup>(٧)</sup>

---

(١) انظر: المجموع ٤٠١/٣، وقال البخاري في جزء رفع اليدين ص ١٦٦: "ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله -ﷺ- أنه لا يرفع يديه..".

(٢) هو الفقيه المشهور الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد، إمام أهل البصرة، وسيد أهل زمانه، عالماً وعملاً، كان فصيحاً له مواعظ بليغة، قال أبو بردة: ما رأيت أحداً أشبه بأصحاب محمد -ﷺ- منه، له أخبار كثيرة، توفي -رحمه الله- سنة عشر ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٥٦/٧، تاريخ الإسلام ٩٨/٤، العبر ١٣٥/١.

(٣) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين ص ١٠٨، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٩/٢.

(٤) هو التابعي الفاضل عطاء بن -أبي رباح- أسلم بن صفوان المكي، أبو محمد من فقهاء التابعين بمكة، قيل: إنه أدرك مائتين من الصحابة، كان ثقة كثير الحديث، أخذ عنه أبو حنيفة وقال: "ما رأيت مثله"، توفي -رحمه الله- خمس عشرة ومائة وقيل سبع عشرة ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٨٦/٢، سير أعلام النبلاء ٧٨/٥، العبر ٢١٣/١.

(٥) هو الصحابي الجليل سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري، أبو سعيد الخدري، والخدري هو نسبة إلى جده الأبحر وهو خدرة بن عوف بن الحارث، استصغر يوم أحد، وأول مشاهدته الخندق، كان من نجباء الصحابة وفضلائهم، مات -ﷺ- سنة أربع وسبعين ودفن بالبقيع.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٣٦٩/١، الاستيعاب ٩٥٩، الإصابة ٦٥/٣.

(٦) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي أبو العباس المدني، ابن عم النبي -ﷺ-. كان يقال له: الحبر والبحر، لكثرة علمه، دعا له النبي -ﷺ- بالحكمة مرتين، قال ابن مسعود: "نعم ترجمان القرآن عبد الله بن عباس"، مآثره مشهورة معروفة، توفي -ﷺ- بالطائف سنة ثمان وستين، وصلى عليه محمد بن الحنفية. وقال: "اليوم مات رباني هذه الأمة".

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٦٥/٢، أسد الغابة ٣٠٣٧، شذرات الذهب ٢٥/١.

(٧) هو الصحابي الجليل عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي، أبو بكر المدني، أمه

يرفعون أيديهم عند افتتاح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: أن الرفع مستحب في الصلاة عند تكبيرة الإحرام، فوجب أن يكون تكريره مستحباً قياساً على صلاة العيدين<sup>(٢)</sup>.

ولأنه رفع في محل يدرك الركعة بإدراكه، فكان مستحباً قياساً عليه في تكبيرة الافتتاح<sup>(٣)</sup>.

ولأنه تكبير لا يتلوه قعود ولا سجود، فاستحب الرفع فيه قياساً على تكبيرة الافتتاح وعلى التكبير في صلاة العيد.

ولأنه هيئة يستحب حال القيام للصلاة في أول ركعة، فوجب أن تستحب

في الركعة الثانية، قياساً على وضع اليمين على الشمال. /  
أما احتجاجهم بحديث البراء<sup>(٤)</sup>.

فالجواب عنه: أن راويه يزيد بن أبي زياد<sup>(٥)</sup> عن ابن أبي ليلى عن البراء،

---

أسماء بنت أبي بكر الصديق، كان أول مولود ولد في الإسلام بالمدينة من قريش، وكان فصيحا وذا شجاعة وقوة، بويع له بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية سنة أربع وستين، وكانت ولايته تسع سنين، وقتله الحجاج بن يوسف في أيام عبد الملك بن مروان سنة ثلاث وسبعين.

انظر ترجمته في: الاستيعاب ت ١٥٥٣، الإصابة ٧٨/٤، سير أعلام النبلاء ٣/٣٦٣.

(١) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين ص ٩٢، وابن أبي شيبة في المصنف ١/٢٦٥.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/١١٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو الصحابي الجليل البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الأوسي، نزل الكوفة ومات بها سنة إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين، روى له الجماعة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤/٣٦٤، أسد الغابة ت ٣٨٩، الإصابة ١/٤١١.

(٥) هو يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أبو عبد الله الكوفي، رأى أنس بن مالك، روى له مسلم

وكان ضعيفاً سيء الحفظ<sup>(١)</sup>، قال ابن عيينة<sup>(٢)</sup>: سمعت هذا الحديث منه بمكة وليس فيه ثم لا يعود، ثم قدمت الكوفة فسمعت منه، وفيه الزيادة، فأحسبهم لقنوه فلقنه<sup>(٣)(٤)</sup>.

وجواب آخر: وهو أن الأخذ بحديثنا أولى من وجوه:

أحدها: كثرة رواته عن النبي -ﷺ-.

والثاني: أن رواية ابن عمر وهو من فقهاء الصحابة.

---

مقرونا بغيره، توفي سنة سبع وثلاثين ومائة.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٦/١٢٩، ميزان الاعتدال ٤/٤٢٣، شذرات الذهب ١/٢٠٦.

(١) قال ابن حجر: "ضعيف، كبير فتغير، صار يتلقن، وكان شيعياً".

تقريب التهذيب ٢/٣٢٤.

(٢) هو الإمام سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثقة، ثبت في الحديث،

وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث، ولد سنة سبع ومائة، وتوفي -رحمه الله- سنة ثمان وتسعين ومائة، وروى له الجماعة.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/٣٩١، سير أعلام النبلاء ٨/٤٠٠، تذكرة الحفاظ ١/٢٦٢.

(٣) انظر: السنن الكبرى ٢/١١١.

(٤) قال ابن حجر: "واتفق الحفاظ على أن قوله: (ثم لا يعود) مدرج في الخبر من قول يزيد ابن أبي زياد".

وقال أبو داود: "روى هذا الحديث هشيب وخالد وابن إدريس عن يزيد، ولم يذكروا: (ثم لا يعود)".

وروى الدارقطني من طريق علي بن عاصم بإسناده هذا الحديث، ثم قال علي بن عاصم: فقدمت

الكوفة فلقيت يزيد بن أبي زياد فحدثني به وليس فيه: (ثم لا يعود). فقلت له: إن ابن أبي ليلى

حدثني عنك وفيه (ثم لا يعود) قال: لا أحفظ هذا، فعاودته فقال: ما أحفظه".

انظر: سنن الدارقطني ١/٢٩٤، سنن أبي داود ٨/٤٧٨، التلخيص الحبير ١/٢٣٥.

والثالث: أن فيه إثبات ، وفي حديثهم نفي، على أنا نتأوله فنقول: "ثم لا يعود" إلى تكبيرة الافتتاح دفعة ثانية، كما يفعل الرافضة، فإنهم يستفتحون بثلاث تكبيرات.

وأما حديث ابن مسعود فغير ثابت<sup>(١)</sup>، قال ابن المبارك<sup>(٢)</sup>: قد ثبت حديث ابن عمر ولم يثبت حديث ابن مسعود<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن المنذر: روى هذا الحديث وكيع<sup>(٤)</sup> عن سفيان عن عاصم بن كليب<sup>(٥)</sup> عن عبد الرحمن بن الأسود<sup>(٦)</sup> .....

---

(١) انظر: ص ١٨٠ من هذا الكتاب.

(٢) هو الإمام عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولا هم، أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة الأعلام، وحفاظ الإسلام، روى عن: عاصم الأحول وهشام بن عروة والأعمش وخلق كثير، وحدث عنه: معمر بن راشد والثوري وابن مهدي وغيرهم، وتوفي - رحمه الله - سنة إحدى وثمانين ومائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥/١٦، سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٨، شذرات الذهب ٢٩٥/١.

(٣) انظر: سنن الدارقطني ٢٩٣/١، السنن الكبرى ١١٣/٢.

(٤) هو الإمام وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، روى عن: هشام بن عروة وسليمان الأعمش وابن جريج وخلق سواهم، وحدث عنه: سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وابن مهدي وغيرهم، وكان من محور العلم وأئمة الحفاظ، ثقة ثبت، توفي - رحمه الله - سنة سبع وتسعين ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٩٤/٦، سير أعلام النبلاء ١٤٠/٩، شذرات الذهب ٣٤٩/١.

(٥) هو عاصم بن كليب بن شهاب ابن المجنون الجرمي الكوفي، روى عن سلمة بن نباتة، وسهيل بن ذراع وعلقمة بن وائل وآخرون، وحدث عنه: إبراهيم بن محمد الفزاري، وزائدة بن قدامة وسفيان الثوري وغيرهم، وثقه يحيى بن معين والنسائي وآخرون، وتوفي سنة سبع وثلاثين ومائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥٣٧/١٣، تاريخ الثقات ص ٢٤٢، تاريخ الإسلام ٢٦٣/٥.

(٦) هو الإمام عبد الرحمن بن يزيد بن قيس الأسود، أبو حفص النخعي الكوفي، فقيه صالح من خيار

عن علقمة<sup>(١)</sup> عن عبد الله<sup>(٢)</sup>.

قال أحمد بن حنبل: كان وكيع يغير الألفاظ ويفعل ذلك في حديثه كثيراً<sup>(٣)</sup>.

وقال الدارقطني: قد روي من طريق آخر عن علقمة، إلا أن في إسناده محمد بن جابر اليمامي<sup>(٤)</sup>، ومحمد اليمامي ضعيف<sup>(٥)</sup>.

وأما حديث جابر بن سمرة فالجواب عنه: أن المسلمين كانوا يرفعون

---

الناس، حدث عن عائشة وابن الزبير وأبيه يزيد وخلق سواهم، وحدث عنه: الأعمش ومحمد بن إسحاق وآخرون، توفي - رحمه الله - سنة ثمان أو تسع وتسعين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٨٩/٦، سير أعلام النبلاء ١١/٥، العبر ١١٦/١.

(١) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة النخعي، أبو شبل الكوفي، وهو عم الأسود بن يزيد، وخال إبراهيم النخعي، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وهو تابعي فقيه بارع، روى عن: الخلفاء الأربعة وابن مسعود وغيرهم، ثقة من أهل الخير والصلاح، توفي - رحمه الله - سنة اثنتين وستين على الصحيح.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٨٦/٦، سير أعلام النبلاء ٥٣/٤، شذرات الذهب ٧٠/١.

(٢) انظر: الأوسط ١٤٩/٣.

(٣) انظر: المعجم السابق.

(٤) هو: محمد بن جابر بن يسار بن طلق الحنفي، أبو عبد الله اليمامي، حدث عن حبيب بن ثابت وحماد بن أبي سليمان وسماك بن حرب وآخرون، وروى عنه: أيوب السخيتاني وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة والثوري وعدة، وضعفه ابن معين، والبخاري والنسائي وأبو داود وآخرون، وقال ابن حجر: "صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وغلط كثيراً وعمي فصار يلقن".

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥٦٤/٢٤، سير أعلام النبلاء ٢١٢/٨، تقريب التهذيب ٦١/٢.

(٥) انظر: سنن الدارقطني ٢٩٥/١.

أيديهم في دعاء التشهد ويشيرون بها عند السلام، فنهوا عنه<sup>(١)</sup>، وقد جاء ذلك في الحديث مبيناً فقال لهم رسول الله -ﷺ-: (ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس، ألا يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله)<sup>(٢)</sup>.

وأما ابن عمر، فالجواب عنه: أن قوله: (عند افتتاح الصلاة) أراد به عند افتتاح الدعاء، والدعاء يسمى صلاة، يدل على صحة هذا أن ابن عمر هو الراوي عن النبي -ﷺ- أنه كان يرفع يديه عند الركوع، والرواية بذلك ثابتة عنه<sup>(٣)</sup>.

وأما قولهم تكبيرة في غير حالة الاستقرار فلا تأثير له، لأن التكبير في صلاة الجنائز هو في حال الاستقرار، ولا يستحبون الرفع فيه، ثم المعنى في الأصل أن التكبير للسجود هو في محل لا يدرك الركعة بإدراكه، فلذلك لم يستحب له الرفع أو يتلوه السجود والقعود في مسألتنا بخلافه، فبان الفرق بينهما، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهذا لا خلاف فيه بين أهل الحديث.

انظر: المجموع ٤٠٣/٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: الأمر بالسكون في الصلاة ٣٢٢/١.

(٣) وقد روى البخاري في جزء رفع اليدين ص ٨٦ عن نافع أن ابن عمر كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالخصي.

قال النووي في المجموع ٤٠٥/٣: "إسناده صحيح".



## مسألة : المستحب عندنا رفع اليدين في حبال المنكبين<sup>(١)</sup>. وبه قال مالك<sup>(٢)</sup>.

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٠٦/١.

وهو المذهب عند جماهير الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٩٨، التهذيب ٢/٨٥، اللباب ١/١٠١، التحقيق ص ١٩٩.

والرفع حذو المنكبين هو المذهب، وذكر الغزالي في الوجيز ثلاثة أقوال في المذهب، استكرها الرافعي والنووي، ونقل إمام الحرمين في المسألة قولين:

أحدهما: حذو المنكبين.

والثاني: حذو الأذنين.

واستغرب النووي الثاني.

والمراد بحبال المنكبين هو: أن يرفع يديه بحيث يحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبیه.

انظر: فتح العزيز ٣/٢٦٩، روضة الطالبين ١/٣٣٨، الوجيز ١/٤١، المجموع ٣/٣٠٥.

(٢) وهو المشهور في المذهب .

وقال ابن شاس: واختار المتأخرون أن يحاذي بالكوع الصدر، وبطرف الكف المنكب وبأطراف الأصابع الأذنين.

انظر: الإشراف ١/٧٤، عقد الجواهر الثمينة ١/١٣١، مواهب الجليل ١/٧١، التاج والإكليل ١/٥٣٦، الشرح الكبير ١/٢٤٧.

وقال أحمد في إحدى الروايات عنه: بأن المصلي يرفع يديه إلى حذو منكبيه، وهذه الرواية هي المذهب عند أصحابه.

وروي عنه: إلى منكبيه أو إلى فروع أذنيه.

وعنه: إلى فروع أذنيه.

وعنه: إلى صدره.

انظر: مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٣٣، المحرر في الفقه ١/٥٣، مختصر الخرق ص ٤٢، المستوعب ٢/١٣٤-١٣٥، الكافي لابن قدامة ١/١٢٨، الفروع ١/٤١١، الإنصاف ٢/٤٥، منتهى

=

وقال أبو حنيفة : إلى حيال الأذنين<sup>(١)</sup>.

واحتج بحديث وائل بن حجر ومالك بن الحويرث : (أن رسول الله ﷺ -

كان إذا كبر رفع يديه إلى حيال أذنيه)<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا: ما روى علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه<sup>(٣)</sup> - وأبو حميد

الساعدي وابن عمر وأبو هريرة - رضي الله عنهم - (أن النبي ﷺ - كان يرفع

يديه إذا كبر حتى يحاذي بهما منكبيه)<sup>(٤)</sup>.

الإرادات ٢٠٧/١.

(١) انظر: الهداية ٤٦/١، المبسوط ١١/١، فتح القدير ٢٤٥/١.

(٢) فحديث وائل بن حجر أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ٣٠١/١ بإسناده عن عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم: أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر: أنه رأى النبي ﷺ - رفع يديه حين دخل في الصلاة، كبر حيال أذنيه)). وأما حديث مالك بن الحويرث فأخرجه أيضاً مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام ٢٩٣/١، ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ - كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه...)). وفي رواية له: ((حتى يحاذي بهما فروع أذنيه)).

(٣) قال ابن كثير في تفسيره ٤٩٥/٣-٤٩٦: "وقد غلب في هذا عبارة كثير من النساخ للكتب أن يفرد علي - ﷺ - بأن يقال عليه السلام من دون سائر الصحابة، أو كرم الله وجهه، وهذا وإن كان معناه صحيحاً ولكن ينبغي أن يسوى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أول بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين". وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٢٠/٤، معجم المناهي اللفظية ص ٢١٢.

(٤) فحديث علي بن أبي طالب، رواه أحمد في المسند ٩٣/١، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من الثنتين ٤٧٦/١، والترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب: ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل ٤٥٤/٥، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ٢٨١/١، والدارقطني في سننه ٢٨٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٨/٢، كلهم من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن عبيد الله بن

أبي رافع، عن علي -رضي الله عنه- عن رسول الله -ﷺ- أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة رفع يديه حذو منكبيه...)) الحديث. والحديث قال عنه الترمذي: "حسن صحيح"، وصححه النووي والألباني.

انظر: سنن الترمذي ٤٥٥/٥، المجموع ٤٤٧/٣، صحيح سنن أبي داود ١٤٣/١.

وحديث أبي حميد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: سنة الجلوس في التشهد ٣٨٨/٢ ولفظه: فقال أبو حميد الساعدي: أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله -ﷺ- رأيته إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه...)).

وحديث ابن عمر أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: رفع اليدين إذا كبر ٢٧٩/٢ - وفي مواضع أخرى - ، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ٢٩٢/١.

وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد في المسند ١٣٢/٢، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: افتتاح الصلاة ٤٧٣/١ ولفظه ((كان رسول الله -ﷺ- إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه))، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: رفع اليدين إذا ركع ٢٧٩/١ ولفظه ((رأيت رسول الله -ﷺ- يرفع يديه في الصلاة حذو منكبيه)).

وإسناد أحمد وابن ماجه مداره على إسماعيل بن عياش الحمصي وهو صدوق في روايته عن أهل بلده ومختلط في غيرهم، وقد روى هذا الحديث عن صالح بن كيسان المدني، إلا أن الألباني صحح هذا الحديث.

وأما حديث أبي داود فمن طريق يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن ابن شهاب -الزهري- عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

والحديث فيه يحيى بن أيوب وهو الغافقي، صدوق ربما أخطأ، وفيه عننة ابن جريج وهو مدلس، ولهذا ضعف إسناده الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود.

إلا أن الحديث صححه ابن القيم وقال: "هذا الحديث على شرط مسلم، وصحح إسناده النووي، وقال ابن حجر: "رجال رجال الصحيح".

أما يحيى فقد روى له الجماعة، واحتج به البخاري في صحيحه، وأما عننة ابن جريج فقد جاءت رواية مسلم مصرحة بالسماع، فقال: أخبرني ابن شهاب به.

انظر: التقريب ٩٩/١، ٢٩٧/٢، صحيح سنن ابن ماجه ١٤٢/١، تهذيب الكمال ١٦٣/٣، ضعيف

فإن قالوا: يحتمل أن يكون فعل ذلك من شدة البرد<sup>(١)</sup>.

فالجواب عنه: من وجهين:

أحدهما أن البرد إذا لم يمنع الرفع إلى المنكبين لم يمنع الرفع إلى الأذنين.

والثاني: أنهم قصدوا بما روه تعليم الناس وتوقيفهم على صلاة النبي -ﷺ-

ولو كان رفعه -ﷺ- يختلف باختلاف البرد والحر لذكروا ذلك.

ومن القياس أن الأذن عضو ممسوح في الطهارة، فلم يستحب الرفع إلى ما

حاذاه قياساً على أعلى الرأس.

فأما الجواب عن حديث وائل ومالك بن الحويرث فهو أن الرواية قد

---

سنن أبي داود ص ٧٢، مختصر سنن أبي داود ٣٦٥/١، المجموع ٤٤٧/٣، التلخيص الحبير ٢٣٣/١، صحيح مسلم ٢٩٣/١.

(١) وذلك لما رواه أبو داود بإسناده عن وائل بن حجر قال: رأيت النبي -ﷺ- حين افتتح الصلاة رفع يديه حيال أذنيه، قال: ثم أتيتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم في افتتاح الصلاة وعليهم برانس وأكيسة)).

وفي رواية له: ((ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم حل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب)).

قال الطحاوي: فأخبرني وائل بن حجر في حديثه هذا أن رفعهم إلى مناكبهم إنما كان لأن أيديهم كانت حيث في ثيابهم -لعله البرد-، وأخبر أنهم كانوا يرفعون إذا كانت ليست في ثيابهم إلى حذو آذانهم".

انظر: سنن أبي داود ٤٦٦/١، شرح معاني الآثار ١٩٧/١، المبسوط ١٢/١، البناية ١٩٦/٢.

اختلفت فروي عنهما جميعاً أنه كان يرفع يديه حيال منكبيه<sup>(١)</sup>.

ولأصحابنا في هذا طريقان: إما إسقاط الروایتين لتعارضهما، أو ترجيح الرواية الموافقة لأحاديثنا بمعارضتها إياها، ولو لم تختلف روايتهم لكان الأخذ بأحاديثنا أولى من جهة الترجيح، فإنها أكثر رواة<sup>(٢)</sup>، لأن روايتها أفقه، ولأنهم أقرب إلى النبي - ﷺ - وهو - ﷺ - يقول: (ليلي منكم أولو الأحلام والنهي)<sup>(٣)(٤)</sup>.

ولأن روايتها صحابة ورواة حديثهم أعراب<sup>(٥)</sup>، على أن الشافعي قد قال: لأبي ثور والكرايسي<sup>(٦)</sup>: يمكن الجمع بين الروایتين، فنقول: كان النبي - ﷺ - إذا

---

(١) فحديث وائل بن حجر رواه الشافعي في مسنده ٧٣/١ - وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٣٨/٢، ولفظهما: (( رأيت رسول الله - ﷺ - إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذر منكبيه... ))، وأحمد في المسند ٤١٢/٥ ولفظه: (( قال: فاستقبل القبلة فكبر ورفع يديه حتى كانتا حذو منكبيه... )) وحديث مالك بن الحويرث رواه الدار قطني في سننه ٢٩٢/١.

(٢) انظر: الأم ٢٠٤/١، الحاوي الكبير ٩٩/٢، السنن الكبرى ٣٩/٣.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف وإقامتها ٣٢٣/١.

(٤) الأحلام: يحتمل أن يكون جمع حُلُم بالضم وهو الاحتلام، فيكون معناه: ليلي منكم العقلاء البالغون، ويحتمل أن يكون جمع حِلْم بالكسر، ويكون معناه: ليلي منكم ذوو الألباب والعقول والثبت في الأمور.

والنهي: جمع نُهية وهي العقل، وسميت بذلك لأنها أي العقول تنهى صاحبها عن القبيح.

انظر: لسان العرب ١٦٤/١٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٣٩/٥، المغني لابن باطيش ١٤٧/١.

(٥) ولا وجه لهذا الترجيح بين الروايات، إذ الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في حمل الرسالة، وتبليغ الدين للأمة سواء. والله المستعان.

(٦) هو فقيه العراق أبو علي الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، سمع من إسحاق الأزرق ويزيد بن

=

رفع يديه حاذى بكفه منكبيه وحاذى إبهاميه شحمة أذنيه وحاذى بأصابعه أصل أذنيه<sup>(١)</sup>، وإذا ثبت هذا دل على صحة ما قلناه. والله أعلم بالصواب<sup>(٢)</sup>.

هارون وتفقه بالشافعي، روى عنه البراز وغيره، وكان صاحب تصانيف، وسمي بالكرايسسي لأنه كان يبيع الكرايس وهي الثياب الغليظة، توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٧٩/١٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٦٣/١، شذرات الذهب ١١٧/٢.

(١) حكى هذا الجمع البغوي في شرح السنة ٢٦/٣، والنووي في المجموع ٣٠٦/٣، وابن حجر في فتح الباري ٢٨٢/٢، ودلل البغوي على صحته بحديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه أنه أبصر النبي - ﷺ - حين قام إلى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه، وحاذى بإبهاميه أذنيه ثم كبر)). والحديث رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة ٤٦٥/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٨/٢.

وضعفه النووي والمنذري والألباني، لأن إسناده منقطع، لأنه من رواية عبد الجبار عن أبيه، ولم يسمع منه، والدليل عليه ما رواه أبو داود ٤٦٤/١ بإسناده عن عبد الجبار قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي (...)). وفي رواية: ((حدثني أهل بيتي))، وأهل بيته مجهولون.

انظر: المجموع ٣٠٦/٣، مختصر سنن أبي داود ٣٥٢/١، مشكاة المصابيح ٢٥٢/١.

(٢) والذي تهمن إليه النفس أنه يجوز للمصلي أن يرفع يديه إلى فروع أذنيه أو إلى منكبيه، لصحة ورود كلا الصفتين عن رسول الله - ﷺ - بآثار محفوظة مشهورة، فتكون صفة الرفع من العبادات الواردة على وجوه متنوعة، لجواز وقوع الكل في أوقات مختلفة، فيكون الكل سنة، وهذا يدل على التوسعة في ذلك. والحمد لله رب العالمين.

انظر: الإنصاف ٤٥/٢، التمهيد ٢٢٩/٩، البناء ١٩٦/٢، حاشية سنن النسائي ١٢٢/١، الشرح الممتع ٣٦/٢.

## فروع ذكرها الشافعي في الأم:

قال: إذا ابتدأ بالتكبير رفع يديه ثم ثبتهما حتى يقضي التكبير ويرسلهما بعد انقضائه<sup>(١)</sup>، وليس إرسال اليدين من هيئات الصلاة، ولكن يتوصل بها إلى الهيئة التي هي: وضع اليمين على الشمال.

قال أبو علي الطبري: يكون ابتداء رفعه مع ابتداء التكبير، وانتهاء رفعه مع انتهاء رفعه ومع انتهاء تكبيره<sup>(٢)</sup>، وهذا ليس بمحفوظ عن الشافعي، والمحفوظ عنه ما ذكرناه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/٢٠٦.

(٢) انظر: حلية العلماء ١/١٨٢.

(٣) وفي المذهب خمسة أوجه في وقت استحباب الرفع:

أحدها: يتدئ الرفع مع ابتداء التكبير، وينهيهما معاً.

وهذا هو المنصوص عن الشافعي كما سبق، وبه جزم الشيرازي وصححه النووي.

والثاني: يرفع غير مكبر، ثم يتدئ التكبير مع إرسال اليدين، وينهي مع انتهائه.

والثالث: يرفع غير مكبر، ثم يكبر ويده قارتان، ثم يرسلهما، وصححه البغوي.

والرابع: يتدئهما معاً، وينهي التكبير مع انتهاء الإرسال.

والخامس: يتدئ الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحباب في الانتهاء، فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع

أو بالعكس، أتم الباقي، وإن فرغ منهما حط يديه ولم يستدم الرفع، وصحح هذا الرافعي، وصحح

النوري هذا في الروضة تبعاً لأصلها.

والوجه الأول هو المرجح عند الأصحاب، ويروى ذلك عن وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ - يرفع

يديه مع التكبير)) رواه أحمد في المسند ٥/٤١٢، وأبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب: رفع

اليدين في الصلاة ١/٤٦٥، والبيهقي ٢/٤٠ من وجه آخر عن عبد الرحمن بن عامر اليمامي عن

وائل قال: ((صليت خلف رسول الله ﷺ - فلما كبر رفع يديه مع التكبير)).

وقد ثبت في الصحيح وغيره أحاديث يستدل بها للأوجه الأربعة الأخرى، انظرها في التلخيص الحبير

قال: وإن كانتا يدها عليّتين رفعهما قدر استطاعته، فإن قدر على أحد الرفعين إما إلى دون المنكبين أو إلى فوق الأذنين، فالمستحب أن يرفع إلى فوق الأذنين ليكون قد أتى بالمسنون وزيادة عليه، ولا تضره الزيادة لأنه فعلها مغلوباً<sup>(١)</sup>.

قال: وإن كانت إحدى يديه مريضة رفعها ما استطاع ورفع التي ليست مريضة حيال منكبها<sup>(٢)</sup>.

قال: ومن صلى جالساً رفع يديه عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الرفع منه إلى حيال منكبها كما يفعل لو صلى قائماً<sup>(٣)</sup>.

قال: ويرفع الأيدي في صلاة الفريضة،/ والنافلة وعلى الجنازة وصلاة ٩/أ

الكسوف والاستسقاء والعيدين عند تكبيرة الإحرام وعند السجود وعند الرفع منه، لأن هذه المواضع تكون محلاً للقيام<sup>(٤)</sup>.

---

والمجموع.

انظر: المذهب ٣/٣٠٧، فتح العزيز ٣/٢٧١، الرجيز ١/٤١، روضة الطالبين ١/٣٣٨، التلخيص الجبر ١/٢٣٢-٢٣٣، المجموع ٣/٣٠٨، فتح الباري ٢/٢٧٨.

(١) الأم ١/٢٠٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الأم ١/٢٠٧.

(٤) الأم ١/٢٠٦-٢٠٧.



**فصل: قال أبو علي الطبري: وينشر أصابعه عند رفع يديه<sup>(١)</sup>، لما روي عن النبي -ﷺ-: (أنه كان إذا كبر رفع يديه ونشر أصابعه)<sup>(٢)</sup>.**

(١) للأصابع في الصلاة أحوال:

أحدها: حالة الرفع في تكبيرة الإحرام والركوع والرفع منه والقيام من التشهد الأول، ففي استحباب تفريق الأصابع ونشرها في هذه المواضع خلاف في المذهب الشافعي، والجمهور على استحبابه، وقال الغزالي: يترك الأصابع منشورة ولا يتكلف ضمها ولا تفريجها، وقال الرافعي: يفرق تفريقاً وسطاً، والمشهور الأول.

الثاني: حالة القيام والاعتدال من الركوع، فلا تفريق فيها.

الثالث: حالة الركوع، ويستحب تفريقها على الركبتين.

الرابع: حالة السجود، فيستحب ضمها وتوجيهها إلى القبلة.

الخامس: حالة الجلوس بين السجدين، وفيها وجهان: الصحيح أنها كحالة السجود، والثاني: يتركها على هيئتها ولا يتكلف ضمها.

السادس: حالة التشهد فاليمنى مقبوضة الأصابع إلا المسبحة والإبهام ففيها خلاف مشهور، واليسرى مبسطة، وفيها الوجهان اللذان في حالة الجلوس بين السجدين، والصحيح ضمها وتوجيهها للقبلة.

انظر: الباب ص ١٠١، المهذب ٣/٣٠٧، شرح السنة ٣/٢٩، فتح العزيز ٣/٢٨٢، الوسيط ٢/٥٩٨، المجموع ٣/٣٠٧.

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير ٥/٢، وابن خزيمة في صحيحه ١/٢٣٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٢.

كلهم من طريق يحيى بن اليمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، ورجال هذا الإسناد كلهم ثقات إلا يحيى بن اليمان العجلي الكوفي، قال عنه يحيى بن معين: ضعيف الحديث، ولخص الحافظ ابن حجر كلام أهل العلم وأنه: صدوق عابد، يخطئ كثيراً.

وقد خالف يحيى بن اليمان غير واحد رَوَوْا هذا الحديث عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة: ((أن النبي -ﷺ- كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً)).

منهم يحيى بن سعيد القطان الإمام المشهور عند النسائي ٢/١٢٤، وعبيد الله بن عبد المجيد الحنفي عند الترمذي ٢/٦، ويزيد بن هارون عند أحمد ٣/١٧٤ وغيرهم.

=

وقال الحسن: "كان أصحاب رسول الله ﷺ - يرفعون أيديهم كأنها المراوح" (١).

ومن قدر على الرفع فلم يرفع صحت صلاته، ولم يكن عليه سجود السهو (٢).

لأن الرفع هيئة فأشبه وضع اليمين على الشمال وإسرار القراءة في الظهر والجهر بها في الفجر، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه. والله أعلم بالصواب. وإذا كبر فالمستحب أن يأخذ كفه اليسرى بيده اليمنى ويضعها فوق السرة وتحت الصدر، هذا مذهبنا (٣).

وبه قال الثوري (٤) وأبو حنيفة وأصحابه (٥)، وأبو ثور (٦) وأحمد (٧).

---

وقد ضعف هذا الحديث الترمذي والبخاري والنووي والألباني وغيرهم. انظر: تهذيب الكمال ٥٥/٣٢، تقريب التهذيب ٣١٩/٢، سنن الترمذي ٦/٢، شرح السنة ٢٩/٣، خلاصة الأحكام ٣٥٥/١، ضعيف سنن الترمذي ص ٢٧.

(١) سبق ص ١٨٣.

(٢) انظر: الأم ٢٠٧/١.

(٣) وعليه نص الشافعي في مختصر المزني ص ١٧/١.

وهو المذهب عند الأصحاب. انظر: الباب ص ١٠١، الحاوي الكبير ٩٩/٢، التبيين ص ٢٧، الوجيز ٤١/١، التهذيب ٨٩/٢، المجموع ٣١٠/٣.

(٤) انظر: التمهيد ٧٥/٢٠، المجموع ٣١١/٣.

(٥) انظر: الأصل ٧/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٠٢/١، مختصر القدوري ص ٢٧، تحفة الفقهاء ١٢٦/١، الهداية ٤٧/١، فتح الرهاب ٤١/١.

(٦) انظر: المجموع ٣١١/٣، عمدة القاري ٢٧٩/٥.

(٧) وهو إحدى الروايات عنه، هي الصحيح من المذهب عند جماهير أصحابه.

وإسحاق<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٢)</sup>.

وروي عن عبد الله بن الزبير "أنه كان يرسل<sup>(٣)</sup> يديه في الصلاة"<sup>(٤)</sup>.

وبه قال الحسن البصري<sup>(٥)</sup>.....

=

وروي عنه: يرسلهما مطلقاً إلى جنبه .

وعنه: يرسلهما في النفل دون الفرض.

انظر: المحرر في الفقه ٥٣/١، المستوعب ١٣٥/١، الفروع ٤١٢/١، المبدع ٤٣١/١، الإنصاف ٤٦/٢، الإقناع ١٧٤/١.

(١) انظر: كتاب المسائل عن أحمد وإسحاق ٣١٦/١، المجموع ٣١١/٣.

(٢) انظر: المحلى ١١٤/٤، التمهيد ٧٥/٢٠.

(٣) الإرسال: هو إطلاق الشيء وإهماله ، وهو بمعنى السدل والإرخاء، ومنه إرسال الشعر أو الثوب إذا أرخى ولم يضم.

انظر: لسان العرب ٢٨٥/١١، ٣٣٣.

والمراد بالإرسال هنا هو إرخاء اليدين ووضعهما إلى جنبه من بعد تكبيرة الإحرام، إلى تكبيرة الركوع من غير قبضهما ووضعهما على الصدر.

انظر: حاشية الدسوقي على مختصر خليل ٢٥٠/١، شرح الزرقاني ٢١٤/١.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٢٨/١، وابن المنذر في الأوسط ٩٣/٣ .

وهناك رواية أخرى عن عبد الله بن الزبير من قوله تدل على أنه يرى وضع اليدين في الصلاة ، فقد روى أبو داود في سننه، وعنه البيهقي في السنن الكبرى بإسنادهما عن زرعة بن عبد الرحمن قال: سمعت ابن الزبير يقول: " صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة"، قال النووي: "إسناده حسن".

انظر: سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب: وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ٤٧٩/١، السنن الكبرى ٤٦/٢، المجموع ٣١٢/٣.

(٥) فقد روى ابن أبي شيبة وابن المنذر عن الحسن البصري : أنه كان يرسل يديه في الصلاة".

انظر: المصنف ٤٢٨/١، الأوسط ٩٢/٣.

=

ولكن يقلل: من قوة هذه الرواية أن الحسن البصري أحد رواة سنة وضع اليدين كما عند ابن أبي شيبة ٤٢٧/١، فعن الحسن قال: قال رسول الله - ﷺ - ((كأنني أنظر إلى أحبار بني إسرائيل واضعسي أيماهم على شمالكهم في الصلاة)).

(١) هو: محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، إمام وقته، يعد من كبار التابعين، وكان يحدث بالحديث على حروفه، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً عالياً رفيعاً، فقيهاً إماماً، كثير العلم.. توفي - رحمه الله - سنة عشر ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٩٣/٧، سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤، شذرات الذهب ١٣٨/١.

(٢) ونقل عن الإمام ابن سيرين في هذه المسألة قولان:

الأول: استحباب وضع اليدين في الصلاة، نقله عنه غير واحد من أهل العلم.

الثاني: استحباب إرسال اليدين، وقد ساق ابن أبي شيبة إسناده عن ابن سيرين أنه سئل عن الرجل يمسك يمينه بشماله، فقال: "إنما ذلك من الدم".

انظر: المصنف لابن أبي شيبة ٤٢٨/١، الأوسط ٩٢/٣، المحلى ١١٤/٤، المجموع ١١٣/٣.

(٣) هو الإمام إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي، فقيه أهل الكوفة، فقيه ثقة من كبار التابعين، أدرك جماعة من الصحابة ودخل على عائشة، ولم يرو عن أحد من الصحابة، وكان يرسل كثيراً، وكان رجلاً صالحاً متوقفاً، قليل التكلف، توفي - رحمه الله - سنة ست وتسعين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٧٠-٢٨٤، تاريخ الإسلام ٣٣٥/٣، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٤/١.

(٤) للإمام إبراهيم النخعي في هذه المسألة روايتان:

الأولى: باستحباب وضع اليدين في الصلاة، فروى ابن أبي شيبة في المصنف بإسناده عن أبي معشر عن إبراهيم قال: "يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة"، وفي رواية أخرى: "لا بأس بأن يضع اليمنى على اليسرى في الصلاة".

والثانية: باستحباب إرسال اليدين، وقد روى ذلك ابن أبي شيبة أيضاً في المصنف بإسناده عن المغيرة

وقال الليث بن سعد: يرسل يديه، فإن طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة<sup>(١)</sup>.

وقال الأوزاعي: هو مخير بين الوضع والإرسال<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن عبدالحكم<sup>(٣)</sup> عن مالك مثل مذهبننا<sup>(٤)</sup>، وروى عنه ابن القاسم أن ذلك لا يستحب<sup>(٥)</sup>.

---

عن إبراهيم أنه كان يرسل يديه في الصلاة ))، وكذا عند ابن المنذر في الأوسط.

انظر: مصنف ابن أبي شيبة ٤٢٧/١-٤٢٨، الأوسط ٩٢/٣، مصنف عبد الرزاق ٢٧٦/٢.

(١) انظر: التمهيد ٧٥/٢، عمدة القاري ٢٧٩/٥.

(٢) انظر: حلية العلماء ١٨٢/١، المجموع ٣١٢/٣.

(٣) هو أبو محمد عبدالله بن عبدالحكم بن أعين بن الليث، وهو مولى عميرة امرأة من موالى عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، ويعتبر من كبار أصحاب مالك بمصر، ومن مؤلفاته العظيمة المختصر الكبير والأوسط والصغير، وكان صديقاً للإمام الشافعي، توفي -رحمه الله- سنة أربعة عشر ومائتين.

انظر ترجمته في: ترتيب المدارك ٥٢٣/٢، الديباج المذهب ص ١٣٤.

(٤) اختلف الرواة عن الإمام مالك في وضع اليمنى على اليسرى:

فروى مطرف وابن الماجشون عنه استحباب وضع اليدين في الصلاة فرضاً ونفلًا، وهي رواية ابن عبد الحكم التي ذكرها المؤلف، واختار هذه الرواية غير واحد من المحققين كابن عبد البر وابن العربي وابن رشد والقرافي.

وروى أشهب عن مالك إباحة وضع اليدين في الفرض والنفل.

وروى ابن القاسم عن مالك أنه لا بأس من وضع اليدين في النافلة، وكراهة ذلك في الفريضة، وهي الرواية التي أشار إليها المؤلف.

انظر: التمهيد ٧٦/٢، المقدمات الممهدة ١٦٤/١، المنتقى ٢٨٠/١-٢٨١، أحكام

القرآن ١٩٩٠/٤، الذخيرة ٢٢٩/٢، قوانين الأحكام الشرعية ص ٥٩.

(٥) ونصه في المدونة ٧٤/١: "قال مالك في وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة قال: لا أعرف

واحتج من نصرهم بما روي أن النبي -ﷺ- قال للأعرابي: توضع يمينه على شماله.  
 قالوا: ولأنكم تأمرونه بذلك لئلا يعبث، وقد يرسل يديه ولا يعبث، فلا  
 فرق بين الحالين في ذلك.  
 ودليلنا: ما روى مالك عن أبي حازم<sup>(٢)</sup> عن سهل بن سعد<sup>(٣)</sup> قال: كان

ذلك في الفريضة، ولكن في النوافل إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به على نفسه".  
 فاختلف علماء المالكية في تعليل كراهة مالك للقبض في الفرض، هل هو للاعتماد إذ هو شبيه  
 بالمستند، أو خيفة اعتقاد وجوبه، أو خيفة إظهار خشوع ليس في الباطن؟  
 أما التعليان الثاني والثالث فقد ضعفهما المحققون، وذلك لأن كلا التعليين يوجد في الفرض والنفل،  
 وقد فرق الإمام مالك بينهما كما في المدونة.

وأما تعليل الاعتماد فهو المترجحه، وقد يدل عليه سابق كلام مالك.  
 انظر: الإشراف ٨٠/١، المقدمات الممهدة ١٦٤/١، الشرح الكبير ٢٥٠/١، شرح الزرقاني على  
 مختصر خليل ٢١٥/١، الخرشني على مختصر خليل ٢٨٦/١.  
 (١) هذا طرف من حديث المسيء صلاته من رواية رفاعه بن رافع -رضي الله عنه-، وقد سبق الكلام عليه،  
 مطولاً في ص ١٤٣.

(٢) هو سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج التمار المدني القاص الزاهد الحكيم، كان واعظاً بليغاً،  
 ومما قال: "لا تكون عالماً حتى يكون فيك ثلاث خصال: لا تبغي على من فوقك، ومن لا تحقر من  
 دونك، ولا تأخذ على علمك دنياً"، وكان كثير الحديث ثقة، في سنة وفاته خلاف، فقبل مات سنة  
 ثلاث وثلاثين ومائة، وقيل أربع وأربعين ومائة وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٢٥٧/٥، تذكرة الحفاظ ١٣٣/١، تقريب التهذيب ٣٧٦/١.  
 (٣) هو الصحابي الجليل سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري الساعدي،  
 أبو العباس، له ولأبيه صحبة -رضي الله عنهما-، يُقال: كان اسمه حَزْنًا، فسماه النبي -ﷺ- سهلاً،  
 مات -رضي الله عنه- سنة ثمان وثمانين، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة، روى عنه ابنه العباس

الناس يؤمرون بوضع اليمين على الشمال ينمي ذلك إلى رسول الله -ﷺ-<sup>(١)</sup>.  
وروى علقمة<sup>(٢)</sup> بن وائل بن حجر عن أبيه قال: ((كان رسول الله -ﷺ-

=

والزهري وأبو حاتم وغيرهم.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٢٢/٣.

(١) رواه مالك في الموطأ ١/١٤٧، وعنه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: وضع اليمينى على اليسرى ٢/٢٨٥، كلاهما بلفظ: ((كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة)). قال أبو حازم: "لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك إلى النبي -ﷺ- .

فقوله: كان الناس يؤمرون .. هذا حكمه الرفع، لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي -ﷺ-.  
وقوله: ينمي ذلك: بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم، قال أهل اللغة: نمت الحديث إلى غيره-  
رفعته وأسندته، ومنه اصطلاح أهل الحديث: إذا قال الراوي: ينمي فمراده يرفع ذلك إلى النبي -ﷺ- ولو لم يقيده.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/١٢١، المجموع ٣/٣١٢، فتح الباري ٢/٢٨٦.

(٢) هو: علقمة بن وائل بن حُجر الحضرمي الكندي الكوفي، قال عنه ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث"، وهو تابعي جليل.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٣١٢، تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٤٣.

وفي سماع علقمة من أبيه وائل خلاف بين المحدثين، فنفى يحيى بن معين سماع علقمة من أبيه فقال: "روايته عن أبيه مرسله، ولم يسمع من أبيه"، ونقل الزيلعي في نصب الراية عن الترمذي في (علله الكبير) قال: سألت محمد بن إسماعيل: هل سمع علقمة من أبيه؟ فقال: إنه وُلد بعد موت أبيه بستة أشهر"، وأيد هذا ابن حجر في التقريب وقال: "إلا أنه لم يسمع من أبيه".

وأثبت سماع علقمة من أبيه جمع من المحدثين، كالحافظ المزي في تهذيبه، وابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، والذهبي في كتبه وغيرهم.

والذي يترجح -والله أعلم- أن علقمة سمع من أبيه، وذلك:

-لأن علقمة صرح بالسماع من أبيه في غير ما موضع، ففي صحيح مسلم من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري حدثنا أبي حدثنا أبو يونس عن سماك بن حرب أن علقمة بن وائل حدثه أن أباه حدثه

==

إذا كبر للصلاة وضع يمينه على شماله))<sup>(١)</sup>.

قال: ((إني لقاعد مع النبي ﷺ - إذ جاءه رجل يقود آخر بنسعة ...)) الحديث.

وأخرج النسائي في سننه بإسناده عن قيس بن سليم العنبري حدثني علقمة بن وائل حدثني أبي قال: صليت خلف رسول الله ﷺ - ...)).

وأما ما نقل عن البخاري فما أدري لعله خطأ من الزيلمي أو ممن نقل عنه إن صح النقل، لأن البخاري أخرج في كتابه (جزء رفع اليدين) قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، أنبأنا قيس بن سليم العنبري قال: سمعت علقمة بن وائل بن حجر حدثني أبي قال: ((صليت مع النبي ﷺ - فكبر حين افتتح الصلاة ...)).

فصرح علقمة بالتحديث عن أبيه، ونص البخاري أيضاً في تاريخه الكبير أن علقمة سمع من أبيه.

وقال الترمذي في سننه: "وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه".

وأما كلام ابن حجر في التقريب فيخالف صنيعة في بلوغ المرام، حيث ذكر في باب صفة الصلاة حديث وائل بن حجر قال: ((صليت مع النبي ﷺ - فكان يسلم عن يمينه ... وعن شماله ...)). ثم حكم عليه بقوله: "رواه أبو داود بإسناد صحيح"، فمقتضى حكمه على هذا الإسناد أنه خال من الإرسال والإنقطاع، وإسناد أبي داود من طريق علقمة عن أبيه.

انظر: الجرح والتعديل ٤٠٥/٦، تهذيب الكمال ٣١٢/٢٠، ميزان الاعتدال ١٠٨/٣، تقريب التهذيب ٦٨٧/١، جلاء العينين ص ٧٨، سنن أبي داود ٦٠٧/١، سنن النسائي ١٩٤/١، سنن الترمذي ٤٥/٤-٤٦، صحيح مسلم ١٣٠٧/٣، بلوغ المرام ص ٦٥، التاريخ الكبير ٤١/٧.

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وقد أخرج أحمد في مسنده ٤١٥/٥ ومسلم في صحيحه كتاب الصلاة، باب: وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ٣٠١/١ عن عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ - رفع يديه حين دخل في الصلاة، كبر (وصف همام حيال أذنيه) ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركع فلما قال: (سمع الله لمن حمده) رفع يديه فلما سجد، سجد بين كفيه)).

وعند أحمد في المسند ٤١٢/٥ عن علقمة عن أبيه قال: ((رأيت رسول الله ﷺ - واضعاً يمينه على



وعن ابن مسعود قال: رأني رسول الله -ﷺ- قد وضعت شمالي على يميني في الصلاة فأخذ يدي اليمنى فجعلها على شمالي<sup>(١)</sup>.

شماله في الصلاة...)).

وعند النسائي، كتاب الاستفتاح، باب: وضع اليمين على الشمال في الصلاة ١٢٥/٢ عن علقمة بن وائل عن أبيه قال: ((رأيت رسول الله -ﷺ- إذا كان قائما في الصلاة قبض بيمينه على شماله)). ومن طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: قلت: لأنظرون إلى صلاة رسول الله -ﷺ- كيف يصلي؟ قال: فقام رسول الله -ﷺ- فاستقبل القبلة فكبر ورفع يديه حتى حاذتا أذنيه، ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسع والساعد...)).

وهذا لفظ أحمد في مسنده ٤١٥/٥، ولفظ أبي داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة ٤٦٥/١، ((ثم أخذ شماله بيمينه)).

وقد صحح الحديث ابن خزيمة وابن حبان، وقال النووي: "رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم".

انظر: صحيح ابن خزيمة ٢٤٢/١، صحيح ابن حبان ١٧٠/٥، المجموع ٣١٢/٣.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ٤٨٠/١، والنسائي في سننه كتاب الافتتاح، في الإمام إذا رأى الرجل قد وضع شماله على يمينه ١٢٦/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: وضع اليمين على الشمال في الصلاة ٢٦٦/١، والدارقطني في سننه ٢٨٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٤/٢.

كلهم من حديث الحجاج بن أبي زينب قال: سمعت أبا عثمان يحدث عن ابن مسعود، والحجاج هذا ضعفه ابن المديني، وقال عنه النسائي: "ليس بالقوي"، وقال عنه يحيى بن معين: "ليس به بأس"، والخلاصة فيه من كلام المحدثين ما قاله ابن حجر في التقریب: "صدوق يخطئ"، وهو من رجال مسلم.

والحديث قال عنه النووي في المجموع: "إسناده صحيح على شرط مسلم".

وقال ابن حجر في الفتح: "إسناده حسن".

وقال أحمد شاكر: "إسناده صحيح".

وروي عن أبي بكر الصديق - عليه السلام - ((أنه إذا قام إلى الصلاة وضع يمينه على شماله))<sup>(١)</sup>.

وروي عقبه بن ظبيان<sup>(٢)</sup> عن علي - عليه السلام - في قوله: ﴿فصل لربك وانحر﴾<sup>(٣)</sup> قال: هو وضع اليمين على الشمال في الصلاة))<sup>(٤)</sup>.  
وروي مثله أبو الجوزاء<sup>(٥)</sup> عن ابن عباس<sup>(٦)</sup>.

وحسنه الألباني .

انظر: تهذيب الكمال ٤٣٧/٥، كتاب الجرح والتعديل ١٦٦/٣، ميزان الاعتدال ٤٦٢/١، تقريب التهذيب ١٨٨/١، المجموع ٣١٢/٣، فتح الباري ٢٨٥/٢، المحلى ١١٣/٤، صحيح سنن أبي داود ١٤٤/١.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٢٧/١، وابن المنذر في الأوسط ٩٠/٣.  
(٢) عقبه بن ضبيان، ويقال عقبه بن ظهير، ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وذكر الخلاف في اسم أبيه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره أيضاً ابن حبان في الثقات.  
انظر: الجرح والتعديل ٣١٣/٦، الثقات لابن حبان ٢٢٧/٥.  
(٣) سورة الكوثر، الآية ٢.

(٤) رواه البخاري في التاريخ الكبير ٣١٦/٦، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة عقبه بن ظبيان ٣١٣/٦، وابن المنذر في الأوسط ٩١/٣.

وروي الحاكم في المستدرک ٥٣٧/٢، و البيهقي في السنن الكبرى ٤٥/٢ عن عاصم الجحدري عن عقبه بن صُهبان عن علي - عليه السلام - : ((فصل لربك وانحر)) قال: ((هو وضعك يمينك على شمالك في الصلاة)). وسكت عنه الحاكم والذهبي في تلخيص المستدرک.

(٥) هو أوس بن عبد الله الربيعي، أبو الجوزاء البصري، تابعي ثقة، وكان يرسل كثيراً، -توفي رحمه الله- سنة ثلاث وثمانين.

انظر ترجمته في: الكنى والأسماء ١٩٧/١، تهذيب الكمال ٣٩٢/٣، المقتنى في سرد الكنى ١٥٦/١.  
(٦) روي البيهقي في السنن الكبرى ٤٧/٢ بإسناده عن روح بن المسيب قال: ثنا عمرو بن مالك

وروى عقبة بن ظهير عن علي في قوله: ﴿فصل لربك وانحر﴾ أنه وضع يمينه على شماله وضمهما إلى صدره))<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة عن رسول الله -ﷺ- قال: ((إننا معاشر الأنبياء أمرنا بثلاث: تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال في الصلاة))<sup>(٢)</sup>.

---

النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في قوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال: ((وضع اليمين على الشمال في الصلاة عند النحر)).

وروح بن المسيب الكلبي ، أبو رجاء ، قال عنه ابن حبان : "يروى عن الثقات الموضوعات ، ويقلب الأسانيد ويرفع الموضوعات".

وعمر بن مالك النكري قال ٤٠٤ ابن عدي : "منكر الحديث عن الثقات".

وقال ابن حجر : "صدوق له أوهام".

انظر: كتاب المجروحين ٢٩٩/١ ، الجرح والتعديل ٤٩٦/٣ ، تقريب التهذيب ٧٤٤/١ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٢٧/١ ، والدارقطني في سننه ٢٨٥/١ ، وذكره ابن عبد البر في التمهيد ٧٧/٢٠ .

قال العلامة أبو الطيب آبادي -صاحب عون المعبود- : "الحديث إسناداه صالح ليس فيه مجروح" ، لكن قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة الكوثر : يروى هذا عن علي ولا يصح ، وعن الشعبي مثله".

انظر: التعليق المغني على الدارقطني ٢٨٥/١ ، تفسير ابن كثير ٥٦٣/٤ .

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٤/١ .

بلفظ: ((أمرنا معاشر الأنبياء أن نعجل إفطارنا ونؤخر سحورنا ونضرب بأيماننا على شمالكنا في الصلاة)).

وفي سننه: النضر بن إسماعيل أبو المغيرة ، ضعفه أحمد والنسائي وأبو زرعة ، وقال عنه ابن حجر : "ليس بالقوي" ، وضعف الحديث البيهقي فقال : "روي من وجه .. ضعيف عن أبي هريرة".

ولأن ما ذكرناه أبلغ في التحفظ من العث.

فأما ما احتجوا به من حديث الأعرابي فنقول: إنما علمه النبي -ﷺ-

الفرائض دون السنن بدليل أن دعاء الاستفتاح مستحب، فكذلك الأذان والإقامة للصلاة ولم يذكرها<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم: المقصود أن لا يعث، فلا فرق بين الحالين، فنقول: الغالب أن

ما ذكرناه أبلغ في التحفظ من العث، ثم فيما ذكرناه مع التحفظ من العث أنه

---

انظر: كتاب الضعفاء والمترولين للنسائي ص ٢٣٦، الجرح والتعديل ٤٧٤/٨، ميزان الاعتدال ٢٥٥/٤، تهذيب التهذيب ٢٤٥/٢، السنن الكبرى ٤٠١/٤.

وجاء الحديث بألفاظ متقاربة من طرق أخرى عن جمع من الصحابة، منهم:

١- ابن عباس -رضي الله عنهما- عند الدارقطني في سننه ٢٨٤/١، وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٣٤٦، والطبراني في المعجم الكبير ١٩٩/١١، وابن حبان في صحيحه ١٣٠/٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٠١/٤.

كلهم من طريق عطاء عن ابن عباس، والحديث بمجموع طرقه يرتقي إلى درجة الحسن، وقد صححه ابن حبان، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٥/٢: "رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح".

وصححه السيوطي في تنوير الحوالك ١٧٤/١، والألباني في صحيح الجامع الصغير ٤٥٤/١.

٢- ابن عمر -رضي الله عنهما- كما هو عند البيهقي في السنن الكبرى ٤٤/٢ وضعفه.

٣- عائشة -رضي الله عنها- كما هو عند الدارقطني في سننه ٢٨٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥/٢ من طريق محمد بن أبان الأنصاري عنها.

وصحح البيهقي في السنن الكبرى هذا الأثر، إلا أن البخاري قال: "محمد بن أبان لا يعرف له سماع من عائشة"، وقال النووي في المجموع: "مجهول".

انظر: السنن الكبرى ٤٠١/٤، ميزان الاعتدال ٤٥٤/٣، المجموع ٣١٣/٣.

(١) انظر: المجموع ٣١٣/٣.

مقام الدليل بين يدي العزيز، فاستحب لذلك<sup>(١)</sup>.

---

(١) هذا وقد لاحظت السنة لمن أراد الاتباع، فاستحب وضع اليد على اليد اقتداءً بالنبي -ﷺ- والصحابة والأتباع، قال الترمذي: "والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي -ﷺ- والتابعين ومن بعدهم: يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة". وقال ابن عبد البر: "لم يأت فيه عن النبي -ﷺ- خلاف".

فقد ثبتت عن النبي -ﷺ-: بالقول فكان يأمرهم بذلك كما في حديث سهل بن سعد السابق، وبالفعل، فكان يفعل ذلك كما جاء عنه في حديث وائل بن حجر السابق، وبالتقرير فكان يصوبهم بنفسه كما في حديث جابر قال: مرّ رسول الله -ﷺ- برجل -وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى- فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى.

رواه الدارقطني في سننه ٢٨٧/١، ومثله حديث ابن مسعود السابق.

فأما الآثار المروية عن عبد الله بن الزبير وبعض التابعين في الإرسال، فإما أن تكون معارضة بآثار أخرى رويت عنهم تدل على استحباب وضع اليدين، أو أنه -قد يرسل العالم يديه ليرى الناس أن ليس ذلك- أي وضع اليدين -بحتم واجب".

وعلى العموم "فلا يجوز أن يجعل إغفال من أغفل استعمال السنة أو نسيها أو لم يعلمها حجة على من يعلمها وعمل بها".

انظر: سنن الترمذي ٣٣/٢، التمهيد ٧٤/٢٠-٧٦، الأوسط ٩٢/٣.

مسألة: السنة في وضع اليمين على الشمال أن يجعلهما فوق سرته وتحت صدره<sup>(١)</sup>.

وبه قال سعيد بن جبير<sup>(٢)(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> والثوري<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup> .....

---

(١) وعليه نص الشافعي في مختصر المزني ص ١٧.

وهو الصحيح من المذهب عند جماهير الأصحاب.

وفي وجه مشهور لأبي إسحاق المروزي: أنه يجعلهما تحت سرته.

انظر: الباب ص ١٠١، الحاوي الكبير ١٠٠/٢، التعليقة ٧٣٣/٢، التهذيب ٨٩/٢، البيان ١٧٥/٢، روضة الطالبين ٣٣٩/١، المجموع ٣١٠/٣.

(٢) هو الإمام سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالي، أبو محمد الكوفي، تابعي فاضل، إمام في الفقه والتفسير، قال الإمام أحمد: "قتل الحجاج سعيداً وما على الأرض أحداً إلا وهو محتاج إلى علمه"، قتل - رحمه الله - سنة خمس وتسعين.

انظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار ٨٢، صفة الصفوة ٧٧/٣، سير أعلام النبلاء ٣٢١/٤.

(٣) وذكر قول سعيد بن جبير أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: وضع اليمين على اليسرى في الصلاة ٤٨٠/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٧/٢ من طريق أبي الزبير قال: أمرني عطاء أن أسأل سعيداً: أين تكون اليدين في الصلاة فوق السرة أو أسفل من السرة؟ فسأله عنه فقال: "فوق السرة".

وانظر: الأوسط ٩٣/٣، التمهيد ٧٥/٢٠، المجموع ٣١٣/٣.

وهي رواية عن مالك، وهي المذهب.

انظر: الإشراف ٨٠/١، المنتقى ٢٨١/١، الذخيرة ٢٢٩/٢.

(٤) انظر: كتاب الآثار ٣٢٥/١، مختصر الطحاوي ص ٢٦، الاختيار لعليل المختار ٤٩/١.

(٥) انظر: التمهيد ٧٥/٢٠، المغني ١٤١/٢.

(٦) للإمام أحمد في هذه المسألة خمس روايات، أشهرها ثلاث:

الأولى: أن يجعلهما تحت سرته، فنقل الفضل بن زياد: أنه يضع اليمين على الشمال تحت السرة.

وهي اختيار الحنفي، والموفق، وهي المذهب، كما قال المرداوي في الإنصاف.

وإسحاق<sup>(١)</sup>: بل يجعلهما تحت سرته وهو اختيار أبي إسحاق المروزي<sup>(٢)</sup>.  
 وقال ابن المنذر: "لم يثبت عن النبي -ﷺ- في ذلك شيء، فهو بالخيار، إن شاء جعلهما تحت السرة أو فوقها<sup>(٣)(٤)</sup>.  
 وعن علي بن أبي طالب روايتان:  
 إحداهما: مثل مذهبننا<sup>(٥)</sup>.

---

والرواية الثانية: تحت صدره، قال عبد الله: "رأيت أبي -أي الإمام أحمد- إذا صلى وضع يديه إحداهما على الأخرى فوق السرة".  
 والرواية الثالثة: أنه مخير في ذلك، وأنهما في الفضيلة سواء، قال الكوسج: "أين يضع يمينه على شماله؟ قال -أحمد- : كل هذا عندي سواء".  
 وهذه الرواية اختارها المجد ابن تيمية.  
 انظر: الإفصاح ١٢٤/١، الروايتين والوجهين ١١٦/١، مسائل أحمد وإسحاق ٣١٥/١، العدة شرح العمدة ص ٧٠، المحرر في الفقه ٥٣/١، الإنصاف ٤٦/٢، مسائل أحمد برواية عبد الله ص ٧٢، المغني ١٤١/٢.

- (١) قال إسحاق: "تحت السرة أقوى في الحديث، وأقرب إلى التواضع".  
 انظر: مسائل أحمد وإسحاق ٣١٦/١، الأوسط ٩٤/٣.  
 (٢) انظر: حلية العلماء ١٨٢/١، المجموع ٣١٣/٣.  
 (٣) انظر: الأوسط ٩٤/٣.  
 (٤) قلت: وفي المسألة قول ثالث لم يذكره المؤلف، وهو: أن اليدين توضع على الصدر، وهو رواية عن علي بن أبي طالب، وإسحاق بن راهويه، واختاره الشيخ عبدالعزيز بن باز والشيخ الألباني.  
 انظر: السنن الكبرى ٤٦/٢، رسالة: أين يضع المصلي يديه بعد الرفع من الركوع ص ٤٤، صفة صلاة النبي -ﷺ- ص ٨٨، الأوسط ٩٣/٣.  
 (٥) انظر: التمهيد ٧٥/٢، المجموع ٣١٣/٣.

والأخرى: مثل مذهب أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

واحتجوا بما روى أبو جحيفة<sup>(٢)</sup> عن علي كرم الله وجهه: ((أنه كان يضع يديه اليمنى على اليسرى في الصلاة تحت سرتيه))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: سنن أبي داود ٤٨٠/١، سنن الدارقطني ٢٨٦/١، المصنف لابن أبي شيبة ٤٢٧/١.

(٢) هو: وهب بن عبد الله، أبو جحيفة السُّرائي، يقال له: وهب الخير، كان من صفار أصحاب رسول الله -ﷺ-، قيل مات رسول الله -ﷺ- ولم يبلغ الحلم، سكن الكوفة، وصحب عليا -ﷺ- كثيراً، توفي -ﷺ- سنة أربع وسبعين، روى له الجماعة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦٣/٦، ٣١٩، الاستيعاب ٢٧٧٠، الإصابة ٢٩٠/٦.

(٣) لم أجد به هذا اللفظ، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف ٤٢٧/١، وابن المنذر في الأوسط ٩٤/٣ عن علي -ﷺ- قال: "من سنة الصلاة وضع الأيدي على الأيدي تحت السرة".

وأخرج أبو داود في سننه ٤٨٠/١، والدارقطني في سننه ٢٨٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٨/٢ عن علي -ﷺ- قال: "من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة".

قلت: وكلهم -أعني ابن أبي شيبة وابن المنذر وأبو داود والدارقطني والبيهقي- رَوَوْا هذا الأثر من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد عن أبي جحيفة عن علي -ﷺ-.

قال البيهقي: "عبد الرحمن بن إسحاق هذا هو الواسطي القرشي، جرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري وغيرهم"، وهو "متروك"، وقال النووي: "حديث علي ... اتفقوا على تضعيفه، لأنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل".

وقال ابن حجر: "إسناده ضعيف".

وضعفه الشيخ ابن باز والألباني.

انظر: السنن الكبرى ٤٨/٢، المجموع ٣١٣/٣، فتح الباري ٢٨٥/٢، رسالة أين يضع المصلي يديه ص ٤٥، إرواء الغليل ٦٩/٢-٧٠.

وروى الدارقطني في سننه ٢٨٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٨/٢ عن عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي أنه كان يقول: "إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة". وجاء من طريق آخر عند أبي داود في سننه ٤٨١/١ عن أبي هريرة قال: "أخذ الأكف على الأكف في الصلاة تحت السرة".



قالوا: ولأنه ما فوق السرة موضع لا يجب على الرجل سترته، وليس بعورة في حق الرجل، فلم يسن وضع اليدين عليه، أصله الصدر<sup>(١)</sup>.

ودليلنا: ما روى عقبة ظبيان وعقبة بن صهبان<sup>(٢)</sup> عن علي في قوله: ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال: فوضع يده اليمنى على شماله، وجعلهما تحت صدره<sup>(٣)</sup>.  
وروى أبو الجوزاء عن ابن عباس في قوله: ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال: وضع اليمنى على الشمال تحت صدره<sup>(٤)</sup>.

ومن القياس: عورة فلم يسن وضع اليدين عليها في الصلاة، أصله الفخذ والعانة.

=

قال أبو داود بعده: "سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبدالرحمن بن إسحاق"، وقد تقدم الكلام عليه.  
(١) قال العيني في عمدة القاري ٢٨٠/٥: "ونحن نقول: الوضع تحت السرة أقرب إلى التعظيم وأبعد عن التشبه بأهل الكتاب، وأقرب إلى ستر العورة وحفظ الإزار عن السقوط، وذلك كما يفعل بين يدي الملوك، وفي الوضع على الصدر تشبه بالنساء فلا يسن".  
وانظر: المبسوط ٢٤/١، العناية ٢٤٩/١.

(٢) هو عقبة بن صُهْبَان الأزدي الحُدَّائي، وقيل الراسي البصري، روى عن عثمان وعائشة، وتوفي في أول خلافة الحجاج على العراق، وكان ثقة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه.  
انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٤٦/٧، تاريخ الإسلام ١٩٣/٣، تقريب التهذيب ٦٨١/١.

(٣) أما ما رواه عقبة بن ظبيان عن علي -عليه السلام- فقد سبق ص ٢٠٦.  
وأما رواية عقبة بن صُهْبَان، فقد روى البيهقي في السنن الكبرى ٤٦/٢ عن عقبة بن صهبان أن عليا -عليه السلام- قال في هذه الآية: ﴿فصل لربك وانحر﴾ قال: "وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعهما على صدره".

قلت: ويلاحظ أن جميع طرق أثر علي -عليه السلام- على حسب اطلاعي - تنص على أن وضع اليدين يكون على الصدر، لا تحت الصدر كما ذكر المؤلف. والله أعلم.  
(٤) سبق تخريجه في ص ٢٠٦، ولكن بلفظ: ((عند النحر)).

ولأن الصدر محل القرآن والعلم والإيمان، فكان وضع اليدين تحته أولى من السرة، وفيه من الخشوع والذل أكثر<sup>(١)</sup>.

فأما احتجاجهم بحديث علي - عليه السلام - فنقول: قد اختلفت الرواية عنه، فروى عنه جرير الضبي<sup>(٢)</sup> أنه "كان يضع يمينه على شماله فوق سرتة"<sup>(٣)</sup>.

فإما نقول: تعارضت الروايتان فسقطتا أو نرجح ما رويناه، لأنه يعضده تفسيره، فإنه لم يختلف فيه، وإنما اختلف في فعله.

وأما قياسهم على الصدر فنقول: هذا بالضد أولى وذلك أنه إذا كان ليس بعورة فالمسنون وضع اليدين عليه، وما هو عورة فالأولى أن لا يضع يده عليه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٠٠.

(٢) هو: جرير الضبي، جد فضيل بن غزوان بن جرير، كان شديد الملازمة لعلي - عليه السلام -، قال عنه الذهبي: "لا يعرف"، وقال ابن حجر: "مقبول"، روى له أبو داود.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤/٥٥٢، الجرح والتعديل ٢/٥٠٢، ميزان الاعتدال ١/٣٩٧، تقريب التهذيب ١/١٥٩.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ١/٤٨٠. والحديث كما علمت في سنده جرير الضبي.

(٤) والذي يترجح في هذه المسألة هو القول الثالث: وهو أن اليدين توضع على الصدر، وذلك للأدلة الآتية:

١- عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال: رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - يتصرف عن يمينه وعن يساره، ورأيت يده يضع هذه على صدره، - ووصف يحيى - اليمنى على اليسرى فوق المفضل.

أخرجه أحمد في المسند ٦/٢٩٧، وصححه الشيخ عبد العظيم آبادي في عون المعبود ٢/٣٢٥، وقال الشيخ ابن باز في رسالة أين يضع المصلي يديه ص ٤٥: "أخرجه أحمد بإسناد حسن".

وقال الشيخ الألباني في أحكام الجنائز ص ١٥٠: "أخرجه أحمد بسند رجاله ثقات رجال مسلم غير قبيصة هذا ... فمثله حديثه حسن في الشواهد".

- ٢- وعن وائل بن حجر -رحمه الله- أنه رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- وضع يمينه على شماله ثم وضعهما على صدره".  
والحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢٤٣/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٦/٢.  
وصححه ابن خزيمة ٢٤٣/١، وعبد العظيم آبادي في عون المعبود ٣٢٥/٢.  
وقال الشيخ ابن باز -في رسالة ابن يضع المصلي يديه ص ٤٤-: "حديث جيد لا بأس بإسناده".
- ٣- عن طاوس قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد بينهما على صدره".  
والأثر أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ٤٨١/١.  
قال الشيخ ابن باز: "مرسل جيد".  
وقال الشيخ الألباني: "سند جيد وهو وإن كان مرسلًا فهو حجة عند الجميع لشواهده".  
قال الشيخ عبد العظيم آبادي في عون المعبود ٣٢٧/٢: "فمرسل طاوس وحديث هلب وحديث وائل ابن حجر تدل على استحباب وضع اليدين على الصدر وهو الحق، وأما الوضع تحت السرة أو فوق السرة فلم يثبت فيه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حديث".  
قال الشيخ ابن باز -في رسالته ص ٤٥-: "والأمر كما قال رحمه الله للأحاديث المذكورة".  
وقال الشيخ الألباني في صفة صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- ص ٨٨: "تنبيه: وضعهما على الصدر هو الذي ثبت في السنة، وخلافه إما ضعيف أو لا أصل له..".

مسألة: قال: ثم يقول: وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض

إلى آخر كلامه ، وهذا كما قال<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى

جداك وجل ثناؤك ولا إله غيرك .

وبه قال الثوري<sup>(٣)</sup> / وأحمد<sup>(٤)</sup> والأوزاعي<sup>(٥)</sup> وإسحاق<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو يوسف: يجمع بينهما فيقول: سبحانك اللهم إلى آخره، ووجهت

وجهي ، وأيهما قرأ جاز<sup>(٧)</sup>.

وقال مالك: لا نقول شيئا من ذلك بل يكبر ثم يقرأ<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ٢٠٧/١، مختصر المزني ص ١٧، حلية العلماء ١٨٢/١، التنبيه ص ٢٧.

(٢) انظر: كتاب الآثار ١٢٢/١، ١٢٦، مختصر الطحاوي ص ٢٦، المبسوط ١٢/١.

(٣) انظر: الأوسط ٨٥/٣، المغني ١٤٣/٢.

(٤) انظر: مسائل أحمد برواية عبد الله ٢٤٥/١، النكافي ١٢٩/١، الإنصاف ٤٧/٢.

قال ابن القيم: "وإنما اختار الإمام أحمد هذا الدعاء لعشرة أوجه ، ثم ذكر بعضها ، فانظرها في زاد المعاد ٢٠٥/١".

(٥) انظر: المحلى ٩٨/٤، المجموع ٣٢١/٣.

(٦) نقل ابن المنذر عن إسحاق هذا القول في الأوسط ٨٦/٣.

وكذا في المحلى ٩٨/٤، والمغني ١٤٣/٢، والمجموع ٣٢١/٣.

وفي مسائل الكوسج ٢٨٧/١ قال إسحاق: "ونختار له أن يقول: وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض" حديث علي، ويلحق سبحانك اللهم وبحمدك به".

فعلم أن لإسحاق في هذه المسألة روايتان. والله أعلم.

(٧) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٠٠/١، المبسوط ١٢/١، بدائع الصنائع ٤٧١/١.

والجمع بين الدعائين قول لأبي إسحاق المروزي وأبي حامد .

انظر: فتح العزيز ٣٠٣/٣، روضة الطالبين ٣٤٥/١.

(٨) قال ابن القاسم: وكان مالك لا يرى هذا الذي يقول الناس سبحانك اللهم وبحمدك ... وكان

وقال ابن القصار: ولا يستحب عند مالك<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصرهم بقوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وما روى أبو سعيد عنه - عليه السلام - : أنه كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

لا يعرفه".

انظر: المدونة الكبرى ١/٦٢، المعونة ١/٢١٦، بداية المجتهد ١/١٢٣.

(١) فالمشهور من مذهب مالك هو كراهة دعاء التوجيه بعد الإحرام وقبل القراءة.

وعن مالك قول آخر باستحباب ذلك.

ووجه ابن حبيب هذا القول بأنه يقال بعد الإقامة وقبل الإحرام.

واستحسنه بعض علماء المالكية.

انظر: التلخيص ١/١٠٣، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦١، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٢١٧.

(٢) سورة الطور، الآية ٤٨.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٣/٤٤٩، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من رأى الاستفتاح

بسبحانك اللهم وبحمدك ١/٤٩٠، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: الدعاء بين التكبيرة

والقراءة ٢/١٣٢، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما يقول عند افتتاح الصلاة ٢/٩، وابن

ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: افتتاح الصلاة ١/٢٦٤، والدارمي في

سننه ١/٢٨٢، والدارقطني في سننه ١/٢٩٨، والمحاربي في شرح معاني الآثار ١/١٩٧، والبيهقي في

السنن الكبرى ٢/٥٢.

كلهم من طريق جعفر بن سليمان الضبي ثنا علي بن علي الرفاعي عن أبي المتوكل الناجي عن أبي

سعيد الخدري قال: "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا افتتح الصلاة كبر ثم يقول: (سبحانك اللهم وبحمدك

وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك)).

هذا لفظ النسائي وابن ماجه، ولفظ البقية: "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قام من الليل، استفتح

صلاته، فكبر ثم يقول: ((سبحانك اللهم وبحمدك...))، وزادوا ثم يقول: ((لا إله إلا الله ثلاثاً))

ثم يقول: ((أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه...)).

قال: وروى<sup>(١)</sup> علقمة<sup>(٢)</sup> ((و)) الأسود<sup>(٣)</sup> أن عمر قام إلى الصلاة فكبر وجهر بالتكبير وقال: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا إله إلا أنت<sup>(٤)</sup>. ليعلم الناس.

وسياتي الكلام على حديث أبي سعيد قريباً إن شاء الله.

(١) في المخطوط: "علقمة الأسود" والصواب ما زدته، لأن علقمة لا يسمى بالأسود، والأسود هو ابن يزيد.

(٢) هو علقمة بن قيس، وقد سبقت ترجمته ص ١٨٧.

(٣) هو: الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، أبو عمرو وقيل أبو عبد الرحمن الكوفي، التابعي الفقيه الإمام الصالح، عمه علقمة بن قيس السابق ذكره، وكان الأسود أسن منه، روى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وغيرهم، قال أحمد: اتفقوا على توثيقه وجلالته، توفي -رحمه الله- سنة أربع أو خمس وسبعين.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/٢٩١، تهذيب الأسماء واللغات ١/١٢٢، تقريب التهذيب ١/١٠٢.

(٤) روى الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٩٨ بإسناده عن علقمة والأسود أنهما سمعا عمر -رضي الله عنه- كبر، فرفع صوته وقال: "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك" يسمع من يليه. وروى ابن أبي شيبة في المصنف ١/٢٦١، الدارقطني في سننه ١/٣٠٠ عن علقمة أنه انطلق إلى عمر ابن الخطاب قال: فرأيت أنه قال حين افتتح الصلاة: "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك".

وروى ابن أبي شيبة في المصنف ١/٢٦١، و الدارقطني في سننه ١/٣٠٠، والحاكم في المستدرک ١/٢٣٥، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/٥٢ عن الأسود بن يزيد قال: رأيت عمر بن الخطاب افتتح الصلاة فكبر ثم قال: "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك".

قال ابن خزيمة: "هذا صحيح عن عمر بن الخطاب".

وقال الدارقطني: "هذا صحيح عن عمر من قوله".

وقال الحاكم: "قد صحت الرواية فيه عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-"، ووافقه الذهبي

قالوا: ولأن قوله: "وجهت وجهي" إخبار عن الحال فلم يسن ذلك. أصله قوله في الركوع: اللهم لك ركعت وفي السجود: ولك سجدت. ودليلنا: ما روى عبيدا لله بن أبي رافع<sup>(١)</sup> عن علي أن النبي -ﷺ- كان إذا افتتح الصلاة قال: (وجهت وجهي) إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

=

على تصحيحه ووقفه. وصحح إسناده النووي والألباني. انظر: صحيح ابن خزيمة ٢٤٠/١، سنن الدارقطني ٢٩٩/١، المستدرک مع التلخيص ٢٣٥/١، المجموع ٣٢٠/٣، إرواء الغلیل ٤٨/٢. أقول: قد أخرج الدارقطني في سننه ٢٩٩/١ من طريق آخر عن عبدالرحمن بن عمر بن شبة عن أبيه عن نافع عن ابن عمر عن عمر -رضي الله عنه- قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم - إذا كبر للصلاة قال: ((سبحانك اللهم وبحمدك... الحديث. ولكنه لا يصح مرفوعاً إلى النبي -ﷺ-، قال الدارقطني بعده: "رفعه هذا الشيخ عن أبيه عن نافع... والمحفوظ عن عمر من قوله". وقال الذهبي في التلخيص ٢٣٥/١: "أخطأ من رفعه"، وقال البيهقي في السنن الكبرى ٥٢/٢: "وأصح ما روي فيه الأثر الموقوف على عمر -رضي الله عنه-". وجاء في صحيح مسلم ٢٩٩/١ عن الأوزاعي عن عبدة أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول: "سبحانك اللهم وبحمدك" وهو مرسل، لأن عبدة وهو ابن أبي لبابة لم يسمع من عمر، قاله النووي.

وقد ذكر تروجه مسلم له فيراجع المنهاج شرح صحيح ١١١/٤، ١١٢. تنبيه: في جميع الروايات عن عمر -رضي الله عنه- التي وقفت عليها - بدون زيادة: "وجل ثناؤك"، وبدل "لا إله إلا أنت": "لا إله غيرك".

(١) هو عبيدا لله بن أبي رافع المدني، مولى النبي -ﷺ-، وهو كاتب علي -رضي الله عنه- روى له الجماعة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٠٧/٥، تقريب التهذيب ٦٣١/١.

(٢) الحديث رواه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٥٣٤/١-٥٣٥، ونصه: عن علي بن أبي طالب عن رسول الله -ﷺ- أنه كان إذا قام إلى

=

وعن أبي هريرة : (كان النبي -ﷺ- إذا قام إلى الصلاة قال : ((وجهت وجهي إلى آخره<sup>(١)</sup>)).

الصلاة قال : ((وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له . وبذلك أمرت وأنا من المسلمين . اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربي وأنا عبدك ، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً . إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك والخير كله في يدك ، والشر ليس إليك . أنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك)) ، وإذا ركع قال : ((لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي)) وإذا رفع قال : ((اللهم ! ربنا لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض ، وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد)) وإذا سجد قال : ((اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين)) ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : ((اللهم ! اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني . أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت)).

انظر معاني ألفاظ هذا الحديث العظيم في النهاج شرح صحيح مسلم ٥٧/٢ ، وما بعدها .

قال ابن القيم في قوله -ﷺ- : ((والشر ليس إليك)) تبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه ، بل كل ما نسب إليه فهو خير ، والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه... وهو سبحانه خالق الخير والشر ، فالشر في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله ، وخلق وفعله وقضاؤه وقدره خير كله ... إلى آخر كلامه -رحمه الله- .

وقال شارح الطحاوية : "لا ينسب الشر إليه تعالى ، لأنه سبحانه لا يخلق شراً محضاً ، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خيراً ، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس ، فهذا شر جزئي إضافي ، فأما شر كلي أو شر مطلق ، فالرب سبحانه منزّه عنه ، وهذا هو الشر الذي ليس إليه".

انظر : شفاء العليل ص ٣٠١ ، شرح الطحاوية ٥١٧/٢ .

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، والمشهور عن أبي هريرة ما رواه البخاري في صحيحه ، كتاب



وعن جابر مثله<sup>(١)(٢)</sup>.

فإن قيل : فقد روي في حديث علي أنه قال : ويقول في ركوعه : ولك

الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير ٢/٢٨٨، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة ١/٤١٩ عن أبي هريرة قال : كان رسول الله - ﷺ - إذا كبر للصلاة سكت هنية قبل أن يقرأ، فقلت : يا رسول الله! بأي أنت وأمي! أرايت سكرتك بين التكبير والقراءة، ما تقول؟ قال : ((أقول: اللهم! باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب . اللهم! نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس. اللهم! اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد)) وهذا لفظ مسلم.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٥٢.

وأخرجه النسائي ٢/١٢٩ ، والدارقطني ١/٢٩٨ ، ولكن بلفظ : ((إن صلاتي ونسكي)) إلى آخر الحديث.

وسأتي الكلام عليه قريباً ص ٢٢٦ ح ٢ إن شاء الله تعالى.

(٢) وقد تأول بعض الحنفية هذه الأحاديث وحملوها على التطوعات والتهجد، وأيدوا ذلك بما رواه النسائي في سننه بإسناده عن محمد بن مسلمة أن رسول الله - ﷺ - كان إذا قام يصلي (تطوعاً) قال : ((الله أكبر وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً...)) الحديث ، فيكون هذا الحديث مفسراً للأحاديث السابقة.

ولكن يرد عليهم: بما رواه ابن حبان في صحيحه بإسناده عن علي بن أبي طالب أن النبي - ﷺ - كان إذا ابتدأ الصلاة (المكتوبة) قال : ((وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً...)) الحديث.

والحديث أيضاً رواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو داود في سننه والبيهقي في السنن كلهم بإثبات لفظة: ((المكتوبة)) وقد صححها ابن خزيمة وابن حبان.

انظر: الهداية ١/٤٨ ، فتح القدير ١/٢٥٢ ، بدائع الصنائع ١/٤٧٣ ، سنن النسائي ٢/١٣١ ، صحيح ابن حبان ٣/١٣١ ، صحيح ابن خزيمة ١/٢٣٦ ، سنن أبي داود ١/٤٨٤ ، السنن الكبرى ٢/٤٩ .

ركعت ولك سجدة<sup>(١)</sup> ، فهذا لا يستحب.

قلنا عنه: جوابان:

أحدهما: يستحب ذلك.

والثاني: أنه ليس إذا نسخ أحد الحكمين يجب أن ينسخ الحكم الآخر.

ولأنه إذا روي: (وجهت وجهي) وروي: (سبحانك اللهم وبحمدك)

كان وجهت وجهي أولى ، لأنها صفة الحال وهي من القرآن<sup>(٢)</sup>.

وأما احتجاجهم بحديث أبي سعيد فالجواب: أن راويه علي بن علي

الرفاعي عن الحسن البصري مرفوعاً عليه، وإنما وهم جعفر بن سليمان فرواه عن

ابن علي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سبق في ثنايا حديث علي - عليه السلام -.

(٢) قال تعالى: ﴿إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين﴾

سورة الأنعام، الآية ٧٩.

وقال تعالى: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت

وأنا أول المسلمين﴾ سورة الأنعام، الآية ١٦٢-١٦٣.

(٣) وهذا ما ذكره أبو داود في سننه ٤٩٠/١ حيث قال: "وهذا الحديث يقولون: هو عن علي بن

علي عن الحسن مرسلًا، الوهم من جعفر".

وانظر: تحفة الأشراف ٤٢٩/٣، نتائج الأفكار ٤١٢/١.

وقال الترمذي: "وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد، كان يحكي بن سعيد يتكلم في علي بن علي

الرفاعي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث".

ونقل عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه لا يحمد إسناده.

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن علي بن علي الرفاعي فقال: ليس بحديثه بأس. قلت: يحتاج

بحديثه؟ قال: لا".

وقد ضعف النووي حديث أبي سعيد ، ونقل عن أحمد وأبي داود والترمذي تضعيفه.

والصواب - والله أعلم - أن حديث أبي سعيد أقل أحواله أن يكون حسناً، فجعفر بن سليمان الضبعي

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾  
فنقول: قال أهل التفسير حين تقوم من النوم<sup>(١)</sup>.

وأما حديث عائشة فراويه طلق بن غنام وهو ضعيف، وتفرد بروايته عن

---

قال عنه الذهبي: "ثقة فيه شيء مع كثرة علومه".

وقال ابن حجر: "صدوق زاهد".

وأما علي بن علي بن نبحار بن رفاعه الرفاعي الشكري، أبو إسماعيل البصري، قال عنه أحمد بن حنبل: "ليس به بأس"، ووثقه يحيى بن معين ووكيع وأبو زرعة، وقال شعبة: "أذهبوا بنا إلى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرفاعي".

وقال الهيثمي: "رواه أحمد ورجاله ثقات".

وقال ابن حجر: "هذا حديث حسن".

وصححه الشيخ أحمد شاكر، وقال الألباني عنه: "حسن رجاله كلهم ثقات".

انظر: سنن الترمذي ١١/٢، مسائل أحمد برواية عبد الله ٢٤٧/١، الجرح والتعديل ١٩٦/٦، كتاب خلاصة الأحكام ٣٦١/١، الكاشف ٢٩٤/١، تقريب التهذيب ١٦٢/١، طبقات ابن سعد ٢٧٥/٧، مجمع الزوائد ٢٦٥/٢، نتائج الأفكار ٤١٢/١، إرواء الغليل ٥١/٢.

(١) في تفسير هذه الآية أربعة أقوال:

الأول: ما ذكره المؤلف، واختاره ابن جرير الطبري.

الثاني: حين تقوم من نومة القائلة وهي الظهر.

الثالث: حين تقوم من المجلس ليكفروه.

الرابع: التسبيح في الصلاة.

وقد روى ابن المنذر عن الضحاك بن مزاحم أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾  
قال: "حين تقوم إلى الصلاة تقول هؤلاء الكلمات: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى  
جداك ولا إله غيرك".

انظر: أحكام القرآن لابن العربي ١٧٣٢/٤، تفسير ابن كثير ٢٤٦/٤، فتح القدير ١٠٢/٥-١٠٣،  
الأوسط ٨٣/٣.

## عبد السلام بن مخزومة فلم يتابع عليه<sup>(١)</sup>.

(١) حديث عائشة رضي الله عنها- رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم ومحمدك ٤٩١/١، و الدارقطني في سننه ٢٩٩/١، والحاكم في المستدرک ٣٥/١، وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٥١/٢.

كلهم من طريق طلق بن غنام ثنا عبد السلام بن حرب الملائي عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة قال: ((سبحانك اللهم ومحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك)).

قال أبو داود بعده: "وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب، لم يروه إلا طلق بن غنام، وقد روى قصة الصلاة عن بديل جماعة لم يذكروا فيه شيئاً من هذا".  
وقال الدارقطني: "وليس هذا الحديث بالقوي".  
وأعل المؤلف -رحمه الله- الحديث بعلتين:  
الأولى: ضعف طلق بن غنام.

والثانية: تفرد عبد السلام بن حرب بلفظ هذه الرواية عن غيره.  
أقول: ما ذكره المؤلف -رحمه الله- من هذه العلل، لا يوافق عليها، لأن طلق بن غنام بن طلق بن معاوية النخعي أبو محمد الكوفي، المتوفى سنة إحدى عشرة ومائتين، قال عنه أبو داود: "صالح"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: "ثقة"، ووثقه أيضا الدارقطني وابن أبي شيبة، وقال ابن حجر: "ثقة".

وأما علة التفرد فهي زيادة من ثقة فهي مقبولة، لأن عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي أبا بكر الكوفي، قال عنه الدارقطني: "ثقة حجة"، وقال الترمذي: "ثقة حافظ"، ووثقه جمع من الأئمة.  
ولذا قال الحاكم في المستدرک: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".  
ولكن يعكر هذا ما في الإسناد من الانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة، ولهذا قال ابن حجر: "ورجال إسناده ثقات، لكن فيه انقطاع".

انظر: سنن أبي داود ٤٩١/١، سنن الدارقطني ٢٩٩/١، ميزان الاعتدال ٣٤٥/٢، تهذيب التهذيب ٢٥/٢، طبقات ابن سعد ٤٠٥/٦، تقريب التهذيب ٤٥٣/١، ٥٩٩، المستدرک ٢٣٥/١، تلخيص الحبير ٢٤٤/١.

وقد روي عن عائشة من وجه آخر، قد يكون شاهدا لهذا الحديث، وهو ما رواه الترمذي في سننه،

وأما قولهم: إن هذا صفة الحال فلم يسن، أصله قوله في الركوع: اللهم لك ركعت، فنحن لا نسلم، بل نص الشافعي على استحباب ذلك في الصلاة<sup>(١)</sup>. والله أعلم بالصواب.

واحتج من نصر مالكاً بقوله -ﷺ- للمسيء صلاته: (وكبر ثم اقرأ)<sup>(٢)</sup>.

---

كتاب الصلاة، باب: ما يقول عند افتتاح الصلاة ١١/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: افتتاح الصلاة ٢٦٥/١، وابن خزيمة في صحيحه ٢٣٩/١، والدارقطني في سننه ٣٠١/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥١/٢ كلهم من طريق حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة أن النبي -ﷺ- كان إذا افتتح الصلاة قال. الحديث.

قال الترمذي بعده: "وحارثة قد تكلم فيه من قبل حفظه، وقال البيهقي: "وهو ضعيف"، وضعف هذا الحديث النووي.

ومال ابن حجر إلى تحسين هذا الحديث، لا سيما إذا انضم إليه الطريق الأول، وقال: "أما الترمذي فضعه من طريق حارثة، ولم يعرج على الطريق الأول، بل صرح بتفرد حارثة به، ولو وقعت له الطريق الأولى لكان على شرطه في الحسن".

وجعل الشيخ الألباني طريق أبي الجوزاء شاهدا لهذا الطريق، فيرتقي الحديث بهما إلى درجة الحسن. انظر: سنن الترمذي ١٢/٢، السنن الكبرى ٥١/٢، المجموع ٣١٩/٣، نتائج الأفكار ٤١١/١، إرواء الغليل ٥١/٢.

(١) انظر: الأم ٢١٧/١-٢١٨.

(٢) حيث أن النبي -ﷺ- لم يعلمه دعاء الاستفتاح، وخوفاً من أن يُعتقد وجوب دعاء الاستفتاح، فيزاد في الصلاة ما ليس منها، وقد ذكر ابن وهب أنه صلى مع مالك في بيته فكان يقول ذلك عند افتتاح الصلاة: ((وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين)) قال مالك: أكره أن أحمل الناس على ذلك، فيقول جاهل: هذا من فرض الصلاة)).

انظر: الإشراف ٧٤/١، المنتقى ١٤٢/١، شرح منح الجليل ١٦٠/١.

فالجواب عنه: أن النبي -ﷺ- إنما علمه الفرائض الصلاة دون مسنوناتها.<sup>(١)</sup>  
وجواب آخر: يجوز أن يكون النبي -ﷺ- علم منه أنه يعرف سنة  
الاستفتاح ، فلذلك غني عن تعليمه إياه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٣/٣٢١.

(٢) والذي يظهر -والله أعلم- بعد عرض هذه المسألة، أن الاختلاف فيها ((هو من الاختلاف  
المباح الذي من عمل منه بشيء أجزأه، ولو ترك ذلك كله، ما كانت عليه إعادة ، ولا سجود  
سهو))، فالأفضل أن يقول المصلي جميع هذه الأدعية في أوقات شتى وذلك لأمر:  
أولاً: أن في هذا التنوع اتباع السنة، واقتداء بالنبي -ﷺ- في تنوعه، فكان -ﷺ- يقول هذا، ويقول  
هذا.

ثانياً: ((أن-هذا التنوع بالأدعية- يُخرج الجائز المسنون عن أن يُشبهه بالواجب، فإن المداومة على  
المستحب أو الجائز فيه تشبيه بالواجب.

ثالثاً: أن كل نوع من أنواع العبادة المتنوعة لا بد أن له خاصة ليست لغيره، وفي العمل بكل واحد  
منها تحصيل مصلحة كل واحد من تلك الأنواع.

رابعاً: إن في المداومة على نوع من هذه الأدعية دون غيره هجراناً لبعض المشروع، وذلك سبب  
لنسيانه والإعراض عنه.

انظر: الأم ١/٢٠٨، الأوسط ٣/٨٦، مجموع الفتاوى ٢٤/٢٤٤-٢٤٩.

أما ما ذكره أبو يوسف من جواز الجمع بين دعاء ((سبحانك اللهم وبحمدك)) و((وجهت وجهي  
للذي فطر السماوات والأرض حنيئاً)) فهو قول لأبي إسحاق المروزي والقاضي أبي حامد.

وقد يستدل لهم في ذلك:

بما رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٥٢ بإسناده عن محمد بن المنكدر أن جابر بن عبد الله -رضي الله  
عنهما- أخبره أن رسول الله -ﷺ- كان إذا استفتح الصلاة قال: ((سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك  
اسمك وتعالى جددك ولا إله غيرك، وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيئاً وما أنا من  
المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له)).

قال ابن حجر في التلخيص الحبير: "أخرجه البيهقي بسند جيد، لكنه من رواية ابن المنكدر عنه، وقد  
اختلف عليه فيه".

وما أدري ما الاختلاف عليه فيه، فإن الجماعة ذكروا في صحاحهم وسننهم رواية محمد بن المنكدر عن جابر، وقد ثبت سماعه منه.

وقد قوى إسناد هذا الحديث ابن حجر في نتائج الأفكار.

انظر: التلخيص الحبير ١/٢٤٥، تهذيب الكمال ٢٦/٥٠٣، نتائج الأفكار ١/٤١٩.

وجاء الجمع بين الدعائين أيضا عند الطبراني في الكبير من حديث ابن عمر، ولكن فيه عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف.

انظر: مجمع الزوائد ٢/١٠٦-١٠٧، السنن الكبرى ٢/٥٣.

فصل: قال في الأم: كان النبي ﷺ - يقول في دعاء الاستفتاح: ((وأنا أول

المسلمين))<sup>(١)</sup>.

وهذا صحيح في حقه، فأما غيره فيقول: وأنا من المسلمين<sup>(٢)(٣)</sup>.

قال: وإن نسي الدعاء حتى تعوذ للقراءة لم يعد إليه<sup>(٤)</sup>.

وهذا صحيح، لأن المسنون لا يفعل إذا فات محله.

قال: وإن دخل المسجد والإمام قد سبقه ببعض صلاته، فإن علم أنه

يدركه في الركوع إذا دعا وتعوذ وقرأ الفاتحة فعل ذلك.

وإن علم أنه لا يدركه ترك الدعاء واشتغل بالقراءة، فإن خالف ودعا

وتعوذ وقرأ الحمد فلم يتمها حتى ركع الإمام. نظر:

فإن أمكنه إتمام السورة والركوع قبل أن يرفع الإمام رأسه فعل.

وإن علم أن الإمام يرفع رأسه قبل إتمام الحمد نوى مفارقتها وأتم صلاته

لنفسه.

قال: ويستحب دعاء الاستفتاح في صلاة النافلة والجنائز والعيدين

والاستسقاء، كما يستحب في الفريضة.

---

(١) أخرج هذه اللفظة مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل ٥٣٦/١.

(٢) وقد جاءت في حديث علي السابق.

انظر: ص ٢٢٠ من هذه الرسالة.

(٣) انظر: الأم ٢٠٨/١.

(٤) انظر: المصدر نفسه.



## فصل: قال: ثم يتعوذ<sup>(١)</sup>: والتعوذ<sup>(٢)</sup> قبل القراءة<sup>(٣)</sup>.

وروى ابن أبي داود<sup>(٤)</sup> في كتاب شريعة القارئ عن محمد بن سيرين وإبراهيم النخعي: أن التعوذ بعد القراءة<sup>(٥)</sup>، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٢) تعوذ: التعوذ هو قول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

والاستعاذة: هي الاستجارة والتحيز إلى الشيء على معنى الامتناع به من المكروه، يقال: عذت به أعوذ عوداً وعباداً أي لاذ به ولجأ إليه.

انظر: لسان العرب ٤٩٨/٣، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣١٨، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨٩، ٨٦/١.

(٣) وهو مذهب عامة العلماء، ومنهم أبو حنيفة والشافعي وأحمد.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٠١/١، الحاوي الكبير ١٠٢/٢، المغني ١٤٥/٢، الإفصاح لابن هبيرة ١٢٥/١.

(٤) الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد عبد الله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر السجستاني، روى عن أبيه وإسحاق الكوسج والذهلي وخلق سواهم، وحدث عنه خلق كثير منهم ابن حبان وأبو حفص بن شاهين وأبو الحسن الدارقطني، وكان من بحور العلم، حتى أن بعضهم فضله على أبيه، صنف "السنن" و"المصاحف" و"شريعة القارئ" و"الناسخ والمنسوخ" و"البعث" وغيرها. وكان -رحمه الله- أعجوبة في الحفظ والإتقان، قال أبو عبد الله الحاكم: "سمعت أبا علي الحافظ قال: سمعت ابن أبي داود يقول: "حدثت من حفظي بأصبعان بنة وثلاثين ألف حديث الزموني الوهم فيها في سبعة أحاديث، فلما انصرفت وجدت في كتابي خمسة منها على ما كنت حدثتهم به"، توفي -رحمه الله- سنة ست عشرة وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٦٤/٩، تذكرة الحفاظ ٧٦٧/٢، لسان الميزان ٣٦٤/٣.

(٥) أما محمد بن سيرين فقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ٢٦٨/١، وعبد الرزاق في المصنف

٨٦/٢، عن أيوب عن ابن سيرين أنه كان يتعوذ قبل قراءة فاتحة الكتاب وبعدها.

وأما إبراهيم النخعي فروى عبد الرزاق في المصنف ٨٧/٢ عن "إبراهيم أنه كان يستعيذ بعد فاتحة الكتاب".

فاستعذ<sup>(١)</sup> فجعل الاستعاذة بعد القراءة.

وقال مالك: لا يتعوذ في الفرض، ويتعوذ في قيام شهر رمضان<sup>(٢)</sup>. لأن

النبي - ﷺ - قال للمسيء صلاته : ((وَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ))<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا: ما روى أبو سعيد الخدري قال: ((كان رسول الله - ﷺ - يقول

قبل القراءة: ((أعوذ بالله من الشيطان الرجيم))<sup>(٤)</sup>.

فأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

فالجواب عنه: أن تقديره: إذا أردت قراءة القرآن<sup>(٦)</sup>، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا

قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، وكما قال - عليه السلام - : ((إذا

جئتم إلى الجمعة فاغتسلوا))<sup>(٨)</sup>.

---

والتعوذ بعد القراءة منقول عن أبي هريرة - ﷺ -.

انظر النقل عنهم في: حلية العلماء ١/١٨٣، الحاوي الكبير ٢/١٠٢، المجموع ٣/٣٢٥.

(١) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ سورة النحل، الآية ٩٨.

(٢) انظر: المدونة الكبرى ١/٦٤، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦١، التلقين ١/١٠٣.

(٣) انظر: تنوير المقالة ٢/٢٧.

ولأن الاستعاذة قول فاصل بين التحريم والفاحة، فلم يكن مستحباً في الفرض كسائر الدعاء.

الإشراف ١/٧٥.

(٤) سبق تخريجه ص ٢١٧، ورواه عبدالرزاق في المصنف ٢/٨٦ بلفظ المؤلف هنا.

(٥) سورة النحل، الآية ٩٨.

(٦) انظر: التعليقة ٢/٧٣٨، شرح الزركشي على متن الخرقى ١/٢٩٩، البحر الرائق ١/٣٢٨.

(٧) سورة المائدة، الآية ٦.

(٨) رواه أحمد في المسند ١/٤٤٣ بلفظ المؤلف، وقال أحمد شاكر ٤/١٣٦: "إسناده صحيح".

ورواه أبو داود في سننه ١/٢٥١، وابن خزيمة في صحيحه ٣/١٢٨، وعبد بن حميد في مسنده

ولأن التعوذ يراد للقراءة أن لا يدخل الشيطان فيها اللبس، فإذا قرأ فقد  
فات محلها ومضى المعنى الذي يراد له<sup>(١)</sup>.  
وأما مالك فقد مضى الجواب عما احتج به فغنيا عن إعادته<sup>(٢)</sup>.

---

ص ٢٠٣ بلفظ: "إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا".  
وجاء في صحيح البخاري ٤٥٣/٢ ، وصحيح مسلم ٥٨٠/٢ أن النبي -ﷺ- قال: ((إذا جاء أحدكم  
إلى الجمعة فليغتسل)).  
(١) انظر: المجموع ٣/٣٢٥، بدائع الصنائع ١/٤٧٣.  
(٢) سبق ص ٢٢٩.

## فصل: قال: ويقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم<sup>(١)</sup>.

هذا هو المسنون عندنا في التعوذ<sup>(٢)</sup>.

وقال الثوري في جامعه: يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو

السميع العليم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٢) وهو المشهور الذي نص عليه الشافعي في الأم ٢٠٩/١.

وهو ظاهر المذهب عند الحنفية ، وبه قال الأكثر من أصحابهم، وضعفوا ما اختاره صاحب الهداية من أن الأولى أن يقول: أستعذ بالله.

انظر: الهداية ٤٨/١ ، تبين الحقائق ١١٢/١ ، رد المختار على الدر المختار ١٩٠/٢.

وهي رواية عن الإمام أحمد قال بها أكثر أصحابه.

انظر: المغني ١٤٦/٢ ، المبدع ٤٣٣/١ ، معونة أولي النهى ٦٩٥/١.

وفي وجه للشافعية: أنه يستحب أن يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم)) حكاه الرافعي عن بعض الأصحاب ، وبه جزم البندنجي ، وهي رواية عن أحمد.

انظر: فتح العزيز ٣٠٥/٣ ، المجموع ٣٢٣/٣ ، الإنصاف ٤٧/٢ ، شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٢٩٩/١.

وفي رواية أبي سعيد الخدري شاهد لهذا الوجه، حيث جاء فيه: ((ثم يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم...)) الحديث سبق ص ٢١٧.

وعند ابن أبي شيبة في المصنف ٢٦٨/١ عن ابن عمر كان يتعوذ يقول: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" أو "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم".

قال الشيخ الأباني: "إسناده صحيح".

إرواء الغليل ٥٩/٢.

(٣) انظر: حلية العلماء ١٨٣/١.

وجاء في مصنف ابن أبي شيبة ٢٦٨/١ عن عبد الله بن مسلم بن يسار قال : سمعت أبي وأنا أستعذ بالسميع العليم فقال : ما هذا؟ قال: قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم".

وقال الحسن بن صالح<sup>(١)</sup>: يقول : أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم<sup>(٢)</sup>.

واحتجوا بقوله تعالى : ﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم﴾<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا : قوله تعالى : ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾<sup>(٤)</sup>.

فإذا قال ما ذكرناه امتثل الأمر.

وروى الخدري أن النبي - ﷺ - كان يقول قبل القراءة : ((أعوذ بالله من الشيطان الرجيم))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) هو الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري، أبو عبد الله الكوفي، قال عنه أحمد بن حنبل : "الحسن بن صالح صحيح الرواية متفقه، صائن لنفسه في الحديث والورع"، وقال يحيى بن معين : "ثقة مستقيم الحديث"، وقال أبو حاتم : "ثقة حافظ متقن"، توفي - رحمه الله - تسع وستين ومائة.

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل ١٨٣/٣، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٦، سير أعلام النبلاء ٣٦١/٧.

(٢) انظر : حلية العلماء ١٨٣/١، المجموع ٣٢٥/٣.

(٣) سورة فصلت، الآية ٣٦.

(٤) سورة النحل، الآية ٩٨.

(٥) سبق تخريجه كما ذكرناه وقد روى أبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٢٨، و البيهقي في السنن الكبرى ٥٣/٢ عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه أن النبي - ﷺ - لما دخل في الصلاة كبر قال : ((الله أكبر كبيرا ثلاثا والحمد لله كثيرا ثلاثا وسبحان الله بكرة وأصيلا ثلاثا ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من نفخه ونفثه وهمزه)).

ورواه أبو داود في سننه ٤٨٦/١ بدون لفظة ((الرجيم)).

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فنقول: قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾  
خبر ليس بأمر، والآية التي تعلقنا بها أمر ظاهر، فكان الأخذ بها أولى<sup>(١)</sup>. / ١١ /

---

وقال ابن حجر في نتائج الأفكار ٤٢٢/١: "هذا حديث حسن".

(١) انظر: المجموع ٣٢٥-٣٢٦.

ويحصل التعوذ بكل ما اشتمل على الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم، واي كلام استعيذ به أجزأ،  
والأفضل منه ما ورد في السنة.

انظر: الأم ١/٢٠٩، المغني ٢/١٤٦، روضة الطالبين ١/٣٤٦، الشرح الممتع ٣/٧١.

**فصل: قال في الأم:** كان ابن عمر يخفي التعوذ، وكان أبو هريرة يجهر، وأيهما فعل أجراً جهرًا وإخفاءً<sup>(١)</sup>.

وروي عن ابن أبي ليلى أنه قال: إذا جهرت فحسن وإن أخفيت فحسن<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: الإخفاء أحسن<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي الطبري: الأفضل الإخفاء<sup>(٤)</sup>، لأن الذي سن الجهر به هو القرآن<sup>(٥)</sup>، قال: والتكبير في الركوع والسجود سن جهره للإمام خاصة ليقترن به.

---

(١) انظر: الأم ١/٢٠٩.

(٢) انظر: المجموع ٣/٣٢٦.

(٣) انظر: الأصل ١/٣، مختصر الطحاوي ص ٢٦، المبسوط ١/١٣.

(٤) انظر: المذهب ٣/٣٢٢.

(٥) وهذا ذكر، والأصل في الأذكار هو الإخفاء لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا

وْخَفِيَةً﴾ [سورة الأعراف، الآية ٢٠٥].

بدائع الصنائع ١/٤٧٤.

وقال بعض أصحابنا: التعوذ وإن لم يكن قرآناً فإنما يراد للقرآن، فيجب أن يجري مجراه في باب الجهر به، وهو أيضاً كالتأمين من سنته الجهر في حق الإمام والمأموم<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: التعليقة ٧٣٩/٢، التهذيب ٩٣/٢.

فيتحصل لنا بعد هذا: أن المذهب هو استحباب الإسرار بالتعوذ إن كانت الصلاة سرية، وإن كانت جهرية ففيه طريقان:

أحدهما: يستحب الإسرار به قولاً واحداً؛ وبه قال أبو علي الطبري والماوردي.

والثاني: وهو الصحيح المشهور فيه ثلاثة أقوال:

الأول: يخير بين الجهر والإسرار ولا ترجيح، وهذا ظاهر نص الشافعي في الأم.

والثاني: يستحب الجهر، لأنه تابع للقراءة فأشبهه التأمين.

والثالث: يستحب الإسرار، وهو الراجح من المذهب، لأن الجهر بالتعوذ لم ينقل عن النبي -ﷺ-

وإنما فعل ذلك أحياناً للتعليم ونحوه، فلا بأس به، أما المداومة على الجهر بالتعوذ ففيه مخالفة لسنة

النبي -ﷺ- وخلفائه الراشدين، فإنهم لم يجهروا بذلك دائماً، ويمكن أن يقال: جهر من جهر بها من

الصحابة كان على هذا الوجه، ليعرفوا أن قراءتها سنة، لا لأن الجهر بها سنة.

انظر: الحاوي الكبير ١٠٣/٢، الوسيط ٦٠٨/٢، المجموع ٣٢٤/٣، مجمع الفتاوى ٤٢٠/٢٢ -

٤٢١.



**فصل: قال في الأم:** ويتعوذ في أول ركعة، وقد قيل: إن يتعوذ في كل ركعة فحسن ، ولا أمره بالتعوذ في كل ركعة كما أمره به في الركعة الأولى<sup>(١)</sup>.  
فذهب بعض الأصحابنا: إلى أن المسألة في كل ركعة قولين<sup>(٢)</sup>.  
وقال بعضهم: بل هي على قول واحد، وأنه مستحب في كل ركعة غير أنه في الركعة الأولى أشد استحباباً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: الأم/١/٢٠٩.

(٢) الأول: يستحب التعوذ في كل ركعة، وهو في الأولى أكد.

والقول الثاني: أنه يختص التعوذ في الركعة الأولى، وصححه القاضي حسين والبعوي.

انظر: حلية العلماء/١/١٨٣، المذهب/٣/٣٢٢، التعليقة/٢/٧٣٩، التهذيب/٢/٩٣.

(٣) وهو المذهب وهو منصوص الشافعي في الأم، واختاره أبو الطيب - كما نقله النووي عنه - وإمام

الحرمين والشاشي والرافعي وغيرهم.

انظر: حلية العلماء/١/١٨٣، المذهب/٣/٣٣٢، فتح العزيز/٣/٣٠٦-٣٠٧، صحيح التنبيه/١/١٢٦.

مسألة: قال الشافعي: ثم يقرأ بأَم القرآن<sup>(١)</sup>. والقراءة في الصلاة

واجبة<sup>(٢)</sup>.

ذهب إلى هذا سائر الفقهاء<sup>(٣)</sup>، إلا ما حكى عن الحسن بن صالح وأبي

بكر الأصم<sup>(٤)</sup>: أنها مسنونة<sup>(٥)</sup>.

واحتج بما روي عن عمر -رضي الله عنه-: "أنه صلى بالناس صلاة نسي فيها

القراءة، فلما فرغ ذكروا له ذلك، فقال: كيف رأيتم الركوع والسجود،

قالوا: حسناً، قال: فلا بأس"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٢) انظر: الأم ١/٢١٠، حلية العلماء ١/١٨٣، التهذيب ٢/٩٤.

(٣) انظر: الهداية ١/٤٦، الإشراف ١/٧٥، الوجيز ١/٤٢، المغني ٢/١٤٦.

(٤) عبدالرحمن بن كيسان، أبو بكر الأصم، شيخ المعتزلة، فقيه مفسر، وكان ديناً وقوراً صبوراً على الفقر، إلا أنه كان فيه ميل عن الإمام علي -رضي الله عنه-، له مؤلفات: منها تفسير عظيم، توفي سنة إحدى ومائتين.

انظر ترجمته في: الفهرست ص ٢١٤، سير أعلام النبلاء ٩/٤٠٢، الأعلام ٣/٣٢٣.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٠٣، حلية العلماء ١/١٨٣.

(٦) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٢/١٢٢، وابن أبي شيبة في المصنف ١/٤٣٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٨٩.

كلهم من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن أن عمر -رضي الله عنه- كان يصلي بالناس المغرب فلم يقرأ فيها. فلما انصرف قيل له: ما قرأت؟ قال: فكيف كان الركوع والسجود؟ قالوا: حسناً، قال: فلا بأس إذاً.

والأثر ضعيف منقطع، لأن أبا سلمة لم يدرك عمر -رضي الله عنه-، وقد قال ابن عبدالبر عن حديث أبي سلمة: "حديث منكر".

وضعف الأثر البيهقي والنووي، وقد جاءت عن عمر -رضي الله عنه- رواية متصلة بخلاف هذه الرواية، سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

ودليلنا ما روى عبادة بن الصامت<sup>(١)</sup> أن النبي -ﷺ- قال : (( لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بأم القرآن ))<sup>(٢)</sup>.

=

انظر: الاستذكار ١٤٣/٢، السنن الكبرى ٥٤٣/٢، المجموع ٣٣٠/٣.  
وقد يستدل لهم أيضا بما رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٣٣/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٣٥/٢ عن الحارث عن علي -ﷺ- أن رجلا قال: إني صليت ولم أقرأ؟ قال: أتممت الركوع والسجود؟ قال: نعم، قال: تمت صلاتك"، وفي رواية أخرى: "يجزئك".  
ولكن الأثر ضعيف، لأن فيه الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور، لا يحتج به، وقال النووي: "متفق على ضعفه".

قال البيهقي: " وإن صح فمحمول على ترك الجهر أو قراءة السورة".  
قلت: وحمل الأثر -إن صح- على من لا يحسن القراءة أقوى، بدليل أنه في رواية عبد الرزاق لهذا الأثر في آخره: "أن علي قال: "ما كل أحد يحسن القراءة".

انظر: السنن الكبرى ٥٣٥/٢، المجموع ٣٣٠/٣، مصنف عبد الرزاق ١٢٣/٢.  
(١) هو الصحابي الجليل عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد المدني، شهد العقبة الأولى والثانية وهو أحد النقباء الاثني عشر ليلة العقبة، وشهد بدرا وأحداً وبيعة الرضوان والمشاهد كلها مع رسول الله -ﷺ-، وكان من سادات الصحابة، توفي -ﷺ- بالرملة من أرض الشام سنة أربع وثلاثين، وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥٤٦/٣، ٦٢١، الاستيعاب ت ١٣٨٠، سير أعلام النبلاء ٥/٢.  
(٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٥/١ بلفظ المؤلف.

وأخرج البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر ٣٠١/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٥/١ عن عبادة أن النبي -ﷺ- قال: (( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب )).

وفي لفظ للدارقطني في سننه ٣٢٢/١: (( لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب )) وقال: "هذا إسناده صحيح".

وروى أبو هريرة عنه عليه السلام : ((كل صلاة لا يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج))<sup>(١)</sup>.

فأما حديث عمر فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن قول النبي -ﷺ- لا يعارض بفعل الصحابي ولا بقوله.  
والثاني: يجوز أن يكون عمر نسي قراءة السورة التي بعد الفاتحة ، أو خافت بالقراءة في محل سنة الجهر بها ، وذلك لا تبطل به الصلاة<sup>(٢)</sup>.  
على أنه قد روى مغيرة عن إبراهيم : "أن عمر صلى بالناس المغرب فلم يقرأ ، فأعاد وأعادوا، وقال : لا صلاة إلا بقراءة"<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) أخرجه أحمد في مسنده ٢٥٣/٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣٨/٢ بلفظ المؤلف.  
وجاء عند أحمد ٥٦٤/٢ بلفظ : ((بأَم القرآن)) ، وعند البيهقي ٥٧/٢ بلفظ : ((بأَم الكتاب)) ،  
وفي صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٧/١ عن أبي هريرة  
قال: قال رسول الله -ﷺ- : ((من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج)).  
(٢) انظر: المجموع ٣٠٣/٣ ، السنن الكبرى ٤٨٩/٢.  
(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٢٤/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٣٣/٢-٥٣٤.  
وجاء في السنن الكبرى ٥٣٤/٢ عن إبراهيم أن أبا موسى الأشعري قال: يا أمير المؤمنين أقرأت في  
نفسك، قال: لا، قال: فإنك لم تقرأ ، فأعاد الصلاة".  
وعن الشعبي أن أبا موسى الأشعري قال لعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- : يا أمير المؤمنين أقرأت في نفسك؟  
قال: لا، فأمر المؤذنين فأذنوا وأقاموا وأعاد الصلاة بهم)).  
قال البيهقي: "وهذه الروايات عن إبراهيم والشعبي مرسلتان، كما قال الشافعي، ثم ذكر: أن حديث  
الشعبي قد أسند من وجه آخر عن زياد بن عياض قال: صلى عمر فلم يقرأ فأعاد)).  
وجاء عند ابن أبي شيبة في المصنف ٤٣٤/١ عن إبراهيم عن همام قال: صلى عمر المغرب فلم يقرأ  
فيها، فلما انصرف قالوا: يا أمير المؤمنين إنك لم تقرأ ، فقال: إني حدثت نفسي وأنا في الصلاة بعير  
وجهتها من المدينة ، فلم أزل أجهزها حتى دخلت الشام، قال: ثم أعاد الصلاة والقراءة)).  
وإعادة الصلاة أيضا رواها عن عمر -رضي الله عنه- عبد الله بن حنظلة.

وإذا ثبت هذا صح ما ذكرناه. والله أعلم بالصواب.

قال الشافعي: ثم يقرأ ترتيلاً بأمر القرآن<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، عندنا يتعين قراءة الفاتحة لمن كان يحسنها<sup>(٢)</sup>.

وبه قال مالك<sup>(٣)</sup> والثوري<sup>(٤)</sup> وأبو ثور<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup> وإسحاق<sup>(٧)</sup> وداود<sup>(٨)</sup>.

---

قال ابن الترمذاني في الجوهر النقي ٥٣٤/٢ : "والإعادة عنه -أي عمر- صحيح رواها عنه جماعة منهم همام وعبد الله بن حنظلة ، وزباد بن عياض ، وكلهم لقي عمر وسمع منه وشهد القصة".  
(١) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٢) أي أن قراءة الفاتحة لمن كان يحسنها ، تتعين عليه فرضاً ، لا تصح الصلاة بدونها.

انظر: الأم ٢١٠/١ ، الباب ص ٩٨ ، روضة الطالبين ٣٤٧/١.

(٣) انظر: المدونة الكبرى ٦٥/١ ، المقدمات الممهدة ١٦٠/١ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٠.

وفي رواية شاذة عنه أن الفاتحة لا تتعين فرضاً.

انظر: الذخيرة ١٨١/٢.

(٤) انظر: المغني ١٤٦/٢ ، المجموع ٣٢٧/٣.

(٥) انظر: الأوسط ١١٠/٣ ، اختلاف العلماء ص ٤٩.

(٦) وهذا هو المذهب ، وفي رواية أخرى عنه: أنها لا تتعين ، وتجزئ قراءة آية من القرآن ، من أي موضع كان.

قال حرب: قلت لأبي عبد الله: رجل قرأ بآية من القرآن ، ولم يقرأ بفاتحة الكتاب؟ قال: الصلاة جائزة، قلت: قال النبي -ﷺ-: ((لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب))؟ قال: على طريق الفضل ، لا على طريق الإيجاب.

انظر: المحرر ٦٨/١ ، المغني ١٤٦/٢ ، النكت والفوائد السنية ٦٩/١ ، الفروع ٤١٤/١.

(٧) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ٢٩٨/١ ، سنن الترمذي ٢٦/٢ ، شرح السنة ٤٦/٣.

(٨) انظر: المحلى ٢٣٩/٣ ، المجموع ٣٢٧/٣.

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: الواجب قراءة آية من القرآن غير متعينة<sup>(٢)</sup>، وروي عنه أن ما يسمى قرآناً<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو يوسف ومحمد: الواجب قراءة ثلاث آيات غير متعينة، فإن قرأ آية الدين أجزأه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وللإمام أبي حنيفة روايتان في ذلك:

إحداهما: أن الفاتحة لا تتعين ولكن تستحب.

وفي رواية عنه: أنها تجب ولا تشترط، ولو قرأ غيرها من القرآن أجزأه، وهي المذهب، وفي قدر الواجب ثلاث روايات عنه ذكرها المؤلف هنا.

انظر: المبسوط ١/١٩، بدائع الصنائع ١/٣٩٤، البحر الرائق ١/٣١٢.

(٢) وتكون الآية تامة، سواء كانت طويلة أو قصيرة، مثل قوله تعالى: ﴿مدهامتان﴾ [الرحمن: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿ثم نظر﴾ [المدثر: ٢١] وغيرهما من الآيات.

واختار هذه الرواية المرغيناني.

انظر: الهداية ١/٥٤.

(٣) أي أدنى ما يتناوله اسم القرآن، سواء كانت آية أو ما دونها، على أن يقصد بقراءتها قرآناً.

وصحح هذه الرواية القدوري.

انظر: متن القدوري ص ١٠.

وانظر قول أبي حنيفة في: مختصر الطحاوي ص ٢٨، رؤوس المسائل ص ١٤٨، بدائع الصنائع ١/٢٩٧.

(٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٠٧، الهداية ١/٥٤.

وهذا القول رواية ثالثة عن أبي حنيفة.

فوجه الرواية الأولى: أنه تعالى أمر بمطلق القراءة، وقراءة آية قصيرة قراءة، وأما ما دون الآية فلا يطلق عليه اسم القرآن، لأنه يوحد في كلام الناس.

وجه الرواية الثانية: أنه أمر بما تيسر من القرآن، وعسى لا يتيسر إلا هذا القدر، وهو قول ابن عباس فإنه قال: "اقرأ ما تيسر معك من القرآن، وليس شيء من القرآن بقليل".

ولأنه ما يتناوله اسم الواجب يخرج عن العهدة.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فأقرأوا ما تيسر منه﴾<sup>(١)</sup>.

قالوا: وروى أن النبي -ﷺ- قال للمسيء صلاته: ثم كبر واقراً ما تيسر من القرآن<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وروى أبو هريرة عنه -عليه السلام-: لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب<sup>(٣)</sup>.

---

=

وجه الرواية الثالثة: أن مطلق الكلام ينصرف إلى المتعارف، وأدنى ما يسمى المرء به قارئاً في العرف أن يقرأ آية طويلة أو ثلاث آيات قصار.

انظر: رؤوس المسائل ص ١٤٨، بدائع الصنائع ١/٢٩٧، فتح القدير ١/٢٩٠، البناية ٢/٣٥٤-٣٥٥.

(١) سورة المزمل، الآية ٢٠.

قالوا: فهذا أمر بمطلق القراءة من غير تعيين، فتعين الفاتحة يكون زيادة على هذا النص، وهو يعدل النسخ عندنا، فلا يثبت بخير الواحد.

انظر: المبسوط ١/١٩، بدائع الصنائع ١/٣٩٥.

قلت: وهذا بناء على قاعدتهم: أن الزيادة على النص بخير الواحد نسخ، وهو لا يجوز.

انظر: أصول السرخسي ٢/٨٥، شرح التلويح على التوضيح ٢/٧٩، البناية للعيني ٢/٢٤٥.

وخالفهم جمهور أهل العلم فقالوا: يجوز ذلك إذا ثبت الخير ولا يكون نسخاً مطلقاً، وإنما هو تخصيص عموم، وما ذهبوا إليه هو الصواب. والله أعلم.

انظر: البحر المحيط ٣/٣٦٤، الإحكام للآمدي ٣/١٧٠، أعلام الموقعين ٢/٢١٩ وما بعدها.

(٢) جزء من حديث المسيء صلاته من رواية أبي هريرة -رضي الله عنه-.

أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها ٢/٣٠١.

وأخرجها أيضاً في مواضع أخرى، انظر أطرافها في حديث رقم: ٧٩٣، ٦٢٥١، ٦٢٥٢، ٦٦٦٧.

ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ١/٢٩٨.

(٣) أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ٤/٢١٦ بإسناده ... عن أحمد بن عبد الله بن محمد

قالوا: وهذا يدل على أن غيرها يقوم مقامها.

قالوا: وروي عنه عليه السلام: من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن

فهو خداج<sup>(١)</sup>.

الكوفي، ثنا نعيم بن حماد، ثنا ابن المبارك، ثنا أبو حنيفة عن عطاء عن أبي هريرة قال: نادى منادي رسول الله - ﷺ -: ((لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب)).

وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٦٧/١ وضعفه، لأنه من رواية أحمد بن عبد الله الكوفي المعروف باللاج، قال ابن عدي في الكامل ١٩٧/١: "حدث بأحاديث مناكير لأبي حنيفة، وهي أباطيل". وجاء في سنن أبي داود ٥١٢/١ بإسناده عن جعفر بن ميمون البصري، ثنا أبو عثمان النهدي، ثنا أبو هريرة قال: قال لي رسول الله - ﷺ -: ((أخرج فنادي في المدينة أنه لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد)).

قال النووي في المجموع: "حديث ضعيف"، وضعف من أجل جعفر بن ميمون، قال عنه ابن معين: "ليس بذلك"، وقال النسائي: "ليس بالقوي".

إلا أن الحديث صحيح إسناده الحاكم في المستدرک وقال: "إن جعفر من ثقات البصريين"، وقال الذهبي معقباً: "صحيح لا غبار عليه وجعفر ثقة".

انظر: المجموع ٣٢٩/٣، كتاب الضعفاء والمتروكين ص ٧٤، الجرح والتعديل ٤٨٩/٢ - ٤٩٠، المستدرک ومعه التلخيص ٢٣٩/١.

وذكر الخوارزمي في جامع المسانيد ٣١٥/١ عن أبي محمد الحارثي في مسنده أن أبا حنيفة روى عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي - ﷺ - أنه قال: ((لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها)).

قال ابن الجوزي في التحقيق ٨٤١/٢: "وأما حديث أبي سعيد فلا يعرف أصلاً".

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ٢٧٤/١: "ضعيف، وفي إسناده أبو سفيان السعدي، واسمه طريف بن شهاب - قال ابن عبد البر: أجمعوا على ضعفه".

وضعفه النووي في خلاصة الأحكام ٣٦٣/١.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ٢٩٦/١.



ومعنى: خداج: ناقصة ، يقال أخذجت الناقة : إذا ألفت ولدها ناقص الخلق أو قبل الوضع<sup>(١)</sup>.

قالوا: والنقصان إنما يمنع الكمال فأما الجواز فلا.

قالوا: ولأن الفاتحة سورة من القرآن، فلم يجب تعيينها قياساً على غيرها من السور<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن سور القرآن في باب الحرمة شيء واحد، بدلالة أن الجنب ممنوع من تلاوة جميعه ومن مس المصحف، ثم قد ثبت أن حكم الفاتحة كحكم غيرها في الحرمة ، كذلك يجب أن تكون في مسألتنا مثله<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا: قوله -ﷺ-: (( لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بأم القرآن ))<sup>(٤)</sup>.

فإن قالوا: أراد لا صلاة كاملة، كما قال: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد<sup>(٥)</sup>.

قلنا: عن هذا جوابان:

---

(١) انظر: طلبة الطلبة ص ٨٤، حلية الفقهاء ص ٧٧، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢/٢.

(٢) انظر: رؤوس المسائل ص ١٤٨.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٩٧، المغني ٢/١٤٧.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٣٩.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٤٢٠، والحاكم في المستدرک ١/٢٤٦، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/٨١ وقال: "ضعيف".

وقال النووي: "رواه الدارقطني وغيره ، وفي إسناده ضعيفان: أحدهما مجهول".

وقال ابن حجر: "حديث مشهور بين الناس، وهو ضعيف ليس له إسناد ثابت ، أخرجه الدارقطني عن جابر وأبي هريرة، وفي الباب عن علي وهو ضعيف أيضاً".

وضعفه الشيخ الألباني ، وأسهب في ذكر طرقه وعلمه.

انظر: خلاصة الأحكام ٢/٦٥٦، التلخيص الحبير ٢/٣٢، إرواء الغليل ٢/٢٥١.

أحدهما: أن الظاهر يقتضي نفي الصلاة لا نفي الكمال، وهذا كما يقال لا رجل في الدار، ولا حق له عنده<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن ذلك يستعمل في نفي الكمال وفي نفي الجواز، فيجمع بينهما. فإن قالوا: لا يصح الجمع بينهما، لأن نفي الكمال لا ينفي الجواز، ونفي الجواز ينفي الكمال والجواز فلذلك لم يصح. قلنا: يمكن الجمع بينهما، والدليل عليه أنك تقول: ليست صلاة كاملة ولا جائزة، فيصح الجمع بينهما بالنطق.

. ويدل عليه أيضاً ما روى عبادة بن الصامت أن النبي -ﷺ- قال لأصحابه: هل تقرأون معي، قالوا: نعم، قال: فلا تفعلوا إلا بأمر القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها<sup>(٢)</sup>.

وقال -ﷺ-: فاتحة الكتاب عوض من غيرها، وليس غيرها منها عوضاً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٣/٣٢٨.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٦/٤٢٧، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ١/٥١١، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القراءة خلف الإمام ٢/١١٦-١١٧، وابن خزيمة في صحيحه ٣/٣٦، وابن حبان في صحيحه ٣/١٣٧، والدارقطني في سننه ١/٣١٨ وغيرهم.

وسياتي الكلام على هذا الحديث في بابه ص ٢٤٤ إن شاء الله تعالى.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٢٢، والحاكم في المستدرک ١/٢٣٨ كلاهما من طريق محمد بن خلاد الإسكندراني، ثنا أشهب بن عبدالعزيز، حدثني سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت -رضي الله عنه- مرفوعاً.

وقال الدارقطني: "تفرد به محمد بن خلاد عن أشهب عن ابن عيينة".

وقال الحاكم: "رواه الحديث أكثرهم أئمة ثقات على شرطهما".

ومن القياس: صلاة تعرت عن قراءة الفاتحة مع القدرة عليها فلم تصح،  
كما لو تعرت من القرآن صلاة.

ولأن القراءة ركن في الصلاة ، فوجب أن تتعين كالركوع والسجود<sup>(١)</sup>.

فأما الآية التي احتجوا بها فعنها جوابان:

أحدهما: أنها نزلت في نسخ صلاة الليل، ومعنى فاقروا ما تيسر : أي  
صلوا ما تيسر، كذا ذكر المفسرون<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنا لو سلمنا لهم أن المراد بها القراءة في الصلاة لوجب أن تتعين  
الفاتحة على من يحسنها، لأنها متيسرة<sup>(٣)</sup> ، ألا ترى أنه لو وكل وكيلا وقال له:  
بع هذا الثوب بما تيسر، فدفع إليه رجل ثمنه عشرة دراهم وآخر اثني عشر درهما  
أنه يجب عليه أن يبيعه باثني عشر دون العشرة، كذلك في مسألتنا مثله.

وأما احتجاجهم/ بقوله عليه السلام للمسيء صلاته : (واقروا بما تيسر) فقد ١٢/أ  
روينا أنه قال: (اقرأ بفاتحة الكتاب وما شاء الله)<sup>(٤)</sup> فيكون ما تيسر

---

ولم يتعقبه الذهبي في التلخيص.

ولكن الحديث أعل بالشذوذ، إذ المحفوظ من حديث ابن عينة عن الزهري بهذا السند: ((لا تجزئ  
صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن)).

وانظر مزيد بيان في لسان الميزان ١٧٦/٥، إرواء الغليل ١١/٢.

(١) انظر: الحاروي الكبير ١٠٤/٢، التعليقة ٧٤١/٢.

(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ١٨٨١/٤، تفسير ابن كثير ٤٣٩/٤.

وقد أجاب عن الآية الماوردي من ثلاثة وجوه. فانظرها في الحاروي الكبير ١٠٤/٢.

(٣) انظر: المجموع ٣٢٩/٣.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود

٥٣٧/١-٥٣٨ بلفظ: ((ثم اقرأ بأمر القرآن وما شاء الله أن تقرأ)).

مصرفاً إلى ما زاد على الفاتحة، مع أن الأخذ بجديتنا أولى، لأنه زائد ومفسر.  
وأما قوله عليه السلام: لا صلاة إلا بقراءة، ولو بفاتحة الكتاب فهو  
حجة لنا، يدل على ذلك أن أقل ما يجوز أن يقرأ به الفاتحة، وهذا كما نقول  
لو كيّله: بع هذا الثوب ولو بدرهم، المعتبر منه أن ذكر الدرهم أقل ما يجوز أن  
يباع به.

وأما قوله عليه السلام: فهي خداج فقد روي هذا الخبر كل صلاة لم يقرأ  
فيها فهي خداج<sup>(١)</sup> ولم يعين المقروء، وأجمعنا على أن الخداج المذكور في تلك  
الرواية البطلان، فكذلك حمل الخداج المذكور في خبرهم على أنه البطلان.  
وأما قولهم: سورة من القرآن فلم تجب تعيينها فباطل، لأن أبا حنيفة قال:  
إذا كان يحسن الفاتحة فقرأ غيرها في صلاته فهو مسيء<sup>(٢)</sup>، فقد عيّنها في  
الاستحباب ولا يمنع أن تتعين في الإيجاب، وكذلك السنة به وردت باستحباب  
قراءة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة، وقراءة قاف واقتربت في العيدين.  
وما يعين بعضه في الاستحباب فغير ممتنع في الإيجاب.

وهكذا الجواب عن قولهم: أن سور القرآن في الحرمة حكمها واحد، لا  
يمتنع وإن كانت كذلك لم يتعين بعضها في حكم ما، مع أن قياسهم يخالف النص

---

وقد حسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٦٢/١.

وجاء في سنن أبي داود ٥١٢/١ عن أبي سعيد قال: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما نيسر، قال  
النووي في المجموع ٣/٣٢٩: "رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم".

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤١٥/٢.

وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ١٢٤/١١: "إسناده صحيح".

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/٣٩٤.

الثابت، فلا يصح التعلق به<sup>(١)</sup>، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه . والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المجموع ٣/٣٢٩.

مسألة: قال الشافعي: ويبتدئها بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، لا يختلف مذهبنا أن التسمية آية من الفاتحة<sup>(٢)</sup>.

واختلف أصحابنا فيما عدا الفاتحة:

فقال بعضهم: هي آية من كل سورة غير براءة<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: هي بعض آية في كل سورة سوى براءة<sup>(٤)(٥)</sup>.

واحتج قائل هذا : بأن الحمد لله رب العالمين آية كاملة في الفاتحة،

وبعض آية في غير الفاتحة، نحو قوله تعالى : ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب

العالمين﴾<sup>(٦)</sup> ونحو : ﴿فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب

العالمين﴾<sup>(٧)</sup>.

قال: فلا يمتنع أن تكون التسمية آية في الفاتحة، وهي في غيرها مع غيرها

آية.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٢) انظر: الأم ٢١١/١، التنبيه ص ٢٧، روضة الطالبين ٣٤٧/١.

(٣) وهو المذهب ، وبه أخذ الماوردي والقفال الشاشي وصححه الغزالي والرافعي.

انظر: الحاوي الكبير ١٠٥/٢، حلية العلماء ١٨٣/١، الوسيط ٦١٠/٢، فتح العزيز ٣٢٠/٣.

(٤) انظر: شرح السنة ٥١/٣، الوجيز ٤٢/١، روضة الطالبين ٣٤٨/١.

(٥) وذكر النووي قولاً ثالثاً: أنها ليست بقرآن في أوائل السور غير الفاتحة، والمذهب أنها قرآن في

أوائل السور غير براءة.

انظر: المجموع ٣٣٣/٣، الوسيط ٦١٠/٢.

(٦) سورة يونس ، الآية ١٠.

(٧) سورة الأنعام، الآية ٤٥.

ومعذربنا قال عطاء بن أبي رباح <sup>(١)</sup> والزهرى <sup>(٢)</sup> وابن المبارك <sup>(٣)</sup> وأحمد <sup>(٤)</sup>

(١) أخرج عبدالرزاق عن ابن نريج قال: قلت لعطاء: لا أَدع أبدا بسم الله الرحمن الرحيم في مكتوبة ولا تطوع إلا ناسيا، لأم القرآن وللسورة التي أقرأها بعدها، قال: "هي آية من القرآن...". وانظر هذا القول عنه في: المصنف ٩١/٢، الأوسط ١٢٥/٣.

(٢) أخرج البيهقي في السنن الكبرى ٧٣/٢ بإسناده عن الزهرى أنه قال: من سنة الصلاة أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم فاتحة الكتاب، ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ سورة. فكان ابن شهاب يقرأ أحيانا بسورة مع فاتحة الكتاب يفتح كل سورة منها بسم الله الرحمن الرحيم، وكان يقول: أول من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم سرا بالمدينة عمرو بن سعيد بن العاص وكان رجلا حيا.

وأخرج عبدالرزاق في المصنف ٩١/٢ عن معمر عن الزهرى أنه كان: "يفتح ببسم الله الرحمن الرحيم ويقول: إنها من كتاب الله تعالى تركها الناس". وانظر هذا القول عنه في: الأوسط ١٢٥/٣، المصنف ٩١/٢.

(٣) نقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال: "من ترك بسم الله الرحمن الرحيم من القراءة، فقد ترك مائة وثلاثة عشر آية".

انظر هذا القول عنه في: الأوسط ١٢٥/٣، حلية العلماء ١٨٤/١.

(٤) وهذه إحدى الروايتين عنه، اختارها أبو عبد الله بن بطة وأبو حفص العكبري، وأطلق القول بها السامري في المستوعب وابن قدامة في الكافي.

انظر: المستوعب ١٣٨/٢، الكافي ١٣٠/١، الممتع في شرح المقنع ٤١٧/١.

والرواية الثانية: أن البسملة ليست من الفاتحة، وهو المذهب، وعليه جماهير أصحاب الإمام أحمد.

انظر: الروايتين والوجهين ١١٨/١، المحرر ٥٣/١، المغني ١٥١/٢.

قال الزركشي: "لا خلاف عنه نعلمه أنها ليست آية من أول كل سورة".

قال المرداوي: "وهي آية فاصلة بين كل سورتين سوى براءة".

انظر: شرح الزركشي على متن الخرقى ٣٠٢/١، الإنصاف ٤٨/٢.

وإسحاق<sup>(١)</sup> وأبو ثور وأبو عبيد<sup>(٢)(٣)</sup>.

وقال مالك<sup>(٤)</sup> والأوزاعي<sup>(٥)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٦)</sup>: بسم الله الرحمن الرحيم ليست

---

(١) انظر حكاية هذا القول عنه في: الأوسط ١٢٣/٣، المغني ١٥١/٢، ونقل الخطيب البغدادي عن الحاكم أبي عبد الله قال: قرأت بخط أبي عمرو المستملي: سمعت أبا أحمد محمد بن عبد الوهاب: سمعت إسحاق بن راهويه، سئل عن رجل ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقال: "من ترك باءً أو سينا من بسم الله الرحمن الرحيم فصلاته فاسدة، لأن الحمد سبع آيات". انظر: مختصر الجهر بالبسملة ص ١٨٤.

(٢) هو القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد البغدادي، كان مؤدبا صاحب نحو وعربية، طلب علم الحديث والفقه، قال الذهبي: "هو من أئمة الاجتهاد"، وقال ابن حجر: الإمام المشهور، ثقة فاضل مصنف، له من المصنفات: كتاب: الأموال، وغريب الحديث، والطهور، والناسخ والمنسوخ، وغيرها. توفي - رحمه الله - سنة أربع وعشرين ومائتين بمكة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٥٥/٧، سير أعلام النبلاء ٣٩٠/١٠، تقريب التهذيب ١٩/٢.

(٣) انظر قوله في: غريب الحديث له ١٤٥/٣-١٤٦، الأوسط ١٢٣/٣.

(٤) انظر: المدونة الكبرى ٦٧/١، الكافي لابن عبد البر ٢٠١/١، التلقين ١٠٣/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦١.

(٥) قال الأوزاعي: "ما أنزل الله في القرآن بسم الله الرحمن الرحيم إلا في النمل".

انظر: فقه الأوزاعي ١٧١/١، ١٧٤.

وانظر حكاية القول عنه في: الأوسط ١٢١/٣، شرح السنة ٤٩/٣، المغني ١٥٢/٢.

(٦) وهو قول لبعض الحنفية.

قال عنه ابن عابدين: هو قول ضعيف عندنا.

انظر: البحر الرائق ٣٣٠/١، البناءة ٢٢٠/٢، رد المختار على الدر المختار ١٩٣/٢.

والصحيح من مذهب الحنفية أن البسملة آية من القرآن، أنزلت للفصل بين السور والافتتاح بها تبركا، كذا روى المعلي والخصاص عن محمد بن الحسن.

انظر: بدائع الصنائع ٤٧٤/١، عمدة القاري ٢٩١/٥.

والمشهور من المذهب: أن البسملة ليست آية من الفاتحة ولا من رأس كل سورة.



آية من القرآن ، بل هي بعض آية في سورة النمل خاصة<sup>(١)(٢)</sup>.

واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ - قال: (يقول الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ونصفها لعبدي، يقول: العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله: حمدني عبدي، يقول: الرحمن الرحيم ، فيقول الله: أثني علي عبدي، يقول: مالك يوم الدين، فيقول: مجدني عبدي، يقول: إياك نعبد وإياك نستعين، فهذه الآية بيني وبين عبدي، يقول: اهدنا الصراط المستقيم إلى آخر السورة، فهذا لعبدي ولعبدي ما سأل)<sup>(٣)</sup>.

---

قال أبو بكر الجصاص : "وليس عن أصحابنا رواية منصوبة في أنها ليست آية منها إلا أن شيخنا أبا الحسن الكرخي حكى مذهبهم في ترك الجهر بها، وهذا يدل على أنها ليست آية منها عندهم ...".  
انظر: أحكام القرآن للجصاص ٨/١، رؤوس المسائل ص ١٥٠، المبسوط ١٥/١.

(١) وهي قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ سورة النمل، الآية ٣٠.  
(٢) ذكر ابن عبد البر في الإنصاف: عن داود الظاهري أن البسملة آية من القرآن منفردة في كل موضع كتبت فيه في المصحف في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة من القرآن، وليست في شيء من السور إلا في سورة النمل، وهي آية منفردة غير لاحقة بالسورة".  
وهي رواية عن أحمد، قال عنها ابن تيمية : "وهو المنصوص الصريح عن أحمد بن حنبل ، وذكر أبو بكر الرازي أن هذا هو مقتضى مذهب أبي حنيفة ، وأخذ به بعض الحنفية، واختارها النيسابوري والزيلي، وقال ابن تيمية: وهذا أعدل الأقوال".

انظر: الإنصاف لابن عبد البر ص ١٥٧، مجموع الفتاوى ٢٢/٤٣٤، ٤٣٩، أحكام القرآن للجصاص ١٢/١، نصب الراية ١/٣٢٧، عمدة القاري ٥/٢٩٢، المجموع ٣/٣٣٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب : وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ١/٢٩٩ .  
قال ابن عبد البر : وهو أصح حديث روي في سقوط بسم الله الرحمن الرحيم في أول فاتحة الكتاب ، وأبينه وأبعده من احتمال التأويل . انظر: الإنصاف لابن عبد البر ص ١٦٤ .  
قلت : واعترض بعض المتأخرين على حديث مسلم هذا بأمرين :

قالوا: فالدليل في الخبر من وجهين:

أحدهما: أنه لم يذكر التسمية ، ولو كانت من الفاتحة لذكرها<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن القسمة صحيحة على ما ورد في الخبر، ومن جعل التسمية منها

صير حق الله أربع آيات ونصفاً، وحق العبد آيتين ونصفاً، وهذا خلاف النص<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وروى أبو هريرة أن النبي -ﷺ- قال: (سورة في القرآن ثلاثون آية

شفعت لصاحبها حتى غفر له "تبارك الذي بيده الملك"<sup>(٣)</sup>، قالوا: وأجمع

---

انظرهما والرد عليهما في: المصدر السابق، نصب الراية ٣٣٩/١، عمدة القاري ٢٨٥/٥.

(١) انظر: المبسوط ١٦/١، المتنفى ١٥١/١.

وقال الزيلعي: "وهذا الحديث ظاهر في أن البسملة ليست من الفاتحة وإلا لا تبدأ بها، لأن هذا محل بيان واستقصاء لآيات السورة حتى أنه لم يخل منهما حرف، والحاجة إلى قراءة البسملة أمس ليرتفع الإشكال".

انظر: نصب الراية ٣٣٩/١.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٤٧٦/١، الإشراف ٧٧/١.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٥٧٨/٢ ، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: في عدد الآي ١١٩/٢ ، ١٢٠ ، و الترمذي في سننه ، كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في سورة الملك ١٥١/٥ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الأدب، باب: ثواب القرآن ١٢٤٤/٢ .

كلهم من طريق عباس الجشمي عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

قال ابن حجر: "وأعله البخاري في التاريخ الكبير بأن عبساً الجشمي لا يعرف سماعه من أبي هريرة، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات، وله شواهد من حديث ثابت عن أنس، ورواه الطبراني في الكبير بإسناد صحيح".

وقال الذهبي: عباس الجشمي: "وثق"، وقال ابن حجر: "مقبول".

والحديث قال عنه الترمذي: "حديث حسن"، وقال الحاكم في المستدرک: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وحسنه النووي.

القراء على أن تبارك ثلاثون سوى التسمية<sup>(١)</sup>.

قالوا: وروى أنس أنه صلى خلف النبي -ﷺ- وأبي بكر وعمر فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد الله بن مغفل<sup>(٣)</sup> سمعني أبي أقرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم: فقال: : إياك والحدث في الإسلام فإني صليت مع رسول الله -ﷺ- وأبي بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يقرأونها<sup>(٤)</sup>.

---

انظر: التلخيص الحبير ١/٢٤٩، الكاشف ١/٥٣٧، التقريب ١/٤٧٦، سنن الترمذي ٥/١٥٢، المستدرک مع التلخيص ١/٥٦٥، المجموع ٣/٣٣٥.

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٧٦، المجموع ٣/٣٣٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير ٢/٢٨٨، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: حجة من قال لا يجهر بالتسمية ١/٢٩٩.

وزاد مسلم: (لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها).

(٣) هو الصحابي الجليل عبد الله بن مغفل بن عبد نهم بن عفيف بن أسحم بن ربيعة المزني، سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة، وهو من أصحاب الشجرة، وكان أحد الذين أرسلهم عمر إلى البصرة ليفقهوا الناس، روى عن النبي -ﷺ- وأبي بكر وعثمان، وروى عنه ثابت البناني وسعيد بن جبیر وابنه يزيد. توفي -ﷺ- سنة ستين وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/١٣، الاستيعاب ٣/٩٩٦، سير أعلام النبلاء ٢/٤٨٣.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٥/٤٤، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ٢/١٢، و النسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ٢/١٣٥، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: افتتاح القراءة ١/٢٦٧-٢٦٨.

وقال الترمذي: "حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن".

قال النووي: "ولكن أنكره عليه-أي على الترمذي-الحفاظ، وقالوا: هو حديث ضعيف، لأن مداره

قالوا: ولأن إثبات مواضع القرآن كإثبات القرآن، وقد أجمعنا على أن القرآن لا يثبت بخبر الواحد، فكذلك يجب أن يكون موضعه مثله<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن القرآن كان إذا أنزل بلغه النبي -ﷺ- تبليغا عاما ونقلته الأمة نقلا متواترا، فلذلك وقع لنا العلم به، ولو كانت التسمية آية من الفاتحة لبلغها الرسول ونقلتها الأمة، ووقع لنا بها العلم، ولما عدنا ذلك استدللنا على أنها ليست من الفاتحة<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولو كانت من الفاتحة لكان من نفاها يكفر، ولما لم نحكم بكفر

---

على ابن عبد الله بن مغفل، وهو مجهول، ومن صرح بهذا ابن خزيمة وابن عبد البر والخطيب البغدادي وآخرون ..".

ولكن ذكر الزيلعي في نصب الراية ثلاثة طرق لهذا الحديث ثم قال: "فهؤلاء ثلاثة رَوَوْا هذا الحديث عن ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه وهم: أبو نعام قيس بن عباية الحنفي، وقد وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن عبد البر هو ثقة عند جميعهم، وعبد الله بن بريده وهو أشهر من أن يثنى عليه، وأبو سفيان السعدي، وهو وإن تكلم فيه، ولكنه يعتبر به ما تابعه عليه غيره من الثقات، وهو الذي سمى ابن عبد الله بن مغفل بيزيد، فقد ارتفعت الجهالة عن ابن عبد الله بن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه".

وذكر أحمد شاكر: رواية أحمد في المسند/٤٤ من طريق إسماعيل بن علية عن الجريري عن قيس بن عباية عن ابن عبد الله بن مغفل، يزيد بن عبد الله قال: سمعني أبي "إلخ".

ثم قال أحمد شاكر: "وهذا إسناد صحيح فيه التصريح باسم يزيد بن عبد الله".

وقد حسن الزيلعي الحديث في نصب الراية، والعيني في عمدة القاري.

انظر: سنن الترمذي ١٣/٢، خلاصة الأحكام ١/٣٦٩، نصب الراية ١/٣٣٢-٣٣٣، عمدة القاري ٢٨٤/٥.

(١) انظر: المتقى ١/١٥١، المغني ٢/١٥٣، بدائع الصنائع ١/٤٧٦.

(٢) انظر: الإشراف ١/٧٦.

من نفاها علم أنها ليست منها<sup>(١)</sup>.

ودليلنا: ما روى ابن أبي مليكة<sup>(٢)</sup> عن أم سلمة أن النبي ﷺ - قرأ فاتحة الكتاب في الصلاة، بسم الله الرحمن الرحيم آية، الحمد لله رب العالمين آيتين، الرحمن الرحيم ثلاث آيات، مالك يوم الدين أربع آيات، إياك نعبد وإياك نستعين وجمع خمس أصابعه<sup>(٣)</sup>.

وروى هذا الحديث البويطي وقال: حدثني غير واحد عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي ﷺ - عدّ بسم الله الرحمن

---

(١) انظر: البحر الرائق ٣٣١/١، المتقى ١٥١/١.

(٢) هو الحافظ أبو بكر عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جُدعان القرشي التيمي المكي، القاضي الأحول، المؤذن، ولد في خلافة علي أو قبلها، ثقة فقيه، ولي القضاء والأذان لابن الزبير، حدث عن عائشة وعثمان وطائفة، وحدث عنه عطاء وعمرو بن دينار وعدة، توفي - رحمه الله - سنة سبع عشرة ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤٧٢/٥، تاريخ الإسلام ٢٦٧/٤، شذرات الذهب ١٥٣/١.

(٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢٤٨/١-٢٤٩، والحاكم في المستدرک ٢٣٢/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٦/٢.

كلهم من طريق عمر بن هارون عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة به، فمدار هذه الرواية على عمر بن هارون البلخي، وهو مجروح تكلم فيه غير واحد من الأئمة، فعن أحمد قال: لا أروي عنه شيئاً، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء"، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وقال ابن المبارك: "كذاب"، وقال الذهبي: "أجمعوا على ضعفه".

فالحديث بهذا الطريق ضعيف، ضعفه الزيلعي والعيني، وأعله الطحاوي بالانقطاع فقال: "لم يسمع ابن أبي مليكة من أم سلمة".

انظر: الجرح والتعديل ١٤٠/٦، الكاشف ٧٠/٢، المستدرک على الصحيحين مع التلخيص ٢٣٢/١،

نصب الرأية ٣٥١/١، عمدة القاري ٢٨٧/٥، التلخيص الحبير ٢٤٧/١.

الرحيم آية، وعد الحمد لله رب العالمين ست آيات<sup>(١)</sup>.

وروى سعيد المقبري<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -ﷺ-: (إذا قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم أحد آياتها)<sup>(٣)</sup>/.  
أ١٣

(١) انظر: مختصر البويطي ل (٦).

والنقل عن البويطي ، والحديث بنصه ، ذكره البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢/٣٦٢ ، وأحكام القرآن للشافعي ١/٦٣.

وأخرجه الحاكم في المستدرک ١/٢٣٢ بنفس إسناد البويطي بلفظ: (كان النبي -ﷺ- يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يقطعها حرفاً حرفاً).

ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وأخرج أبو داود في سننه ٤/٢٩٤ ، وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٥ من طريق سعيد بن يحيى الأموي، حدثني أبي ، ثنا ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة ذكرت أو كلمة غيرها قراءة رسول الله -ﷺ- ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين يقطع قراءته آية آية).

وفي لفظ آخر عند أحمد في المسند ٧/٤٢٩ ، وابن المنذر في الأوسط ٣/١١٩ ، والدارقطني في سننه ١/٣١٣: (كان يقطع قراءته آية آية : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم مالك يوم الدين).

قال الدارقطني: "إسناده صحيح ، وكلهم ثقات".

(٢) هو الإمام المحدث الثقة سعيد بن أبي سعيد كيسان الليثي -مولاهم- المدني المقبري ، والمقبري: نسبة إلى مقبرة بالمدينة كان مجاوراً لها، وقال الذهبي: كان يسكن بمقبرة البقيع.

وكان ثقة جليلاً، وأثبت الناس فيه الليث بن سعد، حدث عن: عائشة وأبي هريرة وأم سلمة وأنس بن مالك وعدة، وحدث عنه: سلمة بن دينار وشعبة ومالك بن أنس والليث بن سعد وخلق سواهم. توفي -رحمه الله- سنة خمس وعشرين ومائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢١٩، سير أعلام النبلاء ٥/٢١٦، التقريب ١/٣٥٤.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣١٢ ، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٧ ، كلاهما من طريق أبي

وقال طلحة بن عبيد الله<sup>(١)</sup>: قال رسول الله -ﷺ- : ((من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك آية من كتاب الله، وقد عد علي فيما عد من أم الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم))<sup>(٢)</sup>.

وقال جابر بن عبد الله في حديث طويل : ((فقرأ رسول الله -ﷺ- بسم

---

بكر الحنفي: ثنا عبد الحميد بن جعفر، أخبرني نوح بن أبي بلال عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -ﷺ- .

قال أبو بكر الحنفي: ثم لقيت نوحاً فحدثني عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة بمثله ولم يرفعه. قال الشيخ الألباني: "وهذا إسناد صحيح مرفوعاً وموقوفاً، فإن نوحاً ثقة، وكذا من دونه، والموقوف لا يعمل المرفوع، لأن الراوي قد يوقف الحديث أحياناً، فإذا رواه مرفوعاً -وهو ثقة- فهو زيادة يجب قبولها منه. والله أعلم".

وذكر النووي في المجموع أن الدارقطني قال عن الحديث: "رجال إسناده كلهم ثقات وروي موقوفاً".

ولم أجد هذا النقل في سنن الدارقطني.

انظر: سنن الدارقطني ٣١٢/١، سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٨٠/٣، المجموع ٣٣٧/٣.

(١) هو الصحابي الجليل طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب القرشي التيمي، أبو محمد المدني، صاحب رسول الله -ﷺ- وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذين أسلموا على أيدي أبي بكر الصديق، وأحد الستة أصحاب الشورى، الذين توفي النبي -ﷺ- وهو عنهم راضٍ، شهد المشاهد كلها مع رسول الله -ﷺ-، وضرب له رسول الله -ﷺ- يوم بدر بسهمه، سماه النبي -ﷺ- طلحة الخير، والجود، والقياط، روى عن النبي -ﷺ- وأبي بكر وعمر وغيرهم، وروى عنه: جابر بن عبد الله والأحنف بن قيس وخلق كثير، توفي -ﷺ- سنة ست وثلاثين يوم وقعة الجمل.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣/٢١٤، ٢٢٥، سير أعلام النبلاء ٢٣/١، الاستيعاب ٢/٧٦٤.

(٢) ذكر البيهقي في مختصر خلافاً ٢/٤٩.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١/٤٥ بلفظ آخر.

الله الرحمن الرحيم تنزيل من الرحمن الرحيم))<sup>(١)</sup>.

وقال أنس: أغفى رسول الله - ﷺ - إغفاءة ثم استيقظ يضحك فقال:

أنزلت عليّ آنفاً سورة: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾<sup>(٢)</sup> تلاها إلى آخرها))<sup>(٣)</sup>.

وروي أن براءة عائشة لما نزلت صعد النبي - ﷺ - المنبر فقال : ((إن الذين

جاءوا بالإفك عصبه منكم))<sup>(٤)</sup> الآية.

وموضع الدلالة منه: أنه لم يتد بالتسمية لأنها ليست قرآنا في أثناء

الشورة.

وعدها آية علي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup> وابن عباس<sup>(٦)</sup> .....

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) سورة الكوثر، الآية ١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة، باب: حجة من قال: البسملة آية من كل سورة سوى براءة ٣٠٠/١.

(٤) سورة النور، الآية ١١.

وانظر: معرفة السنن والآثار ٣٦٧/٢.

(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٦٦/٢ بإسناده عن عبد خير قال: سئل علي - ﷺ - عن السبع المثاني، فقال: "الحمد لله، فقل له: إنما هي ست آيات، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم آية"، وقد ضعفه ابن الترمذاني في الجواهر النقي ٦٦/٢. وفي السنن الكبرى أيضا ٧٠/٢ عن الشعبي قال: "رأيت علي بن أبي طالب وصليت وراءه فسمعتة يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم".

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٩٠/٢ عن معمر عن أيوب عن عمرو بن دينار: "أن ابن عباس: كان يستفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم".

وأخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى ٧١/٢.

وجاء في المصنف ٩٠/٢ عن ابن جريج قال: أخبرني أبي عن سعيد بن جبير أخيره قال: ﴿ولقد آتيناك سبعا من المثاني﴾ أم القرآن، وقرأتها على سعيد كما قرأتها عليك، ثم قال: بسم الله الرحمن



وابن عمر<sup>(١)</sup>، وابن الزبير<sup>(٢)</sup>، ولا يخالف لهم في الصحابة.

ومن جهة المعنى: أن الناس اختلفوا في عدها، فاعتبرنا ذلك فرأينا الصواب مع من عدها من ثلاثة أوجه: ٠

أحدها: أن آخر كل آية من الحمد مرادف حرف مدٍّ، والرحيم كذلك،

=

الرحيم الآية السابعة، قال ابن عباس قد أخرجها الله لكم، فما أخرجها لأحد قبلكم، قال عبدالرزاق: قرأها علينا ابن جريج، بسم الله الرحمن الرحيم آية، الحمد لله رب العالمين آية" إلى آخرها.

وأخرجه أيضا ابن المنذر في الأوسط ١٢٤/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٠٠/١ وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ قال: "فاتحة الكتاب: قيل لابن عباس: فأين السابعة؟ قال: "بسم الله الرحمن الرحيم"، قال البيهقي: "حديث مشهور ورواته ثقات".

انظر: السنن الكبرى ٦٦/٢، مختصر خلافيات البيهقي ٥٢/٢.

(١) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٩٠/٢، وابن المنذر في الأوسط ١٢٦/٣، و البيهقي في السنن الكبرى ٧١/٢ كلهم عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- "أنه كان يفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم".

وجاء في الإنصاف لابن عبد البر ص ١٨٨: "أن عمر كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول فاتحة الكتاب ويقرأها كذلك في السورة التي يقرأ بعدها".

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٤٩/١، و البيهقي ٧١/٢ عن بكر بن عبد الله قال: "كان ابن الزبير -رضي الله عنهما- يفتح القراءة في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ويقول: ما يمنعهم منها إلا الكبر".

وروى ابن المنذر في الأوسط ١٢٧/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٠٠/١ عن الأزرق بن قيس قال: صليت خلف ابن الزبير فاستفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم، فلما قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: بسم الله الرحمن الرحيم.

وليس أنعمت عليهم كذلك.

والثاني: أن في القرآن الرحيم رأس آية في عدة مواضع، وليس أنعمت عليهم رأس آية.

والثالث: أن غالب كل آية أن يكون الكلام فيها مستقبلا بنفسه ، وكذلك في الفاتحة إذا عدت التسمية منها، وإذا لم تعد لم يكن مستقبلا بنفسه في أنعمت عليه<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه أيضا أن الصحابة أجمعت على كتب المصحف صيانة للقرآن وحفظ له أن يدخل فيه ما ليس منه، أو يخرج منه ما هو منه، وكتبوا التسمية أول كل سورة بالخط الذي به كتبوا السورة، فدل ذلك على أنها مما بعدها في كل سورة<sup>(٢)</sup>.

ولأنه لا يخلو أن يكون كتبوا التسمية لأنها قرآن في موضعه، أو لفاتحة كل سورة، أو لخاتمها، أو للفصل بين السورتين، أو للتبرك، فلا يجوز أن يكون كتبوها للفتحة، لأنهم قد تركوا كتبها في أول براءة ، ولا يجوز أن يكون كتبوها للخاتمة، لأنهم قد تركوها في خاتمة الأنفال وخاتمة الناس، ولا يجوز أن تكون للفصل ، لأنهم لم يفصلوا بها بين الأنفال وبراءة، ولأنهم قد كتبوها أول الفاتحة، وليس هناك ما يحتاج إلى الفصل، ولا يجوز أن يكون للتبرك ، فإنه لا شيء أبرك من كلام الله.

فعلم أنهم إنما كتبوها في أول كل سورة لأنها قرآن هناك.

قالوا: وروي عن ابن عباس : (( أن النبي ﷺ - لم يكن يعرف فصل

(١) انظر: الحاوي الكبير ١٠٨/٢.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٠٨/٢، المجموع ٣٣٥/٣، مغني المحتاج ١٠٧/١.

السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم))<sup>(١)</sup>.

قلنا: هذا حجة لنا، لأنها منزلة في أول كل سورة، وإليه يُذهب. والله أعلم بالصواب.

فأما احتجاجهم بالحديث الذي يقول الله تعالى: (قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين)

فنقول: قد روى ابن سمعان<sup>(٢)</sup> هذا الحديث وفيه: يقول العبد بسم الله

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من جهر بها ٤٩٩/١، موصولا ومرسلاً، فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن محمد المروزي وابن السرح قالوا: حدثنا سفيان عن عمرو عن سعيد بن جبير قال قتيبة فيه: عن ابن عباس قال: ((كان النبي ﷺ - لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم)) وهذا لفظ ابن السرح.

وقال صاحب عون المعبود ٣٥٣/٢: "رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبير، وقال: المرسل أصح".

والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك ٢٣١/١ موصولا من ثلاث طرق: أحدها: طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال الحاكم عن هذا الطريق: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي على ثبوته.

وثانيهما: طريق المثني بن الصباح عن عمرو بن دينار به، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، واعترض عليه الذهبي بقوله: "مثني: قال النسائي متروك".

وثالثها: طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار به، وقال: "حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وسكت عنه الذهبي.

انظر: المستدرك مع التلخيص ٢٣١/١، ٢٣٢.

(٢) هو عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي، أبو عبد الرحمن المدني، مولى أم سلمة - رضي الله عنها -، روى عن: ربيعة بن عبد الرحمن وسعيد المقبري والزهري وغيرهم، وروى عنه: بقية بن الوليد وعبدالرزاق بن همام وخلق كثير، وسأل عبد الرحمن بن القاسم عنه الإمام مالك فقال: "كذاب"، وكذبه أيضا ابن معين، وقال أحمد بن حنبل والنسائي: "متروك الحديث".

=

الرحمن الرحيم، يقول الله: ذكرني عبدي<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: حديثنا أكثر رواة فهو أولى.

قلنا: إنما يقع الترجيح فيما يتنافى، وحديث ابن سمعان لا ينافي ما روه.

وأما تعلقهم بقسمة الصلاة نصفين.

فنقول: القسمة وردت في معنى السورة لا في ألفاظها، والسورة تشتمل

على تعظيم الله وعلى الدعاء والمسألة، فالقسم الأول لله والثاني للعبد، ويدل

على أن القسمة وردت في المعنى دون اللفظ أن الحروف غير معتبر في القسمة

فكذلك في الألفاظ<sup>(٢)</sup>.

وأما احتجاجهم بعدد تبارك، فنقول: قصد النبي ﷺ - عد الآي التي تختص

بها دون التسمية التي هي مبتدأ كل سورة<sup>(٣)</sup>.

على أن من أصحابنا من يجعل التسمية وما يليها من أول كل سورة، فعلى

هذا سقط الكلام.

---

انظر ترجمته في: كتاب الضعفاء والمترولين ص ١٥١، الجرح والتعديل ٦٠/٥، التقريب ٤٩٣/١.

(١) رواه الدارقطني في سننه ٣١٢/١، وقال: "عبد الله بن زياد بن سمعان مترك الحديث"، ثم ذكر

تفرده بذكر البسملة مخالفاً للثقات، وقد ضعف هذه الرواية النووي في المجموع.

انظر: سنن الدارقطني ٣١٢/١، نصب الراية ٣٤٠/١، المجموع ٣٣٨/٣.

(٢) وقد ذكر النووي وغيره أوجهاً أخرى، انظرها في: المجموع ٣٣٩/٣، مختصر خلافيات البيهقي

٦٠/٢.

(٣) ويحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول البسملة فيها، فلما نزلت أضيفت إليها، بدليل كتابتها

في المصحف.

انظر: المجموع ٣٤٠/٣.

وأما حديث أنس فإنما بين به ما كان رسول الله -ﷺ- يفتح به صلاته من السور لا من الآي<sup>(١)</sup>، يدل عليه ما روي عن النبي -ﷺ- أنه كان يفتح الصلاة بالتسمية.

وأما حديث عبد الله بن مغفل فقد روي عنه قال: ((صليت مع رسول الله -ﷺ- وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمعهم يقرأونها))<sup>(٢)</sup>.  
ويحتمل أن يكون بُعد مقامه حائلا بينه وبين سماعها لأنه من أحداث الصحابة.

على أن خبره فيه نفي، وفي خبرنا إثبات، والإثبات يقضي على النفي<sup>(٣)</sup>.  
وأما قولهم: إثبات مواضع القرآن كإثبات القرآن.  
فالجواب عنه: أنا أثبتنا التسمية في أول الفاتحة، لأنها كتبت هناك بالخط الذي كتب به ما بعدها فهو خبر متواتر لإجماع المسلمين عليه<sup>(٤)</sup>.  
وقولهم: لو كانت التسمية من الفاتحة لنقل نقلا مستفيضا ولوقع العلم لنا به.  
فنقول: ليس ((كل ما))<sup>(٥)</sup> بلغه الرسول يستدل عليه بحصول العلم به ولا ارتفاع الخلاف فيه.

وإنما تستفيض الأخبار على قدر الحاجة إليها، والداعي إلى انتشارها، وتبليغ الرسول بعض الأشياء لا يوجب تبليغ نظائرها على ذلك الوجه، ألا ترى أن المعوذتين قد بلغ الرسول أنها من القرآن، وكان ابن مسعود ينكر أن تكون

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٠٨.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤٤، وابن أبي شيبة ١/٤٤٧.

(٣) انظر: المجموع ٣/٣٥٤، ٣٥٥.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٠٦، المجموع ٣/٣٣٥، ٣٣٦.

(٥) في أ: كما، والصواب ما أثبتته للسياق.

ويقول: إنما هما عَوْدَتَانِ عَوِذَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - الحسن والحسين عليهما السلام<sup>(١)</sup>، وكذلك الأذان، نقل أصله واختلف في لفظه، وحجة رسول

(١) وقد جاء في صحيح البخاري ٩٦٢/٨ عن زر بن حبیش قال: سألت أبي بن كعب قلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا، فقال أبي: سألت رسول الله ﷺ - فقال لي: قيل لي، فقلت: قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ - .

وهذه رواية مبهمة، وقد جاءت صريحة عند أحمد في المسند ١٥٤/٦ عن زر قال: قلت لأبي: إن أخاك يحكمهما من المصحف فلم ينكر، قيل لسفيان - وهو راوي الحديث هنا - ابن مسعود: قال: نعم.

وليس في مصحف ابن مسعود وكان يرى رسول الله ﷺ - يعوذ بهما الحسن والحسين ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته.

وقال ابن حجر في فتح الباري ٩٦٤/٨: "قال البزار: ولم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة، وقد صح عن النبي ﷺ - أنه قرأهما في الصلاة، قلت: هو في صحيح مسلم عن عقبة بن عامر، وزاد ابن حبان "فإن استطعت أن لا تفوتك قراءتهما في صلاة فافعل" ... وقد تأول القاضي أبو بكر الباقلاني وتبعه عياض وغيره أن ابن مسعود لم ينكر كونهما من القرآن وإنما أنكر إثباتهما في المصحف، فإنه كان يرى أن يكتب في المصحف شيئاً إلا أن يكون النبي ﷺ - أذن في كتابته فيه، وكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك. قال: فهذا تأويل منه وليس جحداً لكونهما قرأناً". اهـ.

وهو تأويل حسن إلا أن الرواية الصحيحة الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك، حيث جاء فيها: ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله، نعم يمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتمشى التأويل المذكور. وقال النووي: ما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمد ابن حزم، وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره.

وفيه نظر، فالطعن في الرواية الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الرواية صحيحة، والتأويل محتمل.. ثم قال: وأجيب باحتمال أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عند ابن مسعود، فأنحلت العقدة بعون الله". اهـ.

والصواب ما ذهب إليه ابن كثير في تفسيره ٥٧٦/٤ حيث قال: إن هذا مشهور عنه، فلعله لم

الله - ﷺ - نقلت نقلاً متواتراً، واختلف في كثير من أحكامها، كذلك القرآن قد نثبته من طريق الاجتهاد ليعمل به، وإن ((كان))<sup>(١)</sup> لا يقع العلم به من طريق القطع عليه.

وأما قولهم: لو كانت التسمية من الفاتحة لكان من نفاها يكفر .

فالجواب عنه : أنها لو لم تكن من الفاتحة لكان من يثبتها يكفر، لكن لا

يكفر<sup>(٢)</sup> / واحد منهما، لأنه قال ما قاله باجتهاد وتأويل، وإذا ثبت هذا صح ما ١٤ قلناه. والله أعلم.

قال الشافعي في البويطي: ويجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وقبل السورة<sup>(٣)</sup>.

وقال في اختلاف العراقيين: إذا جمع سوراً في ركعة جهر ببسم الله الرحمن الرحيم أول كل سورة<sup>(٤)</sup>. وهذا كما قال الجهر بالتسمية عندنا مستحب<sup>(٥)</sup>.

وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد<sup>(٦)</sup> وسعيد بن جبير<sup>(٧)</sup>، وروي عن جماعة

---

يسمعهما من النبي - ﷺ - ولم يتواتر عنده، ثم قد رجع عن قوله ذلك إلى قول الجماعة، فإن الصحابة رضي الله عنهم أثبتوهما في المصاحف ونفذوها إلى سائر الآفاق والله الحمد والمنة.

(١) في أ: كنا، والصواب ما أثبتته.

(٢) انظر: الخاوي الكبير ١٠٧/٢، المجموع ٣٣٤/٣.

(٣) انظر: مختصر البويطي ل (٦).

(٤) الأم ٢١٧/٧.

(٥) انظر: الخاوي الكبير ١٠٨/٢، الإصطلام ٢١٠/١، فتح العزيز ٣٢١/٣، المجموع ٣٤١/٣.

(٦) روى ابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٩/١ عن معتمر عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد أنهم كانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم.

وروى عبد الرزاق في المصنف ٩٢/٢ عن مجاهد قال: "نسي الناس بسم الله الرحمن الرحيم وهذا التكبير". وانظر: حكاية قولهم في: حلية العلماء ١٨٤/١، المغني ١٤٩/٢، المجموع ٣٤١/٣.

من الصحابة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن المنذر: كان إسحاق بن راهويه يميل إلى الجهر بالتسمية<sup>(٢)</sup>.  
وذهب أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> والثوري<sup>(٤)</sup> والأوزاعي<sup>(٥)</sup> إلى أن إخفاءها أفضل.  
وبه قال أحمد<sup>(٦)</sup> وأبو عبيد<sup>(٧)</sup>، وروي ذلك .....

(٧) فروى عبدالرزاق في المصنف ٩٢/٢، وابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٩/١ عن سعيد بن جبيرة  
"أنه كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في كل ركعة".

وانظر النقل عنه في: حلية العلماء ١٨٤/١، شرح السنة ٥٤/٣.

(١) منهم عمار بن ياسر وأبو هريرة وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري ومعاوية وقيس بن  
مالك وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين. وذكر الخطيب البغدادي وتبعه النووي أن ذلك منقول عن  
الخلفاء الراشدين الأربعة، واستغربه ابن كثير في تفسيره، ونقل الترمذي خلاف ما ذكره الخطيب .

انظر: المجموع ٣٤١/٣، تفسير ابن كثير ١٦/١، سنن الترمذي ١٤/٢.

(٢) الأوسط ١٢٩/٣.

وانظر النقل لقوله في: مسائل أحمد وإسحاق ٣٠٤/١، سنن الترمذي ١٤/٢.

(٣) انظر: الأصل ٣/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٠١/١، الاختيار لتعليل المختار ٥٠/١، الحجة على  
أهل المدينة ٩٦/١.

(٤) انظر: الأوسط ١٢٧/٣، شرح السنة ٥٤/٣، مختصر اختلاف العلماء ٢٠١/١.

(٥) قال الأوزاعي: "خمس يخفيهن الإمام، فذكر بسم الله الرحمن الرحيم".

انظر: الأوسط ١٢٨/٣، فقه الأوزاعي ١٧١/١-١٧٤، المجموع ٣٤٢/٣.

(٦) وهي المذهب، ونقل عنه عدم الجهر بالبسملة في الصلاة عبد الله في مسائله ٢٤٦/١، وابن  
هاني في مسائله ٥٢/١، وأبو داود في مسائله ص ٣٠.

قال ابن قدامة في المغني ١٤٩/٢: "ولا تختلف الرواية عن أحمد أن الجهر بها غير مستنون".

ولكن روي عن أحمد أنه يجهر بالبسملة في الصلاة، وعنه أنه يجهر بها في النقل فقط، وعنه يجهر بها  
في المدينة المنورة. انظر: الفروع ٤١٣/١، الإنصاف ٤٩/٢، المبدع ٤٣٦/١.

(٧) انظر: الأوسط ١٢٧/٣، المجموع ٣٤٢/٣.



عن ابن سعود<sup>(١)</sup> وإبراهيم النخعي<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن أبي ليلي<sup>(٣)</sup> والحكم بن عيينة<sup>(٤)</sup>: إن أخفيتها فحسن، وإن

(١) روى ابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٨/١ عن هشيم عن سعيد بن المزيان عن أبي وائل عن عبد الله "أنه كان يخفي بسم الله الرحمن الرحيم والاستعاذة وربنا ولك الحمد".  
وروى محمد بن الحسن في كتابه -الآثار- ١٦١/١ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: قال ابن مسعود -رضي الله عنه- في الرجل يجهر بسم الله الرحمن الرحيم أنها أعرابية".  
وذكر أبو بكر الرازي في أحكام القرآن من رواية إبراهيم النخعي عن أبيه عن ابن مسعود قال: ما جهر رسول الله -ﷺ- في صلاة مكتوبة بيسم الله الرحمن الرحيم ولا أبو بكر ولا عمر رضي الله عنهما".

قال النووي في المجموع ٣/٣٥٥: "أما حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- فجوابه أنه ضعيف، لأنه من رواية محمد بن جابر البجلي عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود، ومحمد بن جابر ضعيف باتفاق الحفاظ، مضطرب الحديث لا سيما في روايته عن حماد بن أبي سليمان، هذا وفيه ضعف آخر وهو أن إبراهيم النخعي لم يدرك ابن مسعود بالاتفاق، فهو منقطع ضعيف".

وانظر حكاية النقل عنه في: الأوسط ٣/١٢٧، بدائع الصنائع ١/٤٧٧، المجموع ٣/٣٤٢.

(٢) روى محمد بن الحسن في كتابه -الآثار- ١٦٢/١، وعبد الرزاق في المصنف ٨٧/٢ عن إبراهيم النخعي قال: أرى يخفيهن الإمام: بسم الله الرحمن الرحيم، والاستعاذة، وآمين، وربنا ولك الحمد".

وفي رواية أخرى: "خمس، بزيادة: سبحانك اللهم وبحمدك".

وجاء في مصنف ابن أبي شيبة ٤٤٨/١ عن إبراهيم قال: "جهر الإمام بيسم الله الرحمن الرحيم بدعة".

انظر النقل عنه في: شرح السنة ٣/٥٤، فتح القدير ١/٢٥٤، المجموع ٣/٣٤٢.

(٣) انظر: حلية العلماء ١/١٨٥، المجموع ٣/٣٤٢.

(٤) روى ابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٨/١ عن شعبة قال: سألت الحكم عن الجهر فقال: اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في نفسك.

وانظر النقل عنه في: الأوسط ٣/١٢٨، المغني ٢/١٤٩، المجموع ٣/٣٤٢.

جهرت بها فحسن.

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روى شعبة عن قتادة عن أنس: "صليت خلف النبي -ﷺ- وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم" (١).

ودليلنا: ما روي عن نعيم المجرم (٢) قال: "صلى بنا أبو هريرة فجهر بسم الله الرحمن الرحيم ورفع يديه في كل رفع وخفض، فلما فرغ قال: أني لأشبهكم صلاة برسول الله -ﷺ- " (٣).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة ٢٩٩/١. وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن حديث أنس هذا صريح في نفي الجهر، وقد جاء برواية أخرى في مسلم: "لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها". وهذا نفي لا يجوز إلا مع العلم بذلك".

انظر: مجموع الفتاوى ٤١٠/٢٢، ٤١١.

(٢) هو نعيم بن عبد الله المجرم، أبو عبد الله المدني، مولى آل عمر بن الخطاب، سُمي المجرم لأنه كان يُبخر مسجد النبي -ﷺ-، روى عن أنس بن مالك، وابن عمر وأبي هريرة وجمع من الصحابة، وروى عنه: مالك بن أنس ومسلم وخالده الزبجي وخلق كثير، ثقة، أخرج له الجماعة، عاش إلى قريب سنة عشرين ومائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٨٧/٢٩، سير أعلام النبلاء ٢٢٧/٥، تقريب التهذيب ٢٥٠/٢. (٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٨٦/٣، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ١٣٢/٢، وابن خزيمة في صحيحه ٢٥١/١، والدارقطني في سننه ٣٠٦/١، والحاكم في المستدرک ٢٣٢/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٨٤/٢ بإسنادهم عن أبي نعيم المجرم قال: صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن، حتى بلغ ﴿ولا الضالين﴾ فقال: (آمين) ثم قال: "والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله -ﷺ-".

قال الدارقطني: "هذا حديث صحيح ورواته كلهم ثقات".

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي: "رواته كلهم مجمع على عدالتهم، محتج بهم في الصحيح".

وقال ابن عبد البر: "هذا حديث محفوظ".

انظر: سنن الدارقطني ١/٣٠٦، المستدرک ١/٢٣٢، مختصر خلافيات البيهقي ٢/٤٤، الإنصاف لابن عبد البر ص ١٨٣.

وقد أجاب عن هذا الحديث ابن قدامة وابن الهمام بأنه ليس صريحاً في الجهر، فيحتمل أن يكون سمع البسمة في حال إخفائها، كما سمع الاستعاذة والاستفتاح من النبي -ﷺ- مع إسراره بهما. وذكر ابن عبد الهادي جوايين آخرين:

أحدهما: أنه حديث معلول، فإن ذكر البسمة فيه مما تفرد به نعيم الجمر من بين أصحاب أبي هريرة، ولذا أعرض عن ذكر البسمة صاحبها الصحيح.

والثاني: أن قوله ((إني لأشبهكم صلاة برسول الله -ﷺ-)) إنما أراد به أصل الصلاة ومقاديرها وهيئتها، وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه، بل يكفي في غالب الأفعال.

وأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن حديث نعيم الجمر بأن ما في صحيح مسلم عن أبي هريرة أظهر دلالة على نفي قراءتها -أي البسمة- من دلالة هذا على الجهر بها، فإن في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي -ﷺ- قال: ((يقول الله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين: نصفها لي، ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل، فإن قال عبد: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ قال الله: حمدني عبدي ... الحديث)).

فحديث أبي هريرة دليل على أنها ليست من القراءة الواجبة ولا من القراءة المقسومة، وهو على نفي القراءة مطلقاً أظهر من دلالة حديث نعيم الجمر على الجهر.

وحديث أبي هريرة الذي في مسلم يصدق ذلك، فإنه قال: قال رسول الله -ﷺ- عليه وسلم -: ((من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج، فهي خداج))، فقال له رجل: يا أبا هريرة!

أنا أحياناً أكون وراء الإمام فقال: إقرأ بها في نفسك يا فارسي؛ فإني سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: ((قال الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين))، وهذا صريح في أن أم القرآن التي يجب

قراءتها في الصلاة عند أبي هريرة هي القراءة المقسومة التي ذكرها مع دلالة قول النبي -ﷺ- على ذلك، وذلك ينفي وجوب قراءتها -أي البسمة- عند أبي هريرة، فيكون أبو هريرة وإن كان قرأ

بها؛ قرأ بها استحباباً لا وجوباً، وعلى هذا القول لا تشرع المداومة على الجهر بها؛ ويكون أبو هريرة قصد تعريفهم أنها تقرأ في الجملة...".

انظر: مجموع الفتاوى ٢٢/٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤ بتصرف يسير.

ثم ذكر جواباً آخر على حديث نعيم هذا. فلي نظر.

وانظر: المغني ٢/١٥٠، فتح القدير ١/٢٥٤، نصب الرأية ١/٣٣٦-٣٣٨.

ولأبي هريرة -رضي الله عنه- أحاديث أخرى استدلت بها الشافعية منها:

ما رواه الدارقطني في سننه ١/٣٠٧، عن خالد بن إلياس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((علمني جبريل عليه السلام الصلاة فقام فكبر لنا، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فيما يجهر في كل ركعة)).

وإسناده ضعيف، قال ابن حجر: "فيه خالد بن إلياس متروك"، كذا قال أحمد بن حنبل والنسائي، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء ولا يكتب حديثه"، وقال ابن حبان: "يروى الموضوعات عن الثقات".

انظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٩٦، الجرح والتعديل ٣/٣٢١، المحروحين ١/٢٧٩، الدراية ١/١٣٣.

وجاء من نفس الطريق عند الدارقطني في سننه ١/٣٠٧ بلفظ: ((أمني جبريل عليه السلام فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم)).

وروى الدارقطني في سننه ١/٣٠٧ والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٩ من طريق أبي معشر عن محمد ابن قيس عن أبي هريرة قال: ((كان رسول الله -ﷺ- يجهر في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم))، وأبو معشر بن نجيح بن عبد الرحمن السندي، ضعفه النسائي وأبو داود والدارقطني وابن معين، وكان يحيى بن سعيد القطان: لا يحدث عن أبي معشر ويضعفه ويضحك إذا ذكره.

وقال الذهبي: عن محمد بن قيس ضعيف.

انظر: الجرح والتعديل ٨/٤٩٣، المحروحين ٣/٦٠، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٥، التقريب ١/٢٤١، تلخيص المستدرک ١/٢٣٣.

وروى الدارقطني في سننه ١/٣٠٦ والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٩ بإسنادهما عن أبي أويس عن

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة: ((أن النبي ﷺ - كان إذا أمّ الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم)).

ونقل النووي في المجموع عن الدارقطني أنه قال: "رجال إسناده كلهم ثقات".

ولكن أبا أويس -عبد الله بن أويس المدني- خالف الثقات في هذه الرواية.

قال ابن حجر- تعليقا على هذه الرواية-: "أن أبا أويس ليس بحجة إذا انفرد، فكيف إذا خالف".

وقد ضعف أبا أويس هذا جمع من العلماء منهم أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم الرازي، ووثقه آخرون كالدارقطني وأبي زرعة.

وضعف هذا الحديث ابن عبد الهادي في التنقيح.

انظر: المجموع ٣/٣٤٥، الدراية ١/١٣٣، تهذيب التهذيب ٣/١٨٣، تنقيح التحقيق ٢/٨٢٠.

(١) رواه الدارقطني في سننه ١/٣٠٢ عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب

قال: حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي قال: ((كان رسول الله ﷺ - يجهر بسم الله الرحمن

الرحيم في السورتين جميعاً)).

وعيسى هذا منهم بوضع الحديث، وقال ابن حبان: "يروي عن أبيه عن أبيه أشياء موضوعة، لا يحل

الاحتجاج به، كأنه كان يهم ويخطئ حتى كان يجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه".

وقال عنه الدارقطني: "متروك الحديث".

قال ابن حجر في التلخيص: "رواه الدارقطني من وجهين عن علي من طريق أهل البيت، وهو بين

ضعيف ومجهول".

انظر: المحروحين ٢/١٢١، الجرح والتعديل ٦/٢٨٠، التنقيح ٢/٨٢٢، لسان الميزان ٤/٤٦١، التلخيص

الحبير ١/٢٤٩.

(٢) وله عدة طرق: منها ما أخرجه الحاكم في المستدرك ١/٢٠٨، عن عبد الله بن عمرو بن حسان،

ثنا شريك عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ((كان رسول الله ﷺ - يجهر بسم الله

الرحمن الرحيم)).

قال الحاكم: "وهذا إسناده صحيح وليس له علة ولم يخرجاه".

وتعقبه الذهبي في تلخيصه فقال: "وابن حسان كذبه غير واحد، ومثل هذا لا يخفى على المصنف".  
وقال ابن حجر: "وفيه عبدالله بن عمرو بن حسان وهو واو".

وسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم أباه عنه فقال: "ليس بشيء، ضعيف الحديث، كان لا يصدق".  
انظر: المستدرک مع التلخيص ٢٠٨/١، الدراية ١٣٣/١، الجرح والتعديل ١١٩/٥.  
ومنها أيضاً: ما رواه الدارقطني في سننه ٣٠٣/١ عن أبي الصلت الهروي ثنا عباد بن العوام ثنا شريك  
عن سالم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ((كان النبي ﷺ - يجهر في الصلاة بيسم الله  
الرحمن الرحيم)).

وأبو الصلت هو عبدالسلام بن صالح الهروي، قال عنه الدارقطني: "رافضي خبيث متهم"، وقال  
النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن حجر: "ضعيف، يسرق الحديث".  
انظر: ميزان الاعتدال ٦١٦/٢، نصب الراية ٣٤٥/١، الدراية ١٣٣/١.

(١) رواه الدارقطني في سننه ٣٠٥/١ قال ثنا عمر بن الحسن الشيباني، ثنا جعفر بن محمد بن مروان  
ثنا أبو طاهر أحمد بن عيسى ثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر قال: ((صليت  
خلف النبي ﷺ -، وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فكانوا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم)).  
والحديث فيه راويان ضعيفان: هما: أبو طاهر أحمد بن عيسى قال عنه ابن حجر: "هو كذاب".  
وكذبه أيضاً الدارقطني وأبو حاتم وغيرهم.

وفيه عمر بن الحسن الشيباني، الأثنائي القاضي، ضعفه الدارقطني، وقال الذهبي: "صاحب بلايا".  
انظر: ميزان الاعتدال ١٨٥/٣، لسان الميزان ٣٣٤/٤، الدراية ١٣٤/١.

(٢) وله طريقان:

أحدهما: ما رواه الدارقطني في سننه ٣٠٢/١ عن أسيد بن زيد عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي  
الطفيل عن علي وعمار رضي الله عنهما: ((أن النبي ﷺ - كان يجهر في المكتوبات بيسم الله  
الرحمن الرحيم)).

وإسناده ضعيف، لأن فيه ثلاثة رجال متكلم فيهم جرحاً:

الأول: أسيد بن زيد كذبه ابن معين، وتركه النسائي، وضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان: "يروي

عن الثقات المناكير .

والثاني: عمرو بن شمر ، قال عنه البخاري : "منكر الحديث" ، وقال الدارقطني والنسائي : "متروك الحديث" .

والثالث: جابر بن يزيد الجعفي ، قال عنه ابن حجر: "ضعيف ، رافضي" .

انظر: المجروحين ١/١٨٠ ، ٢/٧٥ ، الجرح والتعديل ٦/٢٣٩ ، ميزان الاعتدال ٣/٢٦٨ ، تقريب التهذيب ١/١٥٤ ، الدراية ١/١٣١ .

والطريق الثاني: ما رواه الحاكم في المستدرک ١/٢٩٩ بإسناده عن سعيد بن عثمان ثنا عبد الرحمن بن سعيد المؤذن ، ثنا فطر بن خليفة عن أبي الطفيل عن علي وعمار : ((أن النبي ﷺ - كان يجهر في المكتوبات بيسم الله الرحمن الرحيم)).

قال الحاكم بعده : "هذا حديث صحيح الإسناد ، ولا أعلم في رواته منسوبا إلى الجرح" ، واستدرك عليه الذهبي : "بل خير وإي ، كأنه موضوع ، لأن عبد الرحمن صاحب مناكير ، وسعيد إن كان الكربذي فهو ضعيف ، وإلا فهو مجهول" .

وقال ابن حجر: "إسناده ضعيف" .

انظر: المستدرک مع التلخيص ١/٢٩٩ ، الدراية ١/١٣١ .

(١) رواه الدارقطني في سننه ١/٣١١ بإسناده عن الحكم بن عبد الله بن سعد عن القاسم بن محمد عن عائشة ((أن رسول الله ﷺ - كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم)).

وفيه الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي ، قال أحمد: "أحاديثه كلها موضوعة" ، وقال ابن معين : "ليس بثقة" ، وقال النسائي والدارقطني : "متروك الحديث" .

انظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٧٩ ، الجرح والتعديل ٣/١٢٠ ، ميزان الاعتدال ١/٥٧٢ .

(٢) رواه الدارقطني في سننه ١/٣٠٨ بإسناده عن الجهم بن عثمان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ - ((كيف تقرأ إذا قمت إلى الصلاة؟ قلت: أقرأ الحمد لله رب العالمين ، قال : ((قل: بسم الله الرحمن الرحيم)).

قال الخطيب البغدادي : "هذا حديث ضعيف لا يحتج به" .

والحكم بن عمير<sup>(١)</sup>: "أن النبي -ﷺ- كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم".  
وفي رواية عطاء عن ابن عباس: "لم يزل رسول الله -ﷺ- يجهر في  
السورتين بسم الله الرحمن الرحيم حتى قبض"<sup>(٢)</sup>.

وروي عن أنس أن معاوية قدم المدينة فصلى بالناس صلاة جهر فيها  
بالقراءة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة ولم يقرأ بها في أول السورة،

---

وقال الذهبي: عن جهم بن عثمان: "لا يُدرى من ذا، وبعضهم وهاه".

انظر: مختصر الجهر بالبسملة ص ١٧٧، ميزان الاعتدال ٤٢٦/١.

(١) رواه الدارقطني في سننه ٣١٠/١ بإسناده عن إبراهيم بن حبيب ثنا موسى بن أبي حبيب الطائي  
عن الحكم بن عمير، وكان بدرياً قال: "صليت خلف النبي -ﷺ- فجهر في الصلاة بسم الله  
الرحمن الرحيم في صلاة الليل، وفي صلاة الغداة، وصلاة الجمعة".  
قال الذهبي: "هذا حديث منكر، ولا يصح إسناده".

وقال ابن حجر: "إسناده ضعيف، فيه إبراهيم بن إسحاق الضبي وهو متروك".  
وقال الزيلعي: "وهذا من الأحاديث المريبة المنكرة، بل هو حديث باطل لوجه" وملخصها: أن  
الحكم بن عمير ليس بدرياً، بل لا يعرف له صحبة، كذا نقل ابن أبي حاتم.  
وموسى بن حبيب: لم يلق صحابياً، بل هو شيخ ضعيف، كذا قال الدارقطني.  
وإبراهيم بن إسحاق: متروك الحديث.

انظر: ميزان الاعتدال ٢٠٢/٤، الدراية ١٣٤/١، نصب الراية ٣٤٩/١، الجرح والتعديل ١٢٥/٣.  
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٠٤/١، عن عمر بن حفص المكي، عن ابن جريج عن عطاء عن ابن  
عباس.. الحديث.

قال ابن حجر: "وفي إسناده عمر بن حفص المكي، وهو ضعيف".

وقال ابن الجوزي: "أجمعوا على ترك حديثه".

وقال الذهبي بعد ذكره لحديث ابن عباس هذا: "لا يُدرى من ذا، والخير منكر".

انظر: التلخيص الحبير ٢٥٠/١، تنقيح التحقيق ٨٢٢، ميزان الاعتدال ١٩٠/٣.



فلما سلم ناداه المهاجرون والأنصار: يا معاوية أسرقت صلاتك أين بسم الله الرحمن الرحيم ، فكان بعد إذا صلى قرأها في أول الفاتحة وفي أول السورة<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الشافعي في مسنده -ترتيبه- ٨٠/١ ، والأُم ٢١٢/١ ، ومن طريقه رواه الحاكم في المستدرك ٢٣٣/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧١/٢ ، كلهم عن عبد المجيد بن عبدالعزيز عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن عثمان بن خيثم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنساً قال ... الحديث.

قال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بعبد المجيد بن عبدالعزيز، وسائر الرواة متفق على عدالتهم"، ووافقه الذهبي.

وقد اعتمد الشافعي في حديث معاوية هذا في إثبات الجهر.

وقال الخطيب: "هو أجود ما يعتمد عليه في هذا الباب".

وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية والزيلعي هذا الحديث من عدة وجوه ملخصها:-

أحدها: أنه يروى عن أنس أيضا الرواية الصحيحة الصريحة المستفيضة التي ترد هذا.

الثاني: أن مدار هذا الحديث على عبد الله بن عثمان بن خيثم -وهو وإن كان من رجال مسلم إلا أنه متكلم فيه، فقال الدارقطني: "ضعيف لينه"، وقال ابن معين: "أحاديثه غير قوية"، وقال ابن المديني: "منكر الحديث".

الثالث: أن في سنده ومثنه اضطراباً: أما في إسناده، فتارة يرويه عن أبي بكر بن حفص، وتارة يرويه عن إسماعيل بن عبيد عن أبيه، وتارة عن (جده).

وأما المتن: فتارة يقول: ((صلى وبدأ بـ (بسم الله الرحمن الرحيم)) لأُم القرآن، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها، كما تقدم عند الحاكم، وتارة يقول: "فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين افتتح الصلاة، وقرأ بأُم القرآن، كما هو عند الدارقطني ٣١١/١ في رواية إسماعيل بن عياش، وتارة يقول: فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لأُم القرآن ولا للسورة التي بعدها، كما هو عند الدارقطني ٣١١/١ في رواية ابن جريج.

ومثل هذا الاضطراب في السند والمتن يوجب ضعف الحديث، لأنه مشعر بعدم الضبط.

الرابع: أن أنساً كان مقيماً بالبصرة، ومعاوية لما قدم المدينة لم يذكر أحد علمناه أن أنساً كان معه، بل الظاهر أنه لم يكن معه.

وهذا إجماع من الصحابة<sup>(١)</sup>.

ولأن التسمية آية من الفاتحة، وإن شئت قلت: هي من القرآن فكان من سنتها الجهر قياساً على الفاتحة<sup>(٢)</sup>.

فإن قالوا: قول وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض من القرآن وليس من السنة الجهر بها.

قلنا: إنما ذلك القول دعاء وافق القرآن، وليس يقصد بقوله هناك تلاوة القرآن، ألا ترى أنه يقول فيه حنيفاً مسلماً وليس مسلماً في القرآن.

وكذلك يقول: وأنا من المسلمين، وفي القرآن ﴿وأنا أول المسلمين﴾ فإن أنه دعاء وافق لفظ القرآن، وليس كذلك في مسألتنا، فإن التسمية قرآن بلا خلاف، وتتلّى في الصلاة من غير تغيير لفظه.

وقياس آخر: وهو أنه قرآن يتلى بعد التعوذ، فكان من سنته الجهر كالفاتحة والسورة.

فأما ما احتجوا به من حديث أنس، فقد اختلف، فروي عن أنس "أن النبي -ﷺ- وأبا بكر وعمر كان يفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين"<sup>(٣)</sup>. وهو الصحيح عنه، فإن أنساً، قصد أن النبي -ﷺ- كان يستفتح صلاته

---

الخامس: أن معاوية لو رجع إلى الجهر بالبسملة، لكان هذا معروفاً عند أهل الشام الذين صحبه، ولم ينقل ذلك عنه، بل الشاميون كلهم خلفاؤهم وعلمائهم كان مذهبهم ترك الجهر بها.

انظر ذلك في: مجموع الفتاوى ٢٢/٤٣٠، ٤٣١، نصب الراية ١/٣٥٣، ٣٥٤.

(١) انظر: المجموع ٣/٣٤٩، معرفة السنن والآثار ٢/٣٧٣.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢/١٠٩.

(٣) سبق تخريجه.

بسورة الحمد دون غيرها من السور<sup>(١)</sup>، وقيل أن أنساً كان .....  
 ((لا)) يسمع<sup>(٢)</sup> من النبي -ﷺ- الجهر بالتسمية لأنها تستفتح بها، والقارئ  
 في العادة لا يرفع صوته كثيراً في ابتداء القراءة، فيخفى ما يتدلى به على من بعد  
 عنه، وكان أنس من الأحداث، فهو في أواخر الصفوف، ومن حفظ عن النبي -  
 ﷺ- الجهر كعلي وأبي هريرة وعمار إنما حفظوا لقربهم من رسول الله -ﷺ-<sup>(٣)</sup>.  
 على أن أنساً قد اختلف عنه، فروى سليمان التيمي عنه (أن النبي -ﷺ-

---

(١) قال الشافعي في الأم ٢١٠/١: "تفسيراً لحديث أنس: ((يعني يدون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، والله أعلم، لا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم)).

وأجيب: بأن افتتاح الصلاة بالفاحة قبل السورة، هو من العلم الظاهر العام الذي يعرفه الخادم  
 والعام، كما يعلمون أن الركوع قبل السجود، وجميع الأئمة غير النبي -ﷺ- وأبي بكر وعمر وعثمان  
 يفعلون هذا، ليس في نقل مثل هذا فائدة، ولا هذا مما يحتاج فيه إلى نقل أنس.

وقوله -في الرواية الأخرى- : يفتتحون (بالحمد لله رب العالمين) لا يذكرون (بسم الله الرحمن  
 الرحيم) في أول القراءة ولا في آخرها صريح أنه قصد الافتتاح بالآية)).

مجموع الفتاوى ٤١٢/٢٢، ٤١٣، بتصرف يسير جداً.

(٢) في أ: كان يسمع، والصواب ما أثبتته للسياق.

(٣) وأجيب عن هذا من وجوه:

أحدها: أن أنساً إنما روى هذا ليبين لهم ما كان النبي -ﷺ- يفعله، إذ لا غرض للناس في معرفة كون  
 أنس سمع أو لم يسمع، إلا ليستدلوا بعدم سماعه على عدم المسموع.

الثاني: وهو أن أنساً كان يخدم النبي -ﷺ- من حين قدم النبي -ﷺ- المدينة إلى أن مات، ويصحبه  
 حضراً وسفراً، أفيمكن مع هذا القرب الخاص، والصحة الطويلة أن لا يسمع النبي -ﷺ- يجهر بها؟  
 مع كونه يجهر بها هذا مما يعلم بالضرورة بطلانه في العادة.

ثم إنه صحب أبا بكر وعمر وعثمان، وتولى لأبي بكر وعمر ولايات، ولا كان يمكن مع طول  
 مدتهم أنهم كانوا يجهرون، وهو لا يسمع ذلك، فتبين أن هذا تحريف لا تأويل.

انظر: مجموع الفتاوى ٤١١/٢٢، ٤١٢.

كان يجهر بالتسمية<sup>(١)</sup>، وكذلك روى إسماعيل المكي عن قتادة عنه<sup>(٢)</sup>.

فإما نقول: تعارضت الروايتان عنه فسقطتا<sup>(٣)</sup>، أو نرجح الجهر لمعارضة أحاديثنا له، أو نجمع بين روايتيه، فنقول: معنى قوله: (لم يكونوا يجهرون بالتسمية) أراد جهر الأعراب الذين يرفعون أصواتهم الرفع الشنيع، وذلك مكروه

---

(١) رواه الحاكم في المستدرک ٢٣٤/١، و الدارقطني في سننه ٣٠٨/١، من حديث محمد بن أبي المتوكل بن أبي السري، قال: صليت خلف المعتمر بن سليمان من الصلوات ما لا أحصي، صلاة الصبح والمغرب، فكان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها، وسمعت المعتمر يقول: ما آلو أن أقتدي بصلاة أبي، وقال أبي: ما آلو أن أقتدي بصلاة أنس بن مالك، وقال أنس ابن مالك: ما آلو أن أقتدي بصلاة رسول الله -ﷺ-).

قال الحاكم: "رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات"، ووافقه الذهبي. المستدرک مع التلخيص ٢٣٤/١، وضعفه شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه، وذكر: أن تصحيح الحاكم وحده لا يوثق به فيما دون هذا، وأن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح، ثم ذكر أن المعروف عن سليمان التيمي وابنه معتمر أنهما كانا يجهران بالبسملة، لكن نقله عن أنس هو المنكر.

وعلى فرض صحته فهو مجمل ومحمّل، ثم ذكر كلاماً طويلاً في ذلك.

انظر: مجموع الفتاوى ٢٢/٤٢٦-٤٣٠.

وأيضاً هذا الحديث معارض بما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٧٣٩/١ عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن عن أنس ((أن النبي -ﷺ- كان يسر بيسم الله الرحمن الرحيم وأبو بكر وعمر)). قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٨/٢: "ورجاله موثقون".

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢٥٠/١ من طريق آخر.

(٢) لم أقف على هذا الطريق.

(٣) وهو ما اختاره ابن عبد البر، وذلك لاضطراب الروايتين عن أنس واختلاف معانيهما، فلا حجة في شيء منهما.

انظر: الإنصاف لابن عبد البر ص ١٧٨، المجموع ٣/٣٥٢.

عندنا<sup>(١)</sup>.

والجهر مستحب ، وهو خلاف ذلك، وبه وردت الأخبار فلا يكون بين الروايتين خلاف، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه<sup>(٢)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) نفى أنس -رضي الله عنه- الجهر الشديد دون أصل الجهر، بدليل أنه روى الجهر في حديث آخر.

انظر: المجموع ٣/٣٥٣.

وقد ورد هذا المعنى عن ابن عباس، كما جاء في مصنف عبدالرزاق ٨٩/٢ أنه قال: ((الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قراءة الأعراب)).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٨/٢: "فيه أبو سعد البقال، وهو ثقة مدلس، وقد عنعنه، وبقية رجاله رجال الصحيح".

وقال الزيلعي في نصب الراية ١/٣٤٧-٣٤٨: "ويقوي هذه الرواية عن ابن عباس ما رواه الأثرم بإسناد ثابت عن عكرمة تلميذ ابن عباس، أنه قال: أنا أعرابي إن جهرت ببسم الله الرحمن الرحيم"، وكأنه أخذه عن شيخه ابن عباس. والله أعلم.

(٢) والذي يظهر لي صوابه في هذه المسألة أنه لا يسن الجهر بالبسملة، ويشرع قراءتها سراً، لحديث أنس: ((لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها))، ولأن كون النبي -صلى الله عليه وسلم- يجهر بها دائماً وأكثر الصحابة لم ينقلوا ذلك ممتنع قطعاً، وقد ثبت عن غير واحد من الصحابة نفى الجهر بالبسملة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولم يعارض ذلك خبر ثابت إلا وهو محتمل، وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ليس في الجهر بها حديث صريح، ولم يرو أهل السنة المشهورة: كأبي داود والترمذي، والنسائي شيئاً من ذلك، وإنما يوجد الجهر بها صريحاً في أحاديث موضوعة، أو يروونها من جمع هذا الباب، كالدارقطني، والخطيب وغيرهما، فإنهم جمعوا ما روي، وإذا سألوا عن صحتها، قالوا: بموجب علمهم، كما قال الدارقطني لما دخل مصر، وسئل أن يجمع أحاديث الجهر بها، فجمعها، فقليل له: هل فيها شيء صحيح؟ فقال: أما عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فلا، وأما الصحابة فمنه صحيح، ومنه ضعيف".

ولكن قد يشرع الجهر بالبسملة في بعض الأحيان، لوجود عارض أو وجود مصلحة راجحة كالتهليل للمؤمنين، وغير ذلك، وعلى هذا يحمل فعل بعض الصحابة لذلك، لكسي يعرف الناس أن قراءتها سنة، لا أن الجهر بها سنة. والله أعلم.

---

انظر ذلك مبسوطاً في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٢/٤٠٥-٤٢١، الدراية

١٣٢/١.

## فروع ذكرها الشافعي في الأم:

قال: إذا قرأ الفاتحة ونسي التسمية في أولها ثم ذكرها قرأها وقرأ الحمد ثانياً<sup>(١)</sup>.

وهذا صحيح، لأن ترتيب آيات الفاتحة شرط، كترتيب كلماتها<sup>(٢)</sup>، ومثل هذا ما ذكرناه فيمن ترك غسل يديه في الطهارة، فإنه يغسلهما ويأتي بما بعدهما ليحصل له الترتيب .

قال: وإن سكت في أثناء الفاتحة سكوتاً طويلاً لا ينوي به قطع القراءة أو ارتج<sup>(٣)</sup> عليه، أو خرج إلى سورة أخرى فقرأ بعضها، ثم ذكر ، فرجع إلى الفاتحة، فإنه لا يضره ويبيح قراءته، لأنه لو كان سها فتكلم بغير القرآن لم يفسد ذلك قراءته، فلأن لا يفسدها السهو بالقرآن أولى<sup>(٤)</sup>.

قال: ولو سكت في أثناء الفاتحة، ونوى به قطع القراءة ، أو قرأ من غير الفاتحة متعمداً، أو سها فقرأ من غير الفاتحة ، ثم ذكر فاستمر في قراءته ولم يعد إلى الفاتحة ، كان عليه استئناف القراءة ((لأنه))<sup>(٥)</sup> تعمد قطع الفاتحة<sup>(٦)</sup>.

قال: ولو نوى في أثناء قراءته الفاتحة قطع القراءة ، ولم يقطع التلاوة، لم

---

(١) انظر: الأم ٢١٣/١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٠٩/٢، المهذب ٣٥٦/٣، الوسيط ٦١١/٢.

(٣) ارتج: أي أغلق عليه واضطرب.

انظر: لسان العرب ٢٨٢/٢.

(٤) انظر: الأم ٢١٣/١.

(٥) في أ: لا، والصواب ما أثبتته للسياق.

(٦) انظر: الأم ٢١٤/١.

يضره، لأن ذلك الخاطر حديث نفس، وهو معفو عنه<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: /قد قلتم أنه نوى في أثناء صلاته قطع الصلاة انقطعت، فما الفرق ١١٥

بينهما؟

قلنا: الصلاة من شرطها النية، فإذا أفسد نيته أفسد صلاته، والقراءة ليست

النية شرطاً فيها، فلذلك لم يفسد بتغييرها.

قال: ويرتل قراءته ما يخرجها عن حد العجلة، ويكون مبينة غير أنه لا

يمططها، فإن ذلك مكروه<sup>(٢)</sup>.

قال: وإذا قرأ في نفسه ولم يحرك بالقراءة لسانه، لم يجزه، لأنه أحل

بالمأمور به، ولأن القراءة في النفس ليست قراءة على الحقيقة، وإنما هي تذكرة

للقرآن<sup>(٣)</sup>، وقد روى خباب بن الأرت<sup>(٤)</sup> قال: (كنا نعرف قراءة رسول الله -

ﷺ - في الظهر والعصر باضطراب لحيته)<sup>(٥)</sup>.

فرع: ومن ترك تشديدة في الحمد لم تصح صلاته، لأن المشدد حرفان

أدغم أحدهما في الآخر، فإذا لم يشدد فقد أحل بأحد الحرفين<sup>(٦)</sup>، والله أعلم

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: الأم ١/٢١٥.

(٣) انظر: الأم ١/٢١٤.

(٤) هو الصحابي الجليل خباب بن الأرت بن خبذله بن سعد التميمي، أبو عبد الله، شهد بدراً مع

النبي صلى الله عليه وسلم، وكان قيناً في الجاهلية، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحدث

عنه: علقمة النخعي ومجاهد بن جبر ومسروق الأجدع، ونزل الكوفة ومات بها سنة سبع وثلاثين.

انظر: طبقات ابن سعد ٣/١٦٤، سير أعلام النبلاء ٢/٣٢٣، العبر ١/٤٣.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: رفع البصر إلى الإمام في الصلاة ٢/٢٩٤.

(٦) انظر: الأم ١/٢١٣.



بالصواب.

مسألة: قال: فإذا قال الإمام: ولا الضالين قال: آمين، ورفع بها صوته ،  
ليقتدي به من خلفه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال: رفع الإمام صوته بالتأمين عندنا مستحب<sup>(٢)</sup>.  
وبه قال طاووس<sup>(٣)</sup> ، ويحيى بن يحيى<sup>(٤)</sup> ، وأحمد<sup>(٥)</sup> ، وإسحاق<sup>(٦)</sup> ، وأبو  
بكر بن خزيمة<sup>(٧)</sup> ، وابن المنذر<sup>(٨)</sup> ، وداود<sup>(٩)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: يخفي الإمام التأمين<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٧.

(٢) انظر: الأم ١/٢١٤ ، اللباب ص ١٠١ ، حلية العلماء ١/١٨٦ ، المجموع ٣/٣٧٣.

(٣) روى عبد الرزاق في المصنف ٩٧/٢ عن ابن جريج قال: قال لي ابن طاووس: " لا يعلم أباه إلا  
كان يقولها الإمام ومن وراءه".

وانظر النقل عنه في: المجموع ٣/٣٧٣.

(٤) انظر: الأوسط ٣/١٣٢ ، المغني ٢/١٦٠.

(٥) قال عبد الله في مسأله: " سألت أبي عن الجهر بآمين؟ قال: يجهر بآمين إذا قرأ فاتحة الكتاب  
الإمام ومن خلفه".

وهذه إحدى الروايتين عنه، وهي المذهب، وعليه الأصحاب.

والرواية الثانية: ترك الجهر.

انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله ١/٢٥٦ ، ومسائل أحمد برواية أبي داود ص ٣٢ ، الإفصاح  
١/١٢٨ ، الإنصاف ٢/٥١.

(٦) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ١/٣١٣ ، سنن الترمذي ٢/٢٨ ، اختلاف العلماء ص ٤١.

(٧) انظر: صحيح ابن خزيمة ١/٢٨٦ ، المجموع ٣/٣٧٣.

(٨) انظر: الأوسط ٣/١٢٩ ، المجموع ٣/٣٧٣.

(٩) انظر: المحلى ٣/٢٦٤ ، حلية العلماء ١/١٨٦.

(١٠) انظر: كتاب الآثار ١/١٦٢ ، الأصل ١/١١ ، الهداية ١/٤٩.

وروي عن مالك مثل ذلك<sup>(١)</sup>.

وروي عنه أيضاً أن التأمين ليس بمستحب للإمام<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة بقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾<sup>(٣)</sup> ،

وبقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾<sup>(٤)</sup> قال: والتأمين دعاء يدل عليه قوله تعالى: ﴿قَدْ أَجَبْتِ دَعْوَتَكُمَا﴾<sup>(٥)</sup>.

وإنما كان الداعي موسى ، وهارون المؤمن<sup>(٦)</sup>.

قالوا: وروي عن وائل بن حجر قال: (صليت خلف رسول الله - ﷺ - ،

فلما قال: ولا الضالين ، سمعته يقول: آمين أخفاها)<sup>(٧)</sup>.

---

(١) وهو المشهور، وهي رواية المدنيين عنه.

انظر: التلخيص ١/١٠٧، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦١.

(٢) وهي رواية المصريين عنه.

انظر: الإشراف ١/٧٧، الكافي لابن عبد البر ١/٢٠٦.

(٣) سورة مريم، الآية ٢.

(٤) سورة الأعراف، الآية ٥.

(٥) سورة يونس، الآية ٨٩.

(٦) انظر: الاستذكار ٢/١٩٧، بدائع الصنائع ١/٤٨٣.

وضعف هذه الرواية عن موسى وهارون، ابن حزم وابن حجر. فانظر ردهما في: المحلى ٣/٢٦٦، فتح الباري ٢/٣٣٥.

(٧) رواه أحمد في المسند ٤١٢/٥، و الدارقطني في سننه ٣٣٤/١، والحاكم في المستدرک ٢/٢٣٢،

والبيهقي في السنن الكبرى ٨٣/٢ كلهم رَوَوْه بإسنادهم عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجر بن

العنبر عن علقمة بن وائل عن وائل بن حجر قال: (صليت مع رسول الله - ﷺ - فلما قال: ﴿ولا

الضالين﴾ قال: ((آمين)) خفض بها صوته).

ولفظ الدارقطني: ((وأخفى بها صوته)).

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

قالوا: وروي عنه -عليه السلام- أنه قال: ((إذا قال [الإمام ولا الضالين  
فقولوا آمين، فإن الإمام يقولها])<sup>(١)</sup>.

قالوا: وهذا يدل على أن الإمام يقولها سرّاً<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن التأمين دعاء، فكان من سنته الإخفاء، كالدعاء في  
الشهادة<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأنه ذكر مستحب في الصلاة، فكان من سنته الإخفاء، كسبيح  
الركوع والسجود<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا: ما روي في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي -ﷺ-: ((إذا أمن

---

وسكت عنه الذهبي في التلخيص، [وسياتي مزيد كلام على هذا الحديث قريباً].  
(١) أخرجه أحمد في المسند ٥٣٠/٢، وعبد الرزاق في المصنف ٩٧/٢، والنسائي في سنته، كتاب  
الافتتاح، باب: جهر الإمام بآمين ١٤٤/٢، وابن خزيمة ٢٨٩/١، كلهم بإسنادهم عن أبي هريرة  
-ﷺ- أن رسول الله -ﷺ- قال: ((إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا:  
آمين، فإن الملائكة يقولون: آمين، وإن الإمام يقول: آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفِرَ له  
ما تقدم من ذنبه)).

وقال البغوي في شرح السنة: "هذا حديث صحيح".

وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

وقال ابن حجر: "هذا حديث صحيح".

وقال أحمد شاكر: "إسناده صحيح".

انظر: شرح السنة ٦١/٣، صحيح ابن خزيمة ٢٨/١، الإحسان ١٤٦/٣، تخريج المسند ٧٨/١، نتائج  
الأحكام ٣٥/٢.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٤٨٣/١.

(٣) انظر: الهداية ٤٩/١، البناء ٢٥٠/٢، الإشراف ٧٨/١.

(٤) انظر: رؤوس المسائل ص ١٥٤.

الإمام فأمنوا ، فإن الملائكة تؤمن على تأمينه، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه<sup>(١)</sup>.

فهذا يدل على أن تأمين المأموم منوط بتأمين الإمام، ولو لم يجهر به الإمام لم يقدر المأموم على موافقته في تأمينه، ونظيره الخير الآخر: (فإذا كبر فكبروا)<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: يمكن المأموم موافقة الإمام بالتأمين بأن يقدر له بعد قوله: (ولا الضالين) زماناً يؤمن فيه<sup>(٣)</sup>.

قلنا: يحتمل أن يؤخر الإمام التأمين إلى بعد ذلك الزمان، فلا يصح موافقته بالتقدير.

وقال نعيم الجمر: "صليت وراء أبي هريرة فلما قال: ﴿ولا الضالين﴾ قال: آمين، وقال الناس: آمين، فلما فرغ قال: إني لأشبهكم صلاة برسول الله -ﷺ-"<sup>(٤)</sup> وروى علي بن أبي طالب (أن النبي -ﷺ- كان إذا قال: ﴿ولا الضالين﴾ قال: آمين رفع بها صوته)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: جهر الإمام بالتأمين ٣٣٣/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين ٣٠٧/١.

(٢) انظر: المهذب ٦٨/٣، المغني ١٦٢/٢.

(٣) انظر: التلحين ١٦٢/١.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٧٠.

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: الجهر بآمين ٢٧٨/١. قال في الزوائد: "في سنده ابن أبي ليلي، هو محمد بن أبي عبد الرحمن بن أبي ليلي، ضعفه الجمهور، وقال أبو حاتم: "هذا-أي الحديث- من ابن أبي ليلي، فإنه كان سيء الحفظ، وهو خطأ". انظر: التلخيص الحبير ٢٥٣/١.

ومثله روى عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه عنه - عليه السلام -<sup>(١)</sup>.  
ومن القياس: أن التأمين يتبع قراءة الفاتحة، فكان من سنته الجهر  
كالسورة<sup>(٢)</sup>.

ولأنه ذكر يتبع فيه الإمام فكان من سنته الجهر في حق الإمام كالتكبير.  
فأما احتجاجهم بالآيتين فهما عامتان تخصهما بدليل ما ذكرناه.  
وما احتجوا به من خبر وائل، فالجواب عنه: أن الثوري<sup>(٣)</sup> وهم في قوله  
:(أخفاها)<sup>(٤)</sup>، والمحفوظ عن وائل : "أنه سمع النبي ﷺ - قال : (آمين) رفع بها

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨٤/٢ من طريق عبد الجبار بن وائل عن أبيه بلفظ المؤلف.  
وأخرجه أحمد في المسند ٤١٦/٥ بلفظ : ((وصليت فقرأ ﴿غير المعصوب عليهم ولا الضالين﴾  
فقال : آمين ، يجهر)).

و النسائي في سنته ، كتاب الافتتاح ، باب : رفع اليدين حيال الأذنين ١٢٢/٢ بلفظ : ((..ثم قرأ بفاتحة  
الكتاب ، فلما فرغ منها قال : آمين يرفع بها صوته)).

و ابن ماجه في سنته ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب : الجهر بآمين ٢٧٨/١ بلفظ : ((فلما  
قال : ﴿ولا الضالين﴾ قال : آمين ، سمعناها)).

قال النووي في المجموع ١٠٤/٣ : "أئمة الحديث متفقون على أن عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه  
شيئا ، وقال جماعة منهم : إنما ولد بعد وفاة أبيه بستة أشهر".

(٢) انظر : المذهب ٣٦٨/٣.

(٣) والصواب : أن الذي وهم هو شعبة كما سبق ، وروى الثوري خلافه كما سيأتي.

(٤) وهم شعبة في رواية الحديث بلفظ ((أخفاها)) من وجوه :

الأول : أن سفيان الثوري روى هذا الحديث بنفس إسناد شعبة ، ولكن بلفظ : ((رفع بها صوته)).  
قال الدارقطني في سنته - بعد أن روى حديث شعبة - : "كذا قال شعبة ، ويقال أنه وهم فيه ، لأن  
سفيان ومحمد بن سلمة بن كحيل وغيرهما روه عن سلمة فقالوا : ((ورفع صوته بآمين)) وهو  
الصواب.

وقال الترمذي في سنته : "سمعت محمدا - يعني البخاري - يقول : حديث سفيان أصح من حديث شعبة في

هذا، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث".

قال أبو عيسى: "وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال: حديث سفيان في هذا أصح من حديث شعبة..".

ووجه ذلك: أن سفيان الثوري أحفظ من شعبة، قال شعبة: سفيان أحفظ مني".

وقال يحيى القطان: "ليس أحد أحب إليّ من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان، أخذت بقول سفيان".

وقال يحيى بن معين: "ليس أحد يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان، قيل: وشعبة أيضاً إن خالفه؟ قال: نعم".

انظر: سنن الدارقطني ١/٣٣٤، سنن الترمذي ٢/٢٨-٢٩، سير أعلام النبلاء ٧/٢٣٧، معرفة السنن والآثار ٢/٣٩١.

الوجه الثاني: أن شعبة قد روي عنه خلاف رواية ((أخفاها)).

فقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى ٢/٨٤ بإسناده عن شعبة عن سلمة بن كحيل قال: سمعت حجراً أبا العنيس يحدث عن وائل: ((أنه صلى خلف النبي ﷺ - فلما قال: (ولا الضالين) قال: آمين رافعا بها صوته)).

فهذه الرواية عن شعبة توافق رواية سفيان، قال البيهقي في معرفة السنن: "إسناده صحيح". قال النووي في الخلاصة: "رواه شعبة، وقال: ((خفف بها صوته)) واتفق الحفاظ على غلطه فيها، وأن الصواب المعروف مد، ورفع بها صوته)).

وانظر: معرفة السنن والآثار ٢/٣٩٢، خلاصة الأحكام ١/٣٨١، تنقيح التحقيق ٢/٨٣٣.

الوجه الثالث: متابعة العلاء بن صالح الأسدي ومحمد بن سلمة بن كحيل كما عند أبي داود في سننه ١/٥٧٤، والترمذي في سننه ٢/٢٩: سفيان الثوري من روايته.

قال ابن حجر في التلخيص: "وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة، فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح، والله أعلم.

انظر: التلخيص الحبير ١/٢٥٣، معرفة السنن والآثار ٢/٣٩١.

صوته" (١).

وروى: (مدّها صوته) (٢)، فإن ثبتت تعارضت الروايتان عن وائل، فسقطتا وبقي لنا الأخبار التي ذكرناها.

وإن شئت رجحت ما وافق أحاديثنا، ويمكن الجمع بينهما.

فنقول: أراد وائل بالإخفاء المذكور في خبرهم خفض الصوت عن جهر الأعراب، إذ لو كان أراد الإخفاء في النفس لم يسمعه وائل. وأما الخبر الآخر فهو وارد في الإمام إذا نسي التأمين، فإن المأموم يُذكره إياه، فيقوله.

وأما قياسهم على الدعاء في التشهد، فالمعنى فيه: أنه ليس بتابع للقراءة ولا الإمام متبوعاً فيه، فلذلك كان الإخفاء مستحباً به، وفي مسألتنا بخلافه. وقياسهم على التسبيح في الركوع والسجود غير صحيح، لأنه ينتقض بالتكبير، فإنه ذكر مستحب في الصلاة، ومن سنته الجهر. وينتقض أيضاً والقياس الذي قبله بالقنوت في شهر رمضان، فإن المستحب

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه ٢٨٤/١، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام ٥٧٤/١، والدارقطني في سننه ٣٣٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٨٤/٢. قال النووي في المجموع - عن رواية أبي داود - : "إسناده حسن".

وقال ابن حجر في التلخيص - عن رواية أبي داود - : "وسنده صحيح، صححه الدارقطني...". انظر: المجموع ٣٦٩/٣، التلخيص الحبير ٢٥٢/١.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في التأمين ٢٧/٢، والدارقطني في سننه ٣٣٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٨٤/٢. قال الترمذي: "حديث وائل بن حجر حديث حسن". وقال البغوي: "هذا حديث حسن".

انظر: سنن الترمذي ٢٧/٢، شرح السنة ٥٩/٣.



عند أبي حنيفة الجهر به، وهو ذكر ودعاء.

على أن المعنى في الأصل أن التسبيح ليس بتابع للقراءة، ولا الإمام متبوعاً فيه، وفي مسألتنا بخلافه، فبان الفرق بينهما. والله أعلم بالصواب.

واحتج من نصر مالكاً بقوله -ﷺ-: (وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قُولُوا آمِينَ)<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن آخر الفاتحة دعاء، ومن سنة الدعاء تأمين سامعه دون الداعي به<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا: ما قدمناه من الأخبار.

ومن القياس: ذكر يستحب للمأموم، فوجب أن يستحب للإمام قياساً على سائر الأذكار<sup>(٣)</sup>.

فأما الخبر الذي ذكروه فمعناه زيادة وهو قوله -ﷺ-: (إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأْمِنُ لِتَأْمِينِ الْإِمَامِ)<sup>(٤)</sup>.

وأما قولهم: من سنة الدعاء تأمين سامعه دون الداعي، فغير صحيح، بل إذا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: جهر المأموم بالتأمين ٣٣٩/٢.

واستدل بهذا الحديث على أن الإمام لا يؤمن.

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن هذا الحديث لمن بُعد مكانه عن الإمام، لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة، وقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه، فمن سمع التأمين آمن معه، وإلا يؤمن إذا سمعه يقول ولا الضالين، لأنه وقت تأمينه.

انظر: الاستذكار ١٩٧/٢، فتح الباري ٣٣٦/٢.

(٢) انظر: الإشراف ٧٨/١، الذخيرة ٢٢٣/٢.

(٣) انظر: المجموع ٣٧٤/٣.

(٤) سبق تخريجه ٨٩ >

كان التأمين مستحباً للسامع، فلأن يستحب للداعي أولى<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٣/٢٧٤.

مسألة: قال الشافعي: ويسمع من خلفه أنفسهم.  
هذا ذكره في الجديد<sup>(١)</sup>.

وقال في القديم: يجهر المأموم بالتأمين، كما يجهر الإمام<sup>(٢)</sup>.  
وهو مذهب أبي ثور وأحمد<sup>(٣)</sup>/ وإسحاق<sup>(٤)</sup>.  
واختلف أصحابنا في هذه المسألة على طريقتين:  
فقال بعضهم: هي على قولين<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم: بل هي على اختلاف حالين، فإذا كان المسجد واسعاً  
والصفوف كثيرة بحيث لا يسمع قراءة الإمام جميعهم، فالمستحب للمأمومين  
الجهر بالتأمين، ليسمع ذلك من بعده عن الإمام، وإن كان جميع من في  
المسجد يسمع قراءة الإمام فالمستحب أن يخفوا التأمين<sup>(٦)</sup>.

ووجه القول القديم: قوله -عليه السلام-: (إذا أمن الإمام فأمنوا)<sup>(٧)</sup>.

ولما كان الإمام مأموراً بالجهر، فكذلك المأموم.

وقال نعيم الجمر: صليت وراء أبي هريرة فلما قال: ﴿ولا الضالين﴾ قال

---

(١) انظر: الأم ١/٢١٤.

(٢) وهو الأصح.

انظر: التنبيه ص ٢٧، فتح العزيز ٣/٣٤٩، روضة الطالبين ١/٣٥٢.

وذكر النووي للأصحاب طرقاً في هذه المسألة. انظرها في: المجموع ٣/٣٧١، ٣٧٢.

(٣) انظر: مسائل أحمد برواية عبد الله ١/٢٥٦، المغني ٢/١٦٢، الإنصاف ٢/٥١.

(٤) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ١/٣١٤، اختلاف العلماء ص ٤١.

(٥) وهي طريقة أبي إسحاق المروزي وأبي علي بن أبي هريرة.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١١٢، المجموع ٣/٣٧٢.

(٦) انظر: المهذب ٣/٣٦٨، فتح العزيز ٣/٣٥١.

(٧) سبق تخريجه ص ٨٨ - ٨٩.

آمين، وقال الناس آمين، فلما فرغ قال: إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ - " .  
وروت عائشة أن النبي ﷺ - قال: (ما حسدنا اليهود على شيء ما  
حسدونا على السلام والتأمين)<sup>(١)</sup> .  
وقال عطاء: "كان ابن الزبير يقول: آمين إثر فاتحة الكتاب، ويقولها الناس،  
حتى أن للمسجد لجة"<sup>(٢)(٣)</sup> .

- 
- (١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد - حديث رقم ٩٨٨، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة  
والسنة فيها، باب: الجهر بآمين ٢٧٨/١ .  
قال في الزوائد: "هذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات، واحتج مسلم بجميع رواته".  
وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد ص ٣٨٠ .  
وجاء الحديث من طريق آخر عن ابن عباس عند ابن ماجه ٢٧٩/١، ولكن بإسناد ضعيف، فيه طلحة  
بن عمرو، متفق على ضعفه .  
(٢) لجة: أي أصوات الناس وصخبهم، والتحت الأصوات: ارتفعت فاختلفت .  
انظر: لسان العرب ٣٥٥/٢، المعني لابن باطيش ١١٦/١، القاموس المحيط ٢٨٠/١ .  
(٣) ذكره البخاري في صحيحه - معلقا - ٣٣٣/٢، ووصله عبدالرزاق عن ابن جريح عن عطاء في  
المصنف ٩٧/٢، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٣٩٣/٢ .  
وفي سنن أبي داود ٥٧٥/١، وابن ماجه ٢٧٨/١ بإسنادهما عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن  
عم أبي هريرة عن أبي هريرة قال: ((كان رسول الله ﷺ - إذا تلا غير المقصوب عليهم ولا  
الضالين ﷻ قال: ((آمين)) حتى يسمع من يليه من الصف الأول)).  
وزاد ابن ماجه: ((فيرتج بها المسجد)).  
قال في الزوائد: "في إسناده أبو عبد الله لا يعرف، وبشر، ضعفه أحمد، وقال ابن حبان: يروي  
الموضوعات".  
وبشر هذا هو ابن رافع النجراني، أبو الأسباط الحارثي، قال أبو حاتم: "ليس بشيء، ضعيف  
الحديث"، وقال يحيى بن معين: "يحدث بمناكير"، وقال ابن حجر: "ضعيف الحديث".  
انظر: الجرح والتعديل ٣٥٧/٢، ميزان الاعتدال ٣١٧/١، تقريب التهذيب ١٢٧/١ .

ووجه القول الجديد: أن التأمين ذكر يتابع فيه الإمام، فلم يستحب للمأموم الجهر به كالتكبير<sup>(١)</sup>.

ولأنه ذكر فلم يستحب للمأموم الجهر به قياساً على سائر الأذكار.

فأما قوله-عليه السلام-: (إذا أمن الإمام فأمنوا) فعنه جوابان:

أحدهما: أن إذا شرط وقوله: (فأمنوا) أمر، فلا يستدل على أحدهما

بالآخر.

والثاني: أن جهر الإمام بالتأمين استدللنا عليه بقرينة وهي كونه عالماً

بتأمين المأموم، وتلك القرينة ليست في تأمين المأموم، فلم يصح إلحاق أحدهما

بالآخر.

والجواب عن حديث نعيم: فنقول: يحتمل أن يكون القوم أخبروا نعيماً لما

صلوا أنهم أمنوا، فلا حجة لهم فيه.

وحديث عائشة: لا يمتنع أن يكون اليهود سمعوا تأمين النبي -ﷺ- -فحسدته.

وحديث ابن الزبير: نقول القياس مقدم على قول الصحابي، والقياس

يقتضي ما ذكرناه، والله أعلم.

---

(١) انظر: المذهب ٣/٣٦٨، فتح العزيز ٣/٣٤٩.

## فصول ذكرها الشافعي في الأم.

قال: ويستحب لكل مصل أن يؤمن عند الفراغ من الفاتحة رجلاً كان أو امرأة، صبياً أو عبداً، منفرداً أو جماعة<sup>(١)</sup>.

قال: وإذا سها عن التأمين حتى ابتداء بالسورة لم يعد إليه، لأن الهيئات المستحبة لا يؤتى بها بعد فوت محلها<sup>(٢)</sup>.

قال: وإن قال أمين رب العالمين لم يضر.

وهذا صحيح، لأن الدعاء والذكر لا يقطع الصلاة<sup>(٣)</sup>.

قال: وإن نسي الإمام التأمين أو كان جاهلاً فيه أمن المأموم ورفع صوته لينبه الإمام عليه في قوله<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/٢١٥.

(٢) انظر: المصدر السابق، وذكر الماوردي في الحاوي الكبير: حالات ثلاث فيما إذا نسي المصلي التأمين:

الأولى: أن يذكره قبل قراءة السورة، في قوله.

الثانية: أن يذكره بعد أخذه في الركوع، في تركه.

الثالثة: أن يذكره في أثناء قراءة السورة، وقبل الركوع، ففي عوده للتأمين وجهان، وصحح الشاشي عدم العود للتأمين، وهو ظاهر نص الشافعي، والوجه الثاني ضعيف، ثم ذكر الماوردي أن المصلي لو ترك التأمين على الأحوال كلها أجزأته صلاته، ولا سهو عليه.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١١٢، حلية العلماء ١/١٨٦، روضة الطالبين ١/٣٥٢.

(٣) انظر: الأم ١/٢١٥، المجموع ٣/٣٧٣.

(٤) انظر: الأم ١/٢١٥.

وهذا بلا خلاف سواء تركه الإمام عمداً أو سهواً.

انظر: المجموع ٣/٣٧٢.

فصل: أمين فيه لغتان، قصر الألف، ومده<sup>(١)</sup> والشاهد على ذلك قول

الشاعر :

تباعد مني فطحل إن سألته أمين فزاد الله ما بيننا بعداً<sup>(٢)</sup>.

وقال آخر:

يا رب لا تسلبني حبها أبداً ويرحم الله عبداً قال آميناً<sup>(٣)</sup>.

والميم خفيفة في الموضعين<sup>(٤)</sup>.

فرع: إذا أمن الإمام، والمأموم في بعض الفاتحة فأمن معه لم يقطع تأمينه

قراءته الفاتحة، ذكر هذا أبو علي الطبري في الإفصاح<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: الزاهر ص ٦٧، حلية الفقهاء ص ٧٧، المغني لابن باطيش ١١٦/١.

وذكر النروي لغتين أخريتين هما: أمين بالمد والإمالة مع تخفيف الميم، حكاهما الراحدي عن حمزة والكسائي.

وأمين بالمد وتشديد الميم، حكاهما الراحدي عن الحسن البصري والحسين بن الفضل، وهي شاذة منكورة، ونص ابن السكيت وسائر أهل اللغة على أنها من لحن العوام، ولا تبطل بها الصلاة على الصحيح، خلافا للمتولي.

انظر: المجموع ٣/٣٧٠، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٢، ١٣، التحقيق ص ٢٠٣.

وانظر معنى التأمين في المصادر السابقة.

(٢) أنشد هذا البيت جبير الأضط، والبيت من الشواهد الشعرية، وهو في: لسان العرب ٢٧/١٣،

شرح الأشموني على الألفية ٣/١٩٧، الزاهر ص ٦٨، وهو مثال لغة القصر.

(٣) نسبه صاحب لسان العرب إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو مثال للغة المد.

انظر: لسان العرب ٢٧/١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٤، الصحاح ٥/٢٠٧٢. ولم أعر عليه في

ديوانه.

(٤) والمختار هو لغة المد، وبه جاءت روايات الحديث.

انظر: التبصرة ص ٣٣٠، المجموع ٣/٣٧٣.

(٥) انظر: التبصرة ص ٣٢٤، حلية العلماء ١/١٨٥.

وقال الشيخ أبو حامد: يقطع التأمين قراءته<sup>(١)</sup>.  
واحتج بأن الشافعي قد نص على أنه إذا قرأ في أثناء الفاتحة آية ليست منها  
أن ذلك يقطع قراءته<sup>(٢)</sup>، فلأن يكون التأمين الذي ليس بقرآن يقطعها أولى.  
قال: والأول هو الصحيح<sup>(٣)</sup>، ووجهه أنه ذكر مأمور به، فلم يقطع القراءة  
قياساً على التعوذ من النار إذا قرأ آية فيها ذكرها.  
وكذلك لو قرأ آية فيها ذكر الجنة فسأل الله الجنة لم تنقطع قراءته.  
ولو كان يقرأ فسمع غيره تلا السجدة فسجد هو لم تقطع السجدة قراءته،  
ولو كان يقرأ فسمع غيره يقرأ: ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾<sup>(٤)</sup>  
فقال بلى<sup>(٥)</sup> لم تنقطع .....

(١) انظر: المهذب ٣/٣٥٩، المجموع ٣/٣٥٩.

(٢) انظر ذلك في الأم ١/٢١٣، ٢١٤.

(٣) وصححه الجويني، والغزالي، والشاشي والرافعي والنووي.

انظر: التبصرة ص ٣٢٤، الوسيط ٢/٦١٢، حلية العلماء ١/١٨٥، فتح العزيز ٣/٣٣٠،  
المجموع ٣/٣٥٩.

(٤) سورة القيامة، الآية ٤٠.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢/٤٩٢، وأبو داود في سننه ١/٥٥٠، والبيهقي في السنن الكبرى  
٢/٤٤٠، كلهم عن إسماعيل بن أمية قال: سمعت أعرابياً يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول  
الله -ﷺ- ((...ومن قرأ ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾ فليقل: بلى)).

قال ابن حجر في نتائج الأفكار ٢/٤٠: "هذا حديث حسن يتقوى بأكثر طرقه".

وضعف إسناده الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند ١٣/١٢٠، لجهالة الرجل الذي لم يسم.  
وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٥١٠، من طريق إسماعيل بن أمية عن أبي اليسع عن أبي هريرة أن  
النبي -ﷺ- قال: الحديث.

وقال الحاكم: "هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وأعله الشيخ أحمد شاكر ١٣/١٢٢ بأبي اليسع، لأنه رجل مجهول، كما ذكر ذلك الذهبي في ميزان



قراءته<sup>(١)</sup>، فكذلك في مسألتنا مثله.

فأما قياس الشيخ أبي حامد على تالي الآية في أثناء الفاتحة فغير صحيح،  
لأنه قد نهى في أثناء الفاتحة أن يقرأ من غيرها، فإذا فعل ما نهى عنه انقطعت  
قراءته، وفي مسألتنا قد أمر بمتابعة الإمام في تأمينه، فإذا فعل ما أمر به لم تقطع  
قراءته<sup>(٢)</sup>، وكان بمثابة من سمع السجدة، فسجد، والله أعلم بالصواب<sup>(٣)</sup>.

---

الاعتدال ٥٨٩/٤، وتبعه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ١٣٥/٧، فقال: "لا يدرى من هو،  
والسند بذلك مضطرب".

وروى أبو داود في سننه ٥٤٩/١ عن موسى بن أبي عائشة قال: كان رجل يصلي فوق بيته، وكان  
إذا قرأ ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾ قال: سبحانك بلي، فسأله عن ذلك، فقال:  
سمعت من رسول الله -ﷺ- .

وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٦٨/١ .

وانظر الآثار في ذلك في تفسير ابن كثير ٤٥٢/٤ .

(١) يوهم كلام المؤلف أن المقيس عليه وهو السؤال في آية الرحمة والعذاب إلى آخر كلامه ، لا  
يقطع الصلاة وجها واحدا، وليس الأمر كذلك، بل هناك في هذا وجهان مشهوران ، صرح بهما  
الجويني والغزالي والرافعي والنووي.

انظر: التبصرة ص ٣٢٤، الوسيط ٦١٢/٢، فتح العزيز ٣٣٠/٣، المجموع ٣٥٩/٣ .

(٢) فيكون بمتابعته الإمام جرى له سبب متعلقه بالصلاة، فلم يُعد ذلك انقطاعاً.

انظر: المهذب ٣٥٩/٣، الوسيط ٦١٢/٢ .

(٣) والأحوط في هذه الصور أن يستأنف الفاتحة ليخرج من الخلاف.

المجموع ٣٦٠/٣، وانظر: التبصرة ص ٣٢٤ .

مسألة: تجب عندنا القراءة في كل ركعة<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: تجب القراءة في الركعتين الأولتين<sup>(٢)</sup>، وروي عنه: تجب القراءة في ركعتين وسواء في ذلك الأولتين أو الآخرتين<sup>(٣)</sup>، والمشهور من مذهبه الأول<sup>(٤)</sup>.

وحكى الطحاوي عن عبدالرحمن ابن القاسم عن مالك: أن القراءة تجب في أكثر الصلاة، فإن قرأ في ثلاث ركعات وترك القراءة في الركعة الرابعة جاز<sup>(٥)</sup>. قال ابن القصار: مذهب مالك: أن القراءة تجب في كل ركعة<sup>(٦)</sup>. وقال الحسن البصري: تجب القراءة في ركعة واحدة<sup>(٧)</sup>.

فمن نصرهم احتج بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: الأم/٢١٥/٣، المذهب/٣٦٠/٣، مغني المحتاج/١٥٦/١.

وهي رواية عن أحمد، وهي الصحيح من المذهب، وعليه جماهير أصحابه.

انظر: مسائل أحمد برواية عبد الله/٢٥٣/١، الفروع/٤١٤/١، الإنصاف/١١٢/٢.

(٢) انظر: الأصل/٤/١، ١٦٣، مختصر الطحاوي ص ٢٨، البحر الرائق/٣١٢/١.

وهي رواية عن أحمد.

انظر: المغني/١٥٦/٢، الإنصاف/١١٢/٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع/٢٩٥/١، اللباب/٢٣٠/١.

(٤) قال الكاساني: وهو الصحيح من مذهب أصحابنا. بدائع الصنائع/٢٩٥/١.

(٥) انظر: مختصر اختلاف العلماء/٢١٦/١.

(٦) وهي أشهر الروايات عن مالك، كما في المدونة، وصححها القاضي عبدالوهاب وابن عبدالبر.

انظر: المدونة الكبرى/٦٥/١، الإشراف/٧٧/١، الكافي لابن عبدالبر/٢٠١/١، بداية المجتهد/١٢٦/١.

(٧) روى ابن المنذر في الأوسط/١١٥/٣ بإسناده عن الحسن أنه قال: إذا قرأت في الصلاة في ركعة

أجزأك". وقال ابن حجر في فتح الباري/٣٠٨/٢: "رواه ابن المنذر بإسناد صحيح".

وانظر حكاية قول الحسن في: حلية العلماء/١٨٥/١، المغني/١٥٧/٢، المجموع/٣٦١/٣.

(٨) سورة المزمل، الآية ٢٠.

وقال -عليه السلام-: (لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب)<sup>(١)</sup>.

قالوا: والظاهر أنها لا تجب في كل الركعات، ولو كان ذلك واجبا لذكره.

قالوا: وروى أن عليا قال: "اقرأ في الأوليين، وسبح في الآخرتين"<sup>(٢)</sup>.

ولا مخالف له في أصحابه<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأنه ذكر يسر في الآخرتين في جميع الصلوات، فلم يكن واجبا

قياسا على التسبيح<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ولأنه لو كان واجبا، لكان من سنته الجهر، كهو في الأوليين<sup>(٥)</sup>.

ولما أجمعنا على أن السنة إسراره، دل ذلك على أنه غير واجب.

ودليلنا: قوله -عليه السلام- للمسيء صلاته: (وكبر ثم اقرأ) وساق الحديث إلى أن

قال: (وافعل مثل ذلك في جميع صلاتك).

وروى: (وافعل مثل ذلك في كل ركعة)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٣.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٠٨/١، من طريق الحارث عن علي -عليه السلام- بلفظ المؤلف.

وجاء من نفس الطريق في المصنف ٤٠٩/١، بلفظ: ((يسبح ويكبر في الآخرتين تسبيحتين)).

وعند عبد الرزاق في المصنف ١٠٠/٢ بنفس الطريق: ((كان لا يقرأ في الآخرتين ويسميها سُبُحَتَيْن)).

(٣) بل روى عن أبي بكر وعمر وابنه وابن مسعود وغيرهم خلاف ذلك.

انظر هذه الآثار في: الأوسط ١١٢/٣، ١١٣، السنن الكبرى ٩٣/٢، مصنف ابن أبي شيبة ٤٠٦/١، ٤٠٧، ٤٠٨.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٢٩٥/١.

(٥) انظر: المصدر السابق، الاصطلاح ١٩٩/١، المغني ١٥٦/٢.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٤٤٩/٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٩٠/٢ بلفظ: ((ثم اصنع ذلك في

كل ركعة وسجدة)). قال النووي في المجموع ٣٦٢/٣: "رواه البيهقي بإسناد صحيح".

فإن قيل أمره منصرف إلى أفعال الصلاة، والقراءة من الأقوال، فلم يكن الأمر مصروفا إليها.

قلنا القراءة / وإن كانت تختص باسم ما فذلك لا يخرجها عن أن تكون ١٧/أ فعلاً، ألا ترى أن من ضرب غيره قيل لكمه ، فاختصاص حركة اليد باللكم لا يخرجها عن أن تكون فعلاً، كذلك حركة اللسان بالقرآن.

ويدل عليه أيضاً قوله -عليه السلام-: (صلوا كما رأيتموني أصلي) ولم ينقل عنه أنه ترك القراءة في الآخرتين، فلو كان ذلك جائزاً لفعله ولو مرة في عمره، ليدل به على الجواز، فلما لم يفعله علم أنه غير جائز<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: نقول: ما وجب في القراءة الأولى، وعاد في الثانية، كان في الثالثة والرابعة واجبا قياساً على القيام والركوع والسجود، ولا يدخل عليه تكبيرة الافتتاح، فإنها لا تعود.

ولأن ما وجب في الأوليين وجب في الآخرتين ، أصله القيام والركوع والسجود<sup>(٢)</sup>.

ولأنها ركعة من الصلاة، فوجبت فيها القراءة قياساً على الركعة الأولى. ولأنها ركعة يجب فيها القيام، فوجبت فيها القراءة لذي القدرة قياساً على الركعة الأولى.

ولأن القيام غير مقصود، وإنما المقصود القراءة فيه، بدليل أنه لا يجوز له

---

(١) من ذلك ما رواه مسلم في صحيحه ٣٣٣/١ عن أبي قتادة: أن النبي -ﷺ- كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويسمعنا الآية أحياناً، ويقرأ في الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب)).

(٢) انظر: الانتصار ٢/٢٠٥.

الركوع قبل القراءة، ويجوز له الركوع بعدها<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت أن القيام واجب مع كونه محلاً غير مقصود، فلأن تكون القراءة التي هي المقصود واجبة أخرى وأولى.

فإن قالوا: لا يمتنع أن يكون القيام يتكرر وجوبه وهو غير مقصود، والقراءة لا يتكرر وجوبها كما وجبت تكبيرة الإحرام في أول الصلاة، ولم تجب في بقيتها.

والقيام محل واجب يتكرر في جمعها.

قلنا: محل التكبير في أول الصلاة هو افتتاحها، والإحرام بها دون القيام، والإحرام لا يتكرر في صلاة واحدة، لكن يتكرر في صلوات اليوم واللييلة، والتكبير واجب في كل واحدة منهن، فبطل ما قالوه<sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب عما احتجوا به من الآية، فهو أن معناه فصلوا ما تيسر من الصلاة، وهذا ورد في قيام الليل، على أن ظاهرها يقتضي ما تيسر من القرآن، وهو متيسر في الآخريتين كتيسره في الأولتين<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله -عليه السلام-: (لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب).

فنقول: أراد في كل ركعة، بدليل وجوبها في الركعة الثانية<sup>(٤)</sup>.

وأما احتجاجهم بحديث علي -عليه السلام-.

فإن راويه الحارث الأعور وكان كذاباً<sup>(٥)</sup>، وقد روى عبيداً لله بن أبي رافع

---

(١) انظر: المذهب ٣/٣٦٠.

(٢) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٢١٠.

(٣) انظر: المجموع ٣/٣٦٢.

(٤) انظر: المجموع ٣/٣٦٢.

(٥) هو الحارث بن عبد الله الأعور الحمداني، أبو زهير الكوفي، روى عن ابن مسعود وعلي بن أبي

خلافه عن علي ، وهو أنه قال: "اقرأ بالحمد وسورة في الأوليين، والحمد في الآخرتين" (١).

مع هذا فقال جابر بن عبد الله: "من صلى ركعة فلم يقرأ فيها فلم يصل إلا وراء الإمام" (٢)، وهذا معارض لما روه، فلم يكن لهم فيه حجة. وأما قولهم: ذكر يسر به في الآخرتين في جميع الصلوات، فلم يكن واجبا قياسا على التسبيح.

فإن ذلك غير صحيح على أصلهم، لأن من سنته عندهم الجهر به في الثالثة

---

طالب وغيرهما، وروى عنه الضحاك والشعبي وعطاء وخلق غيرهم، مات في خلافة ابن الزبير ، قال عنه الشعبي: "كان كذابا"، وضعفه ابن معين والدارقطني ، وكان ابن سيرين يرى أن عامة ما يروي عن علي باطل.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥/٢٤٤، ميزان الاعتدال ١/٤٣٥، تقريب التهذيب ١/١٧٥. (١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١/٤٠٧، عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي أنه كان يقول: "يقرأ الإمام ومن خلفه في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخريين بفاتحة الكتاب".

وأخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٢٢، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٣٩، عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي أنه كان يأمر أو يجب أن يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخريين بفاتحة الكتاب.

قال الدارقطني بعده: "هذا إسناد صحيح".

(٢) رواه الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر بالقراءة ٢/١٢٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٢٨ كلاهما بزيادة لفظ: ((لم يقرأ فيها - بأم القرآن-)).

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

وقال البيهقي: "هذا هو الصحيح عن جابر من قوله غير مرفوع".

من الوتر، ثم نقول المعنى في التسييح: "أنه لم يكن واجباً في الأوليتين ، فلم يجب في الآخرتين، والقراءة بخلافه، فبان الفرق بينهما.

وأما استدلالهم بسنة الإسرار، فليس بصحيح، لأن من سنة القراءة الجهر في الأوليتين من العشاء، والإخفاء في الأولتين من الظهر والعصر، ولا يستدل باختلاف الأمرين في الوقتين على اختلافه في الوجوب، وكذلك القراءة في الوتر من سنتها الجهر عندهم في الثلاث الركعات، ولم يدل ذلك على أنه فرض، والقراءة في الفجر يجهر بها، وهي مع ذلك فرض، فبطل ما قالوه. والله أعلم.

فصل: ما زاد على الفاتحة عندنا مسنون<sup>(١)</sup>.

وروي عن عثمان بن أبي العاص<sup>(٢)</sup> أن الواجب قراءة الفاتحة وثلاث آيات<sup>(٣)</sup>.

وذهب إلى هذا قوم فقالوا: لا تجزئ إلا قراءة وسورة معها<sup>(٤)</sup>.

قالوا: وأقل سورة هي ثلاث آيات.

واستدلوا بقوله -عليه السلام- للمسيء صلاته: (واقرا بفاتحة الكتاب وما

شاء الله)<sup>(٥)</sup>.

ودليلنا: قوله -ﷺ-: (لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب)<sup>(٦)</sup>.

وقوله -عليه السلام-: (هل تقرأون معي فلا تفعلوا إلا بأمر القرآن، فإنه لا

---

(١) انظر: الأم ٢١٥/١، الحاوي الكبير ١١٢/٢، حلية العلماء ١٨٧/١.

(٢) هو الأمير الفاضل المؤتمن أبو عبد الله عثمان بن أبي العاص الثقفي الطائفي، صحابي جليل، استعمله أبو بكر على الطائف، واستعمله عمر على عُمان والبحرين، روى عنه سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين وغيرهما، وتوفي -ﷺ- سنة إحدى وخمسين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥٠٨/٥، الاستيعاب ١٠٣٥/٣، سير أعلام النبلاء ٣٧٤/٢.

(٣) روى ابن المنذر في الأوسط ١٠١/٣ بإسناده عن عمران بن حصين أن عثمان بن أبي العاص قال: "لا تتم صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وثلاث آيات فصاعداً".

وانظر النقل عنه في: الحاوي الكبير ١١٢/٢، حلية العلماء ١٨٧/١.

(٤) وهو مروي عن عمر بن الخطاب -ﷺ- كما جاء في المصنف لابن أبي شيبة ٣٩٧/١، عن عباة بن الربيعي قال: قال عمر: "لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وآيتين فصاعداً".

وعند ابن المنذر في الأوسط ١٠١/٣: "وشيء معها".

وانظر النقل عن عمر بن الخطاب -ﷺ- في: الحاوي الكبير ١١٢/٢، المجموع ٣٨٩/٣.

(٥) سبق تخريجه ص ٤٤٧.

(٦) سبق تخريجه ص ٤٤٣.



صلاة لمن لم يقرأ بها<sup>(١)</sup>.

وقوله-عليه السلام-:(فاتحة الكتاب عوض من غيرها، وليس غيرها عوض منها)<sup>(٢)</sup>.

فأما قوله للمسيء صلاته:(اقرأ بفاتحة الكتاب وما شاء الله) أراد وما شاء الله إن لم تكن تحفظ الفاتحة، وذلك عندنا جائز أن يقرأ غير الفاتحة إذا لم يحفظها، وتكون قراءته بقدر الفاتحة.

---

(١) رواه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ٥١٥/١، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القراءة خلف الإمام ١١٧/٢، وغيرهما. وسيأتي الحديث بالفاظه قريباً إن شاء الله تعالى.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤٦.

فصل: قال في الأم: إذا قرأ السورة قبل الفاتحة أحببت له أن يعيد السورة

بعد قراءة الفاتحة<sup>(١)</sup>.

وهذا صحيح، لأنه قدمها على محلها، فاستحب له إعادتها فيه<sup>(٢)</sup>. والله

أعلم بالصواب.

فصل: لا يختلف المذهب أن الآخرتين يستحب أن تكون أقصر من

الأوليين<sup>(٣)</sup>، لما روي عن سعد قال: "أما أنا فأرتل في الأولتين وأحذف في الآخرتين، ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله -ﷺ-"<sup>(٤)</sup>.

ولا يختلف أيضا أن المستحب مساواة الثالثة والرابعة<sup>(٥)</sup>، فأما تطويل الأولى

على الثانية ففي استحبابه وجهان:

الذي عليه عامة أصحابنا الخراسانيين، وسمعت الماسرجسي يقول: إن الأولى

---

(١) انظر: الأم ١/٢١٥.

(٢) فتحزته الفاتحة، ولا تحسب له السورة على المذهب، وبه قطع الأكثرون، لأنه أتى بالسورة في غير موضعها.

وحكى الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة: أن من الأصحاب من قال: أنه حصلت له السنة، فيعتد بالسورة وإن قدمها على الفاتحة، لأن المقصود هو تلاوتها وقد تلاها.

انظر: التبصرة ص ٣٤١، المجموع ٣/٣٨٨.

(٣) انظر: فتح العزيز ٣/٣٥٥، المجموع ٣/٣٨٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات

كلها ٢/٣٠١، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر ١/٣٢٤

كلاهما بلفظ: ((إني لأركد في الأولين وأحذف في الآخرين)).

وفي صحيح البخاري ٢/٣١٩، ومسلم ١/٣٣٥ بلفظ: ((أما أنا فأمة في الأولين، وأحذف في

الآخرين، ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله -ﷺ-)).

(٥) انظر: المجموع ٣/٣٨٧، التحقيق ص ٢٠٦، البيان ٢/٢٠٤.

يستحب أن تكون أطول من الثانية في جميع الصلوات، إلا أن ذلك في الفجر أشد استحباباً<sup>(١)</sup>.

وبهذا قال الثوري، ومحمد بن الحسن<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يستحب ذلك في الفجر خاصة<sup>(٣)</sup>.

والوجه الآخر: ذكره أصحابنا العراقيون وهو أنه يستحب المساواة فيهما<sup>(٤)</sup>، لما نص عليه الشافعي في الأم، فإنه قال: "واستحب أن يكون أقل ما في الركعتين الأولىتين مع الفاتحة قدر أقصر سورة، مثل ﴿إِنَّا عَظَمْنَاكَ الْكُوثِرَ﴾ ونحوها. وفي الآخريتين مع الفاتحة آية وما زاد على ذلك كان حسناً، إلا أن يكون إماماً<sup>(٥)</sup>.

قالوا: والدليل عليه ما روى الخدري قال: "كان قيام رسول الله ﷺ - في ١٨/١ الأولين من الظهر قدر ثلاثين آية، وفي الآخريتين على النصف من ذلك، وقيامه في الأولين من العصر قدر قراءة خمس عشرة آية، وفي الآخريتين على النصف من ذلك"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: المذهب ٣/٣٨٦، حلية العلماء ١/١٨٨، روضة الطالبين ١/٣٥٣.

(٢) انظر: الأصل ١/١٦٢، مختصر اختلاف العلماء ١/٢٠٣.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٠٣.

(٤) انظر: المذهب ٣/٣٨٦، البيان ٢/٢٠٤، التهذيب ٢/١٠١، حلية العلماء ١/١٨٨.

وهذا الوجه هو الصحيح عند أكثر الأصحاب.

انظر: المصادر السابقة، وفتح العزيز ٣/٣٥٧، روضة الطالبين ١/٣٥٣.

(٥) الأم ١/٢١٥.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر ١/٣٣٤.

قالوا: ولأننا أجمعنا على استحباب مساواة الثالثة للرابعة<sup>(١)</sup>، فيجب أن تكون في الأولى والثانية مثله.

ودليل الوجه الآخر وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>، ما روى أبو قتادة قال: (كان رسول الله - ﷺ - يطيل الركعة الأولى من الفجر، وقيل من الظهر).  
وروي: (من العصر)، وروي: (من الصلاة)<sup>(٣)</sup> وكل ذلك يدل على ما ذكرناه.

فإن قالوا: يحتمل أن يكون أحس بقاصد للجماعة فطول الركعة لأجله<sup>(٤)</sup>.  
قلنا: هذا غلط، لأنه قال: كان يطيل، وذلك يدل على حالة مستقرة في عموم الأوقات<sup>(٥)</sup>.

ولأن القاصد إلى الجماعة ربما عرض له ما يشغله عن إدراك استفتاحها، فاستحب أن يطول الركعة الأولى ليدرك القاصد فضيلة الجماعة على الكمال.

---

(١) انظر: المجموع ٣/٣٨٧.

وقد نقل الرافعي في فتح العزيز ٣/٣٥٧: أن في المسألة وجهين.

(٢) وصححه النووي في المجموع ٣/٣٨٧ وقال: "ومن قال به الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وحسبك به معتمدا في هذا".

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: القراءة في الظهر ٢/٣١٠، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر ١/٣٣٣. وكل هذه الروايات (في الفجر) وفي (الظهر) وفي (العصر) موجودة في الصحيحين، وفيهما: (وكان يطيل في الأولى ويقصر في الثانية).

(٤) انظر: المهذب ٣/٣٨٦.

(٥) انظر: المجموع ٣/٣٨٧.

ولأنه لو أحس بداخل وهو قائم لا يستحب له انتظاره على المذهب.

انظر: المصدر السابق.

فأما حديث الخدري فلا حجة لهم فيه، لأنه يحتمل أن يكون قرأ في الأولى  
من الظهر قدر عشرين آية، وفي الثانية قدر عشرة آيات.  
فأما الاعتبار بتساوي الآخرتين فغير صحيح، لأن الأولى استحب تطويلها  
للمعنى الذي ذكرناه من إدراك القاصد فضيلة الجماعة على الكمال، وليس ذلك  
بموجود في الآخرتين، فبان الفرق بينهما والله أعلم.

فصل: المستحب أن يقرأ في الأوليتين<sup>(١)</sup> بعد الفاتحة سورة، قولاً واحداً<sup>(٢)</sup>.  
وأما الآخران، فقد اختلف قول الشافعي في استحباب ذلك فيهما، الذي  
نص عليه في الأم: أنه يستحب له أن يقرأ مع الفاتحة آية وما زاد على ذلك كان  
حسناً<sup>(٣)</sup>.

ونقل عنه البويطي والمزني: أنه يقرأ في الآخرتين الفاتحة حسب<sup>(٤)</sup>.  
وقاله في القديم<sup>(٥)</sup>.

وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٦)</sup>.

• ووجهه ما روى أبو قتادة: (أن النبي -ﷺ- كان يقرأ في الأولين بفاتحة  
الكتاب وسورة، وفي الآخرتين بفاتحة الكتاب)<sup>(٧)</sup>.

---

(١) أي الإمام والمنفرد.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ٢١٥/١.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ١١٢/٢، انبيه ص ٢٧، التهذيب ١٠٠/٢، الوجيز ٤٣/١، المجموع ٣٨٥/٣.

(٣) الأم ٢١٥/١.

وصحح هذا القول أكثر العراقيين، ومنهم الشيخ أبو حامد والمحاملي والشيخ نصر والشاشي.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٣٥، حلية العلماء ١٨٨/١، المجموع ٣٨٦/٣.

(٤) انظر: المجموع ٣٨٦/٣.

(٥) انظر: المهذب ٣٨٦/٣، البيان ٢٠٣/٢، روضة الطالبين ٣٥٣/١.

وقال النووي في المجموع ٣٨٦/٣: "وهو الأصح وبه أفتى الأكثرون".

(٦) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢١٦/١، المبسوط ١٨/١، تحفة الفقهاء ١٢٩/١، تبين الحقائق

١٢٢/١.

وبه قال مالك وأحمد.

انظر: المدونة الكبرى ٦٥/١، الذخيرة ٢٠٨/٢، الكافي لابن قدامة ١٣٤/١، الإنصاف ٢٢٦/٢.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: يقرأ في الآخرتين بفاتحة الكتاب ٣٣١/٢.

وروي أن عمر كتب إلى شريح أن اقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة،  
وفي الآخرتين بفاتحة الكتاب<sup>(١)</sup>.

وروى عبيد الله بن أبي رافع أن علياً - عليه السلام - : "أمر أن يقرأ في الأوليتين  
بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخرتين بفاتحة الكتاب"<sup>(٢)</sup>.

وعن جابر قال: "أما أنا فأقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي  
الآخرتين بفاتحة الكتاب"<sup>(٣)</sup>.

ومن ذهب إلى القول الآخر، احتج بما روي عن سعيد قال: "كان قيام  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الأوليين من الظهر قدر ثلاثين آية، وفي الآخرتين على  
النصف من ذلك"<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: يحتمل أن يكون هذا تقدير القيام في الركعتين الآخرتين جميعاً،  
وذلك قدر قراءة الفاتحة في كل واحدة منهما.

قلنا: هذا غير صحيح، لأنه قدر القيام في الآخرتين من العصر بقراءة سبع  
آيات وبعض آية، فدل على أن التقدير لكل ركعة.

وروي عن أبي عبد الله الصنابحي قال: صليت وراء أبي بكر المغرب،  
فدنوت منه حتى كادت ثيابي أن تمس ثيابه، فسمعتة قرأ بعد الفاتحة ﴿ربنا لا  
ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾<sup>(٥)</sup> الآية<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٠٦/١.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٠٧/١، و عبد الرزاق في المصنف ١٠٠/٢.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٠٧/١، و عبد الرزاق في المصنف ١٠١/٢.

(٤) سبق تخريجه قريباً ص ٣١١.

(٥) سورة آل عمران، الآية ٨.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٠٧/١.

ومن القياس: ركعة يجب فيها القراءة، فوجب أن يستحب فيها القراءة،  
قياسا على الركعة الأولى.  
ولأنه ذكر يستحب في الأولى، ويعود في الثانية، فوجب أن يتكرر  
استجابته قياسا على سائر الأذكار.



مسألة: قد ذكرنا أن الإمام تجب عليه القراءة، وفي وجوبها على المأموم قولان:

قال في الجديد: يجب عليه، فإن كانت صلاة إسرار قرأ الحمد وسورة، وإن كانت صلاة جهر قرأ الحمد وحدها<sup>(١)</sup>، إلا أن يكون بعيداً من الإمام بحيث لا يسمعه فيقرأ الحمد وسورة<sup>(٢)</sup>.

وإلى هذا ذهب الأوزاعي<sup>(٣)</sup> والليث بن سعد<sup>(٤)</sup> وأبو ثور<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

وهو الصحيح من المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٣٥، التنبيه ص ٢٧، التهذيب ٩٨/٢، حلية العلماء ١٨٥/١، الوجيز ٤٢/١، روضة الطالبين ٣٤٧/١.

قال البيهقي في معرفة السنن والآثار ٩٠/٢: قال الربيع: قال الشافعي - رحمه الله - : "لا تجزئ صلاة المرء حتى يقرأ بأمر القرآن في كل ركعة إماماً كان أو مأموماً، كان الإمام يجهر أو يخافت، فعلى المأموم أن يقرأ بأمر القرآن، فيما خافت الإمام أو جهر".

قال الإمام الربيع: "وهذا آخر قول للشافعي - رحمه الله - سماعاً منه..."

انظر: معرفة السنن والآثار ٩٠/٢، التنبيه ص ٢٦، حلية العلماء ١٨٥/١، المجموع ٣٦٥/٣.

(٢) على الأصح، وقيل: لا يقرأ.

انظر: فتح العزيز ٣٦٠/٣، روضة الطالبين ٣٤٧/١.

(٣) قال الأوزاعي: "اقرأوا معه فيما جهر بالقراءة فيه من صلاة الصبح والمغرب والعشاء بفاتحة الكتاب سرّاً".

انظر: الأوسط ١١٠/٣، شرح السنة ٨٥/٣.

(٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٠٥/١، الاستذكار ١٨٩/٢.

(٥) قال أبو ثور: لا تجزئ ركعة إلا بقراءة فاتحة الكتاب إماماً كان أو مأموماً، ويقرأ في سككات الإمام.

انظر: الأوسط ١١٠/٣، المجموع ٣٦٥/٣.

وقال في القديم: يقرأ وراء الإمام في الصلاة التي يسر بالقراءة فيها، ولا يقرأ في الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة<sup>(١)</sup>.  
وإلى هذا ذهب مالك<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: القراءة وراء الإمام معصية، حتى أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن لا يعصي الله تعالى، فقرأ وراء الإمام طلقت امرأته<sup>(٣)</sup>.

---

(١) قال الربيع: "وقد كان-أي الشافعي- قبل ذلك يقول: لا يقرأ المأموم خلف الإمام فيما جهر الإمام فيه، ويقرأ فيما يخافت فيه".

معرفة السنن والآثار ٩٠/٣، وانظر: المهذب ٣٦٣/٣، شرح السنة ٨٥/٣.  
وحكى الرافعي في فتح العزيز ٣١١/٣ وجهاً: أنها لا تجب في السرية، وهو شاذ ضعيف.  
انظر: المجموع ٣٦٤/٣.

(٢) انظر: المدونة الكبرى ٦٧/١، الكافي لابن عبد البر ٢٠١/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦١.  
(٣) انظر: كتاب الحجة على أهل المدينة ١١٦/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٠٤/١، رؤوس المسائل ص ١٥٣.

وقد نقل صاحب الهداية عن الإمام محمد بن الحسن أنه استحسّن القراءة على سبيل الاحتياط، وتبعه في ذلك العيني في البناية.

وخالفهما ابن الهمام في فتحه وقال: "...والحق أن قول محمد كقولهما، فإن عبارته في كتبه مصرحة بالتجافي عن خلافه، فإنه في كتاب الآثار في باب القراءة خلف الإمام.. قال: وبه نأخذ، لا نرى القراءة خلف الإمام في شيء من الصلوات يجهر فيه أو لا يجهر.. ثم قال: لا ينبغي أن يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات، وفي موضعه بعد أن روى في منع القراءة في الصلاة ما روى، قال محمد: لا قراءة خلف الإمام فيما جهر ولا فيما لم يجهر فيه، بذلك جاءت الآثار وهو قول أبي حنيفة".

وتبع ابن الهمام ابن عابدين في حاشيته، وضعف نقل الاستحسان عن محمد.  
ولعل محمد بن الحسن له روايتان في هذه المسألة، جاءت إحداهما في كتبه المشهورة، وأخرى نقلها عنه علماء الحنفية في كتبهم، ولهذا نرى أن الشيخ ابن تيمية نقل عن محمد بن الحسن أن مذهبه موافق للجمهور في استحسان قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة السرية، واستظهر ذلك الملا على القاري.

وقال أحمد بن حنبل: يستحب للمأموم أن يقرأ في سكتات الإمام، ولا يجب ذلك عليه<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصرهما بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وروى عن جابر عن النبي -ﷺ-: (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة)<sup>(٣)</sup>.

---

والله أعلم".

انظر: الهداية ١/٥٥، البناية ٢/٣٧٥، فتح القدير ١/٢٩٧، كتاب الآثار ١/١٦٣، موطأ مالك برواية محمد ص ٦٠، مجموع الفتاوى ٣/٢٦٥، مرقاة المفاتيح ٢/٣٠١.

(١) وهذا هو المذهب عند جماهير أصحابه أنه لا يجب قراءة الفاتحة على المأموم، ويستحب أن يقرأها في سكتات الإمام.

وروي عنه: تجب القراءة عليه.

انظر: المحرر في الفقه ١/٥٥، الكافي لابن قدامة ١/١٣١، المبدع ٢/٥١-٥٢، الإنصاف ٢/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٢٠٤.

قال الكاساني: "أمر بالاستماع والإنصات، والاستماع وإن لم يكن ممكناً عند المخافة بالقراءة، فالإنصات ممكن، فيجب بظاهر النص".

بدائع الصنائع ١/٢٩٤.

ولكن هذا الاستدلال لا يستقيم مع مذهب الحنفية، إذ أن المأموم لا يقرأ عندهم خلف الإمام بحال، والآية تدل على أن الاستماع والإنصات معلل بقوله تعالى في آخر الآية: ﴿لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾ ويكون هذا بالتفكير وفهم معاني القرآن والعمل بما فيه، وهذا المقصود يحصل بقراءة الإمام في الجهرية، وأما السرية فلا.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا

٢٧٧/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٧/١، و الدارقطني في سننه ٣٣١/١، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص ١٥٥.

كلهم من طريق جابر الجعفي عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي - ﷺ - مثله. وإسناده ضعيف، لأن فيه جابر الجعفي، قال عنه أبو حنيفة: "ما رأيت أكذب من جابر الجعفي"، وقال يحيى بن معين: "كان جابر الجعفي كذاباً لا يكتب حديثه ولا كلامه". انظر: نصب الراية ٧/٢.

وجاء الحديث من طريق جابر الجعفي والليث بن أبي سليم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي - ﷺ - بمثله.

وهو عند الدارقطني في سننه ٣٣١/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٧/١، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص ١٥٥.

وقال الدارقطني: "جابر وليث ضعيفان"، وقال يحيى بن معين: "ليث بن أبي سليم ضعيف". وقال الحاكم: "ليث بن أبي سليم وجابر بن زيد الجعفي ممن لا تقوم الحجة برواية واحد منهما، خصوصاً إذا خالفا الثقات وتفردا. يمثل هذا الخير المنكر عن أبي الزبير...". ولخص الحافظ ابن حجر القول فيه في التقريب فقال: "صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك".

انظر: سنن الدارقطني ٣٣١/١، القراءة خلف الإمام ص ١٥٦، الجرح والتعديل ١٧٧/٧، تقريب التهذيب ٤٨/٢.

وأخرجه أحمد في المسند ٣٣٩/٣، وابن أبي شيبه في المصنف ٤١٤/١ عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر، ولم يذكر الليث ولا الجعفي.

ولهذا صحح إسناده ابن الترمذي في الجوهر النقي، لإمكان لقاء الحسن بن صالح لأبي الزبير، فتحمل روايته على الاتصال.

ولكن الشيخ الألباني استبعد هذا الحمل، وأعلل الإسناد بالاضطراب، وبعننة أبي الزبير في جميع الروايات وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع.

الجوهر النقي مع السنن الكبرى ٢٢٨/٢، إرواء الغليل ٢٧٠/٢.

وجاء الحديث أيضاً من طريق آخر، فأخرج الإمام محمد في الموطأ ص ٦١، وفي الآثار ١٦٨/١، و

وقال عمران بن حصين: (نهى رسول الله -ﷺ- عن القراءة خلف الإمام)<sup>(١)</sup>.

وقال جابر: قال رسول الله -ﷺ-: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتحة الكتاب فهي خداج إلا أن تكون وراء الإمام)<sup>(٢)</sup>.

---

الدارقطني في سننه ٣٢٣/١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٧/١ ، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص ١٤٧ .

كلهم بإسنادهم عن أبي حنيفة قال: ثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله -ﷺ- .

وسياي مزيداً من الكلام عن هذا الطريق في ثانيا كلام المؤلف إن شاء الله.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٢٦/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣١/٢ .

كلاهما بإسنادهما عن الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن الحصين قال: ((كان رسول الله -ﷺ- يصلي بالناس ورجل يقرأ خلفه، فلما فرغ قال: ((من ذا الذي يحتاجني سورتى، فنهاهم عن القراءة خلف الإمام)).

قال الدارقطني في سننه ٣٢٧/١: "ولم يقل هكذا غير حجاج، وخالفه أصحاب قتادة منهم شعبة وسعيد وغيرهما، فلم يذكروا أنه نهاهم عن القراءة، وحجاج لا يحتج به".

قال البيهقي في القراءة خلف الإمام ص ١٦٤: "قال ابن صاعد -قوله فنهى عن القراءة خلف الإمام، تفرد بروايته حجاج، وقد رواه عن قتادة شعبة وابن أبي عروبة ومعر .. وهمام وأبان وسعيد بن بشير فلم يقل أحد منهم ما تفرد به الحجاج، بل قد قال شعبة: سألت قتادة كأنه كرهه فقال: "لو كرهه لنهى عنه)).

وقد روى البيهقي في معرفة السنن والآثار ٧٧/٣ بالإسناد السابق عن عمران قال: ((كان رسول الله -ﷺ- ينهى عن القراءة خلف الإمام)).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٢٧/١ ، والبيهقي في القراءة خلف الإمام ص ١٦٠ من طريق يحيى بن سلام عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

وقال رسول الله ﷺ - (الإمام ضامن)<sup>(١)</sup>.

قالوا: وليس يضمن الإمام عن المأموم إلا القراءة، فوجب أن تسقط عن

المأموم<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه أيضا بنفس الإسناد الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٨/١، بلفظ: (من صلى ركعة فلم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام).

وقال الدارقطني بعد روايته للحديث: "يحيى بن سلام ضعيف، والصواب أنه موقوف".  
والذي في الموطأ ٦٠/١ رواية محمد بن مالك ثنا وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول:  
(من صلى...).

وهكذا هو عند الترمذي في سننه ١٢٤/٢، و التلحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٨/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٨/٢، وقال: "هذا هو الصحيح عن جابر من قوله غير مرفوع، وقد رفعه يحيى ابن سلام وغيره من الضعفاء عن مالك، وذلك مما لا يحل روايته على طريق الاحتجاج به".  
قال ابن عبد البر في التمهيد ٤٩، ٤٨/١: "لم يرو هذا الحديث أحد من رواة الموطأ مرفوعا، إنما هو في الموطأ موقوف على جابر من قوله، وانفرد يحيى بن سلام برفعه عن مالك، ولم يتابع على ذلك، والصحيح فيه أنه من قول جابر".

وضعف الشيخ الألباني هذا الحديث مرفوعا، وصحح وقفه على جابر رحمه الله.  
انظر: إرواء الغليل ٢٧٩/٢.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٥٥٣/٢، و أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: ما يجب على المؤذن من تعاود الوقت ٣٥٦/١، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء أن الإمام ضامن ٤٠٢/١.

والحديث ضعفه النووي في خلاصة الأحكام ٢٧٨/١، وقال ابن حجر في الدراية ١٧٤/١: "إسناد رجاله ثقات، ولكن فيه اضطراب"، وحسن الحديث البغوي في شرح السنة ٢٧٣/١، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي ٤٠٥/١: "وهو حديث صحيح ثابت"، ثم فند طرق الحديث ورد على المضعفين له، وصححه أيضا الألباني في إرواء الغليل ٢٣١/١.

(٢) انظر: المجموع ٣٦٦/٣.

قالوا: ولأنها قراءة مشروعة، فوجب أن تسقط عن المأموم للإلتزام، أصله  
السورة في حق المأموم إذا جهر بها الإمام<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأنه إذا أدرك الركوع كان مدركا للركعة بالإجماع<sup>(٢)</sup>، فلو كانت  
القراءة واجبة على المأموم لم يدرك الركعة بالركوع دون القراءة، كما أن الركوع  
لما كان واجبا فاتت الركعة بفوات محله<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأنها لو كانت واجبة لكان من ستنها الجهر بها، ولما أجمعنا على  
أن المأموم لا يجهر بها دلّ على أنها غير واجبة<sup>(٤)</sup>. والله أعلم بالصواب.

أ/١٩ . ودليلنا: قوله -ﷺ-: (لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب فاتحة / الكتاب)<sup>(٥)</sup>.

وقوله -عليه السلام-: (كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: الاصطلاح ٢٢٨/١، المجموع ٣/٣٦٦.

(٢) في هذا الإجماع نظر، بل الخلاف ثابت عن بعض الصحابة كأبي هريرة وغيره من الأئمة الممتد بهم.

وانظر ذلك في: جزء القراءة للبخاري ص ٨.

(٣) انظر: الحجة على أهل المدينة ١/١١٨، شرح معاني الآثار ١/٢١٨، الانتصار في المسائل الكبار ٢/٢٢٣، الكافي لابن قدامة ١/١٣١.

(٤) انظر: البيان ٢/٣٧٦.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٤٩ وهو في الصحيحين .

وقال ابن عبد البر: "قالوا: فهذا-أي حديث عبادة- على عمومته في الإمام والمأموم لأنه لم يخص إماما من مأموم ولا منفردا".

وقال القسطلاني في شرح البخاري: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) أي في كل ركعة منفردا أو مأموما سواء أسر الإمام أو جهر".

انظر: التمهيد ١١/٤٣، إرشاد الساري ٢/٨٥.

(٦) سبق تخريجه ص ٢٤٤.

وقوله-عليه السلام-:(هل تقرأون معي)، قالوا: نعم، قال : (فلا تفعلوا إلا بأم القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها)<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣١٣/٥، ٣١٦، و أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ٥١٥/١، و الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القراءة خلف الإمام ١١٦/٢، و الدارقطني في سننه ٣١٨/١، و الحاكم في المستدرک ٢٣٨/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٤/٢، من طريق محمد بن إسحاق ، حدثني مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت به.

وقال الترمذي في سننه ١١٨/٢: "حديث عبادة حديث حسن".

وقال الدارقطني في سنن ٣١٨/١: "وهذا إسناده حسن".

وقال الخطابي في معالم السنن ٣٩٠/١: "هذا الحديث صريح بأن قراءة الفاتحة واجبة على من خلف الإمام سواء جهر الإمام بالقراءة أو خافت بها، وإسناده جيد لا مطعن فيه".

وقال ابن حجر في الدراية ١٦٤/١: "أخرجه أبو داود بإسناد رجاله ثقات".

وفي نتائج الأفكار ٣٢١/١ قال: "هذا حديث حسن".

وقد أورد الحنفية اعتراضا على هذا الحديث وهو أن من رواة هذا الحديث محمد بن إسحاق صاحب السير والمغازي وهو متكلم فيه ، وقد عرف بالتدليس، وروايته لهذا الحديث بالنعنة ، والمدلس لا تقبل روايته ما لم يصرح بالسماع.

وقد رد على الاعتراض من وجوه:

الأول: ما قاله ابن الهمام في فتح القدير ٢٠/١: "وهو -أي توثيق محمد بن إسحاق- هو الحق الأبلج، وما نقل عن مالك فيه لا يثبت ، ولو صح لم يقبله أهل العلم، كيف وقد قال شعبة فيه هو أمير المؤمنين في الحديث ، وروى عن مثل الثوري و ابن إدريس وحماد بن زيد وابن المبارك....".

وقال ابن القيم في تهذيب السنن ٣٩٠/١: "وقد رواه البخاري في كتاب القراءة خلف الإمام" وقال: هو صحيح، ووثق ابن إسحاق وأثنى عليه واحتج بحديثه".

وقال ابن حجر في القول المسدد ص ٥٦: "وأما حملة - أي ابن الجوزي- على محمد بن إسحاق فلا طائل تحته، فإن الأئمة قبلوا حديثه، وأكثر ما عيب فيه التدليس ، والرواية عن المجهولين، وأما هو في نفسه فصدوق ، وهو حجة في المغازي عند الجمهور".



ومن القياس: كل ما افتقرت إليه صلاة الإمام افتقرت إليه صلاة المأموم، أو ما كان شرطاً في صلاة الإمام كان شرطاً في صلاة المأموم، أصله الركوع

=

وعَدَّ الذهبي في الكاشف ١٥٦/٢ حديثه من قبيل الحسن، وقد صححه جماعة آخرون من أهل الحديث.

وانظر ترجمة محمد بن إسحاق في طبقات ابن سعد ٣٢١/٧، شذرات الذهب ٢٣٠/١، سير أعلام النبلاء ٣٣/٧-٥٥.

والوجه الثاني: أنه قد ثبت أن ابن إسحاق قد صرح بالتحديث في رواية الدارقطني وأحمد والبيهقي. ففي سنن الدارقطني ٣١٩/١: أخبرنا ابن صاعد، ثنا عبيد الله بن سعد ثنا عمي ثنا أبي عن ابن إسحاق، حدثني مكحول بهذا.

وفي مسند أحمد ٣٢٢/٥ بإسناده عن ابن إسحاق حدثني مكحول عن محمود بن الربيع، وفي القراءة خلف الإمام ص ٥٧ بإسناده عن ابن إسحاق حدثني مكحول.

ثم قال البيهقي بعده: "وهذا إسناد صحيح، ذكر فيه سماع محمد بن إسحاق من مكحول". الوجه الثالث: قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٤١٩/١: "وتابعه زيد بن واقد وغيره عن مكحول". قلت: والمتابعة رواها أبو داود في سننه ٥١٥/١، و الدارقطني في سننه ٣١٩/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٥/٢ كلهم عن زيد بن واقد عن مكحول عن نافع عن محمود بن الربيع قال: نافع: أبتأ عبادة بن الصامت عن صلاة الصبح، فأقام أبو نعيم المؤذن الصلاة، فصلى أبو نعيم بالناس، وأقبل عبادة وأنا معه، حتى صفقنا خلف أبي نعيم، وأبو نعيم يجهر بالقراءة، فجعل عبادة يقرأ أم القرآن، فلما انصرف، قلت لعبادة: سمعتك تقرأ بأم القرآن وأبو نعيم يجهر قال: أجل، صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة، قال: فالتبست عليه القراءة، فلما انصرف أقبل علينا بوجهه وقال: (هل تقرأون إذا جهرت بالقراءة)؟ فقال بعضنا: إنا لنصنع ذلك، قال: (فلا)، وأنا أقول ما لي ينازعني القرآن، فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأم القرآن).

قال الدارقطني بعده: "كلهم ثقات، وقال البيهقي في القراءة خلف الإمام ص ٦٤: "وهذا إسناد صحيح، ورواته ثقات".

والسجود ونحوهما من الشرائط.

ولأن صلاة المأموم يجب فيها قيام القراءة، فوجبت فيها القراءة قياساً على صلاة الإمام وصلاة المنفرد<sup>(١)</sup>.

ولا يدخل على هذا: إدراك المأموم والإمام راکعاً، فإنه يجب عليه القيام هناك لتكبيره الإحرام لا للقراءة.

فأما الجواب عن: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

فقد قال الحسن البصري: ذلك في خطبة الجمعة، واجب الإنصات لها<sup>(٣)</sup>، وسُميت قرآناً، لأن القرآن يتلى فيها، ولو حملناها على العموم لم يكن لهم فيها دليل، لأننا نأمره بالإنصات لاستماع قراءة الإمام، ويقرأ في سكتيه<sup>(٤)</sup>.  
فإن قالوا: السكتان ليستا عندنا مستحبة.

قلنا: هذا خلاف السنة، قال سمره: "حفظت عن رسول الله - ﷺ - سكتين في الصلاة: أحدهما: بعد تكبيرة الافتتاح، والأخرى: بعد الفراغ من الفاتحة"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المهذب ٣/٣٦٣.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٢٠٤.

(٣) لم أقف عليه، وقد ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وغيرهما أن هذه نزلت في الخطبة يوم الجمعة، وروي عنهم أيضاً أنها في الصلاة المكتوبة.

انظر: مصنف ابن أبي شيبة ٣٦٢/١، السنن الكبرى ٢/٢٢١-٢٢٢.

(٤) انظر: المجموع ٣/٣٦٧، القراءة خلف الإمام ص ١٢٥، معرفة السنن والآثار ٣/٩٠.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٧/١٥، ٢٠، ٢١، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: السكّة عند الافتتاح ٤٩٢/١، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في السكتين في الصلاة

٣٠/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: في سكتي الإمام ٢٧٥/١، و

الدارقطني في سننه ١/٣٣٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٧٩.

والحديث له ستة طرق كلها تدور على الحسن البصري عن سمره.

وقال أبو هريرة قال: قلت يا رسول الله ما تقول في سكوتك بين التكبير والقراءة؟<sup>(١)</sup>.

وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>: للإمام سكتان فاغتنموا القراءة فيهما<sup>(٣)</sup>.  
فإن قالوا: لا يمكنه قراءة جميع الفاتحة في السكتين.  
قلنا: بلى يقرأ بعضها في الأولى وبقيتها في الأخرى.  
وجواب آخر: وهو أن قوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾<sup>(٤)</sup> نحمله على  
أن ذلك في السورة التي بعد الفاتحة بدليل ما ذكرناه.

---

وقد حسن الترمذي هذا الحديث ، وقال أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي : وهو حديث صحيح رواه ثقات".

ولكن الدارقطني في سننه ذكر علة لهذا الحديث حيث قال : "الحسن مختلف في سماعه عن سمرة ، وقد سمع منه حديثا واحدا ... " ولهذا ضعف الشيخ الألباني هذا الحديث ، ونقل عن أبي بكر الجصاص أنه قال : "إنه حديث غير ثابت".

انظر: سنن الترمذي ٣١/٢ ، سنن الدارقطني ٣٣٦/١ ، إرواء الغليل ٢٨٤/٢ وما بعدها.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير ٢٨٨/٢.

(٢) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، قيل أن اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل، حدث عن أبيه بشيء قليل، وعن أسامة بن زيد وعائشة وأم سلمة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم وعدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه ابنه عمر والشعبي وسعيد المقبري وعمر بن عبدالعزيز وخلق كثير، وكان رحمه الله ثقة، فقيها، كثير الحديث ، توفي بالمدينة سنة أربع وتسعين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٥٥/٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٤ ، العبر ١١٢/١.

(٣) لم أقف على هذا الأثر.

(٤) سورة الأعراف، الآية ٢٠٤.

وأما قوله عليه السلام: (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) <sup>(١)</sup>.  
فهذا الحديث تفرد أبو حنيفة بروايته عن موسى بن أبي عائشة <sup>(٢)</sup> عن  
عبد الله ابن شداد عن جابر متصلاً، وسائر الثقات رَوَاهُ مرسلاً <sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص ٣٢٠.

(٢) هو: موسى بن أبي عائشة الهمداني، أبو الحسن الكوفي، روى عن: سعيد بن جبير وعبد الله بن شداد ومجاهد وعدة، وحدث عنه: شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري، وابن عيينة والحسن بن صالح وآخرون، وروثقه يحيى بن معين وسفيان الثوري وابن عيينة، وكان يرسل الحديث.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٩٠/٢٩، تاريخ الإسلام ٣٠٧/٥، تقريب التهذيب ٢٢٥/٢.

(٣) قال الدارقطني: "لم يسنده عن أبي موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار وهما ضعيفان".

ثم قال الدارقطني: "وروى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة وإسرائيل بن يونس وشريك وأبو خالد الدالاني وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة وجريز بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب".  
قال البيهقي في السنن الكبرى: "ورواه عبد الله بن المبارك عنه -أي أبي حنيفة- مرسلاً دون ذكر جابر وهو المحفوظ".

فاتضح لنا أن أبا حنيفة زاد في الحديث ذكر جابر بن عبد الله خلافاً للثقات.

والخلاصة: أن حديث (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) لا يصح متصلاً، قال البخاري في جزء القراءة: "هذا الخبر لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز وأهل العراق لإرساله وانقطاعه".  
وقال ابن حجر في فتح الباري: "واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقاً كالحنفية بحديث: (من صلى خلف إمام فقراءة الإمام له قراءة) لكنه ضعيف عند الحفاظ، وقد استوعب طرقه وعلله الدارقطني وغيره".

وقال في التلخيص الحبير: "حديث (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) مشهور من حديث جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة".

وقال ابن كثير في تفسيره: "في إسناده ضعف.. وقد روي هذا الحديث من طرق لا يصح شيء منها عن النبي صلى الله عليه وسلم".

=

على أنه لو صح لقلنا: أراد بذلك إذا أدركه راکعاً، أو أراد قراءة السورة.

وأما حديث عمران بن حصين.

فالجواب عنه: أن راويه حجاج بن أرطاة<sup>(١)</sup>، وقد ترك علماء أصحاب

الحديث الاحتجاج بحديثه<sup>(٢)</sup>، ولو صح لحملناه على النهي عن قراءة السورة وراء الإمام فيما يجهر فيه معه في قراءة الفاتحة وغيرها<sup>(٣)</sup>.

. =

انظر: سنن الدارقطني ٣٢٣/١، ٣٢٥، السنن الكبرى ٢٢٧/٢، فتح الباري ٣٠٨/٢، التلخيص الحبير ٤٢٠/١، تفسير ابن كثير ١٢/١، جزء القراءة ص ٩.

وانظر طرق هذا الحديث عن جمع من الصحابة رداً وجرحاً وتوثيقاً واعتماداً في: نصب الراية ٦/٢-١٤، الدراية لابن حجر ١٦٢/٢-١٦٤، فتح القدير ٢٩٤/١-٢٩٥، البناية ٣٧٠/٢-٣٧٢، عمدة القاري ١٢/٥-١٣، القراءة خلف الإمام ص ١٤٧-١٥٩.

والخلاصة: أن الحديث روي مرسلًا، ومسندًا، لكن أكثر الأئمة الثقات روه مرسلًا عن عبد الله ابن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسنة، وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله من أكابر التابعين، ومثل هذا المرسل يحتاج به باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل.

مجموع الفتاوى ٢٣/٢٧١-٢٧٢.

(١) هو: حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة الكوفي، روى عن عكرمة وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة وخلق سواهم، وحدث عنه: محمد بن إسحاق وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وآخرون، وكان مفتي الكوفة مع الإمام أبي حنيفة، عالم فاضل، وكان كثير اختناً والتدليس، ولهذا ترك كثير من العلماء روايته، توفي بخراسان سنة خمس وأربعين ومائة، وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٣٥٩، سير أعلام النبلاء ٦٨/٧، شذرات الذهب ١/٢٢٩.

(٢) انظر ذلك في ترجمته.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٤٣.

وأما حديث جابر: (من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج إلا وراء الإمام)<sup>(١)</sup>.

فالجواب عنه: أن هذا لا يصح رفعه، وهو أنه من قول جابر<sup>(٢)</sup>، على أننا نحمله عليه إذا أدركه راعياً أو على قراءة الإمام السورة إذا جهر بها. فأما قوله عليه السلام: (الإمام ضامن)<sup>(٣)</sup> فلا يصح تعلقهم به، لأن الضمان إنما يصح لحق وجب على المضمون عنه، وعندهم أن الفاتحة لم تجب على المأموم.

ولأنه لو كان الإمام ضامناً عن المأموم القراءة لوجب عليه قراءتان، واحدة عن نفسه، والأخرى عن المأموم، ولما لم يجب ذلك علم أنه لا يضمن عنه القراءة. ونقول أن الإمام إنما يتحمل عن المأموم ضمان الائتتمام حسب، يدل عليه قوله -ﷺ-: (والإمام ضامن فما صنع فاصنعوا) وهذا أمر للمأموم بالقراءة.

وأما قولهم: قراءة مشروعة فوجب أن تسقط عن المأموم بالائتتمام، أصله السورة إذا جهر بها الإمام، فليس نسلم علة هذا الأصل، لأن عندنا أن قراءة السورة لم تسقط عن المأموم لأجل الائتتمام، وإنما سقطت لمعنى آخر، وهو استماع قراءة الإمام<sup>(٤)</sup>، ولذلك أمرنا المأموم بقراءة السورة إذا كان بعيداً من الإمام لا يسمع قراءته، أو كانت ضلّاته عجباً<sup>(٥)</sup>، ثم المعنى في الأصل أن السورة

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٢١.

(٢) وهو الصحيح، كما بينته في مكان تخريج الحديث ص ٣٢٢-٣٢٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٢٣.

(٤) انظر: المذهب ٣/٣٨٥، البيان ٢/٢٠٣.

(٥) واستحباب قراءة المأموم للسورة بعد الفاتحة -والحالة هذه- هو أصح الوجهين في المذهب.

انظر: المجموع ٣/٣٨٦.

ليست فرضاً على الإمام، فلذلك سقطت عن المأموم، وليس كذلك في مسألتنا، فإنها فرض على الإمام، فتجب أن تكون فرضاً على المأموم.

على أن اعتبار النافلة بالفرض لا يصح، ألا ترى أن الجلوس في التشهد الأول لا يعود إليه الإمام إذا تركه وقام، ويجب على المأموم متابعة الإمام فيه. وترك الجلسة الأخيرة يجب على الإمام العود إليها، ولا يلزم المأموم متابعتها في تركها.

وأما استدلالهم بإدراك الركوع، فليس بصحيح، لأن القيام يجب بإدراك محله، ويسقط إذا فات محله، وأدرك الركوع مع الإمام فكذلك القراءة مثله. وقياسهم ذلك على فوات الركوع غير صحيح أيضاً، لأن مَنْ أدرك الركوع احتسب له إدراك الركعة، لأن محل القيام قد فاته ومعظم أفعال الركعة قد أدركه، فهي علة ذات وصفين، وليس كذلك من فاتته الركوع، فإن معظم أفعال الركعة لم يدركه، فبان الفرق بينهما<sup>(١)</sup>.

واعتبارهم سنة الإسرار باطل بالقراءة في الظهر، فإن من سنتها ترك الجهر، وهي مع ذلك واجبة والله أعلم.

وقد احتج مَنْ نصر مالكاً بما روى الزهري عن ((ابن))<sup>(٢)</sup> أكيمة الليثي<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة أن النبي -ﷺ- قال: (وقد انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة: (هل قرأ معي أحد منكم) قال رجل: أنا يا رسول الله، فقال: (إني أقول مالي

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٤٣.

(٢) في أ: أبي، والصواب ما أثبتته كما في ترجمته الآتية.

(٣) هو عمارة بن أكيمة الليثي ثم الجندعي، وقيل اسمه عمار وقيل عمرو، روى عن أبي هريرة، وحدث عنه: الزهري، وهو من مشاهير التابعين بالمدينة، توفي سنة إحدى ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/٢٤٩، تهذيب الكمال ٢١/٢٢٨، تاريخ الإسلام ٤/١٦١.

أنازع القرآن) فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله -ﷺ- وقرأوا في أنفسهم فيما أسرّ فيه رسول الله -ﷺ- القراءة<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن القراءة على ضربين: واجبة ومستحبة، وقد ثبت أن المستحبة تسقط بالانتماء فكذلك الواجبة.

ودليلنا: ما قدمنا ذكره من الأخبار والمعاني.

فأما حديث ((ابن)) أكيمة فقد ذكر أبو داود وغيره أن قوله: فانتهى الناس عن القراءة إلى آخر الخبر ليس من كلام أبي هريرة وإنما هو قول الزهري<sup>(٢)</sup>، فعلى

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٩٤/١، وأحمد في المسند ٥٨٣/٢، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام ٥١٧/١، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر بالقراءة ١١٨/٢، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: ترك القراءة خلف الإمام فيما يجهر به ١٤٠/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا ٢٧٦/١.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ١١٩/٢: "هذا حديث حسن"، وصححه ابن حبان -كما في الإحسان ١٦٢/٣-، وأبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل ٣٦٢/٦، والألباني في صحيح سنن أبي داود ١٥٥/١، والشيخ أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي ١١٩/٢. وقال النووي في المجموع ٣٦٣/٣: "ضعف الحديث البيهقي، وقال: تفرد به عن أبي هريرة ابن أكيمة وهو مجهول".

وأخرج الحازمي في الاعتبار ص ٢٦٢ بسنده عن الحميدي أنه قال: هذا حديث رواه مجهول، لم يرو عنه غيره.

قلت: ودعوى جهالة ابن أكيمة غير مسلم بها، فقد وثقه ابن حبان في الثقات ٢٤٢/٥، ويحيى بن سعيد كما في تهذيب التهذيب ٢٥٨/٤، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٧٠١/١: "ثقة".

(٢) انظر: سنن أبي داود ٥١٨/١.

وقال النووي في المجموع ٣٦٨/٣: "هي من كلام الزهري مدرجة في الحديث، وهذا لا خلاف فيه بينهم، قال ذلك الأوزاعي والذهلي والبخاري في تاريخه وأبو داود والخطابي والبيهقي وغيرهم...".



هذا ليس فيه حجة ، لأن الزهري / أرسله وأدرجه .

١/٢٠

على أنه يحتمل أن يكون الذي قرأ مع النبي صلى الله عليه وسلم نازعه القراءة وجهر بها، وانتهى هو وغيره بعد عن الجهر بالقراءة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيما جهر به، وإن كان محتملاً هذا فالأخذ بحديث عبادة المقدم ذكره أولى، لأنه لا يحتمل التأويل.

وأما قولهم: القراءة واجبة ومستحبة ، وقد ثبت أن المستحبة تسقط بالانتماء فكذلك الواجبة<sup>(١)</sup>، فنقول: لا يصح اعتبار الواجب بالمستحب لما ذكرناه من الفرق بينهما قبل والله أعلم بالصواب<sup>(٢)</sup>.

---

وأكد ذلك ابن حجر في التلخيص الحبير ١/٢٤٦ .

وذكر أبو داود في سننه ١/١٨٥ أن الحديث رواه ابن السرح عن معمر عن الزهري أن أبا هريرة قال: "فانتهى الناس ... إلخ."

وهذا يدلنا على أن هذه الزيادة (فانتهى الناس عن القراءة إلى آخره) من كلام أبي هريرة - عليه السلام - ، وبهذا تمسك ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود ١/٣٩٢ ، ونصره الألباني في تخريج مشكاة المصابيح ١/٢٧٠ ، وفي صفة الصلاة ص ٩٩ .

(١) انظر: الإشراف ١/٨٠ .

(٢) هذه المسألة: مسألة قراءة المأموم الفاتحة - من أشهر المسائل الخلافية بين الفقهاء والمحدثين وغيرهم، وقد ألفوا فيها كتباً مستقلة، من أجلها: كتاب "جزء القراءة خلف الإمام" للإمام البخاري صاحب الصحيح، وكتاب: "القراءة خلف الإمام" للبيهقي ، وغيرهما، والذي تؤيده الأدلة الشرعية الصحيحة أن المأموم إذا صلى خلف الإمام في صلاة جهر أن قراءة الإمام قراءة له، فلا يلزمه قراءة الفاتحة، لأمر الله تعالى له بالإنصات حيث قال عز وجل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم تركوا القراءة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فيما جهر به من القراءة، كما في حديث أبي هريرة السابق، أما الأحاديث التي استدلت بها الشافعية، كقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)) وما في معناه فهي عامة يدخل

---

تحتها كل مصل، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً، وخرج المأموم خلف الإمام في صلاة الجهر بالأدلة الخاصة السالف ذكرها، وأما أدلة الحنفية في النهي عن القراءة خلف الإمام مطلقاً فضعيفة، وما صح منها يحمل على الجمع الذي ذكرناه. والله أعلم بالصواب.

**فصل: عندنا أن الإمام إذا قرأ من المصحف في صلاته لم تبطل<sup>(١)</sup>.**

**وقال أبو حنيفة: تبطل صلاته<sup>(٢)</sup>.**

قال أبو بكر الرازي: أراد أبو حنيفة بذلك أن لا يكون الإمام حافظاً للقرآن ويقرأ شيئاً كثيراً، فأما إن كان حافظاً لقراءته في المصحف لا تبطل صلاته، وكذلك إذا قرأ شيئاً يسيراً كآلآية ونحوها ولم يكن حافظاً فإن صلاته لا تبطل<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره : بأن قال القارئ في المصحف يحتاج إلى نظر وتفكر واستخراج للخط وهذه أعمال كثيرة فوجب أن تبطل الصلاة<sup>(٤)</sup>.  
قالوا: ولأنه متلقن من غيره، فوجب أن تبطل صلاته، كما لو تلقن من أستاذه<sup>(٥)</sup>.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿فأقرؤا ما تيسر منه﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله ﷺ: (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) ولم يفرق بين أن يكون ذلك عن حفظ أو نظر في المصحف<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٩٥/٤، روضة الطالبين ٣٥٠/١.

وقال مالك: لا بأس به للإمام في رمضان.

وقال أحمد: لا بأس به مطلقاً وسر المذهب.

وعنه: يجوز له ذلك في النقل، وقيل غير ذلك.

انظر: المدونة الكبرى ٢٢٣/١، مسائل أحمد لابن هانئ ٩٧/١، الإنصاف ١٠٩/٢.

(٢) انظر: الأصل ٢٠٦/١، بدائع الصنائع ٥٤٣/١.

(٣) انظر: المجموع ٩٥/٤.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٥٤٣/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٠٨/١.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ٥٤٣/١، المجموع ٩٥/٤.

(٦) سورة المزمل، الآية ٢٠.

(٧) رواه البخاري في صحيحه، -معلقاً- كتاب: الأذان، باب إمامة العبد والمولى ٢/٢٣٤، ورواه

وروى ابن سيرين أن عائشة رضي الله عنها (أمرت غلاماً لها أن يؤم الناس ويقرأ في المصحف).

وكان ابن سيرين لا يرى بذلك بأساً<sup>(١)</sup>.

ومن جهة المعنى: كل ما لم تبطل الصلاة بقراءته ظاهراً<sup>(٢)</sup>، لم تبطل بقراءته نظراً، أصله قراءة الآية في المصحف لغير الحافظ، وقراءة ما زاد على الآية للحافظ.

فأما قولهم: يحتاج إلى نظر وتفكر واستخراج فكذلك نقول: وليست مبظلة للصلاة، لأننا أجمعنا على أنه لو تفكر طويلاً أو نظر طويلاً لم تبطل صلاته، وكذلك إذا جمع بينهما<sup>(٣)</sup>.

فإن قالوا: لا يمتنع أن يكون كل واحد من النظر والفكر لا يقطع الصلاة، كما أن العمل اليسير لا يبطل الصلاة، وإذا جمع بينه وبين مثله بطلت الصلاة. قلنا: هذا الاعتبار فاسد، لأن يسير العمل لا يبطل الصلاة، وكثيره يبطلها، فإذا جمع يسيراً من العمل إلى مثله صار كثيراً، وليس كذلك في مسألتنا، فإن

---

ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٢٣٤ بإسناده عن ابن أبي مليكة أن عائشة أعتقت غلاماً لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان من المصحف".

ورصله أيضاً الشافعي في الأم ١/٢٩٤ عن ابن أبي مليكة: (أنهم كانوا يأتون عائشة أم المؤمنين بأعلى الوادي... فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة).

قال الشافعي وأبو عمرو غلامها يؤمئذ لم يعتق، وأبو عمرو المذكور هو ذكران.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٢٣٤.

(٢) أي عن ظهر قلب.

(٣) انظر: المجموع ٤/٩٥.

يسير الفكر والنظر ككثيره في أن كل واحد منهما لا يبطل الصلاة، فكذلك إذا جمع بينهما يجب أن لا يبطل الصلاة.

وأما قولهم: متلقن من غيره فبطلت صلاته، كما لو تلقن من أستاذه. فنقول: لا فرق بين أن يقرأ من حفظه في الصلاة وبين أن يتلقن من أستاذه، وكل ذلك لا يبطل عندنا صلاته<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) المجموع ٩٥/٤.

مسألة: لا يجوز ترجمة القرآن بالفارسية سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها<sup>(١)</sup>.

وأجاز ذلك أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز ذلك لمن لم يحسن العربية، ولا يجوز لمن كان يحسنها<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصرهم: بقوله تعالى: ﴿لأنذرکم به ومن بلغ﴾<sup>(٤)</sup>.  
قالوا: والقرآن يبلغ العجم ولا يعقلون معناه إلا إذا ترجم لهم، فعلم أن الإنذار بالقرآن يحصل بالفارسية<sup>(٥)</sup>.

قالوا: وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (نزل القرآن على

---

(١) انظر: المذهب ٣/٣٧٩، حلية العلماء ١/١٨٦، روضة الطالبين ١/٣٥٠.

وهو قول مالك وأحمد.

انظر: الإشراف ١/٧٨، قوانين الأحكام الشرعية ص ١/٦١، المغني ٢/٥٨، الإنصاف ٢/٥٣.

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٦٠، رؤوس المسائل ص ١٥٧.

وقال البابرتي في العناية ١/٢٤٩: "وروي أبو بكر الرازي أن أبا حنيفة رجع إلى قولهما".

ونص على رجوعه ابن عابدين في حاشيته ٢/١٨٤.

وقال ابن أبي العز في مشكلات الهداية ١/١٧٤: وينبغي التنبيه على ضعف ذلك القول المرجوع

عنه، لئلا يظن أحد قوته فيأخذ به، فإن أبا حنيفة رحمه الله إنما رجع عنه لضعفه بل لسقوطه.

(٣) انظر: كتاب الأصل ١/١٥، مختصر اختلاف العلماء ١/٢٦٠.

وهو الصحيح من المذهب.

انظر: المبسوط ١/٣٦، البحر الرائق ١/٣٢٤.

(٤) سورة الأنعام، الآية ١٩.

(٥) انظر: رؤوس المسائل ص ١٥٨، المجموع ٣/٣٨٠.

سبعة أحرف كلها شاف كافٍ فاقروا كيف شئتم<sup>(١)</sup>.

قالوا: وروي أن قوما من الفرس سألوا سلمان أن يكتب لهم شيئا من القرآن، فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأنه ذكر جعل شرطا في صحة الصلاة، فقام تفسيره مقامه قياسا على الخطبتين<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأنه ذكر ورد في الشرع فقام تفسيره مقامه قياسا على الشهادتين في الإيمان وعلى سائر الأذكار<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لو لا فصلت آياته أعجمي وعربي﴾<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا﴾<sup>(٦)</sup>.

فأخبر أن القرآن عربي ، وذلك دليل على أن الأعجمي ليس بقرآن<sup>(٧)</sup>.

---

(١) أخرجه أبو عبيد الهروي في غريب الحديث ١٥٩/٣ ، وأحمد في المسند ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٠/٧ : " رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل " .

وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة ٢٦/٤ .

(٢) لم أجده في المصادر الحديثية التي بين يدي ، وقد ذكره السرخسي في المبسوط ٣٧/١ ، والنووي

في المجموع ٣٨٠/٣ ، ورده صاحب كتاب مناهل العرفان وقال : " إنه خبر مجهول الأصل ، لا يعرف

له سند " (١٥٩/٢) .

(٣) انظر : المبسوط ٣٧/١ ، البناية ٢٠٦/٢ .

(٤) انظر : المجموع ٣٨٠/٣ .

(٥) سورة فصلت ، الآية ٤٤ .

(٦) سورة يوسف ، الآية ٢ .

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرک ٨٧/٤ ، والطبراني في المعجم الأوسط ٢٧١/٦ ، والبيهقي في شعب

الإيمان ١٥٩/٢ .

وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (احبوني لثلاث :  
لأني عربي ، ولأن القرآن عربي ، ولأن كلام أهل الجنة عربي).  
وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اعربوا القرآن فإنه  
عربي وسيجيء قوم يتغنونه وليسوا خياركم)<sup>(١)</sup>.

من جهة المعنى : أن في القرآن إعجازا وإعوازاً ، ولا يجوز أن يكون ذلك  
في المعنى دون اللفظ<sup>(٢)</sup> ، بدليل قوله تعالى : ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سور مثله مفتريات﴾<sup>(٣)</sup>  
والمفترى لا يماثل الصدق ، فدل على أنه تحداهم أن يأتوا بعشر سور مثل القرآن في  
اللفظ ، وإن كانت مفتراة خلاف الصدق في المعنى ، وإذا كان الأمر على ما

---

والحديث صححه الحاكم واستدرك عليه الذهبي بقوله : إن الحديث من رواية العلاء بن عمرو  
الحنفي ، وليس بعمدة ، وأما أبو فضل فمتهم ، وأظن الحديث موضوعاً .  
وذكر ابن الجوزي في الموضوعات عن العقيلي أنه قال عن هذا الحديث : " منكر لا أصل له " .  
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : " فيه العلاء بن عمرو الحنفي وهو مجمع على ضعفه " .  
انظر : المستدرك مع التلخيص ٨٧/٤ ، الموضوعات ٤١/٢ ، مجمع الزوائد ٥٢/١٠ .  
(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٥٠/٩ .

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة ٥٢٢/٣ : " وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله ثقات رجال الشيخين  
غير عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم ، قال ابن عدي في الكامل ١٥٦٨/٤ : حدث عن  
الفريابي وغيره بواطيل ، فإما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه أو متعمداً ، فإني رأيت له  
غير حديث غير محفوظ " .

(٢) إذ أن القرآن قرآن بنظمه ومعناه ، وهذا لأنه كلام امتاز عن كلام الخلق بالإعجاز ، والإعجاز في  
نظمه ، فإذا اختل النظم ذهب الإعجاز ، وإذا ذهب الإعجاز لم يكن قرآناً .  
الاصطلاح ٢٣٧/١ .

(٣) سورة هود ، الآية ١٣ .



ذكرناه فالأعجمي ليس بقرآن ، لأنه لو كان قرآنا لبطل أن يكون القرآن معجزاً  
ولأن القرآن سمي قرآنا لاجتماع كلامه ونظم آياته ورصف ألفاظه،  
والأعجمي بخلاف هذا ، فوجب أن لا يكون قرآناً<sup>(١)</sup>.

ولأن تفسير شعر امرئ القيس<sup>(٢)</sup> لا يكون شعراً، فكذلك يجب أن لا  
يكون تفسير القرآن قرآناً<sup>(٣)</sup>.

فأما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿لأنذرکم به ومن بلغ﴾.

فنقول: الإنذار للأعجمي بالقرآن حصل وإن كانت الترجمة طريقاً له إلى  
معرفة ذلك<sup>(٤)</sup> ، كما أن قاضياً لو شهد عنده شاهدان بالعجمية وترجم له عن  
شهادتهما فإن الحق يثبت عنده بشهادتهما لا بالترجمة عنهما ، يدل على ذلك  
أنهما لو رجعا عن الشهادة بعد استيفاء الحق بها لألزمهما القاضي الغرم ولم يلزم  
المترجم شيئاً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وذلك لأنه باختلال اللفظ قد تفهم معاني أخرى غير مقصودة للشارع ، وهذا الإخلال موجب  
لسقوط حكم القراءة به.

انظر: الاصطلاح ٢٣٧/١، الانتصار ١٩٢/٢.

(٢) هو امرئ القيس بن حجر بن الحارث من بني آكل المرار، أشعر شعراء العرب على الإطلاق،  
يماني الأصل، فولد بنجد، ويعرف امرئ القيس بالملك الضليل، وقيل أنه على دين المزدكية، توفي  
سنة ثمانين قبل الهجرة.

انظر ترجمته في: الأغاني ٧٧/٩، الشعر والشعراء ١١١/١، الأعلام ١١/٢.

(٣) فلو كان تفسير القرآن مثله لما عجزوا عنه لما تحداهم، إذ أن المعنى ميسر بلسان كل أحد،  
بخلاف اللفظ ولهذا قال تعالى : ﴿فإنما يسرناه بلسانك﴾.

انظر: الإنصاف ١٨٩/٢، المغني ١٥٨/٢.

(٤) انظر: المجموع ٣٨٠/٣.

(٥) وقد أجاب الماوردي عن الاستدلال بهذه الآية بجوابين . فانظرهما في الحاشية ١١٤/٢.

وأما قوله عليه السلام: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) فلا تعلق لهم / ٢١/أ  
به لأن الألسن المخالفة للعربية ليست سبعة، وهم يجيزون القراءة بكل  
لسان<sup>(١)</sup>.

وقوله عليه السلام: (فاقرؤوا كيف شئتم) إذ من لم يطاوعه لسانه على  
الإفصاح ببعض الحروف فجائز له أن يقرأ كيف ما أمكنه إذا لم يستطع تغيير  
لسانه<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث سلمان، فقد روي أنه كتب لهم (فاتحة الكتاب ((و))<sup>(٣)</sup>  
تفسيرها في الكتاب<sup>(٤)</sup>.

وأما قياسهم على الخطبتين فغير صحيح، لأنها لا تجوز عندنا إلا بالعربية  
لمن كان يحسنها، ثم المعنى في الخطبتين أن المقصود منهما ذكر الله تعالى  
والموعظة فلذلك جازت بكل كلام أدى عن هذا المعنى، وليس كذلك في مسألتنا  
، فإن المقصود من القرآن لفظه ثم المعنى تبع له.

---

(١) انظر: المجموع ٣/٣٨٠.

وهو الصحيح من مذهب الحنفية خلافا لما ذكره أبو سعيد البردعي بأن أبا حنيفة جَوَزَ القراءة  
بالفارسية دون غيرها من الألسنة لقرب الفارسية من العربية.  
انظر: فتح القدير ١/٢٤٨، البناية ٢/٢٠٥.

(٢) وقد روي أن ابن مسعود -رضي الله عنه- أقرأ رجلا (إن شجرة الزقوم طعام الأثيم) فقال الرجل: (طعام  
اليثيم) فرددها عليه فلم يستقم بها لسانه ، فقال: أتستطيع أن تقول (طعام الفاجر) قال: نعم، قال:  
فافعل).

انظر: الدر المنثور ٧/٤١٨.

وروي نحوه عن أبي الدرداء -رضي الله عنه- عند الحاكم في المستدرک ٢/٤٥١، وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) في أ: لهم ، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) انظر: المجموع ٣/٣٨٠.

وأما قولهم: ذكر ورد في الشرع فقام تفسيره مقامه.

فإن ذلك يبطل ((باللعان))<sup>(١)</sup>، فإن الشرع ورد به وهو مختص بلفظ لا يجوز غيره، وتبطل أيضا بلفظ الشهادة في الحقوق، فإن الشاهد إذا قال: أعلم أن لزيد على عمرو كذا وكذا لم يصح، حتى يقول: أشهد أن لزيد على عمرو.

---

(١) في أ: باللغات، ولعل الصواب ما أثبتته للسياق.

هناك

وقياسهم في الشهادتين على الإيمان غير مسلم، لأن أمن يقول لا يصح ذلك  
إلا بالعربية ، وإن سلمنا ، فنقول: المعنى في الشهادتين والأذكار أن اللفظ ليس  
بمقصود فيها ، فلذلك جازت بأي لسان أدى إلى المعنى المقصود، وليس كذلك  
في مسألتنا فإن المقصود هو اللفظ ، فبان الفرق بينهما . والله أعلم بالصواب.

**فصل: إذا فرغ من القراءة فإنه يركع ، والركوع<sup>(١)</sup> واجب<sup>(٢)</sup> ، بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾<sup>(٣)</sup>.**

وقال النبي صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته: (واركع حتى تطمئن راركعا) وهو إجماع المسلمين.

فإذا أراد الركوع كبر مع ابتداء انحنائه حتى يصل إلى الركوع ، ويفعل ذلك في كل ركعة<sup>(٤)</sup>.

وحكي عن سعيد بن جبير<sup>(٥)</sup> والحسن البصري<sup>(٦)</sup>: أن التكبير ليس بمسنون إلا في أول الصلاة<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) الركوع: هو الانحناء، ومنه ركوع الصلاة، ويقال ركع الشيخ إذا انحنى من الكبر.
- وهذا عند عامة أهل اللغة، وقال الماوردي في الحاوي الكبير: أنه الخضوع لله تعالى بالطاعة.
- انظر: لسان العرب ١٣٣/٨، الزاهر ص ٦٨، أنيس الفقهاء ص ٩١، الحاوي الكبير ١١٥/٢.
- (٢) انظر: الحاوي الكبير ١١٥/٢، الباب ص ٩٩، المذهب ٣٩٦/٣.
- (٣) سورة الحج، الآية ٧٧.
- (٤) وهو قول جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.
- انظر: الأوسط ١٣٥/٣، المغني ١٧٠/٢، المجموع ٣٩٧/٣.
- (٥) فروى ابن أبي شيبة في المصنف ٢٧٣/١ من طريق عمرو بن مرة قال: صليت مع سعيد بن جبير فكان لا يتم التكبير.
- وانظر النقل عنه في: الحاوي الكبير ١١٥/٢، الأوسط ١٣٦/٣.
- وقد روي عن سعيد بن جبير خلاف هذا، فقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ٢٧٢/١ عن عبد الملك قال: كان سعيد بن جبير يكبر كلما رفع وكلما ركع، قال: فذكر ذلك لأبي جعفر، فقال: قد علم أنها صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال سعيد: إنما هو شيء يزين به الرجل صلاته.
- (٦) انظر: المجموع ٣٩٧/٣.
- (٧) ونقل هذا القول ابن المنذر في الأوسط ١٣٦/٣ عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز.

واحتج من نصرهما بقوله عليه السلام: (وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم) لا يتعدى موضعاً واحداً، فكذلك التكبير مثله.

ودليلنا: ما روى ابن مسعود (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود. وكذلك أبو بكر وعمر)<sup>(١)</sup>.

وقال نعيم الجمر: "صليت وراء أبي هريرة فكان يكبر في كل رفع ووضع، وقال: إني لأشبهكم صلاة برسول الله - ﷺ -"<sup>(٢)</sup>.

وقال عكرمة<sup>(٣)</sup>: قلت لابن عباس: صليت خلف رجل أحرق الظهر بمكة ثنتين وعشرين تكبيرة، فقال: "لا أم لك تلك صلاة أبي القاسم ﷺ"<sup>(٤)</sup>.

---

وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ذلك عنهم في مصنفيهما، ففي مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٣/١ من طريق عبيد الله قال: صليت خلف القاسم وسالم فكانا لا يتمان التكبير.

وفي مصنف عبد الرزاق ٦٦/٢ من طريق عون بن عبد الله قال: قال لي عمر بن عبد العزيز: أعدول عندك عمر وابن عمر؟ قال: قلت: نعم، قال: فإنهما لم يكونا يكبران هذا التكبير.

(١) رواه أحمد في المسند ٣٨٦/١، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود ٣٣/٢، و النسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: التكبير للسجود ٢٠٥/٢.

(٢) سبق تخريجه ٣٧٠.

(٣) عكرمة بن عبد الله، مولى ابن عباس، أصله من البربر، روى عن جمع من الصحابة منهم: جابر ابن عبد الله وابن عمر وابن عباس ومعاوية وعائشة رضي الله عنهم، وروى عنه: إبراهيم النخعي وأيوب السختياني وابن جريج وابن شهاب وخلق كثير جداً، والناس فيه بين مباح وقادح، توفي سنة سبع ومائة وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٨٥/٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٥، تقريب التهذيب ٦٨٥/١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: التكبير إذا قام من السجود ٣٤٦/٢.

ومن القياس: حالة من أحوال الصلاة فوجب أن لا يخلو من ذكر قياساً على سائر أحوال الصلاة.

ولأن التكبير سن في هذه الحال ليتنبه على ركوع الإمام من نأى<sup>(١)</sup> عنه ، ومن كان وراءه ممن لا يبصره، ولو لم يكن التكبير هاهنا مسنوناً لم يؤمن على ما ذكرناه ترك متابعة الإمام في أفعاله، فسن لذلك<sup>(٢)</sup>.

فأما قوله عليه السلام: (تحريمها التكبير وتحليلها التسليم) فكذلك نقول: وليس فيه دلالة على أن التكبير لا يكون إلا حال التحريم بالصلاة. فإن قيل: لما لم يكن التسليم متعدياً فكذلك التكبير مثله.

قلنا: هذا غير صحيح، لأن التسليم يتعدى فنقول في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله، فبطل ما قالوه.

---

(١) نأى: أي بعد عنه.

انظر: مجمل اللغة ٨٥١/٣، لسان العرب ٣٠٠/١٥.

(٢) انظر: المغني ١٧١/٢.

**فصل:** ويرفع يديه مع التكبير في ابتداء الصلاة ، وكذلك يرفعهما مع التكبير للركوع ومع قوله: سمع الله لمن حمده للرفع من الركوع، وقد مضى الكلام على ذلك فيما تقدم.

فإن ترك التكبير حتى ركع وحتى سجد لم يعد إليه، لأنه مسنون، والمسنون إذا فات محله لم يعد إليه إلا التشهد الأول والقنوت، والكلام يأتي على ذلك بعد إن شاء الله.



مسألة: قال الشافعي : ابتداء التكبير قائما، فكان فيه : وهو يهوي رакعا إلى آخر الفصل<sup>(١)</sup>.

الواجب في الركوع أن ينحني إلى أن تحاذي كفاه ركبتيه، وليس قبض الكفين على الركبتين من واجبات الركوع، ولكن يجب عليه أن يركع بحيث يقدر على ذلك إن أراد، ويستقر فيه هيئة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: أدنى الانحناء في الركوع يجزئه<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره: بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ فإن فعل أدنى ما يتناوله كان ممثلا للأمر<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ولأن هذا الذي ذكرتموه من صفات الركوع، فلم يكن واجبا، أصله تعديل الظهر في الركوع.

ودليلنا: قوله ﷺ للمسيء صلاته: (ثم اركع حتى تطمئن راکعا).

فإن قالوا: أمره بذلك استحبابا.

قلنا: لو كان استحبابا لم يأمره بإعادة الصلاة للإخلال به ثلاث مرات<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ٢١٦/١.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ١١٧/٢، المهذب ٤٠٦/٣، روضة الطالبين ٣٥٤/١.

وهو مذهب مالك وأحمد.

انظر: الذخيرة ١٨٨/٢، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٢، المغني ١٧٦/٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٣٩٨/١، البحر الرائق ٣٠٩/١.

(٤) انظر: الرد المحتار على الدر المختار ١٣٤/١.

(٥) انظر: المجموع ٤١٠/٣.

وقد روى البخاري في صحيحه ٣٤٩/٢: عن حذيفة (أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته قال له حذيفة: (ما صليت، ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمد صلى الله عليه وسلم).

ولأنه قصد عليه السلام أن يبين له فرائض الصلاة، وذكر هذا من جملتها،  
فعلم أنه واجب.

وروى أبو قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أسوأ الناس سرقة الذي  
يسرق صلاته) قيل يا رسول الله: كيف يسرق صلاته، قال: (لا يتم الركوع  
والسجود)<sup>(١)</sup>.

وروى أبو مسعود عنه عليه السلام: (لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في  
الركوع والسجود)<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه ٢٤٧/١، وأحمد في المسند ٣١٠/٥، والبيهقي في السنن  
الكبرى ٥٣٩/٢، والحاكم في المستدرک ٢٢٩/١.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "رجاله رجال الصحيح" ١٢٠/٢.  
وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في  
تلخيصه ٢٢٩/١.

وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢٢٩/١.  
(٢) أخرجه أحمد في المسند ١١٩/٤، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه  
في الركوع والسجود ٥٣٣/١ بلفظ: (لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع  
والسجود).

وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود  
٥١/٢، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: إقامة الصلب في السجود ٢١٤/٢، وابن ماجه  
في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: الركوع في الصلاة ٢٨٢/١.

كلهم بلفظ (لا تجزئ صلاة لا يقيم فيها الرجل صلبه في الركوع والسجود).

وقال الترمذي: "حديث أبي مسعود الأنصاري حديث حسن صحيح" ٥٢/٢.

وأخرجه الدارقطني في سننه ٣٤٨/١ بلفظ المؤلف وقال بعده: "هذا إسناد ثابت صحيح".

والحديث بلفظ المؤلف في سنن ابن ماجه ٢٨٢/١ ولكنه من طريق علي بن شيبان رحمته الله وقال البوصيري  
في زوائده: "إسناده صحيح ورجاله ثقات".

ومن القياس: نقول ترك الاستقرار في ركن من أركان الصلاة فوجب أن لا تصح صلاته ، كما لو تركه في قيام القراءة أو في التشهد الأخير .  
 فإن قالوا: القيام مقدر بالقراءة ، والقراءة واجبة فيه ، فلذلك كان واجبا ،  
 والركوع / ليس مقدرا بذكر واجب ، فلذلك لم يكن الاستقرار فيه واجبا . ٢٢/أ  
 قلنا: هذا باطل بالتشهد الأخير ، فإنه عندكم ليس بواجب ، والاستقرار فيه واجب .

فأما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَسَجِدُوا﴾  
 وأنه إذا فعل أدنى ما يتناول الاسم سمي راکعا ، فلا نسلم ذلك ، فإن ادعوا أنه في اللغة يسمى راکعا ، قلنا : لا يجزئ الاقتصار على ما ورد في اللغة ، وذلك أن العرب تقول : سجد البعير إذا طأطأ رأسه<sup>(١)</sup> ، ونخل سواجد إذا كن مائلات<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز أن يقال إذا طأطأ الرجل رأسه أو أماله هو ساجد حتى يضع جبينه على الأرض<sup>(٣)</sup> ، فبطل ما قالوه .

(١) ومنه قول الأسدي الذي أنشده أبو عبيد :

وقلن له أسجد لليلي فأسجدا

يعني بعيرها أنه طأطأ رأسه لتركبه .

انظر : لسان العرب ٢٠٥/٣ .

(٢) وفي قول لبيد :

بين الصفا وخليج العين ساكنة قلب سواجد لم يدخل بها الحصر .

يصف نخيلا نواقير أما لها كثرة حملها .

وانظر : الزاهر ص ٦٩ .

(٣) أي لا يجوز أن يقال ذلك في المعنى الشرعي ، بل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الركوع والسجود في لغة العرب لا يكون إلا إذا سكن حين انحنائه وحين وضع وجهه على الأرض ، فأما مجرد الخفض والرفع فيه فلا يسمى ذلك ركوعا ولا سجودا ، ومن سماه ركوعا وسجودا فقد غلط

وأما قولهم: أن هذا من صفات الركوع، فلم يكن واجبا، قياسا على تعديل الظهر في الركوع، فلا نسلم أن ذلك صفة، بل هو غير الركوع<sup>(١)</sup>، ثم اعتبارهم الطمأنينة بالصفات غير صحيح، لأن الطمأنينة في قيام القراءة واجبة، وصفات القيام التي هي وضع اليمين على الشمال، ونحو ذلك، غير واجبة، وكذلك الاستقرار في الجلوس واجب، وصفات الجلوس من التورك ونحوه غير واجبة<sup>(٢)</sup> والله أعلم بالصواب.

قد مضى الكلام فيما يجزئ من الركوع، وأما كماله فإن الشافعي قال: ويضع راحتيه على ركبتيه ويفرق بين أصابعه ويمد ظهره وعنقه ولا يخفض عنقه عن ظهره ولا يرفعه ويكون مستويا ويجافي مرفقيه. وهذا كمال<sup>(٣)</sup>.  
والأصل فيه ما روى سالم البراد<sup>(٤)</sup> قال: سألت أبا مسعود عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام وكبر فلما ركع وضع يديه على ركبتيه، وجافى

على اللغة.

انظر: مجموع الفتاوى ٥٦٩/٢٢.

(١) وهو ركن منفرد جعل للذكر، وقيل: هو جزء من الركوع واستدامة له. وهذا الركن وهو الاستقرار والطمأنينة ثابت من فعله - ﷺ -.

انظر: الانتصار ٢٧١/٢، ٢٧٢، المغني ١٧٧/٢.

(٢) انظر: الانتصار ٢٧٢/٢.

(٣) انظر: الأم ٢١٩/١.

(٤) سالم البراد أبو عبد الله الكوفي، روى عن عبد الله بن مسعود وابن عمر وأبي هريرة، قال عنه أبرد حاتم: كان من خيار المسلمين، وقال عطاء بن السائب: حدثني سالم البراد وكان أوثقهم عندي من نفسي، ووثقه يحيى بن معين وأبو داود وغيرهما.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٠٠/٥، الجرح والتعديل ١٩٠/٤، تاريخ الإسلام ٣٦٩/٣.

بين مرفقيه، وذكر الحديث، وقال في آخره: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي<sup>(١)</sup>.

وروى رفاعه بن رافع: (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتك وامدد ظهرك)<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد بن عمرو بن عطاء<sup>(٣)</sup>: سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم أبو قتادة فقال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالوا: فاعرض صلواته، قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه، وذكر الحديث إلى أن قال: ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل فلا يصبوب

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ٥٣٩/١، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: مواضع الراحيتين في الركوع ١٧٦/٢، وأحمد في المسند ٩٩/٥، وابن خزيمة في صحيحه ٣٠٢/١.

وقال النووي في المجموع ٤٤٨/٣: "لكنه من رواية عطاء بن السائب -أي عن سالم البراد- وكان اختلط في آخر عمره، والراوي عنه هنا أخذ عنه في الاختلاط فلا يحتاج به"، وبه علله الألباني في حاشيته على صحيح ابن خزيمة.

(٢) هذا جزء من حديث المسيء صلاته، واللفظ هنا لأبي داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ٥٣٧/١-٥٣٨.

(٣) هو محمد بن عمرو بن عطاء بن عياش القرشي العامري أبو عبد الله المدني، روى عن أبي حميد الساعدي، وعبد الله بن الزبير وأبي قتادة وأبي هريرة وجمع، وروى عنه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وابن شهاب الزهري ومحمد بن إسحاق وخلق كثير، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وتوفي في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك، وروى له الجماعة.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٢٥/٥، تقريب التهذيب ١١٩/٢، شذرات الذهب ١٤٤/١.

رأسه ولا يقنعه<sup>(١)</sup>.

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ولا يذبح أحدكم تذبيح الحمار) وهو خفض الحمار رأسه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: افتتاح الصلاة ٤٦٧/١، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في وصف الصلاة ١٠٥/٢، و النسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: الاعتدال في الركوع ١٨٧/٢، و أحمد في المسند ٥٨٩/٦.

وقال الترمذي في سننه ١٠٧/٢: "هذا حديث حسن صحيح".  
وقال النووي في المجموع ٤٠٧/٣: "رواه أبو داود بإسناد صحيح، ورواه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: سنة الجلوس في التشهد ٣٨٨/٢، ولكن بلفظ (...) وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه، ثم هصر ظهره...".

ومعنى: لا يصوب: أي لا ينكسه إلى أسفل بحيث لا يكون أخفض من ظهره.  
لا يقنعه: أي لا يرفعه ولا ينصبه.

انظر: المغني لابن باطيش ١١٨/١، النهاية في غريب الحديث والأثر ١١٣/٤، لسان العرب ٥٣٤/١.  
٣٠٠/٨.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ١١٨/١، و البيهقي في السنن الكبرى ١٢١/٢.  
قال ابن حجر: -عن إسناد الدارقطني-: "وفيه أبو نعيم النخعي وهو كذاب".  
وقال عن إسناد البيهقي: "وفي إسناده أبو سفيان طريف السعدي وهو ضعيف".  
وقال البيهقي في السنن الكبرى: "ليس بالقوي".

ومعنى ذبح: أي طأطأ رأسه في انركوع حتى يكون أخفض من ظهره.  
انظر: التلخيص الحبير ٢٥٧/١، السنن الكبرى ٣٩٠/١، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٤/٢.

**فصل: والتطبيق هو وضع الكفين بين الركبتين عند الركوع<sup>(١)</sup> لا يستحب<sup>(٢)</sup>.**

وكان عبدا لله بن مسعود يفعله<sup>(٣)</sup>.

وروى عاصم بن كليب عن عبدالرحمن بن الأسود أن علقمة قال: قال عبدا لله: (علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فكبر ورفع يديه، فلما ركع طبق يديه بين ركبتيه، قال: فبلغ ذلك سعدا، فقال: صدق أخي، وقد كنا نفعل هذا، ثم أمرنا بهذا". يعني الإمساك على الركبتين<sup>(٤)</sup>.

. قال مصعب بن سعد<sup>(٥)</sup>: "صليت إلى جنب أبي فجعلت يدي بين ركبتى، فضرب يدي، فعدت فقال: لا تفعل هذا، فإننا كنا نفعله فنهينا عن ذلك، فأمرنا

---

(١) التطبيق هو: أن يجمع بين أصابع يديه ويجعلهما بين ركبتيه في الركوع والسجود.

انظر: لسان العرب ٢١١/١٠، النهاية في غريب الحديث والأثر ١١٤/٣.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١١٧/٢، المجموع ٤١١/٣.

وقال الترمذي في سننه ٤٤/٢: "والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم، لا اختلاف بينهم في ذلك".

(٣) وهذا الذي كان يفعله ابن مسعود رضي الله عنه كان سنة في أول الإسلام ثم نسخ.

انظر: المصادر السابقة، المغني ١٧٥/٢.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: الندب إلى وضع الأيدي على

الركب في الركوع ٣٧٩/١، وهو في صحيح ابن خزيمة ٣٠١/١.

(٥) هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص، القرشي الزهري أبو زرارة المدني، روى عن أبيه وابن عمر وطلحة وعلي بن أبي طالب، وروى عنه خلق كثير، وكان ثقة كثير الحديث، توفي -رحمه الله- سنة ثلاث ومائة، روى له الجماعة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٦٩/٥، سير أعلام النبلاء ٣٥٠/٤، شذرات الذهب ١٢٥/١.

أن نضع أيدينا على الركب" (١) (٢).

- 
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: وضع الأكف على الركب في الركوع ٣٤٧/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٨٠/١.
- (٢) وقد روى الترمذي في سننه ٤٣/١-٤٤ من طريق أبو عبد الرحمن السلمي قال: قال لنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: (إن الركب سنت لكم، فخذوا بالركب) وقال: حديث عمر حديث حسن صحيح.



مسألة: قال الشافعي : ويقول: سبحان ربي العظيم ثلاثاً<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال.

التسبيح في الركوع والسجود مسنون وليس بواجب<sup>(٢)</sup>.  
وقال إسحاق : هو واجب، فإن تركه عامدا بطلت صلاته، وإن نسيه لم تبطل<sup>(٣)</sup>.

وقال داود: هو واجب غير أنه إذا تركه عامدا أو ناسيا لم تبطل صلاته،  
ويكون عاصيا<sup>(٤)</sup>.  
وقال أحمد بن حنبل: تسبيحة واحدة تجزئه، وهذا يدل على وجوبه  
عنده<sup>(٥)</sup>.

واحتج من نصرهم: بما روى عقبة بن عامر<sup>(٦)</sup> قال: لما نزلت: ﴿فسبح

---

(١) انظر: الأم ١/٢١٨.

(٢) انظر: الأم ١/٢١٨، الحاوي الكبير ٢/١٢٠، روضة الطالبين ١/٣٥٦.

وهو مذهب أبي حنيفة ومالك.

انظر: رد المحتار على الدر المختار ١/٤٧٦، البحر الرائق ١/٣٢٠، المدونة الكبرى ١/٧٢، الكافي لابن  
عبد البر ١/١٧٥.

(٣) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ١/٢٩٢، الأوسط ٣/١٨٦، اختلاف العلماء ص ٤١.

(٤) انظر: المغني ٢/١٨٠، المجموع ٣/٤١٤.

(٥) وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

وروي عنه أن ذلك سنة.

انظر: المغني ٢/١٨٠، المبدع ١/٤٩٦-٤٩٧، الإنصاف ٢/١١٥.

(٦) هو الصحابي الجليل عقبة بن عامر بن عيس بن عمرو الجهني، روى عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وعمر بن الخطاب، وروى عنه خلق كثير، شهد صفين مع معاوية، وكان واليا له على مصر،  
روى أحاديث كثيرة، وتوفي آخر خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين، ودفن بالمقطب.

باسم ربك العظيم ﴿﴾ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اجعلوها في ركوعكم) ، فلما نزلت: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ قال ﷺ: (اجعلوها في سجودكم)<sup>(١)</sup>.

قالوا: وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فإنه قمن أن يستجاب لكم)<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلوا كما رأيتموني أصلي) ونحن نعلم أنه كان يسبح في صلاته، فدل على أن ذلك واجب للأمر به<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأنه ذكر في ركن من أركان الصلاة، فكان واجبا قياسا على

---

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤/٣٤٣، ٧/٤٩٨، تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٣٦، أسد الغابة ٣/٤١٧.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤/١٥٥، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ١/٥٤٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: التسبيح في الركوع والسجود ١/٢٨٧، والدارمي في سننه ١/٢٤١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٨٦، والحاكم في المستدرک ١/٢٢٥ وقال: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي في تلخيصه. وحسن إسناده النووي في المجموع ٣/٤١٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ١/٣٤٨.

وقمن: بفتح الميم وكسرهما، لغتان مشهورتان، ومعناه: حقيق وجدير.

انظر: لسان العرب ١٣/٣٤٧، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١١١.

(٣) انظر: المغني ٢/١٨٠، الانتصار ٢/٢٧٤.

القراءة وعلى التشهد الأخير<sup>(١)</sup>.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ فإذا ركع سمي راکعاً وإن لم يسبح.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته: (ثم اركع حتى تطمئن راکعاً) ولم يأمره بالتسبيح، ولو كان واجباً لأمره به<sup>(٢)</sup>.

فإن قالوا: التشهد واجب وليس في الخبر أنه أمره به<sup>(٣)</sup>.

قلنا: التشهد لم يكن مفروضاً في صدر الإسلام، فيحتمل أن يكون خبر الأعرابي قبل وجوبه، والدليل على أن التشهد لم يكن مفروضاً في صدر الإسلام ما روي عن ابن مسعود قال: كنا نقول في الصلاة السلام على الله قبل عباده، السلام على جبريل، السلام على ميكائيل، السلام على فلان وفلان، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله هو السلام، فليقل أحدكم التحيات) وساقه إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: لعل التسبيح فرض بعد خبر الأعرابي.

قلنا: لم ينقل ذلك، ولأنه تسبيح وإن شئت قلت: ذكر في محل هو

---

(١) انظر: المغني ١٨١/٢، الانتصار ٢٨١/٢.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٢٠/٢، المجموع ٤١٤/٣.

ولكن يجوز أنه قصد أن يعلمه الأفعال وكان يحسن الأذكار.

الانتصار ٢٨٣/٢.

(٣) انظر: المغني ١٨١/٢.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: التشهد ٥٩١/١، و الدارقطني في سننه ٣٥٠/١، و

البيهقي في السنن الكبرى ١٩٨/٢.

وأصله في البخاري ٣٩٦/٢، و مسلم ٣٠١/١، وصححه الدارقطني والبيهقي.

خضوع فلم يكن واجبا قياسا على قوله سبوح قدوس/.

فإن عائشة روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في

ركوعه: (سبوح قدوس رب الملائكة والروح)<sup>(١)</sup>.

وروى علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قال: (اللهم لك

ركعت ولك أسلمت وبك آمنت خشع سمعي وبصري ومخي وعظمي وما

استقلت به قدمي لله رب العالمين)<sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب عن حديث عقبة بن عامر .

فنقول: أمرهم بذلك استحبابا بدليل ما ذكرنا<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قوله عليه السلام: (أما الركوع فعظموا فيه الرب) لأنه قال

: (وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء) ولما لم يكن الدعاء في السجود

واجبا مع الأمر به، فكذلك التسبيح في الركوع.

وأما قوله عليه السلام: (صلوا كما رأيتموني أصلي).

فنقول: أمر بأن يفعل الواجب والمستحب، وليس معكم دليل على أنه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود ١/٣٥٣.

والسبوح القدوس: بضم السين والقاف وهو الأفصح، والمراد به المسبح المقدس، ومعنى سبوح قدوس: أي الميرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالألوهية، وقدوس: المطهر من كل ما لا يليق بالخالق، وقيل القدوس: المبارك.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٤٤، الزاهر ص ٦٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣٣١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه

١/٥٣٥، بدون قوله: (وما أقبلت به قدمي لله رب العالمين) فهي في مسند الشافعي - ترتيبه - ١/٨٨،

وصحيح ابن خزيمة ١/٣٠٦، والسنن الكبرى ٢/١٢٤.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٢٠، المجموع ٣/٤١٥.

كان يسبح في الركوع عن وجوب ذلك عليه.  
وأما قولهم: ذكر في ركن من أركان الصلاة، فكان واجبا كالقراءة  
والتشهد.

فنقول: القيام والقعود يشترك فيهما حكم العادة والعبادة، فلذلك وجب في  
كل واحد منهما ذكر ليفرق به بين العادة والعبادة، وليس كذلك الركوع  
والسجود، فإنهما يختصان بالعبادة دون العادة، فأغنى ظهور حالهما عن ذكر  
يجب فيهما، وبان المعنى الذي يفرق بينهما<sup>(١)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المصدرين السابقين، التهذيب ١١١/٢.

فصل: قال: ويقول: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وذلك أدنى الكمال<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، المستحب أن يسبح في الركوع ثلاثاً<sup>(٢)</sup>.

وقال الثوري: يسبح الإمام في الركوع خمسا، حتى يمكن المأموم أن يسبح

ثلاثاً<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا: ما روى عقبة بن عامر: (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وفي سجوده: سبحان ربي الأعلى

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

ومعناه: أي أدنى ما ينسب إلى كمال الفرض والاختيار معاً، لا كمال الفرض وحده.

الأم ١/٢١٨.

وقد أخرج أبو داود في سننه ٥٥٠/١ والترمذي في سننه ٤٧/٢ وابن ماجه في سننه ٢٨٧/١ عن عون ابن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات: سبحان ربي العظيم، وذلك أدناه، وإذا سجد فليقل سبحان ربي الأعلى ثلاثاً وذلك أدناه). وهذا لفظ أبي داود.

وزاد الترمذي وابن ماجه والشافعي أيضاً في الأم ١/٢١٨ وفي مسنده -ترتيبه- ٨٩/١ (فقد تم ركوعه وذلك أدناه...).

والحديث قال عنه أبو داود والبيهقي: هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله.

وقال الترمذي: "حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل، عون بن عبد الله لم يلتق ابن مسعود".

وضعفه ابن حجر لانقطاعه، ولأجل ذلك قال الشافعي في الأم: إن كان هذا ثابتاً.

انظر: سنن أبي داود ٥٥٠/١، سنن الترمذي ٤٧/٢، التلخيص الحبير ١/٢٥٨، الأم ١/٢١٨، السنن الكبرى ١٢٣/٢.

(٢) انظر: حلية العلماء ١/١٩٠، روضة الطالبين ١/٣٥٦.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٠٩، حلية العلماء ١/١٩٠.

ونقل الترمذي في سننه عن عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه استحباب ذلك.

انظر: سنن الترمذي ٤٧/٢-٤٨، شرح السنة للبغوي ٣/١٠٣.

ثلاثاً<sup>(١)</sup>.

والجواب عن: قول الثوري أنه غير صحيح، لأن المستحب للمأموم أن يركع مع ركوع الإمام وإذا فعل ذلك فتسبيحهما يجب أن يكون سواء، ولا معنى يوجب تفضيل أحدهما على الآخر.

ويستحب له أن يضيف إلى التسبيحات الثلاثة ما روى علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ركع يقول: (اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع وجهي وسمعي وبصري ومخي وعظمي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين)<sup>(٢)</sup>.

وهذا أحب إلينا أن يقوله مع التسبيحات مع الزيادة على عدد الثلاثة<sup>(٣)</sup>.  
وليس للشافعي نص في سبحان ربي العظيم وبحمده.  
وقال ابن المنذر : سئل أحمد عن ذلك فقال : أنا لا أقول وبحمده<sup>(٤)</sup>، قال

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ٥٤٢/١، و البيهقي في السنن الكبرى ١٢٢/٢، وسيأتي الكلام عليه قريباً.

(٢) سبق تخريجه قريباً ص ٣٦٠.

(٣) وهذا واضح لا يجيء فيه خلاف.

المجموع ٤١٢/٣.

(٤) الأوسط ١٥٩/٣.

والاكفاء بقول: (سبحان ربي العظيم) دون قول (بحمده) هي المذهب، وبه قطع جمهور الحنابلة. ووجهها أن الرواية بدون هذه الزيادة أشهر وأكثر.

وروي عن الإمام أحمد أن الأفضل قول: (سبحان ربي العظيم وبحمده) وهي اختيار المجد بن تيمية في شرحه.

انظر: المغني ١٨٠/٢، الفروع ٤٣١/١، الإنصاف ٦٠/٢.

القاضي: وأنا أستحبه<sup>(١)</sup> لما روى صلة بن زفر عن حذيفة قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع قال: سبحان ربي العظيم وبحمده، وإذا سجد قال: سبحان ربي الأعلى وبحمده)<sup>(٢)</sup>.

وتكره القراءة في الركوع والسجود لنهيه ﷺ<sup>(٣)</sup>، وقوله: (نهيت أن أقرأ راكعاً)<sup>(٤)</sup>.

وتكره القراءة في التشهد قياساً على كراهتها في الركوع<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ومن نص على استحباب قول (وبحمده) أيضاً القاضي حسين وصاحب الشامل والغزالي وآخرون، وينكر على الرافعي لأنه قال: وبعضهم يضيف إليه وبحمده، فأوهم أنه شاذ مع أنه مشهور لهؤلاء الأئمة.

المجموع ٤١٢/٣، فتح العزيز ٣٩٤/٣.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٤١/١.

وضعف إسناده النووي وابن حجر لأن في إسناده محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف.

انظر: المجموع ٤١٣/٣، التلخيص الحبير ٢٥٩/١.

والحديث جاء من طرق عن حذيفة كما في صحيح مسلم ٥٣٦/١ وسنن الترمذي ٤٨/٢ وسنن النسائي ١٩٠/٢، وليس فيها (وبحمده).

وقد روى هذه الزيادة أبو داود في سننه ٥٤٢/١، ٥٤٣ من طريق عقبة بن عامر - رحمه الله - وقال بعدها: "وهذه الزيادة تخاف أن لا تكون محفوظة".

وقد أنكر هذه الزيادة ابن الصلاح وغيره، ولكن هذه الطرق تتعاضد فيرد بها على هذا الإنكار، وقد صحح الشيخ الألباني هذه الزيادة في صفة الصلاة.

وانظر: التلخيص الحبير ٢٥٩/١، نيل الأوطار ٢٨٤/٢، صفة الصلاة ص ١٣٣.

(٣) انظر: الأم ٢١٧/١، الحاروي الكبير ١٢١/٢، المجموع ٤١٤/٣.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٣٤٨/١، وقد سبق تخريجه.

(٥) انظر: الأم ٢١٨/١.



**فصل:** وإذا رفع المأموم رأسه من الركوع قبل رفع الإمام، قال الشافعي: أستحب له أن يعود إلى الركوع حتى يرفع الإمام، ثم يرفع بعده، فإن لم يعد كرهت له ذلك<sup>(١)</sup>.

وإذا رفع قبل الإمام ونوى مفارقتة صحت صلاته، لأن الجماعة ليست فرضاً، وترك المستحب والانتقال عنه لا يبطل فرضاً.

وأما إذا رفع قبل الإمام ولم ينو مفارقتة ففي ذلك وجهان: الظاهر من المذهب أن صلاته صحيحة.

وقال أبو علي الطبري في الإفصاح: صلاته باطلة، لأنه يجب عليه متابعة الإمام ولا يكون متبعاً له وهو مخالفه<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي - رحمه الله - : وهذا خلاف نص الشافعي، فإنه نص على كراهة ذلك<sup>(٣)</sup>، ولم يقل أنه يبطل الصلاة.

وقول أبي علي: أن هذا المأموم يكون مخالفاً للإمام.

فنقول: المخالفة اليسيرة لا تبطل متابعته إياه في أكثر الصلاة.

وإذا رفع الرجل رأسه من الركوع ثم ذكر أنه لم يسبح، فعاد إلى الركوع وسبح، فقد نص الشافعي في موضع: "أن صلاته تبطل، وفي موضع آخر: لا تبطل صلاته، قال أصحابنا: وليست المسألة على قولين، وإنما هي على اختلاف حالين: فالحالة التي تبطل صلاته إذا كان عالماً أن العود إلى الركوع لأجل الإخلال بالتسبيح لا يجب<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/٢١٩.

(٢) انظر: حلية العلماء ١/٢٢٤.

(٣) انظر: الأم ١/٢١٩.

(٤) لأنه زاد ركوعاً.

والحالة التي لا تبطل صلاته إذا كان جاهلاً بذلك.

فإذا عاد إلى الركوع للإحلال بالتسييح، وقلنا أن صلاته لم تبطل، ثم أدركه في هذه الحال رجل فدخل معه في ركوعه لم يحتسب الداخل بتلك الركعة، لأن هذا الركوع لا يعتد به في حق الأول، فالأولى أن لا يتعلق به حكم الثاني<sup>(١)</sup>. قال أبو علي الطبري: ويجيء في هذه المسألة قول آخر: أن الداخل يعتد بالركعة، لأن الشافعي نص على من أدرك مع الإمام ركعة خامسة صلاها الإمام سهواً أنه يعتد به، وإن كان في حق الإمام لا يعتد بها.

. قال القاضي - رحمه الله - : وهذا غلط، لأن مدرك الخامسة إنما اعتد له بها لأنه صلاها وفعلها بنفسه ولو لم يدرك منها إلا الركوع مع الإمام لم يعتد له بها<sup>(٢)</sup>، وهذا كما قال الشافعي فيمن صلى مع إمام ركعة، ثم بان له أن الإمام كان جنباً، فإن كان أدرك معه أول الركعة اعتد بها بفعله إياها، وإن كان لم يدرك منها إلا الركوع لم يعتد بها، لأن نيابة الإمام / عنه ليست صحيحة في حق ٢٤/أ الإمام، فأولى أن لا تكون صحيحة في حقه والله أعلم.

---

(١) انظر: التعليقة ٧٥٥/٢.

(٢) المصدر السابق.

فرع: إذا ركع ثم سقط إلى الأرض وجب عليه أن ينهض إلى القيام، ولا يعود إلى الركوع، لأنه قد فعله قبل السقوط، فلا يلزمه العود إليه<sup>(١)</sup>.  
 مسألة: والانتصاب من الركوع حتى يعتدل قائما واجب<sup>(٢)</sup>.  
 وقال أبو حنيفة: ليس بواجب<sup>(٣)</sup>.  
 واستدل من نصره: بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾<sup>(٤)</sup> ولم يذكر الاعتدال<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) وهذا فيما إذا اطمأن في ركوعه، أما إذا لم يطمئن في ركوعه فيلزمه أن يعود إلى الركوع ويطمئن ثم يعتدل منه، وإن اطمأن لزمه أن ينتصب قائما فيعتدل ثم يسجد.  
 انظر: الأم ٢١٩/١، فتح العزيز ٤٠٢/٣، المجموع ٤١٦/٣.  
 (٢) انظر: الأم ٢٢١/١، التهذيب ١١٠/٢، المهذب ٤١٥/٣.  
 والوجوب هو المذهب عند الحنابلة.  
 انظر: المبدع ٤٩٥/١، الإنصاف ١١٣/٢.  
 (٣) تعبير المؤلف - عن الاعتدال من الركوع - بأنه ليس بواجب عند أبي حنيفة غير دقيق، إذ أن الحنفية يعبرون عن ذلك بقولهم: ليس بفرض.  
 والمختار عندهم - رواية ودراية - : أنه واجب وهو على رواية الكرخي.  
 وانظر مزيدا من التحقيق في: فتح القدير ٢٦٢/١، ٢٦٣، البحر الرائق ٣١٦/١، ٣١٧، بدائع الصنائع ٤٨٩/١.  
 وللإمام مالك روايتين كالمذهبيين، فروى عنه ابن القاسم عدم الوجوب، وانتصر لها القاضي عبدالوهاب، وروى أشهب عنه الوجوب، وصححها ابن عبدالبر، واختارها خليل في مختصره.  
 انظر: الإشراف ٨٢/١، الكافي لابن عبدالبر ٢٠٣/١، الذخيرة ١٩٠/٢، شرح منح الجليل على مختصر خليل ١٥٠/١.  
 (٤) سورة الحج، الآية ٧٧.  
 (٥) فلم يجز الزيادة عليه بخبر الواحد، لأنها تجري مجرى النسخ.  
 انظر: فتح القدير ٢٦٢/١، البحر الرائق ٣١٦/١.

قالوا: ولأن القيام ذكر في الصلاة قبل السجود فلم يجب تكراره قياسا على القراءة والركوع<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأنه منتقل من ركن إلى ركن، فلم يجب عليه سوى الانتقال، أصله الانتقال من القيام إلى الركوع<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأنه لو كان قياما واجبا لوجبت فيه القراءة، ولما أجمعنا على أن القراءة لا تجب فيه علم أنه ليس بواجب<sup>(٣)</sup>.

---

(١) فلو كان الاعتدال فرضا لكان عقبه ركوع كالقيام الأول .

الإشراف ٨٢/١.

(٢) إذ أن الانتقال غير مقصود لذاته ، وإنما المقصود هو أداء الركن.

انظر: الهداية ٤٩/١ ، البناية ٢٧٠/٢.

(٣) انظر: الانتصار ٢٧٢/٢ ، الحاوي الكبير ١٢٢/٢.

ودليلنا: قوله -ﷺ- للمسيء صلاته: (ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً)<sup>(١)</sup>.

وقالت عائشة: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع رفع رأسه حتى يعتدل قائماً، وإذا سجد رفع رأسه حتى يعتدل جالساً)<sup>(٢)</sup>.

وقد ثبت عنه عليه السلام أنه قال: (صلوا كما رأيتموني أصلي)<sup>(٣)</sup>.  
ومن القياس: نقول ركن هو خفض، فكان الرفع منه فرضاً قياساً على الرفع من السجود.

فإن قالوا: الواجب عليه سجدة في كل ركعة، فلذلك كان الرفع واجباً فيه ليفصل بين السجدين، وليس كذلك الركوع، فإنه لا يختلط بالسجود فلم يجب أن يميز بينهما.

قلنا: لا نسلم أن الرفع بين السجدين للفصل بل هو للانتقال إلى ركن الجلسة، ثم ما ذكرناه لو كان صحيحاً من أنه للفصل بين السجدين لجاز أن يقوم غيره مقامه، وهو أن يسجد السجدة الأولى على جانب الجهة، والسجدة الثانية على الجانب الآخر، أو يسجد على محل لم يصل جبهته في السجدة الثانية إلى محل آخر من غير أن يرفعها فيكون ذلك فصلاً بين السجدين. ولما أجمعنا على أن ذلك لا يجزئه دون الرفع، بطل ما قالوه.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالاعادة ٣٥٢/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... ٢٩٨/١ من رواية أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) سبق تخريجه ص ١٣٥.

فإن قالوا: ليس عندنا أن الرفع شرط بين السجدين، بدليل أنه لو سجد على مخدة ثم جذبها إنسان من تحت جبهته، سجد الثانية على الأرض ولم يرفع رأسه.

قلنا: نحن قسنا على المحل الذي لا يمكن أن يزال من تحت جبهته وقت سجوده عليه، فصح ما قلناه.

وقياس آخر: وهو أنه قيام مشروع للصلاة المكتوبة، فكان أوله فرضا قياسا على القيام الذي يلي السجود، والقيام بعد التشهد.

. ولأنه انتقال إلى قيام في الصلاة، فكان واجبا قياسا على الانتقال إلى القيام من السجود ومن التشهد<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٢٣.

فأما احتجاجهم بالآية فهي عامة، وأحاديثنا خاصة، فهي قاضية عليها.

وأما قولهم: ركن في الصلاة قبل السجود فلم يجب تكراره.

فالجواب أنا نقول: لا يمتنع أن يكون ركن قبل السجود ويجب تكراره،

كما أنه ركن قبل السجود يستحب عندهم تكراره، ثم قياسهم على القراءة

والركوع غير صحيح، لأن القراءة لا يستحب تكرارها في الركعة، والركوع

تبطل الصلاة بتعمد تكراره في الركعة، وليس كذلك في مسألتنا، فإن تكراره

مستحب في الركعة فبان الفرق بينهما.

. وقولهم: منتقل من ركن إلى ركن صحيح، إلا أن الركن الذي ينتقل إليه هو

عندنا القيام، وليس يجب بين الركوع والقيام شيء وهم يذهبون إلى أن الانتقال

من الركوع إلى السجود، وذلك باطل حسب ما ذكرنا.

فأما قولهم: لو كان قياما واجبا لوجب فيه القراءة، فنقلبه عليهم ونقول: لو كان قياما مستحبا لاستحب فيه القراءة، فلما لم يمتنع أن يكون مستحبا والقراءة لا تستحب فيه كذلك لا يمتنع أن يكون قياما واجبا والقراءة غير واجبة فيه<sup>(١)</sup>، على أن ما ذكره ينتقض بصلاة المأموم، فإن القيام فيها واجب دون القراءة، وينتقض بالركعتين الأخيرتين فإن القيام فيهما واجب دون ((القراءة))<sup>(٢)</sup>، وكذلك الصلاة على الجنازة.

وإذا ثبت هذا صح ما قلناه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) ثم إن القيام بعد الركوع له ذكر قصير على قدره ، وهو قول (ربنا لك الحمد...) إلخ، بخلاف القيام الأول، والجلوس الأخير فإنه ركن ممتد فافتقر إلى ذكر ممتد.  
انظر: الانتصار ٢/٢٧٣.

(٢) زيادة ليست في أ، أثبتنا لتمام الكلام.



فإذا رفع رأسه من الركوع قال مع ابتداء الرفع: سمع الله لمن حمده ،  
وينتهي قوله مع انتهاء الرفع ، فإذا انتصب قال: ربنا لك الحمد، وسواء كان إماما  
أو مأموما أو منفرداً<sup>(١)</sup>.

ومذهبنا قال عطاء<sup>(٢)</sup> ومحمد بن سيرين<sup>(٣)</sup> وإسحاق<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يقول الإمام والمنفرد: سمع الله لمن حمده، وأما المأموم  
فيقول: ربنا لك الحمد<sup>(٥)</sup>.

ووافقه مالك في الإمام والمأموم.

وقال يجمع المنفرد بين القولين<sup>(٦)</sup>.

وقال الثوري وأبو يوسف ومحمد بن الحسن<sup>(٧)</sup> وأحمد<sup>(٨)</sup>: يجمع الإمام بين

---

(١) انظر: الأم ٢٢٠/١، مختصر المزني ص ١٨، التهذيب ١١/٢.

(٢) قال عطاء: "يجمعهما مع الإمام أحب إلي".

انظر: الأوسط ١٦١/٣، حلية العلماء ١٩٠/٣.

(٣) انظر حكاية القول عنه في: المغني ١٨٢/٢، شرح السنة ١١٤/٣.

(٤) انظر قول إسحاق في: كتاب مسائل أحمد وإسحاق ٣٣٦/١، سنن الترمذي ٥٦/٢.

(٥) انظر: رؤوس المسائل ص ١٥٩، مختصر الطحاوي ص ٢٧، الهداية ٤٩/١.

(٦) انظر: التلقين ١٠٧/١، الكافي لابن عبد البر ٢٠٧/١.

وقيل يجمع بينهما الإمام أيضاً.

قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٣.

(٧) انظر: الأصل ٥/١، مختصر اختلاف العلماء ص ٢٧.

وروي عن أبي حنيفة مثل قولهما.

بدائع الصنائع ٤٨٩/١.

(٨) لا نزاع في المذهب أن الإمام يقول بعد التسميع ربنا ولك الحمد.

وأما المنفرد فالصحيح من المذهب موافق لهذه الرواية من أنه كالإمام يأتي بالتسميع والتحميد.

وروي عنه أنه يسمع فقط.

القولين، ويقول المأموم: ربنا لك الحمد.

واحتج من نصرهم بما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد)<sup>(١)</sup>.

وروى أنس عنه عليه السلام: (إنما جعل الإمام ليؤتم به).

الخبر وفيه: (وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد)<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن سمع الله لمن حمده ترغيب، وربنا لك الحمد إجابة لذلك

الترغيب، فنقول: ابتداء وإجابة لا يجتمعان في حق واحد منهما قياساً على السلام ٢٥/أ ووده العطاس وتشميته<sup>(٣)</sup>.

---

وعنه: يحمد فقط.

وأما المأموم فالمذهب متفق مع هذه الرواية حيث لا يزيد على قول: ربنا ولك الحمد، شيء وعليه جماهير الأصحاب.

وروي عن أحمد أنه يزيد على ذلك: "سمع الله لمن حمده".

انظر: المغني ١٨٦/٢-١٨٩، الإنصاف ٦٤/٢، المحرر في الفقه ٦٢/١.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: فضل: اللهم ربنا لك الحمد ٣٦٠/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين ٣٠٦/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به ٢٢١/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: اتمام المأموم بالإمام ٣٠٨/١.

فإتيان التحميد من الإمام يؤدي إلى جعل التابع متبرعاً، وذلك لوقوع قوله بعد قول المقتدى، ومراعاة التبعية في جميع أجزاء الصلاة واجبة بقدر الإمكان.

بدائع الصنائع ٤٩٠/١.

(٣) فقسمت هذين الذكرين بين الإمام والمقتدي يقتضي أن لا يشارك كل واحد منهما صاحبه في قسمه.

انظر: المبسوط ٢٠/١، البنائة ٢٦٤/٢.

قالوا: ولأنه انتقال من ركن إلى ركن فلم يتضمن ذكرين مختلفين، قياسا على الانتقال من القيام إلى الركوع.

قالوا: ولأنه ذكر مشروع في الانتقال فلم يضم إليه غيره، قياسا على قوله: الله أكبر حال الانتقال إلى الركوع.

قال الطحاوي : ولأن ما ذكره الشافعي من حكم المأموم لم يسبق إليه، فهو خرق للإجماع.

ودليلنا ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم : (كان يقول إذا رفع رأسه من الركوع سمع الله لمن حمده، وإذا انتصب قائما يقول : ربنا لك الحمد)<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت عنه عليه السلام أنه ققال : (صلوا كما رأيتموني أصلي)<sup>(٢)</sup>. وروى الحميدي في كتاب الرد عن أبي هريرة وابن عمر وابن مسعود وابن أبي ليلى : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا <sup>رفع</sup>أرأسه من الركوع سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: التكبير إذا قام من السجود ٣٤٦/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: إثبات التكبير في كل خفض ورفع ٢٩٣/١.

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٥ .

(٣) لم أقف عليه.

ومن القياس: كل ذكر أستحب للإمام وجب أن يستحب للمأموم، أصله  
سائر الأذكار<sup>(١)</sup>.

ولأن الرفع حال يستحب فيها الذكر للإمام وللمأموم، فيجب أن يتساويا  
في الذكر قياساً على سائر الأحوال<sup>(٢)</sup>.

ولا يدخل على هذا قراءة الإمام السورة بعد الفاتحة، فإنه ذكر يستحب  
للإمام دون المأموم.

فأما الجواب عن حديث أنس وأبي هريرة:

. فنقول: علمهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يقولوا ما يخفيه الإمام وهو  
ربنا لك الحمد، وأما سمع الله لمن حمده فالإمام يجهر به ولا حاجة بالنبي صلى الله  
عليه وسلم أن يعلمهم إياه، لأنه قد قال: (إنما جعل الإمام ليؤتم به)<sup>(٣)</sup>.

وجواب آخر: وهو أن في أحاديثنا زيادة تثبت عند أهل النقل، فالأخذ بها  
أولى.

وأما قولهم: سمع الله لمن حمده ترغيب فلا نسلم لهم ذلك، بل هو دعاء،  
وتقديره: يا سامع الدعاء والثناء.

وقولهم: ابتداء وإجابة فلا يجتمعان في حق واحد منقوض بالتأمين، فإنه  
جواب للابتداء الذي هو الهدى الصراط المستقيم، ومع ذلك فهما يجتمعان في حق  
الإمام وفي حق المأموم<sup>(٤)</sup>.

وجواب آخر: وهو أن سمع الله لمن حمده لا يمنع كونه ترغيباً من أن يقوله

---

(١) انظر: الحاروي الكبير ١٢٤/٢، المجموع ٤٢٠/٣.

(٢) انظر: المجموع ٤٢٠/٣.

(٣) الحاروي الكبير ١٢٤/٢، المجموع ٤٢٠/٣.

(٤) الحاروي الكبير ١٢٤/٢.

الإمام، لأن ما أمر به غيره، فالأولى أن يأمر به نفسه، وإلا كان داخلا تحت قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم: انتقال من ركن إلى ركن فلم يتضمن ذكرين مختلفين، فهذا صحيح، وقول ربنا لك الحمد إنما يقوله بعد الانتصاب قائما، فالذكران في حالتين مختلفتين، والانتقال يتضمن أحدهما وهكذا الجواب عن قولهم: ذكر مشروع في الانتقال فلم يضم إليه غيره، لأن الذكر الثاني ليس بمنضم إلى الأول، بل هو منفرد بنفسه في محله.

. ودعوى الطحاوي أن الشافعي خرق الإجماع، محال لأن ذلك مذهب عطاء وابن سيرين، فلم يصح ما قاله. والله أعلم بالصواب.

---

(١) سورة البقرة، الآية ٤٤.

**فصل: قال في الأم:** إذا قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد لم يضره<sup>(١)</sup>، لما روى عبد الله بن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: (سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد)<sup>(٢)</sup> وهكذا لو قال ربنا ولك الحمد لثبوت الرواية بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>، وتكون الواو ههنا مزيدة، قال الأصمعي<sup>(٤)</sup>: سألت أبا عمرو بن العلاء عن واو العطف في ربنا ولك الحمد، فقال: هي مزيدة، تقول العرب: يعني هذا الثوب بكذا وكذا، فيقول نعم وهو لك، وتقديره: نعم هو لك<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الأم ٢٢٠/١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ٣٤٦/١.  
(٣) وهي في صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء ٢٧٧/٢، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفي صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب: إثبات التكبير في كل خفض ورفع ٢٩٤/١ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) هو حجة الأدب، لسان العرب، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي الأصمعي، البصري اللغوي الإخباري، ولد سنة بضع وعشرين ومائة، وحدث عنه شعبة وسليمان التيمي وأبو عمرو بن العلاء، وحدث عنه: يحيى بن معين وأبو حاتم السجستاني والرازي وخلق كثير، وأثنى عليه أحمد بن حنبل في السنة، له تصانيف منها: نوادر الأعراب، وكتاب اللغات، توفي سنة خمس عشرة ومائتين وقيل غير ذلك.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/١٧٥، وما بعدها، طبقات النحويين واللغويين ص ١٦٧.

(٥) قال النووي: ويحتمل أن تكون عاطفة على محذوف أي: ربنا أطعناك وحمدناك ولك الحمد.

المجموع ٤١٨/٣.

فرع: إذا قال ربنا ، جاز ذلك، لأنه لم يخل بشيء من اللفظ ولا المعنى<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال: لو سلم فقال: السلام عليكم، أو قال عليكم السلام، جاز ذلك ، وكان بمعنى واحد ألا أن المستحب ما ورد به الأثر.

**فصل:** إذا دعا بعد الانتصاب من الركوع أو وقف ساكناً وقوفاً طويلاً وكان ذلك عن سهو منه لم يضره ولا يلزمه سجود السهو<sup>(٢)</sup>، فإن قصد بقيامه القنوت أو تعمد الدعاء كان عليه سجود السهو، وهكذا لو قرأ بعد قيامه ساهياً أو عامداً كثيراً من القرآن أو يسيراً كان عليه سجود السهو<sup>(٣)</sup>، والقراءة في الركوع والسجود والتشهد حكمها حكم القراءة في الانتصاب من الركوع يلزم سجود السهو بفعلها في غير محلها والله أعلم بالصواب.

قال الشافعي: فإذا هم يسجد ابتداء التكبير قائماً ثم هوى مع ابتدائه حتى يكون انقضاء تكبيره مع سجوده<sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قال، والأصل فيه ما رواه أبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة عن أبي هريرة أنه كان يكبر في كل صلاة فريضة ونافلة إذا ابتدأها وإذا ركع ويقول إذا رفع رأسه من الركوع: سمع الله لمن حمده، ويقول: الله أكبر إذا سجد ويكبر إذا رفع من السجود ويكبر إذا سجد وإذا رفع وانتصب قائماً

---

(١) انظر: الأم ١/٢٢٠، المجموع ٣/٤١٨.

(٢) لأن القراءة من عمل الصلاة في غير هذا الموضع، وهذا الموضع موضع ذكر غير قراءة، فإن زاد فيه فلا يوجب عليه سهواً.

الأم ١/٢٢١.

(٣) لأن القنوت عمل معدود من عمل الصلاة، فإذا عمله في غير موضعه أوجب عليه السهو .  
المصدر السابق.

(٤) مختصر المزني ص ١٨.

ويقول: إن كانت لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: يهوي بالتكبير حين يسجد ٢/٣٦٩.



فصل: قال : فأول ما يقع منه على الأرض ركبته، ثم يدها ثم جبهته وأنفه<sup>(١)</sup>.

وهذا هو المستحب عندنا<sup>(٢)</sup>.

وإليه ذهب عامة الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

وقال الأوزاعي: يضع يديه قبل ركبته<sup>(٤)</sup>.

وحكى أصحابنا عن مالك مثله<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن القصار: روى ابن عبد الحكم عن مالك قال: يقدم أيهما شاء<sup>(٦)</sup>.

واحتج المخالف بما روى نافع قال: رأيت ابن عمر يضع يديه قبل ركبته:

وقال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يديه قبل ركبته)<sup>(٧)</sup> / ٢٦/١

---

(١) مختصر المزني ص ١٨.

(٢) انظر: الأم ٢٢١/١، اللباب ص ١٠٢، التنبيه ص ٢٩.

(٣) قال أبو عيسى الترمذي : والعمل عليه عند أكثر أهل العلم: يرون أن يضع الرجل ركبته قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبته".

وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور من مذهبه.

انظر: سنن الترمذي ٥٧/٢، الأصل ١١/١، الفروع ٤٣٥/١.

(٤) وقال: أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبهم.

انظر: الأوسط ١٦٦/٣، فتح الباري ٣٧٠/٢.

(٥) انظر: بداية المجتهد ١٣٨/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٤.

(٦) انظر: التلخيص ١٠٧/١، الكافي لابن عبد البر ٢٠٧م١، الذخيرة ١٩٥/٢.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، معلقا ٣٦٩/٢، ووصله ابن خزيمة في صحيحه ٣١٨/١، و

الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٤/١، والدارقطني في سننه ٣٤٤/١، والحاكم في

المستدرک ٢٢٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٤/٢.

من طرق عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه.  
وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وقال المنذري: "إسناده حسن".

وقال البيهقي: "كذا قال عبدالعزيز، ولا أراه إلا وهما - يعني رفعه - قال: والمحفوظ ما أخبرنا، ثم أخرج من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: إذا سجد أحدكم فليضع يديه، فإذا رفع فليرفعهما...".

وقال: والمقصود من وضع اليدين في السجود لا التقديم فيهما".  
ولهذا قال ابن القيم الجوزية: "وأما المرفوع منه فضعيف"، وقد ضعفه الدارقطني والحازمي من أجل تفرد عبدالعزيز الدراوردي.

انظر: المستدرک مع التلخيص ٢٢٦/١، مختصر سنن أبي داود ٣٩٩/١٥، السنن الكبرى ١٤٤/٢، ١٤٥، تهذيب السنن لابن القيم ٤٠٠/١، سنن الدارقطني ٣٤٤/١، الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار ص ٢١٩.

قلت: وأما عبدالعزيز الدراوردي فوثقه بعض أهل العلم، وجرحه بعضهم، وفصل فيه آخرون.

فوثقه علي بن المديني ويحيى بن معين والنسائي والعجلي.

وقال عنه الذهبي: "لا ينحط عن مرتبة الحسن".

وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه.

وقال أبو زرعة: سيء الحفظ فرما حدث من حفظه الشيء فيخطئ.

وذكره العقيلي في الضعفاء.

وقال الإمام أحمد: كان الدراوردي معروفا بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ وربما غلب حديث عبد الله بن عمر يرويه عن عبيد الله بن عمر.

قال النسائي: حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر.

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.

انظر ذلك كله في: الجرح والتعديل ٣٩٦، ٣٩٥/٥، الثقات للعجلي ٩٨/٢، الضعفاء للعقيلي ٢٠/٣، ميزان الاعتدال ٦٣٣/٢-٦٣٤، تذكرة الحفاظ ٢٦٩/١، سير أعلام النبلاء ٣٦٦/٨، ٣٦٧، ٣٦٨،

قالوا: وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يبرك أحدكم كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبته)<sup>(١)</sup>.

تهذيب التهذيب ٤٧١/٣.

والذي يترجح والله أعلم أن الدراوردي ثقة، والزيادة منه مقبولة، وأما تفرده بالرواية عن غيره ليس هو مثل للضعف، لأنه قد احتج به مسلم وأصحاب السنن، ووثقه إماما هذا الشأن يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهما.

انظر: تحفة الأحوزي ١٢٢/٢، التعليق المغني على الدارقطني ٣٤٤/١، إرواء الغليل ٧٧/٢.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٨١/٣، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: كيف يضع ركبته قبل يديه ٥٢٥/١، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده ٢٠٧/٢، والدارمي في سننه ٣٠٣/١، والدارقطني في سننه ٣٤٥/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٣/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٤/١، والبخاري في شرح السنة ١٣٥/٣. كلهم من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي قال ثنا محمد بن عبد الله بن الحسن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبته).

وقد صحح هذا الحديث جمع من أهل العلم كالسيوطي وعبدالحق الأشيلي وأحمد شاكر والمباركفوري والألباني.

وقال النووي: إسناده جيد.

وقال ابن حجر: هو أقوى من حديث وائل بن حجر.

انظر: فيض القدير للمناوي ٣٧٣/١، إرواء الغليل ٧٨/٢، حاشية سنن الترمذي ٥٨/٢، تحفة الأحوزي ١٢٠/٢، المجموع ٤٢١/٣، بلوغ المرام ص ٦٢.

قلت: وقد أعل ابن قيم الجوزية - رحمه الله - في زاد المعاد ٢٢٦/١ - ٢٢٨ هذا الحديث بعدة علل من أهمها:

- الانفراد والاضطراب.

فأما الانفراد فقد علله البخاري والترمذي والدارقطني.

ودليلنا: ما روى عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض

قال البخاري: محمد بن عبد الله بن حسن لا يتابع عليه. وقال: لا أدري أسمع من أبي الزناد أم لا؟  
وقال الترمذي: "حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه".  
وقال الدارقطني والبيهقي: "تفرد به الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن حسن".  
انظر ذلك في: التاريخ الكبير ١/١٣٩، سنن الترمذي ٢/٥٨، سنن الدارقطني ١/٣٤٤، معرفة السنن والآثار ٣/١٨.

وما ذكره البخاري ليس بعلّة إلا على أصله المعروف، وهو اشتراط معرفة اللقاء، وليس ذلك بشرط عند جمهور المحدثين، بل يكفي عندهم مجرد إمكان اللقاء مع أمن التدليس. ومحمد بن عبد الله وهو الملقب بالنفس الزكية ثقة كما قال ابن حجر، وليس بمدلس، وسماعه من أبي الزناد ممكن فإنه قتل سنة ١٤٥ هـ، وهو ابن خمس وأربعين، وأبو الزناد مات سنة ١٣٠ هـ، فتحمل عنعنته على السماع عند الجمهور.

وأما تفرد الدراوردي فلا يضره، فإنه ثقة كما سبق.  
انظر: نيل الأوطار ٢/٢٩٥، تحفة الأحوذى ٢/١٢٢-١٢٣، إرواء الغليل ٢/٧٩، تقريب التهذيب ٢/٩٤.

وأما علة اضطراب المتن، وهو أن الحديث أنقلب متنه على بعض الرواة وأصله: (وليضع ركبتيه قبل يديه) كما هو عند البيهقي في السنن الكبرى ٢/١٤٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٥٥ من طريق عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يترك بركبته الجمل).

فرد بأن إسناده هذا الحديث ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٢/٣٧٠ لأنه من رواية عبد الله بن سعيد المقرئ وهو ضعيف، قال عنه يحيى بن سعيد: "استبان كذبه في مجلس". وقال الدارقطني: "متروك ذاهب"، وتركه أحمد والبخاري وغيرهما.  
انظر: سنن الترمذي ٢/٥٨، ميزان الاعتدال ٢/٤٢٩، الكاشف ١/٥٥٨.

## رفع يديه قبل ركبته<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: كيف يضع ركبته قبل يديه ٥٢٤/١، و الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود ٥٦/٢، و النسائي في سننه ، كتاب الافتتاح، باب: أول ما يصل في الأرض من الإنسان في سجود ٢٥٧/٢، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: السجود ٢٨٦/١، و الدارمي في سننه ٣٠٣/١، و ابن خزيمة في صحيحه ٣١٨/١، و الحاكم في المستدرک ٢٢٦/١، و البيهقي في السنن الكبرى ١٤٢/٢، و الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٥/١، و الدارقطني في سننه ٣٤٥/١.

كلهم من طريق شريك النخعي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر به.  
والحديث قال عنه الترمذي في سننه: "حسن غريب لم نعرف أحدا رواه مثل هذا عن شريك".

وقال البغوي والحازمي: "حديث حسن"، وصححه ابن قيم الجوزية والطحاوي.

وقال الخطابي: حديث وائل أثبت من حديث أبي هريرة.

انظر: سنن الترمذي ٥٧/٢، شرح السنة ١٣٤/٣، الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ٢٢٢، زاد المعاد ٢٢٣/١، شرح معاني الآثار ٢٥٦/١، معالم السنن ٥٢٥/١.

قلت: والصواب: أن الحديث ضعيف، لأنه من رواية شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ، ضعفه جمع من المحدثين، ووثقه آخرون، والصواب: أنه صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي قضاء الكوفة كما قال ابن حجر.

وقال الألباني: هو سيء الحفظ عند جمهور الأئمة ، ومن حاله هذه فلا يحتاج به إذا انفرد، وندبه الرواية من أفراد، كما قاله البيهقي ، وقال الدارقطني: قال ابن أبي داود: ووضع ركبته قبل يديه، تفرد به يزيد عن شريك، فلم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، ليس بالقوي فيما يتفرد به والله أعلم.

انظر: تقريب التهذيب ٤١٧/١، إرواء الغليل ٧٦/٢، السنن الكبرى ١٤٢/٢، سنن الدارقطني ٣٤٥/١.

وقد ذكر المصححون لحديث وائل السابق متابعا آخر لشريك، وهو همام بن يحيى البصري، وذلك من طريقين:

الأول: عن همام عن محمد بن جهادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه بلفظ: (فلما سجد وقعتا ركبته إلى الأرض قبل أن تقع كفاه) أخرجه أبو داود في سننه ٥٢٤/١، و البيهقي في السنن

=

الكبرى ١٤٢/٢.

ولكن هذا الطريق ضعيف، بسبب الانقطاع، فإن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئاً كما قال البخاري وابن معين.

انظر: المجموع ٤٢١/٣، التلخيص الجبير ٢٧١/١، تحفة الأحوذى ١١٨/٢.

والطريق الثاني: عن همام عن شقيق قال حدثني عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله.

أخرجه أبو داود في سننه ٥٢٥/١، و البيهقي في السنن الكبرى ١٤٢/٢، و الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٥/١.

وهذا الطريق ضعيف أيضاً، لأن شقيق أبو الليث مجهول، لا يعرف، قاله الطحاوي والذهبي والحافظ ابن حجر.

انظر: شرح معاني الآثار ٢٥٥/١، ميزان الاعتدال ٢٧٩/٢، تقريب التهذيب ٤٢٢/١، تحفة الأحوذى ١١٨/٢.

وذكر المصححون أيضاً شاهداً للحديث وائل وهو ما أخرجه الحاكم في المستدرک ٢٢٦/١، و البيهقي في السنن الكبرى ١٤٣/٢، و الدارقطني في سننه ٣٤٥/١ وغيرهم عن أنس رضي الله عنه قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فحاذى بإبهاميه أذنيه، ثم ركع واستقر كل مفصل منه، ثم انحط بالتكبير حتى سبقت ركبته يديه).

وقال الحاكم: "هذا إسناده صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة"، ووافقه الذهبي في تلخيصه على ذلك.

ولكن الحديث تفرد به العلاء بن إسماعيل عن حفص كما قال الدارقطني والبيهقي، والعلاء مجهول، قال ابن حجر في التلخيص: "قال البيهقي تفرد به العلاء بن إسماعيل العطار وهو مجهول".

وعن ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عنه فقال: "حديث منكر".

وقال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - : "لقد أخطأ الحاكم في تصحيحه فإن العلاء هذا مجهول كما قال ابن القيم في زاد المعاد".

انظر: التلخيص الجبير ٢١٧/١، علل الحديث لابن أبي حاتم ١٨٨/١، حاشية المحلى لابن حزم ١٢٩/٤، سنن الدارقطني ٣٤٥/١، السنن الكبرى ١٤٣/٢.

وروى مصعب بن سعد عن أبيه قال: (كنا نضع الأيدي قبل الركب  
فنهينا عن ذلك، وأمرنا بوضع الركب)<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: أن ما قدم من الرفع يجب أن يؤخر في الوضع قياسا على  
الجهة<sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب عن حديث ابن عمر فنقول: هو منسوخ بدلالة حديث سعد،  
وكذا الجواب عن حديث أبي هريرة<sup>(٣)</sup>.

على أن أصحابنا رَوَوْا حديث أبي هريرة وفيه: (ليضع ركبته قبل يديه)  
وهذا هو الصواب<sup>(٤)</sup>، لأنه نهى عن البروك كما يبرك البعير، والبعير يقدم يديه في  
البروك على ركبته.

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٣١٩/١، و البيهقي في السنن الكبرى ١٤٤/٢، والحازمي في  
الاعتبار ص ٢٢١ كلهم من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كميل قال حدثني أبي  
عن أبيه عن سلمة عن مصعب بن سعد بن أبي رقاد عن أبيه فذكره.

قال البيهقي: "إسناده ضعيف، والمشهور عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق"، وقال ابن  
حجر: "هو من أفراد إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كميل عن أبيه وهما ضعيفان".  
وقال الحازمي في إسناده مقال.

وقال النووي: لا حجة فيه لأنه ضعيف".

انظر: السنن الكبرى ١٤٤/٢، فتح الباري ٣٧١/٢، الاعتبار ص ٢٢١، المجموع ٤٢٢/٣.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٢٥/٢.

(٣) ومن ادعى النسخ ابن خزيمة في صحيحه، والماوردي في الحاوي الكبير، ولكن دعوى النسخ  
ساقطة لضعف حديث سعد كما مر سابقا.

انظر: صحيح ابن خزيمة ٣١٩/١، المجموع ٤٢٢/٣، الحاوي الكبير ١٢٥/٢.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٤٣/٢، والطحاوي ٢٥٥/١ وغيرهما.

وقد سبق الكلام عليه ص ٣٨٤،

فإن قيل: ركبتا البعير في يديه ، وركبناه أيضا في رجليه، وهما المفضلان فلم يصح ما قالوه<sup>(١)</sup>.

---

(١) بل الصحيح أن ركبتا البعير في يديه، وهو المنقول عن أهل اللغة ، قال ابن منظور: "وركة البعير في يده"، وقال الأزهري في تهذيب اللغة: "وركة البعير في يده". وذكر المباركفوري أن هذا يؤيده ما جاء في حديث سراقه بن مالك عند البخاري في حديث الهجرة قال: "وساخت يدا فرسي في الأرض حتى بلغت الركبتين". وهذا دليل واضح على أن ركبتا البعير تكونان في يديه. انظر: لسان العرب ٤٣٣/١، تهذيب اللغة ٢١٦/١٠، تحفة الأحوذى ١٢٢/٢. تنبيه: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤٤٩/٢٢: "أما الصلاة بكليهما فجائزة باتفاق العلماء ، إن شاء المصلي يضع ركبته قبل يديه، وإن شاء وضع يديه قبل ركبته، وصلاته صحيحة باتفاق العلماء، ولكن تنازعوا في الأفضل....". وتبين والله أعلم أن الراجح هو النزول باليدين فيكون هو الأفضل.



مسألة: والسجود على الأنف مستحب<sup>(١)</sup>.

وقال إسحاق: هو واجب، وإن تركه عامدا بطلت صلاته<sup>(٢)</sup>.

واحتج بما روي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً سجد فلم يصل أنفه الأرض فقال: ( لا صلاة لمن لم يمس من أنفه الأرض ما يمسه الجبين)<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا ما روى البخاري عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن دينار عن طاووس عن ابن عباس: (أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء : الجبهة واليدين والركبتين والرجلين)<sup>(٤)</sup>.

وروى شعبة عن عمرو بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

---

(١) انظر: المذهب ٤٢٢/٣، التهذيب ١١٤/٢، فتح العزيز ٤٥٥/٣.

قال النووي في المجموع ٤٢٤/٣: "وحكى صاحب البيان عن الشيخ أبي يزيد المروزي أنه حكى قولاً للشافعي أنه يجب السجود على الجبهة والأنف جميعاً، وهذا غريب في المذهب...".  
وحكى ابن المنذر وابن قدامة الاستحباب عن طاووس وعطاء وعكرمة والحسن وابن سيرين والثوري وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو ثور.

انظر: الأوسط ١٧٦/٣، المغني ١٩٦/٢.

(٢) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ٣٢٤/١، حلية العلماء ١٩١/١، الأوسط ١٧٦/٣.

وبالرجوب قال: سعيد بن جبير والنخعي، وهو الصحيح من مذهب مالك، وهي المذهب عند الحنابلة.

انظر: المصنف لابن أبي شيبة ٢٩٣/١، الأوسط ١٧٥/٣، الكافي ٢٠٣/١، حاشية الدسوقي ٢٣٩/١، الإنصاف ٦٦/٢.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢٩٣/١، والدارقطني في سننه ٣٤٨/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٥٠/٢.

والحديث سيأتي الكلام عليه قريباً.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: السجود على سبعة أعظم ٣٧٦/٢.

قال: (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم) <sup>(١)</sup> وذكره.

ورواه الشافعي عن سفيان فقال فيه: (أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن

يسجد على سبع: اليدين والركبتين وأطراف الأصابع والجبهة) <sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: الأنف يسمى جبهة لأن عظمها واحد <sup>(٣)</sup>.

قلنا: هذا غير صحيح، لأن لكل واحد منهما اسماً يتميز به عن الآخر، على

أن هذا باطل بالرأس، فإن عظمه وعظم الجبهة واحد، ومع ذلك كل واحد منهما منفرد عن الآخر.

ونقول أيضاً أن السجود إنما يكون على أرنبة الأنف، وأما عظمه فلا

يمكن السجود عليه، فبطل ما قالوا.

فأما الجواب عن حديث ابن عباس فمن وجهين :

أحدهما: قال الدارقطني وغيره: يرويه عاصم الأحول عن عكرمة عن النبي

صلى الله عليه وسلم مرسلاً، فلا حجة فيه <sup>(٤)</sup>.

---

(١) المصدر السابق، و مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: أعضاء السجود والنهي عن كف الثوب وخفض الرأس في الصلاة ٣٥٤/١.

(٢) أخرجه الشافعي في الأم ٢٢٢/١ وفي مسنده - ترتيبه - ٩١/١.

(٣) انظر: المغني ١٩٧/٢.

(٤) انظر: سنن الدارقطني ٣٤٨/١، وقال النووي: "قال الترمذي ثم أبو بكر بن أبي داود ثم الدارقطني ثم البيهقي وغيرهم من الحفاظ الصحيح أنه مرسل عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم".

انظر: المجموع ٤٢٥/٣، معرفة السنن والآثار ٢٣/٣.

قلت: ولكن ذكر الدارقطني في سننه ٣٤٨/١، و البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٣/٣ أن الحديث جاء من طريق آخر مسنداً، أسنده أبو قتيبة - سلم بن قتيبة الشعيري - عن سفيان وشعبة عن عامر عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً. وأخرجاه.

والثاني: أنا نَحْمِلُهُ عَلَى الاستحباب، وقوله: (لا صلاة) أراد نفي الفضيلة والكمال<sup>(١)</sup> والله أعلم.

---

وأبو قتيبة هذا ثقة أخرج له البخاري، والرفع زيادة وهي من الثقة مقبولة كما قرره ابن الجوزي في التحقيق . (تنقيح التحقيق ٨٨٩/٢).

وقد روى الطبراني في المعجم الكبير ١١١٩/١٧ ما يقوي حديث عكرمة السابق، وهو حديث الضحاك بن حُمرة عن منصور عن عاصم البجلي عن عكرمة عن ابن عباس رفعه بلفظ: (من لم يلزمه أنفه مع جبهته في الأرض إذا سجد لم تجز صلاته).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٢٦/٢: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله موثقون". ويشهد لهذا الحديث ما جاء في صحيح البخاري ٣٧٨/٢ وصحيح مسلم ٣٥٤/١ عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجهة - وأشار بيده إلى أنفه - واليدين والرجلين وأطراف القدمين ، ولا نكفت الثياب ولا الشعر).

وعند النسائي في سننه ٢١٠/٢ قال سفيان: قال لنا ابن طاروس: ووضع يديه على جبهته وأمرها على أنفه، قال هذا واحد".

(١) انظر: المجموع ٤٢٥/٣.

فصل: وإذا سجد على بعض جبهته كره له ذلك وأجزأه، وإنما كره، لأنه سجود ناقص عن الكمال وأجزأه لأنه يسمى ساجدا في الحقيقة، فوجب أن يسقط به الفرض<sup>(١)</sup> والله أعلم بالصواب.

وإذا سجد على أنفه دون جبهته لم يجز ذلك.  
هذا مذهبنا<sup>(٢)</sup>.

وبه قال عامة الفقهاء<sup>(٣)</sup> غير أبي حنيفة فإنه قال يجزئه<sup>(٤)</sup>.

قال أبو بكر بن المنذر: لا يحفظ هذا عن غير أبي حنيفة<sup>(٥)</sup>.

. واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾<sup>(٦)</sup>  
وهذا يسمى ساجداً، فوجب أن يجزئه .

قالوا: ولأن الأنف أحد محلي سجود الوجه، فوجب أن يجوز الاقتصار عليه كالجبهة<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ٢٢٣/١، المهذب ٤٢٢/٣، مغني المحتاج ١/١٦٨.

وفي وجه أنه يجب وضع جميع الوجه، ولكنه شاذ ضعيف.

انظر: المجموع ٤٢٣/٣، فتح العزيز ٤٥١/٣.

(٢) انظر: الأم ٢٢٣/١، التعليقة ٧٥٨/٢، التنبيه ص ٢٧.

(٣) وهو مذهب مالك وأحمد.

انظر: الإشراف ٨٣/١، الإنصاف ٦٧/٢.

(٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٥٣/١، الهداية ٥٠/١.

وخالفه صاحباه.

انظر: المصدران السابقان، والأصل ١٣/١.

(٥) انظر: الأوسط ١٧٧/٣.

(٦) سورة الحج، الآية ٧٧.

(٧) انظر: عمدة القاري ٩١/٦، الحاوي الكبير ١٢٦/٢.

ودليلاً ما روى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: اليدين والركبتين والرجلين والجبهة)<sup>(١)</sup>.

وروى ابن عمر عنه عليه السلام قال: (إذا سجدت فمكن جبهتك من الأرض ولا تنقر نقرًا)<sup>(٢)</sup>.

وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. إلا أنه قال: (فالزق جبهتك بالأرض)<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس: أنه ترك السجود على الجبهة من غير عذر فلم يجزه كما لو سجد على خده.

فإن قالوا: الخد ليس من الجبهة، ولذلك لم يجز السجود عليه، وليس كذلك الأنف فإنه من الجبهة بدليل كون عظمهما واحداً.

قلنا: لا نسلم أن عظم الخد غير الجبهة، بل هما عظم واحد، فلذلك جاز السجود عليه فغير صحيح، لأن السجود إنما هو على أرنبة<sup>(٤)</sup> الأنف دون عظمه. وأما عظم الأنف فيشق السجود عليه، ويتعذر، على أن ما ذكره ينتقض

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ٣٧٦/٢، ومسلم في صحيحه، ٣٥٤/١. وقد سبق تخريجه.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه - الإحسان - ١٨١/٣.

قال النووي في المجموع ٤٢٢/٣: "غريب ضعيف"، وذكره في الخلاصة في فصل الضعيف ٤٠٧/١.

وضعف إسناده عبد القادر الأرئوط في تحقيقه لابن حبان ٢٠٧/٥.

وانظر: التلخيص الحبير ٢٦٨/١.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) أرنبة الأنف: هي طرفه.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤١/١.

بعظم الرأس فإنه وعظم الجبهة واحد، ومع ذلك فلا يجوز اقتصار السجود عليه.  
فأما ما احتجوا به من الآية فهي بجملة وأحاديثنا مفسرة فهي كالقاضية  
عليها.

وأما قولهم: إن الأنف أحد محلي سجود الوجه، فجاز الاقتصار كالجبهة.  
فنقول: الأنف محل لكمال السجود، وما كان كذلك لا يجوز الاقتصار  
عليه ألا ترى أن الكفين والركبتين وأصابع القدمين محل لكمال السجود، ولا  
يجوز الاقتصار عليها دون الجبهة، وكذلك الأذنان محل لكمال المسح على الرأس،  
ولو اقتصر على مسحهما لم يجزه<sup>(١)</sup>، والعمامة محل لكمال المسح، ولو اقتصر  
على مسحها دون الرأس لم يجزه<sup>(٢)</sup>، كذلك في مسألتنا مثله.  
فإن قالوا: قد قال الشافعي: إذا كان يجبهته علة لا يستطيع أن يياشر بها  
الأرض في سجوده سجد على أنفه، فقد جعله محلا للسجود، فيجب أن يجوز  
الاقتصار عليه.

قلنا: الذي نص عليه الشافعي أن من يجبهته علة أن يدنيها من الأرض ما  
استطاع ولا يلزمه أكثر من ذلك<sup>(٣)</sup>، فبطل ما قالوه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: التعليقة ٤٥٨/١.

(٢) انظر: المصدر السابق ٤٤٧/١.

(٣) انظر: التعليقة ٧٥٨/٢، المجموع ٤٢٤/٣.

مسألة: إذا سجد على كور عمامته أو طرف كفه أو ذيل قميصه أو يده أو ركبته أو غير ذلك مما هو متصل به لم تصح صلاته<sup>(١)</sup>.  
 وقال أبو حنيفة: يجزئه ذلك إلا إذا سجد على ركبته فإنه لا يجزئه<sup>(٢)</sup>.  
 واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن قالوا: وروى ابن عباس / عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أمرت ٢٧/أ أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا)<sup>(٤)</sup>.  
 قالوا: وأنتم تقولون إذا سجد على ثيابه أو كانت له طرة شعر<sup>(٥)</sup> فسجد.

(١) وذلك إذا كان هذا المتصل - من عمامة أو كم أو ذيل قميص - يتحرك بحركة المصلي في القيام والقعود أو غيرهما لم تصح صلاته بلا خلاف في المذهب.  
 وإن سجد على هذا المتصل وهو طويل لا يتحرك بحركته فوجهان:  
 الصحيح: أنه تصح صلاته ، وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي والرافعي ، لأن هذا الطرف في معنى المنفصل.

والثاني: لا تصح وبه قطع القاضي حسين في تعليقه.  
 انظر: التبصرة ص ٣٦١ ، الوسيط ٢/٦٢٦ ، فتح العزيز ٣/٤٥٦ ، المجموع ٣/٤٢٣ - ٣٢٤ ، التعليقة ٧٦٠/٢.

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٣٢ ، الهداية ١/٥٠.  
 وهو مذهب مالك وأحمد والأوزاعي والشعبي وعطاء وإسحاق وطاؤوس والنخعي.  
 انظر: المدونة الكبرى ١/٧٤ ، التلخيص ١/١١٠ ، المغني ٢/١٩٧.  
 (٣) سورة الحج، الآية ٧٧.

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٩٠ ، وهو في الصحيحين.  
 والكف هو الضم ، والمراد أنه لا يجمع ثيابه ولا شعره.

انظر: فتح الباري ٢/٣٧٧.

(٥) طرة شعر: طرة كل شيء حرفه ، والجمع طرر ، والطرة الناصية (ترتيب مختار الصحاح ٤٧٥).

عليها لم يجزه.

قالوا: وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد على كور عمامته<sup>(١)</sup>.  
قالوا: ولأن الجبهة أحد الأعضاء التي أمر أن يسجد عليها فلم يجب كشفها  
قياساً على الركبتين واليدين والقدمين<sup>(٢)</sup>.  
قالوا: ولأننا أجمعنا على أنه لو وضع عمامته بين يديه وسجد عليها جاز  
ذلك، فيجب أن يجوز إذا سجد عليها وهي على رأسه.  
فنعول: كلما صح سجوده عليه منفصلاً صح متصلاً قياساً على الخفين  
والجوربين.

ودليلنا: ما روي عن خباب قال: شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه

---

(١) روي هذا الحديث من طرق عدة كلها معولة .

فأخرجه عبدالرزاق في المصنف ٤٠٠/١، عن أبي هريرة، وفيه عبدالله بن محرز وهو ضعيف. وقال  
ابن أبي حاتم في علل الحديث ١٨٧/١: "قال أبي: هذا حديث باطل".  
وأخرجه أبو نعيم في الحلية ٥٥/٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الحافظ ابن حجر في  
التلخيص الحبير ٢٧٠/١: "وفي إسناده ضعف".  
وأخرجه ابن عدي في الكامل ١٣٠/٥ عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، وفيه عمرو بن شمر وجابر  
الجعفي وهما متروكان كما قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٧٠/١.  
وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط عن عبدالله بن أبي أوفى، قال الهيثمي في المجمع ٢٥٠/٢: "  
وفيه سعيد بن عنبسة فإن كان الرازي فهو ضعيف، وإن كان غيره فلا أعرفه".  
وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٧٠/١: "وفيه فائد أبو الرقاء وهو ضعيف".  
وكور العمامة: هو لفها وجمعها على الرأس.  
انظر: القاموس المحيط ٢/٢١٨، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٢٠٨.  
(٢) انظر: الإشراف ١/٨٣، المغني ٢/١٩٨.



وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: لا يصح لكم التعلق بظاهر هذا الحديث، لأنه يجوز السجود على بساط يقي حر الرمضاء .

قلنا: لم يكن لهم شيء يسطونه ليقبهم حر الرمضاء ، وإنما سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن سجودهم على ثيابهم لأجل الرمضاء، فلم يأذن لهم في ذلك.

فإن قيل: في الخبر وأكفنا، والأكف لا يجب كشفها حال السجود.

قلنا: للشافعي في ذلك قولان:

أحدهما: أن كشف الأكف واجب، فعلى هذا سقط السؤال.

والثاني: أن الكشف ليس بواجب<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا القول قام الدليل على إخراج الأكف من حكم الخبر، وبقي ما عدا ذلك على عمومته.

فإن قيل: إنما شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء ليؤخر صلاة الظهر فلم يجبهم إلى تأخيرها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٥١/٢.

والحديث في صحيح مسلم ٤٣٣/١، ولكن بدون لفظ: (في جباهنا وأكفنا).

وقال النووي في المجموع ٤٢٢/٣: "عن إسناد البيهقي: "إسناده جيد".

ومعنى: (فلم يشكنا): أي لم يزل شكوانا.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٩٧/٢، المجموع ٤٢٣/٣.

(٢) انظر: التعليقة ٧٦٠/٢، فتح العزيز ٤٦٤/٣، التبصرة ص ٣٦١.

واصح القولين: عدم الوجوب.

روضة الطالبين ٣٦٢/١.

(٣) انظر: المغني ١٩٨/٢.

ويؤيده ما ذكر مسلم في صحيحه ٤٣٣/١: في آخر هذا الحديث: قال زهير: قلت لأبي إسحاق: أفي

قلنا: هذا ليس بصحيح، لأنه قد ثبت عنه -ﷺ- أنه قال: (أبردوا بالصلاة)<sup>(١)</sup> فدل على أن المعنى ما ذكرناه.

ويدل عليه أيضا ما روى ابن عمر وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا سجدت فمكن جبهتك) وقال أنس: فالزق جبهتك بالأرض ولا تنقر نقرأ<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن عبدالحكم في مختصره: أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد وقد اعتم على جبهته فحصرها وقال: (مكن جبهتك من الأرض)<sup>(٣)</sup>.  
ومن القياس: نقول: سجد على ما هو متصل به فلم يجزه، كما لو سجد

---

الظهر؟ قال: نعم، قلت: أفى تعجيلها؟ قال: نعم.

ولقد ذكر ابن حجر فائدة جديدة، يرد بها على الرافعي في استدلاله بحديث خباب السابق فقال: فائدة: احتج الرافعي بهذا الحديث على وجوب كشف الجبهة في السجود، وفيه نظر، لحديث أنس: (فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه) فدل على أنهم كانوا في حال الاختيار يباشرون الأرض بالجباه، وعند الحاجة كالحر يتقون بالحائل، وحيث فلا يصح حمل الحديث على ذلك، لأنه لو كان مطلوبهم السجود على الحائل للأذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه منفصلا عنهم، فقد ثبت: أنه كان يصلي على الخمرة، وعلى الفراش. فعلم أنه لم يمنعهم الحائل، وإنما طلبوا منه تأخيرها زيادة على ما كان يؤخرها ويرد بها فلم يجبههم، والله أعلم.

انظر: التلخيص الحبير ١/٢٦٩.

وحديث أنس الذي ذكره الحافظ ابن حجر هو في صحيح البخاري وصحيح مسلم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر ١٩/٢.

(٢) سبق تخريجهما ص ٣٩٣.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٥١/٢، وهو حديث مرسل، أرسله صالح بن حيوان

السباعي، قال عبدالحق: لا يحتج به، وليس هذا المرسل حجة.

انظر: ميزان الاعتدال ٢/٢٩٣.

على فخذيه وركبته.

ولأن السجود حكم يتعلق بالجبهة، فوجب مباشرتها به قياساً على غسلها في الوضوء.

فأما احتجاجهم بالآية، فهي جملة، وأحاديثنا مفسرة فالأخذ بها أولى.  
وأما حديث ابن عباس: (ولا أكف شعرا ولا ثوبا) فنقول: كانوا يجمعون ثيابهم وقت السجود وشعورهم كيلا تصيب الأرض فنهوا عن ذلك، وأمروا بإرسال الثياب والشعور ليكون السجود كاملاً مستوعباً لجلستهم، ولذلك نهى أن يصلي الرجل وشعره معقوص<sup>(١)</sup>.

وأما روايتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد على كور عمامته، فليست معروفة عند أهل النقل<sup>(٢)</sup>، ولو صحت لحملناها على أنه سجد على جبهته وعمامته<sup>(٣)</sup> كما قلنا في حديثه الآخر أنه مسح على عمامته المعنى أنه مسح على رأسه وكمل المسح بعمامته<sup>(٤)</sup>.

وأما قولهم: الجبهة أحد الأعضاء فلم يجب كشفها قياساً على بقية الأعضاء.

---

(١) وقد رواه أحمد في المسند ١٥/٧ عن أبي رافع.

والعقص: هو اللي، وإدخال أطراف الشعر في أصوله.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٧٥/٣.

(٢) قال البيهقي في السنن الكبرى ١٥٣/٢: "وأما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من السجود على كور العمامة فلا يثبت شيء من ذلك...".

وقد ضعف حديث السجود على كور العمامة النووي في المجموع ٤٢٦/٣، وابن قدامة في المغني ١٩٨/٢ وغيرهما.

(٣) وقد أجاب بذلك البيهقي في السنن الكبرى ١٥٣/٢ ونقله عنه النووي في المجموع ٤٢٦/٣.

وانظر: الخاوي الكبير ١٢٧/٢.

(٤) انظر: التعليقة ٤٤٤/١.

فالجواب عنه: أن بقية الأعضاء لا يجب السجود عليها، فلذلك لم يجب

كشفها، والجهة يجب السجود عليها فلذلك وجب كشفها.

ثم نقول: المشقة تلحق في كشف الأعضاء وربما أدى ذلك إلى هتك

العورة، فلذلك عفي عنها<sup>(١)</sup>، وأما الجهة فلا مشقة تلحق في كشفها<sup>(٢)</sup>، فلذلك

أمر بكشفها، ولهذا قلنا: أن المسح على الخفين أجزى للحقوق المشقة في نزعهما،

والمسح على القفازين والبرقع لا يجوز لعدم المشقة في نزعهما.

وأما قولهم: ما صح السجود عليه منفصلاً صح السجود عليه متصلاً، فغير

صحيح اعتبار المنفصل بالمتصل، ألا ترى أن المحرم يجوز له أن ينام على المخيط،

ولا يجوز له لبسه، ويجوز له أن يسجد على العمامة وهي بين يديه ولا يجوز له أن

يجعلها على رأسه ويسجد، وكذلك يجوز أن يصلي بقميص في طرفه نجاسة، ولا

يجوز له لبسه ويصلي فيه.

---

(١) انظر: الحارثي الكبير ٢/١٢٧.

(٢) انظر: المجموع ٣/٤٢٦.

فإن قالوا: يلزمكم على هذا أن من شد طرف ذيله بحصير وصلى عليه أن لا تجزئه صلاته.

قلنا: أجل كذلك نقول، وقد نص الشافعي على أن من صلى على شيء متصل به يتحرك بحركته ويسير بسيره أن صلاته لا تجزئه ولو كان متصل يتحرك إذا بعد عنه.

ثم المعنى في الخفين والجوربين أن المشقة تلحق في نزعهما، وفي مسألتنا بخلافه، فبان الفرق بينهما والله أعلم.

قد ذكرنا أن السجود على الجبهة واجب، فأما اليدان والركبتان والرجلان فللشافعي في السجود عليها قولان:

أحدهما: أنه غير واجب، وهو ظاهر مذهبه<sup>(١)</sup>، وعليه عامة الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

والآخر: أنه واجب<sup>(٣)</sup>.

وبه قال إسحاق<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ٢٢٣/١.

وقال أبو إسحاق الشيرازي والبيهقي: هو الأشهر، واستظهره الرافعي.

انظر: المهذب ٤٢٦/٣، التهذيب ١١٤/٢، فتح العزيز ٤٥٤/٣.

(٢) وهو مذهب أبي حنيفة إلا في القدمين، فقد ذكر القدوري أنه فرض في السجود.

ورواية في مذهب المالكية، ذكرها القاضي أبو الحسن.

ورواية لأحمد اختارها القاضي أبو يعلى.

انظر في ذلك: الهداية ٥٠/١، بدائع الصنائع ٤٩٢/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٣، الذخيرة

١٩٤/٢، الإنصاف ٦٦/٢.

(٣) انظر: الأم ٢٢٣/١، وصححه البندنجي وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي، وبه قطع الشيخ

أبو حامد في التبصرة، ورجحه النووي في المجموع. انظر: التبصرة ص ٣٥٩، المجموع ٤٢٧/٣.

(٤) انظر: الأوسط ١٨٠/٣.

ووجهه: ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم)<sup>(١)</sup>.

وروى العباس عنه عليه السلام: (إذا سجد العبد سجد عنه سبعة آواب)<sup>(٢)</sup>.

ولأنه عضو من أعضاء السجود، فوجب السجود عليه قياسا على الجبهة<sup>(٣)</sup>.

ووجه القول الآخر: أن الله تعالى أفرد الجبهة في ذكر السجود فقال

---

وهو ظاهر مذهب مالك.

وهو مذهب أحمد.

انظر: الذخيرة ١٩٣/٢، الإنصاف ٦٦/٢.

(١) سبق تخريجه ص ٣٩٣.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: أعضاء السجود ٥٥٢/١، و الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في السجود على سبعة أعضاء ٦١/٢، و النسائي في سننه ، كتاب الافتتاح، باب: على كم السجود ٢٠٨/٢، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: السجود ٢٨٦/١، و أحمد في المسند ٣٣٩/١، و ابن خزيمة في صحيحه ٣٢٠/١.

قال الترمذي في سننه ٦٢/٢: "حديث العباس حديث حسن صحيح".

وقال أحمد شاکر في تخريج المسند ٢٠٠/٣: "إسناده صحيح"، وصححه ابن خزيمة والألباني في صحيح الجامع ٦٤١/١.

ورواه مسلم في صحيحه ٣٥٥/١ وفيه: (أطراف) بدل آواب.

والأواب: أي الأعضاء لفظا ومعنى، واحدها: إواب بالكسر والسكون.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٦/١، لسان العرب ٢٠٩/١.

(٣) انظر: الحاروي الكبير ١٢٧/٢.

:﴿سيماهم في وجوههم من أثر السجود﴾ الآية<sup>(١)</sup> وقال تعالى: ﴿يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سَجْدًا﴾<sup>(٢)</sup> ، وإفرادها بالذكر يدل على أنها مخالفة للأعضاء الستة في الحكم<sup>(٣)</sup>.

وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده: (سجد وجهي للذي خلقه، وشق سمعه وبصره)<sup>(٤)</sup>.

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مثل المصلي وشعره معقوس كمثل الذي يصلي وهو مكتوف)<sup>(٥)</sup>.

وقد أجمعنا على أن المصلي وشعره معقوس صلاته صحيحة، فكذلك المكتوف.

وروى ابن عمر وأنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا سجدت ٢٨/أ فمكن جبهتك من الأرض)<sup>(٦)</sup> ، فتخصيصه الجهة بالذكر يدل على أن سائر الأعضاء بخلافها.

ومن جهة المعنى: كل ما لم يجب كشفه في السجود لم يجب السجود عليه، أو كل ما لم يجب الإيماء به للسجود في حالة العجز لم يجب السجود عليه في حالة القدرة، قياساً على المرفقين<sup>(٧)</sup>.

فأما الأخبار التي احتجوا بها، فنحملها على الاستحباب بدليل ما

---

(١) سورة الفتح، الآية ٢٩.

(٢) سورة الإسراء، الآية ١٠٧.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ١٢٦/٢.

(٤) رواه مسلم في صحيحه، ٥٣٥/١ وقد سبق.

(٥) رواه أحمد في المسند ٥٢٠/١، وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ٣٢٤/٤: "إسناده صحيح".

(٦) سبق تخريجه ص ٣٩٣.

(٧) انظر: الحاوي الكبير ١٢٦/٢، فتح العزيز ٤٥٤/٣.

ذكرناه<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن قياسهم: فنقول: المعنى أن الجبهة يجب كشفها في السجود ولا يجب الإيماء بها في حال العجز، فلذلك وجب السجود عليها، وهذه الأعضاء لا يجب كشفها ولا الإيماء بها، فلذلك لم يجب السجود عليها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٤٢٧/٣.

(٢) انظر: المذهب ٤٢٦/٣، التهذيب ١١٤/٢.



**فصل:** إذا قلنا أن الأعضاء الستة لا يجب السجود عليها، فليس يجب كشفها، وإن قلنا: يجب السجود عليها فلا يختلف المذهب في أن كشف الركبتين والقدمين غير واجب<sup>(١)</sup>، وفي اليدين قولان:

قال في كتاب السبق والرمي: يجب كشفها في السجود، لما روى خباب قال: (شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا)<sup>(٢)</sup>.

والقول الآخر: لا يجب كشفها<sup>(٣)</sup>، ووجهه: أنهما عضوان يستران في العادة، فلم يجب كشفهما قياساً على الركبتين<sup>(٤)</sup>.

فأما حديث خباب فالجواب عنه: أن قوله: (فلم يشكنا) عائد إلى الجبهة دون اليدين والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: التهذيب ١١٥/٢، روضة الطالبين ٣٦٢/١.

وذلك "لأن كشف الركبة يفضي إلى كشف العورة، فتبطل الصلاة، والقدم قد تكون في الخف فكشفها يبطل المسح والصلاة".

المهذب ٤٢٦/٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٩٦.

(٣) انظر: المهذب ٤٢٧/٣، الوسيط ٦٢٧/٢، روضة الطالبين ٣٦٢/١.

وهو الصحيح، والمنصوص في عامة كتب الشافعي.

انظر: المجموع ٤٢٩/٣، فتح العزيز ٤٦٥/٣.

(٤) انظر: التهذيب ١١٥/٢، التعليقة ٧٦٠/٢.

فصل: والمستحب أن يضع بطن راحته على الأرض ، وكذلك بطون أصابع رجليه ، ويستقبل القبلة بأطراف أصابعه ، فإن وضع بطون الأصابع على الأرض ونصب الباقي كره له ذلك وأجزأه ، ويكون بمنزلة من سجد على بعض جبهته<sup>(١)</sup>.

وإن وضع ظهر كفه على الأرض فهو بمنزلة من لم يضع كفه على الأرض في السجود.

فإن قلنا : وضع الكف مستحب فقد ترك المستحب.

وإن قلنا : وضعه واجب فقد ترك الواجب فلا تجزيه صلاته<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: اللباب ص ١٠٢، ١٠٣، التهذيب ١١٥/٢.

(٢) وهو المنصوص عن الشافعي في الأم ٢٢٣/١.

فصل: ويستحب أن يقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاثاً<sup>(١)</sup>.

لما روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يقوله في سجوده)<sup>(٢)</sup>

وعن ابن مسعود قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا سجد أحدكم فليقل: سبحان ربي الأعلى ثلاثاً)<sup>(٣)</sup> وذلك أدناه، ويضيف إليه ما روى علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول إذا سجد: (سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين)<sup>(٤)</sup>.

ويستحب الإكثار من الدعاء في السجود لقوله - صلى الله عليه وسلم -  
(أما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم)<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أقرب ما يكون العبد من ربه إذا سجد)<sup>(٦)</sup>.

وقال مجاهد: "أقرب ما يكون العبد من الله إذا سجد، ألم يسمع قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾"<sup>(٧)</sup> والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: الأم ٢٢٥/١، مختصر المزني ص ١٨، المذهب ٤٣٢/٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦٤.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٦٤.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٢٠.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٥٨.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود ٣٥٠/١.

(٧) أخرجه الشافعي في الأم ٢٢٥/١، وفي مسنده - ترتيبه - ٩٣/١.

وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار ٣٠/٣: "هذا الذي رواه الشافعي بإسناده عن مجاهد صحيح من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم (...).

والآية ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ من سورة العلق، الآية ١٩.

## فصل: قال الشافعي: ويجافي مرفقيه عن جنبه إلى آخر الفصل<sup>(١)</sup>.

نقل المزي عن الشافعي في هيئات السجود أربعة أشياء هي:

أن يجافي<sup>(٢)</sup> مرفقيه عن جنبه حتى إن لم يكن عليه ما يستر رؤية عفرة<sup>(٣)</sup>

إبطيه، ويقل<sup>(٤)</sup> بطنه عن فخذه، ويوجه أصابع يديه ورجليه نحو القبلة، ويفرج بين رجليه<sup>(٥)</sup>، قال أصحابنا: يكون بينهما قدر شبر<sup>(٦)</sup>. وزاد في الأم ثلاثة أشياء:

وهي أن يجافي مرفقيه عن الأرض، فلا يسطهما عليها، ويضم أصابع يديه

، ويضع يديه حيال أذنيه<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزي ص ١٨.

(٢) جافي: من الجفاء أي البعد عن الشيء، ومعنى يجافي مرفقيه عن جنبه: أي نحاهما عما يليهما من الجنب.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٨٠.

(٣) عفرة: إبطيه: والففرة: بياض ولكن ليس بالبياض الناصع الشديد، ولكنه كلون عفر الأرض وهو وجهها، وأراد به منبت الشعر من الإبطين لمخالطة بياض الجلد سواد الشعر.

انظر: لسان العرب ٤/٥٨٥، حاشية السندي على سنن النسائي ٢/٢١٣.

(٤) يقل: أي يرفع.

انظر: لسان العرب ١١/٥٦٦، القاموس المحيط ٣/٦٠٢.

(٥) انظر: مختصر المزي ص ١٨.

(٦) انظر: المجموع ٣/٤٣١.

والشبر: هو ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر إذا فتحت الكف.

انظر: القاموس المحيط ٢/١٢٠، لسان العرب ٤/٣٩١.

(٧) قلت: ومقصود المؤلف بقوله: (يفرج بين رجليه ... قدر شبر) القدمين كما هو مفسر في المجموع

٣/٤٣١.

والسنة خلاف ما ذكره المؤلف، إذ جاء في صحيح مسلم ١/٣٥٢ عن عائشة رضي الله عنها أنها

وقد روي في ذلك آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
فمنها ما روى البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم : (كان إذا سجد  
جَنًّا) <sup>(١)</sup>.

وروي : (جَنٌّ) <sup>(٢)</sup> و(خَوَّى) <sup>(٣)</sup> والمعنى في كل ذلك واحد، وهو تفريق

---

قالت : (فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش، فالتمسته، فوَقَعَت يدي على بطن  
قدميه وهو في السجود وهما منصوبتان ...).

قال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع ١٧٠/٣ : "واليد الواحدة لا تقع على القدمين إلا في حال  
التراص".

ثم ذكر حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت : فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان  
معي على الفراش، فوجدته ساجدا راضا عقيبه، مستقبل بأطراف أصابعه القبلة ...).

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٣٢٨/١، والحاكم في المستدرک ٢٢٨/١، و البيهقي في السنن  
الكبرى.

وقال الحاكم في المستدرک ٢٢٩/١ : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي في  
المختصر، وصححه ابن خزيمة والألباني في صفة الصلاة ص ١٤٢.

(١) أخرجه النسائي في سننه ، كتاب الافتتاح، باب: صفة السجود ٢١٢/٢، و ابن خزيمة في صحيحه  
٣٢٦/١.

وقال الألباني في حاشيته على صحيح ابن خزيمة ٣٢٦/١ : "إسناده صحيح لو لا اختلاط أبي إسحاق  
وعننته".

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٦٥/٢، وفي إسناده أبو إسحاق السبيعي، وصحح النووي  
في المجموع ٤٢٩/٣ إسناده النسائي والبيهقي.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة ٣٥٧/١ من حديث  
ميمونة قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خَوَّى يديه -يعني جنح- حتى يرى  
وضح إبطيه من وراءه ..).

الأعضاء حتى يصير بينهما خاوياً<sup>(١)</sup>.

وروى ابن بجنة<sup>(٢)</sup> (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد يجافي مرفقيه عن جنبه حتى يرى بياض إبطيه)<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو حميد عنه عليه السلام أنه (كان إذا سجد فرج بين رجله)<sup>(٤)</sup>.  
وروت عائشة رضي الله عنها (أنه عليه السلام كان إذا سجد جعل أصابعه تجاه القبلة)<sup>(٥)</sup>.

وروي عنه عليه السلام (أنه كان إذا سجد فتح أصابعه نحو القبلة)<sup>(٦)</sup>.  
والمعنى: عوجها<sup>(٧)</sup>، وروى أنس عنه عليه السلام (إذا سجد أحدكم فلا

---

(١) قال النووي في شرح صحيح مسلم ٢/٢١١: "وفرّج وفتح وخوى بمعنى واحد، ومعناه كله باعد مرفقيه وعضديه عن جنبه.

وانظر: المذهب ٣/٤٢٩، المغني لابن باطيش ١/١٢٠، حاشية السيوطي على سنن النسائي ١/٢١٢.  
(٢) هو عبد الله بن مالك بن القشيب الأسدي، أبو محمد، حليف بني المطلب، المعروف بابن بجنة، وهي أمه بحيرة بنت الحارث بن المطلب، أسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم، وكان ناسكاً فاضلاً، وكان ينزل بطن ريم على ثلاثين ميلاً من المدينة ومات بها سنة ثمان وخمسين تقريباً.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤/٣٤٢، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٦١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: يُبدي ضبعيه ويجافي في السجود ٢/٣٧٤، و مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة ١/٣٥٦.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: افتتاح الصلاة ١/٤٧١.

وقال الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ١/٢٥١: "إسناده صحيح على شرط الشيخين، على ضعف أحد رواه".

(٥) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٣/١٦٩.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: افتتاح الصلاة ١/٤٦٨، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: في وصف الصلاة ٢/١٠٦ وقال الترمذي بعده: "هذا حديث حسن صحيح"، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/١٤١.

ينبسط انبساط الكلب<sup>(١)</sup>.

وروي عنه عليه السلام (أنه كان إذا سجد ضم أصابعه)<sup>(٢)</sup>.

(ونهى عليه السلام عن نقرة<sup>(٣)</sup> الغراب وربضة<sup>(٤)</sup> السبع)<sup>(٥)</sup>.

=

(٧) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٠٨/٣.

والمراد هو أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعتان فيستقبل بظهور قدميه القبلة.

انظر: فتح الباري ٣٧٥/٢.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: لا يفرش ذراعيه في السجود ٣٨٣/٢، و

مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: الاعتدال في السجود ٣٥٥/١.

وبسط الكلب: هو وضع المرفقين مع الكفين على الأرض.

انظر: حاشية السندي على سنن النسائي ٢١٤/٢.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٦٢/٢ وابن خزيمة في صحيحه ٣٢٤/١.

وقال الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة ٣٢٤/١: "إسناده صحيح لو لا عنعنة هشيم".

(٣) نقرة الغراب: هو بتخفيف السجود، وأنه لا يمكن فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد

أكله.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٤/٥، حاشية السيوطي على سنن النسائي ٢١٤/٢.

(٤) ربضة السبع: هو أن يسط ذراعيه في السجود ولا يرفعهما عن الأرض.

انظر: حاشية السندي ٢١٥/٢.

(٥) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: النهي عن نقرة الغراب ٢١٤/٢، وابن خزيمة في

صحيحه ٣٣١/١.

وقال الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة ٣٣١/١: "إسناده ضعيف، لكن له شاهد يتقوى به"،

وحسنه في صحيح سنن النسائي ٢٣٨/١.

مسألة: ورفع الرأس والجلسة بين السجدين واجبة<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: لو رفع رأسه قدر حد السيف أجزأه<sup>(٢)</sup>.  
واحتج من نصره: بقوله تعالى ﴿اركعوا واسجدوا﴾<sup>(٣)</sup>.  
قالوا: ولأنها جلسة فصل بين متشاكلين، فلم تكن واجبة، قياساً على  
جلسة التشهد الأول<sup>(٤)</sup>.  
ودليلنا: قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته: (ثم اسجد حتى  
تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تعتدل جالساً)<sup>(٥)</sup>.  
وقال البراء: (كان ركوع رسول الله صلى الله عليه وسلم وسجوده  
وجلوسه بين السجدين قريباً من السواء)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الحاروي الكبير ١٣٠/٢، التعليقة ٧٦٥/٢، فتح العزيز ٤٧٧/٣.

وهو مذهب أحمد.

انظر: الإفصاح عن معاني الصحاح ١٣٢/١، الكافي لابن قدامة ١٣٨/١.

(٢) انظر: الهداية ٥١/١، البحر الرائق ٣٣٩/١.

وهو مذهب مالك.

انظر: الإشراف ٨٤/١، الذخيرة ١٩٨/٢.

(٣) سورة الحج، الآية ٧٧.

(٤) انظر: المغني ٢٠٤/٢.

(٥) جزء من حديث المسيء صلاته، وهذا اللفظ عند البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب:

المكث بين السجدين ٣٨٢/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في

كل ركعة ٢٩٨/٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: الاطمئنان حين يرفع رأسه من الركوع

٣٦٦/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام

٣٤٤/١.



وقد ثبت عنه عليه السلام قال: (صلوا كما رأيتموني أصلي)<sup>(١)</sup>.  
 وقالت عائشة: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من  
 السجود لم يعد إليه حتى يعتدل قاعدا)<sup>(٢)</sup>.  
 ومن القياس: أنه رفع واجب ، فكان الاعتدال فيه واجبا قياساً على الرفع  
 من السجدة الثانية<sup>(٣)</sup>.

فأما احتجاجهم بالآية فهي مجملة وأحاديثنا مفسرة لها فالأخذ بها أولى.  
 وأما قولهم: جلسة فصل بين متشاكلين فلا تأثير له، لأن الجلسة في الثانية  
 من المغرب غير واجبة، وليست للفصل بين متشاكلين ، لأن ما قبلها ركعتان،  
 وبعدها ركعة على أنا لا نسلّم أن الجلسة الأولى في الظهر فصلٌ بين متشاكلين،  
 لأن/ الأولتين: السنة فيهما قراءة سورة بعد الفاتحة ، وليس كذلك السنة في ٢٩/أ  
 الأخرتين، ولأنّ القراءة في الأولتين عندهم واجبة، وليست واجبة في الأخرتين،  
 وكذلك الجلسة الأولى في العشاء ليست للفصل بين متشاكلين، إذ من سنة  
 الأولتين الجهر بالقراءة، وفي الأخرتين المخافتة بها، فليس هناك تشاكل ولا اشتباه.  
 فصل: ويستحب أن يقول في الجلسة<sup>(٤)</sup> ما روت أم سلمة أن النبي -ﷺ-  
 كان يقول في جلوسه بين السجدين: ((اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني  
 وارزقني واهدني للطريق الأقوم))<sup>(٥)</sup>. والله أعلم بالصواب.

(١) سبق تخريجه ص ١٣٥ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة ٣٥٨/١.

(٣) انظر: المغني ٢/٢٠٥.

(٤) والاستحباب هو المذهب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١٣٠، المهذب ٣/٤٣٦، روضة الطالبين ١/٣٦٥.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢/١٥٩.

---

وأخرجه أحمد في المسند ٦١٢/١، وأبو داود في السنن ٥٣١/١، والترمذي في سننه ٧٦/٢، وابن ماجه في سننه ٢٩٠/١ والحاكم في المستدرک ٢٦٢/١ والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٦/٢.

عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي -ﷺ- كان يقول بين السجدين: ((اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني)).

قال الحاكم: ((هذا حديث صحيح الإسناد))، وصححه الذهبي في تلخيص المستدرک ٢٦٢/٢، وقال النووي في المجموع ٤٣٧/٣: ((رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد جيد))، وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ١٧٢/٥: ((إسناده صحيح)).

مسألة: قال الشافعي - رحمه الله -: حتى يعتدل جالساً على رجله اليسرى، وينصب رجله اليمنى<sup>(١)</sup>.

وهذه هي الهيئة المستحبة في الجلوس بين السجدين<sup>(٢)</sup>.  
ونقل البويطي عن الشافعي أنه يجلس: على عقبه<sup>(٣)</sup>، ويكون صدر قدميه على الأرض<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصر هذا بما روي عن طاوس قال: رأيت العبادلة عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر وابن الزبير يقعون في الجلسة بين السجدين<sup>(٥)</sup>، قالوا: والإقعاء ما ذكرناه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٢) انظر: الأم ١/٢٢٦، الباب ص ١٠٣، التعليقة ٢/٧٦٦.

وهذه الجلسة تسمى: بالافتراش

انظر: التهذيب ٢/١١٧، روضة الطالبين ١/٣٦٥.

(٣) عقبه: تثنية عقب، وهو مؤخرة القدم مما يلي الساق.

انظر: لسان العرب ١/٦١١، معجم لغة الفقهاء ص ٣١٧.

(٤) انظر: مختصر البويطي ل ٧.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/١٧٢، وعبد الرزاق في المصنف ٢/١٩١.

وصحح إسناده ابن حجر والألباني.

انظر: التلخيص الحبير ١/٢٧٤، إرواء الغليل ٢/٢٢٢.

(٦) وما ذكره البويطي عن الشافعي هو تفسير أهل الحديث للإقعاء المسنون، وقد ورد عن أحمد بن حنبل مثل ذلك.

انظر: السنن الكبرى ٢/١٧٢، مسائل أحمد وإسحاق ١/٣٣١.

قال ابن عباس: ((من السنة أن يمس عقبك إيتيك في الصلاة بين السجدين)).

أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢/١٩١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/١٧١.

وقال طاوس: ((قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين فقال: هي السنة، قلنا له: إنا لنراه جفاء

والدليل على صحة القول الآخر ما روي عن أبي حميد الساعدي أنه وصف صلاة رسول الله - ﷺ - فقال: ((وكان إذا رفع رأسه من السجود جلس على رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى))<sup>(١)</sup>.

ومن القياس نقول: جلوس في الصلاة فكان من سنته وضع اليسرى ونصب اليمنى قياساً على الجلوس للتشهد.

فأما حديث طاوس فالجواب عنه أن الإقعاء هو جلوس المصطلبي كذا ذكر أهل اللغة<sup>(٢)</sup>، وقيل: هو جلوس الكلب<sup>(٣)</sup>، وذلك أن يعتمد في جلوسه على يديه، وكلا الأمرين متروك بالإجماع، فلا تعلق لهم في الخبر، ولو كان الإقعاء ما ذكره عند أهل اللغة لوجب أن يتبع صلاة رسول الله - ﷺ - ، ولا يعترض عليها بفعل الصحابة<sup>(٤)</sup>.

---

بالرجل، فقال ابن عباس: بل هي سنة نبيك - ﷺ - .

أخرجه مسلم في صحيحه ٣٨١/١.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: سنة الجلوس في التشهد ٢٨٨/٢)، والشافعي في مسنده - ترتيبه - ٩٥/١.

(٢) انظر: لسان العرب ٤٦٨/١٤.

(٣) وهو ما حكاه أبو عبيد عن أبي عبيدة قال: ((الإقعاء جلوس الرجل على إتيته ناصباً فخذه مثل إقعاء الكلب والسبع)).

وهذه الصورة من الجلوس هي التي وردت الأحاديث بكراتها كما حققه البيهقي، وتبعه في ذلك ابن الصلاح والنوري.

انظر: غريب الحديث ٢١٠/١، السنن الكبرى ١٧٣/٢، المجموع ٤٣٨/٣، المغني لابن باطيش ١٢٢/١.

(٤) وقد ادعى ابن القيم - رحمه الله - في زاد المعاد ٢٣٨/١ أنه لا يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الموضع - وهو الجلوس بين السجدين - جلسة غير الافتراش، وذكر الشيخ ابن عثيمين

فصل: قال الشافعي: ويسجد سجدة أخرى كذلك<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال السجدة الثانية واجبة بإجماع المسلمين، وهي مثل الأولى في الهيئة والصفة بلا فرق<sup>(٢)</sup>.

مسألة: نقل المزني عن الشافعي أنه إذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس جلسة الاستراحة ثم قام<sup>(٣)</sup>.

ونقل الربيع عن المزني أنه يقوم من غير جلسة<sup>(٤)</sup>.

واختلف أصحابنا في ذلك، فقال أبو إسحاق المروزي: ليست المسألة على قولين، وإنما هي على اختلاف حالين، فذكر الشافعي الجلسة قاصداً بذلك من علت سنه أو كان مريضاً، وقوله الآخر في النهوض إلى القيام من غير جلوس أراد بذلك في حق الشباب وذوي الصحة والقوة<sup>(٥)</sup>.

---

في الشرح الممتع ١٧٦/٣، أن هذا هو المحفوظ عن أصحاب أحمد وفقهائهم، وقال باحتمال نسخ حديث ابن عباس الذي في صحيح مسلم وأنه في أول الأمر. ولكن الصواب - والله أعلم - أن الإقعاء - وهو الجلوس على العقبين، ونصب صدور القدمين على الأرض - سنة في هذا الموضع، لثبوته عن الصحابة موقوفاً، ولصحة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث ابن عباس، ودعوى النسخ لا دليل عليها. والله أعلم.

(١) مختصر المزني ص ١٨.

(٢) انظر: مراتب الإجماع ص ٣٠، المجموع ٤٤٠/٣.

(٣) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

وهي المذهب. انظر: التعليقة ٧٦٦/٢، روضة الطالبين ٣٦٥/١.

(٤) انظر: الأم ٢٢٦/١.

(٥) انظر: المذهب ٤٤١/٣، التهذيب ١١٨/٢.

وقال عامة أصحابنا: بل المسألة على قولين في عموم الأحوال:

أحدهما: يستحب جلسة الاستراحة.

والثاني: لا يستحب<sup>(١)</sup>.

وهذا الثاني مذهب مالك<sup>(٢)</sup> والثوري<sup>(٣)</sup>، وأبي حنيفة<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>،

وإسحاق<sup>(٦)</sup>.

واحتج مَنْ نصره بقوله -ﷺ- للأعرابي المسيء صلاته: ((ثم اسجد حتى

تطمئن ساجداً، ثم قم حتى تعتدل قائماً))<sup>(٧)</sup>.

قال الطحاوي: ولأن هذه الجلسة لو كانت مستحبة لكان لها ذكر

---

(١) انظر: حلية العلماء ١/١٩٢، الفتح العزيز ٣/٤٨٦.

وذكر النوري في المجموع (٣/٤٤١) طريقاً ثالثاً: وهي القطع بأنها تستحب لكل أحد، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي والمحاملي في المقنع، والفوراني في الإبانة، وإمام الحرمين والغزالي في كتبه.

(٢) انظر: المدونة الكبرى ١/٧٣، التلقين ١/١٠٧، بداية المجتهد ١/١٣٧.

(٣) انظر: الأوسط ٣/١٩٧، شرح السنة ٣/١٦٥.

(٤) انظر: الأصل ١/٧، رد المختار ٢/٢١٣.

(٥) وهي الصحيح من المذهب، وقيل: يجلس للاستراحة، وقيل: لمن كان ضعيفاً.

انظر: الممتع في شرح المقنع ١/٤٤٢، شرح الزركشي على متن الخرقى ١/٣١٤-٣١٥، الإنصاف ٢/٧١، ٧٢، مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٣٥.

(٦) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ١/٣٢٧، شرح السنة ٣/١٦٥.

ونقل عنه الكوسج والترمذي: أنه إن لم يقدر أن يعتمد على يديه وصدور قدميه جلس ثم اعتمد على يديه وقام.

انظر: مسائل أحمد وإسحاق ١/٣٢٧، سنن الترمذي ٢/٧٩.

(٧) سبق تخريجه ص ١٣٥.

فلو كانت جلسة الاستراحة سنة لذكرها كل من وصف صلاته -ﷺ-.

مشروع، ولما أجمعنا على أنه لا ذكر لها دلّ على أنها غير مستحبة<sup>(١)</sup>.  
 ودليلنا ما روي عن أبي حميد الساعدي أنه وصف صلاة رسول الله -ﷺ-  
 فقال: ((لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ ثَنَى رِجْلَهُ فَجَلَسَ عَلَيْهَا ثُمَّ قَامَ))<sup>(٢)</sup>.  
 وروي عن أبي قلابة<sup>(٣)</sup> قال: جاءنا مالك بن الحويرث<sup>(٤)</sup> في مسجدنا  
 فقال: والله إني لأصلي وما أريد الصلاة، ولكن أريد أن أريكم كيف رأيت  
 رسول الله -ﷺ- يصلي، فقعد في الركعة الأولى حين رفع رأسه من السجدة  
 الآخرة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢١٤، فتح الباري ٢/٣٨٥.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٣٣.

(٣) هو: عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، أبو قلابة البصري، ثقة فاضل، كثير الإرسال، روى عن  
 أنس بن مالك، وحذيفة، ومعارية، ومالك بن الحويرث، وغيرهم رضي الله عنهم، وروى عنه:  
 أيوب السخيتاني، وثابت البناني، وحميد الطويل، وخلق كثير، مات بالشام هارباً من القضاء سنة  
 أربع ومائة وقيل بعدها.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/١٨٣، تقريب التهذيب ١/٤٩٤، شذرات الذهب ١/١٢٦.

(٤) هو: مالك بن الحويرث بن حُشَيْش بن عوف بن جندع، أبو سليمان الليثي، له صحبة، قدم  
 على النبي -ﷺ- فأسلم وأقام عنده أياماً ثم أذن له في الرجوع إلى أهله، ونزل البصرة، ومات سنة  
 أربع وتسعين.

انظر ترجمته في: الاستيعاب ٣/٣٤٩، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٨٠.

(٥) أخرجه الشافعي في الأم ١/٢٢٧، ومسنده ١/٩٤، والبخاري في صحيحه كتاب الأذان، باب:  
 كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة ٢/٣٨٥ بلفظ: ((وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية  
 جلس واعتمد على الأرض ثم قام)).

وحديث مالك يدل على أن النبي -ﷺ- لم يكن يفعل هذه الجلسة لكبر سن أو مرض، لأن مالكاً  
 يقول: ((أتينا إلى رسول الله -ﷺ- ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرون يوماً وليلة...)).  
 وكان مما قال لهم النبي -ﷺ-: ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) فحكايته لصفة صلاة رسول الله -ﷺ-

ومن القياس رفع من سجود، فوجب أن يكون القعود فيه مستحباً قياساً على الرفع من السجدة الأولى.

فأما حديث الأعرابي المسمى صلاته فالجواب عنه أنه -عليه السلام- قصد تعليمه الواجب دون المسنون<sup>(١)</sup>.

وأما قول الطحاوي فهو صحيح بقضية القياس، غير أن القياس متروك للسنة إذا ثبتت<sup>(٢)</sup>.

فصل: قال أبو إسحاق المروزي: فإذا رفع رأسه من السجود ابتداءً بالتكبير مع الرفع إلى أن ينتصب قائماً<sup>(٣)</sup>، فإن جلس جلسة الاستراحة انتهى بالتكبير حتى

---

❦ - داخله تحت هذا الأمر، ولو كان حاجة ما لبين لهم رسول الله -ﷺ- ذلك، لأنه كان في مقام التعليم، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

انظر: فتح الباري ٢/٣٨٥، جزء حديث المسمى صلاته لبازمول ص ٤٨.

(١) انظر: المجموع ٣/٤٤٧.

(٢) وأجاب النووي بأن ذكر جلسة الاستراحة هو التكبير، فإنه يمد التكبير حتى يستوعبها ويصل إلى القيام، ولو لم يكن فيها ذكر لم يجوز رد السنن الثابتة بهذا الاعتراض.

انظر: المجموع ٣/٤٤٤.

بل ما يقتضيه المعنى أقوى مما يقتضيه القياس، إذ المعنى: أن الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه مميزاً لكل عضو وضعاً، فكذا ينبغي إذا رفع رأسه ويديه أن يميز رفع ركبتيه، وإنما يتم ذلك بأن يجلس ثم ينهض قائماً.

نبه عليه ناصر الدين بن المنير في الحاشية، ونقله ابن حجر في فتح الباري ٢/٣٨٥.

فائدة: قال النووي في المجموع ٣/٤٤٢: وأعلم أنه ينبغي لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث فيها، وعدم المعارض الصحيح لها، ولا تغتر بكثرة المتساهلين بتركها، فقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾.

(٣) هذا على القول بأنه لا تسنّ جلسة الاستراحة.



يعتدل جالساً، ثم ينهض إلى القيام بغير تكبير<sup>(١)</sup>.

وإنما قلنا ذلك لأن الصلاة لا يشرع فيها تكبيران من غير أن يتخللها فصل، ولا يدخل على هذا من أدرك الإمام رакعاً فكبر تكبيرتين متواليتين، الأولى منهما للإحرام، والثانية للركوع، لأن هناك قد نابت قراءة الإمام عن قراءته، والقراءة فاصلة بين التكبيرتين.

---

انظر: المجموع ٤٤١/٣.

(١) انظر: حلية العلماء ١٩٢/٣، الفتح العزيز ٤٨٩/٣.

وذكر القاضي حسين والبغوي وغيرهما وجهين آخرين:

أحدهما: أنه يرفع مكبراً، ويمدّه إلى أن يستوي قائماً، ويخفف الجلسة حتى لا يخلو جزء من صلاته عن ذكر.

والثاني: أنه يرفع رأسه غير مكبر، ويتدئ التكبير جالساً، ويمدّه إلى أن يقوم.

انظر: التعليقة ٧٦٨/٢، التهذيب ١١٩/٢.

وأصح الوجوه عند الأصحاب هو أن يرفع مكبراً، ويمدّه إلى أن يستوي قائماً.

انظر: التهذيب ١١٩/٢، المهذب ٤٤١/٣، الفتح العزيز ٤٨٩/٣، روضة الطالبين ٣٦٦/١.

مسألة: قال الشافعي: فإذا استوى قاعداً نهض معتمداً على الأرض بيديه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال<sup>(٢)</sup>.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه ينهض إلى القيام من غير أن يعتمد على الأرض بيديه<sup>(٣)</sup>، واحتج من نصره بما روي عن ابن عمر أن النبي -ﷺ- ((نهى أن يعتمد الرجل على يديه في الصلاة))<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٢) ونص عليه الشافعي في الأم، واتفق عليه الأصحاب.

انظر: الأم ١/٢٢٧، المقنع في الفقه ص ١٣٨، المجموع ٣/٣٣٤.

وهو مذهب مالك، والصحيح من المذهب عند الحنابلة.

انظر: الإشراف ١/٨٤، قوانين الأحكام ص ٦٤، الإنصاف ٢/٧١.

(٣) انظر: الأصل ٧/١، مختصر اختلاف العلماء ١/٢١٣.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: كراهة الاعتماد على اليد في الصلاة ١/٦٠٥). قال: حدثنا أحمد بن حنبل، وأحمد بن محمد بن شُبوِّيه ومحمد بن رافع، ومحمد بن عبد الملك الغزال قالوا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر قال: نهى رسول الله -ﷺ-.

قال أحمد بن حنبل: ((أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده)).

وقال ابن شُبوِّيه: ((نهى أن يعتمد الرجل على يده في الصلاة)).

وقال ابن رافع: ((نهى أن يصلي الرجل وهو معتمد على يده))، وذكره في باب الرفع من السجود.

وقال ابن عبد الملك: ((نهى أن يعتمد الرجل على يده إذا نهض في الصلاة)).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/١٩٤ من طريق أبي داود.

فهذا الحديث قد اختلف في متنه على عبد الرزاق، فرواه عنه أربعة من شيوخ أبي داود.

فجنح ابن الترمذاني في الجوهر النقي ٢/١٩٥ وتبعه بكر أبو زيد في جزء كيفية النهوض في الصلاة ص ٣٤ وغيرهما إلى أن ما ذكره أبو داود هما حديثان منفصلان، لكل حديث حكمه الخاص به.

ودليلنا ما روي عن مالك بن الحويرث أنه أراهم صلاة رسول الله -ﷺ-  
فلَمَّا نهض اعتمد على الأرض بيديه<sup>(١)</sup>.

قال الشافعي: ولأن ذلك أبلغ في الخشوع وأعون على الصلاة، وأحرى أن

=

والصواب أن الحديث واحد، لأن الطريق واحدة، ورواية أحمد بن حنبل ((نهى أن يجلس الرجل في  
الصلاة وهو معتمد على يده)) هي أبين الروايات، ورواية ابن شويه وابن رافع لا تخالفه، ورواية ابن  
عبد الملك وهم.

انظر: السنن الكبرى ١٩٥/٢.

وقد ضعف رواية ابن عبد الملك النووي في المجموع ٤٤٥/٣، وأحمد شاكر في تخريج المسند ١٢٦/٩،  
والألباني في السلسلة الضعيفة ٣٨٩/٢.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة  
٣٨٥/٢).

ولكن ليس في شيء من ألفاظ الحديث المذكورة لفظ (بيديه) أي (فاعتمد بيديه على الأرض).

وقد جزم بعض المحققين بذلك، كما استقرأه عبد الله بن أمير).

إفادة من بكر أبو زيد في جزء كيفية النهوض في الصلاة ص ١٦:

قلت: وما استنبطه الشافعي -رحمه الله- في الأم ٢٢٦/١ أن معناه اعتمد على الأرض بيديه هو  
الأظهر، إذ هو المعنى المتبادر من الاعتماد، قال ابن حجر في فتح الباري ٣٨٦/٢: ((يستفاد من  
الاعتماد أنه يكون باليد، لأنه افتعال من العمد والمراد به الاتكاء وهو باليد، وروى عبد الرزاق في  
المصنف ١٧٨/٢: عن ابن عمر أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمداً على يديه قبل أن  
يرفعهما)). اهـ.

وسنده ضعيف، فيه عبد الله العمري وهو ضعيف، ولكن ذكر الألباني أن له شاهداً قوياً وهو ما  
أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٩٤/٢: عن الأزرق بن قيس قال: ((رأيت ابن عمر إذا قام من  
الركعتين اعتمد على الأرض بيديه، فقلت لولده وجلسائه: لعله يفعل هذا من الكبر؟ قالوا: لا ولكن  
هكذا يكون)).

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة ٣٩٢/٢: إسناده جيد، رجاله ثقات كلهم.

لا ينقلب<sup>(١)</sup>.

قال أصحابنا: ولأن السجود سنّ له وضع اليدين قبل الوجه لئلا ينقلب على رأسه، وذلك / غير مأمور في القيام، فيجب أن يكون مثله. ٣٠/أ.

فأما الحديث الذي احتجوا به عن ابن عمر، فإن راويه عن عبد الرزاق محمد بن عبد الملك الغزّال وهو مجهول<sup>(٢)</sup>، وقد رواه أحمد بن حنبل بالإسناد الذي ذكره، عن عبد الرزاق عن معمر، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي -ﷺ- ((نهى أن يجلس الرجل في الصلاة معتمداً على يديه))<sup>(٣)</sup>.

ورواه محمد بن إسحاق بن خزيمة<sup>(٤)</sup> .....

(١) الأم ١/٢٢٧.

(٢) ووصفه بذلك أيضاً النووي في المجموع ٢/٤٤٥.

وليس الأمر كما قالوا، بل هو معروف، وهو جار أحمد بن حنبل وصاحبه، وروى عنه أصحاب السنن الأربعة وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو يعلى الموصلي، وابن أبي الدنيا، وخلق غيرهم. ووثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه ابن حجر: ثقة. توفي -رحمه الله- سنة ثمان وخمسين ومائتين.

انظر: الجرح والتعديل ٥/٨، الثقات لابن حبان ٩/١٣٠، شذرات الذهب ٢/١٣٨، تقريب التهذيب ٢/١٠٧.

(٣) أخرجه في المسند ٢/٣١٨.

وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ٩/١٢٤: إسناده صحيح.

ولم ينفرد أحمد بهذه الرواية عن عبد الرزاق، بل تابعه غيره من الثقات، كالدبري في مصنف عبد الرزاق ٢/١٩٧، وأحمد بن يوسف السلمي في السنن الكبرى ٢/١٩٤ بألفاظ توافق رواية أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق.

(٤) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر، إمام الأئمة، أبو بكر السلمي، النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف، عني في حديثه بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، قال ابن سريج: ابن خزيمة يخرج النكت من حديث رسول الله -ﷺ-

فقال: ((معتمداً على شماله))<sup>(١)</sup>.  
وهذه الرواية أولى لثبوتها، والله أعلم.

---

بالمناقش.

سمع إسحاق بن راهويه، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار وغيرهم، وحدث عنه: البخاري، ومسلم خارج الصحيح، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وخلائق.  
وله من التصانيف: كتاب التوحيد، والصحيح وغيرهما، توفي - رحمه الله - سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٩٦/٢، طبقات الشافعية الكبرى السبكي ١٠٩/٣، شذرات الذهب ٢٦٢/٢.

(١) صحيح ابن خزيمة ٣٤٣/٣.

فصل: قال الشافعي: ولا يرفع يديه في السجود، ولا في القيام من

السجود<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، قد ذكرنا أن الرفع في موضعين من كل ركعة، وهو عند

الركوع وعند الرفع منه، إلا في الركعة الأولى، فإنه يزيد عند الافتتاح<sup>(٢)</sup>.

وذهب أبو بكر بن المنذر<sup>(٣)</sup> وأبو علي الطبري<sup>(٤)</sup> إلى أن الرفع مستحب

عند القيام من السجود ومن التشهد<sup>(٥)</sup>، واحتجّ بما روى عليّ بن أبي طالب -

كرم الله وجهه- أن النبي -ﷺ- كان يرفع يديه عند القيام من التشهد<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٢) انظر: الأم ١/٢٠٥، ٢٠٦.

وهو المذهب.

انظر: المذهب ٣/٤٤٦، الحاوي الكبير ٢/١٣١.

(٣) انظر: الأوسط ٣/٢٠١.

(٤) انظر: حلية العلماء ١/١٩٢.

(٥) وذكر النووي في المجموع ٣/٤٤٧: أن من الأصحاب من قال باستحباب رفع اليدين إذا قام من التشهد الأول، منهم أبو علي الطبري، وابن المنذر، وأبو بكر البيهقي، والبغوي، بل تعين القول بأنه مذهب الشافعي، إذ مذهبه متابعة السنة إذا ثبتت، ونصر النووي هذا القول، ودلل عليه بما في صحيح البخاري ٢/٢٨٢ من حديث ابن عمر وفيه: ((.. وإذا قام من الركعتين رفع يديه، ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله -ﷺ-)).

وبما أخرجه أبو داود في سننه ١/٤٧٦، والترمذي في سننه ٢/١٠٧ من حديث أبي حميد الساعدي في وصف صلاة رسول الله -ﷺ- وفيه: ((.. وإذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه)) وصححه وقال: قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. واستدل أيضا بحديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- الآتي.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب: الصلاة، باب: من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من الثنتين ١/٤٧٦)، وابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: رفع اليدين إذا ركع وإذا

ودليلنا ما روى ابن عمر أن النبي -ﷺ- : ((كان يرفع يديه حين يفتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، ولا يفعل ذلك في السجود))<sup>(١)</sup>.

فأما ما رواه<sup>(٢)</sup> فتنه قول: يحتمل أن يكون منسوخاً<sup>(٣)</sup> لترك الصحابة العمل به. والله أعلم بالصواب.

رفع رأسه من الركوع (٢٨١/١)، والترمذي في سننه (كتاب الدعوات، باب: ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل ٤٥٤/٥) كلهم بلفظ: ((.. وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبير)) وقال الترمذي بعده: هذا حديث حسن صحيح، وصححه النووي في المجموع ٤٤٧/٣. وقال الترمذي في سننه ١٠٧/٢ ومعنى قوله: ((ورفع يديه إذا قام من السجدين)) يعني قام من الركعتين.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع ٢٧٩/٢)، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود ٢٩٢/١). (٢) ومنها ما أخرجه البخاري في كتاب: جزء رفع اليدين ص ١٦٩: ((أن النبي -ﷺ- كان يرفع يديه إذا ركع وإذا سجد)).

ولكن الحديث ضعيف، ضعفه البخاري، والنووي في المجموع ٤٤٦/٣.

(٣) وهذا ما يشعره عمل النسائي في سننه ٢٠٦/٢ حيث بوب في ٢٠٥/٢ باب: رفع اليدين للسجود، وذكر حديث مالك بن الحويرث، أنه رأى النبي -ﷺ- رفع يديه في صلاته.... وإذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود)).

ثم أعقبه بباب: ترك رفع اليدين عند السجود، وذكر حديث ابن عمر السابق.

قلت: ورفع اليدين عند القيام من التشهد الأول ثابت في السنة الصحيحة، كما هو في حديث علي رضي الله عنه، ودعوى النسخ لا دليل عليها، أما رفع اليدين في السجود وعند القيام منه فلم أقف على ما يدل عليه. والله أعلم.

مسألة: قال الشافعي: ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك، ويجلس في

الثانية<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، الجلسة في الثانية للتشهد مسنونة<sup>(٢)</sup>.

وبعدها قال مالك<sup>(٣)</sup>، والأوزاعي<sup>(٤)</sup>، وأبو حنيفة<sup>(٥)</sup>، والثوري<sup>(٦)</sup>.

وذهب الليث بن سعد<sup>(٧)</sup>، وأبو ثور<sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>، وإسحاق<sup>(١٠)</sup>، وداود<sup>(١١)</sup>

إلى ((أنها))<sup>(١٢)</sup> واجبة.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٢) انظر: الودائع لمنصوص الشرائع ص ٢٢٥، المقنع في الفقه ص ١٣٩، التعليقة ٢/٧٧٠.

(٣) انظر: التفريع ١/٢٢٨، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٥، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٢٤٣.

(٤) انظر: المجموع ٣/٤٥٠.

(٥) وهذا عند الطحاوي والكرخي، والصحيح ما ذهب إليه جمهور الحنفية، وهو أن القعود الأول واجب.

انظر: الهداية ١/٤٦، البحر الرائق ١/٣١٧.

قال صاحب بدائع الصنائع ١/٣٩٩: ((وأكثر مشائخنا يطلقون اسم السنة عليها، إما لأن وجوبها عرف بالسنة فعلاً، أو لأن السنة المؤكدة في معنى الواجب)).

(٦) انظر: المجموع ٣/٤٥٠.

(٧) انظر: المغني ٢/٢١٧، فتح الباري ٢/٣٩٤.

(٨) انظر: حلية العلماء ١/١٩٣، المجموع ٣/٤٥٠.

(٩) وهو المذهب، وعليه الأصحاب، وعنه ركن، وعنه سنة.

انظر: الفروع ١/٤٦٦، الإنصاف ٢/١١٥.

(١٠) انظر: المغني ٢/٢١٧، عمدة القاري ٦/١٠٧.

(١١) انظر: المحلى ٣/٢٦٨، حلية العلماء ١/١٩٣.

(١٢) زيادة ليست في أ، أثبتتها لاستقامة المعنى.



واحتج مَنْ نصرهم بقوله -ﷺ-: ((صلوا كما رأيتموني أصلي))<sup>(١)</sup>.  
 قالوا: ولأنه جلوس للتشهد ، فكان واجباً ، كالجلوس للتشهد الأخير<sup>(٢)</sup>.  
 ودليلنا ما روى بحينة أن النبي -ﷺ- ((قام من اثنتين فسبحوا به فلم  
 يجلس، فلَمَّا قضى صلاته وانتظر تسليمه، سجد سجدتين ثم سلَّم))<sup>(٣)</sup>.  
 فنقول: لا يخلو أن يقولوا يسقط هذا الجلوس في حال النسيان، أو لا  
 يسقط، فإن قلتم: لا يسقط فهو خلاف السنة ((الثابتة))<sup>(٤)</sup> وذلك أن النبي -ﷺ-  
 لم يعد إليه لسقوطه عنده، وإن قلتم: يسقط بالنسيان، فنقول: كل ما سقط  
 بالنسيان لا يكون واجباً قياساً على سائر مسنونات الصلاة<sup>(٥)</sup>، وبعبكسه سائر

(١) وقد فعله النبي -ﷺ- وداوم عليه، وسجد للسهو حين نسيه.

انظر: المغني ٢/٢١٧.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: من لم ير التشهد الأول واجباً ٢/٣٩٤)،  
 وأيضاً في ٣/١١٩، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة  
 والسجود له ١/٣٩٩).

والحديث من رواية ابن بحينة وهو عبد الله بن مالك، وقد سبقت ترجمته.

وبحينة أمه وهي صحابية جلييلة. انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٣١.

(٤) في أ: الثانية وما أثبتته هو الصواب.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٣٢.

ولكن التشهد الأول والجلوس له سقط بالسهو إلى بدل، وبدله سجود السهو، بل سجوده للسهو  
 لتركه يدل على الوجوب، لأن الأصل منع الزيادة في الصلاة، وسجود السهو قبل السلام زيادة في  
 الصلاة، ولا ينتهك هذا المنع إلا لفعل واجب، وإذا وجب سجود السهو لتركه دل ذلك على  
 وجوبه، وإلا كان وجوده وعدمه سواه.

انظر: المغني ٢/٢١٧، الشرح المتع لابن عثيمين ٣/٤٤٣.

((الأركان))<sup>(١)</sup> لَمَّا لم تسقط بالنسيان دلّ على أنها واجبة<sup>(٢)</sup>.

فأما قوله -عليه السلام-: ((صلوا كما رايتموني أصلي))<sup>(٣)</sup> فهو مجمل على أنا نقول: أمرهم أن يصلوا مثل صلاته، وهي مشتملة على فرائض وسنن، فلا حجة لهم في الخبر يدل على موضع الخلاف<sup>(٤)</sup>.  
وأما قياسهم فغير صحيح لمخالفته السنة الثابتة، على أن المعنى في التشهد الأخير أنه لا يسقط بالنسيان، ولا تقوم سجدة السهو مقامه<sup>(٥)</sup>، وفي مسألتنا بخلافه، فبان الفرق بينهما.

---

(١) في أ: الأذكار، وما أثبتته هو الصواب، والله أعلم.

(٢) انظر: التعليقة ٧٧٠/٢.

إذ لا بد أن يعود إليها حتى لو شرع بفرض آخر.

(٣) سبق تخريجه ص ١٣٥.

(٤) بل فيه حجة، إذ روي عنه الأمر به، كما خرّجه أبو داود في سننه ٥٣٨/١: من حديث رفاعة ابن رافع أن النبي ﷺ - قال للمسيء صلاته: ((فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن، وافترش فخذك اليسرى ثم تشهد)).

(٥) انظر: الحاوي الكبير ١٣٢/٢.

مسألة: قال: يجلس على رجله اليسرى، وينصب اليمنى<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، المستحب عندنا أن يفرش<sup>(٢)</sup> رجله في جلسة التشهد الأول، ويتورك<sup>(٣)</sup> في الجلسة الأخيرة<sup>(٤)</sup>.  
وبه قال أحمد<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يفرش رجله في الموضعين<sup>(٦)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن وائل بن حجر، قال: قلت:  
(لأنظرن صلاة رسول الله ﷺ -، فرأيت أنه ثنى رجله وجلس عليها)<sup>(٧)</sup>، قالوا:

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٢) والافتراض: هو أن يضع رجله اليسرى، بحيث يلي ظهرها الأرض، ويجلس عليها وينصب اليمنى، ويضع أطراف أصابعها على الأرض متوجهة إلى القبلة.  
انظر: الحاوي الكبير ١٣٢/٢، روضة الطالبين ١/٣٦٦.

(٣) التورك هو: القعود بوضع الورك الأيمن على الرجل اليمنى، ويجعل الورك الأيسر على الأرض. وصورته: أن ينصب رجله اليمنى ويضع اليسرى ويخرجها عن وركه اليمنى ويفضي بمقعده إلى الأرض.

انظر: الصحاح ٤/١٦١٤، معجم لغة الفقهاء ص ١٥١، التعليقة ٧٧٤/٢.

(٤) انظر: المقنع في الفقه ص ١٣٨، الحاوي الكبير ١٣٢/٢، الرجز ١/٤٤.

(٥) انظر: مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٣٤، الفروع ١/٤٣٧، ٤٤٣، شرح الزركشي على متن الخرقى ١/٣١٩.

واختلفا في الصلاة الثنائية ذات التشهد الواحد كالصبح.  
فقال الشافعي: يتورك في التشهد الذي يعقبه السلام بكل حال.

وقال أحمد: لا يتورك، بل يفرش.

انظر: الفتح العزيز ٣/٤٩٤، مسائل أحمد برواية ابن هانئ ١/٧٩، الإنصاف ٢/٨٩.

(٦) انظر: الأصل ١/٧، البحر الرائق ١/٣٤٢، ٣٤٦.

(٧) أخرجه أحمد في المسند ٥/٤١٢، وأبو داود في سنته (كتاب الصلاة، باب: كيف الجلوس في

وروي عن ابن عمر قال: ((من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى ويضع اليسرى))<sup>(١)</sup>، قالوا: ولأن الأخيرة جلسة في الصلاة، فكان من سنتها افتراش اليسرى قياساً على سائر الجلسات<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا ما روى أبو حميد الساعدي وقد وصف صلاة رسول الله - ﷺ - أنه كان يجلس في التشهد الأول مفترشاً، وفي الأخير متوركاً<sup>(٣)</sup>.

التشهد (١/٨٥٧)، والترمذي في سننه (أبواب الصلاة، باب: كيف الجلوس في التشهد ٢/٨٥)، والنسائي في سننه (كتاب الافتتاح، باب: موضع اليمين من الشمال في الصلاة ٢/١٢٦). وقال الترمذي في سننه ٢/٨٦: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن خزيمة في ١/٣٤٣. وفي صحيح مسلم ١/٣٥٧: عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ((كان رسول الله - ﷺ - يستفتح الصلاة بالتكبير... وكان يقول في كل ركعتين التحية، وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى...)).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: سنة الجلوس في التشهد ٢/٣٨٨) بلفظ: ((إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى، وتثني اليسرى...)). وأخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: كيف الجلوس في التشهد ١/٥٨٧) بلفظ المؤلف. (٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٣٣، الإشراف ١/٨٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: سنة الجلوس في التشهد ٢/٣٨٨). ولفظه: ((.. فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى، ونصب اليمنى، وإذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعده)).

وأخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: من ذكر التورك في الرابعة ١/٥٨٨)، والترمذي في سننه (أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وصف الصلاة ٢/١٠٥)، وابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: إتمام الصلاة ١/٣٣٧) بالفاظ متقاربة جداً، وفيها ((... حتى إذا كانت السجدة التي ينقضي فيها صلاته أخر رجله اليسرى وقعد على شقه الأيسر متوركاً، ثم سلم)). وقد حاول الطحاوي وتبعه العيني في تعليل هذا الحديث بعدم الاتصال لأمرين.

فإن قيل: لعله كان يتورّك من مرض<sup>(١)</sup>.

قلنا: لو كان كذلك لتورّك في التشهد الأول.

وجواب آخر: وهو أن أبا حميد وصف هذا وعشرة من الصحابة، ونقله ليعلمه الناس، فلو كان التورّك من علة لذكره في الخبر، ولَمَّا لم ينقل ذلك دلّ على بطلان ما قالوه<sup>(٢)</sup>، وفي التورك من المعنى أنه أعون على الحفظ، وأبعد من السهو، لأنه إذا شك في جلسته أهى في الركعة الثانية أو الرابعة؟ استدل بتوركه على أنها الرابعة<sup>(٣)</sup>، ومعنى آخر: وهو أن الدعاء والاستعاذة بعد التشهد في آخر الصلاة مندوب إليه، فكان السنة الجلوس فيه التورك ليكون أعون على الدعاء وإطالته، وأما سائر جلسات الصلاة فليس هو مندوبا فيها إلى الدعاء والتعوذ<sup>(٤)</sup>، وهذا كما قلنا: إن المستحب للواقف بعرفة أن يكون مفطراً ليتقوى بإفطاره على الدعاء هناك، لأنه أفضل الأعمال، ولو لم يحضر عرفة أحببنا له صوم ذلك اليوم. فأما احتجاجهم بحديث وائل بن حجر، فالجواب عنه أن في خبرنا زيادة،

=

فانظرهما في: شرح معاني الآثار ٢٥٩/١، عمدة القاري ١٠٥/٦.

وانظر الرد عليهما في: فتح الباري لابن رجب ٣٠٥/٧-٣١٠، فتح الباري لابن حجر ٣٩٠/٢-٣٩١.

(١) انظر: بدائع الصنائع ٤٩٦/١، رد المحتار على الدر المختار ١٧٤/٢.

(٢) انظر: الدراية ١٥٧/١.

(٣) انظر: التعليقة ٧٧٥/٢.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ١٣٣/٢.

بل المصلي فيها مستوفز للحركة، ويعقبها القيام، فكان الافتراش فيها أولى، ليكون أقرب إلى القيام.

انظر: التهذيب ١٢٠/٢، مغني المحتاج ١٧٢/١.

فالأخذ بها أولى.

وجواب آخر: وهو أنا نحمله على أنه رأى النبي - ﷺ - في التشهد الأول، ويكون جمعاً بين الخبرين، وإذا أمكن الجمع بينهما كان أولى<sup>(١)</sup>.

وأما حديث ابن عمر فإنه وصف هيئة الرجلين فقط، وكذلك نقول، فأما الافتراض والتورك فلم يتعرض له، على أن ابن المنذر قد روى عن ابن عمر أنه كان يجلس في الصلاة متوركاً<sup>(٢)</sup>.

وأما قياسهم أحد الجلوسين على الآخر فغير صحيح، لما ذكرنا من اختصاص الجلوس الأخير بالدعاء والتعوذ، ولما فيه من التذكر والحفظ، وذلك فرق واضح بينهما.

واحتج من نصر مالكاً بما روي عن ابن مسعود قال: ((كان رسول الله / ﷺ / في وسط صلاته وفي آخرها متوركاً))<sup>(٣)</sup>، قالوا: وروي عن يحيى بن سعيد: سألت القاسم بن محمد<sup>(٤)</sup> عن الجلوس للصلاة؟ فقال: ((تنصب

---

(١) انظر: معرفة السنن والآثار ٥١/٣، المجموع ٤٥١/٣.

(٢) انظر: الأوسط ٢٠٣/٣.

وهو في الموطأ ٩٦/١ وإسناده صحيح.

انظر: خلاصة الأحكام ٤٢٥/١.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤٤/٤٥، وابن خزيمة في صحيحه ٣٥٠/١.

وقال ابن خزيمة بعده: قوله: ((وفي آخرها على ورکه اليسرى)) إنما كان يجلسها في آخر صلاته لا في وسط صلاته... كما رواه عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، عن يعقوب بن إبراهيم)).

وقد صحح إسناده أحمد شاكر في تخريج المسند ١٧٨/٦، وحسنه شعيب الأرناؤوط في الموسوعة الحديثية (مسند أحمد) ٣٩٢/٧، والأعظمي في تحقيقه لصحيح ابن خزيمة ٣٥٠/١.

(٤) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد القرشي، التيمي المدني، عالم وقته بالمدينة مع

رجلك اليمنى، وتجلس متوركاً، ولا تفرش اليسرى<sup>(١)</sup>.  
ودليلنا ما قدمنا ذكره مع أبي حنيفة.

فأما حديث ابن مسعود فليس بثابت، فلا يصح الاحتجاج به، ولو ثبت  
لقلنا: هو منسوخ بحديث أبي حميد، كما أن حديثه في التطبيق منسوخ بحديث  
سعد.

وأما قول القاسم بن محمد فهو مخالف للسنة الثابتة، على أنا نحمله على أنه  
سأله عن الجلوس الواجب، وهو الذي في آخر الصلاة، ((فوصف))<sup>(٢)</sup> له هيئته،  
والله أعلم.

**فصل: والجلوس في جميع الصلاة بين السجدين والتشهد الأول والاستراحة**  
عند الرفع من السجدة الثانية سنته اضجاع القدم اليسرى والجلوس عليها، إلا  
الجلوس الذي يتعقبه السلام، فإن سنته التورك، فإذا أدرك الإمام في الركعة الثانية  
من المغرب جلس معه فيها مفترشاً قدمه، وكذلك في الركعة الثالثة<sup>(٣)</sup>، ولأنه

---

سالم وعكرمة، وكان من خيار التابعين وفقهائهم، ثقة، عالم، كثير الحديث، روى عن ابن عمر وابن  
عباس وابن الزبير ومعاوية وأبي هريرة وعائشة وفاطمة وخلق آخرين، وروى عنه أيوب السخيتاني،  
والشعبي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وآخرون، توفي - رحمه الله - سنة اثنتي عشرة ومائة، وقيل غير  
ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٨٧/٥، تاريخ خليفة ص ٣٣٨، وطبقاته ص ٢٤٤، حلية الأولياء  
١٨٣/٢، تاريخ الإسلام ١٨٢/٤.

(١) رواه مالك في الموطأ ٩٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٨٦/٢.  
وصحح إسناده النووي في خلاصة الأحكام ٤٢٥/١.

(٢) في: أ: فوجب، ولعل الصواب ما أثبتته لاستقامة المعنى.

(٣) وهو المنصوص في الأم، وهو الصحيح، وبه قطع الجمهور.

جلوس لا يتعقبه سلام في حقه، فإذا سلّم الإمام قام فأتّم بالركعة الثالثة، وجلس متوركاً. والله أعلم بالصواب.

---

وقيل: يجلس متوركاً متابعة للإمام.

وقيل: إن كان جلوسه في محل التشهد للمسبوق افترش، وإلا تورك، لأن جلوسه حينئذ لمجرد المتابعة.

انظر: الفتح العزيز ٤٩٥/٣، روضة الطالبين ٣٦٦/١.



فصل: قال الشافعي: ويسط يده اليسرى على فخذة اليسرى إلى آخر

الفصل<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، أما اليد اليسرى فمن سنتها بسط الكف، وضم<sup>(٢)</sup> الأصابع، ووضعها على الفخذ، ولا سنة فيها غير ذلك<sup>(٣)</sup>، وأما اليد اليمنى فسنتها أن يقبض أصابعها<sup>(٤)</sup> سوى النسبابة<sup>(٥)</sup>، فإنه يسطها. هذا الذي نقله المزني<sup>(٦)</sup> والربيع<sup>(٧)</sup> والبويطي<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٢) الضم: هو ضمك الشيء إلى الشيء، وقيل: قبض الشيء إلى الشيء.

انظر: القاموس المحيط ١٠٢/٤، مختار الصحاح - ترتيبه - ص ٤٦٨.

وضم الأصابع هو الأصح في المذهب، ونقل أبو حامد في تعليقه اتفاق الأصحاب عليه، وقيل: يفرجها تفرجاً مقتصداً، ولا يؤمر بالتفريج الفاحش في موضع ما.

والثاني هو الأشهر، وهو اختيار أكثر الخراسانيين، وصححه الرافعي.

انظر: الفتح العزيز ٤٩٧/٣، المجموع ٤٥٣/٣، مغني المحتاج ١/١٧٢، ١٧٣.

(٣) انظر: المذهب ٤٥٣/٣.

(٤) القبض: خلاف البسط، وقبض الشيء: أي جمعه وزويته، والقبض هو جمع الكف على الشيء.

انظر: لسان العرب ٢١٣/٧، ٢١٤.

قلت: فتبين أن القبض هو ضم وزيادة والله أعلم.

(٥) النسبابة: هي الأصبع التي بين الإبهام والوسطى، سميت بذلك لأنه يشار بها عند السب والشتم

غالباً، وتسمى أيضاً بالمُسَبَّحَة لأنه يشار بها عند التسييح إشارة إلى التوحيد.

انظر: لسان العرب ٤٥٦/١، تهذيب الأسماء واللغات ١٤٤/٤.

(٦) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٧) انظر: الأم ٢٢٧/١.

(٨) انظر: مختصر البويطي ل ٧.

وقال في الإملاء: يبسط السبابة والإبهام<sup>(١)</sup>، وذكر هذا القاضي أبو حامد في جامعه وقال: للشافعي قول آخر، وهو أنه يقبض الصغرى والتي تليها (ويخلق)<sup>(٢)</sup> الوسطى والإبهام ويبسط السبابة<sup>(٣)</sup>، فقد حصل في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: قبض الأصابع إلا السبابة، وروى ابن عمر وابن الزبير أن النبي - ﷺ - كان يفعل ذلك<sup>(٤)</sup>.

والثاني: بسط السبابة، والإبهام، وروى أبو حميد الساعدي أن النبي - ﷺ - كان يفعله<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: الحاروي الكبير ١٣٣/٢، حلية العلماء ١٩٣/١.

(٢) في أ: يلحق، والصواب ما أثبتته.

(٣) انظر هذا القول في: التعليقة ٧٧٢/٢، والمهذب ٤٥٢/٣.

(٤) حديث ابن عمر، رواه مسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين ٤٠٩/١) ولفظه: ((... كان - ﷺ - إذا جلس في الصلاة، وضع كفه اليمنى على فخذ اليمنى، وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام، ووضع كفه اليسرى على فخذ اليسرى)).

وحديث ابن الزبير، أيضاً رواه مسلم في صحيحه (بنفس الكتاب والباب السابقين ٤٠٨/١) ولفظه: ((كان - ﷺ - إذا قعد في الصلاة، جعل قدمه اليسرى بين فخذيه وساقه، وفرش قدمه اليمنى، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذ اليمنى، وأشار بأصبعه)). وفي الرواية الأخرى عنه في مسلم ٤٠٨/١: ((... وأشار بأصبعه السبابة، ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى، ويلقم كفه اليسرى ركبته)).

(٥) قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٧٨/١): حديث أبي حميد الساعدي وصف صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: ((إنه كان يقبض الوسطى مع الخنصر والبنصر، ويرسل الإبهام والمسبحة))، لا أصل له في حديث أبي حميد، .... والمعروف في حديث أبي حميد: ((وضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى، وكفه اليسرى على ركبته اليسرى، وأشار بأصبعه - يعني السبابة - رواه

والثالث: تخليق الإبهام والوسطى. وروى وائل بن حجر أن النبي -ﷺ- كان يفعل<sup>(١)</sup>.

والقول الأول هو المشهور والصحيح من المذهب<sup>(٢)</sup>، لأن رواته عن النبي -ﷺ- أفقه، وإذا قلنا: إنه يبسط السبابة وحدها ففي وضع الإبهام وجهان:

=

أبو داود (٤٧١/١)، والترمذي (٨٧/٢) اهـ.

قلت: وكأن المارودي في الحاوي الكبير ١٣٣/٢: لحظ عدم ثبوت اللفظ الأول لحديث أبي حميد فقال: قاله في الإملاء لخبر روي فيه.

(١) رواه ابن ماجه في سنته (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ٢٩٥/١) ولفظه: (( رأيت النبي -ﷺ- قد حلق الإبهام والوسطى، ورفع التي تليهما، يدعو بها في التشهد)).

والبيهقي في السنن الكبرى ١٨٨/٢ ولفظه: ((... ثم جلس فوضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، ومرفقه اليمنى على فخذه اليمنى، ثم عقد الخنصر والبنصر، ثم حلق الوسطى بالإبهام وأشار بالسبابة)).

قال صاحب الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله ثقات، وصحح إسنادهما النووي في خلاصة الأحكام ٤٢٧/١، والألباني في صفة الصلاة ص ١٥٨.

والحديث أصله في سنن أبي داود ٥٨٧/١ وفيه: ((حلق حلقة ورأيت يقول هكذا، وحلق بشر الإبهام والوسطى وأشار بالسبابة)).

وفي كيفية التحليق وجهان:

أصحهما: يخلقهما برأسهما.

والثاني: يضع أظفلة الوسطى بين عقدتي الإبهام.

انظر: التهذيب ١٢١/٢، الفتح العزيز ٤٩٨/٣.

(٢) وهو المنصوص عن الشافعي في الأم، فيما نقله الربيع عنه، والمزني في مختصره، كما مرّ سابقاً،

وهو اختيار المحاملي والشاشي وأبي إسحاق الشيرازي، وصححه البغوي والرافعي والنووي.

انظر: الباب ص ١٠٤، حلية العلماء ١٩٣/١، التبيين ص ٢٩، التهذيب ١٢٠/٢، الفتح

العزيز ٤٩٩/٣، روضة الطالبين ٣٦٧/١.

من أصحابنا مَنْ قال: يضعه مع حرف أصل السبابة، ويكون كالعائد ثلاثة وخمسين<sup>(١)</sup>، وروى ذلك ابن الزبير عن النبي -ﷺ-<sup>(٢)</sup>.  
ومنهم مَنْ قال: يضع الإبهام على حرف الوسطى عند المفصل، ورواه ابن عمر عن النبي -ﷺ-<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وصورتها: أن يجعل الإبهام معرّضة تحت السبابة.

وهذا الوجه هو الأصح والأظهر.

انظر: التهذيب ١٢٠/٢، الغاية القصوى ٣٠٤/١، الفتح العزيز ٤٩٩/٣، المجموع ٤٥٤/٣، التلخيص الحبير ٢٧٩/١.

(٢) والصواب: أن راوي هذه الصفة هو ابن عمر، كما في صحيح مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: صفة الجلوس في الصلاة ٤٠٨/١) ولفظه: ((أن رسول الله -ﷺ- كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى، وعقد ثلاثة وخمسين، وأشار بالسبابة)).

وقد نصّ على هذا البغوي في التهذيب ١٢٠/٢، والرافعي في الفتح العزيز ٤٩٩/٣.

(٣) والصواب: أن راوي هذه القصة هو ابن الزبير، كما في صحيح مسلم (٤٠٨/١) وفيه: ((...وأشار بأصبعه السبابة، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى...)) وقد سبق.

فائدة: قال الرافعي: قال ابن الصباغ وغيره كيفما فعل من هذه الهيئات فقد أتى بالسنة، لأن الأخبار قد وردت بها جميعاً، وكأنه -ﷺ- كان يضع مرة هكذا ومرة هكذا.

انظر: الفتح العزيز ٥٠٠/٣، المجموع ٤٥٤/٣.

فصل: فإذا بلغ إلى الشهادتين نصب سبّابته وأشار بها متشهداً كذا قال الشافعي<sup>(١)</sup>.

قال المزني: ينوي بالمُسَبِّحة الإخلاص لله تعالى<sup>(٢)</sup>، وفي تحريك السبّابة إذا أشار بها وجهان:  
من أصحابنا مَنْ قال: ينصبها ولا يحركها<sup>(٣)</sup>، وروى ابن الزبير ذلك عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) وهذا الوجه هو الصحيح الذي قطع به جمهور الشافعية، وعدم تحريك الإصبع هو مذهب الحنفية (وإنما يشير عندهم بها عند الشهادتين فحسب)، والصحيح من مذهب الحنابلة، وأما المالكية فقد اختلفت الروايات عندهم عن الإمام مالك في التحريك بين التخيير والاستحسان وعدم الاستحباب.

والحاصل من مذهبهم: أنه يندب تحريك السبابة في التشهد من أول لفظ الشهادة إلى آخر الجلوس، لجهة اليمين والشمال، لا لجهة فوق وتحت.

انظر: الحاوي الكبير ١٣٣/٢، روضة الطالبين ٣٦٧/١، رد المختار على الدر المختار ٢١٧/٢، المغني ٢١٩/٢، الإنصاف ٧٦/٢، المقدمات الممهدة ١٦٤/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٥٠/١-٢٥١.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: الإشارة في التشهد ٦٠٣/١)، والنسائي في سننه (كتاب السهو، باب: بسط اليسرى على الركبة ٣٧/٣-٣٨)، وعبد الرزاق في المصنف ٢٤٩/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ١٨٩/٢، والبغوي في شرح السنة ١٧٨/٣.

كلهم من طريق زياد بن سعد عن محمد بن عجلان، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير أنه ذكر أن النبي ﷺ - كان يشير بأصبعه إذا دعا ولا يحركها...).

والحديث قال عنه النووي في خلاصة الأحكام: رواه أبو داود بإسناد صحيح، وصححه ابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١٣٩/١.

ومنهم من قال: ينصبها ويحركها<sup>(١)</sup>، لما روي عن النبي -ﷺ- تحريك الأصابع في الصلاة مذكرة للشيطان<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

وحسن إسناده الألباني في مشكاة المصابيح ٢٨٧/١ إلا قوله: (( لا يحركها )) فهي شاذ أو منكر عنده.

وذلك لتفرد زياد بن سعد بهذه الزيادة عن ابن عجلان، فرواه عنه كثير من الثقات بدون هذه الزيادة، ولأن عثمان ابن حكيم رواه - كما في صحيح مسلم ٤٠٧/١ - عن عامر بلونها.

(١) حكاه أبو حامد والبندنجي. انظر: المجموع ٤٥٤/٣.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٨٩/٢، عن ابن عمر -رضي الله عنهما- مرفوعاً.

ثم قال: (( تفرد به محمد بن عمر الواقدي، وليس بالقوي )).

وذكر ابن أبي حاتم أن الشافعي قال: كذب الواقدي كذب، وقال أحمد بن حنبل: هو كذاب، يقلب الأحاديث، وقال البخاري وأبو حاتم: متروك الحديث، وضعفه الدار قطني وأبو زرعة، وقال الذهبي: استقر الإجماع على وهن الواقدي، وقال ابن حجر: محمد بن عمر متروك مع سعة علمه.

انظر: الجرح والتعديل ٢٠/٢١، ميزان الاعتدال ٦٦٢/٣-٦٦٦، تقريب التهذيب ١١٧/٢.

وقد ورد الحديث بلفظ آخر، فعن نافع قال: كان ابن عمر إذا جلس في الصلاة وضع يده على ركبتيه وأشار بأصبعه وأتبعها بصره، ثم قال: قال رسول الله -ﷺ-: (( لهي أشد على الشيطان من الحديد )).

أخرجه أحمد في المسند ٢٦٨/٢، والبخاري في كشف الأستار ٢٧٢/١.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٤٠/٢: رواه البزار وأحمد، وفيه كثير بن زيد: وثقه ابن حبان، وضعفه غيره، وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ١٩٤/٨: (( إسناده صحيح ))، وحسن إسناده الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح ١٨٩/١.

قال النووي في المجموع ٤٥٤/٣: (( وقد يحتاج لهذا - الوجه - بحديث وائل بن حجر -رضي الله عنه- أنه وصف صلاة رسول الله -ﷺ-، وذكر وضع اليدين في التشهد قال: (( ثم رفع أصبعه فرأيته يحركها يدعو بها ))).

أخرجه النسائي في سننه (كتاب السهو، باب: قبض الشتين من أصابع اليد اليمنى ٣٧/٣)، وأحمد في

المسند ٤١٥/٥-٤١٦، وابن خزيمة في صحيحه ٣٥٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٨٩/٢، كلهم من رواية زائدة عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه، عن وائل بن حجر مرفوعاً. وصححه النووي في المجموع ٤٥٤/٣، وابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١٣٩/١، والألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح ٢٨٧/١.

أقول: وقد حمل البيهقي في السنن الكبرى ١٨٩/٢ وغيره هذا الحديث على الإشارة بالسبابة، لا على تكرار تحريكها، لكي يوافق هذا الحديث حديث ابن الزبير الذي ينفي التحريك. وأيد الشوكاني في نيل الأوطار ٣٢٧/٢: البيهقي على هذا فقال: ((ومما يرشد إلى ما ذكره البيهقي رواية أبي داود حديث وائل، فإنها بلفظ: ((وأشار بالسبابة)) أي دون تحريكها، وغالب الروايات لحديث وائل على ذلك، إلا رواية زائدة بن قدامة المتقدمة.

وقد أشار ابن خزيمة -رحمه الله- إلى ذلك فقال في (صحيحه) ١٥٤/١: بعد أن ساق الحديث من طريق زائدة بن قدامة - ((ليس في شيء من الأخبار ((يحركها)) إلا في هذا الخبر، زائدة ذكره)). ولهذا أعل بعض أهل العلم رواية زائدة بالشذوذ، لأنه خالف فيها عدة من الثقات - كشعبة والسفيانيين وبشر بن المفضل وخالد بن عبد الله الطحان، وزهير بن معاوية وغيرهم - الذين رووا الحديث عن عاصم بن كليب بدون ذكر قوله: ((يحركها)) والله أعلم.

(٣) وحكي -وجه ثالث - عن أبي علي بن أبي هريرة بأنه يحرم تحريك السبابة، فإن حركها بطلت صلاته.

وهو وجه شاذ وضعيف.

انظر: المجموع ٤٥٤/٣.

فصل: نص الشافعي في الأم: على أنه يستحب في التشهد الأول الصلاة

على النبي -ﷺ-<sup>(١)</sup>.

وقال: في القديم: لا يزيد على التشهد<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهر ما نقله المزني<sup>(٣)</sup>،

وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، وإسحاق<sup>(٦)</sup>.

واحتج مَنْ نصره بأن قال: لا يستحب هاهنا الصلاة على آل النبي -ﷺ-،

وكذلك لا يستحب الصلاة على النبي -ﷺ-، ولو استحبت الصلاة عليه

لأستحب على آله، ألا ترى أن إبراهيم لما استحبت الصلاة عليه استحبت على

آله<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/٢٣٠.

وهو الصحيح عند الأصحاب.

انظر: الفتح العزيز ٣/٥٠٦، المجموع ٣/٣٦٠.

(٢) انظر: التعليقة ٢/٧٧٠، حلية العلماء ١/١٩٤.

(٣) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٩٩، الهداية ١/٥٢، البحر الرائق ١/٣٤٤.

(٥) وهو الصحيح من المذهب.

واختار ابن هبيرة زيادة الصلاة على النبي -ﷺ-.

انظر: المتع في شرح المقنع ١/٤٤٦، الإفصاح ١/١٣٣، الإنصاف ٢/٧٦.

(٦) انظر: الأوسط ٣/٢٠٩، المغني ٢/٢٢٣.

(٧) انظر: المذهب ٣/٣٦٠.

واستدلوا أيضاً: بما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٤/٢٤٨ عن أبي الجوزاء، عن عائشة أن

رسول الله -ﷺ- كان لا يزيد في الركعتين على التشهد)).

ولكنه حديث منكر كما قال الألباني في صفة الصلاة ص ١٧٠.

وأخرج أبو داود في سننه ١/٦٠٦، والترمذي في سننه ٢/٢٠٢، والنسائي في سننه ٢/٢٤٣، وابن أبي

شيبه في المصنف ١/٣٢٩ عن أبي عبيدة، عن أبيه عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: ((كان رسول



ودليلنا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(١)</sup> فجمع الله تعالى بين الصلاة والسلام في الأمر بينهما، ثم ثبت أن السلام عليه هاهنا مستحب<sup>(٢)</sup>، فكذلك الصلاة. ولأن الصلاة والسلام يجريان مجرى واحد، إذ السلام واجب في التشهد الأخير، والصلاة مثله واجبة، كذلك يجب في مسألتنا أن تكون الصلاة مستحبة إذ السلام مستحب.

فأما قياسهم فغير صحيح، لأن الصلاة على النبي ﷺ واجبة وعلى آله غير واجبة<sup>(٣)</sup>، فلما اختلفا في حكم الإيجاب، كذلك لا يمتنع أن يفرقا في حكم

---

الله-ﷺ- إذا جلس في الركعتين الأولين كأن على الرُّضْفِ، قال: قلنا: حتى يقوم؟ قال: حتى يقوم)).

وقال الترمذي بعده: هذا حديث حسن، إلا أن أبا عبيد لم يسمع من أبيه، ولهذا قال عنه النووي وابن حجر وأحمد شاكر بأنه حديث منقطع.

انظر: المجموع ٤٦١/٣، التلخيص الخبير ٢٨١/١، سنن الترمذي ٢٠٢/٢.

والرضف: هي الحجارة المحماة على النار، وأحدثها: رَضَفَةً.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣١/٢.

فحديث ابن مسعود يدل على أن التشهد الأول موضوع على التخفيف، فيكفي فيه التشهد دون الصلاة على النبي-ﷺ-.

انظر: الحاوي الكبير ١٣٤/٢، التهذيب ١٢٤/٢.

(١) سورة الأحزاب، الآية ٥٦.

(٢) وهو قولنا في التشهد: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

(٣) وبه قطع سائر العراقيين.

وحكى الخراسانيون أنه ينبغي على وجوبها في التشهد الأخير، فإن لم نوجبها وهو المذهب لم تشرع هنا، وإلا فقولان كالصلاة على النبي-ﷺ-.

انظر: التهذيب ١٢٥/٢، المجموع ٤٦١/٣.

الاستحباب. والله أعلم.

**فصل: المستحب عندنا أن يرمي بطرفه موضع سجوده حال التشهد، فإذا أشار بالسبابة رmqها<sup>(١)</sup>.**

وقال مالك: ينظر في صلاته تجاه قبلته<sup>(٢)</sup>.

وقال شريك بن عبد الله: ينظر في قيامه موضع سجوده، وفي ركوعه يتعمد النظر إلى قدميه، وفي سجوده يرمق أنفه، وفي جلوسه يرمق حجره<sup>(٣)</sup>.

والذي ذكرناه أولى، لأنه أبلغ في الخشوع وأكمل للتواضع، ولا يجوز له الالتفات عن يمينه ولا شماله<sup>(٤)</sup>، لما روى أبو ذر عن النبي -ﷺ-: ((لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت، فإذا التفت أعرض عنه))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٤٥٥/٣.

وقد جاء في الحديث الذي رواه أحمد في المسند ٥٦٧/٤، وأبو داود في السنن ٦٠٤/١، والنسائي في السنن ٣٩/٣ وغيرهم عن عبد الله بن الزبير قال: ((كان رسول الله -ﷺ- إذا جلس وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى، وكفه اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بأصبعه السبابة لا يجاوز بصره إشارته)).

وقد صحح إسناده النووي في خلاصة الأحكام ٤٢٧/١، والألباني في صحيح سنن أبي داود ١٨٦/١.

(٢) انظر: المدونة الكبرى ٧١/١، الاستذكار ٢٦١/٢.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٠٠/١، الاستذكار ٢٦١/٢.

(٤) إن لم يكن له حاجة، وعدم الجواز هنا محمول على الكراهة، وإليه ذهب الأئمة الأربعة، وقد ذكر بعض العلماء الإجماع على ذلك.

انظر: بدائع الصنائع ٥٠٥/١، الاختيار لتعليل المختار ٦١/١، مواهب الجليل ٥٤٨/١، الإقناع لحل ألفاظ أبي شجاع ١٤٠/١، الإنصاف ٩١/٢، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٣٩، فتح الباري ٢٩٨/٢.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢١٧/٦، وأبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: الالتفات في الصلاة ٥٦٠/١)، والنسائي في سننه (كتاب السهو، باب: التشديد في الالتفات في الصلاة ٨/٣)، وابن خزيمة في صحيحه ٢٤٤/١، والحاكم في المستدرک ٢٣٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٠٠/٢.

وقالت عائشة: سألت رسول الله ﷺ - عن التفات الرجل في صلاته

فقال: ((تلك خلصة يختلسها الشياطين من صلاة العبد))<sup>(١)</sup>.

وهذا يدل على أنه لا ثواب له في تلك الحال<sup>(٢)</sup>.

---

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص ٢٣٦/١، وقال

النووي في المجموع ٩٦/٤: رواه أبو داود والنسائي بإسناد فيه رجل فيه جهالة.

وفي سنده أبو الأحوص، مولى بني ليث، يروي عن أبي ذر، وعنه الزهري فقط، وثقه ابن حبان،

وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: مقبول.

انظر: ميزان الاعتدال ٤٨٧/٤، تقريب التهذيب ٣٥٣/٢.

وللحديث شاهد من رواية الحارث الأشعري في حديث طويل وفيه: ((إن الله ينصب وجهه لوجه

عبده ما لم يلتفت، فإذا صليتم فلا تلتفتوا)).

أخرجه أحمد في المسند ١١٤/٥، والترمذي في سننه ١٣٦/٥، وابن خزيمة في صحيحه ٦٤/٢.

وقال الترمذي في سننه ١٣٧/٥: هذا حديث حسن صحيح غريب.

وقال الحاكم في المستدرک ١١٨/١: هذا حديث صحيح، وقال الألباني في تعليقه على صحيح ابن

خزيمة ٦٤/٢: إسناده صحيح.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: الالتفات في الصلاة ٢٩٧/٢).

والخلصة: هي أخذ الشيء بسرعة واختطاف.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٦١/٢، فتح الباري ٢٩٨/٢.

(٢) أي أنه بالالتفات ينقص أجر صلاته، فهو مسيء ولا إعادة عليه.

انظر: الأوسط ٩٦/٣، ٩٧.

مسألة: قال: وإذا فرغ من التشهد قام مكبراً معتمداً على الأرض بيديه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال<sup>(٢)</sup>.

وذهب مالك إلى أنه لا يكبر عند القيام من التشهد.

وحكى الطحاوي عنه أنه قال: يكبر بعد اعتداله في القيام<sup>(٣)</sup>.

واحتج مَنْ نصره بأن قال: نهوض إلى القيام، فلم يكن التكبير فيه مشروعاً

قياساً على النهوض من جلسة الاستراحة، قالوا: ولأن القيام افتتاح صلاة، فكان

التكبير فيه بعد الاعتدال / قياساً على تكبيرة الإحرام<sup>(٤)</sup>، ومعنى قولهم: افتتاح ٣٢/أ

صلاة، هو أن الصلاة في الأصل فرضت ركعتين، ثم زيدت الركعتان

الأخرتان<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٢) وهو المذهب. انظر: الحاوي الكبير ٢/١٣٤، حلية العلماء ١/١٩٤، المجموع ٣/٤٦١.

والتكبير حين يشرع المصلي في القيام والنهوض من التشهد الأول مذهب الحنفية، والحنابلة.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٧، الاختيار لتعليل المختار ١/٥٣، الإنصاف ٢/٨٨.

(٣) انظر: قول مالك في: المدونة الكبرى ١/٧٠.

وهو المشهور من المذهب. انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص ٥٣، شرح منح الجليل ١/١٥٧، جواهر

الإكلیل ١/٧٢.

وروي عن الإمام مالك أنه يكبر في حال قيامه.

انظر: الكافي لابن عبد البر ١/٢١٨، مواهب الجليل ١/٥٤٠.

(٤) انظر: الإشراف ١/٨٧، تنوير المقالة ٢/١٥٨.

(٥) فكان التشهد قبلُ بغير تكبير، فتكون التكبيرة للزيادة في ابتدائها أول القيام.

انظر: الذخيرة ٢/٢١٠، المنتقى ١/١٤٣.

وذكر المالكية أدلة لهم من أهمها:

ودليلنا ما روى ابن مسعود [رضي الله عنه] أن النبي -ﷺ- كان يكبر في كل رفع وخفض<sup>(١)</sup>، ولأن هذه حالة من أحوال الصلاة، فاستحب أن لا تخلو من ذكر قياساً على سائر الأحوال، ولأن التكبير بعد الاعتدال في القيام يحصل في محل القراءة، ومحل القراءة لا يستحب فيه التكبير<sup>(٢)</sup>.

فأما قياسهم على النهوض من جلسة الاستراحة، فالجواب عنه أن تلك

---

ما رواه أبو داود في سننه ٤٦٧/١، والترمذي في سننه ١٠٧/٢ وغيرهما من حديث أبي حميد الساعدي في وصف صلاة رسول الله -ﷺ- وفيه: ((... ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه...)) ومن حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- عند أبي داود في سننه ٤٧٣/١ قال: ((كان رسول الله -ﷺ- إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه... وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك))، ومن حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- عند أحمد في المسند ٣١٥/٢ وأبي داود في السنن ٤٧٥/١: وفيه ((كان النبي -ﷺ- إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه)).

ولكن الجمهور قالوا: إن هذه الأحاديث يحتمل أن يكون المعنى فيها: أنه إذا رفع كبر، وخُمل على أنه كبر حين شرع في القيام.

وحمل الأحاديث على أنه كان مكبراً إذا أراد القيام من التشهد الأول أولى، بدليل أنه رويت أحاديث أخرى أصرح منها، ففي رواية أخرى لأبي حميد عند أبي داود في سننه ٤٧٠/١: ((... ثم جلس بعد الركعتين، حتى إذا هو أراد أن ينهض للقيام قام بتكبير...)).

وفي رواية لأبي هريرة عند البخاري في صحيحه ٣٦٩/٢: ((ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنتين)).

انظر: فتح الباري لابن رجب ٢٩٧/٦، ولابن حجر ٣٨٧/٢، وعمدة القاري ١٠٠/٦.

وانظر: تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- على فتح الباري ٣٨٦/٢.

(١) سبق تخريجه ص

(٢) إذ أن جميع التكبيرات - ما عدا تكبيرة الإحرام - محلها ما بين الركنتين.

انظر: الشرح الممتع ٢٩٦/٣.

الجلسة بعض أصحابنا لا يستحبها، ومنهم من يستحبها، ويقول: نبدئ التكبير مع الرفع من السجود، ويستدعيه إلى أن ينتصب قائماً، فعلى هذا سقط ما قالوه.  
وأما على مذهب أبي إسحاق فيمن جلس الاستراحة يقوم بغير تكبير، فنقول: إنما كان كذلك لثلا يوالي بين تكبيرتين، ولا يشبه ذلك مسألتنا، فإنه قد فصل بين التكبير بالتشهد<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم: افتتاح صلاة، فلا نسلم، بل افتتاحها حال الإحرام بها، ثم في قياسهم التكبير بعد الاعتدال على تكبيرة الإحرام غير صحيح، لأننا لو قلنا: يكبر للإحرام قبل الاعتدال لكانت تلك التكبيرة خارج الصلاة، وليس كذلك في مسألتنا، فإنه في صلاة إذا كبر قبل الاعتدال، فبان الفرق بينهما.  
ويكره أن يقدم رجله اليمنى حال القيام، ويعتمد عليها<sup>(٢)</sup>، لما روي عن ابن عباس أنه قال: تلك الخطوة الملعونة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وقد سبقت المسألة ص ٢٠ ح .

(٢) وكره ذلك إسحاق بن راهويه إلا أن يكون شيخاً كبيراً، روي عن مجاهد أنه رخص في ذلك للشيخ الكبير.

وقال مالك: لا بأس به.

انظر: المجموع ٤٤٦/٣، الذخيرة ١٩٦/٢.

(٣) رواه ابن المنذر في الأوسط ٢٠٠/٣، وذكره البيهقي في السنن الكبرى ٤٠٩/٢.

**فصل: قال: حتى يعتدل قائماً، ثم يصلي الركعتين الأخرتين كذلك.**  
وهذا كما قال، يفعل في الركعتين الأخرتين مثل ما وصفناه في الأوليين،  
إلا أنه لا يجهر بالقراءة فيهما قولاً واحداً<sup>(١)</sup>.  
وفي قراءة سورة بعد الفاتحة قولان، وقد مضى الكلام في ذلك.  
**مسألة: ذكر الشافعي - رضي الله عنه -** بعد هذا هيئة التورك في الجلوس  
للتشهد الأخير، وقد تقدم أيضاً الكلام عليه، إلا أن الجلسة الأخيرة والتشهد فيها  
عندنا واجب<sup>(٢)</sup>.  
وبه قال أحمد<sup>(٣)</sup>، وإسحاق<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) انظر: الحاربي الكبير ١٣٤/٢، المجموع ٤٦٢/٣.  
(٢) أي فرضان لا تصح الصلاة إلا بهما.  
انظر: الأم ٢٢٩/١، الردائع لمنصرص الشرائع ص ٢٢٠، الباب ص ٩٩، المجموع ٤٦٢/٣.  
(٣) أي أن الجلسة الأخيرة والتشهد فيها فرضان، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.  
وقيل: أنهما واجبان، وهو غريب بعيد. وقيل التشهد الأخير واجب، والجلوس له ركن، وهو غريب  
بعيد.  
انظر: المغني ٢٢٦/٢، الإنصاف ١١٣/٢، معونة أولي النهى ٨٠٣/١، ٨٠٤.  
(٤) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ٧٨/١، سنن الترمذي ٢٦٢/٢، المجموع ٤٦٢/٣.  
(٥) وبه قال مالك في رواية أبي مصعب عنه.  
انظر: الاستذكار ٢٥٣/٢، المتقى ١٦٨/١.  
وروي عنه: وجوب الجلسة الأخيرة، وسنية التشهد فيه.  
انظر: التلقين ١٠٠/١، الاستذكار ٢٥٤/٢، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٥.  
وأما مذهب المالكية في التشهد فهو سنة، وكذلك الجلوس له، وإنما يجب من الجلوس قدر السلام لا  
غير.  
انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٥، التاج والإكليل ٥٢٥/١، مختصر خليل مع جواهر  
الإكليل ٦٩/١.



وقال أبو حنيفة: الجلسة بقدر التشهد واجبة<sup>(١)</sup>، وأما التشهد فليس بواجب<sup>(٢)</sup>.

واحتج مَنْ نصره بأن النبي -ﷺ- لم يذكر التشهد للمسيء صلاته، ولو كان واجباً لذكره له<sup>(٣)</sup>. قالوا: وروى عبد الله بن عمرو عن النبي -ﷺ- : ((إذا رفع الإمام رأسه من آخر ركعة وقعد ثم أحدث فقد تمت صلاته وصلاة من خلفه))<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أي فرض.

(٢) أي ليس بفرض.

ومذهب الحنفية: أن الجلوس الأخير بقدر التشهد فرض.

انظر: الهداية ٤٦/١، فتح القدير والكفاية ٢٤٠/١، الكنز والبحر الرائق ٣١٠/١.

وأما التشهد فيه فهو واجب في ظاهر الرواية، وهو الأصح على التحقيق.

انظر: بدائع الصنائع ٣٩٩/١، الهداية ٥٢/١، الرد المختار ١٥٩/٢.

(٣) انظر: الإشراف ٨٥/١، بدائع الصنائع ٢٩٩/١.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يحدث في التشهد ٢/٢٦١)،

ولفظه: ((إذا أحدث -يعني الرجل- وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد حازت صلاته)).

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ٣٥٣/٢ ولفظه: ((إذا أحدث الإمام في آخر صلاته حين يستوي

قاعدًا، فقد تمت صلاته، وصلاة من وراءه على مثل صلاته)).

والدارقطني في سننه ٣٧٩/١ بلفظ: ((إذا جلس الإمام في آخر ركعة ثم أحدث رجل من خلفه قبل

أن يسلم الإمام، فقد تمت صلاته)).

وفي لفظ آخر: ((إذا قضى الإمام الصلاة وقعد فأحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته ومن كان

خلفه ممن أتم صلاته)).

وفي لفظ آخر: ((إذا أحدث الإمام بعد ما يرفع رأسه من آخر سجدة واستوى جالساً تمت صلاته

وصلاة من خلفه...)).

والبيهقي في السنن الكبرى ١٩٩/٢ بلفظ: ((إذا قعد الإمام في آخر ركعة من صلاته، ثم أحدث قبل

=

قالوا: ولأنه ذكر لا يجهر به في الصلاة على سائر الأحوال، فلم يكن واجباً قياساً على التسبيح<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأنه ذكر في قعود فلم يكن واجباً قياساً على الذكر في الجلسة بين السجدين، وقياساً على التشهد الأول.

قالوا: ولأنه أحد التشهدين، فلم يكن واجباً قياساً على الآخر<sup>(٢)</sup>. والله أعلم بالصواب.

ودليلنا ما روى أبو وائل<sup>(٣)</sup> عن ابن مسعود أنه قال: كنا نقول قبل أن

---

أن يتشهد فقد تمت صلاته)).

وفي ٢٠٠/٢ بلفظ: ((إذا رفع الرجل رأسه من السجود في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته)).

كلهم من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الرحمن بن رافع، وبكر بن سودة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص به.

فالحديث أثبت تمام الصلاة عند مجرد القعدة، ولو كان التشهد فرضاً لما ثبت التمام بدونه.

فدل ذلك على أن التشهد ليس بفرض، ولكنه واجب لمواظبة النبي -ﷺ- عليه.

انظر: بدائع الصنائع ٤٠٠/١.

ولكن الحديث ضعيف بجميع ألفاظه، وسيورد المؤلف الكلام على الحديث ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

(١) انظر: الإشراف ٨٥/١.

(٢) انظر: المصدر السابق، الحاوي الكبير ١٣٦/٢.

(٣) هو: شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي الكوفي، أدرك النسي -ﷺ- ولم يره، روى عن عمر بن

الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي هريرة، وخلق كثير، وروى

عنه: عطاء بن السائب، وسليمان الأعمش، ومنصور بن المعتمر، والشعبي، وخلق سواهم، وكان

ثقة، كثير الحديث، توفي -رحمه الله- سنة اثنتين وثمانين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٩٦/٦، ١٨٠، حلية الأولياء ١٠١/٤، تاريخ بغداد ٢٦٨/٩،

يفرض علينا التشهد: السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل، السلام على ميكائيل، السلام على فلان، فقال رسول الله -ﷺ- : ((لا تقولوا: السلام على الله ، ولكن قولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات ... وساق الحديث))<sup>(١)</sup> فمن الخير دليان:

أحدهما: أنه قال: قبل أن يفرض علينا، وهذا يدل على أنه فرض بعد ذلك<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أن النبي -ﷺ- قال: ((ولكن قولوا)) ، وهذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب<sup>(٣)</sup>.

فإن قالوا: معنى قوله: ((قبل أن يفرض التشهد)) أي قبل أن يقدر كما يقال: فرض الحاكم إذا قدر<sup>(٤)</sup>. والجواب من وجوه:  
أحدها: أنا نحمله عايهما، وأن المراد به الوجوب والتقدير.

والثاني: أن الفرض إذا أطلق فالمراد به الوجوب. ويجب أن يحمل عليه، لأنه هو الحقيقة، كما يقال: فرضت الصلاة وفرض الصيام وفرض الحج.  
والثالث: أنه قال: قبل أن يفرض علينا، والمراد قبل أن يوجب علينا، كما

---

وفيات الأعيان ٢/٤٧٦.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٥٠، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/١٩٨.

وقالا: إسناده صحيح. وصححه النووي في المجموع ٣/٤٦٣.

واصله في صحيح البخاري ٢/٣٩٦، وصحيح مسلم ١/٣٠١ دون قوله: ((قبل أن يفرض علينا)).

(٢) انظر: المجموع ٣/٤٦٣.

(٣) المصدر السابق، المغني ٢/٢٢٦.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٠٠، العناية ١/٢٧٥.

نقول لفلان عليّ كذا وكذا، أي له واجب عليّ، ولو أراد التقدير لقال: قبل أن يفرض لنا.

والرابع: أنه قال: ((ولكن قولوا)) وهذا أمر يقتضي الوجوب، وروى علقمة عن عبد الله قال: أخذ رسول الله بيدي فعلمني التشهد، وقال: ((إذا قلت هذا، أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاتك))<sup>(١)</sup> فدلّ على أنه لا يقضي الصلاة إلا به<sup>(٢)</sup>، وروى بريدة<sup>(٣)</sup> أن النبي -ﷺ- : ((يا بريدة، إذا جلست في صلاتك فلا تترك التشهد والصلاة عليّ، فإنها زكاة الصلاة))<sup>(٤)</sup>، وهذا نهى يدلّ على فساد المنهي عنه. وروى عن عمر أنه قال: من ترك التشهد فلا صلاة

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب التشهد ٥٩٣/١)، والدارقطني في سننه ٣٥٣/١، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٦٣/٣، وقال الدارقطني: ((وقوله (إذا قلت هذا أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاته) أدرجه بعضهم عن زهير في الحديث، ووصله بكلام النبي -ﷺ-، وفصله شبابة عن زهير، وجعله من كلام عبد الله بن مسعود، وهو أشبه بالصواب...)).

وقال ابن حجر في الدراية ١٥٧/١: واتفق الحفاظ على أن هذه الزيادة مدرجة من كلام ابن مسعود، منهم ابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب، وأوضحوا الحجة في ذلك...)).

وانظر مزيدا من كلام أهل العلم على ذلك في: معرفة السنن والآثار ٦٣/٣، المجموع ٤٨١/٣، نصب الراية ٤٢٤/١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٣٦/٢.

(٣) هو الصحابي الجليل، بريدة بن الحَصِيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج، أبو عبد الله، الأسلمي، أسلم قبل بدر، ولم يشهد لها، وسكن المدينة، ثم انتقل إلى البصرة، ثم إلى مرو، حدث عنه عبد الله بن عباس، والشعبي، وابناه سليمان وعبد الله، وغيرهم، توفي -ﷺ- سنة ثلاث وستين بخراسان.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٤١/٧، ٣٦٥، الإصابة ٢٤٢/١، سير أعلام النبلاء ٤٦٩/٢.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٥٥/١.

وفيه: عمرو بن شمر، قال عنه الدارقطني: ضعيف.

له<sup>(١)</sup>. وعن ابن عمر قال: لا صلاة إلا بقراءة وتشهد<sup>(٢)</sup>. ولا نعرف لهما مخالفاً في الصحابة.

ومن القياس أنه ركن يتقدّر بذكر، فوجب أن يكون الذكر واجباً فيه، الدليل على ذلك القيام، فإنه لما كان مقدراً بالقراءة، وجبت القراءة فيه<sup>(٣)</sup>، ولا يلزمنا الركوع والسجود والرفع منهما، لأنه غير مقدر بذكر، وإنما هو مقدر بالطمأنينة.

وقياس آخر، وهو أنه ركن غير مقدر بالطمأنينة، فكان الذكر فيه واجباً أصل ذلك القيام<sup>(٤)</sup>، ولا يلزمنا عليه الركوع والسجود، فإنهما مقدران بالطمأنينة، ومن جهة الاستدلال أن ما يجهر به ينقسم فرضاً ونفلاً، فكذاك بالسوية يجب أن ينقسم فرضاً ونفلاً.

وأما الجواب عن احتجاجهم بأن النبي ﷺ - لم يذكر للمسيء صلاته فمن وجهين:

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢/٢٠٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٠٠ بلفظ: (( لا تجوز صلاة إلا بتشهد)).

وأخرجه محمد بن الحسن في كتاب الآثار ١/٤٧٧ بلفظ: (( لا صلاة إلا بتشهد)).

(٢) أخرجه العمري في (عمل اليوم والليلة) بلفظ: (( لا تكون صلاة إلا بقراءة وتشهد وصلاة علي)). وقال ابن حجر: سنده جيد (فتح الباري ١١/١٩٧).

وقد أورده ابن القيم في جلاء الأفهام ص ١٨٢ محتجاً به.

(٣) انظر: التعليقة ٢/٧٧٤، الحاوي الكبير ٢/١٣٦.

(٤) لأن الجلوس للتشهد والقيام ركنان يشترك فيهما العادة والعبادة، فوجب أن يتضمنها ذكر لتمييزا.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١٣٦، المجموع ٣/٤٦٣.

أحدهما: أنه يحتمل أن يكون / خبره سابقاً لفرض التشهد<sup>(١)</sup>. i/٣٣

والثاني: يحمل ((أن))<sup>(٢)</sup> على النبي -ﷺ- كان علم من حاله أنه يعلم التشهد، فعلمه الأفعال الظاهرة، ويدل على ذلك أنه لم يعلمه القعود، وقد أجمعنا على أن القعود واجب<sup>(٣)</sup>.

وأما احتجاجهم بحديث عبد الرحمن بن زياد الإفريقي<sup>(٤)</sup>، عن بكر بن سودة<sup>(٥)</sup>، فالإفريقي ضعيف<sup>(٦)</sup>، وبكر بن سودة لم يلق عبد الله بن عمرو<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: المغني ٢/٢٢٧.

(٢) زيادة ليست في أ، أثبتتها لتمام الكلام.

(٣) انظر: المجموع ٣/٤٦٣.

(٤) هو: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم بن منبه الشَّعْبَانِي، أبو أيوب، الإفريقي، قاضي إفريقية وعالمها، روى عن أبيه، وبكر بن سودة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعدد من التابعين، وروى عنه إسماعيل بن عياش، وسفيان الثوري وابن لهيعة، وعبد الله بن المبارك وخلق كثير، وقيل: كان أول مولود ولد في الإسلام بإفريقية. توفي -رحمه الله- سنة ست وخمسين ومائة. انظر ترجمته في: الكامل لابن عدي ٢/١٦٦، سير أعلام النبلاء ٦/٤١١، العبر ١/٢٢٥، شذرات الذهب ١/١٤٠.

(٥) هو: بكر بن سودة بن ثمامة الجُزْذَامِي، أبو ثمامة، المصري، حدث عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وصعب بن سعد، وعبيد الله بن أبي رافع، وعروة بن الزبير، والزهري وجماعة، وروى عنه: ابن لهيعة، والزبيدي والليث بن سعد وآخرون، وثقه النسائي ويحيى بن معين، واحتج به مسلم واستشهد به البخاري، توفي -رحمه الله- سنة ثمان وعشرين ومائة بمصر.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٥١٤، تاريخ الإسلام ٥/٤٨، شذرات الذهب ١/١٧٥.

(٦) ضعفه يحيى بن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي، وقال علي بن المديني: كان أصحابنا يضعفونه، وأنكر أصحابنا عليه أحاديث لا تُعرف، وقال الترمذي: ضعفه بعض أهل العلم.

وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح، وكان من الأمايرين المعروف، والناهين عن المنكر. انظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥٨، المجروحين ٢/٥٠، الكامل لابن عدي ٢/١٦٦، الجرح والتعديل ٥/٢٣٤، سنن الترمذي ٢/٢٦٢، تاريخ بغداد ١٠/٢١٧.

والثاني: أن أبا داود روى أن النبي -ﷺ- قال: ((إذا قضى الإمام صلاته وقعد ثم أحدث قبل أن يتكلم فقد تمت صلاته وصلاة من خلفه ممن أتم صلاته))<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أن الحدث إذا ورد بعد فراغه من الصلاة لا يؤثر، ويكون فائدة هذا أن يعلموا أن الإمام إذا فرغ وأحدث قبل أن يتكلم فقد مضت صلاته صحيحة.

وأما قولهم: ذكر لا يجهر به بحال فلم يكن واجباً كسائر الأذكار، فالجواب عنه أن وجود الجهر وعدمه لا تأثير له في الوجوب والإسقاط، يدل على ذلك أن الأولين من الظهر يسهرون بالقراءة فيهما، والأولتين من العشاء يجهر فيهما واستويا في الوجوب، وكذلك التكبيرة الأولى في حق الإمام تساوي جميع

---

(٧) انظر: تهذيب التهذيب ٣٠٤/١، المجموع ٤٦٣/٣، وزاد علة ثالثة وهي: الاضطراب، وقد ذكرها الترمذي في سننه ٢٦١/٢ فقال: هذا حديث إسناده ليس بذاك القوي، وقد اضطربوا في إسناده.

وضعف الحديث الدارقطني في سننه ٣٧٩/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٩٩/٢، والنووي في المجموع ٤٦٣/٣.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه من آخر ركعة ٤١٠/١) من طريق عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الرحمن بن نافع، وبكر بن سودة، عن عبد الله بن عمرو به.

وقال الخطابي في معالم السنن ٣١٧/١: هذا الحديث ضعيف.

قلت: وقد سبق الكلام على رجاله كما ترى، ويلاحظ أنه ليس في سنن أبي داود - طبعة دار الحديث، تعليق عزت الدعاس وهي التي اعتمدها - لفظة فأحدث، والإسناد فيها عن عبد الله بن عمر وكلاهما خطأ مطبعي، والله أعلم، إذ اللفظة مثبتة بسندها الصحيح عن عبد الله بن عمرو في تحفة الأشراف ٢٨٢/٦، مختصر سنن أبي داود للمنذري ٣١٨/١.

التكبيرات في الجهر ويخالفهما في الوجوب، وكذلك في حق المأمومين يسرون بجميع التكبيرات، وتكبيرة الإحرام واجبة، وما عداها غير واجب.

وجواب آخر أن المعنى في الأذكار، أنها لم يقدر بها ركن، وليس كذلك في مسألتنا، فإنه قد قدر به ركن فأشبهه القراءة، على أن قياسهم هذا مخالف لقول عمر، وعندهم أن القياس لا يصح إذا خالف قول عمر<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم: ذكر في قعود فلا تأثير له، لأن التسبيح ودعاء التشهد ليس محلهاما القعود وليسا بواجبين، وقياسهم على التشهد الأول والذكر بين السجدين غير صحيح، لأن التشهد الأول لا يستحب القعود فيه، والذكر بين السجدين لا يتقدر به ركن، وفي مسألتنا بخلافه، فبان الفرق بين الأمرين.

وأما قولهم: أحد التشهدين فلم يكن واجباً كالآخر، فالجواب عنه أنه لا تأثير لقولهم: أحد التشهدين، لأن التسبيحات وما أشبهها غير واجبة، وليست من التشهد، ثم المعنى في التشهد الأول أنه لم يقدر به قعود واجب، وفي مسألتنا قدر به ذلك، على أن ما ذكره مخالف لقول عمر وابنه فلم يصح والله أعلم.

---

(١) انظر: أصول السرخسي ١٠٥/٢، التقرير والتحير ٤/٣، تيسير التحرير ١٣٧/٣.



مسألة: قال الشافعي: والتشهد أن يقول: التحيات المباركات إلى آخره<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، وجملته أن ابن عباس -رضي الله عنهما-<sup>(٢)</sup> روى عن النبي -ﷺ- تشهداً، وابن مسعود روى عنه تشهداً، ولا خلاف بين أهل العلم أنه بأي التشهدين أتى أجزأته صلاته<sup>(٣)</sup>، وإنما اختلفوا في الأفضل: فذهب الشافعي إلى أن الأفضل ما رواه ابن عباس<sup>(٤)</sup>، وهو أن يقول: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) في أ: عنه، وما أثبتته أولى.

(٣) انظر: مراتب الإجماع ص ٣١، الإفصاح عن معنى الصحاح ١٣٤/١، الأوسط ٣٠٩/٣.

(٤) وهو اختيار الشافعي في الأم، وعليه الأصحاب.

انظر: الأم ١/٢٢٨، التعليقة ٨٠٥/٢، التنبيه ص ٢٨، روضة الطالبين ٣٦٨/٢.

وحكى الرافعي وجهاً آخر، أن الأفضل أن يقول: التحيات المباركات (الزكايات)، واستغربه النووي في المجموع.

انظر: فتح العزيز ٣/٥١٢، المجموع ٣/٤٥٨.

ورجح البيهقي حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- لأن إسناده حجازي، وإسناده عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- كوفي.

فانظر: سبب ترجيحه لذلك، ومناقشته في: مختصر خلافيات البيهقي ١٤٤/٢-١٤٥، فتح الباري ٤٠٢/٢.

(٥) حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: كان النبي -ﷺ- يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: ((التحيات)) إلى آخر الحديث.

رواه الشافعي في الأم ١/٢٢٨، وفي مسنده -ترتيبه- ٩٧/١، والترمذي في سننه (أبواب الصلاة،

وقال أبو حنيفة: الأفضل ما روى ابن مسعود -<sup>(١)</sup> وهو: التحيات

باب: ما جاء في التشهد ٨٣/٢، والدارقطني في سننه ٣٥٠/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٠١. كلهم بتنكير السلام في الموضعين.

وكذا رواه النسائي في سننه (كتاب الافتتاح، باب: كيف التشهد الأول ٢/٢٤٢) ولكن في آخره: ((وأن محمداً عبده ورسوله)).

ورواه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة ١/٣٠٢)، وأبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب التشهد ١/٥٩٦)، والدارقطني في سننه ١/٣٥٠.

كلهم بتعريف السلام في الموضعين. وكذا ابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في التشهد ١/٢٩١) ولكن في آخره: ((وأن محمداً عبده ورسوله)).

ورواه ابن حبان في صحيحه ٣/٢٠٤ بتعريف الأول وتنكير الثاني.

وعكسه الطبراني في المعجم الكبير ١١/٤٦ رقم ١٠٩٩٦، ١٠٩٩٧.

تنبيه: ذكر المؤلف - رحمه الله - في التشهد المختار: سلام عليك أيها النبي، سلام علينا بتنكير سلام في الموضعين، واختاره الشيرازي في المذهب والتنبيه، وكذا هو في مختصر البويطي، وقد جاء في ذلك أحاديث كما مرّ سابقاً.

وقال جماعة من الأصحاب: السلام عليك .. السلام علينا بالالف واللام فيهما، كذا جاء في أكثر الأحاديث وأكثر كلام الشافعي، وهو الأفضل لكثرة في الأحاديث وكلام الشافعي، ولزيادته، ويكون أحوط، ووقع في مختصر المزني: السلام عليك أيها النبي .. سلام علينا، بإثبات الألف واللام في الأول دون الثاني - كذا قال النووي -.

واتفق الأصحاب على أن جميع هذا جائز.

انظر: المذهب ٣/٤٥٥، التنبيه ص ٢٨، المجموع ٣/٤٥٩، مختصر المزني ص ١٩ - وهو بتنكير السلام في الموضعين والله أعلم -.

(١) وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

انظر: كتاب الحجة على أهل المدينة ١/١٣٠، مختصر اختلاف العلماء ١/٢١٤، الكنز والبحر الرائق ١/٣٤٢، الهداية ١/٥١.

لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: الأفضل ما ذكره عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-<sup>(٢)</sup> على المنبر بحضرة

=

وتشهد ابن مسعود -رضي الله عنه- هو المختار عند الإمام أحمد وأصحابه.  
انظر: مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٣٤، ٣٥، مسائل أحمد برواية ابن هانئ: ٧٩/١، شرح  
الزركشي على متن الخرقى ٣١٩/١، المتع في شرح المقنع ٤٤٥/١.  
وروي عن الإمام أحمد أن تشهد ابن مسعود وتشهد ابن عباس سواء.  
انظر: الإنصاف ٧٧/٢، المتع ٤٦٣/١.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: التشهد في الآخرة ٣٩٦/٢)، ومسلم في  
صحيحه (كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة ٣٠١/١، ٣٠٢).  
قلت: ومن مرجحات تشهد ابن مسعود: أنه متفق عليه - كما ترى - دون غيره، وأن ألفاظه متفق  
عليها في سائر ما روي.

وقد قال الترمذي في سننه ٨٢/٢ : ((وهو أصح حديث روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، والعمل عليه عند أكثر  
أهل العلم من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومن بعدهم من التابعين)).  
وقال البغوي في شرح السنة ١٨٣/٣ : ((قال أهل المعرفة بالحديث: أصح حديث روي عن رسول  
الله -صلى الله عليه وسلم- في التشهد حديث ابن مسعود، واختاره أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم)).

ومن جزم بهذا البزار، وابن قدامة والنووي وغيرهم.

انظر: المغني ٢٢٢/٢، المجموع ٤٥٧/٣، فتح الباري ٤٠١/٢.

(٢) وهو المشهور من المذهب.

انظر: المدونة الكبرى ١٤٣/١، التفريع ٢٢٩/١، التلقيب ١٠٠/١، مختصر خليل وجواهر  
الإكليل ٧٤/١.

الصحابة<sup>(١)</sup>، وهو: التحيات لله، الزاكيات لله، الصلوات لله، الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي إلى آخره<sup>(٢)</sup>.

واحتجّ مَنْ نصر أبا حنيفة بحديث ابن مسعود: أخذ رسول الله -ﷺ- بيدي فعلمني التشهد، وقال: ((إذا قلت هذا فقد تمت صلاتك))<sup>(٣)</sup>. فدل على

---

(١) رضي الله عنهم من غير نكير، فجرى مجرى التواتر والإجماع.

انظر: الإشراف ١/٧٨٥، الذخيرة ٢/٢١٤.

وتعقب الطحاوي ذلك فقال: لو وجب ما ذكرتموه عند أصحاب رسول الله -ﷺ- إذا لما خالف أحد منهم عمر -رضي الله عنه- في ذلك، فقد خالفوه فيه، وعملوا بخلافه، ثم روى من خلافه في ذلك.

(شرح معاني الآثار ١/٢٦٢) وانظر: المغني ٢/٢٢١.

(٢) رواه مالك في الموطأ ١/٩٧ بإسناده عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر، يعلم الناس التشهد، يقول: قولوا: التحيات لله، الزاكيات لله، الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

ورواه الشافعي في مسنده -ترتيب المسند- ١/٩٦-٩٧ عن مالك، والحاكم في المستدرک ١/٢٦٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٠٦.

قال النووي في خلاصة الأحكام ١/٤٣٢: رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح.

وقال الزيلعي في نصب الراية ١/٤٢٢: وهذا إسناد صحيح، وصحح إسناده الألباني في صفة الصلاة ص ١٦٤.

(٣) ذكره البيهقي في معرفة السنن والآثار ٣/٦٣ بهذا اللفظ بصيغة التضعيف، وقد سبق تخريج الحديث في ص ٢٣٧، ولكن بلفظ: ((إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك)).

قلت: وأما أخذ النبي -ﷺ- بيدي عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- فهو ثابت في صحيح مسلم ١/٣٠٢، حيث قال ابن مسعود: علمني رسول الله -ﷺ- التشهد، كفي بين كفيه، كما يعلمني السورة من القرآن.

وأخذ اليد عند التعليم: فيه إيقاظ لفهم المتعلم، وحث للذهن على التركيز والحفظ، وفيه إشعار للتلقين الحر في المنضبط، وقد جاء عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٦٢: أن ابن مسعود قال:

أن تمام الصلاة يحصل به<sup>(١)</sup>. قالوا: ولأن معنى ألفاظ التحيات مختلف، فالتحيات معناها الملك لله<sup>(٢)</sup>، قال الشاعر:

من كل ما نال الفتا قد نلته إلا التحية<sup>(٣)</sup>.

قالوا: وروي عن ابن عباس أنه قال: التحيات لله العظمة لله<sup>(٤)</sup>،

=

أخذت التشهد من في رسول الله - ﷺ - ولقنيها كلمة كلمة ثم ذكر التشهد ((....)).

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٩٨.

(٢) حكى الأزهرى عن الفراء، قال: التحية: الملك، وجمعها تحيات، كأنه قال: الملك لله.

ونقل أبو عبيد عن أبي عمرو بن العلاء مثله.

انظر: الزاهر ص ٢٢٦، غريب الحديث لأبي عبيد ١/١١١.

(٣) الشاعر هو: زهير بن جناب بن هبل الكلبي، شاعر جاهلي، كان يدعى (الكاهن) لصحة رأيه،

توفي بنحو ستين قبل الهجرة.

انظر: طبقات الشعراء لابن قتيبة ١/١٨١، الأعلام ٣/٥١.

والبيت: ذكره ابن قتيبة في الشعر والشعراء ص ٢٤٠، وهو في لسان العرب ١٤/٢١٦، وغريب

الحديث لأبي عبيد ١/١١٢.

(٤) رواه ابن المنذر في الأوسط ٣/٢٠٨، وانظر: المغني ٢/٢٣٢.

وقيل: معنى التحيات: البقاء الدائم، كأنه قال: البقاء لله، وقيل: معنى التحية: السَّلام، أي السلام

لله، وهي السلامة من آفات الدنيا والآخرة.

وقال الحب الطبري: يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركاً بين المعاني - المتقدم ذكرها - وكونها

بمعنى السلام أنسب هنا.

انظر: الزاهر ص ٢٢٦، المغني لابن باطيش ١/١٢٣، فتح الباري ٢/٣٩٨.

قال ابن الأثير: وإنما جمع التحية لأن ملوك الأرض يُحيون بتحيات مختلفة، فيقال لبعضهم: أنعم

صباحاً، وبعضهم: أسلم كثيراً، وبعضهم: عش ألف سنة، فقل للمسلمين: قولوا: التحيات لله، أي

الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء لله تعالى)).

وقال البغوي: ((وشيء مما كانوا يحيون به الملوك لا يصح للشاء على الله)).

=

والصلوات الصلوات الخمس<sup>(١)</sup>، والطيبات الشاء على الله<sup>(٢)</sup>. وإذا كانت معانيها مختلفة فيجب أن يعطف بعضها على بعض بواو العطف<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأن في حديثنا زيادة لامات وألفات<sup>(٤)</sup> وزيادة (عبده) فكان أولى<sup>(٥)</sup>.

ودليلنا: ما روى ابن عباس كان رسول الله - ﷺ - يعلمنا التشهد كما

---

انظر: غريب الحديث والأثر ١/١٨٣، شرح السنة ٣/١٨٢، فتح الباري ٢/٣٩٨.

(١) وبهذا قال ابن المنذر، ورواه عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

وقيل: الصلوات لله: أي العبادات كلها لله، قاله الأزهرى، وقيل: الصلوات لله: أي الرحمة لله على العباد، وقيل: الأدعية لله، ذكرهما البغوي.

انظر: الأوسط ٣/٢٠٨، الزاهر ص ٢٢٦، شرح السنة ٣/١٨٢، المغني ٢/٢٣٢.

(٢) والطيبات: جمع طيبة، وهو الطيبات من الكلام الذي هو ثناء على الله عز وجل وحمد له. قاله الأزهرى وابن باطيش.

وقيل: الطيبات: الأعمال الزاكية، قاله ابن المنذر، ورواه عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، وقيل: الطيبات: ذكر الله، وقيل: الأقوال الصالحة كالمدح والثناء.

انظر: الزاهر ص ٢٢٦، المغني لابن باطيش ١/١٢٣، الأوسط ٣/٢٠٨، فتح الباري ٢/٣٩٨.

(٣) وهذا يوجب تعدد الشاء، لأن المعطوف غير المعطوف عليه.

انظر: المبسوط ١/٢٨، الاختيار لتعليل المختار ١/٥٣.

وانظر: حكاية الأعرابي مع أبي حنيفة في المبسوط ١/٢٨، وهي بدون إسناد.

(٤) أي في لفظ: السلام، والألف واللام للاستغراق، فهو أبلغ.

انظر: المغني ٢/٢٢٢، المبسوط ١/٢٨، الهداية ١/٥١.

(٥) انظر: العناية على الهداية ١/٢٧٣.

وانظر: بقية ترجيحات الحنفية لتشهد ابن مسعود - رضي الله عنه - في: بدائع الصنائع ١/٤٩٨، تبين الحقائق ١/١٢٢.

يعلّمنا السورة من القرآن<sup>(١)</sup>، فحديثنا أولى من ثلاث وجوه:

أحدها: أن حديث ابن عباس متأخر، وحديث ابن مسعود متقدم، كما قال عبد الله: كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد، فدلّ على أن ذلك كان في صدر الإسلام، والمتأخر أولى<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أن في حديثنا ذكر المباركات مع الطيبات، فهو أولى، لأن الله تعالى جمع بينهما في الذكر فقال: ﴿مباركة طيبة﴾<sup>(٣)</sup>.

والثالث: أن كل موضع ذكر الله السلام فإنه ذكر من غير ألف ولام<sup>(٤)</sup>، قال الله تعالى: ﴿وسلام على المرسلين﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وسلام على عباده الذين اصطفى﴾<sup>(٦)</sup> ﴿سلام على إبراهيم﴾<sup>(٧)</sup>، ومن ذلك في القرآن كثير. فإن قيل: قد قال الله تعالى: ﴿والسلام على يوم ولدت﴾<sup>(٨)</sup> قلنا: هذا

---

(١) سبق تخريجه قريباً ص ٦١ ٤٦٠.

(٢) انظر: التعليقة ٨٠٦/٢، مغني المحتاج ١٧٤/١، وتعقب السرخسي هذا الترجيح ووصفه بالبعد، لأنه يؤدي إلى تقديم رواية أصاغر الصحابة على أكابرهم - رضي الله عنهم - وهذا لا يقول به أحد، ولأن ابن مسعود - رضي الله عنه - وإن تقدمت هجرته فقد دامت صحبته إلى أن قبض رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

انظر: المبسوط ٢٨/١، العناية على الهداية ٢٧٣/١.

(٣) سورة النور، الآية ٦١.

وانظر: شرح السنة ١٨٣/٣، التهذيب ١٢١/٣.

(٤) انظر: التعليقة ٨٠٦/٢.

(٥) سورة الصافات، الآية ١٨١.

(٦) سورة النمل، الآية ٥٩.

(٧) سورة الصافات، الآية ١٠٩.

(٨) سورة مريم، الآية ٣٣.

سلام عيسى على نفسه، ونحن قلنا كل موضع كان السلام / من الله<sup>(١)</sup>. إ/٣٤  
فأما احتجاجهم بحديث ابن مسعود فالجواب عنه أن قوله : ((قد تمت  
صلاتك)) لا يعرف، والمحفوظ ((قد قضيت صلاتك))<sup>(٢)</sup> ، وكذا نقول: إنه  
يقضي صلاته به، وإنما اختلفنا في الأفضل.

وجواب آخر: وهو أن الدارقطني قال: هذا إدراج من ابن مسعود، وليس  
هو من لفظ النبي -ﷺ-، والدليل عليه ما روى شعبة عن زهير بن معاوية، عن  
الحسن بن ((الحر))<sup>(٣)</sup> عن القاسم بن مخيمرة، عن علقمة، عن عبد الله ... هذا  
الحديث ، وفيه قال عبد الله: فإذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت  
صلاتك...<sup>(٤)</sup>.

وجواب آخر: وهو أن ما ذكره ليس فيه أكثر من أن الصلاة تامة،  
وكذلك نقول، وإنما اختلفنا في الأتم.

وأما قولهم: معاني ألفاظ التشهد مختلفة، فيجب أن يعطف بعضها على  
بعض بواو العطف، فالجواب عنه أن الأخفش قال: العرب تعطف بواو العطف  
وبغير واو العطف، فيقولون: أكلنا خبزاً، سمناً زيتاً، والمراد به: أكلنا خبزاً وسمناً  
وزيتاً. قال الشاعر :

---

(١) انظر: التعليقة ٢/٨٠٦.

(٢) سبق الكلام عليه ص ٢٥١ حاشية ٢.

(٣) في أ: ابن الحسن، والصواب ما أثبتته كما في مصادر تخريج الحديث.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٥٣.

وقال: شعبة ثقة، وقد فصل آخر الحديث جعله من قول ابن مسعود، وهو أصح من رواية من أدرج  
آخره في كلام النبي -ﷺ-. والله أعلم.



كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الودّ في فؤاد الغريم.  
أراد وكيف أمسيت.

وأما قولهم: إن حديثنا فيه زيادة لامات وألفات، وزيادة (عبده) فالجواب عنه أن التنوين قائم مقام الألف واللام<sup>(١)</sup>، وأما زيادة (عبده) فلا تفيد شيئاً، لأن الناس كلهم عبيد الله<sup>(٢)</sup>، والمباركات تفيد، وهي زيادة فكانت أولى.

فإن قالوا: يجب أن تزيدوا ((الزكيات)) لأن عمر رواها، قلنا: هذا قول عمر، وليس بمرفوع إلى النبي -ﷺ-، ولو كان مرفوعاً لزدناه<sup>(٣)</sup>.

فإن قالوا: روى جابر أن النبي -ﷺ- كان يقول: ((بسم الله، التحيات لله))<sup>(٤)</sup> فزيده<sup>(٥)</sup>، قلنا: هذا غلط فيه أيمن بن نابل<sup>(٦)</sup>، إذ رواه عن ابن الزبير، عن

---

(١) انظر: التعليقة ٢/٨٠٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) والحديث وإن كان موقوفاً فهو في حكم المرفوع، لأن من المعلوم أنه لا يقال بالرأي.

انظر: صفة الصلاة للألباني ص ١٦٤.

(٤) رواه النسائي في سننه (كتاب الافتتاح، باب: كيف التشهد الأول ٢/٢٤٣)، وابن ماجه في سننه

(كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: التشهد ١/٢٩٢)، والحاكم في المستدرک ١/٢٦٦، ٢٦٧،

والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٠٢.

(٥) زيادة التسمية في أول التشهد محكي عن أبي علي الطبري، وقطع جمهور الأصحاب بأن لا

تستحب ذلك، ولم يذكرها الشافعي، لعدم ثبوت الحديث فيها.

انظر: المهذب ٣/٤٥٥، روضة الطالبين ٣/٣٦٩.

جابر، وجميع من روى التشهد عن جابر لم يذكر فيه هذا<sup>(١)</sup>.

(٦) هو: أيمن بن نابل الحبشي، أبو عمران المكي الضرير، نزيل عسقلان، مولى آل أبي بكر، روى عن عبد الله بن عمر وعطاء وطاوس بن كيسان وسعيد بن جبير، وحدث عنه سفيان الثوري وابن عيينة وأبو داود الطيالسي وعبد الله بن مهدي وعبد الرزاق بن همام وآخرون، قال عنه يحيى بن معين: ثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، وقال الذهبي: المحدث الصدوق، كان من العباد الأخيار، وقال ابن حجر: صدوق يهتم، توفي - رحمه الله - سنة بضع وتسعين ومائة.

انظر: ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٤٧/٣، سير أعلام النبلاء ٣٠٩/٦، تقريب التهذيب ١١٥/١.

(١) قال الترمذي: سألت البخاري عنه فقال: خطأ.

وقال الترمذي: هو غير محفوظ.

وقال الشيرازي: وذكر التسمية غير صحيح عند أصحاب الحديث.

ونقل ابن الملقن والنووي: تضعيف هذا الحديث عن النسائي وابن ماجه والبخاري والبيهقي والبيهقي.

انظر: سنن الترمذي ٨٣/٢، المهذب ٤٥٥/٣، المجموع ٤٥٧/٣، خلاصة البدر المنير ١٤١/١.

وروث الحاكم أيمن بن نابل في المستدرک ٢٦٧/١ وحمل النووي في خلاصة الأحكام ٤٣٤/١ كلام الحاكم بأنه يصح حديث جابر، وتعقبه بالرد وأن الذين ضعفوا الحديث أجل منه وأتقن، وقد مال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - إلى تصحيح حديث جابر من طريق أيمن، فانظر بحثه في تعليقه على سنن الترمذي ٨٤-٨٥، وروى البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٤، ٢٠٣/٢ التسمية في أول التشهد عن عمر بن الخطاب، وضعفها بالرواية الموصولة المشهور عنه، وليس فيها ذكر التسمية.

وعن علي بن أبي طالب - عليه السلام -، وضعفها بالحارث الأعور، وهو لا يحتج بمثله، وعن عائشة رضي الله عنها - وضعفها بالرواية الصحيحة التي ليس فيها ذكر التسمية إلا ما تفرد به محمد بن إسحاق ابن يسار.

وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - وصححها، وحمل الرواية على أنها زيادة من جهة ابن عمر، وقد روى - ابن عمر - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حديث التشهد وليس فيه التسمية. والله أعلم.

والدليل على أن هذا لا أصل له ما روي أن ابن عباس سمع رجلاً يقول:  
 بسم الله التحيات، فانتهره<sup>(١)</sup>، وقد روى أبو موسى الأشعري قال: خطبنا رسول  
 الله - ﷺ - فعلمنا سنتنا، وبَيَّن لنا صلاتنا ... إلى أن قال: (( فإذا قعد أحدكم،  
 فليكن من أول ما يقول: التحيات ))<sup>(٢)</sup>.

---

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤٠٢/٢: (( وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة )) .  
 وانظر: المغني ٢٢٤/٢، المبسوط ٢٨/١، الذخيرة ٢١٦/٢-٢١٧.  
 (١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٤/٢.  
 (٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة ٣٠٤/١).

مسألة: قال الشافعي: ويصلي على النبي -ﷺ-<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال<sup>(٢)</sup>، الصلاة على النبي -ﷺ- في الصلاة واجبة<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) قال الشافعي -رحمه الله- في الأم ٢٢٨/١: ((فرض الله عز وجل الصلاة على رسول الله -ﷺ- فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة.

وقد أنكر عليه هذا القول - بفرضية الصلاة على النبي -ﷺ- في التشهد الأخير - جماعة من أهل العلم، وشنعوا عليه منهم الطبري والطحاوي، وخالفه من أهل مذهبه الخطابي وقال: ((لا أعلم له فيها قدرة))، ووصفه القاضي عياض في الشفا بالشذوذ، وأنه خالف ما عليه جُمَلُ أهل العلم.  
انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢١٩/١، الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٦٢٩٦٣٢/٢، الأوسط ٢١٣/٣، رد المحتار على الدر المختار ١٧٤/٢.

فيا ليت شعري أي شذوذ هذا، فهل خالف الإمام الشافعي -رحمه الله- في قوله هذا نصاً أو إجماعاً صحيحاً أو قياساً أو مصلحة راجحة، بل العكس من ذلك، فقد وافقه الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، وهو مروي عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- كما ذكره ابن عبد البر في التمهيد، والحاكم في المستدرک بسند قوي، وعن ابن عمر بسند جيد، كما مرّ سابقاً، وأخذ به الشعبي -وهو من كبار التابعين- كما هو عند البيهقي في الخلافات بسند قوي وغيرهم.

بل عاب بعض أهل العلم على القاضي عياض وصفه الشافعي بالشذوذ، لأن موضوع كتابه يقتضي تصوير ما ذهب إليه الشافعي، لأنه من جملة تعظيم المصطفى.

انظر: جلاء الأفهام ص ١٨٤، فتح الباري ١١/١٩٦-١٩٧، نيل الأوطار ٢/٣٣٠.

(٣) أي فرض، وهذا بلا خلاف عند الشافعية.

انظر: الرذائع لمنصوص الشرائع ١/٢٠٩، التلخيص للطبري ص ١٦٣، الباب ص ٩٩، المجموع ٤٦٥/٣.

وهي رواية عن أحمد، هي المذهب، وعليها أكثر الأصحاب.

وفي رواية أخرى: أنها واجبة، اختارها الخرقى والمجد، وقال موفق الدين ابن قدامة: هي صحيح المذهب.

وقال أبو حنيفة: لا تجب<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصره بأن النبي -ﷺ- لم يذكره للمسيء صلاته، ولو كان واجباً  
لذكره له<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وروى ابن مسعود عنه قال: (( فإذا قلت هذا فقد تمت صلاتك ))  
ولم يذكر الصلاة عليه<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس ذكر لا يجهر به بحال، فلم يكن واجباً، أصله التسبيح، قالوا:  
ولو وجب ذكر النبي -ﷺ- لوجب ذكر آله، لأنهما مفترقان.

. ودليلاً قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(٤)</sup>  
فأمر بذلك، والأمر يقتضي الوجوب، وليس موضع الوجوب إلا التشهد<sup>(٥)</sup>.

=

وفي رواية أنها سنة.

انظر: المغني ٢/٢٢٨، المحرر ١/٦٦، الفروع ١/٤٦٤، شرح الزركشي على متن الخرقى ١/٣٢١.

(١) وهي سنة.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢١٩، الهداية ١/٥٢، رد المختار على المختار ٢/١٧٤.

وهو المشهور من مذهب مالك، وقيل فضيله، واختار ابن المراز أنها واجبة.

انظر: التلقين ١/١٠١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٥، الذخيرة ٢/٢١٨، الشرح الكبير ١/٢٥١،

مختصر خليل ١/٧٤.

(٢) انظر: المبسوط ١/٢٩.

(٣) انظر: الإشراف ١/٨٥، الهداية ١/٥٢.

(٤) سورة الأحزاب، الآية ٥٦.

(٥) أي أن الله عز وجل أوجب علينا الصلاة على النبي -ﷺ-، وقد أجمع العلماء أنها لا تجب في غير

الصلاة، فثبت أنها تجب في الصلاة.

انظر: الحاروي الكبير ٢/١٣٧، المجموع ٣/٤٦٧.

=

فإن قالوا: عندكم أن الأمر لا يقتضي إلا فعل مرة واحدة، فلا حجة في

هذا.

قلنا: بعض أصحابنا يقول: الأمر يقتضي التكرار<sup>(١)</sup>، فعلى هذا سقط السؤال، والذي عليه عامة أصحابنا أنه لا يقتضي التكرار<sup>(٢)</sup>، فنقول: على هذا إذا ثبت وجوب ذلك مرة ثبت مذهبنا.

وجواب آخر: أن الأمر يقتضي فعل مرة ما لم يقم دليل، وها هنا قد تمام الدليل وهو الإجماع على أن الصلاة تتكرر، فمن قال: إنه واجب قال: يتكرر واجباً، ومن قال: إنه مستحب قال: يتكرر مستحباً.

---

وقد تعقب القرافي ذلك في الذخيرة ٢/٢١٩ فقال: أن الوجوب فيها هو أعم من الحالتين، وهو مطلق الزمان، فلا تتعين الصلاة).

ولكن الذي نصّ عليه الشافعي في الأم ١/٢٢٨: أن الصلاة على النبي -ﷺ- في داخل الصلاة أولى موضع منه خارجها. والله أعلم.

(١) وبه قال الأستاذ أبو إسحاق، ونقله عن شيخه أبي حاتم القزويني وعن القاضي أبي بكر، وحكاه السرخسي عن المزني.

انظر: البحر المحيط ٢/٣٨٥، الإحكام في أصول الأحكام ٢/١٥٥.

(٢) وقال الغزالي: هو مذهب الشافعي، وهو قول أكثر الشافعية، وهو الصحيح من مذهب الحنفية، وبه قالت الحنابلة.

انظر: نهاية السؤل ٢/٢٧٤، ٢٧٥، روضة الناظر ص ٥٠، إرشاد الفحول ١/٣٧٢.

فعلى هذا تدل الآية على أن الصلاة واجبة في العمر مرة، لأن مطلق الأمر لا يقتضي التكرار.

انظر: بدائع الصنائع ١/٥٠٠، المبسوط ١/٢٩.

وانظر: بقية أقوال الأصوليين وأدلتهم في المصادر الأصولية السابقة.

ومن السنة ما روى أبو مسعود<sup>(١)</sup> قال: أتى النبي ﷺ - مجلس سعد بن عبادة<sup>(٢)</sup> فقال له بشير بن سعد<sup>(٣)</sup>: يا رسول الله أمرنا الله بالصلاة عليك فكيف نصلي عليك؟ قال: ((قولوا اللهم صل على محمد))<sup>(٤)</sup>.

(١) في أ: ((ابن)) والتصويب من صحيح مسلم ٣٠٥/١.

(٢) هو: سعد بن عبادة بن دُلَيْم بن حارثة بن خزيمه الأنصاري الخزرجي، سيد الخزرج، أبو قيس المدني، صاحب رسول الله ﷺ - روى عن النبي ﷺ - هي عشر بالمكرر - وحدث عنه أولاده: قيس وإسحاق، وسعيد، وابن عباس، وسعيد بن المسيب وخلق آخرون، اختلف في شهوده بدرأ، وشهد العقبة وغيرها من المشاهد، توفي - رحمه الله - سنة ست عشرة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٦٣/٣، ٣٨٩/٧، الاستيعاب ٥٩٤/٢، العبر ١٩/١، تاريخ الإسلام ٣٧٩/١.

(٣) هو الصحابي الجليل بشير بن سعد بن ثعلبة بن الجلاس الأنصاري الخزرجي، والد النعمان بن بشير، شهد بدرأ مع النبي ﷺ -، وهو أول من بايع أبا بكر الصديق بعد وفاة رسول الله ﷺ -، روى عن النبي ﷺ - حديثاً واحداً وهو حديث النحل عند النسائي، وحدث عنه حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وعروة بن الزبير، وابنه النعمان، استشهد - رحمه الله - بعين التمر سنة ثلاث عشرة.

انظر ترجمته في: أسد الغابة ١٩٥/١، الإصابة ١٥٨/١، تقريب التهذيب ١٣١/١.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: الصلاة على النبي ﷺ - بعد التشهد ٣٠٥/١) ولنظفه: ((قولوا اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، والسلام كما قد علمتم)).

قلت: وقوله - رحمه الله - ((والسلام كما علمتم)) يدل على الصلاة والسلام المذكورين في الحديث هما: الصلاة والتسليم عليه في الصلاة.

فمخرج الأمرين والتعليمين والمحلين واحد.

ويوضحه حديث أبي مسعود أيضاً وفيه: ((فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا)).

أخرجه الدارقطني في سننه ٣٥٥/١، والحاكم في المستدرک ٢٦٨/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٩/٢، وابن ماجه في صحيحه ٢٠٧/٣.

وروى كعب بن عجرة<sup>(١)</sup> قلنا: يا رسول الله كيف نصلي عليك في صلاتنا؟ ((فقال))<sup>(٢)</sup>: ((قولوا: اللهم صل على محمد))<sup>(٣)</sup> وروى

وقال الدارقطني ٣٥٥/١: هذا إسناد حسن متصل.

وقال الحاكم في المستدرك ٢٦٨/١: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي في التلخيص، وصححه ابن حبان والنوري في خلاصة الأحكام ٤٣٧/١، وابن القيم في جلاء الأفهام ص ٥.

(١) هو: الصحابي الجليل: كعب بن عجرة الأنصاري، أبو محمد المدني، من بني سالم بن عوف، وقال ابن عبد البر: من بني سالم بن بلي بن الحاف بن قضاة، خليف بني حارثة بن الحارث بن الخزرج، وقال الواقدي: ليس بخليف ولكن من أنفسهم، شهد بيعة الرضوان، وهو الذي نزلت فيه بالحديبية الرخصة في فدية المحرم إذا كان به أذى في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ كما في البخاري ومسلم.

حدث عن النبي ﷺ - وعمر بن الخطاب، وبلال بن رباح، وحدث عنه أولاده: إسحاق والربيع وعبد الملك ومحمد، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وابن عمر، وابن عباس، وعامر الشعبي، والحسن البصري وخلق كثير. توفي - رحمه الله - سنة إحدى وخمسين.

انظر ترجمته في: الاستيعاب ١٣٢١/٣، أسد الغابة ٢٤٣/٤، شذرات الذهب ٥٨/١.

(٢) في أ: فقالوا، والصواب ما أثبت.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الدعوات، باب: الصلاة على النبي ﷺ - ١٨٣/١١)، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: الصلاة على النبي ﷺ - بعد التشهد ٣٠٥/١).

كلاهما عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: لقيني كعب بن عجرة فقال: ألا أهدي لك هدية؟ إن النبي ﷺ - خرج علينا فقلنا: يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ قال: قولوا: ((اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد)).

قال البيهقي في السنن الكبرى ٢١٠/٢: وقوله في الحديث: (قد علمنا كيف نسلم عليك) إشارة إلى السلام على النبي ﷺ - في التشهد، فقوله: (فكيف نصلي عليك) أيضاً يكون المراد به في القعود



مسروق<sup>(١)</sup> عن عائشة أن النبي -ﷺ- قال: (( لا صلاة إلا بطهور، والصلاة علي ))<sup>(٢)</sup>. وظاهر هذا يقتضي نفي الجواز، وروى سهل بن سعد عن النبي -ﷺ- قال: (( لا صلاة لمن لم يصل على نبيه ))<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس عبادة شرط فيها ذكر الله، فوجب أن يشترط فيها ذكر النبي -

للتشهد.

قلت: وقد روى الشافعي في الأم ٢٢٩/١، وفي مسنده -ترتيبه- ٩٧/١ بإسناده عن كعب بن عجرة، عن النبي -ﷺ- أنه كان يقول في الصلاة: (( اللهم صل على محمد ... )) . ولكن في إسناده الشافعي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وثقه الشافعي، وابن عقدة، وابن الأصفهاني، وابن عدي، وكذبه أئمة الحديث كمالك والبخاري وأحمد بن حنبل وابن معين والنسائي والدارقطني، وتركوا حديثه.

انظر ذلك في: الجرح والتعديل ١٢٥/٢-١٢٦، ميزان الاعتدال ٥٧/١-٥٨، فتح الباري ١١/١٩٦. (١) هو: مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية، الهمداني، الوادعي، أبو عائشة الكوفي، تابعي ثقة، وكان من أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يُقرئون ويُفتنون، كان يصلي حتى ترم قدماءه، روى عن الخلفاء الراشدين وابن عمر وابن مسعود وعائشة -رضي الله عنهم أجمعين-، وحَدَّث عنه إبراهيم النخعي ومكحول الشامي وأبو إسحاق السبيعي وأمم سواهم.

يقال: إنه سُرِقَ وهو صغير، ثم وجد فسمي مسروقاً، توفي -رحمه الله- سنة ثلاث وستين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٧٦، تاريخ بغداد ١٣/٢٣٢، حلية الأولياء ٢/٩٥.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٥٥.

وقال: عمرو بن شمر وجابر ضعيفان.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٥٥، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٣/٦٩.

وضعفاه، لأن في إسناده عبد المهيم بن عباس وهو غير قوي في الحديث.

وانظر: الدراية ١/١٥٨.

❦- أصل ذلك الإيمان والأذان<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: يطل بسجود التلاوة، قلنا: قال: أبو علي الطبري من أصحابنا: من قال: يتشهد في سجود التلاوة، فسقط النقض، وقال عامة أصحابنا: لا يتشهد فعلى هذا نقول: عبادة شرع فيها ذكر الله وذكر رسوله، فإذا كان ذكر الله شرطاً كان ذكر النبي-❦- شرطاً، أصل ذلك الإيمان والأذان، وتبنى هذه المسألة على أن التشهد واجب، فإذا ثبت ذلك ثبت مذهبنا، لأنه لا فرق بينهما. فأما احتجاجهم بحديث المسيء صلاته فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أنه سابق لفرض التشهد.

والثاني: يحتمل أن يكون النبي-❦- علم من حاله أنه يعلم ذلك، فلم يذكر القعود وهو واجب بلا خلاف<sup>(٢)</sup>. وأما احتجاجهم بحديث ابن مسعود فالجواب عنه قد تقدم، وهو أنه إدراج من ابن مسعود، وليس من كلام النبي-❦-<sup>(٣)</sup>. وجواب آخر: وهو أنه أراد فقد قارب إتمام صلاتك، وهذا كقوله تعالى:

---

(١) انظر: التعليقة ٧٧٦/٢، المغني ٢/٢٣٠.

أي لا بد في الإيمان من أن تؤمن بالله رباً وبالنبي-❦- رسولاً، وفي الأذان يشترط ذكر الشهادة لله بالألوهية، والشهادة للنبي-❦- بالرسالة.

(٢) انظر: المجموع ٤٦٨/٣.

أو أنه لم يسيء في التشهد والصلاة على النبي-❦-. أو أنه علمه معظم الأركان وأهمها وأحوال بقية تعليمه على مشاهدته-❦- في صلاته، أو على تعليم بعض الصحابة له، إذ كان من شأنهم تعاليم بعضهم بعضاً.

انظر: جلاء الأفهام ص ١٩٣.

(٣) انظر: ما سبق تقريره، والحاوي الكبير ١٣٨/٢، المجموع ٤٦٨/٣.

﴿فبلغن أجلهن﴾<sup>(١)</sup>، وأراد فإذا قاربن بلوغ أجلهن، وكقوله -عليه السلام- :  
( ( من وقف / بعرفة فقد تم حجه ) )<sup>(٢)</sup> .  
i/٣٥

وأما قولهم: ذكر لا يجهر به بحال فأشبهه التسبيح، فقد بينا أن الجهر وعدم  
الجهر لا تأثير له في الإسقاط والوجوب، ودللنا عليه.

وأما قولهم: لو وجب ذكر النبي -ﷺ- لوجب ذكر آله، فنقول: لا يمتنع أن  
يشرع ذكره مفرداً دون أهله، كما شرع ذلك في الإيمان وفي الأذان<sup>(٣)</sup>، والله  
أعلم بالصواب.

. قد مضى الكلام في وجوب التشهد، فأقل ما يجزئ منه أن يقول:

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣١.

(٢) قد سبق تخريجه ص ١٧٠ .

وقد تعقب ابن القيم في جلاء الأنهام ص ١٨٨: جواب أبي الطيب هذا، وقال: (( إنه جواب ضعيف؛  
لأنه قال: (فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد) وعند من يوجب الصلاة على النبي -  
ﷺ- لا يخير بين القيام والقعود حتى يأتي بها.

وأجاب هو عن حديث ابن مسعود أنه حديث خرج على معنى في التشهد، وذلك أنهم كانوا  
يقولون في الصلاة: (السلام على الله، فقليل لهم إن الله هو السلام، ولكن قولوا كذا).

ومعنى قوله: (( إذا قلت ذلك فتمت صلاتك )) يعني إذا ضم إليها ما يجب فيها من ركوع وسجود  
وقراءة وتسليم وسائر أحكامها، ألا ترى أنه لم يذكر التسليم من الصلاة وهو من فرائضها، لأنه قد  
وقفهم على ذلك، فاستغنى عن إعادة ذلك عليهم)).

وحمل الماوردي في الحاوي الكبير ١٣٨/٢ حديث ابن مسعود هذا على ما قبل فرض التشهد والصلاة  
على النبي -ﷺ- .

(٣) وهذا جواب ضعيف، إذ أن الصحابة -رضي الله عنهم- سألوه -ﷺ- عن قضية معينة، وهي  
الصلاة عليه -ﷺ- في الصلاة، فكان الجواب على ما سألوا بأن أجابهم عن كيفية ذلك بقوله: ((  
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد)) فاقضى أن يكون حكم الصلاة على آله كحكم الصلاة  
عليه، إذ أن التابع حكمه حكم المتبوع. والله أعلم.

((التحيات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله))<sup>(١)</sup> نصّ الشافعي على هذا في الأم<sup>(٢)</sup>، فإن قدم بعض الكلمات على بعض جاز ذلك، لأنه يورد اللفظ الواجب من غير إخلال بالمعنى<sup>(٣)</sup>، وقد ثبت أن الصلاة على النبي - ﷺ - في التشهد واجبة، وأقل ما يجزئ منها أن نقول: اللهم صل على محمد<sup>(٤)</sup>،

(١) وكذا روجه الجويني في التبصرة ص ٣٧٢، ولكن بزيادة: (وبركاته) وهو الأصح. ونقله القاضي حسين في التعليقة ٨٠٧/٢، ولكن بدون: (وبركاته) كالمؤلف، وبدون: (أشهد في الثانية) وهو الأصح. وأثبتهما - (بركاته، وأشهد في الثانية) - البغوي في التهذيب ١٢٣/٢، وفي آخره: وأشهد أن محمداً رسوله).

وقال أبو العباس الطبري في التلخيص ص ١٦٣-١٦٤: وأقل التشهد: ((التحيات لله أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله، سلام علينا، وعلى عباد الله الصالحين، وصلى الله على رسوله)).

وقال ابن سريج: أقله: ((التحيات لله، سلام عليك أيها النبي، سلام على عبد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله)).

وأسقط بعض ما روي عن ابن سريج: السلام الثاني، واكتفى بأن يقول: السلام عليك أيها النبي وعلى عباد الله الصالحين، وأسقط بعضهم لفظ الصالحين.

انظر: المجموع ٤٥٩/٣، الفتح العزيز ٥١٢/٣.

(٢) ونصه - في الأم ٢٣٠/١ - ((التحيات لله أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين)).

(٣) وهو المذهب، وهو المنصوص عن الشافعي، وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين.

انظر: المهذب ٤٦٠/٣، التهذيب ١٢٣/٢، الوسيط ٦١١/٢.

وقيل: لا يجوز، وبه قطع القاضي حسين والمتولي.

انظر: التعليقة ٨٠٧/٢، التبصرة ص ٣٧٣، المجموع ٤٦٠/٣.

(٤) وهو منصوص الشافعي، وبه قال الأصحاب.

والكمال أن نقول: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد<sup>(١)</sup>، هكذا روى كعب بن عجرة عن النبي -ﷺ-<sup>(٢)</sup>.

---

انظر: الأم ١/٢٣٠، التبصرة ص ٣٧٤، المجموع ٤٦٦/٣.

وعند ابن سريج: يكفي أن يقول: وأشهد أن محمدا رسول الله.

انظر: التهذيب ١٢٦/٢.

(١) انظر: صفة أكمل الصلاة على النبي -ﷺ- في المذهب ٤٦٤/٣، فتح العزيز ٣٥١٥-٥١٦، روضة الطالبين ١/٣٧٠.

وانظر ما رآه النووي في المجموع ٤٦٦/٣ من جواز الجمع بين ما جاء في الأحاديث الصحيحة في الصلاة على النبي -ﷺ- ورد في مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤٥٨/٢٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب أحاديث الأنبياء، باب: يَرْفُونَ: النَّسْلَانِ فِي الْمَشِيِّ ٥٠٣/٦) بهذا اللفظ.

وقد ذكر ابن القيم في جلاء الأفهام ص ١٥٩، تبعا لشيخه ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤٥٦/٢٢: أنه لم يجرى حديث صحيح فيه لفظ إبراهيم وآل إبراهيم - أي مجتمعان - كما جاءت في لفظ ((محمد وآل محمد)).

وقد جاءت هذه اللفظة كما ترى في صحيح البخاري والنسائي في السنن ٤٧/٣ ونوّه إلى ذلك الألباني في صفة الصلاة ص ١٦٦، والله أعلم.

**فصل:** معنى التحيات لله : الملك لله، وقيل: العظمة لله، والصلوات يراد به الصلوات الخمس، والطيبات الثناء الحسن على الله<sup>(١)</sup>، والسلام عليك يعني اسم الله عليك<sup>(٢)</sup>، لأن السلام من أسماء الله تعالى<sup>(٣)</sup>، وقيل: معنى السلام عليك أي سلام الله عليك<sup>(٤)</sup>، ومعنى أشهد أعلم أن لا إله إلا الله<sup>(٥)</sup>، فإذا قال: أعلم بدل أشهد، ففي ذلك وجهان:

أحدهما: يجزئه لأن المعنى فيهما واحد.

والآخر: لا يجزئه لأن لفظ الشهادة شرط لا ينوب عنه غيره، وإن كان فيه

معناه<sup>(٦)</sup>.

(١) سبق شرح معاني هذه الكلمات في ص ٤٦٥ - ٤٦٦ .

(٢) انظر: الزاهر ص ٢٢٦، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٩٣/٢، المجموع ٤٥٨/٣.

قال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع / ٢٠٧: وبناء على هذا القول ما معنى كون الله على الرسول؟

أي بالحفظ والكلاءة والعناية وغير ذلك، فكأننا نقول: الله عليك، أي رقيب حافظ معتنى بك وما أشبه ذلك.

(٣) قال الله تعالى: ﴿الملك القدوس السلام﴾ سورة الحشر، الآية ٢٣.

وجاء في حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- عند البخاري في صحيح ٣٩٦/٢، ومسلم في صحيحه ٣٠١/١ عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: إن الله هو السلام....

(٤) ومن سلم الله، فقد سلم من الآفات كلها.

انظر: المغني لابن باطيش ١/١٢٤، الزاهر ص ٢٢٦، فتح الباري لابن رجب ٧/٣٢٨.

(٥) انظر: الزاهر ص ٢٢٧، المجموع ٤٥٨/٣.

(٦) وهو الصحيح المشهور.

انظر: المجموع ٤٦٠/٣.

**فصل:** يستحب الصلاة على آل محمد، ولا يجب ذلك<sup>(١)</sup>، وقد قال بعض أصحابنا: هو واجب<sup>(٢)</sup>، والآل الذين تحرم عليهم الصدقة، ويستحقون سهماً من خمس الغنيمة<sup>(٣)</sup>، وهم بنو هاشم وبنو المطلب خاصة لا خلاف في ذلك على مذهبنا<sup>(٤)</sup>، وأما الذين يصلى عليهم في التشهد فاختلف فيهم: فمن أصحابنا من قال: هم جميع من اتبع دينه وصدق بشريعته<sup>(٥)</sup>، والدليل

(١) وهو الصحيح المشهور من المذهب، وعليه جمهور الأصحاب.

انظر: المهذب ٤٦٤/٣، التهذيب ١٢٥/٢، روضة الطالبين ٣٦٨/١.

(٢) وهو قول التريجي من الشافعية.

انظر: المجموع ٤٦٥/٣.

(٣) الغنيمة: هي ما أصيب من أموال أهل الحرب، وأوقف عليه المسلمون بالخیل والركاب.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٨٩/٣، أنيس الفقهاء ص ١٨٣، التعريفات للجرجاني ص ٢٠٩، لسان العرب ٤٤٦/١٢.

(٤) ودليله ما في صحيح الإمام البخاري ٣٠٠/٦ وغيره من حديث جبير بن مطعم -رضي الله عنه-: من أن النبي -ﷺ- قسم لبني المطلب وبني هاشم من خمس خير، وقال: ((إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد))، ولم يقسم لبني عبد شمس وبني نوفل.

قال الشافعي في الأم ١٩٦/٣: فكل من لقيت من علماء أصحابنا لم يختلفوا فيما وصفت... وأن حديث جبير بن مطعم فيه أنه قسم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب.... وأن ذلك لهم خاصة.

وانظر: مختصر المزني ص ١٦٢، فتح الباري ٣٠٢/٦.

(٥) انظر: حلية العلماء ١٩٥/٣، فتح العزيز ٥٠٨/٣.

واختار هذا الوجه النووي في شرح صحيح مسلم ٢٠٦/٢، والأزهري في الزاهر ص ٢٢٧، وقيده القاضي حسين بالأتقياء من المسلمين، مستدلاً بحديث أنس -رضي الله عنه- أن النبي -ﷺ- سئل عن آلِه فقال: ((كل مؤمن تقي)).

والحديث ضعيف، ضعفه أحمد والبيهقي، وقال ابن حجر: سنده واهٍ جداً.

انظر: التعليقة ٨٠٨/٢، فتح الباري ١٩٢/١١، المجموع ٤٦٧/٣، كشف الخفا للعجلوني ١٨/١.

عليه قوله تعالى: ﴿ادخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾<sup>(١)</sup> أراد مَنْ على دين فرعون.

وقال أبو إسحاق المروزي: هم بنو هاشم وبنو المطلب خاصة<sup>(٢)</sup>.  
وسمعت أبا الحسن الماسرجسي بنيسابور يقول: سمعت أبا إسحاق المروزي يقول: آل محمد الذين أمرنا بالصلاة عليهم في التشهد والذين حُرمت عليهم الصدقة وجعل لهم سهم في خمس الغنائم بنو هاشم وبنو المطلب خاصة<sup>(٣)</sup>.  
قال الشافعي في الأم: ويجب على كل مسلم أن يتعلم التشهد<sup>(٤)</sup>.  
وهذا كما قال، لأنه فرض كفاتحة الكتاب، فإذا صلى ولم يتشهد، فهو كمن صلى ولم يقرأ الفاتحة مع القدرة عليها<sup>(٥)</sup>، فإذا فرغ من الصلاة على النبي - ﷺ - استعاذ بالله من عذاب النار وعذاب القبر، ومن فتنة الأحياء والأموات<sup>(٦)</sup>،

---

(١) سورة غافر، الآية ٤٦.

(٢) وهو الصحيح من المذهب، وهو منصوص الشافعي في رواية حرمة، وبه قطع جمهور الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ١/١٩٥، معرفة السنن والآثار ٣/٧٠، روضة الطالبين ١/٣٦٨.  
(٣) ومن الأصحاب من قال: أن الآل هم عترته الذين ينسبون إليه - ﷺ - وهم أولاد فاطمة - رضي الله عنها - ونسلهم أبداً.

انظر: الزاهر ص ٢٢٧، المجموع ٣/٤٦٦.

(٤) انظر: الأم ١/٢٢٩.

(٥) انظر: المصدر السابق، والحاوي الكبير ٢/١٣٥، التهذيب ٢/١١٩.

(٦) كذا في المخطوط، وفي الأحاديث: ((من فتنة المحيا والممات)) أي الحياة والموت، واختلفوا في المراد بفتنة الموت، فقليل: فتنة القبر، وقيل: يحتمل أن يراد به الفتنة عند الاحتضار.  
انظر: شرح النووي على مسلم ٥/٨٥، شرح سنن النسائي للسيوطي وحاشية السندی ٣/٥٧، الشرح المتع لابن عثيمين ٣/٢٥٩-٢٦١.



ومن فتنة المسيح الدجال<sup>(١)</sup>.

وروى أبو هريرة [رضي الله عنه] أن النبي -ﷺ- كان يستعيز من ذلك في تشهده، ثم يدعو بما أحب من أمور الآخرة والدنيا<sup>(٢)</sup>، فإن كان منفرداً أطال الدعاء إلا أن يخرج به إلى السهو عن صلاته والنسيان لها، وإن كان إماماً فيكون دعاؤه أقل من قدر تشهده وصلاته على النبي -ﷺ- .

ويستحب للإمام أن يرتل قراءته ويتمكن في صلاته، ويمكث في ركوعه وسجوده قدر ما يكمل المأموم من الذكر ما استحبه له في كل حالة من أحواله تلك<sup>(٣)</sup>.

مسألة: يجوز أن يدعو في صلاته بما جاز أن يدعو به خارج الصلاة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المسيح: فعيل بمعنى مفعول من المسح، لأنه يمسح الأرض بسرعة سيره فيها، أو لأنه كان ممسوح العين، ولأنه أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية. والدجال: من الدجل وهو التمويه والتغطية. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٣٢٦، المغني لابن باطيش ١/١٢٥، المجموع ٣/٤٦٨، الشرح الممتع ٣/٢٦٥.

(٢) والحديث في صحيح البخاري (كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر ٣/٣٠٨)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد، باب: ما يستعاذ منه في الصلاة ١/٤١٢) ولفظه: إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر، فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال)).

وزاد النسائي في سننه (كتاب السهو، باب: التعوذ في الصلاة ٣/٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٢٠ في رواية له: ((ثم يدعو لنفسه بما بدا له)) قال النووي في خلاصة الأحكام ١/٤٤٢: إسناده صحيح، وكذا الألباني في إرواء الغليل ٢/٦٦.

(٣) انظر: الأم ١/٢٣٣، التبصرة ص ٣٧٥، التعليقة ٢/٧٨٥.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٣٩، المهذب ٣/٤٦٨، حلية العلماء ١/١٩٥.

وحكى إمام الحرمين عن والده الشيخ أبي محمد الجويني أنه كان يتردد في قول اللهم ارزقني جارية

=

وبعدها قال مالك<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup>، وأبو ثور<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وإسحاق<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: لا يجوز الدعاء في الصلاة إلا بلفظ موافق للقرآن<sup>(٦)</sup>.

صفتها كذا وكذا ويميل إلى منعه وأنه يبطل الصلاة.

ونقله النووي في المجموع ٤٦٩/٣ وتعقبه بقوله: ((والصواب الذي عليه جمهور الأصحاب أنه يجوز كل ذلك ولا تبطل الصلاة بشيء منه)).

(١) انظر: المدونة الكبرى ١/١٠٢، التفريع ١/٢٢٩، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/٧٥.

(٢) انظر: المجموع ٣/٤٧١.

(٣) انظر: الأوسط ٣/٣٤٤.

(٤) ومذهب أحمد فيه تفصيل: فالدعاء في الصلاة عندهم على قسمين:

أحدهما: أن يدعو بأمر من أمور الآخرة، كالدعاء بالرزق الحلال والرحمة والعصمة من الفواحش ونحوها، ولو لم يكن المدعو به يشبه ما ورد، فهذا يجوز الدعاء به في الصلاة على الصحيح من المذهب نص عليه، وعليه الجمهور.

القسم الثاني: أن يدعو بغير ما ورد وليس من أمر الآخرة، فالصحيح من المذهب أنه لا يجوز الدعاء بذلك في الصلاة، وتبطل الصلاة به، وعليه أكثر أصحابه.

وعنه يجوز الدعاء بجوائح دنياء وملاذها.

انظر: المغني ٢/٢٣٦، ٢٣٧، الإنصاف ٢/٨١-٨٢.

(٥) انظر: الأوسط ٣/٢٤٤، المجموع ٣/٤٧١.

(٦) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٢٦، عمدة القاري ٦/١١٨.

وفي كتب الأحناف: لا يجوز الدعاء إلا بلفظ موافق للقرآن أو مما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة.

انظر: الهداية ١/٥٢، الكثر مع البحر الرائق ١/٣٤٩.

وضابط ما يشبه لفظ القرآن: هو كل دعاء يستحيل سؤاله من الناس، مثل: اللهم اغفر لي، اللهم ارزقني وكذا.

أما إذا دعا بما يشبه كلام الناس وهو الذي لا يستحيل سؤاله منهم، مثل: اللهم أعطني درهما،

واحتج من نصره بقوله -ﷺ- لمعاوية بن الحكم : ((إن صلاتنا لا يجوز فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التكبير والتسبيح وقراءة القرآن))<sup>(١)</sup>.  
 قالوا: ولأنه دعاء بما لم يوافق لفظ القرآن، فوجب أن تبطل صلاته، قياساً على تسميت العاطس، ورد السلام<sup>(٢)</sup>.  
 ودليلنا قوله تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾<sup>(٣)</sup>.  
 وروي عن النبي -ﷺ- أنه قال : ((وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم))<sup>(٤)</sup>.  
 وروى أبو هريرة [رضي الله عنه] عن النبي -ﷺ- أنه قال: ((وليدع بما بدا له))<sup>(٥)</sup> ،

وزوجني فلانة، وألبسني ثوباً وأشبه ذلك، فهو مفسد للصلاة عندهم.

انظر: بدائع الصنائع ١/٥٤٤، الهداية ١/٥٢، البحر الرائق ١/٣٥٠.

(١) سبق تخريجه ص ١٦٣ ،

(٢) ولهذا عدّ النبي -ﷺ- تسميت العاطس وردّ السلام على من سلم عليه مفسداً للصلاة، لأنه خاطب الآدمي بذلك، فصار من كلام الناس بالخطاب، وصيغته دعاء، فكذا هذا صيغته من كلام الناس، وإنما خاطب الله به، فكان مفسداً بصيغته.

انظر: بدائع الصنائع ١/٥١١، المغني ٢/٢٣٧.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٥٥.

(٤) سبق تخريجه ص ٥٨ ،

واستدل الأحناف بهذا الحديث على أنه نص محرم للكلام، وما استدل به الآخرون نصوص مبيحة، والمحرم مقدم على المبيح.

انظر: تبين الحقائق ١/١٢٤.

(٥) سبق تخريجه ص ٨٥ .

وقد جاء في حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- في التشهد عند البخاري في صحيحه ٢/٤٠٧ (ثم يتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو).

وقال أبو هريرة [رضي الله عنه] فقلت: يا رسول الله ما تقول في سكوتك بين التكبير والقراءة؟ فقال: (( أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، ونقي من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، واغسلني بالثلج والماء والبرد ))<sup>(١)</sup>.

وروي عن أبي هريرة [رضي الله عنه] عن النبي -ﷺ- أنه كان يقول في سجوده: ((اللهم اغفر لي ذنبي كله دقّه وجلّه، أوّلّه وآخِرّه، علانيّته وسره))<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة [رضي الله عنه] أن النبي -ﷺ- كان يقول في صلاته: (( اللهم أنج الوليد بن الوليد<sup>(٣)</sup>، وعياش بن أبي ربيعة<sup>(٤)</sup>، وسلمة بن هشام<sup>(٥)</sup>،

---

وعند مسلم في صحيحه ٣٠٢/١ بلفظ (ثم يتخير من المسألة ما شاء).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير ٢/٢٨٨)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة ١/٤١٩).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود ١/٣٥٠).

(٣) الوليد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله المخزومي، من أشرف قريش في الجاهلية، ومن أجوادهم، وهو أخو خالد بن الوليد، أدرك الإسلام وبقي على ملة قومه إلى أن كانت وقعة بدر فأُسره المسلمون، فقداه أخواه هشام وخالد بمال وفير، وانصرفا به، فأسلم، توفي نحو سبعة من الهجرة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤/٩٧، الأعلام ٩/١٤٤-١٤٥.

(٤) هو: عياش بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله القرشي المخزومي، يلقب ذا الرمحين، أسلم قديماً، وهاجر المهجرتين، وكان أحد من يدعو له النبي -ﷺ- من المستضعفين، وهو أخ لأبي جهل من أمه، روى عن النبي -ﷺ-، وروى عنه أنس بن مالك، وابنه عبد الله، وعبد الرحمن بن سابط الجمحي، استشهد باليمامة، وقيل باليرموك، وقيل مات بالشام في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

انظر ترجمته في: الاستيعاب ٣/١٢٣٠، أسد الغابة ٤/١٦١، تقريب التهذيب ١/٧٦٦.

(٥) هو: سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي، وهو أخو أبي جهل، صحابي من السابقين، هاجر إلى الحبشة، ثم رجع إلى مكة، فحبسه أخوه، وكان النبي -ﷺ- يدعو له في القنوت، ثم هرب مهاجراً

والمستضعفين من المؤمنين بمكة، واشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم  
سنين كسني يوسف<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: يحتمل أن يكون هذا في صدر الإسلام، ثم نسخ، كما نسخ  
الكلام في الصلاة<sup>(٢)</sup>.

قلنا: هذا غير صحيح، لأن أبا هريرة [رضي الله عنه] رواه، وهو ممن تأخر إسلامه،  
وكان إسلامه قبل وفاة النبي -ﷺ- بثلاث سنين.  
وأما الكلام في الصلاة فإنما حرم بمكة<sup>(٣)</sup>، قال ابن مسعود [رضي الله عنه]: لما قدمت

=

بعد الخندق، وشهد بعض الوقائع، توفي سنة أربع عشرة.  
انظر: سير أعلام النبلاء ١/٣١٦، الجرح والتعديل ٤/١٧٦، الأعلام ٣/١٧٣.  
(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الاستسقاء، باب: دعاء النبي -ﷺ- (اجعلها عليهم سنين  
كسني يوسف) ٢/٦٢٦) وفي مواضع أخرى، ومسلم صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة،  
باب: استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة ١/٤٦٦-٤٦٧).  
(٢) انظر: تبين الحقائق ١/١٢٤.

(٣) وتحريم الكلام في الصلاة بمكة هو رأي أبي الطيب وابن سريج وغيرهما، لأن ابن مسعود -رضي الله عنه-  
حكى فيه حديث النبي -ﷺ-: ((إن الله يحدث من أمره ما يشاء....)).  
وقيل إن الكلام في الصلاة حرم بالمدينة، لحديث زيد بن أرقم -رضي الله عنه- قال: كنا نتكلم في الصلاة يكلم  
الرجل منا صاحبه، وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فأمرنا بالسكوت  
ونهيانا عن الكلام.  
وباتفاق المفسرين أن قوله: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ نزل بالمدينة، وأن زيد بن أرقم صحابي أنصاري  
أسلم بالمدينة.

والبحث في هذا يطول هنا.

فانظر: طرح الشريب ٣/١٢، نيل الأوطار ٢/٣٦٨ وما بعدها.

على رسول الله ﷺ - من الحبشة سلمت عليه وهو يصلي ، فلم / يرد عليّ ، ٣٦/أ  
فأخذني ما قرب وما بعد ، فلما قضى النبي ﷺ - صلاته قال : ((إن الله يحدث  
من أمره ما شاء، ومما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة))<sup>(١)</sup> .  
على أن الكلام في الصلاة نسخ وحرّم ، وأما مناجاة الله تعالى فلم تنسخ .  
وأجمع المسلمون على أن النسخ بالقياس لا يجوز<sup>(٢)</sup> .  
ويدل عليه من جهة القياس أن ما أبيح من الدعاء خارج الصلاة لا يبطل  
الصلاة ، قياساً على ما وافق لفظ القرآن<sup>(٣)</sup> .  
فإن قالوا: هذا يبطل السلام وردّه وتشميت العاطس، فإنكم سلمتم أن  
الصلاة تبطل به، وهو مباح خارج الصلاة<sup>(٤)</sup> .  
قلنا: السلام وردّه وتشميت العاطس ليس ينطلق عليه اسم الدعاء، وإنما

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: رد السلام في الصلاة ١/٥٦٧)، والنسائي في  
سننه (كتاب السهو، باب: الكلام في الصلاة ٣/١٩)، وابن حبان في صحيحه ٤/٧، وأحمد في  
المسند ١/٦٢٢.

وقال النووي في خلاصة الأحكام ١/٤٩٤: إسناده حسن، وقال أحمد شاكر في تخريج  
المسند ٥/٢٠٠: إسناده صحيح، وكذا صحيحه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/١٧٤.  
وقوله: ((فأخذني ما قرب وما بعد)): يقال للرجل إذا ألقاه الشيء وأزعجه.  
وكذا قوله في لفظ آخر للحديث: ((وما قدم وما حدث)) وكأنه يفكر ويهتم في بعيد أموره  
وقريبها، يعني أيها كان سبباً في الامتناع من رد السلام.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٣٣، شرح السنة ٣/٢٣٥.  
(٢) انظر في ذلك: الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤/٥٣١، نهاية السؤل ٢/٥٩٤، أصول  
الفقه الإسلامي ٢/٩٧٦.

(٣) انظر: الحاروي الكبير ٢/١٣٩، الإشراف ١/٨٨.

(٤) انظر: المغني ٢/٢٣٦، ٢٣٧.

هو خطاب الآدميين، فلذلك بطلت الصلاة<sup>(١)</sup>.

ومن أصحابنا من يحتز في هذا القياس، فيقول: ما أبيح من الدعاء خارج الصلاة ولم يفض جواباً لا يبطل الصلاة، قياساً على ما وافق لفظ القرآن.

فأما حديث معاوية بن الحكم [رضي الله عنه] فالجواب عنه: أن معاوية [رضي الله عنه] شمت العاطس في صلاته فقال النبي -ﷺ: ((إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام البشر)) وقصد بذلك أن تسميت العاطس والقصد للآدميين بالخطاب في الصلاة لا يجوز<sup>(٢)</sup>، يدل عليه أن تسميت العاطس هو دعاء له بالرحمة، والدعاء بالرحمة في القرآن، فعلم أنه قصد ما ذكرناه.

وأما قولهم: دعاء بما يوافق لفظ القرآن فلا تأثير له، لأن تسميت العاطس موافق للفظ القرآن وهو يبطل الصلاة، ثم قولهم: لم يوافق لفظ القرآن غير مسلم، لأن الله تعالى قال: ﴿ادْع لَنَا رَبَّكَ يُخْرِج لَنَا مِمَّا تُنبت الأرض...﴾<sup>(٣)</sup> الآية، فلو قال: اللهم ارزقني من الطعام كذا دعا موافقاً للفظ القرآن، وكذلك لو دعا اللهم أصلح لي زوجتي لقوله تعالى: ﴿وأصلحنا له زوجه﴾<sup>(٤)</sup> ولو دعا هب لي ولداً لقوله تعالى: ﴿هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء﴾<sup>(٥)</sup>، ولو دعا ارزقني العلم حتى أصير إماماً لقوله تعالى: ﴿واجعلنا للمتقين إماماً﴾<sup>(٦)</sup>، ولو دعا ارزقني الأموال وابسط لي الدنيا لقوله تعالى: ﴿وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من

(١) انظر: المجموع ٤٧٢/٣.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) سورة البقرة، الآية ٦١.

(٤) سورة الأنبياء، الآية ٩٠.

(٥) سورة آل عمران، الآية ٣٨.

(٦) سورة الفرقان، الآية ٧٤.

بعدي<sup>(١)</sup> ، ومثل هذا في القرآن كثير، فهذا كله دعاء موافق للفظ القرآن، وهم يقولون: إن الصلاة تبطل به.

وأما قياسهم على تسميت العاطس ورد السلام فغير صحيح لما ذكرناه من أنه خطاب للآدميين، وفي مسألتنا بخلافه فبان الفرق بينهما، والله أعلم بالصواب.

---

(١) سورة ص ، الآية ٣٥.



مسألة: قال الشافعي: ثم يسلم<sup>(١)</sup>.

والتسليم ركن واجب في الصلاة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: التسليم لا يجب<sup>(٣)</sup> ولو فعل أو قال ما يضاد الصلاة من سائر الأشياء أجزأه<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصره بأن النبي - ﷺ - لم يعلمه الأعرابي، ولو كان واجباً لعلسه إياه<sup>(٥)</sup>.

قالوا: وروى ابن مسعود [ﷺ] أن النبي - ﷺ - علمه التشهد، وقال: ((إذا قضيت هذا فقد تمت صلاتك))<sup>(٦)</sup>.

وروى عبد الله بن عمرو عنه - عليه السلام - قال: ((إذا رفع الإمام

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨

(٢) لا تصح الصلاة إلا به، ولا يقوم غيره مقامه.

وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومنهم مالك والشافعي، وأحمد.  
انظر: الكافي لابن عبد البر ٢٠٤/١، بداية المجتهد ١٣١/١، الأم ٢٢٤/١، التبصرة ص ٣٧٦، المغني ٢٤٠/٢، معونة أولي النهى ٧٥٩/١.

(٣) أي ليس بفرض، ولا ركن، ولو تركه المصلي لم تبطل صلاته.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٢٢/١، عمدة القاري ١٢١/٦، تبين الحقائق ١٢٥/١.  
ويلاحظ: أن المعتمد عندهم هو وجوب إصابة لفظ السلام إن أراد التسليم، ومن مشايخهم من أطلت اسم السنة عليها.

انظر: بدائع الصنائع ٤٥٤/١.

(٤) وقيد الحنفية - الفعل أو القول - بأن يكون خروجه من المصلي بصنعه مثل أن يتكلم متعمداً، أو يأكل أو يمشي أو يحدث متعمداً... لا أن يسبقه الحدث وغيره.

انظر: الهداية ٥٩-٦٠، الكنز والبحر الرائق ٣١١/١، رد المختار على الدر المختار ١٣٧/٢.

(٥) انظر: المغني ٢٤١/٢.

(٦) سبق تخريجه ص ١٧١.

رأسه من آخر ركعة وقعد ثم أحدث من قبل أن يتكلم فقد تمت صلاته<sup>(١)</sup>.  
 قالوا: ولأن التسليمة الثانية ليست واجبة بالإجماع<sup>(٢)</sup>، فنقول في التسليمة الأولى: أحد التسليمتين ، فلم تكن واجبة قياساً على الأخرى<sup>(٣)</sup>.  
 قالوا: ولأن السلام ذكر مشروع عقيب ركن ، فلم يكن واجباً قياساً على التكبير للركوع والسجود<sup>(٤)</sup>.  
 قالوا: ولأن السلام ينافي الصلاة، وليس هو منها، بدليل إبطاله لها إذا تخللها، وإذا لم يكن منها قام مقامه غيره مما ينافي الصلاة، إذ المعنى فيهما واحد<sup>(٥)</sup>.  
 قالوا: ولأن السلام خطاب للآدميين، وقد قال الشافعي: ينوي بسلامه مَنْ على يمينه وشماله من المأمومين<sup>(٦)</sup>، وإذا كان كذلك فلا فرق بين السلام والكلام في أن المواجهة بأحدهما كالمواجهة بالآخر<sup>(٧)</sup>.  
 ودليلنا: ما روى علي -عليه السلام- عن النبي -ﷺ- قال: (( مفتاح

(١) سبق تخريجه ص ٤٥٣ .

(٢) قلت: وكون التسليمة الثانية ليست بواجبة هو قول أكثر أهل العلم، وقد حكى ابن المنذر إجماع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة. وهذا الإجماع متعقب بخلاف الحسن بن صالح وأحمد بن حنبل على ما سيأتي .  
 انظر: المغني ٢/٢٤٣، المجموع ٣/٤٨٢.

(٣) انظر: المغني ٢/٢٤١، الحاوي الكبير ٢/١٤٣.

(٤) انظر: تبين الحقائق ١/١٠٧، رد المحتار على الدر المختار ٢/١٧٣.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٥٥، الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٢١.

(٦) انظر: الأم ١/٢٣٤.

(٧) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٥٥، الحاوي الكبير ٢/١٤٣.

## الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: كذلك نقول، وليس في الحديث لا تحريم لها إلا التكبير<sup>(٢)</sup>، وإنما تتعلقون بدليل الخطاب، ونحن لا نقول به، قلنا: دليل الخطاب أصل لنا، ونحن نبي فروعنا على أصولنا، على أننا لم نحتج بدليل الخطاب من هذا الحديث، وإنما احتجنا بتعريف الإضافة، والعرب تعرف بالإضافة كتعريفها بالألف واللام، والدليل على ذلك أنهم يقولون: غلام زيد التركي، والغلام التركي، فيكون النعت فيهما واحداً، فعلى هذا لا فرق بين قوله: (وتحليلها التسليم) وبين التحليل للصلاة بالتسليم. وقد ثبت أن التعريف بالألف واللام يستوعب جميع الجنس، فكذلك التعريف بالإضافة، ولهذا تقول العرب: مال فلان النعم، فيعقل أن النعم جميع ماله، وأن لا مال له غيرها.

ومن الحديث دليل آخر، وهو أنه قصد النبي -ﷺ- به البيان<sup>(٣)</sup> لمجمل<sup>(٤)</sup>

---

(١) سبق تخريجه ص ١٣٣

(٢) كذا في المخطوط، والمناسب: لا تحليل لها إلا بالتسليم.

فكان معنى (تحليلها التسليم) أن تحليلها المستون المستحب الذي ينبغي أن تحل به هو التسليم، إذ التحليل من الصلاة هو الخروج منها، وذلك يحصل بالسلام وبغيره.  
انظر: عمدة القاري ١/٢١١، الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣١٦.

(٣) البيان في اللغة: هو الظهور، من بان الشيء إذا ظهر.  
وفي الاصطلاح: ما نصر على معنى معين من غير إبهام. وقيل: إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي. وقيل غير ذلك.

انظر تعريف البيان في: القاموس المحيط ٤/١٨٧، مختار الصحاح - ترتيبه - ص ١٠٣، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٣/٢٥، التعريفات للجرجاني ص ٦٧، إرشاد الفحول ٢/١٤، شرح الكوكب المنير ٣/٤٣٧.

(٤) المجمل في اللغة: هو المبهم أو المجموع، يقال: أجملت الحساب إذا جمعت آحاده وكملت أفرادها.

القرآن، وما كان هذا سبيله فلا خلاف أنه واجب<sup>(١)</sup>.

ويدل على ذلك أيضا ما روت عائشة [رضي الله عنها] أن النبي -ﷺ- كان يفتح صلاته بالتكبير، ويختمها بالتسليم<sup>(٢)</sup>، والدليل فيه من ثلاثة أوجه:  
أحدها: أن فعله خرج مخرج البيان لمحمل القرآن، وما كان كذلك فهو واجب.

والثاني: أنه قال -عليه السلام-: ((صلوا كما رأيتموني أصلي))<sup>(٣)</sup>، وهذا أمر يقتضي الوجوب.

والثالث: أن فعله الطاعة والقربة يحمل على الوجوب، ما لم يقم الدليل على أنه غير واجب.

ويدل عليه أيضا ما روي عن ابن مسعود [رضي الله عنه] أنه قال: ((افتتاح بالتكبير، وانقضاؤها بالتسليم))<sup>(٤)</sup> ولا يخالف له في الصحابة.

---

وفي الاصطلاح: ما لم تتضح دلالاته، وقيل: ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء.  
انظر تعريف المحمل في: لسان العرب ١١/١٢٣، معجم مقاييس اللغة ١/٤٨١، الحدود للباجي ٤٥،  
العدة ١/١٤٢، الأحكام لابن حزم ٣/٣٨٥.

(١) وذلك أنه -ﷺ- بين بقوله: ((... وتحليلها التسليم)) قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، وكذا حجه -ﷺ- وقوله: ((خذلوا عني مناسككم)) بيان لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ والأمثلة في هذا كثيرة.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: ما يجمع صفة السلام وما يفتح به ويختم به ١/٣٥٧-٣٥٨).

(٣) سبق تخريجه ص ١٣٥.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١/٢٦٠، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٥.

وقال البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٤٨: هذا الأثر صحيح عن عبد الله بن مسعود.

ومن جهة المعنى أن أبا حنيفة قال: إذا طلعت الشمس قبل أن يخرج من صلاة الفجر بطلت الصلاة، وكذلك لو تيمم وصلى ثم رأى الماء قبل / أن يخرج ٣٧/أ من الصلاة أو تحرق خفه الذي كان مسح عليه، أو زالت علّة المستحاضة، أو دخل وقت العصر عند استتمامه صلاة الجمعة، فإن صلاته تبطل في هذه المواضع كلها<sup>(١)</sup>، فنقول: كل حالة بطلت فيها الصلاة بغير الحدث وجب أن تبطل بالحدث أصل ذلك ما قبلها.

وقياس آخر: كل ما أبطل شرطاً من شرائط الصلاة ومنع البناء، وجب أن يبطل الصلاة إذا صادف جزءاً منها، أصله الردة عند أبي حنيفة تبطل الطهارة. وقولنا: ومنع البناء فيه، احتراز من دخول وقت العصر في صلاة الجمعة، فإنه يبطل الجمعة ولا يمنع البناء على الركعتين لإتمام الظهر.

وقياس آخر: أن السلام نطق في أحد طرفي الصلاة، فلم يقم غيره من الأفعال مقامه، قياساً على نطق افتتاح الصلاة<sup>(٢)</sup>. وقياس آخر: أن السلام ركن يسقط الصلاة، فوجب أن يتعين، قياساً على

---

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١/٢٣٠ : إسناده صحيح وهو موقوف.

(١) وهذا هو قول أبي حنيفة، خلافاً لصاحبيه، وذلك لأن الأصل فيه أن الخروج عن الصلاة بصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة على تخريج أبي سعيد البردعي، وليس بفرض عندهما، فاعترض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة، وعندهما كاعتراضها بعد التسليم. انظر تفصيل ذلك في: الهداية ١/٦٠، فتح القدير ١/٣٣٥-٣٣٦، البحر الرائق ١/٣١١، رد المحتار على الدر المختار ٢/١٣٧.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٤٤، الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣١٨.

الركوع والسجود<sup>(١)</sup>.

فأما احتجاجهم بأن النبي -ﷺ- لم يعلمه الأعرابي المسيء صلاته ،  
فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن النبي -ﷺ- علم من الأعرابي أنه يحسن السلام، فلم يكن به  
حاجة إلى تعليمه إياه<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أن سكوت الراوي لخبر الأعرابي عن ذكر السلام لا حجة فيه،  
وإنما الحجة في ذكره المنطوق به وهو القاضي عليه<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث ابن مسعود [رضي الله عنه] فعنه جوابان:

أحدهما: أن ابن مسعود [رضي الله عنه] هو القائل: فإذا قضيت هذا فقد تمت  
صلاتك، ولم يرفع ذلك إلى النبي -ﷺ- فلا حجة فيه<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنا نحمله على مقاربة التمام<sup>(٥)</sup>، كما قال -عليه السلام- : (( من  
وقف بعرفة فقد تم حجه ))<sup>(٦)</sup>.

وأما حديث عبد الله بن عمرو فليس بثابت من جهة إرساله وضعف

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٤٤.

(٢) كما ترك بيان النية والجلوس للشاهد، وهما واجبان بالاتفاق.

انظر: المجموع ٣/٤٨١، المغني ٢/٢٤١.

(٣) وهو قوله -ﷺ- : (( وتحليلها التسليم )).

(٤) وقد سبق ذكر ذلك، وانظر: الحاوي الكبير ٢/١٤٤، المجموع ٣/٤٨١.

(٥) إذ الشيء إذا تم فلا معنى لورود محلل له وهو قوله -ﷺ- : (( وتحليلها التسليم )) فلا بد من

تأويل أثر ابن مسعود -رضي الله عنه- على معنى مقاربة التمام وانقضاء معظم أركان الصلاة.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣١٧، الحاوي الكبير ٢/١٤٤.

(٦) سبق تخريجه ص ١٧٠ ،

الإفريقي الراوي له<sup>(١)</sup>، على أنا نتأول قوله : ((وقعد ثم أحدث)) أنه أراد القعود وما يتضمنه القعود من التشهد والسلام<sup>(٢)</sup>.

وأما قياسهم إحدى التسليمتين على الأخرى فغير صحيح، لأن الثانية لرصادفها طلوع الشمس ورؤية الماء إذا كان متيمماً لم تبطل الصلاة، والأولى بخلاف ذلك، ولأن الأولى تسقط إلى بدل، فدل ذلك على وجوبها، والثانية لا تسقط إلى بدل فبان الفرق بينهما.

وأما قولهم: ذكر مشروع عقيب ركن فلم يكن واجباً، فإنه ينتقض بالقراءة، لأنها ذكر مشروع عقيب ركن من تكبيرة الافتتاح.

فإن قيل: هناك يتخلل دعاء الاستفتاح والتعوذ بينهما، قلنا: وكذا الدعاء والتعوذ به يتخلل بين التشهد والسلام.

وأما استدلالهم على منفاة السلام الصلاة بإبطاله لها إذا تخللها، فنقول: إنما بطلت لأن السلام ركن قُدِّم على محله، فكان بمنزلة تقديم السجود على الركوع في أنه يبطل الصلاة، ولا يدل على أنه ينافيها<sup>(٣)</sup>، ويؤيد هذا أنه لو سلّم ساهياً لم تبطل صلاته، ولو نوى بقلبه الخروج من الصلاة ولم يسلم بطلت صلاته، فلم يصح ما قالوه.

وأما قولهم: لا فرق بين السلام والكلام، وإنه إذا نوى السلام من على

---

(١) وقد سبق الكلام على هذا مفصلاً ص ٤٥٨ وهو ضعيف باتفاق الحفاظ.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٤٤/٢.

ثم أنه لا يُعلم أن أحداً من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث، حتى أصحاب الرأي لا يرون أن صلاته قد تمت بنفس القعود حتى يكون ذلك بقدر التشهد.

انظر: معالم السنن ٣١٨/١.

(٣) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٢٢/٢.

يمينه وشماله صحت صلاته، وهو خطاب الآدميين فنقول: فرق بينهما، وذلك أن الصحابة كانوا يقولون: السلام عليك أيها النبي وينوون به في التشهد المواجهة للنبي -عليه السلام- في الخطاب، وكذلك نحن ننوي به السلام على النبي [ﷺ] ولا يبطل ذلك الصلاة بالإجماع، ولو خاطبنا بغير السلام في ذلك المحل لبطلت الصلاة، كذلك لا يمتنع أن يكون خطاب الآدميين في آخر الصلاة بالسلام لا يبطل الصلاة، وخطابهم في تلك الحال بغير السلام يبطلها، والله أعلم بالصواب.



مسألة: والتسليمة الأولى عندنا من الصلاة<sup>(١)</sup>.

وبه قال عامة الفقهاء<sup>(٢)</sup> غير أبي حنيفة فإنه قال: ليس من الصلاة<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره بأن قال: إحدى التسليمتين، فلم تكن من الصلاة قياساً على الأخرى.

قالوا: ولأنه يفعلها غير مستقبل القبلة، فلم يكن من الصلاة قياساً على التسليمة الأخرى<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ولأن السلام يضاد الصلاة وينافيها، فلم يكن واجباً قياساً على سائر ما نافاها<sup>(٥)</sup>.

ودليلنا أن نقول: ذكر مشروع في حالة يجوز أن يبطل الصلاة بطريان الفساد عليها، فوجب أن يكون من الصلاة، قياساً على ما قبلها.

ولأنه معنى يقع به التحلل من العبادة، فكان منها قياساً على رمي جمرة العقبة وعلى الطواف، فإن التحلل يقع بكل واحد منهما، وهما من الحج.

ولأن التحلل يقع بآخر جزء من السلام، فوجب أن يكون من الصلاة، قياساً على آخر جزء من الصوم.

فأما قياسهم على التسليمة الأخرى فغير صحيح، لأن الثانية لا يقع بها

---

(١) انظر: التعليقة ٢/٧٨٥، حلية العلماء ١/١٩٥.

(٢) وهو مذهب مالك وأحمد.

انظر: الكافي لابن عبد البر ١/٢٠٤، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٦، الإنصاف ٢/١٨٨،

الإفصاح ١/١٣٧، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٣٥.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٥٥، عمدة القاري ٦/١٢١.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٤٥.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٥٥.

التحلل، ولا تبطل الصلاة بطريان الفساد على محلها، والأولى بخلاف ذلك.  
وأما قولهم يفعلها غير مستقبل القبلة، فلا نسلمه، بل هو مستقبلها، بدليل  
أنه لو التفت في صلاته لم تبطل، وإنما يكون تاركاً الاستقبال إذا زال قدمه  
وحرف جسده، على أنه لا يمتنع أن يترك استقبال القبلة في هذه الحال ويكون في  
الصلاة كما يترك استقبالها في قوله: حي على الفلاح، ويكون في الأذان.  
وأما قولهم: السلام يضاد الصلاة وينافيها فغير مسلم، فإن استدلوأ بإبطاله  
الصلاة، إذا تخللها، فنقول: إنما أبطالها لأنه تقدم على محله، فهو بمنزلة تقديم  
السجود على الركوع، وقد مضى الكلام في ذلك.

مسألة: لا خلاف على المذهب أنه إذا سلّم تسليمه واحدة عن يمينه أو عن شماله أو تلقاء وجهه أجزاء<sup>(١)</sup>، وأما المستحب فهو أن يسلم تسليمين عن يمينه وعن شماله، نص عليه في الحديث<sup>(٢)</sup>.  
وبه قال عامة الفقهاء<sup>(٣)</sup>.  
وقال في القديم: يسلم واحدة تلقاء وجهه<sup>(٤)</sup>، وإليه ذهب ٣٨/١

(١) انظر: التلخيص ص ١٦٣، التهذيب ١٣٢/٢، المجموع ٤٧٨/٣.

(٢) انظر: الأم ٢٣٤/١.

وهو الصحيح المشهور، وبه قطع أكثر الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ١٩٥/١، الباب ص ١٠٤، التهذيب ١٣٣/٢، الغاية القصوى ٣٠٤/١، المجموع ٤٧٧/٣.

(٣) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وحكى ابن المنذر ذلك عن: أبي بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهم -، وعطاء، وعلقمة، والشعبي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والثوري، وإسحاق، وأبي ثور.

انظر: سنن الترمذي ٩٠/٢، شرح السنة ٢٠٧/٣، الأوسط ٢٢٠-٢٢١/٣.

واستحب تسليم المصلي عن يمينه وعن شماله هو مذهب أبي حنيفة وأحمد.

انظر: الحجة على أهل المدينة ١٣٧/١، الهداية ٥٢/١، الفتاوى الهندية ٧٦/١، مسائل أحمد بن حنبل برواية عبد الله ٢٧٧/١، وبرواية أبي داود ص ٧٣، المغني ٢٤١/٢.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ١٤٥/٢، التهذيب ١٣٣/٢، التحقيق ص ٢١٨.

وحكى الأصحاب عن الشافعي قولاً ثالثاً في القديم: وهو أن غير الإمام يسلم تسليمه واحدة، ويفرق في حق الإمام بين أن يكون في القوم كثرة أو كان حول المسجد لفظ فيستحب أن يسلم تسليمين، وإن قلوا ولا لفظ ثم فيقتصر على تسليمه واحدة.

انظر: حلية العلماء ١٩٥/١، المهذب ٤٧٣/٣، التهذيب ١٣٣/٢، فتح العزيز ٥٢١/٣.

وحكى هذا القول إمام الحرمين والقاضي حسين والغزالي من رواية الربيع، فيكون قولاً آخر في الجديد.

انظر: التعليقة ٧٨٦/٢، الوسيط ٦٣٦/٢، المجموع ٤٧٧/٣.

مالك<sup>(١)</sup> والأوزاعي<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصره بما روي عن عائشة - رضي الله عنها - ((كان رسول

(١) في الإمام والمنفرد، ويتيان بها قليلا، وهو المشهور، وهي رواية ابن القاسم، وقيل: إن كل واحد منهما يسلم تسليمين.

انظر: المدونة الكبرى ١/١٤٣، الرسالة مع تنوير المقالة ٢/١٣٤-١٣٦، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٦، الكافي لابن عبد البر ١/٢٠٥.

وأما المأموم فيتحصل في سلامه أربعة أقوال:

أحدها: أن يسلم المأموم ثلاثاً: واحدة عن يمينه يخرج بها من الصلاة، وأخرى يرد بها على إمامه، والثالثة: يرد بها على من في جهة يساره إن كان فيها أحد.

وهذا هو المشهور، وهو مذهب المدونة.

الثاني: أن يسلم ثلاث تسليمات، لكنه يبدأ بالرد على اليسار قبل الرد على الإمام، وهذا القول رواية أشهب عن مالك.

الثالث: أنه مخير في ذلك بين الروایتين، حكاه القاضي عبد الوهاب.

الرابع: أن المأموم يسلم تسليمين، واحدة عن يمينه يعتقد بها الخروج من الصلاة، والثانية عن يساره يعتقد بها الرد على الإمام والمأمومين، واختار هذا القول ابن عبد البر وابن العربي وشنع على الأخذ بالتسليم الثالثة وقال: احذروها فإنها بدعة لم تثبت عن النبي ﷺ - ولا عن الصحابة.

انظر: المصادر السابقة، عقد الجواهر الثمينة ١/١٤٤، المنتقى ١/١٦٩-١٧٠، مواهب الجليل ١/٥٢٦.

(٢) انظر: الأوسط ٣/٢٢٣، الحاوي الكبير ٢/١٤٥، المغني ٢/٢٤١.

وقد رويت التسليم الواحدة عن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن أبي أوفى، وعائشة - رضي الله عنهم - ، وعمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وعطاء، والزهرى، وابن سيرين، وابن جبير، وابن أبي ليلى وخلق آخرين.

انظر: مصنف عبد الرزاق ٢/٢٢٢-٢٢٣، مصنف ابن أبي شيبة ١/٣٣٤، ٣٣٥ السنن

الكبرى ٢/٢٥٤، ٢٥٥، الأوسط ٣/٢٢٢.

الله - ﷺ - يسلم واحدة تلقاء وجهه<sup>(١)</sup>.

ودليلنا ما روى واثلة بن الأسقع<sup>(٢)</sup> [ﷺ] كان رسول الله - ﷺ - يسلم

(١) أخرجه الترمذي في سننه (أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التسليم في الصلاة ٢/٩٠)، وابن خزيمة في صحيحه ١/٣٦٠، وابن حبان في صحيحه ٣/٢٢٤، والحاكم في المستدرک ١/٢٣٠، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٥٤ كلهم من طريق عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة به.

وأخرجه ابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: من يسلم تسليمة واحدة ١/٢٩٧) قال: حدثنا هشام بن عمار، ثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني، عن زهير بن محمد به. قال البغوي في شرح السنة ٣/٢٠٧: في إسناده مقال.

وضعف الحديث أبو إسحاق الشيرازي في المذهب، وكذا النووي ونقل اتفاق الأصحاب في كتب المذهب على تضعيفه.

المجموع ٣/٤٧٩-٤٨٠.

وقال ابن قيم الجوزية في زاد المعاد ١/٢٥٩: هو حديث معلول.

ونقل تضعيف هذا الحديث عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي حاتم الرازي. انظر: فتح الباري لابن رجب ٧/٣٦٨، تنقيح التحقيق ٢/٩٢١، نصب الراية ١/٤٣٣.

وقال الحاكم في المستدرک ١/٢٣١: ((هذا حديث صحيح لا شك على شرط الشيخين ولم يخرجاه))، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١/١٤٤، وقال أحمد شاكر في تخريج سنن الترمذي ٢/٩٢: ((وحديث عائشة حديث صحيح))، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١/١٥٢.

(٢) هو: الصحابي الجليل واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر الليثي. أسلم قبل تبوك، والنبي - ﷺ - يتجهز لها، وشهدها مع النبي - ﷺ -، وكان من أهل الصفة.

روى عن النبي - ﷺ - وأبي هريرة، وأم سلمة زوج النبي - ﷺ -، وحدث عنه: بسر بن عبيد الله الحضرمي، ومكحول الشامى، وأبو إدريس الخولاني، وخلق آخرون، توفي - ﷺ - سنة ثلاث وثمانين، وهو ابن مائة سنة وخمس سنين، فكان آخر من مات من الصحابة بدمشق.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٤٠٧، حلية الأولياء ٢/٢١، سير أعلام النبلاء ٣/٣٨٣.

في آخر الصلاة عن يمينه وعن يساره حتى يرى خداه<sup>(١)</sup>.  
وروى سعد بن أبي وقاص<sup>(٢)</sup> وابن عمر<sup>(٣)</sup> وعبد الله بن

---

(١) أخرجه الشافعي في الأم ٢٣٤/١، وفي مسنده-ترتيبه- ٩٨/١.

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٨٩/١: إسناده ضعيف.

(٢) هو الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص -واسمه مالك- بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي أبو إسحاق الزهري، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، أسلم قديماً، وهاجر إلى المدينة قبل رسول الله -ﷺ- وشهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله -ﷺ-، وهو أحد الستة أهل الشورى، وكان محاب الدعوة مشهوراً بذلك، روى عنه ابن عمر وابن عباس، وسعيد بن المسيب وخلق كثير سواهم، توفي -ﷺ- سنة خمس وخمسين بقصره بالعقيق.

انظر: ترجمته في: حلية الأولياء ٩٢/١، تاريخ الإسلام ٢٨١/٢، شذرات الذهب ٦١/١.

وحديث سعد بن أبي وقاص: أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السلام للتحليل من الصلاة ٤٠٩/١).

ولفظه قال: (كنت أرى رسول الله -ﷺ- يُسَلِّم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده).

(٣) حديث عبد الله بن عمر: أخرجه الشافعي في مسنده-ترتيبه- ٩٩/١، وأحمد في المسند ١٨٦/٢، والنسائي في سننه (كتاب السهو، باب: كيف السلام على اليمين ٦٢/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٤/٢.

بإسنادهم عن واسع بن حبان أنه سأل عبد الله بن عمر عن صلاة رسول الله -ﷺ- فقال: ((... ثم يقول: السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه، السلام عليكم ورحمة الله عن يساره)).

قال أحمد شاكر في تخريج المسند ٢١١/٧: إسناده صحيح.

وقال الألباني في صحيح سنن النسائي ٢٨٥/١: صحيح الإسناد.

وقرى إسناده شعيب الأرناؤوط ومن معه في الموسوعة الحديثية - مسند الإمام أحمد بن حنبل- ٢٩٨/٩.

زيد<sup>(١)(٢)</sup> وجابر بن سمرة<sup>(٣)(٤)</sup> [رضي الله عنهم] أن رسول الله -ﷺ- كان يسلم عن يمينه.

وروى ابن مسعود [ﷺ] أن النبي -ﷺ- ((كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) هو الصحابي الجليل: عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني المدني، صاحب حديث الوضوء، وهو الذي قتل مسيلمة بالسيف مع رمية وحشي له بالحربة، وروى عن النبي -ﷺ- ، وروى عنه سعيد بن المسيب، وإسحاق بن حبان بن منقذ، ويحيى بن عمار، روى له الجماعة، وقتل -ﷺ- بالحربة سنة ثلاث وستين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥٣٨/١٤، سير أعلام النبلاء ٣٧٧/٢، تقريب التهذيب ٤٩٤/١.

(٢) حديث عبد الله بن زيد: أخرجه أبو عوانة في صحيحه (كتاب الصلاة، والتسليم عند الفراغ من التشهد ٢٣٨/١) بإسناده عن واسع بن حبان قال: قلت لعبد الله بن زيد: أخبرني عن صلاة رسول الله -ﷺ- كيف كانت، فذكر التكبير كلما وضع رأسه وكلما رفعه، وذكر السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه، والسلام عليكم عن يساره.

(٣) هو جابر بن سمرة بن جنادة بن جندب أبو خالد السوائي، العامري، له ولأبيه صحبة، نزل الكوفة ومات فيها، روى عن النبي -ﷺ- وإخاله سعد بن أبي وقاص، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وأبي سمرة، وروى عنه سماك بن حرب، وعامر الشعبي، وأبو إسحاق السبيعي وآخرون، توفي -ﷺ- في ولاية بشر بن مروان سنة ست وسبعين على الصحيح.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٤/٦، الإصابة ٢١٢/١، تهذيب الأسماء واللغات ١٤٢/١.

(٤) حديث جابر بن سمرة: أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: الأمر بالسكوت في الصلاة ٣٢٢/١) ولفظه: كنا إذا صلينا مع رسول الله قلنا: السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بيده إلى الجانبين، فقال رسول الله -ﷺ-: ((علام تومنون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟ إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله)).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: في السلام ٦٠٧/١)، والترمذي في سننه (أبراب

وعن وائل بن حجر [رحمه الله] أن النبي -ﷺ- ((كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته))<sup>(١)</sup>.

السلام، باب: ما جاء في التسليم في الصلاة ٨٩/٢ ، والنسائي في سننه (كتاب السهو، باب: كيف السلام على الشمال ٦٣/٣) ، وابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب التسليم ٢٩٦/١) ، والدارقطني في سننه ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ ، وابن حبان في صحيحه ٢٢٣/٣ ، وأحمد في المسند ٦٧٤/١ وفي مواضع أخرى.

وقال الترمذي في سننه ٩٠/٢ : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح.

وقال البغوي في شرح السنة ٢٠٥/٣ : هذا حديث حسن صحيح.

وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ٣٣٧/٥ : إسناده صحيح.

وصححه النووي في خلاصة الأحكام ٤٤٤/١ ، والألباني في إرواء الغليل ٢٩/٢ .

وقد جاء في صحيح مسلم ٤٠٩/١ عن أبي معمر، أن أميراً كان بمكة يسلم تسليمين، فقال عبداً لله: أني علقها؟ قال الحكم في حديثه: إن رسول الله -ﷺ- كان يفعله.

وقول ابن مسعود: أني علقها: أي من أين حصل على هذه السنة وظفر بها؟

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٨/٣ ، خلاصة الأحكام ٤٤٤/١ .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب في السلام ٦٠٧/١) هكذا بإثبات ((وبركاته)) في التسليمين، وهي النسخة التي عليها تعليق الدعاس.

وقال النووي في خلاصة الأحكام ٤٤٥/١ : رواه أبو داود بإسناد صحيح، وكذا صحح إسناده ابن حجر في بلوغ المرام ص ٦٥ بإثبات الزيادة.

وصحح الحديث عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة ٢٥٣/١ بدون زيادة ((وبركاته)) في التسليمة الثانية. وقد صحح إسناده الألباني في إرواء الغليل ٣٢/٢ ، وتعجب من

تصحيح النووي وابن حجر لزيادة: ((وبركاته)) في التسليمة الثانية، وأن نسخته وغيرها من المطبوعات ليس فيها هذه الزيادة في التسليمة الثانية.

وقد نفى ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط ١٥٣/٢ زيادة ((وبركاته)) في التسليمين مطلقاً، وإنه لا يسن زيادتها في السلام.



فأما الجواب عن حديث عائشة [رضي الله عنها] فهو من ثلاثة أوجه:  
أحدها: أن راويه زهير بن محمد<sup>(١)</sup>، عن هشام بن عروة<sup>(٢)</sup>، عن أبيه<sup>(٣)</sup>،

وقال النووي بعدم استحباب زيادة وبركاته في السلام، لأنه خلاف المشهور عن النبي -ﷺ- وتعقبه  
ابن حجر في ذلك، ودلل على ثبوت تلك الزيادة من حديث وائل بن حجر السابق.  
انظر: نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار ٢/٢١٩-٢٢٢.

(١) هو: زهير بن محمد التميمي العنبري، أبو المنذر الخراساني المروزي الحزقي، من أهل قرية من  
قرى مرو تسمى حَزَق، روى عن أبان بن أبي عياش، وصالح بن كيسان، وهشام بن عروة، وعمرو  
بن شعيب وغيرهم، وروى عنه سليمان بن داود الطيالسي، وعبد الرحمن بن مهدي، وعمرو بن أبي  
سلمة التنيسي وآخرون، توفي سنة اثنتين وستين ومائة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/٢٨٩، العبر ١/٢٣٩، تهذيب التهذيب ٢/٢٠٦.

(٢) هو: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، أبو المنذر، القرشي، الأسدي، المدني، رأى أنساً  
وجابر بن عبد الله وابن عمر ومسح رأسه ودعا له، سمع من أبيه وعمه عبد الله بن الزبير والزهرى  
ومحمد بن المنكدر وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وطائفة من كبار التابعين، وحدث عنه أيوب  
السختياني، وسفيان بن عيينة والثوري وشعبة ومالك وخلق كثير، وكان -رحمه الله- ثباً إماماً في  
الحديث، حجة، توفي سنة ست وأربعين ومائة ببغداد.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٤/٣٧-٤٧، وفيات الأعيان ٦/٥٨٠، تاريخ الإسلام ٦/١٤٥.

(٣) هو: عروة بن الزبير بن العوام، أبو عبد الله، القرشي الأسدي المدني، وعالم المدينة، وأحد  
الفقهاء السبعة، حدث عن أبيه بشيء يسير لصغره، وعن أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، وعن  
خالته أم المؤمنين عائشة، ولأزمها وتفقه بها، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وابن عباس وجمع  
كثير من الصحابة. وروى عنه: بنوه يحيى وعثمان وهشام ومحمد، والزهرى ومحمد بن المنكدر وخلق  
سواهم، وكان رجلاً صالحاً ثقة، لم يدخل في شيء من الفتن، واختلف في سنة وفاته على أقوال  
عدة ما بين إحدى وتسعين إلى إحدى ومائة، وأرجحها أربع وتسعين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/١٧٨، العبر ١/١١٠، تذكرة الحفاظ ١/٦٢.

عن عائشة، وزهير ضعيف<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن خبرنا أكثر رواة وفيه زيادة، فكان الأخذ به أولى<sup>(٢)</sup>.

والثالث: أنا نجمع بينهما ، فنقول: حديث عائشة يدل على الجواز،

وحديثنا يدل على الكمال<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ضعفه يحيى بن معين في رواية عنه، والنسائي، وقال ابن عبد البر: وهو ضعيف لا يحتج بما ينفراد به.

انظر: تهذيب الكمال ٤١٨/٩، ميزان الاعتدال ٨٤/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١١٢، التمهيد ١٨٩/١٦.

وروثه آخرون ، كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والدارمي، وصالح بن محمد البغدادي، وقال الذهبي عنه: ثقة يُعْرَب.

انظر: الجرح والتعديل ٥٩٠/٣، تهذيب التهذيب ٢٠٦/٢، الكاشف ٤٠٨/١.

قلت: ولعل تضعيف من ضعف زهير إنما هو من أجل رواية الشاميين عنه.

قال الترمذي في سننه ٩١/٢: ((قال محمد بن إسماعيل البخاري: زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق عنه أشبه وأصح)).

والذي تبين لي أنه ثقة ، خاصة وأن أحاديثه عن عبد الرحمن بن مهدي ، وأبي عامر أحاديث مستقيمة صحيحة، كما قال ذلك أحمد بن حنبل في رواية الأثرم عنه، وقد خرج له البخاري ومسلم، ووثقه مع من سبق الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٠/١ ، وأحمد بن شاکر في تخريج سنن الترمذي ٩٢/٢.

(٢) وقد وردت أحاديث التسليم عن جمع من الصحابة منهم: عمار بن ياسر والبراء بن عازب، وسهل بن سعد، وطلق بن علي، وحذيفة بن اليمان، وعدي بن عميرة، وعبد الله بن عمر وغيرهم - رضي الله عنهم أجمعين -.

انظر: سنن الترمذي ٨٩/٢-٩٠، التلخيص الحبير ٢٨٩/١.

(٣) انظر: المجموع ٤٨٠/٣.

قلت: ويقوى هذا الجمع، لا سيما وقد روي ذكر التسليمة الراحلة عنه - ﷺ - جمع من الصحابة - خلافا لما جزم به النووي في خلاصة الأحكام ٤٤٦/١ وابن عبد البر في التمهيد ١٨٨/١٦ من أنه لم

يصح في التسليمة الواحدة شيء من الأحاديث.

ومن هؤلاء الصحابة: أنس بن مالك فيما رواه عنه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٥٥ ، وابن أبي شيبة في المصنف ١/٣٣٥ ((عن النبي -ﷺ- أنه كان يسلم تسليمة واحدة)).

قال ابن حجر في الدراية ١/١٥٩ : رجاله ثقات.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/١٤٦ : ((.... رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط بالتسليمة الواحدة فقط ورجاله رجال الصحيح)).

وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٥٦٦ : وجملته القول : أن هذا الحديث صحيح، وهو أصح الأحاديث التي وردت في التسليمة الواحدة في الصلاة....)).

وقد رويت التسليمة الواحدة في الصلاة عن جمع من الصحابة، قال البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٥٥ : وروي عن جماعة من الصحابة -رضي الله عنهم- أنهم سلموا تسليمة واحدة، وهو من الاختلاف المباح والاقتصار على الجائز)).

وقد أخرج ابن حزم في المحلى ٤/١٣١ عن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار قال: ((كان مسجد الأنصار يسلمون تسليمتين عن إيمانهم وعن شئائهم، وكان مسجد المهاجرين يسلمون تسليمة واحدة)).

مسألة: وإذا ترك التسليمة الثانية أجزأته صلاته<sup>(١)</sup>.

هذا مذهب عامة الفقهاء<sup>(٢)</sup>، إلا ما حكى الطحاوي عن الحسن بن صالح أنه إذا أخل بالثانية لم يجزئه<sup>(٣)</sup>، وروي هذا عن أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>. واحتج من نصره: بقوله -ﷺ-: ((صلوا كما رأيتموني أصلي))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهو المذهب.

انظر: الأم ٢٣٤/١، الحاروي الكبير ١٤٦/٢، المذهب ٤٧٤/٣.

(٢) انظر: فتح الباري لابن رجب ٣٧٣/٧، المجموع ٤٨٢/٣.

وقد ذكر ابن المنذر في كتابه الإجماع ص ٣٧: إجماع أهل العلم على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة.

وتعقبه المرداوي في الإنصاف ١١٨/٢ وقال: هذا مبالغة منه، وليس بإجماع.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٢٢/١.

(٤) للإمام أحمد -رحمه الله- في التسليمة الثانية روايات:

روي عنه أنها ركن مطلقا كالأولى، واختارها أكثر أصحابه، وصححها غير واحد منهم، وهي من مفردات مذهب أحمد.

انظر: الهداية لأبي الخطاب ٣٦/١، المقنع شرح مختصر الخرقى للبنا ٣٨٥/١، ٣٨٦، الإنصاف ١١٧/٢.

وعنه: أنها واجبة، وليست بركن، قال القاضي: وهي الأصح، وهو الصحيح عند الحنفية.

انظر: الروايتين والوجهين ١٣٠/١، شرح الزركشي على متن الخرقى ٣٢٦/١، فتح القدير ٢٧٩/١، رد المحتار على الدر المختار ١٦٢/٢.

وعنه: أنها سنة وليست بواجبة، اختارها الموفق بن قدامة وغيره، وهي مذهب المالكية والشافعية.

انظر: المغني ٢٤٣/٢، الفروع ٤٦٤/١، الكافي لابن عبد البر ٢٠٥/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٦، المجموع ٤٨٢/٣.

وعنه: أنها سنة في النفل دون الفرض.

انظر: المبدع ٤٩٨/١، الإنصاف ١١٨/٢.

(٥) وكان يفعلهما، ويداوم عليهما.

قالوا: وثبتت عنه -عليه السلام- التسليمتان<sup>(١)</sup>.  
 ودليلنا قوله -عليه السلام-: (( تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم ))<sup>(٢)</sup>،  
 ومنه دليان:  
 أحدهما: أن التحريم يحصل بتكبير واحد، فكذلك يجب أن يحصل التحليل  
 بتسليم واحد<sup>(٣)</sup>.  
 والثاني: أنه علق التحليل بالتسليم، وهو يتناول الواحدة والاسم، كما  
 يتناول التكبير<sup>(٤)</sup>.  
 ومن القياس أحد طرفي الصلاة، فلم يجب فيه ذكران من جنس واحد،  
 قياساً على الطرف الآخر<sup>(٥)</sup>.  
 ولأنه ذكر مشروع بعد التسليمة الأولى، فلم يكن واجباً قياساً على التكبير

=

انظر: المغني ٢/٢٤٣، المبدع ١/٤٩٧.

(١) فالتسليمة الثانية إحدى التسليمتين، فكانت واجبة كالأولى.

انظر: الروايتين والوجهين ١/١٣٠، المغني ٢/٢٤٣.

وانظر: أحاديث ثبوت التسليمتين عنه -ﷺ- في المسألة السابقة.

(٢) قد سبق تخريجه ص ١٣٣.

(٣) ((لأن التسليم شرع للتحليل، وأنه يقع بالواحدة، فلا معنى للثانية)). بدائع الصنائع ١/٤٥٦.

(٤) انظر: المغني ٢/٢٤٤، الإشراف ١/٨٧.

واستدل الحنابلة بقوله -ﷺ-: ((... وتحليلها التسليم)) أن (أل) في التسليم للعهد الذهني، أي

بالتسليم المعهود، وهو السلام عن اليمين وعن اليسار.

انظر: فتح الباري لابن رجب ٧/٣٧٣، الشرح المتع لابن عثيمين ٣/٤٢٨.

وانتقض هذا بثبوت الكفاية بتسليمة واحدة عنه -ﷺ-، كما مرّ سابقاً.

(٥) انظر: الإشراف ١/٨٧.

أيام التشريق.

فأما قوله -ﷺ-: (( صلوا كما رأيتموني أصلي ))<sup>(١)</sup> فإنه أمر أن يفعل كما

يفعل، وقد كان يفعل في صلاته الواجب والمستحب، فلا حجة لهم في الخبر.

---

(١) سبق تخريجه ص ١٣٥.

**فصل: قال الشافعي في الأم:** ينوي بالسلام عن يمينه الخروج من الصلاة، والتسليم على الملك والتسليم على المأمومين، وينوي بالسلام على شماله التسليم على الملك والتسليم على المأمومين.

وهكذا إن كان مأموماً إلا أنه يضيف في التسليمة الأولى نية السلام على الإمام إن كان عن يمينه، وإن كان عن شماله أضاف ذلك في التسليمة الثانية، وإن كان الإمام تجاهه استحَب له نية التسليم عليه في الأولى، وأجزأه أن ينوي ذلك في الأخرى<sup>(١)</sup>، وكل ما ذكرناه فهو مستحب غير واجب<sup>(٢)</sup> إلا نية الخروج من

---

(١) انظر: الأم ١/٢٣٤.

واتفق على ذلك الأصحاب.

انظر: المذهب ٣/٤٧٤، حلية العلماء ١/١٩٦، روضة الطالبين ١/٣٧٣.

وفيما ينوي المصلي سلامه وردت بعض الأحاديث منها:

١- ما تقدم ص ٣٢٨ من حديث جابر بن سمرة في صحيح مسلم ١/٣٢٢ وفيه: ((... إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه، ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله)).

٢- وما رواه أحمد في المسند ١/٢٥٨، والترمذي في سننه ٢/٤٩٣ عن أبي طالب أنه سئل عن صلاة رسول الله -ﷺ-، فذكر أنه -ﷺ- كان يصلي الظهر أربعاً ويصلي قبلها أربعاً وبعدها ركعتين، وقبل العصر أربعاً، يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين)).

قال الترمذي في سننه ٢/٤٩٤: هذا حديث حسن .

وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ٢/٣٥٤: إسناده صحيح.

٣- ومنها ما رواه أبو داود في سننه ١/٦٠٩، والحاكم في المستدرک، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٥٧ من حديث سمرة بن جندب قال: أمرنا النبي -ﷺ- أن نرد على الإمام، وأن نتحاب، وأن يسلم بعضها على بعض)). قال الحاكم في المستدرک ١/٢٧٠: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي في التلخيص، وقال النووي في خلاصة الأحكام ١/٤٤٧: حديث حسن أو صحيح.

(٢) انظر: حلية العلماء ١/١٩٦، التهذيب ٢/١٣٤.

الصلاة ففيها وجهان:

أحدهما: أنها واجبة، قال ذلك أبو العباس ابن قاص<sup>(١)</sup>.

واحتج بأن نية الدخول في الصلاة واجبة، فكذلك يجب أن يكون

الخروج<sup>(٢)</sup>.

والوجه الآخر: أنها غير واجبة قاله أبو حفص ابن الوكيل<sup>(٣)(٤)</sup>، واحتج

---

(١) سبقت ترجمته - ، ولم أجد قوله هذا في التلخيص.

وانظر النقل عنه في: التعليقة ٧٨٨/٢، التهذيب ١٣٣/٢.

وهذا الوجه هو الأصح عند جمهور العراقيين.

وهو قول ابن سريج-شيخ ابن القاص- . قال أبو إسحاق الشيرازي في المذهب ٤٧٥/٣: ((وهو

ظاهر النص في البويطي)). واختاره المحاملي في اللباب ص ٩٩، ونصره الماوردي في الحاوي

الكبير ١٤٦/٢-١٤٧، وقال: هو ظاهر مذهب الشافعي.

(٢) إذ السلام نطق في أحد طرفي الصلاة، فلم يصح من غير نية كتكبير الإحرام.

انظر: المذهب ٤٧٥/٣، الحاوي الكبير ١٤٧/٢.

(٣) هو: عمر بن عبد الله بن موسى، الباب شامي، اشتهر بكنيته أبو حفص بن الوكيل، فقيه جليل

الرتبة، من أصحاب الوجوه المتقدمين، وكان من نظراء أبي العباس، ومن تكلم في تخريجات الفقه

وتفريعات المذهب، وتصرف فيها وأحسن، ثم هو من كبار المحدثين والرواة، وعرف أيضا

بالبابشامي، نسبة إلى إحدى المحال المشهورة من الجانب الغربي ببغداد، قال أبو إسحاق الشيرازي:

مات ببغداد بعد العشر وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٠، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٩٨/١، المغني لابن

باطيش ٤٥٥/٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢١٥/٢.

(٤) وبه قال أبو عبد الله بن ختن الجرجاني، وأبو الحسن بن القطان، وهو قول الخراسانيين،

وصححه منهم أبو محمد الجويني في التبصرة ص ٣٧٨، والقاضي حسين في تعليقه ٧٨٨/٢، وقال

الرافعي في فتح العزيز ٥٢٠/٣: وهو الأصح عند الفقهاء واختيار معظم المتأخرين، وحملوا نص

الشافعي على الاستحباب.

وقال النووي في التحقيق ص ٢١٧: وهو الأصح. وارتضاه في المنهاج ١٧٧/١.



بأن نية الدخول شملت جميع الصلاة، وذلك يغني عن تحديدها للخروج<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: التبصرة ص ٣٧٨، التعليقة ٧٨٨/٢، المذهب ٤٧٥/٣.

وأیضا للقياس على سائر العبادات كالحج والصوم، إذ لا يجب فيها نية الخروج، لأن النية تليق بالإقدام دون الترك.

انظر: الحاوي الكبير ١٤٧/٢، فتح العزيز ٥٢٠/٣.

فصل: أكمل التسليم أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله<sup>(١)</sup>.

ويجزئ أن يقول: السلام عليكم<sup>(٢)</sup>.

فإن قال: عليكم السلام هل يجزئه ذلك؟ فيه وجهان:

أحدهما: يجزئه<sup>(٣)</sup> لأنه أورد المعنى واللفظ من غير إحلال<sup>(٤)</sup>، ولأنه لو

سَلَّم عليه فردّ بأن قال: السلام عليكم، لسقط بذلك فرض الرد.

وقد نصّ الشافعي على ذلك في آخر باب التسليم في كتاب استقبال

القبلة<sup>(٥)</sup>.

والوجه الآخر: لا يجزئه<sup>(٦)</sup>، لأن هذا ذكر ورد به الشرع مرتباً، فكان

الترتيب شرطاً فيه كالقراءة<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ٢٣٤/١، حلية العلماء ١٩٦/١، الوجيز ٤٥/١، المنهاج مع مغني المحتاج ١٧٧/١.

(٢) وهو أقل ما يكفيه من التسليم.

انظر: الأم ٢٣٤/١، التلخيص ص ١٦٣، شرح الهيثمي على مختصر الحضرمي والخواشي

المدنية ٢٤١/١، التحقيق ص ٢١٧.

وأما قول: ورحمة الله فهو مسنون.

انظر: التبصرة ص ٣٧٦، الحاوي الكبير ١٤٦/٢.

(٣) وهو المذهب، وهو المنصوص عن الشافعي.

انظر: المذهب ٤٧٤/٣، حلية العلماء ١٦/١، روضة الطالبين ٣٧٢/١.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ١٤٦/٢، التهذيب ١٣٣/٢، نهاية المحتاج ٥٣٥/١.

(٥) ونصه في الأم ٢٣٤/١: وإن بدأ فقال: عليكم السلام، كرهت ذلك له، ولا إعادة في الصلاة عليه.

(٦) وهو اختيار ابن سريج.

انظر: التعليقة ٧٨٧، التهذيب ١٣٣/٢.

(٧) انظر: المذهب ٤٧٤/٣.

ولأن - قوله هذا - بخلاف المشروع منه. الحاوي الكبير ١٤٦/٢.

وهذا القياس ينتقض بالتشهد، لأن الشرع ورد به مرتباً، ومع ذلك فإنه لو  
قدّم بعضه على بعض أجزأه<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٤٧٦/٣.

فصل: إذا اقتصر على قوله: سلام عليكم هل يجزئه في ذلك وجهان:  
أحدهما: لا يجزئه<sup>(١)</sup>، ذكره أبو إسحاق في الشرح<sup>(٢)</sup>، ونص عليه الشافعي  
في الأم، فقال: أقل ما يجزي من السلام أن يقول: السلام عليكم، فإن نقص منه  
حرفا لم يجزه<sup>(٣)</sup>.

والوجه الآخر: يجزئه، حكاه أبو حامد المرورودي في جامعه عن بعض  
أصحابنا<sup>(٤)</sup>، والحجة فيه أنه لو اقتصر عليه في التشهد أجزأه فكذلك إذا اقتصر  
عليه في التشهد<sup>(٥)</sup>.

والأول هو الصحيح<sup>(٦)</sup>.

فأما قياسه على التشهد فغير صحيح، لأنه قد روي التشهد بحذف الألف

---

(١) وهو الأصح عند جمهور الشافعية، وهو المنصوص .

انظر: روضة الطالبين ٣٧٢/١، مغني المحتاج ١٧٧/١.

(٢) انظر: المجموع ٤٧٦/٣.

(٣) انظر: الأم ٢٣٤/١.

(٤) وهو الأصح عند جماعة من الخراسانيين منهم إمام الحرمين والبغوي، واختاره القفال الشاشي في  
حلية العلماء، وقال الرافعي: وهو الأظهر.

انظر: التهذيب ١٣٣/٢، حلية العلماء ١٩٦/١، فتح العزيز ٥٢٠/٣.

(٥) فكما أنه يجوز أن يقال: سلام عليك أيها النبي في التشهد بدلا من السلام عليك أيها النبي،

فكذلك يجوز أن يقول: سلام عليكم بدلا من السلام عليكم في التسليم.

إذ التنوين - في سلامه - يقوم مقام الألف واللام في قول السلام عليكم.

انظر: التهذيب ١٣٣/٢، فتح العزيز ٥٢٠/٣.

(٦) ومن صححه البندنجي، وقال الشيخ أبو حامد: هو ظاهر نص الشافعي وقول عامة أصحابنا،

ومن قال يجزئه فقد غلط.

انظر: المجموع ٤٧٦/٣.

واللام، ولم يرو كذلك في السلام<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ١٤٦/٢، مغني المحتاج ١٧٧/١.  
وأما قولهم: إن التنوين يقوم مقام الألف واللام فليس بصحيح، ولكنهما لا يجتمعان، ولا يلزم من ذلك أن يسد مسده في العموم والتعريف وغيره.  
المجموع ٤٧٦/٣، نهاية المحتاج ٥٣٦/١.

**فصل: إذا سلم الإمام التسليمة الأولى فقد انقطعت متابعة المأموم له**

**بخروجه من الصلاة بالتسليمة.**

والمأموم بالخيار إن شاء سلم في الحال، وإن شاء استدام الجلوس للتعوذ والدعاء وأطال ذلك<sup>(١)</sup>.

وإذا اقتصر<sup>(٢)</sup> الإمام على تسليمة واحدة استحب للمأموم أن يسلم تسليمتين<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

ويستحب لمن سلم من صلاته أن يتدبّر بالاستغفار ثلاثاً<sup>(٤)</sup>، لما روى ثوبان<sup>(٥)</sup> [ع] أن النبي -ﷺ- كان إذا سلم من صلاته استغفر ثلاثاً<sup>(٦)</sup>. ثم يقول

---

(١) لانفراده، فلا يتحمل عنه سجود السهو حينئذ.

انظر: التحقيق ص ٢١٨، مغني المحتاج ١/١٨٤.

(٢) في المخطوط (اختصر) والصواب ما أثبتته.

ينظر: المنهاج للنووي ١/١٨٤ مع مغني المحتاج.

(٣) إحرازاً لفضيلة الثانية ولخروجه عن متابعته بالأولى.

انظر: المجموع ٣/٤٨٤، نهاية المحتاج ١/٥٥٤.

(٤) اتفق الشافعي والأصحاب وغيرهم -رحمهم الله- على أنه يستحب ذكر الله تعالى بعد الصلاة، ويستحب ذلك للإمام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والمسافر وغيره.

انظر: التهذيب ٢/١٣٤، المهذب ٣/٤٨٤، التحقيق ص ٢١٩.

(٥) هو: ثوبان بن بُجْدُود ويقال ابن جَحْدَر، أبو عبد الله، مولى رسول الله -ﷺ- من أهل السَّراة -موضع بين مكة واليمن، سبي من أرض الحجاز، فاشتراه النبي -ﷺ- وأعتقه، فلزم النبي -ﷺ- وصحبه، وحفظ عنه كثيراً من العلم، وطال عمره واشتهر ذكره، حَدَّثَ عن النبي -ﷺ-، وروى عنه شداد بن أرس، وأبو إدريس الخولاني، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وآخرون، نزل الشام وابتنى بها داراً ومات بها سنة أربع وخمسين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٤٠٠، أسد الغابة ١/٢٥٠، سير أعلام النبلاء ٣/١٥.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة

ما روى عبد الله بن الزبير [رضي الله عنه] أن النبي -ﷺ- ((كان إذا سلم من صلاته قال بأعلى صوته<sup>(١)</sup>: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، ولا حول ولا قوة إلا بالله، له النعمة وله الفضل والثناء ٣٩/أ الحسن، لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون))<sup>(٢)</sup>.

وروت عائشة [رضي الله عنها] أن النبي -ﷺ- كان يقول بعد السلام: ((اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام))<sup>(٣)</sup>.

وبيان صفته ٤١٤/١).

وسئل الأوزاعي -وهو أحد رواة الحديث- كيف الاستغفار؟ قال: تقول: ((استغفر الله استغفر الله)).

(١) قال الشافعي في الأم ٢٤٢/١: وأحسب ما روى ابن الزبير من تهليل النبي -ﷺ- وما روى ابن عباس من تكبيره كما روينا، أحسبه إنما جهر قليلاً ليتعلم الناس منه... وأختار للإمام والمأموم أن يذكر الله بعد الانصراف من الصلاة، ويخفيان الذكر إلا أن إماماً يجب أن يتعلم منه، فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه يسر...)).

واتفق الأصحاب على استحباب إخفاء الذكر بعد الصلاة، إلا أن يكون إماماً يريد تعليم الناس الدعاء والذكر، فلا بأس أن يجهر به، فإذا تعلموا ذلك أسرهم.

انظر هذه المسألة وأدلتها في: الحاوي الكبير ١٤٨/٢، السنن الكبرى ٢٦١/٢، المجموع ٤٨٧/٣.

(٢) رواه مسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته ٤١٥-٤١٦) بدون لفظ: ((بأعلى صوته)) فيه عند الشافعي في الأم ٢٤٢/١، والمسند -ترتيبه- ٩٩/١.

انظر ألفاظ الحديث في مسند أحمد ٥٦٨/٤، وسنن أبي داود ١٧٣/٢، وسنن النسائي ٧٠/٣، وصحيح ابن خزيمة ٣٦٤/١، والسنن الكبرى ٢٦٣/٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة،

وروى أنس [ﷺ] عنه -عليه السلام- أنه كان يقول: (( سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين ))<sup>(١)</sup>.  
 وقال معاذ<sup>(٢)</sup> [ﷺ]: قال لي رسول الله -ﷺ-: (( لا تترك أن تقول في  
 دبر كل صلاة: اللهم أعنا على شكرك وذكرك وحسن عبادتك ))<sup>(٣)</sup> والله

=  
 وبيان صفته ٤١٤/١).

(١). أخرج الحديث الترمذي في سننه (أبواب الصلاة، باب: ما يقول إذا سلم من الصلاة ٩٧/٢) بدون ذكر راوي الحديث.

ولم أقف -بعد البحث- على من رواه عن أنس كما ذكر المؤلف.  
 والحديث مروى عن أبي سعيد الخدري -ﷺ- مرفوعاً كما أخرجه عبد الله بن حميد في مسنده ص ٢٩٦، وابن أبي شيبة في المصنف ٣٣٧/١، وأبو يعلى في مسنده ٤١/٢، والطبراني في كتاب الدعاء ص ٢٠٧ كلهم من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد به.  
 وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٤٨/٢: رواه أبو يعلى ورجاله ثقات.  
 وقال ابن حجر في نتائج الأفكار ٢٨٩/٢-٢٩٠: هذا حديث غريب.  
 ومدار هذا الحديث على أبي هارون - اسمه عمارة بن جوين - وهو ضعيف جداً، اتفقوا على تضعيفه، وكذبه بعضهم.

وقال ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٢٦/٤: إسناده ضعيف.

(٢) هو الصحابي الجليل معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن المدني، أسلم وهو ابن ثماني عشرة سنة، وشهد بدر والعقبة والمشاهد كلها مع رسول الله -ﷺ-، روى عن النبي -ﷺ- أحاديث، وعنه أنس بن مالك، وابن عمر، وابن عباس -رضي الله عنهم- وجمع كثير من التابعين، وهو ممن أوصى النبي -ﷺ- بأخذ القرآن عنه، توفي -ﷺ- سنة ثمان عشرة في طاعون عمواس بالشام.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٢٢٨/١، ٢٤٤، سير أعلام النبلاء ٤٤٣/١، شذرات الذهب ٣٠/١.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: في الاستغفار ١٨١/٢)، وأحمد في المسند ٣٢٥/٦، وابن خزيمة في صحيحه ٣٦٩/١، والحاكم في المستدرک ٢٧٣/١.



أعلم بالصواب<sup>(١)</sup>.

=

وقال الحاكم في المستدرک ٢٧٣/١: هذا حديث صحيح، ووافقه الذهبي في التلخيص.

وقال النووي في خلاصة الأحكام ٤٦٨/١: رواه أبو داود ... بإسناد صحيح .

وقال ابن حجر في نتائج الأفكار ٢٨٢/٢: هذا حديث صحيح.

وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته ١٣٢٠/٢، والبنا في الفتح الرباني ٥٥/٤.

(١) ولقد جاء في السنة المطهرة من الأذكار المشروعة عقب الصلوات أحاديث كثيرة جداً: منها ما

رواه البخاري في صحيحه ٤١٣/٢، ومسلم في صحيحه ٤١٥/١ عن المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه- أن

رسول الله -ﷺ- كان إذا فرغ من الصلاة وسلم قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك

وله الحمد وهو على كل شيء قدير.. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا

الجلد منك الجلدُ)).

ومنها: ما رواه مسلم في صحيحه ٤١٨/١ عن كعب بن عجرة عن رسول الله -ﷺ- قال: ((مَعْقَبَاتُ

لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ (أَوْ فَاعِلُهُنَّ) ذُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ

تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً)).

وانظر مزيداً من هذه الأحاديث النبوية في الذكر والدعاء: نتائج الأفكار في تخریج أحاديث الأذکار

لابن حجر، والكلم الطيب لابن تيمية، والوابل الصيب لابن القيم، وغيرها.

قال الشافعي: وَيُثَبِّ (١) سَاعَةً يُسَلِّمُ (٢) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ نِسَاءٌ فَيُثَبِّتُ  
لِيَنْفِرْنَ (٣) قَبْلَ الرِّجَالِ (٤).

وهذا صحيح (٥)، لأنَّ إِسْرَاعَ الرِّجَالِ فِي الْإِفْتِرَاقِ رَمَا أَدَّى إِلَى أَنْ يَخَالِطُوا  
النِّسَاءَ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ (٦)، فَإِنْ كَانَ لَهُ حَاجَةٌ أَنْصَرَفَ جِهَةً حَاجَتِهِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ  
الْجِهَةُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ (٧)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى الْإِنْصِرَافِ اسْتَحَبَّ أَنْ

---

(١) هكذا في المخطوط، وفي مختصر المزني - المطبوع - : ولا يثبت.  
ووثب يثب وثة بمعنى نهض وقام، في غير لغة حمير، فهي بمعنى قعد، وقد دخل رجل من العرب  
على ملك من ملوك حمير فقال له الملك: ثب - أي اقع - فوثب الرجل - أي قفز وقام - فتكسر.  
انظر: لسان العرب ١/٧٩٢، كتاب الأضداد للأصمعي ص ٤٥.  
(٢) هكذا قال الشافعي في المختصر، واتفق عليه الأصحاب، وعلله الشيخ أبو حامد والأصحاب  
بعلتين:

إحدهما: لئلا يشك هو أو من خلفه هل سلم أم لا.  
والثانية: لئلا يدخل غريب فيظنه بعد في الصلاة فيقتدي به.  
انظر: الحاروي الكبير ٢/١٤٨، المجموع ٣/٤٨٩.

(٣) هكذا في المخطوط، وفي مختصر المزني - المطبوع - لينصرفن.  
ولينفرن: أي ليتفرقن.

انظر: لسان العرب ٥/٢٢٤، القاموس المحيط ٢/٢٤٠.  
(٤) انظر: مختصر المزني ص ١٨.

(٥) استدل الشافعي في الأم ١/٢٤١ والأصحاب على ذلك بما رواه البخاري في صحيحه ٢/٤٢٥  
عن أم سلمة - رضي الله عنها - ((أن النبي - ﷺ - كان إذا سلّم يمكث في مكانه يسيراً))، قال ابن  
شهاب: ((فترى - والله أعلم - لكي ينفذ من ينصرف من النساء)).  
وفي رواية قالت: ((كان يسلم فينصرفن النساء فيدخلن بيوتهن من قبل أن ينصرف رسول الله -  
ﷺ -)).

(٦) انظر: التعليقة ٢/٧٩١، التهذيب ٢/١٣٦.

(٧) وهو منصوب الشافعي في الأم ١/٢٤٣، وبه أخذ الأصحاب.

ينصرف عن يمينه<sup>(١)</sup>، لأن النبي -ﷺ- كان يحب التيامن في كل شيء<sup>(٢)</sup>.  
ويستحب أن يجعل صلاته النافلة في بيته<sup>(٣)</sup>، لما روى ابن عمر [رضي الله عنه] عن

=

وقد ثبت عنه -ﷺ- فيما رواه أبو داود في سننه ٦٣١/١، والترمذي في سننه ٩٩/٢ عن قبصة بن حلب عن أبيه ((أن النبي -ﷺ- كان ينصرف عن جانبيه جميعاً.. على يمينه وعلى شماله)).  
قال أبو عيسى الترمذي في سننه ٩٩/١ : حديث حسن، وقال النووي في خلاصة الأحكام ٤٧٥/١ :  
إسناده حسن، وصححه إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٩٣/١٥.  
ونقل الماوردي في الحاوي الكبير ١٤٩/٢ عن قوم أنهم قالوا: لا يجوز أن ينصرف إلا عن يمينه، وخطأه.

وقد عاب ابن مسعود -رضي الله عنه- من يعتقد تحتم الانصراف عن اليمين وجوبه، فقال: (( لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته، يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، لقد رأيت النبي -ﷺ- كثيراً ما ينصرف عن يساره))، وكان ينقل عن يمينه وعن يساره، ويعيب على من يتوخى الانفتال عن يمينه . (أخرجهما البخاري في صحيحه ٤٢٩/٢).  
قال ابن المنير: (( فيه أن المندوبات قد تنقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبها، لأن التيامن مستحب في كل شيء أي من أمور العبادة، لكن لما خشى ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته. والله أعلم.

فتح الباري ٤٣٠/٢.

(١) هو: منصوب الشافعي في الأم، وبه قال الأصحاب.

انظر: الأم ٢٤٣/١-٢٤٤، المذهب ٤٨٩/٣، التعليقة ٧٩٢/٢، التهذيب ١٦/٢.

(٢) ومنه حديث عائشة-رضي الله عنها- قالت: ((كان النبي -ﷺ- يعجبه التيمُّن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله)).

أخرجه البخاري في صحيحه ٣٥٨/١.

(٣) قال النووي في شرح صحيح مسلم ٦٧/٦: ((وإنما حث على النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء، وأصون من المحبطات ولترك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة والملائكة، وينفر منه الشيطان)).

النبي - ﷺ -: (( اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً ))<sup>(١)</sup>.  
وروى زيد بن ثابت<sup>(٢)</sup> [ﷺ] عنه - عليه السلام - : ((أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: كراهية الصلاة في المقابر ١/٦٩٦)، ومسلم في صحيحه (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد ١/٥٣٨).

(٢) هو: الصحابي الجليل زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد، أبو سعيد الخزرجي الأنصاري، كاتب الوحي وشيخ المقرئين والفرضيين، مقي المدينة، حدث عن النبي - ﷺ - وقرأ عليه القرآن بعضه أو كله، وحدث عنه: أبو هريرة وابن عباس وابن عمر وأنس بن مالك وآخرون من الصحابة، وكان - ﷺ - من حملة الحجة، وكان عمر بن الخطاب يستخلفه إذا حج على المدينة، توفي - ﷺ - سنة خمس وأربعين على الصحيح، وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢/٣٥٨، الاستيعاب ٢/٥٣٧، شذرات الذهب ١/٥٤، ٦١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: صلاة الليل ٢/٢٧٣)، ومسلم في صحيحه (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته ١/٥٤٠).

**فصل:** وإن كانت الصلاة ظهراً أو عصرًا أسرّ القراءة في جميعها، وإن كانت عشاء الآخرة أو مغرباً جهر بالقراءة في الأولتين منهما وأسرّ في باقيهما، وإن كانت صُبْحاً جهر فيها كلها.

والأصل فيه أن الأمة نقلته عن النبي -ﷺ- نقلاً متواتراً ولا خلاف بينها فيه<sup>(١)</sup>.

**مسألة:** والقنوت<sup>(٢)</sup> مسنون في صلاة الصبح<sup>(٣)</sup> إذا رفع رأسه من الركعة الثانية فقال: سمع الله لمن حمده<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٨-١٩، مراتب الإجماع ص ٣٣، الحاوي الكبير ١٤٩/٢.  
(٢) القنوت: يرد بمعان متعددة: كالطاعة، والخشوع، والصلاة، والدعاء، والعبادة، والقيام، وطول القيام، والسكوت، فينصرف في كل واحد من هذه المعاني إلى ما يحتمله لفظه الوارد فيه.  
والمراد به هنا في هذه المسألة الدعاء.  
انظر: لسان العرب ٧٣/٢، القاموس المحيط ٢٠٩/١.  
(٣) سواء نزلت نازلة أو لم تنزل.  
وهذا هو المذهب.

انظر: مختصر المزني ص ١٩، التعليقة ٧٩٧/٢، حلية العلماء ١٩٦/١، روضة الطالبين ٣٥٨/١.  
وقال النووي في المجموع ٤٩٤/٣: ((وأما ما نقل عن أبي علي بن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنه لا يقنت في الصبح، لأنه صار شعار طائفة مبتدعة، فهو غلط لا يعد من مذهبنا)).  
(٤) وهذا هو المذهب في محل القنوت.

انظر: مختصر المزني ص ١٩، حلية العلماء ١٩٦/١، التحقيق ص ٢٢٠.  
فلو قنت قبل الركوع ففي المذهب أربعة أوجه:  
أولها: أنه لا تبطل صلاته ولا يجزئه، ويسجد للسهو. وهذا هو الصحيح من المذهب، وهو منصوص الشافعي.

الثاني: أنه لا يجزئه ولا يسجد للسهو.

الثالث: أنه يجزئه.

وبعدهنا قال مالك<sup>(١)</sup>، والحسن بن صالح<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي  
ليلي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> والثوري<sup>(٥)</sup>: يكره القنوت في الفجر.

وقال أحمد بن حنبل: يقنت الإمام في الصبح إذا بعث بالجيش<sup>(٦)</sup>.

الرابع: أنه تبطل صلاته بذلك.

انظر: التعليقة ١/٨٠، المجموع ٣/٤٩٥، نهاية المحتاج ١/٥٠٢.

(١) وهو المشهور من المذهب، وهو منصوص مالك في المدونة.

انظر: المدونة الكبرى ١/١٠٢، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٢، شرح منح الجليل ١/١٥٦.  
ويلاحظ أن مالكا - رحمه الله - خير في محل القنوت، قبل الركوع أو بعده. والمذهب أن الأفضل هو  
قبل الركوع.

انظر: المدونة الكبرى ١/١٠٢، تنوير المقالة ٢/٨٠، المنتقى ١/٢٨٢، التاج والإكليل ١/٥٣٩.

(٢) انظر: المغني ٢/٥٨٥، المجموع ٣/٥٠٤.

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) انظر: الحجة على أهل المدينة ١/٩٧، مختصر الطحاوي ص ٢٨، الاختيار لتعليل المختار ١/٥٥.

(٥) في رواية الليث عنه.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢١٥، ونقل عنه النووي ذلك في المجموع ٣/٥٠٤، ونقل الترمذي في  
سننه ٢/٢٥٣ عن الثوري أنه قال: ((إن قنت في الفجر فحسن، وإن لم يقنت فحسن، واختار أن لا  
يقنت)).

(٦) نقل ذلك عنه: ابن هانئ في مسائله ١/١٠٠، وأبو داود في مسائله ص ٣٩.

والصحيح من مذهب أحمد: أنه لا يسن القنوت في الصبح ولا غيرها من الصلوات سوى الوتر،  
وعليه جمهور الأصحاب.

فإن نزل بالمسلمين نازلة، فالصحيح من المذهب أنه يقنت في جميع الصلوات المكتوبات عدا الجمعة،  
اختاره المجد بن تيمية وحفيده أحمد بن عبد الحليم وابن عبدوس وآخرون.

انظر: المحرر في الفقه ١/٩٠، البدع ٢/١٢-١٤، الإنصاف ٢/١٧٤-١٧٥، كشف

وقال إسحاق: يقنت في الصبح نلنوازل تحدث<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن أم سلمة [رضي الله عنها] ((أن رسول الله -ﷺ- نهى عن القنوت في الصبح))<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وروى ابن مسعود [رضي الله عنه] أن النبي -ﷺ- قنت شهراً لم يقنت قبله ولا بعده<sup>(٣)</sup>.

وروى ابن عباس [رضي الله عنهما] عن النبي -ﷺ- مثله<sup>(٤)</sup>.

---

القناع ٤٩٣/١، ٤٩٤.

(١) وسئل إسحاق عن القنوت في الفجر، فقال: أما الفجر فهو سنة عند حوادث الأمور من أمر حروب وغيرها، لا يدعن الأئمة ذلك.

كتاب مسائل أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ٣١٠/١.

وانظر: نقل قوله في: سنن الترمذي ٢/٢٥٢، شرح السنة ٣/١٢٤.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في القنوت في صلاة

الفجر ١/٣٩٤)، والدارقطني في سننه ٢/٣٨، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٠٣.

وسياطي الكلام على الحديث في ثنايا كلام المؤلف قريباً.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٤٥.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/١٣٧: وفيه أبو حمزة الأعور القصاب وهو ضعيف.

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٠١ بإسناده عن عبد الله بن مسعود قال: ((ما قنت رسول

الله -ﷺ- في شيء من صلاته)).

ثم قال: كذا رواه محمد بن جابر السحيمي وهو متروك.

وقال النووي في خلاصة الأحكام ١/٤٥٢: ((ضعيف جداً، مداره على محمد بن جابر السحيمي وهو

شديد الضعف)).

(٤) وهو ما رواه أحمد في المسند ١/٤٩٦، وأبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: القنوت في

الصلوات ٢/١٤٣) بإسنادهما عن ابن عباس قال: ((قنت رسول الله -ﷺ- شهراً متتابعاً في الظهر

قالوا: ولأنها صلاة مفروضة، فلم يسنّ فيها القنوت ، قياساً على سائر الصلوات.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين﴾<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت أن الوسطى هي الفجر<sup>(٢)</sup>، فدل على أن القنوت فيها لاقرانه

---

والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح، في دبر كل صلاة إذا قال: سمع الله لمن حمده من الركعة الآخرة يدعو على أحياء من بني سليم، على رِغْل وذكوان وعُصية، ويؤمن مَنْ خلفه)).  
والحديث أخرجه الحاكم أيضاً في المستدرک ١/٢٢٥، وعنه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٨٥.  
وقال الحاكم في المستدرک ١/٢٢٦: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي، وقال التروى في المجموع ٣/٥٠٢: ((إسناده حسن أو صحيح)).  
وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ٤/٢٦٣: إسناده صحيح.  
وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/٢٧١.  
(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٨.

(٢) وتفسير الصلاة الوسطى بصلاة الفجر مروي عن جمع من الصحابة منهم: علي بن أبي طالب -  
ؓ- كما في الموطأ ١/١٣٣.

وابن عباس -رضي الله عنهما- كما هو عند ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٣٨٧، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٦٧٦.

وابن عمر -رضي الله عنهما- عند ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٣٩٠، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٦٧٧.

وأبي أمامة وجابر بن زيد كما في المصنف لابن أبي شيبة ٢/٣٨٧-٣٨٩.  
وهو منقول عن طائفة من الصحابة كعمر بن الخطاب، وعثمان، ومعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري، وآخرون رضي الله عنهم أجمعين.

قال الشوكاني في فتح القدير ١/٢٥٦: ((كل ذلك من أقوالهم -رضي الله عنهم- وليس فيه شيء



بها<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: القنوت المذكور في الآية هو القيام يدل عليه قوله -ﷺ-: ((أفضل الصلاة طول القنوت))<sup>(٢)</sup>.

مرفوع إلى النبي -ﷺ-).

وقيل في تفسير الصلاة الوسطى أقاويل كثيرة جداً.

انظرها في: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/٢٧٥-٢٧٧، أحكام القرآن لابن العربي ١/٢٢٥، فتح القدير ١/٢٥٦، ٢٥٧.

وأصحها أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، لما روى البخاري في صحيحه ٨/٢٤٦ عن علي -ﷺ-: ((أن رسول الله -ﷺ- قال يوم الخندق: حبسونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس، ملأ الله قبورهم وبيوتهم -أو أجوافهم- ناراً)). وفي صحيح مسلم ١/٤٣٧: عن علي -ﷺ- قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً)).

وهذا القول منقول عن أكثر العلماء من الصحابة ومن بعدهم.

شرح صحيح مسلم للنووي ٢/١٢٨، فتح الباري ٨/٢٤٨.

وبه قطع الماوردي في الحاوي الكبير ٨/٢ ونص بأنه مذهب الشافعي، لصحة الأحاديث بأنها العصر، فصار مذهبهم على الأصل الذي مهده. [إن صح الحديث فهو مذهبي، وكل حديث عن النبي -ﷺ- فهو قولي، وإن لم تسمعه مني].

وقال ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ١/٢٧٨: ((وقد وافق -أي الماوردي- على هذه الطريق جماعة من محدثي المذهب والله الحمد)).

وصحح النووي -أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر- كما في شرح صحيح مسلم ٥/١٢٩، واعتمد ذلك ابن حجر في فتح الباري ٨/٢٤٨.

(١) وقد تبين لك أن الثابت عن رسول الله -ﷺ- أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، وقد اتفق على ذلك علماء الحديث، فاتقضى هذا الدليل.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: أفضل الصلاة طول

قلنا: القنوت في الحقيقة هو الدعاء، وأما القيام فليس بقنوت، فإن سمي بذلك كان مجازاً لا حقيقة، وحمله على الحقيقة أولى<sup>(١)</sup>.  
 ويدل عليه أيضاً ما روى البراء [رضي الله عنه] ((أن النبي ﷺ - كان يقنت في صلاة الصبح))<sup>(٢)</sup>.

القيام ١/٥٢٠.

قال النووي في شرح صحيح مسلم ٦/٣٥: المراد بالقنوت - في الحديث - هنا القيام باتفاق العلماء فيما علمت.

وأما الآية ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فالمراد بالقنوت فيها هو المداومة على الطاعة، وهذا يكون في القيام والسجود، كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ﴾، فحمل ذلك على إطالة القيام للدعاء دون غيره، لا يجوز، لأن الله أمر بالقيام له قانتين، والأمر يقتضي الوجوب، وقيام الدعاء المتنازع فيه لا يجب بالإجماع، ولأن القائم في حال قراءته هو قانت لله أيضاً...)).  
 مجموع الفتاوى ٢٣/١٠٧.

(١) بل إن القنوت قيل إن أصله في اللغة اللوام على الشيء، فكل معنى يناسب اللوام يصح إطلاق القنوت عليه.

ولهذا اللفظ معان عدة - كما عرفت من تعريفه سابقاً - فلا يوجد في هذا اللفظ حقيقة ومجاز حتى يحمل على أحدهما دون الآخر.

وانظر في ذلك: لسان العرب ٢/٧٣، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١١١، فتح القدير للشوكاني ١/٢٥٨.

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢/١٥٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٩٢، وأحمد في المسند ٥/٣٨٦.

والحديث في صحيح مسلم ١/٤٧٠، ومسند أحمد ٥/٣٥٣، ٣٨٤، وسنن النسائي ٢/٢٠٢، وصحيح ابن خزيمة ٢/١٥٤، وسنن الترمذي ٢/٢٥١، وسنن أبي داود ٢/١٤١.

كلهم عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - ((أن النبي ﷺ - كان يقنت في صلاة الصبح والمغرب))، بزيادة المغرب.

وروى ابن سيرين<sup>(١)</sup>: سئل أنس [ﷺ] أقنت رسول الله -ﷺ- في صلاة الصبح؟ قال: نعم، فقليل له: قبل الركوع أو بعده؟ قال: بعد الركوع يسيراً<sup>(٢)</sup>.  
وروى الربيع بن أنس<sup>(٣)</sup> عن أنس [ﷺ] قال: صليت مع رسول الله -ﷺ- فما زال يقنت في صلاة الفجر حتى فارق الدنيا<sup>(٤)</sup>.

(١) وهو محمد بن سيرين، سبقت ترجمته.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الوتر، باب: القنوت قبل الركوع وبعده ٦٢١/٢)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة ٤٦٨/١).

وليس في الحديث حجة في تخصيص الفجر بالقنوت، لأن أنساً -ﷺ- سئل هل كان رسول الله -ﷺ- يقنت في الفجر؟ قال: فكان الجواب على قدر سؤال السائل.

ثم إنه -ﷺ- يبين ما سبب ذلك القنوت، ومدته، فيما رواه مسلم في صحيحه ٤٦٨/١-٤٦٩ عن قتادة وأبي مجلز وأنس بن سيرين كلهم عن أنس بن مالك -ﷺ-: ((أن النبي -ﷺ- قنت شهراً بعد الركوع في صلاة الصبح يدعو على رعل وذكوان وغصية)).

وفي رواية عاصم الأحول عند مسلم أيضاً ٤٦٩/١ عن أنس قال: ((إنما قنت رسول الله -ﷺ- شهراً يدعو على أناس قتلوا أناساً من أصحابه، يقال لهم القراء)).

قال ابن القيم في زاد المعاد ٢٧٨/١: وهذا يدلنا على أن قنوت الفجر كان قنوت نازلة، لا قنوتاً راتباً.

(٣) هو: الربيع بن أنس البكري البصري، ثم الخراساني، روى عن أنس بن مالك، والحسن البصري، وأبي العالية الرياحي، وحدث عنه سفيان الثوري، والأعمش، وسليمان التيمي وابن المبارك، قال عنه أبو حاتم: صدوق، وتحيل ابن المبارك حتى دخل عليه بعدما سجن فسمع منه أحاديث مقطّعات، قال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام، رمي بالتشيع، ومات سنة تسع وثلاثين ومائة.

انظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦٩/٦، العبر ٢٣٧/١، تقريب التهذيب ٢٩٣/١.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٦٣٩/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٤٤/١، والدارقطني في سننه ٣٩/٢، والبخاري في شرح السنة ١٢٣/٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٧/٢.

كلهم من حديث أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك.

وعن الحسن<sup>(١)</sup> عن أنس [رضي الله عنه] صليت مع رسول الله - ﷺ - فما زال يقنت في صلاة الفجر حتى فارق الدنيا. وصليت مع عمر [رضي الله عنه] فما زال يقنت في صلاة الفجر حتى فارق الدنيا<sup>(٢)</sup>.

قال البغوي في شرح السنة ١٢٤/٣: قال الحاكم إسناده هذا الحديث حسن. وقال النووي في خلاصة الأحكام ٤٥٠/١: صحيح، رواه جماعة من الحفاظ وصححه، ومن نص على صحته الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي البلخي، والحاكم، والبيهقي، ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة)).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣٩/٢: ((رواه أحمد ورجاله موثقون)). وقال البيهقي في السنن الكبرى ٢٨٧/٢: ((قال أبو عبد الله - أي الحاكم - : هذا إسناده صحيح، سنده ثقة رواه)).

وتعقبه ابن الترمذي في الجوهر النقي ٢٨٧/٢ وقال: ((كيف يكون سنده صحيحاً ورواه عن الربيع أبو جعفر عيسى بن ماهان الرازي، متكلم فيه، قال ابن حنبل والنسائي: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: يهم كثيراً، وقال الفلاس: سيء الحفظ، وقال ابن حبان: يحدث المناكير عن المشاهير)). وقال ابن القيم في زاد المعاد ٢٧٦/١: ((والمقصود أن أبا جعفر صاحب مناكير، لا يحتج بما تفرد به أحد من أهل الحديث البتة...)).

وضعف هذا الحديث ابن الجوزي في التحقيق (تنقيح التحقيق ١٠٧٧/٢)، وحكم عليه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٨٤/٣: بأنه منكر. وضعفه شعيب الأرنؤوط في شرح السنة للبغوي ١٢٤/٣.

وانظر كلام أهل العلم في أبي جعفر الرازي: كتاب المجروحين لابن حبان ١٢٠/٢، ميزان الاعتدال ٣١٩/٣-٣٢٢، تهذيب التهذيب ٣٢٤/٦-٣٢٥.

(١) وهو الحسن البصري، وقد مرت ترجمته.  
(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٤٣/١، والدارقطني في سنته ٤٠/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٧/٢.

كلهم من طريق عمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس.

وروي ذلك عن الأئمة الأربعة من الصحابة<sup>(١)</sup> .....

=

قال البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٨٧: ((إلا أنا لا نحتاج بإسماعيل المكي، ولا بعمر بن عبيد)).  
وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١/٢٦١: ((هو من رواية ابن عبيد رأس القدرية، ولا يقوم بحديثه حجة)).

وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/٣٨٥: ((وعمر بن عبيد متهم بالكذب مع كونه من المعتزلة، ثم إن الحسن البصري مع جلالتهم، فهو مدلس، وقد عنعن. فلو صح السند إليه فلا يحتاج به، فكيف وقد روى عنه متروكان؟)).

وقد ذكر أهل العلم أنه كان يكذب على الحسن البصري.  
انظر كلام العلماء في عمرو بن عبيد: الجرح والتعديل ٦/٢٤٦، كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٨٤، سؤالات ابن أبي شيبة لعللي بن المديني ص ٧٥.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٨٨ من طريق العوام بن حمزة قال: سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح. فقال: بعد الركوع، قلت: عن من؟ قال: عن أبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم-).

وضعف هذا الأثر ابن الترمذي في الجوهر النقي ٢/٢٨٨ لضعف العوام.  
وأخرج البيهقي أيضاً في السنن الكبرى ٢/٢٩٠ عن عبد الله بن معقل قال: قنت علي -عليه السلام- في الفجر).

قال البيهقي: وهذا عن علي صحيح مشهور، وصحح إسناده ابن حجر في التلخيص الحبير ١/٢٦٢، وقال البيهقي في (٢/٢٨٨): هذا إسناده حسن.

قلت: ويعارض هذا ما أخرجه أحمد في المسند ٤/٥١٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٤٩، والترمذي في سننه ٢/٢٥٢، وابن ماجه في سننه ١/٣٩٣.

كلهم عن أبي مالك -سعد بن طارق- قال: ((قلت لأبي: يا أباي! إنك قد صليت خلف رسول الله -عليه وسلم- وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب ههنا بالكوفة نحواً من خمس سنين، وكانوا يقتنون؟ قال: أي بني محدث)).

قال الترمذي في سننه ٢/٢٥٣: ((هذا حديث حسن صحيح)).

=

ولا يخالف لهم<sup>(١)</sup>.

ومن القياس نقول: ذكر يستحب في النافلة، فوجب أن يستحب في المكتوبة، أصله سائر الأذكار<sup>(٢)</sup>.

قياس آخر: صلاة مفروضة فوجب أن يكون فيها ذكر مقصود يسجد للسهو عنه، قياساً على سائر الصلوات<sup>(٣)</sup>، والأصل الذي قسنا عليه التشهد الأول.

فأما ما احتجوا به من حديث أم سلمة [رضي الله عنها] فالجواب عنه أن

---

وقال ابن الجوزي في التحقيق (تنقيح التحقيق ١٠٦٦/٢): وهذا الإسناد صحيح. وأخرج النسائي في سننه ٢٠٤/٢، وابن حبان في صحيحه ٢٢٢/٣ عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: ((صليت خلف النبي ﷺ - فلم يقنت، وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت، وصليت خلف عمر فلم يقنت، وصليت خلف عثمان فلم يقنت، وصليت خلف علي فلم يقنت. ثم قال: يا بني إنها بدعة)).

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٦٢/١: ((إسناده حسن)). فتبين من ذلك أنهم -رضي الله عنهم- ما كانوا يحافظون على قنوت راتب، وعليه يحمل قول طارق بن الأشيم إنها بدعة، وما صح عنهم في القنوت فهو في النوازل، والله أعلم. (١) بل ثبت خلاف ذلك عن الأئمة الأربعة -رضي الله عنهم- كما رأيت في حديث أبي مالك، وقد ثبت عن ابن مسعود -رضي الله عنه- أنه كان لا يقنت في الفجر، كما هو عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٣/١، وكان ابن عمر يقول: لا أحفظ القنوت في الفجر عن أحد من أصحابنا، كما رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠٢/٢، وصححه في مختصر خلافياته ١٤٠/٢، وكان ابن عباس: لا يقنت في الفجر كما هو عند ابن أبي شيبة في المصنف ٢٠٨/٢، وقال ابن الترمذاني في الجوهر النقي ٢٩١/٢: سنده صحيح.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٥٢/٢.

(٣) المصدر السابق.

راويہ محمد بن یعلیٰ بن زنبور<sup>(۱)</sup>، عن عنبسة بن عبد الرحمن<sup>(۲)</sup>، عن عبد الله بن نافع<sup>(۳)</sup>، عن أبيه<sup>(۴)</sup>، عن أم سلمة [رضي الله عنها]، ومن دون نافع كلهم

(۱) هو: محمد بن یعلیٰ بن زنبور السلمي، من أهل الكوفة، كنيته أبو علي، يروي عن محمد بن عمر، وروى عنه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وأحمد بن يونس، قال عنه أبو حاتم الرازي: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به فيما خالف الثقات من الروايات، ولا فيما انفرد وإن لم يخالف الثقات.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ۱۳۰/۸، كتاب المجروحين ۲۶۷/۲.

(۲) هو: عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي، روى عن ابن المنكر، وزيد بن أسلم، وعنه سعيد بن زكريا، وأحمد بن يونس وآخرون، قال البخاري: تركوه، ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال: عنبسة ضعيف الحديث ذاهب، وقال النسائي: متروك.

انظر ترجمته في: كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ض ۱۷۸، سنن الترمذي ۵/۵۷، لسان الميزان ۷/۳۳۴.

(۳) هو: عبد الله بن نافع العدوي -مولا هم- المدني، روى عن أبيه وعبد الله بن دينار وابن المنكر، وعنه عنبسة بن عبد الرحمن وعبد الله بن نافع الصائغ وجرير وأبو داود الطيالسي وآخرون، قال ابن المديني: روى أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم والنسائي: متروك الحديث، وضعفه ابن معين وآخرون، وتوفي سنة مائة وخمس وأربعين.

انظر ترجمته في: كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ۱۵۲، ميزان الاعتدال ۲/۵۱۳، تهذيب التهذيب ۳/۲۸۳.

(۴) هو: نافع، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الله العدوي، قيل اسم أبيه هرمز، وقيل: كاوس، قيل إن أصله من المغرب، وقيل من نيسابور، روى عن مولا عبد الله بن عمر وأبنائه، وأبي سعيد الخدري، وعائشة وأم سلمة زوجي النبي -ﷺ-، وروى عنه: ابنه عبد الله، وأيوب السختياني، والأعمش وابن جريج، ومالك بن أنس وكثير من التابعين، وكان كثير الحديث، ثقة، قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، توفي -رحمه الله- سنة سبع عشرة ومائة وقيل عشرين.

ضعفاء<sup>(١)</sup>.

على أنا نحمله على نهيه عن القنوت الذي كان يقنت به النبي -ﷺ- على  
المشركين فيقول: (( اللهم ألعن رِعلاً وذكوان وُعَصِيَّةً، واشدد وطأتك على  
مضر )) ، لم يزل يقنت كذلك حتى نزل: ﴿ليس من الأمر شيء أو يتوب عليهم  
أو يعذبهم فإنهم ظالمون﴾<sup>(٢)</sup> فتركه حينئذٍ ، ونهى المسلمون عنه<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث ابن مسعود وابن عباس [رضي الله عنهم] أنه -عليه السلام-  
لم يقنت إلا شهراً، فنقول: أراد به اللعن على المشركين بدليل ما ذكرناه عن أنس  
[ﷺ]<sup>(٤)</sup>.

---

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٩/٢٩٨، تذكرة الحفاظ ١/٩٩، تقريب التهذيب ٢/٢٣٩.

(١) قال الدارقطني في السنن ٢/٣٨: (( كلهم ضعفاء -أي عدا نافع- ولا يصح لنافع سماع من أم  
سلمة )).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب التفسير، باب: ليس لك من الأمر شيء ٨٤/٢٨٥) ، ومسلم  
في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلوات ١/٤٦٧).  
والآية من سورة آل عمران، الآية ١٢٨.

(٣) وبهذا التأويل فسر الشافعية حديث أنس -ﷺ- في صحيح مسلم ١/٤٦٩ ((أن النبي -ﷺ-  
قنت شهراً يدعو على أحياء من أحياء العرب، ثم تركه)).

إنه -ﷺ- إنما ترك اللعن والدعاء على أولئك الكفار، ولم يترك القنوت أصلاً.  
أو تركه في سائر الصلوات دون صلاة الصبح.

انظر: شرح السنة ٣/١٢٣، مختصر خلافيات البيهقي ٢/١٣٩، المجموع ٣/٥٠٥.

(٤) وقد علمت فيما سبق أن حديث أنس أن النبي -ﷺ- لم يترك القنوت في صلاة الفجر حتى فارق  
الدنيا ضعيف، فما بقي لنا إلا أن نوفق بين الأحاديث، فنقول: إن النبي -ﷺ- إنما قنت لنازلة، وهي  
الدعاء على رعل وذكوان عندما قتلوا القراء على مضر عندما أسروا بعض الصحابة، ثم ترك الدعاء  
واللعن عليهم لما قدم من دعا لهم وتخلصوا من الأسر، وأسلم بعض من دعا عليهم، وجاءوا تائبين،



وأما قياسهم الفجر على سائر الصلوات، فنقول: لا يمتنع أن يختصّ الفجر بالقنوت دون غيرها من سائر الفرائض، كما اختص الوتر بالقنوت دون غيره مما عدا الفرائض<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

=

فكان قنوته لعارض، فلما زال ترك القنوت.

قال ابن حجر في الدراية ١/١٩٥: ((ويؤخذ من جميع الأخبار أنه -ﷺ- لا يقنت إلا في النوازل، وقد جاء ذلك صريحاً، فعند ابن حبان عن أبي هريرة: كان رسول الله -ﷺ- لا يقنت في صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم، أو على قوم. وعند ابن خزيمة [٣١٤/١] عن أنس مثله، وإسناد كل واحد منهما صحيح)).

وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ٢/١٠٦٦ - عن حديث أنس -: ((هذا إسناد صحيح، والحديث نص في أن القنوت مختص بالنازلة)).

(١) ولكن أن يختص الفجر بدعاء راتب وبدوام عليه النبي -ﷺ- ويؤمن عليه الصحابة دائماً إلى أن فارق الحياة، ثم لا يكون ذلك معلوماً عند عامة الأمة، وهو مما تنداعى الهمم على نقله، بل نجد بعض الصحابة الذين هم أعلم الناس بسنته وأرغب الناس في اتباعه -ﷺ-، كابن عمر وغيره ينكرون ذلك، ويعد بعض ذلك من الأصور المحدثّة.

فكل هذا يدلنا صراحة على أن قنوته -ﷺ- لنوازل وعوارض تحدث، ثم إن زالت ترك القنوت بزوالها. والله أعلم.

انظر في ذلك: مجموع الفتاوى ٢٣/١٠٥-١١٠، زاد المعاد ١/٢٧١.

فصل: فإن نزل بالمسلمين نازلة فلا بأس بالقنوت في الصلوات كلها<sup>(١)</sup>.  
 ودعاء القنوت ثمان كلمات، روى الحسن بن علي<sup>(٢)</sup> - كرم الله وجهه -  
 أن النبي ﷺ - علمه إياهن وأمره أن يقنت بهن: ((اللهم اهْدني فيمن هديت،  
 وتولني فيمن توليت، وعافني فيمن عافيت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر  
 ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، تباركت ربنا

(١) أي المكتوبات ، وهذا هو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور.  
 وقيل: لا يقنتون ، حكاه الشيخ أبو محمد الجويني ، قال النووي : وهو غلط.  
 انظر: الحاروي الكبير ١٥٢/٢ ، التهذيب ١٤٨/٢ ، المجموع ٤٩٣/٣ .  
 وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت في صلاة الفجر والمغرب ، كما رواه عنه أنس بن  
 مالك رضي الله عنه في صحيح البخاري ٦٢٢/٢ ، والبراء بن عازب في صحيح مسلم ٤٧٠/١ .  
 وأخرج البخاري في صحيحه ٦٢٢/٢ ومسلم في صحيحه ٤٦٩/١ عن أنس بن مالك رضي الله  
 عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على رعل وذكوان).  
 وفي سنن أبي داود ١٤٣/٢ عن ابن عباس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الصلوات  
 الخمس كلها) وسيأتي قريباً.

(٢) هو الحسن بن علي بن أبي طالب ، أبو محمد الهاشمي القرشي المدني ، ريحانة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وسيطه ، وسيد شباب أهل الجنة ، حفظ عن جده النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث ،  
 وعن أبيه علي وأخيه الحسين بن علي ، وروى عنه: عامر الشعبي وعكرمة مولى ابن عباس ومحمد بن  
 سيرين وأبو الجوزاء ربيعة بن شيان ، وقال أنس وابن عباس : كان أشبههم بالنبي صلى الله عليه  
 وسلم ، وقال أسامة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذني والحسن فيقول: اللهم إني أحبهما  
 فأحبهما ، وتنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان سنة إحدى وأربعين ، وسمي ذلك العام:  
 بعام الجماعة تصديقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن  
 يصلح به بين فئتين من المسلمين). توفي رضي الله عنه سنة تسع وأربعين ، وقيل خمسين وقيل غير  
 ذلك.

انظر ترجمته في: نسب قريش ٤٦ ، حلية الأولياء ٣٥/٢ ، تاريخ الإسلام ٢١٦/٢ .

وتعاليت<sup>(١)</sup>.

ولا يستحب أن يقول: ((ولا يعز من عاديت)) فإن الأثر لم يرد بها، ولأن قوله ((لا يذل من واليت)) يعني عنها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٢٩/١ ، و أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: القنوت في الوتر ١٢٣/٢ ، و الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في الوتر ٣٢٨/٢ ، و النسائي في سننه، كتاب السهو، باب الدعاء في الوتر ٢٤٨/٣ ، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والبسة ، باب: ما جاء في القنوت في الوتر ٣٧٢/١ ، و الدارمي في سننه ٣٧٣/١ ، والطيالسي في مسنده ص ١٦٣ ، و الحاكم في المستدرک ١٧٢/٣ ، و ابن خزيمة في صحيحه ١٥١/٢ .  
قال الترمذي في سننه ٣٢٨/٢ : "هذا حديث حسن".

وقال الحاكم في المستدرک ١٧٢/٣ : "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين".  
وقال النووي في خلاصة الأحكام ٤٥٥/١ : "رواه الثلاثة بإسناد صحيح".  
وقال الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند ١٦٧/٣ : "إسناده صحيح".  
وصححه عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الشرعية الصغرى ٢٧٥/١ ، والألباني في صحيح سنن أبي داود ٢٦٧/١ ، وفي تحقيق مشكاة المصابيح ٣٩٨/١ .

وهذه الكلمات الثماني هن اللاتي نص عليهن الشافعي في مختصر المزني ص ١٩ .  
(٢) وذكر الرافعي في فتح العزيز ٤٣٣/٣ ، و النووي في المجموع ٤٩٦/٣ عن القاضي أبي الطيب عدم استحباب قول -ولا يعز من عاديت- لأن العداوة لا تضاف إلى الله تعالى.  
قال النووي: وأنكر ابن الصباغ والأصحاب عليه ذلك، وقالوا: قد قاله الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾.

وقد روى البيهقي في السنن الكبرى ٢٩٧/٢ هذا الحديث بزيادة (ولا يعز من عاديت) وضعفها النووي في خلاصة الأحكام ٤٥٧/١ ، وتعقبه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٦٥-٢٦٦ وقال: "وزاد بعض العلماء في قنوت الوتر: ولا يعز من عاديت قبل تباركت وتعاليت، وهذه الزيادة ثابتة في الحديث، إلا أن النووي قال في الخلاصة: إن البيهقي رواها بسند ضعيف ، وتبعه ابن الرفعة في المطلب فقال: لم تثبت هذه الرواية، وهو معترض، فإن البيهقي رواها ... ثم قال: وقد وقع لنا عاليا جدا متصلا بالسماع".

فأما: ((فلك الحمد على ما قضيت)) / وغيره من الكلام إذا أورد بعد ٤٠/أ  
الكلمات المذكورة فلا بأس بذلك<sup>(١)</sup>.

وإن كان المصلي إماماً استحَب له أن يقول: ((اللهم اهدنا فيمن هديت))  
وكذلك فيما بعده ، ليكون دعاء له ولمن وراءه<sup>(٢)</sup>. هذا نص الشافعي في الأم<sup>(٣)</sup>،  
ولم يذكر في المأموم شيئاً.

قال القاضي: واستحب للمأموم التأمين على دعاء الإمام في القنوت<sup>(٤)</sup>،

---

ثم ذكر إسناده بزيادة -ولا يعز من عاديت- وهي في كتاب نتائج الأفكار أيضا ١٣٨/٢ -١٣٩.  
وقد روى هذه الزيادة أيضا الطبراني في كتاب الدعاء ص ٢٣٤-٢٣٥ بأسانيد.  
وقال ابن الملتن في خلاصة البدر المنير ١٢٩/١: "... وفي رواية البيهقي بإسناد لا أعلم به بأسا (ولا  
يعز من عاديت).

(١) والصحيح من المذهب أن هذا الدعاء (اللهم اهدنا فيمن هديت) لا يتعين ، بل يحصل القنوت  
بكل دعاء.

انظر: الحاوي الكبير ١٥٣/٢، التعليقة ٧٩٩/٢/٢، المجموع ٤٩٧/٣.

(٢) وجاء في ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود في سننه ٧٠/١، وثوبان رضي  
الله عنه عند الترمذي في سننه ١٨٩/٢، وابن ماجه في سننه ٢٩٨/١ أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال: (لا يؤم عبد قوماً ، فيخص نفسه بدعوة دونهم ، فإن فعل فقد خانهم).

قال الترمذي في سننه ١٩٠/٢: "حديث ثوبان حديث حسن"، وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن  
ماجه ص ٧٠، وضعفه النووي في كتابه خلاصة الأحكام ٤٦٣/١، باب كراهية تخصيص الإمام  
نفسه بالدعاء ، دون المأمومين ، وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الحديث وكيف يوفق بينه  
وبين الأدعية التي جاءت بصيغة الإفراد .

فانظر في مجموع الفتاوى ١١٦/٢٣.

(٣) الأم ٢٨٥/١-٢٨٦.

(٤) للمأموم في التأمين على دعاء الإمام في القنوت حالين:

فإذا انتهى الإمام إلى الشاء على الله<sup>(١)</sup> ، قال المأموم مثله<sup>(٢)</sup> ، لما روى ابن عباس [رضي الله عنهما] قال: ((كان رسول الله -ﷺ- يقنت ونحن نؤمن))<sup>(٣)</sup>.

أحدهما: أن يجهر الإمام بالدعاء ، فالأصح أنه يؤمن على دعاء الإمام ولا يقنت، وبه قطع أكثر العراقيين.

والثاني: أن يسر الإمام بالدعاء ، فيقنت المأموم سراً في الأصح.

انظر: التهذيب ١٤٦/٢، ١٤٧، المجموع ٥٠١/٣.

(١) وهو من -فإنك تقضي ولا يقضى عليك- إلى آخر الدعاء.

(٢) لأنه ثناء وذكر لا يليق فيه التأمين، فكانت المشاركة أولى.

انظر: المهذب ٤٩٣/٣، حلية العلماء ١٩٧/١.

وقيل: يسكت.

وقيل: يؤمن في الجميع.

انظر: التعليقة ٧٩٩/٢، روضة الطالبين ٣٦٠/١ ، نهاية المحتاج ٥٠٧/١.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤٩٦/١ ، و أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: القنوت في الصلوات

١٤٣/٢ ، و الحاكم في المستدرک ٢٢٥/١ ، و البيهقي في السنن الكبرى ٢٨٥/٢.

عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً

متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ، دبر كل صلاة إذا قال: (سمع الله لمن حمده)

من الركعة الآخرة يدعو على أحياء من بني سليم على رعل وذكوان وعصية، ويؤمن من خلفه،

وكان أرسل إليهم يدعوهم إلى الإسلام فقتلوه).

قال الحاكم في المستدرک ٢٢٦/١: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي"،

وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ٢٦٣/٤: "إسناده صحيح"، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي

داود ٢٧١/١.

ويرفع الإمام يديه في دعاء القنوت<sup>(١)</sup>، لما روي عن عمر<sup>(٢)</sup> وابن عباس<sup>(٣)</sup>  
وابن مسعود<sup>(٤)</sup> [رضي الله عنهم] أنهم كانوا يرفعون أيديهم فيه<sup>(٥)</sup>.  
ويجعل باطن كفيه مما يلي السماء، لما روى محمد بن كعب<sup>(٦)</sup> عن ابن  
عباس [رضي الله عنهما] قال: إذا سألت الله فسلوه بيطون أكفكم، ولا تسألوه

---

(١) وهو الصحيح عند الأصحاب ، وهو اختيار أبي زيد المروزي إمام طريقة الخراسانيين وابن  
الصباغ والمتولي والغزالي وآخرون.

وقيل: لا يستحب رفع اليدين في دعاء القنوت ، وهو اختيار القفال وأبي إسحاق الشيرازي والبغوي  
وحكاه إمام الحرمين عن كثير من الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ١/١٩٦، المهذب ٣/٤٩٣، التهذيب ٢/١٤٧، المجموع ٣/٤٩٩-٥٠٠.

(٢) أما أثر عمر في رفع اليدين في دعاء القنوت ، فقد رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٠٠ عن  
أبي عثمان النهدي قال: "رأيت عمر رضي الله عنه يمد يديه في القنوت".

وعن أبي رافع قال: "صليت خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه ففقت بعد الركوع ورفع يديه  
وجهر بالدعاء" قال البيهقي: "وهذا عن عمر رضي الله عنه صحيح".

(٣) لم أعثر على أثر ابن عباس في رفع اليدين في دعاء القنوت.

(٤) وأما أثر ابن مسعود رضي الله عنه فرواه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٢٠٦ عن عبدالرحمن بن  
الأسود عن أبيه عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يرفع يديه إذا قنت في الوتر.

(٥) واحتج البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٩٩، لاستحباب رفع اليدين في القنوت بحديث أنس  
رضي الله عنه في قصة القراءة وقتلهم قال: لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى  
الغداة رفع يديه يدعو عليهم، يعني على الذين قتلهم.

قال النووي في خلاصة الأحكام ١/٣٦٠: "رواه البيهقي بإسناد صحيح أو حسن".

(٦) هو محمد بن كعب بن سليم القرظي أبو حمزة المدني ، من خلفاء الأوس بن حارثة، سكن  
الكوفة ثم تحول إلى المدينة فسكنها، روى عن أنس بن مالك والبراء وجابر بن عبدالله وابن عباس  
وابن عمر وابن مسعود ، وحدث عنه: أبان بن صالح وعاصم بن كليب ومحمد بن المنكدر ، توفي سنة  
سبع عشرة ومائة وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٣/٢١٢، تاريخ الثقات للعجلي ص ٤١١، شذرات الذهب ١/١٣٦.

بظهورها، وامسحوا وجوهكم بأيديكم<sup>(١)</sup>، وكذلك يستحب له أن يمسح وجهه بكفيه إذا فرغ من الدعاء<sup>(٢)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: الدعاء ١٦٣/٢، و الحاكم في المستدرک ٥٣٦/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٣٠١/٢.

قال أبو داود في سننه ١٦٤/٢: "روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية وهذا الطريق مثلها وهو ضعيف جدا". وقال أبو حاتم: "حديث منكر" كما في خلاصة البدر المنير ١٢٩/١.

وقال النووي في خلاصة الأحكام ٤٦١/١: "اتفقوا على ضعفه". وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٤٦، وصحح الحديث في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٤٤/٢ بدون زيادة مسح الوجه. (٢) وهو المشهور، وبه أخذ أبو زيد المروزي، وأبو محمد الجويني وابن الصباغ والمتولي والغزالي وآخرون.

والصحيح أنه لا يمسح، وهو رأي القفال، وصححه البغوي والبيهقي والرافعي والنووي. انظر: التعليقة ٨٠٠/٢، التهذيب ١٤٧/٢، فتح العزيز ٤٤٩/٣، المجموع ٥٠٠/٣-٥٠١. وقال البيهقي في السنن الكبرى ٣٠١-٣٠٠/٢: "فأما مسح اليدين بالوجه عند الفراغ من الدعاء فلست أحفظه عن أحد من السلف في دعاء القنوت، وإن كان يروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة، وأما في الصلاة فهو عمل لم يثبت بخبر صحيح ولا أثر ثابت ولا قياس، فالأولى أن لا يفعله ويقتصر على ما فعله السلف رضي الله عنهم من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة وبالله التوفيق".

ونقل النووي في خلاصة الأحكام ٤٦٢/١ وفي المجموع ٥٠١/٣ كلام البيهقي هذا وأقره. ولكن ابن حجر في بلوغ المرام ص ٣١٢ قال: "بمجموع الأحاديث يقتضي بأن حديث ابن عباس وغيره - في مسح اليدين بالوجه بعد الدعاء - حديث حسن".

والصواب: بأن مجموع هذه الطرق من الأحاديث ضعيفة لا تقوم بها حجة في هذا الباب التعبدي الذي لا بد فيه من دليل صحيح، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية والألباني وابن عثيمين وغيرهم. وانظر هذا المبحث في: مجموع الفتاوى ٥١٩/٢٢، إرواء الغليل ١٨١-١٨٢، الشرح الممتع ٥٥-٥٤/٤.

مسألة: قال الشافعي: ومن ذكر صلاة، وهو في أخرى أتمها ثم

قضى<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، إذا فاتت الرجل صلوات فقضاها لم يجب ترتيبها،

ويستحب له ذلك، لينخرج من الخلاف<sup>(٢)</sup>.

وكذلك إذا حضرت الرجل صلاة، وقد فاتته قبلها، فإنه يبدأ بأيتهما

شاء<sup>(٣)</sup>، إلا أن يكون الوقت ضيقاً لا يتسع للصلاتين معاً، فيجب أن يبدأ بالحاضرة ثم يقضي الفائتة<sup>(٤)</sup>، فإن خالف كره له ذلك وأجزأه.

وإن كان في صلاة فذكر أن عليه فاتة وجب عليه إتمام صلاته، ثم يقضي

الفائتة<sup>(٥)</sup>.

ومذهبنا<sup>(٦)</sup> قال محمد بن الحسن<sup>(٧)</sup>، وأبو ثور<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) انظر: المذهب ٦٨/٣، الوجيز ٤٦/١، نهاية المحتاج ٣٨١/١.

(٣) وهو منصوص الشافعي في الأم ١٦٢/١.

وفي وجه: أنه يستحب البداية بالفائتة إن اتسع الوقت لها وللحاضرة.

انظر: روضة الطالبين ٣٧٥/١، التحقيق ص ١٦٦.

(٤) لأن الوقت تعين للحاضرة، فوجبت البداية بها، ولأنه لو أخر الحاضرة فاتت فوجبت البداية بها.

انظر: المذهب ٦٨/٣.

(٥) واستحب بعض الأصحاب - منهم الشيخ أبو حامد والبغوي والرافعي - أن يعيد الحاضرة بعد ذلك.

انظر: التهذيب ٣٢/٢، فتح العزيز ٥٢٥/٣، المجموع ٧٠/٣.

(٦) انظر: الأم ١٦٢/١، حلية العلماء ١٥١/١، روضة الطالبين ٣٧٥/١.

(٧) انظر: موطأ مالك برواية محمد بن الحسن ص ٨٥.

(٨) انظر: المجموع ٧٠/٣.



وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: الترتيب في قضاء الفوائت واجب في خمس صلوات، ولا يجب فيما زاد على ذلك<sup>(١)</sup>، وإذا كان عليه صلاة فائتة، وقد حضرته صلاة يخشى فوات وقتها، فيجب عليه أن يبدأ بالحاضرة<sup>(٢)</sup>، ولو كان في صلاة حاضرة فذكر في أثنائها أن عليه فائتة، فإن صلاته تبطل، ويجب عليه قضاء الفائتة، ثم يصلي الحاضرة<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) إذ لو وجب الترتيب فيما زاد على ذلك لأفضى إلى وقوع الحرج، ولأن الاشتغال بها عند كثرتها قد يؤدي إلى تفويت الوقتية، وليس ذلك من الحكمة.  
انظر: تبين الحقائق ١/١٨٧، رد المختار على الدر المختار ٢/٥٢٧.
- (٢) لأنه ليس من الحكمة تفويت الوقتية لتدارك الفائتة.  
انظر: تبين الحقائق ١/١٨٦.
- ولو قدم الفائتة في هذه الحالة جاز وأثم.  
انظر: فتح القدير ١/٤٢٥، الفتاوى الهندية ١/١٢٢.
- (٣) إلا أن يكون وقت الحاضرة ضيقاً، فإنه يمضي في صلاته ولا يقطعها، ثم يقضي ما فاته.  
انظر: الهداية ١/١٧٣، تبين الحقائق ١/٨٧، الفتاوى الهندية ١/١٢٢.
- وجملة مذهب الحنفية: أن الترتيب في قضاء الفوائت واجب، ويسقط هذا الترتيب بضيق الوقت والنسيان وزيادة الفوائت على ست صلوات.  
انظر في ذلك: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٨٥، رؤوس المسائل ص ١٤٥، الاختيار لتعليل المختار ١/٦٤.

وقال مالك<sup>(١)</sup> وزفر<sup>(٢)</sup>: الترتيب في قضاء الفوائت واجب قلّت الصلوات  
أو كثرت<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أقف على رواية لمالك بهذا القول، ومذهب المدونة أن الترتيب في قضاء الفوائت واجب فيما  
دون خمس صلوات، وإن فات وقت الحاضرة، وإن كانت الصلوات أكثر من صلوات يوم وليلة بدأ  
بالتي حضر وقتها.

انظر: المدونة الكبرى ١/١٣٠-١٣١

وانظر النص عن مالك بهذا في: التمهيد ٦/٤٠٣، الرسالة ٢/٣٠٢، بداية المجتهد ١/١٨٣،  
التلقين ١/١١٨، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧١.

وما ذكره المؤلف عن مالك يشبه ظاهر ما في شروح مختصر خليل.

انظر: منح الجليل ١/١٧١، جواهر الإكليل ١/٨٢، شرح الزرقاني ١/٢٢٨.

قال ابن عبد البر في الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ١/٢٢٤: ((و لم يختلف قول مالك وأصحابه  
فيمن ذكر صلاة أو صلاتين أو ثلاثاً وهو في صلاة أنه يقطع.. وإن كانت كثيرة أو أكثر من صلاة  
يوم وليلة بدأ بصلاة وقته، ولم تفسد عليه صلاته التي ذكرهن فيها...)).

ثم اختلف المالكية في القطع هل هو وجوباً أم استحباباً.

انظر ذلك في: الكافي لابن عبد البر ١/٢٢٥، تنوير المقالة ٢/٣٠٣، جواهر الإكليل ١/٨٢.

(٢) هو: أبو الهذيل زُفر بن الهذيل بن قيس البصري العنبري، الفقيه المجتهد، جمع بين العلم والعبادة،  
وكان من أصحاب الحديث، ثم غلب عليه الرأي، وكان أبو حنيفة يحله ويعظمه ويقول: هو أقيس  
أصحابي، حدث عن الأعمش وأبي حنيفة ومحمد بن إسحاق وطبقتهم، وحدث عنه: حسان بن  
إبراهيم الكرماني، والحكم بن أيوب وأبو نعيم الملائي وآخرون، قال عنه ابن معين: ثقة مأمون،  
وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائة.

انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٢/٧١، الجواهر المضية ١/٢٤٣، ٢/٥٣٤، الفوائد البهية ص ٧٥.

(٣) للإمام زفر في هذه المسألة ثلاث روايات:

الأولى: أن الترتيب لا يسقط أبداً وهي ما ذكره المؤلف عنه.

الثانية: أن الترتيب لا يسقط إلى شهر.

الثالثة: أن الترتيب لا يسقط بكثرة الفوائت إذا كان الوقت يتسع لها وللوقئية، وإن كانت الفوائت

وهكذا قال أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>، وإسحاق<sup>(٢)</sup>، إلا أنهما خالفا أبا حنيفة فيمن ذكر صلاة وهو في أخرى فقالا: يتم التي هو فيها<sup>(٣)</sup> ويقضي الفائتة ويعيد الحاضرة<sup>(٤)</sup>.

=

عشرا أو أكثر.

انظر هذه الروايات عنه في: المبوط ١٥٤/١، البناية ٦٢٩/٢.

(١) وهو المذهب، وعليه جمهور أصحاب أحمد.

وعنه: لا يجب الترتيب، وجزم به بعض الأصحاب، ومال إليه ابن رجب.

وعنه: يجب الترتيب في خمس صلوات فقط، اختاره القاضي أبو يعلى.

انظر: مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود ص ٤٨، شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١/٣٤٤-

٣٤٥، الإنصاف ١/٤٤٣، الفتح الرباني للدمنهوري ١/١٢٦.

فإن خشي فوات الحاضرة، فالصحيح من المذهب أنه يسقط وجوب الترتيب.

وعنه: لا يسقط مطلقا.

وعنه: يسقط إذا ضاق وقت الحاضرة عن قضاء كل الفرائض، فيصلّي الحاضرة في أول الوقت.

وعنه: يسقط بخشية فوات الجماعة.

وعنه: يسقط الترتيب بكون الحاضرة جمعة.

انظر: الروايتين والوجهين ١/١٣٢، الكافي لابن قدامة ١/٩٩، الفروع ١/٣٠٨، المبدع ١/٣٥٦.

(٢) انظر: المغني ٢/٣٣٦، المجموع ٣/٧٠.

(٣) فقل: يتمها نفلا، وهو الصحيح من المذهب وعليه جماهير أصحاب أحمد.

وقيل: يتمها فرضا، واختاره المجد في شرحه.

وعنه تبطل، نقلها حنبل، ووهمه الخلال.

انظر: الإنصاف ١/٤٤٥-٤٤٦، المبدع ١/٣٥٨.

(٤) وهذا إذا كان الوقت متسعا لإتمامها وقضاء المذكورة، وإعادة الصلاة التي كان فيها، سواء كان

إماما أو مأموما أو منفردا.

وعنه: يتمها المأموم دون المنفرد.

=

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن النبي -ﷺ- أنه قال: ((لا صلاة لمن عليه صلاة))<sup>(١)</sup>.

قالوا: وروي عنه -عليه السلام- أنه قال: ((من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها لا كفارة لها غيره))<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وروي عنه -عليه السلام- أنه فاتته يوم الخندق أربع صلوات، فصلاها مرتبة بعد هوي من الليل<sup>(٣)</sup>.

وعنه: عكسها.

وإن كان الوقت ضيقا عن قضاء المذكورة، والإحرام بصلاة الوقت، فإن قلنا: يسقط الترتيب بضيق الوقت اعتقد المصلي أن لا يعيد التي هو فيها ويتمها وقد أجزأته، ثم يقضي المذكورة وحدها منفردا كان أو مأموما أو إماما.

وإن قلنا: لا يسقط الترتيب لضيق الوقت، فهل تبطل التي هو فيها بتعين الوقت للفائتة أم تكون نافلة، يتمها ثم يقضي المذكورة وصلاة الوقت؟ على روايتين.

انظر: المستوعب ٤٤/٢، الروايتين والرجهين ١٣٣/١-١٣٤، المغني ٣٣٨/٢.

(١) لم أقف على من خرجه، وقد ذكره الزيلعي في نصب الراية ١٦٦/١، وملا علي قاري في الأسرار المرفوعة ص ٤٨١، وابن الجوزي في العلل المتناهية ٤٤٣/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب مواقيت الصلاة، باب: من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ٨٩/٢)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة ٤٧٧/١).

فقد جعل رسول الله -ﷺ- وقت التذكر وقتا للفائتة، فمن ضرورياتها أن لا يكون وقتا لغيرها، فكان أداء الوقتية قبل قضاء الفائتة أداء قبل وقتها فلا يجوز.

انظر: المبسوط ١٥٤/١، بدائع الصنائع ٣٣٨/١.

(٣) روي هذا من حديث ابن مسعود ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث جابر رضي الله عنه.

أما حديث ابن مسعود، فأخرجه الترمذي في سننه (أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل تفوته

الصلوات بأيهن يبدأ (٣٣٧/١)، والنسائي في سننه (كتاب المواقيت، باب: كيف يقضي الفائت من الصلاة/٢٩٧)، وأحمد في المسند ٦١٩/١، كلهم من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه.

قال الترمذي في سننه ٣٣٨/٢: ((حديث عبد الله ليس بإسناده بأس، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله)).

وقال النووي في المجموع ٦٩/٣: ((هو حديث منقطع لا يحتج به)).

وقال الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند ١٨٩/٥: إسناده ضعيف، لانقطاعه)).

وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٥٦/١: ضعيف.

وأما حديث أبي سعيد الخدري، فأخرجه النسائي في سننه (كتاب الأذان، باب: الأذان للفائت من الصلوات/١٧٢)، وأحمد في المسند ٤٠٦/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٢١/١، وابن خزيمة في صحيحه ٩٩/٢، وابن حبان في صحيحه ٢٤١/٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٩١/١.

قال البيهقي في مختصر خلافياته ٤٨٢/١: ((رواة هذا الحديث كلهم ثقات))، وصححه الشوكاني في نيل الأوطار ٣٧/٢، ونقل عن ابن سيد الناس أنه قال: ((هذا إسناده صحيح جليل)). وصححه ابن السكن.

وقال أحمد شاكر في تخريج سنن الترمذي ٣٣٨/٢ بعد أن نقل كلام الشوكاني: ((وهو كما قال)).

وقال الألباني في إرواء الغليل ٢٥٧/١: إسناده صحيح.

وأما حديث جابر، فرواه البزار في مسنده - كما في كشف الأستار ١٨٥/١ - وضعفه، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/٢: ((رواه البزار وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف)).

وأصح مما تقدم حديث جابر من طريق آخر في صحيح البخاري ٩٢/٢، وصحيح مسلم ٤٣٨/١ وفيه: ((أن عمر بن الخطاب، يوم الخندق، جعل يسب كفار قريش، وقال: يا رسول الله: والله ما كذت أن أصلي العصر حتى كادت أن تغرب الشمس، فقال رسول الله - ﷺ - ((فوالله إن صليتها)). فتزلنا إلى بطحان، فتوضأ رسول الله - ﷺ - وتوضأنا، فصلى رسول الله - ﷺ - العصر بعدما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب)).

- وحديث جابر هذا فيه تباين مع الأحاديث السابقة في عدد الصلوات التي شغل عنها النبي - ﷺ - يوم

وقد ثبت عنه عليه السلام أنه قال: ((صلوا كما رأيتموني أصلي))<sup>(١)</sup>.  
 قالوا: ولأنها صلاتان واجبتان يفعلان لا على سبيل التكرار، فوجب أن  
 يكون الترتيب من شرطهما قياساً على صلاتي الظهر والعصر، إذا جمعتا بعرفة<sup>(٢)</sup>.  
 وقولهم: لا على سبيل التكرار احتراز ممن عليه ظهران أو عصران من  
 صلاتي يومين، فإن الترتيب فيهما عندهم لا يجب<sup>(٣)</sup>.  
 قالوا: ولأن الترتيب لا يسقط في الأداء، فوجب أن لا يسقط في القضاء<sup>(٤)</sup>.

---

الخندق، ووفق بينهما ابن حجر في فتح الباري ٨٨/٢ بأن ذلك وقع في أيام مختلفة من أيام غزوة  
 الخندق.

ومعنى الهوي: الانحدار، والمراد به دخول طائفة من الليل.

انظر: المغني لابن باطيش ٨٥/١، كتاب الأضداد لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٠.

(١) قد سبق تخريج الحديث ص ١٣٥.

فقضاؤه -ﷺ- هذه الصلوات مرتبة، ثم أمره العام بأن نصلي مثل ما صلى دليل على وجوب الترتيب  
 في قضاء الفرائض.

انظر: الإشراف ٨٨/١.

ثم في حديث جابر الأخير أنه -ﷺ- صلى العصر بعدما غربت الشمس، ثم صلى المغرب بعدها،  
 دليل واضح على أن الترتيب مستحب؛ إذ لو لم يكن مستحباً لما أخر المغرب التي يكره تأخيرها لأمر  
 مستحب.

انظر: تبين الحقائق ١٨٦/١.

(٢) انظر: الانتصار ٣٣١/٢، المغني ٣٣٧/٢.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٣٣٩/١، الانصاف ٤٤٦/١.

(٤) إذ لا فرق بين القضاء والأداء إلا خروج الوقت وبقاؤه، وذلك لا يسقط الترتيب.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٢٩/١، الإشراف ٨٨/١.

قياساً على ترتيب أفعال الصلاة<sup>(١)</sup>.

وربما قالوا في هذا القياس: الترتيب على ضربين:

ترتيب أفعال وترتيب أوقات، وقد ثبت أن ترتيب الأفعال واجب، فكذا  
يجب أن يكون ترتيب الأوقات مثله.

ودليلنا ما روى الدارقطني بإسناده عن مكحول<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس [رضي الله عنه] عن  
النبي - ﷺ - قال: (( من فاتته صلاة فذكرها، وهو في صلاة مكتوبة، فإنه يبدأ  
بالتي هو فيها، فإذا فرغ منها صلى التي نسي ))<sup>(٣)</sup>.

. فإن قالوا: يحمل ذلك على ذكره لها إذا كان الوقت ضيقاً<sup>(٤)</sup>.

قلنا: الحديث عام، فلا يجوز تخصيصه بغير دليل.

وجواب آخر، وهو أنه لو كان أراد عليه السلام بذلك إذا كان الوقت

---

(١) انظر: المبسوط ١/١٥٤، الذخيرة ٢/٣٨٢.

(٢) هو: عالم أهل الشام، أبو عبد الله مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شاذل، الفقيه، عداده من  
أوساط التابعين، سمع من وائلة بن الأسقع، وأنس بن مالك، وحدث عنه الزهري وربيعة الرأي،  
ومحمد بن إسحاق وآخرون، اختلف في ولاءه، فقيل: مولى امرأة من هذيل، وهو الأصح، قال العجلي  
عنه: تابعي ثقة، وقال ابن حجر: ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، توفي - رحمه الله - سنة ست عشرة  
ومائة وقيل غير ذلك.

انظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/٤٥٣، تاريخ الثقات للعجلي ص ٤٣٩، تقريب  
التهذيب ٢/٢١١.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٤٢١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣١٤، وضعفاه بتفرد عمر بن  
أبي عمر الكلاعي وهو مجهول.

وضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ١/٣٦٧، وقال العيني في البناية ٢/٦٢٥: (( هو مقطوع  
ضعيف... )).

(٤) انظر: الانتصار ٢/٣٢٧.

ضيقة لبينه، فلما أطلق القول عُلِمَ أن الحكم مع سعة الوقت ومع ضيقه واحد لا يختلف<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه - أيضاً - من جهة القياس: أنها صلوات متفقة في الوجوب<sup>(٢)</sup>، فلم يستحق فيها الترتيب، قياساً على ما زاد على خمس صلوات<sup>(٣)</sup>. ولا يدخل عليه صلاتا الظهر والعصر بعرفة، فإن الظهر واجبة، والعصر يُجمَع معها رخصة<sup>(٤)</sup>، وليست واجبة<sup>(٥)</sup>.

وقياس آخر، ترتيب يسقط بالنسيان، فلا يجب مع الذكر، الأصل في ذلك ما زاد على اليوم والليلة<sup>(٦)</sup>، وبعبكسه صلاتا الظهر والعصر بعرفة، لما لم يسقط الترتيب فيهما بالنسيان، لم يسقط مع الذكر<sup>(٧)</sup>.

وقياس آخر: عبادة لا تمنع نفلاً من جنسها، فلم تمنع فرضاً من جنسها، أصل ذلك الصوم، فإن من عليه قضاء صوم لا يمنعه من صوم نفل، وبعبكسه الحج، لما منع النفل من جنسه منع الفرض من جنسه، فإن من عليه حجة الإسلام لا

---

(١) وأجوبة المؤلف سديدة إلا أن خير ابن عباس - رضي الله عنه - لم يصح أصلاً.

(٢) فكلها صلوات ثابتة في الذمة وجوباً.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ١/١٦٠.

(٤) ليتفرغ الحاج للدعاء والتهليل في هذا الوقت المبارك.

(٥) لأنه لم يأت وقتها الأصلي بعد.

واعترض عليه: بأن صلاة العصر قد وجبت إذا نوى الجمع.

انظر: الانتصار ٢/٣٣٠.

(٦) انظر: التعليقة ٢/٨١٠.

ونقض العيني في البناية ٢/٦٢٨ هذا القياس، لأن النسيان عذر، والذكر لا، فقياس ما ليس بعذر على ما هو عذر باطل.

(٧) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٦١.



يصح أن يحج متنفلاً، ولو وجب عليه الحج بالنذر فأحرم به انعقد فرضاً.  
 قال أبو إسحاق المروزي: ولأن الترتيب في الصلوات غير مقصود لعينه،  
 وإنما يحصل بترتيب الأوقات، ألا ترى أنه يصلي الفجر، ولا يجب عليه الظهر حتى  
 إذا جاء وقتها وجبت عليه، فحصل ذلك بمثابة صوم رمضان أن أيامه تترتب  
 لتوالي الزمان وتتابع الأيام، فإذا ذهب الوقت سقط الترتيب، ولم يجب التابع،  
 كذلك الصلوات، يجب إذا ذهب وقتها أن يسقط الترتيب في قضائها، كما قلنا في  
 الصوم، ولا فرق بينهما<sup>(١)</sup>.

. وأما احتجاجهم بقوله -عليه السلام-: (( لا صلاة لمن عليه صلاة )) ،

فليس الحديث ثابتاً<sup>(٢)</sup>، ولو ثبت لقلنا: معناه، لا صلاة/ فاضلة كما قال عليه ٤١/أ

السلام : (( لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد<sup>(٣)</sup> ))، (( ولا وضوء لمن لم يذكر

---

(١) انظر: المهذب ٦٨/٣.

وقد اعترض عليه: بأنه لو كان الترتيب لأجل الوقت لسقط بين المجموعتين بعرفة لعدم وقت الثانية.

انظر: الانتصار ٣٣٤/٢.

(٢) ونقل ابن الجوزي في العلل المتناهية ٤٤٣/١ بإسناده عن إبراهيم الحربي، قال: سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: لا أعرف هذا، ولا سمعته عن رسول الله -ﷺ-.

ونقل ذلك الزيلعي في نصب الراية ١٦٦/٢ وقال: ونقله الشيخ في (الإمام) هكذا قال: ما عرفنا له أصلاً انتهى.

وقال الماوردي في الحاوي الكبير ١٦٠/٢: إنه ضعيف ومضطرب وأنكره أصحاب الحديث.

وقال ابن قدامة في المغني ٣٣٤/٢: ((هذا الحديث لا أصل له)).

وانظر: الدراية ٢٠٦/١.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٥٠.

اسم الله عليه))<sup>(١)</sup>. كذلك نقول إن الكمال في قضاء الفوائت أن ترتب ليخرج

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الطهارة، باب: في التسمية على الوضوء ٧٥/١)، وابن ماجه في سننه (كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في التسمية على الوضوء ١٤٠/١)، وأحمد في المسند ١٤٦/٣، والدارقطني في سننه ٧٩/١، والحاكم في المستدرک ١٤٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٦٨/١ .

كلهم من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
قال الحاكم في المستدرک ١٤٦/١: (( هذا حديث صحيح الإسناد ، قد احتج مسلم بيعقوب بن أبي سلمة الماحشون)).

وتعقبه الذهبي في التلخيص وقال: (( ادعى الحاكم أنه الماحشون وصححه لذلك، والصواب أنه الليثي، قال البخاري: لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه عن أبي هريرة...  
وكذا قال النووي في المجموع ٣٤٤/١ ، وابن حجر في التلخيص ٨٤/١ .  
وللحديث طرق أخرى عن جمع من الصحابة منهم:

١- علي بن أبي طالب - عليه السلام - كما هو عند ابن عدي في الكامل ١٨٨٣/٥ من طريق عيسى بن عبد الله، وقال: (( هذا الإسناد ليس بمستقيم ))، وقال ابن حبان في المجروحين ١٢١/٢ - ١٢٢ :  
(( يروي عن أبيه أشياء موضوعة، ما يحل الاحتجاج به)).

٢- أبو سعيد الخدري - عليه السلام -، أخرجه ابن ماجه في سننه ١٤٠/١، وأحمد في المسند ٤٣٣/٣، والدارقطني في سننه ٧١/١، والحاكم في المستدرک ١٤٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٧١/١ من طريق كثير بن زيد..

قال أحمد بن حنبل: (( ما نرى في هذا أحسن من حديث كثير)).

وقال إسحاق بن راهويه: (( هو أصح ما في الباب)).

وقال ابن حجر: (( حديث حسن)).

انظر: المستدرک ١٤٧/١، التلخيص الحبير ٨٥/١، نتائج الأفكار ٢٣١/١.

٣- سهل بن سعد، كما هو عند ابن ماجه في سننه ١٤٠/١، والدارقطني في سننه ٣٥٥/١، والحاكم في المستدرک ٢٦٩/١.

من طريق عبد المهيمن بن عباس، وهو ضعيف كما قال ابن حجر، وقال الذهبي: (( هو واهن)). وفي الزوائد ١٤٠/١: ضعيف لاتفاقهم على ضعف عبد المهيمن.

بذلك من الخلاف.

وقيل: إن الله تعالى يجبر نقصان فرائض العبد يوم القيامة بنوافله<sup>(١)</sup>، فيكون معنى الحديث: لا صلاة نافلة لمن عليه فريضة، لأن الله تعالى يجبر الفرائض بالنوافل<sup>(٢)</sup>.

=

انظر: التخليص الحبير ٨٦/١، ميزان الاعتدال ٦٧١/٢.

٤- سعيد بن زيد، أخرجه الترمذي في سننه ٣٨/١، وأحمد في المسند ٢٠/٥، وابن ماجه في سننه ١٤٠/١، والدارقطني في سننه ٧٣-٧٢/١.

قال الترمذي في سننه ٣٩/١: ((قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن - وهو حديث سعيد بن زيد)).

وقال أحمد شاكر في تخريج سنن الترمذي ٣٨/١: إسناده جيد حسن.

وفي الباب أحاديث كثيرة استوفاهما ابن حجر في التلخيص ٨٦/١ وقال: ((والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً)).

وحسن الألباني في إرواء الغليل ١٢٢/١ حديث أبي هريرة لكثرة شواهده التي تدل على ثبوت الحديث.

(١) يشير المؤلف إلى ما رواه أصحاب السنن إلا النسائي عن النبي ﷺ - أنه قال: ((إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم: الصلاة، قال: يقول ربنا جل وعز للملائكة وهو أعلم: انظروا في صلاة عبدي أتمها أم نقصها، فإن كانت تامة كتبت له تامة، وإن كان انتقص منها شيئاً، قال: انظروا، هل لعبدي من تطوع؟ فإن كان له تطوع، قال: أتموا لعبدي فريضته من تطوعه، ثم تؤخذ الأعمال على ذاكم)).

أخرجه أبو داود في سننه ٥٤٠/١ - واللفظ له - وابن ماجه في سننه ٤٥٨/١، والترمذي في سننه ٢٧٠/٢، وأحمد في المسند ٧٢/٥.

قال الترمذي في سننه ٢٧١/٢: ((حديث حسن غريب)).

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٦٤/١٥.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٦١/٢.

وأما قوله عليه السلام:- ((من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها لا كفارة لها غيره))<sup>(١)</sup> فنحمله على من ذكر صلاته وليس عليه غيرها<sup>(٢)</sup>، على أن الحديث حجة لنا، وذلك أنه إذا ذكر أن عليه الظاهر فصلاها، ثم ذكر في أثنائها أن عليه الفجر، فالظاهر صحيحة لأنه صلاها لما ذكرها، وقد أخبر النبي -ﷺ- أن ذلك وقت لها، وأبو حنيفة يذهب إلى إبطالها، فخالف النص في ذلك.

وأما ترتيب النبي -ﷺ- الصلوات يوم الخندق فنحمله على الاستحباب؛ لأن فعله ليس على الوجوب عند كثير من أصحابنا<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه قريباً ص ٥٥٤ .

(٢) وقال الشافعي في الأم ١/١٦٣: ((قول النبي -ﷺ- (فليصلها إذا ذكرها) يحتمل أن يكون وقتها حين يذكرها، ويحتمل أن يصلها إذا ذكرها، لا أن ذهاب وقتها يذهب بفرضها، فلما ذكر النبي -ﷺ- وهو في الوادي صلاة الصبح فلم يصلها حتى قطع الوادي، علمنا أن قول النبي -ﷺ-: (فليصلها إذا ذكرها) أي وإن ذهب وقتها، ولم يذهب فرضها)).

(٣) قال إمام الحرمين: وفي كلام الشافعي ما يدل عليه، وحكي هذا عن القفال وأبي حامد المروزي.

وذهبت طائفة من علماء الشافعية إلى أن فعله -ﷺ- يدل على الوجوب، وبه قال ابن سريج وابن أبي هريرة وغيرهم.

وانظر الأقوال في هذه المسألة وأدلتها في: نهاية السؤل ٢١/٣ وما بعدها، البحر المحيط ٤/١٨١، الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/١٧٤.

وأجاب الماوردي عن تعلق الجمهور بحديث الخندق بجوابين:

أحدهما: أن النبي -ﷺ- أخر الصلاة ذاكراً لوقتها قاصداً للجمع بينها إذا انكشف علوه وزال خوفه، فلزمه الترتيب كالجامع بين الصلاتين في وقت إحداهما.

والجواب الثاني: أن هذا الفعل من النبي -ﷺ- منسوخ بصلاة الخوف وبالمبادرة بالصلاة في وقتها من غير تأخير حسب الطاقة والإمكان، فلا يصح الاحتجاج به مع ثبوت نسخه.

وأما قولهم صلاتان واجبتان يفعلان لا على سبيل التكرار، فإنه غير مؤثر لأن الخمس الصلوات كذلك.

وأما قياسهم على الصلاتين بعرفة غير صحيح، لأن إحداهما واجبة وهي الظهر، دون الأخرى. على أن المعنى في الأصل أن الترتيب لا يسقط هناك بالنسيان، وفي مسألتنا بخلافه<sup>(١)</sup>.

وإن شئنا قلبنا هذا القياس عليهم فنقول: صلاتان واجبتان يفعلان لا على سبيل التكرار، فوجب أن يستوي حكم الذكر والنسيان في ترتيبهما، أصل ذلك الصلاتان بعرفة.

وأما قولهم: الترتيب لا يسقط في الأداء، فوجب أن لا يسقط في القضاء قياساً على ترتيب الأفعال، فإنه ينتقض بما زاد على اليوم والليلة. ثم المعنى في الأصل أن الأفعال مقصودة لعينها، فلذلك لم تسقط إذا فات وقتها، والأوقات ليست مقصودة في عينها حسب ما ذكرناه آنفاً، فبان الفرق بينهما، والله أعلم بالصواب.

واحتج من نصر أحمد بما روى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، عن النبي - ﷺ - ((من نسي صلاة ثم ذكرها وهو مع الإمام أتم صلاته وقضى التي نسي وأعاد صلاته مع الإمام))<sup>(٢)</sup>.

---

انظر: الحاوي الكبير ٢/١٦٠.

(١) إذ لا خلاف بين من اعتبر الترتيب مطلقاً أو في القليل دون الكثير على أنه يسقط بالنسيان.

انظر: البناء ٢/٦٢٩، الإنصاف ١/٤٤٥.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٤٢١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣١٣ من طريق أبي إبراهيم

ودلينا قوله -عليه السلام-: (( لا ظهران في يوم ))<sup>(١)</sup>، وروي عنه -عليه السلام-: (( لا تصلي صلاة في يوم مرتين ))<sup>(٢)</sup>، وعن عمران بن حصين :

الترجماني عن سعيد بن عبد الرحمن عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وأخرجه الدارقطني في سننه ٤٢١/١ عن يحيى بن أيوب عن سعيد بن عبد الرحمن به، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٦٧/١ عن الليث بن سعد عن سعيد بن عبد الرحمن به موقوفاً على ابن عمر. ووقف الحديث على ابن عمر هو الصواب، قال الدارقطني في سننه ٤٢١/١: ((قال أبو موسى : وحدنا أبو إبراهيم الترماني ثنا سعيد به، ورفعته إلى النبي -ﷺ- ، وهم في رفعه، فإن كان قد رجع عن رفعه فقد وفق للصواب)).

وقال البيهقي في السنن الكبرى ٣١٣/٢: ((والصواب أنه من قول ابن عمر موقوفاً)). ويؤيد هذا أن الأثر نفسه رواه مالك في الموطأ ١٥٤/١ عن نافع عن ابن عمر من قوله، وعنه عبدالرزاق في المصنف ٥/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٦٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣١٣/٢.

قال الزيلعي في نصب الراية: ((... ورواه النسائي في (الكنى) عن الترماني مرفوعاً، ثم قال: رفعه غير محفوظ، .. ونقل ابن أبي حاتم في علله عن أبي زرعة أنه قال: رفعه خطأ، والصواب وقفه...)). انظر: نصب الراية ١٦٣/٢، الدراية ٢٠٥/١.

(١) لم أقف على من أخرجه، وذكره الرافعي في فتح العزيز ٣٥٤/٢، وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير ٧١/١: غريب.

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ١٦٤/١: لم أره بهذا اللفظ.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٨٠/٢ بلفظ المؤلف، والدارقطني في سننه ٤١٦/١ بزيادة: (( لا تصلي صلاة مكتوبة...)).

والحديث عند أبي داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: إذا صلى ثم أدرك جماعة أيعيد؟) ٣٨٩/١، وأحمد في المسند ١٣٠/٢، وابن خزيمة في صحيحه ٦٩/٣.

كلهم بلفظ: (( لا تصلوا صلاة في يوم مرتين)).

وأخرجه النسائي في سننه (كتاب الإمامة، باب: سقوط الصلاة عمن صلى مع الإمام في المسجد

عرسنا<sup>(١)</sup> مع رسول الله - ﷺ - في آخر الليل فما أيقظنا إلا حر الشمس، فأمرنا فخرجنا من الوادي، ثم أمر بلالا فأذن وأقام وصلى بنا، فقلنا: يا رسول الله، ألا نصليها من الغد للوقت؟ فقال: ((أينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم؟))<sup>(٢)</sup>.

=

جماعة ١١٤/٢ بلفظ: ((لا تعاد الصلاة في يوم مرتين)).  
قال النووي في خلاصة الأحكام ٦٦٨/٢: رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح)).  
وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ٨٥/٧: إسناده صحيح)).  
وقال الألباني في تخريج مشكاة المصابيح ٣٦٤/١: إسناده حسن.  
قال النووي: قال أصحابنا معناه: لا تجب الصلاة في اليوم مرتين، فلا يكون مخالفا لما سبق من استحباب إعادتها في جماعة.  
وقال البيهقي: وقوله: ((لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين)) أي كلتاها على وجه الفرض، ويرجع ذلك على أن الأمر بإعادتها اختيار وليس بحتم والله تعالى أعلم.  
انظر: خلاصة الأحكام ٦٦٨/٢، السنن الكبرى ٤٣١/٢، نصب الراية ٥٥/٢.  
(١) والتعريس هو: نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة.  
انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٠٦/٣، لسان العرب ١٣٦/٦.  
(٢) أخرجه أحمد في المسند ٦١١/٥، وابن خزيمة في صحيحه ٩٨/٢، وابن حبان في صحيحه ١٤٨/٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٧/٢ بلفظ المؤلف، كلهم من طريق الحسن البصري عن عمران بن الحصين.  
قال الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة ٩٧/٢: ((إسناده صحيح، لو لا عننة الحسن وهو البصري)).  
وأخرج الحاكم في المستدرک ٢٧٤/١ عن الحسن عن عمران بن حصين، بدون زيادة: ((ألا نصليها...)) إلى آخر الحديث. ثم قال: ((هذا حديث صحيح على ما قدمنا ذكره من صحة سماع الحسن عن عمران)).

وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.

وأصل الحديث عن عمران بن الحصين في صحيح البخاري ٧١٩/٦، وصحيح مسلم ٤٧٤/١ من

=

ومن القياس: طاهر شرع في صلاة يجب عليه إتمامها مع العلم بحالها، فلم يلزم إعادتها، قياساً على سائر الصلوات.

وقولنا طاهر: احتراز من المتيمم في الحضر.

وقولنا مع العلم بحالها: احتراز ممن صلى صلاة غلب على ظنه دخول وقتها، ثم بان له أن وقتها لم يدخل، فإنه غير عالم بحال تلك الصلاة.

فأما حديث ابن عمر فالجواب عنه أن راويه سعيد بن عبد الرحمن<sup>(١)</sup>، عن عبيد الله، وسعيد ضعيف<sup>(٢)</sup>، ألا أنا نحمله على الاستحباب ليخرج به من

---

طريق أبي رجاء العطاردي، بدون الزيادة.

وقصة ليلة التعريس قصة مشهورة في كتب الحديث والسير، وقد أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما عن جمع من الصحابة منهم: أبو هريرة، وأبو قتادة، وعمرو بن أمية الضمري، وعبد الله بن مسعود، وبلال بألفاظ متعددة، فانظرها في: السنن الكبرى ٢/٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨، نصب الراية ١/٢٨١-٢٨٢، التلخيص الحبير ١/٢٠٧.

(١) هو سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجهمي القرشي، أبو عبد الله المدني، ولي القضاء في عهد الرشيد ببغداد، روى عن: أبي حاتم سلمة بن دينار، وعبيد الله بن عمر، وهشام بن عروة، وحدث عنه: إسماعيل بن إبراهيم الترمذاني، وعبد الله بن وهب، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب المقابري وآخرون، توفي في سنة ست وسبعين ومائة.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٩/٦٧، شذرات الذهب ١/٢٨٦، العبر ١/٢٦٩.

(٢) والذي يبدو من ترجمة سعيد أنه لا يصل إلى مرتبة الضعف، بل إن الإمام أحمد بن حنبل والنسائي قالاه عنه: لا بأس به، ووثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صالح، وأفرط ابن حبان فقال: يروي عن الثقات أشياء موضوعة، وانتقد الذهبي وابن حجر كلام ابن حبان هذا. ولخص ابن حجر حاله في التقريب بقوله: صدوق له أوهام.

انظر: الجرح والتعديل ٤/٤٢، المحروحين ١/٣٢٣، ميزان الاعتدال ٢/١٤٨، تقريب التهذيب ١/٣٥٨.



الخلاف بدليل ما ذكرناه<sup>(١)</sup>.

---

(١) والذي يترجح في المسألة أنه يستحب ترتيب الفرائض ما أمكن، ولا يجب، لأنها ديون عليه، فلا يجب ترتيبها إلا بدليل ظاهر، وليس في المسألة دليل ظاهر، ولأن من صلاهن بغير ترتيب فقد فعل الصلاة التي أمر بها فلا يلزمه وصف زائد بغير دليل ظاهر. ثم إن تحديد وجوب قضاء الفرائض مرتبة فيما دون خمس صلوات تحكم لا دليل عليه. وإيجابها مرتبة وإن كثرت فيه مشقة مرفوعة بسماحة الشريعة، لا سيما إذا كثرت النسيان. ويستحب لمن صلى خلف الإمام، فتذكر أن عليه صلاة فائتة أن يتم مع إمامه ثم يصلي التي نسي ثم يعيد الصلاة التي صلاها مع الإمام لثبوت ذلك في الأثر، ولا يخالف من الصحابة لابن عمر -رضي الله عنهما-.

والله أعلم.

وانظر: المجموع ٧١/٣، مجموع الفتاوى ١٠٦/٢٢.

## فصل: قال الشافعي: ولا فرق بين الرجال والنساء في عمل الصلاة إلى

آخر الفصل<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، ما ذكرناه من أفعال الصلاة لا يفرق حكم النساء والرجال فيه، غير أن المرأة يستحب لها أن تضم بعض أعضائها إلى بعض في الركوع والسجود وسائر أفعال الصلاة، حتى يكون ذلك أستر لها<sup>(٢)</sup>، وإن صلت

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) انظر: التلخيص ص ١٦٤، الحاوي الكبير ٢/١٦٢، حلية العلماء ١/١٩٧.

قال البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣١٤: ((وجماع ما يخالف المرأة فيه الرجل من أحكام الصلاة راجع إلى الستر، وهو أنها مأمورة بكل ما كان أستر لها)).

وقد استدلل الشافعية على مخالفة المرأة للرجل في هيئة الركوع والسجود بأحاديث منها:

- ما روي من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((خير صفوف الرجال الأول، وخير صفوف النساء الآخر، وكان يأمر الرجال أن يتجافوا في سجودهم، ويأمر النساء ينخفضن في سجودهن، وكان يأمر الرجال أن يفرشوا اليسرى، وينصبوا اليمنى في التشهد، ويأمر النساء أن يترعن، وقال: يا معشر النساء لا ترفعن أبصاركن في الصلاة تنظرن إلى عورات الرجال)).

- ومنها ما روي عن ابن عمر قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((إذا جلست المرأة في الصلاة وضعت فخذاها على فخذاها الأخرى، وإذا سجدت ألصقت بطنها في فخذيها كأسر ما يكون لها، وإن الله تعالى ينظر إليها ويقول: يا ملائكتي أشهدتكم أنني قد غفرت لها)).

أخرج الحديثان البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣١٤-٣١٥.

وقال: حديثان ضعيفان لا يحتج بأمثالها.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١/٥٨: ((في كل منهما متروك)).

- ومنها ما روي عن يزيد بن أبي حبيب أن رسول الله -ﷺ- مر على امرأتين تصليان فقال: ((إذا سجدتما فضما بعض اللحم إلى الأرض فإن المرأة ليست في ذلك كالرجل)).

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣١٥ وقال: ((حديث منقطع)).

صلاة جهر إمامة أو منفردة بحضرة أجنبي استحب لها إخفاء القراءة والتكبير وإن لم يكن هناك أجنبي جهرت بالتكبير والقراءة<sup>(١)</sup>، وتجلس في التشهد الأخير

---

وقال الألباني في صفة الصلاة ص ١٨٩: ((مرسل لا حجة فيه)).

ويتبين من هذا أن المرأة كالرجل يُسن لها التجافي في الركوع والسجود، إذ الأصل في أمور العبادات أن لا فرق بين الرجل والمرأة إلا بدليل، ولم يرد دليل صحيح يفرق بينهما في هذه الكيفية. وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف ٣٠٣/١ بإسناده عن إبراهيم النخعي أنه قال: ((تقعد المرأة في الصلاة كما يقعد الرجل)).

وقال الألباني في صفة الصلاة ص ١٨٩: ((إسناده صحيح)).

وانظر: المحلى ١٢٤/٤، الشرح المتع لابن عثيمين ٣٠٣/٣.

(١) وهذا التفصيل هو المذهب.

انظر: التلخيص ص ١٦٤، المجموع ٣٩٠/٣، مغني المحتاج ١٦٢/١، نهاية المحتاج ٤٩٣/١.

وأطلق الماوردي في الحاوي ١٦٢/٢ أنها تسر بالقراءة في صلاة الجهر، سواء صلت منفردة أو إمامة.

وهو وجه في المذهب. انظر: روضة الطالبين ٣٥٤/١.

والصحيح ما ذكره المؤلف من التفصيل، إذ الأصل أن لا فرق بين الرجل والمرأة في العبادات إلا

بدليل صريح، ولم يرد ما يدل على نهى النساء عن الجهر في الصلاة الجهرية إذا لم يسمعهن رجال

أجانب.

وقد ورد عن عائشة -رضي الله عنها- (فيما رواه الحاكم في المستدرک ٢٠٤/١، وعنه البيهقي في

السنن الكبرى ١٨٧/٣): أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء، وتقوم في وسطهن)). وعلى هذا

فقد رفع الصوت بالقرآن في الصلاة الجهرية حيث لا أجانب.

متوركة<sup>(١)</sup> (٢).

وقال أبو حنيفة: تجلس في التشهدين مفترشة قدمها<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: حلية العلماء ١/١٩٧، المجموع ٣/٥٢٧.

واختار الماوردي في الحاوي ٢/١٦٢ أن المرأة إذا جلست في التشهد أنها تربع. وقد ورد عن ابن عمر -رضي الله عنهما- ((أنه كان يأمر نساءه يترعن في الصلاة)). أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١/٣٠٣.

وذكر النووي في المجموع ٣/٥٢٨ قول الماوردي هذا، ثم قال: ((وهذا شاذ مخالف لنص الشافعي)). قلت: والآخر أيضا ضعيف، قال الألباني في صفة الصلاة ص ١٨٩: ((لا يصح إسناده، لأن فيه عبدا لله العمري وهو ضعيف)).

(٢) وجلس المرأة متوركة في التشهد الأخير هو مذهب مالك.

انظر: المدونة الكبرى ١/٧٣.

ومذهب أحمد: أنها مخيرة بين التربع والسدل، والسدل أعجب إلى الإمام.

انظر: المغني ٢/٢٥٨، المتع في شرح المقنع ١/٤٥٢، الإنصاف ٢/٩٠.

(٣) لم أقف على رواية لأبي حنيفة تدل على أن المرأة تجلس في التشهد الأخير مفترشة قدمها.

والمذهب هو أن تقعد المرأة في صلاتها كأستر ما يكون لها.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢١٢، المبسوط ١/١٩٨.

ووصف محمد بن الحسن في كتاب الآثار ١/٦٠٩ أستر هيأت جلوس المرأة بالصلاة، بأن تجمع رجليها في جانب ولا تنتصب انتصاب الرجل.

وأوضحه صاحب الهداية ١/٥١ فقال: تجلس على إلتها اليسرى وتخرج رجليها من الجانب الأيمن.

قلت: وهذه صفة من صفات التورك التي ثبتت عن النبي -ﷺ- فيما رواه أبو داود في سننه ١/٥٩٠،

والبيهقي في السنن الكبرى ٢/١٨٤ بإسنادهما عن أبي حميد الساعدي وهو يصف صلاة النبي -ﷺ-

فقال: ((فإذا كانت الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض، وأخرج قدميه من ناحية واحدة)).

قال الألباني في صفة الصلاة ص ١٨١: ((سنده صحيح)).

ونقل أبو الوفاء الأفعاني في تعليقه على كتاب الآثار ١/٦٠٨-٦٠٩ عن ابن شجاع أن التورك هو

قول أبي حنيفة.

واحتج بأن ذلك أستر لها، فأشبهه ضمها أعضائها<sup>(١)</sup>.  
ودليلنا نقول: كل هيئة سنّت للرجل، ولم يكن فيها ترك الستر للمرأة  
وجب أن يسنّها، أصله تسبيح الركوع والسجود.  
فأما قولهم: إن الافتراش أستر لها، فنقول: ليس كذلك، بل حال الافتراش  
والتورك في الستر واحد، فيجب أن لا يختلف حكم الرجل والمرأة، إذ ليس هناك  
معنى يوجب الخلاف بينهما<sup>(٢)</sup>.

---

ثم ذكر أن أبا حنيفة روى في مسنده عن نافع عن ابن عمر أنه سئل كيف كان النساء يصلين على  
عهد رسول الله - ﷺ - قال: (( كن يتربعن ثم أمرن أن يحتفزن ))  
قال ملا علي قاري في شرح المسند ص ١٩١: أن يحتفزن: أي يضممن أعضاءهن بأن يتوركن في  
جلسهن)).

ومن نص على أن التورك هو مذهب الحنفية: العيني في عمدة القاري ١٠٢/٦، والكاساني في بدائع  
الصنائع ٤٩٦/١، وابن نجيم في البحر الرائق ٣٣٩/١، وابن عابدين في رد المختار على الدر  
المختار ٢١١/٢. والله أعلم.

(١) انظر: المبسوط ١٩٨/١.

ولأن مراعاة فرض الستر أولى من مراعاة سنة القعدة.

انظر: بدائع الصنائع ٤٩٦/١، البناية ٢٢٩/٦.

(٢) وقد روى البخاري في صحيحه ٣٨٧/٢ معلقاً عن أم الدرداء أنها كانت تجلس في صلاتها  
جلسة الرجل، وكانت فقيهة.

وأخرج هذا الأثر ابن أبي شيبة في المصنف ٣٠٣/١، وذكر الألباني في صفة الصلاة ص ١٨٩ أن  
البخاري رواه في التاريخ الصغير موصولاً بسند صحيح.

فصل: قال الشافعي: وأن تُكثَّف<sup>(١)</sup> جلبابها وتجافيه راکعة ساجدة لئلا تصفها ثيابها<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال، والجلباب ذكر أبو عبيد أنه الخمار<sup>(٣)</sup>، وقال الخليل<sup>(٤)</sup>: هو أكبر من الخمار، وأصغر من الإزار<sup>(٥)</sup>.  
وجملته أنا نستحب لها أن تلبس درعا<sup>(٦)</sup> وتشد وسطها بإزار يستر قدميها،

---

(١) الكُثْف: جمع كثيف وهو الثخين الغليظ، أي أن تجعل جلبابها غليظاً سفيقاً.

انظر: لسان العرب ٢٩٦/٩، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٣/٤.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٣) الخمار هو: ما تغطي به المرأة رأسها، سميت خماراً أخذاً من التخمير وهو التغطية والستر.

انظر: لسان العرب ٢٥٧/٤، المغني لابن باطيش ٩٥/١.

(٤) هو الإمام، صاحب العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن البصري، أحد الأعلام، وهو منشيء علم العروض، حدث عن: أيوب السختياني، وعاصم الأحوال والعوام بن حوشب، وأخذ عنه: سيبويه النحوي، والنضر بن شميل، والأصمعي وآخرون، له كتاب العين في اللغة، ووثقه ابن حبان، وكان مفرط الذكاء، وهو معبود في الزهاد، مات - رحمه الله - سنة سبعين ومائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١٧٧/١-١٧٨، سير أعلام النبلاء ٤٢٩/٧، شذرات الذهب ٢٧٥/١، ٢٧٧.

(٥) انظر: كتاب العين ١٣٢/٦.

وقيل الجلباب هو: الإزار، وقيل: الإزار الذي يشتمل به، فيُجَلَّل جميع الجسد، وقيل: هو ثوب أوسع من الخمار، ودون الرداء، تغطي به المرأة رأسها وصدرها، وقيل: هو ثوب واسع دون الملحفة، تلبسه المرأة، وقيل غير ذلك.

انظر: لسان العرب ٢٧٢/١، ٢٧٣، منال الطالب ص ٥١٧، المغني لابن باطيش ٩٦/١.

(٦) الدرع هو القميص، وقيل هو ثوب تجوب المرأة وسطه وتجعل له يدين.

انظر: لسان العرب ٨٢/٨، القاموس المحيط ٢٦/٣.

وتجعل على رأسها خماراً، وعلى أكتافها جلباباً يعم جسدها، وتكون ثيابها كثيفة ليست رقاقاً، فإن هذه الصفة أستر هياتها<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: التعليقة ٨١٣/٢، التهذيب ١٥٣/٢.

فصل: قال: وإن نابها<sup>(١)</sup> شيء في صلاتها صفقت<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال، سنة الرجال فيما نابهم وهم يصلون التسبيح<sup>(٣)</sup>، وسنة النساء التصفيق<sup>(٤)</sup>.

واختلف أصحابنا في هيئته:

فقال بعضهم: تصفق المرأة بظاهر كفها اليمنى على باطن كفها اليسرى<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم: تصفق بباطن أصبعين من يدها اليمنى على باطن كفها اليسرى<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ناب الأمر: أي نزل وحدث، ومنه النوايب، جمع نائبة، وهي ما يتوب الإنسان أي ينزل به من المهمات والحوادث.

انظر: لسان العرب ١/٧٧٤، القاموس المحيط ١/١٨٠.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٣) وهو قول (سبحان الله).

ولم يختلف أهل العلم في ذلك، وأنه سنة في حق الرجال، وقد حكي الإجماع على هذا.

انظر: عمدة القاري ٥/٢١١، المدونة الكبري ١/١٠٠، مغني المحتاج ١/١٩٧-١٩٨، المبدع ١/٤٨٨،

شرح صحيح مسلم للنووي ٤/١٤٥، فتح الباري ٣/٩٨.

(٤) وهو المذهب.

انظر: التلخيص ص ١٦٤، التحقيق ص ٢٢٣.

وهذا هو قول جمهور العلماء، صرح به بعض الحنفية، وهو مذهب الحنابلة، وهو رواية عن الإمام مالك.

انظر: عمدة القاري ٥/٢١٢، الكافي لابن قدامة ١/١٦٣، الإنصاف ٢/١٠١، حاشية العلوي مع

الخرشي ١/٣٢١، مراهب الجليل ٢/٢٩.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٦٤، مغني المحتاج ١/١٩٨.

(٦) انظر: حلية العلماء ١/٢٠٧، روضة الطالبين ١/٣٩٥.



وقال مالك: سنة النساء التسييح فيما نابهن كالرجال<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصره بأن قال: التصفيق ليس هيئة خشوع، فوجب أن لا يستحب للنساء كهو للرجال.

ودلينا ما روى سهل بن سعد [رضي الله عنه] عن النبي / - ﷺ - قال: (( من نابه شيء ٤٢/أ

في صلاته فليسبح، فإنما التسييح للرجال والتصفيق للنساء ))<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة [رضي الله عنه] عن النبي - ﷺ - قال: (( التسييح للرجال،

والتصفيق للنساء ))<sup>(٣)</sup>.

ولأن التصفيق أستر للنساء من التسييح، فوجب أن يستحب لهن كإخفاء

---

وذكر القاضي حسين في التعليقة ٨١٤/٢ هيئة أخرى للتصفيق، وهو أن تضرب بطن كفها اليمنى على ظهر كفها اليسرى.

قال النووي في روضة الطالبين ٣٩٥/١: وهو الأشهر.

وقيل: أن تضرب أكثر أصابعها اليمنى على ظهر أصابعها اليسرى.

وحكى الماوردي في الحاوي الكبير ١٦٤/٢ أن ظاهر مذهب الشافعي أنها كيفما صفقت جاز.

(١) انظر: المدونة الكبرى ١٠٠/١.

وهذا هو المشهور من مذهب المالكية.

انظر: التاج والإكليل ٢٩/٢، الإشراف ٨٩/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول

٢١٢/٢) [وله ألفاظ أخرى انظرها في أطراف الأحاديث: رقم ١٢٠١، ١٢٠٤، ١٢١٨، ١٢٣٤،

٢٦٩٠، ٢٦٩٣، ٧١٩٠]، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: تقديم الجماعة من يصلي بهم

إذا تأخر الإمام ٣١٧/١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب العمل في الصلاة، باب: التصفيق للنساء ٩٩/٣)، ومسلم

في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: تسييح الرجل وتصفيق المرأة إذا نابهما شيء في الصلاة ٣١٨/١).

القراءة.

أو نقول: فوجب أن لا يستحب هن التسبيح قياساً على الجهر بالقراءة

وبالتكبير.

فأما قولهم: التصفيق ليس بهيئة خشوع فنقول: لا يمتنع أن لا يكون هيئة

خشوع وهو مستحب هن، لأنه أستر هن كما أن ضم الأعضاء في الصلاة ليس

بهيئة خشوع وهو مستحب هن.

فصل: فإن صفق الرجل، وسبحت المرأة لبعض ما ينوب لم تبطل الصلاة.  
لأن كل واحد من الأمرين من مشروعات الصلاة<sup>(١)</sup>.  
فأما إذا صفقا بغير أمر ينوب فإن صلاته تبطل، لأن ذلك لعب، فأشبهه  
الضحك في الصلاة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: المهذب ٨٢/٤، مغني المحتاج ١/١٩٨.

(٢) انظر: روضة الطالبين ١/٣٩٥.

مسألة: إذا تلى آية من القرآن في الصلاة، قصد بها التلاوة والتنبيه لم تبطل صلاته<sup>(١)</sup>، مثال ذلك أن يقول: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾<sup>(٢)</sup> أو يعرف ما يحزنه فيقول: ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾<sup>(٣)</sup>، أو يسمع خبراً يسره فيقول: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾<sup>(٤)</sup>.

وكذلك لو لدغته العقرب فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله . ويكون

---

(١) هذا هو المذهب.

وفي وجه شاذ: أنه إذا قصد مع التلاوة شيئاً آخر، بطلت صلاته.

انظر: الحاوي الكبير ١٦٤/٢، التعليقة ٨٣٧/٢، التهذيب ١٦٠/٢، روضة الطالبين ٣٩٦/١.

وضابط المسألة في مذهب الشافعية:

أن الكلام المبطل عند عدم العذر هو ما سوى القرآن والذكر والدعاء وما في معناها، فلو أتى بشيء من نظم القرآن قاصداً القراءة، أو القراءة مع شيء آخر، كتنبيه الإمام أو غيره، أو الفتح على من ارتج عليه، أو تفهيم أمر، وما أشبه ذلك، لم تبطل صلاته.

انظر: المجموع ٨٣/٤، التعليقة ص ٢٤٠، مغني المحتاج ١٩٦/١.

(٢) سورة مريم، الآية ١٢.

وقصد بتلاوة هذه الآية، القراءة وتفهم من استأذنه في أخذ شيء أن يأخذه.

مغني المحتاج ١٩٦/١.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٥٦.

(٤) سورة الفاتحة، الآية ٢.

وقوله لفرد أو جماعة يستأذنون في الدخول: ﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾ [سورة الحجر، الآية ٤٦]، أو قوله لمن ينهيه عن فعل شيء: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ [سورة يوسف، الآية ٢٩] فكل هذه الأمثلة لا تبطل الصلاة إن قصد بها القراءة، أو القراءة مع التنبيه والإعلام، وأما إن قصد بها الإفهام والتنبيه فقط فإن صلاته تبطل بلا خلاف عند الشافعية.

انظر: الحاوي الكبير ١٦٥/٢، روضة الطالبين ٣٩٦/١، مغني المحتاج ١٩٦/١.

قصد التعوذ جاز، وإن قصد تلاوة القرآن فعل محرماً<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: تبطل الصلاة إذا قصد التنبيه بجميع ذلك<sup>(٢)</sup>، ووافقنا في قوله: ﴿سبحان الله﴾ إذا نبه بها الإمام، أو درأ بها إنساناً قصد الاجتياز بين يديه إن صلاته لا تبطل بذلك<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره بما روي عن ابن مسعود [رضي الله عنه] قال: قدمت من الحبشة على رسول الله - ﷺ - فلم يرد عليّ، فلما فرغ قال: ((إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة))<sup>(٤)</sup>.

وعن معاوية بن الحكم [رضي الله عنه] أن النبي - ﷺ - قال: ((صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التكبير والتسبيح وقراءة القرآن))<sup>(٥)</sup>. قالوا: ولأنه قصد خطاب الآدميين فيما لا يعود بمصلحة الصلاة، فوجب

---

(١) إذ أنها ليست آية من القرآن.

(٢) وهذا إن قصد بالتنبيه جواب المخبر - كأن يُخبر بأمر يسره فيقول: الحمد لله، أو بأمر عجيب فيقول: سبحان الله، أو بأمر يهوله فيقول: لا إله إلا الله، أو أمر يحزنه فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، وهكذا.

أو يقصد به الخطاب، كأن يكون بين يديه كتاب موضوع، وعنده رجل اسمه يحيى فقال: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾، أو رجل اسمه موسى فيقول: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ وهكذا. وأما إن لم يقصد بالتنبيه جواباً ولا خطاباً، بل قصد بذلك قراءة القرآن، أو الإعلام بأنه في الصلاة، فإن ذلك كله لا يفسد صلاته عند أبي حنيفة وأصحابه اتفاقاً.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٣٠٩، المبسوط ١/٢٠٠-٢٠١، بدائع الصنائع ١/٥٤١، فتاوى قاضي خان ١/١٣٧.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٣١٠، الهداية ١/٦٣، البنائة ٢/٤١٩.

(٤) سبق تخريجه ص ٤٩٠.

(٥) سبق تخريجه ص ١٦٢.

أن تبطل صلاته ، كما لو ردّ السلام وشمّت العاطس<sup>(١)</sup>.

ودليلنا قوله -عليه السلام-: ((التسبيح للرجال والتصفيق للنساء))<sup>(٢)</sup>.

وروي عن عليّ -عليه السلام- قال: كانت لي ساعة من السحر أدخل فيها على رسول الله -ﷺ- فإن كان يصلي سبح، فكان ذلك إذنه لي، وإن لم يكن يصلي أذن لي<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس: تنزيه قصد به التنبيه فوجب أن لا يطل الصلاة قياساً على تنبيه الإمام وتنبيه المجتاز.

ولأن ما لا يطل الصلاة إذا لم يقصد به التنبيه يجب أن لا يطلها إذا قصد به التنبيه، أصله الإشارة، فإن أبا حنيفة سلّم أن الإشارة للتنبيه لا تبطل الصلاة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/٥٤٠، فتح القدير ١/٣٤٩.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٧٣.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ١/١٢٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٥١ بلفظ المؤلف، وأخرجه النسائي في سننه (كتاب السهو، باب: التنحج في الصلاة ١٢/٣)، وابن ماجه في سننه (كتاب الأدب، باب: الاستئذان ١/١٢٢٢)، وابن خزيمة في صحيحه ٢/٥٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٥١ بلفظ (يتنحج لي).

قال البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٥١: هو حديث مختلف في إسناده ومتنه، فقيّل: سبح، وقيل تنحج، ومداره على عبد الله بن نجى الحضرمي، قال البخاري: فيه نظر، وضعفه غيره...)). وقال النووي في المجموع ٤/٨٠: هو حديث ضعيف، لضعف راويه واضطراب إسناده ومتنه، وضعفه ظاهر)).

وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ٢/٢٢: إسناده ضعيف.

وقال الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة ٢/٥٤: ((وحيث تبدل علة أخرى، وهي الانقطاع بين عبد الله بن نجى وعلي -ﷺ- فقد قيل أنه لم يسمع منه)).

(٤) انظر: الهداية ١/٦٣، البنائة ٢/٤٤١.

فأما الجواب عن حديث ابن مسعود فنقول: الكلام محرم في الصلاة، وما ذكرناه لا يطلق عليه اسم كلام الآمين ، فلم يتناوله التحريم.

وهكذا الجواب عن ((حديث))<sup>(١)</sup> معاوية بن الحكم، لأنه شئت عاطسا في الصلاة، فقال له النبي -ﷺ-: ((إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس)) ، أراد تشميت العاطس ورد السلام ونحو ذلك.

وأما قياسهم على التشميت ورد السلام فالجواب عنه: أن يونس بن عبد الأعلى<sup>(٢)</sup> روى عن الشافعي قال: إذا شئت عاطسا في الصلاة لم تبطل صلاته<sup>(٣)</sup>، لأن النبي -ﷺ- دعا في الصلاة لقوم، ودعا على قوم، فعلى هذه الرواية سقط الكلام ، والذي نصّ عليه الشافعي في سائر كتبه أن التشميت ورد السلام يبطل الصلاة.

فعلى هذا نقول: السلام والعطاس ابتداء يقتضي جوابا، فأشبه السؤال عن الخبر والحال<sup>(٤)</sup>، ولهذا يكره السلام على المصلين، والسلام على من يبول، ومن سلم في تلك الحال لم يجب الرد عليه، وليس كذلك في مسألتنا، فإن ما ذكرناه لا

---

(١) زيادة ليست في (أ) أثبتنا لاستقامة الكلام.

(٢) هو: يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص أبو موسى الصدفي المصري، سمع ابن عيينة والشافعي وأشهب وآخرون، وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه وأكثر عنه، وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي وابن ماجه وخلق كثير. واتفقوا على توثيقه وجلالته ، وهو أحد رواة النصوص الجديدة عن الشافعي وأحد أصحابه، وقال ابن قاضي شهبة: روى عن الشافعي أقوالا غريبة. مات - رحمه الله - سنة أربع وستين ومائتين. انظر ترجمته في: المغني لابن باطيش ٢/٤٢٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٦٨، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/٧٢، ٧٣.

(٣) انظر: المهذب ٤/٨٤، حلية العلماء ١/٢٠٨.

(٤) انظر: المهذب ٤/٨٤.

يطلق عليه كلام الآدميين، فلم يصح قياس أحدهما على الآخر. والله أعلم بالصواب.



فصل: إذا دعا النبي -ﷺ- رجلاً في الصلاة وجبت عليه إجابته، ولا تبطل بذلك صلاته<sup>(١)</sup>.

والأصل فيه ما روي عن أبي سعيد بن الملعلي<sup>(٢)</sup> قال: دعاني رسول الله -ﷺ- وأنا أصلي فجئته، فقلت: يا رسول الله، كنت أصلي، فقال: ((ألم يقل الله تعالى: ﴿استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾؟)<sup>(٣)</sup>. وروى أبو هريرة [ﷺ] أن النبي -ﷺ- سلم على أبي بن كعب، وهو يصلي، فلم يجبه وخفف صلاته، ثم جاءه، فقال: يا رسول الله كنت أصلي، فقال: ((ألم تسمع فيما أوحى إليّ ﴿استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾؟ قال: بلى، ولا أعود يا رسول الله))<sup>(٤)</sup>.  
فرع: إذا رأى في صلاته ضريراً قد أوفى<sup>(٥)</sup> على بئر، أو صيباً قد دب<sup>(٦)</sup>

---

(١) وهو المذهب.

وفي وجه: أنه لا تجب إجابته وتبطل بها الصلاة.

انظر: المذهب ٨١/٤، فتح العزيز ١١٥/٤، المجموع ٨١/٤.

(٢) هو: أبو سعيد بن الملعلي الأنصاري المدني، يقال اسمه رافع بن أوس بن الملعلي، وقيل الحارث، ويقال: الحارث بن نفيح الخزرجي، روى عن النبي -ﷺ-، وعنه: حفص بن عاصم وعبيد بن حنين، توفي -ﷺ- سنة ثلاث وسبعين، وقيل سنة أربع وسبعين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٤٨/٣٣، الكاشف ٤٢٨/٢، تهذيب التهذيب ٣٦٤/٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب التفسير، باب: ما جاء في فاتحة الكتاب ١٩٨/٨).

والآية من سورة الأنفال، الآية ٢٤.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل فاتحة الكتاب ١٤٣/٥)،

والحاكم في المستدرک ٥٥٨/١، وقال الترمذي في سننه ١٤٤/٥: هذا حديث حسن صحيح.

(٥) أوفى: أشرف على الشيء وأتاه.

انظر: لسان العرب ٣٩٩/١٥.

(٦) دب: أي مشى على مهله.

انظر: القاموس المحيط ٨٥/١.

إلى نار، فإنه يجب عليه إنذار الضرير ، ورفع الصغير<sup>(١)</sup>، وإذا فعل ذلك هل تبطل صلاته؟ فيه وجهان:

أحدهما: ذكره أبو إسحاق المروزي أنها لا تبطل<sup>(٢)</sup>، والعلّة أنه فعل ما وجب عليه، فلم تبطل صلاته، كما لو أجاب النبي -ﷺ-<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن صلاته تبطل، ذكره بعض أصحابنا<sup>(٤)</sup>، وفرق بين إجابة النبي -ﷺ- وبين هذا بأن قال: الإجابة قد تحقق وجوبها، فلا تبطل الصلاة بفعلها، وفي الإنذار ورفع الصبي لم يتحقق وجوبه، لأنه يجوز أن لا يقع الضرير في البئر ولا الضبي في النار، أو يجيء غيره فينذر الضرير ويرفع الصغير، وفعل ما لم يتحقق وجوبه مما ليس من مشروعات الصلاة يبطل الصلاة.

قال: ولأن من وجبت عليه / الزكاة في الصلاة ففرقها في الحال بطلت ٤٣/أ صلاته، وإن كان فعل الواجب، فكذلك في مسألتنا مثله.

قال القاضي: والصواب الوجه الأول<sup>(٥)</sup>، فأما قول هذا القائل: إن الإنذار ورفع الصبي لم يتحقق وجوبه فغير صحيح، لأنه يوجب تحقق الوجوب بعد

---

(١) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: المجموع ٨٢/٤، الحواشي المدينة ٢٩٢/١.

(٢) انظر: حلية العلماء ٢٠٧/١، المجموع ٨٢/٤.

وبهذا الوجه قال جماعة من الأصحاب، وبه أخذ أبو إسحاق الشيرازي، وصححه القفال الشاشي، والمتولي والنوري.

وانظر: المصدرين السابقين، التحقيق ص ٢٤٠.

(٣) انظر: المهذب ٨١/٤.

(٤) انظر: المصدر السابق، روضة الطالبين ٣٩٥/١.

وصحح هذا الوجه الرافعي في فتح العزيز ١١٥/٤.

(٥) ونقل النوري في المجموع ٨٢/٤ تصحيح المؤلف هذا.

حصول الضرير في البئر والصبي في النار، ولا يجوز تأخيره إلى تلك الحال.  
وأما القياس على تفرقة زكاته في الصلاة فخطأ، وذلك أن الزكاة وجبت  
عليه في الصلاة، والتفرقة وجبت عليه بعد الفراغ من الصلاة، فإذا فرقها في تلك  
الحال بطلت، وفي مسألتنا وجب الإنذار عليه في الصلاة، فبان الفرق بينهما.

فصل: إذا بكى في الصلاة بكاء من غير شهيق ولا أنين لم تبطل صلاته<sup>(١)</sup>.  
 لقوله تعالى: ﴿وَيَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وروى مطرف بن عبد الله<sup>(٣)</sup>  
 عن أبيه<sup>(٤)</sup> قال: ((أتيت النبي -ﷺ- في الصلاة ولصدره أزيز كأزيز  
 المرجل))<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عبيد: الأزيز الغليان والحركة منه<sup>(٦)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿تَأْزَهُمُ

(١) وهذا إن لم يظهر منه حرفان.

انظر: التعليقة ٨٣٦/٢، المذهب ٧٨/٤، فتح العزيز ١٠٨/٤، التحقيق ص ٢٣٩.

(٢) سورة الإسراء، الآية ١٠٩.

(٣) هو: الإمام مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير الحَرَشِي العامري، أبو عبد الله البصري، ثقة فاضل  
 عابد، حدث عن أبيه، وعليّ وعمار وعثمان وعائشة -رضي الله عنهم أجمعين-، وحدث عنه:  
 الحسن البصري وثابت البناني وقتادة وخلق سواهم، توفي سنة خمس وتسعين، وقيل ست وثمانين،  
 وقيل غير ذلك.

انظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٤١/٧، حلية الأولياء ١٩٨/٢، تاريخ الإسلام ٥٦/٤.

(٤) هو: عبد الله بن الشَّخِير بن عوف بن كعب بن وقدان الحريش، صحابي جليل، روى عن  
 النبي -ﷺ-، وروى عنه: بنوه مطرف وهاني ويزيد، عداده في أهل البصرة، روى له الجماعة سوى  
 البخاري.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٨١/١٥، تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٢/١، تهذيب  
 التهذيب ١٦٤/٣.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٦٠٥/٤، والنسائي في سننه (كتاب السهو، باب: البكاء في الصلاة  
 ١٣/٣)، وابن خزيمة في صحيحه ٥٣/٢، وعبد بن حميد في مسنده ص ١٨٤.

وفي رواية أبي داود في سننه ٥٥٧/١: (كأزيز الرحي).

قال النووي في خلاصة الأحكام ٤٩٧/١: ((صحيح)).

وصححه ابن خزيمة وابن حبان، وقال ابن حجر في فتح الباري ٢٦٣/٢: ((إسناده قوي)). وصححه  
 الألباني في مختصر الشمائل المحمدية ص ١٦٩.

(٦) انظر: غريب الحديث ١٣٥/١.

أزاً<sup>(١)</sup> أراد تحركهم حركة، فأما إذا أنّ وتأوّه في بكائه فإن ذلك يبطل الصلاة<sup>(٢)</sup>، لأنه كلام<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سورة مريم، الآية ٨٣.

وانظر في معنى الأزيز: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٥، شرح السنة ٣/٢٤٥، فتح الباري ٢/٢٦٣.

(٢) وهذا إن بان منه حرفان، وإلا فلا.

انظر: التهذيب ٢/١٦٠، المجموع ٤/٧٩.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٨٤.

قلت: وذكر ابن حجر في فتح الباري ٢/٢٦٢ أنه حكى عن الشافعي في الإملاء أنه لا تفسد الصلاة بذلك مطلقاً.

وما حكى عن الشافعي هو الصواب، إذ ثبت في صحيح البخاري ٢/٢٦٢ عن عائشة -رضي الله عنها- أن النبي -ﷺ- قال في مرضه: ((مروا أبا بكر يصلي بالناس)). قلت: إن أبا بكر إذا قام مقامك لم يُسمع الناس من البكاء، فمُرَّ عمر يصلي بالناس، فقال: ((مروا أبا بكر فليصل بالناس)). وهذا منه -ﷺ- تقرير لصلاة من بكى في صلاته، وأيضاً في دفع البكاء والنشيج وغيره حرج على من هاجت نفسه خشوعاً وخشية لله، وقد أخرج البخاري في صحيحه ٢/٢٦٢ معلقاً، أن عمر بن الخطاب كان يُسمع نشيجه إلى آخر الصفوف وهو يقرأ ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾، وعلى أن البكاء والأنين والتأوه لا يسمى كلاماً في اللغة، ولا يكاد يتبين منه حرف محقق. والله أعلم.

انظر: مغني المحتاج ١/١٩٥، مجموع الفتاوى ٢٢/٦٢١، الشرح الممتع ٣/٤٩٩.

مسألة: قال الشافعي: وعلى المرأة إذا كانت حرة أن تستتر في صلاتها حتى لا يظهر منها شيء إلا وجهها وكفاها<sup>(١)</sup>. وهذا كما قال<sup>(٢)</sup>.  
ومذهبنا قال الأوزاعي<sup>(٣)</sup> وأبو ثور<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: يجوز أن تكشف رجليها<sup>(٦)</sup>.  
وبه قال الثوري<sup>(٧)</sup> والمزني<sup>(٨)</sup>.  
وقال أحمد: لا يجوز لها أن تكشف سوى وجهها<sup>(٩)</sup>، وحكي عن داود<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) وهذا هو المذهب في حد عورة الحرة التي يجب سترها في الصلاة.

وفي وجه: إن باطن قدمها ليس بعورة.

انظر: التلخيص ص ١٦٤، المذهب ١٦٧/٣، الوجيز ٤٨/١، روضة الطالبين ٣٨٩/١.

(٣) انظر: المغني ٣٢٧/٢، السنن الكبرى ٣١٩/٢.

(٤) انظر: المجموع ١٦٩/٣.

(٥) وبه قال مالك، وهو المذهب عند المالكية.

انظر: المدونة الكبرى ٩٤/١، المتقى ٢٥١/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٥٥.

(٦) وهي الرواية المشهورة عن أبي حنيفة، والأصح عند الحنفية.

وقيل: إن الرجلين عورة لا يجوز كشفهما في الصلاة.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٠٧/١، البناءة ٦٣/٢، تبين الحقائق ٩٦/١، الفتاوى الهندية ٥٨/١.

(٧) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٠٧/١، نيل الأوطار ٨٠/٢.

(٨) انظر: حلية العلماء ١٦٥/١، فتح العزيز ٨٩/٤.

(٩) وهو المذهب، وعليه جمهور الحنابلة.

وفي رواية: لا يجوز لها أن تكشف سوى وجهها وكفيها، وقد صحح هذه الرواية جمع من الحنابلة.

انظر: مختصر الخرقي ص ٤٨، الفروع ٣٣٠/١، المبدع ٣٦٣/١، الإنصاف ٤٥٢/١، المحرر في الفقه ٤٢/١.

(١٠) انظر: حلية العلماء ١٦٥/١.

واحتج من نصر أبا حنيفة بأن القدمين لا تستر في العادة، فوجب أن لا تبطل الصلاة بكشفها كالوجه<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأنه عضو ذو أنامل فلم يكن من العورة، قياساً على الكفين.  
ودليلنا: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾<sup>(٢)</sup> قال ابن عباس: أراد الوجه والكفين<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: يعارض هذا بما روي عن ابن مسعود في تفسير هذه الآية، قال:

---

وذكر صاحب الحاوي الكبير ١٦٧/٢ عن داود بن علي أنه يرى أن العورة هي السوأتان القبل والدبر من الرجال والنساء في معرض كلامه على حد العورة في الصلاة.  
والذي في المحلى ٢١٠/٣: أن عورة المرأة في الصلاة جميع جسدها حاشا الوجه والكفين فقط.  
(١) إذ يشترك الوجه والقدمان في الإبتلاء بإظهارهما عادة، فاقضى ذلك جواز كشفهما في الصلاة لتحقق العلة في كل منهما.

انظر: فتح القدير ٢٢٦/١، تبين الحقائق ٩٦/١.

(٢) سورة النور، الآية ٣١.

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في جامع البيان ١١٨/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣١٩/٢، وابن المنذر في الأوسط ٧٠/٥.

وهذا التفسير أيضاً مروى عن عائشة وابن عمر -رضي الله عنهم-.

انظر: السنن الكبرى ٣١٩/٢.

(٤) واستدل الحنفية بمنطوق الآية حيث أن الله عز وجل نهى عن إبداء الزينة واستثنى ما ظهر منها، والقدمان ظاهرتان في غالب الأحوال، فكانا من جملة ما استثنى من الخطر، فيباح إظهارهما.

انظر: العناية ٢٢٦/١.

وعورض استدلالهم بتفسير ابن عباس رضي الله عنهما -، وبحديث أم سلمة الآتي.

الزينة الثياب والقرط<sup>(١)</sup> والقلادة<sup>(٢)</sup>، والدملج<sup>(٣)</sup> والخلخال<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

قلنا: لا ينافي هذا تفسير ابن عباس، وذلك أن ابن عباس ذكر زينة البدن،

وابن مسعود ذكر زينة الثياب والحلي<sup>(٦)</sup>.

ويدل عليه أيضا ما روي عن أم سلمة أنها قالت: يا رسول الله، أتصلي

المرأة في درع وخمار بغير إزار؟ قال: ((نعم، إذا كان سابغا يغطي ظهور

---

(١) القرط: نوع من حلّي الأذن، يعلق في أسفلها، ويجمع على أقراط.

انظر: منال الطالب ص ٢٤٥، فتح الباري ١٠/٤٠٧.

(٢) هو: كل ما يُجعل في العنق.

انظر: لسان العرب ٣/٣٦٦، ترتيب مختار الصحاح ص ٦٥٩.

(٣) الدملج هو: الحجر الأملس والمُعضد من الحلّي.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/١٣٤.

(٤) الخلخال هو: الحلّي، يوضع في أسفل الساق.

انظر: القاموس المحيط ٣/٥٠٨.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٣٩٧ بلفظ: ﴿ولا يبدین زینتهن﴾ قال (لا خلخال ولا شنف

ولا قرط ولا قلادة، إلا ما ظهر منها قال: الثياب).

قال الحاكم بعده: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

وذكر ابن كثير هذا الأثر في تفسير القرآن العظيم ٣/٢٧٤ فقال: ((قال أبو إسحاق السبيعي عن أبي

الأحرص عن عبد الله قال: في قوله: ﴿ولا يبدین زینتهن﴾ الزينة القرط والدملج والخلخال

والقلادة)). وفي رواية عنه بهذا الإسناد قال: الزينة زيتان: فزينة لا يراها إلا الزوج: الخاتم والسوار،

وزينة يراها الأجانب وهي الظاهر من الثياب)). اهـ.

(٦) وما أحسن ما سطره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٢/١١٠ في التوفيق بين

الأثرين، فحمل أثر ابن عباس على ما كان في أول الإسلام، إذ كان يجوز للمرأة أن تكشف عن

وجهها ويديها أمام الأجانب، فلما نزلت آية الحجاب، وأمر النبي ﷺ - أزواجه وبناته ونساء المؤمنين

بأن يدين عليهن من جلابيبهن، لم يظهر من زينة المرأة إلا ما كان باديا للعيان وهو ظاهر الثياب،

وهو ما ذكره ابن مسعود وهو آخر الأمرين.



قدميها))<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: عضو يجوز تغطيته في الإحرام، فوجب أن يكون من العورة، قياساً على سائر البدن<sup>(٢)</sup>.

وبعكسه الوجه والكفان، لما لم يجز تغطيتهما في الإحرام<sup>(٣)</sup> دلّ ذلك على

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: في كم تصلي المرأة ٤٢٠/١) والحاكم في المستدرک ٢٥٠/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٩/٢.

قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي في التلخيص.

وقال النووي في المجموع ١٧٢/٣: رواه أبو داود بإسناد جيد).

وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود ٣٢٥/١: في إسناد عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال).

وقال أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل ٤٢١/١: لا يحتج به).

والحديث أخرجه مالك في الموطأ ١٣٤/١ وعنه أبو داود في سننه ٤٢٠/١.

وغلط ابن الجوزي وتبعه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ٧٤٨/١ رفع هذا الحديث. ورجح عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الشرعية الصغرى ١٩٧/١، وابن حجر في التلخيص الحبير ٢٩٩/١ وقفه، والحديث ضعفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٣٠٤/١ مرفوعاً وموقوفاً، لأن مدار الحديث على رواية مجهولة.

(٢) وهذا قياس مع الفارق، إذ قاس المؤلف ما هو مختلف فيه وهو ستر القدمين على ما هو متفق عليه، وهو ستر سائر البدن، والمرأة عورة.

ثم هل ما يجوز تغطيته -وهو القدمان- يجب أن يكون من العورة؟!.

(٣) في إطلاق المؤلف عدم جواز تغطية الوجه والكفين في الإحرام، نظر، إذ لم يرد عن النبي -ﷺ- أنه حرم على المحرمة تغطية وجهها، وإنما حرم عليها أن تنتقب وأن تلبس القفازين، وهذا دليل على أن وجه المرأة كبदन الرجل لا كراسه، فيحرم عليها فيه ما وضع وفُصِّل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع، ولا يحرم عليها ستر وجهها بالمقنعة والجلباب ونحوهما، ولكن الأفضل أن تكشف وجهها ما لم يكن حولها رجال أجنب فيجب أن تستر وجهها عنهم.

وانظر مزيداً من التفصيل في: تهذيب سنن أبي داود ٣٥٠/١، الشرح الممتع لابن عثيمين ١٥٣/٧.

أنهما ليسا بعورة.

فأما قولهم: إن القدمين لا تستر في العادة فوجب أن لا تبطل الصلاة بكشفها كالوجه، فهذا منتقض بالخلق، فإن من عادة النساء كشفه في بيوتهن، وكذلك بعض الساعد وبعض الساق.

ثم المعنى في الوجه ما ذكرناه من أنه لا يجوز تغطيته في الإحرام، والقدم بخلافه.

وأما قولهم: عضو ذو أنامل فلا تأثير له، لأن الوجه عضو غير ذي أنامل، وليس من العورة.

وقياسهم على الكفين غير صحيح لما ذكرناه من افتراق الحكم في القدمين والكفين حال الإحرام.

واحتج من نصر أحمد بما روي عن النبي -ﷺ- أنه قال: ((من أراد أن يتزوج امرأة فلينظر إلى وجهها))<sup>(١)</sup>، قالوا: فعلم أن سوى الوجه عورة<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن الكفين تجري مجرى القدمين، وقد ثبت أن القدمين لا يجوز كشفهما، فيجب أن يكون الكفان مثلهما<sup>(٣)</sup>.

ودليلا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾<sup>(٤)</sup> وقد ذكر ابن

---

(١) لم أجده.

(٢) وقد روي عن النبي -ﷺ- أنه قال: ((المرأة عورة))، رواه الترمذي في سننه ٤٧٦/٣، وقال: حديث حسن غريب، وهذا عام يقتضي وجوب ستر جميع بدنها، وترك الوجه للحاجة، فبيما عداه يبقى على الدليل.

انظر: المغني ٣٢٨/٢، معونة أولي النهى ٥٧٨/١.

(٣) انظر: المتع في شرح المقنع ٣٥٦/١، معونة أولي النهى ٥٧٩/١.

(٤) سورة النور، الآية ٣١.

عباس أنها الوجه والكفان<sup>(١)</sup>.

وروي عنه -عليه السلام- أنه قال: ((التسبيح للرجال والتصفيق للنساء))<sup>(٢)</sup>، ومعلوم أنه قصد تصفيق التنبيه، ولا يكون إلا مع كشف الكفين، وأما التصفيق من وراء الثياب فليس له صوت يحصل به التنبيه. ولأنه عضو لا تجوز تغطيته في الإحرام، فلم يكن عورة، قياساً على الوجه<sup>(٣)</sup>.

فأما قوله -عليه السلام-: ((من أراد أن يتزوج امرأة فلينظر إلى وجهها)) فالجواب عنه أن المقصود النظر إلى الوجه، فذكره إذ كان هو المقصود في نظر المتزوج وصرف عن ذكر غيره لما لم يكن مقصوداً، على أن في بعض الأخبار ((فلينظر إلى وجهها وكفيها)). وأما قياسهم على القدمين فقد ذكرنا الفرق بينهما وهو حالة الإحرام.

---

(١) سبق قريباً ص ٥٨٧ .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٧٣ .

(٣) انظر: المهذب ١٦٧/٣، المغني ٣٢٨/٢.

ثم الحاجة تدعو إلى كشف اليدين للأخذ والعطاء، كما تدعو إلى كشف الوجه للبيع والشراء، ولم يحرم كشفهما في الصلاة.

انظر: المصدرين السابقين.

مسألة: إذا بدا من عورة الرجل أو المرأة في الصلاة ما قلّ أو كثر وهو قادر على ستره لم تجزئه صلاته<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن بدا ربع العضو فأقلّ جاز، وإن زاد على ذلك لم يجز<sup>(٢)</sup>، وإن بدا من السوأتين قدر الدرهم بطلت صلاته، وإن كان أقلّ لم تبطل<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو يوسف: إن بدا نصف العضو جاز، وإن زاد على ذلك لم يجز<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/١٨٣، اللباب ص ١٠٧، روضة الطالبين ١/٣٨٨.

وذلك لأن ستر العورة في الصلاة شرط لصحتها بلا خلاف في المذهب.

(٢) انظر: المبسوط ١/١٩٧، الهداية ١/٤٣، العناية ١/٢٢٧.

وقدّر الكثير بالربع، لأن الربع يحكى حكاية الكمال، فقد أقيم الربع مقام الكل في مواضع كثيرة من الأحكام واستعمال الكلام، فمسح ربع الرأس كمسح جميعه، وكحلّق ربع الرأس في الإحرام يوجب القدية كاملا كما لو حلق رأسه كله، ومن نظر إلى وجه إنسان يستجيز من نفسه أن يقول رأيت فلانا، وإنما رأى أحد جوانبه الأربعة، فكذا ههنا احتياطا في باب العبادة. وبهذا كله قال محمد بن الحسن.

انظر: المصادر السابقة.

(٣) وهذا هو ما ذكره الكرخي عن أبي حنيفة.

انظر: المبسوط ١/١٩٧، جمل الأحكام للناطقي ص ٣٨٠.

وضعف جمع من علماء الحنفية كالسرخسي في المبسوط ١/١٩٧، وصاحب الهداية ١/٤٤ وابن نجيم في البحر الرائق ١/٩٦ وغيرهم هذا التقدير، لأن الدبر مقدر بالدرهم، فعلى قياس قوله إذا انكشف الدبر ينبغي أن تجوز الصلاة حتى تكون أكثر من الدرهم، فإن قدر الدرهم من الصلاة لا يمنع جواز الصلاة حتى يكون أكثر منه.

والمعتمد في المذهب: أن ذلك كله مقدر بالربع عندهما، وبالنصف عند أبي يوسف.

انظر: المبسوط ١/١٩٨، البنائة ٢/٧٠، رد المحتار على الدر المختار ٢/٨٢.

(٤) وتحرير مذهب أبي يوسف: إن بدا أقل من نصف العضو جاز، وإن زاد على النصف لم يجز،

وقال مالك: لو صلى الرجل والمرأة عريانين لم تجب عليهما الإعادة<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>. واحتج من نصر أبا حنيفة بأن قال: كشف العورة معفو عنه في حال العذر، وذلك أنه إذا لم يجد ستره صلى عرياناً<sup>(٣)</sup>. وكذلك لو هبت الريح

وفي النصف روايتان:

في الجامع الصغير جعل النصف في حكم القليل، وفي الأصل جعله في حكم الكثير. وقدر أبو يوسف ذلك بالنصف، لأن القلة والكثرة من الأسماء المشتركة، فإن الشيء إذا قوبل بما هو أكثر منه يكون قليلاً، وإذا قوبل بما هو أقل منه يكون كثيراً، فإذا كان المكشوف دون النصف فهو في مقابلة المستور قليل، وإذا كان أكثر من النصف فهو في مقابلة المستور كثير.

انظر: المبسوط ١/١٩٧، فتح القدير ١/٢٢٧، البناية ٢/٦٦.

(١) اختلف القول عند المالكية في حكم ستر العورة على ثلاثة أقوال:

الأول: ما ذكره المؤلف عن مالك، وهو أن ستر العورة واجب، وليس بشرط، فإن صلى مكشوف العورة عالماً عامداً كان عاصياً آثماً إلا أن الفرض قد سقط عنه.

والثاني: أن ستر العورة شرط مع الذكر والقدرة، ساقط مع العجز والنسيان، وهذا هو المعروف من المذهب.

والثالث: أن ستر العورة شرط مع القدرة.

انظر: الإشراف ١/٨٩، الذخيرة ٢/١٠١، حاشية الدسوقي ١/٢١٢، حاشية الخرشبي ١/٢٤٥.

(٢) ومذهب أحمد: أنه إذا انكشف من العورة يسير لا يفحش في النظر لم تبطل صلاته.

وعنه: تبطل مطلقاً.

وعنه: تبطل في المغلظة فقط.

واليسير في الصحيح من مذهب الحنابلة: هو ما عُدَّ يسيراً عرفاً.

انظر: الممتع في شرح المقنع ١/٣٦٠، المبدع ١/٣٦٦، الإنصاف ١/٤٥٦، ٤٥٧.

(٣) انظر: الهداية ١/٤٤.

فكشفت بعض عورته في الصلاة فردّ الثوب على ما انكشف لم يضره<sup>(١)</sup>، فأشبهت حكم النجاسة لما عفي عنها حال العذر، وجاز له استعمال الأحجار في الاستنجاء ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>، وتحرير هذا أن كل ما عفي عنه حال العذر، وجب أن يختلف حكم قليله وكثيره، قياساً / على النجاسة<sup>(٣)</sup>. ١/٤٤

ودليلنا ما روي عن النبي -ﷺ- : ((لا يقبل الله صلاة امرأة حاضت إلا بخمار))<sup>(٤)</sup>.

وتقديره امرأة بلغت المحيض<sup>(٥)</sup> وهذا يدل على أن شعرها يجب تخمير

---

(١) انظر: فتح القدير ١/٢٢٧، البحر الرائق ١/٩٦.

(٢) انظر: المبسوط ١/١٩٧.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٥٤٧.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٧/٢١٥، وأبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: المرأة تصلي بغير حمار ١/٤٢١)، والترمذي في سننه (كتاب الصلاة، باب: ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار ٢/٢١٥)، وابن ماجه في سننه (كتاب الطهارة، باب: إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار ١/٢١٥)، وابن خزيمة في صحيح ١/٣٨٠، والحاكم في المستدرک ١/٢٥١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٣٠.

من طريق عائشة -رضي الله عنه-.

قال الترمذي في سننه ٢/٢١٦: حديث عائشة حديث حسن.

وقال الحاكم في المستدرک ١/٢٥١: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي في التلخيص.

وقال ابن حجر في بلوغ المرام ص ٢٢١: صححه ابن خزيمة، والحديث صححه أحمد شاكر في تخريج سنن الترمذي ٢/٢١٦، والألباني في إرواء الغليل ١/٢١٤..

(٥) انظر: سنن الترمذي ٢/٢١٥، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٦٩، خلاصة الأحكام ١/٣٢٥.

جميعه، وروى عنه - عليه السلام - أنه قال لحزيمة<sup>(١)</sup>: ((غط فخذك فإنها من العورة))<sup>(٢)</sup> وعن عليّ - عليه السلام - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((لا تكشف فخذك فإنها من العورة، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت))<sup>(٣)</sup>.

(١) كذا في أ، والصواب: جرهد.

(٢) وحديث جرهد أخرجه أحمد في مسنده ٥٢٧/٤، وأبو داود في سننه (كتاب الحمام، باب: النهي عن التعري ٣٠٣/٤، والترمذي في سننه (كتاب الأدب، باب: ما جاء في أن الفخذ عورة ١٠٢/٥ - ١٠٣)، وابن حبان في صحيحه - الإحسان - ١٠٦/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٧٥/١، والدارقطني في سننه ٢٢٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٢/٢، والبخاري في الصحيح معلقاً ٦٣٠/١.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ١٠٣/٥: هذا حديث حسن، ما أرى إسناده يمتثل. وقال ابن المنذر في الأوسط ٦٨/٥: وحديث جرهد لا تقوم به الحجة، لأن في أسانيده اضطراب. وأوضح ابن القطان في كتابه (النظر في أحكام النظر ص ١٠٨-١١١) هذا الاضطراب فقال: لهذا الحديث علتان:

إحداها: الجهل بحال زرة، وأبيه، فإنهما غير معروفين الحال ولا مشهورين الرواية.

الثانية: الاضطراب المورث سقوط الثقة به، وذلك أنهم مختلفون فيه، فمنهم من يقول: زرة بن عبد الرحمن، ومنهم من يقول: زرة بن عبد الله، ومنهم من يقول: زرة بن مسلم، ومنهم من يقول: عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ومنهم من يقول: عن آل جرهد عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وكل هذا وهن فيه، فلا يصح أصلاً.

وقال ابن حجر في فتح الباري ٦٣١/١: وضعفه المصنف - أي البخاري - للاضطراب في إسناده. والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٧٥٨/٢ وذكر في إرواء الغليل ٢٩٧/١ أن هذا الحديث وإن كان في إسناده ضعف إلا أنه يقوى بمجموع أحاديث الباب، مما يطمئن القلب لصحة الحديث المروي بها.

(٣) أخرجه [عبد الله بن أحمد] في المسند ٢٣٦/١، وأبو داود في سننه (كتاب الجنائز، باب: في ستر الميت عند غسله ٥٠١/٣) وفي كتاب (الحمام، باب: ما جاء في التعري ٣٠٣/٤)، وابن ماجه في سننه (كتاب الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت ٤٦٩//١)، والدارقطني في سننه ٢٢٥/١، والحاكم

ومن القياس: صلى وبعض عورته مكشوف من غير عذر، فلم تصح صلاته، كما لو انكشف أكثر من الربع<sup>(١)</sup>.

ولأن هذا نهى يتعلق بالعورة، فوجب أن يستوي حكم قليله وكثيره، أصله النهي عن النظر إلى العورة<sup>(٢)</sup>.

ولأن<sup>(٣)</sup> التحديد بالربع ليس بأولى من تحديد أبي يوسف بالنصف، وكذلك التحديد بالثلث والسدس. وقد بطل التحديد بما عدا الربع، فوجب أن

---

في المستدرک ٤/١٨٠-١٨١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٢٣.

جميعاً من طريق ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن عليّ مرفوعاً.

وضعف غير واحد من أهل العلم هذا الحديث لعلتين:

إحدهما: أن ابن جريج لم يسمع هذا الحديث من حبيب.

والثانية: أن حبيب بن أبي ثابت لم تثبت له رواية عن عاصم.

انظر: العلل لابن أبي حاتم ٢/٢٧١، سؤالات الآجري لأبي داود ص ١٥٦، فتح الباري لابن رجب ٢/٤٠٧.

والحديث قال عنه أبو داود في سننه ٤/٣٠٤: فيه نكارة.

وذكر ابن حجر في التلخيص الحبير ١/٢٩٨: أنه منقطع.

ولكن أحمد شاكر قال في تخريج المسند ٢/٣٠٣: إسناده صحيح.

والحديث عموماً خرجه الشيخ الألباني، وذكر طرقه، وأسهب في إرواء الغليل ١/٢٩٦ وخلص إلى أن الحديث ضعيف جداً.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٦٩، الإشراف ١/٩٠.

(٢) فالنظر إلى العورة لا يجوز، وإن كان ما كشف من العورة شيئاً قليلاً، وذلك لعدم مبيات الأدلة

في هذا، كحديث أبي سعيد في صحيح مسلم ١/٢٦٦: أن النبي ﷺ قال: ((لا ينظر الرجل إلى

عورة الرجل، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة)).

(٣) في أ: ((فلأن)).



يكون التحديد بالربع مثله<sup>(١)</sup>.

فأما قولهم إن ما عفي عنه حال العذر، فوجب أن يختلف حكم قليله وكثيره، فهو باطل بالنظر<sup>(٢)</sup>، فإن نظر الفجأة عفي عنها للعذر، ويستوي حكم قليلها وكثيرها<sup>(٣)</sup>، على أن المعنى في النجاسة أنه عفي عنها للضرورة ولحوق المشقة في بابها، وأما العورة فلا مشقة تلحق في سترها، فافترق المعنى فيهما.

واحتج من نصر مائكا-رحمه الله- بأن النهي عن كشف العورة ليس هو معنى يختص بالصلاة، لأنه منهي عن ذلك خارج الصلاة، ولما لم يختص بالصلاة لم يكن مبطلاً لها<sup>(٤)</sup>، فأشبه النظر إلى المحرمات.

ودليلنا : قوله -عليه السلام- : (( لا يقبل الله صلاة امرأة حاضت إلا بخمار ))<sup>(٥)</sup>.

فأما قوله: النهي عن كشف العورة لا يختص بالصلاة، فغير صحيح، بل هو يختص بالصلاة، ألا ترى أنه يجوز له التعري في منزله إذا خلا، وكذلك في الحمام، ولا تجوز له الصلاة عريانا خالياً في منزله، فهذا يختص بالصلاة،

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ١٦٩/٢، الإشراف ٩١/١.

(٢) انظر: الغاية القصوى ٢٨٤/١.

(٣) قال النووي في شرح صحيح مسلم ١٣٩/١٤: ومعنى نظر الفجأة، أن يقع بصره على الأجنبية من غير قصد فلا إثم عليه في أول ذلك، ويجب عليه أن يصرف بصره في الحال، فإذا صرف في الحال فلا إثم عليه، وإن استدأمت النظر أثم، لحديث -جرير بن عبد الله- في صحيح مسلم ١٦٩٩/٣ قال: ((سألت رسول الله -ﷺ- عن نظرة الفجأة فأمرني أن أصرف بصري)). مع قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾.

(٤) انظر: الإشراف ٨٩/١-٩٠.

(٥) سبق تخريجه قريباً ص ٥٩.

((ويتنزل))<sup>(١)</sup> عليه غير حالة الصلاة إذا ثبت هذا صح ما قلناه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) في أ: رسمت هكذا ينرمل بدون نقط.

قال الشافعي: فإن صلت الأمة مكشوفة الرأس أجزأها<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، لا نعرف خلافا في أن الأمة<sup>(٢)</sup> يجوز لها كشف رأسها في الصلاة<sup>(٣)</sup>.

والأصل فيه ما روى أنس أن عمر رأى أمة لآل أنس مغطية رأسها، فضربها، وقال لها: ((اكشفي رأسك ولا تشبهي بالحرائر))<sup>(٤)</sup>.

وعورة الأمة لم ينص عليها الشافعي، وقد اختلف أصحابنا فيها: فقال أبو إسحاق: هي مثل عورة الرجل<sup>(٥)</sup>.

وقال غيره فيما حكاه أبو علي الطبري في الإفصاح: أن الأمة كالحرّة إلا رأسها وساعديها وساقها، فإنه ليس بعورة<sup>(٦)</sup>، لأنه يجوز النظر إليه عند التقلب

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) في أ: ((المرأة)) وما أثبتته هو الصواب.

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٤١، الحاوي الكبير ١٧١/٢.

وخالف في ذلك الحسن البصري، فأوجب على الأمة الخمار إذا تزوجت أو اتخذها الرجل لنفسه.

انظر: المصدر السابق، المغني ٣٣١/٢، المجموع ١٧٠/٣.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٣٤/٢.

قال الألباني في إرواء الغليل ٢٠٣/٦: هذا إسناد صحيح.

وفي الباب عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- آثار كثيرة ذكرها ابن أبي شيبة في المصنف، والبيهقي في

السنن الكبرى ٣٢٠-٣٢١ وقال: ((والآثار عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في ذلك صحيحة)).

وهذا الفعل منه -رضي الله عنه- قد اشتهر في الصحابة، فلم يُنكر، فكان إجماعاً.

انظر: المغني ٣٣٢/٢.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ١٧٢/٢، التعليقة ٨١٦/٢.

(٦) انظر: حلية العلماء ١٦٦/١، المجموع ١٦٨/٣.

للشراء<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: والأول الصحيح<sup>(٣)</sup>، لأن من ليس رأسه عورة فليس صدره عورة كالرجل<sup>(٤)</sup>.  
وأم الولد<sup>(٥)</sup> كالأمة القن<sup>(٦)</sup> في حكم العورة<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) انظر: الحاوي الكبير ١٧٢/٢، المذهب ١٦٧/٣.  
(٢) وفي وجه ثالث: أن عورتها كعورة الحرّة إلا رأسها، فليس بعورة.  
انظر: حلية العلماء ١٦٦/١، روضة الطالبين ٣٨٩/١، التحقيق ص ١٨٣.  
(٣) وهو ظاهر المذهب، والأصح من الأوجه.  
انظر: المذهب ١٦٧/٣، حلية العلماء ١٦٦/١، الغاية القصوى ٢٨٤/١، المنهاج ١٨٥/١، روضة الطالبين ٣٨٩/١.  
(٤) انظر: المذهب ١٦٨/٣.  
(٥) أم الولد: هي الأمة التي أتت من سيدها بولد.  
وهي رقيقة حتى يموت سيدها، فإذا مات سيدها عتقت بموته.  
انظر: التعريفات ص ٢٧٢.  
(٦) القن: هو العبد الذي لم يحصل فيه شيء من أسباب العتق ومقدماته، وسواء كان أبواه مملوكين أو معتقين أو حريين أصليين، بأن كانا كافرين واسترق هو أو أحدهما بصفة والآخر بخلافها، وهذا التعريف عند الفقهاء.  
انظر: طلبة الطلبة ص ١٠٧، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٦/٤.  
وأما عند أهل اللغة، فالقن عندهم: هو العبد إذا ملك هو وأبواه.  
انظر: لسان العرب ٣٤٨/١٣، القاموس المحيط ٢٦٣/٤.  
(٧) وفيها يجري الخلاف بين الأصحاب على الأوجه الثلاثة كما في مسألة عورة الأمة.  
وأصح الأوجه - كما مرّ - هو أن عورة أم الولد كعورة الرجل.  
انظر: فتح العزيز ٩١/٤، روضة الطالبين ٣٨٩/١.  
ومذهب أبي حنيفة: أن الأمة عورتها كعورة الرجل، وكذا أم الولد.  
انظر: تبين الحقائق ٩٧/١، الفتاوى الهندية ٥٨/١.

وقال الحسن البصري: ما لم تضع فهي كالأمة، فإذا وضعت فهي كالحرّة<sup>(١)</sup>، لأنها مستحقة لحرية مستقرة<sup>(٢)</sup>.

ويحكى مثل هذا عن مالك<sup>(٣)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا أن نقول: أم الولد مضمونة باليد، فوجب أن يكون حكمها حكم الأمة القن<sup>(٥)</sup> قياساً على المدبرة<sup>(٦)</sup> والمكاتب<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر نقل قول الحسن في: حلية العلماء ١/١٦٦، المجموع ٣/١٦٩.

(٢) إذ انعقد سبب حرّيتها انعقاداً متأكداً لا يمكن إبطاله، فغلب فيها حكم الحرية في العبادّة، واحتياطاً لها.

انظر: المغني ٢/٣٣٥، الممتع في شرح المقنع ١/٣٥٧.

(٣) فألحق مالك - رحمه الله - السراري اللائي لم يلدن بالإماء يصلين كما تصلي الأمة، وأما أمهات الأولاد فإنهن يصلين كالحرّة بقناع ودرع أو قرقل يستر ظهور القدمين.

انظر: المدونة الكبرى ١/٩٤-٩٥، التفريع ١/٢٤٠، عقد الجواهر الثمينة ١/١٥٧، الذخيرة ٢/١٠٣.

(٤) للإمام أحمد - رحمه الله - في عورة أم الولد روايتان:

الأولى: أن عورة أم الولد كالحرّة.

والثانية: أن عورة أم الولد كالأمة. وهو الصحيح من المذهب.

انظر: الفروع ١/٣٣٠، شرح الزركشي على متن الخرقي ١/٣٤٢-٣٤٣، الإنصاف ١/٤٥٣، ٤٥٤.

(٥) لأن السيد أحدث فيها مانع من بيعها، وهو الاستيلاد، ولم تبلغ به العتق الذي يتعلق الحق فيه بدمتها، فصارت كالأمة القن إذا منع السيد من بيعها، فيلزمه بالمنع غرم جنائتها.

انظر: مختصر المزني ص ٣٤٩، الحاوي الكبير ١٨/٣١٥.

(٦) المدبرة: هي من علّق عتقها بالموت، مأخوذة من الدبر، لأن السيد أعتقها بعد موته، والموت دبر الحياة.

انظر: الزاهر ص ٣٩٨، المغني لابن باطيش ١/٤٦٨.

(٧) المكاتب: معاقدة عقد الكتابة، وهي أن يتفق العبد مع سيده على بدل يعطيه العبد نجوماً في مدة معلومة، فيعتق به.

انظر: طلبة الطلبة ص ١٦١، أنيس الفقهاء ص ١٧٠.

فأما قولهم: إنها مستحقة لحرية مستقرة فغير مسلّم، لأنها لا تستحق الحرية إلا بعد موت السيد<sup>(١)</sup>، بدليل أنها لو ماتت قبله كانت أمة<sup>(٢)</sup>، والمعنى في الأصل أن الحرة ليست مضمونة باليد، وجنابتها تجب في مالها، وأم الولد بخلافها في عامة الأحكام<sup>(٣)</sup>، فبان الفرق بينهما.

---

(١) وقد ذكر غير واحد أهل العلم الإجماع على أن أم الولد تعتق بعد موت سيدها.

انظر: مراتب الإجماع ص ١٦٤، الحاوي الكبير ١٨/٣٠٨.

وقد روى الحاكم في المستدرک ١٩/٢ بإسناده عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي -ﷺ- قال:

((أيما امرأة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته)).

وقال بعده: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) لأن انعقاد سبب الحكم، لا يثبت بدون شرطه، وهو موت سيدها، كالكتابة والتدبير.

انظر: المغني ٢/٣٣٥.

(٣) فلا يثبت في حق أم الولد شيء من أحكام الحرائر إلا في نقل الملك خاصة.

انظر: المغني ٢/٣٣٦.

وأما المكاتب والمدبرة عورتهما كعورة الأمة، وكذلك الأمة التي أعتق بعضها<sup>(١)</sup>، لأن رق بعضها كرق جميعها<sup>(٢)(٣)</sup>. والله أعلم.

---

(١) أي عورتها كعورة الأمة القرن، في الأصح من المذهب.

انظر: فتح العزيز ٩١/٤، روضة الطالبين ٣٨٩/١: مغني المحتاج ١٨٥/١.

(٢) فالرق باقٍ فيها، والمقتضي للستر بالإجماع هو الحرية الكاملة، ولم توجد، فتبقى على الأصل.

انظر: المغني ٣٣٣/٢، المبدع ٣٦٣/١.

(٣) وفي وجه آخر: أن الأمة التي أعتق بعضها كالحرة.

انظر: حلية العلماء ١٦٦/١، التحقيق ص ١٨٣.

وحكى هذا الوجه الماوردي وصححه في الحاوي الكبير ١٧٢/٢.

وقال القفال الشاشي في حلية العلماء ١٦٦/١: هو ظاهر المذهب. وذلك لأن المعتق بعضها فيها

حرية تقتضي الستر، فوجب عليها ذلك كالحرة؛ ولأنه إذا اجتمع تحليل وتحريم كان حكم التحريم

أغلب.

انظر: الحاوي الكبير ١٧٢/٢، المغني ٣٣٣/٢.

مسألة: وعورة الرجل ما بين سرتة وركبته. والسرة والركبة ليسا من العورة<sup>(١)</sup>.

ووافقنا أبو حنيفة على ذلك، إلا في الركبة فإنه جعلها من العورة<sup>(٢)</sup>.  
وبه قال عطاء<sup>(٣)</sup>.

وقال داود: عورة الرجل الفرجان حسب<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهذا هو نص الشافعي في الأم<sup>١/١٨١</sup>، وهو الصحيح من المذهب.  
انظر: المذهب<sup>٣/١٦٧</sup>، الغاية القصوى<sup>١/٢٨٤</sup>، الوسيط<sup>٢/٦٥١</sup>، المنهاج مع مغني المحتاج<sup>١/١٨٥</sup>.  
وفي وجه: الركبة والسرة عورة.

وفي وجه: الركبة عورة دون السرة.

وفي وجه ضعيف: السرة عورة دون الركبة.

وفي وجه شاذ منكر قاله الأصطخري: أن عورة الرجل، القبل والدير.

انظر: حلية العلماء<sup>١/١٦٥</sup>، فتح العزيز<sup>٤/١٥-١٦</sup>، روضة الطالبين<sup>١/٣٨٩</sup>.

(٢) وهو المذهب.

انظر: مختصر الطحاوي ص<sup>٢٨</sup>، الهداية<sup>١/٤٣</sup>، تبين الحقائق<sup>١/٩٥</sup>، الفتاوى الهندية<sup>١/٥٨</sup>.

وفي رواية عن أبي حنيفة أن السرة أيضا من العورة.

انظر: البحر الرائق<sup>١/٢٨٤</sup>، رد المختار على الدر المختار<sup>٢/٧٦</sup>.

(٣) انظر النقل عنه في: الأوسط<sup>٥/٦٧</sup>، المجموع<sup>٣/١٦٩</sup>.

(٤) انظر: المحلى<sup>٣/٢١٠</sup>.

(٥) وللإمام مالك في حدّ عورة الرجل ثلاث روايات:

الأولى: كمذهب داود، وهي أن عورة الرجل هي السوأتان فقط.

والثانية: أن عورة الرجل من السرة إلى الركبة، وهما داخلتان في ذلك.

والثالثة: أن عورة الرجل من السرة إلى الركبة، وهما غير داخلتين في العورة، وهذه الرواية هي المشهور من المذهب.

انظر: التفريع<sup>١/٢٤٠</sup>، المنتقى<sup>١/٢٤٧</sup>، عقد الجواهر الثمينة<sup>١/١٥٧</sup>، قوانين الأحكام الشرعية ص<sup>٥٥</sup>، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير<sup>١/٢١٣</sup>، حاشية البناني<sup>١/١٧٥</sup>، التاج



واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن علي -عليه السلام- عن النبي -ﷺ-  
قال: ((الركبة من العورة))<sup>(١)</sup>.

ولأن الركبة مفصل يجمع طرفي عظم الفخذ وعظم الساق، وأحدهما  
حاضر والآخر مبيح، فلما اجتمعا وجب تغليب حكم الحاضر، كالمرفق<sup>(٢)</sup>.  
ودليلنا ما روي عن أبي أيوب<sup>(٣)</sup> [ﷺ] عن النبي -ﷺ- قال: ((ما فوق  
الركبة وأسفل السرة من العورة))<sup>(٤)</sup>.

---

والإكليل ٤٩٨/١.

وللإمام أحمد في حدّ عورة الرجل ثلاث روايات، كالروايات عن مالك، والصحيح من المذهب،  
وعليه جماهير أصحابه أن عورة الرجل من السرة إلى الركبة وهما غير داخلتين في العورة.

انظر: الفروع ٣٢٩/١-٣٣٠، المبدع ٣٦٠/١-٣٦١، الإنصاف ٤٤٩/١-٤٥١.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٣١/١.

وسيتكلم المؤلف على الحديث قريبا ص ٦٠٧.

(٢) انظر: البناية ٦٠/٢، البحر الرائق ٢٨٤/١.

واعترض الشوكاني في نيل الأوتار ٧٧/٢ على هذا القياس بأن دخول المرفق في اليد عند الرضوء  
جاء بدليل آخر، ولأنه غسله من مقدمة الراحب، ولأن مقتضى قولهم بصحة القياس أن يلزمهم  
القول بأن السرة عورة، وهم لا يقولون بذلك في المشهور عنهم.

(٣) أبو أيوب خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، شهد بدرا والعقبة والمشاهد  
كلها مع رسول الله -ﷺ-، روى عن النبي -ﷺ- وعن أبي بن كعب، وروى عنه البراء بن عازب  
وجابر بن سمرة، وأبو أمامة الباهلي، وعطاء بن يسار، وآخرون. ومات أبو أيوب -ﷺ- سنة اثنتين  
وخمسين، وصلى عليه يزيد بن معاوية، ودفن بأصل حصن القسطنطينية.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤٨٤/٣، أسد الغابة ٩٤/٢، تاريخ الإسلام ٣٢٧/٢.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٣١/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٤/٢، والحديث قال عنه ابن  
الجزري كما في -تنقيح التحقيق ٧٣٨/١: أما حديث أبي أيوب فإن سعيد بن راشد وعباد بن كثير

وروى عمرو بن شعيب<sup>(١)</sup> عن أبيه عن جده ، عن النبي -ﷺ- : ((إذا  
زوج أحدكم أمته عبده أو أجيره فلا تنظر الأمة إلى عورته، فإن ما بين السرة  
والركبة من العورة))<sup>(٢)</sup>.

متروكان.

وقال البيهقي في السنن الكبرى ٣٢٤/٢: ((سعيد بن راشد ضعيف)).

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٩٨/١: ((إسناده ضعيف)).

(١) هو: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم  
المدني، روى عن سعيد بن المسيب، وأبيه شعيب، وجل روايته عنه، وطاووس بن كيسان، والزهرري  
وآخرين، وروى عنه: أيوب السخيتاني، والأوزاعي، وقتادة بن دعامة ومكحول الشامي، وخلق  
كثير سواهم. وقد وثق جمع من أئمة الحديث عمرو بن شعيب، وقال البخاري: ((رأيت أحمد وعلياً  
وإسحاق وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد  
من المسلمين)).

وخالفه آخرون، وقد توفي عمرو سنة ثمان عشرة ومائة بالطائف.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٦٤/٢٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢٨/٢، تاريخ الإسلام ٢٨٥/٤.  
وانظر اختلاف أهل العلم في الحكم على روايته عن أبيه عن جده في: المجروحين ٧١/٢، الجرح  
والتعديل ٢٣٨/٦، سير أعلام النبلاء ١٦٥/٥.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٨٧/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٤/٢ ولفظهما: ((فإنما أسفل من  
سرته إلى ركبته من عورته)).

وأبو داود في سننه (كتاب اللباس، باب: في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾  
٣٦٢/٤ ولفظه: ((فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة)).

وأخرجه الدارقطني في سننه ٢٣٠/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٤/٢ ولفظهما: ((فإن ما تحت  
السرة إلى الركبة من العورة)).

والحديث مداره على سوار بن داود أبي حمزة عن عمرو بن شعيب.

والحديث قال عنه أحمد شاكر في تخريج المسند ٣٦/١: ((إسناده صحيح)).

ومن القياس: أن الركبة حد العورة، فلم تكن منها قياسا على السرة<sup>(١)</sup>.  
ولأن كشفها في الصلاة لا يطلها، فلم تكن عورة قياسا على رأس الأمة.  
فإن قيل: إنما لم تبطل الصلاة حال كشفها لأنها لا تجاوز ربع العضو، قلنا:  
هذا غير مسلم، بل كثير العورة ويسيرها سواء<sup>(٢)</sup>.  
فأما احتجاجهم بحديث علي [رضي الله عنه] فالجواب أن رواية أبو الجنوب عقبة بن  
علقمة وليس بثقة، فلا يصح الاحتجاج به<sup>(٣)</sup>.

وأما قولهم: الركبة مفصل يجمع الحاضر والميـح فغير صحيح، لأن الحاضر  
الفخذ وليس من الركبة بسبيل، ولو جاز أن يغلب الحاضر لاتصال عظم الفخذ

=

وحسنه الألباني في إرواء الغليل ٢٠٧/٦.

(١) انظر: المغني ٢/٢٨٦.

(٢) وانظر: ص ٥٩٦ من هذا الكتاب.

(٣) قال الدارقطني في سننه ١/٢٣١: ((أبو الجنوب ضعيف)).

وقال أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل ٦/٣١٣: ((ضعيف الحديث)).

والحديث فيه أيضا النضر بن منصور، قال عنه أبو حاتم في المجروحين ٣/٥٠: ((يروي عن أبي

الجنوب، منكر الحديث جدا، لا يجوز الاعتبار بحديثه، ولا الاحتجاج به لما فيه من غلبة المناكير)).

وقال ابن الجوزي - كما في تنقيح التحقيق ١/٧٤٦: ((النضر مجهول يروي أحاديث منكورة)).

وانظر: نصب الراية ١/٢٩٧، التعليق المغني على الدارقطني ١/٢٣٣.

ثم هذا الحديث ((الركبة من العورة)) مع ضعفه، معارض بما ورد في صحيح البخاري ٧/٢١ عن

أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال: ((كنت جالسا عند النبي - صلى الله عليه وسلم - إذ أقبل أبو بكر آخذا بطرف ثوبه حتى أبدا

عن ركبته فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((أما صاحبكم فقد غامر فسليم...)).

والحجة منه أنه - رضي الله عنه - أقره على كشف الركبة ولم ينكر عليه، فلو كانت الركبة من العورة لأنكر

على أبي بكر كشفهما، إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

وانظر: نيل الأوطار ٢/٧٩.

بالركبة لجاز أن يغلب الحظر في جلد الفخذ لاتصاله بجلد / الساق ، ولما بطل ٤٥/أ  
تغليبه في ذلك الموضع فكذلك يجب في مسألتنا مثله.

واحتج مَنْ نصر داود بقوله تعالى : ﴿فلما ذاقا الشجرة بدت لهما  
سوءاتهما﴾ الآية<sup>(١)</sup>، قالوا: لو كان غير السوأيتين من العورة لخصفا عليه من  
الورق<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وروت عائشة -رضي الله عنها- أن النبي -ﷺ- كان في منزلها  
مضطجعا كاشفا عن فخذه أو ساقه، فاستأذن أبو بكر فأذن له، وهو على تلك  
الحال، ثم استأذن عمر فأذن له كذلك، ثم استأذن عثمان فجمع النبي -ﷺ- ثيابه،  
وأذن له، فدخل وتحدث ثم انصرف، فقالت له عائشة: يا رسول الله، استأذن  
عليك أبو بكر، فلم تهش له ولم تبال به، ثم عمر كذلك، فلما استأذن عثمان  
جمعت عليك ثيابك؟ فقال -عليه السلام-: ((إن عثمان رجل حيي، خشيت  
إن أذنت له على تلك الحال أن لا يبلغ في حاجته))<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا: ما روى خزيمة<sup>(٤)</sup> [ﷺ] أن النبي -ﷺ- رآه يصلي كاشفا فخذه،

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٢٢.

(٢) فلما غطيا القبل والدبر علم أن ما سواههما ليس بعورة.

انظر: الحاوي الكبير ١٦٧/٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل عثمان -ﷺ- ١٨٦٦/٤).  
فأفاد الحديث أن رسول الله -ﷺ- كان جالسا في بيته كاشفا عن فخذه لما استأذن عليه أبو بكر  
وعمر، فلو كان الفخذ عورة لسترها عند دخولهما عليه، فهذا دليل صريح على أن الفخذ ليس  
بعورة.

انظر: المحلى ٢١١/٣، المغني ٢٨٤/٢.

(٤) والصواب: جرهد كما مر سابقا.

فقال له: ((غَطَّ فخذك فإنها من العورة))<sup>(١)</sup>.

وعن عليّ -عليه السلام- عن النبي -ﷺ- قال: ((لا تكشف فخذك فإنها من العورة، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت))<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي أيوب [رضي الله عنه] عن النبي -ﷺ- قال: ((ما فوق الركبة وأسفل السرة من العورة))<sup>(٣)</sup>.

فأما احتجاجهم بالآية فنقول: إنما غطيا السوأين لأنهما المستقبح من العورة، وليس استقباح بقية العورة كاستقباحها.

على أن في أحاديثنا زيادة، فالأخذ بها أولى.

وأما حديث عثمان، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنه قد روي أن النبي -ﷺ- كان كاشفا فخذيه أو ساقه بالشك، فنحمله على أنه كان كاشفا ساقه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وسبق تخريجه ص ٥٩٥ .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٩٥ .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٠٥ .

(٤) انظر: المجموع ١٧٠/٣، فتح الباري لابن رجب ٤١١/٢.

وعرض هذا الجواب بما في رواية الطحاوي في مشكل الآثار ٢٨٣/٢ التي ترفع هذا الشك، وتنص على أن الكشف كان عن فخذيه ولفظها: عن عائشة -رضي الله عنها- قال: ((كان رسول الله مضطجعا في بيته كاشفا عن فخذيه، فاستأذن أبو بكر (...)).

قال الألباني في إرواء الغليل ٢٩٩/١: ((هذا سند صحيح)).

ولقد ذكر ابن حزم في المحلى ٢١١/٣ ما يدل صراحة على أن الفخذ ليست عورة، وذلك فيما رواه البخاري في صحيحه ٦٣٢/١ ومسلم في صحيحه ١٠٤٣/٢ عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: ((أن رسول الله -ﷺ- غزا خيبر فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس، فركب النبي -ﷺ- وركب أبو طلحة، وأنا رديف أبي طلحة، فأجرى رسول الله -ﷺ- في زقاق خيبر، وأن ركبتي لتمس فخذ رسول الله -

والآخر: أن أبا بكر وعمر جلسا من جهة لم يريا ما انكشف من فخذه النبي -ﷺ-، وعثمان أحب النبي -ﷺ- أن يقرب من مجلسه ليزول حياؤه، ويذكر حاجته، وكان يرى انكشاف فخذه من جلس ذلك المجلس منه، فلذلك غطاه<sup>(١)</sup>.

ﷺ-، ثم حسر الإزار عن فخذه حتى إني أنظر إلى بياض فخذه نبي الله -ﷺ- (...)).

وهذا لفظ البخاري، ولفظ مسلم: ((انحسر)) بدل ((حسر)).

ولذا قال النووي في خلاصة الأحكام ٣٢٥/١ عقب رواية مسلم: ((فهذه الرواية تبين رواية البخاري، وأن المراد أنه انحسر بغير اختياره لضرورة الإجراء، فلا يلزم من هذا كون الفخذ ليست بعورة يجب سترها في حال الاختيار)).

وأجاب ابن حجر في الدراية ٢٢٧/٢ عن توجيه النووي هذا فقال: ((ولكن لا فرق في نظري بين الروایتين من جهة أنه -ﷺ- لا يُقرّر على ذلك لو كان حراماً، فاستوى الحال بين أن يكون حسره باختياره وانحسر بغير اختياره)).

قلتُ: وفي كشف النبي -ﷺ- لفخذه في بيته عند أبي بكر وعمر، وحسره لفخذه في غزوة خيبر، ونظر أنس بن مالك لها، وضربه -ﷺ- لفخذ أبي ذر كما في صحيح مسلم ٤٤٩/١ ما يجعل الأمر صعباً في الجزم بأن الفخذ عورة.

ولكن أسلم ما قيل في الجمع بين الأحاديث بما قاله ابن القيم في تهذيب سنن أبي دود ١٧/٦ بأن ((العورة عورتان: مخففة ومغلظة، فالمغلظة السوأتان، والمخففة الفخذان)).

ولا تنافي بين الأمر بغض البصر عن الفخذين لكونهما عورة، وبين كشفهما لكونها عورة مخففة. والله أعلم.

(١) انظر: الحاوي الكبير ١٦٨/٢.

وأجيب عليه أيضا بأن هذه الحادثة قضية عين لا عموم لها، وأنها حكاية فعل، لا تقرى على معارضة تلك الأقوال الصحيحة العامة لجميع الرجال، وغاية ما في هذه الواقعة أن يكون ذلك خاصا بالنبي -ﷺ- لأنه لم يظهر فيها دليل يدل على التأسي به في مثل ذلك.

وانظر: المجموع ١٧٠/٣، نيل الأوطار ٧٦/٢.

## فصل: قال: وأحب أن يصلي الرجل في قميص ورداء إلى آخر

### الفصل<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، المستحب أن يصلي في قميص<sup>(٢)</sup> وسراويل<sup>(٣)</sup> أو قميص ورداء<sup>(٤)</sup>، أو قميص وإزار<sup>(٥)</sup>، فإن اقتصر على ثوب واحد يستر جميع العورة جاز<sup>(٦)</sup>، وإن كان معه سراويل ومئزر فأراد الاقتصار على أحدهما، فالمستحب أن يقتصر على المئزر، لأنه يستر ولا يصف أعضاءه<sup>(٧)</sup>، فإن صلى في قميص وكان

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) القميص: هو ثوب مخيط بكمين غير مفرج يُلبس تحت الثياب مما يلي الجلد، ويكون من القطن، فإن كان من الصوف فلا يسمى قميصاً.

انظر: القاموس المحيط ٤٨٢/٢، تاج العروس ٤٢٨/٤.

(٣) السراويل: لباس معروف - يغطي السرة والركبتين وما بينهما - والسراويل كلمة أعجمية أعربت، والجمع سراويلات، وقيل: هي جمع لسروالة.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١٤٨/٣، لسان العرب ٣٣٤/١١، المعجم الوسيط ٤٣٠/١.

(٤) الرداء: بالمد معروف، وهو الثوب الذي يطرح على الأكتاف مُلقى فوق الثياب.

انظر: المغني لابن باطيش ١٧٠/١، منال الطالب ص ١٦٣.

(٥) الإزار: هو لباس غير مخيط يستر أسفل البطن.

انظر: تاج العروس ١١/٣.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ١٧٣/٢.

(٧) والأزر أستر وأحب إلى الإمام.

انظر: الأم ١٨٣/١، التعليقة ٨٢١/٢.

وأما السراويل، فتصف الأعضاء.

وتقديم الإزار على السراويل إن أراد المصلي الاقتصار على أحدهما هو المذهب وعليه الأصحاب،

وخالف البندنجي، وفضل السراويل.

انظر: المجموع ١٧٤/٣.

جيبه ضيقا جاز<sup>(١)</sup>، وإن كان جيبه واسعا يرى منه العورة حال الركوع والسجود وجب عليه أن يزره أو يجعل على منكبيه ثوبا يستر جيبه، أو يشدّ وسطه بجبل ويصلي، فإن لم يفعل شيئا من ذلك وصلى لم تصح صلاته<sup>(٢)</sup>.

وإن اقتصر على رداء في صلاته، وكان الرداء واسعا استحب له أن يشده في وسطه ويجعل طرفيه على عاتقيه مخالفا بينهما.

فإن قصر شدّ طرفيه على رقبته من خلفه كما يفعل القصار، فإن كان الرداء ضيقا شده في حقويه<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

. والأصل فيما ذكرناه ما روى جابر [رضي الله عنه] عن النبي -ﷺ- قال: ((من لم يجد ثوبين فليصل في ثوب واحد، وليخالف بين طرفيه))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وإن كان محلل الإزار.

انظر: المذهب ١٧٤/٣، التعليقة ٨١٨/٢.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ١٧٣/٢، حلية العلماء ١٦٧/١، فتح العزيز ٩٥/٤.

وهذا هو المنصوص عن الشافعي، واتفق عليه الأصحاب.

انظر: المجموع ١٧٤/٣.

(٣) الحق: هو موضع الإزار، والمراد به أن يبلغ السرة.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤١٧/١.

(٤) انظر: المذهب ١٧٥/٣، التحقيق ص ١٨٤.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ ١٣٤/١، وابن خزيمة في صحيحه ٣٧٥/١.

والحديث أصله في صحيح مسلم ٣٦٩/١ عن جابر -رضي الله عنه- قال: رأيت النبي -ﷺ- يصلي في ثوب واحد، متوشحا به.

وفي صحيح البخاري ٦٢١/١ من طريق أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: أشهد أنني سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: من صلى في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه.

قال النووي في شرح صحيح مسلم ٢٣٣/٤: المشتمل والمتوشح والمخالف بين طرفيه معناها واحد هنا، قال ابن السكيت: التوشح أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده



وقال ابن أبي سلمة [رضي الله عنه] <sup>(١)</sup>: رأيت النبي -ﷺ- يصلي في بيت أم سلمة في ثوب واحد قد ألقى طرفيه على منكبيه <sup>(٢)</sup>.

وقال سهل بن سعد [رضي الله عنه]: كان ناس من أصحاب رسول الله -ﷺ- يصلون معه عاقدي أزهرهم على أعناقهم <sup>(٣)</sup>.  
فإذا ثبت هذا صح ما قلناه. والله أعلم بالصواب.

---

اليسرى، ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى، ثم يعقدهما على صدره.

(١) هو: عمر بن أبي سلمة -عبد الله- بن عبد الأسد، بن هلال، المخزومي القرشي، أبو حفص المدني، ربيب النبي -ﷺ-، روى عن النبي -ﷺ-، وعن أمه أم سلمة، وحدث عنه: ثابت البناني، وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وآخرون، وتوفي -ﷺ- في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ثلاث وثمانين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٧٢/٢١، تهذيب الأسماء واللغات ١٦/٢، تقريب التهذيب ٧١٨/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: الصلاة في الثوب الواحد ٦١٨/١)، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: الصلاة في الثوب الواحد ٣٦٨/١) ولفظهما: ((...واضعا طرفيه على عاتقيه)).

وفي صحيح مسلم ٣٦٩/١ ((...ملتحفا، مخالفا بين طرفيه على منكبيه)).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: إذا كان الثوب ضيقا ٦٢٣/١)، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: أمر النساء المصليات وراء الرجال لا يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال ٣٢٦/١) وقال ابن حجر في فتح الباري ٦٢٣/١: ((وفي رواية أبي داود ٤١٦/١: عاقدي أزهرهم في أعناقهم من ضيق الأزر، ويؤخذ منه أن الثوب إذا أمكن الالتحاف به كان أولى من الإلتزار لأنه أبلغ في التستر)).

قال الشافعي: وكذلك كل ثوب يصف ما تحته ولا يستر لم تجز الصلاة فيه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال<sup>(٢)</sup>، إن كان الثوب رقيقا يصف حجم الأعضاء غير أنه يستر لون البشرة، فإن الصلاة صحيحة فيه<sup>(٣)</sup>، ويكون بمنزلة الثوب الغليظ إذا وصف الحجم.

فأما إذا كان يصف لون البشرة، فإن الصلاة فيه لا تصح<sup>(٤)</sup>، لأن المصلي فيه غير ساتر لعورته، فأشبهه العريان<sup>(٥)</sup>.

. فإن قيل: قد قلتم: إنه إذ مس ذكره من وراء الثوب الرقيق الذي يرى منه البشرة لم تبطل طهارته، فكذلك يجب أن ((لا))<sup>(٦)</sup> تبطل صلاته فيه.

قلنا: نقض الطهر يتعلق بالإفشاء إلى الذكر باليد، والثوب الرقيق مانع من الإفشاء وإن كان يصف البشرة، وأما بطلان الصلاة فهو متعلق برؤية العورة، والثوب الرقيق ليس بمانع من رؤيتها، فبان الفرق بينهما.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) فالشافعية يشترطون في الساتر أن يستر العورة بما يحول بين الناظر وبين لون البشرة.

انظر: الغاية القصورى ٢٨٤/١، الوجيز ٤٨/١، روضة الطالبين ٣٨٩/١.

(٣) انظر: التنبيه ص ٢٤، الوسيط ٦٥١/٢، فتح العزيز ٩٢/٤.

قال النووي في المجموع ١٧٠/٣: ((وحكى الدارمي وصاحب البيان وجهها أنه لا يصح إذا وصف الحجم، وهو غلط ظاهر)).

(٤) انظر: المهذب ١٧٠/٣، التعليقة ٨١٧/٢، الحواشي المدينة ٢٧٧/١.

(٥) انظر: فتح العزيز ٩٢/٤، مغني المحتاج ١٨٥/١.

(٦) في أ: أن تبطل صلاته، والصواب ما أثبتته لدلالة السياق على ذلك.

**فصل:** إن لم يجد ستره ووجد ورق الشجر، وأمكنه أن يستر به عورته، وجب ذلك عليه<sup>(١)</sup>.

لقوله تعالى: ﴿وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة﴾<sup>(٢)</sup>.

ولأن الورق طاهر يستر العورة، فلزمه الاستتار به كالثوب.

فإن لم يجد ما يستر عورته إلا الطين هل يلزمه أن يطين به عورته؟ في ذلك

وجهان:

قال بعض أصحابنا: لا يلزمه ذلك<sup>(٣)</sup>، لأن الطين يلوث جسده وما

لاقاه<sup>(٤)</sup>.

وقال بعضهم: يلزمه وإن تلوث به<sup>(٥)</sup>، لأنه طاهر يستر، فأشبهه الورق<sup>(٦)</sup>.

فإن وجد ما يستر به بعض عورته لزمه الاستتار به، ويستحب له أن يخص

---

(١) وهذا بلا خلاف، وقد نص الشافعي عليه في الأم ١/١٨٧، واتفق عليه الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١٧٥، التحقيق ص ١٨٥.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٢٢.

(٣) وبه قال أبو إسحاق.

انظر: المذهب ٣/١٨٠، فتح العزيز ٤/٩٤.

(٤) انظر: المذهب ٣/١٨٠.

وفيه أيضا مشقة ظاهرة.

مغني المحتاج ١/١٨٦.

(٥) وهو أصح الوجهين، ومن صححه الشيخ أبو حامد، والبنديجي، والمحاملي، وصاحب العدة، وآخرون.

انظر: الغاية القصوى ١/٢٨٤، المجموع ٣/١٨٠، التحقيق ص ١٨٥، الحواشي المدنية ١/٢٧٨.

(٦) انظر: فتح العزيز ٤/٩٤، مغني المحتاج ١/١٨٦.

القبل والدبر بالستر، لقبحهما وتغليظ أمرهما<sup>(١)</sup>.

فإن لم يجد إلا ما يستر أحدهما أحيينا أن يخص القبل<sup>(٢)</sup>، لأنه أقبح من الدبر<sup>(٣)</sup>، والرجال والنساء في ذلك سواء<sup>(٤)</sup>، فإن كان الرجل له ما يستره وليس لزوجته سترًا لزمها أن تسأله إعارتها تلك السترة حال الصلاة<sup>(٥)</sup>، ويستحب له

---

(١) وللافتاق على أنهما عورة، ولأنهما أفحش من غيرهما، ولذا سميا سواتين، لأن كشفها يسوء صاحبهما.

وانظر: حلية العلماء ١/١٦٨، مغني المحتاج ١/١٨٦.

(٢) وفي المسألة أربعة أوجه:

أحدها: ما ذكره المصنف، وهو نص الشافعي في الأم ١/١٨٧، وهو الصحيح عند جمهور الأصحاب، واختاره الماوردي في الحاوي الكبير ٢/١٧٥، وأبو إسحاق الشيرازي في المذهب ٣/١٨١، والقفال الشاشي في حلية العلماء ١/١٦٨، والرافعي في فتح العزيز ٤/٩٩، والنروي في المنهاج ١/١٨٦، والمجموع ٣/١٨١.

والثاني: أنه يستر به الدبر، لأنه أفحش في حال الركوع والسجود.

والثالث: أنهما سواء فيتخير بينهما، ورجحه القاضي حسين في التعليقة ٢/٨٢٤، والغزالي في الوسيط ٢/٦٥٢.

والرابع: أن المرأة تستر القبل، والرجل الدبر.

انظر: فتح العزيز ٤/٩٩، روضة الطالبين ١/٣٩١، التحقيق ص ١٨٥.

(٣) وعلل الشافعي في الأم ١/١٨٧ بتقديم القبل في السترة، لأنه لا حائل دون القبل يستره، ودون الدبر حائل من إتيته.

وزاد الماوردي في الحاوي الكبير ٢/١٧٥، والشيرازي في المذهب ٣/١٨١ على ذلك أن القبل يكون مستقبل القبلة فمن باب تعظيم شعائر الله يكون ستره أولى.

(٤) انظر: الأم ١/١٨٧، مغني المحتاج ١/١٨٦.

(٥) وذلك لأن عورتها أعظم.

انظر: الأم ١/١٨٧، المذهب ٣/١٨٢.

((أن))<sup>(١)</sup> يغيّرهما<sup>(٢)</sup>، فإن لم يفعل أساء، وتكون صلاتها عريانة صحيحة<sup>(٣)</sup> / ٤٦ / أ

---

(١) زيادة ليست في أ، أثبتتها لتمام المعنى.

(٢) إذ ليس للعاري أخذ الثوب من مالكة قهرا.

انظر: روضة الطالبين ١/٣٩٢، المجموع ٣/١٨٢.

(٣) وهو نص الشافعي في الأم ١/١٨٧.

مسألة: إن لم يجد إلا ثوبا نجسا فقد قال الشافعي في مختصر البويطي:  
يصلي عريانا ولا إعادة عليه.

قال: وقد قيل: يصلي في الثوب ويعيد إذا قدر على ستره طاهرة<sup>(١)</sup>.  
وقطع الشافعي في الأم على أنه يصلي عريانا ولا يعيد، ولا يجوز أن يصلي  
في الثوب النجس<sup>(٢)</sup>. فالمسألة على قولين:  
أحدهما: يصلي في الثوب ويعيد<sup>(٣)</sup>.  
والثاني: يصلي عريانا ولا يعيد<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: هو بالخيار، إن شاء صلى في الثوب، وإن شاء صلى

---

(١) انظر: مختصر البويطي ل ٣.

(٢) انظر: الأم ١/١٨٧.

(٣) انظر: التعليقة ٢/٨١٩، روضة الطالبين ١/٣٩٣، التحقيق ص ١٧٨.

وهو الصحيح من مذهب الإمام أحمد، وعليه جمهور أصحابه.

وقيل: يصلي في الثوب ولا يعيد.

وقيل: لا تصح الصلاة فيه مطلقا، بل يصلي عريانا.

وقيل: إن ضاق الوقت صلى فيه، وإلا فلا.

انظر: الكافي لابن قدامة ١/١٠٧، المبدع ١/٣٦٩، الإنصاف ١/٤٦٠.

(٤) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١٧٦، فتح العزيز ٤/١٠٤، روضة الطالبين ١/٣٩٣.

ونقل النووي في المجموع ٣/١٤٣ عن المزني أنه يصلي في الثوب النجس ولا يعيد.

وهذا هو مذهب الإمام مالك إن مضى الوقت، فإن أصاب ثوبا غيره أعاد ما دام في الوقت.

انظر: المدونة الكبرى ١/٣٤، عقد الجواهر الثمينة ١/١٥٩، قوانين الأحكام الشرعية ص ٥٦.

عريانا<sup>(١)</sup>، ولا يعيد في الحالين<sup>(٢)</sup>.

واحتج مَنْ نصره بأن قال: ستر العورة واجب عليه، وإزالة النجاسة واجب، ولا يمكنه الجمع بين واجبين في تلك الحال، فوجب أن يكون مخيرا فيهما، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا نقول: صلى وهو حامل لنجاسة يقدر على إزالتها من غير مشقة، فوجب أن لا تجزئه صلاته، كما لو صلى في ثوب طاهر وحمل النجاسة<sup>(٤)</sup>.

ولأنه صلى في ثوب نجس فوجب أن لا تجزئه كما لو صلى في جلد الميتة. فأما قولهم ستر العورة واجب عليه فغير مسلم، لأن سترها إنما يجب بستره طاهرة، وهذا عادم لها فلم تجب عليه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهذه هي رواية أبي يوسف عن الإمام، ولم يفرق فيها بين مقادير النجاسات التي في الثوب. ونقل محمد في الإملاء عن أبي حنيفة: إنه إذا كان فيه دم أكثر من قدر الدرهم، لم يجزئه أن يصلي عريانا، فيومي، وإن شاء صلى في الثوب. انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٦٠.

وفي قول آخر لأبي حنيفة: أنه إن كان ربع ثوبه طاهرا لم يجزئه أن يصلي عريانا، بل يجب أن يصلي في ذلك الثوب، وإن كان كل الثوب نجسا أو الطاهر منه أقل من الربع، فهو بالخيار إن شاء صلى في ذلك الثوب، وإن شاء صلى عريانا. وهذا القول هو المذهب عند المتأخرين.

انظر: بدائع الصنائع ١/٣٠٧، البحر الرائق ١/٢٨٨-٢٨٩، الفتاوى الهندية ١/٦٠، رد المحتار على الدر المختار ٢/٨٦-٨٧.

(٢) انظر: الهداية ١/٤٤، البناء ٢/٧٥.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٣٠٧-٣٠٨.

(٤) قلت: وهذا معارض بأنه صلى وهو كاشف لعورته، قادر على سترها من غير مشقة، فوجب أن لا تجزئه صلاته، كما لو صلى في ثوب طاهر وهو بادي العورة.

(٥) ولكنه غير عاجز عن ستر عورته، فلم يسقط عنه الستر، بخلاف تطهيره لسرته من النجاسة، فهو ساقط عنه بعدم الماء، وقد تحقق.

=

وقولهم: فيجب أن يكون مخيرا ينتقض بجلد الميتة، فإنهم وافقونا على أنه لا تجوز الصلاة فيه، مع كونه ساترا للعورة<sup>(١)</sup>.

على أنا نقول: لو جازت الصلاة في الثوب النجس لتعينت صلاته فيه كالثوب الطاهر، ولما أجمعنا على أنها لا تتعين فيه دل ذلك على أنها لا تصح منه<sup>(٢)</sup>.

---

انظر: الذخيرة ١٠٩/٢.

(١) وهذا إن لم يجد إلا جلد ميتة غير مدبورغ، وأما إذا دبغ جلد الميتة فالصحيح من مذهب الحنفية جواز الصلاة فيه.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١٦٠/١، الفتاوى الهندية ٦٠/١.

(٢) قلت: ولكن من أهل العلم من قال بوجوب الصلاة بالثوب النجس إن لم يجد غيره، وما ذهب إليه المزني -صاحب المختصر- متوجه، إذ أنه لا بد أن يستر المصلي عورته ولو بثوب نجس إن لم يجد غيره، لأن ستر العورة أكد من إزالة النجاسة، لتعلق حق آدمي به في ستر عورته، ووجوبه في الصلاة، ولأن ستر العورة متفق على اشتراطها، والطهارة من النجاسة مختلف فيها، فكان تقديم المتفق عليه أولى.

ثم إن صلاة الرجل عريانا بين يدي الله عز وجل أقبح من أن يكون حاملا لثوب نجس للضرورة، والله تعالى أحق أن يستحيى منه.

وأسقطت عنه إعادة الصلاة، لأن الله تعالى لا يوجب على عباده العبادة مرتين أبدا، والله أعلم.

انظر: المغني ٣١٦/٢، المبدع ٣٦٩/١، الشرح المنع ١٧٨/٢-١٧٩.



**فصل: قال في الأم:** إذا خرج قوم عن قوافي البحر عراة وكانوا منسلوبين<sup>(١)</sup> أن يصلوا جماعة وفرادى<sup>(٢)</sup>، فإن صلوا جماعة قام الإمام وسطهم وصفوا صفا واحداً، وإن ضاق بهم الموضع صفوا صفين<sup>(٣)</sup>، وغض<sup>(٤)</sup> المتأخرون أبصارهم عن المتقدمين<sup>(٥)</sup>.

وقال في القديم: صلاتهم فرادى أفضل<sup>(٦)</sup>، والعلة في ذلك أن سنة الإمام أن يقف منفرداً أمام الصفوف، وإذا كان عرياناً وقف وسط الصف، فاستحب الشافعي صلاتهم فرادى لتغير موقف الإمام، والدليل على ذلك أنه قال: ((ولو كان فيهم واحد عريان، وهو واجد لسترة أحببت أن يصلي بهم جماعة))<sup>(٧)</sup>.

---

(١) منسلوبين: من السلب وهو الاختلاس وأخذ الثياب.

انظر: لسان العرب ٤٧١/١، القاموس المحيط ١١٠/١.

(٢) والتسوية في صلاة العراة جماعة أو فرادى هو الأصح في المذهب، وهو قول الشافعي في الجديد.

انظر: المجموع ١٨٦/٣.

وقد حكى جماعة من علماء الشافعية أن جديد قول الشافعي أن الجماعة أفضل.

قال النووي: والمختار ما حكاه المحققون عن الجديد: أن الجماعة والانفراد سواء.

انظر: الحاوي الكبير ١٧٦/٢، التحقيق ص ١٨٦، روضة الطالبين ٣٩١/١.

(٣) انظر: التنبيه ص ٣٥، الرسيط ٦٥٣/٢.

(٤) غض: الطرف والبصر هو كفه وخفضه وكسره.

انظر: لسان العرب ١٩٧/٧، ترتيب مختار الصحاح ص ٥٧٦.

(٥) انظر: الأم ١٨٦-١٨٧.

(٦) انظر: المذهب ١٨٥/٣، حلية العلماء ١٦٨/١.

وهذا الخلاف في الأقوال فيما إذا كان العراة بصراء، أما إذا كانوا عمياً أو في ظلمة بحيث لا يرى

بعضهم بعضاً، استجبت الجماعة بلا خلاف، ويقف إمامهم قدامهم.

انظر: الأوسط ٧٩/٥، المجموع ١٨٥/٣.

(٧) انظر: الأم ١٨٧/١.

وقال أيضاً: ((أحب للنساء إذا كن عراة أن يصلين جماعة))<sup>(١)</sup>.  
 فعلم أن كراهيته صلاتهم جماعة إذا كانوا عراة إنما هو لتغير موقف الإمام  
 عن الموضع المسنون له<sup>(٢)</sup>.  
 قال: وإن كانوا رجالاً ونساء وهناك أرض توارى<sup>(٣)</sup> بعضهم عن بعض  
 صلى النساء متواريات عن الرجال.  
 فإن لم يكن ما يتوارين به استحب للنساء أن يولين الرجال ظهورهن  
 ويجلسن وراءهم حتى يفرغوا من الصلاة، ثم ينتقل الرجال فيجلسون وراء النساء  
 ويولونهن ظهورهم حتى يصلين النساء، وتقوم التي تؤم النساء وسطهن<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) لأنهم إذا صلوا جماعة لم يمكنهم أن يأتوا بسنة الجماعة، وهو تقديم الإمام في الموقف.

انظر: المهذب ٣/١٨٥.

(٣) توارى: أي اختفى واستتر.

انظر: لسان العرب ١٥/٣٨٩.

(٤) انظر: الأم ١/١٨٧.

مسألة: لا خلاف على مذهبنا أن العريان يصلي قائماً ويركع ويسجد في صلاته<sup>(١)</sup>.

وبهذا قال مالك<sup>(٢)</sup>.

فأما اعتراض المزي على الشافعي في باب استقبال القبلة إذا أخطأ جهتها<sup>(٣)</sup> بقوله بعد كلام كثير: إن فرض الله تعالى ساقط عنه دون ما قدر عليه من الإيماء<sup>(٤)</sup> عريانا، فذلك مذهب المزي وليس بمذهب الشافعي. وقال أبو حنيفة: العريان مخير بين الصلاة قائماً وقاعداً، إلا أنه في الحالين يومئ إلى الركوع والسجود، والصلاة قاعداً أفضل<sup>(٥)</sup>. وهذا اختيار المزي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وهذا هو المذهب، وهو منصوص الشافعي في الأم ١/١٨٦.

وفي وجه: أنه يصلي قاعداً.

وفي وجه حكاه إمام الحرمين والغزالي: أنه يتخير بين القيام والقعود.

انظر: التعليقة ٢/٨٢٣، التهذيب ٢/١٥٢، المجموع ٣/٣٣٥.

(٢) انظر: المدونة الكبرى ١/٩٥.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفريع ١/٢٤١-٢٤١، الكافي لابن عبد البر ١/٢٣٩، عقد الجواهر الثمينة ١/١٥٩.

(٣) انظر: مختصر المزي ص ١٧.

(٤) الإيماء هو الإشارة.

انظر: لسان العرب ١/٢٠١، ترتيب مختار الصحاح ص ٨٨٠.

(٥) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٤٧، رؤوس المسائل ص ١٤٤، الهداية ١/٤٤، الفتاوى

الهندية ١/٥٩.

(٦) والذي يفهم من كلام المزي في مختصره (ص ١٧) أن العريان يصلي قاعداً، وبهذا الاختيار

صرحت كتب علماء الشافعية.

فانظر: حلية العلماء ١/١٦٨، المهذب ٣/١٨٢، التهذيب ٢/١٥٢، المجموع ٣/١٨٣.

وقال الأوزاعي: يجب عليه أن يصلي قاعداً، ويومئ إيماءاً<sup>(١)</sup>.

وعن أحمد بن حنبل روايتان:

إحدهما: مثل قول الأوزاعي<sup>(٢)</sup>.

والأخرى: مثل قولنا<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصرهم بأن قال: القيام واجب، وستر العورة واجب، فإذا قعد ستر بعض العورة بالأرض، ويضم بعضه إلى بعض، وكان تاركاً للقيام، وإذا فعل القيام كان تاركاً لستر العورة، ولما لم يمكن الجمع بين الأمرين أجزأه فعل أحدهما وسقط عنه الآخر<sup>(٤)</sup>، إلا أن القعود أفضل، لأن ستر العورة أكد من القيام بدليل جواز تركه في النافلة مع القدرة عليه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أي يومئ بالركوع والسجود.

وانظر نقل قول الأوزاعي في الأوسط ٧٨/٥، المغني ٣١١/٢.

(٢) وهو وجوب الصلاة قاعداً والحالة هذه، ويومئ بالركوع والسجود.

وقيل: يصلي قاعداً، ويسجد بالأرض.

انظر: الروايتين والوجهين ١٣٧/١، مختصر الخرقى ص ٤٧، الفروع ٣٤٠/١.

(٣) في وجوب صلاة العريان قائماً، وأنه يركع ويسجد.

وقيل: يصلي قائماً ويومئ.

انظر: الكافي لابن قدامة ١١٤/١، شرح الزركشي على متن الخرقى ٣٣٨/١-٣٣٩.

والصحيح من المذهب أنه يخير بين الصلاة قاعداً - ويومئ بالركوع والسجود - وبين الصلاة قائماً ويركع ويسجد.

انظر: المبدع ٣٧١/١-٣٧٢، الإنصاف ٤٦٤/١-٤٦٥.

(٤) انظر: رؤوس المسائل ص ١٤٤.

(٥) انظر: المغني ٣١٢/٢، تبين الحقائق ٩٩/١.

وذكر صاحب الهداية (٤٤/١) وغيره: أن صلاة العريان قاعداً هو فعل أصحاب رسول الله - ﷺ - ، ويذكرون ما رواه الخلال بإسناده عن أنس ، وتارة عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ((أن أصحاب

ودليلنا قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾<sup>(١)</sup> وظاهر هذا الأمر الوجوب، إلا فيما خصه الدليل.

وروي عن عمران بن حصين [رضي الله عنه] أن النبي -ﷺ- قال له: ((صل قائماً، فإن لم تستطع فجالساً، فإن لم تستطع فعلى جنب))<sup>(٢)</sup>.  
فإن قيل: هذا ورد على سبب، وذلك أن عمران سأل عن المريض كيف يصلي؟<sup>(٣)</sup>.

قلنا: الحكم يتعلق بعموم القول لا بتخصيص السبب<sup>(٤)</sup>، كما روي أن

=

رسول الله -ﷺ- ركبوا في السفينة، فانكسرت بهم فخرجوا في البحر عراة، فصلوا قعوداً بالإيماء)).  
قلت: قال الزيلعي في نصب الراية ١/٣٠١: عن هذا الأثر: غريب.

وأسقط الاحتجاج به ابن نجيم في البحر الرائق ١/٢٩٠ لورود كثير من الاحتمالات عليه. وجواز صلاة العريان قاعداً هو فتوى ابن عباس وقتادة وعطاء كما في لمصنف لابن أبي شيبة ١/٥٣٩، والمصنف لعبد الرزاق ٢/٥٨٣-٥٨٤.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب) ٧٤٧/٢.

(٣) وهذا كما في رواية الترمذي في سننه ٢/٢٠٨.

أما رواية البخاري في صحيحه ٧٤٧/٢ المخرجة سابقاً: ففيها أن عمران بن حصين -رضي الله عنه- قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي -ﷺ- عن الصلاة فقال: ((...)).

(٤) وهذه قاعدة أصولية معروفة، يعبر عنها الأصوليون بقولهم: ((العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)).

وبهذه القاعدة قال جمهور الأصوليين، وفي بعض صورها خلاف.

فانظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/٢٣٨، البحر المحيط ٣/١٩٨ وما بعدها، إرشاد الفحول ١/٤٨٠، أصول الفقه الإسلامي ١/٢٧٣، سلاله الفوائد الأصولية ص ٢١٧.

قوما سألوه-ﷺ- فقالوا: إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن  
تروضأنا به عطشنا، أفتروضأ بماء البحر؟ فقال: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته))<sup>(١)</sup>  
ولما كان الحكم في ذلك الحديث متعلقاً بعموم قوله دون تخصيص السبب،  
فكذلك في مسألتنا مثله.

ومن القياس نقول: ترك القيام في صلاة مفروضة من غير عذر ، فوجب أن  
لا تجزئه صلاته، كما لو تركه وعليه ستره<sup>(٢)</sup>.  
ولأن القيام ركن في الصلاة، فوجب أن لا يسقط بالعجز عن ركن  
غيره<sup>(٣)</sup>، أصله القراءة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٥٠/١، وعنه الشافعي -ترتيب المسند- ٢٣/١، وأبو داود في  
سننه (كتاب الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر ٦٤/١، والترمذي في سننه (كتاب الطهارة، باب: ما  
جاء في ماء البحر أنه طهور ١٠٠/١، والنسائي في سننه (كتاب الطهارة، باب: ماء البحر ٥٠/١)،  
وابن ماجه في سننه (كتاب الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر ١٣٦/١)، وابن خزيمة في  
صحيحه ٥٩/١، والدارقطني في سننه ٢٦/١، والحاكم في المستدرک ١٤١/١، والبيهقي في السنن  
الكبرى ٦/١ .

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ١٠١/١: ((هذا حديث حسن صحيح)).  
وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢١/١-٢٢: ((وصححه البخاري فيما حكاه عنه الترمذي...  
ورجح ابن منده صحته، وصحه أيضا ابن المنذر والبعثي...)).  
وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير ٧/١: ((وصححه ابن خزيمة وابن حبان...)).  
وصحح الحديث النووي في المجموع ٨٢/١، والألباني في إرواء الغليل ٤٢/١.  
والحديث صححه الحاكم في المستدرک ١٤٠-١٤٣ وأطال الكلام على شواهده ومتابعاته، وكذا  
ابن حجر في التلخيص الحبير ٢١/١-٢٤.

(٢) انظر: المغني ٣١٢/٢.

(٣) انظر: التعليقة ٨٢٣/٢، التهذيب ١٥٢/٢.

(٤) ((ألا ترى أن من عجز عن القراءة لم يسقط عنه الركوع والسجود، ومن عجز عن الركوع لم

فأما قولهم: إن ستر العورة واجب فغير مسلم لأن العادم للستر لا يجب عليه ستر العورة.

وكذلك قولهم: ستر العورة أكد من القيام، غير مسلم، لأن كل واحد منهما في الفرضية بمثابة الآخر<sup>(١)</sup>، ولو كان ستر العورة أكد لتعين<sup>(٢)</sup>، ولما أجمعنا على أنه لا يتعين دلّ على أنه ليس بأكّد.

ولا يلزمنا الاستشهاد بترك القيام في النافلة، لأن خلافنا في الفريضة وحكمها / لا يشبه حكم النافلة. ٤٧/أ

على أنا نقول لأبي حنيفة: تركت القيام وهو ركن، والركوع وهو ركن، والسجود وهو ركن، فترك ذلك كله لبعض ركن وهو ما يستره من العورة حال القعود، ولا يستقيم في القياس أن يترك ثلاثة أركان لبعض ركن<sup>(٣)</sup>، فبطل

---

يسقط عنه القيام، وقد ثبت أن من عجز عن القيام لم تسقط عنه السترة، فكذلك يجب أن يكون من عجز عن السترة أن لا يسقط عنه القيام.)) الإشراف ٩١/١.

(١) والصحيح أن ستر العورة أكد من القيام، بدليل أمرين:

أحدهما: أن ستر العورة يجب في الصلاة وخارجها، بخلاف القيام.

والثاني: أن ستر العورة بالجلوس يقوم مقام القيام، ولو صلى العريان قائما لسقط الستر إلى غير بدل.

انظر: البناية ٧٨/٢، الممتع في شرح المقنع ٣٦٥/١، المبدع ٣٧٢/١.

(٢) وقد قال الإمام أحمد بوجوب الصلاة جالسا والحالة هذه، كما هو في رواية أبي طالب عنه، وهو ظاهر كلام الخرقي في المختصر.

انظر: مختصر الخرقي ص ٤٧، الإنصاف ٤٦٤/١.

(٣) انظر: المهذب ١٨٢/٣، الذخيرة ١٠٧/٢.

ما اعتبره في القعود<sup>(١)</sup>، وصح ما قلناه. والله أعلم بالصواب<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ولكن هذا المتروك من الأركان أتى ببدل عنه، وهو الإيماء بالركوع والسجود حال القعود، وما ترك إلى خلف كلا ترك .

انظر: البناية ٧٨/٢، المغني ٣١٢/٢.

(٢) والذي تميل إليه نفسي أن الصواب ما رجحه الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - كما في الشرح الممتع ١٨٤/٢ من التفصيل: إن كان حوله أحد صلى قاعداً، لأنه يخجل ولا يستطيع أن يقوم، وإن لم يكن حوله أحد أو في ظلمة، أو حوله شخص لا يبصر، فإنه يصلي قائماً، لأنه لا عذر له، وفي هذا التفصيل جمع بين حق الله وحق النفس. والله أعلم.



فصل: إذا كان مع الرجل ثوب هو مستغنٍ عن الاستتار به، فيستحب له أن يعطيه العريان حتى يصلي فيه. فإن لم يفعل لم يجز للعريان أن يأخذه بالكراهة منه<sup>(١)</sup>. وفرق بين الثوب وبين الطعام إن اضطر إليه، فإن تركه أخذ الطعام يؤدي إلى التلف فجاز أخذه وإن كره صاحبه<sup>(٢)</sup>، والعريان لا ضرورة تلحقه في صلاته غير مستتر<sup>(٣)</sup>، فلذلك لم يجز له أخذ السترة بالكراهة من صاحبها . فإن وهب<sup>(٤)</sup> الرجل العريان ثوباً هل يلزمه قبوله للصلاة فيه؟ الظاهر من المذهب أن ذلك لا يلزمه<sup>(٥)</sup>، لأن قبول الهبة فيها تحمّل منّة<sup>(٦)</sup>، وصار هذا بمثابة من وجبت عليه في الكفارة رقبة، وهو غير قادر عليها، فوهب له

(١) وهو منصوص الشافعي في الأم ١/١٨٧.

وانظر: المذهب ٣/١٨٦، التهذيب ٢/١٥٣.

(٢) انظر: التعليقة ٢/٨٢٢، مغني المحتاج ١/١٨٧.

وعلى هذا تنص القاعدة الفقهية المشهورة: ((الضرورات تبيح المحظورات)).

انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٤، الفوائد الجنية ١/٢٦٩، الوجيز للبورنو ص ٢٣٤.

(٣) فتصح صلاته من غير سترة في هذه الحالة.

انظر: الأم ١/١٨٧، المذهب ٣/١٨٦.

(٤) الهبة: هي العطية الخالية من الأعراض والأغراض.

وانظر تعريفها في: طلبة الطلبة ص ٢٣٢، تهذيب الأسماء واللغات ٤/١٩٦، لسان العرب ١/٨٠٣.

(٥) وهو الصحيح من المذهب.

وانظر: حلية العلماء ١/١٦٨، فتح العزيز ٤/١٠٣، روضة الطالبين ١/٣٩٣.

(٦) انظر: المذهب ٣/١٨٦، التعليقة ٢/٨٢٢.

والمنّة: هي الإحسان والإنعام.

انظر: لسان العرب ١٣/٤١٧، القاموس المحيط ٤/٢٧٩.

رجل رقبة، فإنه لا يلزمه قبولها، لما في ذلك من تحمل المنة.  
وحكى أبو علي الطبري عن بعض أصحابنا أنه قال: يجب عليه أن يقبل  
الثوب ويصلي فيه، ثم يردده<sup>(١)</sup>.  
وهذا ليس بصحيح، لأن رده يفتقر إلى رضی الواهب<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أي على الواهب قهراً، ويلزم الواهب بعد ذلك قبوله.

انظر: فتح العزيز ٤/١٠٣، التحقيق ص ١٨٦.

ونقل هذا الوجه النووي في المجموع ٣/١٨٧، وقال: ((واتفقوا على تضعيفه)).

(٢) وهذا التعليل هو وجه ثالث في المذهب، فيجب قبول الهبة، وليس له رده إلا برضى الواهب.

انظر: حلية العلماء ١/١٦٨، فتح العزيز ٤/١٠٣، المجموع ٣/١٨٧.

فصل: إذا دفع ثوبا إلى جماعة عراة، وأذن لهم أن يصلوا فيه<sup>(١)</sup>، وجب عليهم أن يصلوا فيه واحدا واحدا.

ولا يجوز لواحد منهم أن يصلي عريانا<sup>(٢)</sup>، وإن خاف فوات الوقت، نص على هذه المسألة في الأم<sup>(٣)</sup>، وليس لها نظير في الأصول.

وقال أبو علي الطبري: رأيت للشافعي في الإملاء مثل هذا القول، ورأيت في موضع آخر من الإملاء أنه يصلي عريانا إذا خشي فوات الوقت قبل وصول السترة إليه<sup>(٤)</sup>.

. وقال القاضي أبو حامد في جامعه: قال الشافعي: إذا كانوا جماعة في سفينة، ولم يمكنهم أن يصلوا جماعة قياما صلوا فرادى قياما واحدا بعد واحد، فإن خشوا فوات الوقت صلوا قعودا .  
وهذه المسألة تشبه المسألة الأولى.

ووجه القول الذي ذكره في الأم أنه لا خلاف على المذهب فيمن كان معه ثوب نجس يشغله غسل النجاسة إلى أن يخرج وقت الصلاة، أنه لا يجوز له

---

(١) وهذا الدفع عن طريق الإعارة لا الهبة، ويلزمهم قبول هذه العارية في الصحيح من المذهب.

وفي وجه شاذ: أنه لا يجب عليهم قبول العارية.

انظر: روضة الطالبين ٣٩٣/١.

(٢) انظر: التلخيص ص ١٦٧، حلية العلماء ١/١٦٨، المجموع ٣/١٨٧.

وهذا فيما إذا كان في وقت الصلاة الحاضرة متسع.

فإن خافوا فوات الوقت، فالمسألة على قولين مخرجين على نصوص للشافعي على ما سيأتي بيانه.

(٣) ١٨٧/١.

(٤) واستظهر هذا القول النووي في التحقيق ص ١٠٣.

الصلاة عريانا، ويشتغل بغسله وإن خرج الوقت<sup>(١)</sup>، فكذلك في هذه المسألة مثله. ويمكن الفرق بين مسألتنا هذه ومسألة الصلاة في السفينة ، أن إزالة النجاسة أغلظ من القيام في الصلاة، بدليل جواز تركه في النافلة مع القدرة عليه<sup>(٢)</sup>، فلما افترقا فيما ذكرناه جاز أن يفترق حكمهما في حال العذر. والله أعلم بالصواب.

---

(١) إذ لا يجوز له ترك السترة مع القدرة عليها.

انظر: التعليقة ٨٢٢/٢.

(٢) ((ولأن القيام يتركه إلى بدل وهو القعود، والستر يتركه إلى غير بدل)).

المهذب ١٨٧/٣.

مسألة: قال الشافعي: ومن تكلم ساهيا أو نسي شيئا من صلب صلاته بنى ما لم يتناول ذلك<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، من تكلم في الصلاة ساهيا أو جاهلا بتحريم الكلام<sup>(٢)</sup> لم تبطل صلاته<sup>(٣)</sup>.

وبه قال مالك<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup> وأبو ثور<sup>(٦)</sup> وإسحاق<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) والجهل بتحريم الكلام إنما هو عذر في حق قريب العهد بالإسلام، فإن طال عهده به، بطلت صلاته، بتقصيره في التعلم، ولو علم تحريم الكلام، ولم يعلم أنه يبطل الصلاة، لم يكن عذرا، وتبطل صلاته.

انظر: التهذيب ٢/١٥٧، الوجيز ص ٤٩، فتح العزيز ٤/١١٠-١١١، التحقيق ص ٢٣٩.

(٣) وهو منصوص الشافعي في الأم ١/٢٣٧.

ولا خلاف بين أصحابه في ذلك إذا لم يطل كلامه.

انظر: التنبيه ص ٣١، الغاية القصوى ١/٢٨٦-٢٨٧، المجموع ٤/٨٠.

(٤) وهو المشهور من المذهب.

انظر: التفریع ١/٢٦٠، الرسالة مع تنوير المقالة ٢/٢٨٣، التلخيص ١/١١٤، الكافي لابن عبد البر ١/٢٤٣.

وفي بطلان صلاة من تكلم في صلاته جاهلا بتحريم ذلك قول للمالكية.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٦١.

(٥) نقل هذا القول يوسف بن موسى، وأبو الحارث عن الإمام أحمد، وهي رواية في المذهب.

وفي رواية عنه: لا تبطل صلاته إذا تكلم سهوا لمصلحتها، وإلا بطلت.

وفي رواية: أن صلاته تبطل بذلك، وهو المذهب.

انظر: مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٥٣، برواية ابن هانئ ١/٧٦-٧٧، مختصر الخرق ص ٥٣،

الروايتين والوجهين ١/١٣٨، المستوعب ١/٢٢٧، الإنصاف ٢/١٣٤-١٣٥.

(٦) انظر نقل قوله في: الأوسط ٣/٢٣٧، المجموع ٤/٨٥.

(٧) انظر: المصدرين السابقين.

وقال أبو حنيفة: الكلام في الصلاة على كل الوجوه يطلها<sup>(١)</sup>.

وبه قال إبراهيم النخعي<sup>(٢)</sup>، وحماد<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصرهم بما روى ابن مسعود [رضي الله عنه] عن النبي -ﷺ-: ((إن الله

يحدث من أمره ما شاء، وما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة))<sup>(٥)</sup>.

قالوا: وروى معاوية بن الحكم [رضي الله عنه] عنه -عليه السلام-: ((إن صلاتنا هذه

---

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء/١/٢٦٩، رؤوس المسائل ص ١٥٩، الهداية/١/٦١، الفتاوى الهندية/١/٩٨.

(٢) روى ابن أبي شيبة في المصنف ٣٣١/٢، وعبدالرزاق في المصنف ٣٣٠/٢ بإسنادهما عن إبراهيم أنه قال: إذا تكلم في صلاته أعاد الصلاة...)).

وانظر نقل قوله في: شرح السنة ٢٤٠/٣، المجموع ٨٥/٤.

(٣) هو فقيه العراق حماد بن أبي سليمان -واسمه مسلم- الأشعري الكوفي، روى عن أنس بن مالك، وتفقه بإبراهيم النخعي، رحدث عن الحسن البصري وسعيد بن المسيب، والشعبي وجماعة، وروى عنه: تلميذه الإمام أبو حنيفة، والحكم بن عتيبة، والأعمش وسفيان الثوري وشعبة وخلق. وثقه النسائي والذهبي وآخرون، ووصفه ابن حجر بأنه صدوق له أوهام. توفي -رحمه الله- سنة عشرين ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٣٢/٦، الكاشف ٣٤٩/١، سير أعلام النبلاء ٢٣١/٥، تقريب التهذيب ٢٣٨/١.

(٤) روى ابن أبي شيبة في المصنف ٣٣١/٢، وعبدالرزاق في المصنف ٣٣١/٢ بإسناديهما عن حماد ((أنه سئل عن رجل سهى في صلاته فتكلم فقال: يعيد صلاته)).

وانظر نقل قوله في: التمهيد ٣٥١/١، شرح السنة ٢٤٠/٣.

(٥) سبق تخريجه ص ٤٩٠.

والحديث أخبر فيه النبي -ﷺ- أن الله عز وجل قد نسخ الكلام في الصلاة، ولم يستثن من ذلك شيئا، فيبقى على عمومه دون تفريق بين كلام الجاهل والعالم.

انظر: شرح معاني الآثار ٤٥٢/١.

لا يصلح فيها شيء من كلام الناس))<sup>(١)</sup>.

قالوا: وروي عنه -عليه السلام- قال: ((من قاء<sup>(٢)</sup> أو قلس<sup>(٣)</sup> أو رعف<sup>(٤)</sup>)

---

(١) سبق تخريجه ص ١٦٣ .

ووجه الدلالة: أن ما لا يصلح للصلاة، فمباشرة مفسدة للصلاة، كالأكل والشرب، مبطل للصلاة ناسيا كان أو عامدا.

انظر: المبسوط ١/١٧١، بدائع الصنائع ١/٥٣٨.

(٢) قاء: من القيء، وهو استخراج ما في الجوف، ويقال: قاء فلان ما أكل يقيمه قيءاً إذا ألقاه، وهو نوعان: نوع بالغلبة والحجام، ونوع بالاستدعاء والطلب.

انظر: لسان العرب ١/١٣٥، الطب النبوي لابن القيم ٤/١٢٨، ١٢٩.

(٣) قلس: هو ما خرج من البطن من طعام أو شراب عن طريق الحلق، وكان ملء الفم، وسواء ألقاه أو أعاده إلى بطنه.

انظر: ترتيب مختار الصحاح ص ٦٥٩، القاموس المحيط ٢/٣٢٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١٠٠.

(٤) الرعاف: هو خروج الدم من الأنف.

انظر: القاموس المحيط ٣/١٩٥، لسان العرب ٩/١٢٣.

## في الصلاة، فلينصرف فليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم<sup>(١)(٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في البناء على الصلاة ٣٨٦/١)، والدارقطني في سننه ١٥٣/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٢/١، من طريق سعيد بن عياش، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة مرفوعاً. والحديث قال عنه الدارقطني في سننه ١٥٤/١-١٥٥: أصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا).

ثم ذكر عن محمد بن يحيى الذهلي أن المرسل هو الصحيح عن ابن جريج، وأما المتصل فليس بشيء، ووافقه على ذلك.

وصوب البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٣/١ إرسال هذه الرواية دون اتصالها. قلت: ولقد نص الزيلعي في نصب الراية ٣٩/١: ((عن أصحابه الحنفية أن هذا المرسل حجة عندهم)).

والصحيح أن المرسل ضعيف، وهو رأي جمهور العلماء، وأورد البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٣/١ عن الشافعي أنه قال: ((حديث ابن جريج عن أبيه لا يثبت عن النبي -ﷺ-)). ثم الحديث لا يثبت لأنه من رواية إسماعيل بن عياش، عن الحجازيين. ونقل البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٢/١: عن أحمد بن حنبل أنه قال: إسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن الحجازيين فليس بصحيح)). وفي الزوائد ٣٨٦/١: ((في إسناده إسماعيل بن عياش، وقد روى عن الحجازيين، وروايته عنهم ضعيفة)).

وقال النووي في المجموع ٥٥/٢: ((ضعيف باتفاق الحفاظ)). وذكر ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٩٣/١ أن ابن معين وابن عدي ضعفا هذا الحديث. وقد ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف ابن ماجه ص ٨٩، وفي ضعيف الجامع الصغير ص ٧٨٣. والحديث روي من طريق آخر عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- كما في سنن الدارقطني ١٥٧/١. قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٩٤/١: ((وإسناده ضعيف، فيه أبو بكر الداهري، وهو متروك)).

(٢) قال السرخسي في المبسوط ١٧٠/١: ((فدلّ -الحديث- أن بعد الكلام لا يجوز البناء قط)).



وعن جابر [رضي الله عنه] -عليه السلام- قال: ((الكلام يبطل الصلاة ولا يبطل الوضوء))<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن ما لم يكن مشروعاً في الصلاة وجب أن يستوي حكم عمده وسهوه أصله الحدث<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن ((ما تبطل))<sup>(٣)</sup> به الصلاة يجب أن لا يفترق حكم عمده وسهوه أصله الحدث<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا: ما روي عن أبي هريرة [رضي الله عنه] قال: صلى بنا رسول الله -ﷺ- العصر فسلم في ركعتين، فقال ذو اليمين: أقصرت الصلاة يا رسول الله؟ أم نسيت؟ فقال: ((كل ذلك لم يكن))، وأقبل على القوم فقال: ((ما يقول ذو اليمين))؟ قالوا: صدق يا رسول الله، فتحول فبنى على صلاته<sup>(٥)</sup>.

---

(١) رواه الدارقطني في سننه ١٧٤/١ بلفظ: ((الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء)). قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٠١/١: ((إساده ضعيف، فيه أبو شيبة الواسطي، ورواه -الدارقطني- من طريقه (١٧٣/١) بلفظ: ((الضحك)) بدل ((الكلام)) وهو أشهر، وصحح البيهقي -في السنن الكبرى ٢٢٦/١- وقفه)).

(٢) فكما أن الحدث ليس من جنس ما هو مشروع في الصلاة، ويبطلها سهوه وعمده، فكذلك الكلام.

انظر: الروايتين والوجهين ١٣٨/١، المغني ٤٤٦/٢، الانتصار في المسائل الكبار ٣٠٥/٢.

(٣) في أ: ((ما لا تبطل))، والصواب ما أثبتته.

(٤) انظر: رؤوس المسائل ص ١٦٠.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: تشييك الأصابع في المسجد وغيره ٧٤٤/١)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٤/١).

فالنبي -ﷺ- تكلم ناسياً، ثم لما ذكر بنى على صلاته وسجد للسهو، فلو كان الكلام إذا كان عن سهو

فإن قالوا: في الخبر إن ذا اليدين كَلَّمَهُ عامداً ولم تبطل صلاته، وأنتم لا تقولون به<sup>(١)</sup>، قلنا: ذا اليدين ظنّ أن الركعتين قد نسخت، فتكلم وهو جاهل بالتحريم، فلذلك لم تبطل صلاته<sup>(٢)</sup>.

فإن قالوا: بقية الصحابة لم يكونوا جاهلين بالتحريم، وقد تكلموا عامدين<sup>(٣)</sup>، قلنا: روى ابن سيرين عن أبي هريرة [رضي الله عنه] أن النبي -ﷺ- لما سأله: ((أصدق ذو اليدين))؟ أشاروا برؤوسهم أن نعم<sup>(٤)</sup>، فعلى هذه الرواية سقط السؤال، وعلى الرواية الأولى نقول: كلامهم إجابة للنبي -ﷺ- عن سؤاله، وإجابته لا تبطل الصلاة<sup>(٥)</sup>.

أبطل الصلاة لوجب عليه أن يستأنف صلاته.

انظر: الإشراف ٩١/١، الحاروي الكبير ١٧٨/٢.

(١) انظر: المبسوط ١٧١/١، البناية ٤٠٨/٢.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ١٧٩/٢، التعليقة ٨٢٧/٢-٨٢٨.

(٣) ولم ينكر عليهم ذلك، ولم يأمرهم بالإعادة، فهذا دليل على أن حديث ذي اليدين كان قبل تحريم الكلام.

انظر: شرح معاني الآثار ٤٤٩/١، بدائع الصنائع ٥٣٨/١.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: السهو في السجدين ٦١٢/١)، وعنه الدار قطني

في سننه ٣٩٩/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٠٢/٢ كلهم بلفظ: ((فأومأوا أن نعم)).

قال أبو داود في سننه ٦١٤/١: ((و لم يذكر (فأومأوا) إلا حماد بن زيد)). قال البيهقي في السنن

الكبرى: ((لم يبلغنا إلا من جهة أبي داود، عن محمد بن عبيد، عن حماد بن زيد، وهم ثقات

أئمة)).

وصحح الحديث الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٨٨/١٥.

(٥) انظر: الحاروي الكبير ١٧٩/٢-١٨٠، المجموع ٨٨/٤.

فإن قالوا: لعل حديث ذي اليدين سابق لتحريم الكلام<sup>(١)</sup>، قلنا: هذا غلط، لأن الكلام في الصلاة حرم بمكة، وهذه القصة حضرها أبو هريرة [رضي الله عنه] وكان من آخر الصحابة إسلاماً، روي عنه أنه قال: صحبت رسول الله -ﷺ- ثلاث سنين<sup>(٢)</sup>.

=

ثم إن النبي -ﷺ- سجد للسهر بعد سلامه، ولو كان الكلام مباحاً لم يسجد لأجله.

انظر: الحاوي الكبير ١٧٩/٢.

(١) لأن ذا اليدين قتل ببدر كما قال الزهري وغيره، وتحريم الكلام كان بالمدينة كما في حديث زيد بن أرقم الآتي، وهو متأخر عنه.

انظر: شرح معاني الآثار ٤٥٠/١، المبسوط ١٧١/١.

وأجيب عليه بما قاله العيني الحنفي في البناية ٤٠٩/٢: ((أن هذا غير صحيح، والذي عليه أهل الأثر المحققون أن ذا اليدين عاش بعد النبي -ﷺ-، والذي قتل في بدر هو ذو الشمالين، واسمه عمير بن عمر الخزاعي، وهو غير المتكلم في حديث السهر، هذا قول جميع الحفاظ إلا الزهري، وقد انفقوا على تغليب الزهري في ذلك)).

قلت: وهذا الذي قرره العيني هو ما حققه ابن عبد البر في التمهيد ٣٦٢/١-٣٦٧، وتبعه النووي في المجموع ٨٧/٤-٨٨، وابن حجر في فتح الباري ١٢٥/٣.

(٢) واعترض عليه: بأن هذا لا يدل على أن أبا هريرة حضر تلك الصلاة مع رسول الله -ﷺ- أصلاً، وإنما قول أبي هريرة -ﷺ-: (صلى بنا رسول الله -ﷺ-) يعني بالمسلمين، وهذا جائز في اللغة، والصحابة كان يخبرون بما سمعوا من النبي -ﷺ- وبما سمع بعضهم من بعض، ويقولون: قال النبي -ﷺ-، وهذا كما قال النزال بن سبرة: قال لنا رسول الله -ﷺ- وهو لم يره، وكما قال طاووس: ((قدم علينا معاذ)) وأراد قدم على أهل بلدنا، لأن معاذاً خرج إلى اليمن في زمن النبي -ﷺ-، ولم يولد طاووس في زمنه -عليه الصلاة والسلام-.

انظر: شرح معاني الآثار ٤٥٠/١-٤٥١، الانتصار ٣٠٠/٢-٣٠١، البناية ٤٠٩/٢.

ورد هذا الاعتراض: بأن أبا هريرة قد شهد هذه القصة وحضرها، لأنها لم تكن قبل بدر، وحضور

=

هذا وقد روى معاوية بن حُديج<sup>(١)</sup> أنه حضر مثل هذه القصة في صلاة، وسلم رسول الله -ﷺ- في الركعة الثالثة، منها، وكلمه طلحة بمثل ما كلمه ذو اليدين<sup>(٢)</sup>، ومعاوية بن حديج أسلم قبل وفاة النبي -ﷺ- بشهر<sup>(٣)</sup>.  
فإن قيل: ما الدليل على أن الكلام حرّم بمكة؟ قلنا: روي عن ابن مسعود

أبي هريرة يوم ذي اليدين محفوظ من رواية الحفاظ الثقات، ومن ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه (٤٠٤/١) عن أبي هريرة قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله -ﷺ- صلاة الظهر، سلم رسول الله -ﷺ- من الركعتين، فقام رجل من بني سليم، واقتص الحديث))، وفي بعض الروايات: ((صلى لنا)).

وانظر مزيداً من هذه الروايات في التمهيد ٣٥٦/١ وما بعدها، والمجموع ٨٧/٤.  
(١) هو: معاوية بن حُديج بن جفنة بن قتيبة بن حارثة الكندي الخولاني المصري، روى عن النبي -ﷺ- وعمر بن الخطاب ومعاوية وأبي ذر الغفاري وآخرين، وحدث عنه: سلمة بن أسلم الربيعي، وسويد بن قيس، وابنه عبد الرحمن بن معاوية، ولي إمرة مصر لمعاوية، وشهد وقعة اليرموك، توفي -ﷺ- بمصر سنة اثنتين وخمسين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥٠٣/٧، أسد الغابة ٣٨٣/٤، سير أعلام النبلاء ٣٧/٣.  
(٢) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: إذا صلى خمسا ٦٢١/١)، وابن خزيمة في صحيحه ١٢٨/٢، والحاكم في المستدرک ٣٢٣/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٠٦/٢.  
وقال الحاكم في المستدرک ٣٢٣/١: ((هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه))، ووافقه الذهبي في المختصر، وصحح الحديث الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٩١/١٥.  
(٣) وذكر البيهقي في السنن الكبرى ٥١١/٢ أن إسلام معاوية كان قبل وفاة النبي بشهرين. وتبعه في ذلك النووي في المجموع ٨٨/٤، وابن حجر في فتح الباري ١٣٢/٣.  
وروى أيضا حديث ذي اليدين عمران بن الحصين، كما في صحيح مسلم ٤٠٤/٤.  
فكل هؤلاء لم يحفظ عن النبي -ﷺ-، ولا صحبه، إلا بالمدينة متأخرا.  
انظر: التمهيد ٣٦٠/١، المجموع ٨٧/٤، فتح الباري ٢٣٢/٢.

[ﷺ] أنه قدم من الحبشة فسلم على النبي -ﷺ- وهو يصلي ، فلم يرد عليه ، حتى إذا قضى صلاته قال: ((إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، / وما أحدث ألا ٤٨/أ تكلموا في الصلاة))<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: لعله قدم من الحبشة على النبي -ﷺ- وهو بالمدينة؟<sup>(٢)</sup> قلنا: روي عن البراء قال: كان أول من قدم علينا من المهاجرين مصعب بن عمير<sup>(٣)</sup>، ثم عمرو بن أم مكتوم<sup>(٤)</sup>، ثم قدم علينا سعد بن أبي وقاص، ثم قدم عمار بن ياسر،

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٩٠.

(٢) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٢٩٩، تبين الحقائق ١/١٥٥.

وذلك أن ابن مسعود -رضي الله عنه- هاجر الهجرتين إلى الحبشة، وحمل حديث ابن مسعود هذا على الرجوع الثاني من الحبشة، وأن حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- لم يكن إلا بالمدينة أولى ليوافقه حديث زيد بن أرقم في تحريم الكلام بالمدينة.

وقد صحح ابن عبد البر في التمهيد ١/٣٥٣ هذا الجمع، وإليه مال ابن حجر في فتح الباري ٣/٩٦، ونصره الترمذاني في الجوهر النقي ٢/٥٠٨.

(٣) هو الصحابي الجليل مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي بن كلاب، البدري القرشي العبدري، كان من فضلاء الصحابة وخيارهم، ومن السابقين إلى الإسلام، أسلم ورسول الله -ﷺ- في دار الأرقم، وكنم إسلامه خوفاً من أمه وقومه، هاجر إلى الحبشة، ثم عاد إلى مكة، ثم هاجر إلى المدينة بعد العقبة الأولى ليعلم الناس القرآن ويصلي بهم، ويقال: إنه أول من جمع الجمعة بالمدينة، شهد بدرا وأحداً واستشهد بأحد، ومعه لواء المسلمين.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٨/٣٠٣، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٩٦، سير أعلام النبلاء ١/٤٥٥.

(٤) هو الصحابي الجليل عمرو بن زائدة، ويقال عمرو بن قيس بن زائدة القرشي العامري، المعروف بابن أم مكتوم الأعمى، مؤذن النبي -ﷺ-، وهو الأعمى المذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ هاجر إلى المدينة قبل مقدم النبي -ﷺ- وبعد مصعب بن عمير، واستخلفه النبي -ﷺ- على المدينة ثلاث عشرة مرة، روى عنه: أنس بن مالك، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو رزين الأسدي وآخرون، شهد القادسية وقتل بها شهيداً، وقيل رجع إلى المدينة ومات بها.

ثم قدم علينا عبد الله بن مسعود، ثم بلال، ثم قدم عمر، ثم قدم رسول الله -ﷺ- وأبو بكر<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: روي عن زيد بن أرقم<sup>(٢)</sup> قال: كنا نتكلم في الصلاة حتى أنزل

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١/٣٦٠، العبر ١/٩١، شذرات الذهب ١/٢٨.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب مناقب الأنصار، باب: مقدم النبي -ﷺ- وأصحابه المدينة ٧/٣٣٠)، وأحمد في المسند ١/٦-٧، وفي مواضع أخرى، والطيالسي في مسنده ص ٩٦، والحاكم في المستدرک ٢/٦٢٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٩/١٧، وغيرهم، ولم أقف على ذكر ابن مسعود -ﷺ- في كتب التخریج السابقة.

وذكر الذهبي في السيرة النبوية ١/٢٦٢ هذا الحديث بتمامه، وفيه ابن مسعود -ﷺ-. وقال النووي في المجموع ٤/٨٧: ((أنه لا خلاف بين أهل الحديث والسير أن حديث ابن مسعود كان بحكمة حين رجع من الحبشة قبل الهجرة، وأن حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين كان بالمدينة)). وانظر: الحاوي الكبير ٢/١٧٩، صحيح السيرة النبوية لطرهوني ٢/٢٩٨.

أقول: وعلى فرض التسليم للحنفية ومن معهم بأن حديث ابن مسعود -ﷺ- كان في المدينة، فهو متعقب بأمرين:

أحدهما: أن ابن مسعود -ﷺ- عاد من الحبشة إلى المدينة عندما كان النبي -ﷺ- يتجهز لغزوة بدر، وشهدها معه بلا خلاف، وحديث ذي اليمين متأخر عنه، بدليل حضور أبي هريرة -ﷺ- لتلك الصلاة، وقد أسلم أبو هريرة في خير -كما حقق سابقا- فلا ينسخ المتقدم المتأخر.

والثاني: ثبوت رواية معاوية بن حديج، وتكليم طلحة للنبي -ﷺ- عندما سها -ﷺ- وصلى ثلاث ركعات، وهذا لا مدفع له، لأن معاوية -ﷺ- من متأخري الصحابة إسلاما -كما مر- والله أعلم. (٢) هو الصحابي الجليل زيد بن أرقم بن زيد بن مالك الأنصاري الخزرجي، نزيل الكوفة، غزا مع النبي -ﷺ- بضع عشرة غزوة، وحدث عن النبي -ﷺ- وعن علي بن أبي طالب، وروى عنه: أنس بن مالك، وطاووس بن كيسان، وعطاء بن أبي رباح، وأبو عمرو الشيباني وعدة، توفي -ﷺ- بالكوفة سنة ثمان وستين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/١٨، الاستيعاب ٢/٥٣٥، تاريخ الإسلام ٣/١٦.

الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ...﴾<sup>(١)</sup> فأمرنا بالسكوت<sup>(٢)</sup>، وزُيد من أهل المدينة<sup>(٣)</sup> قلنا: معنى قوله: كنا نتكلم، أراد كانوا يتكلمون، وعن ذلك الصحابة الذين كانوا بمكة، على أن أبا عمرو الشيباني<sup>(٤)</sup> روى عن زيد بن أرقم هذا الحديث، فقال: كانوا يتكلمون<sup>(٥)</sup>.

فإن قيل: إن الآية نزلت بالمدينة بلا خلاف<sup>(٦)</sup>، قلنا: قد أجاب ابن سريج عن هذا بأن قال: حرم بمكة الكلام الذي لا يتعلق بمصلحة الصلاة، وحرم بالمدينة الكلام الذي يتعلق بمصلحة الصلاة، وهو المذكور في حديث زيد بن أرقم<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٨.

وتأملها: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب أبواب العمل في الصلاة، باب: ما ينهى عن الكلام في الصلاة/٣/٩٤)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة/١/٣٨١) وزاد مسلم: ((ونهيها عن الكلام)).

(٣) وقد مر ذلك في ترجمته ص ٦٤٢.

(٤) هو: سعد بن إياس، أبو عمرو الشيباني الكوفي، أدرك زمن النبي ﷺ - ولم يره، حدث عن حذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم وعلي بن أبي طالب وطائفة، وروى عنه: الأعمش وسليمان التيمي ومنصور بن المعتمر وآخرون، قال عنه يحيى بن معين: ثقة كوفي، توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٠٤/٦، الجرح والتعديل ٧٨/٤، أسد الغابة ٢٧٠/٢.

(٥) لم أقف على من خرّج هذه الرواية.

وتعقب ابن حجر في فتح الباري ٩٦/٢ هذا التوجيه لحديث زيد، بأنه مخالف لما خرّجه الترمذي في سننه ٢٥٦/٢ من حديث زيد بن أرقم قال: ((كنا نتكلم خلف رسول الله ﷺ -...)) وقال: حديث حسن صحيح.

(٦) انظر: تفسير القرآن العظيم ٢٧٩/١، فتح الباري ٩٦/٣.

(٧) ثم إن حديث زيد بن أرقم - ﷺ - ليس فيه بيان أنه كان قبل حديث أبي هريرة - ﷺ - ولا بعده،

ويدل عليه أيضا أن النبي -ﷺ- قال لمعاوية بن الحكم: ((إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس))<sup>(١)</sup>، ولم يأمره بالإعادة، ولو كانت باطلة لأمره بالإعادة<sup>(٢)</sup>.

فإن قالوا: قد وجب عليه الإعادة بقوله: ((لا يصلح فيها شيء من كلام الناس))<sup>(٣)</sup> قلنا: ليس في هذا الكلام ما يوجب الإعادة، كما أنا قد أجمعنا على أن الالتفات والتخصر وعقص الشعر ورفع الطرف إلى السماء وما أشبه ذلك كله لا يصلح في الصلاة، وكونه كذلك لا يوجب الإعادة<sup>(٤)</sup>.

ويدل عليه أيضا إجماعنا على أن الكلام كان مباحا في صدر الإسلام، ثم نسخ عمده، فنحن على استصحاب الحال، ومن ادعى نسخ سهوه فعليه إقامة الدليل<sup>(٥)</sup>.

ومن القياس: نطقٌ مُحَرَّمٌ في الصلاة، فوجب أن يفتَرَقَ حكم عمده

---

والنظر أنه قبله.

انظر: التمهيد ١/٣٥٣، المجموع ٤/٨٧.

(١) سبق تخريجه ص ١٦٣.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٨٠، المجموع ٤/٨٧، المبدع ١/٥١٤.

واعترض عليه: بأنه -ﷺ- لم يأمره بإعادة الصلاة؛ لأن الحجة ما قامت عنده، بخلاف غيره.

وقد يجوز أيضا أن يكون رسول الله -ﷺ- قد أمره بالإعادة ولم ينقل ذلك في حديثه.

انظر: شرح معاني الآثار ١/٤٥٢.

(٣) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٢٩٤.

(٤) وعورض هذا بأنه لو ورد في ذلك قوله ((لا يصلح)) أو لا ((يجل)) لأبطلنا به الصلاة.

الانتصار في المسائل الكبار ٢/٢٩٤.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٨٠.



وسهوه، أصله السلام في أثناء الصلاة<sup>(١)</sup>.

وقياس آخر: معنى لا يبطل الصلاة، فوجب أن يفترق حكم عمده وسهوه، أصله ما ذكرناه من السلام.

وفي هذا الاحتراز من الحدث وأنه يبطل الصلاة والطهارة.

فأما احتجاجهم بحديث ابن مسعود ومعاوية بن الحكم، فالجواب عنهما: أن ذاك منصرف إلى العامد، فأما الساهي فصرف النهي إليه محال، لأنه لو كان ذاكرًا لصلاته لم يتكلم<sup>(٢)</sup>.

. أو نقول: الكلام عام، فنخصه بدليل ما ذكرناه.

وأما قوله -عليه السلام-: ((من قاء أو قلس أو رعف...)) الحديث فنحمل قوله: ((ما لم يتكلم)) على العمد بدليل ما ذكرناه.

وجواب آخر: وهو أن قوله: ((فليبن)) أي فليستأنف، وهذا يستعمله الناس في ألفاظهم، ويكون معنى قوله: ((ما لم يتكلم)) أنه قصد بذلك استئناف صلاته على الفور من غير تأخير<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث جابر فليس بثابت<sup>(٤)</sup>، ولو ثبت لحملناه على كلام العمد، بدليل ما ذكرناه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: الروايتين والوجهين ١/١٣٨، التعليقة ٢/٨٢٩، الإشراف ١/٩١.

(٢) فالسهو غير مقصود، ولا يمكن الاحتراز منه.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١٨٠، السنن الكبرى ٢/٥١١.

(٣) وقد قرر سابقاً أن الحديث ضعيف، فيكتفى به جواباً.

(٤) وضعفه النووي في المجموع ٤/٨٦، وابن حجر في التلخيص الحبير ١/٣٠١، وراجع ص ٦٤٧ من الرسالة.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٨٠.

وأما قولهم: ما لم يكن مشروعاً في الصلاة، وجب أن يستوي حكم عمده وسهوه، فإنه باطل بالسلام في الركعة الثانية من الصلاة الرباعية، وذلك أنا أجمعنا على أن فعلها هناك عمدا يبطل الصلاة، وسهوا لا يبطلها.

فإن قيل: السلام له مثلاً مشروع في آخر الصلاة، فلذلك اختلف حكم عمده وسهوه<sup>(١)</sup>، قلنا: وكذا الكلام له مثل يتضمنه القرآن والقرآن مشروع في الصلاة، فلا فرق بينهما.

وهكذا الجواب عن قياسهم الأخير.

ثم نقول: المعنى في الحديث أنه يبطل الصلاة والطهارة، فلذلك لم يفرق عمده وسهوه<sup>(٢)</sup>، وليس كذلك الكلام، فإنه لا يبطل إلا الصلاة، فلذلك اختلف حكم عمده وسهوه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) فالسلام لا يناقض نظم الصلاة بلفظه وصيغته، لأنها مشتملة عليه، فإذا سلم في غير محله وقصد به التحلل عن الصلاة، وعنده أنه قد أتم الصلاة وأنها ما فإنه يعذر، لأنه قصد إتمام صلاته بما شرع لها، إلا أنه وقع قبل أوانه، فيلغى للسهر.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٠٦، بدائع الصنائع ١/٥٣٨.

(٢) فالحدث إنما يبطل الطهارة، ثم تبطل الصلاة ببطان الطهارة.

ثم إن الحدث لما لم يكن في سهوه ما لا يبطل الصلاة بحال، استوى حكم عمده وسهوه في بطلان الصلاة به.

الحاوي الكبير ٢/١٨١.

فصل: إذا تطاول كلامه في الصلاة ساهيا هل تبطل صلاته؟

في ذلك وجهان:

قال بعض أصحابنا: تبطل<sup>(١)</sup>، لأن الشافعي قال: ومن تكلم ساهيا، أو نسي شيئا من صلب صلاته، بنى ما لم يتطاول<sup>(٢)</sup>، فدل على أنه إذا تطاول لا يبي.

ومنهم من قال: لا تبطل<sup>(٣)</sup>، وتأول قول الشافعي: ما لم يتطاول، أن ذلك منصرف إلى ما تركه من صلب صلاته دون الكلام<sup>(٤)</sup>.

فوجه القول الأول: ثبوت كون الكلام في الصلاة أغلظ من الفعل فيها، بدليل أن يسير الفعل عامدا فيها لا يطلها، ويسير القول عامدا يطلها<sup>(٥)</sup>، فيقول ما لم يطل يسيره الصلاة، وجب أن لا يطله كثيره، أصله الفعل مع كونه أخف حكما من الكلام<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وهو منصوص الشافعي في مختصر البويطي ل ١١، والأصح في المذهب.

انظر: الباب ص ١٠٦، المذهب ٤/٧٨، حلية العلماء ١/٢٠٦، فتح العزيز ١/١١٢، التحقيق ص ٢٣٩.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٣) وهو قول أبي إسحاق المروزي.

انظر: فتح العزيز ٤/١١٢، المجموع ٤/٨٠.

وصحح هذا الوجه الماوردي في الحاوي الكبير ٢/١٨١.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٨١.

(٥) انظر: التهذيب ٢/١٦٢.

(٦) وعلل الأصحاب وجه البطلان لمعنيين:

أحدهما: أن الاحتراز عن الكثير سهل غالبا، لأن النيسان فيه يبعد ويندر، وما يقع نادرا لا يعتد به.

والثاني: أنه يقطع نظم الصلاة وهيئتها، والقليل يحتمل لقلته.

انظر: التهذيب ٢/١٥٧، الوسيط ٢/٦٥٥، فتح العزيز ٤/١١٢.

ووجه القول الآخر: أن كل معنى لا يطل يسيره العبادة لا يطلها كثيره،  
أصله الصوم، فإنه لا يطل بالأكل ناسيا قلّ أو كثر<sup>(١)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المذهب ٧٨/٤.

وهذا القياس جار على طريقة العراقيين في أن أكل الناسي لا يفطر وإن كثر وجهها واحدا، وعند  
الخراسانيين وجهان.

انظر: التعليقة ٨٢٨/٢، المجموع ٨٠/٤.

فصل: إذا نسي شيئاً من صلب صلاته نظر، فإن كان نسي تكبيرة الافتتاح أو النية، فصلاته باطلة لم تنعقد، وعليه الاستئناف<sup>(١)</sup>، وأما إذا كان قد نسي القراءة، فللشافعي في ذلك قولان:

أحدهما: عليه الاستئناف، ذكره في الجديد<sup>(٢)</sup>، وهو الصحيح<sup>(٣)</sup>.

ووجهه قوله -ﷺ- : (( لا صلاة إلا بقراءة ))<sup>(٤)</sup>.

ولأنه ترك فعلاً في الصلاة، فوجب أن لا تصح صلاته، كما لو ترك الركوع أو السجود ناسياً<sup>(٥)</sup>.

وقال في القديم: القراءة تسقط بالنسيان<sup>(٦)</sup>.

ووجهه ما روي أن عمر [رضي الله عنه] صلى ونسي أن يقرأ، ف قيل له في ذلك، فقال: كيف رأيتم الركوع والسجود؟ قالوا: حسناً، قال: فلا بأس<sup>(٧)</sup>.  
ومن ذهب إلى أن القراءة لا تستط بالنسيان، أجاب عن هذا بأن عمر

---

(١) وهو منصوص الشافعي في الأم ١/١٩٨، ٢٠٣.

وهذا هو المذهب، ولا خلاف بين الأصحاب في ذلك، لأن تكبيرة الافتتاح والنية أركان في الصلاة، لا تصح بدونهما.

انظر: الحاروي الكبير ٢/١٨١، المجموع ٣/٢٩١.

(٢) انظر: الأم ١/٢١٠.

(٣) المشهور باتفاق الأصحاب. وقال الرافعي: هو المذهب.

انظر: التنبية ص ٣١، فتح العزيز ٣/٣٣١، المجموع ٣/٣٣٢.

(٤) سبق تخريجه ص ٤٣.

(٥) انظر: الحاروي الكبير ٢/١٨٢، المهذب ٣/٣٣٢.

(٦) انظر: التعليقة ٢/٨٢٩، حلية العلماء ١/١٨٦.

(٧) سبق تخريجه ص ٢٨.

[٤٤] روي عنه من وجه آخر أنه أعاد الصلاة أو هم<sup>(١)</sup> بالإعادة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في ((وأوهم)) ، والصواب ما أثبتته.

(٢) وقد سبق ذكر الآثار في ذلك ص ٢٤٠ .

فرع: على هذه المسألة إن ذكر أنه ترك القراءة، وكان ذلك قبل الركوع، فإنه يقرأ، لأن محل القراءة / لم يفت<sup>(١)</sup>.  
١/٤٩  
وإن ذكر ذلك بعد الركوع والسجود فعلى القول القديم: لا يعيد القراءة، لأن محلها قد فات<sup>(٢)</sup>، وعلى القول الجديد يعيد القراءة، وتصير ركعته الثانية أوله، ولا يعتد بما فعله بين التكبيرة للافتتاح وبين القراءة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وعليه اقتصر المؤلف، وفي وجه: يجب عليه أن يعود إلى القراءة كما لو نسي سجدة أو نحوها.  
انظر: المجموع ٣/٣٣٢.

(٢) وهذا لا خلاف فيه.

انظر: التعليقة ٢/٨٣٠.

(٣) انظر: التهذيب ٢/٩٦، روضة الطالبين ١/٣٤٩-٣٥٠.

وعليه: إن تذكر أنه نسي القراءة بعد السلام.

ففي الجديد: إن كان الفصل قريب لزمه العود إلى الصلاة، ويبي على ما فعل، فيأتي بركعة أخرى، ويسجد للسهر ويسلم.

وإن طال الفصل لزمه استئناف الصلاة.

وفي القديم: لا شيء عليه.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١٨٢، المجموع ٣/٣٣٢.

فصل: حدّ تطاول الكلام نصّ الشافعي في الأم على أنه يرجع فيه إلى عرف الناس وعاداتهم<sup>(١)</sup>.

وقال في الإملاء: يتقدر تطاوله بمقدار فعل ركعة كاملة، وما كان قدره أقل من ذلك فليس بممتطاول<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو علي بن أبي هريرة: ما جاوز قدر فعل صلاة كاملة كان متطاولاً<sup>(٣)</sup>، لأن السلام مبني على تكبيرة الإحرام. والله أعلم.

---

(١) انظر: الأم ١/٤٤٨ ،

وهو الصحيح ، وبه قطع الجمهور.

انظر: المجموع ٤/٨٠ ، التحقيق ص ٢٣٩ .

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢/١٨١ ، التهذيب ٢/١٦١ .

(٣) انظر: حلية العلماء ١/٢١٠ ، المجموع ٤/٨٠ .



مسألة: قال الشافعي : وإن تكلم أو سلّم عامداً، أو أحدث فيما بين إحرامه وبين سلامه، استأنف<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، الكلام في الصلاة يطلها، وسواء في ذلك ما عاد بمصلحتها<sup>(٢)</sup> أو لم يعد<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: إن كان مما يعود إلى مصلحة الصلاة لم تبطل<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) مثل أن يقوم الإمام في محل القعود، فيقول المأموم: أقعد أو عكسه، أو يقوم الإمام إلى خامسة، فيقول المأموم: قد صليت أربعاً، ونحو ذلك.

انظر: التهذيب ٢/١٥٨-١٥٩، روضة الطالبين ١/٣٩٥.

(٣) وهو المذهب.

انظر: اللباب ص ١٠٦، الوجيز ١/٤٩، المجموع ٤/٨٥، مغني المحتاج ١/١٩٤.

وبطلان الصلاة بالكلام، سواء كان لمصلحة الصلاة أو لم يكن هو المذهب عند الحنفية.

انظر: الهداية ١/٦١، البحر الرائق ٢/٢، الفتاوى الهندية ١/٩٨.

وهي رواية عن الإمام أحمد، هي المذهب عند أصحابه، وفي رواية: لا تبطل، وفي رواية ثالثة: تبطل صلاة المأموم دون الإمام.

انظر: الروايتين والوجهين ١/١٣٨، المستوعب ٢/٢٢٨، الإنصاف ٢/١٣٣-١٣٤.

(٤) انظر: المدونة الكبرى ١/١٣٣.

وهذا هو المشهور من المذهب.

انظر: التفریع ١/٢٦٠، التلقين ١/١١٤، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٣.

وقال الباجي في المنتقى ١/١٧٣: ((وعلى-المشهور من المذهب- تناظر شيوخنا بالعراق، فقال

سحنون: إنما يجوز ذلك فيمن سها فسلم من اثنتين على مثل خير ذي الدين، وهذا الحكم مقصور

عليه، وقال عبد الله بن وهب، وابن نافع: لا يجوز لأحد أن يفعل مثل ذلك اليوم، فإن فعله أحد فلا

إعادة عليه، وقال ابن كنانة: لا يجوز لأحد أن يفعله اليوم، ومن فعله فعليه الإعادة...)).

ثم رجح الباجي كلام ابن كنانة.

وانظر هذا الخلاف بين أصحاب مالك في: التمهيد ١/٣٤٤-٣٤٥، عقد الجواهر الثمنية ١/١٦١،

واحتجّ من نصره بأن قال: أجمعنا على أن الكلام كان مباحا في الصلاة، فمن ادعى النسخ فعليه إقامة الدليل.

قال: ولأنه كلام يعود بمصلحة الصلاة<sup>(١)</sup>، فأشبهه السلام عليك أيها النبي<sup>(٢)</sup>.

ودلّلنا ما روي عن ابن مسعود [رضي الله عنه] إن النبي -ﷺ- قال: ((إن الله يحدث من أمره ما شاء، وما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة))<sup>(٣)</sup>.

وعن معاوية بن الحكم [رضي الله عنه] عنه -عليه السلام-: ((إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس))<sup>(٤)</sup>.

وروي عنه -عليه السلام-: ((رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان))<sup>(٥)</sup>.

---

الذخيرة ١٣٨/٢.

(١) وقصد به التنبيه، فلم تبطل به، كالتسبيح.

انظر: الإشراف ٩١/١، الروايتين والوجهين ١٣٨/١.

ورد: بأ النبي -ﷺ- جعل التنبيه بالتسبيح دون الكلام، كما في حديث: ((إذا ناب أحدكم شيء في

صلاته فليسبح))، فلا ينبغي العدول عن هذا إلى الكلام الذي ليس من جنس الصلاة.

انظر: الحاروي الكبير ١٨٣/٢، الوسيط ٦٥٤/٢.

(٢) فهو خطاب يعود لمصلحة إتمام الصلاة.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٩٠.

(٤) سبق تخريجه ص ١٦٢.

فدلت هذه الأحاديث بعمرها على تحريم جميع أنواع الكلام، سواء كان الحاجة أو غيرها، وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها.

انظر: الحاروي الكبير ١٨٢/٢، شرح صحيح مسلم للنووي ٢١/٥.

(٥) سبق تخريجه ص

وهذا يدل على أن العمد لم يعف عنه.

ومن القياس: خطاب آدمي متعمداً، فوجب أن تبطل به الصلاة، الأصل ما لم يكن عائداً إلى مصلحة الصلاة<sup>(١)</sup>.

فأما قولهم: أجمعنا على أن الكلام كان مباحاً في الصلاة، فمن ادعى النسخ وجب عليه إقامة الدليل، فقد ذكرنا الأحاديث .

على أنا نقول: أجمعنا على نسخ إباحة الكلام في الصلاة إذا لم يكن عائداً بمصلحتها، واختلفنا فيما عاد بمصلحتها، فمن خالفنا فيه، وجب عليه إقامة الدليل<sup>(٢)</sup>.

وأما قولهم: كلام يعود بمصلحة الصلاة، فأشبهه السلام عليك أيها النبي، فالجواب عنه أن ذلك مشروع في الصلاة، وليس بكلام آدمي، وفي مسألتنا بخلافه<sup>(٣)</sup>، فبان الفرق بينهما.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٨٣.

(٢) وأجيب بأن الدليل عليه مقام، كما في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- في قصة ذي اليمين. فالنبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه تكلموا في صلاتهم لإصلاحها، ثم بنوا على صلاتهم؛ وهذا دليل على أن الكلام المتعمد لإصلاح الصلاة لا يبطلها.  
انظر: الإشراف ١/٩١، المغني ٢/٤٥٠.

ورُدَّ هذا الجواب: بأن هذا خطاب وجوب للنبي -صلى الله عليه وسلم- وذلك لا يبطل الصلاة.  
ثم إن ذي اليمين والصحابه -رضي الله عنهم- تكلموا لعدم كونهم على يقين من البقاء في الصلاة، لأنهم كانوا مجوزين لنسخ الصلاة من أربع إلى ركعتين.  
انظر: الحاوي الكبير ٢/١٧٩-١٨٠، المجموع ٤/٨٨.  
(٣) انظر: التعليقة ٢/٨٢٨، التهذيب ٢/١٦٠.

مسألة: اختلف قول الشافعي فيمن سبقه الحدث في أثناء صلاته<sup>(١)</sup>، فقال في الجديد: تبطل صلاته وعليه الاستئناف<sup>(٢)</sup>.  
وقال في القديم: يتوضأ ويبنى على صلاته<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) وذكر أهل العلم أن المحدث في صلاته له حالتان:  
إحدهما: أن يحدث المصلي في صلاته باختياره، فصلاته باطلة إجماعاً، وعليه تجديد الطهارة واستئناف الصلاة.  
والحالة الثانية: أن يحدث بغير اختياره، بأن يسبقه الحدث من غير قصد، فتبطل طهارته بلا خلاف، وفي بطلان صلاته قولان، على ما سيذكر المؤلف.  
وانظر: الحاوي الكبير ٢/١٨٤، روضة الطالبين ١/٣٧٧.  
(٢) وهو الصحيح من المذهب.  
انظر: الحاوي الكبير ٢/١٨٤، التهذيب ٢/١٦١، المجموع ٤/٧٥.  
وبطلان صلاة من سبقه الحدث واستئنافها هو قول مالك - رحمه الله - إلا في الراحف، فالمشهور عنه أنه يبنى بشرط أن لا يتكلم وأن يكون قد أتم ركعة فأكثر، وأن يمشي على نجاسة أثناء انصرافه، وأن يتعدى مكان تمكن من غسل الدم فيه.  
انظر: التمهيد ١/١٨٨، عقد الجواهر الثمينة ١/١٥٥-١٥٦، الذخيرة ٢/٨٢ وما بعدها.  
وببطلان الصلاة وعدم البناء قال أحمد بن حنبل في رواية، وهو الصحيح من المذهب، وروي عنه أن صلاته تبطل إذا سبقه الحدث من السيلين، ويبنى إذا سبقه من غيرها، وعنه: لا تبطل صلاته مطاقاً، فيبنى إذا تطهر.  
انظر: المتع في شرح المقنع ١/٤٠٧، الفروع ١/٤٠١، الإنصاف ٢/٣٢-٣٣.  
(٣) انظر: التنبيه ص ٣١، حلية العلماء ١/٢٠٦، الوسيط ٢/٦٣٩.  
واشترط الشافعي والأصحاب على القول القديم في صحة البناء أن لا يتكلم إلا إذا احتاج إليه في تحصيل الماء فيحوز.  
انظر: الرجز ١/٤٦، المجموع ٤/٧٥.  
تنبيه: ذكر البيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٦٥ أن الشافعي - رحمه الله - رجع عن قوله القديم، وقال بالاستئناف وبالله التوفيق.

وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، غير أن أبا حنيفة قال: إذا نام في صلاته فاحتلم، أو سجد على زجاجة فجرحته أو انقضت مدة المسح أو انقطع دم المستحاضة، أو هبت الريح فطرحت على رأسه حجراً أدماه، فإن صلاته تبطل، ويجب عليه الاستئذان<sup>(٢)</sup>، فناقض في هذه المسائل.

واحتج من نصره بما روي عن النبي -ﷺ- قال: ((من قاء أو قللس أو رعف فلينصرف فليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم))<sup>(٣)</sup> قالوا: ولأنه حدث خرج بغير فعل آدمي ولا يستوعب موجب البدن، فوجب أن لا تبطل الصلاة، أصله سلس البول ودم الاستحاضة إذا اتصلا<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وهو المذهب.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٦٦/١، المبسوط ١٦٩/١، تبين الحقائق ١٤٥/١، الاختيار لتعليل المختار ٦٣/١.

وذكر محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة ٧٠/١ مذهب الإمام أبي حنيفة هذا، ثم ذكر أن الإمام استحب لمن سبقه الحدث أن يتكلم ويعيد الصلاة ولا يبن، وإن بنى أجزأه على المذهب. قلت: ونص علماء الحنفية على شروط عدة لجواز البناء -حتى يخرج ما نص عليه الإمام أبي حنيفة من صور تبطل به صلاة من سبقه الحدث- على ما سيذكره المؤلف. ومن هذه الشروط:

- أن يكون الحدث سماوياً - وهو ما لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه.

- وأن يكون الحدث موجباً للوضوء.

- وأن يكون الحدث يندر وجوده.

- وأن لا يفعل فعلاً له منه بُدٌّ.

وانظر بقية الشروط في: الهداية ٥٩/١، البحر الرائق ٣٨٩/١-٣٩٠، الفتاوى الهندية ٩٣/١.

(٢) انظر شروط البناء، والمصادر السابقة في الحاشية رقم (١).

(٣) سبق تخريجه ص ٦٢٦.

(٤) انظر: المذهب ٧٤/٤، الانتصار في المسائل الكبار ٣١٣/٢.

ودليلاً قوله -ﷺ-: (( لا صلاة إلا بطهور ))<sup>(١)</sup>.

وقوله -عليه السلام-: (( من فسا أو قلّس في صلاته، فلينصرف فليتوضأ

وليعد صلاته ))<sup>(٢)</sup>.

=

وهذه الأحداث مما يتلى بها الإنسان، فلو جعلت مانعاً من البناء لأدى ذلك إلى الحرج.

انظر: بدائع الصنائع ٥١٧/١، البحر الرائق ٣٨٩/١.

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وأقرب سياق لما ذكره المؤلف ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٦١/٢

عن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي -ﷺ- أنه قال: (( لا صلاة بغير طهور... )).

وجاء في صحيح مسلم ٢٠٤/١ عنه عن النبي -ﷺ- قال: (( لا تقبل صلاة بغير طهور... )).

وبنحوه روى البخاري في صحيحه ٣١٢/١، ومسلم في صحيحه ٢٠٤/١ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال:

قال رسول الله -ﷺ-: (( لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ )).

والحديث ثبت بنحوه عن جمع من الصحابة، كأنس وأبي بكرة، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم.

فانظر ذلك في: مجمع الزوائد ٢٢٧/١-٢٢٨، تلخيص الحبير ١٣٨/١.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الطهارة، باب: مَنْ يحدث في الصلاة ١/١٤١)، والدارقطني في

سننه ١/١٥٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٦٢، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) ٤/٤) كلهم

من حديث علي بن طلق مرفوعاً، وليس فيه لفظه ((أو قلّس)).

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ٣/٤٦٨: ((حديث حسن))، وصححه الإمام أحمد -كما في عون

المعبود ١/٢٤٣ وابن حبان، وحسنه البغوي في مصابيح السنة ١/١٨٧.

ونقل الزيلعي في نصب الراية ٢/٦٢ عن ابن القطان أنه قال: ((هذا حديث لا يصح، فإن مسلم بن

سلام الحنفي مجهول الحال)).

وأعل كذلك بتفرد جرير بن عبد الحميد بلفظ: ((وليعد صلاته)) كما قال ابن حبان في

صحيحه ٤/٤.

والحديث ضعفه الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٩.

ومن القياس: كل ما منع المضي في الصلاة منع البناء عليها أصله الاحتلام<sup>(١)</sup>.

والمسائل التي ذكرناها أن أبا حنيفة ناقض فيها.

فأما الحديث الذي احتجوا به فالجواب عنه أن راويه ابن أبي مليكة عن النبي -ﷺ- ، فهو مرسل ، ولا يصح الاحتجاج به<sup>(٢)</sup>.

على أنا نتأول قوله : ((ولين علي صلاته)) أنه أراد بذلك الاستئناف، وكما يقال: بنى فلان داره إذا ابتدأ بناءها<sup>(٣)</sup>، ومعنى قوله: ((ما لم يتكلم)) أراد على الفور، ولا يؤخر ذلك<sup>(٤)</sup>.

وأما القياس الذي ذكروه فالجواب عنه أنه لا يمتنع أن يخرج الحدث منه بغير فعل آدمي، ويجب عليه الاستئناف، كما لو ألقى الريح حجراً فشجّه<sup>(٥)</sup>، ثم المعنى في دم الاستحاضة وسلس البول أنهما لا يمنعان المضي في الصلاة فلذلك لم يمنعا البناء<sup>(٦)</sup>، وفي مسألتنا بخلافه، فبان الفرق بينهما. والله أعلم بالصواب.

قد ذكرنا أن للشافعي فيمن سبقه الحدث في صلاته قولين:

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ١٨٥/٢.

ثم إن من سبقه الحدث قد فقد شرط الصلاة في أثنائها على وجه لا يعود إليها إلا بعد زمن طويل وعمل كثير، فتفسد صلاته بذلك.

انظر: المغني ٥٠٩/٢.

(٢) والحديث سبق الكلام على علة ضعفه في ص ٦٦٦ من هذه الرسالة.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ١٨٥/٢.

(٤) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣١٢/٢.

(٥) انظر: المصدر السابق ٣١٤/٢.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ١٨٥/٢.

أحدهما: لا تبطل صلاته، فتفرع على هذا إذا سبقه بعض الحدث ، وأخرج بقيته باختياره أن خروج البقية لا يبطل الصلاة<sup>(١)</sup>، والمعنى فيه أن إخراجها تكميل للصلاة<sup>(٢)</sup> لثبوت قوله -ﷺ- : ((لا يصلين أحدكم وهو يدافع الأخبثين))<sup>(٣)</sup>.

ومعنى آخر: أن الذي أخرجه باختياره هو بقية الذي سبق خروجه، وما كان أوله لا يبطل الصلاة، فكذلك آخره<sup>(٤)</sup>.

ومعنى آخر: أن الذي سبق خروجه صادف الطهارة فأبطلها، والذي أخرجه باختياره لم يصادفه الطهارة فيبطلها، فهو أضعف في حكمه من الأول، وقد ثبت أن الأول لم يبطل الصلاة، فلأن يكون الثاني مع ضعف حاله بأن لا

---

(١) وهذا هو الصحيح المنصوص في القديم، وبه قطع جمهور الشافعية.

انظر: فتح العزيز ٨/٤، روضة الطالبين ١/٣٧٧-٣٧٨.

وقال إمام الحرمين والغزالي تبطل الصلاة بخروج البقية.

انظر: المجموع ٧٥/٤.

(٢) فهو محتاج إلى إخراج البقية لئلا يسبقه مرة أخرى.

انظر: المجموع ٧٥/٤.

وحتى لا ينشغل بمدافعة الأخبثين كما علل المؤلف.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ١٠٨/٧، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٢/٣ بهذا اللفظ من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

والحديث في صحيح مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهية الصلاة بحضرة الطعام ٣٩٣/١)، وسنن أبي داود (كتاب الطهارة، باب: أيصلي الرجل وهو حاقن ٦٨/١)، وصحيح ابن حبان ٢٥٧/٣، ومستدرک الحاكم ١٦٨/١ من حديثها بألفاظ متقاربة: ((لا صلاة بحضرة الطعام ولا هو يدافع الأخبثين)). وهذا لفظ مسلم.

(٤) انظر: المذهب ٧٤/٤.



يطلبها أولى<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: التعليقة ٨٣٢/٢، التهذيب ١٦٢/٢.

فصل: إذا تنفس<sup>(١)</sup> أو نفخ<sup>(٢)</sup> في الصلاة، نظرت:

فإن كان أبان حرفين مثل أن قال: أف أو أخ أو آه، بطلت صلاته، لأنه

تكلم عامداً.

فإن لم يين حرفين لم تبطل صلاته<sup>(٣)</sup>، لما روى عبد الله بن عمر ((و))<sup>(٤)</sup> قال:

كسفت الشمس، فصلى رسول الله -ﷺ- وساق الحديث إلى أن قال: فلما كان

في آخر سجدة نفخ وقال: ((اللهم لم تعدني هذا وأنا فيهم ، ولم تعدني هذا وهم

يستغفرون))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) التَّنَفُّس: هو استمداد النَّفْس ، وهو خروج الريح من الأنف والقم، والجمع أنفاس.

انظر: لسان العرب ٢٣٦/٦.

(٢) النفخ: هو إخراج الهواء من القم مع صوت شبيه بالنطق بحرفي أف أف.

انظر: القاموس المحيط ٣٧٥/١، معجم لغة الفقهاء ص ٤٨٤.

(٣) وهذا هو المذهب.

انظر: التنبية ص ٣١، التهذيب ١٦٠/٢، المجموع ٨٩/٤.

وذلك لأن ما لا يبين منه حرفان ليس بكلام، فلا تبطل به الصلاة.

انظر: المذهب ٧٨/٤، مغني المحتاج ١٩٥/١.

(٤) في أ: عبد الله بن عمر، والحديث من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص كما في سنن أبي داود

وغيره.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: من قال: يركع ركعتين ٧٠٤/١)، والبيهقي في

السنن الكبرى ٣٥٨/٢.

الحديث قال عنه النووي في المجموع ٧٨/٤: ((في إسناده ضعف)).

وذكره في خلاصة الأحكام ٤٩٨/١ في فصل الضعيف.

وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ١٢٤/٢.

أقول: وعجياً لأمر المؤلف، كيف أثبت من هذا الحديث أن النبي -ﷺ- عندما نفخ لم يين منه حرفين،

وأني له هذا.

---

بل الحديث استدل به على أن النفخ مطلقا لا يفسد الصلاة، إذ أن النفخ لا يعد كلاما في اللغة التي  
خاطبنا بها النبي - ﷺ - ، وإبطال الصلاة بمجرد الصوت إثبات حكم بلا أصل ولا نظير.  
وانظر مزيداً من الأدلة في هذه المسألة في : مجموع الفتاوى ٢٢/٦١٨ - ٦٢٠ ، نيل الأوطار ٢/٣٧٣ -  
٣٧٤ ، الشرح الممتع لابن عثيمين - رحمه الله - ٣/٤٩٨ .

فصل: إذا اعتمد في قيامه على عصا أو استند إلى حائط:

قال أبو علي الطبري في الإفصاح: لا تبطل صلاته<sup>(١)</sup>.

وقال ((أبو الحسين)) بن القطان<sup>(٢)</sup>: تبطل / <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> .

وقول أبي علي هو الصحيح<sup>(٥)</sup>، لأن اعتماده لم يخرج عن حال القيام<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٢/٢٥٩.

(٢) وفي أ: (أبو الحسن) والصواب ما أثبتته.

وهو: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين المعروف بابن القطان، البغدادي، من كبار الشافعيين، أخذ العلم عن ابن سريج ثم من أبي إسحاق المروزي، ثم عن ابن أبي هريرة، ارتحل في طلب العلم، ودرس في بغداد، وأخذ عنه العلماء، له مصنفات في أصول الفقه وفروعه، وله كتاب الفروع، توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: المغني لابن باطيش ٢/٤٦، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/١٢٥.

(٣) وبه قطع إمام الحرمين والغزالي.

انظر: الوسيط ٢/٦٠٢، فتح العزيز ٣/٢٨٣.

(٤) وفي وجه ثالث: يجوز الاستناد إن كان بحيث لو رفع السناد لم يسقط، وإلا فلا.

انظر: روضة الطالبين ١/٣٣٩، التحقيق ص ١٩٥.

(٥) وصححه البغوي في التهذيب ٢/١٠٦، والرافعي في فتح العزيز ٣/٢٨٤، والنسوي في المجموع ٣/٢٥٩.

(٦) انظر: فتح العزيز ٣/٢٨٤.

ولأن المتعمد لم يقصد بفعله هذا منافاة الصلاة. (الحاوي الكبير ٢/١٨٦).

ولقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه ٢/٢٧٧ عن معمر عن قتادة قال: سئل ابن عمر عن الاعتماد على الجدر في الصلاة فقال: ((إنا لنفعله، وإن ذلك ينقص من الأجر)).

فصل: إذا قرأ كتاباً بين يديه وهو يصلي، نظرت:

فإن كان تكلم به، بطلت صلاته، لأنه تكلم عامداً<sup>(١)</sup>.

وإن قرأه بقلبه، لم تبطل صلاته<sup>(٢)</sup>، لما روى أبو هريرة [رضي الله عنه] عن النبي -

ﷺ - أنه قال: ((إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وهو المذهب.

انظر: الحاوي الكبير ١٨٤/٢، التعليقة ٨٣٨/٢، المجموع ٩٥/٤.

(٢) وإن طال، ولكن يكره، نص عليه الشافعي في الإملاء، وأطبق عليه الأصحاب.

انظر: المجموع ٩٥/٤، التحقيق ص ٢٤٢.

وذكر الرافعي في فتح العزيز ١٣١/٤ وجهاً: أن حديث النفس إذا كثر أبطل الصلاة.

وتعقبه النووي في روضة الطالبين ٣٩٨/١ وقال: ((هو وجه شاذ)).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الطلاق، باب: الطلاق في الإغلاق والكره والسكران

والمجنون ٤٨٥/٩)، ومسلم في صحيحه (كتاب الإيمان، باب: تجاوز الله عن حديث النفس

١١٧/١).

فصل: روى المزني عن الشافعي في الجامع الكبير، قال: إذا كان في فمه طعام أو بين أسنانه، فجري مع ريقه حتى ازدرده<sup>(١)</sup>، لم تبطل صلاته<sup>(٢)</sup>، وإن مضغه أو علكه، بطلت صلاته<sup>(٣)</sup>.

وهذا صحيح، لأن ما جرى به الريق لا يمكنه الاحتراز منه، فلذلك عفي عنه، وأما إذا مضغه فهو قادر على الاحتراز منه.

---

(١) ازدرده: أي ابتلعه، والمزرد بالفتح: الحلق، يقال: ازدرد اللقمة يزدردها زرداً: ابتلعها.

انظر: لسان العرب ٣/١٩٤، القاموس المحيط ١/٤١٢.

(٢) بالاتفاق، وهذا فيما إذا لم يتعمد بلع ذلك الشيء، وأما إن تعمد ذلك فصلاته باطلة بلا خلاف.

انظر: التهذيب ٢/١٦٣، المجموع ٤/٨٩-٩٠.

(٣) فالمضغ وحده يبطل الصلاة وإن لم يصل شيء إلى الجوف، ويجري عليك الطعام مجراه في البطلان.

انظر: روضة الطالبين ١/٤٠٢، الحواشي المدنية ١/٢٩٥، مغني المحتاج ١/٢٠٠.

وفصل علماء الشافعية في مسألة العلك، فإنه لو مضغ علكاً بطلت صلاته، فإن لم يمضغه، بل وضعه في فمه، نظر: فإن كان جديداً يذوب ويصل إلى جوفه بطلت صلاته، وإن كان مستعملاً لا يذوب، لم تبطل صلاته، كما لو أمسك في فمه حصة.

انظر: التهذيب ٢/١٦٣، التعليقة ٢/٨٣٥.

فرع: على هذا إذا كان في فمه سكرة فذابت واختلطت بريقه فبلعها،  
فإن صلاته تبطل<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ أبو حامد: لا تبطل<sup>(٢)</sup>، لأن هذا عمل يسير<sup>(٣)</sup>.

قال القاضي: والأصل في هذا أن كل ما أبطل الصوم فهو يبطل الصلاة<sup>(٤)</sup>،  
وإذا ترك السكر في فمه فذابت وبلعها فقد بطل صومه بلا خلاف، وليس  
الاعتبار بما ذكره الشيخ أبو حامد من يسير العمل، وإنما الاعتبار وصول السكر  
إلى جوفه باختياره<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهو الصحيح عند الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ٢٠٩/١، التحقيق ص ٢٤١، روضة الطالبين ٤٠٢/١.

(٢) انظر: المجموع ٩٠/٤.

(٣) ولم يوجد منه مضغ وازدراء.

انظر: فتح العزيز ٨٩/٤، مغني المحتاج ١/ ٢٠٠.

(٤) انظر: المهذب ٨٩/٤، التهذيب ١٦٣/٢.

(٥) فالمعتبر في ذلك أن الواجب هو الإمساك، فهو شرط في الصلاة، ليكون حاضر الذهن راجعاً  
إلى الله تعالى وحده تاركاً للعادات.

انظر: الوسيط ٦٦٠/٢، فتح العزيز ١٣٥/٤.

فصل: قال الشافعي: وإن عمل في الصلاة عملاً قليلاً ، مثل دفعه المارّ بين يديه، أو قتل حيّة، أو ما أشبه ذلك، لم يضره<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، يسير العمل مثل مسحه وجهه، وإصلاحه ردائه يكره في الصلاة ولا يبطلها<sup>(٢)</sup>.

فأما قتل الحية والعقرب في الصلاة فهو مستحب<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.

(٢) انظر: المهذب ٩٢/٤.

ولقد اختلف فقهاء الشافعية في ضبط القليل من الأفعال الذي لا يبطل الصلاة، والكثير الذي يبطلها على أربعة أوجه:

أحدها: القليل: ما لا يسع زمانه فعل ركعة، والكثير ما يسعها.

والثاني: القليل: هو كل عمل لا يحتاج إلى كلتي يديه، كرفع عمامة، والكثير ما احتاج إلى ذلك، كشد العمامة وتكويرها.

والثالث: القليل: ما لا يظن الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة، والكثير ما يظن أنه ليس فيها. وهذا اختاره الغزالي في الوجيز ٤٩/١، وضعفه الرافعي في فتح العزيز ١٢٨/٤ بأن من رآه يحمل صبياً أو يقتل حية يظن أنه ليس في الصلاة، وهذا القدر لا يبطلها بلا خلاف.

الرابع: وهو الصحيح المشهور، وبه قطع الجمهور: أن الرجوع فيه إلى العادة، فلا يضر ما يعده الناس قليلاً، كالإشارة برد السلام، وخلع النعال، ورفع العمامة، وحمل الصغير ووضع، ودفع المار، واشباه هذا، وأما ما عدّه الناس كثيراً، كخطوات كثيرة متوالية، وفعلات متتابعة، فتبطل الصلاة.

انظر: التعليقة ٨٣٤/٢، حلية العلماء ٢٠٩/١، المجموع ٩٣/٤، مغني المحتاج ١٩٩/١.

(٣) انظر: المجموع ٩٤/٤.

فالعمل القليل الذي لا يبطل الصلاة مكروه إلا في مواضع:

أحدها: أن يفعله ناسياً.

والثاني: أن يفعله لحاجة مقصودة.

والثالث: أن يكون مندوباً إليه، كقتل الحية والعقرب ودفع الصائل ونحو ذلك.



وقال إبراهيم النخعي: هو مكروه<sup>(١)</sup>، كما أن مسح الوجه وتسوية الرداء مكروه.

ودلينا ما روى أبو هريرة [رضي الله عنه] عن النبي -ﷺ- ((أنه أمر بقتل الأسود بن في الصلاة، الحية والعقرب))<sup>(٢)</sup>.

وروي عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ((أنه رأى ريشة بين يديه وهو يصلي فظنها عقرباً، فضربها بنعليه))<sup>(٣)</sup>.

فأما قياسه على مسح الوجه وتسوية الرداء فغير صحيح، لأن في قتل الحية والعقرب دفع مضرة، ولا يحصل دفع مضرة في مسح الوجه وتسوية الثوب.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٥٣٨/١، وعند الرزاق في المصنف ٤٤٩/١ عن مغيرة، عن إبراهيم أنه سئل عن قتل العقرب في الصلاة؟ قال: إن في الصلاة لشغلا. وانظر نقل قوله في: الأوسط ٣٧١/٣، حلية العلماء ٢٠٩/١.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤٦٣/٢، والدارمي في سننه ٣٥٤/١، وأبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: العمل في الصلاة ٥٦٦/١)، والترمذي في سننه (كتاب الصلاة، باب: ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة ٢٣٤/٢)، والنسائي في سننه (كتاب السهو، باب: قتل الحية والعقرب في الصلاة ١٠/٣)، وابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة، باب: ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة ٣٩٤/١)، وعبدالرزاق في المصنف ٤٤٩/١، والحاكم في المستدرک ٢٥٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٧٧/٢.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ٢٣٤/٢: ((حديث حسن صحيح))، وقال الحاكم في المستدرک ٢٥٦/١: ((هذا حديث صحيح))، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرک، وقال الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند ١٦٧/١٢: ((إسناده صحيح))، وصحح الحديث ابن حبان (الإحسان) ٤٢/٤، وابن خزيمة في صحيحه ٤١/٢، والبخاري في مصابيح السنة ٣٧٣/١، والألباني في صحيح سنن أبي داود ١٧٣/١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٥٣٨/١، وابن المنذر في الأوسط ٢٧٠/٣.

مسألة: قال: وإن فات رجلاً مع الإمام ركعتان من الظهر قضاهما بأم القرآن وسورة<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، عندنا أن ما أدركه المأموم مع الإمام هو أول صلاته<sup>(٢)</sup>.  
ومذهبنا قال الأوزاعي<sup>(٣)</sup>، وإسحاق<sup>(٤)</sup>، وأبو بكر ابن المنذر<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو حنيفة<sup>(٦)</sup>، والثوري<sup>(٧)</sup>، وأحمد<sup>(٨)</sup>: ما أدرك المأموم هو آخر صلاته.

وعن مالك روايتان:

إحداهما: مثل قولنا<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) انظر: مختصر المزني ص ١٩.  
(٢) وهو نص الشافعي في الأم ٣١١/١.  
وهو المذهب عند أصحابه.  
انظر: التنبيه ص ٣٤، حلية العلماء ٢٢٢/١، روضة الطالبين ٤٨١/١.  
(٣) نقل المزني في مختصره ص ٢٠، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٢٤/٢، عن الأوزاعي أنه قال: ((ما أدركت من صلاة الإمام أول صلاتك)).  
(٤) انظر قول إسحاق في: مسائل أحمد وإسحاق ٥١٩/١، المجموع ٢٢٠/٤.  
(٥) انظر: الأوسط ٢٤٠/٤.  
(٦) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٩٣/١، رؤوس المسائل ص ١٦٦، تبين الحقائق ١٥٢/١، الفتاوى الهندية ٩١/١.  
(٧) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٩٣/١، الأوسط ٢٤٠/٤.  
(٨) ما أدرك المأموم هو آخر صلاته في الصحيح من مذهب أحمد وعليه أصحابه.  
وروي عنه: أن ما أدركه أول صلاته.  
انظر: المستوعب ٣١٢/٢، المحرر ٩٦/١، الإنصاف ٢٢٥/٢.  
(٩) وهي رواية سحنون عن ابن القاسم عن مالك كما في المدونة الكبرى ٩٧/١، وهذا هو المشهور من المذهب.

والأخرى: مثل قول أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

واحتج المخالف بقوله -ﷺ-: فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا<sup>(٢)</sup>

انظر: التمهيد ٢٠/٢٣٤.

(١) وهي رواية أشهب وهو الذي ذكره ابن عبد الحكم عن مالك.

وكلا القولين صحيح عن الإمام مالك.

انظر: الكافي لابن عبد البر ١/٢١٤.

وعليه اختلف المتأخرون في مقتضى المذهب على ثلاث طرق:

الأولى: البناء في الأقوال والأفعال، فيجعل ما أدركه مع الإمام أول صلاته.

الثانية: القضاء في الأقوال والأفعال فيجعل ما أدركه مع الإمام آخر صلاته.

الثالثة: البناء في الأفعال والقضاء في الأقوال، وهذا هو المشهور من المذهب عند جل المتأخرين.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/٢٠٢، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٠، تنوير المقالة ٢/٢٢٠، مختصر

خليل مع جواهر الإكليل ١/١١٨، شرح منح الجليل ١/٢٣٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢/٤٧٣، والنسائي في سننه (كتاب الإمامة، باب: السعي إلى الصلاة

١١٤/٢)، وابن حبان في صحيحه ٣/٢٩١، وابن الجارود في المتقى (غوث المكود ١/٢٦٢) كلهم

من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ المؤلف.

وذكر البيهقي في السنن الكبرى ١/٤٢٣ عن الإمام مسلم بن الحجاج أنه قال: ((لا أعلم هذه

اللفظة: ((وما فاتكم فاقضوا)) رواها عن الزهري غير ابن عيينة، أخطأ ابن عيينة في هذه اللفظة)).

وتبعه أبو داود في سننه ١/٣٨٤-٣٨٥ وذكر أن أصحاب الزهري رووا هذا الحديث بلفظ

: ((فاقضوا)) إلا ابن عيينة فرواه وحده بلفظ: ((فاقضوا)).

ولكن ابن حجر في الدراية ١/٢١٦ تعقب ذلك بأن ابن عيينة قد تابعه معمر عند أحمد.

قلت: وهي في المسند ١/٥٣٠. وقال عنها أحمد شاكر في تخريج المسند ١/٨٠: ((إسناده صحيح)).

وأخرج أيضاً الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٩٦ بإسناده عن ابن الهاد -يزيد بن عبد الله- عن

الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة وفيه: ((وما فاتكم فاقضوا)).

والحديث من طريق سفيان بن عيينة صححه الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند ١/٢٤١، والألباني

=

وقالوا: وروي عنه-عليه السلام- أنه قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن ما أدركه آخر صلاة الإمام، فيجب أن يكون آخر صلاته، كما لو أدرك معه ابتداء الصلاة<sup>(٣)</sup>.

قالوا: وقد ناقض الشافعي في هذه المسألة فيمن فاته ركعتان من الظهر أنه يقضيها ويقرأ فيهما الحمد وسورة، لأن ما أدركه لو كان أول صلاته لوجب أن يقول: يقرأ فيما يقضيه بالحمد وحدها<sup>(٤)</sup>.

=

في صحيح سنن النسائي ١/١٨٧، والأرنؤوط في تخريج صحيح ابن حبان ٥/٥١٨.

(١) ووجه الدلالة من الحديث: أن القضاء اسم لما يؤدي من الفائت، والفائت أول الصلاة، فكان ما يؤديه المسبوق قضاء لما فاته، وهو أول الصلاة.

انظر: بدائع الصنائع ١/٥٦٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٧٥٧.

(٣) انظر: رؤوس المسائل ص ١٦٧.

فلو كان ما يؤديه المسبوق أول صلاته لفات الاتفاق بين الفرضية، ووجدت المخالفة، وهذا مانع لصحة الاقتداء، لأن المقتدي تابع للإمام، فيقضي الاتفاق أن يكون للتابع ما للمتبع وإلا فاتت التبعة.

انظر: بدائع الصنائع ١/٥٦٦.

(٤) وهذا اعتراض من المزني في مختصره ص ٢٠ على الشافعي فيما نقله عنه.

قلت: وما نقله المزني عن الشافعي -رحمه الله- هو قوله القديم، وهذه المسألة تفريع على قوله الجديد باستحباب قراءة الحمد وسورة معها في الركعة الثالثة والرابعة، وسيرد المؤلف في آخر هذه المسألة ص ٦٧٦ على هذا الاعتراض.

ودليلنا ما روى الشافعي عن علي كرم الله وجهه قال: ما أدرك المأموم فهو أول صلاته<sup>(١)</sup>.

وروى ابن المنذر عن عمر وأبي الدرداء مثل ذلك<sup>(٢)</sup>. ولا يخالف لهم<sup>(٣)</sup>.  
ومن القياس ركعة افتتحها بتكبيرة الإحرام، فوجب أن تكون أول صلاته،  
كما لو أدرك أول صلاة الإمام، أو صلى منفرداً<sup>(٤)</sup>.  
وقياس آخر: ركعة ليس قبلها ركعة، أو نقول: ركعة بعدها ركعة،  
فوجب أن تكون أول صلاته، الأصل فيه ما ذكرناه.  
وقياس آخر: ركعة هي أول صلاته فعلاً، فيجب أن تكون أول صلاته  
حكماً<sup>(٥)</sup>، الأصل ما ذكرناه من إدراكه أول صلاة الإمام، ومن صلاته منفرداً.  
ولأن أبا حنيفة قال فيمن أدرك مع الإمام ركعة من المغرب: إنه يصلي بعد

---

(١) ذكره المزني في مختصره ص ٢٠، والأثر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٢٢٢، وعبد الرزاق في المصنف ٢/٢٢٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٢٤.

(٢) انظر: الأوسط ٤/٢٣٩.

رواه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٢٢٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٢٤.

وقال ابن عبد البر في التمهيد ٢/٢٣٥: ((أسانيدنا عن عمر وأبي الدرداء وعلي ضعاف)).

(٣) قلت: بل روى ابن المنذر أيضاً في الأوسط ٤/٢٣٩ خلاف ذلك عن ابن مسعود وابن عمر، فكانا يجعلان ما أدركا مع الإمام آخر صلاتهم.

وانظر الأثرين في: مصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٢٣.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٩٤.

(٥) أما الفعل فهو أن أول كل شيء ما يبدأ به، وآخره ما ينتهي إليه.

وأما الحكم فإنه سيحتاج بالتحريم في أداء ما أدركه، ولا يحتاج إليها في قضاء الفائت.

انظر: التعليقة ٢/٨٤٠.

سلام الإمام ركعة ويجلس للتشهد<sup>(١)</sup>، فناقض في هذا، ولو كان ما أدركه آخر صلاته لم يجوز له الجلوس في هذه الركعة التي قضاها، لأنها أول صلاته<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حنيفة -أيضاً- في هذه المسألة: إذا أتم صلاته يجب عليه أن يجلس قدر التشهد ثم يسلم، فناقض في هذا أيضاً، لأن الجلوس الواجب عليه قد فعله مع الإمام.

فإن قيل: إنما وجب الجلوس عليه ههنا لأجل السلام<sup>(٣)</sup>، قلنا: أوجبوا عليه إن رفع رأسه من آخر سجدة وليسلم من غير جلوس إن كان الأمر كذلك. فإن قيل: ليس من سلام إلا وقد شرع قبله جلوس، فلذلك أوجبناه عليه، قلنا: هذا باطل، لأن أبا حنيفة قال: لو جلس قدر التشهد ثم سها فقام إلى خامسة، ثم ذكر في الحال فجلس، أنه يسلم ولا يجلس قدر التشهد. فإن قيل: قد تقدم جلوسه، فقيامه ههنا لا يؤثر، قلنا: وكذلك يلزمكم فيمن أدرك مع الإمام ركعة فجلس فيها أنه لا يجب عليه الجلوس قدر التشهد قبل السلام، لأن ما يخلل بينهما من أفعال الصلاة، كالقيام هناك ساهياً. فأما قوله -ﷺ-: ما فاتكم فاقضوا فالجواب عنه أن القضاء يكون بمعنى

---

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/٥٦٥، الفتاوى الهندية ١/٩١.

(٢) انظر: التهذيب ٢/١٦٩، المجموع ٤/٢٢١.

ورد هذا الإلزام بأن ما أدركه المسبوق مع الإمام هو آخر صلاته حكماً للتبعية، وبعد انقطاع تحريمه الإمام زالت التبعية، فصارت الحقيقة معتبرة، فكانت هذه الركعة ثانية هذا المسبوق، والقعدة بعد الركعة الثانية في المغرب واجبة.

انظر: بدائع الصنائع ١/٥٦٧.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٩٤.

الأداء والإتمام، يقال: قضى فلان دينه وصلاته، إذا أداها<sup>(١)</sup>.

وجواب آخر: أن قوله -عليه السلام-: وما فاتكم فاقضوا حث على الاشتغال بمتابعة الإمام مما أدرك معه، وقضى ما لم يدرك معه بعد الفراغ، يدل على ذلك أنه قد روي: ما فاتكم فأتوا<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله -عليه السلام-: / فلا تختلفوا عليه فالجواب عنه أنا نهينا عن ٥١/أ الاختلاف عليه في الأفعال الظاهرة، يدل على ذلك جواز صلاة المتفل خلف المفترض بالإجماع منا ومن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وكذلك أمر المأموم بمتابعة الإمام إذا أدركه راكعاً أو قاعداً، وحكمهما مختلف، لأن ذلك يعتد به من فرض الإمام دون المأموم، ولو أمرنا أن لا نختلف

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٩٥.

وحمل بعض الشافعية قوله -عليه السلام-: ((فاقضوا)) على الفعل لا القضاء المعروف في الاصطلاح، والعرب تطلق القضاء بمعنى الفعل، قال، الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ وقال: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾.

انظر: مختصر خلافيات البيهقي ٢/١٦٩، المجموع ٤/٢٢١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان، باب: لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار ٢/١٤٩)، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ١/٤٢٠).

قال ابن حجر في فتح الباري ٢/١٥١: ((والحاصل أن أكثر الروايات وردت بلفظ: ((فأتوا))، وأقلها بلفظ: ((فاقضوا))، وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإتمام والقضاء مغايرة، لكن إذا كان مخرج الحديث واحداً واختلف في لفظه منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى، وهنا كذلك، لأن القضاء وإن كان يطلق على الفئات غالباً لكن يطلق على الأداء أيضاً، فيحمل عليه حتى لا يغير قوله: فأتوا)).

(٣) انظر: الهداية ١/٥٨، الاختيار لتعليل المختار ١/٦٠، المجموع ٤/٢٧١.

عليه في كل أمور الصلاة لكان حكم الإمام والمأموم فيما ذكرناه سواء.  
وأما قولهم: ما أدركه آخر صلاة الإمام فيجب أن يكون آخر صلاته، كما  
لو أدرك ابتداء الصلاة، فالجواب عنه أن هذا غير صحيح، لأن ما أدركه معقبه  
ركعة في حقه دون حق الإمام، فبان الفرق بينهما.  
وأما دعواه مناقضة الشافعي فيما قاله فقد أجاب عنه بعض أصحابنا فقال:  
إن للشافعي قولين:

أحدهما: يقرأ المسلم الحمد وسورة في كل ركعة من الصلاة، فكلام  
الشافعي خرج على هذا القول<sup>(١)</sup>.

وقال بعض أصحابنا: بل قال الشافعي هذا على القولين جميعاً<sup>(٢)</sup>، والمعنى  
فيه أن المأموم فاتة فضيلة قراءة السورة واستماعها من الإمام، فاستحب له أن  
يستدرك ذلك فيما بقي من صلاته<sup>(٣)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهو قوله الجديد الذي نص عليه في الأم ٣١١/١.

وعلى هذا القول يسقط الاعتراض.

انظر: الحاوي الكبير ١٩٣/٢.

(٢) وهو قول أبي إسحاق وأكثر الأصحاب، وهذا التخريج هو الأصح.

انظر: الحاوي الكبير ١٩٣/٢، روضة الطالبين ٤٨١/١.

(٣) لئلا تخلو صلاته من سورة.

وأما إذا أدرك فضيلة السورة في الأولين إما منفرداً، أو مأموماً أدرك مع الإمام أول صلاته، فلا يقرأ  
بالسورة في الأخرتين.

انظر: الحاوي الكبير ١٩٣/٢، التعليقة ٨٤١/٢، المجموع ٢٢٠/٤.



فصل: إذا فات رجلا من صلاة الإمام ركعتان، وقلنا: إنه يقضيها بالحمد  
وسورة، فهل يجهر بالقراءة فيهما؟  
للشافعي في ذلك قولان:  
أحدهما: يجهر قاله في الإملاء<sup>(١)</sup>، ووجهه: أن الجهر من هيئات القراءة،  
فلما استحَببنا له فضيلة القراءة استحَببنا له كمال هيئاتها.  
والقول الآخر: لا يجهر<sup>(٢)</sup>، لأن سنة الأخرتين من كل صلاة أن لا يجهر  
فيها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: حلية العلماء ١/٢٢٣، المجموع ٤/٣٨٨.

(٢) وهو نص الشافعي في الأم ١/٣١٢ في باب المسبوق، وهو المذهب وبه قطع الجمهور.

انظر: التبصرة ص ٣٩٦، التحقيق ص ٢٠٦.

(٣) انظر: المجموع ٤/٣٨٨.

فصل: إذا أدرك الإمام راعيا كبر للإحرام تكبيرة، وكبر للركوع أخرى، ويرفع يديه فيهما<sup>(١)</sup>.

لأن هذه الركعة يعتد له بها إذا أدركها، فأشبه إدراكه مع الإمام أول صلاته.

وإن أدرك الإمام ساجدا كبر للإحرام وسجد، وهل يكبر للسجود؟ فيه وجهان:

من أصحابنا من قال: يكبر له<sup>(٢)</sup> كما يكبر للركوع<sup>(٣)</sup>.  
ومنهم من قال: يسجد من غير تكبير<sup>(٤)</sup>، لأنه غير متابع للإمام في التكبير، ولأن هذا السجود لا يعتد له به<sup>(٥)</sup>.

وإن أدرك الإمام في التشهد الأول، كبر للإحرام، وجلس معه للمتابعة من غير تكبير، فإذا نهض الإمام نهض معه بالتكبير متابعة له<sup>(٦)</sup>.

وإن أدرك من صلاة الإمام ركعة، فصلّاها معه، فسلم الإمام قام

---

(١) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: التبصرة ص ٣٨٨، المذهب ٤/٢١٤، روضة الطالبين ١/٤٨٠.

(٢) وبه قال الجويني في التبصرة ص ٣٩٢، وصححه الشيخ أبو نصر كما في حلية العلماء ١/٢٢١.

(٣) انظر: التهذيب ٢/١٧٠.

(٤) وهو الأصح باتفاق الأصحاب.

انظر: فتح العزيز ٤/٤٢٤، روضة الطالبين ١/٤٨٠.

(٥) انظر: المذهب ٤/٢١٨.

(٦) وهو منصوص الشافعي في الأم ١/٣١١.

ولا خلاف بين الأصحاب في ذلك.

انظر: المجموع ٤/٢١٨.

بالتكبير<sup>(١)</sup> وأتم لنفسه، وإنما كان كذلك لأنه قام إلى ابتداء ركعة، والتكبير مشروع في ابتداء كل ركعة<sup>(٢)</sup>.

فأما إذا أدرك الإمام في التشهد الأخير، فإنه يكبر للإحرام، ويجلس معه، فإذا سلم الإمام قام هو إلى صلاته بغير تكبير، وإنما كان كذلك لأن تكبيرة الإحرام قد فعلها، وجلوسه كان متابعة للإمام، وقيامه بعد ذاك إنما هو للقراءة، ولم يشرع للقراءة تكبير<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وبه قال أبو حامد.

انظر: الوسيط ٧١٤/٢، التهذيب ١٦٩/٢.

وهو وجه في المذهب، ضعفه النووي في المجموع ٢١٩/٤.

والمنصوص عن الشافعي في الأم ٣١١/١ أنه يقوم بغير تكبير.

وهو الصحيح المشهور عند الأصحاب.

انظر: المجموع ٢١٨/٤.

(٢) بل الصحيح في المذهب: أن يقوم بلا تكبير، لأن القيام من الأولى إلى الثانية إنما سن فيه تكبيرة

واحدة، وقد أتى بها مع الإمام حين رفع من السجود إلى التشهد.

انظر: الحاوي الكبير ١٤٠/٢.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ١٤٠/٢.

فصل: إذا فاته مع الإمام ركعة، فابتدأ بفعلها، ثم دخل مع الإمام في

صلاته هل يصح؟

في ذلك قولان: نقل عنه البويطي أنه لا يصح<sup>(١)</sup>، لأنه عقد صلاته منفردا،

فلا يصح نقلها إلى الجماعة<sup>(٢)</sup>.

والقول الآخر: يصح<sup>(٣)</sup>، لأنه لو أدرك مع الإمام ركعة فصلاها ثم أتم

صلاته منفردا صحت، كذلك ههنا مثله.

وهذه المسألة مبنية على قولي الشافعي فيمن صلى ركعة منفردا ثم دخل

الإمام، هل يسلم ويصلي معه، أو يدخل معه في صلاته من غير سلام؟ وسنذكر

هذا بعد إن شاء الله.

---

(١) انظر: مختصر البويطي ل ٨٢ .

(٢) والقول بعدم صحة ذلك هو الموافق لهديه - عليه السلام - حيث قال: ((إذا جئتم ونحن سجدود، فاسجدوا

ولا تعدوها شيئا، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة)) [أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٥٨/٣ ،

والحاكم في المستدرک ٢١٦/١، وصحاحه، وصححه الذهبي في مختصره، والألباني في تحقيق صحيح

ابن خزيمة ٥٧/٣].

(٣) واشتغال المسبوق بقضاء ما فاته، ثم الدخول مع الإمام في صلاته كان من فعل المسلمين في

ابتداء الإسلام، قال معاذ بن جبل - عليه السلام - كما في مسند أحمد ٣٢٧/٦، وسنن أبي داود ٣٤٦/١،

والسنن الكبرى للبيهقي ٤٢١/٢ - ((وكانوا يأتون الصلاة وقد سبقهم النبي - عليه السلام - ببعض الصلاة،

فيشير إليهم كم صلى بالأصابع واحدة أم اثنتين، فيصليها، ثم يدخل مع القوم في صلاتهم، فجاء

معاذ فقال: لا أجده على حال إلا كنت عليها ثم قضيت ما سبقني، فلما قضى رسول الله - عليه السلام -

قام معاذ يقضي، فقال رسول الله - عليه السلام - : ((قد سن لكم معاذ فهكذا فاصنعوا)).

مسألة: قال الشافعي: ويصلي الرجل قد صلى مرة مع الجماعة كل صلاة<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال، لا يختلف مذهب الشافعي فيمن صلى منفردا، ثم أدرك  
تلك الصلاة جماعة، أنه يستحب له فعلها<sup>(٢)</sup>.

وأما إذا كان قد صلى جماعة ففي ذلك وجهان:  
أحدهما: يفعلها ثانية، وهو ظاهر المذهب<sup>(٣)</sup>.  
والثاني: يفعلها إلا أن تكون فجرا أو عصراً<sup>(٤)</sup>.  
وقال مالك<sup>(٥)</sup> والأوزاعي: يكره له أن يعيد المغرب خاصة، ويستحب له

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

(٢) وهو المذهب في جميع الصلوات.

انظر: اللباب ص ١٢٦، التنبيه ص ٣٣، التعليقة ٢/٨٤٩، المجموع ٤/٣٢٥.

وفي وجه شاذ: أنه يعيد الظهر والعشاء فقط، ولا يعيد الصبح والعصر والمغرب.

وحكي وجه ضعيف: أنه يعيد الظهر والعشاء والمغرب فقط.

انظر: حلية العلماء ١/٢٢٣، فتح العزيز ٤/٢٩٨-٢٩٩، المجموع ٤/٢٢٣.

(٣) وهو الأصح عند جماهير الأصحاب.

انظر: روضة الطالبين ١/٤٤٩.

(٤) انظر: اللباب ص ١٢٦، التهذيب ٢/٢٥٦.

وفي وجه ثالث: لا يستحب الإعادة مطلقاً، وهو الأصح عند الصيقلاني، وبه قال الغزالي.

وفي وجه رابع: أنه إن كان في الجماعة الثانية زيادة فضيلة، لكون الإمام أعلم أو أورع أو الجمع أكثر

أو المكان أشرف فيستحب الإعادة، وإلا فلا.

انظر: الوسيط ٢/٦٩٦، فتح العزيز ٤/٣٠٠، مغني المحتاج ١/٢٢٣.

(٥) مذهب الإمام مالك: أن كل من صلى في جماعة لا يعيد تلك الصلاة في جماعة.

ومن صلى وحده ثم أدرك جماعة فله أن يعيد تلك الصلاة مع الجماعة، وهذا في كل صلاة إلا

المغرب وحدها.

وهذا هو منصوص المدونة ١/٨٧-٨٨.

ما سواها<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يكره له إعادة المغرب والصبح<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصرهم بنهيه -ﷺ- عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس  
وبعد العصر حتى تغرب الشمس<sup>(٣)</sup>.

---

وانظر: التفريع ٢٦٣/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٨.

وفي عقد الجواهر الثمينة ١٨٩/١: ((لا تعاد المغرب ولا العشاء بعد الوتر على المشهور)).  
وهو المذهب عند متأخري المالكية.

انظر: التاج والإكليل ٨٧/٢، جواهر الإكليل ١٠٧/١، الذخيرة ٢٦٩/٢.  
ومذهب مالك قال الإمام أحمد في الصحيح من مذهبه، وعليه جماهير أصحابه.  
وعنه يعيد المغرب، ويشفعها بركعة على الصحيح.

انظر: المستوعب ٣٢٣/٢، المتع في شرح المقنع ٥٤٤/١، الإنصاف ٢١٧/٢-٢١٨.

(١) انظر: نقل كراهة إعادة المغرب عن الأوزاعي في الحاروي الكبير ١٩٥/٢، المجموع ٢٢٥/٤.  
ونقل الشاشي في حلية العلماء ٢٢٣/١، والبغوي في التهذيب ٢٥٥/٢ عن الأوزاعي كراهية إعادة  
المغرب والصبح.

(٢) ومذهب أبي حنيفة فيما نقله عنه محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة ٢١١/١-٢١٢  
وفي كتاب الآثار ٢٢٣/١ أنه لا تعاد المغرب والصبح والعصر.  
وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: شرح معاني الآثار ٣٦٤/١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب مواقيت الصلاة، باب: لا يتحرى الصلاة قبل غروب  
الشمس ٧٧/٢)، ومسلم في صحيحه (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهي عن  
الصلاة فيها ٥٦٦/١-٥٦٧).

كلاهما عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: ((نهى رسول الله -ﷺ- ... الحديث))، وعن أبي سعيد  
الخدري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((لا صلاة بعد الفجر ... الحديث)).

قالوا: ولأنه إذا أعاد المغرب صارت شفعا فأخرجها عن عددها الموضوعة له.

قالوا: ولأنه إذا أعاد المغرب فهي نافلة له، ولم يشرع نافلة عددها ثلاث ركعات<sup>(١)</sup>.

ودليلنا ما روى جابر بن ((يزيد))<sup>(٢)</sup> بن الأسود<sup>(٣)</sup> عن أبيه<sup>(٤)</sup> قال: شهدت مع رسول الله -ﷺ- صلاة الصبح بمنى، فلما قضى صلاته إذا رجلان في آخر القوم لم يصليا، فأمر بهما فجئ بهما ترعد فرائصهما<sup>(٥)</sup>، فقال: ما منعكما أن تصليا معنا؟ فقالا: كنا صلينا في رحالنا، قال: فلا تفعلنا، إذا صليتما ثم أتيتما مسجد الجماعة، فصليا معهم تكتب لكما نافلة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) فالنافلة لا تكون وترا في غير الوتر، وإنما تكون شفعا.

انظر: الحجة على أهل المدينة ٢١١/١، شرح معاني الآثار ٣٦٤/١، الكافي لابن عبد البر ٢١٨/١.

(٢) في أ ((يزيد))، والصواب ((يزيد)) كما في ترجمته.

(٣) هو: جابر بن يزيد بن الأسود السوائي، ويقال الخزاعي، روى عن أبيه، وروى عنه يعلى بن عطاء. قال عنه النسائي: ثقة، وثقه ابن حبان، وخرج حديثه في صحيحه.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٩٧/٢، تهذيب الكمال ٤٦٥/٤، تهذيب التهذيب ٣٥٢/١.

(٤) هو الصحابي يزيد بن الأسود السوائي، حليف قريش، عداؤه في الكوفيين، سكن الطائف، وشهد الصلاة مع رسول الله -ﷺ-، وروى عنه ابنه جابر، وروى له أبو داود والترمذي والنسائي وآخرون.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٨٢/٣٢، الاستيعاب ٢٧٩٢، الإصابة ٥٠٧/٦.

(٥) هي اللحمة بين الصدر والكف، ترعد من الخوف والغضب.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٣١/٣، لسان العرب ٦٤/٧.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ١٦٤/٥، وأبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم ٣٨٦/١)، والترمذي في سننه (كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة ٤٢٤/١)، والنسائي في سننه (كتاب الإمام، باب: إعادة الفجر مع

=

الجماعة لمن صلى وحده (١١٢/٢)، والدارقطني في سنته ٤١٣/١-٤١٤، والحاكم في المستدرک ٢٤٤/١.

والحديث قال عنه الشافعي في القديم: إسناده مجهول.

قال البيهقي في السنن الكبرى ٤٢٨/٢ بعد أن نقل كلام الشافعي: ((إنما قال ذلك لأن يزيد بن الأسود ليس له راوٍ غير ابنه جابر، ولا لجابر بن يزيد راوٍ غير يعلى بن عطاء)).  
وعلق ابن الترمذاني في الجوهر النقي ٤٢٨/٢ على تعليل البيهقي هذا: أنه لا وجه لذكر يزيد هنا، لأنه صحابي، فلا يضره كونه ليس له راوٍ غير ابنه)).

وذكر ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٠/٢ أن يعلى بن عطاء من رجال مسلم، وجابر بن يزيد ثقة، وله راوٍ آخر غير يعلى هو عبد الملك بن عمير كما هو عند ابن منده في المعرفة.

وقال الترمذي في سنته ٤٢٦/١: ((حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح)).

وصححه ابن حبان في صحيحه ٥٧/٤، وابن السكن كما في التلخيص الحبير ٣٠/٢، والألباني في تخریج مشكاة المصابيح ٣٦٣/١، والأرنؤوط في تحقيق شرح السنة ٤٣٢/٣.

قلت: وقد تأول الحنفية هذا الحديث عدة تأويلات:

-منها: أن أبا يوسف -رحمه الله- ذكر في الإملاء أن تلك الحادثة كانت في صلاة الظهر (انظر: المبسوط ١٧٥/١).

قلت: ولكن الحديث قد نص أن ذلك كان في صلاة الصبح.

-ومنها: ما تأوله الطحاوي في مختصر اختلاف العلماء ٢٩٩/١: ((أن في قوله -ﷺ- ((وهما نافلة)) أن الصلاة الثانية نافلة، والنافلة منهية عنها بعد العصر والفجر وأن يكون وترًا)).

وهذا مقابل بأنه -ﷺ- يعلم أوقات النهي، ومع ذلك أمر الرجلين أن يصليا مع الجماعة إن حضراها وإن كانا قد صليا في رحالهما.

فإن قيل: إن هذا الحديث كان قبل ورود النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، وهو ناسخ لحديث يزيد بن الأسود. (انظر: شرح معاني الآثار ٣٦٤/١).

قلت: النسخ حجة، ولكن ما يدلنا أن حديث النهي عن الصلاة بعد الفجر والعصر ناسخ لحديث يزيد بن الأسود؟!.



وروى الحسن عن أبي بكرة<sup>(١)</sup> [رضي الله عنه] أن النبي -ﷺ- صلى بهم المغرب صلاة الخوف، فصلى بالطائفة التي معه ثلاث ركعات، ثم انصرفوا، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلى بهم ثلاث ركعات فكانت الثلاث لكل واحدة من الطائفتين، وكانت لرسول الله -ﷺ- ست ركعات<sup>(٢)</sup>.

ثم على فرض التسليم لكم بذلك، فإنه قد رُود في السنة ما يدل على معنى حديث يزيد بن الأسود، وهو ما أخرجه مالك في الموطأ ١/١٢٧، وأحمد في المسند ٤/٦١٨ عن بسر بن محجن، عن أبيه أنه كان في مجلس مع رسول الله -ﷺ- فأذن بالصلاة، فقام رسول الله -ﷺ- فصلى ورجع، ومحجن في مجلسه، فقال له رسول الله -ﷺ-: ((ما منعك أن تصلي مع الناس؟ أأنت برجل مسلم؟)) فقال: بلى يا رسول الله! ولكني كنت قد صليت في أهلي، فقال له رسول الله -ﷺ-: ((إذا جئت المسجد، وكنت قد صليت، فأقيمت الصلاة؛ فصل مع الناس وإن كنت قد صليت)) [وسنده صحيح كما قال الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ١/٣٦٣].

هذا وقد حمل كثير من أهل العلم حديث أوقات النهي على إنشاء صلاة تطوع لا سبب لها، ويقرر المؤلف هذا المعنى قريبا إن شاء الله.

(١) هو الصحابي الجليل نفع بن الحارث بن كلدة بن عمرو، أبو بكرة الثقفي، وقيل اسمع نفع بن مسروح، سُمي أبو بكرة لأنه تدلى إلى النبي -ﷺ- ببكرة من حصن الطائف، فكني أبا بكرة، أعتقه رسول الله -ﷺ- يومئذ، روى عن النبي -ﷺ-، وروى عنه: الأحنف بن قيس والحسن البصري ومحمد ابن سيرين وغيرهم، وكان -ﷺ- من خيار الصحابة وفقهائهم، توفي في البصرة سنة خمس، وقيل إحدى وخمسين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/١٥، سير أعلام النبلاء ٣/٥، الإصابة ٦/٣٦٩.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٢/٦١، والحاكم في المستدرک ١/٣٣٧.

وقال: ((صحيح على شرط الشيخين))، وقال الذهبي في مختصره: ((على شرطهما وهو غريب)).

وأعله ابن القطان بأن أبا بكرة أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة.

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ٢/٨٠ بعد نقله لهذا: ((وهذه ليست بعلة، فإنه يكون مرسل

صحابي)).

ومن القياس: أنه أدرك الجماعة وهو من أهلها، فاستحب له فعلها، الأصل في ذلك الظهر والعشاء<sup>(١)</sup>.

ولأنها أحد صلوات اليوم والليلة، فاستحب له فعلها، قياساً على الظهر والعشاء.

ولأن ما استحب في الظهر والعشاء استحب في غيرهما من الصلوات، أصله / إذا لم يكن قد صلى.

فأما احتجاجهم بنبيه -ﷺ- عن الصلاة بعد الصبح والعصر، فالجواب عنه: أن ذلك مصروف إلى الصلاة التي لا سبب لها<sup>(٢)</sup>، يدل عليه ما روي عن أم سلمة أن النبي -ﷺ- صلى في منزلها بعد العصر ركعتين، فسأله عنهما فقال: ((هما ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر فشغلني عنهما الوفد))<sup>(٣)</sup>.

وروي قيس بن قهد<sup>(٤)</sup> أن النبي -ﷺ- رآه يصلي بعد الفجر ركعتين، فسأله

---

(١) انظر: الحاروي الكبير ١٩٦/٢.

(٢) انظر: شرح السنة ٤٣١/٣، معالم السنن ٣٠٠/١.

وهنا له غرض في إعادة الصلاة، وهو حيازة فضيلة الجماعة، فلا تدخل تحت النهي.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب مواقيت الصلاة، باب: ما يُصلى به بعد العصر من الفوائت ونحوها ٨١/٢).

(٤) هو: قيس بن قهد الأنصاري، ويقال هو: قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة، النجاري الأنصاري، قاله مصعب الزيري، وخطأه بعض العلماء، وذهبوا إلى أن قيس بن قهد هو غير قيس بن عمرو، وذهب ابن حبان إلى أنهما واحد، وأن قهداً لقب عمرو، ورجح كلام ابن حبان الشيخ أحمد شاكر في تخريج سنن الترمذي ٢٨٦/٢، والألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ٣٢٩/١.

ولقيس صحبة، وقد روى عن النبي -ﷺ-، وروى عنه قيس بن أبي حازم ومحمد بن إبراهيم التيمي.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٧٢/٢٤، الإصابة ٣٧٦/٥، تهذيب التهذيب ٥٧٠/٤.

عنهما فقال: ركعتا الفجر لم أكن صليتهما، فلم ينكر عليه<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم: إذا أعاد المغرب صارت شفعا فذلك باطل ، لأن الصلاتين قد تخللتهما سلام وإحرام، ولو جاز ما قالوه لجاز لقائل أن يقول: إذا أعيدت الظهر تصير ثمان ركعات.

وأما قولهم: لم يشرع نافلة عددها ثلاث ركعات فغير صحيح، لأن الوتر ثلاث ركعات إن شاء المصلي وهي نافلة.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٦/٦٢٥، وأبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: من فاتته حتى يقضيها ٥١/٢)، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء فيمن تفرته الركعتان قبل الفجر ٢٨٥/٢، وابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيها ٣٦٥/١)، والحاكم في المستدرک ١/٢٧٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٨٠.

وقال الترمذي في سننه ٢/٢٨٦: ((وإسناد هذا الحديث ليس بم متصل: محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من قيس)).

قلت: وقد ذكر الحاكم في المستدرک هذا الحديث من غير طريق محمد بن إبراهيم، وهي طريق متصلة، ثم قال الحاكم بعد ذلك: ((قيس بن قهد الأنصاري صحابي والطريق إليه صحيح على شرطهما))، ووافقه الذهبي في مختصره.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي ٢/٢٨٧: ((هذه الطرق كلها يؤيد بعضها بعضا، ويكون بها الحديث صحيحاً، لا شبهة في صحته))، وكذا صححه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ١/٣٢٩. مجموع طرقه.

فصل: قال: والأولى فريضة، والثانية سنة<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، نص الشافعي في الجديد على أن الأولى هي فريضة<sup>(٢)</sup>،

وهو القول الصحيح.

وقال في القديم: ذاك إلى الله تعالى، يحتسبه بأيهما شاء عن الفرض<sup>(٣)</sup>.

وقال الأوزاعي: إذا صلى ثانيا في الجماعة فكلاهما فرض<sup>(٤)</sup>، وقد ثبت عن

النبي -ﷺ- أنه قال: ((إذا أتيتم مسجد الجماعة فصليا معهم تكتب لكما

نافلة))<sup>(٥)</sup>، فدل على أن الأولى هي الفريضة<sup>(٦)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

(٢) وهو المذهب، وبه قال جماهير الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١٩٦، التهذيب ٢/٢٥٦، المجموع ٤/٢٢٤.

(٣) انظر: المهذب ٤/٢٢٣، حلية العلماء ١/٢٢٤، الرسيط ٢/٦٩٧، روضة الطالبين ١/٤٤٩.

وهذا القول مروى عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، فروى مالك في الموطأ ١/١٢٨، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٢٩ أن رجلا سأله فقال: ((إني أصلي في بيتي، ثم أدرك الصلاة في المسجد مع الإمام، أفأصلي معه؟ فقال له: نعم، قال الرجل: أيتهما أجعل صلاتي؟ قال له ابن عمر: أوذلك إليك؟ إنما ذلك إلى الله عز وجل يجعل أيتهما شاء)).

قال الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ١/٣٦٤: إسناده صحيح على شرطهما)).

(٤) انظر: حلية العلماء ١/٢٢٤.

وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي حكاه الخراسانيون، وفي وجه آخر: أن الفرض أكملها.

انظر: المجموع ٤/٢٢٤.

(٥) سبق تخريجه ص ٦٨٣.

(٦) ولأنه أسقط الفرض بالأولة، فوجب أن تكون الثانية نفلا.

انظر: المهذب ٤/٢٢٣، التعليقة ٢/٨٥١.

قال الشافعي: ومن لا يستطيع إلا أن يومئ أوماً، وجعل السجود أخفض من الركوع<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، وجملته أن القيام في الصلاة فرض مع القدرة<sup>(٢)</sup>، بدليل قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٤)</sup> وهذا خطاب للنبي -ﷺ- ولأئمة<sup>(٥)</sup>.

وروى عمران بن حصين قال: قال لي رسول الله -ﷺ-: صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب<sup>(٦)</sup>.  
وروي أن جعفر بن أبي طالب<sup>(٧)</sup> كرم الله وجهه سأل رسول الله -ﷺ-

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

(٢) وهذا مما أجمع عليه المسلمون.

انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٤٠، مراتب الإجماع ص ٢٦، الإفصاح ١٢٢/١.

وقال النووي في المجموع ٢٥٨/٣: ((حتى قال أصحابنا: لو قال مسلم أنا أستحل القعود في الفريضة بلا عذر، أو قال: القيام في الفريضة ليس بفرض، كفر إلا أن يكون قريب عهد بإسلام)).

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٣٨.

(٤) سورة المزمل، الآيتان ١-٢.

(٥) وهذه المسألة الأصولية وهي: الخطاب الخاص بالنبي -ﷺ- كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ﴾

و: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ هل يشمل الأمة فيدخلون تحت ذلك الخطاب أم لا؟

الصحيح من المذهب: أنه لا يشملهم.

وظاهر كلام الشافعي في البويطي أنه يشملهم الخطاب، واختاره إمام الحرمين وابن السمعاني، وهو ظاهر كلام المؤلف.

انظر: الإحكام في أصول الأحكام ٢/٢٦٠، نهاية السؤل ٢/٣٥٨، البحر المحيط ٣/١٨٦.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب ٧٤٧/٢).

(٧) هو الصحابي الجليل جعفر بن أبي طالب -عبد مناف- بن عبد المطلب بن هاشم القرشي

لما أراد الخروج إلى الحبشة عن الصلاة في السفينة؟ فقال: صل قائما إلا أن تخاف  
الغرق<sup>(١)</sup>.

وروى علي بن أبي طالب [عليه السلام] عن النبي -ﷺ- قال: يصلي المريض قائما،  
فإن لم يستطع صلى جالسا، فإن لم يستطع فعلى جنب، فإن لم يستطع استلقى  
على ظهره وأومى بطرفه<sup>(٢)</sup>.

---

الهاشمي، أبو عبد الله الطيار، ابن عم رسول الله -ﷺ-، أسلم قديما، وهاجر المجرتين، وكان -ﷺ-  
شبيه النبي -ﷺ- في الخلق والخلق، روى عن النبي -ﷺ-، وروى عنه ابنه عبد الله، وعبد الله بن  
مسعود، وعمرو بن العاص، وغيرهم، استعمله النبي -ﷺ- على غزوة مؤتة بعد زيد بن حارثة،  
واستشهد بها سنة ثمان بأرض البلقاء.

وانظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء/٢٠٦، الإصابة/٥٩٢، العبر/٩.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٩٤/١ بإسنادين، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢١/٣.

قال الدارقطني عن السند الأول: ((فيه رجل مجهول))، وعن الآخر: ((فيه حسين بن علوان متروك)).  
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٦٣/٢: ((رواه البزار وفيه رجل لم يسم وبقيه رجاله ثقات، وإسناده  
متصل)).

وأخرج الدارقطني في سننه ٣٩٥/١ والحاكم في المستدرک ٢٧٥/١، والبيهقي في السنن  
الكبرى ٢٢١/٣ هذا الحديث من طريق آخر عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: سئل النبي -ﷺ-  
عن الصلاة في السفينة فقال: ... الحديث.

قال الحاكم بعده: ((هذا الحديث صحيح الإسناد على شرط مسلم))، ووافقه الذهبي في مختصره.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٤٢/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٣٦/٢.

قال ابن حجر في التلخيص ٢٤١/١: ((وفي إسناده حسين بن زيد، ضعفه ابن المديني، والحسن بن  
الحسين العرني وهو متروك)).

وضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ٣٤١/١، والألباني في إرواء الغليل ٣٤٥/٢.

مسألة: إذا كان في ظهره علة تمنعه عن الركوع والسجود، ولا تمنعه من القيام وجب عليه أن يصلي قائماً<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يسقط عنه القيام إذا عجز عن الركوع والسجود<sup>(٢)</sup>. واحتج من نصره بأن قال: كل حالة يسقط فيها الركوع والسجود، وجب أن يسقط فيها القيام<sup>(٣)</sup>، أصل ذلك صلاة النافلة على الراحلة<sup>(٤)</sup>، وصلاة الفريضة على ((الفرس في المسابقة))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهو نص الشافعي في الأم ١/١٦٦.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: المذهب ٤/٣١٢، روضة الطالبين ١/٣٤٠، مغني المحتاج ١/١٥٤.

وبه قال مالك في المدونة الكبرى ١/٧٧.

وهو مذهب الإمام أحمد.

انظر: المستوعب ٢/٣٨٣، المحرر في الفقه ١/١٢٧، المتع في شرح المقنع ١/٥٩٣.

(٢) وهو المذهب، فإن صلى قائماً بالإيماء أجزأه.

انظر: بدائع الصنائع ١/٢٨٦، تبين الحقائق ١/٢٠٢، الفتاوى الهندية ١/١٣٦.

وروي عن أبي يوسف وزفر: أنه يصلي قائماً.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٣٢٤، البناء ٢/٦٩٧.

(٣) إذ الغالب أن من عجز عن الركوع والسجود كان عن القيام أعجز، لأن الانتقال من القعود إلى القيام أشق من الانتقال من القيام إلى الركوع، والغالب ملحق بالمتيقن في الأحكام فصار كأنه عجز عن الأمرين.

انظر: بدائع الصنائع ١/٢٨٦.

(٤) انظر: المغني ٢/٥٧٢.

(٥) في أ: "الفرش في المسابقة"، وما أثبتته هو الصواب.

ثم إن القيام وسيلة إلى السجود، فإذا سقط المقصود سقطت الوسيلة.

انظر: البحر الرائق ١/١٢٦، فتاوى قاضي خان ١/١٧١، الهداية ١/٧٧.

ودليلنا ما ذكرناه من عموم الآي والأخبار<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: قادر على القيام في صلاة فريضة من غير مشقة قاذحة، فوجب أن لا يسقط عنه، أصله إذا كان قادرا على الركوع والسجود. ولأن القيام ركن، فوجب أن لا يسقط بالعجز عن ركن آخر، كالقراءة<sup>(٢)</sup>.

ومن الاستدلالات نقول: العجز عن القيام لا تسقط الركوع والسجود، فكذلك يجب أن يكون العجز عنهما لا يسقط فرض القيام<sup>(٣)</sup>.

فأما قولهم: كل ما أسقط فيها الركوع والسجود فغير مسلم، لأن الإيماء بالركوع والسجود لم يسقط، ولو صلى من غير أن يومئ لم تصح صلاته، ولا تأثير لقولهم هذا، لأن المتفعل على الأرض لا يسقط عنه الركوع والسجود، ويسقط عنه القيام.

ثم نقول: لا يمتنع أن يسقط عنه الركوع والسجود، ولا يسقط عنه القيام، لأن الصلاة على الجنائزة يجب فيها القيام دون الركوع والسجود<sup>(٤)</sup>، والمعنى في الأصل أن المشقة القاذحة عمّت القيام والركوع والسجود، وفي مسألتنا تناولت الركوع والسجود دون القيام، فيجب أن يقتصر عليهما.

---

(١) وفيها أنه علّق جواز القعود بالعجز عن القيام، فدل أنه لا يجوز تركه مع القدرة عليه.

(الإشراف ١/١١٠).

(٢) انظر: المغني ٢/٥٧٢.

(٣) انظر: الإشراف ١/١١٠.

(٤) انظر: المغني ٢/٥٧٢.



فصل: إذا لحقت المشقة في القيام ، ففي ذلك ثلاثة فصول:

أحدها: أن تكون مشقة يسيرة، فلا يسقط فرض القيام لأجلها، كما قلنا  
فيمن لحقته مشقة يسيرة في استعمال الماء أن التطهر به لا يسقط عنه<sup>(١)</sup>، وفيمن  
لحقته مشقة يسيرة في الصوم<sup>(٢)</sup>، وكذلك إن كان يمكنه الاعتماد على عصا في  
الصلاة، ويدفع ذلك عنه مشقة القيام، فإنه يجب عليه<sup>(٣)</sup>.

والفصل الثاني: إذا كانت المشقة قاذحة فإن القيام يسقط<sup>(٤)</sup> لما روي أن  
النبي ﷺ - ركب فرسا فصرع عنه، فجحش<sup>(٥)</sup> شقه الأيمن، وحضرت الصلاة  
فصلى قاعداً<sup>(٦)</sup>.

والفصل الثالث: إذا كانت المشقة القاذحة تلحقه في القيام وراء الإمام،  
ويمكنه أن يصلي لنفسه قائما، وتكون المشقة في ذلك يسيرة، فهو مخير بين صلاته

---

(١) انظر: ص ٩١٩ من التعليقة الكبرى، بتحقيق الأخ حمد محمد جابر.

(٢) انظر: المجموع ٢٥٨/٦، مغني المحتاج ٤٣٧/١.

(٣) لأنه قادر على القيام من غير ضرر فلهزمه، والاعتماد أفضل من الصلاة جالسا.

انظر: المغني ٥٧١/٢، المجموع ٢٦٦/٣، مغني المحتاج ١٥٤/١.

(٤) ولا يُعنى بالمشقة القاذحة عدم تأني القيام فقط، بل خوف الهلاك أو زيادة المرض أو لحوق  
مشقة شديدة، أو خوف الغرق ، ودوران الرأس في حق راكب السفينة كلها أعذار شرعية تسقط  
القيام، وهذا هو المذهب عند الشافعية.

واختار إمام الحرمين أن المشقة القاذحة هي المشقة التي تلحق خشوع المصلي قائما.

انظر: فتح العزيز ٢٨٥/٣، المجموع ٣١٠/٤.

(٥) جحش: أي انخدش جلده وانسحج .

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤١/١، لسان العرب ٢٧٠/٦.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الأذان: باب: إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة ٢٧٥/٢) وفي

مواضع أخر، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: اتمام المأموم بالإمام ٣٠٨/١).

وراء الإمام قاعداً، وبين صلاته لنفسه قائماً.  
قال الشافعي: والأفضل أن يصلي منفرداً<sup>(١)</sup>، لأن القيام فرض، والجماعة  
فضل، وإحراز الفرض أولى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) وهو نصه في الأم ١/١٦٧.

وهو المذهب، وبه قطع جمهور الأصحاب.

وفيه وجه: أن صلاته جماعة أفضل قاله الشيخ أبو حامد.

انظر: الحاوي الكبير ٢/١٩٨، المجموع ٤/٣١٣، روضة الطالبين ١/٣٤٢.

(٢) انظر: المذهب ٤/٣١٢.

فإن صلى مع الإمام وقعد في بعضها صحت صلاته.

قال الأصحاب: ولو كان بحيث لو اقتصر على قراءة الفاتحة، أمكنه القيام، وإذا زاد عجز، صلى  
بالفاتحة، وترك السورة.

فلو شرع في السورة، فعجز، قعد. ولا يلزمه قطع السورة ليركع.

انظر: التهذيب ٢/١٧٥، روضة الطالبين ١/٣٤٢.

فصل: ومن صلى قاعدا<sup>(١)</sup> فللشافعي في صفة قعوده قولان<sup>(٢)</sup>:  
نقل عنه البويطي أن المستحب قعوده متربعا<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>، وذكر هذا ابن المنذر<sup>(٥)</sup>  
وزكريا الشامي<sup>(٦)</sup> عن الشافعي.

(١) ولا ينقص ثواب من صلى قاعداً عن ثوابه في حال القيام، لأنه معذور.

انظر: فتح العزيز ٢٨٥/٣، المجموع ٣١٠/٤.

(٢) وهذان القولان في الأفضل من هيئات القعود، والمذهب أنه لا يتعين لقعود المعذور هيئة، بل يجزئه جميع هيئات القعود، لكن يكره له الإقعاء في هذا القعود وغيره.

انظر: الحاوي الكبير ١٩٧/٢، الوسيط ٦٠٣/٢، فتح العزيز ٢٨٥/٣، المجموع ٣١١/٤.

(٣) انظر: مختصر البويطي ل ١٣.

(٤) والتربع: هو ضرب من الجلوس، وهو أن يقعد الإنسان على إيتيه ويجعل قدمه اليمنى إلى جانب يساره، وقدمه اليسرى إلى جانب يمينه.

انظر: لسان العرب ١٠٩/٨، معجم لغة الفقهاء ص ١٢٧.

(٥) انظر: الأوسط ٣٧٥/٤.

(٦) كذا في أ، ولعله تصحيف للساجي.

وهو: زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي البصري، أبو يحيى الساجي، الحافظ، أحد الأئمة الثقات، أخذ الفقه عن المزني والربيع ومحمد بن بشار وغيرهم، وروى عنه أبو الحسن الأشعري وأبو أحمد بن عدي وأبو بكر الإسماعيلي وخلق آخرون.

له من المصنفات: كتاب "اختلاف الفقهاء" وكتاب "اختلاف الحديث"، توفي في البصرة سنة سبع وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: المغني لابن باطيش ١٤٤/٢، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٩٩/٣-٣٠٠، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٩٥/١.

وبه قال مالك<sup>(١)</sup>، والثوري<sup>(٢)</sup> والليث بن سعد<sup>(٣)</sup> وأبو يوسف ومحمد بن الحسن<sup>(٤)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup> وإسحاق<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وهو منصوص المدونة الكبرى ٧٧/١.

وبه قال أصحاب مالك في المشهور من المذهب، ومال بعض المتأخرين إلى أنه يجلس فيه كجلوس التشهد.

انظر: الكافي لابن عبد البر ٢٣٦/١، عقد الجواهر الثمينة ١٣٧/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٠، جواهر الإكليل ٧٨/١.

(٢) انظر: الأوسط ٣٧٥/٤، المغني ٥٦٨/٢.

وهذا التربع عنده في حالة جلوسه وركوعه، وإذا أراد أن يسجد ثني رجله وسجد.

انظر: الأوسط ٣٧٧/٤، مصنف عبد الرزاق ٤٦٧/٢.

(٣) ومذهب الليث بن سعد كمذهب سفيان الثوري.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٥٦/١.

(٤) وهو المشهور عنهما.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٥٦/١.

وروي عن أبي يوسف: أنه يكون في حال قراءته وقيامه متربعاً، فإذا أراد أن يركع أو يسجد فرش رجله اليسرى وجلس عليها، كما يجلس في الصلاة.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٥٦/١، بدائع الصنائع ٢٨٦/١.

(٥) واستحباب قعوده متربعاً هو الصحيح من المذهب، وروي عنه: يجب التربع، وعنه: إن أطال

القراءة تربع، وإلا افترش. فإذا أراد أن يركع أو يسجد فالصحيح من المذهب وعليه أكثر أصحابه أنه يثني رجله، وعنه: لا يثنيهما في ركوعه، بل يركع وهو متربع.

انظر: المستوعب ٣٨١/٢، المغني ٥٦٨-٥٦٩، الإنصاف ٣٧٥/٢.

(٦) انظر نقل قوله في: مسائل أحمد وإسحاق ٣٣٣/١، الأوسط ٣٧٥/٤.

ومذهب إسحاق كقول أحمد في الصحيح من مذهبه.

وحكى المزني عنه أن الأفضل صلاته مفترشاً<sup>(١)</sup>، وذكر هذا القول عن الشافعي الطحاوي<sup>(٢)</sup> والقاضي أبو حامد المروروذي<sup>(٣)</sup>.  
وبه قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>، وزفر<sup>(٥)</sup>.

ووجهه ما روي عن ابن مسعود [رضي الله عنه] قال: لأن أجلس على رضفة<sup>(٦)</sup>

---

(١) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: الحاوي الكبير ١٩٧/٢، روضة الطالبين ١/٣٤١-٣٤٢، مغني المحتاج ١/١٥٤.

وللأصحاب في صفة القعود مع القولين وجهان:

أحدهما: أنه ينصب ركبته اليمنى، ويجلس على رجله اليسرى، فلا يتربع ولا يفترش، وهذا محكي عن القاضي حسين.

والثاني: أنه يتورك في هذا القعود، حكاه إمام الحرمين والغزالي.

انظر: الوسيط ٢/٦٠٤، فتح العزيز ٣/٢٨٧، المجموع ٤/٣١١.

وذكر الماوردي في الحاوي الكبير ١٩٧/٢ لبعض الأصحاب قولاً أنه يقعد في موضع القيام متربعا، وفي موضع الجلوس الأول مفترشا، وفي موضع الجلوس الأخير متوركا، واستحسنه.

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٥٦.

(٣) انظر: حلية العلماء ١/٢٣٨.

(٤) وهي رواية الحسن بن زياد عنه.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٥٥.

وروى محمد بن الحسن في كتابه الآثار ١/٢٧٦-٢٧٩ عن أبي حنيفة أنه يقعد في الصلاة كيف شاء من غير كراهة، إن شاء متربعا، وإن شاء مفترشا، وإن شاء محتبيا.

وهذه الرواية هي الصحيح من المذهب.

انظر: المبسوط ١/٢١٠، البناية ٢/٦٨٩، الفتاوى الهندية ١/١٣٦، رد المختار على الدر المختار ٢/٥٦٦.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٨٦، البحر الرائق ١/١٢٢.

(٦) رضفة: هي الحجارة المحماة على النار.

انظر: المغني لابن باطيش ١/٣٠٠، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٢٣١.

أحب / إليّ من أن أجلس متربعا<sup>(١)</sup>.

ولأن هذا جلوس لا يتعقبه سلام، فوجب أن يكون مفترشا، أصله جلوس التشهد الأول<sup>(٢)</sup>.

ولأن الافتراش جلوس العبادة<sup>(٣)</sup>، والتربع جلوس العادة، وما عاد إلى العبادة أولى<sup>(٤)</sup>.

ووجه القول الآخر ما روي عن عائشة قالت: رأيت رسول الله -ﷺ- يصلي النوافل متربعا<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٢٤/٢، وعبد الرزاق في المصنف ٤٦٨/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٣٤/٢.

(٢) انظر: التعليقة ٨٥٣/٢، فتح العزيز ٢٨٧/٣.

(٣) حيث أنها هيئة مشروعة في الصلاة (مغني المحتاج ١٥٤/١).

(٤) انظر: المذهب ٣٠٩/٣.

(٥) أخرجه النسائي في سننه (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب: كيف صلاة القاعد ٢٢٤/٣)، والدارقطني في سننه ٣٩٧/١، والحاكم في المستدرک ٢٧٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٣٣/٢، كلهم من حديث عائشة قالت: ((رأيت رسول الله -ﷺ- يصلي متربعا)). قال النسائي في سننه ٢٢٤/٣: ((لا أعلم أحدا روى هذا الحديث غير أبي داود الحفري، وهو ثقة، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأ)).

وتعقبه ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٤١/١ فقال: ((قد رواه ابن خزيمة ٢٣٦/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٣٣/٢ - من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني بمتابعة أبي داود، فظهر أنه لا خطأ فيه...)).

وقال الألباني في تخريج صحيح ابن خزيمة ٢٣٦/٢: ((إسناده صحيح، وتخطئه الثقة بالظن لا يجوز)). وصححه في صفة الصلاة ص ٨٠.

والحديث قال عنه الطحاري - كما في الجوهر النقي ٤٣٤/٢ - ((حسن متصل الإسناد)).

وقال الحاكم في المستدرک ٢٧٦/١: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين))، ووافقه الذهبي في

ولأن القيام هيئة مخالفة لجلوس التشهد، فوجب أن يكون بدله مخالفا  
لجلوس التشهد في الهيئة<sup>(١)</sup>.

ولأن جلوس التشهد الأول مخالف للأخير في الهيئة، فلأن يكون الجلوس  
بدل القيام مخالفا له أولى<sup>(٢)</sup>.

فأما حديث ابن مسعود فلا يصح التعلق به مع ما ذكرنا من الأثر<sup>(٣)</sup>.

على أن نتأوله فنقول: قصد كراهية ذلك إذا صلى قائماً<sup>(٤)</sup>.

وأما قولهم: جلوس لا يتعقبه سلام، وقاسوه على جلوس التشهد، فالمعنى  
في الأصل أنه ليس ببدل عن القيام، وفي مسألتنا بخلافه.

وأما قولهم: التربع جلوس العادة، فهو حجة لنا، لأنه بدل عن القيام الذي  
هو صفة عادة، فوجب أن يكون البدل على صفة الأصل.

على أن الذكر مفروض في القيام ليخرج العادة، فكذلك هو مفروض في

=

تلخيصه.

(١) انظر: المهذب ٣٠٩/٤، المغني ٥٦٨/٢.

(٢) انظر: التعليقة ٨٥٣/٢.

ولأن الصلاة متربعا أفضل في حفظ صلاته، وأبعد عن الصلاة والاشتباه.

انظر: الإشراف ٩٣/١، المغني ٥٦٨/٢.

(٣) ثم هو اجتهاد من ابن مسعود -رضي الله عنه- قد خالفه في ذلك جمع من الصحابة، منهم أنس وابن  
عباس وابن عمر، فكانوا يصلون متربعين كما هو مصنف ابن أبي شيبة ١٢٣/٢، وعبد الرزاق  
٤٦٧/٢.

(٤) أي في الجلوس الذي ليس ببدل عن القيام.

انظر: معرفة السنن والآثار ٢٢٧/٣.

هذا القعود ليخرج به عن العادة<sup>(١)</sup>.

---

(١) والذي يترجح في هذه المسألة أن المصلي قاعدا كيفما جلس جاز له ذلك، لأن عذر المرض أسقط عنه أصل القيام وهو ركن، فلأن يسقط عنه هيئة القعود من باب أولى، وجلوسه متربعا أفضل لثبوت هذه الهيئة عن النبي - ﷺ -.

انظر: الأوسط ٣٧٦/٤، المبسوط ٢١٠/١، الشرح المتع لابن عثيمين ٤٦٢/٤.



فصل : إذا لم يقدر أن يضع جبهته على الأرض في سجوده وضعها نهاية ما يقدر عليه.

فكذلك من لم يقدر على الركوع<sup>(١)</sup>، إلا أن إيماءه بالسجود يكون أخفض من إيماءه بالركوع<sup>(٢)</sup>.

فإن أحب أن يضع بين جبهته والأرض وسادة يسجد عليها فعل<sup>(٣)</sup>، لما

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ١٩٧/٢، المذهب ٣٠٩/٤.

(٢) وهو نص الشافعي في الأم ١٦٦/١.

(٣) وأجزأه ذلك.

وهذا هو نص الشافعي في الأم ١٦٧/١.

قال النووي في المجموع ٣١٢/٤: ((وعليه اتفق الأصحاب))، قلت: وذكر القاضي حسين في التعليقة ٨٥٢/٢ أن الصحيح أنه لا يسجد على الوسادة، ونقل حديث ابن عمر الذي أخرجه الطبراني في المعجم الكبير أنه -ﷺ- عاد رجلا من أصحابه مريضا، فدخل عليه وهو يصلي على عود، فوضع جبهته على العود، فأرأى إليه فطرح العود، وأخذ وسادة فقال رسول الله -ﷺ-: ((دعها عنك إن استطعت أن تسجد على الأرض، وإلا فأومئ إيماء، واجعل سجودك أخفض من ركوعك)).

قال الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٧٧/١: ((هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات)).

وللحديث طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((من استطاع منكم أن يسجد فليسجد، وإن لم يستطع، فلا يرفع إلى جبهته شيئا يسجد عليه، ولكن بركوعه وسجوده يومئ برأسه)).

قال الهيتمي في مجمع الزوائد ١٤٩/٢: ((رجالهم موثقون، ليس فيهم كلام يضر)).

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٣٥/٢ قال: عاد رسول الله -ﷺ- مريضا فرآه يصلي على وسادة، فأخذها فرمى بها، فأخذ عودا ليصلي عليه، فأخذه فرمى به، وقال: ((صل على الأرض إن استطعت، وإلا فأومئ إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك)).

روي أن أم سلمة [رضي الله عنها] صلت قاعدة متربعة من رمد أصابها، وكانت تسجد على وسادة<sup>(١)</sup>.

فأما إن رفع المخذة على يديه وسجد عليها فإن ذلك لا يجزيه<sup>(٢)</sup>، لأنه يكون ساجدا على ما هو متصل به<sup>(٣)</sup>.

قال الشافعي: ومن لم يستطع السجود على جبهته وقدر أن يسجد على صدغه<sup>(٤)</sup> فعل<sup>(٥)</sup>.

قال أصحابنا: لم يقصد الشافعي بذلك إلى أن الصدغ محل السجود، وإنما قصد أنه يكون في حال سجوده على صدغه أقرب إلى الأرض بجبهته من

---

قال ابن حجر في بلوغ المرام ص ٦٧: ((سنده قوي)).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٤٨/٢: ((رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح)).

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٣٦/٢، ونحوه عبد الرزاق في المصنف ٤٧٧/٢.

قال البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٢٤/٣: ((وهذا في وسادة لاصقة بالأرض)).

وتأول البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٢٥/٢ الأحاديث السابقة في النهي عن اتخاذ الوسادة بأنها في

الوسادة التي تكون مرفوعة إلى الجبهة، أو في وسادة موضوعة مرتفعة عن الأرض جداً).

قلت: ولعل عدم إطلاع الشافعي - رحمه الله - على هذه الأحاديث هو أقرب التوجيهات لقوله

ذلك، وهذا هو ما نقله ابن التركماني في الجوهر النقي ٤٣٥/٢ عن بعض الشافعية.

(٢) وعدم الجواز هو نص الشافعي في الأم ١٦٧/١.

وانظر: الحاوي الكبير ١٩٧/٢.

(٣) وعلل الشافعي في الأم ١٦٧/١ بأنه لا يقال له ساجد حتى يسجد بما يلصق بالأرض.

(٤) الصدغ: هو ما بين لخط العين إلى أصل الأذن، والجمع أصداغ.

انظر: -ترتيب- مختار الصحاح ص ٤٣٨، القاموس المحيط ١٤٦/٣.

(٥) انظر: الأم ١٦٧/١.

إيمائه<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٣١٢/٤.

وبه قطع الأصحاب.

فتح العزيز ٢٨٩/٤، روضة الطالبين ٣٤٢/١.

فصل: نقل البويطي عن الشافعي قال: من لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة<sup>(١)</sup>.

واختلف أصحابنا في ذلك:

فقال بعضهم: يكون معترضا كاعتراض الجنابة، ويستقبل القبلة بما أقبل منه<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: بل يستقبل برجليه القبلة<sup>(٣)</sup>، لأن إيماءه في هذه الحال يكون إلى القبلة.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يصلي على جنب، بل يستلقي على ظهره، ويومئ بطرفه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر البويطي ل ١٣.

(٢) وهو الصحيح في المذهب.

انظر: التنبيه ص ٣٦، التهذيب ١٧٢/٢، المجموع ٣١٦/٤.

(٣) أي يضطجع إلى جنبه، ويعطف أسفل قدميه إلى القبلة، وحكى هذا الوجه الفوراني وإمام الحرمين والعمرائي وآخرون.

انظر: المجموع ٣١٧/٤، وقال الرافعي في فتح العزيز ٢٩١/٣: ((هو وجه ضعيف)).

وفي وجه ثالث: أنه يستلقي على ظهره، ويجعل رجليه إلى القبلة، ويضع تحت رأسه وسادة ليرتفع ويصير وجهه إلى القبلة.

انظر: المهذب ٣١٥/٤، حلية العلماء ٢٣٨/١، روضة الطالبين ٣٤٣/١.

(٤) لم أقف على قول الإمام أبي حنيفة بعدم جواز صلاة العاجز عن القعود على جنب، والذي في كتب الحنفية أن للإمام في ذلك روايتان:

الأولى: أن العاجز عن القعود يصلي مستلقيا على ظهره ورجلاه نحو القبلة، ويضع تحت رأسه وسادة حتى يكون شبه القائم، وهذا هو المذهب.

والرواية الثانية: أن الأفضل أن يصلي على جنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة.

انظر: المبسوط ٢١٢/١، بدائع الصنائع ٢٨٥/١، البناية ٦٩١/٢، البحر الرائق ١٢٣/١، الفتاوى الهندية

واحتج من نصره بأن قال: إذا اعترض القبلة وكان على جنبه أوماً إلى المشرق حال سجوده وركوعه، ولا يكون مستقبل القبلة<sup>(١)</sup>.

---

١٣٦/١-٢٣٧، رد المختار على الدر المختار ٥٧٠/٢.

ومذهب الإمام مالك كما في المدونة الكبرى ١٧٧/١: ((أن من لم يستطع أن يصلي قاعدا فعلى جنب أو على ظهره تجعل رجلاه مما يلي القبلة، ووجهه مستقبل القبلة)).  
وعليه اختلف أصحاب مالك في ترتيب صلاة العاجز عن القعود:  
فقال ابن القاسم: يبدأ باستلقاء، فإن عجز عنه اضطجع على جنبه الأيمن، ثم إن عجز فعلى جنبه الأيسر.

وقيل: يبدأ بالجنب الأيمن ثم الأيسر، فإن لم يستطع فعلى ظهره.  
انظر: الكافي لابن عبد البر ٢٣٦/١، عقد الجواهر الثمينة ١٣٧/١، قوانين الأحكام الشرعية ص ٦٠، جواهر الإكليل ٧٩/١.

والصحيح من مذهب الإمام أحمد أن المريض إذا لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الأيمن. وعليه أكثر أصحابه.

فإن صلى على ظهره ورجلاه إلى القبلة وهو يستطيع الصلاة على جنبه صحت صلاته على الصحيح من المذهب.

وروي عنه أنها لا تصح، وعنه: أنه يخير في الهيئة التي يصلي عليها.

انظر: المستوعب ٣٨٢/٢، شرح الزركشي على متن الخرقي ٣٩١/١، الإنصاف ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(١) انظر: بدائع الصنائع ٢٨٥/١.

ويستدل الحنفية في كتبهم بحديث عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المريض: ((صل قائما، فإن لم يستطع فقاعدا، وإن لم تستطع قاعدا فعلى القفا تومئ إيماء، فإن لم يستطع فالله أولى بقبول العذر)).

والحديث قال عنه العيني في البناءة ٦٩٢/٢: ((هذا حديث غريب، رواه أصحابنا في كتبهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبينوا رواته ورجاله)).

وقال الزيلعي في نصب الراية ١٧٦/٢: ((حديث غريب)).

ودليلنا قوله تعالى: ﴿الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم﴾<sup>(١)</sup>  
قال أكثر المفسرين: عبر بالذكر ههنا عن الصلاة<sup>(٢)</sup>، كما قال تعالى: ﴿إذا نودي  
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: بل أراد الذكر الدالّ على التوحيد، لأنه قال: ﴿ويتفكرون في  
خلق السماوات والأرض﴾<sup>(٤)</sup> قلنا: نحن نحمل الآية على الأمرين جميعا، ويدل  
عليه ما روينا عن عمران عن النبي -ﷺ- قال: ((فإن لم يستطع فعلى جنب))<sup>(٥)</sup>  
، وحديث علي-عليه السلام-: فإن لم تستطع فعلى جنب ، فإن لم يستطع  
استلقى على ظهره<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٩١.

(٢) انظر ذلك في: أحكام القرآن لابن العربي ٣٠٤/١، تفسير القرآن العظيم ٤١٤/١، فتح القدير  
للشوكاني ٤١٠/١-٤١١.

(٣) سورة الجمعة، الآية ٩.

(٤) سورة آل عمران، الآية ١٩١.

(٥) سبق تخريجه ص ٦٣٥.

وتأول الحنفية هذا الحديث على أن المرض الذي كان بعمران كان باسورا، فكان لا يستطيع أن  
يستلقي على قفاه، ولذا أرشده إلى الصلاة على جنب.

انظر: المبسوط ٢١٣/١، بدائع الصنائع ٢٨٥/١.

قلت: ما ذكره الحنفية من مرض عمران صحيح، وقد صرح به هو-ﷺ- كما في صحيح البخاري  
٧٤٧/٢.

ولكن جوابه-ﷺ- كان عاما لفتيا استفتاها عمران، وإلا فليست علة البراسير بممانعة من القيام في  
الصلاة على ما فيها من الأذى.

انظر: فتح الباري ٧٤٧/٢.

(٦) سبق تخريجه ص ٦٣٥.

فأما قوله: إذا كان على جنب وأوماً فإنه لا يكون مستقبل القبلة، فقد ذكرنا أن في أحد الوجهين يستقبل برجليه القبلة، وهو في إيمائه على هذه الصفة مستقبل القبلة .

على أنه إذا كان على ظهره فهو أيضا مستقبل القبلة<sup>(١)</sup>، وليس يجب عليه استقبالها حال الركوع والسجود ألا ترى أن المصلي قائما إذا ركع وسجد لا يكون وجهه مستقبل القبلة، بل الواجب عليه استقبالها حال القراءة<sup>(٢)</sup>، ومن اضطلع على ظهره لا يستقبلها<sup>(٣)</sup> حال القراءة، فبطل ما قالوه.

---

وأجاب الحنفية عن قوله -ﷺ-: ((فإن لم يستطع فعلى جنب)) بأن معناه أي ساقطا على الأرض، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ أي سقطت، فالمستلقي على الأرض ساقط. انظر: المبسوط ٢١٣/١، البحر الرائق ١٢٣/٢.

ورد العيني الحنفي على أصحابه في البناية ٦٩٤/٢ فقال: ((وهذا ليس بسديد، لأنه يلزم التكرير في الحديث فلا فائدة)).

(١) هكذا في أ، ولعل الصواب: فهو أيضا غير مستقبل القبلة.

(٢) انظر: المذهب ٣١٦/٤، المغني ٥٧٤/٢.

(٣) في ١: (لا مستقبلها).

فصل: ومن لم يقدر أن يصلي على جنبه صحت صلاته على ظهره بدليل ما قدمنا ذكره<sup>(١)</sup>. والله أعلم بالصواب.

فصل: إذا صلى قاعدا<sup>(٢)</sup> ثم قدر على القيام في أثناء صلاته وجب عليه القيام ويبي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: المصلي مومئاً إذا قدر على القيام وجب عليه الاستئناف<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصره: بأنها صلاة بركوع وسجود، فلم يصح بناؤها على

---

(١) انظر: الأم ١/١٦٧.

(٢) أي قاعداً يومئ بالركوع والسجود.

أما إذا صلى قاعدا يركع ويسجد فالأئمة الأربعة متفقون على أنه إذا قدر على القيام في أثناء الصلاة، وجب عليه القيام ويبي.

انظر: الهداية ١/٧٧، الفتاوى الهندية ١/١٣٧، المدونة الكبرى ١/٧٦، التنبيه ص ٣٦، المجموع ٤/٣٢١، المستوعب ١/٣٨٣، المحرر في الفقه ١/١٢٨.

(٣) وهو المذهب.

انظر: التهذيب ٢/١٧٤، روضة الطالبين ١/٣٤٤.

وبه قال المالكية والحنابلة.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٣٩، مواهب الجليل ٢/٥، المغني ٢/٥٧٧، الإنصاف ٢/٣٠٩.

(٤) وبه قال أصحابه، وهو المذهب.

انظر: المبسوط ١/٢١٨، بدائع الصنائع ١/٢٨٨، البحر الرائق ١/١٢٦.

وفي الفتاوى الهندية ١/١٣٧: ((وهذا إذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجد، وأما إذا قدر بعد الافتتاح قبل الأداء صح له البناء)).

وروى زفر عن أبي حنيفة في المومئ إذا قدر على القيام أنه يبي.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٧١.



صلاة الإيماء، أصل ذلك صلاة الصحيح وراء المومئ<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن المتطهر لا تصح صلاته وراء من به سلس البول ولا المتطهرة وراء المستحاضة. وليس ذاك إلا لنقصان صلاتهما<sup>(٢)</sup>، وكذلك صلاة المومئ ناقصة<sup>(٣)</sup>، فلا يجوز بناء الكاملة عليها.

قالوا: ولأن المستحاضة ومن به سلس البول إذا زالت أعذارهما في أثناء الصلاة وجب عليها الاستئناف<sup>(٤)</sup>، فكذلك يجب في مسألتنا مثله.

ودليلنا نقول: زوال عذر لم يورث عملاً طويلاً، فوجب أن لا يمنع من البناء، أصله إذا صلى قاعداً ثم قدر على القيام في أثناء صلاته<sup>(٥)</sup>، ولا يلزم على هذا الأمة تعتق في الصلاة وتكون السترة منها بعيدة، فإن تناول السترة يحصل فعل عمل طويل، وبه تبطل صلاتها<sup>(٦)</sup>.

وقياس آخر: أن القيام حالة يصح الانتقال منها إلى الإيماء، فوجب أن يصح

---

(١) إذ لا يجوز في مذهب الحنفية اقتداء الصحيح بالمومئ، وكذلك هنا لا يجوز له البناء.

انظر: المبسوط ٢١٨/١، بدائع الصنائع ٢٨٨/١، رد المحتار على الدر المختار ٥٧١/٢.

(٢) ذلك لأن أصحاب الأعذار كمن به سلس البول والمستحاضة يصلون مع الحدث حقيقة، لكن جعل الحدث الموجود حقيقة كالمعدوم حكماً في حقهم للحاجة إلى الأداء، فلا يتعداهم، وهذا لأن الصحيح أقوى حالاً منهم، فلا يجوز بناء القوي على الضعيف.

انظر: تبين الحقائق ١٤٠/١، البناية ٣٤٥/٢.

(٣) لانعدام ركن القيام والركوع والسجود.

(٤) انظر: الهداية ٦٠/١، البحر الرائق ٣٩٨/١، الفتاوى الهندية ٤٠/١.

(٥) أي صلى قاعداً بركوع وسجود، كما مر في أول الفصل.

(٦) وفرعه غيره على القولين فيمن سبقه الحدث، والصحيح المشهور بطلان الصلاة كذلك.

انظر: الوسيط ٦٥٣/٢، روضة الطالبين ٣٩٢/١.

الانتقال من الإيماء إليها<sup>(١)</sup>، أصله ما ذكرناه من صلاة القاعد إذا قدر على القيام.  
ولأن القيام يمنع الانتقال إليه، فوجب أن لا يمنع الانتقال منه البناء، أصله  
ما ذكرناه / من القعود. ١/٥٤

فأما قياسهم الأول على صلاة الصحيح وراء المومئ فالأصل غير مسلم،  
لأن صلاة الصحيح وراء المومئ تصح عندنا<sup>(٢)</sup>، ويجب على الصحيح الركوع  
والسجود عند إيماء المريض بهما.  
وأما صلاة المتطهر وراء من به سلس البول والمتطهرة وراء المستحاضة  
ففيها وجهان:

أحدهما: يصح<sup>(٣)</sup>، فعلى هذا لا كلام.  
والوجه الآخر: لا يصح<sup>(٤)</sup> لنجاسة لم يأت عنها بأصل ولا بدل<sup>(٥)</sup>، وليس  
كذلك في مسألتنا، فإنه متطهر غير حامل لنجاسة، فبان الفرق بينهما.  
فأما قولهم: إن المستحاضة ومن به سلس البول إذا زالت أعذارهما وجب  
عليهما الاستئناف ففي ذلك وجهان ذكرهما ابن سريج:

---

(١) الحنفية يرون جواز الانتقال من حالة القيام إلى الإيماء، لأنه يجري على أصلهم، وهو صحة بناء  
القوي على الضعيف، وعلى جواز اقتداء المومئ بالصحيح لا العكس. والله أعلم.  
وانظر: المبسوط ٢١٨/١، بدائع الصنائع ٢٨٩/١.

(٢) وهو المذهب.

انظر: حلية العلماء ٢٣٠/١، المجموع ٢٦٦/٤.

(٣) وهو أصح الوجهين، وصححه إمام الحرمين والغزالي والبيهقي والرافعي والنوري.

انظر: التهذيب ٢٦٦/٢، فتح العزيز ٣٢٠/٤، المجموع ٢٦٣/٤.

(٤) انظر: حلية العلماء ٢٩٩/١، فتح العزيز ٣٢٠/٤.

(٥) انظر: المهذب ٢٦٣/٤.

أحدهما: لا يجب الاستئناف<sup>(١)</sup>.

والثاني: يجب<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا نقول: إذا زالت أعذارهما وجبت عليهما الطهارة وفعلها يتناول ، فلذلك لزمهما الاستئناف، وفي مسألتنا ليس كذلك، فبان الفرق بينهما.

---

(١) انظر: المذهب ٥٣٨/٢، حلية العلماء ١٣٢/١.

(٢) وهو الصحيح باتفاق الأصحاب.

انظر: المجموع ٥٣٩/٢.

وحكي: أنها تخرج من الصلاة وتتوضأ وتزيل النجاسة وتبني على صلاتها.

انظر: المصدر السابق.

**فصل:** إذا قدر على القيام في محل القراءة وقد قرأ جالسا بعض السورة قام وبني<sup>(١)</sup>، وإن كان قدر على ذلك بعد قراءة الفاتحة فإنه يقوم ويركع<sup>(٢)</sup>، قال الشافعي: أستحب له أن يعيد الفاتحة<sup>(٣)</sup>.

وهذا إبطال لقول أبي الوليد النيسابوري<sup>(٤)</sup>، حيث قال فيمن كرّر قراءة الحمد في ركعة أن ذلك يبطل صلاته، وقياسه على تكرير الركوع<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ويجب عليه أن يترك القراءة في النهوض إلى أن يتنصب ويعتدل، فلو قرأ بعض الفاتحة في نهوضه لم يحسب، وعليه أن يعده.

انظر: الأم ١٦٧/١، التهذيب ١٧٤/٢، فتح العزيز ٢٩٧/٣.

(٢) ويلزمه في هذا القيام أن يعتدل فيه، فلو ركع قبل أن يعتدل قائما وهو يطبق ذلك، ألغى هذه الركعة.

انظر: الأم ١٦٧/١، الوسيط ٦٠٦/٢، مغني المحتاج ١٥٥/١.

(٣) وهو نصه في الأم ١٦٧/١.

وعليه اتفق الأصحاب.

انظر: المجموع ٣٢٠/٤.

(٤) هو شيخ خراسان، الحافظ أبو الوليد حسان بن محمد بن أحمد النيسابوري الشافعي القرشي الأموي، أحد أئمة الشافعية، وصاحب وجه في المذهب، تفقه على أبي العباس ابن سريج، وسمع من أحمد بن الحسن الصوفي، ومحمد بن نعيم، وغيرهم، وحدث عنه القاضي أبو بكر الحيري والحاكم وأبو الفضل أحمد الصفار وآخرون، ومن مؤلفاته: المستخرج على صحيح مسلم، والأحكام وهو كتاب في فقه المذهب الشافعي، وشرح الرسالة شرحا حسنا في مجلدة. توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة بنيسابور.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٢٦/٣، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١٢٧/١.

(٥) ويقول أبو الوليد قال أبو يحيى البلخي، وقولهما مخالف للصحيح من المذهب.

انظر: التبصرة ص ٣٤٢، التهذيب ٩٦/٢، حلية العلماء ٢٠٨/١، الوسيط ٦١١/٢، المجموع ٣٥٨/٣.

مسألة : قال الشافعي: وأحب إذا قرأ آية رحمة أن يسأل، أو آية عذاب أن يستعيز<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، كل ذلك يستحب للإمام وللمأموم في الجماعة والانفراد، والفريضة والنافلة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يستحب ذلك للمنفرد<sup>(٣)</sup>، فأما الإمام والمأموم فيكره لهما، وإن فعله الإمام لم يتابعه المأموم عليه، وأنصت حتى يفرغ منه<sup>(٤)</sup>. واحتج من نصره بأنه تطويل للصلاة، فكره لذلك<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

(٢) وهو المذهب.

انظر: حلية العلماء ٢٠٥/١، التهذيب ١٠٢/٢، التعليقة ٨٥٥/٢، فتح العزيز ٣٦٠/٣. وباستحباب ذلك قال الإمام أحمد في رواية عنه.

وعنه يجوز له ذلك، وهو المذهب وعليه الأصحاب. وعنه: يكره في الفرض.

وقيل: يكره فيما يجهر فيه من الفرض دون غيره.

انظر: الروايتين والوجهين ١٤٢/١، المبدع ٤٩٣/١، الإنصاف ١٠٩/٢-١١٠.

(٣) وهو خاص بصلاة التطوع دون الفرض.

انظر: بدائع الصنائع ١٩٩/١، البحر الرائق ٣٦٤/١.

وبه قال مالك.

انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٤.

(٤) لأن الاستماع والإنصاف فرض بالنص: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْهَوْنَ﴾، والقراءة وسؤال الجئة والتعوذ من النار كل ذلك مُخِلٌّ به.

انظر: الهداية ٥٥/١، فتح القدير ٢٩٨/١.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ٥٤١/١، تبيين الحقائق ١٣٢/١.

ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم يفعله في المكتوبات، وكذا الأئمة بعده إلى يومنا هذا،

ودليلنا: ما روى حذيفة قال: صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقرأ البقرة، فما مر بآية رحمة إلا سأل، ولا بآية عذاب إلا استعاذ<sup>(١)</sup>. وعن عائشة: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - في ليلة التمام<sup>(٢)</sup> فقرأ البقرة وآل عمران، فما مر بآية فيها استبشار إلا دعا وسأل، ولا بآية فيها تخويف إلا دعا واستعاذ<sup>(٣)</sup>. ومن القياس: أنه ذكر يستحب للمنفرد، فوجب أن يستحب في صلاة الجماعة، أصله سائر الأذكار<sup>(٤)</sup>.

فكان من جملة المحدثات.

انظر: المبسوط ١/١٩٩، البناية ٢/٣٠١.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ١/٥٣٦).

(٢) في السنن الكبرى ٢/٤٣٩: ((الليل التام)).

وفي مسند الإمام أحمد ٧/١٣٣: ((ليلة التمام)) كما ذكر المؤلف.

وهي: ليلة أربع عشرة من الشهر، لأن القمر يتم فيها نوره، وقيل: ليلة التمام - بالكسر - هي أطول ليلة في السنة.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/١٩٧.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٧/١٣٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٣٩.

قال الشوكاني في نيل الأوطار ٢/٣٨١: ((سكت عنه أبو داود والمنذري)).

وقال البنا في الفتح الرباني ٤/٢٦٤: ((وفي إسناده ابن لهيعة فيه مقال)).

(٤) انظر: المهذب ٤/٦٦.

واعترض عليه: بأنه ذكر ليس بمشروع في الفرض، لعدم فعله - ~~بأنه~~ - له.

وأما هذا الذكر في النافلة للمنفرد فقد وردت به السنة.

وفي النافلة يتسامح بأشياء بخلاف الفرض، فبان الفرق.

ولأنها حالة يستحب فيها القراءة، فوجب أن يستحب فيها ما تقضيه  
القراءة، أصله إذا قرأ آية فيها سجدة<sup>(١)</sup>.

فأما قولهم: بأنه تطويل للصلاة فكره لذلك، فهو باطل بقراءة السورة  
الطويلة، وبتكرير التسييح في الركوع والسجود، على أنا لا نسلم أنه تطويل  
للصلاة، بل يفعل في زمان يسير<sup>(٢)</sup>.

---

انظر: بدائع الصنائع ١/٥٤١، الممتع في شرح المقنع ١/٤٦٨.

(١) واعترض عليه بأن الإتيان بهذا الدعاء فيه ترك للقراءة وقطع لنظمها، وهذا غير مستحب في  
الفرائض.

انظر: الروايتين والوجهين ١/١٤٣.

(٢) والذي يظهر في هذه المسألة -والله أعلم- أنه يسن أن يتعوذ المصلي عند آية الوعيد، ويسأل  
عند آية الرحمة في صلاة النفل، اقتداء برسول الله ﷺ.  
وأما صلاة الفرض فيجوز له ذلك؛ لأن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل، ولا دليل على  
الفرق هنا.

ولكن في الفرض ليس بسنة، لعدم ثبوته عنه ﷺ.

قال الشيخ ابن عثيمين: ((وهذا - لا نندب الإنسان أن يفعل ذلك في صلاة الفرض لما تقدم  
تقريره)).

انظر: المغني ٢/٢٣٩-٢٤٠، الشرح الممتع لابن عثيمين ٣/٣٩٦-٣٩٧.

قال الشافعي: وإن صلت إلى جنبه امرأة صلاة هو فيها لم تفسد عليه<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال، صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد<sup>(٢)</sup>، فإن  
حضرت في المسجد صلت في مؤخره وراء الرجال، لما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم - : خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف  
النساء آخرها ، وشرها أولها<sup>(٣)</sup>.

فإن خالفت امرأة ووقفت في صف الرجال صحت صلاتها وصلاة من إلى  
جنبها<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

(٢) وفي ذلك أحاديث:

منها ما رواه أحمد في المسند ١٨٠/٣ ، وأبو داود في سننه ٣٨١/١ وغيرهما عن أبي هريرة - أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وبيوتهن خير لهن وليخرجن  
تفلات)).

والحديث صحيح، صححه النووي في خلاصة الأحكام ٦٧٨/٢، والألباني في إرواء الغليل ٢٩٣/٢.  
ومنها: ما أخرجه أبو داود في سننه ٣٨٢/١ ، والحاكم في المستدرک ٢٠٩/١ وغيرهما عن ابن عمر  
قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : ((لا تمنعوا نساءكم المساجد، وبيوتهن خير لهن)).  
قال الحاكم: ((صحيح على شرط الشيخين))، ووافقه الذهبي.  
وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة والله أعلم.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: تصوية الصفوف وإقامتها ٣٢٦/١).

(٤) ونص الشافعي في الأم ٣٠٢/١ على صحة صلاتها وصلاة من إلى جنبها مع الكراهة، وهو  
المذهب، واتفق عليه الأصحاب.

انظر: المهذب ٢٩٦/٤، حلية العلماء ٢٣٤/١، التعليقة ٨٥٧/٢، المجموع ٢٩٩/٤.

وبه قال مالك في المدونة الكبرى ١٠٦/١.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١١٠/١، مواهب الجليل ١٠٧/٢، حاشية البناني ١٤/٢.



وقال أبو حنيفة: إذا صلت المرأة مع الرجال في صفهم بطلت صلاة من  
عن يمينها وعن شمالها ووراءها ومحاذيها، ولم تفسد صلاتها<sup>(١)</sup>.  
واحتج من نصر قوله بقوله -عليه السلام-: «أخروهن من حيث أخرهن الله»<sup>(٢)</sup>

=

وهو الصحيح من مذهب الإمام أحمد ، وعليه أكثر أصحابه.

وقيل: تبطل صلاتها وصلاة من يليها ومن خلفها.

انظر: المحرر في الفقه ١١٢/١، الكافي ١/١٩١، الفروع ٢/٣٣، الإنصاف ٢/١٨٧.

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٦٦، رؤوس المسائل ص ١٤٩، الهداية ١/٥٧.

قال الحنفية: إنما تبطل صلاته إذا توفرت عدة شروط، وهي:

(أ) أن تكون الصلاة مشتركة بينهما تحريمًا وأداءً.

(ب) أن تكون الصلاة مطلقة ذات ركوع وسجود.

(ج) أن تكون المرأة مشتبهة عاقة.

(د) أن ينوي الإمام إمامتها.

(هـ) أن لا يكون بينهما حائل.

وانظر هذه الشروط وشرحها في: البناية ٢/٣٣٣ وما بعدها، تبين الحقائق ١/١٣٧-١٣٨، الفتاوى

الهندية ١/٨٩، رد المحتار مع الدر المختار ٢/٣١٥-٣١٩.

(٢) رواه عبدالرزاق في المصنف ٣/١٤٩ من قول عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-، وهو كذلك في صحيح

ابن خزيمة ٣/٩٩ بلفظ: «(أخروهن حيث جعلهن الله)».

وقد صحح إسناده موقوفًا على ابن مسعود -رضي الله عنه- الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/٥٢٧، والألباني

في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٣١٩.

وأما رفعه فلا أصل له، قال ابن الهمام الحنفي في فتح القدير ١/٣١٢: «(ولم يثبت رفعه.. وإنما في

مسند عبدالرزاق موقوف على ابن مسعود)»، وقال الزيلعي في نصب الراية ٢/٣٦: (حديث غريب

مرفوعاً)».

وانظر: الدراية ١/١٧١، كشف الخفا ١/٦٧.

(١) وهذا أمر للرجال ، فإذا خالفوه عاد بفساد صلاتهم خاصة<sup>(٢)</sup> .  
 قالوا: ولأنه خالف الموقف الذي سن له الوقوف فيه لمعنى يخصه فوجب أن  
 تبطل صلاته، كما لو وقف بين يدي الإمام<sup>(٣)</sup> .  
 ودليلنا ما روى أبو سعيد الخدري [رحمه الله] عن النبي - ﷺ - : لا يقطع الصلاة  
 شيء وادروا ما استطعتم<sup>(٤)</sup> .  
 فإن قيل: هذا ورد في دفع المار بين يدي المصلي ، قلنا: هو عام، ونحن  
 نحمله على عمومه<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) قال العيني في البناية ٢/٣٢٨: ((وجه الاستدلال بقوله (من حيث أخرهن الله) ما قال أبو زيد في الأسرار: (أن حيث عبارة عن المكان، ولا مكان يجب تأخرهن فيه إلا مكان الصلاة)).
- (٢) انظر: رؤوس المسائل ص ١٤٩، الهداية ١/٥٧.
- وروجه ذلك: أنه لما أمر الرجال بتأخير النساء صار التأخير فرضاً من فرائض الصلاة، فيصير بتركه التأخير تاركاً فرضاً من فرائضها، فتفسد.
- انظر: المبسوط ١/١٨٤، بدائع الصنائع ١/٥٤٨.
- (٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٥٤٩، تبين الحقائق ١/١٣٧.
- (٤) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: من قال: لا يقطع الصلاة شيء ١/٤٦٠)، والدارقطني في سننه ١/٣٦٨، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٣٩٥.
- قال المنذري في مختصر سنن أبي داود ١/٣٥٠: ((وفي إسناد مجالد - وهو ابن سعيد بن عمير الحمداني الكوفي، وقد تكلم فيه غير واحد)).
- قلت: وقد ضعفه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والنسائي، كما في ميزان الاعتدال ٣/٤٣٨.
- وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢/١٥٩: ((ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره)).
- والحديث ضعفه النووي في خلاصة الأحكام ١/٥٢٥، وابن حجر في فتح الباري ١/٧٧٤.
- وقال الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ١/٢٤٤: ((سنده ضعيف، فيه مجالد بن سعيد وهو سيء الحفظ، وقد اضطرب فيه، فمرة رفعه، ومرة وقفه، والموقوف أشبه بالصواب)).
- (٥) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٩٨.

وعن عائشة-رضي الله عنها- قالت: كان رسول الله ﷺ - يصلي وأنا معترضة بين يديه اعتراض الجنابة<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: نحن قائلون بموجبه، وأن وقوف المرأة إلى جنب الرجل وبين يديه غير مصلية لا يقطع صلاته<sup>(٢)</sup>، قلنا: إذا وقفت ذلك الموقف في غير عبادة لم تبطل صلاته، فلأن لا يبطل بوقوفها ذلك الموقف في حال العبادة أولى<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس: كل من صحت الصلاة معه على الجنابة فوجب أن تصح معه سائر الصلوات، أصله العبد والصبي<sup>(٤)</sup>.

. وقياس آخر: كل من لم تبطل الصلاة بوقوفه وراء الصف<sup>(٥)</sup>، فوجب أن لا تبطل بوقوفه في الصف، أصله العبد والصبي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: الصلاة على الفراش ١/٦٤٨)، ومسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: الاعتراض بين يدي المصلي ١/٣٦٦).

(٢) انظر: الهداية ١/٥٧، رد المحتار على الدر المختار ٢/٣١٧.

(٣) انظر: التعليقة ٢/٨٥٨، المغني ٣/٤١.

(٤) انظر: الانتصار في المائل الكبار ٢/٤٠٠، الإشراف ١/٩٤.

والحنفية يعللون عدم فساد صلاة الرجل بمحاذاة المرأة له في صلاة الجنابة بأنها صلاة ليست مطلقة (ذات ركوع وسجود)، وإنما هي دعاء وقضاء لحق الميت.  
انظر: المبسوط ١/١٨٤، العناية ١/٣١٣.

(٥) ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه ٢/٢٧٠، ومسلم في صحيحه ١/٤٥٧ أن النبي ﷺ - ((صلى فأقام أنس واليتيم وراءه، والعجوز من ورائهما)).

(٦) لا يسلم بعض الحنفية لهذا القياس، لوجود الفارق بينهما، فوقوف المرأة بجانب الرجل في الصلاة مدعاة لشغل باله بشيء من الشهوة، وفي ذلك إذهاب لروح الصلاة، وليس هذا في الصبي والعبد.  
انظر: المبسوط ١/١٨٤، البحر الرائق ١/٣٧٦.

قلت: وهذا لا وجه له، لأن المرأة قد يطرأ عليها ما يطرأ على الرجل، فينبغي أن تفسد صلاتها أيضاً، وهم لا يقولون بهذا.

ولأنه أخطأ الموقف الذي سن له إلى موقف سن فيه القيام لغيره، فوجب أن لا تبطل صلاته، أصله المرأة تقف في صف الرجال والمأموم يقف على يسار الإمام<sup>(١)</sup>.

ولا يلزم على هذا الوقوف بين يدي الإمام، فإنه موقف لم يسن فيه القيام له، ولا لغيره<sup>(٢)</sup>.

على أن لنا في ذلك قولاً آخر، وأن من صلى فيه صحت صلاته<sup>(٣)</sup>. ولأن ما لم يبطل صلاة المرأة يجب أن لا يبطل صلاة الرجل<sup>(٤)</sup>، أصله الالتفات وفرقة الأصابع والنظر إلى السماء.

ولأن الرجل والمرأة نهياً جميعاً أن يقف أحدهما إلى جنب صاحبه في الصلاة، وقد ثبت أنهما لو فعلا ذلك لم تبطل صلاة المرأة، فيجب أن يكون حكم الرجل مثله<sup>(٥)</sup>./

فأما قوله -ﷺ-: أخروهن من حيث أخرهن الله فالجواب عنه أن هذا القول وإن كان خطاباً للرجال بتأخيرهن، فقد تضمن الخطاب للنساء بأن يستأخرن، ولما ثبت أن خلاف النساء لا يبطل صلاتهن، فكذلك يجب أن يكون

---

(١) انظر: الاصطلاح ٢٧٠/١، التعليقة ٨٥٨/٢.

(٢) انظر: المذهب ٢٩٩/٤.

(٣) وسيأتي في آخر المسألة ص ٧٢٢.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٠، الكافي لابن قدامة ١/١٩١.

(٥) وعلل الحنفية عدم بطلان صلاة المرأة بوقوفها إلى جنب بأن الرجل هو المخاطب بالتأخير دونها، فيكون هو التارك لفرض المقام، فتفسد صلاته دون صلاتها.

انظر: المبسوط ١/١٨٤، الهداية ١/٥٧.

حكم الرجال مثله<sup>(١)</sup>.

على أن لفظ الحديث لفظ الأمر، والأمر بالشيء ليس ينهي عن ضده عندهم<sup>(٢)</sup>، وإنما يعلم ذلك من ناحية دليل الخطاب، وهم لا يقولون به، فلا حجة لهم في الخبر.

وأما قولهم: خالف الموقف الذي سن له فوجب أن تبطل صلاته، الأصل في ذلك وقوفه بين يدي الإمام، فإنه منتقض بالمرأة تقف في صف الرجال، فإنها خالفت موقفها المسنون، وصلاتها لا تبطل<sup>(٣)</sup>، وكذلك المأموم يقف عن يسار

---

(١) ولكن ثبوت الخطاب للنساء كان ضمناً، وما ثبت ضمناً دون ما ثبت قصداً؛ ثم يمكن أن يتقدم عليها خطورة أو خطورتين، فتركه لذلك تقصير يوجب فساد صلاته دون صلاتها.

انظر: بدائع الصنائع ١/٥٤٩، البناء ٢/٣٣٧.

قلت: وإن فعل ما يجب عليه من تأخيرها بأن تقدمها بخطوة أو خطوتين أو أشار إليها بالتأخر، فأبى إلا أن تقف بجانبه.

فإن قلت: تفسد صلاتها، فقد نقضتم أصلكم الذي بنيتم عليه هذه المسألة.

وإن قلت لا تفسد صلاتها ولا صلاته، فقد وجد المطلوب، والحمد لله رب العالمين.

وإن أبيت إلا أن تفسد صلاته وصلاتها بالمحاذاة فأضيفوا إلى شروطكم في المسألة شروطاً جديدة، وسيأتي من ينقضها ويطلبها، وستضطرون إلى إحداث شروط أخرى وهلم جرى. والله المستعان.

(٢) هذه مسألة أصولية، ذهب جمهور أهل الأصول من الحنفية والشافعية والمحدثين إلى أن الأمر بالشيء ينهي عن ضده، سواء كان الضد واحداً أو متعدداً، وقيل: ليس نهياً عن ضده، وقيل: إنه ينهي عن واحد من الأضداد غير معين وبه قال جماعة من الحنفية.

وانظر مزيداً من البحث في هذه المسألة في البحر المحيط ٢/٤١٦، إرشاد الفحول

١/٣٨٤.

(٣) والعجيب أن الحنفية يقرون بصحة هذا الناقض، ومع ذلك يخالفونه بحجة أن الاستحسان - وهو حديث ابن مسعود - بخلافه.

وقد بان ضعف هذا الحديث مرفوعاً، وغبابة هذا القول الذي لا يشهد لصحته أثر ولا نظر.

الإمام. فأما الأصل قلنا فيه قولان :

أحدهما: أن صلاة المأموم بين يدي الإمام تجزئه<sup>(١)</sup>، فعلى هذا سقط

كلامهم.

والقول الآخر: لا تجزئه<sup>(٢)</sup>، فنقول على هذا: وقف موقفاً لم يسن له

الوقوف فيه، ولا لغيره، فلذلك بطلت صلاته<sup>(٣)</sup>، وليس كذلك في مسألتنا، فإنه

وقف موقفاً سن لغيره الوقوف فيه، فبان الفرق بينهما . والله أعلم.

---

(١) وهو قول الشافعي في القديم.

انظر: المذهب ٢٩٩/٤، حلية العلماء ٢٣٥/١، روضة الطالبين ٤٦٢/١.

(٢) وهو قول الشافعي في الجديد. وهو الأصح عند أصحابه.

انظر: التهذيب ٢٧٨/٢، فتح العزيز ٢٣٨/٤، المجموع ٢٩٩/٤.

(٣) انظر: الاصطلاح ٢٧٤/١، المذهب ٢٩٩/٤.

فصل: إذا صلت المرأة في جماعة، لم يجب على الإمام أن ينوي إمامتها<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن: يجب عليه ذلك<sup>(٢)</sup>.  
لأن صلاته تفسد من جهتها<sup>(٣)</sup>، كالمأموم لما كانت صلاته تفسد من جهة

---

(١) وهو الصحيح المشهور الذي قطع به جماهير الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ٢٣٤/١، المجموع ٢٠٣/٤.

وحكى الرافعي في فتح العزيز ٣٦٨/٤ وجهاً عن أبي حفص الباب شامي والقفال أنهما قالاً: يجب على الإمام نية الإمامة.

قال النووي في روضة الطالبين ٤٧١/١: ((وهذا -وجه- شاذ منكر)).

وبعدم وجوب أن ينوي الإمام الإمامة قال مالك في المدونة الكبرى ٨٦/١.

وقال أصحابه في المشهور من المذهب أنه لا يشترط في حق الإمام أن ينوي الإمامة إلا في أربع مواضع: في صلاة الجمعة، والجمع، وصلاة الخوف، والاستخلاف.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١٩٩/١، التلقين ١٠٥/١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١١٤/١، مواهب الجليل ١٢٣/١-١٢٤.

(٢) وهو المذهب.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١٦٦/١، الهداية ٥٧/١، الفتاوى الهندية ٨٥/١، رد المختار على الدر المختار ٣٠٩/٢.

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: أنها إذا وقفت خلف الإمام جاز اقتداؤها به، وإن لم ينوي إمامتها.

انظر: بدائع الصنائع ٣٥٢/١.

وبمذهب الحنفية قال أحمد في رواية عنه.

وعنه: يشترط ذلك في الفرض دون النفل.

وعنه: لا يشترط إلا في الجمعة، والصحيح من المذهب أنه يشترط أن ينوي الإمام الإمامة مطلقاً سواء كان المأموم رجلاً أم امرأة.

انظر: المستوعب ٣٠٠/٢، المبدع ٤١٩/١، الإنصاف ٢٧/٢-٢٨.

(٣) انظر: الاختيار لتعليل المختار ٥٨/١، تبين الحقائق ١٣٨/١.

الإمام ، وجبت عليه نية الإتمام<sup>(١)</sup>.

ومعنى قولهم: هذا هو أن المأموم تفسد صلاته بفساد صلاة إمامه، وكذلك الإمام تفسد صلاته بصلاة المرأة إلى جنبه.

ودلينا قوله -ﷺ- : ((إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا...  
(٢)). الحديث ، ولم يذكر فيه نية الإمامة.

ومن القياس: كل من صحت له الجماعة مع نية الإمام وجب أن تصح بغير نيته، أصله الرجال<sup>(٣)</sup>.

. ولأن ما لم يشترط في إتمام الرجال لم يجب اشتراطه في إتمام النساء، أصله ((كون<sup>(٤)</sup> شريفاً)) أو فقيهاً أو حافظاً سورة على أصلهم، وقد بينا فساداً قبل، وكذلك الأصل الذي قاسوه عليه من فساد صلاة المأموم على أن ما ذكره ينتقض بالإمام إذا أحرم بصلاة الجماعة، ثم انفض ((المأموم))<sup>(٥)</sup> عنه، وبالإمام إذا سبقه الحدث فاستخلف رجلاً آخر، وخرج ليتوضأ ويعود إلى صلاته ثم أحدث المستخلف فإن أبا حنيفة قال: تبطل صلاة الإمام في هذين الموضعين<sup>(٦)</sup>، ومع ذلك

---

(١) وجوب نية الإتمام للمأموم متفق عليه بين أهل المذاهب الأربعة، وأما فساد صلاة المأموم من جهة الإمام فلا، على ما سيذكره المؤلف.

وانظر: رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٨٥، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١١٤، روضة الطالبين ١/٤٦٩، الإنصاف ٢/٢٧.

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٥.

(٣) انظر: الإشراف ١/١١٦.

(٤) هكذا في أ، ولعل الصواب: "كون الإمام شريفاً".

(٥) في أ: "المأمون"، والصواب ما أثبتته.

(٦) انظر: بدائع الصنائع ١/٥٢٥.



لم يشترط على الإمام نية الإمامة بمن وراءه.

ثم المعنى في نية المأموم والائتمام أنه مأمور بمتابعة الإمام في أفعاله وصلاته متعلقة بصلاته، فلذلك وجب عليه نية الائتمام، وفي مسألتنا ليس الإمام مأمورا بمتابعة المرأة في صلاتها، فلم يصح قياس أحدهما على الآخر.

مسألة: روى البويطي عن الشافعي أن مرور الكلب الأسود وغيره من الحيوان بين يدي المصلي لا يقطع صلاته<sup>(١)</sup>.  
وبه قال عامة الفقهاء<sup>(٢)</sup>، سوى أحمد<sup>(٣)</sup> وإسحاق<sup>(٤)</sup>، فإنهما قالوا: يقطع الصلاة مروره بين يدي المصلي<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر البويطي ل ٩.

وهو المذهب، وبه قال الأصحاب.

انظر: التنبيه ص ٣٢، حلية العلماء ٢٠٨/١، التهذيب ١٦٧/٢، روضة الطالبين ٤٠٢/١.

(٢) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

انظر: بدائع الصنائع ٥٥١/١، الهداية ٦٣/١، تبين الحقائق ١٥٩/١.

ومالك وأصحابه.

انظر: المدونة الكبرى ١١٤/١، الكافي لابن عبد البر ٢٠٩/١، جواهر الإكليل ٧١/١.

(٣) فقال: يقطع الصلاة مرور الكلب الأسود البهيم بين يدي المصلي.

نقل هذه الرواية عنه أبو داود في مسائله ص ٤٤، والكوسج في مسائل أحمد وإسحاق ٣٨١/١.

واختلفت الرواية عن أحمد في قطع المرأة والحمار للصلاة.

فنقل عنه الجماعة أن ذلك لا يبطل الصلاة، وهو المذهب.

وروي عنه: أن الصلاة تبطل بمرورهما.

انظر: الكافي لابن قدامة ١٩٥/١، النكت والفوائد السنية ٧٦/١، الإنصاف ١٠٦/٢-١٠٧، كشف

القناع ٤٤٨/١.

(٤) قال إسحاق: لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود.

انظر: مسائل أحمد وإسحاق ٣٨٢/١، سنن الترمذي ١٦٣/٢، اختلاف العلماء ص ٥٦.

(٥) وهذا القول مروى عن عائشة -رضي الله عنها- كما في مصنف ابن أبي شيبة ٣١٤/١،

والأوسط ١٠٢/٥.

وعن معاذ بن جبل -رضي الله عنه- كما في مصنف عبد الرزاق ٢٨/٢.

وبه قال من التابعين مجاهد كما في مصنف ابن أبي شيبة ٣١٥/١.

وروي عن ابن عباس وأنس بن مالك وأبي هريرة -رضي الله عنهم- أنهم قالوا: "يقطع الصلاة

واحتج من نصره بما روي عن أبي ذر [رضي الله عنه] عن النبي -ﷺ- قال: ((يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه قيد آخرة الرجل<sup>(١)</sup> الحمار والمرأة والكلب الأسود)). فقلت: يا رسول الله، ما بال الكلب الأسود من الأحمر من الأبيض؟ قال: ((الكلب الأسود شيطان))<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا ما روى الخدري<sup>(٣)</sup> وابن عمر وأبو أمامة وأنس عنه -ﷺ- قال: ((لا يقطع الصلاة شيء وادراوا ما استطعتم))<sup>(٤)</sup>.

---

الكلب، والمرأة والحمار"، وكذلك هو مروي عن جميع من التابعين، كالحسن البصري، وأبي الأحوص ومكحول وعكرمة وآخرون.

وانظر هذه الرويات في: مصنف ابن أبي شيبة ٣١٥/١، والأوسط ١٠٠/٥، مصنف عبد الرزاق ٢٦/٢-٢٧.

- (١) آخرة الرَّحْل: هي الخشبة التي يستند إليها الراكب من كور البعير.
- انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٩/١.
- (٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي ٣٦٥/١).
- (٣) وقد سبق تخريجه ص ١٨٨ من طريق أبي سعيد الخدري -ﷺ-.
- (٤) أما حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- فقد أخرجه الدار قطني في سننه ٣٦٨/١.
- وفي إسناده: إبراهيم بن يزيد الخوزي، قال عنه أحمد بن حنبل والنسائي: متروك.
- انظر: الجرح والتعديل ١٤٦/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٤٢، تهذيب التهذيب ١١٧/١.
- ولهذا قال ابن حجر في الدراية ١٧٨/١: "إسناده ضعيف".
- وحديث أبي أمامة أخرجه الدار قطني في سننه ٣٦٨/١، والطبراني في المعجم الكبير ١٩٣/٨.
- وفي إسناده: عفير بن معدان، قال عنه أحمد بن حنبل: ضعيف منكر الحديث، وضعفه يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي وغيرهما.
- انظر: الجرح والتعديل ٣٦/٧، ميزان الاعتدال ٨٣/٣.
- ولذا قال ابن حجر في الدراية ١٧٨/١: "إسناده ضعيف".

ولأنه مرور كلب بين يدي المصلي، فلم يقطع صلاته، كما لو كان الكلب أبيض.

ولأن مرور الكلب فعل لغير جهة المصلي، فلم تبطل صلاته، أصله سائر الأفعال من غيره<sup>(١)</sup>.

---

وأما حديث أنس فقد رواه الدارقطني في سننه ٣٦٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٩٤/٢ أن رسول الله - ﷺ - صلى بالناس، فمرّ بين أيديهم حمار، فقال عياش بن أبي ربيعة: سبحان الله سبحان الله، فلما سلّم رسول الله - ﷺ - قال: ((من المسبح آتفا)) قال: أنا يا رسول الله، إني سمعت أن الحمار يقطع الصلاة، قال: لا يقطع الصلاة شيء)).

وضعف الحديث ابن الجوزي في التحقيق، لأن في إسناده صخر بن عبد الله، قال عنه ابن عدي: يحدث عن الثقات بالأباطيل، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه.

وتعقبه صاحب التنقيح ٩٥٥/٢ وقال: إنه وهم في صخر هذا، فإن صخر بن عبد الله بن حرمة الراوي عن عمر بن عبد العزيز لم يتكلم فيه ابن عدي، ولا ابن حبان، بل ذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: هو صالح، وإنما ضعف ابن عدي صخر بن عبد الله الكوفي المعروف بالحاجبي وهو متأخر عن حرمة.

وعليه قال ابن حجر في الدراية ١٧٨/١: إسناده حسن.

وصحح الشيخ أحمد شاكر إسناده في تحقيق سنن الترمذي ١٦٦/٢.

قلت: وروي هذا الحديث ((لا يقطع الصلاة شيء)) من طرق أخرى عن بعض الصحابة، كأبي هريرة وجابر بن عبد الله، وكلها لا تخلو من ضعف.

وقد قال ابن الجوزي - كما في تنقيح التحقيق ٩٥٤/٢: "وهذه الأحاديث كلها ضعاف".

وقال النووي في شرح صحيح مسلم ٢٢٧/٤: "حديث (لا يقطع الصلاة شيء) ضعيف".

وقد ضعف أسانيد ابن حجر في فتح الباري ٧٧٤/١، والألباني في تمام المنة ص ٣٠٦.

(١) وذكر الشافعي في كتاب اختلاف الحديث ٥٧٦/٩ أن عدم قطع هذه الأشياء للصلاة يؤيدها ظاهر القرآن، حيث أنه في كتاب الله أن لا تزر وازرة زر أخرى، وهذا والله أعلم أنه لا يبطل عمل رجل عمل غيره، فلا يكون بمرور غيره قطع لصلاته.

فأما حديث أبي ذر فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: هو منسوخ<sup>(١)</sup>، يدل عليه أن فيه ذكر الحمار والمرأة<sup>(٢)</sup>، وأجمعنا على نسخه، فيجب أن يكون الكلب مثله<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن حديثنا أكثر رواة، فوجب تقديمه<sup>(٤)</sup>، وكون الكلب شيطاناً لا

---

(١) وذكر الحازمي في الاعتبار ص ٢١٦ هذا الوجه عن جملة من أهل العلم؛ وروي القول بالنسخ عن الطحاوي وابن عبد البر.

انظر: فتح الباري ١/٧٧٤، نيل الأوطار ٣/١٦.

وأيد هذا الوجه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي ٢/١٦٦، ونافع عنه، وعمدته في ذلك حديث أنس السابق، ووجهه أن عياش بن أبي ربيعة من السابقين الذين هاجروا الهجرتين، وقد كان في علمه أن الحمار يقطع الصلاة، ثم غاب عنه نسخه، فأعلمه النبي ﷺ - بعد: أن الصلاة لا يقطعها شيء.

قلت: وحديث أنس في قصة عياش بن أبي ربيعة لا يخلو من ضعف؛ إذ روي مرة مرسلًا من طريق عمر بن عبدالعزيز عن عياش، ولم يدركه، وروي مرة متصلًا عن أنس عن عياش، وهي مخالفة لرواية أنس عن النبي ﷺ -: ((يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة)) ولفتراه في ذلك. وعلى فرض التسليم بصحة هذه الرواية فهي غير صريحة؛ لأن منه أن الحمار مر بين يدي الصف، ولم تمر بين يدي الإمام، فلم يقطع صلاته، وسترة الإمام سترة لمن خلفه.

انظر: زاد المعاد ١/٣٠٦، المبدع ١/٤٩١، الشرح الممتع لابن العثيمين ٣/٣٩٠.

(٢) والقول بنسخ حديث أبي ذر مخالف لما نص عليه الشافعي في اختلاف الحديث ٩/٥٧٥؛ إذ لا يصار إلى النسخ إلا أن تعذر الجمع بين الأحاديث وعلم التاريخ، والتاريخ هنا لم يتحقق، والجمع لم يتعذر.

وقد ضعف احتمال النسخ النووي في شرح صحيح مسلم ٤/٢٢٧، وابن حجر في فتح الباري ١/٧٧٤.

(٣) ولا يصح في ذلك إجماع، بل الخلاف قائم بين أهل العلم، كما مر في أول المسألة.

وانظر ذكر اختلاف أهل العلم في ذلك في: سنن الترمذي ٢/١٦٣، الأوسط ٥/١٠٢-١٠٣.

(٤) ومال الشافعي والمحققون من الفقهاء إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به هو القطع

يوجب قطع الصلاة بمروره، لما روي عن النبي -ﷺ- قال: ((مرّ بي الشيطان وأنا في الصلاة فخنقته))<sup>(١)</sup>. ولم يقطع ذلك صلاته<sup>(٢)</sup>، كذلك في مسألتنا مثله<sup>(٣)</sup>.

عن الخشوع والذكر للشغل بها، والالتفات إليها، لا أنها تفسد الصلاة.

انظر: السنن الكبرى ٢/٣٨٩، معالم السنن ١/٣٥٠، المجموع ٤/٢٥١، فتح الباري ١/٧٧٤.

(١) أخرجه أحمد في المسند ١/٦٨٢.

وقال أحمد شاكر في تخريج المسند ١٣/١٢: "إسناده ضعيف، لانقطاعه -أي بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله ابن مسعود".

(٢) وذلك لأن النبي -ﷺ- منعه من أن يقطع صلاته، وقد صح عنه -ﷺ- كما في صحيح البخاري ١/٧٢٩ ومسلم ١/٢٨٤ عن أبي هريرة أن النبي -ﷺ- قال: ((إن عفريتاً من الجن تفلت علي الباحة ليقطع علي الصلاة، فأمكنني الله منه...)).

وفي معجم الطبراني الكبير ٢/٢٨٠ أنه قال: ((إن الشيطان أراد أن يمر بين يدي فخنقته حتى وجدت برد لسانه علي يدي...)).

فأخبر أن الشيطان أراد أن يقطع عليه صلاته، وهذا يقتضي أيضاً أن مرور الشيطان يقطع الصلاة، بخلاف ما قرره المؤلف.

(٣) ولكن أقول: وليس لنا مما ثبت عن رسول الله -ﷺ- إلا التسليم له، وترك تأويله بقياس أو نظر لا يستقيم مع مراده -ﷺ-.

وعليه يترجح أن هذه الأشياء الثلاثة: المرأة والكلب الأسود والحمار تقطع صلاة المصلي إذا لم يكن بين يديه ستر.

ولا يعترض على هذا بحديث عائشة في صحيح البخاري ١/٧٧٢، ومسلم ١/٣٦٦: أنها كانت تنام بين يدي النبي -ﷺ- معترضة وهو يصلي الليل).

ولا بحديث الفضل بن عباس كما في مسند أحمد ١/٣٤٧، وسنن أبي داود ١/٤٥٩ قال: أتانا رسول الله -ﷺ- ونحن في بادية لنا، ومعه عباس، فصلى في صحراء ليس بين يديه ستر، وحمارة لنا وكلبة تعبان بين يديه، فما بال لذلك).

---

فالأول: غاية ما يدل عليه أنه يجوز القعود بين يدي المصلي، لا أنه يجوز المرور بين يديه.  
انظر: صحيح ابن خزيمة ٢/٢١، مجموع الفتاوى ١٤/٢١، الشرح الممتع لابن عثيمين ٣/٣٩١.  
ثم هي -رضي الله عنها- ترى أن الكلب يقطع الصلاة كما في مصنف ابن أبي شيبة ١/٣١٤.  
وأما حديث الفضل بن عباس، ضعيف، للانقطاع بينه وبين العباس بن عبيد الله الراوي عنه، كما  
قال ابن حزم في المحلى ٤/١٣، وابن حجر في تهذيب التهذيب ٣/٨٤، وأحمد شاکر في تخريج  
المسند ٣/٢٢٨.

فصل: المستحب بمن صلى في قضاء أن يجعل بين يديه ستر.

لما روي عن النبي -ﷺ- قال: ((يستر المصلي مثل آخرة الرجل))<sup>(١)</sup>.

قال عطاء: ((آخرة الرجل)) قدر ذراع<sup>(٢)</sup>، فإن لم يكن معه إلا عصا

نصبها وصلى إليها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

وأخرج مسلم في صحيحه ٣٥٨/١ عن عائشة رضي الله عنها أن النبي -ﷺ- سئل عن ستر المصلي؟ فقال: مثل مؤخرة الرجل.

وعن طلحة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل، ولا يبال من مر وراء ذلك.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما يستر المصلي ٤٤٢/١، وابن خزيمة في صحيحه ١١/٢، وعبد الرزاق في المصنف ٩/٢، وصحح هذا الأثر النووي في المجموع ٢٤٦/٣، والألباني في صحيح سنن أبي داود ١٣٤/١.

والذراع: هو ما بين طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى.

انظر: لسان العرب ٩٣/٨، القاموس المحيط ٢٩/٣.

وذكر النووي في المجموع ٢٤٧/٣، وابن حجر في فتح الباري ٧٦٤/١: أن المشهور في قدر مؤخرة الرجل هو ثلثي ذراع.

والصواب -والله أعلم- ما ذكره المؤلف؛ لأن عطاء قال: "كان من مضى -يعني الصحابة- يجعلون مؤخرة الرجل إذا صلوا". ثم ذكر أن قدرها ذراع.

(٣) انظر: المهذب ٢٤٤/٣، التهذيب ١٦٥/٢، مغني المحتاج ٢٠٠/١.

وفي هذا روى البخاري في صحيحه ٧٥٧/١ عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: "كان النبي -ﷺ- إذا خرج لحاجته تبعته أنا و غلام ومعنا عُكازة أو عصا أو عنزة ومعنا إداوة، فإذا فرغ من حاجته ناولناه الإداوة".

وما حملت العصا إلا ليصلى إليها، ولهذا عقد البخاري ترجمة الباب، وسيأتي حديث الخط، وفيه ذكر العصا.



قال القاضي أبو حامد: فإن لم يكن معه شيء خط بين يديه خطأ<sup>(١)</sup>.  
والأصل فيه ما روى أبو هريرة [رضي الله عنه] عن النبي -ﷺ- قال: ((فلينصب  
عصا، فإن لم يجد فليخط خطأ ولا يضره من مرّ وراءه))<sup>(٢)</sup>.

---

(١) وهو نص الشافعي في القديم، وفي سنن حرمله.  
انظر: معرفة السنن والآثار ١٩١/٣، روضة الطالبين ٣٩٨/١، وقال الشافعي في مختصر البريطي  
ل٩: ولا يخط المصلي بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فيتبع.  
فانقسم الأصحاب في هذا على ثلاثة طرق:  
أحدها: وبه قطع الأكثرون أنه يستحب ذلك قولاً واحداً، ونقل العمراني في البيان اتفاق الأصحاب  
عليه، ونقله الرافعي عن الجمهور.  
والطريق الثاني: لا يستحب ذلك، وبه قطع إمام الحرمين والغزالي.  
والثالث: أن في ذلك قولين.

انظر: الوجيز ٤٩/١، فتح العزيز ١٣٣/٤، المجموع ٢٤٧/٣.  
(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤٩٢/٢، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: الخط إذا لم يجد عصا  
٤٤٣/١، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب: ما يستر المصلي ٣٠٣/١، وابن خزيمة في  
صحيحه ١٣/٢، وابن حبان في صحيحه ٤٤/٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٨٣/٢.  
وقد اختلف أهل العلم في تصحيح هذا الحديث، فنقل ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٠٥/١ أن أحمد  
وابن المديني صحّاه. وقال هو في بلوغ المرام ص ٤٧: صحّحه ابن حبان، ولم يصب من زعم أنه  
مضطرب، بل هو حسن".

وذكر أبو داود في سننه ٤٤٣/١ عن سفيان بن عيينة تضعيف هذا الحديث، وأشار إلى تضعيفه  
الشافعي كما في السنن الكبرى ٣٨٤/٢.

وضعف الحديث البغوي في شرح السنة ٢٧١/٢، وذكره النووي في خلاصة الأحكام ٥٢٠/١ في  
فصل الضعيف، وقال الشيخ أحمد شاكر في تخريج مسند أحمد ١٢٣/١٣: "إسناده ضعيف  
لاضطرابه".

وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ص ٧١.

ويستحب له الدنو<sup>(١)</sup> من السترة<sup>(٢)</sup>، لقوله-عليه السلام- : ارهقوا<sup>(٣)</sup>

القبلة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الدنو: هو قرب الشيء من الشيء.

انظر: لسان العرب ٢٧١/١٤.

(٢) انظر: المذهب ٢٤٤/٣، التهذيب ١٦٤/٢.

ويدنو منها بحيث لا يكون بينه وبينها إلا قدر مكان السجود، وهو ثلاثة أذرع على الصحيح.

انظر: مراتب الإجماع ص ٣٠، شرح صحيح مسلم ٢١٧/٤، فتح الباري ٧٦٢/١.

(٣) ارهقوا: أي ادنوا منها.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٢/٢.

(٤) أخرجه البزار -انظر كشف الأستار- ٢٨٣/١، وأبو يعلى في مسنده ٤١٣/٤، عن عائشة رضي

الله عنها.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥٩/٢: "رواه أبو يعلى والبزار، ورجاله موثقون".

وإسناده فيه متعب بن ثابت الأسدي، ضعفه يحيى بن معين، وأحمد، وقال أبو حاتم: لا يحتج به،

وقال ابن حجر في التقریب: لين الحديث.

انظر: تهذيب الكمال ١٨/٢٨، ميزان الاعتدال ١١٨/٤، تقريب التهذيب ١٨٦/٢.

والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير ص ١١٤.

وفي استحباب الدنو من السترة جاءت أحاديث كثيرة منها:

ما رواه أبو داود في سننه ٤٤٦/١ والنسائي في سننه ٦٢/٢، وابن خزيمة في صحيحه ١٠/٢، وابن

حبان في صحيحه ٤٩/٤، والحاكم في المستدرک ٢٥١/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٨٦/٢ عن

سهل بن أبي حنمة عن النبي -ﷺ- قال: ((إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان

عليه صلاته)).

والحديث صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وقال الحاكم في المستدرک ٢٥٣/١: صحيح على شرط

الشيخين، وصححه النووي في خلاصة الأحكام ٥١٨/١، والألباني في صفة الصلاة ص ٨٢.

مسألة: وإذا قرأ في صلاته آية فيها سجدة، استحب له السجود ولم يجب عليه<sup>(١)</sup>.

ومعدهنا قال مالك<sup>(٢)</sup>، والأوزاعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وإسحاق<sup>(٥)</sup>، وأبو ثور<sup>(٦)</sup>، وداود<sup>(٧)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: سجود التلاوة واجب<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) ونص على هذا الشافعي في الأم ٢٥٢/١.  
وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.  
انظر: التنبيه ص ٣١، حلية العلماء ٢٠٣/١، المجموع ٥٨/٤.  
(٢) وهو ظاهر كلامه في المدونة الكبرى ١١١/١.  
وعدم الوجوب هو المذهب عند أصحابه، واختلفوا هل هو سنة أو فضيلة؟ الأكثر أنه سنة وهو المشهور.  
انظر: عقد الجواهر الثمينة ١٧٨/١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١٠٠/١، التاج والإكليل ٦١/٢، حاشية البناني ٢٧٣/١.  
(٣) انظر نقل قوله في: التمهيد ١٦٦/١٣٢، المغني ٣٦٤/٢.  
(٤) وهو المذهب، وعليه الأصحاب.  
وعنه: واجب مطلقاً.  
وعنه: واجب في الصلاة.  
انظر: الكافي لابن قدامة ١٥٨/١، الفروع ٥٠٠/١، الإنصاف ١٩٢/٢.  
(٥) للإمام إسحاق في حكم سجود التلاوة روايتان:  
الأولى: أنه غير واجب، وهو ما نقله عنه المؤلف.  
والثانية: أن سجود التلاوة واجب.  
انظر: مسائل أحمد وإسحاق ٤٥٦/١، سنن الترمذي ٤٦٧/٢، شرح السنة ٣١١/٣، المجموع ٦١/٤.  
(٦) انظر: المجموع ٦١/٤.  
(٧) انظر: المحلى ١٠٦/٥.  
(٨) وهو المذهب.

واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾<sup>(١)</sup> وبقوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوهُ﴾<sup>(٢)</sup>. وبقوله سبحانه: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأنه سجود يجوز فعله في الصلاة المفروضة، فكان واجبا، كالسجود الأصلي<sup>(٤)</sup>. والله أعلم بالصواب.

ودليلنا ما روى أبو بكر بن خزيمة بإسناده عن زيد بن ثابت قال: قرأت على رسول الله -ﷺ- سورة النجم فلم يسجد منا أحد<sup>(٥)</sup>.

---

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٤٠، الهداية ١/٧٨، الفتاوى الهندية ١/١٣٢.

(١) سورة الانشقاق، الآيتان ٢٠-٢١.

(٢) سورة النجم، الآية ٦٢.

فالآية الأولى تدل على أن الله تعالى ذم أقواما بترك السجود، وإنما يستحق الذم بترك الواجب، والثانية فيها أمر لبني آدم بالسجود ومطلق الأمر للوجوب.

انظر: بدائع الصنائع ١/٤٢٩.

(٣) سورة مريم، الآية ٥٨.

فهذه الآية فيها اخبار عن خشرع المطيعين، فيجب علينا متابعتهم لقوله تعالى: ﴿فَبِهِدَاهِهِمْ آتَاهُ﴾ [الأنعام ٩٠].

انظر: بدائع الصنائع ١/٤٢٩، البحر الرائق ٢/١٢٩.

(٤) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٩١، المغني ٢/٣٦٥.

(٥) صحيح ابن خزيمة ١/٢٨٤، وبهذا اللفظ.

وأخرجه أيضا في ١/٢٨٥ بلفظ: ((قرأت على النبي -ﷺ- النجم فلم يسجد)) وهذا هو لفظ البخاري في صحيحه ٢/٧٠٦، ومسلم في صحيحه ١/٤٠٦.

وقد تأول بعض أهل العلم هذا الحديث فقال: إنما ترك النبي -ﷺ- السجود، لأن زيد بن ثابت حين قرأ لم يسجد وهو القارئ.

فإن قالوا: سجود التلاوة لا يجب عندنا على الفور. فلعلهم سجدوا بعد ذلك<sup>(١)</sup>.

قلنا: / عن هذا جوابان: ١/٥٦  
أحدهما: أن زيدا أطلق القول، والإطلاق يقضي أنهم لم يسجدوا في الحال ولا بعد ذلك.

فإن قالوا: زيد لم يكن ملازماً للنبي -ﷺ- في كل حال، فمن أين له أن النبي -ﷺ- لم يسجد بعد؟

قلنا: لو لم يعلم ذلك لم يطلق القول به<sup>(٢)</sup>، فهذا بمثابة قول علي -عليه السلام-: ((كان رسول الله -ﷺ- لا يحجزه عن قراءة القرآن شيء ليس الجنابة))<sup>(٣)</sup>. وعلي -كرم الله وجهه- لم يكن ملازماً لرسول الله -ﷺ- في كل

=

انظر: سنن الترمذي ٤٦٦/٢، مجموع الفتاوى ١٥٨/٢٣.

ورد: بأن هذا السجود لو كان واجبا لأمر به النبي -ﷺ- زيدا.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٠، شرح السنة ٣/٣١٠، تنقيح التحقيق ٢/٩٥٦.

(١) فالحديث لا يلزم منه نفي وجوب السجود، وأنه ليس فيه سجدة؛ إذ يحتمل تراخي السجود عن التلاوة، وهو مذهب الحنفية.

انظر: البناية ٢/٧١٥، تبين الحقائق ١/٢٠٥، الكفاية ١/٤٦٥.

(٢) انظر: المجموع ٤/٦١.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ١/١٣٥، وأبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب: في الجنب يقرأ

القرآن ١/١٥٥، والترمذي في سننه، أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الرجل يقرأ القرآن على كل

حال ما لم يكن جنباً ١/٢٧٣، والنسائي في سننه كتاب الطهارة، باب: حجب الجنب من قراءة

القرآن ١/١٤٤، وابن ماجه في سننه كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في قراءة القرآن على غير

طهارة ١/١٩٥، والدارقطني في سننه ١/١١٩، والحاكم في المستدرک ١/١٥٢، والبيهقي في السنن

=

حال.

فإن قالوا: يحتمل أن يكون النبي -ﷺ- أخير عليا بذلك.

قلنا: وحديث زيد يحتمل مثل ذلك.

والجواب الآخر: إنه لو كان رسول الله -ﷺ- آخر السجود لبيّنه لزيد ،

وأن وجوبه ليس على القوم<sup>(١)</sup>، ولما لم يذكر ذلك دل على أنه غير واجب.

فإن قالوا: لعل زيدا قرأ السجدة بعد الفجر أو بعد العصر، ولا يجب

السجود عندنا في تلك الحال<sup>(٢)</sup>.

الكبرى ١/١٤٣.

ونقل النووي في خلاصة الأحكام ١/٢٠٧ عن الشافعي -رحمه الله- أنه قال: "أهل الحديث لا يثبتونه"، قال البيهقي: "لأن مداره على عبد الله بن سلمة، وكان قد كبر وأنكر حديثه وعقله، وإنما روي هذا بعد كبره...".

وذكر الخطابي في مختصر سنن أبي داود ١/١٥٦: "أن الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- كان يوهن حديث علي هذا، ويضعف أمر عبد الله بن سلمة".

وحكى النووي في المجموع ٢/١٥٩ عن الحفاظ المحققين أن هذا الحديث ضعيف.

وضعه الشيخ الألباني في ضعيف سنن النسائي ص ٨، وضعف سنن ابن ماجه ص ٤٦، وغيرهما. والحديث قال عنه الترمذي في سننه ١/٢٧٤: "حديث حسن صحيح"، وقال الحاكم في المستدرک ١/١٥٢: "هذا حديث صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي في تلخيصه.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١/١٤٧: "صححه ابن السكن وعبد الحق والبغوي...".

وقال الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند ٢/٥٤: "إسناده صحيح".

(١) إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٨١.

(٢) انظر: شرح معاني الآثار ١/٣٥٢.

قلنا: إطلاق زيد لا يقتضي زمانا بعينه، فلم يصح ما ذكرتموه<sup>(١)</sup>.

وجواب آخر: وهو أن الأمر لو كان على ما ذكرتموه لأخبره النبي ﷺ -  
بما لأجله امتنع من السجود، ولقال له: إذا قرأت السجدة في غير هذا الوقت  
وجب عليك أن تسجد، ولو كان كذلك لنقله زيد في خبره، وفي ترك زيد ذكر  
ذلك دلالة على حذف<sup>(٢)</sup> ما ادعوه<sup>(٣)</sup>.

ويدل عليه أيضا ما روي أن عمر قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة النحل،  
فلما جاءت السجدة قال: أيها الناس إنما نمر بالسجدة، فمن سجد فقد أصاب  
وأحسن، ومن لم يسجد فلا إثم عليه<sup>(٤)</sup>.

وروي عن عمر أيضا أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سجدة، فنزل فسجد،  
وسجد الناس، ثم قرأها على المنبر في الجمعة الثانية، فتهيا الناس، وروي فتشزن<sup>(٥)</sup>  
الناس للسجود، فقال: أيها الناس على رسلكم، إن الله لم يوجبها<sup>(٦)</sup> علينا، إلا أن  
نشاء، فلم يسجد ومنع الناس من السجود<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٦١/٤.

(٢) هكذا في: أ، ولعل الأنسب أن يقال: خلاف ما ادعوه.

(٣) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٨٢/٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب سجود القرآن، باب: من رأى أن الله عز وجل لم يوجب

السجود ٧٠٩/٢.

(٥) التشزن: التأهب والتهيؤ للشيء، والاستعداد له.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٧١/٢، لسان العرب ٢٣٧/١٣.

(٦) لم أفق على هذه اللفظة في الكتب التي خرجت هذا الأثر - كما في الحاشية الآتية - وهي  
عندهم بلفظ: "لم يكتبها" أو "لم تفرض"، ولعل المؤلف ذكر هذا الأثر بالمعنى والله أعلم.

(٧) أخرجه مالك في الموطأ ١٨٢/١ بتمامه، والبخاري في صحيحه، كتاب سجود القرآن، باب: من  
رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود ٧٠٩/٢، وعبد الرزاق في المصنف ٣٤٦/٣ بدون قول:

## وهذا إجماع من الصحابة<sup>(١)</sup>.

((ومنع الناس من السجود)).

(١) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٠١، الإشراف ١/٩٤، المغني ٢/٣٦٥.

قلت: ولكن اعترض على حكاية الإجماع بأنه لا يعدو أن يكون إقرار ممن حضر وليسوا كل المسلمين.

وأما الأثر فيرد عليه عدة احتمالات:

منها: أنه قد يكون مراد عمر بقوله: ((أن الله لم يكتبها علينا)) أي في تلك الحال وهو إذا قرأها الإمام على المنبر، إذ فيه قطع للخطبة وعمل كثير، والسنة في الخطبة الموالاة، فلما تعارض الأمران صار السجود غير واجب في هذه الحالة، وإن سجد جاز.

ويحتمل أيضاً أن معناه: لم يكتب علينا التعجيل بها، فأراد عمر -رضي الله عنه- أن يبين للقوم جواز التأخير عن حالة الوجوب، إذ هي واجبة على سبيل التراخي.

ويحتمل أيضاً قوله -رضي الله عنه-: ((لم تفرض)) أو ((يكتبها علينا)) بل أوجبها علينا، ونفي الفرضية لا يستلزم نفي الوجوب على أصولنا.

انظر: المبسوط ٢/٤، بدائع الصنائع ١/٤٢٩، مجموع الفتاوى ٢٣/١٥٩.

وكل هذه الاحتمالات مردودة.

فأما نقض الإجماع، فيكفي في أنه قول عمر ولم ينكر أحد من الصحابة الغرر رضي الله عنهم أجمعين.

وعدم سجوده -رضي الله عنه- على المنبر بحجة عدم قطع الخطبة ينقض جواز ذلك كما قلت، وهذا دليل على أن الأمر للسنية لا للوجوب والحتمية.

وأما تعليلهم بعدم سجوده -رضي الله عنه- ببيان جواز التأخير والتراخي في سجود التلاوة، فيرده قوله -رضي الله عنه-: ((ومن لم يسجد فلا إثم عليه))، وهذا دليل على أن المرء مخير في السجود، وهذا علامة عدم الوجوب.

وأما التفريق بين الفرض والواجب، فهو اصطلاح حادث لهم، وما كان الصحابة رضي الله عنهم يفرقون بينهما.



ومن القياس نقول: السجود معنى سببه القراءة، فلم يكن واجباً، أصله الدعاء عند تلاوة آية الرحمة، والاستعاذة عند تلاوة آية العذاب<sup>(١)</sup>.  
ولأنه قرأ آية ذكر السجود فلم يجب عليه، كما لو قرأ السجدة الثانية من سورة الحج.

فإن قالوا: تلك ليست من عزائم السجود.  
قلنا: هي عندنا من العزائم<sup>(٢)</sup>.  
ولأنه سجود يفعل لاعتراض سببه، فلم يكن واجباً، الأصل سجود الشكر<sup>(٣)</sup>.

فإن قالوا: سجود الشكر بدعة<sup>(٤)</sup>.  
قلنا: هو عندنا سنة<sup>(٥)</sup>.  
ولأنها عبادة يجوز فعلها على ظهر الراحلة<sup>(٦)</sup>، فلم تكن واجبة أصل ذلك التنفل على ظهر الراحلة<sup>(٧)</sup>.

=

وانظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٨٦/٢، فتح الباري ٧١٢/٢، الشرح الممتع ١٢٣/٤.

(١) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٨٦/٢.

(٢) وسيذكر المؤلف ذلك في عدد عزائم السجود ص ٧٤٥.

(٣) انظر: الإشراف ٩٤/١، المجموع ٦٢/٤.

(٤) وهذا افتراض من المؤلف - رحمه الله -.

وأما مذهب الحنفية فهو استحباب سجود الشكر.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٤٣/١، الفتاوى الهندية ١٣٥/١، رد المحتار على الدر المختار ٥٩٧/٢.

(٥) سيتكلم المؤلف عن سجود الشكر فيما بعد.

(٦) ذكر النووي في المجموع ٦٢/٤ الاتفاق على جواز هذا في السفر.

(٧) انظر: الحاروي الكبير ٢٠١/٢، التعليقة ٨٥٩/٢، الإشراف ٩٤/١.

فإن قيل: قد قلتم: لو نذر أن يصلي ركعتين ويسجد فيهما على ظهر  
الراحلة جاز ذلك، فهذه عبادة يجوز فعلها على الراحلة وهي واجبة.  
قلنا: هذه الصلاة قيد بنذره أن يصليها على ظهر الراحلة، فلذلك  
جازت<sup>(١)</sup>.

ولو أطلقها بأن نذر ركعتين، فوجبتا عليه وهو على ظهر الراحلة وجب  
عليه أن ينزل ويصليها على الأرض<sup>(٢)</sup> كذلك في مسألتنا، لما أجاز أبو حنيفة  
السجود على الراحلة<sup>(٣)</sup> دلت على أنه غير واجب.

ومن الاستدلال أنهم قالوا: إذا ترك سجدة التلاوة في الصلاة حتى فرغ  
منها لم يجب عليه إعادتها<sup>(٤)</sup>، فدل ذلك على أنها مستحبة.

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا قُرِئَ  
عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فهو أنها واردة فيمن ترك السجود استكباراً أو  
جحوداً وهم الكفار<sup>(٦)</sup>، يدل على ذلك أنه قال بعدها: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ  
أَلِيمٍ﴾<sup>(٧)</sup> وفي مسألتنا هذه يسوغ فيها الاجتهاد، ومن أخطأ في اجتهاده لم

---

(١) انظر: روضة الطالبين ٥٧٢/٢.

(٢) إذ الواجب بالنظر يلحق بالواجب في الشرع عند الإطلاق على القول الراجح.

انظر: الفوائد الجنية ٣٧٦/٢، القواعد والأصول الجامعة ص ١٠٥.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٤٣٣/١، البناء ٧١٨/٢.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٤٤١/١، رد المختار على الدر المختار ٥٨٥/٢.

(٥) سورة الانشقاق، الآية ٢٠-٢١.

(٦) وانظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠١، المجموع ٦٢/٤، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٩٢/٤.

(٧) سورة الانشقاق، الآية ٢٤.

يستحق العذاب الأليم، بل أجر واحد<sup>(١)</sup>.

وقيل: إن معنى قوله: ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ أي لا يخضعون لأحكامه، ولا يقبلون موجهه<sup>(٢)</sup>، وهذا وارد في المشركين، فلا حجة لهم في الآية.

وأما قولهم: سجود يجوز فعله في الصلاة المفروضة، فكان واجبا، كالسجود الأصلي، فإنه ينتقض بسجود السهو<sup>(٣)</sup>.

فإن قالوا: سجود السهو واجب.

قلنا: هذا مذهب الكرخي<sup>(٤)</sup> وحده<sup>(٥)</sup>، فأما أبو حنيفة وسائر أصحابه فليس عندهم بواجب<sup>(٦)</sup>، والدليل على ذلك أن سجود السهو يفعل بدلا عن

---

(١) يشير المؤلف إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه ٣٩٣/١٣ وغيره عن عمرو بن العاص -رضي الله عنه- أنه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: ((إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)).

(٢) انظر: فتح القدير للشوكاني، ٤٠٨/٥.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠١، المغني ٢/٣٦٦.

(٤) هو: مفتي العراق أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن ذلال البغدادي الكرخي -نسبة إلى كرخ قرية بنواحي العراق- انتهت إليه رئاسة مذهب الحنفية، سمع من إسماعيل بن إسحاق القاضي، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وطائفة، وحدث عنه: أبو حفص بن شاهين، والقاضي عبد الله بن الأكفاني، وأبو بكر الرازي الحنفي وآخرون، توفي سنة أربعين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: الفوائد البهية ١٠٨، تاريخ بغداد ٣٥٣/١٠، سير أعلام النبلاء ١٥٥/٤٢٦.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٠٠، الكفاية ١/٤٣٨.

قلت: وقوله الكرخي هذا هو ظاهر الرواية، وهو الصحيح من مذهب الحنفية كما صرح به محققو المذهب.

انظر: بدائع الصنائع ١/٤٠٠، الهداية ١/٧٤، البحر الرائق ٢/٩٩، الفتاوى الهندية ١/١٢٥.

(٦) وهذا هو ما نقله القدوري عن عامة أصحاب أبي حنيفة.

انظر: فتح القدير ١/٤٣٨، رد المحتار على الدر المختار ٢/٥٤٠.

التشهد الأول، والأصل غير واجب، فلأن يكون البدل غير واجب أولى.  
ثم المعنى في الأصل أن السجود الأصلي من صلب الصلاة، فلذلك كان  
واجبا، وفي مسألتنا هذا السجود فُعل لاعتراض سببه في الصلاة، فافترق أمرهما.  
فإن قيل: لو كان فعل لاعتراض سببه في الصلاة لفعل خارج الصلاة، كما  
أن سجود الشكر لو اعترض سببه في الصلاة لم يجز فعله فيها، بل يفعل خارجا  
منها.

قلنا: معنى قولنا: اعترض سببه في الصلاة، نريد بذلك القراءة، والقراءة من  
الصلاة، وليس كذلك سجود الشكر، فإن سببه ليس من الصلاة بسبيل، فبان  
الفرق بينهما<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

---

(١) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٩١-٣٩٢.

مسألة: عزائم السجود<sup>(١)</sup> أربعة عشرة منها أربع في النصف الأول، وهي:  
آخر الأعراف<sup>(٢)</sup>، وفي الرعد<sup>(٣)</sup>، وفي النحل<sup>(٤)</sup>، وفي بني إسرائيل<sup>(٥)</sup>، وفي النصف  
الثاني عشرة في مريم<sup>(٦)</sup>، وفي الحج<sup>(٧)</sup>، وفي الفرقان<sup>(٨)</sup>، وفي النمل<sup>(٩)</sup>، وسجدة في

---

(١) عزائم السجود: هي السجودات التي وردت العزيمة على فعلها كصيغة الأمر مثلاً، بناء على أن بعض المندوبات أكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب.

انظر: فتح الباري ٧٠٣/٢.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾.  
(٣) وهي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ الآية ١٥.

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ الآيتان ٤٩-٥٠.

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ آمَنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ مِنْهُمْ خَائِفِينَ﴾ الآيات ١٠٧-١٠٨-١٠٩.

(٦) وهي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ الآية ٥٨.

(٧) وفيها سجدتان: الأولى هي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ الآية ١٨.

والثانية: هي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ الآية ٧٧.

(٨) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ الآية ٦٠.

(٩) وهي قوله تعالى: ﴿لَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يَخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا

=

لقمان<sup>(١)</sup>، وفي حم الثانية<sup>(٢)</sup>، وفي النجم<sup>(٣)</sup>، وفي سورة الانشقاق<sup>(٤)</sup>، وفي سورة  
العلق<sup>(٥)</sup>.

وكل سورة مما ذكرنا فيها سجدة واحدة إلا الحج ففيها سجدتان<sup>(٦)</sup>.  
وبمذهبنا قال أحمد<sup>(٧)</sup>، وإسحاق<sup>(٨)</sup> .....

تحفون وما تعلنون الله لا إله إلا هو رب العرش العظيم ﴿الآيتان ٢٥-٢٦.

(١) هكذا في أ، وهو خطأ لعله من الناسخ.

والصواب: أنها في سورة ألم السجدة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُوا  
سجداً وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون﴾ الآية ١٥.

(٢) وهي سورة فصلت، عند قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا  
لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ فَبِأَنِ اسْتَكَبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ  
رَبِّكَ يَسْجُدُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْتَمْنُونَ﴾ الآيتان: ٣٧-٣٨.

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ الآية ٦٢.

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ الآية ٢١.

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تَطْعَمُهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ الآية ١٩.

(٦) وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي، وهو قوله الجديد.

انظر: الباب ص ١٥١، الحاوي الكبير ٢/٢٠١، التنبيه ص ٣١، الوجيز ١/٥٣، المجموع ٤/٦٢.

(٧) وهو المذهب وعليه جماهير أصحابه، وقطع به كثير منهم.

وعنه في الحج واحدة فقط وهي الأولى، وعنه هي الثانية، فيكون مجموع السجودات ثلاث عشرة  
سجدة، وروي عنه أنها خمس عشرة سجدة بإضافة سجدة (ص).

والرواية الأخيرة اختارها ابن سريج وأبو إسحاق المروزي من أصحاب الشافعي.

انظر: الروايتين والوجهين ١/١٤٣-١٤٤، الكافي لابن قدامة ١/١٥٩، الفروع ١/٥٠٣،

الإنصاف ٢/١٩٦، حلية العلماء ١/٢٠٣، المجموع ٤/٦٢.

(٨) للإمام إسحاق بن راهوية في تحديد عدد سجود التلاوة روايتان:

وأبو ثور<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: العزائم أربعة عشرة مثل قولنا إلا أنه لم يعد السجدة الثانية في الحج، وعدّها بدلها سجدة ص<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: العزائم إحدى عشر أسقط السجدة الثلاث التي في المفصل ووافق أبا حنيفة في إسقاط الثانية من الحج، وعدّها التي في ص<sup>(٣)</sup>، وبهذا كان يقول

---

الأولى: أنها أربع عشرة سجدة كما ذكر المؤلف.

والثانية: أنها خمس عشرة سجدة بإضافة سجدة (ص).

انظر: الأوسط ٢٦٨/٥، حلية العلماء ٢٠٣/١، شرح السنة ٣٠٢/٣-٣٠٣.

(١) الإمام أبو ثور وافق الشافعي في عدد سجدة التلاوة غير أنه أثبت السجود في (ص) وأسقط السجود في سورة النجم، فخالف الشافعي في هاتين السجدين.

انظر: الأوسط ٢٦٨/٥.

(٢) وهو المذهب وعليه أصحابه.

انظر: الأصل ٣١٣/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٣٨/١، كنز الدقائق مع البحر الرائق ١٢٩/٢، الفتاوى الهندية ١٣٢/١.

(٣) وهو نص المدونة الكبرى ١٠٩/١.

وهو المشهور من المذهب.

وروي عنه: أن عددها أربع عشرة سجدة بإضافة سجدة المفصل.

وروي عنه أنها خمس عشرة سجدة، أضيف إلى ما تقدم سجدة الحج الثانية.

وعد جمهور أصحابه هذا من باب اختلاف ظاهر مرويات الإمام مالك.

ونحى بعضهم إلى أن السجود في الجميع مأمور به، وإنما إحدى عشرة هي العزائم التي هي أكد مما عداها.

انظر: التفريع ٢٦٩/١-٢٧٠، عقد الجواهر الثمينة ١٧٨/١-١٨٠، الذخيرة ٤١١/٢، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ٩٩/١-١٠٠، منح الجليل ٢٠٠/١، التاج والإكليل ٦١/٢.

الشافعي - رحمه الله - في القديم<sup>(١)</sup>. والله اعلم بالصواب.

واحتج من نصر مالكاً بما روى مطر الوراق<sup>(٢)</sup> عن عكرمة عن ابن عباس (أن النبي - ﷺ - لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحوله إلى المدينة)<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا ما روى عطاء بن ميناء<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة قال: سجدت مع رسول

---

(١) أي أن عزائم السجود إحدى عشرة سجدة، فأسقط سجديات المفصل الثلاث، وعد سجدي الحج، ولم يثبت سجدة (ص).

انظر: المهذب ٦٠/٤، التهذيب ١٧٨/٢، حلية العلماء ٢٠٣/١، فتح العزيز ١٨٥/٤.

وقال النووي في المجموع ٦٠/٤: "وهذا القول القديم ضعيف في النقل، ودليله باطل".

(٢) هو: الإمام أبو رجاء الخراساني مطر بن طهمان الوراق، نزيل البصرة، كان من العلماء الزهاد وكان يكتب المصاحف. روى عن أنس بن مالك والحسن البصري وعكرمة مولى ابن عباس وآخرون، وروى عنه: شعبة بن الحجاج وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وأبو قدامة العيادي وطائفة، توفي - رحمه الله - سنة تسع وعشرين ومائة. ضعفه الإمام أبو حاتم الرازي، وقال عنه علي بن المديني والنسائي والدارقطني: ليس بالقوي؛ ووصفه أبو زرعة وابن معين بأنه صالح، ولخص الحافظ ابن حجر القول فيه فقال: "هو صدوق كثير الخطأ".

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٧٥/٢، سير أعلام النبلاء ٤٥٢/٥، الجرح والتعديل ٢٨٧/٨، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ص ٤٨، تقريب التهذيب ١٨٧/٢.

(٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٢٨١/١، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: من لم ير السجود في المفصل ١٢١/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٤٣/٢.

والحديث قال عنه النووي في المجموع ٦٠/٤ وابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١٦٧/١: إسناده ضعيف.

وضعه أيضاً البيهقي في السنن الكبرى ٤٤٣/٢، والخطابي في معالم السنن ١١٧/٢، وابن حجر في فتح الباري ٧٠٦/٢، والألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٣٩.

(٤) هو: عطاء بن ميناء المدني وقيل البصري، مولى ابن أبي ذباب الدوسي، روى عن أبي هريرة، وعنه: سعيد المقبري وعمرو بن دينار وأيوب بن موسى وطائفة، وثقه العجلي وآخرون.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٣٦/٦، تهذيب الكمال ١١٩/٢٠، تاريخ الثقات ص ٣٣٣،



الله - ﷺ - في : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشقت﴾ وفي / : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup> . ١/٥٧  
وعن أبي رافع<sup>(٢)</sup> قال: صليت مع أبي هريرة العتمة<sup>(٣)</sup> ، فسجد في : ﴿إِذَا  
السَّمَاءُ انشقت﴾ فقلت: ما هذه السجدة؟ قال: سجدت بها مع رسول الله - ﷺ -  
، فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه<sup>(٤)</sup> .

وروى مثل هذا أبو سلمة عن أبي هريرة<sup>(٥)</sup> ، وعن الدرداء<sup>(٦)</sup> - رضي الله

#### تهذيب التهذيب ١٣٨/٤ .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: سجود التلاوة ١/٤٠٦ .  
(٢) هو: نفيع الصائغ أبو رافع المدني، مولى لآل عمر، نزيل البصرة، أدرك الجاهلية ولم ير النبي - ﷺ -  
، روى عن: الخلفاء الراشدين الأربعة، وزيد بن ثابت وأبي هريرة وآخرون، وحدث عنه: بكر ابن  
عبد الله المزني، والحسن البصري وثابت البناني وخلق سواهم. وثقه أحمد والعجلي وغيرهما؛ وتوفي  
سنة نيف وتسعين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/١٢٢، سير أعلام النبلاء ٤/٤١٤، تذكرة الحفاظ ١/٦٩ .

(٣) العتمة هي: ظلام أول الليل عند سقوط نور الشفق.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/١٨٠ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب سجود القرآن، باب: من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها

٧١٢/٢ ، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: سجود التلاوة ١/٤٠٧ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب سجود القرآن ، باب: سجدة : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشقت﴾

٧٠٧/٢ ، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: سجود التلاوة ١/٤٠٦ .

(٦) هو: الصحابي الجليل عويمر أبو الدرداء، مشهور بكنيته، واختلف في اسم أبيه، ف قيل: ابن مالك،

وقيل ابن عامر، وقيل ابن ثعلبة، وقيل ابن زيد - وجدته هو قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، ولي

القضاء وتصدر للإقراء بدمشق في خلافة عثمان - ﷺ - ، روى عن النبي - ﷺ - وزيد بن ثابت

وعائشة أم المؤمنين، وروى عنه: ابن عباس وابن عمر وأنس بن مالك وزيد بن وهب وطائفة، توفي

- ﷺ - سنة اثنتين وثلاثين.

عنهما - أنه سجد مع النبي - ﷺ - في النجم<sup>(١)</sup>.

وروي عن عمر وابنه وابن مسعود وعمار والنعمان بن بشير<sup>(٢)</sup> وأبي

الدرداء - رضي الله عنهم - كانوا يسجدون في النجم<sup>(٣)</sup>.

فأما الجواب عن حديث ابن عباس فهو أن الرواية قد اختلفت عن عكرمة،

=

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٩١/٧، أسد الغابة ت ٤١٤٢، الإصابة ٦٢١/٤.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢٥٠/٦، والترمذي في سننه أبواب الصلاة، باب: ما جاء في سجود القرآن ٤٥٧/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: عدد سجود القرآن ٣٣٥/١.

والحديث قال عنه أبو داود في سننه ١٢٠/٢: "إسناده واهٍ" وقال الترمذي في سننه ٤٥٩/٢: "حديث أبي الدرداء حديث غريب"؛ وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي ص ٦٤.

(٢) هو الصحابي الجليل النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله المدني، هو أول مولود ولد في الأنصار بعد قدوم النبي - ﷺ - المدينة، كان أميراً لمعاوية على الكوفة، ثم ولي القضاء في دمشق، ثم ولي إمرة حمص، روى عن النبي - ﷺ - وعمر بن الخطاب وعائشة، وحدث عنه: الشعبي وسماك بن حرب وأبو قلابة وعدة؛ توفي - ﷺ - بعد وقعة مرج راهط بحمص.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥٣/٦، سير أعلام النبلاء ٤١١/٣، الإصابة ٣٤٦/٦.

(٣) أما أثر عمر بن الخطاب - ﷺ - فأخرجه مالك في الموطأ ١٨٢/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٤٦/٢ عن أبي هريرة: أن عمر بن الخطاب - ﷺ - قرأ ﴿والنجم إذا هوى﴾ فسجد فيها، ثم قام فقرأ سورة أخرى.

وأثر ابن عمر - رضي الله عنهما - أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٣٤٢/٢ عن نافع أن ابن عمر كان إذا قرأ النجم سجد فيها وهو في الصلاة...)).

وأثر ابن مسعود - ﷺ - أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٥٩/١، وابن المنذر في الأوسط ٢٥٨/٥ عن الشعبي أن عبد الله كان يسجد في النجم...)).  
وأما بقية الآثار عن عمار والنعمان فلم أقف عليها.

وعن ابن عباس -أيضاً- فروى أيوب<sup>(١)</sup> عن عكرمة عن ابن عباس -رضي الله عنه- أن النبي -ﷺ- سجد في النجم وسجد معه المسلمون والمشركون<sup>(٢)</sup>.

وروى جعفر بن برقان<sup>(٣)</sup> عن ميمون بن مهران<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس (أن

---

(١) هو الإمام الحافظ: أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، مولى عنزة، عداة في صغار التابعين، سمع من سعيد بن جبير والحسن البصري وعكرمة مولى ابن عباس وعطاء بن أبي رباح وخلق سواهم، وحدث عنه محمد بن سيرين وقتادة والزهري وهم من شيوخه، وشعبة وسفيان ومالك وعدة، توفي -رحمه الله- سنة إحدى وثلاثين ومائة بالبصرة زمن الطاعون.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٥٧/٣، سير أعلام النبلاء ١٥/٦، تهذيب التهذيب ٢٥١/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب سجود القرآن، باب: سجود المسلمين مع المشركين ٧٠٤/٢.

قلت: والاستدلال بهذا الحديث لا يساعد المؤلف على إثبات تعارضه مع حديث ابن عباس السابق، إن أن هذا الحديث فيه أن النبي -ﷺ- سجد وسجد معه المسلمون والمشركون وهو بمكة، وحديث ابن عباس السابق فيه نفي سجوده -ﷺ- في المفصل بعد تحوله إلى المدينة، فلا منافاة بينهما، ويوضحه ما قاله عكرمة كما في مصنف عبد الرزاق ٣/٢٤٣، قال: سجد النبي -ﷺ- في المفصل إذ كان بمكة، ثم لم يسجد بعد)).

(٣) هو: جعفر بن برقان الكلابي -مولاهم- أبو عبد الله الجزري الرقي، حدث عن عطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس وميمون بن مهران وعدة، وروى عنه: معمر بن راشد ووکیع بن الجراح وسفيان الثوري وابن عيينة وطائفة، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائي والعجلي وآخرون في حديث ميمون بن مهران وغيره، وروايته عن الزهري ليست بمستقيمة؛ توفي -رحمه الله- سنة أربع وخمسين ومائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١١/٥، تاريخ الثقات ص ٩٦، تذكرة الحفاظ ١٧١/١.

(٤) هو الإمام ميمون بن مهران الجزري الرقي، حدث عن: أبي هريرة وعائشة وابن عباس وابن عمر -رضي الله عنهم-، وروى عنه: أيوب السخيتاني وجعفر بن برقان وحميد الطويل وسليمان الأعمش والأوزاعي وآخرون. ولي خراج الجزيرة وقضاءها، وكان من العباد، وثقه أحمد بن حنبل وأبو زرعة والنسائي وآخرون، توفي بالجزيرة سنة سبع عشرة ومائة وقيل غير ذلك.

=

النبي - ﷺ - قرأ النجم فسجد فيها<sup>(١)</sup>، فإما أن نقول: تعارضت الروايتان عن ابن عباس وعن عكرمة أيضاً، فوجب أن تسقط، وبقي لنا رواية أبي هريرة وأبي الدرداء.

أو نقول: أحاديثنا لم تختلف فيها، فترجح بها رواية ميمون عن ابن عباس، ورواية أيوب عن عكرمة<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة - رحمه الله - في أن السجدة الثانية من سورة الحج ليست من عزائم السجود بأن قال: ذكر سجود قارنه ركوع، فلم يكن من العزائم<sup>(٣)</sup>، قياساً على قوله: ﴿يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود﴾<sup>(٥)</sup>. قالوا: ولأن سجدة العزائم كل واحد منها مقرونة بمدح قوم أو ذم قوم، وسجدة الحج الثانية لم تقترن بمدح ولا ذم، فوجب أن لا تكون من العزائم. ودليلنا ما روى عقبه بن عامر - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله، في الحج سجدتان قال: نعم، ومن لم يسجدتهما فلا يقرأهما<sup>(٦)</sup>.

---

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤٧٧/٧، حلية الأولياء ٨٢/٤، سير أعلام النبلاء ٧١/٥.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٤٠٩/١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢٠٣/٢، المجموع ٦٣/٤.

(٣) انظر: المبسوط ٦/٢، بدائع الصنائع ٤٥٢/١.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٤٣.

(٥) سورة الحج، الآية ٢٦.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ١٤٨/٥، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: تفريع أبواب السجود وكم سجدة في القرآن ١٢١/٢، والترمذي في سننه أبواب الصلاة، باب: ما جاء في السجدة في الحج

وعن عمرو بن العاص<sup>(١)</sup> -رضي الله عنه- قال: (أقرأني رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خمس عشرة سجدة منها اثنتان في الحج وسجدة في ص)<sup>(٢)</sup>.

٤٧٠/٢، والدارقطني في سننه ٤٠٨/١، والحاكم في المستدرک ٢٢١/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٤٩/٢.

والحديث قال عنه الترمذي من سننه ٤٧١/٢: "هذا حديث ليس إسناده بذاك القوي".  
ونقل البيهقي في السنن الكبرى ٤٤٩/٢ عن أبي داود أن الحديث لا يصح.  
وقال النووي في خلاصة الأحكام ٦٢٥/٢: "رواه أبو داود والترمذي وضعفه، وهو من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف بالاتفاق لاختلال ضبطه".

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٩/٢: ((وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف)).  
وضعف الحديث الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٣٨، لكنه قال في تحقيق مشكاة المصابيح ٣٢٤/١: ((.. ابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه، لكن الراوي عنه عند أبي داود (١٤٠٢) عبد الله بن وهب، وحديثه عنه صحيح، كما نص عليه الأئمة، فالحديث صحيح)).  
وصححه أيضا الشيخ أحمد شاكر في تخريج سنن الترمذي ٤٧١/٢.

قلت: وهناك علة أخرى في الحديث، وهي أن في إسناده مِشْرَح بن هاعان، وثقه ابن معين وآخرون، ولينه ابن حبان، وذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ١١٧/٤: ((أن الصواب ترك ما انفرد به))، ووصفه ابن حجر في تقريب التهذيب ١٥٨/٢: ((بأنه مقبول)).

وعليه ينظر في انفرد مِشْرَح بهذا الحديث أم لا، وإن كان الحاكم قال في المستدرک ٣٩٠/٢: ((هذا حديث لم نكتبه مسندا إلا من هذا الوجه..)). فالأمر فيه بحث، والله أعلم.

(١) هو الصحابي الجليل عمرو بن العاص بن وائل القرشي أبو عبد الله السهمي، داهية قريش، وكان يضرب به المثل في الفطنة والذكاء، ولآه النبي -صلى الله عليه وسلم- على جيش ذات السلاسل، وحدث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وعن عائشة أم المؤمنين، وروى عنه ابنه عبد الله وعروة بن الزبير والحسن البصري وجماعة، سكن مصر وتوفي بها، وفي سنة وفاته خلاف، أرجحه سنة ثلاث وأربعين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٥٤/٤، ٤٩٣/٧، مروج الذهب ٢١٢/٣، الإصابة ٥٣٧/٤.

(٢) لم أقف على رواية الحديث بزيادة سجدة (ص).

وروي عن عمر وعليّ وابن عباس وابن عمر وأبي موسى وأبي الدرداء  
وابن مسعود ومسلمة بن مخلد<sup>(١)</sup> وجويرية بنت الحارث<sup>(٢)</sup> -رضي الله عنهم-

والذي أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: تفريع أبواب الصلاة، كم سجدة في القرآن  
١٢٠/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: عدد سجود القرآن ٣٣٥/١،  
والدارقطني في سننه ٤٠٨/١، والحاكم في المستدرک ٢٢٣/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٤٩/٢.  
كلهم عن عمرو بن العاص: أن النبي -ﷺ- أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن، منها ثلاث في  
المفصل، وفي الحج سجدتان)).

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٢٢٣/١: ((هذا حديث رواه مصريون قد احتج الشيخان  
بأكثرهم...)).

وقال النووي في خلاصة الأحكام ٦٢٠/٢: ((إسناده حسن)).

ونقل ابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١٦٨/١، وابن حجر في التلخيص الحبير ١٠/٢ تضعيف هذا  
الحديث عن ابن القطان وعبد الحق الإشيلي.

وقال ابن الجوزي كما في تنقيح التحقيق ٩٦٧/٢: ((هذا الحديث لا يعتمد عليه)).

وذكر ابن حجر في التلخيص الحبير ١٠/٢: ((أن فيه عبد الله منيع وهو مجهول، والراوي عنه  
الحارث بن سعيد العتقي وهو لا يعرف أيضاً)).

وضعف إسناده أيضاً الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ٣٢٤/١.

(١) هو: مسلمة بن مخلد بن الصامت الأنصاري الخزرجي، له صحبة، سكن مصر، وكان والياً  
عليها من قبل معاوية، روى عن النبي -ﷺ- وحدث عنه: أبو أيوب الأنصاري، وابن سيرين وجماعة،  
توفي -ﷺ- سنة اثنتين وستين بالاسكندرية.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥٠٤/٧، سير أعلام النبلاء ٤٢٤/٣، الإصابة ٩١/٦.

(٢) هي: أم المؤمنين جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية المصطلقية، سببت يوم غزوة  
المريسيع، فأعتقها النبي -ﷺ- وتزوجها، وكان اسمها ضرة، فغيره النبي -ﷺ-، روت عن النبي -ﷺ-  
وحدث عنها: ابن عباس ومجاهد بن جبر وآخرون، توفيت -رضي الله عنها- سنة خمسين، وقيل  
ست وخمسين.

أنهم كانوا يسجدون في الحج سجدتين<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه من جهة المعنى أنه ترغيب من الله تعالى في السجود، وحث عليه في شريعتنا، فكان من العزائم، الأصل في ذلك السجدة الأولى من الحج، وكل العزائم، ولا يدخل عليه قوله تعالى: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه سجود لغير

---

انظر ترجمتها في : تهذيب الكمال ١٤٥/٣٥، سير أعلام النبلاء ٢٦١/٢، شذرات الذهب ٦١/١.  
(١) ما روي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أخرجه مالك في الموطأ ١٨١/١، والدارقطني في سننه ٤٠٩/١، وعبد الرزاق في المصنف ٣٤١/٣، وصحح هذه الرواية الذهبي في تلخيص المستدرک ٣٩٠/٢، وأبو الطيب شمس الحق آبادي في التعلیق المغني ٤٠٩/١.  
وأما الرواية عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- فأخرجها ابن أبي شيبة في المصنف ٤٦٣/١ والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥٠/٢.

ورواية ابن عباس -رضي الله عنه- أخرجه الحاكم في المستدرک ٣٩/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥١/٢.  
وهذه إحدى الروایتين عنه، وروي عنه أنه قال: ((في الحج سجدة واحدة))، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٦٤/١، وعند عبد الرزاق في المصنف ٣٤٢/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٦٢/١ أنه قال: ((في سورة الحج الأولى عزيمة والأخرى تعليم)).  
ورواية ابن عمر -رضي الله عنه- أخرجه مالك في الموطأ ١٨٢/١ وعبد الرزاق في المصنف ٣٤٢/٣ وصححها الذهبي في تلخيص المستدرک ٣٩٠/٢.

ورواية أبي موسى -رضي الله عنه- أخرجه الحاكم في المستدرک ٣٩١/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥٠/٢.

ورواية أبي الدرداء -رضي الله عنه- أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٦٣/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٦٢/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥١/٢.

ورواية ابن مسعود -رضي الله عنه- أخرجه الحاكم في المستدرک ٣٩١/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥٠/٢.  
وما روي عن مسلمة بن مخلد وجريفة بنت الحارث -رضي الله عنهما- فلم أقف عليه في كتب الحديث والآثار التي بين يدي.

(٢) هذا الجزء من الآية يوجد في عدد من سور القرآن:

الله ، ولا قوله سبحانه : ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي﴾<sup>(١)</sup> الآية، فإنه في غير شريعتنا.  
فأما قولهم: ذكر سجود قارنه ركوع فلم يكن من العزائم، فالجواب عنه  
من وجهين:

أحدهما: أن ذلك ينتقض بقوله تعالى : ﴿وَاخْرُا كَعَا وَأَنَاب﴾<sup>(٢)</sup> فإن الآية  
تضمنت ذكر ركوع محض ، ولم يخرجها ذلك عن عزائم السجود<sup>(٣)</sup>، فلأن لا  
تخرج الآية التي اقترن فيها ذكر السجود بالركوع أولى.

والثاني: أن قوله تعالى في الحج: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾<sup>(٤)</sup> لم يرد به ركوع  
الصلاة وسجودها، وإنما أراد بذلك السجود المفرد في موضعه، يدل عليه أنه يأمر  
بالصلاة في الآية التي بعدها فقال تعالى : ﴿فَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٥)</sup>  
بعدها : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> والمعنى في الأصل أن قوله تعالى : ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي  
لِرَبِّكِ﴾ ليس مما حث عليه في شرعنا، وهو أيضا من خطاب الملائكة، وليس من  
خطاب الله تعالى.

وقوله سبحانه : ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾<sup>(٧)</sup> إنما هو خير عن طهر له البيت

---

أولها سورة البقرة، الآية ٣٤. وفي الأعراف الآية ١١، وفي أنكهف، الآية ٥٠، وفي طه، الآية ١١٦.

(١) سورة آل عمران، الآية ٤٣.

(٢) سورة ص، الآية ٢٤.

(٣) وكلام المؤلف هنا في موقف إلزام للحنفية لينقض دليلهم، لا لتقرير مذهبه على ما سيأتي.

(٤) سورة الحج، الآية ٧٧.

(٥) سورة الحج، الآية ٧٨.

(٦) سورة الحج الآية ٧٨.

(٧) سورة الحج، الآية ٢٦.



من الركع السجود.

وأما قولهم: سجدة الحج لم تقترن بمدح ولا ذم، فهو خطأ، لأن الله تعالى ضرب المثل للمشركين فقال: ﴿إِنَّ الَّذِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا...﴾<sup>(١)</sup> الآية، ثم ذمهم بأن قال: ﴿مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾<sup>(٢)</sup> وأتبع ذلك بخطابه المؤمنين في قوله: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ولعل من الله واجب، فقد جمعت الآية أمراً بالسجود مدحاً للمؤمنين، وقارنت ذماً للمشركين، فدل ذلك كله على أنها من العزائم والله أعلم بالصواب.

واحتج من ذهب إلى سجدة ص من العزائم بأن قال: أجمعنا على أن النبي - ﷺ - سجد في (ص)، ولا يخلو أن يكون من وجهين:  
أحدهما: سجد لأنها من العزائم أو سجدها شكراً لقبول الله تعالى توبة داود - عليه السلام - ، فلا يجوز أن يكون سجدها شكراً من وجهين:  
أحدهما: أنه روي أنه تلاها وسجد، والظاهر من هذا أنه سجد للتلاوة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في الأصل: من الركوع والسجود، والتصريب من الهامش في المخطوط.

(٢) سورة الحج، الآية ٧٣.

(٣) سورة الحج، الآية ٧٤.

(٤) سورة الحج، الآية ٧٧.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٥٣.

ويؤيد أن سجدة ص سجدة للتلاوة ما أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣/٤٩٥ ، والحاكم في المستدرک ٢/٤٣٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٥٣ ، عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أنه رأى رؤيا أنه يكتب ص، فلما بلغ إلى سجدها قال: رأيت الدواة والقلم وكل شيء بحضرتة انقلب ساجداً، قال: فقصها على النبي - ﷺ - فلم يزل يسجد بها)).  
وفي رواية البيهقي: ((فأخبرته فأمر بالسجود فيها)).

والثاني: أنه لو كان سجدها لأجل توبة داود سجد عند قوله في قصة آدم:

﴿ثم اجتبه ربه فتاب عليه وهدى﴾<sup>(١)</sup> لأنها توبة نبي.

قالوا: ولأن السجدة كل<sup>(٢)</sup> واحدة منهن مقترنة بمدح لقوم أو ذم، فهذه

فيها مدح لداود -عليه السلام- فيجب أن يكون من العزائم<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأنها سجدة يجوز فعلها في الصلاة، فدل على أنها من العزائم، إذ

لو كانت سجدة شكر ما جاز فعلها في الصلاة<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا ما روي عن عكرمة عن ابن عباس [رضي الله عنهما] قال: ليس

سجود ص من عزائم السجود، وقد رأيت رسول الله -ﷺ- يسجد فيها<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي سعيد أن رسول الله -ﷺ- تلا سجدة ص على المنبر، فنزل

وسجد وسجد الناس معه، فلما كان في الجمعة قرأها على المنبر فنشز الناس

---

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٤/٢: ((رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح)).

وذكر الذهبي في تلخيص المستدرک ٤٣٢/٢: ((أنه على شرط مسلم)).

(١) سورة طه، الآية ١٢٢.

(٢) في أ: كلها، والصواب ما أثبتته للسياق.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٤٥٢/١.

(٤) انظر: المصدر السابق.

ويستدل بعض الحنفية بحديث عثمان -رضي الله عنه- أنه قرأ في الصلاة سورة (ص) وسجد، وسجد الناس معه.

ولم أقف على هذا الأثر بهذا اللفظ، والذي في مصنف ابن أبي شيبة ٤٦٠/١، ومصنف عبد الرزاق ٣٣٦/٣ أن عثمان -رضي الله عنه- سجد في (ص).

وكل هذه الرويات ليس فيها أنه كان في الصلاة. والله أعلم.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب سجود القرآن، باب: سجدة ص ٧٠٣/٢.

للسجود فقال: أيها الناس إنها توبة نبي ، ولكني أراكم قد نشزتم للسجود  
فتزل وسجد فسجد الناس<sup>(١)</sup>، وروى الدارقطني عن سعيد بن جبير عن ابن  
عباس عن النبي -ﷺ- قال: (( سجدتها نبي الله داود توبة ونسجدها شكراً يعني  
ص ))<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: السجود في (ص) ١٢٤/٢، والدارمي في  
سننه ٣٤٢/١، والدارقطني في سننه ٤٠٨/١، والحاكم في المستدرک ٤٣١/٢، والبيهقي في السنن  
الكبرى ٤٥١/٢.

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک : "صحيح على شرط الشيخين".  
ووافقه الذهبي في تلخيصه، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٣٣/٤.  
وقال البيهقي في السنن الكبرى ٤٥٢/٢: "هذا حديث حسن الإسناد صحيح".  
وقال النووي في المجموع ٦١/٤: "وحديث أبي سعيد رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط  
البخاري".

وصحح إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢٦٥/١.  
قلت: واحتج الحنفية بهذا الحديث على صحة ما ذهبوا إليه ، وذلك لأن قطع الخطبة دليل على أن  
سجدة (ص) من عزائم سجود التلاوة.  
انظر: المبسوط ٧/١، بدائع الصنائع ٤٣٥/١.  
ورد: بأنه يجوز أن تقطع الخطبة لأمر مسنون أو مستحب، كما فعل عمر -رضي الله عنه- عندما أنكر على  
عثمان -رضي الله عنه- تأخره عن الخطبة ، وأيضاً تركه غسل الجمعة.  
انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٨٣/٢.  
(٢) سنن الدارقطني ٤٩٧/١.

والحديث أخرجه أيضاً النسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: سجود القرآن (السجود في ص)  
١٥٩/٢.

وقال البيهقي في السنن الكبرى ٤٥٢/٢: "هو موصول وليس بالقوي، وروي مرسل".  
وقال ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٣٢/٤: "رجال إسناده كلهم ثقات".  
وقال الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ٣٢٦/١: "إسناده صحيح، وصححه ابن السكن كما في

وهو إجماع الصحابة.

وروي عن ابن عباس -رضي الله عنه- أنه قال: ليست من عزائم السجود<sup>(١)</sup>.

وعن ابن مسعود -رضي الله عنه- قال: هي / توبة نبي<sup>(٢)</sup>. ١/٥٨

ومن القياس: أنه فيها ذكر توبة فلم يقتض سجود التلاوة أصله الآية

المتضمنة ذكر توبة آدم -عليه السلام-.

فأما قولهم: الظاهر أن النبي -ﷺ- سجدها للتلاوة، فالجواب عنه: أن ابن

عباس -رضي الله عنه- سئل عن ذلك، فقال: أمر الله تعالى نبيه -عليه السلام- أن يقتدي

بداود -عليه السلام- في إثر قصته حيث قال: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم

اقتده﴾<sup>(٣)</sup> وكان داود -عليه السلام- لما تاب الله عليه خرّ راکعاً<sup>(٤)</sup>. والركوع

---

التلخيص الحبير ٩/٢.

وروجه الدلالة: أن هذا الحديث نص في أن سجدة ص سجدة شكر.

والحنفية يردون هذا الاستدلال بأن قوله -ﷺ-: ((ونسجدها شكراً)) لا ينفي كونها سجدة تلاوة،

فما من عبادة يؤتي بها العبد إلا وفيها معنى الشكر، ومراده في هذا بيان سبب الوجوب أنه كان

لتوبة داود -عليه السلام-.

انظر: المبسوط ٧/١، تبين الحقائق ٢٠٥/١.

(١) انظر قوله -ﷺ- في صحيح البخاري ٧٠٣/٢ وقد مر سابقاً.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٦١/١، وعبد الرزاق في المصنف ٣٣٨/٣، والبيهقي في

السنن الكبرى ٤٥٢/٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية ٩٠.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: تفسير سورة ص ٦٩٨/٨، وأخرجه أيضاً

ابن أبي شيبة في المصنف ٤٦٠/١، وعبد الرزاق في المصنف ٣٣٦/٣، والبيهقي في السنن الكبرى

٤٥٣/٢.

ههنا عبارة عن السجود<sup>(١)</sup>، فاقتردى به النبي ﷺ - ولم يفعل ذلك آدم<sup>(٢)</sup>.

وأما قولهم: إن في الآية مدحاً لداود فغير مسلم، بل الآية كلها خير عن قصته، على أنه لو كان فيها مدح، لقلنا: ليس بمدح ترغيب في السجود، ولا الأمر به، وإنما هو مدح يقتضي سجود كل تائب عن معصيته، وليس يقول بذلك أحد.

وأما قولهم: سجود يجوز فعله في الصلاة، فلا نسلم، لأن أكثر أصحابنا قال: إذا سجد في الصلاة لأجل سجدة ص بطلت الصلاة<sup>(٣)</sup>، إذ كانت سجدة شكر<sup>(٤)</sup>، وأما من أجاز ذلك منهم فقال: إنما جازت في الصلاة لأن مقتضاها تلاوة الآية، والآية من أسباب الصلاة<sup>(٥)</sup>، وليس كذلك سجود الشكر، فإن مقتضاه ليس من أسباب الصلاة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ١٦٣٩/٤، مجموع الفتاوى ١٤٥/٢٣، تفسير القرآن العظيم ٣٢/٤.

(٢) أي لم يختر ساجداً.

(٣) وهو أصح الوجهين.

انظر: التهذيب ١٧٩/٢، المجموع ٦١/٤.

(٤) وهذا كما لو سجد في خلال الصلاة بتجدد نعمة أو انكشاف بلية.

انظر: المهذب ٦٠/٤، التعليقة ٨٦١/٢.

(٥) انظر: التهذيب ١٧٩/٢.

(٦) والذي يتبين لي أن سجدة ص من سجديات التلاوة، لأن سبب سجودها تلاوة الآية، ولكنها ليست من عزائم السجود التي يتأكد ويُعزم على فعلها، وعليه يحمل قول ابن عباس -رضي الله عنهما-: أنها ليست من عزائم السجود))، وهو الموافق لما ذكره أبو العالية -كما في مصنف ابن أبي شيبة ٤٦٢/١ ((أن بعض أصحاب النبي ﷺ - يسجد في ص، وبعضهم لا يسجد، فأبي ذلك شئت فافعل)). والله أعلم.

مسألة: السجود في حم هو بعد قوله: ﴿لَا يَسْأَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: بل السجود خاتمة الآية التي قبل هذه عند قوله تعالى :

﴿تَعْبُدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

واحتج بأن هذا آخر السجدة، فوجب أن يكون موضع السجود، قياساً

على سائر سجديات القرآن<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا: أن نقول: آخر الآية الأولى كلام متعلق به ما بعده فلم يكن

---

(١) سورة فصلت، الآية ٣٨.

وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع الأكثرون.

انظر: حلية العلماء ٢/٢٠٣، التهذيب ٢/١٧٩، فتح العزيز ٤/١٨٨، روضة الطالبين ١/٤٢٢.

وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه.

انظر: المبسوط ٢/٧، الهداية ١/٧٨، الفتاوى الهندية ١/١٣٢.

والإليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل في رواية عنه، وهو الصحيح من المذهب. وعليه أكثر أصحابه.

وروي عنه: عند قوله تعالى: ﴿تَعْبُدُونَ﴾.

وعنه: بخير.

انظر: الفروع ١/٥٠٣، المبدع ٢/٣١، الإنصاف ٢/١٩٧.

(٢) وهو نص مالك - رحمه الله - في المدونة الكبرى ١/١١٠.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفریع ١/٢٧٠، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١٠٠، منح الجليل ١/٢٠١.

وقال ابن وهب: "عند قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٨١، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٢٧٤.

والسجود عند قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ وجه عند الشافعية، قال عنه القاضي حسين في

التعليق ٢/٨٦١: هو الصحيح.

وانظر: فتح العزيز ٤/١٨٨، المجموع ٤/٦٠.

(٣) انظر: المغني ٢/٣٥٨، التعليق ٢/٨٦١.

بموضع سجود، أصله وسط الآية<sup>(١)</sup>.

ولأن من سجد بعد الآية الثانية فقد فعل السجود المأمور به من غير خلاف<sup>(٢)</sup>، وإذا سجد في آخر الآية الأولى سائر السجرات فهو منتقض بسجدي النمل والنحل، فإن السجود بعد الفراغ من الآية التي تلي السجدة<sup>(٣)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المبدع ٣١/٢، فتح العزيز ١٨٨/٤.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٤٥٤/١.

(٣) انظر: المغني ٣٥٨/٢، التعليقة ٨٦١/٢.

مسألة: لا يكره عندنا قراءة السجدة في الصلاة العجماء<sup>(١)</sup> ولا في صلاة الجهر<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يكره قراءتها في الصلاة العجماء للإمام<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: يكره قراءة السجدة في الصلاة أصلاً<sup>(٤)</sup>.

وهذا يدل على أن سجود التلاوة مكروه عنده في الصلاة، ويستحب في غير الصلاة<sup>(٥)</sup>.

واحتج المخالف: أن الإمام إذا سجد في الصلاة العجماء لبس على المأموم فلا يعلم لأي سبب سجد، فلذلك كره<sup>(٦)</sup>.

ودليلنا: قول النبي ﷺ - لمعاوية بن الحكم : ((إن صلاتنا هذه لا يصلح

---

(١) الصلاة العجماء: هي الصلاة السرية، وسميت بذلك لأنها لا يُسمع فيها قراءة.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٨٧/٣، المغني لابن باطيش ١١٧/١.

(٢) وهو المذهب.

انظر: فتح العزيز ١٩٠/٤، المجموع ٥٩/٤.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٤٤/١، رد المحتار على الدر المختار ٥٨٧/٢.

وهو المذهب عند الحنابلة، وعليه أكثر أصحاب الإمام أحمد بن حنبل.

وقيل: لا يكره.

انظر: المبدع ٣٢/١-٣٣، الإنصاف ١٩٩/٢.

(٤) وهو نصه في المدونة الكبرى ١١٠/١ إلا أنه قيد الصلاة بالمفروضة.

وهذا هو المشهور عند أصحابه.

انظر: التفريع ٢٧٠/١، عقد الجواهر الثمينة ١٨٠/١، جواهر الإكليل ١٠١/١.

(٥) تنبيه: للإمام إذا قرأ بآية السجدة في الصلاة أن يسجدها، وإن كانت سرية حتى على مذهب من قال بالكراهة.

(٦) انظر: المدونة الكبرى ١١٠/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٤٤/١، المبسوط ١٠/٢، المبدع ٣٢/٢.



فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتهليل وقراءة القرآن<sup>(١)</sup> . يعمّ ولم يخص .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - سجد في صلاة الظهر ، فرأى الناس أنه قرأ تنزيل السجدة<sup>(٢)</sup> .

ومن القياس: كل قرآن لم يكره في صلاة الجهر وجب أن لا يكره في صلاة الإسرار ، أصله ما ليس فيه سجدة .

ولأن كل صلاة لم يكره فيها من القرآن ما ليس فيه سجدة وجب أن لا يكره فيها ما فيه سجدة أصله صلاة الجهر .

وأما قولهم: إنه يلبس على المأموم فذلك ينتقض بصلاة الجمعة فإن الناس يبعدون عن الإمام بحيث لا يسمعون قراءته ، ولم تكره قراءة السجدة فيها ، فالالتباس<sup>(٣)</sup> غير مأمون عليهم في تلك الحال . والله أعلم بالصواب .

---

(١) سبق تخريجه في ص ١٦٣

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب: قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر ٥٠٧/١ ، والحاكم في المستدرک ٢٢١/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٥٦/٢ .  
والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٢٢١/١: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين" ، ووافقه الذهبي في تلخيصه .

ونقل أبو داود في مسأله ص ٣٨ عن الإمام أحمد بن حنبل تضعيف هذا الحديث بعله الانقطاع .  
وضعه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ٣٢٥/١ .

(٣) في أ: "فالالتباس من غير" ، والصواب حذفها ليستقيم الكلام .

مسألة: الركوع لا يجزئ عن سجود التلاوة<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يجزئ<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصره بقوله تعالى: ﴿فَخَرُّا كَعَهَا وَأُنَابُ﴾<sup>(٣)</sup> فعبّر عن السجود

بالركوع، لأنه ينوب منابه<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ولأن الخضوع هو المقصود<sup>(٥)</sup>، ولا فرق بين أن يكون في الركوع أو

---

(١) وهذا هو المذهب عند الشافعية.

انظر: التعليقة ٨٦٢/٢، التهذيب ١٨١/٢، حلية العلماء ٢٠٤/١.

وعليه نص المدونة الكبرى ١١١/١.

وهو المذهب عند أصحاب مالك.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١٨٢/١، جواهر الإكليل ١٠٢/١، التاج والإكليل ٦٥/٢.

وهو الصحيح من مذهب أحمد بن حنبل.

وروي عنه: الإجزاء مطلقاً.

وعنه: يجزئ ركوع الصلاة وحده.

انظر: المستوعب ٢٥٤/٢، الكافي لابن قدامة ١٥٨/١، الإنصاف ١٩٥/٢.

(٢) وهذا ما رواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة، وهو المذهب.

واختلف أصحابه في اشتراط نية سجدة التلاوة في الركوع، وجواز قيام الركوع مقام السجود في

خارج الصلاة.

والراجح من المذهب: اشتراط نية سجود التلاوة في الركوع، وعدم إجزاء الركوع عن السجود

خارج الصلاة.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٤١/١، بدائع الصنائع ٤٤٤-٤٤٥، البحر الرائق ١٣٢/٢، الفتاوى

الهندية ١٣٣/١، رد المحتار على الدر المختار ٥٨٦-٥٨٧.

(٣) سورة ص، الآية ٢٤.

(٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٤٢/١، المبسوط ٩/٢.

(٥) فلا حاجة هنا إلى السجود لعينه، بل الحاجة إلى تعظيم الله تعالى مخالفة لمن استكبر عن تعظيمه

أو اقتداء بمن خضع له وأذعن لربوبيته واعترف على نفسه بالعبودية، وقد حصلت هذه المعاني

السجود<sup>(١)</sup>.

ودليلنا نقول: سجود مشروع، فوجب أن لا يقوم الركوع مقامه ، أصله  
سجود الصلاة<sup>(٢)</sup>.

فأما قوله تعالى: ﴿فَخَرُّ رَاكِعاً وَأَنَابٌ﴾<sup>(٣)</sup> فلا حجة لهم فيه، لأن المفسرين  
أجمعوا على أن معناه فخر ساجداً وأناب<sup>(٤)</sup>، والعرب تسمي الشيء بما قاربه، من  
ذلك قولهم: سجد البعير إذا طأطأ رأسه.

وقولهم: نُحِلُّ سَوَاجِدَ إِذَا كُنَّ مَائِلَاتٍ<sup>(٥)</sup>.

. وفي الحقيقة لا يسمى ساجداً إلا إذا وضع جبهته على الأرض<sup>(٦)</sup>.

وقولهم: لا فرق بين الركوع والسجود في باب الخضوع غير مسلم، بل  
السجود أبلغ في الخضوع من الركوع<sup>(٧)</sup>، ثم ما ذكروه ينتقض بالسجود على

---

بالركوع حسب حصولها بالسجود.

بدائع الصنائع ١/٤٤٥.

(١) انظر: المبسوط ٩/١، البحر الرائق ٢/١٣٢.

(٢) انظر: الإشراف ١/٩٤-٩٥، الكافي لابن قدامة ١/١٥٨، المبدع ٢/٢٩.

(٣) سورة ص، الآية ٢٤.

(٤) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٤/١٦٣٩، تفسير القرآن العظيم ٤/٣٢، فتح القدير للشوكاني

٤/٤٢٦.

(٥) انظر: ص ٣٥١ من هذه الرسالة.

(٦) وهذا هو المفهوم الشرعي للسجود، فجعل الركوع عوضاً عنه تغيير للموضوع الشرعي عن

هيئته ، وذلك غير جائز.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٨٢، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٢٧٨.

(٧) انظر: المجموع ٤/٧٢.

الحديد<sup>(١)</sup> فإن فيه معنى السجود على الجبهة وزيادة ولا يجزئ عنه.

---

(١) في أ: "الحديد" ، والصواب ما أثبتته.

فصل: نص الشافعي - رحمه الله تعالى - على أنه يستحب له السجود  
إذا تلا السجدة بعد صلاة الفجر وعند الزوال وبعد العصر وبعد طلوع  
الفجر<sup>(١)</sup>.

وهذا يدل خلاف ما ذهب إليه بعض أصحابنا في ((التنفل))<sup>(٢)</sup> بعد طلوع  
الفجر أنه لا يكره.

والأصل في هذا أن الأوقات التي تكره فيها النوافل يجوز فيها فعل الصلاة  
التي لها سبب، وسجود التلاوة منها، فلذلك لم يكره<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

---

(١) وهو نص الشافعي في مختصر البريطي ل ١٤.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التنبيه ص ٣٣، التهذيب ١٨١/٢، المجموع ٧٢/٤.

(٢) في أ: رسمت أسفل.

(٣) انظر: التعليقة ٨٦٤/٢.

**فصل:** ولا فرق بين القارئ والمستمع في استحباب السجود لهما<sup>(١)</sup>.  
فأما المارّ إذا سمع السجدة فيستحب له أيضاً أن يسجد ، إلا أنه أخفض  
رتبة في التأكيد من القارئ والمستمع<sup>(٢)</sup>.  
وإن ترك القارئ السجود فعليه المستمع<sup>(٣)</sup>، وكذلك يفعل القارئ وإن

---

(١) وهذا بلا خلاف في المذهب، وسواء كان القارئ في صلاة أو لا، وفي وجه شاذ ضعيف: لا يسجد المستمع لقراءة مصل غير إمامه.  
انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٠٤، حلية العلماء ١/٢٠٣، الوسيط ٢/٦٧٩، فتح العزيز ٤/١٨٨،  
المجموع ٤/٥٨.

وقد جاء في صحيح البخاري ٢/٧٠٨، وصحيح مسلم ١/٤٠٥ عن ابن عمر -رضي الله عنهما-:  
أنه قال: ((كان النبي -ﷺ- يقرأ علينا السورة فيها السجدة، فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد أحدا  
موضع لمكان جبهته)).

(٢) وهو الصحيح المنصوص في مختصر البوطي ل ١٤.

وفي وجه: أنه كالمستمع.

وفي وجه: أنه لا يسن له السجود.

انظر: المهذب ٤/٥٨، التهذيب ٢/١٨٠، فتح العزيز ٤/١٨٨، المجموع ٤/٥٨.

واستدل على المنصوص بما رواه عبد الرزاق في المصنف ٣/٣٤٤ عن ابن المسيب أن عثمان مرّ بقاصّ  
فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان، فقال عثمان: إنما السجود على من استمع، ثم مضى ولم  
يسجد...".

وفي صحيح البخاري ٢/٧٠٩ معلقاً قال عثمان -رضي الله عنه-: إنما السجدة على من استمعها.

وجاء في السنن الكبرى ٢/٤٥٩ عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: إنما السجدة على من  
جلس لها.

(٣) وعليه نص الشافعي في مختصر البويطي ل ١٤.

وهو الصحيح ، وبه قطع الجمهور، وقال الصيدلاني: لا يسن له السجود إذا لم يسجد القارئ،  
واختاره إمام الحرمين.

انظر: التهذيب ٢/١٨٠، فتح العزيز ٤/١٨٩، المجموع ٤/٥٨، التحقيق ص ٢٣٣.

ترکه المستمع.

**فصل:** ومن شرط سجود التلاوة الطهارة من الحدث والنخس وستر العورة واستقبال القبلة، كما أن ذلك من شرائط سجود الصلاة<sup>(١)</sup>.

**فصل:** إذا قرأ السجدة فلا يخلو أن يكون ذلك في الصلاة أو خارج الصلاة:

فإن كان في الصلاة فإنه يكبر ويسجد ويرفع رأسه ، لأنها تكبيرة إحرام ، قال ابن سريج / : ويقتضي ذلك أن يكبر للسجود ولا يرفع يديه<sup>(٢)</sup>. ١/٥٩  
قال أبو إسحاق المروزي - رحمه الله - : ويقتضي ذلك أيضاً أن يكبر للرفع من السجود ولا يرفع يديه<sup>(٣)</sup>، وظاهر المذهب أن يكبر للإحرام والسجود<sup>(٤)</sup>.  
قال ابن أبي هريرة : يسجد بغير تكبير للإحرام ولا لغيره<sup>(٥)</sup>.  
وقال أبو جعفر الترمذي<sup>(٦)</sup> - رحمه الله - : يسجد بغير تكبير للإحرام،

---

(١) وهذا بلا خلاف عند الشافعية.

انظر: التنبيه ص ٣١، التهذيب ١٨١/٢، الوجيز ٥٣/١، فتح العزيز ١٩٢/٤، مغني المحتاج ٢١٧/١.  
(٢) وهو المذهب.

انظر: المذهب ٦٣/٤، روضة الطالبين ٤٢٥/١، الحواشي المدنية ٣١٦/١.  
(٣) وهو المذهب..

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٤، مغني المحتاج ٢١٧/١.

(٤) والذي عليه الأصحاب أن ظاهر المذهب أنه لا يكبر للإحرام؛ لأنه متحرم في الصلاة، فيسجد مكبراً ويرفع مكبراً ولا يرفع يديه.

انظر: المذهب ٦٣/٤، التعليقة ٨٦٢/٢، التهذيب ١٧٩/٢، المجموع ٦٣/٤.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٤، حلية العلماء ١/٢٠٤.  
وهو وجه شاذ ضعيف.

انظر: فتح العزيز ١٩٥/٤، روضة الطالبين ٤٢٥/١.

(٦) هو: محمد بن أحمد بن نصر أبو جعفر الترمذي، الفقيه الشافعي، سكن بغداد، وكان شيخاً



وذلك مذهب لم يقل به سواه<sup>(١)</sup>.

وللشافعي - رحمه الله - في السلام قولان<sup>(٢)</sup>:

قال في المسائل المنثورة: إنه يسلم<sup>(٣)</sup>.

وروى عنه البويطي أنه لا يتشهد ولا يسلم<sup>(٤)</sup>.

فإذا قلنا: يسلم فوجهه أنها صلاة ذات إحرام، فوجب أن تكون ذات

---

الشافعية في العراق، تفقه على الربيع المرادي، قال عنه الدارقطني: هو ثقة مأمون ناسك، نقل أنه قال: "كتب الحديث تسعاً وعشرين سنة"، له من المقالات كتاب سماه: (اختلاف أهل الصلاة)، حدث عن: يحيى بن بكير المصري، وكثير بن يحيى، وإبراهيم بن المنذر، وروى عنه: أحمد بن كامل القاضي، وأحمد بن يوسف بن خلاد، وغيرهما. توفي سنة خمس وتسعين ومائتين. انظر ترجمته في: المغني لابن باطيش ٣٣١/٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٠٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٨٣/١.

(١) وكلام الزمذي هو وجه في تكبيرة الإحرام عند تلاوة السجدة في خارج الصلاة. وهو وجه متفق على شذوذه وفساده. وفيه وجه: أنه يشترط تكبيرة الإحرام لسجود التلاوة خارج الصلاة، وهو الصحيح المشهور من المذهب.

وفي وجه آخر: أنه يستحب.

انظر: حلية العلماء ١/٢٠٤، فتح العزيز ٤/١٩٣، المجموع ٤/٦٥، التحقيق ص ٢٣٤.

(٢) وهذه الأقوال في سجود التلاوة خارج الصلاة.

(٣) وهذا القول نقله المزني عنه، كما قال الشيرازي في المذهب ٤/٦٤.

وهو الأصح عند الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ١/٢٠٤، فتح العزيز ٤/١٩٤، روضة الطالبين ١/٤٢٤، مغني المحتاج ١/٢١٧.

(٤) مختصر البويطي ل ١٤.

إحلال<sup>(١)</sup>، كسائر الصلوات<sup>(٢)</sup>.

وإذا قلنا: لا يسلم، فوجهه أن المقصود السجود، فلا يفعل غير المقصود<sup>(٣)</sup>.

والأول أظهر القولين<sup>(٤)</sup>.

فأما التشهد فقد حكى أبو علي الطبري عن بعض أصحابنا أنه يتشهد<sup>(٥)</sup>،

لأنها صلاة ذات إحرام وسلام، فوجب أن يكون فيها تشهد، كسائر الصلوات<sup>(٦)</sup>.

قال القاضي - رحمه الله - : وظاهر المذهب والذي عليه جماعة أصحابنا أنه

لا يتشهد<sup>(٧)</sup>، وقد نص عليه الشافعي - رحمه الله - في رواية البويطي<sup>(٨)</sup>.

---

(١) في أ: "إحرام"، والصواب ما أثبتته، كما في مصادر الحاشية الآتية.

(٢) انظر: المذهب ٦٤/٤، فتح العزيز ١٩٤/٤.

(٣) وكما أنه لا يسلم منه في الصلاة.

انظر: فتح العزيز ١٩٤/٤، مغني المحتاج ٢١٧/١.

(٤) انظر: المجموع ٦٥/٤، مغني المحتاج ٢١٧/١.

وهو اختيار القفال، وصححه الشيخ أبو حامد والقاضي حسين والرافعي وآخرون.

انظر: التعليقة ٨٦٢/٢، حلية العلماء ٢٠٤/١، فتح العزيز ١٩٤/٤.

(٥) انظر: الوسيط ٦٧٩/٢، الغاية القصوى ٣٠٩/١، المجموع ٦٥/٤.

(٦) انظر: المذهب ٦٤/٤، فتح العزيز ١٩٤/٤.

(٧) وهو الصحيح عند الأصحاب.

وذكر الشيرازي في المذهب ٦٤/٤ أنه المذهب.

وانظر: التهذيب ١٧٩/٢، الوجيز ٥٣/١، روضة الطالبين ٤٢٤/١، مغني المحتاج ٢١٦/١.

(٨) انظر: مختصر البويطي ل ١٤.

ومن الأصحاب من يقول في اشتراط السلام والتشهد ثلاثة أوجه: أصحابها: يشترط السلام دون

التشهد. والثاني: لا يشترطان. والثالث: يشترطان.

انظر: الحاوي الكبير ٢٠٤/٢، ٢٠٥، فتح العزيز ١٩٤/٤، المجموع ٦٦/٤.

وقياس من حكى أبو علي الطبري عنه ينتقض بصلاة الجنازة ، فإنها ذات  
إحرام وسلام ولا تشهد فيها<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>.

---

(١) في ط : "منها" ، والصواب ما أثبتته.

(٢) انظر: فتح العزيز ٤/ ١٩٤.

فصل: إذا ركع وسجد في الصلاة لم يسقط عنه بذلك سجود التلاوة<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يسقط عنه.

واختلفت الرواية عنه بأي شيء يسقط؟ فروى عنه الحسن بن زياد اللؤلؤي أنه يسقط بالركوع<sup>(٢)</sup>، وروى غيره أنه يسقط بالسجود<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا أن نقول: سجود مشروع فلم يسقط بسجود الصلاة، أصله سجود السهو<sup>(٤)</sup>.

. وإذا قرأ سجدة جماعة في موضع سجد لها سجدة واحدة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ٤/٦٤.

وهو المشهور من مذهب مالك.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٨٣، الإشراف ١/٩٤.

والصحيح من مذهب أحمد بن حنبل.

انظر: المبدع ٢/٢٩، الإنصاف ٢/١٩٥.

(٢) وهو المذهب.

انظر: المبسوط ٨/٢، البحر الرائق ٢/١٣٣، الفتاوى الهندية ١/١٣٤.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٤٤.

(٤) انظر: الإشراف ١/٩٤.

(٥) انظر: التهذيب ٢/١٨١.

والمذهب: إذا قرأ آيات السجدة في مكان واحد سجد لكل سجدة، فلو كرر الآية الواحدة في المجلس نظر: إن لم يسجد للمرة الأولى كفاه للجميع سجدة واحدة، وإن سجد للمرة الأولى: فتلاوة أوجه: أصحها: يسجد مرة أخرى. والثاني: يكفيه الأولى. والثالث: إن طال الفصل بينهما يسجد ثانيًا وإلا فلا.

انظر: المجموع ٤/٧١، مغني المحتاج ١/٢١٧.

فصل: إذا كانت السجدة في آخر السورة نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ  
وَاقْتَرِبْ﴾<sup>(١)</sup> فإنه يسجد ثم يرفع رأسه ويعود إلى القيام ويقرأ شيئاً من القرآن  
ويركع، فإن عاد إلى القيام ثم ركع من غير قراءة جاز ذلك<sup>(٢)</sup>.  
وأما إذا رفع رأسه من السجود وقام إلى الركوع من غير أن ينتصب قائماً  
فإن ذلك لا يجوز<sup>(٣)</sup>، لأن الركوع يجب عليه بعد القيام<sup>(٤)</sup>.

---

(١) سورة العلق، الآية ١٩.

(٢) انظر: المذهب ٤/٦٣، روضة الطالبين ١/٤٢٥.

(٣) انظر: التهذيب ٢/١٧٩.

وفي وجه: أنه لو رفع من سجود التلاوة إلى الركوع لم ينتصب أجزاء الركوع، وهو غلط.

انظر: المجموع ٤/٦٤.

(٤) انظر: المذهب ٤/٦٣، فتح العزيز ٤/١٩٥.

مسألة: الصلاة الفريضة والنافلة معا تصح في الكعبة<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: تصح فيها النافلة دون الفريضة<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد بن جرير الطبري<sup>(٣)</sup>: لا تصح فيها صلاة الفريضة ولا

---

(١) وهو نص الشافعي في الأم ١/١٩٧.

وعليه اتفق الأصحاب.

انظر: مختصر المزني ص ٢٠، التنبيه ص ٢٦، حلية العلماء ١/١٦٩، الوجيز ١/٣٨، روضة الطالبين ٣٢٣/١.

وبه قال أبو حنيفة، وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٣٣، المبسوط ١/٧٩، الفتاوى الهندية ١/٦٥.

(٢) انظر: المدونة الكبرى ١/٩١.

وألحق مالك بالفريضة ركعتي الطواف الراجبتين والوتر وركعتي الفجر.

وهذا هو المشهور المعتمد في المذهب.

وحمل بعض أصحاب مالك كلامه في المدونة الكبرى على الكراهة لا المنع، وحوزوا صلاة الفرض في الكعبة إن فعل.

انظر: التفریع ١/٢٦١، عقد الجواهر الثمينة ١/١٢٣-١٢٤، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/١٩١، جواهر الإكليل ١/٦٤.

وبصحة صلاة النافلة دون الفريضة في الكعبة قال أحمد بن حنبل في رواية عنه، وهو الصحيح من المذهب، وعليه جماهير أصحابه.

وعنه تصح الفريضة أيضاً.

انظر: المستوعب ٢/٩١-٩٢، المحرر ١/٤٩، الممتع في شرح المقنع ١/٣٨٧، الإنصاف ١/٤٩٦-٤٩٧.

(٣) هو الإمام المفسر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، سمع من محمد بن المثنى وسفيان بن وكيع والفلاس وخلق سواهم، حدث عنه: أبو بكر الشافعي وأبو القاسم الطبري وأبو أحمد بن عدي وآخرون، له الكتاب المشهور (أخبار الأمم وتاريخهم) وله كتاب (التفسير) وكتاب (تهذيب الآثار)، وكان - رحمه الله - ثقة صادقاً، إماماً في الفقه والتفسير، توفي ببغداد سنة عشر وثلاثمائة.

واحتج بقوله تعالى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> يعني جهته.

قال: وهو إذا صلى في الكعبة تاركاً جهتها وراء ظهره.

ودليلنا ما روى ابن عمر عن بلال - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ -

صلى في البيت، قال ابن عمر: فسألت بلالاً أين صلى؟ فقال: ترك عموداً عن

يمينه وعموداً عن يساره، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت على ستة أعمدة<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: فقد روى أسامة<sup>(٤)</sup> (أن النبي - ﷺ - لم يصل فيه)<sup>(٥)</sup>.

انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/٧٨، سير أعلام النبلاء ١٤/٢٦٧، لسان الميزان ٥/١١٥.

(١) انظر نقل قوله في: الحاروي الكبير ٢/٢٠٦، حلية العلماء ١/١٦٩.

ولم أقف على كلام ابن جرير هذا في تفسيره في مظانه.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٤٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة، باب: قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ

مُصَلِّياً﴾ ١/٦٥٨، ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب: استحباب دخول الكعبة للحاج

وغيره ٢/٩٦٦ واللفظ له.

(٤) هو الصحابي الجليل أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، حب رسول الله - ﷺ -

ومولاه، وابن مولاه، أمه أم أيمن حاضنة النبي - ﷺ - استعمله النبي - ﷺ - على جيش لغزو الشام، وفي

الجيش أبو بكر وعمر، فلم يسر حتى توفي النبي - ﷺ -، حدث عن: النبي - ﷺ - وبلال بن رباح وأم

سلمة، وروى عنه أبو هريرة وابن عباس وعروة بن الزبير وآخرون، توفي - ﷺ - بالمدينة سنة أربع

وخمسين، وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤/٦١، ٧٢، سير أعلام النبلاء ٢/٤٩٦، الإصابة ١/٢٠٢.

(٥) حديث أسامة أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة، باب: قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ

مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ ١/٦٦٠، ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب: استحباب دخول الكعبة للحاج

وغيره ٢/٩٦٨ ولفظهما: (أن النبي - ﷺ - لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل حتى خرج

قلنا: في خبرنا إثبات، والأخذ به أولى<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه أيضا قوله -ﷺ-: صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة

فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام<sup>(٢)</sup>. ولم يفرق بين الفريضة والنافلة.

فإن قيل: أراد المسجد الذي حول الكعبة.

قلنا: هذا غير صحيح، بل أراد الكعبة نفسها، يدل عليه قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ

---

منه، فلما خرج ركع ركعتين في قُبل البيت وقال: ((هذه القبلة...)).

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٧، المجموع ٣/١٩٢.

قلت: وهذه هي أقوى طرق الجمع بين الحديثين، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنه لما دخل أسامة وبلال مع النبي -ﷺ- الكعبة، اشتغل النبي -ﷺ- بالدعاء، فرآه أسامة فاشتغل أيضا هو بالدعاء وهو في ناحية، والنبي -ﷺ- في ناحية، ثم صلى النبي -ﷺ- فرآه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده عنه واشتغاله.

والثاني: أنه يحتمل أن أسامة غاب عن النبي -ﷺ- بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته، ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن عباس عن أسامة قال: (دخلت مع رسول الله -ﷺ- في الكعبة فرأى صورا فدعا بدلو من ماء فأتيته به فضرب به الصور) وقال ابن حجر: وهذا الإسناد جيد، فلعله استصحب النبي لسرعة عودته.

ومن أهل العلم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه:

الأول: أن الصلاة المثبتة هي اللغوية، والمنفية هي الشرعية.

والثاني: يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين.

وهذه الوجوه متعقبة بما يضعفها، فانظر ذلك في: شرح صحيح مسلم للنووي ٩/٨٢، فتح

الباري ٣/٥٩٨، نيل الأوطار ٢/١٦٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة

في مسجد مكة والمدينة ٣/٨١، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب: فضل الصلاة بمسجدي

مكة والمدينة ٢/١٦١٢.



وجهك شطر المسجد الحرام<sup>(١)</sup> لا يجوز أن يقال: أراد شطر المسجد الذي حول الكعبة<sup>(٢)</sup>، كذلك في مسألتنا مثله.

ومن القياس: كل موضع صحت فيه النافلة وجب أن تصح فيه الفريضة، إذا قدر استيفاء أفعالها، أصله خارج الكعبة<sup>(٣)</sup>، ولا يدخل عليه الصلاة على الراحلة، فإنه لا يصلي على استيفاء أفعال الفريضة.

فأما قوله تعالى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(٤)</sup> فالجواب عن ذلك: أنه أراد بعض الجهات وراء ظهره<sup>(٥)</sup> بدليل أنه صلى خارج الكعبة إلى بعض جهتها أجزاءً ولا يضره كون بعض الجهات وراء ظهره .  
ولأنه فعل ما يقر به من استقبالها.

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٤٤.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٦.

(٣) انظر: التعليقة ٢/٨٦٥، المبسوط ٢/٧٩.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٤٤.

(٥) إذ من صلى في البيت فقد توجه نحو البيت، لأن حائط البيت من البيت. فالآية تشمل استقبال جميع الكعبة أو جزء منها، كما فسرنا بذلك السنة بصلاة الرسول ﷺ - في الكعبة.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٧، الشرح الممتع ٢/٢٥٣.

فصل: إذا صلى داخل الكعبة إلى بعض جهاتها، صحت صلاته.

وكذلك إذا صلى إلى بابها وهو مغلق<sup>(١)</sup>.

فأما إذا صلى في داخلها إلى بابها وهو مفتوح فإن صلاته لا تصح إلا أن تكون العتبة عالية أو بين يديه سترة تكون قدر الذراع<sup>(٢)</sup>، كما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال: (يستر المصلي مثل آخرة الرجل)<sup>(٣)</sup>.

وقد نص الشافعي - رحمه الله - : على أن الصلاة في الكعبة أفضل من خارجها، إلا أن تكون الجماعة تعقد خارجها، فصلاة الجماعة أفضل<sup>(٤)</sup>، ويجيء على هذا أن صلاة الرجل في بيته جماعة أفضل من صلاته في المسجد منفرداً. والله أعلم بالصواب<sup>(٥)</sup>.

---

(١) لأن الباب من أبعاض البيت.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٠٧، الوسيط ٢/٥٨٣.

(٢) انظر: التهذيب ٢/٦٥، الوسيط ٢/٥٨٣.

وفي وجه: أنه يشترط في العتبة أو السترة أن تكون بقدر قامة المصلي طولا وعرضاً.

وفي وجه: أنه يكفي شخصها بأي قدر كان.

والصحيح المشهور من المذهب: أن تكون قدر ثلثي ذراع تقريباً.

انظر: فتح العزيز ٣/٢٢٠، المجموع ٣/١٩٥.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣٧.

(٤) انظر: الأم ١/١٩٧.

(٥) انظر: روضة الطالبين ١/٣٢٣.

وقال النووي في المجموع ٣/١٩٧: (فرع) في قاعدة مهمة صرح بها جماعة من أصحابنا وهي: أن

المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان عبادة.

ثم ذكر مسائل مشهورة تتخرج على هذه القاعدة، ومنها ما ذكره المؤلف .

مسألة: إذا صلى على ظهر الكعبة وليس بين يديه سترًا لم تصح  
صلاته<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: تصح<sup>(٢)</sup> صلاته.

واحتج من نصره بأن قال: صلى إلى جزء من سطح الكعبة فوجب أن  
تصح، كما لو صلى وبين يديه ستر.

---

(١) وهو منصوص الشافعي في الأم ١/١٩٧.

وهو الصحيح، وبه قال أكثر الأصحاب.

وقال ابن سريج: تصح صلاته.

انظر: مختصر المزني ص ٢٠، المذهب ٣/١٩٧، حلية العلماء ١/١٦٩، المجموع ٣/١٩٩.

(٢) مطلقاً، وهذا هو المذهب.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٣٤، رؤوس المسائل ص ١٧٩، الهداية ١/٩٥، الفتاوى الهندية ١/٦٣.

ونص بعض علماء الحنفية على صحة ذلك مع الكراهة.

انظر: البناية ٢/١٠٧٤، تبين الحقائق ١/٢٥٠.

ومذهب المالكية في المشهور أنه لا تصح صلاة الفريضة على ظهر الكعبة مطلقاً.

وحكى ابن عبد الحكم الجواز، وقيده أشهب: إذا كان بين يديه قطعة من سطحها.

انظر: المدونة الكبرى ١/٩١، عقد الجواهر الثمينة ١/١٢٤، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/٦٤.

وأما النافلة: فصرح ابن الجلاب في التفرع ١/٢٦١ بأنه لا بأس بها على ظهر الكعبة، وعند غيره لا

تصح، وهذا متقضى المشهور من المذهب.

انظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/١٩٢، مواهب الجليل ١/٥١٣.

وقال أحمد بن حنبل في رواية عنه: لا تصح الفريضة على ظهر الكعبة، وهذا هو المذهب، وعليه

جماهير الأصحاب، وروي عنه: تصح.

وأما النافلة: فالصحيح من المذهب: أنها تصح على ظهر الكعبة إذا كان بين يديه شيء منها.

وعنه لا تصح مطلقاً.

وعنه: إن جهل النهي صحت وإلا لم تصح.

انظر: المحرر ١/٤٩، الشرح الكبير ٣/٣١٣-٣١٤، المبدع ١/٣٩٨-٣٩٩، الإنصاف ١/٤٩٦-٤٩٧.

قالوا: ولأن بناء الكعبة لو زال فصلى إليها صحت صلاته<sup>(١)</sup>، فكذلك في مسألتنا مثله<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأنه لو صلى على أبي قبيس<sup>(٣)</sup> صحت صلاته. وهو في تلك الحالة عالٍ على الكعبة، وليس بين يديه سترة<sup>(٤)</sup>.  
ودليلنا ما روى ابن عباس وابن عمر -رضي الله عنهم- عن النبي -ﷺ- أنه نهى عن الصلاة على ظهر الكعبة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) لأن الكعبة اسم للعرصة والهواء إلى عنان السماء دون البناء، بدليل أنه لو نقل إلى عرصة أخرى فصلى إليها فلا يجزئ ذلك.

انظر: بدائع الصنائع ١/٣١٤.

(٢) انظر: البناء ٢/١٠٧٤، تبين الحقائق ١/٢٥٠.

(٣) أبو قبيس: اسم للجبل مشرف على مكة من جهة الصفا، وكان يسمى في الجاهلية (الأمين) لأنه استودع فيه الحجر أيام الطوفان، وقبيس تصغير قبيس النار.

انظر: معجم البلدان ١/٨٠، مراصد الاطلاع ١/٢٠، تهذيب الأسماء واللغات ٤/١٠٨.

(٤) انظر: المبسوط ٢/٨٠، الهداية ١/٩٥، البحر الرائق ١/٢٥٠، فتح القدير ٢/١١١.

(٥) لم أقف على حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- في النهي عن الصلاة على ظهر الكعبة.

وأما حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- فأخرجه الترمذي في سننه، أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه ١٧٨/٢، وابن ماجه في سننه كتاب المساجد والجماعات، باب: المواضع التي تكره فيها الصلاة ١/٢٤٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٨٣ بلفظ: ((نهى رسول الله -ﷺ- أن يصلى في سبعة مواطن: في المزبلة، والمنجزة، والمقبرة، وقارع الطريق، وفي الحمام، وفي معادن الإبل، وفوق ظهر بيت الله)).

وهذا لفظ الطحاوي والترمذي، ولفظ ابن ماجه: ((... وفوق الكعبة)).

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ١٧٩/٢: "وحديث ابن عمر إسناده ليس بذاك القوي، وقد تكلم في زيد بن جبير من قبل حفظه)).

وقال ابن عبد البر: "زيد بن جبير أجمعوا على ضعفه)).

والنهي يقتضي التحريم، ويقتضي فساد المنهي عنه على قول أكثر أصحابنا<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: نحمل ذلك على الصلاة على ظهر الكعبة بصلاة الإمام.

قلنا: هذا لا يصح، لأن الصلاة على ظهر كل مسجد بصلاة الإمام لا

تصح عندهم<sup>(٢)</sup>، فلا فائدة في تخصيص الكعبة.

وأما نحن / فالصلاة ((عندنا تصح))<sup>(٣)</sup> على ظهر المسجد بصلاة الإمام<sup>(٤)</sup>. ٦٠٠/١

---

وقال ابن حجر في التلخيص ٢٢٧/١: "ضعيف جداً".

وضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ٣٢٢/١، والشيخ أحمد شاكر في تخريج سنن

الترمذي ١٨٠/٢، والألباني في إرواء الغليل ٣١٨/١.

قلت: ووجه الدلالة من الحديث: أن المصلي مأخوذ عليه استقبال شيء من البيت، ومن هو عليه لا

يكون مستقبلاً لشيء منه، وعليه يتنزل الحديث.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٧، المغني ١/٤٧٦، التهذيب ٢/٦٥.

(١) انظر: نهاية السؤل ٢/٢٩٥، البحر المحيط ٢/٤٣٩.

واختار المحققون من أصحاب الشافعي كالقفال وإمام الحرمين والغزالي أن النهي عن الشيء لا

يقتضي فساده.

انظر: المستصفى ص ٢٢١، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/١٨٨.

(٢) وما ذكره المؤلف هنا خلاف مذهب الحنفية؛ فإنهم يرون صحة صلاة من صلى فوق المسجد

مقتدياً بالإمام إذا لم يتقدمه.

انظر: كتاب الآثار ١/٣٠٤، مختصر اختلاف العلماء ١/٢٣٠، المبسوط ١/٢١٠.

(٣) ما بين الأهلة ليست في أ؛ زيدت لاستقامة الكلام.

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٣٠٤.

ولا خلاف بين الأصحاب في صحة ذلك.

انظر: مختصر المزني ص ٢٧، الحاوي الكبير ٢/٣٤٤، المجموع ٤/٣٠٢.

فإن قيل: قد قلتم فرقا بين ظاهر الكعبة وباطنها<sup>(١)</sup> فجعلتم ذلك سواء في غيرها من المساجد.

قلنا: إنما كان كذلك لأنه إذا صلى في داخل الكعبة صلى إليها، وإذا صلى على ظهرها صلى إليها<sup>(٢)</sup>، وأما ما عداها من المساجد فهو إذا صلى في داخل المسجد وعلى ظهره وصل إلى الكعبة.

فإن قيل: نحمل نهي -عليه السلام- عن الصلاة على ظهر الكعبة على نهي عن الصلاة على طرفها، وليس بين يديه شيء من سطحها.

قلنا: هناك لا تصح الصلاة لأنه لا يسجد على شيء فلا يجوز حمل الخبر عليه. وروي أن عمر -رضي الله عنه-: (نهى عن الصلاة على ظهر الكعبة)<sup>(٣)</sup> ولا يخالف له في الصحابة -رضي الله عنهم-.

ومن القياس؛ أنه لم يصل إلى جزء من الكعبة في حال القدرة و<sup>(٤)</sup>مع وجوب استقبالها عليه فلم تصح صلاته ، كما لو استدبرها.

وقولنا: في حال القدرة احتراز ممن صلى إليها، وقد أزيل بناؤها.

وقولنا: مع وجوب استقبالها احتراز من الصلاة على الراحلة ومن صلاة

---

(١) وهو اشتراط السترة في ظاهر الكعبة دون باطنها.

(٢) هكذا في: أ، ولعل العبارة تستقيم بـ(عليها) ، ولذا اشترطوا السترة على ظهر الكعبة حتى يكون مصليا إلى جزء منها. والله أعلم.

(٣) لم أقف على أثر عمر -رضي الله عنه-.

وقد روى ابن ماجه في سننه ٢٤٦/١ بإسناده عن عمر بن الخطاب؛ أن النبي -ﷺ- قال: ((سبع مواطن لا تجوز فيها الصلاة: ظاهر بيت الله...)).

(٤) هكذا في: أ ، ولعل الأنسب حذف حرف الواو.

شدة الخوف<sup>(١)</sup>.

وقياس آخر: صلى على الكعبة غير خارج عنها إلى غير جزء شاخص منها فوجب أن لا تصح صلاته كما لو صلى على طرف السطح<sup>(٢)</sup>.

ولأنه صلى على الكعبة إلى غير سترة، فوجب أن لا تصح صلاته كما لو صلى على ظهرها بصلاة الإمام.

ومن الاستدلال أنا كلفنا الصلاة إليها، ومن صلى على ظهرها فهو مصل عليها وغير مصلٍ إليها<sup>(٣)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: صلى إلى جزء من سطح الكعبة فوجب أن لا تصح<sup>(٤)</sup> صلاته كما لو صلى وبين يديه سترة، فهو مصل عليها وافرقت بينهما.

وجواب آخر: لا يصح اعتبار عدم السترة بوجودها، لأن النبي - ﷺ - قال: يستتر المصلي مثل آخره الرحل<sup>(٥)</sup> ففرقت السنة بين المصلي إلى سترة وبين المصلي إلى غير سترة، فيجب أن يكون في مسألتنا مثله.

وأما قياسهم على من صلى إلى الكعبة وقد زال بناؤها فالجواب عنه: أن ذلك جائز لوجود العذر، وفي مسألتنا هو غير معذور.

---

(١) فليس التوجه شرطاً فيهما.

انظر: التنبيه ص ٢٠، المجموع ٤/١٩٨، مغني المحتاج ١/١٤٢، شرح الهيثمي على مختصر الحضرمي ١/٢٧٩.

(٢) واستدبر باقيها، فلا تصح صلاته.

انظر: المذهب ٣/١٩٧، التحقيق ص ١٩٠.

(٣) انظر: المذهب ٣/١٩٨.

(٤) هكذا في: أ، والصواب: أن تصح صلاته.

(٥) سبق تخريجه ص ٣٧٠.

وجواب آخر: أنه هناك مصلّ إليها، وفي مسألتنا مصلّ عليها، فبان الفرق بينهما.

وأما الصلاة على أبي قبيس فالجواب عنها أنا لو لم نجزها لأدى ذلك إلى أن تبطل الصلاة بالبلدان العالية على الكعبة ، فلذلك أجيّزت.

وجواب آخر: أن المصلي على أبي قبيس مصلّ إلى الكعبة ، والمصلي على ظهرها مصلّ إليها<sup>(١)</sup> ، فافترق الأمر بينهما<sup>(٢)</sup>.

---

(١) هكذا في أ ، ولعل الصواب : عليها.

(٢) انظر: الوسيط ٥٨٣/٢.



فصل: إذا صلى على الكعبة وبين يديه سترة فيجب أن يكون قدر ذراع فصاعداً<sup>(١)</sup>.

وإن كانت السترة متصلة بالكعبة اتصال بناء جاز<sup>(٢)</sup>، وإن كانت آجراً منضداً<sup>(٣)</sup> أو غيره لم تحل الصلاة<sup>(٤)</sup>، لأن مثل هذه السترة لا تدخل في البيع بمطلق العقد<sup>(٥)</sup>.

فأما إذ غرز عنزة<sup>(٦)</sup> على ظهر الكعبة هل تصح الصلاة إليها؟ في ذلك وجهان<sup>(٧)</sup>:

---

(١) وفيه الأوجه السابقة المذكورة في ص ٧٢٤ .

والصحيح المشهور من المذهب: أن تكون السترة قدر ثلثي ذراع تقريباً.

انظر: المجموع ١٩٩/٣، روضة الطالبين ٣٢٤/١، الحواشي المدنية ٢٨١/١.

(٢) ولا خلاف بين الأصحاب في ذلك، لأنه قد استقبل شيئاً من البيت.

انظر: الحاوي الكبير ٢٠٧/٢، المهذب ١٩٧/٣، التحقيق ص ١٩٠.

(٣) الآجر المنضد: هو طين الطين، وهو الذي يبنى به، فارسي معرب.

انظر: لسان العرب ١١/٤، ترتيب مختار الصحاح ص ٢٧.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢٠٧/٢.

(٥) لأنها غير مثبتة في الأرض ولم تتبعها بمطلق عقد البيع.

انظر: التعليقة ٨٦٥/٢.

(٦) العنزة: هي خشبة أطول من العصا وأقصر من الرمح، وفيها سنان مثل سنان الرمح.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٠٨/٣، تهذيب الأسماء واللغات ٤٥/٤، ترتيب مختار

الصحاح ص ٥٥٥.

(٧) الوجهان في هذه المسألة فيما إذا كانت العنزة مغروزة غير مسمرة، وأما إذا كانت مثبتة

ومسمرة فتصح الصلاة إليها بلا خلاف.

انظر: التحقيق ٦٥/٢، المجموع ٢٠٠/٣، روضة الطالبين ٣٢٤/١.

أحدهما: لا تصح<sup>(١)</sup>، لأن اتصال العنزة ليس اتصال بناء<sup>(٢)</sup>.  
والثاني: تصح<sup>(٣)</sup>، لأن الشافعي - رحمه الله - نص على أن الوتد في الدار  
يدخل في البيع بمطلق العقد<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وهذا هو الأصح في المذهب.

انظر: التهذيب ٢/٦٥، فتح العزيز ٣/٢٢١، التحقيق ص ١٩٠.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٨، التعليقة ٢/٨٦٥، حلية العلماء ١/١٦٩، الوسيط ٢/٥٨٤.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: المذهب ٣/١٩٨، فتح العزيز ٣/٢٢١.

وذلك لأن العادة جرت بغرز الأوتاد في الدار للمصلحة، فعدت من الدار لذلك، ولهذا دخلت في  
البيع بمطلق العقد.

انظر: مغني المحتاج ١/١٤٥.

فصل: إذا زال بناء الكعبة وصلى إليها خارجاً منها صحت صلاته<sup>(١)</sup>.

فأما إذا صلى فيها<sup>(٢)</sup> فعنه وجهان<sup>(٣)</sup>:

أحدهما: لا تصح صلاته<sup>(٤)</sup> لأنه صلى إليها إلى غير ستره فأشبهه صلاته فيها، وهي مبنية إلى الباب<sup>(٥)</sup>.

والوجه الآخر: قاله ابن سريج أن صلاته تصح<sup>(٦)</sup>، لأنه يصلي إلى جزء منها، فأشبهه صلاته خارجاً منها<sup>(٧)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهذا بلا خلاف، وإن لم يكن بين يديه شيء.

انظر: التهذيب ٦٥/٢، المجموع ١٩٨/٣، التحقيق ص ١٩٠.

(٢) أي في موضع الكعبة إذا زال بناؤها، وهو ما يسمى بالعرضة.

(٣) وهذا إن لم يكن بين يديه شيء شاخص.

(٤) وهذا هو الصحيح، وبه قال أكثر الأصحاب.

انظر: المهذب ١٩٨/٣، الحاوي الكبير ٢٠٨/٢، التهذيب ٦٥/٢، المجموع ١٩٩/٣.

(٥) ولأنه غير متوجه إليها، لأن من هو في الشيء لا يقال إنه متوجه إليه.

انظر: الحاوي الكبير ٢٠٨/٢.

(٦) انظر: المهذب ١٩٨/٣، فتح العزيز ٢٢١/٣.

(٧) انظر: المهذب ١٩٨/٣، الحاوي الكبير ٢٦٨/٢، المجموع ١٩٩/٣.

مسألة: يجب على المرتد إذا أسلم قضاء ما فاتته من الصلوات في ردة<sup>(١)</sup>.

وقال مالك<sup>(٢)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٣)</sup> - رحمهما الله - : لا يلزمه من ذلك<sup>(٤)</sup>.  
واحتج من نصرهما بقوله تعالى : ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٥)</sup>  
وبقوله - ﷺ - : الإسلام يجب<sup>(٦)</sup> ما قبله<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) وعليه نص الشافعي في الأم ١٤٨/١.  
وهو المذهب عند الأصحاب بلا خلاف.  
انظر: مختصر المزني ص ٢٠، التنبيه ص ٢٢، حلية العلماء ١٤١/١، التهذيب ٢٦/٢، المجموع ٤/٣، التحقيق ص ١٥٨، نهاية المحتاج ٣٩٠/١.
- (٢) انظر: عقد الجواهر الثمينة ١٠٩/١، الذخيرة ٣٨٢/٢، جواهر الإكليل ٤٨/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٠٧/٤.
- (٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣١٩/١، رؤوس المسائل ص ١٦٧، الدر المختار ٥٣٦/٢.
- (٤) وبه قال الإمام أحمد بن حنبل في رواية عنه، وهي الصحيح من مذهب أصحابه، وروي : أنه يلزمه لقضاء.
- انظر: المحرر في الفقه ٣٠/١، الشرح الكبير ١٥٩/٢٧، الإنصاف ٣٤٢/١٠، منتهى الإرادات ١٧٤/٥.
- (٥) سورة الأنفال، الآية ٣٨.
- (٦) الجَبُّ: القطع، أي يقطع ويمحو ما كان قبله من الكفر والمعاصي والذنوب.
- انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٤/١، تهذيب الأسماء واللغات ٤٧/٣، القاموس المحيط ٥٧/١.
- (٧) أخرجه أحمد في المسند ٢٢٣/٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٦/٩، من حديث عمرو بن العاص - رضي الله عنه - .
- والحديث صححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ١٢١/٥.
- والحديث في صحيح مسلم ١١٢/١ بلفظ : ((أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله ...)).

قالوا: ولأنه ترك الصلاة في حن كفره فلم يجب عليه قضاؤها، أصله الكافر الأصلي<sup>(١)</sup>.

ودليلنا قوله -ﷺ- : من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها<sup>(٢)</sup> . ومنه دليلان:

أحدهما: أنه أوجب القضاء على الناسي، فوجب القضاء على العامد أولى<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن التارك عامدا يسمى ناسيا، قال الله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> يعني تركوا: الله فتركهم<sup>(٥)</sup>.

ويدل عليه أيضاً من جهة القياس أن نقول: ترك الصلاة بعد إسلامه معصية، فوجب أن يلزمه قضاؤها، أصله إذا لم يرتد. وإذا تركها لسكر<sup>(٦)</sup>. ولأنه جحود توسط إقرارين، فوجب أن لا يؤثر فيما تضمنه الإقراران، أصله إذا أقر على نفسه بحق، ثم جحده، ثم أقر به<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: الإشراف ٩٧/١، رؤوس المسائل ص ١٦٨، رد المختار على المختار ٥٣٧/٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٥٢ .

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢١٠/٢.

(٤) سورة التوبة، الآية ٦٧.

(٥) والمراد تارك، فوجب أن يلزمه القضاء بحق هذا الظاهر.

الحاوي الكبير ٢١٠/٢.

(٦) انظر: الأم ١٤٩/١، الحاوي الكبير ٢١٠/٢.

ولكن المقيس عليه وهو ترك الصلاة معصية إما كسلا أو سكرأ تركها في حال الإسلام، وهو من أهل الثواب، بخلاف مسألتنا، فإنه تركها في حال الكفر، فهو كالتارك في الكفر الأصلي.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٥٣/٢.

(٧) اعترض عليه: أنه ما تركه في حال جحوده لم يتضمنه إقرار، بخلاف ما تركه في حال إسلامه

ولأنه التزم بإسلامه حقين؛ حقاً لله تعالى وحقاً للآدميين، ثم إن حق  
الآدميين لا يسقط بالردة، فيجب أن يكون حق الله تعالى مثله.

فإن قالوا: اليهودي يلزمه حق الله تعالى وحق الآدميين، وإذا أسلم سقط  
عنه حق الله تعالى دون حق الآدميين، فيجب أن يكون في مسألتنا مثله.

قلنا: ما ذكرتموه دليل لنا، وذلك أن اليهودي يلزمه بعقد الذمة حق  
الآدميين دون حق الله تعالى، فإذا أسلم لم يلزمه فيما قبل الإسلام غير حق  
الآدميين، لأنه أوجبه على نفسه بأخذ الذمة. فأما المرتد فلزمه قبل الردة حق الله  
وحق الآدميين، فيجب أن لا يسقط بالردة، كما قلنا في اليهودي سواء.

فأما احتجاجهم بالآية فالجواب عنها من وجوه:

أحدها: أنها واردة في كفارة الأصل<sup>(١)</sup>، لأن المرتدة لم يكونوا على عهد  
رسول الله ﷺ - / <sup>(٢)</sup>.

والثاني: أن الغفران يتناول الذنوب والآثام، فأما الحقوق الواجبات فلا  
يسقطها إلا الإبراء<sup>(٣)</sup>. يقال: أبرأته من الدين، ولا يقال: غفرت له الدين.

والثالث: أن الانتهاء لا يكون إلا بقضاء الواجب، فمتى لم يقضه لا يسمى

---

الأول، فلا يسقط عنه ما تركه لتضمنه الإقرار.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٥٤/٢.

(١) انظر: المذهب ٤/٣، الاصطلاح ٢٥٥/١.

(٢) قال أبو الخطاب الكلوزاني في الانتصار في المسائل الكبار ٣٤٩/٢: "وهذا غلط فإنه قد ارتد في  
عهد رسول الله ﷺ - جماعة من النساء والرجال، فمنهم من عاد إلى الإسلام ومنهم من لم يعد، ثم  
اللفظ أعم من سببه".

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٠.

منتهياً.

والرابع: أن الآية عامة، فنخصه بما ذكرناه<sup>(١)</sup>.

وأما قوله-عليه السلام-: الإسلام يجب ما قبله<sup>(٢)</sup> فهو محمول على الإسلام من الكفر الأصلي، أو نقول: يجب ما قبله من الذنوب، ولا يسقط ما وجب عليه من الحقوق<sup>(٣)</sup>، كما روي عن النبي ﷺ- أنه قال: التوبة تجب ما قبلها<sup>(٤)</sup>.

وأما قياسهم على الكافر الأصلي فغير صحيح، لأن ذاك لم يلزم نفسه حق الله تعالى، وفي مسألتنا بخلافه، فبان الفرق بينهما.

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) سبق تخريجه في ٧٩٢،

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٠.

(٤) قال الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/١٤١: "لا أعرف له أصلاً".

فصل: إذا صلى صلاة في أول وقتها وارتد ثم رجع إلى الإسلام ووقت الصلاة باق لم يجب عليه إعادتها<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يجب عليه إعادتها<sup>(٢)</sup>.

وأصل هذه المسألة أن الردة عندهم تحبط العمل، وعندنا لا تحبط العمل إلا أن يقارن الموت<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصرهم بقوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾<sup>(٤)</sup>،  
وبقوله تعالى: ﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله﴾<sup>(٥)</sup>.

قالوا: ولأنه أسلم ووقت الصلاة باق، فوجب أن تلزمه الإعادة، كما لو أسلم عن كفر أصلي<sup>(٦)</sup>.

قالوا: ولأننا أجمعنا على أن من مات مرتدًا فقد حبط عمله، ولا يخلو إما أن يكون الموت أحبط عمله أو الردة، فلا يجوز أن يكون الموت هو الذي أحبط

---

(١) وهو المذهب.

انظر: الأم ١/١٤٩، المجموع ٥/٣.

وعليه نص الإمام أحمد بن حنبل في رواية عنه، هي الصحيح من مذهب أصحابه.

وعنه: يجب عليه الإعادة.

انظر: المحرر في الفقه ١/٢٩-٣٠، المبدع ٩/١٨٤، الإنصاف ١/٣٩٣، ١٠/٣٢٨-٣٢٩.

(٢) انظر: المبسوط ٢/٩٦، البحر الرائق ٥/١٣٧، الدر المختار ورد المختار ٢/٥٣٧.

وبه قال الإمام مالك.

انظر: الشرح الكبير ٤/٣٠٧، مواهب الجليل ٦/٢٨٣.

(٣) انظر: المجموع ٥/٣.

(٤) سورة الزمر، الآية ٦٥.

(٥) سورة المائدة، الآية ٥.

(٦) انظر: المبسوط ٢/٩٦.



عمله، لأنه «لا يذم»<sup>(١)</sup>، فوجب أن تكون الردة هي التي أحبطت عمله<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمْت وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فعلق إحباط العمل بشرطين: هما الردة والموت، فمتى لم يوجد الشرطان لم يثبت الحكم<sup>(٤)</sup>، وهذا كما نقول: تجب الزكاة بالنصاب وحول الحول، ومتى وجد أحد الشرطين دون الآخر لم تجب الزكاة. ويدل عليه - أيضاً - قوله - عليه السلام - : لا ظهران في يوم<sup>(٥)</sup>.

ومن القياس: مسلم صلى الصلاة بشرائطها فلم تجب عليه إعادتها أصله إذا لم يرتد، وإذا رجع «إلى»<sup>(٦)</sup> الإسلام بعد خروج الوقت<sup>(٧)</sup>.

فأما الآيتان اللتان احتجوا بهما فهما ((عامتان))<sup>(٨)</sup>، والآية التي احتجنا بها خاصة، والخاص يقضى به على العام.

أو نقول : هما مطلقتان ، وآيتنا مقيدة، والحكم للمقيد على المطلق<sup>(٩)</sup>.

وأما قياسهم على المسلم من الكافر الأصلي فغير صحيح، لأن ذلك لم يفسد حق الله، فلم يجب عليه قضاؤه، وفي مسألتنا بخلافه فافترق الحكم فيهما.

---

(١) هكذا في أ: لا يلزم، والصواب ما أثبتته لسياق الكلام.

(٢) انظر معناه في : أحكام القرآن لابن العربي ١/١٤٨، الدر المختار ٢/٥٣٧، ٥٣٨.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢١٧.

(٤) انظر: المجموع ٣/٥، الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٣٨.

(٥) سبق تخريجه ص ٥٦٢.

(٦) زيادة لاستقامة المعنى، وليست في: أ.

(٧) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٣٧.

(٨) في: أ: علامتان، وهو خطأ واضح.

(٩) انظر: المجموع ٣/٥، الاصطلاح ١/٢٦٢.

وقولهم: أجمعنا على أن من مات مرتدا فقد حبط عمله، ولا يجوز أن يكون الموت هو الذي أحبط عمله لأنه لا يذم عليه، فالجواب عنه أن الذي أحبط عمله تركه الإسلام إلى حين الموت<sup>(١)</sup>.

وأيضاً فلا يمتنع أن يكون هناك معنى لا يذم عليه، ويغلب عليه العقوبة لأجله، ألا ترى أن الإحصان لا يذم عليه المحصن، ومع ذلك فالعقوبة تغلب لأجله فلا يمتنع أن يكون الموت لا يذم المرتد عليه، وتغلب العقوبة لأجله. والله أعلم. ١/٦٢/أ

---

(١) ويشهد له ما جاء في آخر الآيات التي استدلو بها ، لأنه جل وعز قال في الآية الأولى : ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين﴾ وفي الآية الثانية قال : ﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ ، وإنما يوصف بذلك من مات على ردة ولم يعد إلى الإسلام، وإلا فمن عاد لم يكن في الآخرة من الخاسرين.  
انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٣٨.



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية  
كلية الشريعة - قسم الفقه

## التعليقة الكبرى في الفروع

للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري (ت ٤٥٠ هـ)  
دراسة وتحقيق من بداية باب صفة الصلاة وما يجزئ منها وما يفسدها  
إلى نهاية باب إمامة المرأة

إعداد الطالب

إبراهيم بن ثويني بن مخيلف السعيد الطيفري

لنيل درجة العالمية الماجستير

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور

محمد بن عبد الله الزاحم

الأستاذ بكلية الشريعة

العام الجامعي

١٤٢٢-١٤٢٣ هـ

الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن يا كريم.

باب :سجود الشكر وسجدتي السهو<sup>(١)</sup>:

قال: ومن شك<sup>(٢)</sup> في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً فعليه أن يني

على ما استيقن<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قال، إذا شك هل صلى ثلاث ركعات أو أربعاً فإنه يصلي

ركعة يتم بها صلاته، ويسجد سجدتين<sup>(٥)</sup> ويسلم<sup>(٦)</sup>.

---

(١) السهو : هو نسيان الشيء والغفلة عنه وذهاب القلب عنه إلى غيره، يقال سها يسهر سهواً وسهواً.

وسجود السهو سجدتان يسجدهما المصلي قبل السلام أو بعده ، وهو جالس لسهو في الصلاة، سواء كانت فرضاً أو نفلاً.

انظر: القاموس المحيط ٤/٣٨٤، لسان العرب ١٤/٤٠٦، فتح الباري ٣/١١٩.

(٢) الشك: هو التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر، وقيل: هو ما استوى طرفاه، وهو الوقوف بين الشئين لا يميل القلب إلى أحدهما.

ويطلق بعض الفقهاء لفظ الشك على التردد بين الطرفين مستوياً كان أو راجحاً.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٦٧، التعريفات ص ١٦٨، الوجيز للبورنو ص ١٦٨.

(٣) اليقين: هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، وقيل: هو حزم القلب مع الاستناد إلى الدليل القطعي، وقيل: هو الاعتقاد القوي علماً كان أو ظناً مؤكداً.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٤/٢٠٠، التعريفات ص ٣٣٢، القواعد الفقهية للندوي ص ٣٢٠.

(٤) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

(٥) في: ج: سجدتي.

(٦) انظر: الأم ١/٢٤٦.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٢، التنبيه ص ٣٢، المجموع ٣/١١١.

وبعدهبنا قال مالك<sup>(١)</sup> وأبو ثور<sup>(٢)</sup> وإسحاق<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا<sup>(٤)</sup> شك مرة واحدة بطلت صلاته تلك، وعليه

الاستئناف<sup>(٥)</sup>، فإن تكرر الشك تحرى<sup>(٦)</sup> وبني على غالب ظنه، فإن شك هل

---

(١) انظر: المدونة الكبرى ١/١٣٣.

وهو المذهب عند أصحاب الإمام مالك.

انظر: الكافي لابن عبد البر ١/٢٢٦، الإشراف ١/٩٧، جواهر الإكليل ١/٨٥.

(٢) انظر: الأوسط ٣/٢٨١.

(٣) انظر: اختلاف العلماء ص ٥١، المغني ٢/٤٠٧.

وقال الإمام أحمد بن حنبل - كما هو عند أبي داود في مسأله ص ٥٢ - : إنه يبني الشاك في عدد الركعات على اليقين.

وهو المذهب وعليه جماهير أصحابه.

وفي رواية عنه: يبني على غالب ظنه - وهو التحري -.

وعنه: أن المفرد يبني على اليقين، والإمام يبني على غالب الظن.

انظر: المقنع ٤/٦٥، الفروع ١/٥١٣، المبدع ١/٥٢٣، الإنصاف ٢/١٤٦-١٤٧، الإقناع ١/٢١٤.

(٤) في ب وج : إن.

(٥) اختلف أصحاب أبي حنيفة في معنى قوله : ((مرة واحدة أو أول مرة)) ، ف قيل : أي أول سهو

وقع له في تلك الصلاة، وقيل: إن لم يصبر السهو عادة له، وهو اختيار السرخسي والكاساني، وقيل:

أول مرة عرض له السهو في عمره بعد بلوغه، اختاره أكثر المشايخ.

انظر: المبسوط ١/٢١٩، بدائع الصنائع ١/٤٠٣، البحر الرائق ٢/١١٨.

(٦) التحري: هو طلب غالب الظن عند تعذر الوقوف على الحقيقة.

انظر: الصحاح ٦/٢٣١١، لسان العرب ١٤/١٧٤.

قلت: وبهذا يتبين الفرق بين التحري واليقين: فالتحري أن يتحرى أصوب ذلك وأكثره عنده، والبناء

على اليقين يلغي الشك كله ويبني على يقينه وهو الأقل.

انظر: فتح الباري ٣/١٢٤، فتح البر في ترتيب تمهيد ابن عبد البر ٥/٥٣٧.

صلى ثلاثاً أو أربعاً ولم يغلب أحدهما على ظنه بنى على الأقل<sup>(١)</sup>.

وقول أبي حنيفة في تكرار الشك إن كان أراد بذلك أن يشك في صلاة واحدة، فيبطل بها الشك، ثم ما شك فيه من الصلوات بعد طول عمره كله لا يبطلها، فذلك غير صحيح، لأن ما لم تبطل به الأولى يجب أن لا يبطل به ما بعدها، أو ما لم تبطل به الثانية يجب أن لا تبطل الأولى بمثله .

وإن كان أراد أنه إذا شك في صلاة بطلت فإذا استأنفها لم تبطل المستأنفة بمعارضة الشك ، فهذا قريب ، والكلام يأتي عليه، وجعلته أن الكلام في فصلين من هذه المسألة:

أحدهما: أن الشك لا يبطل الصلاة.

والثاني: أن غلبة الظن لا تأثير لها.

ونبدأ بالفصل الأول.

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن النبي -ﷺ- أنه قال : لا غرار في

صلاة ولا تسليم<sup>(٢)</sup>.

قالوا: والغرار أن يفعل صلاته وهو شاك في عدد ركعاتها<sup>(٣)</sup>، وقوله : ولا

---

(١) انظر: الأصل ٢٢٤/١، الحجة على أهل المدينة ٢٢٨/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٧٧/١، الدر المختار ٥٦٠/٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢٢١/٣، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: رد السلام في الصلاة ٥٦٩/١، والحاكم في المستدرک ٢٦٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٩/٢.

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٢٦٤/١: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٧٥/١.

(٣) وهو تفسير أبي عمرو الشيباني وغيره.

انظر: مسند أحمد ٢٢١/٣، القاموس المحيط ١٨٢/٢.

تسليم أراد المصلي لا يسلم ولا يسلم عليه<sup>(١)</sup>.

قالوا: وروي عنه -عليه السلام-: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأنه قادر على أداء فرضه بيقين، فلم يجوز له الاجتهاد<sup>(٣)</sup>، كمن

صلى بحكمة لا يجوز له الاجتهاد في القبلة<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا: ما روى أبو سعيد عن النبي -ﷺ- قال: إذا شك أحدكم في

صلاته فليلق الشك وليبن على اليقين فإذا استيقن التمام سجد سجدتين قبل

التسليم، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة، وإن كانت ناقصة كانت

---

(١) وهذا هو تفسير الإمام أحمد بن حنبل كما في سنن أبي داود ٥٧٠/١.

وهو بنصب الميم عطفاً على الغرار، فيكون المعنى: لا نقص ولا تسليم في الصلاة؛ لأن الكلام في الصلاة في غير كلامها لا يجوز. وروى البيهقي في السنن الكبرى ٣٦٩/٢ هذا الحديث بجر الميم (تسليم) ومعناه: أن ترد السلام كما يسلم عليك وأياً لا نقص فيه، وهو اختيار الخطابي في معالم السنن ٤٣٥/١.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٥٧، خلاصة الأحكام ١/٥١١، لسان العرب ٥/١٧.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١/٣٢٩، والترمذي في سننه كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب: حديث أعقلها وتوكل ٤/٥٧٧، والطيالسي في مسنده ص ١٦٣، والحاكم في المستدرک ٢/١٣، و٩٩/٤.

كلهم من رواية الحسن بن علي -رضي الله عنه-.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ٤/٥٧٧: ((هذا حديث حسن صحيح))، وقال الحاكم في المستدرک ٢/١٣: ((هذا حديث صحيح الإسناد)) وقال الذهبي في تلخيصه ٤/٩٩: ((سنده قوي))، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند ٣/١٦٩، والألباني في إرواء الغليل ١/٤٤.

(٣) إذ الاستقبال لا يريه، والمضي يريه بعد الشك، والاحتياط في العبادة ليؤديها بكاملها واجب.

انظر: المبسوط ١/٢١٩.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٠٤، تبين الحقائق ١/١٩٩.



الركعة تماماً لصلاته، وكانت السجدة مرغمتي<sup>(١)</sup> الشيطان<sup>(٢)</sup>.

وروي هذا الحديث: ((إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدري كم صلى ثلاثاً أو أربعاً، فليصل ركعة وليسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم، فإن كانت الركعة التي صلى خامسة شفعها بهاتين السجدتين، وإن كانت رابعة فالسجدة ترغم أنف الشيطان))<sup>(٣)</sup>.

ويدل عليه أيضاً ما روى ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف عن النبي - ﷺ - قال: ((إذا شك أحدكم في صلاته فشك في الواحدة والاثنتين فليجعلها واحدة، وإذا شك في اثنتين والثلاث فليجعلها ثنتين، وإذا شك في الثلاث والأربع فليجعلها ثلاثاً حتى يكون الوهم في الزيادة وليسجد سجدتين قبل أن يسلم، ثم يسلم))<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أي إغاية وإجزاء وإذلاً للشيطان، قال ابن الأثير: يقال: أرغم الله أنفه: أي ألصقه بالرغام، وهو التراب، هذا هو الأصل، ثم استعمل في الذل والعجز عن الانتصاف والانقياد على كره.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٢٣٨، المغني لابن باطيش ١/١٣٨.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: إذا شك في اثنتين والثلاث ١/٦٢١، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن شك في صلاته ١/٣٨٢، والدارقطني في سننه ١/٣٧٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٩٤، والحاكم في المستدرک ١/٣٢٢.

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ١/٣٢٢: "هذا حديث صحيح"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصححه إسناده النووي في خلاصة الأحكام ٢/٦٣٨، والألباني في صحيح سنن أبي داود ١/١٩١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة ١/٤٠٠.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ١/٣١٧، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ١/٣٨٢، والدارقطني في سننه ١/٣٧٠، والحاكم في المستدرک ١/٣٢٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٦٩.

بلفظ المؤلف.

وبنحوه أخرجه أيضاً الترمذي في سننه ٢/٢٤٥: وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

فإن قالوا: نحمل هذا على من ((تكرر))<sup>(١)</sup> الشك منه، ولم يغلب على ظنه شيء، أو غلب على ظنه النقصان<sup>(٢)</sup>.

قلنا: لا<sup>(٣)</sup> يصح ذلك، من وجهين:

أحدهما: أن النبي -ﷺ- عمّ ولم يُفصل، بين من شك مرة أو تكرر شكه، فلا يجوز التخصيص بغير دليل<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن النبي -ﷺ- علل بقوله: ((حتى يكون الوهم في الزيادة))<sup>(٥)</sup> على قوله-عليه السلام- يبطل هذا التعليل.

ويدل عليه من القياس: أنه شك في عدد الركعات فلم تبطل بذلك صلاته أصله من تكرر شكه<sup>(٦)</sup>.

ولأن الشك فيما أمر بفعله في الصلاة فلم يبطل ذلك صلاته، كما لو شك

---

وقال الحاكم في المستدرك ١/٣٢٥: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي في تلخيصه.

وأعل الحديث ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٥ بالإرسال، وضعف من رفعه موصولاً. وجمع الشيخ أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي ٢/٢٤٦ مرويات هذا الحديث وطرقه، وخلص إلى تصحيحه، وكذا صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ٣/٣٤١.

(١) في جميع النسخ: يكون، والصواب ما أثبتته.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٠٤.

(٣) نهاية ل ١ جـ.

(٤) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٥٨.

(٥) جزء من حديث عبدالرحمن بن عوف السابق ص ٨١٣.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٣، الإشراف ١/٩٨.

في القراءة<sup>(١)</sup>.

فأما قوله -ﷺ- : (( لا غرار في الصلاة ))<sup>(٢)</sup> فالغرار أن يفعل صلاته وهو شاك في نقصانها كذلك فسرّه أبو عبيد.

وأما قوله -عليه السلام- : (( دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ))<sup>(٣)</sup> فذلك دليل لنا، وهو أن من شك في ركعة ففعلها بعد شكّه تاركاً ما يريب لما لا يريب. وأما قياسهم على الاجتهاد بمكة، فهو منتقض بالاجتهاد في القبلة ممن نأى عن مكة، فإنه قادر أن يصلي إلى أربع جهات، فحصل له يقين القبلة بأحدها، ولا يجب ذلك عليه<sup>(٤)</sup>، وتبطل أيضاً عن تكرار شكّه، فإنه قادر على الصلاة بيقين، ولا يلزمه<sup>(٥)</sup>.

فإن قالوا: إذا تكرر شكّه لحقه في المستأنفة مثل ما لحقه في الماضية، فلذلك لا يلزمه الاستئناف.

قلنا: مستحيل أن يصرف همته إلى صلاة ويجتهد في حفظ عددها فلا يقدر<sup>(٦)</sup> على ذلك.

---

(١) فإنه عندهم يعيد قراءة الفاتحة لبيني على اليقين.

انظر: المبسوط ١/ ٢٢٠-٢٢١.

(٢) سبق تخريجه ص ٨٠.

(٣) سبق تخريجه ص ٨٠.

(٤) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/ ٣٦١.

(٥) انظر: المبسوط ١/ ٢١٩، بدائع الصنائع ١/ ٤٠٤.

(٦) في : ج : ولا يقدر .

ويطل ما ذكره عن صلى وراء أبي قبيس باجتهاد، فإنه قادر أن يعلو الجبل ويشاهد الكعبة فيصلّي إليها بيقين، ولا يلزمه ذلك، على أن المعنى في الكعبة أن دلائلها بمكة ظاهرة، والعلامات عليها قائمة، وفي مسألتنا بخلاف ذلك<sup>(١)</sup> فافترقا الأمران ولم يصح اعتبار أحدهما بالآخر. والله أعلم بالصواب.

قد مضى الكلام في الفصل والكلام ههنا في الفصل الثاني وهو إذا تكرر الشك فعندنا بيني على اليقين وعند أبي حنيفة يتحرى<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصره بما روى علقمة عن عبد الله أن النبي -ﷺ- قال: ((إذا شك أحدكم في صلاة فليتحرّ ((الصواب))<sup>(٣)</sup>، فليتم صلاته، ثم يسلم، ثم يسجد سجدة السهو))<sup>(٤)</sup>.

قالوا: وروى أبو عبيدة<sup>(٥)</sup> بن عبد الله عن أبيه عن النبي -ﷺ- / قال: ٦٣/أ ((إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع وكان أكثر ظنك أنها أربع

---

(١) انظر: الحارثي الكبير ٢/٢١٤.

(٢) انظر تحرير مذاهب أهل العلم في رأس المسألة السابقة ص ٨٠٠.

(٣) في جميع النسخ: الصلوات، وهو خطأ واضح، وتصويبها من مصادر الحديث.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان ٦٦٢/١،

ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٠/١

ولم يذكر مسلم السلام.

(٥) هو: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي، مشهور بكنيته، ويقال: اسمه: عامر، روى

عن أبيه عبد الله بن مسعود ولم يسمع منه، وعن البراء بن عازب وعائشة وجماعة، وحدث عنه:

إبراهيم النخعي وأبو إسحاق السبيعي ومجاهد بن جبر وآخرون، وثقه الأئمة، وتوفي سنة اثنتين

وثمانين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٢١٠، الجرح والتعديل ٩/٤٠٣، سير أعلام النبلاء ٤/٣٦٣.

(٦) نهاية ل ١ ب.

فتشهد ثم اسجد سجدتي السهو ثم ((تشهد))<sup>(١)</sup> أيضا ثم سلم))<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ومن القياس: لا يتمكن من إسقاط الفرض ييقين، فوجب أن يتحرى، الدليل على ذلك إذا أشكل عليه القبلة، أو أشكل عليه وقت الصلاة في يوم الغيم<sup>(٣)</sup>.

ودلينا ما ذكرناه في المسألة ومن حديث الخدري<sup>(٤)</sup> ومن حديث عبد الرحمن بن عوف<sup>(٥)</sup>.

ويدل عليه أيضاً من القياس: أنه شك في عدد ركعات الصلاة قبل الفراغ منها، فوجب أن يبي على اليقين، الدليل عليه<sup>(٦)</sup> إذا تكرر الشك وتساوى الظن<sup>(٧)</sup>. وفيه احتراز منه إذا شك بعد فراغه من الصلاة فإنه لا يبي على اليقين ولا يؤثر شكه في تلك الحال.

وقياس آخر: شك في فعل ما يجب عليه فعله في الصلاة قبل سقوط الفرض عنه، فوجب أن لا يتحرى<sup>(٨)</sup>، الدليل على ذلك إذا شك في القراءة<sup>(٩)</sup>، وأصله إذا

---

(١) في جميع النسخ: يسجد، وهو سبق قلم، والتصويب من مصادر التخريج الآتية.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٧٠٧/١، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من قال: يتم على أكبر ظنه ٦٢٣/١، والدارقطني في سننه ٣٧٨/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٠٠/٢.

والحديث ضعيف، وسيأتي مزيد بيان في ثانيا كلام المؤلف ص ٦٨٤.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٤٠٤/١، فتح القدير ٤٣٥/١.

(٤) ص ٨٠٢.

(٥) ص ٨٠٣.

(٦) نهاية ل ٢ ج.

(٧) الإشراف ٩٧/١، المغني ٤١٠/٢.

(٨) انظر: الحاوي الكبير ٢١٣/٢.

(٩) فإنه يبي على اليقين، فيعيدها عند الجميع.

تكرر الشك عليه واستوى ظناه.

وقولنا : قبل سقوط الفرض عنه احتراز منه إذا شك بعد فراغ الصلاة.  
وقياس آخر: لو شك في أصل الصلاة فقال: لا أدري صليت أم لا؟ فإنه  
يبيني على اليقين<sup>(١)</sup>، فإذا شك في عدد الركعات وجب أن يبيني على اليقين، وتحريه  
أن يقول: كل ما لو شك في أصله بنى على اليقين، فإذا شك في عدده وجب أن  
يبيني على اليقين، الدليل على ذلك الطلاق والوضوء<sup>(٢)</sup>.

فإن قالوا: لا نسلم أنه إذا شك في الصلاة وجب أن يبيني على اليقين، بل  
إن كان هذا الشك أول مرة لزمه استئناف الصلاة، وإن كان قد تكرر تحرى  
وفعل ما أداه اجتهاده إليه<sup>(٣)</sup>.

قلنا: هذا خطأ على مذهب أبي حنيفة، فإن أبا حنيفة وافقنا فيمن نسي  
صلاة من صلوات اليوم واليلية ولم يعرف عيها أنه يصلي خمس صلوات<sup>(٤)</sup>، ولو  
كان كما قلتم لأمره بالتحري<sup>(٥)</sup>.

وإن شئت جعلت هذا دليلا في المسألة فنقول: إذا كان يلزمه أن يصلي

---

(١) وهو عدم الصلاة، فيصلح.

وانظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٦٠.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٣، التعليقة ٢/٨٧٦.

(٣) انظر: مذهبهم في رأس المسألة الماضية ص ٨٠٠،

(٤) إذ الأخذ باليقين مهما أمكن كان أولى.

انظر: المبسوط ٢/١٠٢، بدائع الصنائع ١/٣٣٩.

(٥) وهو مذهب صاحبه.

انظر: المصدرين السابقين.

خمس صلوات حتى يسقط عنه فرض صلاة واحدة بيقين فلأن<sup>(١)</sup> يلزمه فعل أربع ركعات حتى يسقط عنه فرض الصلاة بيقين أولى، لأن فعل خمس صلوات أكثر من فعل صلاة واحدة<sup>(٢)</sup>.

فإن قالوا: إنما أمرناه أن يصلي خمس صلوات لأن تعيين النية شرط في صحة الصلاة ولا يمكنه أن يأتي بالتعيين إلا إذا صلى خمس صلوات، وليس كذلك في مسألتنا فإن تعيين النية في أفعال الصلاة ليس بشرط<sup>(٣)</sup>.

قلنا: فكان يجب أن يقولوا: إنه تحرى في الخمس صلوات فإذا أدى اجتهاده إلى واحدة منها عين النية لها، وتكون هي الفائتة، وقد أتى عليها بالتعيين. فإن قالوا: المعنى فيمن ترك صلاة من خمس صلوات أنه بمنزلة من ترك صلاة، وليس كذلك في مسألتنا، فإنه لا يتيقن أترك فعلا من أفعال الصلاة؟ فلهذا قلنا: إنه يتحرى.

قلنا: عنه جوابان:

أحدهما: أن في الأصل يقين، أنه ترك صلاة، وفي الفرع هو شك في فعل من أفعال الصلاة هل فعله أم لا؟ والأصل أنه لم يفعله<sup>(٤)</sup> فهو بمثابة من يقن أنه تركه.

والثاني: أنه لا فرق بين الأصل والفرع، لأن الأصل هو شك في عين الصلاة التي تركها، وفي الفرع هو شك في الفعل، ولا فرق بين الشك في عين الصلاة وبين الشك في فعل من أفعالها.

---

(١) في ج: ولأن.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٣.

(٣) انظر: المبسوط ٢/١٠٢.

(٤) في ج: لا يفعله.

فأما احتجاجهم بحديث علقمة فعنه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن قوله : ((فليتحر الصواب)) أراد فليقصد الصواب، وقصد الصواب البناء على الأقل<sup>(١)</sup> ومنه قوله تعالى : ﴿فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشْدًا﴾<sup>(٢)</sup> يعني قصدوا رشداً<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن خبرنا يرويه اثنان الخدري وعبدالرحمن، وخبرهم يرويه واحد، ورواية الاثنین أولى، لأنهما للحديث أضبط .  
((والثالث))<sup>(٤)</sup>: أن خبرنا<sup>(٥)</sup> مفسر مبين، وخبرهم محتمل، فكان المصير أن خبرنا أولى.

وأما الجواب عن حديث أبي عبيدة فمن ثلاثة أوجه:  
أحدها: أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه<sup>(٦)</sup> فهو مرسل<sup>(٧)</sup>.

---

(١) وبهذا فسر الشافعي ومن وافقه حديث ابن مسعود هذا ليوافق ما ورد في حديثي أبي سعيد الخدري وعبد الرحمن بن عوف السابقين. انظر: المجموع ٤/١١٠، فتح الباري ٣/١٢٤.

(٢) سورة الجن، الآية ١٤.

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم ٤/٤٣١.

(٤) في جميع النسخ: والثاني، وهو سبق قلم.

(٥) نهاية ل ٣ ج.

(٦) وقد روى الترمذي في سننه ٢٦/١ بسنده عن عمرو بن مرة قال لأبي عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا.

وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٠: ((روى عن أبيه ولم يدركه)).

وقال في ترجمة أبيه ١/٢٩٠: ((اتفقوا على أنه لم يسمع أباه)).

وخالف آخرون وقالوا بأنه سمع أباه. والمسألة طويلة الذيل، وليس هذا مكانها، فانظر ذلك مبسوطاً في: تهذيب الكمال ١٤/٦٢، تهذيب التهذيب ٣/٥٣.

(٧) المرسل: لغة: مأخوذ من قولهم: "ناقة مرسل" أي سريعة السير، كأن المرسل للحديث أسرع فيه



والثاني: أن أبا داود السجستاني قال: وروى هذا الحديث عبد الواحد بن زياد<sup>(١)</sup> موقوفاً<sup>(٢)</sup>، فكذلك رواه الثوري وإسرائيل<sup>(٣)</sup> وشريك<sup>(٤)</sup>.

فحذف بعض رجال الإسناد.

وفي اصطلاح المحدثين: ما أضافه التابعي إلى النبي -ﷺ- ممن سمعه من غيره. وتعليل ضعف الحديث بالانقطاع كما هو صنيع كثير من المحدثين أولى، إلا أن يقال إن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل بإسناده وهذا هو المشهور في كتب الفقه والأصول وعليه سار المؤلف.

انظر: لسان العرب ٢٨٢/١١، التقييد والإيضاح ص ٦٤، فتح المغيـث ١٧٤/١، تدريب الراوي ١٩٥/١.

(١) هو: عبد الواحد بن زياد العبدي أبو بشر البصري، روى عن: خصيف بن عبد الرحمن الجزري، وعاصم الأحول، ومعمربن راشد وآخرون، وحدث عنه: إبراهيم بن الحجاج السامي، وعبد الرحمن بن مهدي ومسدد بن مسرهد وخلق سواهم، وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وآخرون، توفي سنة سبع وسبعين ومائة وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٨٩/٧، تذكرة الحفاظ ٢٥٨/١، تقريب التهذيب ٦٢٣/١.

(٢) الموقوف: اسم مفعول من وقف الشيء إذا حبسه.

وفي الاصطلاح: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

انظر: تدريب الراوي ١٨٤/١، دليل أرباب الفلاح ص ١٦٠، تيسير مصطلح الحديث ص ١٣٠.

والموقوف على ابن مسعود -رضي الله عنه- أخرجه أحمد في المسند ٧٠٧/١، وابن أبي شيبة في المصنف ٤٧٨/١.

(٣) هو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي، أبو يوسف الكوفي، روى عن:

سليمان الأعمش وسماك بن حرب، وعاصم الأحول وعدة، وحدث عنه: أبو داود الطيالسي

وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق بن همام وجمع كثير سواهم، وكان من أوعية الحديث، ومن

مشايخ الإسلام كأبيه وجده، وثقه العجلي وأبو حاتم وآخرون، توفي سنة اثنتين وستين ومائة وقيل

غير ذلك. انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥١٥/٢، تاريخ الثقات ص ٦٣، تهذيب التهذيب ١٦٧/١.

(٤) انظر: سنن أبي داود ٦٢٣/١، ٦٢٤.

والثالث: أن خبرنا يرويه اثنان فهو أولى من غيره الذي يرويه واحد.

على أنا نتأول قوله: وكان أكثر ظنك أنك صليت أربعاً فنقول: أراد وذكر أنك صليت أربعاً وعلمت ذلك.

وأما قولهم: لا يتمكن من أداء فرضه ييقين فوجب أن يتحرى أصله إذا أشكلت عليه القبلة، ووقت الصلاة في يوم الغيم.

فالجواب: أنا لا نسلم في الأصل، لأنه يمكنه أن يصلي إلى أربع جهات يحصل له ييقين القبلة بإحداها<sup>(١)</sup>، ويمكنه أيضاً أن يصير زماناً طويلاً في يوم الغيم حتى يتيقن دخول الوقت<sup>(٢)</sup>، ولا نسلم في الفرع أيضاً لأنه لا يمكنه أداء الفرض ييقين، لأنه يمكنه أن يستأنف الصلاة.

فإن قالوا: إنما قلنا هذا في حق من تكرر الشك عليه حتى لا يمكنه أن يخلص أربع ركعات.

قلنا: محال أن يبلغ الرجل إلى هذه الصفة، وعلى أن عندهم أن من شك ثم شك مرة أخرى فإنه يتحرى، وإن كان يمكنه أن يصلي متحفظاً على غير شك.

وجواب آخر أن هذا يبطل به إذا شك في وضوء أو في عدد الطلاق، فإنه لا يتمكن من أداء الفرض ييقين، ومع هذا فإنه لا يتحرى.

وجواب آخر: أن التحرى عمل كثير، فالعمل الكثير يبطل الصلاة.

ثم المعنى في القبلة أن عليها أمارات ودلائل، وكذلك وقت الصلاة يستدل

---

والحديث ضعفه البيهقي في السنن الكبرى ٥٠١/٢، والنسوي في خلاصة الأحكام ٦٤٤/٢، وأحمد شاكر في تخريج المسند ٦٧/٦، والألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٠١.

(١) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٦٤/٢.

(٢) انظر: المصدر السابق.

عليه بعمل الصانع وقراءة القارئ فلهذا يتحرى فيهما، وليس كذلك فعل الصلاة، فإنه ليس عليه أمارات ولا دلائل يستدل<sup>(١)</sup> بها على فعله<sup>(٢)</sup>.

أو نقول: لو أمرناه في القبلة أن يسقط الفرض بيقين لأدى ذلك إلى أن نأمره بأنه إذا صلى إلى أربع جهات بيقين أنه خطأ وليس كذلك إذا بنى على اليقين في الصلاة، فإنه لا يؤدي إلى أن نأمره بالخطأ بيقين.

---

(١) نهاية ل ٢ ب.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٤.

فصل: قال الحسن البصري: إذا شك في صلاته زاد أو نقص سجد

سجدتين للسهو ثم سلم<sup>(١)</sup>.

واحتج بما روي عن النبي -ﷺ- قال: **إن الشيطان يأتي أحدكم ويلبس**

**عليه صلاته فلا يدري أزداد أو نقص، فإذا وجد ذلك سجد سجدتي السهو**

**وسلم<sup>(٢)</sup>.**

والجواب ما ذكرناه من الأخبار ورواتها أكثر فالمصير إليها أولى.

وجواب آخر أن في خبره الأمر بالسجود ولم يفصل بين أن يكون قد بنى

على<sup>(٣)</sup> اليقين، أو لم يكن بنى على اليقين، وفي خبرنا الأمر بالبناء على اليقين،

فكأنه أمره بالسجود بعد البناء على اليقين، وهذا مفسر بخبره المحمل، فيجب أن

يكون القاضي عليه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المجموع ٤/١١١.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢/٣٠٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٧٩، والدارقطني في

سننه ١/٣٧٤ بلفظ المؤلف.

والحديث في صحيح البخاري ٣/١٣٤ وصحيح مسلم ١/٣٩٨ بدون قوله: ((أزداد أو نقص))

كلهم من طريق أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وجاء في صحيح مسلم ١/٤٠٣ عن عبد الله بن مسعود قال: صلينا مع رسول الله -ﷺ- فإما زاد أو

نقص، قال: فقلنا يا رسول الله: أحدث في الصلاة شيء؟ فقال: لا، قال: فقلنا له الذي صنع،

فقال: ((إذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدتين)).

(٣) نهاية ل ٤ ج.

مسألة: سجود السهو قبل السلام.

هذا الذي نص عليه الشافعي في عامة كتبه<sup>(١)</sup>.

وبه قال ربيعة<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>والزهري<sup>(٤)</sup> والأوزاعي<sup>(٥)</sup> والليث<sup>(٦)</sup>.

وقال مالك: إن كان السجود جبرائلاً لنقص حصل في الصلاة فهو قبل

السلام، وإن كان لزيادة فهو بعد السلام<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/٢٤٦.

وهو الصحيح من ثلاثة أقوال في المذهب.

انظر: الباب ص ١٥٣، التنبيه ص ٣٣، الغاية والتقريب ص ٧٠، روضة الطالبين ١/٤٢٠، فتح العلام ص ٢٢٠.

(٢) هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن فروخ، أبو عثمان القرشي التيمي مولا هم، مفتي المدينة، المشهور بربيعة الرأي؛ روى عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وعدة، وحدث عنه: الأوزاعي وسليمان التيمي ومالك وعليه تفقه، وسفيان الثوري وابن عينة وخلق سواهم؛ وكان من أوعية العلم، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم وجماعة، توفي بالمدينة سنة ست وثلاثين ومائة.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٨/٤٢٠، وفيات الأعيان ٢/٢٨٨-٢٩٠، تذكرة الحفاظ ١/١٥٧.

(٣) انظر: نقل قوله في: اختلاف العلماء ص ٥٣، التمهيد ٥/٣٢.

(٤) انظر: نقل قوله في: اختلاف العلماء ص ٥٣، المغني ٢/٤١٦، سبل السلام ١/٣٢٥.

(٥) انظر نقل قوله في: الأوسط ٣/٣٠٨، المجموع ٤/١٥٥.

(٦) انظر نقل قوله في: التمهيد ٢/٣٢، الحاوي الكبير ٢/٢١٤، الشرح الكبير ٤/٨٢.

(٧) نص عليه في الموطأ ١/١٠٠.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفريع ١/٢٤٤، المعونة ١/١٠٦، الذخيرة ٢/٢٩٢، مختصر خليل ١/٨٥.

فإن اجتمعت الزيادة والنقصان فقبل السلام.

انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٢، عقد الجواهر الثمينة ١/١٧٣، أسهل المدارك ١/٢٧٢.

قال أبو إسحاق المروزي: وأوماً إليه الشافعي في كتاب اختلافه ومالك<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب أصحاب مالك محمد بن مسلمة<sup>(٢)</sup> وعبد الملك بن الماجشون<sup>(٣)</sup> وأبو مصعب<sup>(٤)</sup> والمزني، وهو اختيار أبي بكر بن المنذر<sup>(٥)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: السجود يختلف موضعه لاختلاف الحديث فيه، فإن

---

(١) انظر: كتاب اختلاف مالك والشافعي، المطبوع مع الأم - (٣١٦/٨).

وفي قول في المذهب: إن شاء قدم سجود السهو قبل السلام، وإن شاء أخره وهما سواء.

وفي محل سجود السهو طريقة أخرى للشافعية حكاهما إمام الحرمين وغيره: أنه يجزئ التقديم والتأخير، وإنما الأقوال في بيان الأفضل: ففي قول التقديم أفضل، وفي قول التقديم والتأخير سواء في الفضيلة، وفي قول إن كان زيادة فالتأخير أفضل وإلا فالتقديم.

انظر: فتح العزيز ٤/١٨٦، المجموع ٤/١٥٤، مغني المحتاج ١/٢١٣.

(٢) هو الفقيه محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام، أبو هشام، روى عن مالك، وتفقه عنده، وكان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك، وله كتب في الفقه، توفي سنة ست ومائتين.

انظر ترجمته في: الديباج المذهب ص ٣٢٦، ترتيب المدارك ٢/٣٥٨.

(٣) هو العلامة الفقيه عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون التيمي مولاهم، أبو مروان، المدني تلميذ الإمام مالك، حدث عن: أبيه ومالك ومسلم الزنجي وإبراهيم بن سعد وطائفة، وحدث عنه: محمد بن يحيى الذهلي، وعبد الملك بن حبيب والزبير بن بكار، وآخرون، توفي سنة ثلاثة عشرة ومائتين وقيل أربع عشرة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/٤٤٢، العبر ١/٣٦٣، شجرة النور الزكية ١/٥٦.

(٤) هو شيخ دار الهجرة أبو مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة القرشي الزهري الفقيه، قاضي المدينة، لازم مالك بن أنس وتفقه عليه، وسمع منه الموطأ وأتقنه عنه، وسمع من: العطاس بن خالد، ويوسف بن الماجشون ومسلم الزنجي وطبقتهم، وحدث عنه: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وآخرون، توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١/٢٧٨، الديباج المذهب ٣٠.

(٥) والذي وقفت عليه أن اختيار أبي بكر بن المنذر - كما في الأوسط ٣/٣١٣، والإفناع ١/٩٨ - هو ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل. والله أعلم.

كان لأجل ترك التشهد الأول فإنه يأتي به قبل السلام لأجل حديث ابن بحنة<sup>(١)</sup>، وكذلك إن كان لأجل شك عرض في الصلاة، فلم يدر أصلى ثلاثاً أو أربعاً، بنى على اليقين وسجد قبل السلام، لحديث أبي سعيد الخدري<sup>(٢)</sup>، وإن كان السجود لأنه سلم من ركعتين فإنه يسجد بعد السلام، لحديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين<sup>(٣)</sup>، وكذلك إن كان سلم من ثلاث فإنه يسجد بعد السلام لحديث عمران بن حصين<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة والثوري: سجود السهو كله بعد السلام<sup>(٥)</sup>.

. واحتج من نصرهما بما روى ثوبان أن النبي ﷺ - قال: لكل سهو سجدتان بعد السلام<sup>(٦)</sup>.

(١) وسياً في تخريجه ص ٨١٩ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨١٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٣٧ .

(٤) وهذا هو المذهب، وهو المشهور المعروف عند أصحاب أحمد، وروي عنه: أن الجميع يسجد له قبل السلام.

وعنه: أن الجميع بعد السلام.

وعنه: ما كان من زيادة فهو بعد السلام، وما كان من نقص فهو قبل السلام.

وعنه: عكس التي قبلها.

انظر: المحرر في الفقه ٨٥/١، الكافي لابن قدامة ١٦٨/١، المبدا ٥٢٧/١، الإنصاف ١٥٤/٢، الإقناع ٢١٧/١.

(٥) الحجة على أهل المدينة ٢٢٣/١، الأصل ٢٥٥/١، مختصر الطحاوي ص ٣٠، القدوري ص ٣٤، رؤوس المسائل ص ١٦٩، تحفة الفقهاء ٢١٤/١.

وانظر نقل قول الثوري في: مختصر اختلاف العلماء ٢٧٤/١، الأوسط ٣١٠/٣.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٣٧٨/٦، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس ٦٣٠/١، وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن

قالوا: وروى أبو هريرة أن النبي -ﷺ- [سَلَّمَ] <sup>(١)</sup> في صلاة العصر من ركعتين فقال له ذو اليدين أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال: كل ذلك لم يكن ، ثم التفت إلى الناس، وكان فيهم أبو بكر وعمر فقال: أحقا ما يقول ذو اليدين؟ فقالوا: نعم، فقام وأم صلاته وسجد سجدي السهو بعد السلام <sup>(٢)</sup>.

قالوا: وروي أن ابن مسعود سها في الصلاة فسجد سجدي السهو بعد السلام. وقال: هكذا فعل رسول الله -ﷺ- <sup>(٣)</sup>.

قالوا: روى علقمة عن ابن مسعود أن النبي -ﷺ- قال: إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب، فليتم عليه، ثم يسلم، ثم يسجد سجدي

---

سجدهما بعد السلام ٣٨٥/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٧٦/٢. والحديث ضعفه النووي في خلاصة الأحكام ٦٤٢/٢، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٧٨/٣، بعلة تفرد إسماعيل بن عياش وليس بالقوي.

وتعقب هذا ابن الترمذاني في الجوهر النقي ٤٧٧/٢ وقال: "إن ابن عياش ثقة ، وقد روى هذا الحديث عن عبد الله الكلاعي وهو شامي، ورواية ابن عياش عن أهل الشام صحيحة كما نص عليها البيهقي نفسه في السنن الكبرى.

والحديث حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٩٣/١.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧ وهو في الصحيحين.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٨١/١، وابن المنذر في الأوسط ٣٠٩/٣، والآثار في هذا المعنى كثيرة عن جمع من الصحابة -رضي الله عنهم- كعلي بن أبي طالب، وعمار وأنس وابن الزبير وابن عباس وآخرون، فانظرها في:

مصنف ابن أبي شيبة ٤٨١/١، وشرح معاني الآثار ٤٤١/١-٤٤٢، الأوسط ٣٠٩/٣-٣١٠.



## السهو<sup>(١)</sup>.

ومن القياس قالوا: السلام فعل موجب للإحرام، فوجب أن يكون قبل سجود السهو، الدليل عليه سائر أفعال الصلاة<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن سجود السهو ليس مما يقتضيه الإحرام، ولا مما يقتضيه مقتضى الإحرام، فوجب أن يكون قبل السلام، الدليل عليه تكبيرات التشريق<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولو كان سجود السهو قبل السلام لوجب أن يأتي به عقيب السهو، وإذا وجب تأخيره عن السهو وجب تأخيره عن السلام<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا ما روى ابن بحنة: أن النبي -ﷺ- قام من الركعة الثانية ولم يتشهد فسبحوا به فلم يعد، فلما قضى صلاته انتظرنا السلام فسجد سجدي السهو، ثم<sup>(٥)</sup> سلم<sup>(٦)</sup>.

فإن قيل: قد قال: فلما قضى صلاته سجد سجدي السهو، وهذا يدل على أنه سجد بعد السلام.

قلنا: فقد قال: انتظرنا السلام، وهذا يدل على أنه سجد قبل السلام<sup>(٧)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٠٦ ،

(٢) انظر: تبين الحقائق ١/١٩٢.

(٣) حيث لا تؤدي هذه التكبيرات إلا بعد السلام من الصلاة إذ ليست من مقتضيات الإحرام.

انظر: بدائع الصنائع ١/٣٧٥.

(٤) انظر: المبسوط ١/٢١٩-٢٢٠، بدائع الصنائع ١/٤١٧.

(٥) نهاية ل ٥ جـ.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب السهو، باب: ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ٣/١١٩، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له ١/٣٩٩.

(٧) وكل روايات حديث ابن بحنة في الصحيحين والسنن وغيرهم تتفق على السجود للسهو قبل

فإن قالوا: نحمل ذلك على التسليمة الثانية<sup>(١)</sup>.

قلنا: قوله: انتظرنا السلام، يتناول كل ما وقع عليه اسم السلام<sup>(٢)</sup>.

وجواب آخر: أنه قال: انتظرنا السلام، والمأموم لا ينتظر التسليمة الثانية،

لأن بالأولة فقد انقطعت المتابعة بينه وبين الإمام، ويدل عليه أيضا ما روى أبو سعيد أن النبي -ﷺ- قال: إذا شك أحدكم وهو يصلي في الثلاث والأربع فليصل ركعة ويسجد سجدي السهو قبل أن يسلم حتى يكون الشك في الزيادة، فإن كانت خامسة شفعتا له صلاته، وإن كانت أتمها كانت السجدةان مرغمتين للشيطان<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو هريرة عن النبي -ﷺ- قال: إذا صلى أحدكم فلم يدر أزد أم

نقص فليسجد سجدي السهو وهو جالس ثم يسلم<sup>(٤)</sup>.

السلام.

وفي لفظ بعضها ((فلما فرغ من صلاته انتظرنا إلى أن يسلم سجد سجدتين ثم ختم بالتسليم)).

وانظر مزيدا من تخريج هذه الروايات في: إرواء الغليل ٤٥/٢.

(١) انظر: المبسوط ٢١٩/١، بدائع الصنائع ٤١٧/١.

(٢) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٣٦٩/٢.

وقال ابن حجر في فتح الباري ١٢٠/٣: "وفي هذه الجملة رد على من زعم أنه -ﷺ- سجد في قصة ابن بحينة قبل السلام سهواً، أو أن المراد بالسجدتين سجدة الصلاة، أو المراد بالتسليم التسليمة الثانية، ولا يخفى ضعف ذلك وبعده".

(٣) سبق تخريجه ص ٨٠٣.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من قال: يتم على أكبر ظنه ٦٢٥/١، والدار

قطني في سننه ٣٧٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٧٩/٢ بلفظ المؤلف.

والحديث ضعفه النووي في خلاصة الأحكام ٦٣١/٢.

وعن أبي هريرة أيضا أن النبي -ﷺ- قال: إذا أذن المؤذن خرج الشيطان من المسجد له حصاص، فإذا سكت المؤذن رجع، فإذا أقام المؤذن خرج وله ضراط، فإذا سكت رجع حتى يأتي المرء في صلاته فيدخل بينه وبين نفسه حتى لا يدري أ زاد في صلاته أم نقص؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم ثم يسلم<sup>(١)</sup>.

وعن معاوية: (أنه صلى بالناس، فقام من ركعتين وعليه التشهد، فسبحوا به فلم يرجع حتى إذا جلس للتسليم سجد سجدتين وهو جالس قبل السلام، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله -ﷺ- )<sup>(٢)</sup>.

---

وقوى إسناده ابن حجر في فتح الباري ١٣٤/٣، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٩٢/١.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٧٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٧٩/٢. والحدِيث خرجَه البخاري في صحيحه ١٣٣/٣، ومسلم في صحيحه ٣٩٨/١ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- بدون ذكر التسليم.

وقال ابن حجر في فتح الباري ١٣٤/٣: "وهذه الزيادة في هذا الحديث بمجموع هذه الطرق لا تنزل عن درجة الحسن المحتج به".

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٧٢/٢، وفي معرفة السنن والآثار ٢٧٦/٣.

وأعله ابن الترمذاني بخمس علل، انظرها في الجوهر النقي ٤٧٢/٢.

والحدِيث خرجَه الدارقطني في سننه ٣٧٥/١، والنسائي في سننه ٣٣/٣، بدون تحديد لمكان سجود السهو.

وعن المنذر بن عمرو<sup>(١)</sup> /<sup>(٢)</sup> وكان من نقباء بني ساعدة (( أن النبي -ﷺ- - ١/٦٥  
سجد سجود السهو قبل السلام<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس: سجود عرض سببه في الصلاة، فوجب أن يكون قبل السلام،  
أصله سجود التلاوة<sup>(٤)</sup>.

فإن قالوا: نقلب فنقول: فوجب أن لا يكون بين التشهد والسلام، وربما  
عبروا عن هذا بأن قالوا: لا يجوز اعتبار سجود السهو بسجود التلاوة، فإن  
سجود التلاوة يفعل عقيب التلاوة، وسجود السهو لا يفعل عقيب السهو.  
قلنا: سجود التلاوة إنما يفعل عقيب التلاوة لأننا نستحب له كل ما قرأ آية  
سجدة سجد<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> ولا يتداخل السجود، وليس كذلك سجود السهو فإنه يتداخل  
ويأتي بجميع السهو بسجدة، فقلنا: إنه يؤخره حتى إن طرأ سهو بأن يكون  
السجود لجميعه.

فإن قالوا: إن تأخيرهم سجود السهو لجواز طريان سهو آخر، فهلا أخرتم

---

(١) هو المنذر بن عمرو بن خنيس بن حارثة الأنصاري الخزرجي الساعدي، بدري نقيب، استشهد  
يوم بئر معونة.

انظر ترجمته في: الإصابة ١٧١/٦، أسد الغابة ترجمة ٥١١٤، الاستيعاب ترجمة ٢٥٢٣.

(٢) نهاية ل ٣ ب.

(٣) أخرجه الدار قطني في سننه ٣٧٤/١.

وقال ابن حجر في الإصابة ١٧٢/٦: "قال الدار قطني: لم يرو المنذر غير هذا الحديث، وعبد المهيمن  
ليس بالقوي، قلت -أي ابن حجر- : وفي السند غيره".

وبهذا أعله العلامة شمس الحق آبادي في التعليق المغني ٣٧٤/١.

(٤) انظر: الحواشي الكبير ٢/٢١٥، الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٧١.

(٥) في جميع نسخ المخطوط: سجد سجدة.

(٦) انظر: المبسوط ١/٢٢٠.

السجود إلى بعد السلام ، لأنه ربما يطرأ سهو آخر بعد السجود وقبل السلام<sup>(١)</sup>.  
قلنا: إنما يؤخر سجود السهو إلى حالة يمكن التأخير إليها، فلا يمكن أن  
يؤخر إلى ما بعد السلام، لأنه بالسلام يخرج من الصلاة وسجود السهو يجب فعله  
في الإحرام، يدل على هذا أنكم قلتم: إذا طلعت عليه الشمس وهو في سجود  
السهو فإن صلاته تبطل<sup>(٢)</sup>، وكذلك إذا تحرق الخف أو انقضت مدة المسح أو  
انقطع دم المستحاضة أو رأى المتيمم الماء فإن الصلاة تبطل<sup>(٣)</sup>.  
فإن قالوا: فهو إذا سلم خرج من الصلاة، وإذا كبر لسجود السهو عاد إلى  
الآخر<sup>(٤)</sup>.

قلنا: لا نسلم أنه يعود إلى الآخر بعد خروجه منه<sup>(٥)</sup>.  
وطريقة أخرى : سجود السهو يجب فعله في الإحرام، فنقول: ما وجب  
فعله في الإحرام وجب أن يكون قبل السلام، الدليل على ذلك سائر أفعال  
الصلاة، وأصله إذا نسي سجدة من الركعة الأولى، فذكرها وهو في التشهد فإنه  
يسجدها قبل السلام.  
طريقة أخرى: قال الشافعي - رحمه الله - : سجود السهو جيران للصلاة، أو

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/٤١٧، الهداية ١/٧٤، البناية ٢/٦٥٠.

(٢) نهاية ٦ ج.

(٣) والذي وقفت عليه في كتب الأحناف والحالة هذه أن سجود السهو يسقط عنه.

انظر: بدائع الصنائع ١/٤٢٠، فتح القدير ١/٤٣٤.

(٤) وهذا على رأي أبي حنيفة وأبي يوسف بأن السلام قاطع لتحريم الصلاة، ثم يعود إليها بالتكبير  
للسجود.

انظر: بدائع الصنائع ١/٤١٧.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٥، الإصطلام ١/٢٦٧.

إصلاح للصلاة، فوجب أن يكون في الصلاة، أصله إذا نسي سجدة ثم ذكرها في التشهد<sup>(١)</sup>.

فإن قالوا: لا يمتنع أن يكون هذا جبراً للصلاة ويكون بعد الفراغ منها<sup>(٢)</sup>، كما أن جبرانات الحج تكون بعد التحلل منه<sup>(٣)</sup>.

قلنا: الحج من أفعاله ما يفعل بعد التحلل، وليس كذلك الصلاة، فإن أفعالها فيها، فلهذا كان جبراً فيها<sup>(٤)</sup>.

ودليل آخر: وهو أنهم قالوا: إذا سلم خرج من الصلاة، فإذا كبر لسجود السهو رجع إلى الصلاة<sup>(٥)</sup>، وإذا كان لا بد من رجوعه إلى الإحرام فلا معنى لإخراجه منه<sup>(٦)</sup>.

فإن قالوا: إنما قلنا يخرج من الإحرام حتى يتخلص من السهو في الصلاة فلا

---

(١) انظر: المذهب ٤/١٥٣، البيان ٢/٣٤٧.

(٢) إذ الجابر لو أتى به قبل السلام لأدى إلى أن يصير الجابر للنقصان موجباً للزيادة في الصلاة، وهذا غير صواب.

انظر: بدائع الصنائع ١/٤١٧.

(٣) انظر: تبين الحقائق ١/١٩١.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٥، الانتصار في المسائل الكبار ٢/٢٧٦.

(٥) ووجه هذا ليمتاز الجبر عن الأصل حقيقة، فكان السلام محلاً لتصير سجدة السهو غير الأصل من كل وجه.

انظر: الأسرار ص ٧٨٢.

(٦) ثم هو بتحلله بالسلام المشروع قد تحقق خروجه من الصلاة، فلا يتصور العود إليها إلا بتحريم جديدة واستئناف الصلاة.

انظر: الاصطلاح ٢/٢٦٩.

يحتاج ليسجد سجود سهو آخر<sup>(١)</sup>.

قلنا: بشروعه في سجود السهو قد تخلص من السهو، فلا يسجد لسهوه في سجود السهو عندنا، كما لا يسجد عندكم إذا سها فيه بعد السلام.  
وأما حديث ثوبان عن النبي -ﷺ-: لكل سهو سجدتان فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن راويه إسماعيل بن عياش<sup>(٢)</sup> وهو ضعيف<sup>(٣)</sup>، عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي<sup>(٤)</sup> عن زهير بن سالم العنسي<sup>(٥)(٦)</sup>.....

---

(١) انظر: البحر الرائق ٢/١٠٠، الكفاية ١/٤٣٥، ٤٣٦.

(٢) هو: إسماعيل بن عباس بن سليم، أبو عتبة الحمصي العنسي مولاهم، محدث الشام، سمع من: سفيان الثوري والأعمش، والكلاعي وعبد الله بن بسر الحضرمي وآخرين، وحدث عنه: ابن إسحاق والليث بن سعد وابن المبارك وأمم سواهم، توفي سنة عدة وثمانين ومائة وقيل اثنين وثمانين.  
انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣/١٦٣، تذكرة الحفاظ ١/٢٥٣، شذرات الذهب ١/٢٩٤.

(٣) قاله النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين ص ٤٩، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به.  
والذي عليه جمهور الأئمة والمحققين كأحمد بن حنبل والبخاري ويحيى بن معين وابن المديني وغيرهم أن حديثه عن أهل بلده الشاميين صحيح، وإذا حدث عن غيرهم فلا يحتج به.

انظر: الجرح والتعديل ٢/١٩١، المجروحين ١/١٢٤، ميزان الاعتدال ١/٢٤٠، تقريب التهذيب ١/٩٨.  
(٤) هو عبيد الله بن عبيد أبو وهب الكلاعي الشامي الدمشقي، وروى عن بلال بن سعد ومكحول وزهير العنسي وآخرين، وحدث عنه: إسماعيل بن عياش وصدقة بن عبد الله والأوزاعي وسويد بن عبد العزيز وغيرهم. قال عنه ابن معين: ليس به بأس، وثقة دحيم، وذكر الذهبي وابن حجر أنه صدوق، توفي سنة اثنين وثلاثين ومائة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥/٣٢٦، تهذيب الكمال ١٩/١١١، ميزان الاعتدال ٤/٥٨٥، تقريب التهذيب ١/٦٣٦.

(٥) في جميع النسخ: العنسي، والتصويب من مصادر ترجمته.

(٦) هو: زهير بن سالم العنسي، أبو المخارق الشامي، روى عن الحارث بن أيمن وعبد الله بن عمرو

=

وهو مجهول<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه متروك بالإجماع، لأن عندنا وعندهم لا يكون بكل سهو  
سجدتان<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:  
أحدها: أن عند أبي حنيفة إذا أفتى الراوي بخلاف ما رواه لا يحتج بحديثه،  
ويدل ذلك على نسخه<sup>(٣)</sup>، وقد روى أبو بكر بن المنذر أن أبا هريرة كان يفتي  
بأن يسجد للسهو قبل السلام<sup>(٤)</sup>، وهذا كما قال أبو حنيفة في رواية أبي هريرة  
(إن الإناء يغسل سبع مرات من ولوغ الكلب)<sup>(٥)</sup> إن أبا هريرة أفتى بخلافه، وقال:

---

ابن العاص وعمير بن سعد وآخرين، وحدث عنه: ثور بن يزيد وصفوان بن عمرو الكلاعي وجمع  
غيرهم، روى له أبو داود وابن ماجه حديثاً واحداً في السهو.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥٨٧/٣، الكنى والأسماء ٨٢١/٢، تاريخ الإسلام ١١٢/٤.

(١) لم أقف على من قال عنه: مجهول من أهل الحديث.

وقال عنه الدارقطني: "محمصي منكر الحديث، روى عن ثوبان ولم يسمع منه".  
وقد وثقه ابن حبان والذهبي، وقال عنه ابن حجر: "صدوق فيه لين وكان يرسل".

انظر: ميزان الاعتدال ٨٣/٢، الكاشف ٤٠٧/١، تقريب التهذيب ٣١٦/١.

(٢) كمن نسي دعاء الافتتاح أو التعوذ وغيرهما، وسيأتي قريباً بيان لشيء من هذا.

انظر: الفتاوى الهندية ١٢٦/١، الوسيط ٦٦٣/٢.

(٣) انظر: شرح معاني الآثار ٢٣-٢٤، فتح القدير ٩٦/١، أصول السرخسي ٦/٢.

والذي عليه جمهور المحققين من أهل العلم أن العبرة بما روى الراوي لا بما رأى.

وانظر تفصيل هذه المسألة في: طرح الشريب ١٢٤/٢، فتح الباري ٣٦٧/١، ٣٦٨.

(٤) الأوسط ٣٠٨/٣.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ٣٦٤/١،

ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب ٢٣٤/٢.



يغسل ثلاث ولا يحتج به<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن هذا الحديث منسوخ بما روى أبو بكر بن المنذر عن الزهري قال: كان آخر الأمر من رسول الله - ﷺ - السجود قبل السلام<sup>(٢)</sup>، ولا يقول الزهري هذا إلا عن سماع من الصحابة<sup>(٣)</sup>، ويدل عليه أيضا أن أبا هريرة رواه، ومعاوية روى حديثنا، ومعاوية متأخر الإسلام، أسلم عام الفتح<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أن أبا هريرة روى عن رسول الله - ﷺ - قال: إذا سها أحدكم وهو يصلي فلم يدر أزد أم نقص فليسجد سجدتي السهو وهو جالس ثم يسلم<sup>(٥)</sup>.

وتعارض الروایتان فيسقطان، أو نرجح ما روينا به بما ليس فيه اختلاف، أو

---

(١) أخرج فتوى أبي هريرة الدارقطني في سننه ١/٦٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٢. وصحح إسنادهما ابن الهمام في فتح القدير ١/٩٥، والزيلعي في البحر الرائق ١/١٣٥. والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن الإناء يغسل سبع مرات من ولوغ الكلب.

وانظر الرد على ما ذكره الحنفية في: المجموع ٢/٥٨١-٥٨٢، طرح التثريب ٢/١٢٤، نيل الأوطار ١/٥٥، أحكام النجاسات في الفقه الإسلامي ص ٤١٧-٤١٨.

(٢) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٨١، ومعرفة السنن والآثار ٢/٢٧٩، من رواية حرمله عن الشافعي في القديم عن مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري.

(٣) ولكن لم يسنده الزهري إلى أحد من الصحابة، كما قرره البيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٨١ وضعفه بالانقطاع لذلك، وكذا ضعفه الحازمي في الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ٣٠٠.

(٤) انظر ذلك في ترجمته - ﷺ -

وهذا الوجه ذكره الماوردي في الحاوي الكبير ٢/٢١٥، والكلوذاني في الانتصار في المسائل الكبرى ٢/٣٧١.

٨٢٠

(٥) سبق تخريجه ص ٨٢٠.

لأن ما<sup>(١)</sup> رويناه قول رسول الله -ﷺ- وما روه فعله، والقول أولى<sup>(٢)</sup>.  
وأما حديث ابن مسعود (أنه)<sup>(٣)</sup> سها فسجد بعد السلام، فالجواب عنه  
أنه محمول على أنه كان قد ترك ركعة من الصلاة، فلما ذكر أتى بها بعد السلام،  
فسجد سجدة السهو.  
وأما حديث علقمة عن ابن مسعود فالجواب عنه: أن الرواية عن ابن  
مسعود مختلفة، فروى عنه ابنه أبو عبيدة أن النبي -ﷺ- قال: إذا كنت في صلاة  
فشككت في الثلاث والأربع، وكان أكثر ظنك أنك صليت أربعاً فتشهد، ثم  
اجلس، ثم اسجد سجدة السهو ثم تشهد -أيضاً- ثم سلم<sup>(٤)</sup>.  
فنقول: تعارضت الروايتان فسقطتا، أو نرجح الذي رويناه بالذي لا  
اختلاف فيه، ونقول: حديث معاوية وما ذكره الزهري ناسخ لهذا<sup>(٥)</sup>.  
وأما الجواب عن قولهم: إن السلام فعل هو وجب للإحرام فوجب أن يكون  
قبل سجود السهو أصله سائر أفعال الصلاة.  
قلنا: أنتم لا تقولون: السلام موجب للإحرام، لأن السلام عندكم يضاد

(١) نهاية ل ٧ جـ.

(٢) وهذا هو رأي جماهير أهل الأصول، وذلك لأن القول أقوى دلالة من الفعل لصراحته،  
ولا احتمال أن يكون الفعل مختصاً به -صلى الله عليه وسلم-.

وفي المسألة تفصيل يطول ذكره. فانظره في: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٥٦/٤، البحر  
الرائق ١٩٦/٤، إرشاد الفحول ١٧٩/١، أصول الفقه الإسلامي ١١٩٤/٢.

(٣) في: أإنها، والتصويب من جـ.

(٤) سبق تخريجه ص ٨٠٧.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢١٥/٢.

الصلاة، وينافيه<sup>(١)</sup>.

وجواب<sup>(٢)</sup> آخر: أن السجود يؤدي في التحريمه / فوجب أن يكون قبل ٦٦/أ  
السلام كسائر الأفعال<sup>(٣)</sup>.

وجواب آخر: أن المعنى في سائر أفعال الصلاة أنه لا يخرج بها من الصلاة  
فلهذا قلنا : إنه يأتي بالسجود بعدها، وليس كذلك السلام، فإنه يخرج به من  
الصلاة، فلهذا قلنا: يأتي بالسجود قبله<sup>(٤)</sup>.

وأما قولهم: سجود السهو ليس من مقتضى التحريمه ولا مقتضى ما تقتضيه  
التحريمه فوجب أن يكون بعد السلام كتكبيرات التشريق.

فالجواب أن هذا وإن كان كما ذكره إلا أنه جبران للنقص الذي حصل  
في الصلاة وإصلاح للصلاة فوجب أن يكون في الصلاة<sup>(٥)</sup>، ثم المعنى في تكبيرات  
التشريق أنه لا يجب فعلها في التحريمه، فلهذا قلنا: يأتي بها بعد السلام، وليس  
كذلك سجود السهو، فإنه يجب فعله في التحريمه، فلهذا قلنا: يأتي به في  
الصلاة<sup>(٦)</sup>.

وأما قولهم: لو كان سجود السهو يؤدي قبل السلام لوجب أن يفعل  
عقيب ...

فالجواب عنه: أنا إنما أخرناه عن السهو لأنه ربما يعرض سهو آخر فيكون

---

(١) وقد مر مناقشة هذه المسألة ص ٤٩٤ - ٤٩٩ .

(٢) نهاية ل ٤ ب.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٥ .

(٤) انظر: الاصطلاح ١/٢٦٩ .

(٥) انظر: التعليقة ٢/٨٧٨، البيان ٢/٣٤٧ .

(٦) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٧٦ .

سجود السهو لجميع السهو الذي عرض في الصلاة.  
فإن قالوا: ألا أخرتموه عن الصلاة، لأنه ربما يعرض له سهو بعد السجود  
وقبل السلام<sup>(١)</sup>.

قلنا: إذا أخرناه يصير مؤدى بعد التحريمة لأن بالسلام خرج منها، والسلام  
يجب أن يفعل في التحريمة، وقد بينا ذلك فيما تقدم والله أعلم.

واحتج من نصر مالكا بأن قال: ثبتت الروايات عن النبي -ﷺ- أنه سجد  
للسهو قبل السلام وبعد السلام، فجمعنا بين الأحاديث، وجعلنا سجود قبل  
السلام لأجل النقصان، وسجوده بعده لأجل الزيادة<sup>(٢)</sup>، كما جمع الشافعي بين  
الأحاديث التي رويت في النهي عن استقبال القبلة بالبول، وفي الرخصة في ذلك،  
فقال الشافعي: النهي ورد في الصحاري، والرخصة واردة<sup>(٣)</sup> في البنيان<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا ما روى الخدري أن النبي -ﷺ- قال: إذا شك أحدكم وهو يصلي  
في الثلاث والأربع فليصل ركعة ويسجد سجدتي السهو قبل أن يسلم حتى  
يكون الشك في الزيادة، فإن كانت خامسة شفعت له صلاته، وإن أتمها كانت

---

(١) انظر: المبسوط ١/٢٢٠، بدائع الصنائع ١/٤١٧.

(٢) وهو مذهب الجمع بين الأحاديث، إذ استعمال الأخبار على وجوها أولى من ادعاء التعارض  
أو التناسخ فيها.

انظر: بداية المجتهد ١/١٩٣، شرح الزرقاني على موطأ مالك ١/١٩٧.

قال ابن عبد البر: "وهو الموافق للنظر: لأنه في النقص جبر فينبغي أن يكون من أصل الصلاة، وفي  
الزيادة ترغيم للشيطان، فيكون خارجها". انظر: التمهيد ٥/٣٠.

(٣) نهاية ل ٨ ج.

(٤) انظر: مختصر المزني ص ٥.

## السجدتان مرغمتي الشيطان<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة عنه - عليه السلام - قال: إذا صلى أحدكم فلم يدر كم صلى زاد أو نقص فليسجد سجدتي السهو وهو جالس، ثم يسلم<sup>(٢)</sup>.  
ومن القياس: أن سجود السهو جبران للصلاة، وإصلاح للصلاة، فوجب أن يكون قبل السلام أصله إذا كان سهو نقصان<sup>(٣)</sup>.  
ولأن الفساد لا يلحق الصلاة بعد السلام، فيجب أن يكون الإصلاح كذلك.

فأما قولهم: إنا جمعنا بين الأحاديث فغير صحيح، لأن حديث الخدري الذي رويناه الأمر بالسجود قبل السلام حال الزيادة والنقصان معاً، وترك مالك العمل به، وكذلك حديث أبي هريرة على أننا يمكننا الجمع بين الأحاديث على مذهبنا فنقول:

السجود بعد السلام منسوخ بالسجود قبل السلام<sup>(٤)</sup>، أو نقول: أحاديث السهو قبل السلام تثبت الفضيلة، وأحاديث السجود بعد السلام تثبت الجواز، فلم نسقط من الأحاديث شيئاً.

وأما تمثيلهم بأحاديث استقبال القبلة بالبول، فنقول: روى أبو أيوب أن النبي - ﷺ - قال: إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة<sup>(٥)</sup> والغائط اسم

(١) سبق تخريجه ص ٨٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٨٢.

(٣) انظر: المذهب ١٥٣/٤.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢١٥/٢.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ ١٧٢/١، وأحمد في المسند ٥٧٥/٦، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة،

باب: النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة ٢١/١-٢٢.

ما اطمأن من الأرض<sup>(١)</sup>، ومعلوم أن ذلك في الفضاء.

وروت عائشة أن النبي -ﷺ- قال: حولوا مقعدتي إلى القبلة<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن عمر أنه رأى النبي -ﷺ- على لبنتين مستقبل بيت المقدس<sup>(٣)</sup>.

ويبين (الرواية)<sup>(٤)</sup> أن ذلك كان في البنيان<sup>(٥)</sup>، (فحمل)<sup>(٦)</sup> الشافعي كل

---

والحديث صححه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي ٧/١، وهو في صحيح البخاري ٦٥٦/١، وصحيح مسلم ٢٢٤/١ بلفظ "(إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا)".

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٩٥، المغني لابن باطيش ٤٢/١.

(٢) أخرجه أحمد في المسند في المسند ٧/٣١٢، وابن ماجه في سننه كتاب الطهارة وسننها، باب: الرخصة في ذلك في الكنيف وإباحته دون الصحاري ١/١١٧، والدارقطني في سننه ١/٦٠، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٥٠. والحديث قال عنه النووي في المجموع ٢/٧٨: "إسناده حسن".

وضعف الحديث ابن حزم في المحلى ١/١٩٦، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ١/٦٣٢: "حديث منكر". وأطال الشيخ الألباني في الكلام على الحديث في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٣٥٤ بما لا تجده عند غيره، وخلص إلى أن الحديث منكر وله عدة علل.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: من تبرز على لبنتين ١/٣٢٨، ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة، باب: الاستطابة ١/٢٢٥.

(٤) في أ: الرواة.

(٥) فعن مروان بن الأصفر قال: ((رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها، فقلنا: يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن هذا؟ قال: بلى، إنما نهى عن ذلك في الفضاء فإذا كان في بيتك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس)).

رواه أبو داود في سننه ١/٢٠، والدارقطني ١/٥٨، والحاكم في المستدرک ١/١٥٤.

وقال الدارقطني في سننه: "وهذا صحيح، كلهم ثقات"، وقال الحاكم في المستدرک: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري"، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

(٦) في أ: محمل.

واحد من الخبرين على موضعه الوارد فيه، ولم يتأول في ذلك شيئاً<sup>(١)</sup>.  
وأما أحاديث سجود السهو فلا تشبه ما ذكرناه، ولا يمكن الجمع بينهما  
إلا على الوجه الذي بيناه<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

---

(١) ورأي الشافعي هو أعدل الأقوال لأعمال جميع الأدلة في ذلك.  
وانظر تفصيل المسألة في : المجموع ٨١/٢-٨٢، شرح السيوطي على سنن النسائي ٢٢/١-٢٣، فتح  
الباري ٣٢٧/١.

(٢) ولكنه أمكن إعمال كل ما جاء عن النبي -ﷺ- فيسجد في الموضع التي سجد فيها -ﷺ- على  
النحو الذي سجد، وأما الموضع التي لم يرد فيها سجوده -ﷺ- فالحكم فيها السجود بعد السلام  
لثبوت حديث ثوبان : ((لكل سهو سجدتان بعد السلام)) والله أعلم بالصواب.

مسألة: قال الشافعي: (وإن ذكر أنه في الخامسة سجد أو لم يسجد فقد

في الرابعة أو لم يقعد؟ فإنه يجلس للرابعة ويتشهد ويسجد للسهر)<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، إذا صلى صلاة رباعية فذكر أنه زاد ركعة<sup>(٢)</sup> فلا يخلو أن

يكون تشهد في الرابعة أو لم يتشهد، فإن لم يكن تشهد فيها جلس وتشهد

وسجد سجدي السهر، وسلم<sup>(٣)</sup>؛ وإن كان تشهد فيها فظاهر المذهب أنه يجلس

ويسجد سجدي السهر ويسلم<sup>(٤)</sup>.

قال ابن سريج: وفي هذه المسألة وجه آخر: أنه يجلس ويتشهد ويسجد

للسهر ويسلم<sup>(٥)</sup>، لأن الشافعي قد قال: قعد في الرابعة أو لم يقعد فإنه يجلس

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

(٢) وهذا فيما إذا ذكر ذلك قبل أن يتشهد في الخامسة.

وأما إذا ذكر ذلك في الخامسة بعد أن تشهد وسلم، فإنه يسجد للسهر كما فعل النبي - ﷺ - في

حديث ابن مسعود الآتي، وإن ذكر بعد ما تشهد وقبل أن يسلم، فإنه يسجد للسهر ويسلم.

انظر: البيان ٣٣٣/٢، روضة الطالبين ٤١٢/١-٤١٣.

(٣) بلا خلاف في المذهب.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢١٧، التهذيب ٢/١٨٥، المجموع ٤/١٣٩.

(٤) وهو الصحيح من المذهب عند معظم الأصحاب.

انظر: المصادر السابقة، وحلية العلماء ١/٢١٢، فتح العزيز ٤/١٦٣.

وبهذا كله قال مالك وأحمد - رحمهما الله - إلا في محل السلام على ما ذكر في المسألة السابقة.

انظر: المدونة الكبرى ١/١٣٤، عقد الجواهر الثمينة ١/١٧٥، المحرر في الفقه ١/٨٢، المغني ٢/٤٢٨،

الشرح الكبير ٩/١٠-٩.

(٥) انظر: التعليقة ٢/٨٨٢، البيان ٣٣٣/٢.

(٦) وفي وجه ثالث: إنه يجب إعادته إن كان تشهد بنية التشهد الأول، ولا يجب إن كان تشهد بنية

التشهد الأخير.

انظر: المجموع ٤/١٣٩، روضة الطالبين ١/٤١٣.



لِلرابعة وَيَتَشْهَد<sup>(١)</sup>.

قال: ولأن السلام من شأنه أن يكون بعد التشهد<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: وهذا غير صحيح، فأما قول الشافعي: قعد في الرابعة أو لم يقعد، فإنه قصد به خلاف أبي حنيفة، وسنذكر مذهبه بعده<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله: إن السلام من شأنه أن يكون بعد التشهد، فإنما ذلك في حال الذكر دون النسيان<sup>(٤)</sup>، يدل عليه أن من<sup>(٥)</sup> سجد سجدة من ركعة فسها عن السجدة الثانية وقام فذكر فإن سهوه لا يبطل سجدة الأولى<sup>(٦)</sup>، كذلك من سها عن السلام بعد التشهد فقام لا يبطل قيامه تشهده.

وقال أبو حنيفة: إذا ذكر أنه في الركعة الخامسة، وكان قد عقدها

---

(١) فظاهر نص الشافعي في مختصر المزني ص ٢٠ يؤيد ما ذهب إليه ابن سريج، إذ لا وجه لعقوده هنا انضمام التشهد إليها.

انظر: التعليقة ٨٨٢/٢، الوجيز ٥١/١.

(٢) فالمرالة شرط بين الأركان، ولأنه لو لم يُعَد التشهد ل بقي السلام فرداً غير متصل بركن قبله ولا بعده.

انظر: التهذيب ١٨٦/٢، البيان ٣٣٤/٢، الوسيط ٦٦٩/٢، فتح العزيز ١٦٣/٤-١٦٤.

(٣) ثم إن لفظ الشافعي - رحمه الله - إنما تعرض للقعود ولم يقل تشهد أو لم يتشهد، فالمراد ما إذا قعد ولم يتشهد.

انظر: فتح العزيز ١٦٤/٤.

(٤) فلا يصح النسيان بالمرالة، لأنه إذا أعاد التشهد؛ فإما أن يكون المعتد به تشهده الأول، أو يكون الثاني؛ فإن كان المعتد به الأول فلا معنى للأمر بالثاني.

انظر: فتح العزيز ١٦٤/٤.

(٥) نهاية ل ٩ جـ.

(٦) انظر: التعليقة ٨٨٣/٢.

بسجدة سجد أخرى، ثم قا فصلی ركعة كاملة وتشهد وسلم، ثم سجد سجدتي السهو، وتشهد أيضا وسلم؛ ثم نظر فإن كان فإن كان جلس في الرابعة قدر التشهد فقد صحت له الفريضة<sup>(١)</sup>، وتكون الركعتان نافلة له<sup>(٢)</sup>؛ وإن لم يكن جلس في الركعة الرابعة قدر التشهد فصلاته نافلة، لأن نفله اختلط بفرضه، ويجب عليه استئناف الفرض<sup>(٣)</sup>.

قال: / وإن لم يكن عقد الخامسة بسجدة فإنه يجلس ويتشهد ويسلم ثم ٦٧/أ يسجد سجدتي السهو ويتشهد ويسلم<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

. واحتج من نصره بما روى أبو سعيد عن النبي -ﷺ- قال: إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك ولين على اليقين، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان. وساق بقية الحديث<sup>(٦)</sup>.

قالوا: فوجه الدلالة منه أن النبي -ﷺ- جعل زيادته نافلة ولم يلغها، وإذا ثبت أن الركعة الزائدة نافلة وجب أن يضيف إليها ركعة أخرى، لأن أقل النوافل

---

(١) لأنه لم يترك إلا غصابة السلام، وهي ليست بفرض عندهم على ما بيناه سابقاً.

انظر: تبين الحقائق ١٩٧/١، البناية ٦٧١/٢.

(٢) لأنهما تطوع جاءا بعد كمال الفرض.

(٣) لأن الخامسة قد انقعدت بالسجدة، واستحكم دخوله في النفل قبل إكمال أركان المكتوبة، ومن ضرورته خروجه عن الفرض.

انظر: بدائع الصنائع ٤١٣/١، المبسوط ٢٢٧/١، الهداية ٧٥/١.

(٤) انظر قول أبي حنيفة في: الحجة على أهل المدينة ٢٣٨/١-٢٤٠، مختصر اختلاف العلماء

٢٧٩/١، مختصر القدوري ص ٣٤، تحفة الفقهاء ٢١٠/١.

(٥) نهاية ل ٥ ب.

(٦) وقد سبق تخريجه ص ٨٠٣، ٨٠٣.

عندنا ركعتان<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن إذا عقد الركعة بسجدة فقد فعل معظم الركعة، ويجب أن ينعقد له جميع حكمها، ولا تلغى<sup>(٢)</sup>، كما قلنا فيمن أدرك الركوع مع الإمام أن حكم جميع الركعة قد انعقد له بإدراك معظمها.

ودلينا ما روى علقمة عن عبد الله أن النبي -ﷺ- صلى الظهر خمساً، فذكر له فسجد (سجدة) ثم سلم<sup>(٣)</sup>.

والدليل منه من وجهين:

أحدهما: ذكره أبو بكر بن المنذر فقال: لا يخلو أن يكون النبي -ﷺ- جلس في الرابعة أو لم يجلس، فإن كان جلس فيها لم يضاف إلى الزيادة سادسة، وإن كان لم يجلس فيها فإنه (لم)<sup>(٤)</sup> يستأنف صلاته<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: تبين الحقائق ١/١٩٧، رد المختار على المختار ٢/٥٥٣.

(٢) لأن الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة، إذ الصلاة عبارة عن القراءة والقيام والركوع والسجود، وقد وجدت السجدة حكماً.

انظر: الهداية ١/٧٥، البناء ٢/٦٦٧.

(٣) في أ: سجدة.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب السهو، باب: إذا صلى خمساً ٣/١٢١، ومسلم في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له ١/٤٠٢) واللفظ له.

وتأول الحنفية هذا الحديث على أنه -ﷺ- كان قد قعد قدر التشهد في الرابعة، بدليل أنه ((صلى الظهر)) والظهر اسم لجميع أركان الصلاة ومنها القعدة...)).

انظر: المبسوط ١/٢٢٧، البناء ٢/٦٦٧، وسيأتي رد المؤلف على تأويلهم هذا.

(٥) ما بين الأهلة ليس في النسخ، وزيدت لاستقامة المعنى.

(٦) وقد قيد الخامسة بسجدة في كلا الحالين، وهذا مناقض لمذهب الحنفية.

والثاني: ذكره القاضي - رحمه الله - فقال: لا يجوز أن يكون النبي - ﷺ -  
 جلس في الرابعة، لأنه - ﷺ - قام إلى الخامسة وهو يظنها رابعة، فدل على أن  
 الرابعة كان يظنها ثالثة، فلم يجلس فيها<sup>(١)</sup>.  
 ولأن عبدالرحمن بن الأسود<sup>(٢)</sup> روى هذا الحديث عن عبدالله قال: صلى  
 رسول الله - ﷺ - الظهر خمسا ولم يقعد فيها<sup>(٣)</sup>.  
 فإن قيل: معنى قوله: (فسجد سجدتين) أراد صلى ركعة ثم سلم، لأن  
 كل ركعة تتضمن سجدتين.  
 قلنا: لا يصح هذا من وجهين:  
 أحدهما: أن حقيقة صلى لا يعبر به عن الركعة، فلا يعدل عن الحقيقة بغير  
 دليل.

---

وانظر معناه: في الأوسط ٢٩٥/٣.  
 وهذا الإلزام بفحواه ذكره أبو بكر بن خزيمة في صحيحه ١٣٠/٢.  
 (١) ويؤيده ما في رواية مسلم ٤٠٢/١ ((أنهم قالوا: يا رسول الله! هل زيد في الصلاة؟ قال:  
 ((لا))، قالوا: فإنك قد صليت خمسا...)).  
 ففي نفيه - ﷺ - للزيادة دليل على أنه أدى الصلاة بتمامها، وتمامها أن لا يجلس في الثالثة، وهي  
 الرابعة حقيقة.  
 (٢) هو: عبدالرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو حفص الكوفي، فقيه إمام، حدث عن:  
 أبيه وعائشة وابن الزبير وغيرهم، وروى عنه: الأعمش ومحمد بن إسحاق وزبيد الهامي وغيرهم،  
 وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وآخرون، توفي سنة ثمان أو تسع وتسعين.  
 انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٨٩/٦، تاريخ الثقات ص ٢٨٨، سير أعلام النبلاء ١١/٥.  
 (٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في صحيح مسلم ٤٠٢/١ من الطريق نفسه بدون قوله: ((و لم  
 يقعد فيها)).

والثاني: أن محمد بن نصر المروزي<sup>(١)</sup> قد روى هذا الحديث فقال فيه: (فتنى  
- ﷺ - رجله فسجد سجدتين)<sup>(٢)</sup> وهذا يطل ما تألوله. ويدل عليه أيضا من<sup>(٣)</sup>  
القياس: أنه زاد فعلا في الصلاة من جنسها على سبيل السهو، فوجب أن تكون  
الزيادة لغوا، أصله إذا لم يعقد الخامسة بسجدة<sup>(٤)</sup>.

ولأن السجدة فعل إذا ذكر الزيادة قبله كانت لغواً، فيجب إذا ذكرها  
بعده أن تكون لغواً، أصله الركوع فإنه فعل تكون الزيادة لغواً إذا ذكرها قبله  
وبعده<sup>(٥)</sup>.

. فأما الجواب عن حديث أبي سعيد فمن وجهين:

أحدهما: أن قوله: (كان الركعة نافلة) أراد يكتب له بها ثواب النافلة  
لقصده القربة بها، وهذا كما قلنا فيمن تحرى فصلى ثم بان له أنه صلى قبل  
دخول الوقت أنه يكتب له ثواب النافلة وليس خلافاً في حصول الثواب له على

---

(١) هو: محمد بن نصر المروزي، فقيه محدث، سمع من: إسحاق بن راهويه والربيع بن سليمان  
وهشام بن عمار وآخرون، وروى عنه: أبو حامد بن الشرقي وأبو عبد الله بن الأخرم ومحمد بن  
إسحاق السمرقندي وخلق سواهم، صنف كتباً ضمنها الآثار والفقهاء، وكان من أعلم الناس  
باختلاف الفقهاء، له كتاب (اختلاف العلماء) و(القسامة) و(تعظيم قدر الصلاة)، وتوفي - رحمه  
الله - سنة أربع وتسعين ومائتين بسمرقند.

انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٩٢/١، تذكرة الحفاظ ٦٥٠/٢، طبقات الشافعية الكبرى  
لابن السبكي ٢٤٦/٢.

(٢) الحديث في صحيح مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود  
له ٤٠٠/١).

(٣) نهاية ل ١٠ ج.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢١٧/٢.

(٥) انظر: المصدر السابق.

هذه الركعة، وإنما خلافتنا في قطع الفريضة إذا ذكر الزيادة.

والثاني: أن الحديث ليس يصح له بالاحتجاج به، ولأن النبي -ﷺ- أمره أن يسجد سجدتين ويسلم، وعندهم يحتاج أن يصلي ركعة أخرى<sup>(١)</sup>.

وأما قولهم: إذا فعل معظم الركعة وجب أن ينقصد له جميع حكمها، ولا تلغى كمدر ك الركوع مع الإمام.

فالجواب: أن مدر ك الركوع مع الإمام إنما انعقد له جميع حكم الركعة، لأن الإمام فعلها، فقراءة الإمام نائبة عن قراءته، وكذلك جميع أفعاله، يدل على صحة ما ذكرناه أن الإمام لو بان أنه جنب فإنه لا يحتسب لمن أدرك الركوع معه بالركعة، وليس كذلك في مسألتنا فإن هذه الركعة لم ينب فيها غيره.

وجواب آخر: وهو أن ما ذكرره دليل عليهم، وذلك أن متابعة الإمام يستوي حكم القليل فيها والكثير ويتابعه المأموم على ما يدرك معه، فيجب أن يكون حكم قليل الزيادة وكثيرها سواء، وإذا كان ما قبل السجود لغواً فكذا ما بعده، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه، والله أعلم بالصواب.

قال القاضي: وقول أبي حنيفة فيمن سها فصلى خمساً أنه يضيف إليها ركعة ويسجد لذلك سجدة السهو، ثم ينظر، فإن كان قعد في الركعة قدر التشهد صحت فريضته، وتكون الركعتان نافلة، وإن لم يكن قعد في الرابعة فالصلاة كلها نافلة، وإلزامه سجود السهو خطأ، لأنه إن كان قعد في الرابعة فإنه لم ينقص من الفريضة ولا النافلة شيء، ولا زاد فيهما، وكذلك إن كان الست ركعات نافلة، فلماذا ألزمه سجود السهو؟<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٦٤/٥، فتح الباري ١٢٣/٣.

(٢) ألزمه الحنفية سجود السهو استحساناً، واختلف في وجه الاستحسان، فقليل لنقص في الفرض،

---

وهو الخروج من الصلاة لا على الوجه المسنون، وهو الخروج بإصابة لفظ السلام، وقيل لنقص في النقل ووجه هو الدخول لا على الوجه المسنون وهو المشروع فيه بتحريمه مبتدأة.  
انظر: فتح القدير ١/٤٤٧، البناية ٢/٦٧٢، العناية ١/٤٤٧.

مسألة: قال : فإن نسي الجلوس من الركعة الثانية، فذكر في ارتفاعه وقبل انتصابه فإنه يرجع إلى الجلوس ، ثم يني على صلاته، وإن ذكر بعد اعتداله فإنه يمضي<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا سها عن جلوس التشهد ، فقام، ثم ذكر قبل أن ينتصب<sup>(٢)</sup> قائماً فإنه يعود ويجلس ويتشهد<sup>(٣)</sup>، وهل يسجد للسهو؟ فيه قولان: أحدهما: لا يسجد<sup>(٤)</sup>، ووجهه ما روى المغيرة بن شعبة عن النبي -ﷺ- قال: «إذا قام أحدكم من الركعتين فذكر قبل أن يستتم قائماً فليجلس، وإن ذكر بعد أن استتم قائماً فلا يجلس، وليسجد سجدة السهو<sup>(٥)</sup>»، فأمر

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

(٢) المراد بالانتصاب هنا هو الاعتدال والاستواء، وهذا هو الصحيح من المذهب ، وبه قطع الجمهور.

وفي وجه أن المراد به أن يصير إلى حال هي أرفع من حد قل الركوع.

انظر: فتح العزيز ٤/١٥٨، روضة الطالبين ١/٤١١، كفاية الأخيار ١/٢٤٩.

(٣) وعليه نص الشافعي والأصحاب.

انظر: مختصر المزني ص ٢٠، التهذيب ٢/١٨٩، البيان ٢/٣٣١، المجموع ٤/١٣٣-١٣٤.

(٤) وهذا هو الأصح عند جمهور الأصحاب.

انظر: فتح العزيز ٤/١٥٨، روضة الطالبين ١/٤١١، تصحيح التنبيه ١/١٣٩.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٥/٣١٠، وأبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: من نسي أن يتشهد وهو جالس ١/٦٢٩)، وابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن قام من اثنتين ساهياً ١/٣٨١)، والدارقطني في سننه ١/٣٧٨، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٨٤، كلهم من طريق جابر الجعفي عن المغيرة بن شبيب عن قيس بن أبي حازم، عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً. والحديث بهذا السند قال عنه النووي في خلاصة الأحكام ٢/٦٤٣: "هو ضعيف من رواية جابر الجعفي".

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٤: "ومداره على جابر الجعفي وهو ضعيف جداً".



بالسجود من استتم قيامه دون من لم يستتم<sup>(١)</sup>.

ولأن نهوضه إلى القيام عمل يسير، فأشبه قتل الحية والعقرب ولا يسجد لقتلهما<sup>(٢)</sup>.

والقول الثاني: أنه يسجد للسهو، وهو/ الصحيح<sup>(٣)</sup>، ووجهه ما روى يحيى ٦٨/أ ابن سعيد الأنصاري قال: "رأيت أنس بن مالك تحرك للقيام في الركعة الثانية من العصر فسبحوا به فجلس وسجد سجدة السهو"<sup>(٤)</sup>.

ولأنه زال عن ترتيب الصلاة ساهياً، فوجب أن يسجد للسهو، أصله إذا

---

وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٨٦/٣: "وجابر هذا لا يحتج به، غير أنه يروى من وجهين آخرين، وحديثه أشهرهما بين الفقهاء".

وذكر الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٧٤/١: أن الوجهين المشار إليهما أخرجهما الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٤/١ من طريق إبراهيم بن طهمان وقيس بن الربيع عن المغيرة بن شبيب بنحوه، ثم صحح الحديث بمجموع هذه الطرق.

(١) نهاية ل ١١ ج.

(٢) انظر: البيان ٣٣١/٢، فتح العزيز ١٥٩/٤.

(٣) عند المصنف.

انظر: المجموع ١٣٤/٤، حلية العلماء ٢١٢/١.

وقال القفال وطائفة: إن صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود ثم عاد سجد، وإن كان إلى القعود أقرب أو استوت نسبتهما لم يسجد.

وقال الشيخ أبو محمد وآخرون: إن عاد قبل الانتهاء إلى حد الراكعين لم يسجد، وإن عاد بعد الانتهاء إليه سجد.

انظر: التعليقة ٨٨٤/٢، التهذيب ١٨٩/٢، الوجيز ٥١/١، فتح العزيز ١٥٩/٤.

(٤) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٣١١/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٨٤/٢.

استوى قائماً<sup>(١)</sup>.

فأما الجواب عن حديث المغيرة فهو أن الأمر بالسجود منصرف إلى من استتم قيامه، وإلى من لم يستتم، ومن قال: إنه منصرف إلى من استتم قيامه خاصة فقد أخطأ<sup>(٢)</sup>.

وأما قياسهم على قتل الحية والعقرب فغير صحيح، لأن قتلتهما في الصلاة مأمور به، وليس كذلك في مسألتنا، فإن هذا النهوض قبل التشهد غير مأمور به فبان الفرق بينهما.

وأما إذا ذكر بعد انتصابه قائماً أنه ترك الجلوس للتشهد فإنه لا يعود إليه قولاً واحداً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: البيان ٣٣١/٢، فتح العزيز ١٥٩/٤.

(٢) قلت: والصواب خلاف ما ذكره المؤلف، فقد ثبت عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٤٠/١: "أن المغيرة صلى فقام من الركعتين، فسبح الناس خلفه، فأشار عليهم أن قوموا، فلما قضى صلاته سلم، وسجد سجدي السهو، ثم قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((إذا استتم أحدكم قائماً فليصل وليسجد سجدي السهو، وإن لم يستتم قائماً فليجلس ولا سهو عليه)) وفي لفظ: ((إذا صلى أحدكم فقام من الجلوس، فإن لم يستتم قائماً فليجلس وليس عليه سجدتان، وإن استوى قائماً فليمض في صلاته، وليسجد سجدتين وهو جالس)).

قال الألباني في إرواء الغليل ١١٠/٢: "إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات".

فهذا يبين، لنا أن السنة فرقت بين من استتم قائماً ومن لم يستتم، فالأول عليه سجدي السهو، والثاني لا شيء عليه، وإذا ورد الأثر بطل النظر. والله أعلم.

(٣) وهو المذهب، وبه قطع الجمهور.

انظر: الحاوي الكبير ٢١٨/٢، حلية العلماء ٢١٢/١، الوسيط ٦٦٧/٢، شرح مختصر الخضر ٣٠٧/١، المجموع ١٣٠/٤.

وحكى الرافعي في فتح العزيز ١٥٦/٤ وجهاً آخر: أنه يجوز العود ما لم يشرع في القراءة، لكن الأولى أن لا يعود.

وحكى أبو بكر بن المنذر عن مالك أنه قال: إذا رفع إيته عن الأرض في الركعة قبل جلوس التشهد وقصد بذلك النهوض إلى القيام لم يعد إلى الجلوس<sup>(١)</sup>.  
وحكى أيضا عن إبراهيم النخعي: أنه إذا ذكر الإخلال بالجلوس عاد إليه، وإن كان قد انتصب قائماً ما لم يتلبس بالقراءة<sup>(٢)</sup>.  
وقال الحسن البصري: يعود إلى الجلوس إذا ذكره، وإن كان قد انتصب وقرأ ما لم يتلبس بالركوع<sup>(٣)</sup>.

- 
- وتعقبه النووي في روضة الطالبين ٤١٠/١ وقال: هو وجه شاذ منكر.
- (١) انظر: الأوسط ٢٩٠/٣.
- وظاهر المدونة الكبرى ١٣٨/١: "فيمن نسي الجلوس من الركعتين واستقل قائماً، لا يرجع، وإن ارتفع عن الأرض ولم يعتدل فلا يرجع أيضاً" وروي عنه: أنه يرجع.
- انظر: التفريع ٢٤٥/١، الذخيرة ٢٩٩/٢-٣٠٠.
- والمشهور من مذهب أصحابه أنه يرجع إلى السجود ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه، فإذا فارقهما تمادى ولم يرجع.
- انظر: تنوير المقالة ٢٨٩/٢-٢٩٠، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٧، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ٩٥/١، الشرح الكبير ٢٩٦/١، أسهل المدارك ٢٧٥/١.
- (٢) انظر: الأوسط ٢٩٠/٣، حلية العلماء ٢١٢/١، المغني ٤١٩/٢.
- (٣) انظر: المصادر السابقة، المجموع ١٤٠/٤.
- وذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن في ظاهر الرواية كما في المبسوط ٢٢٣/١-٢٢٤: أنه إذا استتم قائماً فلا يعود.
- قال في فتح القدير ٤٤٤/١، وفي الدر المختار ٥٤٨/٢: وهو ظاهر المذهب.
- وفي قول: إن كان إلى حال القيام أقرب لم يعد، وإن كان إلى حال القعود أقرب عاد.
- وهذا مروى عن أبي يوسف، واختاره أصحاب المتون، كالقudوري في مختصره ص ٣٤، والمرغيناني في الهداية ٧٥/١.

ودليلنا: ما روى ابن بجنة ((أن النبي -ﷺ- قام من الركوع، ولم يتشهد فسبحوا به، فلم يقعد))<sup>(١)</sup>.

وروى المغيرة عن النبي -ﷺ- قال: إذا قام أحدكم من الركعتين فذكر قبل أن يستتم قائماً فليجلس، وإن ذكر بعد أن يستتم قائماً فلا يجلس<sup>(٢)</sup>.

ومن القياس: ما يختص بمالك أنه لم يتصب قائماً فجاز له (العود)<sup>(٣)</sup> إلى الجلوس، كما لو لم يرفع إلية عن الأرض.

ويختص النخعي أن يقول: انتقل عن سنة القعود إلى فرض القيام، فلم يكن له الرجوع إليه<sup>(٤)</sup> أصله إذا تلبس بالقراءة<sup>(٥)</sup>.

ومثل هذا القياس يلزم الحسن إلا أن أصله إذا تلبس بالركوع<sup>(٦)</sup>.

---

وانظر: البناية ٦٦٤/٢، مجمع الأنهر ١٥٠/١، الفتاوى الهندية ١٢٧/١.  
وذهب أحمد في رواية عنه: إن ذكر الجلوس للشهد بعد أن استتم قائماً أنه لا يرجع، وإن رجع جاز، وهذا هو الصحيح من المذهب عند أصحابه.  
وروي عنه: يخير بين الرجوع وعدمه.  
وعنه: يمضي في صلاته ولا يرجع وجوباً.  
وعنه: يجب الرجوع.

انظر: الفروع ٥١١/١، المبدع ٥٢١/١، الإنصاف ١٤٤/٢.

(١) سبق تخريجه ص ٨١٩.

(٢) سبق تخريجه ص ٨٤٤.

(٣) في أ: القعود، والتصويب من: ب، ج.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢١٨، التعليقة ٢/٨٨٤، التحقيق ٢/١٨٨.

(٥) انظر: المغني ٢/٤١٩.

(٦) انظر: المغني ٢/٤٢٠، المبدع ١/٥٢٢.

فروع: ذكر بعد انتصابه قائماً أنه لم يتشهد فجلس وهو عالم أن ذلك لا يجوز، فإن صلاته تبطل<sup>(١)</sup>.

فأما إذا جلس بعد انتصابه للتشهد ناسياً أو جاهلاً بأن ذلك لا يجوز، فإن صلاته لا تبطل<sup>(٢)</sup>.

فإن جلس الإمام بعد انتصابه جاهلاً أو ناسياً لم يجز للمأموم متابعتة<sup>(٣)</sup>، وعليه أن ينوي مفارقتة<sup>(٤)</sup>. والأصل في ذلك أن المأموم عليه متابعة الإمام فيما هو صواب وحق، وهذا خطأ فلم يلزمه متابعتة فيه.

---

(١) وهذا هو المذهب، ولم أقف على من ذكر خلاف ذلك.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٨، التعليقة ٢/٨٨٤، الوسيط ٢/٦٦٧، فتح العزيز ٤/١٥٦، المجموع ٤/١٣٠، التحقيق ص ٢٤٧، كفاية الأخيار ١/٢٤٩.

(٢) انظر: البيان ٢/٣٣٠.

وتحقيق المذهب هو التفصيل في ذلك:

فإن عاد ناسياً لم تبطل صلاته، وإن عاد جاهلاً فوجهان: أحدهما: لا تبطل صلاته، قال القاضي حسين في التعليقة ٢/٨٨٤: هو المذهب.

والثاني: تبطل صلاته كالعامد.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٩، التهذيب ٢/١٨٩، فتح العزيز ٤/١٥٧، المجموع ٤/١٣٠-١٣١، روضة الطالبين ١/٤١٠.

(٣) لأنه لو عاد المأموم مع الإمام عالماً بتحريمه بطلت صلاته.

انظر: المجموع ٤/١٣١.

(٤) انظر: المهذب ٢/١٩٠، فتح العزيز ٤/١٥٧، روضة الطالبين ١/٤١٠.

فرع آخر: إذا ذكر الإمام قبل أن يستتم قائماً أنه ترك التشهد، والمأموم قد انتصب قبله قائماً، فإن الإمام يجلس، وهل يتابعه المأموم في الجلوس؟ في ذلك وجهان:

أحدهما: لا يتابعه<sup>(١)</sup>، لأن [المأموم]<sup>(٢)</sup> قد انتقل إلى فرض القيام، فلا يجوز له الرجوع إلى نافلة الجلوس، وعليه مفارقة الإمام<sup>(٣)</sup>.

والوجه الآخر: يتابعه<sup>(٤)</sup>، وهو الصحيح<sup>(٥)</sup>، لأنه<sup>(٦)</sup> مأمور بمتابعة الإمام فيما هو صواب وحق، والقعود صواب من فعل الإمام<sup>(٧)</sup>، ولأن الشافعي قد نص على من رفع رأسه من السجود قبل الإمام أنه يستحب له أن يعود إلى السجود لأجل متابعة الإمام، ولو فعل ذلك منفرداً بطلت صلاته، ففي مسألتنا مثله.

---

(١) ويحرم عليه العود.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٩، التحقيق ص ٢٤٨.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٣) انظر: فتح العزيز ٤/١٥٧.

(٤) وجوباً.

(٥) وصححه الماوردي في الحاوي الكبير ٢/٢١٩، والرافعي في فتح العزيز ٨/١٥٧، والنووي في المجموع ١/١٣١.

وبه قطع البغوي في التهذيب ٢/١٩٠.

وفي وجه ثالث: أنه يجوز له متابعته، ولا يجب.

انظر: روضة الطالبين ١/٤١١، التحقيق ص ٢٤٨.

(٦) نهاية ل ١٣ جـ.

(٧) انظر: الحاوي الكبير ٢/١٩٠، فتح العزيز ٤/١٥٧.

مسألة: قال: وإن جلس في الأولى فذكر قام وبني عليه سجد السهو<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال، إذا صلى ركعة فلما فرغ من سجديها جلس وأخذ في  
التشهد، ثم ذكر، فإنه يقوم في الحال إلى الثانية، وعليه سجدتا السهو<sup>(٢)</sup>.  
وقال علقمة<sup>(٣)</sup> والأسود<sup>(٤)</sup>: لا يسجد للسهو في ذلك<sup>(٥)</sup>.  
واحتمج من نصرهما بأن سجود السهو جبران للصلاة، والجبران إنما يكون  
في النقصان دون الزيادة، الأصل في ذلك جبران الحج.  
ودليلنا ما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ - صلى الظهر خمساً فسجد  
سجدي السهو<sup>(٦)</sup>.  
فأما قولهم: إن جبران الصلاة يكون في النقصان دون الزيادة فغير صحيح،

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

وفيه: وبني عليه سجدتا السهو.

(٢) وعليه نص الشافعي، وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المصدر السابق، الحاوي الكبير ٢/٢١٩، التهذيب ٢/١٩٠، فتح العزيز ٤/١٦٠،  
المجموع ٤/١٣٨.

(٣) انظر: الأوسط ٣/٣٠٣، المجموع ٤/١٢٧.

(٤) هو: الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو الكوفي، كان الأسود مخضرمًا أدرك الجاهلية  
والإسلام، وكان من أهل الخير صواماً قواماً حجلجاً، روى عن: أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب  
وبلال وابن مسعود وآخرين، وحدث عنه: إبراهيم النخعي والضحاك بن مزاحم، وأبو إسحاق  
السيبي وطائفة سواهم، توفي - رحمه الله - سنة خمس وسبعين بالكوفة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣/٢٣٣، سير أعلام النبلاء ٤/٥٠، تهذيب التهذيب ١/٢١٧.

(٥) انظر قوله في: الأوسط ٣/٣٠٣، المجموع ٤/١٢٧.

(٦) سبق تخريجه ص ٨٢٧.

بل الزيادة في الصلاة كالتقصان منها، ويدل على ذلك<sup>(١)</sup> أن من زاد في الصلاة متعمدا بطلت صلاته، كما تبطل إذا نقص منها متعمداً<sup>(٢)</sup>، ويفارق ذلك الحج، فإن الزيادة في أفعاله لا تبطله وإن كانت زيادة عمد، كمن طاف أو سعى أكثر من سبعة أشواط، أو زاد في عدد حصى الجمار، وما أشبه ذلك، فبان الفرق بينهما.

فرع: إذا جلس في الركعة الأولى بعد الفراغ من سجديها قدر جلسة الاستراحة، ثم ذكر فنهض، ولم يتلبس بالتشهد فإنه لا يسجد للسهو<sup>(٣)</sup>، وأما إذا زاد قدر جلوسه على جلسة الاستراحة فإنه يسجد للسهو<sup>(٤)</sup>، وسواء في ذلك تلبس بالتشهد أو لم يتلبس به<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

---

(١) في ب وج: ويدل عليه.

(٢) انظر: التعليقة ٨٨٥/٢.

(٣) انظر: التهذيب ١٩٠/٢، البيان ٣٣٥/٢.

(٤) لأنه زاد قعوداً طويلاً.

انظر: فتح العزيز ١٦٠/٤، المجموع ١٣٨/٤، التحقيق ص ٢٤٨.

(٥) وقد صرح جمع من الأصحاب بأن تقدير التطويل هو بأن يزيد على قدر جلسة الاستراحة.

انظر: التعليقة ٨٨٥/٢، التهذيب ١٩٠/٢، البيان ٣٣٥/٢، المجموع ١٣٨/٤، روضة الطالبين ٤١٢/١.



مسألة: قال: وإن ذكر في الثانية أنه ناسي لسجدة من أولى بعدما اعتدل قائماً فليسجد للأولى حتى تتم قبل الثانية<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال<sup>(٢)</sup>، إذا ذكر لما قام إلى الثانية أنه ترك سجدة فلا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يكون قعد بعد السجدة التي فعلها أو لم يقعد؟

فإن كان قعد ففي ذلك وجهان:

أحدهما: أنه يعود إلى السجود، ولا يقعد قبله، وهذا ظاهر المذهب، وهو الصحيح<sup>(٣)</sup>، والعلة فيه أن الجلوس بين السجدين ركن واجب، فلا يطل السهو الوارد بعده كسائر الأركان<sup>(٤)</sup>، ولأن الشافعي قد قال فيمن نسي أربع سجعات من أربع ركعات: حصل له ركعتان<sup>(٥)</sup>، وهذا يدل على ما قلناه. والوجه الآخر: ذكره إسحاق المروزي، وهو أنه يعود إلى القعود

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٠.

(٢) وضابط هذه المسألة: أن الترتيب واجب في أركان الصلاة بلا خلاف، فإن تركه عمدا بطلت صلاته، وإن تركه سهواً لم يعتد بما فعله بعد الركن المتروك حتى يصل إلى الركن المتروك، فحينئذ يصح المتروك وما بعده. فإن تذكر السهو قبل فعل المتروك اشتغل عند التذكر بالمتروك، وإن تذكر بعد فعله في ركعة أخرى تمت الركعة السابقة، ولغي ما بينهما، هذا إذا عرف عين المتروك وموضعه، فإن لم يعرف وجب عليه أن يأخذ بأقل الممكن ويأتي بالباقي، وفي الأحوال كلها يسجد للسهو.

انظر: المجموع ٤/١١٨.

(٣) وصححه الماوردي والشيرازي والبغوي والعمرائي والرافعي والنووي.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٠، المذهب ٤/١١٦، التهذيب ٢/١٩٢، البيان ٢/٣٢٥، فتح العزيز ٤/١٥٠،

المجموع ٤/١١٨.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٠.

(٥) انظر: مختصر المزني ص ٢١.

ويسجد<sup>(١)</sup>، واحتج بأن السجود من شأنه أن يتعقب القعود<sup>(٢)</sup>، وإذا أمرنا أن يرجع من القيام إلى السجود فعله على غير شأنه الموضوع له.

قال : وأما ما / ذكره<sup>(٣)</sup> الشافعي فيمن نسي أربع سجعات من أربع ا/٦٩ ركعات فإنما كان لأننا لو لم نصح له من السجود إلا ما تعقب القعود أدى ذلك إلى إبطال صلاته كلها سوى السجدة الأولى وما تقدمها، وذلك عمل كثير، فلم يطله، وفي مسألتنا لا يطل عمل كثير، فلذلك أمرناه به، والوجه المتقدم<sup>(٤)</sup> هو الصحيح، لأن ما يطل الصلاة لا فرق بين يسير العبادة وكثيرها فيه. وأما قوله: من شأن السجود أن يتعقب القعود، غير صحيح، بل القعود ركن مقصود بنفسه، والسجود ركن مقصود بنفسه، وليس كون أحدهما قبل الآخر شرطاً في صحته، بل ترتب كذلك لما لم يتخللها شيء، فإذا قعد بعد السجدة الأولى ثم سهى فقام وذكر بعد ذلك وجب عليه أن يعود إلى السجدة الثانية، ولا يطل سهوه قعوده، وأما إذا كان قد سها عن السجدة الثانية فقام من غير أن يقعد بعد سجدة الأولى ففي ذلك وجهان: أحدهما: يجب عليه أن يقعد ثم يسجد<sup>(٥)</sup>.

والوجه الآخر: ذكره بعض أصحابنا فقال: يسجد من غير قعود<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢١٩، البيان ٢/٣٢٥، حلية العلماء ١/٢١١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٠، المذهب ٤/١١٦، فتح العزيز ٤/١٥٠.

(٣) نهاية ل ٦ ب.

(٤) نهاية ل ١٣ ج.

(٥) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: المذهب ٤/١١٦، فتح العزيز ٤/١٤٩، روضة الطالبين ١/٤٠٧.

(٦) انظر: التهذيب ٢/١٩٢، المجموع ٤/١١٨.

واحتج بأن القعود بين السجدين جعل للفصل وليس لمقصود في نفسه،  
وقد حصل الفصل بالقيام<sup>(١)</sup>.  
والوجه الأول الصواب، لأن القعود ركن مقصود<sup>(٢)</sup>. والله أعلم  
بالصواب.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٠، الوسيط ٢/٦٦٧، فتح العزيز ٤/١٤٩.

(٢) فلا يقوم القيام مقامه، كما يقوم الجلوس مقام التشهد.

انظر: المهذب ٤/١١٧، التهذيب ٢/١٩٢.

**فصل:** إذا قرأ سجدة في الركعة الثانية فسجد للتلاوة، ثم ذكر أنه نسي سجدة من الركعة الأولى، فإن سجدة التلاوة لا تجزئه عن السجدة التي نسيها<sup>(١)</sup>.  
لأن سجدة التلاوة ليست من الصلاة، فلا تجزئ عما وجب من أفعال الصلاة<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** إذا سجد من ركعة سجدة واحدة، وسهى عن الثانية، ثم جلس ينوي جلسة الاستراحة، هل تجزئه عن الجلسة بين السجدين؟ في ذلك وجهان: أحدهما: أنها تجزئه، وبه قال عامة أصحابنا<sup>(٣)</sup>.  
وقال ابن سريج: لا تجزئه<sup>(٤)</sup>، واحتج بأن الجلسة بين السجدين فرض، وجلسة الاستراحة مستحبة، فلا تجزئ عن الفرض، كما سجدة التلاوة إذا فعلت في الصلاة لا تجزئ عن السجدة التي هي من صلب الصلاة<sup>(٥)</sup>.  
والوجه الأول هو الصواب<sup>(٦)</sup>، لأن الشافعي قد نص على أن من سهى عن

---

(١) وهو الصحيح من المذهب.

وفي وجه أنها تجزئه عن السجدة التي نسيها.

انظر: المذهب ٤/١١٧، المجموع ٤/١٢١.

(٢) انظر: المذهب ٤/١١٧.

(٣) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: المذهب ٤/١١٩، فتح العزيز ٤/١٥٠، روضة الطالبين ١/٤٠٧.

(٤) انظر: حلية العلماء ١/٢١١، البيان ٢/٣٢٦.

وذكر البغوي في التهذيب ٢/١٩٢: "أنه المذهب".

وقال النووي في المجموع ٤/١١٩: "هو وجه ضعيف".

(٥) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٢٠، التهذيب ٢/١٩٢، البيان ٢/٣٢٦، التعليقة ٢/٨٨٧.

(٦) وبه قطع العراقيون - ومنهم المصنف -، وصححه الخراسانيون.

انظر: فتح العزيز ٤/١٥٠، المجموع ٤/١١٩.

التشهد الأول حتى تشهد الأخير وهو يعتقد أنه التشهد الأول، ثم ذكر، فإن  
تشهده ينصرف إلى الفرض وإن كان يقصد به النفل<sup>(١)</sup>.

فأما قياسه على سجدة التلاوة أنها لا تنوب عن سجود الصلاة فغير  
صحيح، لأن سجود التلاوة ليس من الصلاة، فلذلك لم يجز عن سجود الصلاة،  
وفي مسألتنا جلوس الاستراحة من الصلاة، كما أن الجلوس بين السجدين من  
الصلاة<sup>(٢)</sup>، فبان الفرق بينهما. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المذهب ٤/١١٧، البيان ٢/٣٢٦، فتح العزيز ٤/١٥٠.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٢٠.

ثم الواجب عليه هو أن يجلس بعد السجدة الأولى، وقد فعله.

انظر: البيان ٢/٣٢٦.

مسألة: إذا نسي أربع سجعات من أربع ركعات حصل له ركعتان، فإن كان تشهد قام فصلى ركعتين وبناهما على ما تقدم، وإن لم يكن تشهد فإنه يتشهد ويبي<sup>(١)</sup>.

والأصل في هذا أن الركعة الثانية لا تصح إلا بعد كمال الأولى، فيحصل له بالسجدين من الركعتين الأولى والثانية ركعة واحدة، ويلغي ما بينهما، وكذلك حكم السجدين من الثالثة والرابعة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: من نسي أربع سجعات من أربع ركعات فإنه يسجدها موضعاً واحداً في آخر صلاته، وقد صحت صلاته<sup>(٣)</sup>.

وذهب إلى هذا<sup>(٤)</sup> الحسن البصري<sup>(٥)</sup> والأوزاعي<sup>(٦)</sup> والثوري<sup>(٧)</sup>.

وقال مالك: لا يصح له إلا ما فعله في الركعة الرابعة، فيجب عليه أن يسجد سجدة يكمل بها ركعة، ويبي عليها بقية صلاته<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ٢٤٧/١، مختصر المزني ص ٤١.

وهو المذهب، وبه قال الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ٢١١/١، البيان ٣٢٧/٢، الوسيط ٦٦٦/٢، المجموع ١٢١/٤.

(٢) انظر: فتح العزيز ١٥٢/٤، روضة الطالبين ٤٠٨/١.

(٣) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٠، تحفة الفقهاء ٢١٠/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٨١/١.

(٤) نهاية ل ١٤ ج.

(٥) انظر قوله في: مصنف ابن أبي شيبة ٤٧٦/١، المجموع ١٢١/٤.

(٦) انظر قوله في: مختصر اختلاف العلماء ٢٨١/١، الأوسط ٢٩٦/٣.

(٧) انظر قوله في: مصنف عبدالرزاق ٣٢١/٢، المجموع ٢١٢/٤.

(٨) وهو منصوص مالك في المدونة الكبرى ١٣٤/١.

وهو المشهور من المذهب عند أصحابه.

وقيل: تبطل صلاته لكثرة سهوه.

وعن أحمد روايتان:

إحدهما: يجب عليه استئناف الصلاة<sup>(١)</sup>.

والأخرى: مثل قول مالك، وهي المشهورة<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة بأن قال: أدرك معظم الركعة لما عقدها بسجدة،

فوجب أن يصح له البناء عليها، أصله إذا أدرك الركوع مع الإمام<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأن السجدة الثانية تفعل في الصلاة على سبيل التكرار فلم يكن

الترتيب بينها وبين ما قبلها مستحبا<sup>(٤)</sup>، أصله قضاء رمضان، فإن اليوم الثاني يفعل

على سبيل التكرار ولا يجب ترتيبه على الأول في القضاء .

ودليلنا: أن نقول شرع في الركعة قبل أن تكامل ما قبلها، فيجب أن لا

يعتد بها، أصله إذا ترك السجدين من الركعة<sup>(٥)</sup>.

ولأن السجدة الثانية فعل واجب في الصلاة، فيجب أن يكون ترتيبها على

---

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٦٩، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٦، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/٩٦، جواهر الإكليل ٢/٥٠.

(١) انظر: مختصر الخرقى ص ٥٢، المحرر في الفقه ١/٨٤، المستوعب ٢/٢٧٠، المقنع ٤/٥٥.

(٢) وهو المذهب، وعليه أكثر أصحابه.

وعنه: يبنى على تكبيرة الإحرام.

وعنه: يصح له ركعتان .

انظر: المبدع ١/٥٢٠-٥٢١، الإنصاف ٢/١٤٢-١٤٣، الإقناع ١/٢١٣، منتهى الإرادات ١/٢٥٠.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٠٨.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٠٨.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٢.

الأول مستحقاً، أصله ترتيب السجود على الركوع<sup>(١)</sup>.  
وأما قولهم: أدرك معظم الركعة فوجب أن يصح له البناء ، كما لو أدرك  
الركوع مع الإمام.

فالجواب عنه : أنه ينتقض بمن نسي سجدين من ركعة.  
فإن قالوا: إذا نسي السجدين لا يكون مدركاً لمعظم الركعة، بل يكون  
مدركاً للقيام والركوع، وفاته في مقابلتهما السجدة. قلنا: بل أدرك تكبيرة الإحرام والقيام والقراءة والركوع، وذلك معظم  
الركعة.

ثم المعنى فيمن أدرك الركوع مع الإمام أنه لا يجب عليه قضاء شيء،  
ويكون عندهم كمدرك أول الصلاة، وأما عندنا فإن الإمام يحمل عنه ما سبقه به،  
وليس كذلك في مسألتنا، فإنه يجب عليه قضاء السجدة ، فإن الفرق بينهما.  
وأما قولهم: السجدة تفعل على سبيل التكرار فلم يكن الترتيب فيها  
مستحقاً ، كقضاء رمضان.

فالجواب عنه: أن هذا ينتقض بالسجدة الأولى، فإنها تتكرر في الصلاة،  
والترتيب بينها وبين الركوع مستحق، وكذلك الركوع يتكرر كل ركعة ،  
ولو/ قدّم السجود عليه لم يصح. ١/٧٠.

ثم المعنى في قضاء رمضان<sup>(٢)</sup> أن كل يوم منه عبادة، بدليل أن فسادها لا  
يتعدى إلى غيره، فلذلك لم يكن الترتيب مستحقاً فيه، وفي مسألتنا بخلافه، فإن  
الصلاة عبادة واحدة، فوضح الفرق بينهما.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٢.

(٢) نهاية ل ٧ ب.



واحتج من نصر مالكا : بأن التابع بين أفعال الصلاة شرط في صحتها، وإذا نسي من كل ركعة سجدة لم يتابع بين أفعالها، فوجب أن لا يصح له سوى الركعة الرابعة التي يتابع الأفعال بالبناء عليها<sup>(١)</sup>.

ودلينا حديث ذي اليدين ، وأن النبي -ﷺ- لما سلم قام إلى خشبة في المسجد، فوضع يديه عليها، وخاطبه ذو اليدين بما خاطبه به، وسأل الصحابة عن ذلك فصدقوه، فرجع فبنى من غير أن يكون فعل الصلاة متتابعاً<sup>(٢)</sup>.

ولأن التابع واجب في الصلاة فلا يمنع السهو عنه البناء، أصله تكبيرة الإحرام، فإن مالكا قال: يبي ما صح له من الركعة الرابعة على تكبيرة الإحرام، وقد تخللها أفعال كثيرة، وهذا كما قال مالك.

---

(١) انظر معناه في: جواهر الإكليل ١/٩٦، المغني ٢/٤٣٤، المبدع ١/٥٢٠.

(٢) سبق تخريج حديث ذي اليدين ص ٦٣٧.

**فصل:** هذا كله إذا كان قد نسي من كل ركعة سجدة حسب، فأما إن كان قد نسي من كل ركعة سجدة مع الجلسة التي بين السجدين، وجلس مع ذلك في التشهد الأول، فإنه يحصل له من الأربع ركعات ركعتان<sup>(١)</sup> غير سجدة<sup>(٢)</sup>، لأن ما بعد السجدة من الركعة الأولى إلى حين تشهده ملغى، وجلوسه تشهده عوض من الجلسة بين السجدين، وبالسجدة في الركعة الثالثة يحصل له ركعة تامة، وتبقى له السجدة في الرابعة، فيحتاج أن يجلس بعدها، ثم يسجد ويقعد ويتشهد، ثم يأتي بركعتين أخرتين، وقد تمت صلاته<sup>(٣)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١٥ جـ.

(٢) انظر: البيان ٢/٣٢٧.

(٣) انظر: البيان ٢/٣٢٧.

**فصل:** إذا نسي أربع سجعات لم يعرف أمكنتها من صلاته وجب عليه أن يأخذ بالأحوط، فيجعل له أسوأ الأحوال، وأسوأ أحواله أن يكون ترك سجدة من الركعة الأولى، وسجدة<sup>(١)</sup> الركعة الثالثة، وسجدة<sup>(٢)</sup> في الركعة الرابعة، وإذا كان كذلك فالحاصل له ركعتان غير سجدة، لأن بالسجدة الثانية من الركعة الثانية تكمل له الركعة الأولى، وليس يحصل بعد ذلك شيء سوى ما فعله في الركعة الرابعة<sup>(٣)</sup> والله أعلم بالصواب.

---

(١) في ب وجـ : وسجد في.

(٢) ما بين الأهلة ليس في النسخ، وزيد لاستقامة المعنى.

(٣) فيضيف عليها سجدة أخرى، ثم يأتي بركتين.

انظر: التعليقة ٨٩١/٢، التهذيب ١٩٣/٢، البيان ٣٢٨/٢.

وذكر الرافعي في فتح العزيز ١٥٢/٤ عن إمام الحرمين عن أبيه أنه كان يقول يلزمه في صورة

الإشكال أن يسجد سجدة ثم يقوم إلى ركعتين أخريين.

وتعقبه النووي في روضة الطالبين ٤٠٨/١: "بأنه غلط شاذ".

**فصل: من نسي خمس سجّادات من أربع ركعات لا يعرف موضع كل سجدة، فإن الحاصل له ركعة، لأن أسوأ أحواله أن يكون ترك من الأولى سجدة، وترك السجدة في الثانية والثالثة<sup>(١)</sup>، فيُلَفَّقُ أولاه الرابعة<sup>(٢)</sup>، فإن كان نسي ست سجّادات من أربع ركعات فإن الحاصل له ركعة واحدة مثل المسألة قبلها، وذلك أن أسوأ أحواله أن يكون سجد في الركعة الأولى سجدة وفي الرابعة سجدة، فيتلفق له ركعة ويلغي ما بين ذلك<sup>(٣)</sup>.**

وإن كان نسي سبع سجّادات فالحاصل له ركعة غير سجدة، لأن أسوأ أحواله أن يكون سجد في الرابعة سجدة لم يسجد غيرها<sup>(٤)</sup>.

فإن كان نسي ثمان سجّادات فالحاصل له القيام والركوع فحسب<sup>(٥)</sup>.  
ومن نسي سجدة واحدة في أربع ركعات لا يعلم موضعها فالحاصل له

---

(١) فلم يسجد فيهما.

(٢) أي يسجد سجدة واحدة في الرابعة، فتتم الركعة الأولى بهذه السجدة، ثم يقوم ويصلي ثلاث ركعات.

وبهذا صرح الأصحاب واتفقوا عليه، إلا ما ذكره أبو إسحاق الشيرازي في المهذب ١١٨/٤ بلزوم سجّدتان وركعتان.

وتعقبه النووي في المجموع ١٢١/٤ بأنه غلط.

وانظر: التهذيب ١٩٣/٢، البيان ٣٢٩/٢، حلية العلماء ٢١٢/١.

(٣) ثم يلزمه ثلاث ركعات كاملات.

انظر: المهذب ١١٨/٤، البيان ٣٢٩/٢.

(٤) فيضيف إليها أخرى، ثم يلزمه ثلاث ركعات.

انظر: التهذيب ١٩٣/٢، المجموع ١٢١/٤.

(٥) فيلزمه سجّدتان في ثلاث ركعات.

انظر: التعليقة ٨٩١/٢، روضة الطالبين ٤١٠/١.

ثلاث ركعات، لأن أسوأ أحواله أن يكون نسيها من غير الرابعة<sup>(١)</sup>.

فإن نسي سجدين فالحاصل له ركعتان، لأن أسوأ أحواله أن يكون نسي سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة، فيلحق الأولى بالثانية ويلحق الثالثة بالرابعة، ويلغي ما بين ذلك<sup>(٢)</sup>.

وهكذا لو نسي ثلاث سجديات، فإن الحاصل له ركعتان، لأن أسوأ أحواله أن يكون ما نسيه في غير الرابعة، فقد يحصل ما ذكرناه<sup>(٣)</sup>.

ومن نسي سجدة من أربع ركعات حصل له ثلاث ركعات.

ومن نسي سجدتين حصل له ركعتان.

وكذلك من نسي ثلاث سجديات.

ومن نسي أربعاً حصل له ركعتان غير سجدة.

ومن نسي خمسا أو ستا حصل له ركعة.

ومن نسي سبعة حصل له ركعة غير سجدة.

ومن نسي السجود رأساً لم يحصل له غير<sup>(٤)</sup> ما أتى به من القيام

---

(١) فيتم المتروك منها من التي بعدها.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٢، البيان ٢/٣٢٨.

(٢) انظر: فتح العزيز ٤/١٥٣، روضة الطالبين ١/٤٠٩.

(٣) أي ترك من كل ركعة من الأوليات سجدة.

انظر: التهذيب ٢/١٩٣، البيان ٢/٣٢٨.

ويحتمل أن يكون ترك من الأولى سجدة، ومن الثالثة سجدتين، أو عكسه، ويحتمل ترك سجدتين من

الثانية وسجدة من الثالثة أو عكسه.

انظر: المجموع ٤/١٢١.

(٤) نهاية ل ١٦ ج.

والركوع<sup>(١)</sup> والله أعلم.

---

(١) انظر: ما سبق تقريره عن هذه المسائل، والأصل في هذا الباب كله هو الأخذ بالأشد وأسوأ الأحوال، ليسقط الفرض بيقين.

انظر: المذهب ٤/١١٧، فتح العزيز ٤/١٥٢، روضة الطالبين ١/٤٠٨.

مسألة: قال: (( وإن شك هل سها أم لا؟ فلا سهو عليه ))<sup>(١)</sup>.

قال أصحابنا: أراد به الشك في زيادة الصلاة دون نقصانها<sup>(٢)</sup>، وليس هذا الكلام عاماً، لأن من شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً؟ يجب عليه أن يأتي برابعة ويسجد للسهو<sup>(٣)</sup>، فأما إذا شك هل صلى أربعاً أو خمساً فإنه يني على الأصل، والأصل أنه لم يصل خامسة، وليس عليه<sup>(٤)</sup> لاعتراض الشك سجود سهو.

مسألة: قال: (( وإن استيقن السهو، ثم شك هل سجد سجدة أو اثنتين؟ سجد أخرى ))<sup>(٥)</sup>.

وهذا كما قال، والأصل في هذا أنه لم يفعل ما شك فيه، فهو يني على الأصل<sup>(٦)</sup> كما قلنا فيمن شك في الحدث وتيقن الطهارة، أو شك في الطهارة وتيقن الحدث<sup>(٧)</sup>، فإذا تيقن السهو وشك هل سجد أم لا؟ فإنه يجب عليه

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٣، البيان ٢/٣٣٨.

(٣) اعتراض المؤلف على كلام الأصحاب في تفسير مراد الشافعي - رحمه الله - غير قوي، إذ هذه المسألة التي ذكرها المؤلف خارجة عن الأصل العام، وهو الأخذ باليقين، وذلك لسببين: أحدهما: أن مقتضى سجود السهو هو ورود الخبر.

والثاني: أن سببه التردد في الركعة التي يأتي بها، هل هي رابعة، أم زائدة توجب السجود، وبهذا التردد قد دخل عليها النقص في ذلك، ويقتضي جبرها بالسجود.

انظر: البيان ٢/٣٣٨، الوسيط ٢/٦٧١، المجموع ٤/١٢٨، روضة الطالبين ١/٤١٤.

(٤) في ب: علته.

(٥) انظر: مختصر المزني ص ٢١ ونظام عبارته: (( وإن استيقن السهو ثم شك هل سجد للسهو أم لا؟ سجدتهما، وإن شك هل سجد سجدة أو اثنتين سجد أخرى )).

(٦) انظر: الوسيط ٢/٦٧١، المجموع ٤/١٢٨، الوجيز للبورنو ص ١٦٩.

(٧) انظر: التعليقة الكبرى ص ٧٣٥، بتحقيق الأخ حمد محمد جابر.

السجود<sup>(١)</sup>.

وكذلك إذا تيقن أنه سجد واحدة وشك في الثانية فإنه يجب عليه أن

يسجد الثانية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ليكون على يقين من فعله، والأصل أنه لم يسجد.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٢٤، التعليقة ٢/٨٩٢، التهذيب ٢/١٩٤.

(٢) انظر: المصادر السابقة، وفتح العزيز ٤/١٦٨، روضة الطالبين ١/٤١٣.



مسألة: قال: وإن سها سهوين وأكثر، فليس عليه إلا سجدتا السهو<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال<sup>(٢)</sup>، والأصل فيه حديث ذي اليدين، وأن النبي -ﷺ- سها فسلم، ثم كَلَّمَ ذا اليدين وأصحابه وهو سهو ثانٍ ولم يسجد لهما غير سجدتين<sup>(٣)</sup>.

وإن قيل: قد روى ثوبان عن النبي -ﷺ- قال: لكل سهو سجدتان<sup>(٤)</sup>، قلنا عنه جوابان:

أحدهما: أن راويه زهير بن أسلم وهو مجهول<sup>(٥)</sup>.

والثاني: نحمله على السهو المنفرد في الصلاة، / أ/٧١

وقال أبو إسحاق المروزي: ولو كان في كل سهو سجدتان لفعل السجود بعده، (ف)<sup>(٦)</sup> لما أجمع على تأخير السجود إلى آخر الصلاة دلّ على أن السجدتين هما عن<sup>(٧)</sup> جميع السهو<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢١.

(٢) وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: الأم ١/٢٤٨، التنبيه ص ٣٢، الوجيز ١/٥٢، المجموع ٤/١٤٣.

وبه قال أكثر أهل العلم: أبو حنيفة ومالك وأحمد.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٧٨، المدونة الكبرى ١/١٣٨، المغني ٢/٤٣٧.

(٣) سبق تخريج حديث ذي اليدين ص ٦٣٧.

(٤) سبق تخريجه ص ٨١٧.

(٥) سبقت ترجمة زهير، والكلام عليه ص ٨٢٥.

(٦) زيادة ليست في النسخ، وضعت لاستقامة الكلام.

(٧) نهاية ل ٨ ب.

(٨) انظر: المذهب ٤/١٤١، الحاروي الكبير ٢/٢٢٥، التهذيب ٢/١٩٥.

ويجاب أيضاً بأن يقال: إن المراد لكل سهو في الصلاة، والسهو وإن كثر فهو داخل في لفظ السهو؛

وقال الأوزاعي: إذا كان السهوان زيادة أو نقصاناً تداخلاً<sup>(١)</sup>، وإن كان أحدهما زيادة والآخر نقصاناً فإنه يسجد لكل واحد منهما سجدة<sup>(٢)</sup>.  
واحتج من نصره بأن جبرانات الحج تتداخل في الجنس الواحد، ولا تتداخل في مختلف الأجناس، يدل على ذلك أن من تطيب بالمسك، ثم تطيب بالغالية<sup>(٣)</sup>، فعليه لهما جبران واحد<sup>(٤)</sup>، ولو تطيب ثم لبس المخيط وجب عليه جبرانان<sup>(٥)</sup>،

---

لأنه اسم جنس، فيكون التقدير: لكل صلاة فيها سهو سجدة، ولذلك قال: ((لكل سهو سجدة)) بعد السلام))، ولا يلزمه بعد السلام سجودان.  
انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٥٥، المغني ٢/٤٣٨.

(١) أي لكل سهوان من جنس واحد -زيادة أو نقصان- سجدة فقط.  
(٢) انظر قول الأوزاعي في: الأوسط ٣/٣١٨، مختصر اختلاف العلماء ١/٢٧٨، حلية العلماء ١/٢١٦، المجموع ٤/١٤٣.

(٣) الغالية: نوع من الطيب مركب من مسك وغنير وعود ودهن.  
انظر: لسان العرب ١٥/١٣٤، القاموس المحيط ٤/٤٢١.  
(٤) هذا إذا فعل ذلك في مجلس واحد قبل أن يكفر عن الأول، وأما إذا كفر عن الأول قبل فعل الثاني فيلزمه للثاني كفارة أخرى بلا خلاف.  
وإن فعل ذلك في مجلسين أو مجالس نظر:

فإن فعل الثاني بعد التكفير عن الأول لزمه للأول كفارة أخرى بلا خلاف.  
وإن فعل الثاني قبل التكفير عن الأول: فالأصح وهو الجديد لا تتداخل فيجب لكل مرة فدية، وقيل: تتداخل ويكفي فدية عن الجميع.

انظر: المهذب ٤/٣٧٦، المجموع ٤/٣٧٩.

(٥) وهو الأصح باتفاق الأصحاب.

وقيل: تجب فدية واحدة.

وقيل: إن اتحد سبب التطيب ثم لبس المخيط كمدواة جرح فيلزمه فدية واحدة، وإن لم يتحد السبب

فكذلك في سهو الصلاة مثله<sup>(١)</sup>.

ودليلنا أن نقول: كل سهو سجد له في صلاة يجب أن يتداخل أصله إذا كان من جنس واحد<sup>(٢)</sup>.

ولأن سهو الزيادة (كسهو)<sup>(٣)</sup> النقصان في كل واحد منهما يسجد له، وأجمعنا على تداخل السهوين إذا كانا عن نقصان، فكذلك يجب أن يكون حكمهما إذا كان أحدهما عن نقصان والآخر عن زيادة. ولأن المتطهر إذا أحدث أحداثاً مختلفة تداخلت<sup>(٤)</sup>، فكذلك في مسألتنا مثله.

فأما قياسهم<sup>(٥)</sup> على جبرانات الحج فإن الجواب عنه من وجهين: أحدهما: أنه ينتقض بمن قتل صيداً ثم قتل صيداً فإنه يجب عليه الجزاء لكل واحد منهما على انفراده، ولا يتداخلان<sup>(٦)</sup>، وكذلك لو قطع شعرة وجب عليه

=

فقد يتان.

انظر: المجموع ٤/٣٧٨.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٥، المغني ٢/٤٣٧.

(٢) انظر: المغني ٢/٤٣٨.

(٣) في أ: بسهو.

(٤) انظر: المذهب ١/٣٦٩، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٢٦.

(٥) نهاية ل ١٧ ج.

(٦) وهذا بلا خلاف في المذهب، لأن الواجب بقتل الصيد جزاء المثل لا كفارة، فإذا ثبت أنه

مضمون ضمان المال وجب بكل صيد جزاؤه ولم يتداخل.

انظر: المجموع ٧/٤٣٦، كتاب الفروق للسامري ١/٢٩٥.

دم، ثم إذا قطع شعرة وجب عليه دم<sup>(١)</sup>، وإذا قطع ثلاث شعرات وجب عليه دم<sup>(٢)</sup>، وجبرانات الحج من جنس واحد لا تتداخل، وفي مسألتنا بخلافه.

والثاني: أن الطهارة من أسباب الصلاة، والحج ليس من أسبابه وقياسها على ما كان من أسبابها أولى.

ثم المعنى في جبرانات<sup>(٣)</sup> أن لها تعلقاً بحقوق الأدميين، فوضعت على الاستيفاء وترك التداخل، وليس كذلك في مسألتنا، فإن السجود حق لله محض، وحقوق الله تعالى مبنية على المسامحة، فبان الفرق بينهما.

---

(١) وهو نص الشافعي كما في مختصر المزني ص ٧٥.

وهو الصحيح من المذهب.

وقيل: يجب في الشعرة درهم، وفي شعرتين درهمان.

وقيل: يجب في شعرة ثلث الدم، وفي شعرتين ثلثاه.

وقيل: في الشعرة الواحدة دم كامل.

انظر: الحاوي الكبير ٤/١١٥، التنبيه ص ٦٥، المجموع ٧/٣٧١، روضة الطالبين ١/٤١١-٤١٢.

(٢) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: التنبيه ص ٦٥، المجموع ٧/٣٦٩.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من: أ.

مسألة: قال: ومن سها عنه من تكبير سوى تكبيرة الافتتاح إلى آخر

### الفصل (١)

وهذا كما قال، إذا ذكر في أثناء صلاته أنه لم يكبر تكبيرة الإحرام وجب عليه الاستئناف<sup>(٢)</sup>، ولا<sup>(٣)</sup> يصح له المضي في صلاته<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك: في مثل هذه المسألة مثل قولنا إن كان إماماً أو منفرداً.

قال: فإن كان مأموماً تابع الإمام ثم استأنف بعد فراغه<sup>(٥)</sup>.

واحتج من نصره بقوله -ﷺ- : إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا

عليه<sup>(٦)</sup>.

ودليلنا: قوله -ﷺ- : وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم<sup>(٧)</sup>.

ولأنه لم يفتح صلاته بالتكبير مع القدرة، فلم يصح المضي فيها كما لو كان إماماً أو منفرداً.

ولأن ما منع المنفرد في المضي في صلاته وجب أن يمنع المأموم أصله

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢١ وفيه: ((وما سها عنه..)) وهو الأنسب.

(٢) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: التنبيه ص ٢٩، جلية العلماء ١/٢١٣، الوجيز ١/٥٠، فتح العزيز ٤/١٣٨، التحقيق ص ٢٤٤.

(٣) في ج: ولم.

(٤) بل لا بد من التدارك، فلا يجبر ترك الركن بسجود السهو.

انظر: البيان ٢/٣٣٦، الوسيط ٢/٦٦٣، روضة الطالبين ١/٤٠٤.

وهذا هو مذهب الإمام أبي حنيفة وأحمد -رحمهما الله-.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٧٨، المستوعب ٢/٢٦٩، الإقناع ١/٢١٢.

(٥) انظر: المدونة الكبرى ١/٦٣، التفريع ١/٢٤٦.

(٦) سبق تخريجه ص ٥ \ ٠.

(٧) سبق تخريجه ص ٣٢ \ ٠.

الحدث.

وأما قوله -ﷺ- : فلا<sup>(١)</sup> تختلفوا عليه<sup>(٢)</sup> فالجواب عنه: أنه منع من الاختلاف عليه في الأفعال بعد انعقاد الصلاة بدليل قوله -عليه السلام- : فإذا كبر فكبروا<sup>(٣)</sup>... وهذا<sup>(٤)</sup> لم يكبر للإحرام فلم يصح له متابعتة فيما عداه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) في ج: ولا.

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٥ ،

(٣) سبق تخريجه ص ١٧٥ ،

(٤) في ج: وهو.

مسألة: وما سها عنه من الأذكار المسنونة<sup>(١)</sup> فلا سجود عليه لأجله<sup>(٢)</sup>  
سوى التشهد الأول والقنوت<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا نسي التكبيرات في العيدين سجد لذلك أيضاً<sup>(٤)</sup>.  
واستدل من نصره بأن قال: ذكر كثير<sup>(٥)</sup> مسنون في موضع واحد من  
الصلاة فتركه سهواً يوجب السجود أصله التشهد الأول والقنوت<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وهي: السنن التي ليست أبعاضاً كالتعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين والتكبيرات والتصليات  
والدعوات والجهر والإسرار والتورك والافتراش والسورة بعد الفاتحة ووضع اليدين على الركبتين  
وتكبيرات العيد الزائدة.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٢٦، المجموع ٤/١٢٦.

(٢) وهذا هو الصحيح المشهور من المذهب.  
وحكى جماعة من أصحاب الشافعي قولاً قديماً: أنه يسجد لترك كل مسنون ذكر أو فعلاً، وفي وجه  
آخر: أنه يسجد لنسيان تسبيح الركوع والسجود.

قال النووي في المجموع ٤/١٢٦ عن هذين الوجهين: "هما شاذان ضعيفان".  
وانظر: مختصر المزني ص ٢١، الحاروي الكبير ٢/٢٢٦، روضة الطالبين ١/٤٠٥، مغني المحتاج ١/٢٠٥،  
كفاية الأخيار ١/٢٥٠، التحقيق ص ٢٤٦.

(٣) وهي السنن التي تسمى عند الشافعية أبعاضاً، والمذهب أنها تحجر بالسجود إن تركت سهواً،  
وسياتي حكم تركها عمداً في الكتاب قريباً.

وانظر: التعليقة ص ٨٩٦، التهذيب ٢/١٨٨، الوسيط ٢/٦٦٣.

(٤) وهو المذهب عند أصحابه استحساناً.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٣٠، مختصر القلوري ص ٣٤، تحفة الفقهاء ١/٢١١، البحر  
الرائق ٢/١٠٣، الفتاوى الهندية ١/١٢٨.

وظاهر الرواية كما في المبسوط ١/٢٢٠: القياس: أن لا يسجد للسهو إذا نسي تكبيرات العيدين.

(٥) كثير: ساقطة من: ب و جـ.

(٦) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٠٦، المبسوط ١/٢٢٠، الهداية ١/٧٤.

ودليلنا نقول: ذكر مسنون لا يوجب السجود تركه عامداً، فلم يوجبه تركه ساهياً، أصله التسبيح في الركوع والسجود<sup>(١)</sup>.  
ولأنه ذكر غير<sup>(٢)</sup> مقصود فلا يوجب السجود بتركه، أصله تسبيح الركوع والسجود<sup>(٣)</sup>، والذي يدل عليه أنه غير مقصود كونه في محل القراءة.  
ولأن القيام هو للقراءة، والتكبيرات تبع للقراءة<sup>(٤)</sup>، وكذلك السجود، وهو خضوع في نفسه والتسبيح في السجود تبع للخضوع<sup>(٥)</sup>.  
وقياس آخر: تكبير مسنون في الصلاة فلا يجب السجود بتركه، أصله تكبيرات الانتقال من القيام إلى الركوع، ومن الركوع إلى السجود<sup>(٦)</sup>.  
ومن الاستدلال: ما لا يجب السجود لتركه ساهياً لأن السهو أخف حكماً من العمد.

وأما الجواب عن قولهم: ذكر كثير مسنون فغير مسلم، لأن تكبيرات العيد عندهم ثلاث في ركعة غير تكبيرة الإحرام<sup>(٧)</sup>، وذلك ليس بذكر كثير، وإن سلم فهو ينتقض بتسيحات الركوع والسجود، وينتقض أيضاً بدعاء الاستفتاح.  
ثم المعنى في الأصل الذي هو القنوت والتشهد أن كل واحد منهما مقصود

(١) انظر: التعليقة ٨٩٦/٢.

(٢) غير: ساقطة من: جـ.

(٣) انظر: المهذب ١٢٥/٤.

(٤) نهاية ل ١٨ جـ.

(٥) انظر: البيان ٣٣٦/٢.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢٢٦/٢.

(٧) وهذا هو مذهب الحنفية، وقيل: يكبر في الأولى خمس، وفي الثانية أربع.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٧٤/١، تحفة الفقهاء ١٦٧/١، الهداية ٨٦/١، فتح الوهاب ٧٤/١.



في نفسه، بدليل أن القيام مقدر للقنوت، والقعود مقدر للتشهد<sup>(١)</sup>، وليس كذلك  
مسألتنا، فإن تكبيرات العيد ذكر غير مقصود في نفسه، فبان الفرق بينهما. والله  
أعلم.

---

(١) انظر: البيان ٢/٣٣٦.

مسألة: إذا جهر بالقراءة في موضع الإسرار أو سر<sup>(١)</sup> في موضع الجهر فلا يسجد لذلك<sup>(٢)</sup>.

ومذهبنا قال الأوزاعي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة ومالك: يسجد<sup>(٤)</sup>، إلا أن مالكا قال: إن أسر موضع الجهر سجد قبل السلام، لأنه نقصان، وإن جهر موضع الإسرار سجد بعد السلام، لأنه زيادة<sup>(٥)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: إن سجد لذلك فحسن، وإن لم يسجد فلا بأس<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في ب وحـ: وأسر.

(٢) وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع الجمهور، وفي قول: أنه يسجد لترك كل مسنون ذكراً كان أو فعلاً.

انظر: مختصر المزني ص ٢١، المذهب ٤/١٢٥، التعليقة ٢/٨٩٧، روضة الطالبين ١/٤٠٥، كفاية الأختيار ١/٢٥٠.

(٣) انظر نقل قوله في: الأوسط ٣/٢٩٩، المجموع ٤/١٢٨.

(٤) وهذا هو مذهب الحنفية في حق الإمام، أما المنفرد فلا يسجد للسهر إن فعل ذلك، ثم اختلفت الروايات عن أصحاب أبي حنيفة في مقدار ما يتعلق به سجود السهر من الجهر. فانظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٨٢، مختصر القدوري ص ٣٤، تحفة الفقهاء ١/٢١٢، الفتاوى الهندية ١/١٢٨، مجمع الأنهر ١/١٤٩.

(٥) وهذا هو المشهور من مذهب المالكية، وروي عن مالك: إن تطاول الجهر أو الإسرار فيسجد للسهر، وإن كان يسيراً فلا أرى فيه شيئاً.

انظر: المدونة الكبرى ١/١٤٠، التفريع ١/٢٤٥، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٧، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/٨٧، مواهب الجليل ٢/٢٥، حاشية البناني ١/٢٤٠.

(٦) وهو رواية عن أحمد، وهي المذهب، وعليه جماهير أصحابه؛ بناء على أن الجهر والإسرار سنة لا تبطل الصلاة بتركها، ولا يجب السجود لها، بل يشرع. وقيل: هما واجبان، وقيل: الإسرار وحده واجب.

واحتج المخالف بأن قال: مسنون كثير في موضع من الصلاة تركه ساهياً، فوجب عليه السجود، كما لو ترك التشهد الأول والقنوت.

ودليلنا: ما روى قتادة: أن أنساً جهر في الظهر أو<sup>(١)</sup> العصر / فلم يسجد ٧٢/أ سجود السهو<sup>(٢)</sup>.

ولأن ما يجب السجود لتركه عمدا لا يجب السجود لتركه سهواً، أصله ترك وضع اليمين على الشمال.

ولأنه هيئة لذكر في عبادة، فتركه لا يوجب الجبران<sup>(٣)</sup>، الأصل في ذلك الاضطباع والرمل في الطواف والسعي ووضع اليمين على الشمال في الصلاة.

فأما<sup>(٤)</sup> قياسهم على التشهد والقنوت فغير صحيح؛ لأن ذلك ينتقض<sup>(٥)</sup> بترك اليمين على الشمال .

ثم المعنى في الأصل أن كل واحد منهما مقصود لنفسه<sup>(٦)</sup>، وفي مسألتنا

---

انظر: مسائل أحمد وإسحاق ٣٠٥/١، مسائل أبي داود ص ٥٤، الروايتين والوجهين ١٢٢/١، الإنصاف ١٢١/٢، المبدع ٥٠٠/١.

(١) في ب: وجد: والعصر.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٩٠/٢، والطبراني في المعجم الكبير ٢١٦/١.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٤/٢: فيه سعيد بن بشر وهو ثقة ولكن اختلط وبقية رجاله ثقات".

(٣) إذ أنه ليس بمقصود في موضعه فلم يتعلق بتركه الجبران.

انظر: المهذب ١٢٥/٤، الحاروي الكبير ٢٢٦/٢.

(٤) في ب وجد: وأما.

(٥) في ج: منتقض.

(٦) نهاية ل ٩ ب.

بخلافه، فبان الفرق بينهما<sup>(١)</sup>.

---

(١) والأصل في هذا أن السجود زيادة في الصلاة، فلا يجوز إلا بتوقيف، ولم ينقل عن النبي -ﷺ-

السجود لشيء من ذلك.

انظر: المجموع ٤/١٢٦، كفاية الأخيار ١/٢٥٠.

**فصل: جميع سهو الصلاة لا يخلو أن يكون زيادة أو نقصانا، فليس يوجب السجود إلا ترك التشهد الأول والقنوت حسب<sup>(١)</sup>، وإن كان زيادة من غير<sup>(٢)</sup> جنس الصلاة كالكلام وتشميت العاطس أو<sup>(٣)</sup> من جنسها كالقعود والقيام في غير (موضعهما)<sup>(٤)</sup>، وكالقراءة في موضع التسييح أو التسييح في موضع القراءة، فكل ذلك يوجب السجود<sup>(٥)</sup>.**

**مسألة: ترك القنوت في الصبح أو التشهد الأول<sup>(٦)</sup> عامدا يوجب السجود كتركه ساهياً<sup>(٧)</sup>.**  
**وقال أبو حنيفة: من ترك ذلك عامدا لم يسجد<sup>(٨)</sup>.**

---

(١) وقد بين المؤلف هذا في ص ٨٧٢.

(٢) غير: ساقطة من: جـ.

(٣) في ب وجـ: ومن جنسها.

(٤) في أ وب: موضعها.

(٥) وهذا هو المذهب.

انظر: التنبيه ص ٣٢، الحاروي الكبير ٢/٢٢٥، البيان ٢/٣٣٤، ٣٣٥، التحقيق ص ٢٤٦.

وقال النووي في المجموع ٤/١٢٦: ولنا وجه ضعيف: أن القراءة في غير موضعها لا يسجد لها ...".

(٦) نهاية ل ١٩ جـ.

(٧) وهو الصحيح باتفاق الأصحاب.

وحكى الشيخ أبو حامد عن أبي إسحاق المروزي: أنه لا يسجد لذلك.

انظر: التنبيه ص ٣٢، حلية العلماء ١/٢١٤، المجموع ٤/١٢٥، روضة الطالبين ١/٤٠٥.

(٨) وهذا هو المذهب عند أصحاب أبي حنيفة، وقيل: يسجد إذا ترك القعدة الأولى عمدا وسهواً.

انظر: البناءة ٢/٦٤٥، البحر الرائق ٢/٩٨-٩٩، مجمع الأنهر ١/١٤٧.

وبعدم السجود في ترك ذلك عامدا قال الإمام مالك في المشهور عنه، وروي: أنه يسجد لذلك.

انظر: الذخيرة ٢/٣١٢، قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٥، مواهب الجليل ٢/١٥، شرح الزرقاني على

مختصر خليل ١/٢٥٧.

واحتج من نصره بأن قال: ترك المسنون عامدا فلم يجب سجود السهو عليه كما لو ترك تكبيرات العيدين عامدا.

قالوا: ولأن السجود مضاف إلى السهو ومتعلق به<sup>(١)</sup>، فنقول: سجود مضاف إلى جهة، فيجب إذا عدت الجهة أن يسقط كسجود التلاوة.

ودليلنا: ما يجب. لجبران العبادة لأجله لا يفترق حكم سهوه وعمده<sup>(٢)</sup>، أصله محظورات الحج كلها<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: الصيد عمدا يوجب الفدية كقتله سهواً، وكذلك ما عداه. ومن الاستدلال أن الجبران يجب بالسهو، فهو أولى بالوجوب حال العمد<sup>(٤)</sup>.

وهذا كما قلنا: إن خطأ القتل يوجب الكفارة، وقتل العمد يوجبها<sup>(٥)</sup>، لأن فيه المعنى الحاصل بقتل الخطأ وزيادة عليه، ولذلك قال أبو حنيفة: إن الحنث

---

وقال أحمد في رواية عنه: أنه من ترك ذلك عامدا لم يسجد، وهذا هو المذهب؛ وعليه أصحابه. وقيل: يسجد لذلك.

انظر: المحرر ٨١/١، الشرح الكبير ٥/٤، المبدع ٥٠٢/١، الإنصاف ١٢٣/٢.

(١) انظر: البحر الرائق ٩٨/٢، الذخيرة ٣١٢/٢، المغني ٤٤٢/٢.

(٢) بل العمد أولى، ولأنه أحوج إلى الجبر من الساهي.

انظر: الرسيط ٦٦٤/٢، المجموع ١٢٥/٤.

(٣) انظر: البيان ٣٣٨/٢، المبدع ٥٠٢/١.

(٤) انظر: المهذب ١٢٥/٤، التهذيب ١٨٨/٢.

(٥) انظر: التنبيه ص ٢٠٢، روضة الطالبين ٢٢٨/٧.

في اليمين يحصل حال السهو ويجب به الكفارة.

وكذلك الحنث يحصل حال العمد<sup>(١)</sup> لأن فيه معنى السهو وزيادة عليه.

فأما قياسهم على تكبيرات العيدين فغير صحيح، لأنها ليست مقصودة في نفسها<sup>(٢)</sup>، وفي مسألتنا بخلاف ذلك.

وأما قولهم: سجود مضاف إلى جهة، فيجب إذا عدمت الجهة أن يسقط كسجود التلاوة، فهذا ينتقض بفدية الأذى، فإنها مضافة إلى الأذى ولو حلق من غير أذى وجبت عليه الفدية<sup>(٣)</sup>.

ثم نقول: الغالب من أحوال الناس أن الواحد منهم لا يترك الذكر المستنون في الصلاة عامداً، وإنما يتركه ساهياً، فلذلك<sup>(٤)</sup> أضيف السجود إلى السهو، لأنه سببه، وليس إضافة تخصيص، وإذ<sup>(٥)</sup> كان الأمر هكذا صح ما قلناه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: مختصر القدوري ص ٢٠٩، الهداية ٧٢/٢، فتح الوهاب ٢٢١/١.

(٢) انظر: ص ٨٧٥ من هذه الرسالة.

(٣) انظر: البيان ٣٣٨/٢.

(٤) في ج: فكذلك.

(٥) في ب وج: فإذا.

مسألة: السهو عندنا غير واجب، وتاركه لا يؤثم<sup>(١)</sup>.

وحكى الكرخي عن أبي حنيفة: أنه واجب يأثم تاركه إلا أنه ليس بشرط في صحة الصلاة<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن القاسم عن مالك أن سجود السهو للزيادة يجب فعله وإن تطاول الزمان بعد الصلاة. فأما إن كان لنقصان فإنه يفعل بعد السلام إن كان الزمان يسيراً<sup>(٣)</sup>، وإن تطاول الزمان فعليه استئناف الصلاة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وهذا هو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: التنبيه ٣٣، الرسيط ٦٦٣/٢، حلية العلماء ٢١٧/١، الغاية والتقريب ص ٧٠، المجموع ١٥٢/٤، روضة الطالبين ٤٠٤/١.

(٢) وهو الصحيح في مذهب الحنفية، وعليه نص في ظاهر الرواية.

وذكر القدوري: أنه سنة عند عامة أصحابه.

انظر: مختصر القدوري ص ٣٤، تحفة الفقهاء ٢٠٩/١، كنز الدقائق ٩٩/٢، الفتاوى الهندية ١٢٥/١، فتح الوهاب ٦٠/١، رد المختار على الدر المختار ٥٤٠/٢.

(٣) في جـ: قصيراً.

(٤) انظر: المدونة الكبرى ١٣٧/١.

واختلف أصحاب مالك في النقل والتخريج في حكم سجود السهو: ف قيل: بالوجوب مطلقاً، وقيل: بالسنية، وقيل: بوجوب السجود للنقصان فقط، وقيل: بوجوب القبلي دون البعدي، وقيل غير ذلك.

والمشهور من المذهب هو القول بسنية سجود السهو مطلقاً.

انظر: قوانين الأحكام الشرعية ص ٧٢، الذخيرة ٣٢١/٢، تنوير المقالة ٢٥٨/٢، مواهب الجليل ١٤/٢، حاشية العدوي ٢٧٧/١، أسهل المدارك ٢٧١/١.

وقال الإمام أحمد في رواية عنه بوجوب سجود السهو، وهي المذهب، وعليه أصحابه، وعنه: يشترط السجود لصحة الصلاة، وعنه: أنها سنة.

انظر: المستوعب ٢٧٩/٢، الفروع ٥٠٦/١، المبدع ٥٢٧/١، الإنصاف ١٥٣/٢، حاشية النجدي

-



واحتج من قال: إنه واجب بقوله -ﷺ-: ثم يسجد سجدتين<sup>(١)</sup> وهذا يقتضي الوجوب<sup>(٢)</sup>.

وقال: ولأن السجود جبران للنقص حصل في العبادة فكان واجبا كجبران الحج<sup>(٣)</sup>.

قال: ولأنه سجود يجوز فعله في المكتوبة فكان واجبا كالسجود الأصلي<sup>(٤)</sup>.

ودلينا ما روى أبو سعيد الخدري عن النبي -ﷺ- قال: من شك في صلاته فليلق الشك ولين على اليقين، فإذا استيقن<sup>(٥)</sup> التمام فليسجد سجدتين، فإن كان صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان، وإن كانت ناقصة فالركعة تمام صلاته والسجدتان مرغمتا الشيطان<sup>(٦)</sup>. فقد نص على أن السجدتين نافلة<sup>(٧)</sup>.

=

٢٥٩/١، الإقناع ٢١٧/١.

(١) سبق تخريجه ص ٨٠٣.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٤٠٠/١، الذخيرة ٣٢١/٢، الكافي لابن قدامة ١٦٨/١.

(٣) انظر: المبسوط ٢١٨/١، رد المحتار على الدر المختار ٥٤٠/٢، الإشراف ٩٩/١، البحر

الرائق ٩٩/٢.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة ١٦٨/١.

(٥) نهاية ل ٢٠ ج.

(٦) سبق تخريجه ص ٨٠٣.

(٧) وعورض كلام المؤلف بأن قوله: ((نافلة)) يعني أن له ثواباً فيه، كما أنه يسمى الركعة أيضاً

نافلة، وهي واجبة على الشاك بلا خلاف.

انظر: المغني ٤٣٣/٢، الشرح الكبير ٨٠/٤.

ويدل عليه من القياس أن السجود بدل عن غير واجب فلم يكن واجباً<sup>(١)</sup>  
أصله قضاء النوافل الراجعة<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: هذا ينتقض بمن أفسد حجة تطوع فإنه يجب عليه قضاؤها فالحجة  
غير واجبة وبدلها واجب<sup>(٣)</sup>.

قلنا: هذا غلط، لأن حجة التطوع شرع فيها وجبت عليه فلذلك وجب  
عليه قضاؤها، وليس كذلك في مسألتنا، فإن سجود السهو لا يجب عليه إذا شرع  
فيه ولا قبل الشروع.

فإن قيل: لو ترك طواف الوداع لوجب عليه الدم فالطواف غير واجب  
وبدله واجب.

قلنا: للشافعي في طواف الوداع قولان:

أحدهما: أنه واجب، فالدم عنه واجب<sup>(٤)</sup>.

والآخر: أنه ليس بواجب، فالدم عنه غير واجب.

وقياس آخر: وهو أن السجود تكميل للصلاة لا يطلها تركه، فلم يكن

---

(١) وهذا القياس يجري على ما ذهب إليه الشافعية وغيرهم من أن ما سوى الأركان سنن غير واجبة  
بعضها يجبره السهو وبعضها لا، وقد مرّ تفصيل هذا في ص ٧٩٩ من الرسالة.

(٢) انظر: المهذب ٤/١٥١، كفاية الأخيار ١/٢٥٠.

(٣) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٣٧٩.

(٤) والأول: هو المذهب، وحكي طريق آخر: أنه سنة قولاً واحداً حكاه الرافعي، وهو طريق ضعيف  
غريب.

انظر: التنبيه ص ٧٠، الوجيز ١/١٢٣، المجموع ٨/٢٥٤، مغني المحتاج ١/٥١٠، روضة الطالبين  
٢/٣٩٤.

واجباً قياساً على سائر سنن الصلاة<sup>(١)</sup>.

فأما الجواب عن قوله -عليه السلام- : ثم يسجد سجدتين<sup>(٢)</sup> فإننا نحمله على الاستحباب بدليل ما ذكرناه<sup>(٣)</sup>.

وأما قياسهم على جبران الحج فالجواب عنه: أن ذلك بدل عن واجب، فلذلك كان واجباً، وفي مسألتنا ليس يبدل عن واجب فلذلك لم يكن واجباً<sup>(٤)</sup>.

وأما قولهم: سجود يجوز فعله في المكتوبة، فلا<sup>(٥)</sup> تأثير له، لأن من السجود ما يجب عند أبي حنيفة فعله ولا يجوز في المكتوبة، وهو إذا تلا السجدة ثم شرع في الصلاة لا يدل على وجوبه الذي أخر<sup>(٦)</sup> فعله اعتراض بسببه في الصلاة<sup>(٧)</sup>.

فإن قالوا: لا تجيزون سجود الشكر في الصلاة إذا عرض سببه.

قلنا: حدوث النعم وصرف النقم ليست من الصلاة بسبيل فلذلك لا يجوز

فعلها في الصلاة<sup>(٨)</sup>، وأما السهو عن قيام في موضع القعود، أو القعود / في موضع ٧٢/أ القيام ونحو ذلك، فهو من<sup>(٩)</sup> أسباب الصلاة، وكذلك تلاوة السجدة، فإن القرآن أحد أسباب الصلاة، فبطل ما قالوه.

---

(١) انظر: البيان ٢/٣٤٥.

(٢) سبق تخريجه ص ٣، ٨،

(٣) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٢٧.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٢٧، الغاية القصوى ١/٣٠٧.

(٥) في ج: ولا.

(٦) هكذا في نسخة أ وب غير منقوطة، وفي ج: أجز، ولعلها الأقرب إلى الصواب.

(٧) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٣٦.

(٨) وسيأتي بحث هذه المسألة قريباً في هذه الرسالة إن شاء الله.

(٩) من: ساقطة من ج.

ثم المعنى في السجود الأصلي أنه من صلب الصلاة فلذلك كان واجباً،  
وسجود السهو ليس من صلب الصلاة فلذلك لم يجب؛ على أن جواز فعل  
السجود في الصلاة لا يدل على وجوبه، كما أن التشهد الأول وقراءة السورة،  
وتسييح الركوع والسجود كل ذلك يجوز فعله في الصلاة المكتوبة، ولا يدل  
جوازه على وجوبه. والله أعلم.

مسألة: قال الشافعي: وإن ذكر سجدي السهو<sup>(١)</sup> بعد أن أسلم قريباً  
قعهما وسلم، وإن تطاول لم يعد<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.  
وهذا كما قال<sup>(٤)</sup>.

وذهب الشافعي في القديم أنه يسجد للسهو بعد السلام وإن تطاول  
الزمان<sup>(٥)</sup>، والصحيح قوله الجديد، لأن السجود إنما يفعل في تحريم الصلاة، وإذا  
تطاول الزمان انقطع حكم الصلاة فسقط السجود<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حنيفة: متى ذكر بعد السلام السجود أعاده وإن تطاول الزمان  
ما لم يتكلم<sup>(٧)</sup>.

وقال الحسن البصري: يعيده ما لم يصرف وجهه عن القبلة وإن تكلم<sup>(٨)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١٠ ب.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ٢١، وهذا هو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور.  
انظره في التنبيه ص ٣٣، الوجيز ١/٥٢، حلية العلماء ١/٢١٨، المجموع ٤/١٥٦، مغني المحتاج ١/٢١٣.  
(٣) نهاية ل ٢١ ج.

(٤) تنبيه: إذا ذكر المصلي سجدي السهو بعد أن سلم عن قرب فله خياران: إن أحب أن يسجد  
فله ذلك - وهو ما ذكره المؤلف وإن بدا له أن لا يسجد فذاك؛ والصلاة ماضية على الصحة،  
وحصل التحلل بالسلام، وهذا هو المذهب في الحالين.  
انظر: فتح العزيز ٤/١٨١، روضة الطالبين ١/٤٢٠.

(٥) انظر: البيان ٢/٢٣٨، المجموع ٤/١٥٦.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٧، المذهب ٤/١٥٣.

فبانقطاع حكم الصلاة يفوت محل سجود السهو ويتعذر البناء لطول الفصل، وهذا كما لو ترك شيئاً  
من صلب الصلاة، ثم ذكره بعد طول الفصل، فإنه لا يبني عليه.

انظر: البيان ٢/٣٤٩، فتح العزيز ٤/١٨١.

(٧) انظر: الأصل ١/٢٢٥، مختصر اختلاف العلماء ١/٢٧٦، تحفة الفقهاء ١/٢١٧.

(٨) انظر: البيان ٢/٣٤٩، المجموع ٤/١٦١.

وقال أحمد: يعيده ما دام في المسجد وإن تكلم واستدبر القبلة<sup>(١)</sup>.  
 ودليلنا قصة ذي اليمين التي رواها أبو هريرة ((أن النبي -ﷺ- سجد لسهوه  
 ذلك بعد أن قام إلى خشبة في المسجد فوضع يده عليها وكلم ذا اليمين والصحابه  
 ))<sup>(٢)</sup>.

وروى عمران بن حصين ((أن النبي -ﷺ- سلم في ثلاث من العصر ، ثم  
 قام فدخل حجرته فناده الخرباق، أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟  
 فخرج مغضباً فسأل القوم فأخبروه، فآتم صلاته وسجد سجدة السهو))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وهو المذهب، واشترط أصحابه: أن لا يطول الفصل، وروي عن أحمد: يشترط أيضاً أن لا  
 يتكلم، وعنه: يسجد مع قصر الفصل ولو خرج من المسجد، وعنه: لا يسجد، سواء قصر الفصل أو  
 طال، خرج من المسجد أولاً، وعنه: يسجد وإن بعد.

انظر: المحرر ٨٥/١، الفروع ٥١٨/١، المبدع ٥٢٨/١، الإنصاف ١٥٥/٢-١٥٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٦٣٧.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٣٨.

مسألة: قال : ومن سها خلف إمامه فلا سجود عليه، وإن سها إمامه  
سجد معه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، إذا سها الإمام، فسجد للسهو فإن المأموم متابعه، وإن لم  
يكن المأموم سها<sup>(٢)</sup>.

فإن سها المأموم والإمام لم يسه فلا سجود على المأموم، ولا خلاف بين  
أهل العلم في هذا<sup>(٣)</sup>. وأصله ما روى ابن عمر عن النبي -ﷺ- أنه قال: ليس على  
من خلف الإمام سهو، فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه السهو، وإن سها  
من خلفه فلا سهو عليه والإمام كافيه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢١.

وهذا هو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: الإقناع ص ٤٨، التنبيه ص ٣٢، التهذيب ١٩٦/٢، الوجيز ٥٢/١، حلية العلماء ٢١٦/١، روضة  
الطالبين ٤١٦/١، التحقيق ص ٢٤٩.

(٢) ويستثنى من ذلك صورتان:

إحداهما: إذا بان الإمام محدثاً، فلا يسجد المأموم لسهوه ولا يحمل هو عن المأموم سهوه.

والثانية: أن يعرف سبب سهو الإمام، ويتيقن أنه مخطئ في ظنه، كما إذا ظن ترك بعض الأجزاء؛  
والمأموم يعلم أنه لم يتركه، فلا يوافق الإمام إذا سجد.

انظر: فتح العزيز ١٧٧/٤، المجموع ١٤٤/٤، مغني المحتاج ٢١١/١.

(٣) وقد ذكر ابن المنذر في الإجماع ص ٣٨ اتفاق أهل العلم على ذلك؛ إلا ما حكى عن مكحول  
أنه قال: يسجد المأموم لسهو نفسه.

انظر: الأوسط ٣٢١/٣، البيان ٣٣٩/٢، المجموع ١٤٣/٤.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٧٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٩٥/٢ من طريق خارجة بن

مصعب، وهو رجل ضعيف، ضعفه الإمام أحمد وابن معين والدارقطني وآخرون.

انظر: ميزان الاعتدال ٦٢٥/١، تهذيب التهذيب ٤٩/٢.

وقال النووي في خلاصة الأحكام ٦٤٢/٢: "رواه الدارقطني بإسناد ضعيف"، وضعفه البيهقي في

وعنه-عليه السلام- :الإمام ضامن<sup>(١)</sup>. قيل في تأويله: أنه ضامن لقراءة المأموم إذا أدركه راکعاً، وقيل: إنه ضامن لسهوه<sup>(٢)</sup>، ونحن نحمل ذلك على التأويلين معاً.

ومن جهة المعنى: أن الإمام إذا سها نقصت صلاته، ويؤمر المأموم بمتابعته في سجود السهو لتؤدى نقص صلاة الإمام إلى صلاته، وكذلك إذا كملت صلاة الإمام ونقص صلاة المأموم بالسهو فإن كمال صلاة الإمام تتعدى إلى صلاة المأموم، فجبرها ولا يحتاج إلى سجود السهو<sup>(٣)</sup>.

---

السنن الكبرى ٤٩٥/٢، وابن حجر في بلوغ المرام ص ٩٦، والألباني في إرواء الغليل ١٣١/٢.

(١) سبق تخريجه ص ٢٢٢.

(٢) انظر: البيان ٣٤٠/٢، مغني المحتاج ٢١٠/١.

(٣) انظر: الحاروي الكبير ٢٢٨/٢، المغني ٤٣٩/٢.



مسألة: قال: وإن لم يسجد الإمام سجد من خلفه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، إذا ترك الإمام سجود السهو عامدا أو ساهيا أو كان يعتقد تأخيرهِ إلى بعد السلام، فإن المأموم يسجد ولا يتابعه على تركه<sup>(٢)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: يتابعه على تركه<sup>(٣)</sup>.

وإليه ذهب المزني وأبو حفص بن الوكيل البابشامي<sup>(٤)</sup> أحد أصحابنا.  
 واحتج المزني بأن قال: الذي سها هو الإمام دون المأموم، فإن سقط السجود عن الساهي بتركه إياه، فلأن يسقط من المأموم الذي لم يسه أولى<sup>(٥)</sup>.  
 . وقال أبو حفص: قد<sup>(٦)</sup> ثبت أن المأموم يتابع الإمام في تركه المسنونات ، كجلسة التشهد وغيرها، كذلك يجب أن يتابعه في ترك سجود السهو، لأنه

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢١.

(٢) وهذا هو الصحيح المنصوص عند الأصحاب.

انظر: التنبيه ص ٣٢، الوجيز ١/٥٢، روضة الطالبين ١/٤١٧، مغني المحتاج ١/٢١٣.

وبذلك قال الإمام مالك.

انظر: التفريع ١/٢٥٢، الكافي لابن عبد البر ١/٢٣٣، الإشراف ١/٩٩، الذخيرة ٢/٣٢٣.

وهو رواية عن الإمام أحمد ، هي المذهب عند أصحابه.

وروي عنه: أن لا يسجد.

انظر: المستوعب ٢/٢٨٢، الشرح الكبير ٤/٧٥-٧٦، الفروع ١/٥١٦، المبدع ١/٥٢٦،

الإنصاف ٢/١٥١.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٧٦، مختصر القدوري ص ٣٤، تحفة الفقهاء ١/٢١٦،

الهداية ١/٧٥، البحر الرائق ٢/١٠٧.

(٤) انظر: النقل عنهما في: التبصرة ص ٤١٨، المذهب ٤/١٤٣، حلية العلماء ١/٢١٦، التعليقة

١/٩٠١، الرسيط ٢/٦٧٤، وهو أيضا مذهب البيهقي في مختصره ل ١١.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٨، المذهب ٤/١٤٣، التهذيب ٢/١٩٧، البيان ٢/٣٤٠.

(٦) نهاية ل ٢٢ جـ.

مسنون ولا فرق بينهما<sup>(١)</sup>.

ودليلنا أن نقول: قد ثبت أن كمال صلاة الإمام تكمل نقصان صلاة المأموم، ونقصان الإمام ينقص كمال صلاة المأموم، وههنا قد نقصت صلاة الإمام ووجب عليه الجبران، فإذا لم يجبرها وجب على المأموم جبران صلاته لنقصانها بنقص صلاة الإمام<sup>(٢)</sup>،

فإن قيل لو أحدث الإمام لم تبطل صلاة المأموم، وهذا يدل على أن صلاة كل واحد منهما لا يتعلق بها حكم صلاة الآخر في الفساد والصلاح. قلنا: إنما لم تبطل صلاة أحدهما ببطان صلاة صاحبه لأن المأموم لو أحدث لم تصلح صحة صلاة الإمام فساد صلاته بالحدث، وكذلك إذا أحدث الإمام يجب أن لا يتعدى إلى نقصان صلاة المأموم فيجبره، وكذلك نقصان صلاة الإمام يتعدى إلى صلاة المأموم على ما بيناه قبل.

فأما قول المزمي فالجواب عنه أنه ينتقض بمن سمع قارئاً يقرأ السجدة ولم يسجد القارئ، فإن السامع يسجد وليس هو التالي، والسجود لا يسقط عن التالي بتركه إياه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٩، التعليقة ١/٢٠٩.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٢٩، المذهب ٤/١٤٣، التهذيب ٢/١٩٦، البيان ٢/٣٤٠.

(٣) انظر: التهذيب ٢/١٩٧.

وأما قول أبي حفص: إن المأموم يتابع الإمام في تركه المسنونات، فالجواب عنه: أن الإمام انتقل عن النقل إلى فرض أمر المأموم بمتابعته فيه، وجب عليه متابعتة، وفي مسألتنا قد انقطعت المتابعة بينهما بالتسليم الأولى، ولا يلزم المأموم أن يسلم بل يستديم الدعاء ما شاء، فافترق الحكم في الموضعين<sup>(١)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٢٩.

مسألة: وإن كان قد سبقه إمامه ببعض صلاته سجدهما بعد القضاء<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال. إذا أدرك المأموم الإمام في بعض الصلاة ثم سها الإمام ،  
فعلى المأموم متابعتة على سجود السهو<sup>(٢)</sup>.  
وهذا قول كافة العلماء، إلا ما حكى عن ابن سيرين أنه قال: (لا يتابعه)<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup> لأن هذا الموضع ليس بمحل السجود في حق المأموم، فلا يلزمه<sup>(٥)</sup> السجود  
فيه<sup>(٦)</sup>.

ودليلنا: قوله -ﷺ- : إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر  
فكبروا ... وساق الحديث<sup>(٧)</sup> . /  
أ/٧٤  
ومن المعنى أن المأموم علق صلاته بصلاة الإمام، فلزمه متابعتة كما لو  
أدرك معه أول الصلاة<sup>(٨)</sup>.

فأما قوله: إن هذا الموضع ليس بمحل السجود في حق المأموم فلا يلزمه  
السجود فهو منتقض بمن أدرك الإمام ساجدا فإن عليه متابعتة، وليس ذلك

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢١.

(٢) وهذا هو الصحيح المنصوص.

وفي وجه حكاة الصيدلاني عن بعض الأصحاب: أنه لا يسجد معه.

قال النووي عنه: "وهو وجه شاذ".

انظر: التنبيه ص ٣٢، التعليقة ٩٠٧/٢، الوجيز ٥٢/١، فتح العزيز ١٧٨/٤، روضة الطالبين ٤١٨/١.

(٣) في أ و ب: لا متابعة.

(٤) انظر نقل ما حكى عن ابن سيرين في: حلية العلماء ٢١٦/١، المجموع ١٤٦/٤.

(٥) في ج: فلا يلزم.

(٦) انظر: البيان ٣٤٢/٢، فتح العزيز ١٧٨/٤.

(٧) سبق تخريجه ص ٧٥.

(٨) انظر: الوسيط ٦٧٤/٢، فتح العزيز ١٧٨/٤، مغني المحتاج ٢١٢/١.

الموضع محلاً للسجود في حق المأموم ولا يعتد له به.

إذا ثبت أنه يتابعه<sup>(١)</sup> في سجود السهو فإذا أتم<sup>(٢)</sup> المأموم صلاته فهل يلزمه إعادة<sup>(٣)</sup> السجود في آخرها؟ للشافعي في ذلك قولان:

قال في القديم وفي الإملاء: لا يعيد السجود<sup>(٤)</sup>، ووجهه أنه قد فعله مرة فلا تجب عليه إعادته<sup>(٥)</sup>، ولأن نقصان صلاة المأموم يعلق<sup>(٦)</sup> بنقصان صلاة (الإمام)<sup>(٧)</sup> فإذا انجبرت صلاة الإمام يجب أن يعود ذلك الجبران على صلاة المأموم<sup>(٨)</sup>.

وقال في الأم<sup>(٩)</sup>: يجب عليه إعادة السجود<sup>(١٠)</sup>، ووجهه أنه فعله في غير محله .

---

(١) نهاية ل ٢٣ جـ.

(٢) في ب: تم.

(٣) في جـ: إعاد.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٣٠، التنبيه ص ٣٢، حلية العلماء ١/٢١٦، الوسيط ٢/٦٧٤.

وهو اختيار الإمام المزني - رحمه الله - في مختصره ص ٢١.

(٥) وإنما يسجد لمتابعة الإمام، وإلا فليس من جهته سهو، وقد ارتفعت المتابعة بسلام الإمام.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٣٠، التعليقة ٢/٩٠٨، التهذيب ٢/١٩٨، فتح العزيز ٤/١٧٨.

(٦) في ب: معلق، وفي جـ: يتعلق.

(٧) في أ وب: الأم.

(٨) انظر: المذهب ٤/١٤٧، البيان ٢/٣٤٢.

(٩) نهاية ل ١١ ب.

(١٠) انظر: الأم ١/٢٤٨.

وهو الصحيح في المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٣٠، التهذيب ٢/١٩٨، فتح العزيز ٤/١٧٨، روضة الطالبين ١/٤١٨،

التحقيق ص ٢٥١.

متابعة للإمام فيجب عليه أن يفعله في محله ليحصل له الجبران<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: المذهب ٤/١٤٧، التعليقة ٢/٩٠٨، التهذيب ٢/١٩٨، فتح العزيز ٤/١٧٨، مغني المحتاج ١/٢١٢.

فصل: فأما إذا أدرك مع الإمام بعض صلاته ، وقد سها الإمام فيما

سبقه به هل يتابعه على سجود السهو؟ في ذلك وجهان:

أحدهما: أنه يتابعه، وهو الصحيح على المذهب<sup>(١)</sup>، فإن الشافعي قد نص في كتاب صلاة الخوف على أن الإمام إذا صلى بالطائفة الأولى ركعة فسها فيها، ثم صلى بالطائفة الأخرى الركعة الثانية فإنهم يسجدون معه لسهوه<sup>(٢)</sup>. والوجه الآخر: لا يتابعه<sup>(٣)</sup>، وعلته<sup>(٤)</sup> أنه لم يدرك مع الإمام محل سهوه، فلذلك لم يلزمه السجود له<sup>(٥)</sup>.

وهذا ليس بشيء ، لأن المأموم علق تحريمته بتحريم الإمام، وتحريم الإمام قد انقضت ووجب جبرانها بالسجود، وكذلك تحريم المأموم<sup>(٦)</sup>. فإذا قلنا: يتابعه هل يجب عليه إعادة السجود في آخر الصلاة؟ في ذلك وجهان، بناء على القولين في المسألة قبل هذه<sup>(٧)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المهذب ٤/١٤٧، التهذيب ٢/١٩٨، الوسيط ٢/٦٧٤، التحقيق ص ٢٥١، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٢١٢.

(٢) انظر: الأم ١/٣٦٤.

(٣) انظر: فتح العزيز ٤/١٧٨، المجموع ٤/١٤٨.

(٤) في ب: وعليه، وفي ج: عليه إن.

(٥) انظر: فتح العزيز ٤/١٧٨، مغني المحتاج ١/١٢١.

وهذا كما أنه لو سها في تداركه بعد سلام الإمام فلا يتحملة الإمام.

انظر: المهذب ٤/١٤٧، البيان ٢/٣٤١.

(٦) انظر: البيان ٢/٣٤١.

(٧) انظر: فتح العزيز ٤/١٧٨، روضة الطالبين ١/٤١٨.

**فصل:** إذا صلى ركعة<sup>(١)</sup> منفرداً فسها فيها، ثم دخل الإمام المسجد وأحرم بالصلاة فضم المنفرد صلاته، وقلنا: إن ذلك يصح، ثم سها الإمام، فإن المأموم يسبقه بركعة إلى الخروج من الصلاة، وهل يلزمه سجودان أو سجود واحد؟ في ذلك وجهان :

أحدهما: يلزمه سجود واحد، وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>.

والثاني: يلزمه سجودان<sup>(٣)</sup>، لأنه قد توجه عليه سهوان: سهو من جهته، وسهو<sup>(٤)</sup> من جهة الإمام<sup>(٥)</sup>.

وعلة الأول : أن سجود السهو يتداخل، وكونه من جهتين لا يمنع تداخله ، كما لو كان من جنسين: أحدهما زيادة، والآخر نقصان.

**فصل:** إذا أدرك مع الإمام بعض صلاته، وسها الإمام، ثم سها المأموم في إتمام صلاته ، هل يلزمه سجودان أو سجود واحد؟ في ذلك وجهان ، مثل المسألة التي قبلها سواء<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في أوب : ركعته.

(٢) انظر: المذهب ٤/١٤٧، المجموع ٤/١٤٩.

وظاهر كلام الأصحاب أنهما -أي السجودتان- يقعان عن سهوه وسهو إمامه.

انظر: التهذيب ٢/١٩٨، روضة الطالبين ١/٤١٩، التحقيق ص ٢٥٢.

(٣) انظر: البيان ٢/٣٤٣، المجموع ٤/١٤٩.

(٤) في ب: وسهوه.

(٥) انظر: المذهب ٤/١٤٧.

(٦) إن قلنا: لا يلزمه أن يعيد ما سجد مع الإمام، سجد المأموم في آخر صلاته سجودتان، وإن لم يسجد الإمام أو سجد وسجد معه المأموم؛ وقلنا: يلزمه أن يعيد سجود السهو في آخر صلاته فكم يسجد؟ فيه وجهان:

أحدهما: يلزمه أن يسجد أربع سجودات.



مسألة: إذا سجد للسهو ثم سها عن السلام، فقام أو تكلم هل يسجد لذلك؟ فيه وجهان:

قال أبو العباس ابن (القاص) <sup>(١)</sup>: يسجد <sup>(٢)</sup>، لأن سجوده الأول <sup>(٣)</sup> جبر به سهوه المتقدم، ويجب أن يجبر هذا السهو الثاني بسجود <sup>(٤)</sup>.  
قال أبو عبد الله ختن الإسماعيلي <sup>(٥)</sup>: لا يسجد <sup>(٦)</sup>، لأن سجوده الذي فعله جبر به جميع نقص <sup>(٧)</sup> الصلاة، ولهذا سن تأخير سجود السهو في آخر الصلاة <sup>(٨)</sup>.

---

والثاني: وهو الصحيح المنصوص: تكفيه سجدتان.

وانظر تفصيل هذا في: المذهب ٤/١٤٧، البيان ٢/٣٤٢، التهذيب ٢/١٩٨، حلية العلماء ١/٢٤٦، روضة الطالبين ١/٤١٨-٤١٩.

(١) في: أ: القاص.

(٢) انظر: المذهب ٤/١٤١، التهذيب ٢/١٩٤، حلية العلماء ١/٢١٦.

(٣) نهاية ل ٢٤ جـ.

(٤) انظر: البيان ٢/٣٣٩، فتح العزيز ٤/١٧٤.

(٥) هو: محمد بن الحسن بن إبراهيم، أبو عبد الله الاسترآبادي، وقيل: الجرجاني، أحد أئمة الشافعية وأصحاب الوجوه، وكان يعرف بالختن، لأنه ختن أبي بكر الإسماعيلي، أي زوج ابنته، كان عالماً بالقراءات ومعاني القرآن، وقد شرح تلخيص ابن القاص، وسمع من أبي نعيم عبد الملك بن محمد الأسترآبادي، وأبي القاسم سليمان الطبري الغسال، وآخرين، توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة.  
انظر ترجمته في: المغني لابن باطيش ٢/٣٣٨، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٥٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/١٦٦.

(٦) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: التهذيب ٢/١٩٤، فتح العزيز ٤/١٧٣، المجموع ٤/١٤١، روضة الطالبين ١/٤١٥.

(٧) في ب وجـ: نقصان.

(٨) انظر: المذهب ٤/١٤١، البيان ٢/٣٣٩.

وقد أجاب من ذهب إلى قول أبي العباس بأن قال: آخر الصلاة محل لا يمكن تأخير السجود إلى ما بعده ، لأن ذلك يخرج عن أن يفعل في الصلاة، وكونه على هذه الصفة لا يمنع من جبران السهو الطارئ بعده.

---

والمعنى فيه: أنه لا يؤمن وقوع مثله في السجود مثله أو بعده فيتسلسل.  
انظر: المهذب ٢/١٩٤، فتح العزيز ٤/١٧٣.

مسألة إذا سها الإمام في صلاة الجمعة، فسجد للسهو، ثم دخل وقت العصر قبل أن يسلم، فقد بطلت الجمعة، ويجب عليه أن يتم صلاته ظهراً، ويسجد للسهو في آخرها<sup>(١)</sup>، لأن السجود الأول حصل في غير محله<sup>(٢)</sup>.

وكذلك إذا أدرك المأموم من الجمعة ركعة، ثم اضاف إليها أخرى، وسها فيها، سجد للسهو ودخل وقت العصر قبل السلام فإنه يتمها ظهراً ويسجد<sup>(٣)</sup> للسهو في آخرها.

وكذلك إذا نوى المسافر القصر فصلى ركعتين سها فيها<sup>(٤)</sup> ولم يسجد للسهو نوى الإتمام أو وصلت سفينته إلى دار إقامته<sup>(٥)</sup>، فإن عليه إتمام الصلاة وسجود السهو في آخرها، لأن سجوده الأول وقع في غير محله<sup>(٦)</sup>.

---

(١) هذا هو المشهور من ظاهر المذهب.

وفي قول: أنه لا يتمها ظهراً بل يستأنف.

انظر: اللباب ص ١٥٤، البيان ٣٤٤/٢، فتح العزيز ١٧٣/٤، روضة الطالبين ٤١٥/١، التحقيق ص ٢٤٩، نهاية المحتاج ٩١/٢.

(٢) انظر: الوسيط ٦٧٢/٢، مغني المحتاج ٢١٤/١.

(٣) في ب: أو يسجد.

(٤) في ج: فيهما.

(٥) هكذا هي مسألة المسافر في جميع النسخ، والعبارة هكذا لا تستقيم مع الحكم الآتي فيها. والصورة الصواب للمسألة - كما هي في غالب كتب الشافعية - هي: إذا نوى المسافر القصر فصلى ركعتين سها وسجد للسهو، ثم نوى الإتمام أو صار مقيماً بانتهاء السفينة إلى دار الإقامة فإن عليه إتمام الصلاة ويعيد السجود، وهذا بلا خلاف عند الأصحاب.

انظر: البيان ٣٤٤/٢، التعليقة ٨٩٤/٢، فتح العزيز ١٧٣/٤، المجموع ١٤١/٤، روضة الطالبين ٤١٥/١.

(٦) انظر: الوسيط ٦٧٢/٢، فتح العزيز ١٧٣/٤.

مسألة: إذا نوى المسافر القصر، فصلى ركعتين، ثم نسي أنه كان نوى القصر فأتم صلاته أربعاً، ثم ذكر أنه نوى القصر، وأنه ترك من كل ركعة سجدة، فصلاته صحيحه، لأن فرضه ركعتان، وقد صحت الركعتان له من الأربع التي أحل بسجدة من كل واحدة منها، وعليه سجود السهو<sup>(١)</sup>.

مسألة: نص الشافعي في عامة كتبه أن السهو في النافلة يسجد له كما يسجد له في الفريضة<sup>(٢)</sup>.

وحكى بعض أصحابنا أنه قال في القديم: لا يسجد للسهو في النافلة<sup>(٣)</sup>؛ لأنها أخف حالا من الفريضة.

ولا يعرف هذا القول للشافعي، وجملته أن السجود إنما هو لأجل زيادة في الصلاة، نهى عنها، أو لترك ما هو مأمور به، وهذا المعنى يوجد في النافلة، كما يوجد في الفريضة، فلا فرق بينهما<sup>(٤)</sup>.

فصل: ولا يسجد لأجل حديث النفس<sup>(٥)</sup>، لأنه ذلك ليس بزيادة في الصلاة ولا نقصان منها<sup>(٦)</sup>.

فصل: إذا أدرك المأموم مع الإمام سجدة، فسجدها ثم أحدث الإمام

---

(١) انظر: المجموع ٤/١٦٢.

(٢) وهذا هو الصحيح من المذهب، وبه قطع الجمهور.

انظر: المذهب ٤/١٦١، حلية العلماء ١/٢١٨، البيان ٢/٣٥٠، المجموع ٤/١٦١.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: المذهب ٤/١٦١، البيان ٢/٣٥٠.

(٥) وهذا بلا خلاف.

انظر: المجموع ٤/١٦١.

(٦) في ج: فيها.

وانصرف هل يقوم المأموم لصلاته أو يأتي بسجدة أخرى ويبيني على ترتيب صلاة الإمام؟ في ذلك وجهان:

والذي ذكره عامة أصحابنا أنه يقوم إلى الصلاة من غير أن يسجد<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي<sup>(٢)</sup> ابن أبي هريرة: عليه أن يسجد سجدة ثانية، ويبيني على ترتيب صلاة الإمام<sup>(٣)</sup>، والعلة فيه<sup>(٤)</sup> أن الإمام سها فلم يسجد لسهو، فوجب على المأموم أن يسجد ويبيني صلاته على ترتيب صلاة إمامه<sup>(٥)</sup>.

وهذا غير صحيح، لأن الإمام لما أحدث انقطع حكم المتابعة بينه وبين المأموم<sup>(٦)</sup>، ويفارق هذا ما ذكره من ترك سجود السهو، فإن هناك / المتابعة ٧٥/أ. بينهما لم تنقطع إلى آخر الصلاة، فلا<sup>(٧)</sup> يصح قياس أحدهما على الآخر. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهو الصحيح عند جماهير الأصحاب.

انظر: المجموع ٤/٢١٩، القول التمام لابن العماد ص ١٩٧.

(٢) نهاية ل ٢٥ ج.

(٣) انظر: المجموع ٤/٢١٩.

(٤) في ب وج: فيها.

(٥) انظر: المجموع ٤/٢١٩.

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) في ج: ولا.

مسألة: سجود الشكر مستحب إذا حدثت على العبد نعمة ظاهرة، أو صرفت عنه بلية ظاهرة<sup>(١)</sup>.

وروى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة قال: سجود الشكر مكروه.

قال محمد بن الحسن: وأنا لا أرى به بأساً<sup>(٢)</sup>.

وروى الطحاوي عن أبي حنيفة قال: سجود الشكر ليس بشيء<sup>(٣)</sup>.

ولما رأى أبو بكر الرازي ثبوت الآثار وإجماع الصحابة في هذه المسألة

تأول قول أبي حنيفة في سجود الشكر: إنه ليس بشيء فقال: أراد أبو حنيفة

بذلك أنه ليس بواجب ولا مسنون، ولم يرد أنه ليس بمستحب، والمشهور من

مذهب أبي<sup>(٤)</sup> حنيفة ما ذكرناه.

وحكى القصار عن مالك قال: سجود الشكر مكروه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهو المذهب بلا خلاف.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٠٥، التنبيه ص ٣١، حلية العلماء ١/٢٠٥، الوجيز ١/٥٣، الغاية القصوى ١/٣١٠، روضة الطالبين ١/٤٢٦.

وهو مذهب الإمام أحمد، وعليه أصحابه.

انظر: المستوعب ٢/٢٦٣، المحرر في الفقه ١/٨٠، الشرح الكبير ٤/٢٣٤، الفروع ١/٥٠٤، المبدع ٢/٣٣، الإقناع لطالب الاكتفاء ١/٢٤١، منتهى الإرادات ١/٢٧٨.

(٢) وهو المذهب عند أصحاب أبي حنيفة وبه يفتى.

انظر: الفتاوى الهندية ١/١٣٥-١٣٦، مجمع الأنهر ١/١٦٠، رد المحتار على الدر المختار ٢/٥٩٧.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٤٣.

(٤) نهاية ل ١٢ ب.

(٥) نص عليه مالك في المدونة ١/١٠٨.

وهو المشهور من المذهب.

وحكى القاضي أبو الحسن رواية بالجواز.

واحتج من نصر ذلك بما روي عن النبي -ﷺ- أنه قال: إذا رأيتم أهل  
البلاء فسلوا العافية<sup>(١)</sup>. ولم يأمر بالسجود لذلك<sup>(٢)</sup>.

قالوا<sup>(٣)</sup>: وروى أنس أن النبي -ﷺ-: كان على المنبر يوم الجمعة، فقام  
رجل فقال: يا رسول الله هلكت العيال وأجدبت الأرض<sup>(٤)</sup> فادع الله أن  
يسقينا، فرفع يديه ودعا، فما ردهما حتى جاء المطر، ودام إلى الجمعة  
الأخرى، فقام الرجل أو غيره فقال: يا رسول الله، تهدمت البيوت وتقطعت  
السييل فادع الله أن يكسفها<sup>(٥)</sup> منها، فرفع يديه وقال: اللهم حوالينا ولا

---

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١٨٤/١، الإشراف ٩٥/١، الخرشي على مختصر خليل ٣٥١/١.  
(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١٦١/٢، في ترجمة العباس الآجري، ولم يذكر له  
سنداً.

وقد ورد فيما معناه أحاديث منها:

ما أخرجه الترمذي في سننه ٤٦٠/٥ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال النبي -ﷺ-: ((من رأى مبتلى  
فقال: الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً، لم يصبه ذلك  
البلاء)).

قال الترمذي في سننه ٤٦٠/٥: "هذا حديث غريب من هذا الوجه"، وصححه الألباني في سلسلة  
الأحاديث الصحيحة ١٥٩/٢، بمجموع طرق الحديث.

(٢) انظر: الإشراف ٩٥/١.

(٣) في ب وج: قال.

(٤) أجدبت الأرض: أي أصابها المحل والقحط.

انظر: لسان العرب ٢٥٤/١، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٤٢/٢.

(٥) يكسفها: أي يقطعها.

انظر: لسان العرب ٢٩٩/٩، القاموس المحيط ٢٥٦/٣.

علينا<sup>(١)</sup>. فانجابت عن المدينة.

قالوا<sup>(٢)</sup>: ولم يسجد لما استقوا ولا سجد لما انقطع المطر.

قالوا<sup>(٣)</sup>: ولأن العبد ليس يخلو من نعمة الله عليه متواصلة مثل حفظ

العافية ودفع البلاء، فلو استحسب سجود الشكر لم يف به<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا ما روى حذيفة قال: كنت مع النبي -ﷺ- فتقدمني فتبعته فوجدته

ساجداً فأطال، ثم رفع، فقلت: يا رسول الله، حسبت أن يكون الله قبض

روحك في سجودك، فقال -عليه السلام-: لما كنت حيث رأيته أتاني جبريل

فأخبرني الله تعالى، قال: لا يصلي عليك أحد إلا صليت عليه، فسجدت

شكراً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الاستسقاء، باب: الاستسقاء في المسجد الجامع ٦٣٦/٢)،

ومسلم في صحيحه (كتاب صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء ٦١٢/٢).

(٢) في ب وج: قال.

(٣) في ج: قال.

(٤) انظر: الإشراف ٩٥/١.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٣١٣/١، والحاكم في المستدرک ٥٥٠/١، وعنه البيهقي في السنن

الكبرى ٥١٨/٢، والبزار في مسنده -البحر الزخار- ٢١٩/٣، وأبو يعلى في مسنده ٣٩٨/١،

والعقيلي في الضعفاء الكبير ٤٦٨/٣.

كلهم من حديث عبدالرحمن بن عوف -رضي الله عنه-.

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٢٢٠/١: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم

يخرجاه، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٧/٢: "رواه أحمد ورجاله

ثقات". وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند ١٢٩/٣، وحسنه الألباني في إرواء

الغليل ٢٢٩/٢. بمجموع طرقه.

وقال البيهقي في السنن الكبرى ٥١٩/٢: "وفي الباب عن جابر بن عبد الله وجريير بن عبد الله بن عمر

وأنس بن مالك وأبي حنيفة عن النبي -ﷺ-.



وروي أن النبي -ﷺ- رأى نعاشاً فسجد شكراً لله تعالى<sup>(١)</sup>.  
والنعاش: الناقص الخلق<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس عن النبي -ﷺ- قال: ((سجدها نبي الله داود توبة  
وسجدها شكراً يعني<sup>(٣)</sup> سجدة ص))<sup>(٤)</sup>.

وروي أبو بكر: ((أن النبي -ﷺ- ما جاءه أمر يسره إلا خر ساجداً))<sup>(٥)</sup>.  
وهو إجماع الصحابة، فروي ((أن أبا بكر حين أتاه فتح اليمامة

---

قلت: ولم أقف على الرواية التي ذكرها المؤلف عن حذيفة -رضي الله عنه- ، ولعلها عن جحيفة فتصحفت،  
والله أعلم.

(١) ذكره الشافعي في مختصر المزني ص ١٧، ورواه الدار قطني في سننه ٤١٠/١، وعبد الرزاق في  
المصنف ٣٥٧/٣، والحاكم في المستدرک ٢٧٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥١٩/٢ وفيه أن اسم  
الرجل: زنيم، وقال: وهذا حديث منقطع، وقال النووي في خلاصة الأحكام ٦٣٠/٢: "رواه  
البيهقي وهذا مرسل وضعيف".

(٢) انظر: لسان العرب ٣٥٧/٦، القاموس المحيط ٤٤٥/٢.

(٣) نهاية ل ٢٦ ج.

(٤) سبق تخريجه ص ٧٥٩.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الجهاد، باب: في سجود الشكر ٢١٦/٣)، والترمذي في  
سننه (كتاب السير، باب: ما جاء في سجدة الشكر ١٢٠/٤)، وابن ماجه في سننه (كتاب إقامة  
الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر ٤٤٦/١)، والدارقطني في  
سننه ٤١٠/١، والحاكم في المستدرک ٢٧٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥١٧/٢.

والحديث قال عنه النووي في المجموع ٦٨/٤: "في إسناده ضعف".

وقد صحح الحديث الحاكم في المستدرک ٢٧٦/١، وحسنه شعيب وعبد القادر الأرناؤوط في تحقيق  
زاد المعاد ٣٦٠/١، والألباني في إرواء الغليل ٢٢٦/٢.

سجد))<sup>(١)</sup>.

وأن عليا لما وجد ذا الثدية مقتولا سجد))<sup>(٢)</sup>.

وأن كعب بن مالك<sup>(٣)</sup> لما بشر بتوبة الله عليه سجد))<sup>(٤)</sup>.

وروى أبو بكر بن المنذر (( أن أسماء بنت أبي بكر<sup>(٥)</sup> دفع إليها النبي -ﷺ-

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٦٧/٢، وعبد الرزاق في المصنف ٣٥٨/٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٥١٩/٢.

والأثر صححه ابن القيم في زاد المعاد ٥٨٤/٣، وضعفه الألباني في إرواء الغليل ٢٣٠/٢ لأن فيه رجلاً لم يسم.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١٧٣/١، وعبد الرزاق في المصنف ٣٥٨/٣، وابن أبي شيبة في المصنف ٣٦٧/٢، والحاكم في المستدرک ١٥٤/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٥١٩/٢، والبغوي في شرح السنة ٣١٧/٣، وابن أبي عاصم في كتاب السنة ٤٣٣/٢.

والأثر قال عنه الحاكم في المستدرک ١٥٤/٢: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، ومال النووي في خلاصة الأحكام ٦٢٩/٢ إلى تصحيحه، وصححه ابن القيم في زاد المعاد ٥٨٤/٣، والشيخ أحمد شاكر في تخريج المسند ١٥٤/٢، وحسنه الشاويش وشعيب الأرناؤوط في تحقيق شرح السنة ٣١٦/٣، والألباني في إرواء الغليل ٢٣٠-٢٣١.

(٣) هو: كعب بن مالك بن أبي كعب عمرو بن القين الأنصاري السلمي، أبو عبد الله المدني، شاعر رسول الله -ﷺ- وصاحبه، وأحد الثلاثة الذين خلّفوا، قتال الله عليهم، شهد العقبة. روى عنه بنوه: عبد الله وعبد الرحمن وعبيد الله ومعبد ومحمد وابن عباس وجابر بن عبد الله، توفي -ﷺ- سنة خمسين وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: أسد الغابة ترجمة ٤٤٨٤، سير أعلام النبلاء ٥٢٣/٢، الإصابة ٤٥٦/٥، شذرات الذهب ٥٦/١.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر ٤٤٦/١) بهذا القدر، وهو صحيح على شرط الشيخين. وأخرج القصة بتمامها البخاري في صحيحه (كتاب المغازي، باب: حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه ٢٠-٢١).

(٥) هي: أسماء بنت أبي بكر -عبد الله بن أبي قحافة عثمان، الصديق، أم عبد الله، القرشية التيمية،

-

شيئاً في سقط<sup>(١)</sup> فكان عندها حتى قتل ابنها عبداً لله وأخذ<sup>(٢)</sup> فبعثت في طلبه من  
وجده وجاءها به فسجدت شكراً لله<sup>(٣)</sup>.

فأما الجواب عن قوله -ﷺ- : (( إذا رأيتم أهل البلاء<sup>(٤)</sup> فسلوا  
العافية ))<sup>(٥)</sup> فنقول: لا ينافي ذلك السجود، فنجمع بينهما.

وأما حديث أنس فعنه ثلاث أجوبة:

أحدها: أن النبي -ﷺ- كان يسجد لما جاء المطر ولما انقطع فلم ينقله  
الراوي لأنه لم يكن غرضه.

. والثاني: يحتمل أن يكون الوقت ضاق عن السجود، فاشتغل النبي -ﷺ-  
[بالصلاة]<sup>(٦)</sup>.

---

وكانت تُعرف بذات النطاقين، حدث عنها: ابنها عبد الله الزبير وعروة؛ وابن عباس وعدة، توفيت  
-رضي الله عنها- بعد مقتل ابنها عبد الله بليال سنة ثلاث وسبعين.

انظر ترجمتها في: تهذيب الكمال ١٢٣/٣٥، سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٢، الإصابة ١٢/٨-١٣.

(١) هكذا في أوب، والمرجع اخلال عليه.

وفي ج: سقط، ولعله هو الصواب، إذ معناه: شيء يُعبأ فيه الطيب وما أشبهه من أدوات النساء.

انظر: لسان العرب ٣١٥/٧.

(٢) في ج: وأخذه.

(٣) انظر: الأوسط ٢٨٩/٥.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٠٥/٢٤، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٩٠/٢: "إسناده حسن،  
وفي بعض رجاله كلام".

(٤) في ج: البلى

(٥) سبق تخريجه ص ٩٠٥.

(٦) ما بين المعرفتين ساقط من أ، ومثبت في نسخة ب وج.

والثالث: أن ترك النبي -ﷺ- السجود لا<sup>(١)</sup> يدل على أنه ليس بمستحب<sup>(٢)</sup>،  
 ألا ترى أنه توطأ ثلاثاً ثلاثاً مرة، وتوطأ مرتين مرتين دفعة أخرى، وتركه الثلاث  
 في الدفعة الثانية لا يدل على أنها غير مستحبة<sup>(٣)</sup>، وكذلك استسقى النبي -ﷺ-  
 مرة بصلاة وخطبة، واستسقى مرة أخرى بغير صلاة وخطبة، فلم يدل تركه  
 الخطبة والصلاة على أن ذلك لا يستحب/ في الاستسقاء<sup>(٤)</sup> ./  
 وأما قولهم: إن العبد لا يخلو من نعم متواصلة، ولو استحب سجود الشكر  
 لذلك لم يف .

فالجواب عنه أن تلك النعم باطنة والسجود يستحب للظاهرة<sup>(٥)</sup>، وقد

---

ويمكن أن يجاب أيضا أنه -ﷺ- ترك السجود حيثئذ، لأنه فيه مشقة، لأنه كان على المنير.  
 انظر: المجموع ٧٠/٤.

(١) في ج: لم.

(٢) انظر: المغني ٣٧٢/٢، المجموع ٧٠/٤.

فترك النبي -ﷺ- فعل المستحب في بعض الأحيان قد يكون لبيان عدم وجوبه.  
 (٣) بل كل ذلك سنة.

انظر: مراتب الإجماع ص ١٩، اللباب ص ٦٠-٦٢.

(٤) ما بين المائلين ساقط من جـ.

وقد بحث المؤلف هذه المسألة في كتاب الاستسقاء.

(٥) انظر: المهذب ٦٧/٤، المجموع ٦٨/٤، مغني المحتاج ٢١٨/١.

ثم لا يخلو إما أن يكون هذا السجود فيه أو في غيره، فإن كان بسبب فيه، مثل: أن بشر بمولود، أو  
 قدوم غائب، أو شفاء مريض، أو غيرها من حدوث النعم وانكشاف البلاء فيستحب إظهاره.  
 وإن كان بسبب في الغير، فلا يخلو إما أن يكون هو معذور فيه، مثل أن يرى زمناً مقعداً فالمستحب  
 ألا يظهره، وإن كان هو غير معذور مثل أن يرى شريكاً متهاكاً بمتاعاً بالفسق والفجور فيستحب  
 أن يظهره لعل ذلك يهونه على التوبة والإنابة إلى الله...".

جرت العادات بالتفرقة بين الأمرين، فإن الناس يهنؤون من سلم منزله (من)<sup>(١)</sup>  
الحريق ومن نجا من الغرق وأشباه ذلك<sup>(٢)</sup>، ووردت السنة أيضا بالتفرقة بينهما.

---

انظر: التعليقة ٢/٩١٠-٩١١، التهذيب ٢/١٩٩، التحقيق ص ٢٣٦.

(١) في أوب : في، والثواب ما في جـ.

(٢) انظر: المبدع ٢/٣٣.

فصل: وصفة سجود الشكر أن يفعل كما يفعل سجود التلاوة، والشرائط  
فيهما واحدة على الوجه التي ذكرناها فيما تقدم<sup>(١)</sup>، غير شيء واحد، وهو أن  
سجود الشكر لا يفعل في الصلاة، ومن فعله في صلاته فقد بطلت<sup>(٢)</sup>، فأما سجدة  
(ص) ففيها وجهان:

أحدهما: لا يجوز فعلها في الصلاة، لأنها سجدة الشكر<sup>(٣)</sup>.

والثاني: يجوز فعلها في الصلاة، لأن سببها الذي تعترض هو القراءة من  
الصلاة فأشبهت سجود التلاوة<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: المهذب ٤/٦٧، التعليقة ٢/٩١١، الغاية القصوى ١/٣١٠، فتح العزيز ٤/١٠٦.

(٢) وهذا بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: التهذيب ٢/١٩٩، الرسيط ٢/٦٨١، المجموع ٤/٦٨، التحقيق ص ٢٣٧، مغني المحتاج ١/٢١٨.

(٣) وتبطل صلاته إن قرأها عامداً، وهو أصح الوجهين.

انظر: البيان ٢/٢٩٩، روضة الطالبين ١/٤٠١، فتح العلام ص ٢٢٦، مغني المحتاج ١/٢١٥.

(٤) انظر: المهذب ٤/٦٠، نهاية المحتاج ٢/٩٥.

## باب: أقل ما يجزئ من عمل الصلاة:

ذكر الشافعي شرائط الصلاة التي لا بد منها<sup>(١)</sup>، وجملته أنها في الصلاة الرباعية خمس وأربعون خصلة، ثمانية منها قبل الدخول في الصلاة، وثمانية في كل ركعة<sup>(٢)</sup> غير الركعة الأخيرة، فإنها ثلاث عشرة خصلة.

فأما اللواتي قبل الدخول في الصلاة، فهي: الطهارة من الحدث، وطهارة البدن، والثوب من النجس، وطهارة البقعة التي يصلي عليها، وستر العورة، والعلم بدخول الوقت، واستقبال القبلة، والنية، والتكبير<sup>(٣)</sup>.

. وأما اللواتي في كل ركعة: فالقيام، وقراءة الفاتحة، والركوع حتى تطمئن راکعاً، والرفع منه حتى تطمئن قائماً، والسجود على الجبهة حتى يمكنها مطمئناً، والرفع حتى تمكن قاعداً، والسجدة الثانية مثل الأولى، والرفع إلى القيام والقعود،

---

(١) تباينت آراء علماء الشافعية في عدد أقل ما يجزئ من عمل الصلاة، بناء على ما ذكره الشافعي في مختصر المزني ص ٢١.

فمنهم من ضم الأركان ما يعد من الشروط، فعد أقل ما يجزئ من العمل في الصلاة الرباعية بخمس وأربعين خصلة، وفي الثلاثية بسبع وثلاثين، وفي الثنائية بتسع وعشرين خصلة. ومنهم من عدها أربع وخمسون في الرباعية، واثنان وأربعون في الثلاثية، وثلاثون خصلة في الثنائية، وعد الشروط بخمسة.

ومنهم من زاد ومنهم من نقص عن ذلك.

فانظر تفصيل ما سبق في: التلخيص ص ١٦٠-١٦٣، الحاوي الكبير ٢/٢٣٢-٢٣٣، التعليقة ١٤٩/٢، التهذيب ٩١٣-٩١٢/٢.

(٢) نهاية ل ٢٧ جـ.

(٣) فهذه كلها من الشروط - عدا النية والتكبير - فهي أركان عند جمهور الشافعية.

انظر: اللباب ص ٩٥-٩٧ و٩٨، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٦-٣٧ و٤٢، المذهب ٣/٥١٢، التهذيب ١٤٩/٢.

ونزيد في الركعة الأخيرة: الجلوس، والتشهد، والصلاة على النبي -ﷺ-، والتسليم الأولى، ونية الخروج من الصلاة على أحد الوجهين<sup>(١)</sup>.

فإن كانت صلاة المغرب ففرائضها سبع وثلاثون خصلة، / وتسقط ثمانى ٧٦/أ خصال لنقصان الركعة عن الرباعية.

وإن كانت صلاة الفجر نقصت ست عشرة خصلة لنقصان ركعتين،

وتبقى تسع وعشرون خصلة. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهو الأصح عند جمهور العراقيين، وهو قول ابن سريج وابن القاص والمصنف والشيروازي. والوجه الثاني: أن ذلك سنة ولا يجب وهو الأصح عند الخراسانيين، وهو قول الأكثرين من أصحاب الشافعي، وصححه الرافعي والنووي.  
انظر: فتح العزيز ٥٢١/٣، المجموع ٤٧٦/٣.



مسألة: قال: وإن كان لا يحسن أم القرآن فيحمد الله ويكبره إلى آخر الباب<sup>(١)</sup>.

إذا كان لا يحسن أم القرآن، وهو يحسن<sup>(٢)</sup> قرآنا غيرها فيجب عليه أن يقرأ قدر الفاتحة، وهل يجب عليه قدر أي الفاتحة وحروفها<sup>(٣)</sup> أو قدر أيها حسب؟<sup>(٤)</sup> في ذلك قولان:

نقل المزمي عنه أنه يجب عليه سبع آيات تجمع<sup>(٥)</sup> قدر حروف الفاتحة<sup>(٦)</sup>. وقال في كتاب استقبال القبلة: يجب قدر سبع آيات قصاراً كن أو طوالاً،

---

(١) انظر: مختصر المزمي ص ٢١.

(٢) في جـ: وهو لا يحسن.

(٣) وحروفها: ساقطة من ب وجـ.

(٤) نهاية ل ١٣ ب.

(٥) تجمع: ساقطة من ب وجـ.

(٦) انظر: مختصر المزمي ص ٢١.

وهو الأصح عند جمهور الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٣٣، المذهب ٣/٣٧٤، الوسيط ٢/٦١٢، الغاية القصوى ١/٢٩٧، حلية العلماء ١/١٨٦، المجموع ٣/٣٧٥.

ولا يشترط -على الأصح- أن يكون كل آية بقدر آية، بل يجزئه أن يجعل آيتين بدل آية بحيث يكون مجموع الآيات لا ينقص عن حروف الفاتحة.

وفي وجه: يشترط أن يعدل حروف كل آية من البدل حروف آية من الفاتحة على الترتيب مثلها أو أطول.

وهذا الوجه ضعفه البغوي والأصحاب.

انظر: التهذيب ٢/١٠٥، فتح العزيز ٣/٣٣٧-٣٣٨، روضة الطالبين ١/٣٥٠، التحقيق ص ٢٠٤، مغني المحتاج ١/١٦٠.

وسواء قرأهن من سورة واحدة أو من سور<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول أن قضاء<sup>(٢)</sup> شهر رمضان يجب فيه اعتبار الأيام دون الزمان، فكذاك يجب أن يكون في مسألتنا مثله<sup>(٣)</sup>، ووجه ما نقله المزني هو أن الفاتحة تشتمل على آيات وحروف، وقد ثبت أن الآيات معتبرة فكذاك يجب أن يكون الحروف معتبرة<sup>(٤)</sup>. ويفارق قضاء رمضان مسألتنا في الحكم من وجهين:

أحدهما: أن تفاضل الزماني يشق حصره ولا يعرفه إلا أقل الناس، فلذلك عفي عنه وصار بمثابة جواز تقديم النية في الصوم على طلوع الفجر لأجل المشقة، وفي مسألتنا لا تلحق المشقة في اعتبار حروف الفاتحة فلم تسقط<sup>(٥)</sup>.

والثاني: أن أداء الصوم لا يعتبر فيه قصر الزمان وطوله، ويجوز أدائه على الاختلاف في ذلك وكذاك قضاؤه، وأما الواجب من القراءة فلا يختلف حكمه حال الأداء، فكذاك يجب أن لا يختلف بدله حال القضاء.

**فصل:** إذا لم يكن يحسن شيئاً من القرآن لصلاة فيجب عليه أن يذكر الله تعالى<sup>(٦)</sup> بما ورد في الأثر الذي رواه<sup>(٧)</sup> ابن أبي أوفى أن رجلاً جاء إلى النبي -ﷺ-

---

(١) انظر: الأم ٢٠٢/١.

(٢) في ج: نقصان.

(٣) انظر: التهذيب ١٠٥/٢، البيان ١٩٦/٢، المجموع ٣٧٥/٣، مغني المحتاج ١٦٠/١.

(٤) انظر: المهذب ٣٧٤/٣، الحاوي الكبير ٢٣٣/٢، فتح العزيز ٣٣٧/٣.

(٥) انظر: المجموع ٣٧٥/٣، مغني المحتاج ١٦٠/١.

(٦) نص عليه الإمام الشافعي في الأم ٢٠٢/١.

ولا خلاف بين الأصحاب في وجوب ذلك عليه إن لم يحسن شيئاً من القرآن.

انظر: الحاوي الكبير ٢٣٤/٢، التهذيب ١٠٤/٢، التعليقة ٩١٤/٢، البيان ١٩٧/٢، المجموع ٣٧٦/٣،

مغني المحتاج ١٦٠/١.

(٧) نهاية ل ٢٨ جـ.

: فقال: يا رسول الله، إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن، فعلمي ما يجزيني  
عنه فقال: قل سبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا  
بالله<sup>(١)</sup>.

واختلف أصحابنا في هذه المسألة على وجهين:

فقال أبو علي الطبري: يتعين عليه هذه الكلمات المنقولة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو إسحاق المروزي: لا يتعين<sup>(٣)</sup>، لأن هذا الذكر هو بدل عن القراءة

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: ما يجزئ الأمي والأعجمي من القرآن ١/٥٢٠)،  
والنسائي في سننه (كتاب الافتتاح، باب: ما يجزئ من القراءة لمن لا يحسن القرآن ٢/١٤٣)، وأحمد  
في المسند ٥/٤٧٠، وعبد بن حميد في المنتخب ص ١٨٦، وعبد الرزاق في المصنف ٢/١٢١، وابن  
خزيمة في صحيحه ١/٢٧٣ والدارقطني في سننه ١/٣١٤، والحاكم في المستدرک ١/٢٤١، والبيهقي في  
السنن الكبرى ٢/٥٣٢.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١/٤٢٦: "فيه إبراهيم السكسكي ضعفه النسائي".

وقال في تقريب التهذيب ١/٦٠: "صدوق ضعيف الحفظ".

ولهذه العلة ذكره النووي في خلاصة الأحكام ١/٣٨٣ في فصل الضعيف، وقال في المجموع ٣/٣٧٦  
:"رواه أبو داود والنسائي بسند ضعيف".

والحديث صححه الحاكم في المستدرک ١/٢٤١، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصححه أيضاً ابن  
خزيمة ١/٢٧٣، وابن السكن كما في خلاصة البدر المنير ١/١٢١، وذكر الألباني في إرواء  
الغليل ٢/١٣ أنه حسن لوجود متابعة له عند الطبراني، وقد جرد إسناده المنذري في الترغيب  
٢/٢٤٧، وحسنه الأرناؤوط في تحقيق صحيح ابن حبان ٥/١١٧.

(٢) انظر: المهذب ٣/٣٧٤، التهذيب ٢/١٠٥، حلية العلماء ١/١٨٧، البيان ٢/١٩٨.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

وهو الصحيح من المذهب عند جماهير الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ١/١٨٧، فتح العزيز ٣/٣٤٢، المجموع ٣/٣٧٧، روضة الطالبين ١/٣٥١.

التي هي بدل عن الفاتحة، فإذا كانت تلك القراءة غير متعينة فكذلك بدلها<sup>(١)</sup>.  
 فإذا قلنا: يتعين عليه هذه الكلمات فقال أبو إسحاق المروزي: يجب عليه  
 أن يضيف إلى هذه الكلمات من الذكر<sup>(٢)</sup> ما يحصل له بالجميع قدر الفاتحة<sup>(٣)</sup>.  
 وقال أبو علي الطبري: يجرؤه هذه الكلمات<sup>(٤)</sup>، لأن النبي -ﷺ- نص  
 عليها، وإنما يسوغ الاجتهاد مع عدم النص<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر: المذهب ٣/٣٧٤، مغني المحتاج ١/١٦٠.

(٢) لا من الألفاظ المفردة.

انظر: فتح العزيز ٣/٣٤٢، المجموع ٣/٣٧٧.

(٣) قال صاحب البيان ٢/١٩٨: "والأولى أن يضيف إليه ما روي في بعض الأخبار (ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن)".

(٤) انظر: المذهب ٣/٣٧٤، حلية العلماء ١/١٨٧.

(٥) وهذا هو اختيار المؤلف -رحمه الله- كما ذكر الرافعي في فتح العزيز ٣/٣٤٢، وصححه العمراني في البيان ٢/١٩٨.

وردّ هذا بأن سكوته -ﷺ- لا ينفي الزيادة على هذه الأذكار.

انظر: المجموع ٣/٣٧٧، مغني المحتاج ١/١٦٠.

فصل: قال الشافعي: إذا كان لا يحسن القرآن ولا غيره من الذكر فإنه يجب<sup>(١)</sup> أن يقوم قدر سبع آيات ويسقط عنه الفرض<sup>(٢)</sup>، لأن القراءة والذكر ركن، فوجب أن يسقط عند العجز كسائر الأركان<sup>(٣)</sup>.

قال أبو إسحاق المروزي: هذا إذا لم يستطع أن يتعلم، أو استطاع فلم يجد من يعلمه، أو وجد لكن ضاق به الوقت، فأما إذا قدر على إحدى هذه الشرائط فإن الفرض لا يسقط عنه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في ج: لا يجب.

(٢) وهذا هو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المذهب ٣/٣٧٤، البيان ٢/١٩٨، المجموع ٣/٣٧٩.

(٣) ولا يسقط الوقوف لأنه واجب مقدور عليه.

انظر: مغني المحتاج ١/١٦٠، كفاية الأخيار ١/٢٠٨.

(٤) لأنه ترك القراءة مع القدرة، فأشبهه إذا تركها وهو يحسن.

انظر: المذهب ٣/٣٧٤.

فصل: فإذا كان يحسن بعض الفاتحة، هل يقرأ ما يحسنه ويكرره حتى يحصل له قدر جميعها، أو يتمم<sup>(١)</sup> ذلك بغير الفاتحة؟ فيه وجهان: أحدهما: يكرر ما يحسنه من الفاتحة<sup>(٢)</sup>، لأن ما يعيده أقرب إلى ابتداء به من غيره<sup>(٣)</sup>. والوجه الآخر: يتمم الفاتحة بغيرها، ولا يعيد ما قرأه منها<sup>(٤)</sup>، لأنه قد أسقط فرض نفسه مرة<sup>(٥)</sup>. وهكذا إذا كان يحسن من غير الفاتحة أقل من قدرها هل يكرر ما يحسنه أو يتممه بالتسبيح وغيره من الذكر؟ على الوجهين المذكورين.

(١) في ج وب: أو يتم.

(٢) انظر: التعليقة ٩١٤/٢، روضة الطالبين ٣٥٢/١.

(٣) انظر: المهذب ٣٧٤/٣، فتح العزيز ٣٤٤/٣.

(٤) وهو الأصح.

انظر: التهذيب ١٠٥/٢، حلية العلماء ١٨٧/١، التحقيق ص ٢٠٥.

(٥) انظر: البيان ١٩٦/٢.

وأما إذا لم يحسن إلا بعض الفاتحة ولم يحسن بدلا من الذكر؛ وجب تكرار ما يحسنه حتى يبلغ قدرها بلا خلاف.

انظر: فتح العزيز ٣٧٥/٣، المجموع ٣٧٥/٣.

باب: حول القراءة وقصرها.

قال: (وأحب<sup>(١)</sup>) أن يقرأ في الصباح مع أم القرآن بطوال المفصل<sup>(٢)</sup>،

وفي الظهر شيبها بقراءة الصبح، وفي العصر بنحو ما يقرأ في العشاء .

قال: (وأحب<sup>(٣)</sup>) أن يقرأ في العشاء سورة الجمعة ﴿إذا جاءك

المنافقون﴾ ، وفي المغرب بالعاديات وما أشبهها<sup>(٤)</sup>.

ورافقنا أبو حنيفة / إلا أن الكرخي قال: الاعتبار عند أبي حنيفة /<sup>(٥)</sup>

بالآيات دون السور، فيقرأ في الأولى من الصبح ما بين الثلاثين آية إلى الستين،

---

(١) في أ: واجب، والتصويب من ب وجـ.

(٢) المفصل: المميز المبين، سمي بذلك لكثرة الفصول فيه بين السور بيسم الله الرحمن الرحيم ومثال

الطوال المفصل على الراجح: الحجرات و﴿اقتربت الساعة﴾ والرحمن، وأوساطه: ﴿والشمس

وضحاها﴾ و﴿الليل إذا يغشى﴾ ، وقصاره كالعصر والصمد.

وقيل طواله من الحجرات إلى عم ، ومنها إلى الضحى أوساطه، ومنها إلى آخر القرآن قصاره.

انظر: المغني لابن باطيش ١/١١٧، المجموع ٣/٣٨٤، مغني المحتاج ١/١٦٣.

(٣) في أ : واجب، والتصويب من ب وجـ.

(٤) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

وهذا هو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٩، التنبيه ص ٢٧، التهذيب ٢/١٠١، روضة الطالبين ١/٣٥٣،

مغني المحتاج ١/١٦٣.

وهو مذهب الإمام مالك وأصحابه.

انظر: التفريع ١/٢٢٧، التاج والإكليل ١/٥٣٧، المعونة ١/٩٥، جواهر الإكليل ١/٧١، أسهل

المدارك ١/٢١٧-٢١٨.

وبه قال الإمام أحمد، وهو المذهب وهو جمهور أصحابه.

انظر: المستوعب ٢/١٤٣-١٤٤، المبدع ١/٤٤٣، الإنصاف ٢/٥٥.

(٥) ما بين المائلين ساقط من جـ.

ويقرأ في الثانية ما بين العشرين إلى الثلاثين آية<sup>(١)</sup>.

ودليلنا ما روى قطبة بن<sup>(٢)</sup> مالك<sup>(٣)</sup> قال: سمعت النبي -ﷺ- يقرأ في الفجر

﴿وَالنَّحْلَ بِاسْمِهَا طَلَعَ نَضِيدٌ﴾<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>، وروي (أنه -ﷺ- قرأ في الفجر<sup>(٦)</sup>

بالواقعة<sup>(٧)</sup>، وروي أنه -ﷺ- قرأ يوم الجمعة في الفجر ﴿تَنْزِيلٌ﴾ السجدة

---

(١) انظر: تحفة الفقهاء ١/١٣١، بدائع الصنائع ١/٤٨٠.

وقد اختلفت الروايات في القدر المستحب من القراءة في الصلوات، وأكثرها اختلافا القراءة في صلاة الفجر، فروى محمد بن الحسن في الأصل: أنه يقرأ في الركعتين جميعا بأربعين آية سوى الفاتحة، وذكر في الجامع الصغير أنه يقرأ بأربعين أو خمسين أو ستين آية.

وروى الحسن في المجرد: أنه يقرأ ما بين ستين إلى مائة.

وروى الكرخي ما ذكره المؤلف.

والمختار في المذهب هو عدم التقدير لذلك.

انظر تفصيل هذه المسألة في المصادر السابقة، الهداية ١/٥٤، البناية ٢/٢٨١، البحر الرائق ١/٣٦١، رد المختار على المختار ٢/٢٦١.

(٢) نهاية ل ٢٩ ج.

(٣) هو الصحابي الجليل قطبة بن مالك الثعلبي، ويقال الذبياني، سكن الكوفة، وروى عن النبي -ﷺ- وزيد بن أرقم، وروى عنه: الحجاج بن أيوب مولى بني ثعلبة، وابن أخيه زياد بن علاقة وآخرون.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٣٦، الاستيعاب ترجمة ٢١٤٣، الإصابة ٥/٣٤٠.

(٤) سورة ق، الآية ١٠.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: القراءة في الصبح ١/٣٣٧).

(٦) في ب وج: الفاتحة.

(٧) أخرجه أحمد في المسند ٦/١١٧، وابن خزيمة في صحيحه ١/٢٦٥، والحاكم في المستدرک ١/٢٤٠.

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ١/٢٤٠: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي في تلخيصه.



﴿هل أتى على الإنسان﴾<sup>(١)</sup> .

وقال عمرو بن حُرَيْث<sup>(٢)</sup> : سمعت رسول الله -ﷺ- يقرأ في الفجر : ﴿فلا أقسم بالخنس﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما الظهر فروى أبو سعيد الخدري قال: حَزَرَ<sup>(٤)</sup> قيام رسول الله -ﷺ- في الظهر قدر ثلاثين آية من حم السجدة<sup>(٥)</sup>، وأما العصر وهي الثانية من صلاتي جميع النهار فأشبهت العشاء التي هي الثانية من صلاتي جميع الليل.  
وروي (أن النبي -ﷺ- قرأ في العشاء بسورة الجمعة، و﴿إذا جاءك المنافقون﴾<sup>(٦)</sup> .

---

وصححه الشيخ البنا في الفتح الرباني ٢٣٣/٣، والألباني في صفة الصلاة ص ١٠٩ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الجمعة، باب: ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ٤٧٩/٢)، ومسلم في صحيحه (كتاب الجمعة، باب: ما يقرأ في يوم الجمعة ٥٩٩/٢).

(٢) هو الصحابي الجليل عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان المخزومي القرشي، أبو سعيد الكوفي، روى عن النبي -ﷺ- وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب، وروى عنه: إسماعيل بن أبي خالد والحسن العرنبي والمغيرة بن سبيع وآخرون، توفي -ﷺ- سنة خمس وثمانين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٣/٦، سير أعلام النبلاء ٤١٧/٣، العبر ١٠٠/١ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: القراءة في الصبح ٣٣٦/١).

(٤) في ج: حَزَزَ .

والحزر هو: التقدير والخرص، يقال: حزر الشيء يحزره حَزْراً : قدره بالتحدس .

انظر: لسان العرب ١٨٥/٤، القاموس المحيط ٥٨/٢ .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر ٣٣٤/١).

(٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان) ١٥٩/٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٦/٣ من

حديث جابر بن سمرة -رضي الله عنه- .

وكان عثمان بن عفان -رحمة الله عليه- يقرأ في العشاء بأوسط  
المفصل<sup>(١)</sup>.

وأما المغرب فيروى (أن ابن مسعود قرأ فيها بقل هو الله أحد)<sup>(٢)</sup>.  
وقال هشام بن عروة: كان أبي يقرأ في المغرب مثل ما يقرؤون والعاديات  
ونحوها<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: قد روى زيد بن ثابت (أن النبي ﷺ - كان يقرأ في المغرب بطول  
الطولين وهما الأنعام والأعراف)<sup>(٤)</sup>.

قلنا: نعارضه بما روى جابر قال: كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه/ عليه ٧٧/أ  
وسلم المغرب ثم ننصرف إلى دورنا في بني سلمة ونحن نرى مواقع النبل<sup>(٥)</sup>.  
ولا يجوز أن يستوعب النبي ﷺ - إحدى السورتين في قدره ذلك الزمان  
مع ترتيل قراءته، فإما أن تسقط الخبرين لتعارضهما أو نجمع بينهما فنقول: قرأ

---

والحديث قال عنه محقق الإحسان الشيخ شعيب الأرناؤوط ١٥٠/٥: "إسناده ضعيف".

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٩٦/١.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٩٤/١.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: قدر القراءة في المغرب ٥٠٩/١).

وذكر أبو داود بعده: قال ابن جريج: سألت أنا وابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه: المائدة  
والأعراف.

قلت: والحديث في صحيح البخاري ٣١٣/٢ بدون تفصيل طول الطولين.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢٨٢/٤، وعبد الزاق في المصنف ٥٥٢/١، وأبو يعلى في مسنده ٤١٦/٢،

وعبد بن حميد في مسنده ص ٣١٦، والحديث صحح إسناده الشيخ الألباني في صفة الصلاة ص ١١٥،

وشعيب الأرناؤوط في تحقيق مسند أحمد ٤١٢/٢٢.

شيئاً من الأعراف قبل نزول جميعها، أو الآية المذكور فيها قصة أصحاب الأعراف، وكذلك<sup>(١)</sup> القول في سورة الأنعام<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.

---

(١) في ب وجد: فكذلك.

(٢) قلت: بل الجمع أن يكون النبي -ﷺ- قد قرأ بطول الطولين أو بأحدهما في الركعتين أحياناً - كما هو في صحيح البخاري ٣١٣/٢، وسنن النسائي ١٧٠/٢ - وقد نقل هذا وثبت، فلا يرد بمجرد الرأي، إذ التسليم أسلم مع إمكان حصول ذلك . والله أعلم.

(٣) نهاية ل ١٤ ب.

فصل: قال في الأمام: وإذا ارتج<sup>(١)</sup> على الإمام فتح عليه بعض

المؤمنين<sup>(٢)</sup>.

وهذا صحيح<sup>(٣)</sup>، لما روى المسور بن يزيد<sup>(٤)</sup> قال: صليت مع رسول الله -

ﷺ - فترك شيئاً من القرآن، فقال: رجل يا رسول الله: تركت آية كذا وكذا،

قال: فهلا<sup>(٥)</sup> أذكرتها؟ قال: كنت أرى أنها نسخت<sup>(٦)</sup>.

وروى ابن عمر أن النبي -ﷺ- التبست عليه آية في الصلاة، فلما فرغ قال

لأبي بن كعب: أصليت معنا؟ قال: نعم، قال: فما منعك؟<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ارتج: أي اضطرب وأغلق عليه.

انظر: لسان العرب ٢/٢٨٢، القاموس المحيط ١/٢٥٩.

(٢) لم أقف على نصه في الأمام.

(٣) وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: التبصرة ص ٤٥٨، التهذيب ٢/١٦٠، البيان ٢/٢٠٥، المجموع ٤/٢٤٠، مغني المحتاج ١/١٩٦.

(٤) هو الصحابي الجليل مسور بن يزيد الأسدي الكاهلي المالكي، روى عن النبي -ﷺ-، وروى عنه يحيى بن كثير الكاهلي.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٧/٥٨٣، أسد الغابة ترجمة ٤٩٢٧، الإصابة ٦/٩٥.

(٥) في ج: فهل.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: الفتح على الإمام في الصلاة ١/٥٥٨، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) ٤/٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٠٠، والحديث جود إسناده النووي في المجموع ٤/٢٤١، والألباني في صحيح سنن أبي داود ١/١٧١.

(٧) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: الفتح على الإمام في الصلاة ١/٥٥٩، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) ٤/٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٠٠.

والحديث قال عنه النووي في خلاصة الأحكام ١/٥٠٣: "رواه أبو داود بإسناد صحيح"، وجود إسناده الخطابي في معالم السنن ١/٤٢٩، وابن القيم في تهذيب سنن أبي داود ١/٤٢٨، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/١٧١.

فإن قيل: قد روى أبو إسحاق<sup>(١)</sup> عن الحارث عن علي - كرم الله وجهه -  
 أن النبي ﷺ - قال له : لا تفتح على الإمام في الصلاة<sup>(٢)</sup>.  
 قال: قال أبو داود : لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث  
 ليس هذا منها<sup>(٣)</sup>، وكان يحيى بن سعيد وابن مهدي<sup>(٤)</sup> لا يرويان أحاديث أبي  
 إسحاق عن الحارث<sup>(٥)</sup>.  
 ويدل على وهن رواية الحارث<sup>(٦)</sup> ما روى أبو عبد الرحمن

---

(١) هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحاق السبيعي الكوفي، روى عن: معاوية وابن عباس والبراء بن عازب وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ -، وعن كثير من كبار التابعين، كشرح القاضي والحارث الأعور، وحدث عنه: ابن سيرين والزهري وقتادة وسفيان بن عيينة وخلق كثير، وقرأ القرآن على الأسود بن يزيد، وهو ثقة حجة بلا نزاع، توفي - رحمه الله - سنة سبع وعشرين ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣١٣/٦، سير أعلام النبلاء ٣٩٢/٥، شذرات الذهب ١٧٤/١.  
 (٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: النهي عن التلقين ٥٥٩/١، والحديث قال عنه النووي في المجموع ٢٤١/٤: "الحديث ضعيف جداً، لا يجوز الاحتجاج به، لأن الحارث الأعور ضعيف باتفاق المحدثين معروف بالكذب"، وضعف الحديث أيضاً الخطابي في معالم السنن ٤٢٩/١، وابن القيم في تهذيب سنن أبي داود ٤٢٨/١، والألباني في ضعيف الجامع الصغير ص ٩٢٨.  
 (٣) انظر: سنن أبي داود ٥٦٠/١.

(٤) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، أبو سعيد البصري اللؤلؤي، كان إماماً حجة، قدوة في العلم والعمل، محدث كثير الحديث، روى عن سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج ومالك بن أنس وأمم سواهم، وحدث عنه: ابن المبارك وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن أبي شيبة وآخرون، توفي - رحمه الله - سنة ثمان وتسعين ومائة، ودفن بالبصرة.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٩/٣-٦٣، تاريخ بغداد ١٠/٢٤٠، تذكرة الحفاظ ١/٣٢٩.

(٥) انظر: الجرح والتعديل ٣/٧٩، ميزان الاعتدال ١/٤٣٦.

(٦) نهاية ل ٣٠ ج.

السُّلَمي<sup>(١)</sup> عن علي<sup>(٢)</sup> - عليه السلام - قال: (إذا استطعمكم الإمام فأطعموه واستطعامه سكوته عن القراءة)<sup>(٣)</sup> والله [أعلم]<sup>(٤)</sup> بالصواب.

---

(١) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة ، أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي، قرأ القرآن، وجوده ومهر فيه، وعرض على عثمان وعلي بن أبي طالب وابن مسعود، تابعي ثقة، حدث عن: حذيفة بن اليمان وخالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص، وأخذ عنه القرآن: عاصم بن أبي النجود وعطاء بن السائب والشعبي، وعدد كثير، توفي - رحمه الله - سنة أربع وسبعين وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٧٢/٦، تهذيب الكمال ٤٠٨/١٤، تاريخ الإسلام ٢٢٢/٣.

(٢) في ج: سقطت كلمة (علي).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠٢/٣.

والحديث ذكره النووي في خلاصة الأحكام ٥٠٦/١ في فصل الضعيف والله أعلم.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

باب: الصلاة بالنجاسة ومواضع الصلاة من مسجد وغيره.

مسألة: قال الشافعي: "وإذا صلى الجنب يقوم أعاد ولم يعيدوا"<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، وعندنا أن الجنب والمحدث إذا صلى يقوم، فإن صلاته لا

تصح ويجب عليه إعادتها سواء علم بذلك<sup>(٢)</sup> أو لم يعلم<sup>(٣)</sup>.

وأما المأمومون فإنه ينظر:

فإن علموا حاله وجبت عليهم الإعادة<sup>(٤)</sup>.

وإن لم يعلموا لم يجب عليه الإعادة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٢) في أثناء الصلاة.

(٣) حتى فرغ من الصلاة.

وهذا لا خلاف فيه، فالطهارة من الحدث شرط في صحة الصلاة.

انظر: الإفصاح ١/١١٤، مختصر القدوري ص ٢٦، التلخيص ١/٩٤، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٦-

٣٧، الكافي لابن قدامة ١/١٠٧.

(٤) وأثموا بذلك، وصلاتهم باطلة بالإجماع، إذ الصلاة خلف المحدث لمن علم حاله محرمة اتفاقاً.

انظر: فتح العزيز ٤/٣١٢، المجموع ٤/٢٥٦.

(٥) وسواء كان الإمام عالماً بحدث نفسه أولاً.

وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٨، وهو الصحيح المشهور من المذهب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٠، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٧، حلية العلماء ١/٢٢٩،

الوجيز ١/٥٥، التهذيب ٢/٢٦٦، روضة الطالبين ١/٤٥٦.

وقال الشافعي في مختصر البويطي: إن كان الإمام عالماً بحدثه لم تصح صلاة المأمومين، وإن كان

سأهيا صحت.

وغلط بعض الأصحاب هذه الرواية، وعدوها مما حكاه الشافعي عن مذهب مالك، وأن المعروف

عن الشافعي أنه لا إعادة على المأمومين وإن تعمد الإمام.

وصوب النووي إثبات القولين عن الشافعي، وأن المذهب هو الأول.

وإن علموا في أثناء الصلاة فإنهم ينوون مفارقتة ويتمون الصلاة ولا يستأنفون<sup>(١)</sup>؛ فإن لم ينووا مفارقتة بطلت صلاتهم<sup>(٢)</sup>، هذا مذهبننا.  
وبه قال من الصحابة: عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس<sup>(٣)</sup>.  
ومن الفقهاء الأوزاعي والثوري وأبو ثور<sup>(٤)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup> وإسحاق<sup>(٦)</sup>

انظر: التعليقة ٢/٩٢٠، فتح العزيز ٤/٣٢٤، المجموع ٤/٢٥٦-٢٥٧.

(١) في ب وج: يستأنفونها.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٨.

وهو المذهب بلا خلاف.

انظر: المذهب ٤/٢٥٦، البيان ٢/٤٠٢، المجموع ٤/٢٥٦.

قلت: وهذه المسألة مبنية على أصل عند الشافعي وأصحابه -رحمهم الله- وهو أن كل مصل يصلي لنفسه، ولا شراكة بين الإمام والمأموم، بل كل في صلاة نفسه أداءً وحكماً، وإنما معنى القدوة هي المتابعة في أفعال الإمام الظاهرة ليكون أحوط في إبعاد الصلاة عن السهر والغفلة.

انظر: تخریج الفروع على الأصول ص ١٠٢-١٠٣، الاصطلاح ١/٢٨٠.

(٣) وسيأتي ذكر رواياتهم في ثنایا كلام المؤلف ص ٨٨٢.

(٤) انظر نقل قول الأوزاعي والثوري وأبي ثور في: المجموع ٤/٢٦٠، البيان ٢/٤٠٠-٤٠١، الأوسط ٤/٢١٣.

(٥) وهو المذهب، وعليه أكثر أصحابه.

وروي عنه: يعيد المأموم أيضاً، أي إذا صلى يقوم وهو محدث فإنه يجب عليه وعليهم الإعادة بكل حال.

انظر: المحرر في الفقه ١/٩٨-١٠٠، المبدع ٢/٧٥، الإنصاف ٢/٢٦٨، المتع في شرح المنع ١/٥٦٦-٥٦٧.

(٦) انظر: مسائل أحمد وإسحاق للكوسج ١/٤٣٤.



وقال حماد بن أبي سليمان<sup>(١)</sup> وأبو حنيفة: يجب عليهم الإعادة، سواء علموا بحاله أو لم يعلموا<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: إن كان الإمام عالماً وجبت عليهم الإعادة، لأنه فاسق، والصلاة عنده لا تصح خلف الفاسق، وإن لم يكن عالماً أعاد (ولم يعيدوا)<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>. واحتج من نصر أبا حنيفة: بأنه اقتدى بمن لا صلاة له فوجب أن لا تصح صلاته، أصل ذلك إذا كان عالماً بحاله<sup>(٥)</sup>.

قالوا: ولأن كل من لا يصح الاقتداء به مع العلم بحاله يجب أن لا يصح الاقتداء به مع الجهل بحاله، أصل ذلك إذا بان أنه<sup>(٦)</sup> امرأة أو كافر<sup>(٧)</sup>.

---

(١) فروي عبدالرزاق عن الثوري قال: سمعت حماداً يقول: إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة القوم".

أخرجه في المصنف ٣٥٠/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٦٢/٢.

(٢) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣١، مختصر القدوري ص ٣٠، رؤوس المسائل ص ١٧٦.

(٣) في أ: يعتدوا.

(٤) نص عليه في المدونة الكبرى ٣٣/١.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفريع ٢٢٥/١، عقد الجواهر الثمينة ٢٠١/١، المعونة ١٥٤/١، جواهر الإكليل ١١٩/١.

(٥) انظر: بدائع الصنائع ٥٢٧/١.

وذلك لأن صلاة المأموم تابعة لصلاة الإمام صحة وفساداً، فهي كالمندرجة في ضمن صلاة الإمام، فيتنزل حدث الإمام منزلة حدث المأموم.

انظر: المبسوط ٢١٦/١، تأسيس النظر ص ٧٠-٧١، الهداية ٦٠/١.

(٦) العبارة في ج: "أصل ذلك إذا بان امرأة".

(٧) انظر: تبين الحقائق ١٤٤/١، الانتصار في المسائل الكبرى ٤٣٢/٢.

قالوا: ولأن صلاة الجماعة تفضل عن صلاة الفذ خمساً وعشرين درجة، وليس ذلك إلا من جهة الإمام<sup>(١)</sup>، فإذا بطلت صلاته يجب أن تبطل صلاتهم.

قالوا: ولأن الإمام إذا سها تعدى النقصان إلى المأموم، وإذا سجد الإمام تابعه حتى قلت: لو ترك الإمام السجود سجد المأموم، فإذا بطلت صلاته يجب أن تبطل صلاة المأموم<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا ما روى أنس أن النبي -ﷺ- دخل في الصلاة، وكبر وكبرنا<sup>(٣)</sup>، ثم أشار إلى القوم كما أنتم فلم نزل قياماً حتى عاد نبي الله ورأسه يقطر ماء<sup>(٤)</sup>، فمن الخبر أدلة ثلاثة:

أحدها: أنه أشار إليهم، ولو لم يكونوا في صلاة لكلهم.

والثاني: أنه قال: فلم نزل قياماً.

والثالث: أنه لم يأمرهم بإعادة تكبيرة الإحرام.

وروي عن البراء بن عازب أن النبي -ﷺ- صلى بقوم وليس هو على

---

(١) ولو كان حكمها حكم الانفراد لما كان لهذا الفضل معنى.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٢٤.

(٢) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٢٤.

(٣) في ج: فكبرنا.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٦٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٥٥٧.

وذكر ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٣٤ أنه اختلف في وصل هذا الحديث وإرساله، وقال الهيثمي

في مجمع الزوائد ٢/٦٩: "رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح".

وقد جاء الحديث بمعناه عن أبي بكره عند أبي داود في سننه ١/١٥٩، والبيهقي في السنن

الكبرى ٢/٥٥٦.

وصحح إسناده ابن حبان والنسوي في خلاصة الأحكام ٢/٦٩٦، والألباني في صحيح سنن أبي

داود ١/٤٥.

وضوء فتمت لهم وأعاد الصلاة<sup>(١)</sup>.

وروى الدارقطني عن البراء أن النبي -ﷺ- قال: ((أَيُّمَا رَجُلٍ صَلَّى بِقَوْمٍ وَهُوَ جَنْبٌ فَقَدْ مَضَتْ<sup>(٢)</sup> صَلَاتُهُمْ فَلْيَغْتَسِلْ ثُمَّ لِيَعِدْ الصَّلَاةَ ، وَإِنْ كَانَ مَحْدَثًا فَمِثْلَ ذَلِكَ))<sup>(٣)</sup>.

وروي أن عمر -رضي الله عنه- صلى بقوم وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٦٣/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٥٩/٢.  
والحديث قال عنه البيهقي في السنن الكبرى ٥٥٩/٢: "هو غير قوي"، وقال ابن الجوزي (كما في تنقيح التحقيق ١١٤٢/٢: "هذا حديث لا يصح، بقية بن الوليد مدلس، وعيسى بن عبد الله ضعيف، وجوير متروك، والضحاك لم يلق البراء".  
ولهذا كله ضعف الحديث ابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١٩١/١، وابن حجر في التلخيص الحبير ٣٥/٢، والزيلعي في نصب الراية ٦٠/٢.  
(٢) نهاية ل ٣١ جـ.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٦٤/١.

والحديث ضعفه ابن الجوزي -كما في تنقيح التحقيق ١١٤٢/٢، والزيلعي في نصب الراية ٦٠/٢، وأعله بما سبق في حديث البراء.

(٤) رواه الدارقطني في سننه ٣٦٤/١، وعبد الرزاق في المصنف ٣٤٧/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٥٨/٢.

قال شمس الحق العظيم آبادي في التعليق المغني ٣٦٥/١: "رواه هذا الحديث كلهم ثقات".

وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ٣٩٥/١ ما يخالف هذا: "وأن عمر صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأمرهم أن يعيدوا".

وروي عن علي<sup>(١)</sup> وابن عمر<sup>(٢)</sup> وابن عباس<sup>(٣)</sup> مثل ذلك، ولا يخالف لهم .  
ومن القياس<sup>(٤)</sup> أنه لم يجمع بين حدث الإمام والعلم بحاله ، فوجب أن لا  
تبطل صلاته ، أصل ذلك إذا أحدث الإمام قبل السلام في موضع السلام . وأصله

---

(١) فروى ابن أبي شيبة في المصنف ٤٩٦/١ ، وابن المنذر في الأوسط ٢١٣/٤ بإسنادهما عن أبي  
إسحاق عن الحارث عن علي - عليه السلام - قال : "إذا صلى الجنب بالقوم فأتم بهم الصلاة، أمره أن يغتسل  
ويعيد، ولا أمرهم أن يعيدوا".

والأثر ضعيف، لأنه من رواية أبي إسحاق عن الحارث الأعور، وهو ضعيف باتفاق المحدثين، وقد مر  
الكلام على ذلك.

وقد روي ما يخالف هذا الأثر، ففي مصنف عبد الرزاق ٣٥١/٢ ، وسنن الدارقطني ٣٦٥/١ والسنن  
الكبرى للبيهقي ٥٥٩/٢ : "أنه - عليه السلام - صلى بالناس وهو جنب فأعاد ثم أمرهم بالإعادة".

والأثر ضعيف، لأنه من رواية عمر بن خالد أبي مخنف الواسطي، وهو متروك الحديث، وهو الحفاظ  
بالكذب، قاله البيهقي في السنن الكبرى ٥٦٠/٢، وضعف الأثر النسوي في خلاصة  
الأحكام ٦٩٧/٢، وقال ابن حجر في الراية ١٧٣/١ : "إسناده واه".

وانظر تنقيح التحقيق ١١٤٣/٢ ، ونصب الراية ٦٠/٢.

وقد حاول ابن الترمذاني الحنفي في الجوهر النقي ٥٦٠/٢ إثبات رواية الإعادة عن علي - عليه السلام - بما  
في مصنف عبد الرزاق ٣٥١/٢ بإسناده عن أبي أمامة قال: صلى عمر بالناس وهو جنب فأعاد ولم  
يعد الناس، فقال له علي: قد كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا، قال: فتزولوا إلى قول علي، قال:  
قلت: ما نزلوا؟ قال: رجعوا، قال القاسم: وقال ابن مسعود مثل قول علي".

قلت: ولكن هذا الأثر لا يصح، وقد وهى إسناده ابن حجر في الدراية ١٧٣/١.

(٢) أثر ابن عمر رواه عبد الرزاق في المصنف ٣٤٨/٢ ، والدارقطني في سننه ٣٦٥/١، والبيهقي في  
السنن الكبرى ٥٥٩/٢.

ولفظه: ((أنه صلى بهم وهو على غير وضوء فأعاد ولم يأمرهم بالإعادة)).

وصحح الأثر ابن حزم في المحلى ٢١٧/٤.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في ب وجـ: القيام.

إذا سبق الإمام الحدث<sup>(١)</sup>.

قياس ثانٍ: وهو أن حدث الإمام لا يوجب بطلان صلاة المأموم أصل ذلك ما ذكرناه<sup>(٢)</sup>.

ولا يلزمنا إذا كان عالماً ، لأن هناك معنى زائداً وهو عبثه بالصلاة.

قياس ثالث: وهو أنها عبادة يبطلها الحدث ، فوجب أن لا تبطل بحدث الإمام، أصل ذلك الطهارة<sup>(٣)</sup>.

قياس رابع: وهو أن من لا تبطل طهارته بحدث الإمام وجب أن لا تبطل صلاته بحدث الإمام ، أصل ذلك المنفرد<sup>(٤)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: إنه اقتدى بمن لا صلاة له فوجب أن لا تصح صلاته كما لو كان عالماً بحال إمامه ، فهو أن المعنى هناك أنه فرط<sup>(٥)</sup> وليس كذلك في مسألتنا، فإنه غير مفرط<sup>(٦)</sup>، وفرق بينهما يدل على ذلك أنه إذا أداه اجتهاده في القبلة إلى الجهة التي يصلي إليها الإمام فصلى معه ، فإن صلاته صحيحة، ولو أداه اجتهاده إلى غير تلك الجهة فتبعه بطلت صلاته، ولم يكن الفرق بينهما إلا أن في أحد الموضعين هو مفرط وفي الآخر غير مفرط<sup>(٧)</sup>. ٧٨/أ  
وأما الجواب عن قولهم: إن من لا يصح الاقتداء به مع العلم بحاله لا

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٣٩، التعليقة ٢/٩١٩.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٣٦.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٣٦، التعليقة ٢/٩١٩.

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

(٥) في جـ: شرط.

(٦) انظر: التعليقة ٢/٩١٩، شرح مختصر الخضرى ٢/١٦.

(٧) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٣٣.

يصح الاقتداء به مع الجهل بحاله، كما لو بان امرأة أو كافراً فمن وجهين:  
أحدهما: أنه لا يجوز اعتبار حالة الجهل بحالة العلم، لأنه إذا كان عالماً بحاله  
فقد عبث بالصلاة، وإذا كان جاهلاً فما عبث<sup>(١)</sup>، لأن حدث الإمام في هذه<sup>(٢)</sup>  
الحال لا يعلم به إلا الله تعالى.  
والثاني: أن المعنى هناك أن عليه أمانة ودلالة، وليس كذلك في مسألتنا،  
فيأنه لا إمانة عليه، فافترقا<sup>(٣)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إن الفضيلة تحصل له بصلاة الإمام فهو أن هذا  
يبطل بصلاة الإمام، فإن الفضيلة تحصل له بصلاة المأموم، فإذا بطلت صلاة المأموم  
لم تبطل صلاته، وكذلك المأمومون يحصل لكل واحد منهم الفضيلة بالآخر<sup>(٤)</sup>؛  
لأنه<sup>(٥)</sup> كلما كثرت الجماعة كان أفضل، وإذا أحدث بعضهم<sup>(٦)</sup> لا<sup>(٧)</sup> تبطل صلاة

---

(١) فصلاته خلف من علم أنه جنب لعب، فبطلت صلاته لبطلان نيته؛ إذ اتبع اللاعب لعب حقيقة،  
وأما إذا ظن أن الإمام مصلي حقيقة لم تبطل نيته، وهو مصلي لنفسه.  
انظر: الاصطلاح ٢/٢٨٢، الشرح الكبير ٤/٣٩٢.

(٢) في ب وج: هذا.

(٣) انظر: المهذب ٤/٢٥٦، البيان ٢/٤٠٢، الغاية القصوى ١/٣١٥.

وعروض هذا: بأنه قد يوجب الكافر ولا علامة له، وكذلك المرأة ولا علامة لها تتميز بها.  
ورد: بأن هذا نادر ولا يعتبر بالنادر، مع إمكان التحري ومعرفة حقيقة الأمر، فإذا لم ينتبه صار  
مفرطاً بخلاف الجنب فلا علامة على ذلك، فلم يكن مفرطاً، فلا تلزمه الإعادة.  
انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٣٣، الاصطلاح ٢/٢٨٢.

(٤) نهاية ل ١٥ ب.

(٥) في ج: لأن.

(٦) في ب وج: أحدهم.

(٧) في ب وج: لم تبطل.

من لم يحدث<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إن نقصان صلاة الإمام يتعدى إلى صلاة المأموم، فكذلك بطلانها، فهو أنه إنما نقصت صلاة المأموم بنقصان صلاة الإمام؛ لأن المأموم لو نقصت صلاته لأكملت بصلاة<sup>(٢)</sup> الإمام، (و)<sup>(٣)</sup> ليس كذلك في مسألتنا، فإن المأموم لو<sup>(٤)</sup> أحدث لم يتحمل الإمام ذلك عنه، كذلك إذا أحدث الإمام<sup>(٥)</sup> لم تبطل صلاة المأموم.

وأما مالك حيث بنى هذه المسألة على أصله أن الصلاة لا تصح خلف الفاسق<sup>(٦)</sup> فالكلام يأتي معه بعد إن شاء [الله]<sup>(٧)</sup>، إلا أن نقول: ههنا بطلان صلاة الإمام ووجوب الإعادة عليه لا يوجب بطلان صلاة المأموم، أصله إذا كان الإمام ناسياً.

---

(١) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٣٩، التعليقة ٢/٩١٩.

(٢) في ج: صلاة.

(٣) زيادة ليست في النسخ، زيدت لاستقامة الكلام.

(٤) في ج: إذا.

(٥) نهاية ل ٣٢ ج.

(٦) انظر: الإشراف ١/١٠١.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

**فصل:** إذا ذكر الإمام في أثناء الصلاة<sup>(١)</sup> أنه جنب أو محدث، فإنه يخرج منها، ثم ينظر: فإن كان الموضع الذي يتطهر فيه قريباً أشار إلى المأمومين أن يوقفوا ويمضي ويتطهر ويعود، فيحرم بالصلاة ويتمون معه ولا يستأنفون التكبير، وإن كان الموضع بعيداً فإنهم لا ينتظرونه ويتمون الصلاة.

قال الشافعي: وهم بالخيار بين أن يتموا فرادى وبين أن يقدموا واحداً منهم ليتم الصلاة. قال: المستحب أن يتموا فرادى<sup>(٢)</sup>.

وإنما قال ذلك<sup>(٣)</sup> لأن من الناس من قال: لا تصح صلاته خلف إمامين .

وبه قال في القديم، فاستحب ذلك للخروج من الخلاف<sup>(٤)</sup>.

**فصل:** إذا أدرك الإمام رакعاً وكبر وتبعه ، ثم بان أنه جنب، فإنه<sup>(٥)</sup> لا

يعتد له بهذه الركعة<sup>(٦)</sup>، لأننا في هذه الحالة جعلنا قراءة الإمام مقام قراءته، وقراءة

---

(١) وقيد الشافعي في الأم ٣٠٨/١ : ما لم يركع.

وأما إذا ذكر ذلك بعد أن صلى بهم ركعة أو أكثر، فإنهم لا ينتظرون؛ لأنه إذا عاد فصلى بهم، فإنهم يفارقونه إذا أتموا صلاتهم، وإن كان لا بد لهم من مفارقه لم ينتظروه.

انظر: الأم ٣٠٩/١، البيان ٤٠٤/٢ .

(٢) نص عليه في الأم ٣٠٨/١-٣٠٩ .

وهذا هو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٠-١٦١، البيان ٤٠٢/٢، المجموع ٢٦٢/٤ .

(٣) أي باستحباب أن يتموا فرادى.

(٤) انظر: المجموع ٢٦٢/٤ .

ومن الأصحاب من قال: إنما قال ذلك، لأنه على قوله القديم لا يصح الاستخلاف.

انظر: حلية العلماء ٢٢٩/١، البيان ٤٠٣/٢ .

(٥) فإنه: ساقط من جـ.

(٦) وهو الصحيح المشهور من المذهب، وبه قطع الجمهور.



الإمام غير معتد بها. فلم تصح الركعة من المأموم<sup>(١)</sup>.

وكذلك إذا قام الإمام إلى خامسة ساهيا، وجاء مأموم فأدركه في الركوع، فإنه لا يعتد له بهذه الركعة<sup>(٢)</sup>، لأن الإمام لا يعتد له بها، فلا تسقط عن المأموم.

**فصل: إذا أحدث الإمام في صلاة الجمعة، فإنه ينظر: فإن كان العدد<sup>(٣)</sup> ينقص به فإن الجمعة تنقص به، وقد بطلت، وكذلك إذا أحدث رجل من المأمومين، فإن الجمعة قد بطلت، لأن العدد شرط، وقد عدم<sup>(٤)</sup>.**  
وأما إذا كانوا أكثر من أربعين، فإن أحدث غير الإمام فإنه لا يؤثر، لأن العدد موجود، وإن أحدث الإمام فهل تبطل الجمعة أم لا؟ فيه وجهان:

---

وفي وجه ضعيف: تعتد له بهذه الركعة.

انظر: التعليقة ٩١٨/٢، فتح العزيز ٥٥٣/٤، روضة الطالبين ٥١٨/١، القول التمام لابن العماد ص ٣٨٧.

(١) انظر: البيان ٣٧٨/٢، المجموع ٢١٦/٤.

(٢) وهو المذهب.

وفي وجه ضعيف: أنها تحسب له الركعة.

انظر: فتح العزيز ٥٥٣/٤، المجموع ٢٥٨/٤.

(٣) ويشترط في العدد - على الصحيح المشهور من المذهب - أن لا يقل عن أربعين، ونقل صاحب التلخيص قولاً في القديم: أنها تعتد بثلاثة إمام، ومأمومين، ولم يثبت عامة الأصحاب.

انظر: التلخيص ص ١٧٨، الباب ص ١٢١، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٥١، التنبيه ص ٣٩، روضة الطالبين ٥١٢/١.

(٤) انظر: المذهب ٢٥٦/٤، البيان ٤٠٢/٢، شرح مختصر الخضرمي ١٧/١.

أحدهما: أن الجمعة تبطل<sup>(١)</sup>، لأن الإمام شرط في صحتها، وقد عدم فيتمون ظهر<sup>(٢)</sup>.

والوجه الثاني: أن الجمعة لا تبطل<sup>(٣)</sup>، لأن الإمام يحصل به فضيلة الجماعة، بدليل أن الصلاة لا تبطل<sup>(٤)</sup>. والله الموفق للصواب.

---

(١) انظر: فتح العزيز ٤/٥٤٤، روضة الطالبين ١/٥١٦.

(٢) انظر: البيان ٢/٤٠٢، فتح العزيز ٤/٥٤٤.

(٣) وهو الصحيح المنصوص في الأم ١/٣٣٠.

وبه قطع الأكثرون.

انظر: المجموع ٤/٢٥٧، القول التمام لابن العماد ص ٣٨٦.

(٤) كما لا يمنع ذلك سائر الصلوات.

انظر: المهذب ٤/٢٥٦، البيان ٢/٤٠٢.

## فصل: قال في الأم: "ولا تجوز الصلاة خلف كافر"<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، الكافر على ضربين:

كافر يتظاهر بكفره مثل اليهودي والنصراني، فمن صلى خلفه وجبت عليه الإعادة قولاً واحداً<sup>(٢)</sup>، وعلل الشافعي بأنه لا يجوز أن يكون إماماً بحال<sup>(٣)</sup>، وعلل أصحابنا: بأن المصلي وراءه مفرط<sup>(٤)</sup>، لأن<sup>(٥)</sup> عليه أمانة من الغيار<sup>(٦)</sup> والزنا<sup>(٧)</sup>.

والضرب الآخر: كافر لا يتظاهر بكفره، مثل الزنديق، فهل يجب الإعادة

على من صلى وراءه أم لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: وهو الصحيح أنه يجب الإعادة<sup>(٨)</sup>، وهو الصحيح لتعليل الشافعي أنه لا يجوز أن يكون إماماً بحال<sup>(٩)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/٢٩٨.

(٢) انظر: المقنع في الفقه ص ١٦١، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٧، التنبيه ص ٣٥، الوجيز ١/٥٥، الغاية القصوى ١/٣١٥، روضة الطالبين ١/٤٥٧.

وقال المزني - رحمه الله - : لا يلزمه الإعادة إن لم يعلم بحاله.

انظر: مختصر المزني ص ٢٧، الحاوي الكبير ٢/٣٣٦، فتح العزيز ٤/٣٢٧.

(٣) انظر: الأم ١/٢٩٨.

(٤) انظر: المذهب ٤/٢٥١، البيان ٢/٣٩٥، التعليقة ٢/١٠٣٦.

(٥) نهاية ل ٣٣ ج.

(٦) الغيار: هو علامة لأهل الكتاب في اللباس.

(٧) الزنا: النطاق والحزام يشده النصارى وغيرهم على وسطهم فوق ثيابهم.

انظر: لسان العرب ٤/٣٣٠.

(٨) وهو الصحيح من المذهب، قال الماوردي: وهو مذهب الشافعي وعامة الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٣٦، المجموع ٤/٢٥١، مغني المحتاج ١/٢٤١، شرح مختصر الحضرمي ٢/١٦.

(٩) انظر: الأم ١/٢٩٨.

وهو ليس من أهل الصلاة، فلا تصح خلفه، كما لو كان متظاهراً بكفره.

والوجه الآخر: أنه لا يعيد<sup>(١)</sup>، لأنه غير مفرط في الإهتمام به، فأشبهه إذا كان جنباً<sup>(٢)</sup>، وهذا ليس بشيء؛ لأن الجنب قد يجوز أن يكون إماماً فهو إذا تيمم فإنه يؤم وإن كانت الجنابة باقية، بدليل أنه إذا رأى الماء وجب أن يغتسل<sup>(٣)</sup> لتلك الجنابة<sup>(٤)</sup>.

وأما إذا صلى خلف غريب لا يعلم أمسلم هو أم كافر فإن الصلاة صحيحة، لأن الظاهر من حاله أنه مسلم<sup>(٥)</sup>.

فصل: فأما إذا صلى خلف إمام ثم<sup>(٦)</sup> بان مرتداً فإن الصلاة لا تصح<sup>(٧)</sup>؛ لأنه لا يجوز أن يكون إماماً بحال<sup>(٨)</sup>.

وأما إذا قال: قد أسلمت، فإن الصلاة خلفه تصح، فإن عاد بعد ذلك

---

انظر: المذهب ٢٥١/٤.

(١) وصحح هذا الوجه البغوي في التهذيب ٢/٢٦٩، والرافعي في فتح العزيز ٤/٣٢٦. وقال النووي في روضة الطالبين ١/٤٥٩: "قلت: هذا الذي هو الأقوى دليلاً".

(٢) انظر: المذهب ٢٥١/٤، البيان ٢/٣٩٥.

ثم إنه قل من يطلع عليه، فإن فاضه لا يظهره.

انظر: التهذيب ٢/٢٦٩.

(٣) في ب وج: يغسل.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣٦.

(٥) وعليه نص الإمام الشافعي في الأم ١/٢٩١.

وانظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣٦، البيان ٢/٣٩٥.

(٦) العبارة في ج: فإن مرتداً، بدون كلمة ثم.

(٧) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٨.

(٨) انظر: المصدر السابق.

وقال: لم أكن أسلمت ، فإنه لا يقبل منه<sup>(١)</sup>، لأننا قد حكمنا بصحة الصلاة، فلا نبطلها بقوله<sup>(٢)</sup>، وأما إذا كانت حالة الارتداد وحالة الإسلام، فقال رجل: قد صليت خلفه في إحدى الحالتين، ولا أعلم في أيتهما، فإن الصلاة صحيحة، لأن الظاهر صحتها<sup>(٣)</sup>.

**فصل:** إذا صلى خلف سكران، فإن الصلاة لا تصح<sup>(٤)</sup>، لأنه<sup>(٥)</sup> لا يجوز أن يكون إماما بحال، ولأن المأموم قد فرط في ذلك لظهور أمانة السكر، وأما إذا كان قد شرب، ولم يسكر فإن الصلاة تصح خلفه إذا كان قد غسل فاه، فإن لم يكن غسل فاه لم تصح الصلاة لأجل النجاسة. كذلك إذا كان في فيه نجاسة أو دم.

وأما إذا سكر في أثناء الصلاة فإن صلاته تبطل، ومن علم من المأمومين،

---

(١) وصلاة من أتم بعد إسلامه وقبل جهده، جائزة.

انظر: الأم ٢٩٩/١، الحاوي الكبير ٣٣٦/٢، روضة الطالبين ٤٥٨/١، القول التمام لابن العماد ص ٢٤٤.

(٢) إلا بأن يسمع الجحود، وقد سمع منه ذلك بعد الصلاة، فلم يحكم ببطلان الصلاة. انظر: البيان ٣٩٥/٢.

(٣) نص عليه الشافعي في الأم ٢٩٨/١-٢٩٩، واستحب أن يعيدها ولا يجب. لأن ثبوت الإسلام له في الحال يرفع حكم رده، ويدل في الظاهر على صحة إمامته. انظر: الحاوي الكبير ٣٣٦/٢، البيان ٣٩٥/٢.

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٩/١. وبه قال الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦١، القول التمام لابن العماد ص ٢٥٢، المجموع ٢٦٢/٤.

(٥) في ب وجد: فإنه.

فإنه ينوي مفارقتها، فإن لم يفعل بطلت / صلاته<sup>(١)</sup>. ١/٧٩

وكذلك إذا أحدث الإمام في أثناء الصلاة، ولم يخرج، فإن من علم يجب عليه مفارقتها، فإن لم يفعل بطلت صلاته<sup>(٢)</sup>.

وكذلك من علم في أثناء الصلاة أن الإمام جنب أو محدث فإنه ينوي مفارقتها، فإن لم يفعل بطلت صلاته.

وإذا صلى خلف مجنون فإن صلاته لا تصح<sup>(٣)</sup>، لأنه لا يجوز أن يكون إماماً بحال<sup>(٤)</sup>، فإن<sup>(٥)</sup> كان له حالة جنون وحالة إفاقة فالصلاة خلفه تصح في حالة الإفاقة دون الحالة الأخرى.

وأما إذا شك هل صلى خلفه في حالة الجنون أو حالة الإفاقة، فإن قياس قوله أنه بمنزلة ما لو شك في المرتد، فتجزئه صلاته<sup>(٦)</sup>، لأن الظاهر صحتها.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٩/١ وانظر: القول التمام لابن العماد ص ٢٥٢، المجموع ٤/٢٦٢.

(٢) ووجب عليه استئنافها، لأنه قد اتم بصلاة من لا تجوز له الصلاة خلفه عالماً بحاله. انظر: الأم ٢٩٨/١، المهذب ٤/٢٥٦، البيان ٢/٤٠٢، روضة الطالبين ١/٤٥٧، شرح مختصر الخضرمي ١٧/٢.

(٣) ووجبت الإعادة على المأموم بلا خلاف. انظر: الأم ٢٩٩/١، المقنع في الفقه ص ١٦١، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٦، التنبيه ص ٣٥، شرح مختصر الخضرمي ٢/١٦، المجموع ٤/٢٦٠. (٤) انظر: البيان ٢/٤٠٠.

(٥) في جـ: وإن.

(٦) نص عليه الشافعي في الأم ٢٩٩/١. واتفق عليه الأصحاب، واستحبوا الإعادة. وفيه احتمال ألا تصح، قاله صاحب الفروع.

وإن صلى الإمام<sup>(١)</sup> وهو عاقل ثم جن في أثناء الصلاة، فإن صلاته قد بطلت، ويجب أن ينوي المأموم مفارقتها، فإن لم يفعل بطلت صلاته<sup>(٢)</sup>.  
وإذا صلى خلف امرأة لا تصح الصلاة<sup>(٣)</sup>، لأنها لا يجوز أن تكون إمامة للرجال بحال<sup>(٤)</sup>، ولأن المأموم مفطر، لأن حالها ظاهر من اضطراب قراءتها وغير ذلك<sup>(٥)</sup>.

---

انظر: البيان ٢/٤٠٠، القول التمام ص ٢٤٩، المجموع ٤/٢٦٠، روضة الطالبين ١/٤٥٨.

(١) نهاية ل ٣٤ جـ.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٩.

(٣) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٢.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦١، الحاوي الكبير ٢/٣٢٦، التهذيب ٢/٢٦٧، التعليقة ٢/١٠٢٩، الوجيز ١/٥٥٧، روضة الطالبين ١/٤٥٧.

واختار المزني في مختصره ص ٢٧: صحة صلاة الرجال وراءها.

انظر: المجموع ٤/٢٥٥، وقيد العمراني في البيان ٢/٣٩٨: "بصلاة التراويح فقط إن لم يكن قاريء غيرها، وتقف خلف الرجال".

(٤) وهو تعليل الشافعي في الأم ١/٢٩٢.

(٥) انظر: المذهب ٤/٢٥٥، البيان ٢/٣٩٨، شرح مختصر الحضرمي ٢/١٦.

مسألة: قال الشافعي: ولو صلى رجل وفي ثوبه<sup>(١)</sup> نجاسة إلى آخر

الفصل<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال، عندنا أن الطهارة من النجس شرط في صحة الصلاة<sup>(٣)</sup>،

كما أن الطهارة من الحدث شرط<sup>(٤)</sup>، فيجب عليه أن يطهر بدنه كثوبه والموضع الذي يصلي عليه<sup>(٥)</sup>، فإن صلى بنجاسة لم تصح الصلاة<sup>(٦)</sup>.

وبه قال عامة الفقهاء<sup>(٧)</sup> غير مالك، فإن إزالة النجاسة عنده شرط في صحة

---

(١) نهاية ل ١٦ ب.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٣) وعليه نص الإمام الشافعي في الأم ١/١٨٠-١٨١.

وهو المذهب عند الأصحاب بلا خلاف.

انظر: اللباب ص ٩٧، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٦، التنبيه ص ٢٥، الغاية والتقريب ص ٥٠،

الوجيز ١/٤٦، المجموع ٣/١٣٢.

(٤) وهذا مجمع عليه .

انظر: الإجماع لابن المنذر ص ٣١، الإيضاح ١/٥٧.

(٥) انظر: المقنع في الفقه الشافعي ص ١٦١، البيان ٢/٩٠.

(٦) وهذا لا خلاف فيه بين الأصحاب، إن كان عالماً بها، وأما إذا جهلها أو نسيها بعد العلم، فسيأتي بحثه قريباً.

وانظر: المجموع ٣/١٣١.

(٧) وهو مذهب الإمام أبي حنيفة.

انظر: مختصر القلوري ص ٢٦، الهداية ١/٥٣، تبين الحقائق ١/٩٥، فتح الوهاب ١/٣٦، الفتاوى

الهندية ١/٥٨.

وهو رواية عن الإمام أحمد، هي الصحيح من المذهب عند جماهير أصحابه.

وعنه : اجتناب النجاسة واجب لا شرط.

وعنه: طهارة محل ثيابه ليست بشرط.



الصلاة سواء قلت أو كثرت، فلو صلى بنجاسة، ثم ذكر والوقت باقٍ أعاد وإن كان الوقت قد خرج لم يعيد<sup>(١)</sup>.

قال أصحابه: كل موضع قال مالك: يعيد، فإنه أراد به الاستحباب. واحتج من نصره بما روى أبو سعيد الخدري قال: صلينا مع رسول الله - ﷺ - فنزع نعليه في الصلاة ونزعنا نعالنا، فلما فرغ قال: رأيتم نزعتم نعالكم فقلنا: نعم، يا رسول الله رأيناك نزعت نعليك فنزعنا، فقال: إن جبريل أخبرني أن في نعليّ قدراً فنزعتهما<sup>(٢)</sup>.

---

انظر: المحرر في الفقه ٤٧/١، العدة شرح العمدة ص ٦٥، الفروع ٣٦٤/١، المبدع ٣٨٧/١، الإنصاف ٤٨٣/١، الإقناع ١٤٥/١، شرح منتهى الإرادات ٣٢٥/١.

(١) انظر: التفريع ١٩٨/١.

وقد اختلف المتأخرون من أصحاب مالك في تقرير المذهب على ثلاثة أقوال: وجوب الإزالة مطلقاً، وهو مقتضى رواية ابن وهب، إذ فيها الإعادة وإن خرج الوقت عمداً صلى بالنجاسة أو ناسياً. والثاني: أن إزالة النجاسة سنة، وهو مقتضى قول أشهب؛ لأنه استحب الإعادة في الوقت، عمداً صلى بها أو ناسياً.

والثالث: وجوب ذلك مع الذكر والقدرة دون النسيان والعجز، وهو مقتضى ما في المدونة الكبرى ٢١-٢٢، وهو المشهور، وبه قال خليل وشراحه.

انظر: التلقين ٩٤/١، عقد الجواهر الثمنية ١٨-١٩، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ٥٣/١، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٦٥/١، مواهب الجليل ٤٧٠/١، الشرح الصغير ٩٧/١، أسهل المدارك ١٧٦/١.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٥١٩/٣، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في النعل ٤٢٩/١، وابن خزيمة في صحيحه ١٠٧/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٥١١/١، والدارمي في سننه ٣٢٠/١، والحاكم في المستدرک ٢٦٠/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٦٤/٢، وابن حبان في صحيحه ٣٠٦/٣.

وروي دم حلمة<sup>(١)</sup>. ولم يعد الصلاة.  
 ودلينا قوله تعالى: ﴿وَتِيَابُكَ فَطْهَر﴾<sup>(٢)</sup> فقيل: المراد به الحقيقة<sup>(٣)</sup>، وقيل  
 المراد به<sup>(٤)</sup> وقلبك فطهر<sup>(٥)</sup>، وقال الحسن البصري: وخلقت فحسنة<sup>(٦)</sup>.  
 فمن أصحابنا من قال: نحمل الآية على الحقيقة دون المجاز<sup>(٧)</sup>، ومنهم من  
 قال: نحملها على الحقيقة والمجاز، وكلا المذهبين دليل لنا.

---

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٢٦٠/١: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه  
 الذهبي في تلخيصه.

وقال النووي في المجموع ١٣٢/٣: "رواه أبو داود بإسناد صحيح"، وصحح الحديث ابن حبان في  
 صحيحه ٣٠٦/٣، وعبدالحق الأشبيلي في الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة ١٩٦/١، والبخاري في  
 مصابيح السنة ٣٠٣/١، وشعيب الأرنؤوط في تحقيق مسند الإمام أحمد ٣٧٩/١٨، والألباني في  
 صحيح سنن أبي داود ١٢٨/١٥، والأعظمي في صحيح ابن خزيمة ١٠٧/٢.

(١) أخرج هذه الرواية الدارقطني في سننه ٣٩٩/١.

وحلمة: هي ذرّت حلمة الثدي، وهي رأسه، وقيل هي القراد الكبير.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٣٤-٤٣٥.

(٢) سورة المدثر، الآية ٤.

(٣) وبهذا فسرّه الإمام الشافعي في الأم ١/١٢٣، وهو مروي عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

انظر: تفسير القرآن العظيم ٤/٤٤١.

(٤) به: ساقطة من جـ.

(٥) وهو قول سعيد بن جبیر.

انظر: تفسير القرآن العظيم ٤/٤٤١، فتح القدير للشوكاني ٥/٣٢٤.

(٦) انظر: المصدرين السابقين، والأوسط ٢/١٣٦.

(٧) انظر: البيان ٢/٩١، المجموع ٣/١٣٢.

وقد نقل صاحب الحاوي الكبير ٢/٢٤١ هذا التفسير عن الفقهاء.

ومن السنة ما روي عن النبي -ﷺ- قال: تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه <sup>(١)</sup>.

وعنه -عليه السلام- أنه مر بقبرين فقال: إنهما يعذبان وما يعذبان بكبيرة، أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يتنزه من البول <sup>(٢)</sup>.  
وروى الدارقطني بإسناده أن النبي -ﷺ- قال: تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم <sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه البيهقي في سننه ١٢٧/١ من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه- وقال بعده: "المحفوظ مرسل"، وذكر الألباني في إرواء الغليل ٣١٠/١ طريقاً أخرى عن أنس موصولاً، وسنده صحيح، وحسنه النووي في المجموع ١٣٢/٣.

وجاء عند ابن ماجه في سننه (كتاب الطهارة وسننها، باب: التشديد في البول ١٢٥/١) وأحمد في المسند ٦٢٦/٢، والحاكم في المستدرک ١٨٣/١ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: ((أكثر عذاب القبر من البول)).

قال الدارقطني في سننه ١٢٨/١: "صحيح"، وقال الحاكم في المستدرک ١٨٣/١: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي، وفي الزوائد للبوصيري ١٢٥/١: "إسناده صحيح وله شواهد"، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ٦١/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الرضوء، باب: ما جاء في غسل البول ٤٢٧/١، ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول ٤٢٠/١.

(٣) سنن الدارقطني ٤٠١/١.

وأخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى ٥٦٦/٢، والحديث قال عنه الدارقطني في سننه ٤٠١/١: "لم يروه عن الزهري غير روح بن غطيف، وهو متروك الحديث".

وقال ابن حبان في كتابه المجروحين ٢٩٨-٢٩٩: "كان -يعني روح- يروي الموضوعات عن الثقات، لا تحمل كتابة حديثه ولا الرواية عنه ... " ثم قال: "قال أبو حاتم: وهذا خير موضوع لا شك فيه".

وأقره الزيلعي في نصب الراية ٢١٢/١، وابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١٥٢/١.

=

ومن القياس: أنها طهارة للصلاة، فوجب أن تكون شرطاً في صحتها،  
أصل ذلك الطهارة من الحدث<sup>(١)</sup>.

واستدلال من هذا وهو أنه إذا وجب رفع الحدث مع كونه ليس بعين،  
فلأن يجب إزالة النجاسة مع كونه عينا مرئية<sup>(٢)</sup> أولى.

وقياس آخر: وهو أن كل الصلاة أعادها مع بقاء الوقت أعادها<sup>(٣)</sup> مع  
خروجه، أصل ذلك إذا كان قد ترك<sup>(٤)</sup> الطهارة من الحدث.

قياس آخر: وهو أنا نعلل له إذا خرج الوقت فنقول: صلى بنجاسة وهو  
قادر على إزالتها، فوجب أن نأمره بإعادتها، أصل ذلك إذا كان الوقت باقياً.

واستدلال ذكره المزني: وهو أنه إذا كانت الصلاة قد صحت ببقاء الوقت  
لا يوجب إعادتها وإن لم تكن صحت فذهاب الوقت لا يسقط إعادتها<sup>(٥)</sup>.

فأما الجواب عن حديث أبي سعيد فهو من أربعة أوجه:

أحدها: أن الذي روي: أن في نعليّ قدراً يحتمل أن يكون بهما أو هخاطاً

---

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات - ترتيبه للذهبي - ص ١٤٨.

وقال البزار: "أجمع أهل العلم على نكرة هذا الحديث".

وانظر: السنن الكبرى للبيهقي ٥٦٦/٢، نصب الراية ٢١٢/١، التلخيص الحبير ٢٩٧/١ - ٢٩٨،

سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٧٩/١ - ٢٨٠.

(١) انظر: المجموع ١٣٢/٣، المغني ٤٦٦/٢، الشرح الكبير ٢٩٠/٣.

(٢) في ج: مرتبة.

(٣) في ب: عاها.

(٤) نهاية ل ٣٥ ج.

(٥) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

، ويسمى قدراً<sup>(١)</sup>.

والثاني: يحتمل أنه كان دماً يسيراً، فعفي عنه<sup>(٢)</sup>.

والثالث: يحتمل أنه كان ناسياً ولنا في الناسي قولان؛ فعلى أحدهما لا يجب الإعادة<sup>(٣)</sup>.

والرابع: أن هذا قضية في عين فيجب التوقف فيها إلى أن يعلم حكمها، والله الموفق للصواب.

---

(١) انظر: المجموع ١٣٢/٣.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) والصحيح من المذهب أنها تجب الإعادة عليه.

انظر: المجموع ١٥٦/٣، وسيأتي مزيد بيان قريباً إن شاء الله.

فصل: إذا ثبت أن إزالة النجاسة شرط في صحة الصلاة فالنجاسات<sup>(١)</sup>

على ضربين: دم وغير دم.

فأما غير الدم من البول والغائط وما أشبهها فإنه لا يعفى عن شيء منه سواء قل أو كثر<sup>(٢)</sup>.

وأما الدم فعلى ضربين: دم ماله من نفس سائلة<sup>(٣)</sup>، ودم ما لا نفس له سائلة.

فأما دم ما ليس له من نفس سائلة كدم البراغيث والبق والقمل، فإنه نجس عندنا<sup>(٤)</sup>، ثم ننظر فيه: فإن كان يسيرا عفي عنه<sup>(٥)</sup>، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا

---

(١) في ب وج: فالنجاسة.

(٢) إذا أصاب البدن، أما إذا أصبت الثوب:

فإن كان مما يدرك طرف عينه لم يعف عنه.

وإن كان مما لا يدركه الطرف ففيه طرق:

أحدها: أنه يعفى عنه، والثاني: لا يعفى عنه، والثالث: على قولين: أحدهما يعفى عنه، والثاني: لا يعفى عنه.

وأصح الطرق أنه يعفى عنه.

انظر: المذهب ١٣٣/٣، التعليقة ٩٢٢/٢، حلية العلماء ١٥٩/١، البيان ٩١/٢، فتح العزيز ٢٠٨/١،

المجموع ١٢٧/١، تصحيح التنبيه ١١٩/١، تذكرة التنبيه ٤٥٦/٢.

(٣) أي لها دم يسيل، والنفس الدم.

انظر: المجموع ١٢٨/١.

(٤) وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الباب ص ٨٣، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٢، التعليقة ٩٢١/٢، المجموع ٥٥٧/٢.

(٥) وهو منصوص الشافعي في الأم ١٢٤/١.

وعليه اتفق الأصحاب.

انظر: التلخيص ص ١٦٨، المقنع في الفقه ص ١٦١، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٢، الرحيب ٤٧/١،

=

جعل عليكم في الدين من حرج<sup>(١)</sup> ، وفي الاحتراز من هذا حرج<sup>(٢)</sup> .  
ومن السنة ما روي عن النبي -ﷺ- قال: بعثت بالحنيفية السمحة السهلة<sup>(٣)</sup> ، وروي عنه -عليه السلام- قال: يسروا ولا تعسروا<sup>(٤)</sup> .  
ولأن في إزالة هذا مشقة، فعفي عنه<sup>(٥)</sup> ، ولهذا قال -ﷺ- حين سئل عن

=

المجموع ١٣٤/٣.

(١) سورة الحج، الآية ٧٨.

(٢) انظر: المهذب ٣/٣١٣، البيان ٢/٩١، مغني المحتاج ١/١٩٣.

قلت: وتعذر الإضرار هو المعنى الذي لأجله عفي عن يسير دم ما ليس له نفس سائلة، عند عامة الأصحاب.

وقيل: المعنى لذلك هو القلة.

انظر: التعليقة ٢/٩٢١.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٦/٣٥٧ من حديث أبي أمامة الباهلي.

والحديث ضعفه الألباني في غاية المرام ص ٢٠.

وجاء أيضاً في المسند ١/٣٩٠ من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قيل لرسول الله -ﷺ- أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: الحنيفية السمحة. قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند ٣/٣٥٥: "إسناده صحيح".

والحديث علقه البخاري في صحيحه ١/١٢٦، ووصله في الأدب المفرد (٢٨٧)، وقال ابن حجر في فتح الباري ١/١٢٦: "إسناده حسن"، وحسنه الألباني في صحيح الأدب المفرد ص ١٢٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: ما كان النبي -ﷺ- يتخوهم بالموعظة والعلم كي لا يتفروا ١/٢١٦، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: الأمر بالتيسير وترك التنفير ٣/١٣٥٩.

(٥) انظر: المهذب ٣/٣١٣، وهو أيضاً مما تعم به البلوى، فالعفو فيه أخرى.

انظر: مغني المحتاج ١/١٩٣.

الصلاة في ثوب واحد: أو كلكم يجد ثوبين؟<sup>(١)</sup>.

فأما إذا كثر هذا وتفاشش فهل يعفى عنه أم لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: قاله أبو العباس بن سريج، وأبو إسحاق المروزي: إنه يعفى عنه<sup>(٢)</sup>، لأن النادر يلحق بغالبه<sup>(٣)</sup>، كما قلنا في المسافر<sup>(٤)</sup>، فإنه جاز له القصر والفطر للمشقة، فلو لم يلحقه مشقة جاز له قصر الفطر<sup>(٥)</sup>، كذلك في مسألتنا عفي عن اليسير، لأنه لا يمكن الاحتراز منه، وإذا كان كثيراً فهو نادر فألحق بالغالب<sup>(٦)</sup>.

والوجه الثاني: قاله أبو سعيد الاصطخري أنه لا يعفى عنه<sup>(٧)</sup>، لأننا عفونا عن اليسير لأجل المشقة<sup>(٨)</sup>، فإذا كثر فإنما يكون ذلك نادراً، فلا يلحق المشقة في إزالته<sup>(٩)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في القميص والسرراويل ٦٢٦/١،

ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه ٣٦٨/١.

(٢) وهو قول عامة الأصحاب، وهو الأصح.

انظر: التنبيه ص ٢٥، البيان ٩١/٢، حلية الأولياء ١٥٩/١، المجموع ١٣٤/٣.

(٣) انظر: المذهب ١٣٣/٣، البيان ٩١/٢.

(٤) في ب و ج: للمسافر.

(٥) انظر: فتح العزيز ٥١/٤.

(٦) انظر: التعليقة ٩٢١/٢.

(٧) انظر: المذهب ١٣٣/٣، حلية العلماء ١٥٩/١.

وهو الأصح عند إمام الحرمين والغزالي.

انظر: التبصرة ص ٥٢٩، الوجيز ٤٧/١.

(٨) في ب و ج: مشقة.

(٩) انظر: البيان ٩١/٢، فتح العزيز ٥١/٤، مغني المحتاج ١٩٣/١.



وأما دم ما له نفس سائلة كدم الآدمي وسائر الحيوانات فإنه نجس<sup>(١)</sup>  
أيضاً<sup>(٢)</sup>، واختلف قول الشافعي في القدر الذي يعفى عنه على ثلاثة أقاويل: ٨٠/أ  
أحدها قاله في الأم: إنه إن كان يسيراً عفى عنه، وحد اليسير ما تعفاه  
الناس<sup>(٣)</sup> وهو الصحيح<sup>(٤)</sup>.

=

قال الأذرعي: حيث قلنا به أي بالعفو عن الكثير فلا بد من شروط:  
أحدها: أن لا يتفاحش بإهمال غسله.

الثاني: أن لا يكون بفعله، فإن كان بفعله لم يعف عنه وجهاً واحداً.  
الثالث: أن يحتاج إليه للبسه.

الرابع: أن يكون البدن جافاً، فلو لبس الثوب الذي فيه دم البراغيث وبدنه رطب فإنه لا يجوز.  
الخامس: أن العفو بالنسبة للصلاة، فلو وقع ثوب فيه دم براغيث في ماء قليل حكم بتنجيسته.  
انظر: حاشية روضة الطالبين ١/٣٨٥-٣٨٦.

(١) نهاية ل ٣٦ ج.

(٢) وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: مختصر المزني ص ٢٢، المقنع في الفقه ص ١٦١، التبيين ص ٢١، المجموع ٢/٥٥٧، التحقيق  
ص ١٤٧، شرح مختصر المزني ١/١٦٧، نهاية المحتاج ١/٢٣٩.

(٣) أي ما عدوه عفواً وتساهلوا فيه.

انظر: المجموع ٣/١٣٤.

(٤) من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: مختصر المزني ص ٢٢، المقنع في الفقه ص ١٦١، المذهب ٣/١٣٣، البيان ٢/٩٢٠.

ثم اختلف الأصحاب في ضابط ما تعافاه الناس على وجهين:

أحدهما: ما لا يظهر للناظر من غير تأمل وإمعان طلب، وإلا فكثير، والأصح أن الرجوع فيه إلى  
العادة؛ فما يقع التلطيخ به غالباً ويعسر الاحتراز منه فهو يسير، وإن زاد عليه فهو كثير.

انظر: فتح العزيز ٤/٥٢-٥٣، روضة الطالبين ١/٣٨٦، مغني المحتاج ١/١٩٣.

والقول الثاني قاله في الإملاء: إنه لا يعفى عن قليله ولا عن كثيره كالبول والغائط<sup>(١)</sup>.

والقول الثالث قال في القديم: أنه يعفى عما دون الكف، ولا يعفى عن قدر الكف<sup>(٢)</sup>.

وكذلك القيح<sup>(٣)</sup> حكمه حكم الدم .  
فإن كان له قرح<sup>(٤)</sup> ترشح<sup>(٥)</sup>، وإن كان الرش متغيراً فهو نحس<sup>(٦)</sup>، وإن كان غير متغير، وإنما هو عرق فهو طاهر<sup>(٧)</sup>، هذا شرح مذهبنا.

---

(١) انظر: حلية العلماء ١/١٥٩، البيان ٢/٩٢، التحقيق ص ١٧٧.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

وفي قول للشافعي قديم: أن القليل قدر الدينار.

انظر: التعليقة ٢/٩٢٢، المجموع ٣/١٣٤، روضة الطالبين ١/٣٨٦.

(٣) القيح: هو المدة الخالصة لا يخالطها دم، وقيل: السائل اللزج الأصفر الذي يخرج من الجرح ونحوه لفساد فيه.

انظر: لسان العرب ٢/٥٦٨، معجم لغة الفقهاء ص ٣٧٣.

(٤) القرح: هو البثر - خراج صغير مملوء قيحاً - إذا دب فيه الفساد.

انظر: القاموس المحيط ١/٣٣٢، معجم لغة الفقهاء ص ١٠٤.

(٥) أي عرقٌ وخرج على الجسد.

انظر: مختار الصحاح (ترتيبه) ص ٣٠٥، لسان العرب ٢/٤٤٩.

(٦) اتفاقاً.

انظر: فتح العزيز ٤/٦٦، التحقيق ص ١٧٧، المجموع ٢/٥٥٨.

(٧) وفيه طريقان:

أحدهما: القطع بطهارته، كما صنع المؤلف.

والثاني: على قولين:

وقال أبو حنيفة: يعفى عن قدر الدرهم البغلي<sup>(١)</sup> من سائر النجاسات<sup>(٢)</sup>،  
واعتبر المساحة دون السمك<sup>(٣)</sup>.

=

أحدهما: هذا.

والثاني: أنه نجس كالصديد.

قال النووي: المذهب طهارته.

انظر: المذهب ٥٥٨/٢، فتح العزيز ٦٦/٤-٦٧، روضة الطالبين ٣٨٧/١، مغني المحتاج ١٩٤/١.

(١)

وسبب التقدير بالدرهم البغلي أن العرب استقبحوا ذكر المفعول في مصابيحهم فكفوها بالدرهم، لأن  
محل الاستنجاء مقدر به.

انظر: تبين الحقائق ٧٣/١.

(٢) وتحقيق مذهب الحنفية أن النجاسات على ضربين:

الأول: المغلظة - كالدم والخمر والروث وبول ما لا يؤكل لحمه - وعفى عنها قدر الدرهم بالكبير.

والثاني: المخففة - كبول ما يؤكل لحمه والفرس وجرء طير لا يؤكل - واختلفت الروايات عن أبي  
حنيفة في حد ما يعفى عنه منها:

فروى الحسن عنه: أنه شبر في شبر.

وروى أبو يوسف عنه: ذراع في ذراع.

وروى أكثر من نصف الثوب.

وروي: نصفه .

وروى محمد عنه: الربع وهو الأصح.

واختلف المشايخ في تفسير الربع: فقليل: ربع جميع الثوب، وقيل: ربع كل عضو وطرف أصابعه  
النجاسة من اليد والرجل والكم، وهو الأصح.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١٣١/١، مختصر القدوري ص ٢١، تحفة الفقهاء ١/٦٤-٦٥، تبين

الحقائق ٧٣/١-٧٤، الهداية ٣٥/١-٣٦، فتح القدير ١٧٨/١.

(٣) ذكره الكرخي، وهو قدر عرض الكف.

=

وأما دم ما ليس له نفس سائلة فهو عنده طاهر<sup>(١)</sup>.  
فالكلام معه [في] فصلين في تقدير النجاسة وفي دم ما ليس له<sup>نفس</sup> سائلة إنه ليس

بطاهر:

فأما الفصل الأول: وهو تقديم النجاسة بالدرهم فاحتج بأنها نجاسة لم تزد

وقيل: يعتبر السمك والوزن، فيكون وزنه قدر الدرهم الكبير المثلث.

ورفق أبو جعفر الهندواني بين الرويتين فقال: إن المعتبر بالوزن في النجاسات المتجسدة، وهو أن يكون وزنه قدر الدرهم الكبير، وبالمساحة في غيرها من النجاسات المائية، وهو قدر عرض الكف، وهو الصحيح.

انظر: بدائع الصنائع ١/٢٣٣، البحر الرائق ١/٢٤٠، الفتاوى الهندية ١/٤٥.

(١) انظر: تحفة الفقهاء ١/٥١، بدائع الصنائع ١/١٩٨.

ومذهب مالك: هو العفو عن قدر درهم بغلي من سائر الدماء، ويلحق به القيح والصدید، إلا دم حيضة، فعلى قولين: الأشهر أنها كالدماء؛ وما سواها من النجاسات فلا يعفى عن قليلها وكثيرها إلا البول فاختلف في يسيره، والمشهور أنه لا يعفى، وهو مذهب المدونة، ودم ما لا نفس له سائلة طاهر في المشهور من المذهب، إلا القمل فعلى قولين.

انظر: المدونة الكبرى ١/٢٠-٢١-٢٢، عقد الجواهر الثمينة ١/١١ و ٢٠-٢١، الكافي لابن عبد الله ١/١٦١، مواهب الجليل ١/١٤٦-١٤٨، أسهل المدارك ١/٦٠.

وذهب أحمد إلى أنه لا يعفى عن يسير شيء من النجاسات إلا الدم مطلقاً، فيعفى عن يسيره في الصحيح من المذهب، وعنه: لا يعفى عنه، وعنه: لا يعفى عنه إلا إذا كان من دم نفسه، وحد اليسير عندهم: ما لا ينقص مثله الوضوء.

وأما دم ما ليس له نفس سائلة فهو طاهر في الصحيح من المذهب، وعنه نجس.

انظر: الكافي لابن قدامة ١/٩٢، المتع في شرح المقنع ١/٢٦٨، الشرح الكبير ٢/٣١٧-٣٢٢، المبدع ١/٢٤٦، ٢٤٧، الإنصاف ١/٣٢٥-٣٢٧.

على قدر الدرهم، فلم تجب إزالتها، أصل ذلك موضع الاستنجاء<sup>(١)</sup>.  
ودليلنا ما روي عن أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه<sup>(٢)</sup> وسلم- قال:  
تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم<sup>(٣)</sup>.

وروي عنه<sup>(٤)</sup> -عليه السلام- أنه مر بقبرين جديدين فقال: إنهما يعذبان<sup>(٥)</sup> وما  
يعذبان على كبير، أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة وأما الآخر فكان لا يتنزه  
من البول<sup>(٦)</sup>.

وروي عنه -عليه السلام- أنه قال: تنزهوا من البول فإن عامة عذاب  
القبر منه<sup>(٧)</sup>.

ومن القياس: أنها نجاسة مقدور على إزالتها من غير مشقة، فوجب  
إزالتها، أصل ذلك إذا زادت على قدر الدرهم<sup>(٨)</sup>.

قياس ثانٍ: وهو أن ما لا يعفى عنه إذا زاد على قدر الدرهم لا يعفى عنه

---

(١) انظر: الهداية ١/٣٥، تبين الحقائق ١/٧٣.

وذلك أن الاستنجاء عند الحنفية سنة، وموضع الاستنجاء لا يزيد على قدر الدرهم، فيكون معفوًا  
لقلته ويقاس عليه بقية النجاسات.

انظر: بدائع الصنائع ١/٢٣٢، البحر الرائق ١/٢٣٩.

(٢) نهاية ل ١٧ ب.

(٣) سبق تخريجه ص ٩٤٩.

(٤) في ب وج: وروي عنه أنه.

(٥) نهاية ل ١٧ ب.

(٦) سبق تخريجه ص ٩٤٩.

(٧) سبق تخريجه ص ٩٤٩.

(٨) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤٢.

وإن كان قدر الدرهم، أصل ذلك موضع الحدث<sup>(١)</sup>.  
واستدلال وهو أن هذا التقدير لا يثبت عند أبي حنيفة إلا بتوقيف أو اتفاق، وليس ههنا واحد منهما.  
قالوا: إنما قدرنا بالدرهم لأن موضع الاستنجاء قدر الدرهم يعفى عنه<sup>(٢)</sup>.  
قلنا: هذا يختلف<sup>(٣)</sup> باختلاف الناس فلا يصح التقدير به<sup>(٤)</sup>.  
واستدلال وهو أن مذهب أبي حنيفة أن الصلاة تصح مع كثير النجاسة ولا تصح مع قليلها، وذلك أنه يقول: إذا كان في الثوب قدر الدرهم من النجاسة في أحد الجانبين وفي الجانب الآخر قدر درهم، لم تصح الصلاة فيه<sup>(٥)</sup>، فلو مال حتى ألصق أحدهما بالآخر صحت الصلاة<sup>(٦)</sup>.  
قالوا: قد فعلتم مثل ذلك فقلتم: إذا كان قلة ماء نجس وقلة ماء نجس فاختلط<sup>(٧)</sup> أحدهما بالآخر صار الجميع طاهراً<sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: الهداية ٣٥/١، تبين الحقائق ٧٣/١.

(٣) في أ: لا يختلف، والصواب ما أثبتته من: ب وجـ.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤٢.

(٥) وذلك لأن النجاسة هنا متعددة، وقد زادت على قدر الدرهم.

(٦) إذ لا يعتبر نفوذ هذا المقدار إلى الوجه الآخر؛ لأن النجاسة حيثئذ واحد في الجانبين، فلا يعتبر متعدداً.

انظر: البحر الرائق ٣٢٩/١، حاشية الشلي ٧٣/١.

(٧) في جـ: فخلط.

(٨) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: الرجز ٧/١، فتح العزيز ٢١٢/١، روضة الطالبين ١٣٢/١، مغني المحتاج ٢١/١.

(٩) نهاية ل ٣٧ جـ.

والجواب هناك زاد الماء فقوي فمنع النجاسة<sup>(١)</sup>، وليس كذلك في مسألتنا، فإنه ما زاد إلا نجاسة فافترقا.

فأما الجواب عن قولهم: إنها نجاسة لم تزد على قدر الدرهم فلم تجب إزالتها كأثر الاستنجاء، فهو من وجهين:  
أحدهما: أنه لا تأثير لقولهم: لم تزد على قدر الدرهم في الأصل فإنه وإن زاد على قدر الدرهم يعفى عنه.

والثاني: أن المعنى هناك أنه تلحق المشقة في إزالته، فلو<sup>(٢)</sup> قلنا: يجب أدى ذلك إلى المشقة العظيمة، فعفى عنه، وليس كذلك في مسألتنا، فإن المشقة لا تلحق في إزالته فافترقا<sup>(٣)</sup>.

وأما الفصل الثاني حيث قال: إن دم البراغيث طاهر فاحتج من نصره بأنه دم غير مسفوح، فوجب أن يكون طاهرا، أصل ذلك الكبد والطحال<sup>(٤)</sup>.  
قالوا: ولو كان نجساً لوجب أن ينجس بالموت منه، ولما لم ينجس دلّ على أنه ليس بنجس<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وذلك ببلوغه قلتين، وقد جاء في الحديث: ((إذا بلغ الماء القلتين لم يحمل الخبث)) إلا إذا غيّر طعمه أو لونه أو رائحته، فإنه يحمل الخبث إجماعاً.  
وانظر: المصادر السابقة.

(٢) في ب وج: فإن.

(٣) فافترقا: ساقط من جـ.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٩، الشرح الكبير ٢/٣٢٢.

(٥) وأمارة أن ما لا نفس له سائلة أنه طاهر، ما جاء في صحيح البخاري أن النبي -ﷺ- قال: ((إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء)).

فلو تنجس بالموت لكان ذلك تنجيساً للطعام الذي وقعت فيه، والنبي -ﷺ- لا يأمر بذلك.

انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٩، الممتع في شرح المقنع ١/٢٧١.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾<sup>(١)</sup> وهذا من جملة

الدم.

قالوا: أراد بذلك الدم المسفوح<sup>(٢)</sup> ، بدليل قوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا

مُسْفُوحًا﴾<sup>(٣)</sup> .

والجواب: أن هذا مسفوح أيضاً، وإنما لا يسفح لقلته، كما نقول في النقطة

من دم الآدمي أنه مسفوح نجس ، وإنما لا يسفح لقلته.

ومن القياس: أنه حيوان، فوجب أن يكون دمه نجساً أصله سائر

الحيوانات.

قياس ثان: وهو أنه دم سائل فوجب أن يكون نجساً أصله سائر الدماء.

والدليل على أنه مسفوح أنه إذا انضم إليه<sup>(٤)</sup> غيره سال.

فأما الجواب عن قولهم: إنه ليس بمسفوح فوجب أن يكون طاهراً كالكبد

والطحال، فهو أنا لا نسلم أنه غير مسفوح، وإنما لا يسفح لقلته، على أنه يطل

بالنقطة من دم الآدمي فإنه غير مسفوح وهو نجس. على أن المعنى في الكبد

والطحال أنه مخصوص بقوله -ﷺ-: أحلت لنا ميتتان ودمان<sup>(٥)</sup> فلا يجوز القياس

---

(١) سورة المائدة، الآية ٣.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٥، الإشراف ١/١٠٣، الكافي لابن قدامة ١/٨٨.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٤٥.

(٤) في ج: إلى.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٣٠، وابن ماجه في سننه ، كتاب الأطعمة، باب: الكبد والطحال

٢/١١٠٢، والدارقطني في سننه ٤/٢٧٢، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٣٨٤.

والحديث فيه ضعف، لأنه من رواية عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف متروك، إلا أنه يصح

موقوفاً كما قال الدارقطني وأبو زرعة وأبو حاتم، لأنه من رواية سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم



عليه.

وأما الجواب عن قولهم: إنه لا ينجس بما يموت فيه فهو أن لنا في هذه  
المسألة قولان:

أحدهما: أنه ينجس، فعلى هذا سقط<sup>(١)</sup> هذا الدليل.  
والثاني: أنه لا ينجس<sup>(٢)</sup>، وإنما كان ذلك لأجل المشقة لا أنه طاهر. والله  
الموفق للصواب<sup>(٣)</sup>.

=

- عن ابن عمر موقوفاً.  
وصححه أحمد شاكر في تحقيق المسند ٨٠/٨، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١١/٣،  
وقالوا: إنه في حكم المرفوع.  
وانظر: التلخيص الحبير ٣٨/١، بلوغ المرام ص ٥.  
(١) في ج: أسقط.  
(٢) انظر: الأم ٤٤/١.  
والصحيح من المذهب هو القول الثاني.  
انظر: المجموع ١٢٩/١.  
(٣) في ج: والله أعلم بالصواب.

**فصل: عندنا أن دم السمك نجس<sup>(١)</sup>.**

وقال أبو حنيفة: هو<sup>(٢)</sup> طاهر<sup>(٣)</sup>.

واحتج بأنه لو كان نجساً لما حل أكل اللحم إلا بعد سفحه ، ألا ترى أن سائر الحيوانات لما كانت دماؤها نجسة لم يحل أكلها إلا بعد سفحها<sup>(٤)</sup>.  
قالوا: ولأن الدم أجرى مجرى الميتة، ثم ثبت أن لحم السمك في حال موته طاهر ، فكذلك يجب أن يكون دمه مثله<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهو الصحيح من المذهب.

وفيه وجه: أنه طاهر.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦١، الباب ص ٧٩، حلية العلماء ١/١٣٣، الوجيز ١/٧، فتح العزيز ١/١٨٥، المجموع ٢/٥٥٧، شرح مختصر الحضرمي ١/١٦٧.

وبنجاسة دم السمك قال المالكية في المشهور من المذهب.  
وفي قول أنه طاهر مطلقاً.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٥، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٣١، مواهب الجليل ١/١٠٦، بلغة السالك ١/٢٢.

(٢) هو: ساقطة من جد.

(٣) وهو المذهب، وعليه ظاهر الرواية.

انظر: الأصل ١/٧١، مختصر اختلاف العلماء ١/١٢٩، تحفة الفقهاء ١/٥١، الفتاوى الهندية ١/٤٦.  
وقال أبو يوسف: إنه نجس.

انظر: البحر الرائق ١/٢٤٧.

وبطهارة دم السمك قال الحنابلة في الصحيح من المذهب، وقيل: نجس.

انظر: الفروع ١/٢٥٠، المبدع ١/٢٤٧، الإنصاف ١/٣٢٧.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٥، الشرح الكبير ٢/٣٢٣، المبدع ١/٢٤٧.

(٥) انظر: الكافي لابن قدامة ١/٨٨.

ثم إن بعض أصحاب هذا القول يرون أن دم السمك دم غير حقيقي لأمرين:

ودليلنا أنه حيوان فوجب أن يكون دمه نجساً<sup>(١)</sup>، أصل ذلك سائر الحيوانات.

قياس ثان: وهو أنه دم سائل فوجب أن يكون نجساً كسائر الدماء من دم الآدمي وغيره<sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: لو كان نجساً لما حل أكل لحمه إلا بعد سفحه فهو أنا لا نقول في سائر الدماء إنها كانت نجسة لأنها تجب أن تسفح لتكون أقرب للخروج، ولهذا قال النبي -ﷺ- / إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا ٨١/أ قتلتهم فأحسنوا القتلة...)). الحديث<sup>(٣)</sup>.

ويدل على ذلك أن في الحيوانات ما لا<sup>(٤)</sup> يسفح دمه، ويحل أكله، وهو إذا رمى صيد أو جرح الكلب الصيد فقتله أو صدمه فقتله فإنه يحل أكله أيضاً على أحد القولين.

فأما الجواب عن قولهم: إن الدم أجري مجرى الميتة ، ثم ثبت أن لحمه

=

أحدهما: أن السمك يعيش في الماء ، والدموي لا يعيش في الماء، لأن الدم حار، وطبيعة الماء باردة. والثاني: أن الدم إذا شمس يسود، ودم السمك إذا شمس ابيض، وهذا يدل على أنه ليس بدم، بل هو ماء متلون.

انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٦، تبين الحقائق ١/٧٥.

(١) نهاية ل ٣٨ جـ.

(٢) انظر: المهذب ٢/٥٥٦، الإشراف ١/١٠٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب: الأمر بإحسان القتل والذبح ١٥٤٨/٣.

(٤) في ب وجه: من لا.

طاهر بعد الموت فكذلك دمه ، فهو من وجهين:

أحدهما: أن هذا يطل بالآدمي، فإنه لحمه طاهر بعد الموت ودمه نجس<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه لا يمتنع<sup>(٢)</sup> أن يكون لحمه طاهراً ودمه نجساً كما قلنا في الشاة

المذبوحة: إن لحمها طاهر ودمها نجس.

---

(١) انظر: المجموع ٥٥٧/٢.

(٢) في ج: لا يمتنع.

فصل: عندنا أن ذرق العصافير وسائر الطيور نجس<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: هو طاهر إلا ذرق الدجاج فإنه نجس<sup>(٢)</sup>.

واحتج بأن هذا يكون في المساجد ولا يزال، ولو كان نجساً لأزيل كما أمر النبي -ﷺ- بصب الماء على بول الأعرابي<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأنه غير مستحيل في الجوف إلى تنن فوجب أن يكون طاهراً أصل ذلك العسل واللبن<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا أن ما كان نجساً من الدجاج كان نجساً من الطيور، أصل ذلك الدم.

---

(١) وهو المذهب عند جماهير الأصحاب.

وفي وجه: أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، وهو أحد قولي أبي سعيد الاصطخري.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٢، المهذب ٢/٥٥٠، الوجيز ١/٧، حلية العلماء ١/١٣٣، فتح العزيز ١/١٧٨، روضة الطالبين ١/١٢٥.

وهذا الوجه -الذي قاله الاصطخري- هو الصحيح من مذهب المالكية والحنابلة، إلا أن يكون مما يتغذى على النجاسة، ففيه أوجه، أرجحها: أنه إن يقن استعمالها للنجاسة فهي نجسة وإلا فهي طاهرة.

وفي مذهب المالكية والحنابلة قول بنجاسة الروث مطلقاً.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٥١، مواهب الجليل ١/٩٤، المبدع ١/٢٥٣، الإنصاف ١/٣٣٩، ٣٤٠.

(٢) وجملة مذهب الحنفية : أن الطيور نوعان: نوع لا يذرق في الهواء -كالدجاج والبط-، وذرقه نجس، وفي الأوز روايتان عن أبي حنيفة، الأظهر النجاسة.

ونوع يذرق في الهواء -وهو قسمان: ما يؤكل لحمه كالحمام والعصفور - فذرقه طاهر، وما لا يؤكل لحمه كالصقر والباز، فذرقه طاهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ونجس عند محمد بن الحسن.

انظر: تحفة الفقهاء ١/٥١، البحر الرائق ١/٢٤٢، الفتاوى الهندية ١/٤٦، فتاوى قاضيخان ١/١٩.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٧.

(٤) انظر: المصدر السابق.

قياس<sup>(١)</sup> ثان: وهو أنه حيوان ، فوجب أن يكون رجليه نجساً أصل ذلك  
الآدمي وسائر الحيوانات<sup>(٢)</sup>.

قياس ثالث: وهو أنه محرم استحلال في الجوف ، فوجب أن يكون نجساً  
أصل ذلك رجميع الآدمي<sup>(٣)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: إنه يكثر في المساجد ولا يزال، ولو كان نجساً  
لأزيل فهو أنه إنما لم يزل لأنه لا يمكن الاحتراز منه فترك ، لا لأنه طاهر<sup>(٤)</sup>، يدل  
على ذلك أنه لا خلاف أنه مستقذر، وأجمعنا على أن المساجد تنزه من المستقذر  
وإن كان طاهراً، ولهذا لا يجوز أن يصبق في المسجد وكل جواب لهم عن تركه  
مع كونه مستقذراً فهو جوابنا عن تركه مع كونه نجساً<sup>(٥)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إنه غير مستحيل في الجوف إلى نتن فكان طاهراً  
كالعسل ، فهو من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنا لا نسلم أنه غير مستحيل إلى نتن؛ والدليل على ذلك أن  
المواضع<sup>(٦)</sup> التي يكثر فيها الطيور أشد تنناً من سائر النجاسات إذا سدت<sup>(٧)</sup>.

والثاني: أنه لا يمتنع أن يكون غير نتن ويكون نجساً كما قلنا في رجميع

---

(١) نهاية ل ١٨ ب.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٥١.

(٣) انظر: المذهب ٢/٥٥٠.

(٤) انظر: المجموع ٢/٥٥٠.

(٥) قال النووي في المجموع ٢/٥٥٠: "وعندي أنه إذا عمت به البلوى وتعذر الاحتراز عنه يعفى  
عنه، وتصح الصلاة كما يعفى عن طين الشوارع".

(٦) في ب وجه: الموضع.

(٧) نهاية ل ٣٩ ج.

الغزلان أنه ليس بنتن وهو نجس<sup>(١)</sup>.

والثالث: أن المعنى في العسل أنه يجوز أكله، وليس كذلك في مسألتنا فإنه لا يجوز أكله على أنا لا نعلم أن العسل يخرج من ذرق النحل، بل يقال : إنه يخرج من فيها ولا يعلم ذلك إلا الله عز وجل.

---

(١) انظر: المجموع ٥٥٠/٢.

فصل: عندنا أن الخمر (١) نجسة (٢).

وقال ربيعة وداود: هي طاهرة (٣).

واحتج من نصرهما بأن قال: قد أجمعنا على طهارتها إذا كانت عصيراً،

---

(١) الخمر في اللغة له عدة معانٍ: أبرزها السّتر والتغطية.

انظر: لسان العرب ٤/٢٥٥، القاموس المحيط ٢/٧٩.

وفي اصطلاح الفقهاء هي: المعتصر من العنب وغيرها من الأنبذة التي يسكر قليلها وكثيرها.

وقصر الحنفية اسم الخمر على المعتصر من العنب النسيء الذي غلى واشتد، وأما سائر الأنبذة كنبذ

التمر والشعير والحنطة فلا تسمى عندهم خمرًا، ويجوز شرب القدر غير المسكر منها.

انظر: أحكام القرآن للحصاص ٢/٤٦١، ٤٦٦، البناءة ٩/٤٩٦، أحكام القرآن لابن العربي ١/١٤٩،

مغني المحتاج ١/٧٧، شرح منتهى الإرادات ١/٢١١-٢١٢.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٢٣.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: مختصر المزني ص ١٠، التلخيص ص ١٦٨، المقنع في الفقه ص ١٦١، اللباب ص ٧٩، التنبية

ص ٣١، الغاية والتقريب ص ٣٥، الوجيز ١/٦، روضة الطالبين ١/١٢٢.

وهو المذهب عند الأحناف.

انظر: مختصر القدوري ص ٢١، تحفة الفقهاء ١/٥٥، كنز الدقائق مع البحر الرائق ١/٢٣٩، الفتاوى

الهندية ١/٤٦، فتح الوهاب ٢/١٢٦.

وبنجاسة الخمر قال مالك وأصحابه.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١١، مواهب الجليل ١/٩٠، جواهر الإكليل ١/١٤، الشرح

الصغير ١/١٩.

وأحمد وأصحابه.

انظر: المحرر في الفقه ١/٦، الفروع ١/٢٤٢، المبدع ١/٢٤١، الإنصاف ١/٣١٩، الإقناع ١/٩٦.

(٣) انظر النقل عنهما في: حلية العلماء ١/١٣٤، المجموع ٢/٥٦٣، مغني المحتاج ١/٧٧.

ونصر هذا المذهب الشوكاني في السيل الجرار ١/٣٥، وأحمد شاكر في تعليقه على المحلى ١/١٩٢.



فمن ادعى نجاستها فعليه إقامة الدليل<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأنه ليس ههنا أكثر من كونها محرمة، وهذا لا يوجب نجاستها أصل ذلك السمن<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ...﴾<sup>(٣)</sup> الآية، فمن الآية دليلان:

أحدهما: أنه قال: ﴿رَجَسٌ﴾ والرجس بالسين المراد به النجاسة<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه قال: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾ وهذا أمر بالاجتناب من كل وجه.

قالوا: فقد أجمعنا أن الأنصاب والأزلام ليست نجسة<sup>(٥)</sup>، قلنا: هذا تركناه لإجماعنا وبقي الباقي على ظاهره<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وهذا استدلال باستصحاب البراءة الأصلية، والأخذ بقاعدة (الأصل في الأشياء الطهارة).

(٢) انظر: التعليقه على المحلى ١/١٩٣.

ويستدل لهذا بقاعدة: (كل نجس حرام، وليس كل حرام نجس).

وعليه: فإن إباحة الخمر للصحابة وشربها قبل التحريم يدل على طهارتها، إذ لا يصح أن يشرب النجس، بل علم من الدين أنه جاء ليحرم النجاسات والقبائح، فلو كانت نجسة لحرمها ولم يجزها لهم فترة من الزمان.

فإن قيل: هذه سنة التدرج في الأحكام.

قلنا: وهذه السنة تكون في المحرمات لا في النجاسات المحضة التي تأبأها العقول والفطر السليمة.

(٣) سورة المائدة، الآية ٩٠.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٠٦، مغني المحتاج ١/٧٧، أحكام القرآن لابن العربي ٢/٦٥٦.

(٥) وعليه فيحمل الرجس للأشياء المذكورة في الآية على الحرام.

انظر: السيل الجرار ١/٣٦، التعليقه على المحلى ١/١٩٢.

(٦) انظر: المجموع ٢/٥٦٤.

قلت: ولم يسلم النووي بدلالة هذه الآية على نجاسة الخمر. بل غاية ما تدل عليه أن الخمر محرم.

ومن القياس: أن ما حرم لأجل الضرورة وجب أن يكون نجسا، أصل ذلك الدم<sup>(١)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: أنها كانت طاهرة إذا كانت عصيرا فمن ادعى أنها نجسة بعد ذلك فعليه الدليل، فهو من وجهين: أحدهما: أن قبل الاستحالة مسألة وبعدها مسألة، فلا يجوز الجمع بينهما من غير علة<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنهما لما اختلفا في التحريم جاز أن يفتقا في النجاسة. وأما الجواب عن قولهم: إنه ليس ههنا أكثر من تحريمها، وهذا لا يوجب نجاستها كالسمن؛ فهو أنه يطل بالدم والغائط وما أشبهه<sup>(٣)</sup>، ثم السمن ينظر<sup>(٤)</sup> فيه، فإن كان من الحياة فهو عندنا نجس أيضا، وإن كان من الحشيش فلا يحرم تناول اليسير منه، وإنما يحرم تناول الكثير، لأنه يؤدي إلى التلف، وهكذا في سائر الأطعمة إذا كان الكثير يؤدي إلى التلف فهو محرم. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المذهب ٥٦٣/٢، المبدع ٢٤٢/١.

(٢) ولا يجوز التفريق بينهما من غير علة.

(٣) ولكن الدم والغائط نجس بأصله، بخلاف الخمر، فلي تأمل.

(٤) في ج: ننظر.

فصل: إذا كان في ثوبه نجاسة وهو عالم بها ثم نسيها وصلى لم تصح  
صلاته قولاً واحداً<sup>(١)</sup>.

لأنه مفرط في ذلك<sup>(٢)</sup>؛ كما لو نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم فإنه يعيد  
على الصحيح من المذهب<sup>(٣)</sup>.

وأما إذا لم يتقدم العلم بها، ثم رآها بعد الفراغ من الصلاة وتحقق أنها  
كانت قبل الدخول في الصلاة فهل يجب عليه الإعادة أم لا؟ فيه قولان:  
أحدهما: قاله في الجديد أنه يعد وهو الصحيح<sup>(٤)</sup>.  
وبه قال أحمد<sup>(٥)</sup>.

والثاني: قاله في القديم<sup>(٦)</sup>: أنه لا يعيد<sup>(٧)</sup>.

---

(١) وهو الأصح وبه قطع العراقيون.

وفي طريق آخر: فيه قولان: الأصح بطلان الصلاة.

انظر: الوجيز ٤٨/١، فتح العزيز ٦٩/٤، المجموع ١٥٦/٣، كفاية الأخيار ١٧٩/١.

(٢) انظر: المهذب ١٥٥/٣، البيان ١٠٨/٢.

(٣) وهو قول الشافعي في عامة كتبه، وهو الصحيح.

وحكى أبو ثور عن الشافعي أنه قال: لا إعادة عليه.

انظر: الأم ١١٠/١، مختصر المزني ص ١٠، الحاوي الكبير ٢٨٦/١، التعليقة ٤٥٣/١.

(٤) عند جماهير الأصحاب.

الوجيز ٤٨/١، فتح العزيز ٦٩/٤، روضة الطالبين ٣٨٧/١، كفاية الأخيار ١٧٨/١، شرح مختصر

الحضرمي ٢٧٥/١.

(٥) وهي المذهب.

وروي عنه أنه لا يعيد، وهي الصحيحة عند أكثر المتأخرين.

انظر: الفروع ٣٦٨/١، المبدع ٣٩٠-٣٩١، الإنصاف ٤٨٦/١، منتهى الإرادات ١٧٨-١٧٩.

(٦) نهاية ل ٤٠ جـ.

(٧) انظر: التنبيه ص ٢٥، البيان ١٠٨/٢.

وبه قال مالك<sup>(١)</sup> والأوزاعي<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصرهما بما روي عن أبي سعيد قال: صلينا مع رسول الله -

ﷺ - فنزع نعله في الصلاة فنزعنا فقال: إن جبريل أخبرني أن فيهما قدراً<sup>(٣)</sup>.

وروي: دم حلمة ولم يستأنف<sup>(٤)</sup>.

ودليلنا: أنها طهارة<sup>(٥)</sup> لا تسقط بالنسيان، فوجب أن لا تسقط بالجهل،

أصل ذلك الطهارة من الحدث<sup>(٦)</sup>.

وأما الجواب عن حديث أبي سعيد الخدري فهو يحتمل أنه أراد بالقدر

المخاط والبصاق، وإن صح دم حلمة فيحتمل أنه كان يسيراً<sup>(٧)</sup>.

إذا ثبت هذا فإنه إذا رآها في أثناء الصلاة، فإن قلنا بقوله الجديد يستأنف،

---

قال النووي في المجموع ١٥٧/٣: "وهو قوي في الدليل وهو المختار".

(١) فعنده لا تجب الإعادة، ولكن يستحب له أن يعيد ما دام في الوقت.

انظر: المدونة الكبرى ٢٠/١، التفریع ٢٤١/١.

(٢) انظر: الأوسط ١٦٣/٢، المجموع ١٥٧/٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٩٤٧.

(٤) انظر: المذهب ١٥٥/٣، المبدع ٣٩٠/١.

(٥) في ب وج: طاهراً.

(٦) انظر: المذهب ١٥٥/٣، فتح العزيز ٦٩/٤، الشرح الكبير ٢٩٠/١.

وعورض بأن الجهل والنسيان في الطهارة من النجاسة يعد عذراً، إذ قد لا يحيط بما هو أجنبي عنه،

بخلاف الحدث؛ لأنه في ذاته يحسه، فانصب في الجهل به إلى التفريط، فالإنسان يحيط علماً بما يقع في

ذاته ويخصه.

انظر: التعليقة ٩٢٢/٢، فتح العزيز ٧٠/٤.

(٧) انظر: البيان ١٠٩/٢، التعليقة ٩٢٣/٢.

وإن قلنا بقوله القديم أزالهما وبنى على الصلاة. <sup>(١)</sup>./

أ/٨٢

**فصل:** إذا صلى فلما فرغ رأى على ثوبه نجاسة يجوز أنها كانت قبل الفراغ ويجوز أنها (طرأت) <sup>(٢)</sup> بعد الفراغ، مثل أن يكون ذرق طائر أو نحوه، فإنه لا يجب عليه إعادة الصلاة <sup>(٣)</sup>، لأن الظاهر صحتها.

قال الشافعي: وأستحب له إعادتها احتياطاً للصلاة <sup>(٤)</sup>.

**فصل:** إذا أصاب أسفل الخف نجاسة فغسله وصلى صحت الصلاة قولاً واحداً.

وإن دلّكه بالأرض حتى زال فهل تصح أم لا؟ فيه قولان <sup>(٥)</sup>:

أحدهما: قاله في الجديد: إنها لا تصح، وهو الصحيح <sup>(٦)</sup>.

والثاني: قاله في القديم إنها تصح <sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: المجموع ١٥٦/٣.

(٢) في أوب : طرت.

(٣) وهذا بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: البيان ١٠٨/٢، المجموع ١٥٦/٣، كفاية الأخيار ١٧٩/١، فتح العزيز ٧٠/٤.

(٤) انظر: المجموع ١٥٦/٣.

(٥) وهذان القولان في النجاسة الجافة، أما إذا كانت النجاسة التي أصابت أسفل الخف رطبة فلا

يجزئ دلّكها ولا يجوز الصلاة بها، وعليه نص الشافعي في الأم ١٢٦/١، وهو المذهب بلا خلاف.

انظر: المجموع ٥٩٨/٢.

(٦) وهو الصحيح من المذهب وعند جماهير الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ١٣٩/١، فتح العزيز ٤٥/٤، روضة الطالبين ٣٨٥/١، مغني المحتاج ١٩٢/١، كفاية

الأخيار ١٧٧/١.

(٧) انظر: التلخيص ص ١٦٩، الباب ص ٨١، المذهب ٥٩٨/٢.

وذكر الأصحاب للقولين شروطاً:

أحدهما: أن يكون تنجس بنجاسة لها جرم يلتصق ، أما البول ونحوه فلا يكفي فيه الدلك بحال.  
والثاني: أن يقع الدلك في حال جفاف، فأما ما دام رطبا فلا يغني الدلك بلا خلاف.  
والثالث: أن يكون حصل النجاسة بالمشي من غير تعمد، فلو تعمد تلطيخ الخف بها وجب الغسل قطعاً.

انظر: فتح العزيز ٤/٤٥، روضة الطالبين ١/٣٨٥.

(١) وهو قول أبي يوسف أيضاً، وعليه الفتوى ، وهذا إذا كانت النجاسة التي أصابت الخف يابسة لها جرم كالعذرة والروث، وإذا كانت يابسة وليس لها جرم كالبول والخمر فلا يطهر الخف إلا بالغسل.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/١٣٠، مختصر القلوري ص ٢١، تحفة الفقهاء ١/٧٠، فتاوى قاضي خان ١/٢٥.

وأما إذا كانت النجاسة رطبة فلا تطهر إلا بالغسل عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: إذا دلتها ومسها على وجه المبالغة بحيث لا يبقى لها أثر فإنها تطهر وعليه الفتوى.  
انظر: المبسوط ١/٨٢، الهداية ١/٣٥، الفتاوى الهندية ١/٤٤.

وقال مالك وأصحابه: لا يطهر الخف إذا أصابه نجاسة من عذرة أو بول آدمي وغيره إلا بالغسل، وأما أرواث الدواب وأبوالها فعنه روايتان:  
إحدهما: أنه لا يطهر الخف إلا بالغسل.

والأخرى: يجزئ فيه الدلك والمسح، وهذا هو نص المدونة الكبرى، وهو المذهب عند أصحاب مالك.

انظر: المدونة الكبرى ١/١٩، الكافي لابن عبد البر ١/١٦٢، عقد الجواهر الثمينة ١/٢١، المعونة ١/٥٨، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١٩، مواهب الجليل ١٥٣-١٥٤.  
وللإمام أحمد في هذه المسألة ثلاث روايات:  
فروي عنه: أنه يجب غسله ، وهو المذهب وعليه الجمهور من أصحابه.  
وعنه: يجزئ دلكه بالأرض.

واحتج من نصره بقوله -ﷺ- : إذا أصاب خف أحدكم أذى فليدلكه بالأرض<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأنها نجاسة تلحق المشقة في إزالتها بالماء، فجاز الاقتصار فيها على التراب، أصل ذلك موضع الاستنجاء<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا أنها نجاسة مقدور على إزالتها بالماء من غير مشقة، فلم يجوز الاقتصار فيها على التراب، أصل ذلك إذا كانت على الثوب<sup>(٣)</sup>.

ولأن كل نجاسة لو كانت رطبة لم يجوز الاقتصار فيها على التراب<sup>(٤)</sup>، فإذا

=

وعنه: يغسل من البول والغائط، ويدلك من غيرهما.

انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ ٢٧/١، الفروع ٢٤٥/١، المتع في شرح المقنع ٢٦٧/١، المبدع ٢٤٥/١-٢٤٦، الإنصاف ٣٢٣/١، منتهى الإرادات ١٠٩/١.

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وجاء بمعناه حديث أبي سعيد الخدري في سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في النعل ٤٢٧/١، وأحمد في المسند ٣٩٨/٣، وابن خزيمة في صحيحه ١٠٧/١، والحاكم في المستدرک ٢٦٠/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٦٠٤/٢، أن النبي -ﷺ- : ((إذا جاء أحدكم إلى المسجد - وعند بعضهم إلى الصلاة - فلينظر، فإن رأى في نعليه قدر أو أذى فيمسحهما بالأرض ثم ليصل فيهما)).

وقال الحاكم في المستدرک ٢٦٠/١: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وحسن الحديث النووي في المجموع ٥٩٨/٢، وصححه عبد الحق الأشبيلي في الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة ١٩٦/١، والألباني في صحيح سنن أبي داود ١٢٨/١.

(٢) انظر: المهذب ٥٩٨/٢، فتح العزيز ٤٥/٤، المتع في شرح المقنع ٢٦٧/١.

(٣) انظر: المعونة ٥٨/١، المبدع ٢٤٥/١.

(٤) ولا يسلم الحنفية لهذا، بل ما عليه الفتوى عند مشايخ الحنفية هو جواز الاقتصار على الدلك والمسح مسحاً مبالغاً فيه في النجس الجرمي وإن كان رطباً.

انظر: الهداية ٣٥/١، الفتاوى الهندية ٤٤/١، فتح الوهاب ٢٨/١.

كانت يابسة يجب أن يكون كذلك، أصله إذا كانت على الثوب.  
أو نقول: هو ملبوس نجس، فلم يجوز في طهارته ذلك كالثوب<sup>(١)</sup>.  
فأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر فهو أنه أراد به الأذى الطاهر،  
كالخط والبصاق<sup>(٢)</sup>.  
وإن قيل: قد روي: فإن التراب<sup>(٣)</sup> له طهور<sup>(٤)</sup> قلنا: أراد به دخول  
المسجد لا في جواز الصلاة<sup>(٥)</sup>.  
فأما الجواب عن أنها نجاسة تلحق المشقة في إزالتها بالماء فجاز الاقتصار في  
إزالتها على التراب كالاستنجاء، فهو من وجهين:  
أحدهما: أنا لا نسلم أن المشقة تلحق في إزالتها بالماء.  
والثاني: أن المعنى هناك أنه يكثر ويتكرر، وفي مسألتنا بخلافه<sup>(٦)</sup>، وقد

(١) انظر: المذهب ٥٩٨/٢.

(٢) انظر: البيان ١٠٩/٢، المجموع ٥٩٩/٢.

(٣) نهاية ل ١٩ ب.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب: في الأذى يصيب النعل ٢٦٧/١، والحاكم في المستدرک ١٦٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٦٠٣/٢.

وجاء الحديث عندهم مرة بلفظ: ((إذا وطئ الأذى بخفين...)) ومرة بلفظ: ((عليه...)) وجمع بينهما في رواية ابن خزيمة في صحيحه ١٤٨/١.

والحديث ضعفه النووي في المجموع ٥٩٩/٢، قال ابن حجر في التلخيص الجبر ٢٩٧/١: "وهو معلول اختلف فيه على الأوزاعي، وسنده ضعيف"، وحسن الحديث البغوي في مصابيح السنة ٢٣٣/١، وصححه الحاكم في المستدرک ١٦٦/١، والألباني في صحيح سنن أبي داود ٧٧/١.

(٥) وهذا احتمال بعيد، إذ ثبت في السنة أن النبي -ﷺ- وأصحابه كانوا يصلون في نعالهم وخفافهم، كما في صحيح مسلم ٣٩١/١ وغيره.

(٦) وهذه التعليقات من مشقة الإزالة وعدمها، وكثرة وقوع ذلك في أحوال الناس وتكرره، ليس له



ذكرنا هذه المسألة فيما تقدم.

---

ضابط نستطيع من خلاله الحكم على هذه المسألة بدقة، فنرجع في ذلك إلى الأصل وهو السنة  
القاضية بجواز ذلك الخف بالتراب وهو له طهور، ولا معنى للتأويلات والنص واضح.. والله أعلم.

مسألة: قال الشافعي: فإن كان معه ثوبان أحدهما<sup>(١)</sup> نجس والآخر طاهر، لا يعرفه فإنه يتحرى أحدهما ويصلي فيه<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا كان معه ثوبان طاهر ونجس ، فاشتبه عليه ، جاز التحري، فإذا أداه اجتهاده إلى طهارة أحدهما صلى فيه، والصلاة صحيحة<sup>(٣)</sup>.  
وبه قال أكثرهم<sup>(٤)</sup>.

وقال عبد الملك الماجشون ومحمد بن مسلمة: يصلي في كل واحد منهما<sup>(٥)</sup>.  
واحتج من نصرهما: بأنه مأمور بفعل الصلاة بيقين، فوجب عليه كما لو نسي صلاة من خمس صلوات فإنه يجب عليه أن يصلي الخمس<sup>(٦)</sup>.  
ودليلنا: أنه شرط من شرائط الصلاة عليه أمانة توصل إليه فجاز له الاجتهاد فيه أصل ذلك القبلة<sup>(٧)</sup>.

ولأن ما ذكره أمر بفعل محذور بيقين، فوجب أن لا يجوز<sup>(٨)</sup>، أصل ذلك

---

(١) نهاية ل ٤١ جـ.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٣) وهو المذهب عند الأصحاب.

وقال المزني: يصلي في كل واحد من الثوبين.

انظر: التبصرة ص ٥٣٦، التنبيه ص ٢٦، البيان ٩٨/٢، الوسيط ٦٤٣/٢، حلية العلماء ١٦١/١،

المجموع ١٤٤/٣.

(٤) انظر: المجموع ١٨١/١.

(٥) انظر: الأوسط ١٦٦/١، المجموع ١٨١/١.

(٦) انظر: التعليقة ٩٢٥/٢، الحاوي الكبير ٢٤٤/٢.

(٧) انظر: الحاوي الكبير ٢٤٤/٢-٢٤٥، المذهب ١٤٣/٣.

(٨) وهو الشروع في كل صلاة منها، وهو متردد في نيته، وشرط صحة الصلاة أن يجزم فيها.

انظر: التعليقة ٩٢٦/٢.

الأمر بالصلاة إلى أربع جهات<sup>(١)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: أنه مأمور بفعل الصلاة ييقن فهو من ثلاثة أوجه:  
أحدها: أنه مأمور بفعل الصلاة ما يكون في الظاهر أنها صحيح، لأنه يجوز  
أن يكون الماء الذي ترضأ به نجساً، ويجوز أن يكون الثوب نجساً، فأما أن يكون  
مأموراً بالقطع ييقن فلا.

والثاني: أن هذا يطل به إذا اشتبهت عليه القبلة، فإنه قادر أن يصلي إلى  
أربع جهات ويتيقن أدائها، ولا يجوز له ذلك.  
والثالث: أن المعنى في الأصل أنه لا يؤدي إلى فعل محذور ييقن، وفي  
مسألتنا بخلافه.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤٥.

**فصل:** إذا كان معه ثوب طاهر وثوب نجس فاشتبهها فتحرى فأداه اجتهاده إلى طهارة أحدهما، عمد إلى الذي أداه اجتهاده إلى نجاسته فغسله ، ثم صلى فيه، فإنه ينظر: فإن صلى في كل واحد منها على الانفراد صحت الصلاة<sup>(١)</sup>.  
لأننا حكمنا بطهارة أحدهما بالاجتهاد، وبطهارة الآخر بالغسل.  
وأما إذا لبسهما دفعة واحدة وصلى ففي ذلك وجهان:  
أحدهما قاله أبو العباس بن سريج: أن الصلاة صحيحة<sup>(٢)</sup>.  
ووجهه: أنا قد حكمنا بطهارة أحدهما بالاجتهاد، وبطهارة الآخر بالغسل، فصار كما لو صلى في كل واحد منهما على الانفراد<sup>(٣)</sup>.  
والوجه الثاني: قاله أبو إسحاق المروزي أن الصلاة لا تصح<sup>(٤)</sup>.  
ووجهه: أنا قد حكمنا بنجاسة أحدهما وشككنا في إزالة النجاسة بغسل أحدهما، فلم تصح الصلاة<sup>(٥)</sup>، كما قال الشافعي: إذا أصاب طرف ثوبه بنجاسة لا يعلم موضعها فغسل بعض الثوب وصلى فإن الصلاة لا تصح، لأنه شك في إزالة النجاسة بعد تحققها<sup>(٦)</sup>.

(١) ولا خلاف في هذا، إلا وجهاً أشار إليه المتولي أنه لا يجوز أن يصلي في الذي لم يغسله، وهذا ليس بشيء.

انظر: المجموع ١٤٥/٣.

(٢) انظر: حلية العلماء ١٦١/١.

وهو الأصح في المذهب.

انظر: التبصرة ص ٥٣٦، فتح العزيز ١٩/٤، روضة الطالبين ٣٧٩/١.

(٣) انظر: الحاروي الكبير ٢٤٦/٢، المذهب ١٤٤/٣.

(٤) انظر: حلية العلماء ١٦١/١.

(٥) انظر: المذهب ١٤٤/٣، البيان ٩٩/٢.

(٦) انظر: الأم ١٢٣/١.

وهذا ليس بصحيح، لأنه يطل به إذا صلى في كل واحد منهما على  
الانفراد، فإنه قد تحقق النجاسة وشك في إزالتها بغسل أحدهما.  
وفارق الثوب الواحد فإنه لا يجوز الاجتهاد فيه<sup>(١)</sup>، والله الموفق  
للصواب<sup>(٢)</sup>.

إذا كان معه ثوب طاهر وثوب نجس لم يؤده اجتهاده إلى طهارة أحدهما ،  
فإنه يدعهما ويصلي عريانا، ويجب عليه الإعادة<sup>(٣)</sup>، لأن معه ثوبا طاهرا يقيين  
كما قلنا في الإناءين<sup>(٤)</sup>.

فإن أداه اجتهاده إلى طهارة أحدهما، فصلى به، ثم حضر وقت الصلاة  
الأخرى فأداه اجتهاده إلى طهارة الآخر ونجاسة الأول فإنه لا يصلي فيه، بل  
يصلي عريانا، ويجب عليه الإعادة على الصحيح من المذهب<sup>(٥)</sup>، لأن معه ثوبا

---

(١) لأن محل الاجتهاد الاشتباه بين الشيئين، فأما إذا اشتبه عليه أجزاء الشيء الواحد فلا يؤمر فيه  
بالاجتهاد.

انظر: فتح العزيز ١٩/٤.

(٢) نهاية ل ٤٢ ج.

(٣) وهو الصحيح المشهور من المذهب.

وفي قول ضعيف: أنه يجب أن يصلي في أحدهما ، وفي وجه غريب حكاه صاحب الحاوي والبيان:  
أنه يصلي في كل ثوب مرة ولا إعادة حينئذ.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤٦، البيان ٢/٩٩، المجموع ٣/١٤٤.

(٤) انظر: المذهب ٣/١٤٤.

(٥) وصححه أيضا الماوردي في الحاوي الكبير ٢/٢٤٥.

ونقل النووي في المجموع ٣/٤٧ ما اختاره المؤلف هنا، وقال: "وهذا ضعيف".

وفي وجه: أنه يصلي في الثوب الثاني، ولا إعادة عليه.

وهو الأصح في المذهب .

طاهراً بيقين؛ كما قلنا في الإناءين، إذا اجتهد وتوضأ من الذي أداه اجتهاده إلى طهارته ولم يرق الآخر، ثم مضى وقت الصلاة الأخرى وأداه اجتهاده إلى طهارة الآخر ونجاسة الأول، فإنه على ما رواه المزني يتيماً، ويجب عليه الإعادة<sup>(١)</sup>؛ لأن معه ماء طاهراً بيقين، وعلى طريقة أبي العباس يتوضأ بالثاني ولا يجب عليه الإعادة<sup>(٢)</sup>، وههنا يصلي في الثانية ولا يجب عليه الإعادة؛ والمذهب الأول<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

---

انظر: فتح العزيز ٢١/٤، المجموع ١٤٧/٣، روضة الطالبين ٣٧٩/١.  
تنبيه: وجوب الإعادة وعدمها في هذه المسألة عائد إلى الصلاة الثانية، أما ما صلاه في حال اجتهاده الأول فلا إعادة لها بلا خلاف.

انظر: الحاوي الكبير ٢٤٥/٢، المجموع ١٤٧/٣.

(١) وهو المذهب، وعليه جمهور الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٣٤٩/١، المذهب ١٨٨/١، فتح العزيز ٢٨٥/١، المجموع ١٨٩/١.

(٢) انظر: الوجيز ١٠/١، روضة الطالبين ١٤٧/١.

وقال النووي في المجموع ١٨٩/١: "وما قاله أبو العباس بن سريج ضعيف".

(٣) والصحيح خلاف ما رجحه المؤلف؛ فيصل في الثوب الثاني، ولا إعادة عليه، وفرق الأصحاب بين الثياب وما قاس عليه المؤلف من الأواني، فإنها تؤدي إلى الصلاة بالنجاسة، أو نقض اجتهاد باجتهاد، وكل ذلك ممنوع.

انظر: الحاوي الكبير ٣٤٩/١، المذهب ١٨٨/١، المجموع ١٤٧/٣.

(٤) وهذه المسألة فيما إذا أداه اجتهاده إلى طهارة الثوب الثاني ونجاسة الأول، وأما إذا تيقن ذلك فإنه يصلي في الثوب الثاني، وفي وجوب إعادة الصلاة الأولى طريقان:

أحدهما: القطع بالوجوب، كمن صلى بنجاسة نسيها وهي طريقة العراقيين.

والثاني: وهو المذهب وبه قطع الأكثرون فيه قولان - كمن صلى بنجاسة جهلها، أصحهما الوجوب.

انظر: الحاوي الكبير ٢٤٥/٢، المجموع ١٤٧/٣.

**فصل:** إذا كان معه ثوبان طاهر ونجس، فاشتبهها، وهناك آخر يتحقق

أمارته فهل يجوز له أن يتحرى أم لا؟ فيه وجهان /: ٨٣/أ

أحدهما: لا يجوز له التحري، بل يصلي في الطاهر بيقين<sup>(١)</sup>، لأنه قادر على أداء الفرض بيقين، فلا يجوز له العدول إلى الاجتهاد<sup>(٢)</sup>؛ كما إذا خفيت القبلة على المكي فإنه لا يجوز له أن يجتهد، لأنه قادر على أداء الفرض بيقين.

والثاني: أنه يجوز أن يتحرى ويصلي في الذي يؤديه اجتهاده إلى طهارته<sup>(٣)</sup>، لأنه ليس فيه أكثر من ترك الطهارة بيقين إلى الطاهر بطريق الظاهر، وهذا غير ممتنع<sup>(٤)</sup>، ألا ترى أنه يجوز أن يترك الماء الذي ينزل من السماء ويتوضأ مما يجوز أن يكون نجسا ويجوز أن يكون طاهراً.

**مسألة:** قال الشافعي: إذا غم عليه موضع النجاسة من الثوب فغسله لا

يجزئه غيره<sup>(٥)</sup>.

وهذا كما قال، إذا كان الثوب واحداً فأصابه نجاسة لم يجز أن يجتهد فيه، بل يجب أن يغسله جميعه<sup>(٦)</sup>، والفرق بين هذا وبين الثوبين أن أحد الثوبين طاهر

---

(١) انظر: التعليقة ٩٢٦/٢، البيان ٩٨/٢.

(٢) انظر: البيان ٩٨/٢.

(٣) وهو أصح الوجهين.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤٦، المجموع ٣/١٤٤.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤٦، البيان ٩٩/٢.

(٥) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٦) وهو الصحيح من المذهب.

وحكي وجه عن أبي العباس بن سريج: أنه إذا غسل بعضه كفاه وتصح الصلاة فيه.

انظر: التعليقة ٩٢٧/٢، فتح العزيز ٤/١٧-١٨، روضة الطالبين ١/٣٧٨-٣٧٩.

وقال النووي في المجموع ٣/١٤٣: "وما حكي عن ابن سريج ليس بشيء".

ييقن، وإذا اجتهد وأداه اجتهاده إلى واحد فقد رده هذا الاجتهاد إلى الأصل،  
والأصل الطهارة، وليس كذلك الثوب الواحد، فإنه قد تحقق حصول النجاسة فيه  
بغسل بعضه شبه إزالتها، والأصل بقاء النجاسة<sup>(١)</sup>.

فصل: إذا أصاب أحد كميته نجاسة وخفي عليه فهل يجوز له التحري أم

لا ؟ فيه وجهان:

على قول أبي العباس : يجوز<sup>(٢)</sup>، لأنهما كالثوبين<sup>(٣)</sup>.

وعلى قول<sup>(٤)</sup> أبي: إسحاق<sup>(٥)</sup> لا يجوز<sup>(٦)</sup>، لأنه ثوب واحد<sup>(٧)</sup>.

وأما إذا قطعهما فيجوز أن يتحرى فيهما<sup>(٨)</sup>، لأن بقطعهما صارا ثوبين.

فصل: إذا كان له بيتان طاهر ونجس واشتبه عليه، فإنه يجوز له أن

---

(١) وهو يقين، فيستصحب هذا اليقين ويلغى الشك وهو احتمال طهارة الثوب.

انظر: ، فتح العزيز ١٨/٤، المجموع ١٤٣/٣.

ثم إنه اختلط هنا حكمان حظر وإباحة، فيغلب حكم الحظر، فإذا تميزا وأشكلا ساغ فيهما الاجتهاد.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٤٦.

(٢) انظر: ، فتح العزيز ١٨/٤، المجموع ١٤٣/٣.

(٣) فيغسل أحد الكمين فيكون طاهرا بالغسل، والآخر طاهر بالاجتهاد.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٤٦، التعليقة ٩٢٧/٢.

(٤) نهاية ل ٢٠ ب.

(٥) نهاية ل ٤٣ ج.

(٦) ويلزمه غسل الكم، وهو أصح الوجهين .

انظر: حلية العلماء ١/١٦١، روضة الطالبين ١/٣٧٩.

(٧) وقد تيقن حلول النجاسة في أحدهما وهو شك في زواها.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٤٧.

(٨) وجها واحداً.

انظر: حلية العلماء ١/١٦١-١٦٢، روضة الطالبين ١/٣٧٩.



يجتهد كالثوبين بلا خلاف على المذهب<sup>(١)</sup>، وأما إذا كان بيتا واحدا ووقعت فيه نجاسة وشك في موضعها فما الحكم ؟ فيه وجهان: أحدهما: أنه يغسل جميعه كالثوب الواحد<sup>(٢)</sup>.

والوجه الثاني: أنه يصلي فيه من غير غسل ولا اجتهاد<sup>(٣)</sup>، كما إذا أصاب موضعا من الصحراء نجاسة، فإنه لا يجب عليه أن يجتهد؛ بل يصلي إلى أي موضع شاء<sup>(٤)</sup>؛ وهذا ليس بصحيح لأن الصحراء لا يمكن غسلها وليس كذلك البيت، فإنه يمكن غسله<sup>(٥)</sup>.

مسألة: وإذا أصاب المرأة دم حيضها قرصته<sup>(٦)</sup> بالماء حتى تنقيه وتصلي فيه<sup>(٧)</sup>.

وهذا كما قال.

وإذا أصاب ثوب المرأة من دم الحيض، فيستحب (أن)<sup>(٨)</sup> تحته<sup>(٩)</sup>، ثم تغسله

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٢، البيان ٢/١٠٦، المجموع ٣/١٥٣.

(٢) وهو أصح الوجهين.

انظر: حلية العلماء ١/١٦٢، فتح العزيز ٤/٣٥، روضة الطالبين ١/٣٨٢.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٣، حلية العلماء ١/١٦٢.

(٥) انظر: المهذب ٣/١٥٣، البيان ٢/١٠٦.

(٦) القرص: تقطيع الشيء وقلعه بالظفر.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٤/٨٧، لسان العرب ٧/٢١٦، القاموس المحيط ٢/٥٢٢.

(٧) انظر: مختصر المزني ص ٢٢ وفيه: ((وإن أصاب ثوب المرأة من دم حيضها...)).

(٨) زيادة ليست في النسخ، زيدت لاستقامة الكلام.

(٩) الحت: هو الفك والحك والقشر، والحت دون التحت.

انظر: لسان العرب ٢/٢٢، مختار الصحاح - ترتيبه - ص ١٦١.

بالماء، والحت غير واجب<sup>(١)</sup>.

وقال داود: هو واجب<sup>(٢)</sup>، لقوله -ﷺ- لأسماء: حثيه ثم أقرصيه<sup>(٣)</sup>. وهذا

يقتضي الوجوب.

ودليلنا ما روت أسماء قالت: قلت: يا رسول الله، أرأيت لو بقي أثره؟

فقال: الماء كافيك ولا يضررك أثره<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وهو منصوص الشافعي في الأم ١/١٤٢، وهو المذهب عند الأصحاب.

وفيه وجه شاذ: أن الحت واجب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٢، الحاروي الكبير ٢/٢٤٧، التعليقة ٢/٩٢٨، المجموع ٢/٥٩٤.

(٢) انظر: حلية العلماء ١/١٣٨.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب: المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها

١/٢٥٥، والترمذي في سننه، أبواب الطهارة، باب: ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب ١/٢٥٥،

والنسائي في سننه، كتاب الحيض، باب: دم الحيض يصيب الثوب ١/١٩٥.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ١/٢٥٥: "حديث حسن صحيح"، وصححه النووي في خلاصة

الأحكام ١/٦٨ وعبد الحق الأشيلي في الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة ١/١٣٨، والبغوي في

مصاييح السنة ١/٢٣٠، والألباني في إرواء الغليل ١/٣١٢.

وأصل الحديث في صحيح البخاري ١/٥٤٠، وصحيح مسلم ١/٢٤٠ بلفظ: ((نحته ثم تقرضه بالماء

ثم تنضحه ثم تصلي فيه)).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب: المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها

١/٢٥٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٥٧٢.

والحديث ضعف سنده البيهقي في السنن الكبرى ٢/٥٧٢ لأنه من رواية ابن لهيعة، وأشار ابن حجر

في التلخيص الحبير ١/٤٧ إلى هذه العلة.

وصحح إسناده الحديث الألباني في إرواء الغليل ١/١٨٩-١٩٠ وقال: "وهو وإن كان فيه ابن لهيعة

فإنه قد رواه عنه جماعة منهم عبد الله بن وهب، وحديثه عنه صحيح كما قال غير واحد من

الحفاظ".

وروي أن عائشة قالت لمعاذة العدوية<sup>(١)</sup>: اغسله بالماء فإن بقي أثره فتبعيه بصفرة<sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب عن قوله : حثيه فمن وجهين:

أحدهما: أنا نحمله على الاستحباب.

والثاني: أن الماء كان عندهم قليلا، فأمرها بذلك لتخف النجاسة.

إذا ثبت هذا فإنها إذا غسلته وبقي أثره لم يضر<sup>(٣)</sup> لقوله - ﷺ - : ولا يضر ك أثره<sup>(٤)</sup>.

---

(١) هي: معاذة بن بنت عبد الله العدوية، أم الصهباء البصرية، كانت من العابدات، روت عن علي ابن أبي طالب وهشام بن عامر وعائشة أم المؤمنين، وروى عنها: إسحاق بن سويد وأيوب السخيتاني وعاصم الأحول وآخرون. وحديثها محتج به في الصحاح، وثقها يحيى بن معين وابن حبان، توفيت سنة ثلاث وثمانين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٥/٣٠٨، سير أعلام النبلاء ٤/٥٠٨، شذرات الذهب ١/١٢٢.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب: المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها ١/٢٥٣، والدارمي في سننه ١/٢٣٨.

والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٥/٧٣.

(٣) وهو المذهب عند الأصحاب.

المقنع في الفقه ص ١٦٢، المهذب ٢/٥٩٣، حلية العلماء ١/١٣٨، الأوسط ٢/١٤٨.

وذكر الماوردي في الحاوي الكبير ٢/٢٤٧: أن بعض الأصحاب قال يمنع الصلاة والحالة هذه، وهو مخالف لمنصوص الشافعي مع السنة الواردة فيه.

(٤) سبق تخريجه ص ٩٨٨

مسألة: قال الشافعي: ويصلى في ثوب الحائض<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال.

والأصل فيه ما روي عن عائشة- رضي الله عنها - قالت: كنت أحيض عند النبي - ﷺ - ثلاث حيضات ولا أغسل لي ثوباً<sup>(٢)</sup>.

وروي أن رسول الله - ﷺ - قال: (ناوليني الحمرة<sup>(٣)</sup>) فقالت: إني حائض، فقال: (إن حيضتك ليست في يدك)<sup>(٤)</sup>.

ومن المعنى أن عرقها طاهر<sup>(٥)</sup>، فيجب أن يكون ثوبها على الطهارة ما لم يتيقن حصول النجاسة فيه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

وهذا هو المذهب عند الأصحاب، إذا لم يعلم به نجاسة.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٢، و الحاوي الكبير ٢/٢٤٧، التعليقة ٢/٩٣٠، التهذيب ٢/٢٠٣، البيان ٢/١٠٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الحمرة: هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجود من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من النبات، وهي ما تسمى بالسجادة.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٧٧.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب: الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد ١/٢٤٥.

(٥) وقد حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك في الأوسط ٢/١٧٧، وفي الإجماع ص ٣٤.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤٧، التعليقة ٢/٩٣٠.

قال الشافعي: وفي الثوب الذي يجمع فيه الرجل أهله<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال.

والأصل في ذلك ما روى أبو هريرة عن النبي -ﷺ- قال: (المؤمن ليس بنجس)<sup>(٢)</sup>.

وروي أن معاوية -ﷺ- عنه سأل أخته أم حبيبة<sup>(٣)</sup> -رضي الله عنها- هل كان رسول الله -ﷺ- يصلي في الثوب الذي يجمع أهله فيه؟ قالت: نعم إذا لم يعلم فيه أذى<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٢، الحاوي الكبير ٢/٢٤٧، التهذيب ٢/٢٠٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب: الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره

٥١٥/١، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب: الدليل على أن المسلم لا ينجس ٢٨٢/١.

(٣) هي أم المؤمنين أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان -صخر بن حرب القرشية الأموية، زوج النبي -ﷺ-

، هاجرت مع زوجها عبد الله بن جحش إلى أرض الحبشة فتنصر ومات نصرانياً، فتزوجها

النبي -ﷺ- وهي هناك، روت عن النبي -ﷺ- وزينب بنت جحش، وروى عنها: معاوية بن أبي سفيان

وذكران السمان وعروة بن الزبير وآخرون، توفيت -رضي الله عنها- سنة أربع وأربعين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٥/١٧٥، سير أعلام النبلاء ٢/٢١٨، الإصابة ٨/٣٧٤.

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان) ٣٧/٤.

فصل<sup>(١)</sup>: إذا أصاب ثوبه مني فإنه طاهر وتصح صلاته فيه من غير غسل  
 ، وسنذكر الخلاف فيه إن شاء الله<sup>(٢)</sup>.  
 إن أصابه مذي<sup>(٣)</sup> فهو نجس<sup>(٤)</sup>.  
 وإن أصابه ودي طويت ذكره بعد الجماع، فهل ينجس أم لا؟ بناء على  
 الرطوبة التي في فرج المرأة<sup>(٥)</sup>، هل هي نجسة أم لا؟ وفيها وجهان:  
 أحدهما: أنها نجسة<sup>(٦)</sup> كالمذي.  
 والثاني: أنها طاهرة<sup>(٧)</sup>، كأنها عرق.

(١) نهاية ل ٤٤ جـ.

(٢) انظر: ص

(٣) المذي: هو ماء رقيق أبيض **لفرج** يخرج من قبل الإنسان عند ملاعبة النساء، وحصول الشهوة  
 بدون تدفق ولا يعقبه فتور.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣١٢/٤، تهذيب الأسماء واللغات ١٣٦/٤..

(٤) وعليه نص الإمام الشافعي في الأم ١٢٤/١.

وذكر النووي في المجموع ٥٥٢/٢: إجماع الأمة على نجاسة المذي.

وعليه فإن أصاب الثوب ((و لم يعرف موضعه غسل الثوب كله، وإن عرف الموضع، ولم يعرف قدر  
 ذلك غسل الموضع وأكثر منه)).

انظر: الأم ١٢٤/١.

(٥) رطوبة الفرج: هي ماء أبيض متدد بين المذي والعرق.

انظر: المجموع ٥٧٠/٢، مغني المحتاج ٨١/١.

(٦) وقد حكى نصا عن الشافعي - رحمه الله - بذلك.

انظر: المهذب ٥٧٩/٢، حلية العلماء ١٣٥/١، فتح العزيز ١٩٠/١.

(٧) وهو الأصح، وقد حكى الماوردي في هذا نصا عن الشافعي - رحمه الله -.

انظر: الحاروي الكبير ٢١٢/١، روضة الطالبين ١٢٨/١، مغني المحتاج ٨١/١.

فصل: الكفار على ضربين: منهم من يتدين باستعمال النجاسة، ومنهم من لا يتدين باستعمالها.

فأما من لا يتدين باستعمالها كاليهود والنصارى، فيجوز الصلاة في ثيابهم وجهاً واحداً<sup>(١)</sup>، لأن الأصل الطهارة إلا أن الشافعي قال: أكره استعمال سراويلهم، لأنها أقرب إلى محل النجاسة<sup>(٢)</sup>.

فأما إذا كانوا يتدينون باستعمال النجاسة<sup>(٣)</sup> ويستعملونها، فهل تجوز الصلاة في ثيابهم؟ فيه وجهان:  
أحدهما: تجوز<sup>(٤)</sup>؛ لأن الأصل الطهارة والنجاسة مشكوك فيها، فلا يزال اليقين بالشك<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهذا إن تيقن طهارة ثيابهم ولم يعلم فيها قذراً.

وعليه نص الشافعي كما في مختصر المزني ص ٢٢.

ولا خلاف بين الأصحاب في ذلك.

انظر: المقنع في الفقه ص ٧٦، فتح العزيز ١/٢٧٧، المجموع ١/٢٦٣.

(٢) انظر: الأم ١/١٨١.

(٣) وهؤلاء هم الذين يعتقدون ذلك ديناً وفضيلة، وهم طائفة من المجوس، يرون استعمال أبوال

البقر وأختائها قرابة وطاعة، ومثل البراهمة أيضاً.

انظر: فتح العزيز ٢/٧٧، المجموع ١/٢٦٤.

(٤) وهو الأظهر - كما قال الرافعي - وبه قطع النووي، وقال: هو منصوص الشافعي.

وفي الأم ١/١٨١ نص على أن الثياب كلها على الطهارة حتى يعلم فيها نجاسة، وعدّها منها ثياب المشركين.

انظر: فتح العزيز ١/٢٧٧، المجموع ١/٢٦٤.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤٨، التعليقة ٢/٩٣١.

والثاني: لا يجوز<sup>(١)</sup>؛ لأن الظاهر النجاسة، فلم تصح الصلاة<sup>(٢)</sup>.  
وهذه المسألة كما قال الشافعي في المقبرة: إذا شك هل نبشت أم لا؟ أنها  
على قولين:

أحدهما: تصح الصلاة فيها<sup>(٣)</sup>، لأن الأصل الطهارة<sup>(٤)</sup>.  
والثاني: لا تصح<sup>(٥)</sup> لأن الظاهر أنها نجسة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: الصادر السابقة، وحلية العلماء ٦٨/١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤٨، التعليقة ٢/٩٣١.

(٣) مع الكراهة؛ وهو أصح القولين.

انظر: حلية العلماء ١/١٦٣، فتح العزيز ٤/٣٩، روضة الطالبين ١/٣٨٤.

(٤) المقنع في الفقه ص ١٦٥، الحاوي الكبير ٢/٢٦١، البيان ٢/١١٠، فتح العزيز ٤/٣٩.

(٥) انظر: المصادر السابقة، والتعليقة ٢/٩٣١، المجموع ٣/١٥٨.

(٦) والأصل بقاء الفرض في ذمته وهو يشك في إسقاطه، والفرض لا يسقط بالشك.

انظر: المذهب ٣/١٥٧.



فصل: إذا حمل صغيراً في صلاته، أو ثياب صغير، فالصلاة صحيحة ما لم يعلم (أن هناك نجاسة<sup>(١)</sup>) لأن النبي -ﷺ- كان يصلي وهو حامل أمامة بنت أبي العاص<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

قال الشافعي: وهي صبيّة، وثوبها ثوب صبي<sup>(٤)</sup>.

فصل: إذا شفت<sup>(٥)</sup> عليه الريح نجاسة يابسة فنفضها فإنها لا تنجسه، لأنه لم يحصل عين ولا أثر<sup>(٦)</sup> والله أعلم.

---

(١) وعليه نص الإمام الشافعي في الأم ١/١٨١.

وهو المذهب عند الأصحاب .

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٢، التهذيب ٢/٢٠٣، البيان ٢/١٠١.

(٢) هي أمامة بنت أبي العاص بن الربيع القرشي ، وهي بنت زينب بنت رسول الله -ﷺ- تزوجها علي بن أبي طالب في خلافة عمر، وعاشت بعده حتى تزوجت المغيرة بن نوفل ، فتوفيت عنده في خلافة معاوية بن أبي سفيان، ولم يرو لها شيء.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١/٣٣٥، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٣١، الإصابة ٨/٢٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: إذا حمل جارية صغيرة على عاتقه في الصلاة ١/٧٧٦، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز حمل الصبيان في الصلاة ١/٣٨٥.

(٤) انظر: الأم ١/١٢٣، ١٨٢.

(٥) شفت: أي ذرّت وألقت.

انظر: لسان العرب ٩/١٨٢، القاموس المحيط ٣/٢١٥.

(٦) وتصح صلاته بالإجماع.

انظر: المجموع ٣/١٦٤.

مسألة: قال الشافعي: وأصل الأبوال وما خرج من مخرج الحي مما يؤكل / ٨٤/أ  
أو لا يؤكل لحمه، فكل ذلك نجس، إلا ما دلت السنة عليه في الرش  
على بول الصبي ما لم يأكل الطعام<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، عندنا أن جميع الأبوال والأرواث نجسة، سواء في ذلك ما  
يخرج مما يؤكل لحمه، أو مما لا يؤكل لحمه<sup>(٢)</sup>.  
وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٢) وعليه نص الشافعي في مختصر المزني، وفي الأم ١/١٨٩.  
وهو المذهب عند جماهير الأصحاب.

وحكى الرافعي عن أبي سعيد الاسطخري وجها بطهارة بول وروث ما يؤكل لحمه، واختاره ابن  
خزيمة في صحيحه والرويانى.

التلخيص ص ١٦٨، المقنع في الفقه ص ١٦٢، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٢، التنبيه ص ٢١،  
صحيح ابن خزيمة ١/٦٠-٦١، فتح العزيز ١/١٧٨، المجموع ٢/٥٤٨-٥٤٩، نهاية المحتاج ١/٢٤١-  
٢٤٢.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/١٢٥، ١٣٠، مختصر القلوري ص ٢١، تحفة الفقهاء ١/٥٠.  
وهو الصحيح من مذهب الحنفية.

انظر: المبسوط ١/٦٠، البحر الرائق ١/٢٤٦، الفتاوى الهندية ١/٤٦.

وقال مالك<sup>(١)</sup> والثوري<sup>(٢)</sup> وزفر<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>: أن الجميع مما يؤكل لحمه طاهر.

وقال الليث بن سعد<sup>(٥)</sup> ومحمد بن الحسن<sup>(٦)</sup>: بول ما يؤكل لحمه طاهر دون روثه.

واحتج من نصرهم بما روى البراء بن عازب عن النبي ﷺ - أنه قال: (ما

---

(١) انظر: المدونة الكبرى ٢٠/١.

وهو المذهب عند أصحابه - فروث وبول ما يؤكل لحمه طاهر، إلا أن يكون مما يتغذى على النجاسة - كالإبل والبقر والجلالة والدجاجة المخلاة ففيه ثلاثة أقوال؛ أرجحها في المذهب أنه إذا تيقن استعمالها للنجاسة فهي نجسة وإلا فهي طاهرة.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١٥/١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١٤/١، مواهب الجليل ٩٤/١، أسهل المدارك ٦٠/١.

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١٣٠/١، المجموع ٥٤٩/٢.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١٣٠/١، تحفة الفقهاء ٥٠/١.

(٤) ونص عليه في مسائل ابنه عبد الله ٣٤/١، وابن هانئ ٢٦/١.

وهو المذهب وعليه أصحابه.

وعنه: أنها نجس.

انظر: الكافي لابن قدامة ٨٦/١، المبدع ٢٥٣/١، المتمع شرح المقنع ٢٧١/١، الإنصاف ٣٣٩/١،

الإقناع ٩٦/١، شرح منتهى الإرادات ٢١٤/١.

(٥) انظر: المجموع ٥٤٩/٢.

(٦) انظر: الأصل ٣٧/١، مختصر اختلاف العلماء ١٢٥/١، ١٣٠، المبسوط ٦١/١.

وقد روي أن محمد بن الحسن قد رجع عن قوله في تنجيس الأوراث عندما كان بالري - بلدة في

فارس - ورأى الأرواث في الشوارع وقد عمت بها.

انظر: بدائع الصنائع ٢٣٥/١، تبين الحقائق ٧٤/١.

أكل لحمه فلا بأس ببوله<sup>(١)</sup>.

قالوا: روي عنه -ﷺ- أنه أمر العرنين أن يشربوا من ألبان الإبل وأبوالها<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن الجرّة<sup>(٣)</sup> التي تشتريها البهائم طاهرة، وهي بمنزلة<sup>(٤)</sup> القيء، وإذا كان قيثها طاهرا كان روثها طاهرا.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾<sup>(٥)</sup> والعرب تسمي هذا خبيثاً<sup>(٦)</sup>.

وروي أن النبي -ﷺ- قال: (تنزهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه)<sup>(٧)</sup>.

وقال النبي -ﷺ- عن صاحبي القبرين: (إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير،

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٢٨، و البيهقي في السنن الكبرى ١/٣٨٢.

وسياتي الحكم على الحديث في ثانيا كلام المؤلف قريبا ص ٩٠٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرضوء، باب: أبواب الإبل والدواب ١/٤٤٢، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب: ححكم المحاريين والمرتدين ٣/١٢٩٦.

وروجه الدلالة منه: أنه -ﷺ- أمر العرنين بشرب أبوال الإبل، ولم يأمرهم بغسل أفواههم منها، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، فدل ذلك على أن أبوال الإبل ليست بنجسة.

انظر: الإشراف ١/١٠٣، الشرح الكبير ٢/٣٤٦-٣٤٧، المتع شرح المقنع ١/٢٧٢.

(٣) الجرّة: هو ما يخرج البعير من بطنه ليمضغه ثم يبلعه.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٥٩.

(٤) نهاية ل ٤٥ جـ.

(٥) سورة الأعراف، الآية ١٥٧.

(٦) انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٦، المجموع ٢/٥٤٩.

(٧) سبق تخريجه ص ٩٤٩.

أما أحدهما فكان لا يتنزّه من البول<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: أنه بول فوجب أن يكون نجسا أصل<sup>(٢)</sup> ذلك بول ما لا يؤكل لحمه<sup>(٣)</sup>.

ولأن ما كان نجسا من الآدمي كان نجسا من سائر الحيوانات أصل ذلك الدم<sup>(٤)</sup>.

قال أبو إسحاق: ولأن الآدمي والبهيمة استويا في وجود الدم والبول، ثم ثبت أنهما استويا في نجاسة الدم، فيجب أن يستويا في نجاسة البول والروث.

---

(١) سبق تخريجه ص ٩٤٩.

وفيه الحديث جاءت لفظة البول معرفة بالألف واللام، وهي من صيغ العموم التي تفيد الاستغراق، وهذا يعني دخول كافة الأبوال تحت هذا العموم.

الحاروي الكبير ٢/٢٥١، معالم السنن ١/٢٧، مغني المحتاج ١/٧٩.

وعورض هذا الاستدلال:

بأن اللام في البول للتعريف، فتقييد ما كان معروفا عند المخاطبة، وهو بول الإنسان الذي كان يصيبه.

وقد ورد ما يفسر هذا الحديث من وجوه صحيحة، فكان ((لا يستنزّه من بوله...)) وهذا يفسر تلك الرواية.

ثم إنه يكفي لإسقاط ما استدلوا به أن يقال: أن كلمة البول محتملة أن يراد بها بول نفسه لأنه المعهود، أو يراد بها جميع جنس البول، وعليه لم يجز حمله على أحدهما إلا بدليل ((وما ورد فيه الاحتمال بطل به الاستدلال)).

أو يقال: لو كان هذا عاما في جميع الأبوال، فهناك أحاديث لهذا العموم وهي أولى.

انظر: مجموع الفتاوى ٢١/٥٤٨-٥٥٢.

(٢) نهاية ل ٢١ ب.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٦، التعليقة ٢/٩٣٢، المجموع ٢/٥٤٩.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٥١.

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله -ﷺ- : (فلا بأس ببوله)<sup>(١)</sup> فهو من

ثلاثة وجوه:

أحدها: أن راويه سوار بن مصعب<sup>(٢)</sup> وهو ضعيف<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن قوله: (لا بأس) لا يدل على طهارته، يقال: لا بأس بدم

البراغيث، ولا يدل ذلك على طهارته<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أن المحفوظ: (ما أكل لحمه فلا بأس بسوره)<sup>(٥)</sup>.

وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث العرنين فهو من وجهين:

أحدهما: أنه روي أنه أمرهم بشرب ألبانها فشربوا من ألبانها وأبوالها<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه ص ٩٩٨.

(٢) هو: سوار بن مصعب الهمداني الكوفي، أبو عبد الله الأعمى المؤذن، حدث عن: عطية العوفي وحماد بن أبي سليمان وكليب بن وائل وجماعة، وحدث عنه: أبو الجهم وآخرون، توفي سنة بضع وتسع وسبعين ومائة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٧١/٤، ميزان الاعتدال ٢٤٦/٢، لسان الميزان ١٥٢/٣-١٥٣.

(٣) قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال أحمد بن حنبل والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وضعفه يحيى بن معين وآخرون.

انظر: المصادر السابقة.

والحديث قال عنه الدارقطني في سننه ١٢٨/١: "لا يثبت"، وضعفه البيهقي في السنن الكبرى ٣٨٢/١، والنووي في المجموع ٥٤٩/٢، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٥٦/١: "إسناده ضعيف جداً". وضعفه الألباني في مشكاة المصابيح ١٥٩/١.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢٥١/٢.

(٥) أخرجها الدارقطني في سننه ١٢٨/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٣٨١/٢ وقال البيهقي: "ولا يصح شيء من ذلك".

(٦) انظر: المبسوط ٥٤/١، بدائع الصنائع ١٩٧/١.

قلت: وضعف هذا الجواب ظاهر، إذ في رواية الصحيحين أنه أمرهم بشرب الأبرال والألبان، وهذه

والثاني: أنه يحتمل أنه أمرهم بذلك لأجل الوجع الذي كان بهم، وإذا جاز في حال الضرورة لا يدل على طهارته، كما أن أكل الميتة يجوز للمضطر، ولا يدل ذلك على طهارته<sup>(١)</sup>.

قالوا: فقد روي عنه عليه السلام أنه قال: (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم)<sup>(٢)</sup>.

قلنا: في حال الضرورة ليس بمحرم<sup>(٣)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إن الجرّ طاهرة، فهو أنا لا نسلم، بل هي عندنا نجسة<sup>(٤)</sup> لاختلاف أصحابنا في ذلك<sup>(٥)</sup>.

=

زيادة من ثقة لا محيص عن قبولها.

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٧، الحاوي الكبير ٢/٢٥١، التعليقة ٢/٩٣٣، مغني المحتاج ١/٧٩.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٢/٣٣٤-٣٣٥، و البيهقي في السنن الكبرى ١٠/٨، وذكره البخاري في صحيحه ١٠/٩٦ تعليقا عن ابن مسعود -رضي الله عنه-.

وله شاهد في صحيح مسلم ٣/١٥٧٣ عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الخمر فنهاه، أو كرهه أن يصنعها. فقال: إنما أصنعها للدواء. فقال: (إنه ليس بدواء؛ ولكنه داء).

(٣) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ١٠/٩، التعليقة ٢/٩٣٣-٩٣٤، فتح الباري ١٠/٩٨.

(٤) وعليه اتفق الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥١، المجموع ٢/٥٥٢.

(٥) والذي يترجح في هذه المسألة: ما ذهب إليه مالك وأحمد في طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه، لقوة ما استدلوا به من حديث العرنين، ولما ثبت في صحيح البخاري ٣/٦٢٥ من أنه -صلى الله عليه وسلم- طاف على بعير في المسجد الحرام وبركها حتى طاف أسبوعاً، مع احتمال خروج البول والروث منها في مكان أمر بتطهيره للركع السجود، هذا بالإضافة إلى قاعدة الأصل في الأشياء الطهارة حتى يأتي دليل ناقل عن هذا الأصل.

وانظر مزيداً من التفصيل في هذه المسألة في: الإشراف ١/١٠٣-١٠٤، مجموع الفتاوى ٢١/٥٤٢-

=

## فصل: قد ذكرنا أن جميع الأبوال نجسة.

وبه قال أبو حنيفة، غير أنه قال: يعفى عن بول ما يؤكل لحمه ما لم يتفاحش، وإن كان نجساً<sup>(١)</sup>.

واختلف أصحابه في التفاحش، فمنهم من قال: إنه ما زاد على ربع الثوب<sup>(٢)</sup>، ومنهم من قال: التفاحش ذراع في ذراع<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو بكر الرازي: إنه ما زاد على شبر في شبر<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصره: بأن هذا فيه نص متأول، وهو قوله -ﷺ-: (ما أكل لحمه فلا بأس ببوله)<sup>(٥)</sup> وإذا كان فيه نص متأول أوجب ذلك تخفيفه<sup>(٦)</sup>.

---

٥٨٧، الشرح الممتع لابن عثيمين ١/٣٨٥.

(١) وهذا هو ظاهر الرواية.

انظر: تحفة الفقهاء ١/٦٤، المبسوط ١/٥٥.

(٢) والتقدير بما زاد على الربع هو الصحيح في مذهب الحنفية، واختلف المشايخ في تفسير الربع: فقليل ربع جميع الثوب والبدن، وقيل ربع كل عضو وطرف أصابته النجاسة من اليد والرجل والكم وهو الأصح وعليه الفتوى.

انظر: تحفة الفقهاء ١/٦٥، مختصر القدوري ص ٢١، البحر الرائق ١/٢٤٥-٢٤٦، الفتاوى الهندية ١/٦٤، فتح الروباب ١/٢٨-٢٩.

(٣) وهو مروى عن أبي يوسف.

انظر: المبسوط ١/٥٥، الهداية ١/٣٦، تبين الحقائق ١/٧٤.

(٤) وهي رواية الحسن بن زياد عن الإمام أبي حنيفة.

انظر: تحفة الفقهاء ١/٦٥، بدائع الصنائع ١/٢٣٣.

(٥) سبق تخريجه ص ٩٩٨.

(٦) وقيد بالربع؛ لأن للربع حكم الكل في أحكام الشرع في موضع الاحتياط.

انظر: المبسوط ١/٥٥، بدائع الصنائع ١/٢٣٤، تبين الحقائق ١/٧٣.



قالوا: ولأن المقادير في المساحة شبر، فلذلك قدرناه به.  
 ودليلاً قوله -ﷺ-: (تنزهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه)<sup>(١)</sup>.  
 وقوله: (أما أحدهما فكان لا يتنزه من البول)<sup>(٢)</sup> ولم يفصل<sup>(٣)</sup>.  
 ومن القياس: أن ما لا يعفى عنه إذا زاد على ربع الثوب وجب أن لا  
 يعفى عنه وإن لم<sup>(٤)</sup> يزد، أصل ذلك سائر النجاسات.  
 والشبر على طريقة الرازي بهذه العبارة.  
 ولأنه بول فوجب أن لا يعفى عن شيء منه، أصل ذلك بول الآدمي، وبول  
 ما لا يؤكل لحمه<sup>(٥)</sup>.  
 فإن قيل: المعنى هناك أنه مجمع على نجاسته<sup>(٦)</sup>، وليس كذلك في مسألتنا  
 فإنه مختلف فيه فافترقا.  
 قلنا: هذا يبطل بالخمير، فإنها مختلف فيها وأجمعنا على أنه لا يعفى عن  
 شيء منها<sup>(٧)</sup>.  
 وكذلك جلود الميتة قبل الدباغ مختلف في إباحتها، لأن الزهري قال: يجوز

(١) سبق تخريجه ص ٩٤٩.

(٢) سبق تخريجه ص ٩٤٩.

(٣) انظر: التعليقة ٩٣٢/٢.

(٤) نهاية ل ٤٦ ج.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥١، التعليقة ٩٣٢/٢.

(٦) وفي هذه العبارة من ذكر الإجماع في نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه تجوز، لقد خالف في هذه  
 المسألة غير واحد من أهل العلم.

انظر: المحلى ١/١٦٩، المجموع ٢/٥٤٨.

(٧) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٠.

الانتفاع بها، وأجمعنا على أنه لا يعفى عن شيء من ذلك.  
واستدلال وهو: أن هذا تقدير، وعندهم أن التقدير لا يثبت إلا بتوقيف أو  
اتفاق.

فأما الجواب عن قولهم: إنه ورد فيه نص متأول، فهو من ثلاثة أوجه:  
أحدها: أن هذا النص يرويه سوار بن مصعب وهو ضعيف فلا يحتج به<sup>(١)</sup>.  
والثاني: أنه روي: (فلا بأس به)<sup>(٢)</sup>.

والثالث: أنه روي: (فلا بأس بسلخه)<sup>(٣)</sup> وأنتم لا تقولون بذلك .  
وأما الجواب عن قولهم: أقل المقادير شبر، فهو أنه غير صحيح، لأن الفبر  
مقدار والاصبع مقدار والعقد مقدار، على أنه إذا كان أقل المقادير لم يوجب أن  
يكون حداً في تخفيف النجاسة، هل ذلك إلا دعوى.

---

(١) سبق الكلام عليه ص ١٠٠٠ .

(٢) وسبق تخريجه ص ٩٩٨ .

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١٢٨/١ .

مسألة: قال الشافعي: إلا ما دلت عليه السنة من الرش على بول الصبي ما لم يأكل الطعام، ولا تبين لي فرق بين الصبي والصبية، ولو غسل كان أحب إلي<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، إذا أصاب الثوب بول صبية فإنه يجب غسله، سواء أكلت الطعام أو لم تأكل.

وأما بول الصبي فيجوز الاقتصار على رشه ما لم يأكل الطعام، فإن أكل الطعام لم يجب فيه إلا الغسل<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

ومعنى قول الشافعي: ((ولا تبين لي فرق بين الصبي والصبية)) فيحتمل أمرين: أحدهما: أن السنة قد فرقت بينهما، ولا يبين لي معنى الفرق بينهما من طريق السنة. والثاني: أن الفرق المشاهد بينهما في كون بول الصبي أبيض غير متغير، وبول الصبية بضده لا يبين لي المعنى فيه.

انظر: الحاري الكبير ٢/٢٤٩.

وقد وقفت على تفريق للشافعي - رحمه الله - بين بول الصبي والصبية فيما رواه ابن ماجه في سنته ١٧٥/١ بإسناده عن أبي اليمان المصري قال: سألت الشافعي عن حديث النبي - ﷺ - : ((يرش من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية)) والماءان جميعا واحد. قال: "لأن بول الغلام من الماء والطين، وبول الجارية من اللحم والدم. ثم قال لي: فهمت؟ أو قال: لقنت؟ قال، قلت: لا، قال: إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين، وصار بول الجارية من اللحم والدم...)).

(٢) وهذا هو الصحيح من المذهب، وبه قطع جمهور الأصحاب.

وفيه وجه حكاه الخراسانيون: أنه يكفي النضح فيهما.

وفيه وجه ثالث: يجب الغسل فيهما.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٢-١٦٣، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٢، التلخيص ص ١٦٨، الغاية

والتقريب ص ٣٤، الوجيز ١/٩، المجموع ٢/٥٨٩، روضة الطالبين ١/١٤١.

وبه قال أحمد<sup>(١)</sup> وأبو عبيد<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك<sup>(٣)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٤)</sup>: يجب غسله من بول الصبي كما يجب من

بول الصبية.

واحتج من نصرهما: بأن من وجب غسل بوله إذا طعم، وجب غسل

بوله وإن لم يطعم، أصل ذلك الصبية<sup>(٥)</sup>.

ولأن ما وجب غسله من الصبية وجب غسله من الصبي، أصل ذلك

الغائط والدم.

ودليلا ما روت فاطمة بنت محسن<sup>(٦)</sup> / أنها أتت النبي ﷺ - بولد لها لم ٨٥/أ

---

قال النووي في المجموع ٥٨٩/٢: "وهذان الوجهان الأخيران ضعيفان".

(١) وعليه نص أحمد في مسائل أبي داود ص ٢١.

وهو مذهب أصحابه بلا خلاف.

انظر: المستوعب ٣٥٩/١، المحرر في الفقه ٦/١، الكافي لابن قدامة ٩١/١، الإنصاف ٣٢٣/١، شرح

منتهى الإرادات ٢٠٦/١.

(٢) انظر: المجموع ٥٩٠/٢.

(٣) وعليه نص مالك في الملتونة الكبرى ٢٤/١.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: المعرنة ٥٦/١، بداية المجتهد ٨٥/١.

(٤) انظر: مختصر الطحاوي ص ٣١، مختصر اختلاف العلماء ١٢٦/١، تبين الحقائق ٦٩/١.

(٥) انظر: الإشراف ١٠٣/١.

(٦) هي: أم قيس بنت محسن الأسدي، أسلمت نبيما، وهاجرت إلى المدينة، روت عن النبي ﷺ -،

وروى عنها: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، ووابصة بن معبد الأسدي وآخرون، اختلف في اسمها،

فقيل: أنها آمنة، وقيل خدامة، ونص المؤلف أنها فاطمة، والله أعلم.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٧٩/٣٥، الاستيعاب ت ٣٦٥٦، الإصابة ٤٥٣/٨.

يطعم، فوضعه على فخذه فبال فدعا بماء فرش عليه ولم يغسله<sup>(١)</sup>.  
وروت لبابة بنت الحارث<sup>(٢)</sup> أن الحسن بن علي -عليهما السلام- كان  
على فخذ النبي -ﷺ- فبال فقال النبي -ﷺ-: (لا يزرعوا ابني) ، فقلت: يا رسول  
الله، البس ثوبك وأعطني إزارك حتى أغسله، فقال: (إنما يغسل من بول الصبية  
ويرش على بول الصبي)<sup>(٣)</sup>.

ومعنى قوله: (لا تزرعوا ابني) أي لا تقطعوا بوله<sup>(٤)</sup>.  
وروى علي بن أبي طالب عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال في  
بول الرضيع: (يغسل من بول الصبية وينضح من بول الصبي)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: بول الصبيان ٤٣٣/١، ومسلم في  
صحيحه، كتاب الطهارة، باب: حكم بول الطفل الرضيع ٢٣٨/١.  
(٢) هي: لبابة بنت الحارث بن حرب بن بجير الهلالية، أم الفضل، زوجة العباس بن عبدالمطلب، وهي  
أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي -ﷺ- يقال أنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة، وكان النبي -  
ﷺ- يزورها ويقبل عندها، روت عن النبي -ﷺ- ، وروى عنها: أنس بن مالك وابنها عبد الله بن  
عباس وكريب مولى ابن عباس وآخرون.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٩٧/٣٥، أسد الغابة ت ٥٢٥٢، الإصابة ٢٩٩/٨.  
(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب ٢٦١//١، وابن ماجه  
في سننه، كتاب الطهارة، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم ١٧٤/١، وأحمد في  
المسند ٤٧٦/٧، والحاكم في المستدرک ١٦٦/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٨١/٢.  
والحديث صححه النووي في خلاصة الأحكام ١٧٦/١، وقال الحاكم في المستدرک ١٦٦/١: "هذا  
حديث صحيح"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح ١٥٦/١.  
(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٠١/٢، لسان العرب ٢٦٣/١٢.  
(٥) نهاية ل ٤٧ جـ.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ١٢٢/١، وأبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب: بول الصبي يصيب  
الثوب ٢٦٣/١، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع

وقيل: إن بول الصبية ثخين أصفر متين، وبول الصبي رقيق أبيض لا رائحة له ففرق بينهما لذلك<sup>(١)</sup>.

فأما الجواب عن قياسهم على بول الصبية وعلى الغائط والدم، فهو من

وجهين:

أحدهما: أنه مخالف للسنة فيجب اطراحه<sup>(٢)</sup>.

---

٥٠٩/٢ ، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم  
١٧٥/١، وابن خزيمة في صحيحه ١٤٣/١، والحاكم في المستدرک ١٦٥/١، والبيهقي في السنن  
الكبرى ٥٨٢/٢.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ٥١٠/٢: "حديث حسن صحيح"، وصححه الحاكم في  
المستدرک ١٦٦/١، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصححه أيضا النووي في خلاصة الأحكام ١٧٥/١،  
وعبدالحق الاشيلي في الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة ١٤٤/١، وقال ابن حجر في التلخيص  
الحبير ٥٠/١: "إسناده صحيح".

وقد رجح البخاري صحته، وكذا الدارقطني.

وصححه من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند ١٨/٢، والألباني في إرواء الغلیل ١٨٨/١.  
(١) انظر: المجموع ٥٩٠/٢.

وقد ذكر الأصحاب فروقا أخرى منها:

- أن بول الجارية أحرّ وأحدّ من بول الغلام.

- أن بلوغ الغلام يحصل بمائ طاهر وهو المني، وبلوغ الجارية بمائ نجس وهو الحيض، فأوجب ذلك  
التفريق بينهما في حكم طهارة البول.

- أن الاعتناء بالصبي أكثر، فإنه يحمله الرجال والنساء في العادة، والصبية لا يحملها إلا النساء غالباً،  
فلا يتلاء بالصبي أكثر وأعم.

انظر: الحاوي الكبير ٢٤٩/٢، التعليقة ٩٣٦/٢، المجموع ٥٩٠/٢.

(٢) انظر: التعليقة ٩٣٦/٢.

والثاني: أنه لا يمتنع أن يتفقا في النجاسة، ويختلفا في الإزالة، كما قال أبو حنيفة: إن المني نجس ويقتصر على فركه يابساً بخلاف غيره<sup>(١)</sup>.  
فكذلك نجاسة ولوغ الكلب تخالف غيرها في الإزالة<sup>(٢)</sup>، وكذلك تحريم الطلاق يختلف فإن المختلعة يزول التحريم في حقها بالرجعة، والمطلقة ثلاثاً يزول بأن تنكح زوجاً غيره<sup>(٣)</sup>، فاتفقا في التحريم، واختلفا في الإزالة، فكذلك في مسائلنا مثله. والله أعلم بالصواب.

---

(١) فلا تزول سائر النجاسات عنده إلا بالغسل بخلاف المني إذا ييس.

انظر: تحفة الفقهاء ٧٠/١، الفتاوى الهندية ٤٤/١.

(٢) فيغسل سبعا إحداهن بالتراب، كما جاء في صحيح مسلم ٢٣٤/١ ((إذا ولغ الكلب في إناء

أحدكم فليرقه وليغسله سبعا أو لاهن أو إحداهن بالتراب)).

(٣) انظر: روضة الطالبين ١٩٠/٦.

مسألة: قال الشافعي: ويفرك المني، فإن صلى فيه ولم يفرك فلا بأس<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال، عندنا أن المني طاهر<sup>(٢)</sup>، ولا فرق بين مني المرأة والرجل<sup>(٣)</sup>  
على المذهب الصحيح<sup>(٤)</sup>.  
وقال أبو العباس بن القاص في مني المرأة قول آخر: إنه نجس<sup>(٥)</sup>، وليس  
بمشهور<sup>(٦)</sup>.  
وعن أحمد روايتان<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.  
(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٢٤.  
وهو المذهب، وبه قطع جماهير الأصحاب.  
انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٢، اللباب ص ٧٧، التنبيه ص ٢١، الغاية والتقريب ص ٣٣، الوجيز ١/٧،  
روضة الطالبين ١/١٢٧.  
وحكى الكرايسي عن الشافعي في القديم: نجاسة المني.  
ونقله أبو العباس بن القاص في التلخيص ص ١٦٩.  
وقال الماوردي في الحاوي الكبير ٢/٢٥٣: "وكل هذا غلط أو وهم؛ ليس يعرف عن الشافعي نص  
عليه؛ ولا إشارة إليه؛ بل صح بطهارة جميعه في القديم والجديد".  
(٣) مني الرجل: سائل أبيض ثخين؛ يخرج دفقاً بشهوة، له رائحة كرائحة طلع النخلة إذا صار رطباً،  
ورائحة كرائحة البيض إذا يبس.  
ومني المرأة: سائل أصفر رقيق؛ له رائحة كرائحة طلع النخلة.  
انظر: لسان العرب ١٥/٢٩٣، الزاهر ص ٢٠٤، المجموع ٢/١٤١.  
(٤) وهو ظاهر المذهب، وبه جزم الأصحاب.  
انظر: التعليقة ٢/٩٣٧، الحاوي الكبير ٢/٢٥٣، المجموع ٢/٥٥٣.  
(٥) انظر: التلخيص ص ١٦٨.  
(٦) انظر: المجموع ٢/٥٥٣.  
(٧) أصحهما: أنه طاهر، وهو المذهب، وعليه جماهير أصحابه.



وقال أبو حنيفة ومالك: هو نجس، إلا أن أبا حنيفة قال: يجوز الاقتصار على فركه إذا كان يابساً<sup>(١)</sup>.

وخالفه مالك فسوى بينهما وأوجب غسله<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصرهما بما روي عن النبي -ﷺ- أنه قال لعائشة: (إذا رأيتيه يابساً فأفركيه، وإذا رأيتيه رطباً فاغسله)<sup>(٣)</sup>. وهذا نص في وجوب

---

انظر: المستوعب ٣١٦/١-٣١٧، الفروع ٢٤٧/١، المدع ٢٥٤/١، الإنصاف ٣٤٠/١.

(١) ويغسل إذا كان رطباً، وهذا خاص بالثوب.

انظر: الأصل ٦١/١، مختصر الطحاوي ص ٣١، مختصر القدوري ص ٢١، فتح الوهاب ٢٨/١.

وأما إذا أصاب البدن، فروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يطهر إلا بالغسل رطباً كان أو يابساً، وروى محمد أنه إن كان غليظاً فجف يطهر بالفرك، وإن كان رقيقاً فلا يطهر إلا بالغسل.

انظر: تحفة الفقهاء ٧٠/١، المبسوط ٨١/١، الهداية ٣٥/١، الفتاوى الهندية ٤٤/١.

وأما مالك فقال -كما في المدونة الكبرى ٢١/١-: أن المني نجس، ويجب غسله يابساً ورطباً. وهذا هو المذهب عند أصحابه.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١٦/١، المعونة ٥٦/١-٥٧، الشرح الكبير للدردير ٥٦/١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١٥/١، بلغة السالك ٢٢/١.

(٢) نص عليه مالك في المدونة الكبرى ٢١/١.

وهو المشهور من مذهب أصحابه.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١٦/١، المعونة ٥٦/١-٥٧، جواهر الإكليل ١٥/١، شرح الزرقاني على مختصر خليل ٣١/١، أسهل المدارك ٦٤/١.

(٣) قال ابن الجوزي -كما في تنقيح التحقيق ٣١٢/١-: هذا الحديث لا يعرف؛ وإنما المنقول أنها هي كانت تفعل ذلك من غير أن يأمرها.

وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١٥/١: "غريب".

وجاء عند الدارقطني في سننه ١٢٥/١ بإسناده عن عمرة عن عائشة قالت: ((كنت أفرك المني من

=

غسله<sup>(١)</sup>.

قالوا: وروي أن النبي -ﷺ- مرّ بعمار بن ياسر وهو يحث ثوبه من النخامة فقال: (إنما نخامتك وماؤك الذي في ركوتك بمنزلة، إنما يغسل الثوب من خمس: من الغائط والبول والدم والمني والقيء)<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأنه خارج من البدن يوجب الطهر، فوجب أن يكون نجساً، أصله البول<sup>(٣)</sup>.

قالوا: ولأنه مائع يوجب الغسل فوجب أن يكون نجساً، أصل ذلك الجليض<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ولأن المني لا بد أن يلاقي جزءاً من النجاسة<sup>(٥)</sup>، ولهذا قلت: إنه إذا بال ولم يغسل فرجه كان المني نجساً.

قالوا: ولأن المذي جزء من المني، بدليل أن الشهوة تخلل كل واحد منهما،

---

ثوب رسول الله -ﷺ- إذا كان يابساً، وأغسله إذا كان رطباً).

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٤٥/١: أعله البزار بالإرسال عن عمرة.

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/١٩٤.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٢٧، و البيهقي في السنن الكبرى ١/٢٢.

وقال الدارقطني: لم يروه غير ثابت بن حماد وهو ضعيف جداً.

وقال البيهقي: "هذا باطل لا أصل له".

وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير ١/١٥: "حديث ضعيف".

وضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ١/١٨٣.

(٣) انظر: الإشراف ١/١٠٤.

(٤) انظر: المبسوط ١/٨١، المعونة ١/٥٦، تبين الحقائق ١/٧١.

(٥) انظر: الإشراف ١/١٠٤، بدائع الصنائع ١/١٩٥.

ثم ثبت أن المذي نجس، فوجب أن يكون المني نجساً<sup>(١)</sup>.

ودليلنا: ما روى عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي -ﷺ- سئل عن المذي يصيب الثوب؟ فقال: (أَمْطُهُ عَنْكَ يَا ذُخْرَةَ)<sup>(٢)</sup> فَإِنَّمَا هُوَ كَبْصَاقٍ أَوْ مَخَاطٍ<sup>(٣)</sup>.

ومن الخبر دليلان:

أحدهما: أنه قال: (أَمْطُهُ عَنْكَ يَا ذُخْرَةَ) وعند المخالف يجب غسله رطباً<sup>(٤)</sup>.

والثاني: قال: (فإِنَّمَا هُوَ كَبْصَاقٍ أَوْ مَخَاطٍ)<sup>(٥)</sup>، فيجب أن يكون مثلهما في جميع الأحكام<sup>(٦)</sup>.

. ولا يقال: إن النبي -ﷺ- قصد بيان الخلقة، لأن ذلك معلوم، وإنما قصد بيان الحكم.

فإن قيل: هذا يرويه سريع الخادم<sup>(٧)</sup> عن إسحاق الأزرق<sup>(٨)</sup>، وسريع

---

(١) انظر: الإشراف ١/١٠٤، المنتقى شرح الموطأ ١/١٠٣.

(٢) الإدختر: نبات زكي الرائحة، إذا جفّ أبيض.

انظر: مختار الصحاح - ترتيبه - ٢٧٨.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٢٤، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/٥٨٦.

واختلف في رفعه ووقفه على ما سذكروه قريباً إن شاء الله.

(٤) انظر: رأس المسألة.

فكل ما يجب غسله يابساً، لا يجب غسله رطباً. الحاوي الكبير ٢/٢٥٣.

(٥) نهاية ل ٤٨ ج.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٢.

(٧) هو: سريع بن عبد الله الواسطي، أبو عبد الله الجمال، الخنيس، مولى عبد القاهر من بني جهمرة،

روى عن: إسحاق بن يوسف الأزرق، وعنه: النسائي وأسلم بن سهل الواسطي.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٠/٢٢٦، الكاشف ١/٤٢٧، تهذيب التهذيب ٢/٢٦٩.

(٨) هو: إسحاق بن يوسف بن برداس القرشي المخزومي، أبو محمد الواسطي، المعروف بالأزرق،

ضعيف<sup>(١)</sup>.

قلنا: يجب أن تثبتوا السبب الذي أوجب ضعفه<sup>(٢)</sup>، مع أن سعيد بن يحيى بن الأزهر<sup>(٣)</sup> أيضاً قد رواه عن إسحاق الأزرق عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عكرمة عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>.  
وأيضاً ما روت عائشة - رضي الله عنها - قالت: ربما كنت أفرك المني من ثوب رسول الله - ﷺ - وهو يصلي<sup>(٥)</sup>.

روى عن: أيوب القصاب، والثوري والأعمش وشريك القاضي وعبد الله بن عون وآخرون، وحدث عنه: أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة وابن غلبة وسريع الواسطي وعدة، كان من الثقات المأمونين، وأحد العباد، وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والعجلي وآخرون، توفي سنة خمس وتسعين ومائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٩٦/٢، تاريخ الثقات ص ٦٢، الجرح والتعديل ٢٣٨/٢.

(١) انظر: تنقيح التحقيق ٣١١/١.

(٢) وقد وصفه الذهبي في ميزان الاعتدال ١١٧/٢ بأنه صدوق، وهو من شيوخ النسائي. وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٣٤١/١: مقبول.

(٣) هو: سعيد بن يحيى بن الأزهر بن نجيح الواسطي، أبو عثمان، حدث عن: إسحاق بن يوسف الأزرق، وسفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح، وروى عنه: مسلم وابن ماجه وإبراهيم الحري، ثقة، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومائتين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٠٢/١١، الجرح والتعديل ٧٥/٤، تقريب التهذيب ٣٦٧/١.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ١٢٤/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٥٨٦/٢.

والصحيح أن الحديث موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما، وقد صحح وقفه البيهقي في السنن الكبرى ٥٨٦/٢، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ٣١١/١، وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٥٩٠-٥٩١/٢١: وأما رفعه إلى النبي - ﷺ - فمنكر باطل لا أصل له....".

(٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١٤٧/١، وابن حبان في صحيحه ٣٣٠/٢.

ولو كان نجساً لوجب أن يستأنف الصلاة<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: يحتمل أنه قدر الدرهم<sup>(٢)</sup>.

قلنا: لو كان ذلك لوجب أن تبين، لأنها أخرجت ذلك مخرج الاحتجاج لطهارته.

ومن القياس أنه خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله، فوجب أن يكون طاهراً، أصل ذلك بيض الصقر والنسر<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: يبطل بالسرجين<sup>(٤)</sup> الخارج مما يؤكل لحمه، فإنه خارج من حيوان طاهر يخلق منه طاهر، وهو الدود، ومع هذا فإنه نجس<sup>(٥)</sup>.

قلنا: هذا لا يلزم، لأننا قلنا يخلق منه مثل أصله، والسرجين لا يخلق منه مثل أصله، على أن الدود لا يخلق من السرجين، وإنما يتولد فيه، فهو كدود الخلل لا يخلق من الخل، وإنما يتولد فيه.

---

والحديث في صحيح مسلم ٢٣٨/١ بلفظ: ((ولقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ - فركاً ويصلي فيه)).

(١) انظر: المذهب ٥٥٣/٢.

(٢) أو كان قليلاً.

انظر: بدائع الصنائع ١٩٥/١.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢٥٣/٢، المذهب ٥٥٣/٢، الاصطلاح ١٢٢/١.

(٤) السرجين: هو ما تدمل به الأرض مما تخرجه ذوات الحوافر، وهي لفظة أعجمية، ويقال السرجين.

انظر: لسان العرب ٢٠٨/١٣، القاموس المحيط ٢٢٧/٤، النظم المستعذب ١٦/١، ٧٥.

(٥) والسرجين نجس في الصحيح من مذهب الأصحاب.

انظر: المذهب ٥٥٠/٢، المجموع ٥٥٠/٢.

فإن قالوا: المعنى هناك أنه يجوز أكله، وفي مسألتنا بخلافه<sup>(١)</sup>.  
قلنا: لا نسلم كل حيوان لا يؤكل لحمه لا يجوز أكل بيضه<sup>(٢)</sup>.  
فإن قالوا: المعنى هناك أنه ليس من جنسه<sup>(٣)</sup> ما ينقض الطهر، وليس  
كذلك في مسألتنا، فإن جنسه<sup>(٤)</sup> ينقض الطهر.

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذا يطل بالريح، فإن جنسه ينقض الطهر وهو طاهر.  
والثاني: أن البيض إنما لم ينقض الطهر لأنه خارج من غير مكلف، وفي  
مسألتنا خارج من مكلف، فافترقا.  
قياس ثان: وهو أن ما لا يجب غسله يابساً لا يجب غسله رطباً أصل ذلك  
الطين<sup>(٥)</sup>.

قياس ثالث: وهو أنه مائع ينشر الحرمة، فوجب أن يكون طاهراً أصل  
ذلك لبن الآدمية<sup>(٦)</sup>.

قياس رابع: وهو أنه مبتدأ خلق البشر، فوجب أن يكون طاهراً أصل ذلك

---

(١) أي يجوز أكل ذلك الحيوان؛ فلذلك يجوز أكل بيضه، بخلاف مني الآدمي.  
(٢) أي لا نسلم قصر جواز أكل البيض على مأكول اللحم، بل الصحيح أن بيض غير مأكول اللحم  
يجوز أكله.

وانظر: المجموع ٥٥٥/٢.

(٣) أي جنس البيض.

(٤) أي المني.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٣.

(٦) انظر: المصدر السابق.

وأيضاً فإننا نبي هذا على أصل وأن الميت طاهر بعد الموت<sup>(٢)</sup> بدليل قوله -  
 ﷺ-: (إن المؤمن ليس بنجس حياً ولا ميتاً)<sup>(٣)</sup>.

وقوله -  
 ﷺ-: (أأنجاس موتاكم)<sup>(٤)</sup> فنقول: لأنه آدمي ميت، فوجب أن يكون طاهراً، أصل ذلك الشهيد، وأصله إذا غُسل، فإذا ثبت أنه طاهر بعد الموت، فيجب أن يكون طاهراً قبل نفخ الروح فيه<sup>(٥)</sup>، وعندهم أنه إنما صار طاهراً لحصول الروح فيه.

. فإن قيل: هذا يطل بالعلقة، فإنها نجسة<sup>(٦)</sup>.

فالجواب أن لنا في هذه المسألة وجهين:

أحدهما: أنها طاهرة.

والوجه الثاني: أنها نجسة<sup>(٧)</sup>، فعلى هذا هناك<sup>(٨)</sup> تخللت بين حالتي طهارة؛

(١) انظر: المذهب ٥٥٣/٢، نهاية المحتاج ٢٤٣/١.

(٢) وهو الصحيح من المذهب، وفي قول: ينجس بعد الموت.

انظر: الاصطلاح ١٣٠/١، المذهب ٥٦٠/٢، المجموع ٢٣٢/١، فتح العزيز ١٦٢/١-١٦٣.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٧٠/٢، و الحاكم في المستدرک ٣٨٥/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٤٥٧/١.

وقال الحاكم في المستدرک ٣٨٥/١: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٥٦/١.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢٥٤/٢.

(٦) انظر: المبسوط ٨١/١، بدائع الصنائع ١٩٥/١.

(٧) وسيأتي تقريره قريباً إن شاء الله.

(٨) نهاية ل ٤٩ ج.

كما قلنا في العصور فإنه طاهر، ثم إذا صار خمرًا نجسًا، ثم إذا استحال عاد إلى الطهارة، فتكون نجاسته تخللت بين طهارتين<sup>(١)</sup>.

وأيضاً فإن ما كان طاهراً بعد الموت وجب أن يكون مخلوقاً من طاهر، أصل ذلك السمك والجراد<sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث عائشة فهو أنا نحمله على الاستحباب فنجمع بين الخبرين. ومن جمع بينهما كان أولى<sup>(٣)</sup>.

وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث عمار فهو من وجهين: أحدهما: أنه يرويه ثابت بن حماد وهو ضعيف<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن قوله: (إنما يغسل) لا يدل على الوجوب.

وأما الجواب عن قولهم: أنه خارج من البدن يوجب الطهر فكان نجساً كالبول والغائط فهو من وجوه:

أحدها: أن هذا يطل<sup>(٥)</sup> بالريح، فإنه خارج من البدن يوجب الطهر وهو

---

(١) انظر: الحارثي الكبير ٢/٢٥٣.

(٢) ولا خلاف في طهارة السمك والجراد بعد الموت، لقوله -ﷺ-: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته)). ولكن قد يتقلب هذا القياس: فيقال: أن ما خرج من السمك والجراد -وهو الدم- نجس على الصحيح من المذهب عند الشافعية والجمهور -فيقال عليه مني الآدمي بجامع أن كلا منهما طاهر بعد الموت.

(٣) انظر: المجموع ٢/٥٥٤.

(٤) هو ثابت بن حماد أبو زيد البصري، حدث عن: ابن جدعان ويونس، وقال الدارقطني في سننه ١/١٢٧: "ضعيف جداً"، وقال ابن عدي في الكامل ٢/٩٨: "ولثابت أحاديث يخالف فيها، وفي أسانيد الثقات وهي مناكير"، ونقل اللالكائي عن أهل العلم أنهم اتفقوا على تركه. ووصفه البيهقي في السنن الكبرى ١/٢٢: بأنه متهم بالوضع.

انظر: ميزان الاعتدال ١/٣٦٣، لسان الميزان ٢/٩٦.

(٥) نهاية ل ٢٣ ب.



طاهر.

فإن قالوا: الريح: يخرج معها جزء من النجاسة فهي نجسة.  
قلنا: هذا خلاف المشاهدة، ثم المعنى في الأصل أنه لا يجوز الاقتصار على  
فركه يابساً<sup>(١)</sup>، أو المعنى في الأصل أنه لا ينشر الحرمة، أو أنه ليس بمبتدأ خلق  
البشر<sup>(٢)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: أنه مائي يوجب الغسل فأشبهه دم الحيض، فهو أن  
المعنى في الأصل ما ذكرناه آنفاً<sup>(٣)</sup>، وفي مسألتنا بخلافه.

وأما الجواب عن قولهم: أنه لا بد أن يلاقي جزءاً من النجاسة، فهو أنه قد  
قيل: إن مجرى البول غير مجرى المني، وشقّ ذكر رجل في الروم فوجد كذلك<sup>(٤)</sup>.  
فإن قيل: هذا خلاف المشاهدة.

قلنا: هو وإن كان كذلك إلا أن الباطن يعفى عنها<sup>(٥)</sup>، ولهذا قال تعالى  
: ﴿من بين فرث ودم لبنا خالصاً﴾<sup>(٦)</sup>.

وكذلك قال أبو حنيفة، إن الشاة إذا ماتت وفي ضرعها لبن كان طاهراً.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٣.

(٢) انظر: المذهب ٢/٥٥٣، المجموع ٢/٥٥٥.

(٣) وهو أن موجب الغسل هو انتقطاع دم الحيض.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٣.

(٤) انظر: المجموع ٢/٥٥٥، مغني المحتاج ١/٨٠.

(٥) فلا تأثير لملاقاة النجاسة في الباطن، إنما التأثير لملاقاتها في الظاهر.

انظر: المجموع ٢/٥٥٥، مغني المحتاج ١/٨٠.

(٦) سورة النحل، الآية ٦٦.

فالآية فيها امتنان من الله سبحانه بإخراج اللبن من بين الدم والفرث.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٣.

وأما إذا استجمر بالمني يلاقي نجاسة ظاهرة فينجس لذلك<sup>(١)</sup>.  
وأما الجواب عن قولهم: إن المذي جزء من المني فليس بصحيح، لأن المذي  
مخالف للمني في الاسم والخلقة وكيفية الخروج، لأن النفس تسكن بخروج المني،  
والمذي بخلافه.  
وكذلك من به سلس المذي لا يخرج منه المني معه، ولو كان هذا جزءا من  
المني لوجب أن يظهر شيء من المني<sup>(٢)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: نهاية المحتاج ٢٤٣/١.

(٢) انظر: المجموع ٥٥٥/٢.

مسألة: قد مضى الكلام في مني الآدمي، فأما مني غير الآدمي فاختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن كل حيوان طاهر فمنيه طاهر، وجميع الحيوانات طاهرة إلا الكلب والخنزير<sup>(١)</sup>.

ووجهه أنه خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله، فوجب أن يكون طاهرا أصله مني الآدمي<sup>(٢)</sup>.

والوجه الثاني: أن ما عدا مني الآدمي نجس من جميع البهائم<sup>(٣)</sup>، لأنه نجس بعد الموت، فكان نجسا قبل نفخ الروح فيه<sup>(٤)</sup>.

وفارق الآدمي فإنه طاهر بعد الموت لحرمته، وغيره لا حرمة له<sup>(٥)</sup>.

والوجه<sup>(٦)</sup> الثالث: أن مني ما يؤكل لحمه طاهر، ومني ما لا يؤكل لحمه نجس<sup>(٧)</sup>، اعتبارا باللبن، فما كان لبنه طاهرا كان منيه طاهرا، وما كان لبنه نجسا كان منيه نجسا<sup>(٨)</sup>.

---

(١) وهو أصح الأوجه.

انظر: حلية العلماء ١/١٣٣، الوسيط ١/٣١٩، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٨٠.  
وقال النووي في المجموع ٢/٥٥٥: "وهو المذهب".

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٥٤، المذهب ٢/٥٥٥، نهاية المحتاج ١/٢٤٤.

(٣) انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٣، الباب ص ٧٧، الغاية والتقريب ص ٣٣.  
وقال الرافعي في فتح العزيز ١/١٩١: "وهو الأطهر".

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٥٤.

(٥) انظر: المذهب ٢/٥٥٥، فتح العزيز ١/١٩١.

(٦) نهاية ل ٥٠ جـ.

(٧) انظر: التنبيه ص ٢١، الوجيز ١/٧، مغني المحتاج ١/٨٠.

(٨) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٥٤، المذهب ٢/٥٥٥، فتح العزيز ١/١٩١، روضة الطالبين ١/١٢٨.

فصل: العلقه<sup>(١)</sup> فيها وجهان:

قال أبو إسحاق: هي نجسة<sup>(٢)</sup>؛ لأنها دم، فوجب أن تكون نجسة، أصل ذلك سائر الدماء<sup>(٣)</sup>، ولأنه لا يمتنع أن تكون طاهرة، ثم تصير نجسة، ثم تصير طاهرة كما قلنا في الخمر<sup>(٤)</sup>.

والوجه الثاني: أنها طاهرة<sup>(٥)</sup>، لأنها يخلق منها آدمي، فكانت طاهرة

كالمني.

ولأنه دم غير مسفوح، فكان طاهرا كالكبد والطحال<sup>(٦)</sup>.

---

(١) العلقه: هي المني إذا استحال في الرحم فصار دما غليظا، سميت بذلك لأنها تتعلق لرطوبتها بما تمر عليه.

انظر: المجموع ٥٥٩/٢، نهاية المحتاج ٢٤٦/١، مغني المحتاج ٨١/١.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢٥٣/٢، حلية العلماء ١٣٤/١، التنبيه ص ٢١.

(٣) انظر: المذهب ٥٥٩/٢.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢٥٣/٢.

(٥) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: الحاروي الكبير ٢٥٣/٢، روضة الطالبين ١٢٨/١، مغني المحتاج ٨١/١.

(٦) انظر: المذهب ٥٥٩/٢.

**فصل: المشيمة<sup>(١)</sup> نجسة بلا خلاف بين أصحابنا<sup>(٢)</sup>، وإنما كان كذلك لما**  
**روي أن النبي -ﷺ- قال: (ما أبين من حي فهو ميت)<sup>(٣)</sup>.**  
**ولأن الآدمي إنما يكون طاهراً إذا كان بجملته، فأما إذا انفصل جزء منه**  
**فإن الجزء يكون نجساً<sup>(٤)</sup>.**  
**ولهذا نقول: إن يد السارق المقطوعة نجسة بلا خلاف<sup>(٥)</sup>.**

(١) المشيمة: هو الغشاء الذي يكون فيه الولد في بطن أمه.

انظر: لسان العرب ٣٣١/١٢، القاموس المحيط ٩٦/٤.

(٢) لعل المؤلف أراد بقوله: (أن المشيمة نجسة بلا خلاف بين أصحابنا) أي أصحابه العراقيين، وبه قطع جمهورهم.

وقد نقل النووي هذا الاتفاق عن المؤلف، وأعقبه بأن الخراسانيين لهم في هذه المسألة وجهان: اصحهما: الطهارة، وهو الصحيح من المذهب.

وأما مشيمة غير الآدمي فهي نجسة بلا خلاف في المذهب.

انظر: المجموع ٥٦٣/٢.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٨٦/٦، و الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب: ما قطع من الحي فهو ميت ٦٢/٢، و أبو داود في سننه كتاب الصيد، باب: في صيد قطعه ٢٧٧/٢، و الحاكم في المستدرک ١٢٤/٤.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ٦٢/٤: "هذا حديث حسن غريب".

وقال الحاكم في المستدرک ٢٣٩/٤: "حديث صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وحسنه الألباني في غاية المرام ص ٤١.

(٤) وبه قطع جمهور العراقيين.

وفي وجه أنه طاهر، وهو الأصح.

انظر: المجموع ٥٦٣/٢.

(٥) انظر: المصدر السابق.

مسألة: قال الشافعي: ولا يصل ما انكسر من عظمه إلا بعظم ما يؤكل لحمه زكياً، وإن رقع به عظم ميت أجبره السلطان على قلعه، فإن مات صار ميتاً كله والله حسيبه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، إذا وصل عظمه بعظم نجس فإنه ينظر:

فإن استطاع نزعها من غير تلف وجب ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يجب عليه ذلك<sup>(٣)</sup>.

واحتج بأنه صار باطناً، والنجاسة الباطنة معفو عنها كدم العروق وغير

ذلك<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ولأنه أجمعنا أنه إذا شرب خمرًا أو استعط<sup>(٥)</sup> بدهن نجس أجمعنا أنه لا

يجب عليه أن يخرجها، كذلك ههنا.

ودليلنا: أنه أوصل النجاسة إلى موضع لا يوصل إليه في العادة، فإذا لم يخف

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٢) وهذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور.

وفي وجه شاذ ضعيف: أنه إذا اكتسى العظم لحماً لا ينزع وإن لم يخف التلف.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٥٥، التعليقة ٢/٩٣٩، المجموع ٣/١٣٨، حلية العلماء ١/١٦٠، مغني

المحتاج ١/١٩١.

وهو مذهب الحنابلة.

انظر: المبدع ١/٣٩٢، الإنصاف ١/٤٨٩.

(٣) انظر: الأسرار للدبوسي ص ٣١٩.

(٤) انظر: الأسرار ص ٣٢٠.

(٥) استعط: من السعوط، وهو إدخال الدواء عن طريق الأنف.

انظر: لسان العرب ٧/٣١٤، القاموس المحيط ٢/٥٥٤.

التلف من نزعها وجب عليه ذلك، أصله إذا كانت ظاهرة<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إنها نجاسة باطنة/ فأشبهت الدم فهو أن هناك تلحقه المشقة في نزعها بخلاف مسألتنا، فإنه لا تلحقه المشقة العظيمة في نزعها، فافترقا<sup>(٢)</sup>.

فأما الجواب عن قوله: أنه إذا شرب خمرا لا يجب عليه استقاؤه كذلك ههنا، فهو أن من أصحابنا من قال: يجب عليه أن يتقيأ<sup>(٣)</sup>، وبهذا روي: (أن) عمر بن الخطاب شرب لبنا، فقليل: إنه من إبل الصدقة فتقيأ<sup>(٤)</sup>.

والمذهب الصحيح أنه لا يتقيأ<sup>(٥)</sup>، فعلى هذا هناك أوصل النجاسة إلى معدن النجاسة، وليس كذلك في مسألتنا، فإنه غير محل النجاسة فافترقا<sup>(٦)</sup>.  
إذا ثبت أنه يجب عليه نزعها، فإن لم يفعل وصلى لم تصح صلاته، ووجبت عليه الإعادة<sup>(٧)</sup>.

قال الشافعي: فإن مات صار ميتا كله والله حسيبه<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: المذهب ١٣٧/٣، البيان ٩٣/٢.

(٢) انظر: التعليقة ٩٤٠/٢.

(٣) وبه قال أكثر الأصحاب، وهو المذهب.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٥٥، المجموع ١٣٩/٣، حلية العلماء ١/١٦٠.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ١/٢٢٧ عن زيد بن أسلم: (أن عمر بن الخطاب ...).

(٥) انظر: حلية العلماء ١/١٦٠، المجموع ١٣٩/٣.

(٦) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٥٥، مغني المحتاج ١/١٩١.

وهذا ما شرعت استهلاك الخمر وزواله، بخلاف العظم.

(٧) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٢٢.

وقال النووي في المجموع ٣/١٣٨: وهو المذهب، وبه قطع الأصحاب.

(٨) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

اعترض الكرخي فقال: دعا<sup>(١)</sup> على رجل مسلم، وهذا لا يجوز، قال أصحابنا: لم يرد الدعاء عليه، وإنما قال: حسيه أي محاسبه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه<sup>(٢)</sup>.

هذا إذا لم يخش التلف من نزع، فأما إذا خشي التلف من نزع فهل يجب نزع أم لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه لا يجب، وهو المذهب<sup>(٣)</sup>، لأجل الضرورة<sup>(٤)</sup>.  
والوجه الثاني: أنه يجب<sup>(٥)</sup>، لأنه يقتل بترك الصلاة عامدا فجاز أن يلزم بصحتها وإن خشي التلف.

فإن مات هل يجب نزع أم لا؟ فيه وجهان:  
أحدهما: قاله أبو إسحاق المروزي: إن الولي بالخيار إن شاء تركه، وإن شاء

---

(١) نهاية ل ٥١ ج.

(٢) وقيل معناه: يحاسبه على ما ضيع من صلواته بالنجاسة.

وقيل: صار نجسا على ما ارتكب من المعصية.

وقيل: أراد به سقوط التكليف عنه.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٥، التعليقة ٢/٩٣٩-٩٤٠.

(٣) انظر: المهذب ٣/١٣٧، المجموع ٣/١٣٨.

(٤) انظر: التعليقة ٢/٩٣٩، مغني المحتاج ١/١٩١.

ولأن حراسة النفس أولى من تطهير الجسد، فحراسة النفس واجبة، واستعمال النجاسة عند الضرورة جائز.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٥.

(٥) انظر: المهذب ٣/١٣٧، حلية العلماء ١/١٦٠.

وقال الغزالي في الوسيط ٢/٦٤٥: هو المنصوص.



نزعه، إلا أن المستحب نزعه<sup>(١)</sup> لئلا يلقي الله عز وجل وعليه نجاسة<sup>(٢)</sup>.  
والوجه الثاني: أنه لا ينزعه<sup>(٣)</sup>، لأن التكليف قد سقط عنه<sup>(٤)</sup>. والله أعلم  
بالصواب.

---

(١) انظر: البيان ٩٤/٢.

وفي المذهب ١٣٨/٣ و حلية العلماء ١٦٠/١ و المجموع ١٣٨/٣ ، نقل هذا الوجه عن أبي العباس.

(٢) انظر: المذهب ١٣٨/٣ ، البيان ٩٤/٢.

(٣) وعليه نص الشافعي في الأم ١٢٢/١.

وهو الصحيح من المذهب عند الأصحاب.

انظر: المذهب ١٣٨/٣ ، حلية العلماء ١٦٠/١ ، المجموع ١٣٨/٣ ، مغني المحتاج ١٩١/١.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٥ ، المذهب ١٣٨/٣ ، التعليقة ٩٣٩/٢ ، البيان ٩٤/٢.

فصل: إذا انكسرت سنّته وسقط فإنه يكون ميتة<sup>(١)</sup> لقوله -ﷺ-: (ما أبين من حي فهو ميت)<sup>(٢)</sup>.

ولأنه انفصل من حي، فوجب أن يكون نجسًا، أصل ذلك سائر الأعضاء<sup>(٣)</sup>.

وأما إذا تخلخل ولم يسقط فأراد أن يربطه بخيط من ذهب فإن ذلك يجوز<sup>(٤)</sup>، والأصل في جوازه ما روي أن عرفة<sup>(٥)</sup> قطع أنفه يوم الكلاب<sup>(٦)</sup>، فاتخذ

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٢٢.

وبهذا قطع جمهور العراقيين، وقال النووي: "لكن المذهب طهارة السنة اللبان وغيره من الآدمي، وبه أخذ الخراسانيون".

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٥، المجموع ٣/١٣٩.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٤٣.

(٣) انظر: المجموع ٢/٥٦٣.

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٢٢.

وهذا بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٥، المجموع ٣/١٣٩.

(٥) هو الصحابي الجليل عرفة بن أسعد بن كرب التميمي العطاردي، حدث عنه ابنه طرفة، وعبدالرحمن بن طرفة والفرزدق الشاعر، أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية ثم أسلم، فأذن له النبي -ﷺ- أن يتخذ أنفا من ذهب.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٩/٥٥٤، تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٣٠، الإصابة ٣/٤١٩.

(٦) يوم الكلاب: يوم من أيام الجاهلية، والكلاب اسم ماء كانت الواقعة عندها.

وقد اختلف العلماء في موضعه، وأغلب الظن أنه حدود بلاد العراق بين الكوفة والبصرة.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٣٠، معجم ما استعجم ٤/١١٣٢، المعالم الأثرية ص ٢٣٢.

أنفا من فضة فأتنت<sup>(١)</sup> عليه<sup>(٢)</sup>، فأمره رسول الله -ﷺ- أن يتخذ أنفا من ذهب<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً روي: (أن النبي -ﷺ- رخص لعبدالرحمن بن عوف<sup>(٤)</sup> والزبير<sup>(٥)</sup> في

---

(١) أتنت: من التنت وهو الرائحة الكريهة.

انظر: لسان العرب ٤٢٦/١٣.

(٢) نهاية ل ٢٤ ب.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الخاتم، باب: ما جاء في ربط الأسنان ٤/٤٣٤، و الترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب: ما جاء في شدّ الأسنان بالذهب ٤/٢١١، و النسائي في سننه، كتاب الزينة، باب: من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب ٨/١٦٣، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/٥٩٧.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ٤/٢١١: "هذا حديث حسن غريب"، وحسنه النووي في المجموع ٤/٣٣١، والألباني في صحيح سنن النسائي ٣/١٠٥٤.

(٤) هو: عبدالرحمن بن عوف بن عبدالحارث القرشي، أبو محمد الزهري، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أهل الشورى، هاجر المهجرتين، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله -ﷺ-، كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة، ويقال عبد عمرو، فسماه النبي -ﷺ- عبدالرحمن، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن عمر بن الخطاب، وروى عنه: أنس بن مالك وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وخلق آخرون، توفي -ﷺ- سنة اثنتين وثلاثين بالمدينة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٧/٣٢٤، الإصابة ٤/٢٩٠، شذرات الذهب ١/٣٨.

(٥) هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي، حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أهل الشورى، وهو أول من سل سيفه في سبيل الله، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث يسيرة، وحدث عنه: الأحنف بن قيس وابنه عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عامر وآخرون، قتل -ﷺ- يوم جمل سنة ست وثلاثين، وقبره بوادي السباع ناحية البصرة.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ١/٨٩، سير أعلام النبلاء ١٤/٤١، العبر ١/٣٧.

لبس الحرير لحكة كانت بهما<sup>(١)</sup>.  
وأيضاً فإن أكل الميتة أبيح للضرورة، فكذلك هذا يجب أن يكون مباحاً  
للضرورة. والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: الحرير في الحرب ١٢٥/٦، و مسلم في صحيحه، كتاب الباس والزينة، باب: إباحة الحرير للرجل إذا فيه حكة ونحوها ١٦٤٦/٣.

مسألة: قال الشافعي: ولا تصل المرأة شعرها بشعر إنسان، ولا بشعر ما لا يؤكل لحمه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، لا يجوز أن تصل المرأة شعرها بشعر نجس<sup>(٢)</sup> سواء كان لها زوج أو لم يكن، لأنها مأمورة بالصلاة، والصلاة لا تصح مع ذلك<sup>(٣)</sup>.  
فأما إذا كان شعرا طاهرا<sup>(٤)</sup> فهل يجوز أم لا؟

ينظر، فإن كان لها زوج جاز<sup>(٥)</sup>؛ لأن هذا من جملة الزينة فجاز لها فعله<sup>(٦)</sup>.  
وإن لم يكن لها زوج فإن ذلك لا يجوز<sup>(٧)</sup>، لما روت أم سلمة (أن امرأة

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٢) كشعر الميتة وشعر ما يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته.

انظر: التنبيه ص ٢١، المجموع ١٤٠/٣.

(٣) وعليه نص الشافعي في الأم ١٢٢/١.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٤، التعليقة ٩٤١/٢، حلية العلماء ١٦٠/١، المجموع ١٤٠/٣.

(٤) كشعر ما يؤكل لحمه بعد الذكاء، أو الجزء في حال الحياة.

انظر: البيان ٩٦/٢.

(٥) وبه قطع جمهور العراقيين، وفي وجه ثان: أنه يحرم مطلقاً، وحكى الخراسانيون وجهها: إن وصلت بإذن زوجها جاز وإلا حرّم، وهو الأصح في المذهب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٤، الحاوي الكبير ٢٥٦/٢، الوجيز ٤٧/١، فتح العزيز ٣٢/٤، روضة الطالبين ٣٨١/١.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢٥٦/٢، التعليقة ٩٤١/٢، البيان ٩٧/٢.

(٧) وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع الجمهور.

وفي وجه: أنه يكره، قاله الشيخ أبو حامد، وحكاه الشاشي ورجحه في حلية العلماء ١٦٠/١، وحزم به المحاملي في المقنع في الفقه ص ١٦٤.

قال النووي في المجموع ١٤٠/٣: "وهو وجه شاذ ضعيف".

قالت: يا رسول الله، إن ابنتي أصابتها (حبسة)<sup>(١)</sup> فتمعط<sup>(٢)</sup> شعرها، أفأصله؟ فقال: (لعن الله الواصلة<sup>(٣)</sup> والموصولة<sup>(٤)</sup>)<sup>(٥)</sup>.

وروى البخاري عنه - عليه السلام - أنه قال: (لعن الله الواصلة والمستوصلة)<sup>(٦)</sup>.

وأيضاً فإن هذا تغرير وتلييس<sup>(٧)</sup>، والنسي - ﷺ - (قال): (من غشنا فليس

---

وانظر: البيان ٩٦/٢، الوسيط ٦٤٦/٢، حلية العلماء ١٦٠/١، فتح العزيز ٣٢/٤.

(١) في أ: حيضة، وما أثبتته من ب و ج هو الموافق لنص الحديث.

(٢) تمعط: أي سقط من داء عرص له.

انظر: لسان العرب ٤٠٥/٧، مختار الصحاح - ترتيبه - ص ٧٥٢.

(٣) الواصلة: هي التي تصل شعرها بشعر غيرها.

انظر: لسان العرب ٧٢٧/١١، النهاية في غريب الحديث والأثر ١٩٢/٥.

(٤) الموصولة: وهي المستوصلة التي طلبت أن تفعل بها ذلك الوصل.

انظر: لسان العرب ٧٢٧/١١، القاموس المحيط ٦٣٤/٣.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: اللباس، باب: الموصولة ٤٦٢/١٠، و مسلم في صحيحه،

كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ١٦٧٦/٣.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: اللباس، باب: وصل الشعر ٤٥٧/١٠، و مسلم في

صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ١٦٧٧/٣.

قلت: جاء في صحيح البخاري ٤٥٧/١٠ عن أسماء أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم

فقالت: إني أنكحت ابنتي، ثم أصابها شكوى فتمزق رأسها، وزوجها يستحطني بها، أفأصل رأسها؟

فسب رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة)). وهذا الذي يعضد القول بتحريم

الوصل مطلقاً؛ لمن كان لها زرج أو لم يكن، وإليه مال النووي في المجموع ١٤٠/٣، وأشار إليه ابن

حجر في التلخيص الحبير ٢٩٥/١.

(٧) انظر: البيان ٩٦/٢، الوسيط ٦٤٦/٢، فتح العزيز ٣٢/٤.

منا) <sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((من غشنا

فليس منا)) ٩٩/١.

مسألة: قال الشافعي: إن بال الرجل في المسجد أو أرض ، طهر بأن يصب عليه ذنوب من ماء<sup>(١)</sup>.

وهذا<sup>(٢)</sup> كما قال، إذا أصاب الأرض بول أو أي نجاسة كانت<sup>(٣)</sup> ما عدا نجاسة الكلب والخنزير، فإنه يكفي في ذلك أن يصب عليه ذنوب من ماء، ويطهر ، سواء كانت الأرض رخوة أو صلبة<sup>(٤)</sup>.

قال أبو حنيفة: إن كانت الأرض رخوة كان الحكم ذلك، وإن كانت صلبة وجب رفع التراب<sup>(٥)</sup>.

واحتج بما روى عبد الله بن مغفل بن مقرن (أن النبي -ﷺ- أمر أن يزال

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٢) نهاية ل ٥٢ ج.

(٣) من المائعات ، وسيقرر هذا المؤلف في تقسيمه للنجاسة مائة كانت أو جامعة فيما بعد إن شاء الله.

(٤) وهذا هو الصحيح من المذهب.

وفيه وجه لبعض الأصحاب: أنها لا تطهر حتى ينصب الماء-أي يجري-وهو وجه ضعيف.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٤، الحاروي الكبير ٢/٢٥٧، حلية العلماء ١/١٣٩، المجموع ٢/٥٩٢.

وبطهارة الأرض بصب الماء عليها قال المالكية، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة.

انظر: الكافي لابن عبد البر ١/٢٤٠، عارضة الأحوذى ١/٢٤٦، المبدع ١/٢٣٨، ٢٣٩، الإنصاف

١/٣١٥.

(٥) وفي وجه للحنفية تفصيل:

وهو إن كانت رخوة فيصب عليها الماء حتى يتثقل فيها، ويكون التسفل قائما مقام العصر.

وأما الأرض الصلبة؛ فإن كانت صعودا، فيحفر في أسفلها حفيرة، ويصب الماء عليها حتى يستقر في

الحفيرة ثلاث مرات على ظاهر الرواية.

وإن كانت مستوية ، فتطهيرها يكون باحتفار جزء منها ونقل ترابه ، ولا يفيد فيها الغسل.

انظر: تحفة الفقهاء ١/٧٦، مختصر الطحاوي ص ٣١، بدائع الصنائع ١/٢٥١، البحر الرائق ١/٢٣٨.



التراب من الموضع الذي بال عليه الأعرابي<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن الأرض إذا كانت رخوة نزلت النجاسة، وإذا كانت صلبة انتشرت النجاسة، ولم تنزل، فلا تطهر<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا ما روي أن النبي -ﷺ- قال في بول الأعرابي: (صبوا عليه ذنوبا من ماء)<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس: أنها نجاسة لا يعتبر فيها العدد، ورد عليها ماء غمرها، فوجب أن تطهر، أصل ذلك إذا كانت الأرض رخوة.

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث عبد الله بن مغفل فهو من وجهين: أحدهما: أنه لم يلق النبي -ﷺ- فيكون مرسلًا، ولا حجة في المراسيل<sup>(٤)</sup>. والثاني: أنه يحتمل أنه أمر بذلك لتخف النجاسة، وهذا لا يدل على وجوبه.

وأما الجواب عن قولهم: أنها إذا كانت رخوة نزلت النجاسة، فهو أنها إذا كانت صلبة نزلت أيضا، وإنما يختلفان بالزمان.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب: الأرض يصيبها البول ٢٦٥/١، و الدارقطني في سننه ١٣٢/١.

وسيدكر المؤلف ضعف هذه الرواية قريبا، وللحديث طرق أخرى لا تقوم بها الحجة، فانظر تفصيلها في: نصب الراية ٢١٢/١، التلخيص الحبير ٤٩/١-٥٠.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٢٥١/١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد ٤٢٩/١، و مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد ٢٣٦/١.

(٤) ونص على هذه العلة أبو داود في سننه ٢٦٥/١، و الدارقطني في سننه ١٣٢/١.

وضعف الحديث النووي في المجموع ٥٩٢/٢.

## فصل: إذا ثبت ما ذكرناه فهل الدلو قُدر في ذلك أم لا؟

فيه وجهان:

أحدهما: أنه ليس يقدر، وإنما يعتمد ما يغمر النجاسة، وهو المذهب<sup>(١)</sup>.  
والوجه الثاني: قاله أبو سعيد الاسطخري وأبو علي بن خيران<sup>(٢)</sup> أن ذلك  
حد فيه<sup>(٣)</sup>. وهذا غير صحيح، لأنه يؤدي إلى أن يكون البول اليسيرة والكبيرة  
سواء، وهذا لا يجوز.

قال الشافعي: يصبّ على البول سبعة أمثاله<sup>(٤)</sup>.

قال أبو إسحاق: هذا على وجه الاحتياط وليس بقدر الاعتبار ما يغمر<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٤، الحاوي الكبير ٢/٢٥٩، حلية العلماء ١/١٥٩، المجموع ٥٩٢/٢.

(٢) هو: أبو علي الحسين بن صالح بن خيران، الفقيه الشافعي، من كبار الأئمة ببغداد وأحد شيوخ المذهب، كان إماماً زاهداً ورعاً متقشفاً، عرض عليه القضاء فامتنع، مات سنة ثلاثمائة وعشرين.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن الصلاح ١/٤٥٩، طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله ص ٢٠٠، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٣/٢٧١-٢٧٤.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٨، المهذب ٢/٥٩١.

(٤) انظر: الأم ١/١١٨.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٩، المجموع ٢/٥٩٢.

**فصل:** إذا أصاب الأرض نجاسة، وورد عليها ماء المطر حتى غمرها، فإنها تطهر، لأن الاعتبار في النجاسة بأن يرد عليها ماء يغمرها، ولا يعتبر القصد في إزالتها<sup>(١)</sup>، يدل على ذلك أن الصبي والمجنون إذا غسلا النجاسة طهرت، وإن كان قصدهما لا يصح.

**فصل:** / إذا أصاب الأرض نجاسة ثم طلعت عليها الشمس وطال الزمان، ١/٨٧  
فإن عندنا أنها لا تطهر حتى يصب عليها الماء<sup>(٢)</sup>.  
وقال أبو حنيفة: تطهر<sup>(٣)</sup>.

واحتمج: بأن الأرض تحيل والشمس تحيل، فكان ذلك تخفيفا للنجاسة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١١٩.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١١٩.

وهو الصحيح من المذهب عند الأصحاب.

وفي القديم: أنها تطهر.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٤، الحاوي الكبير ٢/٢٥٩، المذهب ٢/٥٩٦، حلية العلماء ١/١٣٩،

المجموع ٢/٥٩٦، تصحيح التنبيه ص ١/١١٩.

وبعدم اعتبار تطهير الشمس للنجاسة الواقعة في الأرض ذهب المالكية والحنابلة في الصحيح من مذهبهم.

انظر: الإشراف ١/١٠٤، مواهب الجليل ١/١٦٢، المبدع ١/٢٤٠، الإنصاف ١/٣١٧.

(٣) انظر: مختصر القدوري ص ٢١، تحفة الفقهاء ١/٧١، البحر الرائق ١/٢٣٧، الفتاوى الهندية ١/٤٣.

(٤) والمؤلف هنا جمع بين تعليلين للحنفية.

أحدهما: أن الأرض لن تطهر حقيقة، لكن زال معظم النجاسة عنها، وبقي شيء قليل، فيجعل عفوا للضرورة.

والثاني: أن الأرض تطهرت حقيقة، لأن من طبع الأرض أنها تحيل الأشياء إلى طبعها، فصارت ترابا بمرور الزمان، ولم يبق النجس أصلا.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾<sup>(٢)</sup>.  
 وقوله: ﴿وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.  
 ولأنه محل نجس، فوجب أن لا يطهر بالشمس أصل ذلك الثوب<sup>(٤)</sup>.  
 وأيضاً فإن الأرض يتعلق بها الصلاة والتميم، وثبت أن هذه الأرض لا  
 يجوز التيمم بها<sup>(٥)</sup>، وكذلك لا تجوز الصلاة عليها<sup>(٦)</sup>.  
 وأما الجواب عن قولهم: إنها تحيل، فلا نسلم، بل النجاسة باقية<sup>(٧)</sup>.

انظر: بدائع الصنائع ١/٢٤٣، تبين الحقائق ١/٧٢.

(١) نهاية ل ٥٣ جـ.

(٢) سورة الفرقان الآية ٤٨.

(٣) سورة الأنفال، الآية ١١.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٩، المهذب ٢/٥٩٦، الإشراف ١/١٠٤، المبدع ١/٢٤٠.

(٥) وهذا على رأي الجمهور، وهو ظاهر الرواية عند الحنفية، وفي رواية يجوز التيمم بهذه الأرض.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٩، الإشراف ١/١٤٠، تحفة الفقهاء ١/٧١، بدائع الصنائع ١/٢٤٣.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٥٩، الإشراف ١/١٠٤.

(٧) ولا يسلم الأحناف لهذا، بل النجاسة استحالت إلى تراب بمرور الزمن وعوامل الشمس والرياح، ولم يبق هناك نجاسة أصلاً.

ويتعضد الأحناف ومن معهم بقوة ما ذهبوا إليه بما ورد في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما -  
 أنه قال: كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد، ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك.

رواه أبو داود في سننه ١/٢٦٥-٢٦٦، وسنده صحيح، وهو وجه قوي لا مدفع له. والله أعلم.

وانظر مزيداً من البحث في هذه المسألة في: مجموع الفتاوى ٢١/٤٨٠ الشرح المتمتع لابن عثيمين  
 ١/٣٦٢.

مسألة: قال الشافعي: والخمر في الأرض كالبول، وإن لم يذهب ريحه<sup>(١)</sup>. وهذا كما قال، إذا أصاب الأرض خمر، فإنها تنجس، وتكون كالبول، فيجب أن يكثر بالماء على ما ذكرنا في البول، وإذا غمرها فإنه ينظر، فإن زال اللون والريح تطهرت<sup>(٢)</sup>، وإن زال الريح وبقي اللون، لم تطهر، لأن عين النجاسة باقية<sup>(٣)</sup>، وإن زال اللون ووقف الريح فهل تطهر أو لا؟ فيه وجهان<sup>(٤)</sup>: أحدهما: أنها لا تطهر<sup>(٥)</sup>، لأنه لا خلاف أنه إذا بقي اللون لا يطهر، فكذلك إذا بقي الريح<sup>(٦)</sup>. والوجه الثاني: أنها تطهر<sup>(٧)</sup>، لأن الرائحة معفو عنها، يدل على ذلك أنه إذا كان بقرب النهر جيفة فتغير الماء بريحها لم ينجس<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١١٨.

(٣) وهذا هو الصحيح من المذهب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٤، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٢، التلخيص ١/١٦٨، المجموع ٥٩٤/٢، روضة الطالبين ١/١٣٨.

(٤) وقيل قولان، كما هو منصوص في الأم ١/١١٨.

(٥) انظر: التلخيص ١/١٦٨، المذهب ٢/٥٩٣، التعليقة ٢/٩٤٦.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٠، المذهب ٢/٥٩٣.

(٧) وهو الأصح في المذهب.

انظر: التعليقة ٢/٩٤٦، فتح العزيز ١/٢٤٠، المجموع ٢/٥٩٤.

(٨) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٠، فتح العزيز ١/٢٤١.

مسألة: قال الشافعي: ولو صلى فوق قبر أو إلى جنبه لم ينبش أجزأه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال المقبرة<sup>(٢)</sup> على ثلاثة أضرب:

مقبرة تحقق نبشها<sup>(٣)</sup>.

ومقبرة تحقق أنها لم تنبش.

ومقبرة شك فيها.

فأما التي تحقق نبشها فلا تصح الصلاة فيها<sup>(٤)</sup>، لأننا إن قلنا: إن الميت نجس

فلأجل لحمه وعظامه وصديده<sup>(٥)</sup>.

وإن قلنا: إنه طاهر، فلأن الذي في جوفه نجس، وقد اختلط مع الأرض،

فتكون نجسة بكل حال<sup>(٦)</sup>.

وأما الذي تحقق أنها لم تنبش، فإن الصلاة تصح فيها<sup>(٧)</sup>، لأنها بقعة

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٢.

(٢) المقبرة: هي الموضع الذي يقبر فيها العامة.

انظر: لسان العرب ٦٨/٥، القاموس المحيط ١٩٦/٢.

(٣) النبش: هو إبراز المستور، وكشف الشيء عن الشيء واستخراجه بعد الدفن.

انظر: النظم المستعذب في شرح غريب المذهب ٩٢/١، لسان العرب ٣٥٠/٦.

(٤) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٥، التنبيه ص ٢٥، التعليقة ٩٤٨/٢، روضة الطالبين ٣٨٤/١، مغني

المحتاج ٢٠٣/١.

(٥) انظر: المذهب ١٥٧/٣، التهذيب ٢٠٣/٢، البيان ١٠٩/٢.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢٦١/٢.

(٧) وهذا بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٥، التنبيه ص ٢٥، التهذيب ٢٠٣/٢، شرح مختصر الحضرمي ٢٩٩/١،

روضة الطالبين ٣٨٤/١.

طاهرة، إلا أنها مكروهة، لأن بقربه نجاسة، وصار كما إذا فرش ثوبا على موضع نجس وصلى، فإن الصلاة صحيحة، إلا أن ذاك يكره لقربه من النجاسة<sup>(١)</sup>.

وأما إذا شك فيها، هل تصح الصلاة فيها؟ فيه قولان:

أحدهما: تصح<sup>(٢)</sup>، لأن الأصل الطهارة<sup>(٣)</sup>، والنجاسة مشكوك فيها<sup>(٤)</sup>.

والقول الثاني: أنها لا تصح<sup>(٥)</sup>، لأن الظاهر منها انتشاب<sup>(٦)</sup> النجاسة<sup>(٧)</sup>،

هذا شرح مذهبنا.

وقال أحمد: لا تصح الصلاة في المقبرة بحال<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦١، المذهب ٣/١٥٧، البيان ٢/١١٠.

(٢) مع الكراهة، وهو الأصح في المذهب.

انظر: فتح العزيز ٤/٣٩، المجموع ٣/١٥٨.

(٣) نهاية ل ٢٥ ب.

(٤) انظر: المذهب ٣/١٥٧، البيان ٢/١١٠.

(٥) انظر: المصادر السابقة.

ولأن الغالب في المقابر النيش.

انظر: فتح العزيز ٤/٣٩.

(٦) انتشاب: من النشب، وهو تعلق الشيء بالشيء، فتكون النجاسة متعلقة بالتراب.

انظر: لسان العرب ١/٧٥٧.

(٧) انظر: التهذيب ٢/٢٠٤.

(٨) وهو المذهب، وعليه جماهير أصحابه.

وعنه: إن علم النهي لم تصح وإلا صحت.

وعنه: تحرم الصلاة فيها، وتصح.

وعنه: تكره الصلاة فيها.

انظر: الشرح الكبير ٣/٢٩٦، المبدع ١/٣٩٣-٣٩٤، الإنصاف ١/٤٨٩، شرح منتهى الإرادات

١/٣٣١.

## واحج بنهي النبي -ﷺ- عن الصلاة في المقبرة<sup>(١)</sup>.

وبصحة الصلاة في المقبرة مطلقا قال مالك في المدونة الكبرى ٩٠/١، وهو المذهب عند أصحابه، وفصل بعضهم بين المقبرة القديمة والجديدة، فجوزوا الصلاة في الجديدة دون القديمة إن نبشت. انظر: التفریع ٢٦٧/١، الكافي لابن عبد البر ٢٤٢/١، المعونة ٢٥٠/١، مواهب الجليل ٤٩/١، أسهل المدارك ٢٦٦/١.

وقال الحنفية بصحة الصلاة في المقبرة مطلقا مع الكراهة ما لم يتيقن نجاستها. انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٠٢/١، المبسوط ٢٠٦-٢٠٧، الفتاوى الهندية ٦٣/١. (١) يشير المؤلف إلى حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- (أن النبي -ﷺ- نهى أن يصلى في سبعة مواطن: المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي مواطن الإبل وفوق ظهر بيت الله).

أخرجه الترمذي في سننه ١٧٨/٢، وابن ماجه في سننه ٢٤٦/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٨٣/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٦٦/٢.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ١٧٩/٢: "حديث ابن عمر إسناده ليس بذاك القوي، وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه".

وجاء في سنن ابن ماجه ٢٤٦/١ هذا الحديث عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، ولكنه فيه أبو صالح كاتب الليث وهو ضعيف.

وقد ضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ٣٢٢/١، وذكر ابن حجر في بلوغ المرام ص ٤٤ تضعيف هذا الحديث وسكت عليه، وضعفه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ٢٢٩/١.

وقد ورد حديث آخر يدل على أن المقبرة لا يصح الصلاة فيها مطلقا، فقد روى الإمام أبو داود في سننه ٣٣٠/١، والترمذي في سننه ١٣١/٢، وابن ماجه في سننه ٢٤٦/١، وابن خزيمة في صحيحه ٧/٢ والحاكم في المستدرک ٢٥١/١: كلهم عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام).

وصحح الحاكم إسناده، ووافقه الذهبي في التلخيص، وحسنه البغوي في مصابيح السنة ٢٩٧/١، وصحح إسناده الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ٢٢٩/١ وقال: "وصححه جماعة من المحققين".



ودليلنا: قوله -ﷺ-: (جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً، فأينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت)<sup>(١)</sup>.  
ولم يفصل<sup>(٢)</sup>.

ولأنها بقعة طاهرة، فوجب أن تصح الصلاة فيها، كسائر البقاع<sup>(٣)</sup>.  
فأما الجواب عن خبرهم فهو محمول على الذي تحقق نبشها<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤٤٤/٢.

وقال أحمد شاكر في تحقيق المسند ٢٥/١٢: "إسناده صحيح". وحسنه الألباني في إرواء الغليل ٣١٧/١.

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، ٥٧٤/١، ومسلم في صحيحه، ٣٧١/١ بلفظ: ((... وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً)).

(٢) قلت: بل فصل ذلك وقيدته كما مر في الحديث السابق ((الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام)).

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦١.

ولكن تعليل صحة الصلاة في المقبرة على أنها بقعة طاهرة غير متجه، إذ النهي عن اتخاذ القبور مساجد قائم بنص الدليل الصريح، وتلجيد العقل الصحيح، وهو من باب سد الذريعة عن عبادة القبور وأهلها ودعائهم من دون الله كما فعل اليهود والنصارى، والله أعلم.

وانظر مزيداً من البيان في: اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٣٢، الشرح الممتع لابن عثيمين ٢/٢٣٤.

(٤) نهاية ل ٥٤ ج.

## فصل: نهى النبي ﷺ - عن الصلاة في الحمام<sup>(١)</sup>.

واختلف أصحابنا في معنى النهي:

فمنهم من قال: نهى عن ذلك لأجل النجاسة، فعلى هذا إذا تحقق طهارته

جازت الصلاة فيه، إلا أنها مكروهة.

وإن تحقق النجاسة لم تجز الصلاة فيه.

وإن شك فعلى قولين:

وأجراه هذا القائل مجرى المقبرة<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا لا تكره الصلاة في بيت

المسلخ<sup>(٣)</sup>، لأنه لا نجاسة فيه<sup>(٤)</sup>.

ومن أصحابنا من قال: إنما نهى عن الصلاة فيه، لأنه تكشف فيه العورات

وهو مأوى الشياطين<sup>(٥)</sup>، فعلى هذا إن تحقق النجاسة لم تجز الصلاة، وإن تحقق الطهارة

---

(١) وقد مر حديث أبي سعيد: ((الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام))، وحديث ابن عمر

: ((نهى أن يصلى في سبع مواطن..)) وذكر منها الحمام.

والحمام: مشتق من الحميم، وهو الماء الحار، وهو المكان المبني للاغتسال والاستحمام، ويسمى بالديماس.

انظر: النظم المستعذب في شرح غريب المذهب ٩١/١، تهذيب الأسماء واللغات ٧٢/٣، لسان العرب ١٥٣/١٢.

(٢) انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٥، حلية العلماء ١٦٤/١، التهذيب ٢٠٥/٢، التحقيق ص ١٨٢.

(٣) المسلخ: ويقال المسلخ، وهو مكان نزع الثياب في الحمام.

انظر: مختار الصحاح - ترتيبه - ص ٣٨٠.

(٤) انظر: البيان ١١٦/٢، المجموع ١٥٩/٣.

(٥) وهو الأصح من الوجهين.

انظر: فتح العزيز ٣٧/٤، روضة الطالبين ٣٨٣/١، مغني المحتاج ٢٠٣/١.



جازت الصلاة فيه<sup>(١)</sup>، وعلى هذا تكرر الصلاة في بيت المسلخ، لأنه موضع  
تكشف فيه العورات<sup>(٢)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وتكره تنزيها.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٢، المذهب ٣/١٥٩.

(٢) انظر: البيان ٢/١١١، المجموع ٣/١٥٩، روضة الطالبين ١/٣٨٣.

مسألة: قال الشافعي: وما خالط التراب من نجس لا تنشفه الأرض إنما يتفرق فيه فلا يطهره الماء <sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، إذا أصاب الأرض نجاسة، فلا تخلو إما أن تكون مائعة أو جامدة:

فإن كانت مائعة كالبول والخمر والصدید ونحو ذلك مما يذهب عنه، فالحكم قد مضى، وذكرنا أنه يطهر بالمكاثرة بالماء حتى يستهلك فيه <sup>(٢)</sup>، وإن كان مما له لون، وبقي لونه لم يطهر، وإن زال اللون وبقي الريح فهل يطهر أم لا؟ على وجهين ذكرناهما <sup>(٣)</sup>.

وأما إذا كانت جامدة، فلا تخلو إما أن تكون عينا قائمة أو مستهلكة في التراب:

فإن كانت عينا قائمة، كالعذرة والدم وجلد الميتة وعظامها، فإنه ينظر، فإن كانت يابسة فإنه إذا أزالها عن المكان، كان مكانها طاهرا <sup>(٤)</sup>، لأن النجاسة اليابسة لا تنجس، فهو كالثوب تقع عليه بكرة يابسة أو غبار نجس، فينفض، فإن الثوب طاهر، كذلك ها هنا.

وإن كانت رطبة فإنه إذا أزالها بقيت رطوبتها في المكان، وتلك الرطوبة

---

(١) هكذا في جميع النسخ، وفي النسخة المطبوعة من مختصر المزني ص ٢٣ ((... فلا يطهره إلا الماء))، وما ذكره المؤلف هو الموافق لعبارة الأم ١١٩/١ فقد قال: ((... فإن ذهبت الأجساد في التراب حتى يختلط بها فلا يتميز منها كانت كالمقابر، لا يصح فيها، ولا تطهر، لأن التراب غير متميز عن المحرم المختلط...)). والله أعلم.

(٢) وقد مضى تقرير ذلك في ص ١٠٣٤ من هذه الرسالة.

(٣) في ص ١٠٣٩ من هذه الرسالة.

(٤) انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٥، المهذب ٥٩١/٢، حلية العلماء ١٣٩/١.

بمنزلة البول، وقد مضى حكمه<sup>(١)</sup>.

وإن كانت العين مستهلكة كعظام الموتى وجلودهم ولحومهم ،  
وكالسرجين والعذرة، فإن هذا المكان لا يطهر بصب الماء عليه، وإن كوثر به<sup>(٢)</sup>،  
لأن العين القائمة لا تطهر بصب الماء، وإنما تجوز الصلاة فيه بأحد أمرين:  
قلع التراب حتى يتحقق أنه لم يبق من النجاسة شيء بحال<sup>(٣)</sup>.  
والثاني: أن يطئن المكان بطين طاهر فيكون حائلاً دون النجاسة<sup>(٤)</sup>، إلا أن  
الصلاة تكره عليه، لأنه على مدفن نجاسة<sup>(٥)</sup>، فهو كما لو بسط ثوباً على  
سرجين وصلى عليها.

---

(١) فتزال عن الأرض، ويغسل مكانها بما يغسل به البول من المكاثرة بالماء.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٢، حلية العلماء ١/١٣٩، المجموع ٢/٥٩٢.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١١٩، ١٨٨.

وبه قال الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٥، الحاوي الكبير ٢/٢٦٢، المجموع ٢/٦٠٠.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٢، المجموع ٢/٦٠٠.

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) انظر: المجموع ٢/٦٠١.

مسألة: قال الشافعي : وإن ضرب لبن فيه بول لم يطهر إلا بما يطهر به الأرض من البول<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا ضرب لبن<sup>(٢)</sup> من تراب نجس، فاللبن نجس<sup>(٣)</sup>، لا تجوز الصلاة عليه، ولا فيه، بأن يحمل شيئاً منه لأنه حامل للنجاسة في غير معدنها من غير ضرورة<sup>(٤)</sup>.

ولا يجوز أن يبني به مسجداً ولا يفرش به<sup>(٥)</sup>، والأصل فيه قوله -ﷺ- :  
(جنبوا مساجدكم الصبيان/ والمجانين)<sup>(٦)</sup>. وكان ذلك لئلا ينجسوه. ٨٩/أ  
وقوله -ﷺ- : (إن المسجد ينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة في النار)<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٣.

(٢) اللبن: هي التي يبني بها الجدار، وهو المضروب من الطين.

انظر: لسان العرب ١٣/٣٧٥، القاموس المحيط ٤/٢٦٨.

(٣) نهاية ل ٥٥ ج.

(٤) ولا خلاف في ذلك.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٦، الحاوي الكبير ٢/٢٦٣.

(٥) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١١٩.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب المساجد والجماعات، باب: ما يكره في المساجد ١/٢٤٧، و

البيهقي في السنن الكبرى ١٠/١٧٧.

قال في الزوائد ١/٢٤٧: "إسناده ضعيف، فإن الحارث بن نيهان متفق على ضعفه".

والحديث ضعفه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/١٧٧، والنووي في خلاصة الأحكام ١/٣٠٩، ونقل

ابن حجر في التلخيص ٤/٢٠٧: "عن ابن الجوزي: أن الحديث لا يصح"، وضعفه الألباني في ضعيف

سنن ابن ماجه ص ٥٩.

(٧) لم أقف عليه.

فإن خالف وبني به مسجداً فصلى في بقعة طاهرة من المسجد صحت الصلاة ولا يضره ما قابله من النجاسة ، كما إذا صلى وبين يديه جيفة ملقاة<sup>(١)</sup>.  
وأما إذا فرش المسجد من هذا اللبن فإن الصلاة لا تصح عليه، لأنها بقعة نجسة<sup>(٢)</sup>.

فإن فرش شيئاً صلى عليه صحت الصلاة وكره ذلك<sup>(٣)</sup> لما بيناه.  
هذا الكلام في حكمه، فأما الكلام في تطهيره فلا يخلو إما أن تكون النجاسة جامدة أو مائعة:

فإن كانت جامدة مثل عظام الموتى تصوير رميماً ، أو السرجين أو ضرب من تراب المقبرة المنبوثة ، فإن هذا لا سبيل إلى تطهيره، غسل أو لم يغسل، طبخ أو لم يطبخ<sup>(٤)</sup>، لأنه عين نجسة، فلا تطهر بالغسل<sup>(٥)</sup>.

ومن أصحابنا من قال: إذا ضرب اللبن من تراب فيه سرجين ، ثم طبخ فإن النار تأكل ذلك السرجين، لأنه كدقاق التبن، ويكون على ظاهر الآجر<sup>(٦)</sup>

---

(١) وعليه نص الإمام الشافعي في الأم ١/١١٩.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٣، المجموع ٢/٥٩٧.

(٣) نقله النووي في المجموع ٢/٥٩٧ عن المؤلف.

(٤) وعليه نص الإمام الشافعي في الأم ١/١١٩.

وهو المذهب، وبه قطع الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١/٦٦، الحاوي الكبير ٢/٢٦٣، التعليقة ٢/٩٥٠، المجموع ٢/٥٩٧.

(٥) ولأن النار لا تطهر النجاسة على المذهب الصحيح.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٣، المذهب ٢/٥٩٧.

(٦) الآجر: هو طيبخ الطين الذي يبنى به، وهو فارسي معرب.

انظر: مختار الصحاح ص ٢٧. لسان العرب ٤/١١.



كالزئير<sup>(١)</sup>، فإذا غسل ظاهرها زال الزئير فزالت النجاسة، فيكون ظاهره طاهراً، فتجوز الصلاة عليه، ولا يجوز فيه<sup>(٢)</sup>.

وأما إذا كانت النجاسة مائعة يذهب عينها وأثرها كالبول والخمر، فإنه ينظر:

فإن كان لبناً فاللبن بمنزلة الأرض يبال عليها، فتطهر بما يطهر به الأرض، وهو أن يكثر بالماء حتى يعود طيناً، فيكون طيناً نجساً، فإذا كوثر الماء حتى غمره استهلكت فيه النجاسة، ويكون الطين طاهراً، وإن ضرب منه لبن بعد هذا فهو طاهر طاهراً وباطناً<sup>(٣)</sup>.

وأما إذا طبخ اللبن النجس آجراً فلا سبيل إلى طهارة باطنه، لأن الماء لا يصل إلى باطنه<sup>(٤)</sup>، اللهم إلا أن يسحق حتى يصير تراباً، ثم يكثر بالماء فيطهر ظاهر التراب وباطنه<sup>(٥)</sup>.

إذا ثبت هذا فكل موضع قلنا: إنه قد طهر ظاهره وباطنه جازت الصلاة عليه، وفيه، وكل موضع قلنا: يطهر ظاهره فإن الصلاة تجوز عليه، ولا تجوز فيه.

---

(١) الزئير: هو ما يعلو الثوب الجديد مثل ما يعلو الخبز.

انظر: لسان العرب ٣١٤/٤، القاموس المحيط ٩٦/٢.

(٢) وهو قول ابن المزيان والقفال، واختاره الشيخ أبو نصر بن الصباغ.

انظر: حلية العلماء ٣٦/١، المجموع ٥٩٧/٢.

(٣) وهو منصور الشافعي في الأم ١١٩/١، وهو الصحيح من المذهب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٦، الحاوي الكبير ٢٦٣/٢، المجموع ٥٩٧/٢.

(٤) انظر: التعليقة ٩٥٠/٢.

(٥) وهو المذهب، وبه قطع الجمهور.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٦، المجموع ٥٩٧/٢.

مسألة: قال الشافعي : والنار لا تطهر شيئاً<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، عندنا أن العظم النجس والسرجين وعظام الميتة لا تطهر بالاستحالة بالنار ولا بغير النار<sup>(٢)</sup>.

وبه قال مالك<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> .....

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٣.

(٢) أما الاستحالة بالنار فلا يطهر سائر الأعيان النجسة في الصحيح من المذهب عند الأصحاب، وفي وجه لبعض الأصحاب أنه يطهر.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٦، المذهب ٥٧٩/٢، التعليقة ٩٥١/٢، المجموع ٥٧٩/٢.

وأما الاستحالة بغير النار فهي غير مطهرة إلا في ثلاث صور:

١- الاستحالة إلى حيوان، كالعلقة والمضغة.

٢- الجلد المدبوغ على القول بأن الدباغ إحالة لا إزالة.

٣- الخمر تنقلب بنفسها خلا، أما إذا خللت بالمعالجة، فيفرق الشافعية بين حالين هما:

أولاً: أن تكون المعالجة بطرح شيء فيها، فلا تطهر عند الشافعية قولاً واحداً.

ثانياً: أن تكون المعالجة بنقلها من شمس إلى ظل أو بالعكس، أو بفتح رأسها ليسرع إليها الهواء لتخليطها، فوجهان عند الشافعية، أصحهما: الطهارة.

انظر: المذهب ٥٧٤/٢-٥٧٥، حلية العلماء ١٣٥/١، المجموع ٥٧٦/٢، نهاية المحتاج ٢٤٧/١-

٢٤٨.

(٣) انظر: الإشراف ١٠٥/١.

وفي قول للمالكية: أن الاستحالة مطهرة، وأما التخليل فإن الراجح من مذهبهم أن الخمر إذا خللت طهرت، سواء تخللت بنفسها أو بالمعالجة، وهذا ما رجحه خليل وشرحه.

انظر: الذخيرة ١٥٨/١، ١٧٩، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١٥/١، مواهب الجليل ٩٧/١-

٩٨.

(٤) وهو المذهب، وعليه جماهير أصحابه، وقولهم في عدم طهارة سائر الأعيان النجسة بالاستحالة

بالنار وغيره كقول الشافعية إلا في الخمر إذا عولجت ، فإن الراجح من مذهب الحنابلة عدم الطهارة

بذلك.

وإسحاق<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يطهر ذلك بالاستحالة<sup>(٢)</sup>، سواء استحال بالنار أو بالأرض<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره: نجاسة فجاز أن تطهر بالاستحالة، أصل ذلك الخمر<sup>(٤)</sup>.  
قالوا: ولأن النار تحيل النجاسة أكثر من إحالة الماء، فإذا كان الماء يطهر فأولى أن تطهر النار.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup>.  
وروي عن النبي -ﷺ- أنه أمر في بول الأعرابي أن يصب عليه ذنوب من ماء<sup>(٦)</sup>.

وأيضاً فإن إزالة النجاسة طريقها الشرع، وليس في الشرع ما يدل على ما

---

وروي عن الإمام أحمد: أن الاستحالة مطهرة مطلقاً.

انظر: الشرح الكبير ٢/٢٩٩، الفروع ١/٢٤١-٢٤٢، المبدع ١/٢٤٠-٢٤٢، الإنصاف ١/٣١٨-٣١٩.

(١) انظر: المجموع ٢/٥٧٩.

(٢) نهاية ل ٥٦ ج.

(٣) وهو المذهب، وعليه الفتوى.

انظر: بدائع الصنائع ١/٢٤٣، البحر الرائق ١/٢٣٩، الفتاوى الهندية ١/٤٤.

(٤) انظر: تبين الحقائق ١/٧٢.

(٥) سورة الأنفال، الآية ١١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الرضوء، باب: ترك النبي -ﷺ- والناس الأعرابي حتى فرغ

من بوله في المسجد ١/٤٢٨، و مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب: وجوب غسل البول

وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد ١/٢٣٦.

ذكروه.

ومن القياس أن ما لم ينجس بالاستحالة لم يطهر بالاستحالة، أصل ذلك الدم إذا كان صديداً<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: السرجين ينجس بالاستحالة بعد كونه طعاماً.

قلنا: الطعام إذا وصل إلى الجوف حكم بنجاسته قبل أن يستحيل، بدليل أنه لو بلع لوزة ثم تقيأها كان ظاهرها نجسا دون باطنها، وإن لم تكن استحالت. قياس ثان: وهو أن ما حكم بنجاسته بمجاورة النجاسة لم يطهر بالاستحالة بالنار، أصل ذلك الدبس<sup>(٢)</sup> النجس<sup>(٣)</sup> إذا صار ناطفاً<sup>(٤)</sup>.

فأما الجواب عن قياسهم على الخمر فهو من وجهين:

أحدهما: أنه يطل بالدبس النجس، فإنها نجاسة لا تطهر بالاستحالة. والثاني: أن المعنى في الخمر أنها نجسة بالاستحالة فطهرت بالاستحالة، وليس كذلك في مسألتنا، فإن ما نجس بالاستحالة لم تطهره الاستحالة. وأما الجواب عن قولهم: إن النار تحيل النجاسة أكثر من إحالة الماء، فهو من وجهين:

أحدهما: أنه يطل بالدبس النجس إذا صار ناطفاً.

والثاني: أن الماء لم يطهر النجاسة لأجل إحالته، فيصح هذا الاعتبار، وإنما

---

(١) انظر: الشرح الكبير ٢/٢٩٩.

(٢) الدبس: هو عصارة الرطب وهي سائل من العصر.

انظر: طلبة الطلبة ١/٢٣٨.

(٣) نهاية ل ٢٦ ب.

(٤) النطف: هو الفساد، يقال: نطف الشيء إذا فسد.

انظر: لسان العرب ٩/٣٣٤.

يطهر عندكم لأنه مائع طاهر<sup>(١)</sup>، وعندنا أنه ورد به الشرع.  
ومن أصحابنا من قال: لأنه يقع عليه اسم ماء مطلق<sup>(٢)</sup>، فتكون علته  
واقفة غير متعدية، كعلة الذهب والفضة.

---

(١) انظر: الفتاوى الهندية ٤١/١، الاختيار لتعليل المختار ٣٥/١.  
(٢) قد ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب الطهارة، من التعليقة الكبرى ص ٢١٣ وما بعدها من الجزء  
المحقق عند الأخ حمد الهاجري.

مسألة: قال الشافعي : والبساط كالأرض إن صلى على موضع طاهر  
والباقي نجس، ولم تسقط عليه ثيابه أجزأه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، عندنا أنه يجب أن يكون الموضع الذي يصلي عليه طاهراً  
بحيث تكون جميع الأعضاء موضوعة على موضع طاهر وجميع ثيابه .  
فإن كان من بدنه أو ثيابه شيئاً موضوعاً على نجاسة لم تصح الصلاة، وإن  
قل<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا كان تحت قدميه طاهراً فلا يضره ما كان نجساً بعد  
ذلك من مواضع الثياب والأعضاء<sup>(٣)</sup>، إلا الجبهة، فإن عنه روايتين:  
إحدهما: أنه يجب أن يكون موضعها طاهراً<sup>(٤)</sup>.  
والثانية: أنه يجوز أن يكون نجساً<sup>(٥)</sup>، لأن السجود إنما يجب على قدر

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٣.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٨٠، ١٨٧.

وهو المذهب بلا خلاف عند الأصحاب، إذ طهارة الموضع والملبس شرط في صحة الصلاة.  
انظر: المقنع في الفقه ص ١٦١، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٦-٣٧، التنبيه ص ٢٥، التهذيب  
٢/٢٠٢، الوجيز ١/٤٧، المجموع ٣/١٥٢.

وهو مذهب المالكية والحنابلة.

انظر: المدونة الكبرى ١/٣٤، عقد الجواهر الثمينة ١/١٥٣، الشرح الكبير ٣/٢٧٩، المبدع ١/٣٨٧.

(٣) وهذا هو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه إلا زفر فقال: بفساد الصلاة كقول الشافعي.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٦١، بدائع الصنائع ١/٢٣٧.

(٤) وهذا ما رواه عنه محمد، وبه قال أصحابه، وهو ظاهر الرواية، والصحيح من مذهب الحنفية.

انظر: المبسوط ١/٢٠٤، البحر الرائق ١/٢٨٢، الفتاوى الهندية ١/٦١.

(٥) وهو ما رواه أصحاب الإملاء عن أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٣١، بدائع الصنائع ١/٢٣٧.

الدرهم، وقدر من النجاسة يعفى عنه<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصره: بأن السجود على اليدين<sup>(٢)</sup> والركبتين لا يجب، فإذا سجد على نجاسة فليس هو أكثر من ترك السجود<sup>(٣)</sup>، ولو ترك السجود صحت الصلاة<sup>(٤)</sup>، فكذلك إذا سجد على موضع نجس<sup>(٥)</sup>.

ودليلنا: أنه موضع من المصلي أصاب النجاسة، فوجب أن يمنع صحت الصلاة، أصل ذلك القدم<sup>(٦)</sup>.

قياس ثان: وهو أن كل موضع من بدنه لو كانت النجاسة عليه منعت من صحت الصلاة، فإذا أصاب ذلك الموضع النجاسة وجب أن يمنع من صحت الصلاة، أصل ذلك القدم<sup>(٧)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: إن السجود على هذه الأعضاء لا يجب، فإذا سجد على نجاسة فليس هو بأكثر من ترك /السجود، فهو من وجوه: ٩٠/أ أحدها: أن على أحد القولين يجب السجود على سبعة أعضاء فسقط

---

(١) انظر: المبسوط ١/٢٠٤.

(٢) نهاية ل ٥٧ جـ.

(٣) أي على الجهة.

(٤) أي ولو ترك السجود على الجهة، واكتفى بوضع أربطة الأنف على الأرض صحت الصلاة، فيكون سجوده على أقل من مقدار الدرهم، وعندهم تصح الصلاة مع وجود هذا المقدار من النجاسة.

انظر: المبسوط ١/٢٠٤، البحر الرائق ١/٢٨٢.

(٥) انظر: المصادر السابقة، بدائع الصنائع ١/٢٣٧.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٤، المهذب ٣/١٥٢، البيان ٢/١٠٥.

(٧) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٤.

الدليل<sup>(١)</sup>.

والثاني: وإن سلمنا فإنه لا فرق بين ما يجب السجود عليه، وبين ما لا يجب، يدل على ذلك أنه إذا كان على المئزر الذي يستر عورته نجاسة لم تصح الصلاة، ولو كان على قميصه الأعلى نجاسة لم تصح الصلاة، وإن كان لا يجب أن يستر به.

والثالث: أن هذا بالضد أولى، لأنه إذا كان لا يجب السجود عليها، وجب أن لا تصح الصلاة، لأن الحاجة غير داعية إلى ذلك. والله أعلم بالصواب.

فرع: إذا كان على طرف البساط نجاسة فصلى على الطرف الطاهر صحت صلاته، سواء كان البساط يتحرك أو لا يتحرك<sup>(٢)</sup>.

وحكي عن أبي حنيفة أنه قال: إذا كان البساط على سرير وكلما تحرك المصلي تحرك البساط لم تصح الصلاة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وهو القول الصحيح، وقد جاء في صحيح البخاري ٣٧٦/٢ ومسلم في صحيحه ٣٥٤/١ واللفظ له عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة وأشار بيده إلى أنفه، واليدين والركبتين، وأطراف القدمين)).

(٢) وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٦٤، المهذب ٣/١٥٢، التهذيب ٢/٢٠٢، التعليقة ٢/٩٥٢، فتح العزيز ٤/٣٥، المجموع ٣/١٥٢، روضة الطالبين ١/٣٨٢.

وهو الصحيح من مذهب المالكية والحنابلة، وفي المذهبيين: قول بعدم صحة الصلاة إن تحرك النجس في البساط بحركة المصلي.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٥٢، الشرح الكبير ٣/٢٨٨، المبدع ١/٣٨٩.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٣٨.

والصحيح من المذهب أنه يجوز الصلاة عليه وإن تحرك إن لم تكن النجاسة في موضع القدمين والسجود.



وهذا غير صحيح، لأنه ليس بحامل للنجاسة ولا مصل عليها، فوجب أن لا تبطل صلاته لأجل النجاسة، أصله إذا لم يتحرك<sup>(١)</sup>.

ولا يلزم عليه إذا كان طرف عمامته نجساً، لأنه حامل للنجاسة، بدليل أنه إذا مشى انجرت العمامة معه<sup>(٢)</sup>، اللهم إلا أن يكون البساط مشدوداً إليه، فإن صلاته لا تصح، لأنه حامل له ، كما إذا كان طرف عمامته نجساً وهو على رأسه.

=

انظر: المصدر السابق، البحر الرائق ٢٨٢/١، الفتاوى الهندية ٦٢/١.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢٦٤/٢، المهذب ١٥٢/٣، البيان ١٠٥/٢، الشرح الكبير ٢٨٨/٣.

(٢) انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٧، التعليقة ٩٥٢/٢، البيان ١٠٠/٢، الشرح الكبير ٢٨٨/٣.

فرع: إذا شد كلبا بجبل وطرف الحبل معه وصلى فإنه ينظر:  
 فإن جعل طرف الحبل تحت رجله وصلى أجزأته صلاته<sup>(١)</sup>، لأنه غير حامل  
 للنجاسة وإنما وقف على طرف جبل طاهر، فلا يضره أن يكون الطرف الآخر  
 على نجاسة، كما قلنا في البساط<sup>(٢)</sup>.  
 وإن كان طرف الحبل في يده نظرت: فإن كان الكلب صغيراً أو ميتاً لم  
 تجزه صلاته<sup>(٣)</sup>، لأنه حامل للنجاسة بدليل أنه إذا مشى جرّ الكلب معه<sup>(٤)</sup>.  
 وإن كان الكلب كبيراً حياً، ففي ذلك وجهان:  
 أحدهما: أن صلاته باطلة<sup>(٥)</sup>، وهو الصحيح<sup>(٦)</sup>، لأن النجاسة متصلة به،  
 فهو كما لو صلى<sup>(٧)</sup> وطرف عمامته على الكلب أو على نجاسة غيره<sup>(٨)</sup>.  
 والثاني: أن الصلاة تجزئه<sup>(٩)</sup>، لأن الكلب واقف باختياره<sup>(١٠)</sup>.

(١) وعليه اتفق الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٤، التعليقة ٢/٩٥٣، التهذيب ٢/٢٠٢، الوجيز ١/٤٦، فتح العزيز ٤/٢٥،  
 المجموع ٣/١٤٩.

(٢) انظر: التعليقة ٢/٩٥٣، التهذيب ٢/٢٠٢، فتح العزيز ٤/٢٥-٢٦، مغني المحتاج ١/١٩٠.  
 (٣) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: البيان ٢/١٠١، فتح العزيز ٤/٢٥، روضة الطالبين ١/٣٨٠.

(٤) انظر: المذهب ٣/١٤٨، التهذيب ٢/٢٠٢، فتح العزيز ٤/٢٥.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٤، حلية العلماء ١/١٦٢، الوسيط ٢/٦٤٤.

(٦) وصححه الرافعي والنووي. انظر: فتح العزيز ٤/٢٥، المجموع ٣/١٤٨.

(٧) نهاية ل ٥٨ حـ.

(٨) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٤، المذهب ٣/١٤٨.

(٩) انظر: المصدرين السابقين.

(١٠) انظر: المذهب ٣/١٤٨، البيان ٢/١٠٢، فتح العزيز ٤/٢٥.

فرع: إذا شد حبلا في سفينة فيها نجاسة، فإنه ينظر:  
 فإن جعل الحبل تحت رجله، فصلّى صحت صلاته<sup>(١)</sup>.  
 وإن كان الحبل في يده، أو مشدوداً فيه، فإنه ينظر: فإن كانت السفينة  
 صغيرة تنجر معه لم تصح صلاته<sup>(٢)</sup>، سواء كان الحبل مشدوداً في موضع طاهر أو  
 موضع نجس<sup>(٣)</sup>، وإن كانت السفينة كبيرة لا تنجر معه، فإنه ينظر: فإن كان  
 طرف الحبل ملاقياً للنجاسة التي فيها لم تصح الصلاة<sup>(٤)</sup>، لأنه حامل لنجاسة<sup>(٥)</sup>.  
 وإن كان طرف الحبل مشدوداً في موضع طاهر فإن الصلاة صحيحة<sup>(٦)</sup>، لأنه غير  
 حامل لنجاسة وطرف الحبل غير ملاق للنجاسة<sup>(٧)</sup>.

(١) وعليه اتفق الأصحاب.

انظر: فتح العزيز ٢/٤، المجموع ١٤٩/٣.

(٢) وجهها واحداً.

انظر: البيان ٢/٢، فتح العزيز ٢/٤، المجموع ١٤٨/٤.

(٣) انظر: البيان ٢/٢.

(٤) وهذا بلا خلاف بين الأصحاب. انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٥، البيان ٢/١٠٢، المجموع ١٤٨/٣.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٥، البيان ٢/١٠٢.

(٦) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٥، حلية العلماء ١/١٦٢، روضة الطالبين ١/٣٨٠.

(٧) انظر: المهذب ٣/١٤٨، البيان ٢/١٠٢.

ومن أصحابنا من قال: لا تصح، كما إذا شد كلباً<sup>(١)</sup>.  
وهذا غير صحيح<sup>(٢)</sup>، لأن في الكلب هو حامل لما هو<sup>(٣)</sup> متصل بالنجاسة،  
وفي مسألتنا بخلافه.

---

(١) انظر: المصدرين السابقين، فتح العزيز ٢٥/٤.

(٢) قال الرافعي في فتح العزيز ٢٥/٤: "وهو وجه ضعيف".

(٣) نهاية ل ٢٧ ب.

فرع: إذا أصاب الأرض نجاسة وخفي موضعها، فالمستحب أن ينتقل إلى موضع لا شك فيه، فإن لم يفعل جاز له أن يصلي حيث شاء<sup>(١)</sup>، لأننا لو منعناه لأجل الشك أدى إلى أن يمتنع من الصلاة على الأرض، فهو كما لو تيقن أن مسجداً من مساجد البلد يبال فيه، وخفي عليه موضعه، فإنه يصلي في أي موضع شاء، ولا يمتنع لأجل ذلك<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل قد قلتم: إنه إذا أصاب البساط نجاسة وخفي عليه موضعها لم يجز أن يصلي على البساط.

قلنا: البساط يمكنه الاحتراز منه بأن يعدل إلى غيره أو يغسله، وليس كذلك الأرض، فإنه لا يمكنه التحرز فافترقا.

---

(١) انظر: المذهب ١٥٣/٣، البيان ١٠٦/٢.

(٢) انظر: المجموع ١٥٣/٣.

والأصل في ذلك الطهارة، فلا يزول عن اليقين بالشك.

فصل: إذا صلى وهو حامل لحيوان فإنه ينظر:

فإن كان طاهراً ، وهو ما عدا الكلب والخنزير ، فإن صلاته صحيحة<sup>(١)</sup> ،  
والأصل في ذلك حديث أمامة بنت أبي العاص (أن النبي -ﷺ- كان يحملها في  
الصلاة)<sup>(٢)</sup>.

ولأن النجاسة التي في جوف الحي يعفى عنها ، كما يعفى عن النجاسة  
التي في جوف المصلي<sup>(٣)</sup>.

وأما إذا كان ميتاً أو مذبوحاً قد غسل موضع الذبح ، فإن الصلاة لا  
تصح<sup>(٤)</sup> ، لأنه حامل للنجاسة التي في جوفه لا تدعوه الحاجة إلى حملها<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهو المذهب، بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٧، التهذيب ٢/٢٠٣، الوجيز ١/٤٧، فتح العزيز ٤/٤٠، روضة الطالبين  
٣٨٤/١.

(٢) سبق تخريجه ص ٩٩٥.

(٣) انظر: المهذب ٣/١٥٠، البيان ٢/١٠٣.

(٤) وهذا هو ظاهر المذهب.

وألح الرافعي في فتح العزيز ٤/٤١ إلى وجه بصحة الصلاة لاستتار النجاسة.  
وانظر: المقنع في الفقه ص ١٦٧، البيان ٢/١٠٣، المجموع ٣/١٥٠، مغني المحتاج ١/١٩٢، التحقيق  
ص ١٨٠.

(٥) انظر: البيان ٢/١٠٣، المجموع ٣/١٥٠، مغني المحتاج ١/١٩٢.

فرع: إذا كانت قارورة<sup>(١)</sup> فيها نجاسة وقد سدّ رأسها بالرصاص وتركها في كفه وصلى، فالمذهب أن صلاته باطلة<sup>(٢)</sup>، لأنه حامل لنجاسة في غير معدنها لغير ضرورة، فهو كما لو كانت على ثوبه أو بدنه<sup>(٣)</sup>.  
وقال أبو علي بن أبي هريرة: تصح الصلاة<sup>(٤)</sup>، كما إذا حمل حيواناً، لأن كل واحد منهما في جوفه نجاسة<sup>(٥)</sup>، وكذلك قال في الآخر إذا قلنا: ظاهره طاهر وباطنه نجس<sup>(٦)</sup>.

---

(١) القارورة: هي ما قرّ فيه الشراب وغيره، وقيل أنها لا تكون إلا من الزجاج.

انظر: لسان العرب ٨٧/٥.

(٢) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٧، الحاوي الكبير ٢/١٦٥، حلية العلماء ١/١٦٢، فتح العزيز ٤/٤١، روضة الطالبين ١/٣٨٥، التحقيق ص ١٨٠، مغني المحتاج ١/١٩٢.

(٣) انظر: المهذب ٣/١٥٠، البيان ٢/١٠٤.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٥، المجموع ٣/١٥٠.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٥، البيان ٢/١٠٤، فتح العزيز ٤/٤١.

ورد عليه بأن الفرق بينهما: أن نجاسة الطير - أو الحيوان - في معدنها فجرت مجرى النجاسة في جوف المصلي، ونجاسة القارورة مستودعة فجرت مجرى النجاسة الظاهرة.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٥.

(٦) انظر: ص ١٠٥٠.

**فصل:** عندنا لا تكره الصلاة في الصوف ولا عليه.

وبه قال الكافة<sup>(١)</sup> إلا الشيعة، فإنهم قالوا: لا تجوز الصلاة عليه وتجوز

فيه<sup>(٢)</sup>.

واحتجوا بأنه غير نابت من الأرض، وما كان غير نابت من الأرض فلا

تجوز الصلاة عليه<sup>(٣)</sup>.

ودلينا ما روي (أن النبي ﷺ - صلى على نمرة من صوف)<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً فهو إجماع المسلمين من لدن رسول الله ﷺ - حتى الآن<sup>(٥)</sup>.

ولأنه بساط طاهر يجوز الجلوس عليه، فجازت الصلاة عليه أصل ذلك إذا

---

(١) انظر: الكافي لابن عبد البر ٢٤٠/١، حلية العلماء ١٦٤/١، المجموع ١٦٤/٣، الشرح

الكبير ٢٨٤/٣.

(٢) نهاية ل ٥٩ ج.

(٣) انظر: البيان ١٠١/٢، حلية العلماء ١٦٤/١، المجموع ١٦٤/٣.

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) الحديث هكذا رواه الشافعي في الأم ١٨٤/١ مرسلًا، ورواه عنه البيهقي في معرفة السنن

والآثار ٣٨٧/٣.

ولم أقف عليه بهذا اللفظ موصولًا، وقد أخرج ابن ماجه في سننه ١١٨٠/٢: عن عبادة بن الصامت

قال: ((خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وعليه جبة صوف رومية ضيقة

الكمين، فصلى بنا فيها، ليس عليه شيء غيرها)).

وفي صحيح مسلم ٢٣٠/١: في حديث المغيرة بن شعبة في قصة المسح على الخفين: ((فغسل وجهه،

وعليه جبة من صوف...)).

قلت: وما صلى فيه جازت الصلاة عليه.

(٦) وانظر بعض الآثار في ذلك عن جمع من الصحابة في: مصنف ابن أبي شيبة ٤٣٧/١، ومصنف

عبد الرزاق ٣٩٤-٣٩٦.



كان قطناً<sup>(١)</sup>.

فأما قولهم: إنه غير نابت من الأرض ، فإنه يطل بجلد المذكي ، لأن الصلاة جائزة عليه .

وأما الإبريسم<sup>(٢)</sup> فلا تجوز الصلاة عليه ، وكذلك إذا كان فيه قطن ، إلا أن الغالب الإبريسم ، فإن صلى صحت / الصلاة<sup>(٣)</sup> .

وجملة ذلك ، أن المنهي عنه في الصلاة على ثلاثة أضرب :  
منهي عنه لمعنى يعود إلى الصلاة ، كالنجاسة ونحوها ، فهذا يمنع من صحتها .

ومنهي عنه لا لمعنى في الصلاة ، كالصلاة في الدار المغصوبة وعلى الديباج والذهب ، فهذا لا يمنع من صحتها .

ومنهي عنه لا لمعنى فيها إلا على سبيل الكراهة ، كمدافعة الأخبثين ونحوه ، فلا يمنع ذلك من صحتها وهو مكروه . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الشرح الكبير ٢/٢٨٥ .

(٢) الإبريسم: هو الحرير .

انظر: القاموس المحيط ٤/١٢ ، ترتيب مختار الصحاح ص ٧٥ .

(٣) وعليه نص الإمام الشافعي في الأم ١/١٨٥ .

مسألة: قال الشافعي : ولا بأس أن يمر الجنب في المسجد ماراً ولا يقوم

فيه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، عندنا يجوز للجنب الجواز في المسجد، ولا يجوز اللبث

فيه<sup>(٢)</sup>.

وبه قال مالك<sup>(٣)</sup> وأحمد، إلا أن أحمد قال: إذا توضأ جاز أن يلبث فيه

كالمحدث<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة والثوري : لا يجوز له الاجتياز واللبث من

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٣.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٢٠.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٧، التنبيه ص ١٧، الوجيز ١/١٨، الغاية والتقريب ص ٤٠، حلية العلماء

١/١٠١، فتح العزيز ٣/١٤٦، روضة الطالبين ١/١٩٧، مغني المحتاج ١/٧١.

(٣) والذي وقفت عليه في المدونة الكبرى ١/٣٢ لا يساعد على ما نسبته المؤلف لمالك، حيث قال

:"ولا يعجبني بأن يدخل المسجد الجنب عابر سبيل ولا غير ذلك..."

وهذا يدل على أنه لا يجوز للجنب اللبث في المسجد ولا يجوز له الاجتياز؛ وهو مذهب أصحابه المالكية.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/٦٧، المعونة ١/٥١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/٣٤، مواهب

الجليل ١/٣١٧، الشرح الصغير ١/٦٧، أسهل المدارك ١/١١٣.

(٤) وهو الصحيح من مذهب أحمد.

وروي عنه: يجوز للجنب اللبث والاجتياز مطلقاً.

وروي عنه: لا يجوز اللبث وإن توضأ.

انظر : المستوعب ١/٢٣٧، المحرر في الفقه ١/٢٠، الكافي لابن قدامة ١/٥٨-٥٩، الفروع ١/٢٠١،

الإنصاف ١/٢٤٤-٢٤٦، الإقناع ١/٦٩.

غير طهارة<sup>(١)(٢)</sup>، وإن أجنب فيه وجب أن يتيمم ويخرج على مذهب الثوري وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وقال المزني وداود: يجوز له الاجتياز واللبث من غير طهارة<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن النبي -ﷺ- قال: (أما إني لا أحل المسجد لجنب)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر قول الحنفية في: رؤوس المسائل ص ١٥٥، تحفة الفقهاء ٣٢/١، الاختيار لتعليل المختار ١٤/١، فتح الوهاب ٢٦/١.

وجوز الحنفية للجنب دخول المسجد -سواء بقصد المكث أو الاجتياز- إن احتاج إلى ذلك، أو خاف لصا أو سبعا أو برد بشرط أن يتيمم.

انظر: تحفة الفقهاء ٣٢/١، بدائع الصنائع ١٥٠/١، الفتاوى الهندية ٣٨/١.

(٢) فروى عبد الرزاق في المصنف ٤١٣/١ عن الثوري قال: "لا يمر في المسجد إلا أن لا يجد بدا، يتيمم ويمر فيه".

وانظر نقل قول الثوري في: مختصر اختلاف العلماء ١٤٩/١، الأوسط ١٠٧/٢، المجموع ١٦٠/٢.

(٣) لم أقف على رأي أبي حنيفة في هذه الجزئية.

(٤) انظر: مختصر المزني ص ٢٣، المحلى ١٨٤/٢.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب: في الجنب يدخل المسجد ١٥٩/١، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب: في ما جاء في اجتناب الحائض المسجد ٢١٢/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٢/٢.

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ١٤٨/١: "وقد صححه ابن خزيمة وحسنه ابن القطان".

وحسنه أيضا البغوي في مصابيح السنة ٢٢١/١.

وقال الخطابي في معالم السنن ١٥٩/١: "وضعفوا هذا الحديث".

ومن ضعفه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٤٠٤/١، وابن المنذر في الأوسط ١١٠/٢، والمنذري في

مختصر سنن أبي داود ١٥٨/١، وابن حزم في المحلى ١٨٦/٢، والنووي في خلاصة الأحكام

٢١٠/١، والألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٢٢.

قالوا: ولأنه موضع لا يجوز له اللبث فيه، فلم يجز الاجتياز فيه أصل ذلك الدار المغصوبة<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأنه إذا كان على رجله نجاسة لا يجوز له الاجتياز فيه، فكذلك إذا كان جنباً<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأن الحائض لا يجوز لها الجواز فيه، فكذلك الجنب<sup>(٣)</sup>.  
ودليلنا: قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾<sup>(٤)</sup> فدل على أن العبور جائز<sup>(٥)</sup>.

فإن قيل: أراد بها أن المسافر إذا أجنب وعدم الماء فإنه يجوز له أن يتيمم ويصلي، وإن كانت الجنابة باقية<sup>(٦)</sup>، والدليل على ذلك شيثان:

أحدهما: أنه قال: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٧)</sup> وحقيقة الصلاة ما ذكرناه<sup>(٨)</sup>.  
والثاني: أنه قال: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾<sup>(٩)</sup> بعد أن قال: ﴿حَتَّى

---

(١) انظر: تبين الحقائق ٥٦/١، المعونة ٥١/١.

(٢) انظر: الإشراف ١٠٥/١.

(٣) انظر: تبين الحقائق ٥٦/١، الإشراف ١٠٥/١.

(٤) سورة النساء، الآية ٤٣.

(٥) انظر: الأم ١٢٠/١، التعليقة ٩٥٤/٢، المبدع ١٨٩/١.

(٦) انظر: المبسوط ١١٨/١، تبين الحقائق ٥٦/١.

وقد ورد هذا المعنى في تفسير هذه الآية عن بعض الصحابة والتابعين، كعلي بن أبي طالب، كما في الأوسط ١٠٨/٢، وابن عباس رضي الله عنهما في سنن الدارمي ٢٦٥/١، وسعيد بن جبير كما في تفسير الطبري ٦٢/٥، ومجاهد كما في عبدالرزاق في المصنف ٤١٣/١.

(٧) سورة النساء، الآية ٤٣.

(٨) أي أراد بالآية حقيقة الصلاة. انظر: بدائع الصنائع ١٥١/١.

(٩) سورة النساء، الآية ٤٣.

تعلموا ما تقولون»<sup>(١)</sup>.

فدل على أنه أراد به الصلاة<sup>(٢)</sup>.

قلنا: الجواب من خمسة أوجه:

أحدها: أن الصحابة فسروه بما ذكرنا، فروي عن ابن عباس أنه قال: ﴿إلا عابري سبيل﴾ أراد به المار<sup>(٣)</sup>، وعن ابن مسعود أنه كان يجيز للجنب الاجتياز بهذه الآية<sup>(٤)</sup>، وعن عمر أنه<sup>(٥)</sup> كان يمنع الجنب من التيمم، ويقول: لا ذكر له في الآية<sup>(٦)</sup>، وعن جابر أنه كان يجتاز في المسجد وهو جنب<sup>(٧)</sup>، فوجب المصير إلى تفسيرهم<sup>(٨)</sup>.

والثاني: أن قولهم يحتاج إلى إضمار له بأن يكون مسافرا ويقدم ويتيمم،

---

(١) سورة النساء، الآية ٤٣.

(٢) حقيقة لا مواضعها، إذ لا منع من قربان مواضع الصلاة في الصحراء إجماعا علموا ما يقولون أو لم يعلموا، وقوله: ﴿ولا جنباً﴾ عطف عليه؛ أي ولا قربوا الصلاة جنباً، فكان المراد بذلك النهي قربان الصلاة في حال الجنابة حتى يغتسلوا كما نهاهم عن الصلاة حتى يعلموا ما يقولون".  
انظر: تبين الحقائق ٥٦/١.

(٣) فأخرج البيهقي في السنن الكبرى ٦٢١/٢ بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال عند قوله تعالى: ﴿ولا جنباً إلا عابري سبيل﴾ [النساء ٤٣]: "لا تدخل المسجد وأنت جنب إلا أن يكون طريقك فيه ولا تجلس".

(٤) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٤١٢/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٢١/٢.

(٥) نهاية ل ٦٠ ج.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) أخرجه الدارمي في سننه ٢٦٥/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٢١/٢، وابن أبي شيبة في المصنف ١٧١/١.

وضعف هذا الأثر النووي في خلاصة الأحكام ٢١٠/١.

(٨) انظر: المجموع ١٦١/٢.

ويدخل وقت الصلاة، وما ذكرناه لا يحتاج إلى إضمار<sup>(١)</sup>.

والثالث: أن المسافر لا يقال له عابر، وإنما يقال له ابن سبيل<sup>(٢)</sup>، والعابر ما قرب، تقول العرب: يوم عابر وليلة عابرة أي زمان يسير، وتقول العامة للمطرة الحقيقية: عابورة، ويقال: معبر، لأنه يقطع عرض النهر<sup>(٣)</sup>.

والرابع: أن قولهم مستفاد من آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾<sup>(٤)</sup>.

والخامس: أن ما ذكره لا يختص بالمسافر، لأن الحاضر يجوز له ذلك عند الضرورة<sup>(٥)</sup>.

وأما قولهم: إنه قال: ﴿لا تقربوا الصلاة﴾<sup>(٦)</sup> فعنه جوابان:

---

(١) ويرد الحنفية ومن معهم بأنهم لم يحتاجوا إلى إضمار في الآية، بل اعتمدوا في ذلك على تفسير جمع من الصحابة - كما مر - وأن الشافعية هم الذين احتاجوا إلى الإضمار؛ حيث قدرروا في قوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة﴾ أي موضعها وهو المسجد، والآية على حقيقة الصلاة لا موضعها.

انظر: تبين الحقائق ٥٦/١، أحكام القرآن لابن العربي ٤٣٧/١.

(٢) قال ابن العربي في أحكام القرآن ٤٣٧/١: "قلنا لا نسلم، بل يقال له عابر سبيل حقيقة واسما، والدنيا كلها سبيل تُعبر...".

(٣) انظر: لسان العرب ٥٣٠/٤، القاموس المحيط ١٥٧/٢.

(٤) سورة المائدة، الآية ٦.

فإباحة الصلاة للجنب إذا تيمم مستفادة من هذه الآية: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ وحمل الآية الأخرى وهي قوله تعالى: ﴿ولا جنبا إلا عابري سبيل﴾ على حكم مختلف الأول من حملها على الحكم في الآية الأخرى.

انظر: الحاوي الكبير ٢٦٦/٢.

(٥) انظر: المجموع ١٦١/٢.

(٦) سورة النساء، الآية ٤٣.

أحدهما: أنه لو<sup>(١)</sup> أراد به الصلاة لقال: (لا تقربوا) بضم الراء، فلما قال: ﴿لا تقربوا﴾ صح أن المراد به الدخول<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنه عبّر بالصلاة عن الموضع الذي يفعل فيه<sup>(٣)</sup>، لأن العرب تعبر بالشيء عن الشيء إذا كان مجاوراً له أو منه بسبب<sup>(٤)</sup>؛ كما قال تعالى: ﴿لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد﴾<sup>(٥)</sup> وأراد به موضع الصلوات<sup>(٦)</sup>.

وأما قوله تعالى: ﴿حتى تعلموا ما تقولون﴾<sup>(٧)</sup> فأراد به المسجد، لأن النبي ﷺ - نهى عن الهجر في المسجد.

ولأبي إسحاق طريقة أخرى من الآية، وهي: أن قوله: ﴿لا تقربوا الصلاة﴾<sup>(٨)</sup> أراد به الصلاة حقيقة، وقوله: ﴿ولا جنبا إلا عابري سبيل﴾<sup>(٩)</sup> أراد

---

(١) نهاية ل ٢٨ جـ.

(٢) وعكسه ابن العربي في أحكام القرآن ٤٣٣/١ سماعاً من شيخه أبي بكر الشاشي وهو ينتصر لمذهب أبي حنيفة ومالك.

(٣) انظر: الأم ١/١٢٠.

إذ ليس في الصلاة عبور سبيل، إنما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد.

انظر: المصدر السابق.

(٤) ويكون في الآية بحذف المضاف وهو الموضع، وإقامة المضاف إليه مقامه وهو الصلاة، فيعبر عن المضاف إليه لقربه معنىً وذلك كثير في اللغة العربية.

(٥) سورة الحج، الآية ٤٠.

(٦) إذ الصلاة لا تهدم، وإنما يهدم مكانها.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٦٦، التعليقة ٢/٩٥٤.

(٧) سورة النساء، الآية ٤٣.

(٨) سورة النساء، الآية ٤٣.

(٩) سورة النساء، الآية ٤٣.

به المساجد، ولا يتمتع أن يكون المعطوف بخلاف المعطوف عليه، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾<sup>(١)</sup> والصلاتان مختلفتان، لأن صلاة الله تعالى هي الرحمة، وصلاة الملائكة الدعاء<sup>(٢)</sup>.

ومن السنة ما روت عائشة أن النبي ﷺ - قال: (ناوليني الخمرة من المسجد) قالت: فقلت: يا رسول الله إني حائض، فقال: (ليست حيضتك في يدك)<sup>(٣)</sup> فموضع الدليل أنه أجاز لها أن تحتاز في المسجد وهي حائض<sup>(٤)</sup>.  
فإن قيل: أراد به مسجد الدار.

قلنا: إطلاق المسجد يتناول ما بيني للصلاة، على أنا لا نعرف أن النبي ﷺ - كان له في بيته مسجد.

ولأنه إجماع الصحابة على ما بيناه عنهم.  
ومن القياس: أنه مكلف أمن تلويث المسجد فجاز له الاجتياز فيه، أصل ذلك المحدث<sup>(٥)</sup>.

قالوا: المعنى هناك أنه يجوز له اللبث، وفي مسألتنا لا يجوز له اللبث فلم يجوز

---

(١) سورة الأحزاب، الآية ٤٣.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم ٤٧٦/٣، فتح القدير للشوكاني ٢٨٧/٤.  
وأخرج البخاري في صحيحه ٦٨٢/٨ معلقاً: عن أبي العالية قال: صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة الدعاء.

(٣) سبق تخريجه ص ٩٩٠.

(٤) وسيأتي تفصيل لجواز اجتياز الحائض المسجد في المسألة الآتية.

(٥) انظر: الحاروي الكبير ٢٦٦/٢، المجموع ١٦٢/٢.

والمحدث هنا: هو المحدث حدثاً أصغر.



له الاجتياز<sup>(١)</sup>.

قلنا: هذا يبطل به إذا نام فيه فأجنب فإنه يجوز له الاجتياز ولا يجوز له اللبث<sup>(٢)</sup>.

قالوا: هناك جواز لأجل الضرورة.

قلنا: لو كان هذا صحيحا لكان يجب أن يخرج من أقرب الأبواب، ولما جاز أن يخرج من أبعد الأبواب دل على أن هذا لا يصح<sup>(٣)</sup>.

وأیضا فإنه لو كان لا<sup>(٤)</sup> يجوز له الاجتياز لما جاز له أن يثبت في المسجد إذا كان شابا، لأنه لا يأمن أن يجنب، ألا ترى أن الشاب الصائم لما لا يأمن من جهته الانزال في القبلة مُنْعَهَا<sup>(٥)</sup>.

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله -ﷺ-: (أما إني لا أحل المسجد لجنب) فهو من وجهين:

أحدهما: أنه يرويه أفلت بن خليفة<sup>(٦)</sup> وهو ضعيف<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: الإشراف ١/١٠٥.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٦٧.

(٣) انظر: فتح العزيز ٢/١٤٩، روضة الطالبين ١/١٩٨.

(٤) نهاية ل ٦١ ج.

(٥) يشير المؤلف إلى حديث أبي هريرة عند أبي داود في سننه ٢/٧٨١ أن رجلا سأل النبي -ﷺ- عن المباشرة للصائم فرخص له، وأتاه آخر فسأله عنها، فإذا الذي رخص له شيخ، والذي نهاه شاب.

(٦) هو: أفلت بن خليفة العامري، ويقال: الذهلي، ويقال: الهذلي، أبو حسان الكوفي، روى عن: جصرة بنت دجاجة العامرية ودهيمة بنت حسان.

وروى عنه: سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد، وأبو بكر بن عياش.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣/٣٢٠، الجرح والتعديل ٢/٣٤٦، تهذيب التهذيب ١/٢٣٢.

(٧) لم أقف على قول لأحد من المحدثين أن أفلت ضعيف، وقد ذكر الخطابي في معالم السنن ١/١٥٩ =

والثاني: أن المسجد لا يحرم لأن الأعيان لا تحرم في نفسها، وإنما حرم الفعل فيها فليس لكم أن تضمروا فيه الجواز، إلا ولنا أن نضمّر فيه اللبث<sup>(١)</sup>، والمضمّر لا يدعي فيه العموم<sup>(٢)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إنه موضع لا يجوز له اللبث فيه فلم يجوز له ٩٢/أ الاجتياز كالدار المخصوصة، فهو أن هذا يطل بالمواضع الضيقة ومواضع الخمر والملاهي، فإنه لا يجوز اللبث فيها، ويجوز الاجتياز<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن المعنى هناك أن المانع عدم الإذن من المالك<sup>(٤)</sup>، وفي مسألتنا قد أذن الله فيه، بقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز أن يقال: إن العلة هناك أن اللبث لا يجوز فلم يجوز الاجتياز، بل العلة عدم الإذن.

وأما الجواب عن قولهم: إنه إذا كان على رجله نجاسة لا يجوز له الاجتياز، فكذلك هاهنا، فهو أن هناك لا يأمن تلويث المسجد، وفي مسألتنا يأمن تلويث<sup>(٦)</sup>

---

: "أنه مجهول، وتعقبه المنذري في مختصر سنن أبي داود ١٥٨/١: "بأن ذلك لا يصح، فقد روى عنه غير واحد من الثقات"، بل قال عنه أحمد بن حنبل: ما أرى به بأساً، وقال الدارقطني: صالح، وقد وصفه الذهبي في الكاشف ٢٥٥/١ وابن حجر في تقريب التهذيب ١٠٨/١: بأنه صدوق. وانظر: مزيداً من التفصيل في مصادر ترجمة أفلت.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٧، المجموع ٢/١٦٢.

(٢) والراجع أنه مجمل.

انظر: البحر المحيط ٣/١٥٨.

(٣) انظر: المجموع ٢/١٦٢.

(٤) أي في غصب الدار.

(٥) سورة النساء، الآية ٤٣.

(٦) ولو قال: يأمن من عدم تلويث المسجد، لكان أنسب.

المسجد فافترقا<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إن الحائض لا يجوز لها الجواز ، فكذلك الجنب، فهو أن أصحابنا اختلفوا: فقال أبو إسحاق إذا أمنت تلويث المسجد جاز ولا فرق بينهما. ومنهم من لا يجوز<sup>(٢)</sup>، والفرق بينهما أن حكم الحائض أكد بدليل أن وطئها محرم، ولا تجب عليها الصلاة<sup>(٣)</sup>. والجنب يجوز الوطء في حقها ويجب عليها فعل الصلاة، إذا ثبت هذا صح ما قلنا. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٧، المجموع ١/١٦٢.

(٢) انظر: التعليقة ٢/٩٥٥، التنبيه ص ٢٠.

وسيقّر المؤلف هذه المسألة قريباً.

(٣) وهذا أمر مجمع عليه.

انظر: الأم ١/١٢٩، الإجماع لابن المنذر ص ٣٥، مراتب الإجماع ص ٢٦.

**فصل:** فأما من قال: يجوز للجنب اللبث في المسجد بكل حال، فاحتج بما روي أن النبي -ﷺ- قال: (المؤمن ليس بنجس)<sup>(١)</sup> قال المزني: ولما جاز للمشارك أن يلبث في المسجد ويثبت فيه فلأن يجوز للجنب أولى، لأن المشارك جنابته باقية وغسله لا يصح<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾<sup>(٣)</sup> فنهى الجنب أن يدخل المسجد إلا عابر سبيل.

وقوله: ﴿لَا تَقْرِبُوا﴾ أراد به لا تدخلوا، يقال: قرب يقرب قربانا من الدخول، وقُرْبَ يَقْرُبُ قُرْبًا من الدنو<sup>(٤)</sup>. ويقال: رجل جنب ورجلان جنب ورجال جنب.

ومن السنة ما ذكر في المسألة قبلها، وهو قوله -ﷺ-: (أما إني لا أحل المسجد لجنب ولا لحائض)<sup>(٥)</sup>.

وإجماع الصحابة، فإنه جوزوا الممر<sup>(٦)</sup> فحسب<sup>(٧)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: إن النبي -ﷺ- قال: (إن المؤمن ليس بنجس)<sup>(٨)</sup> فهو أنا كذا نقول، إلا أنه ممنوع من قراءة القرآن ومن مس المصحف وحمله،

---

(١) سبق تخريجه ص ١٠١٧ .

(٢) انظر: مختصر المزني ص ٢٢ .

(٣) سورة النساء، الآية ٤٣ .

(٤) انظر: لسان العرب ٦٦٢/١، القاموس المحيط ١٥٢/١ .

(٥) سبق تخريجه ص ١٠٦٨ .

(٦) نهاية ل ٦٢ جـ .

(٧) انظر ذلك في ص ١٠٧٠ .

(٨) سبق تخريجه ص ١٠١٧ .

فلذلك لا يكون نجسا ويمنع من دخول المسجد للبت.

وأما الجواب عن قول المزنبي، فهو أن المشرك غير معتقد لحرمة المسجد، فلذا جاز له اللبت فيه، وليس كذلك المسلم، فإنه معتقد لحرمة المسجد، وفرق بينهما<sup>(١)</sup>، كما أن الكافر الأصلي إذا أتلف شيئا لا يضمنه والمسلم يضمنه، ولم يكن الفرق بينهما إلا أن هذا معتقد للضمان والآخر غير معتقد للضمان<sup>(٢)</sup>، وكذلك الكافر لا يمنع من قراءة القرآن، وجنابته باقية، والمسلم بخلافه.

---

(١) انظر: التعليقة ٩٥٦/٢، المجموع ١٦١/٢، مغني المحتاج ٧١/١.

(٢) انظر: المجموع ١٦١/٢.

مسألة: قال الشافعي : وأكره ممر الحائض فيه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، قد ذكرنا الحكم في ممر الجنب في المسجد، فأما الحائض

فقال الشافعي: أكره ممرها<sup>(٢)</sup>، واختلف أصحابنا في هذا على وجهين:

أحدهما: قاله أبو العباس وأبو إسحاق أنه ينظر: فإن كانت آمنة من

تلويث المسجد فهي كالجنب، وإن كانت على صفة لا تأمن تلويث المسجد، بأن

تكون مثل حمئة بنت جحش<sup>(٣)</sup> فيكره لها الممر فيه لأجل حدثها<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>، ولهذا قال

—: (جنبوا مساجدكم الصبيان والمجانين)<sup>(٦)</sup>؛ لأن الصبي والمجنون متى جاء

واحدا منهما البول أرسله، وهكذا حكم المستحاضة ومن به سلس البول إذا لم

يأمن أن تقطر النجاسة كره لهم الممر فيه<sup>(٧)</sup>. قالوا: وقول الشافعي أراد في حق التي

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٣.

(٢) انظر: الأم ١/١٢٠.

(٣) هي: حمئة بنت جحش الأسدية، أخت زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، لها صحبة، كانت تحت مصعب بن عمير فقتل عنها يوم أحد، وخلف عليها طلحة بن عبيد الله، وهي التي كانت تستحاض طويلا، وقيل أنها استحيضت سبع سنين.

وزعم الواقدي أن المستحاضة هي أختها حبيبة أم حبيب بنت جحش، ورجحه إبراهيم الحربي، واعتمده الدارقطني.

انظر ترجمتها في: طبقات ابن سعد ٨/٢٤٢، تهذيب الكمال ٣٥/١٥٧، تهذيب التهذيب ٦/٥٨٩--٥٩٠.

(٤) وهذا هو الأصح من الوجهين.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٧-١٦٨، حلية العلماء ١/١٠١، فتح العزيز ٢/٤١٨، المجموع ٢/١٦٢.

(٥) نهاية ل ٢٩ ب.

(٦) سبق تخريجه ص ٨٤، ١.

(٧) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٧.

لا تأمن تلويث المسجد<sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني: أنه يكره بكل حال، سواء أمنت أو لم تأمن<sup>(٢)</sup>. ووجهه أن الأحداث ثلاثة أضرب:

حدث يمنع من الصلاة، ولا يمنع من قراءة القرآن ولا من الوطء وهو الحدث الأصغر..

وحدث يمنع الصلاة وقراءة القرآن، ولا يمنع من الوطء، وهو الحدث الأوسط، وهو الجنابة، فمنع اللبث ولم يمنع الاجتياز.

وحدث يمنع الصلاة والقراءة ويمنع الجماع وهو الأعلى وهو الحيض والنفاس، فمنع العبور فيه واللبث<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: حلية العلماء ١/١٠١.

(٢) وهو مطلق كلام الإمام الشافعي في الأم ١/١٢٢.

وانظر: التنبيه ص ٢٠، التعليقة ٢/٩٥٥.

(٣) انظر: الباب ص ٨٨، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٢٨-٢٩، فتح العلام ١٣٦.

مسألة: قال الشافعي : ولا بأس أن يلبث المشرك في كل مسجد إلا

المسجد الحرام<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، عندنا لا يجوز أن يدخل الحرم بحال، سواء أذن له أو لم يؤذن له<sup>(٢)</sup>؛ حتى قال الشافعي: لو كان الإمام في الحرم فجاءه رسول الكفار فإنه يخرج إليه أو ينفذ إليه رسولا، ولا يدخل الحرم.

وأما غير الحرم من المساجد فيجوز له أن يدخله ويلبث فيه<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يجوز له أن يدخل الحرم وغيره بإذن<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك: لا يجوز له أن يدخل الحرم ولا غيره من المساجد، لا بإذن

ولا<sup>(٥)</sup> بغير إذن<sup>(٦)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من تعلق

بستارة الكعبة فهو آمن، ومن دخل بيت أبي سفيان<sup>(٧)</sup> فهو آمن، ومن ألقى

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٣.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٢١.

وهو المذهب بلا خلاف.

انظر: المنع في الفقه ص ١٦٨، الحاوي الكبير ٢/٢٦٨، التعليقة ٢/٩٥٦، المجموع ٢/١٧٤.

(٣) إن أذن له أحد من المسلمين، فإن دخلها بغير إذن فوجهان: أصحهما عند الأكثرين أنه ليس له ذلك، ولو فعله عزر.

انظر: الوجيز ١/٤٩، فتح العزيز ٤/١٣٦، روضة الطالبين ١/٤٠٣.

(٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/١٧٤، الكشف ٢/٢٦١.

(٥) نهاية ل ٦٣ جـ.

(٦) انظر: الإشراف ١/١٠٥، أحكام القرآن لابن العربي ٢/٩١٤.

(٧) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أبو سفيان المكي، كان رأس قريش وقائدهم يوم أحد والخندق، ثم أسلم يوم الفتح، وحسن إسلامه، وشهد حينئذ



سلاحه فهو آمن<sup>(١)</sup> فأجاز للمشركين أن يتعلقوا بستارة الكعبة.

قالوا: ولأن من جاز له أن يدخل غير الحرم من المساجد جاز له أن يدخل الحرم أصل ذلك المسلم.

ودليلنا: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾<sup>(٢)</sup>. وهذا نص فيما ذكرنا<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: أراد به الحج وأن المشركين لا يحجون بعد ذلك العام<sup>(٤)</sup>.  
فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذه الآية نزلت في سنة تسع<sup>(٥)</sup>، ونهيه عن الحج في سنة

=

الطائف واليرموك، وكان من دهاة العرب، ومن أهل الرأي والشرف فيهم، روى عنه: عبد الله بن عباس وقيس بن حازم، وابنه معاوية بن أبي سفيان، توفي بالمدينة وصلى عليه عثمان بن عفان سنة إحدى وثلاثين، وقيل اثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٣/١١٩، الإصابة ٣/٣٣٣، شذرات الذهب ١/٣٠.

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي في سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والقيء، باب ما جاء في خبر مكة ٣/٤١٨: عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((نعم، من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق عليه داره فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو آمن))؛ قال: فتفرق الناس إلى دورهم، وإلى المسجد)).

(٢) سورة التوبة، الآية ٢٨.

(٣) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٦٨، التعليقة ٢/٩٥٦.

(٤) انظر: الكشف ٢/٢٦١، فتح القدير للشوكاني ٢/٣٥٠.

(٥) وهو الصحيح، وقيل: نزلت في سنة عشر، قاله قتادة، وصححه ابن العربي المالكي.

انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٢/٩١٥، تفسير القرآن العظيم ٢/٣٣١، فتح القدير للشوكاني ٢/٣٥٠.

ثمان<sup>(١)</sup>، لأن النبي ﷺ - (أمر أبا بكر - ﷺ) - في سنة ثمان<sup>(٢)</sup> ونادى بمكة أن لا يحج بعد هذا العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن أكثر أفعال الحج خارج الحرم، فلو أراد به الحج لبين ذلك، وسياق الآية يدل على ما ذكرناه، فإنه قال تعالى: ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله/ إن شاء﴾<sup>(٤)</sup> يعني في انقطاعهم في الحرم، وهذا لا يختص ٩٣/أ بزمان الحج<sup>(٥)</sup>.

---

(١) لم أقف على من نص أن نهى المشركين عن الحج كان في السنة الثامنة، والذي في كتب السير أن الناس حجوا تلك السنة على ما كانت العرب تحج عليه، وقد حج المشركون، وحج بالمسلمين تلك السنة عتاب بن أسيد، لما ولي إمرة مكة من رسول الله صلى الله عليه وسلم. انظر: سير أعلام النبلاء (السيرة النبوية) ٢/٢٢٤، تهذيب سيرة ابن هشام ص ٢٢٢، السيرة النبوية الصحيحة ٢/٥٤٦.

(٢) وهذا غير صحيح، وقد ذكر ابن حجر أن أهل السير اتفقوا على أن أبا بكر الصديق حج في السنة التاسعة.

انظر: سير أعلام النبلاء (السيرة النبوية) ٢/٢٦١، فتح الباري ٨/١٠٣، الرحيق المختوم ص ٥٢١.  
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: حج أبي بكر بالناس في سنة تسع ٨/١٠٣.  
(٤) سورة التوبة، الآية ٢٨.

(٥) وفسر علماء الحنفية قوله تعالى: ﴿ولا يقربوا المسجد الحرام﴾ أن المراد القرب لحج أو عمرة، بدليل أنه سبحانه وتعالى قال عقب ذلك: ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله﴾ وأن العيلة - وهي الفقر - التي خافها المسلمون كانت بسبب منع المشركين من الحج والعمرة لما يأتون به من الأرزاق والمكاسب في ذلك الموسم.

انظر: الكشاف ٢/٢٦١، الجوهر النقي ٢/٦٢٢.  
والصحيح ما ذكره المؤلف من عدم تخصيص ذلك بزمان الحج، لإطلاق الآية، وتخصيصها يحتاج إلى مخصص.

انظر: فتح القدير للشوكاني ٢/٣٥٠.

ومن أن دخول الحرم عند أبي حنيفة لا يجوز إلا بإحرام<sup>(١)</sup>، وهو أحد القولين لنا<sup>(٢)</sup>، والمشارك لا يصح إحرامه.

قالوا: إنما يشترط الإحرام في حق من كان أهله وراء الميقات، فأما من كان أهله دون الميقات فلا.

والجواب أنكم لا تفرقون بين من يكون أهله دون الميقات أو وراءه. وأما الجواب عن قوله -ﷺ-: (من تعلق بستارة الكعبة فهو آمن)<sup>(٣)</sup> فهو أن هذا كان في سنة ثمان<sup>(٤)</sup>، والآية نزلت في سنة تسع، فهي ناسخة لهذا. وأما الجواب عن قولهم: من جاز له دخول غير الحرم جاز له دخول الحرم ، فهو أنه لا يجوز اعتبار الحرم بغيره، لأن الحرم أكد، ولهذا قالوا: لا يدخله إلا بإحرام، وبغيره بخلافه، وهو محل الطواف وبغيره بخلافه.

---

(١) وهذا في حق من قصد الحج والعمرة ، أو الآفاقي إذا أتى لميقات لقصد التجارة أو غيرها.

انظر: الأصل ٥١٨/٢، مختصر اختلاف العلماء ٦٥/٢، تحفة الفقهاء ٣٩٦/١.

(٢) وهو المشهور من المذهب، والصحيح: أنه يستحب لغير الحاج والمتمتع ولا يجب.

وفي المذهب تفصيل ليس هذا مكانه.

فانظر: الباب ص ٢١٠، التنبيه ص ٦١، حلية العلماء ٣٩٥/١، المجموع ١٠/٧-١٢.

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٨١-١٠٨٢.

(٤) في عام فتح مكة شرفها الله.

**فصل: وأما مالك حيث قال: لا يجوز أن يدخل جميع المساجد<sup>(١)</sup>، فاحتج بأنه لما لم يجز له أن يدخل الحرم، فكذلك غير الحرم<sup>(٢)</sup>.  
ودليلنا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup>، ودليل الخطاب يدل على أن غير المسجد الحرام بخلافه<sup>(٤)</sup>.  
ومن السنة ما روي: (أن النبي -ﷺ- لما أسر ثمامة بن أثال<sup>(٥)</sup> ربطه إلى سارية<sup>(٦)</sup> من سواري المسجد)<sup>(٧)</sup>.  
وروي (أنه -ﷺ- أنزل وفد<sup>(٨)</sup> ثقيف في المسجد)<sup>(٩)</sup>.**

(١) انظر توثيق قوله في رأس المسألة ص ١٠٨٦.

(٢) انظر: الإشراف ١/١٠٥.

(٣) سورة التوبة، الآية ٢٨.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٦٨.

(٥) هو أبو أمانة ثمامة بن أثال بن النعمان الحنفي اليمامي، سيد أهل اليمامة، أسره النبي صلى الله عليه وسلم ثم أطلقه فأسلم وحسن إسلامه، ولم يرتد مع من ارتد من أهل اليمامة، توفي سنة اثنتي عشرة.

انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ١/١٤٠، أسد الغابة ت ٦١٩، الإصابة ١/٥٢٥.

(٦) السارية: هي الأسطوانة، وهي العمود يكون في وسط البناء.

النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٣٦٥، لسان العرب ١٣/٢٠٨.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضا في

المسجد ١/٧٣١، و مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: ربط الأسير وحبسه ٢/١٣٨٦.

(٨) نهاية ل ٦٤ ج.

(٩) أخرجه أحمد في المسند ٥/٢٥٣، و أبو داود في سننه كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب: ما

جاء في خير الطائفت ٣/٤٢١، والطبراني في المعجم الكبير ٩/٥٤، و البيهقي في السنن

الكبرى ٢/٦٢٣.

والحديث قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٢٨: "رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن إسحاق

وروي (أن قريشا لما جاءت للفداء أنزلها النبي -ﷺ- في المسجد)<sup>(١)</sup>.  
فأما الجواب عن قياسه على الحرم فهو أن هذا خلاف السنة، ولا يجوز  
اعتبار غير الحرم بالحرم لما ذكرناه من تأكيد حكم الحرم وتغليظ حرمة.

---

وهو مدلس وقد عنعن".

وضعف الحديث الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٣٠٠.

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٤٠٥/٣ بتمامها، وهي في صحيح البخاري في

كتاب: الجهاد والسير، باب فداء المشركين ٢٠٦/٦ عن جابر بن مطعم باختصار.

مسألة: نهى الشافعي عن الصلاة في أعطان الإبل اختياراً، لقوله -ﷺ-  
فإنها جن من جن خلقت<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، تكره الصلاة في معاطن الإبل، ولا تكره في مراح  
الغنم<sup>(٢)</sup>.

والفرق بينهما ما روى عبد الله بن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
:(إذا أدركتك الصلاة وأنت في مراح الغنم فصل فيها، فإنها سكيمة وبركة،  
وإذا أدركتك وأنت في معاطن الإبل فاخرج وصل فإنها جن من جن  
خلقت)<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً فإن الإبل ربما نفرت فمنعه ذلك من الخشوع في الصلاة، وليس  
الغنم كذلك<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(فإنها من جن خلقت)<sup>(٥)</sup>

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٣.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٨٩.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع ١٦٥-١٦٦، التعليقة ٩٥٧/٢، التنبيه ص ٢٥، التهذيب ٢/٢٠٥، فتح العزيز ٤/٣٨،

روضة الطالبين ١/٣٨٤، مغني المحتاج ١/٢٠٣.

(٣) أخرجه الشافعي في مسنده-ترتيبه- ١/٦٧-٦٨، و البيهقي في معرفة السنن والآثار ٣/٤٠٧.

وأخرجه مختصراً: النسائي في سننه ٢/٥٦، وابن ماجه في سننه ١/٢٥٣.

وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ١/١٥٨.

(٤) وبهذا المعنى فسر بعض الأصحاب النهي عن الصلاة في معاطن الإبل.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٧٠، التعليقة ٩٥٧/٢، المهذب ٣/١٥٩، مغني المحتاج ١/٢٠٣.

(٥) سبق تخريجه قريباً.

والصلاة في مواضع الجن مكروهة<sup>(١)</sup>.

كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عرّس<sup>(٢)</sup> فلم يوقظه إلا حر الشمس فقال: (ارحلوا عن هذا الوادي، فإن فيه شيطاناً)<sup>(٣)</sup>.

ولهذا نقول: إن الأخلية<sup>(٤)</sup> تكره الصلاة فيها، وإن كانت طاهرة، لأنها مأوى الشياطين<sup>(٥)</sup>.

إذا ثبت هذا فإن هذا النهي هو نهى تنزيه، فإذا صلى في واحد من الموضعين صحت الصلاة، وإنما تصح الصلاة بشرط أن يكون الموضع طاهراً لم يصبه من أبوالها ولا من أرواثها شيء، فإن أصابها شيء من ذلك لم تصح الصلاة<sup>(٦)</sup>، فإنه عندنا نجس، وقد ذكرنا الخلاف مع من قال إنه طاهر<sup>(٧)</sup>.

---

(١) وعلى هذا المعنى نص الشافعي في الأم ١/١٨٩.

وقيل: نُهي عن الصلاة في معادن الإبل لأنها وسخة عادة، بخلاف مراحيض الغنم فهو طيب عادة.

وضعف هذا التعليل الشافعي في الأم ١/١٨٩.

وانظر: الحاوي الكبير ٢/٢٧٠، البيان ٢/١١٣، التهذيب ٢/٢٠٥.

(٢) عرّس: التعريس هو نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٢٠٦، لسان العرب ٦/١٣٦.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة ١/٤٧١.

(٤) الأخلية: جمع خلاء وهو المكان الخالي الذي يتفرد به الإنسان ليقضي حاجته من البول والغائط،

ويسمى المرحاض والمرفق.

انظر: لسان العرب ١٤/٢٣٨.

(٥) انظر: المجموع ٣/١٦٢.

(٦) وعليه نص الإمام الشافعي في الأم ١/١٨٩.

وهو المذهب عند الأصحاب.

وانظر: المقنع في الفقه ص ١٦٦، الحاوي الكبير ٢/٢٦٩، التهذيب ٢/٢٠٥، فتح العزيز ٤/٣٨،

المجموع ٣/١٦١.

وفسّر الشافعي معاطن الإبل، لأن مراح الغنم معروف، وهو النذي تروح إليه عشية<sup>(١)</sup>.

فأما المعاطن فهو الموضع الذي تشرب فيه<sup>(٢)</sup> الماء، وكلما شرب بعضها ومضى جاء غيره فشرب.

وقيل: هو الحوض الذي يشرب منه ويكون على بئر يستقى منها الماء ويشرب من الحوض، والعطن هو موضع الوقوف<sup>(٣)</sup>، ويقال للشربة الأولى: نهل، وللثانية: علل، قال ليبد<sup>(٤)</sup>:

تكره الشرب فلا تعطنها إنما تعطن من يرجو العلل<sup>(٥)</sup>.

---

(٧) انظره ص ٩٩٦ من هذه الرسالة.

(١) انظر: الزاهر ٢٣١-٢٣٢، المغني لابن باطيش ٩٣/١، المجموع ١٦١/٣.

(٢) نهاية ل ٣٠ ب.

(٣) الذي تنحى فيه الإبل بعد الشرب حتى يرد غيرها للشرب.

انظر: المصادر السابقة، ولسان العرب ٢٨٦/١٣، القاموس المحيط ٢٤٦/٤، وهو تفسير الشافعي في الأم ١٨٩/١.

واتفق عليه الأصحاب.

انظر: معرفة السنن والآثار ٤٠٧/٣، البيان ١١٢/٢، المجموع ١٦٠/٣.

(٤) هو ليبد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل الكلابي الجعفري، الشاعر المشهور من أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم، وكان فارساً شجاعاً سخياً شريفاً في الجاهلية والإسلام، مات سنة إحدى وأربعين وقيل بعد الستين، وعمره فوق المائة والعشرين.

انظر ترجمته في: أسد الغابة ٤٥٢٧، الإصابة ٥٠٠/٥، الشعر والشعراء ٢٧٤/١، الأعلام ٢٤٠/٥.

(٥) انظر: البيت في ديوان ليبد ص ١٤٨، وهو في لسان العرب ٢٨٦/١٣.



## باب: الأوقات التي يكره فيها صلاة التطوع.

الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها خمسة أوقات<sup>(١)</sup>: وقتان لأجل الفعل، وثلاثة لأجل الوقت<sup>(٢)</sup>.

فأما الوقتان اللذان لأجل الفعل فهما بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر<sup>(٣)</sup>، فيكره التطوع لمن صلاههما، ولا يكره لمن لم يصل<sup>(٤)</sup> إلا أن قبل صلاة الصبح فيه خلاف بين أصحابنا نذكره بعد إن شاء الله .

---

(١) وعليه نص الشافعي كما في مختصر المزني ص ٢٣.

وهو المذهب وبه قطع الأصحاب.

وقال جماعة: هي ثلاثة أوقات من صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس، ومن صلاة العصر حتى تغرب، وحال الاستواء.

انظر: التلخيص ص ١٧١، المقنع في الفقه ص ١٦٩، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٣، الغاية والتقريب ص ٧٠، التنبيه ص ٣٣، الوجيز ٣٥/١، فتح العزيز ١٠٢/٣-١٠٣، روضة الطالبين ٣٠٢/١، المجموع ١٦٦/٤.

(٢) ومعنى لأجل الفعل: أنه لا يدخل وقت الكراهة لمجرد الزمان، وإنما يدخل إذا فعل فريضة الصبح وفريضة العصر، ومعنى لأجل الوقت: أن تتعلق الكراهة بالأوقات الثلاثة بمجرد الزمان. انظر: الحاوي الكبير ٢٧٢/٢، المجموع ١٦٦/٤.

(٣) وهذان الوقتان -بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر- من أوقات النهي عند جمهور الشافعية، وخالف أبو بكر بن المنذر من أصحابنا وقال: "إن هذين الوقتين ليسا من أوقات النهي". انظر: الإقناع لابن المنذر ٨٣/١، والأوسط له أيضا ٣٨٧/٢.

والخلاف معه يطول، وليس هذا مقامه.

(٤) ولا خلاف في المذهب أن وقت الكراهة بعد صلاة العصر ولا يدخل بمجرد دخول العصر، بل لا يدخل حتى يصلّيها، وأما في الصبح ففيه خلاف سيقره المؤلف إن شاء الله. انظر: المجموع ١٦٧/٤.

وأما الثلاثة<sup>(١)</sup> الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها لأجل الوقت فهي: عند طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رمح<sup>(٢)</sup>، وعند استوائها للزوال حتى تزول<sup>(٣)</sup>، وعند دنوّها من الغروب حتى تغرب<sup>(٤)</sup>.

والأصل في ذلك كله ما روى عمر بن الخطاب (أن النبي صلى الله عليه

---

(١) نهاية ل ٦٥ جـ.

(٢) هذا هو المذهب، وبه قال الجمهور.

وفي وجه شاذ: أن الكراهة تزول إذا طلع قرص الشمس بكماله.

انظر: التنبيه ص ٣٣، الغاية والتقريب ص ٧٠، التهذيب ٢/٢١٥، فتح العزيز ٣/١٠٤، روضة الطالبين ٣٠٢/١، مغني المحتاج ١/١٢٨.

وقيد رمح: أي قدر رمح في رأي العين، وقد قدر بعض أهل العلم طول الرمح بستة أذرع، وقدره بعضهم باثني عشر شبراً، وقدره بعضهم بثلاثة أذرع.

وقال الشيخ ابن عثيمين: "يعني مقدار متر تقريباً، وكذلك بعد طلوعها بنحو ربع ساعة".

انظر: بلغة السالك ١/٩٠، نهاية المحتاج ١/٣٨٤، حاشية الروض المربع ٢/٢٤٥، تيسير العلام ١٢٠/١، فتاوى الشيخ العثيمين ١/٣٥٤.

(٣) فيدخل على الوقت إذا قامت الشمس في وسط السماء، غير مائلة جهة المشرق ولا جهة المغرب، ويعرف ذلك بوقوف الظل على التناقض، حتى تزول جهة المغرب، ويعرف ذلك بفناء الظل.

وهذا الوقت قصير جداً، حتى قدره بعض العلماء بقدر قراءة الفاتحة، وقيل بأقل من خمس دقائق. انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ٦/١١٥-١١٧، نهاية المحتاج ١/٣٨٤، مجموع الفتاوى ٢٣/٢٠٧، سبل السلام ١/١٧٩، حاشية الروض المربع ٢/٢٤٥، فتاوى الشيخ العثيمين ١/٣٥٤.

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٦٨.

وفي قول للشافعية: أن وقت النهي يبدأ باصفرار الشمس حتى يتم غروبها، وهو المذهب عند جمهور الأصحاب.

انظر: المهذب ٤/١٦٤، الوجيز ١/٣٥، فتح العزيز ٣/١٠٤-١٠٥، روضة الطالبين ١/٣٠٢، التحقيق ص ٢٥٥، نهاية المحتاج ١/٣٨٥.

وسلم نهى عن صلاتين، صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس<sup>(١)</sup>.

وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس)<sup>(٢)</sup>.

وروى الصنابحي<sup>(٣)</sup> عنه -رضي الله عنه- قال: (إن الشمس تطلع على قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقتها، فإذا استوت للزوال قارنها، فإذا زالت فارقتها، فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها، ونهى عن الصلاة في تلك الأوقات)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ٧٣/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ٥٦٧/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ٧٧/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ٥٦٦/١.

(٣) هو: عبدالرحمن بن عسيلة بن عسل بن عسال المرادي، أبو عبدالله الصنابحي، رحل إلى النبي -ﷺ- فقبض النبي -ﷺ- وهو بالجحفة قبل أن يصل بليال، حدث عن: النبي -ﷺ- مرسلًا، وعن بلال بن رباح وعلي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل، وحدث عنه: مرثد اليزني، ومكحول الشامي وعطاء بن يسار وجمع آخرون، سكن دمشق، وبقي فيها إلى زمن عبدالملك، وقد جاءت بعض الروايات تنص على سماعه من النبي -ﷺ-، ولذا عده ابن سعد وابن السكن من الصحابة، وجمهور المحدثين على أنه تابعي ثقة. انظر ترجمته والخلاف في صحبته في: طبقات ابن سعد ٤٤٣/٧، تهذيب الكمال ٢٨٣/١٧، سير أعلام النبلاء ٣/٣٥٣، الإصابة ٨١/٥، التلخيص الحبير ١٩٦/١.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ١٩١/١، والشافعي في المسند-ترتيبه- ٥٥/١، وعبد الرزاق في المصنف ٤٢٥/٢، وأحمد في المسند ٤٦٢/٥، والنسائي في سننه، كتاب المواقيت، باب: الساعات التي نهى عن الصلاة فيها ٢٧٥/١، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما

=

وقوله - (مع قرني الشيطان) فيه تأويلان:

أحدهما: أنه مع ناحية رأسه بدليل ما روي في بعض الألفاظ أنه قال: (مع قرني الشيطان)<sup>(١)</sup> وأراد به في وسط رأسه بين قرنيه<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنه أراد بالقرن القوم والأمة، كما قال تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال - (خير الناس قرني)<sup>(٤)</sup> أي قومي، وذلك أن الكفار كانوا يسجدون للشمس في هذه الأوقات، فقد شارك الكفار في فعلهم<sup>(٥)</sup>. ١/٩٤

---

جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة ٣٩٧/١.

والحديث قال عنه ابن حجر في فتح الباري ٧٩/٢: "هو حديث مرسل، مع قوة رجاله"، وقد صحح الحديث أحمد شاكر في تعليقه على الرسالة للإمام الشافعي ص ٣١٩، والألباني في صحيح النسائي ١٢٢/١ إلا لفظة: (فإذا استوت للزوال قارنها، فإذا زالت فارقتها) فهي زيادة منكورة.

(١) وهذه الرواية جاءت في بعض روايات الحديث السابق، كما في الموطأ ١/١٩١، ومسند الشافعي ٥٥/١، والنسائي ٢٧٥/١ وغيرهم.

(٢) وصرحت بذلك رواية مسلم في صحيحه عن عمرو بن عبسة وفيها: ((تطلع بين قرني شيطان)).

وقال النووي في شرح مسلم ١١٢/٦: "وهذا هو الأقوى، ومعناه: أنه يدني رأسه إلى الشمس في هذه الأوقات ليكون الساجدون لها من الكفار كالساجدين له في الصورة، فيكون له تسلط ظاهر، وتلبس على المصلين صلاتهم، فكرهت الصلاة حينئذ صيانة لها".

(٣) سورة ص، الآية ٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الرقاق، باب: ما يحذر من زهرة الدنيا ١١/٢٩٤، و مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ٤/١٩٦٣.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٧٣، فتح العزيز ٣/١٠٥.

قال إبراهيم الحربي<sup>(١)</sup>: ولهذا روي عن النبي -ﷺ- أنه قال: (إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم)<sup>(٢)</sup> ولم يرد به أنه يجري في الأعضاء كما يجري الدم، وإنما أراد أنه يقوي على المعصية كما أن الدم يقوي البدن<sup>(٣)</sup>، وهذا التأويل أظهر.

---

(١) هو: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير، أبو إسحاق البغدادي الحربي، وكان إماما في العلم، رأسا في الزهد، عارفا بالفقه، حافظا للحديث، صنف غريب الحديث، وحدث عن أحمد ابن حنبل وأبي الوليد الطيالسي، وبندار وخلق كثير، وروى عنه: أبو عمرو بن السمّك، وأبو بكر النجاد، وسليمان بن إسحاق الجلاب وأمثالهم، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٥٨٤/٢، سير أعلام النبلاء ٣٥٦/١٣، شذرات الذهب ١٩٠/٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الاعتكاف، باب: هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ٣٥٠/٤، و مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: بيان أنه يستحب لمن روي خاليا بامرأة، وكانت زوجة أو محرما له أن يقول: هذه فلانة ١٧١٢/٤، واللفظ له.

(٣) انظر: البيان ٣٥٣/٢.

وقيل هو على ظاهره وأن الله تعالى جعل له قوة وقدرة على الجري في باطن الإنسان مجاري دمه، وقيل يلقي وسوسته في مسام لطيفة من البدن فتصل الوسوسة إلى القلب.

انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٥٧/١٤، عون المعبود ٣٢٤/١٢.

**فصل:** إذا ثبت ما ذكرناه فإن النهي في هذه الأوقات إنما يتناول الصلاة التي لا سبب لها، وهي التي يبتدئها<sup>(١)</sup>، فأما الصلاة التي لها سبب مثل ركعتي الفجر والوتر وسجود التلاوة وسجود القرآن والفوائت<sup>(٢)</sup> وتحية المسجد<sup>(٣)</sup> وصلاة العيد والاستسقاء<sup>(٤)</sup>، وما أشبه ذلك، فلا يكره فعل جميع هذه الصلوات في هذه الأوقات<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) أي هي التي ابتدأها الإنسان دون أن يخصها الشارع بوضع وشرعية.  
وقيل: هي الصلاة التي ليس لها سبب متقدم على هذه الأوقات ولا مقارن لها.  
والصلاة التي لها سبب: هي التي لها سبب متقدم أو مقارن لها.  
انظر: فتح العزيز ١٠٩/٣، المجموع ١٧٠/٤.
- (٢) من الفرائض أو السنن والنوافل التي اتخذها ورداً له.  
انظر: فتح العزيز ١٠٩/٣، كفاية الأخيار ٢٥٤/١.
- (٣) إن دخله لغرض كاعتكاف أو طلب علم ونحو ذلك، وإن دخله لا حاجة، فسيأتي تفصيله إن شاء الله ص ١١٤.
- وانظر: التعليقة ٩٦٣/٢، المجموع ١٧٠/٤، نهاية المحتاج ٣٨٦/١، مغني المحتاج ١٣٠/١.
- (٤) وفيه وجهان: أظهرهما أنها لا تكرر في أوقات النهي.  
انظر: التعليقة ٩٦٣/٢، فتح العزيز ١١٢/٣، التحقيق ص ٢٥٥، كفاية الأخيار ٢٥٤/١.
- (٥) وهذا هو المذهب عند جماهير الأصحاب.  
انظر: المنع في الفقه ص ١٦٩، الحاوي الكبير ٢٧٤/٢، التنبيه ص ٣٣، الغاية القصوى ص ٧٠، التهذيب ٢١٧/٢، الوجيز ٣٥/١، روضة الطالبين ٣٠٣/١.

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup>: فعل جميع الصلوات في هذه الأوقات ((لا يجوز))<sup>(٣)</sup>.

(١) وتفصيل مذهب الحنفية: أنه لا يجوز فعل ذوات الأسباب من النوافل في الوقت المنهي عنه لأجل الوقت إلا سجدة التلاوة وصلاة الجنازة في عصر يومه عند غروب الشمس، وأما أوقات النهي لأجل الفعل فيكره فعل النوافل فيها إلا الفوائت وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة فيجوز فعلها فيه. انظر: الأصل ١/١٥١، مختصر الطحاوي ص ٢٤، تحفة الفقهاء ١/١٠٥-١٠٧، مختصر القلوري ص ٣٢، المبسوط ١/١٥٢-١٥٣، الهداية ١/٤٠، فتح القدير ١/٢٠٣، وما بعدها، الفتاوى الهندية ١/٥٢.

(٢) وعدم فعل ذوات الأسباب من النوافل في أوقات النهي مطلقاً، هو المذهب عند الحنابلة وعليه أكثر أصحابه.

وروي عن الإمام أحمد: أنه يجوز فعلها فيها مطلقاً.

وروي: يجوز قضاء وطره وتره فيها.

وروي: يجوز قضاء وتره والسنن الراتبه مطلقاً.

انظر: المحرر في الفقه ١/٨٦، المستوعب ١/٢٨٨، الروايتين والوجهين ١/١٦٠، شرح الزركشي ١/٣٨٥-٣٨٦، الفروع ١/٥٧٢، ٥٧٣، المبدع ٢/٣٩-٤٠، الإنصاف ٢/٢٠٨، زاد المستقنع ٢/٢٤٨-٢٥٣، الإقناع ١/٢٤٣.

ومذهب المالكية كراهة فعل ذوات الأسباب في أوقات النهي، إلا أن وقت زوال الشمس فليس بوقت نهى على ما في نص المدونة الكبرى ١/١٠٧ وهو المشهور من مذهب المالكية.

وفي صلاة الجنازة وسجود التلاوة بعد وقت النهي لأجل الفعل خلاف في المذهب على ثلاثة أقوال. المنع وهو مذهب الموطأ ١/١٨٢، الجواز وهو نص المدونة الكبرى ١/١٠٧، وهو مشهور مذهب المالكية، وتخصيص الجواز بما بعد الصبح دون ما بعد العصر.

وانظر: التمهيد ٤/١٧، ٢٨، عقد الجواهر الثمينة ١/١١٢-١١٣، المعونة ١/١١٤، جواهر الإكليل ١/٤٩، مواهب الجليل ١/٤١٤-٤١٦.

(٣) ما بين الأهلة ليس في النسخ، زيد لتمام الكلام.

احتج من نصرهما بالأخبار التي وردت في النهي<sup>(١)</sup>.  
ومن المعنى: أنها نافلة فلم يجز فعلها في الوقت المنهي عنه، أصل ذلك التي  
لا سبب لها<sup>(٢)</sup>.

ودليلاً ما روت أم سلمة عن النبي -ﷺ- (أنه صلى ركعتين بعد صلاة  
العصر، فقلت: ما هاتان الركعتان يا رسول الله<sup>(٣)</sup> فقال: ((ركعتان كنت  
أصليهما بعد الظهر شغلني عنهما وفد بني تميم)<sup>(٤)</sup>.  
قالوا: فقد روى الطحاوي عن ذكوان<sup>(٥)</sup> عن أم سلمة أنها قالت: قلت يا

- 
- (١) وقد سبق شيء من هذه الأحاديث في بداية الباب.  
وروجه الدلالة من هذه الأحاديث: أن فيها نهى وهي للتحريم، وما استدلل به الخصم أدلة مبيحة أو  
نادية، وترك المحرم أولى من فعل المندوب.  
انظر: المغني ٥٣٤/٢، المبدع ٤٠/٢.  
وسياتي رد المؤلف على وجه الاستدلال هذا.  
(٢) انظر: الإشراف ١٠٦/١.  
(٣) نهاية ل ٦٦ ج.  
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: السهو، باب: إذا كلم وهو يصلي ١٣٦/٣، و مسلم في  
صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي صلى الله  
عليه وسلم بعد العصر ٥٧٢/١.  
وفيها أن الوفد هو وفد عبد القيس، وما ذكره المؤلف هو عند الطحاوي في شرح معاني الآثار  
٣٠٢/١، وهو وهم كما قال ابن حجر في فتح الباري ١٣٧/٣.  
(٥) هو: ذكوان بن عبد الله، أبو صالح السَّمان المدني، مولى أم المؤمنين جويرية، وكان يجلب السمن  
والزيت إلى الكوفة، روى عن عائشة وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة ومعاوية وطائفة، وحدث  
عنه: ابنه سهل والأعمش وعبد الله بن دينار وخلق سواهم، وثقه أئمة الحديث، توفي -رحمه الله-  
سنة إحدى ومائة بالمدينة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥١٣/٨، سير أعلام النبلاء ٣٦/٥، تهذيب التهذيب ١٣٠/٢.



رسول الله، أبطلتهما؟ قال: (لا)<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أن النبي -ﷺ- كان مخصوصا بذلك<sup>(٢)</sup>.

قلنا: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فاتته شيء قضاه في سائر الأيام، وكان مخصوصا بذلك<sup>(٣)</sup>، فلا تفعلني هكذا، بل إذا فاتك شيء، فإنه يجب عليك مرة واحدة.

وأیضا روى قيس بن قهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له وراه صلى بعد الفجر ركعتين: (ما هاتان الركعتان)؟ فقال: ركعتا الفجر<sup>(٤)</sup>، فلم ينكر عليه. فإن قيل: يحتمل أنه لم يصل الصبح فصلی هاتين الركعتين. قلنا: قد روي أنه صلى الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم صلى الركعتين.

وروى جابر بن يزيد عن الأسود عن أبيه قال: خرجت مع النبي -ﷺ- في حجته وأنا غلام يافع، فلما كنا في مسجد الخيف صلى بنا رسول الله -ﷺ- صلاة الصبح، فلما فرغ رأى رجلين في ناحية المسجد لم يصليا فقال: (عليّ

---

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٠٦/١.

والحديث قال عنه ابن حزم في المحلى ٢٧١/٢: "حديث منكر، وهو أيضا منقطع، فلم يسمع ذكوان من أم سلمة".

وضعه أيضا البيهقي في معرفة السنن والآثار ٤٢٨/٣، وقال الألباني في إرواء الغليل ١٨٨/٢: "إسناده معلول بالانقطاع بين ذكوان وأم سلمة، والزيادة فيه شاذة...".

(٢) انظر: شرح معاني الآثار ٣٠٦/١، فتح القدير ٢٠٧/١، المغني ٥٢٩/٢.

(٣) أي كان -ﷺ- مخصوصا بالمداومة على ذلك لا أصل القضاء، وقد جاء في صحيح مسلم ٥٧٢/١ عن عائشة "أنه -ﷺ- لما صلى الركعتين بعد العصر أثبتتهما، وكان إذا صلى صلاة أثبتها).

(٤) سبق تخريجه ص ٦٨٧.

بهما) فجيء بهما ترعد فرائضهما، فقال: (ما منعكما أن تصليا معنا)؟ فقالا: صلينا في رحالنا، فقال: (لا تفعلنا، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد الجماعة والناس يصلون فصليا معهم تكون لكما نافلة)<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: أنها صلاة لها سبب، فوجب أن لا يكره فعلها في الوقت المنهي عنه، أصل ذلك الوتر وسجود القرآن<sup>(٢)</sup>.

قياس ثانٍ: وهو أن كل وقت لا يكره فعل الوتر وجب أن لا يكره فعل صلاة لها سبب، أصل ذلك سائر الأوقات.

قالوا: المعنى في الوتر وسجود القرآن أنه واجب<sup>(٣)</sup>.

قلنا: لا نسلم أنه واجب، على هذا باطل بالصلاة المنذورة فإنها واجبة، وعندهم لا يجوز فعلها في هذه الحالة<sup>(٤)</sup>.

فأما الجواب عن احتجاجهم بالأخبار فهو أنها عامة، وأخبارنا خاصة، والخاص يقضى به على العام<sup>(٥)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إنها نافلة فوجب أن يكره فعلها كالتى لا سبب لها فهو أن هذا مخالف للسنة التى ذكرناها.

ثم المعنى في الأصل أنها لا سبب لها، وفي مسألتنا لها سبب، وفرق بينهما يدل على ذلك أنه عند الغروب يكره التطوع ولا يكره قضاء العصر باتفاق<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه ص ٦٨٣.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٧٥.

(٣) وسيأتي بسط هذه المسألة في باب صلاة التطوع.

(٤) سيقدر المؤلف هذه المسألة قريبا إن شاء الله ص ١١٠.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٧٥، المجموع ٤/١٧٢.

(٦) وقد حكى بعض أهل العلم الإجماع على مشروعية قضاء صلاة العصر عند غروب الشمس.

ولم يكن الفرق بينهما إلا أن في أحد الموضعين لها سبب وفي الموضع الآخر<sup>(١)</sup> لا سبب لها، والله أعلم.

---

إلا ما روي عن أبي بكرة وكعب بن عجرة المنع من الصلاة في هذا الوقت، فقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ٥١٥/١، وعبدالرزاق في المصنف ٤/٢ عن ابن سيرين أن أبا بكرة أتاهم في بستان لهم فنام عن صلاة العصر، فظننا أنه قد صلى العصر، فاستيقظ عند غروب الشمس، قال فانتظر حتى غابت الشمس ثم صلى".

وعندهما عن كعب بن عجرة بمثله.

وصحح ابن حجر هذا الأثر في فتح الباري ٧٥/٢.

وبقول أبي بكرة قال حماد بن أبي سليمان وقتادة.

انظر: شرح السنة ٣٢٦/٣، مصنف ابن أبي شيبة ٥١٥/١، مصنف عبد الرزاق ٤/٢.

(١) نهاية ل ٣١ ب.

فصل: الصلاة المنذورة يجوز فعلها في جميع أوقات <sup>(١)</sup> النهي <sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز <sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره بما روى أبو عبد الله الصنابحي أن النبي -ﷺ- : (إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا طلعت قارنها، فإذا ارتفعت فارقها، فإذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقها، ونهى عن الصلاة في هذه الثلاثة الأوقات) <sup>(٤)</sup>.

وروى عقبة بن عامر : (أن النبي -ﷺ- نهانا عن الصلاة في ثلاثة أوقات وأن نقبر فيهن موتانا: عند طلوع الشمس ، وعند استوائها، وعند غروبها) <sup>(٥)</sup>.

---

(١) نهاية ل ٦٧ ج.

(٢) والصلاة المنذورة: إما أن ينذر الإنسان صلاة مطلقة، فله فعلها في هذه الأوقات قطعاً، وإما أن ينذر أن يصلي في هذه الأوقات فوجهاً: وظاهر المذهب أنه يصح نذره وتنعقد صلاته. انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٩، المذهب ٤/١٦٨، التهذيب ٢/٢١٧-٢١٨، البيان ٢/٣٥٥، روضة الطالبين ١/٣٠٥، التحقيق ص ٢٥٥.

وقال أحمد في رواية عنه: يجوز صلاة المنذورة في أوقات النهي، وهو الصحيح من المذهب عند جمهور أصحابه،

وروي عنه: لا يجوز فعلها في أوقات النهي مطلقاً.

وعنه: إن نذرهما في وقت النهي، فعلها في غير وقت النهي ويكفر .

انظر: المبدع ٢/٣٦، الإنصاف ٢/٢٠٤.

(٣) وهو المذهب، كما في ظاهر الرواية خلافاً لأبي يوسف.

انظر: المبسوط ١/١٥٣، تحفة الفقهاء ١/١٠٧، تبين الحقائق ١/٨٧، الفتاوى الهندية ١/٥٢.

وبه قال المالكية.

انظر: شرح الرزقاني على مختصر خليل ١/١٥١.

(٤) سبق تخريجه ص ٩٣، ١.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة

ومن القياس: المنذورة صلاة وجبت عليه بمعنى من جهته، فلا يجوز فعلها في هذه الأوقات أصله النافلة إذا شرع فيها، فإن شروعه فيها يجب عليه<sup>(١)</sup>. وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنا نبني هذه المسألة على التي قبلها وأن النافلة التي لها سبب يجوز فعلها في هذه الأوقات، والمنذورة أولى، لأن السبب المقتضي للنافلة لا يوجبها، والسبب المقتضي للمنذورة يوجبها. ومن القياس: صلاة واجبة، فلم يمنع من فعلها فعل الصبح والعصر، أصله الفائتة والجنابة<sup>(٢)</sup>.

قالوا: الفائتة وجبت عليه بالشرع لا بمعنى من جهته، وليس كذلك المنذورة، فإنها وجبت عليه بمعنى من جهته<sup>(٣)</sup>. قلنا: فمعنى الأصل يبطل بركعتي الطواف، فإنها وجبت بالشرع، لا بمعنى من جهته، فلا يجوز فعلها في هذه الأوقات<sup>(٤)</sup>. قالوا: ركعتي الطواف وجبت بفعله، لأنهما مشروعتان في الطواف، فلهذا

=

فيها ٥٦٨/١ .

(١) انظر: المبسوط ١/١٥٣، البحر الرائق ١/٢٦٥، الاختيار لتعليل المختار ١/٦٦، تبيين الحقائق ١/١٧٤.

(٢) انظر: المغني ٢/٥١٧.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٢/١٨.

(٤) وهذا نقد لتعليلهم عدم جواز فعل الصلاة المنذورة في أوقات النهي بأنه وجب عليه بمعنى من جهته، فركعتا الطواف وجبت بالشرع لا بمعنى من جهته، ومع هذا هم يقولون: لا يجوز فعلها في أوقات النهي، فاختلف في العلة واتفق في الحكم، وهذا غير سديد.

لزمه فعل الركعتين، وليس كذلك في مسألتنا، فإنها وجبت من جهته<sup>(١)</sup>.  
فالجواب من وجوه:

أحدها: أن معارضه الأصل يبطل بركعتي الطواف، فإن سببها الشرع، ولا يجوز عندهم/ فعلها في أوقات النهي<sup>(٢)</sup>.  
i/٩٥

قالوا: تلك وجبت بسبب من جهته وهو الطواف.

قلنا: هو مأمور بالحج جملة واحدة.

والثاني: أن الصلاتين معا وجبتا بالشرع، فالفائتة وجبت بالشرع، وتأخيرها واسطة، وههنا وجبت بالشرع ونذره واسطة.

والثالث: أن هذا لما لم يمتنع من تساويهما في الوجوب، والمعصية بتركها لا يوجب فرقا بينهما فيما ذكرناه.

وأما الجواب عن قولهم: إنها صلاة تجب بسبب من جهته، فأشبهت النوافل، فهو أن هذا يبطل بسجود التلاوة<sup>(٣)</sup>، على أنا لا نسلم أن النافلة يجب الشروع فيها، فلا يصح قولهم. والله الموفق للصواب.

---

(١) انظر: المبسوط ١/١٥٣، تبين الحقائق ١/٨٧.

(٢) انظر قول الحنفية في: المصادر السابقة، بدائع الصنائع ٢/١٦، الفتاوى الهندية ١/٥٢.

(٣) وهو أيضا شرع بسبب من جهته وهو القراءة، والحنفية يرون أنه يجوز فعل هذا السجود-وهو سجود التلاوة-بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر، وهما وقتا نهى.

انظر للحنفية: الأصل ١/١٤٩-١٥١، مختصر اختلاف العلماء ١/٢٤١، مختصر القدوري ص ٣٢.

**فصل: يجوز له فعل الفوائت في جميع أوقات النهي<sup>(١)</sup>.**

وقال أبو حنيفة: يجوز فعلها في الوقتين اللذين نهى عن الصلاة فيهما،  
لأجل الفعل<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز فعلها في<sup>(٣)</sup> الأوقات التي نهى عنها لأجل الوقت<sup>(٤)</sup>.  
واحتج من نصره بأخبار النهي.

قالوا: وروى عقبة بن عامر قال: (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
نصلي في ثلاثة أوقات أو نقرر فيهن موتانا)<sup>(٥)</sup>.

ومن القياس: أن كل وقت لم يجز فيه فعل النافلة لأجل الوقت لم يجز أن  
يقضي فيه الفائتة، أصل ذلك يوم النحر ويوم الفطر، فإنه لما لم يجز أن يتطوع فيه  
بالصيام لم يجز أن يقضي فيه فائتاً<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٦٢.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٦٩، الحاوي الكبير ٢/٢٧٤، التنبيه ص ٣٣، الوجيز ١/٣٥، فتح  
العزیز ١/١٠٩، روضة الطالبين ١/٣٠٣، مغني المحتاج ١/١٣٠.

وهو مذهب المالكية والحنابلة.

انظر: التمهيد ٣/٢٩٥-٢٩٩، المعونة ١/١١٤، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/١٥١، المبدع  
٢/٣٦، الإنصاف ٢/٢٠٤.

(٢) وقد حكي إجماع أهل العلم على مشروعية قضاء الفوائت في هذين الوقتين بعد الفجر وبعد  
العصر.

انظر: المبسوط ١/١٥٢، شرح صحيح مسلم للنووي ٦/١١٠، مجموع الفتاوى ٢٣/١٨٢.

(٣) نهاية ل ٦٨ ج.

(٤) انظر: الأصل ١/١٥٠-١٥٤، المبسوط ١/١٥١، تحفة الفقهاء ١/١٠٦، الفتاوى الهندية ١/٥٢.

(٥) سبق تخريجه ص ١١٠.

(٦) انظر: شرح معاني الآثار ١/٤٠٢-٤٠٣، التمهيد ٣/٢٠٤.

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا صيام في هذين اليومين قضاء فرض ولا تطوع، لأنه ورد النهي عن

ودليلاً ما روى الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها لا وقت لها غيره)<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: أن ما كان وقتاً لذكر الفاتحة كان وقتاً لفعلها، أصل ذلك سائر الأوقات<sup>(٢)</sup>.

قياس ثانٍ: وهو أن أبا حنيفة قال: يجوز أن يصلي عصر يومه عند غروب الشمس<sup>(٣)</sup>. فنقول: كل وقت جاز فيه فعل عصر يومه جاز فيه فعل عصر أمس، أصل ذلك وقت العصر<sup>(٤)</sup>.

قياس ثالث: وهو أنها صلاة واجبة فجاز فعلها عند غروب الشمس، أصل ذلك عصر يومه<sup>(٥)</sup>.

فأما الجواب عن احتجاجهم بأخبار النهي وخبر عقبة فهو أنها أخبار

---

صيامهما كما في صحيح البخاري ٢٩٩/٤، وصحيح مسلم ٧٩٩/٢ عن عمر -رضي الله عنه- قال: (هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما: يوم فطركم من صيامكم واليوم الآخر يوم تأكلون فيه من نسككم).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة ٤٧١/١.

(٢) إذ أمره -رضي الله عنه- بالصلاة حين ينتبه لها، وحين يذكر، وهذا يتناول كل وقت.

ولأنه إذا استيقظ أو ذكر فهو وت تلك الصلاة، فكان فعلها في وقتها كفعل عصر يومه في وقته.

انظر: مجموع الفتاوى ١٨٣/٢٣.

(٣) انظر: مختصر القدوري ص ٣٢، تحفة الفقهاء ١٠٧/١، الهداية ٤٠/١.

وقد حكى بعض أهل العلم الإجماع على مشروعية أداء عصر يومه عند الغروب.

انظر: صحيح ابن خزيمة ٥٥/٢، شرح السنة ٣٢٦/٣.

(٤) انظر: الأوسط ٤١٣/٢، المغني ٥١٦/٢، الإشراف ١٠٦/١.

(٥) انظر: المعونة ١١٥/١، المغني ٥١٧/٢.



عامة، وأخبارنا خاصة<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن قرهلم: كل وقت لم يجوز فيه فعل النافلة لأجل الوقت لم يجوز فيه فعل الفائت كيوم النحر والفطر، فهو أن هناك لما نهى عنه تناول الجنس، وليس كذلك في مسألتنا فإنه لم يتناول الجنس، بدليل أنه يجوز فعلها في الوقتين اللذين نهى عن الصلاة فيهما لأجل الفعل<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٧٥، فتح العزيز ٣/١٠٩، المجموع .

فيقدم الخاص على العام، ثم عموم أحاديث النهي قد دخلها التخصيص بالنص والإجماع كما سبق.  
(٢) وهذا دليل على أن قياسهم غير مطرد، إذ أخرجوا من عموم قياسهم جواز قضاء الفرائت في وقت النهي لأجل الفعل-أي بعد الفجر وبعد العصر-وأيضاً نقضوا قياسهم هذا يجعلهم بعض أوقات النهي تفعل فيها ذوات الأسباب من الصلوات كما مر سابقاً، وكل هذا يدل على ضعف قياسهم في هذه المسألة.

**فصل: يجوز أن يصلي بمكة<sup>(١)</sup> أي صلاة شاء<sup>(٢)</sup> في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها<sup>(٣)</sup>.**

**وقال أبو حنيفة: لا يجوز فيها إلا ما يجوز في غيرها<sup>(٤)</sup>.**

---

(١) والمراد بمكة: البلدة وجميع الحرم الذي حولها، وفي وجه: أنها نفس البلدة دون بقية الحرم، وفي وجه ثالث: أن المراد هو المسجد الحرام فقط دون بقية نواحي مكة والحرم والصحيح الأول، صححه الأصحاب.

انظر: الغاية القصوى ٢٧٢/١، فتح العزيز ١٢٧/٣، روضة الطالبين ٣٠٤/١، مغني المحتاج ١٣٠/١.

(٢) صلاة الطواف وغيرها، وهذا هو الصحيح المشهور من المذهب.

وفي وجه: أنه تباح صلاة الطواف.

انظر: الحاوي الكبير ٢٧٤/٢، حلية العلماء ٢٢٠/١، البيان ٣٥٩/٢، المجموع ١٧٩/٤، التحقيق ص ٢٥٥.

(٣) وما أطلقه المؤلف من جواز الصلاة بمكة أي صلاة شاء هو الذي نص عليه الشافعي في الأم ٢٦٨/١، وهو الصحيح المشهور في المذهب.

انظر: التلخيص ص ١٧١، المقنع في الفقه ص ١٧٠، التنبيه ص ٣٣، الوجيز ٣٥/١، المجموع ١٧٩/٤، نهاية المحتاج ٣٨٧/١.

(٤) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٢٢/١، مختصر القلوري ص ٣٢، تحفة الفقهاء ١٠٦/١، الهداية ٤٠/١، الاختيار لتعليل المختار ٤١/١.

واختار الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٨٩/١: أنه يجوز أداء ركعتي الطواف بعد الفجر وبعد العصر، أما وقت طلوع الشمس ووقت غروبها، ووقت الزوال فينهي عنهما. ومذهب المالكية: أنه ينهي عن الصلاة في أوقات النهي - عدا وقت الزوال فهو ليس بوقت نهى - بمكة.

وفي قول لبعض المالكية: أنه لا بأس بأداء ركعتي الطواف بعد الفجر فقط.

انظر: التمهيد ٤١/١٣، الكافي لابن عبد البر ١٩٦/١، الشرح الصغير ١٤٦/١، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٥٢/١.

وروي عن الإمام أحمد النهي عن صلاة النوافل بمكة في جميع أوقات النهي، وروي عنه: الجواز مطلقاً،

واحتج بأخبار النهي<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: أن كل صلاة لم يجز فعلها في غير مكة، لم يجز فعلها في مكة، أصل ذلك الصلاة من غير طهارة<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا: ما روى أبو ذر عن النبي -ﷺ- قال: (لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس إلا بمكة إلا بمكة<sup>(٣)</sup>).

قالوا: أراد به ولا بمكة كما قال تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾<sup>(٤)</sup> يعني ولا الذين ظلموا.

---

وعنه: المنع مطلقا إلا أداء ركعتي الطواف فيحوز فعلها في أوقات النهي، وهذا هو المشهور من المذهب.

انظر: المحرر في الفقه ٨٦/١، المغني ٥١٧/٢، ٥٣٥، المبدع ٣٧/٢، الإنصاف ٢٠٥/٢، الإقناع ٢٤٢/١-٢٤٣.

(١) انظر: المبسوط ١٥١/١، المبدع ٣٧/٢.

(٢) انظر: المغني ٥٣٥/٢، الشرح الكبير ٢٦٢/٤.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٠٨/٦، و الدارقطني في سننه ٤٢٥/١، وابن خزيمة في صحيحه ٢٢٦/٤، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٤٧/٢.

والحديث في إسناده عبد الله بن المؤمل ضعيف الحديث كما في تقريب التهذيب ٥٣٩/١، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٠٠/١: "لم يسمع مجاهد من أبي ذر، وبه قال جمع من المحدثين كأبي حاتم الرازي وابن عبد البر والبيهقي والمنذري. وغير واحد.

وضعف الحديث النووي في المجموع ٧٨/٤، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ١٠٠٦/٢.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٥٠.

قلنا: قد قال الزجاج<sup>(١)</sup>: المراد بإلا هاهنا الواو، ومعناه: ولا الذين ظلموا،

فلم يصح ما ذكروه.

وأيضا روى جبير بن معطم<sup>(٢)</sup> عن النبي -ﷺ- قال: (يا بني عبد مناف من

ولي منكم شيئا من أمر المسلمين فلا يمنع أحدا طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة من ليل أو نهار)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري الزجاج البغدادي، إمام النحو في زمانه، صنف التأليف الجملة، منها: (معاني القرآن) و(العروض) و(كتاب النوادر) و(كتاب الاشتقاق)، وكتاب (الفرس) وكتاب (الإنسان وعروضه)، وكان من أهل الفضل حسن المظهر، كان يخلط الزجاج، فاشتبه النحو فلزم الميرد ليعلمه، فأصبح إمام عصره في النحو، روى عنه علي بن عبد الله بن المغيرة، وأبو علي الفارسي وآخرون، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٧٠-١٧١، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٦٠، شذرات الذهب ٢/٢٥٩-٢٦٠.

(٢) هو: جبير بن مطعم بن عدي بن عبدمناف بن قصي أبو محمد، القرشي النوفلي، من الطلقاء الذين حسن إسلامهم، وقد قدم المدينة في فداء أسارى بدر، وهو مشرك، ثم أسلم بعد ذلك قبل عام خيبر، وقيل يوم الفتح، حدث عن النبي -ﷺ-، وروى عنه: ابنه محمد ونافع وسعيد وجبير وآخرون، توفي بالمدينة سنة تسع وخمسين.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣/٩٥، الإصابة ١/٥٧٠، شذرات الذهب ١/٦٤.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٥/٣٥، وأبو داود في سننه كتاب المناسك، باب: الطواف بعد العصر ٢/٤٤٩، و الترمذي في سننه، كتاب الحج، باب: ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف ٣/٢٢٠، و النسائي في سننه، كتاب المواقيت، باب: إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة ١/٢٨٤، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت ١/٣٩٨، وابن خزيمة في صحيحه ٤/٢٢٦، و الحاكم في المستدرک ١/٤٤٨، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٤٧.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ٣/٢٢٠: "حديث حسن صحيح"، وقال الحاكم في المستدرک ١/٤٤٨: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وقال البغوي =

وروى الدارقطني هذا الحديث<sup>(١)</sup> وزاد فيه: (فإنه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا عند هذا البيت)<sup>(٢)</sup>.

ومن المعنى: أن الطواف غير مكروه في هذه الأوقات، فكذلك الصلاة، والطواف صلاة<sup>(٣)</sup>.

ولهذا قال -ﷺ-: (الطواف صلاة إلا أن الله تعالى أحل فيه الكلام)<sup>(٤)</sup>.  
فأما الجواب عن احتجاجهم بأخبار النهي، فهو أنها عامة، فتخص بهذه

---

في شرح السنة ٣/٣٣١: "حديث حسن صحيح". وصححه النووي في خلاصة الأحكام ١/٢٧٢، والألباني في الإرواء ٢/٢٣٩.

(١) نهاية ل ٦٩ ج.

(٢) سنن الدارقطني ١/٤٢٦.

وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ٢/١٠٠٨: "فيه رجاء بن الحارث أبو سعيد المكي، ضعفه يحيى بن معين"، وانظر: الجرح والتعديل ٣/٥٠١، التلخيص الحبير ١/٢٠١، التعليق المغني ١/٤٢٦.

(٣) انظر: المذهب ٤/١٧٧.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الحج، باب: ما جاء في الكلام في الطواف ٣/٢٩٣، والدارمي في سننه ٢/٤٤، والدارقطني في سننه ١/٤٥٩، والحاكم في المستدرک ٢/٢٦٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٥/١٤١.

واختلف في رفعه ووقفه، ورجح الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح والمنذري والنووي كما في التلخيص الحبير ١/١٣٨: وتعقبهم ابن حجر وقال: "في إطلاق ذلك نظر، فإن عطاء بن السائب صدوق، وإذا روي عنه الحديث مرفوعاً تارة، وموقوفاً أخرى، فالحكم عند هؤلاء الجماعة للرفع...".

وصحح إسناده المرفوع الحاكم في المستدرک ٢/٢٦٧، والألباني في إرواء الغلیل ١/١٥٨.

الأخبار<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: كل صلاة لم تجز في غير مكة لم تجز في مكة، أصل ذلك الصلاة بغير طهارة، فهو أن هذا<sup>(٢)</sup> مخالف للسنة، على أنه لا يجوز اعتبار مكة بغيرها؛ لأن مكة قد تأكد حكمها بالطواف وغيره<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٧٤.

(٢) نهاية ل ٣٢ ب.

(٣) كشرف البقعة، وزيادة فضيلة الصلاة فلا يحرم فيها عن استكثار الفضيلة، لأنه قد لا يمكنه أن

يأتيها في كل وقت لبعد الشقة، وكثرة المشقة.

انظر: التهذيب ٢/٢٢٢، فتح العزيز ٣/١٢٥.

**فصل:** يجوز أن يتنفل عند الزوال يوم الجمعة دون سائر الأيام، ووقت الزوال دون سائر الأوقات<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز كسائر الأيام وسائر الأوقات<sup>(٢)</sup>.

واحتج بأن كل صلاة لم يجز فعلها في غير يوم الجمعة لم يجز فعلها في يوم الجمعة، أصل ذلك الصلاة من غير طهارة<sup>(٣)</sup>.

ودليلنا: ما روى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٦٨/١.

وهو الصحيح من المذهب.

وفي وجه: أنه تباح الصلاة بلا كراهة في جميع الوقت يوم الجمعة.

انظر: التلخيص ص ١٧١، المقنع في الفقه ص ١٧٠، التنبيه ص ٣٣، الوجيز ٣٥/١، روضة الطالبين ٣٠٤/١، مغني المحتاج ١٢٨/١.

وقال مالك في المدونة الكبرى ١٠٧/١: لا أكره الصلاة نصف النهار إذا استوت الشمس في وسط السماء لا في يوم الجمعة ولا في غير ذلك"، وهذا هو المشهور من مذهب أصحابه.

انظر: الكافي لابن عبد البر ١٩٥/١، عقد الجواهر الثمينة ١١٢/١، بداية المجتهد ١٠٢/١.

(٢) انظر: الأصل ١٥٠/١، الموطأ برواية محمد بن الحسن ص ٧٧.

وهو المذهب عند أصحاب أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف: يجوز أن يصلي التطوع وقت الزوال يوم الجمعة.

انظر: المبسوط ١٥١/١، مختصر القدوري ص ٣٢، تحفة الفقهاء ١٠٥/١، البحر الرائق ٢٦٣/١، الفتاوى الهندية ٥٢/١.

ومذهب الحنابلة عدم جواز التنفل وقت الزوال يوم الجمعة وغيرها.

وفي وجه: جواز ذلك يوم الجمعة خاصة.

انظر: الفروع ٥٧٢/١، المبدع ٣٥/٢، الإنصاف ٢٠٢/٢.

(٣) انظر: المبسوط ١٥١/١، المغني ٥٣٦/٢، الشرح الكبير ٢٦٢/٤.

صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة<sup>(١)</sup> فاستثنى الجمعة، وهذا نص.

والمعنى: أنه شرع البكور إلى الجامع، وشرع الجلوس في الصف الأول، فلو قلنا: إنهم يراعون الزوال أدى ذلك إلى مشقة عظيمة، وأن يتخطوا رقاب الناس. وأيضا فرعا غلبهم النوم [فيصلون]<sup>(٢)</sup> ليزول، وفي منعهم عن ذلك مشقة<sup>(٣)</sup>. فأما الجواب عن قياسه فهو إنه مخالف للسنة التي ذكرناها.

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦٥٢/٢.

وجاء في مسند الشافعي ١٣٩/١ هذا الحديث عن أبي هريرة، وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى، وإسحاق بن أبي فروة وكلاهما متروك الحديث.

انظر: تقريب التهذيب ٦٥/١، ٨٣.

وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار ٤٣٨/٣: "رواية أبي هريرة وأبي سعيد في إسنادهما من لا يحتج به..".

وضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ٢٧٣/١ وقال: "كل طريقه ضعيف".

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢٧٤/٢، البيان ٣٥٨/٢، المجموع ١٧٦/٤.

وهذا المعنى هو المعتمد في المسألة، وقد جاء في صحيح البخاري ٤٧٠/٢ عن سلمان الفارسي -رضي الله عنه- قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام، إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى).



فرع: إذا لم يحضر الجمعة فهل يجوز له التنفل وقت الزوال أو لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه يجوز لعموم الخبر<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه لا يجوز، وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>، لأن المعنى الذي لأجله جوزنا ذلك معدوم إذا لم يحضر الجمعة<sup>(٣)</sup>.

فرع: إذا دخل المسجد لسبب فقد ذكرنا أنه يصلي ركعتين في جميع ٩٦/١

الأوقات<sup>(٤)</sup>، فأما إذا دخل لغير غرض فهل يصلي التحية أم لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه لا يصلي<sup>(٥)</sup>، لأننا لو جوزنا له ذلك أدى إلى أن يتسبب إلى

الصلاة في الوقت المنهي عنه<sup>(٦)</sup>، وقد قال -ﷺ-: (لا يتحرى أحدكم الصلاة عند

---

(١) وهو الأصح، صححه الغزالي في الوحي ٣٥/١، والبغوي في التهذيب ٢١٩/٢، والنووي في المجموع ١٧٦/٤، والشرييني في مغني المحتاج ١٢٨/١.

(٢) وصححه جماعة من الأصحاب.

انظر: حلية العلماء ٢٢٠/١، روضة الطالبين ٣٠٤/١، مغني المحتاج ١٢٨/١.

وفي وجه: يباح لمن حضرها وغلبه النعاس.

وفي وجه آخر: يباح لمن حضرها وغلبه النعاس وكان قد بكر إليها.

انظر: فتح العزيز ١٢٢/٣، المجموع ١٧٦/٤.

(٣) وهو وجود المشقة عليهم من مراعاة الشمس، وتبكيرهم إلى الجمعة مما يؤدي إلى غلبة النوم

عليهم، فيحتاجون إلى طرد النعاس بالتنفل.

انظر: البيان ٣٥٩/٢، فتح العزيز ١٢١/٣.

(٤) وقد قرر المؤلف ذلك في ص ١٠٩٥ من رسالتنا.

(٥) وهو أصح الوجهين.

انظر: فتح العزيز ١١١/٣، روضة الطالبين ٣٠٣/١، التحقيق ص ٢٥٥.

(٦) انظر: المهذب ١٦٨/٤، البيان ٣٥٦/٢.

وهذا كما لو قصد فعل الصلاة في أوقات النهي.

## طلوع الشمس ولا غروبها<sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني: أنه يجوز<sup>(٢)</sup>، لأن سببها دخول المسجد ، وقد وجد<sup>(٣)</sup>.

فرع: إذا كانت صلاة ورد وراتب في وقت يواظب عليها كصلاة الضحى

ونحوها ، فنام عنها أو نسيها، ثم ذكرها في وقت النهي ، فإنه يقضيها قولاً واحداً<sup>(٤)</sup>، اقتداء برسول الله ﷺ -<sup>(٥)</sup> -<sup>(٦)</sup>.

فأما المداومة على القضاء في هذا الوقت مثل مداومة النبي صلى الله عليه

وسلم لأنه عليه السلام كان إذا نسي بعض نوافله ، ثم ذكرها قضاها وأدام

فعلها في وقت القضاء<sup>(٧)</sup> فهل يداوم غيره ؟ فيه وجهان:

---

انظر: التهذيب ٢/٢١٨.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مراقب الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ٧٣/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ١/٥٦٨.

(٢) انظر: حلية العلماء ١/٢١٩، التهذيب ٢/٢١٨.

واختاره الإمام الغزالي في الوسيط ٢/٥٦٠ والشريفي في مغني المحتاج ١/١٣٠.

(٣) انظر: المهذب ٤/١٦٨، فتح العزيز ٣/١١٠.

وقد حكى وجه عن أبي عبد الله الزيري بكرهه تحية المسجد في هذه الأوقات من غير تفصيل - لحاجة أو غيرها- واتفق محققو المذهب على أنه غلط.

انظر: البيان ٢/٣٥٦، المجموع ٤/١٧٠.

(٤) انظر: التعليقة ٢/٩٦٦، فتح العزيز ٣/١٠٩، المجموع ٤/١٧١.

(٥) ولو جرد سبب مباح للصلاة في هذه الأوقات وهو القضاء.

انظر: المصادر السابقة.

(٦) نهاية ل ٧٠ ج.

(٧) كما في حديث عائشة في صحيح مسلم ١/٥٧١: أنه ﷺ - لما صلى الركعتين بعد العصر

أحدهما: أنه يداوم<sup>(١)</sup> اقتداء برسول الله -ﷺ-.

والثاني: أنه لا يداوم<sup>(٢)</sup>، لأنه إنما يصلي في ذلك الوقت صلاة لها سبب وليس لتكرارها سبب<sup>(٣)</sup>، ويفارق مداومة النبي صلى الله عليه وسلم لأنه محمول على أنه كان قد ألزم نفسه متى فاتته نافلة راتبة فذكرها في وقت قضاها فيه، وألزم نفسه أن يقضيها أبداً في ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>. والله أعلم بالصواب.

=

أثبتهما، وكان إذا صلى صلاة أثبتها).

(١) انظر: البيان ٣٥٦/٢، روضة الطالبين ٣٠٤/١.

(٢) وهو أصبح الوجهين في المذهب.

انظر: فتح العزيز ١٣٣/٣، المجموع ١٧١/٤.

(٣) فإذا جوزنا له ذلك، صارت صلاة بغير سبب.

انظر: البيان ٣٥٧/٢.

(٤) وهذا من خصائصه -ﷺ-، ويبقى من سواه داخلا في عموم الأخبار الناهية عن الصلاة في تلك الأوقات.

انظر: التعليقة ٩٦٦/٢، التهذيب ٢١٨/٢، فتح العزيز ١٣٣/٣، المجموع ١٧١/٤.

**فصل: إذا طلعت عليه الشمس في صلاة الصبح، تممها وكان تمامها أداء على الصحيح من المذهب<sup>(١)</sup>.**

وقال أبو حنيفة: تبطل الصلاة بطلوع الشمس<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصره بأخبار النهي، والنهي يدل على فساد المنهي عنه<sup>(٣)</sup>.  
قالوا: ولأننا نبي هذا على أن القضاء لا يصح في هذه الحالة، وإذا لم يصح القضاء بطلت الصلاة<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ولأنها عبادة يدخل وقتها بطلوع الفجر، فجاز أن يخرج منها بخروج وقتها، أصل ذلك الصوم، فإنه إذا خرج وقته وهو غروب الشمس خرج منه.

---

(١) وهو المنصوص في الأم ١٥٦/١، بشرط أن يدرك ركعة بسجودها قبل أن تطلع عليه الشمس.

وهذا هو الصحيح من المذهب باتفاق الأصحاب.

وفي وجه: أن الجميع قضاء حكاة الخراسانيون.

وفي وجه ثالث: أن ما وقع في الوقت فهو أداء، وما بعده قضاء، وهو قول أبي إسحاق المروزي.

انظر: البيان ٤٥/٢، فتح العزيز ٤١/٣، المجموع ٦٢/٣-٦٣، مغني المحتاج ١٢٦/١، نهاية المحتاج ٣٧٨/١.

وبالصحيح من مذهب الشافعية قالت المالكية والحنابلة.

انظر: الإشراف ٧٢/١، مواهب الجليل ٤٨/١، المغني ٥١٦/٢، الشرح الكبير ٢٤٦/٤.

(٢) وهو الصحيح من مذهب الحنفية.

وروي عن أبي يوسف: أن الفجر لا يفسد بطلوع الشمس، ولكن يصير حتى إذا ارتفعت الشمس أتم صلاته.

انظر: الأصل ١٥٣/١-١٥٤، المبسوط ١٥٢/١، بدائع الصنائع ٣٢٩/١.

(٣) وهذه قاعدة أصولية معروفة، وسيأتي بسط الخلاف فيها.

(٤) وتوضيحه: أن قضاء الفوائت لا يجوز عند الحنفية في أوقات النهي لأجل الوقت، ومنها وقت طلوع الفجر، وعليه تبطل الصلاة في هذا الوقت.

انظر: المبسوط ١٥٢/١، تحفة الفقهاء ١٠٦/١.

ودليلنا ما روى عزرة بن تميم<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا صلى أحدكم ركعة من صلاة الصبح، ثم طلعت عليه الشمس فليصل إليها أخرى)<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله<sup>(٣)</sup>.  
ومن القياس: أنها صلاة مؤقتة فرجب أن لا تبطل بخروج وقتها أصل ذلك سائر الصلوات<sup>(٤)</sup>.

قالوا: هذا يبطل بصلاة الجمعة، فإنها صلاة مؤقتة، وتبطل بخروج وقتها<sup>(٥)</sup>.  
الجواب: أن الجمعة عندنا لا تبطل بخروج وقتها بل تتم ظهراً أربعاً<sup>(٦)</sup>، كما

---

(١) هو عزرة بن تميم، روى عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، وحدث عنه: قتادة وخالد الحذاء، وصفه الذهبي في الكاشف ٢٠/٢ فقال: "فيه لين"، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ٦٧٢/١: "مقبول".  
انظر: تهذيب الكمال ٤٨/٢٠، الجرح والتعديل ٢١/٧، تهذيب التهذيب ١٢٣/٤.  
(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٨٢/١.

(٣) المصدر السابق، وصحح إسنادهما شمس الحق العظيم آبادي في التعليق المغني ٣٨٢/١.  
قلت: ويغني عنه ما في صحيح البخاري ٧١/٢ وصحيح مسلم ٤٢٥/١ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أدرك من العصر ركعة قبل أن يغرب الشمس فقد أدرك العصر، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح).  
وفي رواية -للبخاري ٧٢/٢ ومسلم ٤٢٤/١-: في صحيحيهما عنه: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة).

فقد جعله -رضي الله عنه- مدركا ومصليا.

انظر: الحاوي الكبير ٣٣/٢.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٣٣/٢، الإشراف ٧٢/١.

(٥) انظر: المبسوط ١٥٣/١.

(٦) إذا خرج وقت الجمعة قبل السلام منها فاتت الجمعة بلا خلاف في المذهب، وفي حكم هذه الصلاة طريقان:

أن المسافر إذا اتصل بالحضر وهو في أثناء الصلاة، فإنها لا تبطل بل يكملها<sup>(١)</sup>.  
قياس آخر: وهو أنها صلاة مؤقتة فوجب أن لا تبطل بدخول وقت المنهي  
عنه، أصل ذلك صلاة العصر، فإنه إذا كان في صلاة العصر فاصفرت الشمس لا  
تبطل الصلاة<sup>(٢)</sup>.

قياس آخر: وهو أنها صلاة يجب قضاؤها بعد خروج وقتها، فوجب أن لا  
تبطل بخروج وقتها أصل ذلك سائر الصلوات.  
قالوا: المعنى في سائر الصلوات أنها تقضى عقيب فواتها وليس كذلك في  
مسألتنا، فإنها لا تقضى عقيب فواتها<sup>(٣)</sup>.

قلنا: لا نسلم؛ بل تقضى عقيب فواتها فهي كسائر الصلوات.  
فأما الجواب عن احتجاجهم بأخبار النهي وقولهم: إن النهي يدل على  
فساد المنهي عنه، فهو من ثلاثة أوجه:

- 
- أصحهما: وبه قطع المصنف يجب إتمامها ظهراً ويجزئه.  
والثاني: فيه قولان، المنصوص يتمها ظهراً، والثاني: لا يجوز إتمامها ظهراً، وتنقلب نفلاً، وهو مخرج.  
انظر: حلية العلماء ١/٢٦١-٢٦٢، المجموع ٤/٥١٠، روضة الطالبين ١/٥٠٨.  
(١) انظر: المهذب ٤/٥٠٩، فتح العزيز ٤/٤٦٨.  
إذ من شروط القصر للمسافر عند الشافعية أن يكون مسافراً من أول الصلاة إلى آخرها.  
انظر: المصادر السابقة، مغني المحتاج ١/٢٧١، شرح مختصر الحضرمي ٢/٥٠.  
(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣، الإشراف ١/٧٢، فتح العزيز ٤/٤٣.  
والحنفية يرون أنه لو غرت الشمس وهو في الصلاة أنه يتمها بالاتفاق.  
انظر: المبسوط ١/١٥٢.  
(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٣٢٩.

أحدها: أن من أصحابنا من قال: النهي لا يدل على فساد المنهي عنه<sup>(١)</sup>

(٢)

والثاني: أن تلك الأخبار عامة، وخبرنا يخصها.

والثالث: أنا نجتمع بين الأخبار فنحمل أخبار النهي على غير مسألتنا<sup>(٣)</sup>،  
والجمع بين الأخبار أولى من إسقاط بعضها.

وأما الجواب عن قولهم: إنا نبني هذا على أن القضاء لا يصح، فهو أنا قد  
بيننا أن القضاء يصح في ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إنها عبادة يدخل وقتها بطلوع الفجر، فجاز أن  
يخرج منها بخروج وقتها أصل ذلك الصوم، فهو من وجهين:  
أحدهما: أنا نقلب فنقول: فوجب أن لا تبطل بخروج وقتها، أصل ذلك  
الصوم<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ويحتاج الفساد إلى دليل غير النهي، وهذا اختيار القفال الشاشي وأبي جعفر السمناني والغزالي  
من أصحابنا. وحكاه الآمدي وغيره عن أكثر الأصوليين المحققين.  
وزهب جمهور أصحاب الشافعي إلى أن النهي يدل على فساد المنهي عنه مطلقا، سواء كان النهي  
عبادة أو معاملة، وهذا كله إذا كان النهي عن الشيء بعينه، أما إن كان لغيره ففيه مذاهب ليس هذا  
مكان بسطها.

وانظر: المستصفى ص ٢٢١، الإحكام في أصول الأحكام ١٨٨/٢، البحر المحیط ٤٤٢/٢-٤٤٣، نهاية  
المحتاج ٢٩٥/٢.

(٢) نهاية ل ٧١ ج.

(٣) كالصلوات النافلة من غير سبب.

(٤) وانظر هذا في مسألة جواز قضاء الفوائت في أوقات النهي من هذه الرسالة ص ١١٠٤.

(٥) فكما أن الصوم لا يبطل بخروج وقت ما لم يأت بمفطر، فالصلاة أيضا لا تبطل بخروج وقتها  
عند طلوع الشمس ما لم يأت بما ينقضها.

والثاني: أن الصوم يجوز أن يدخل فيه بغير فعله ليس كذلك في مسألتنا، فإنه لا يدخل في الصلاة بغير فعله ، فيجب أن لا يخرج منها بغير فعله.



## باب صلاة التطوع<sup>(١)</sup>:

قال الشافعي - رحمه الله -: التطوع وجهان:

أحدهما: صلاة جماعة مؤكدة ، ولا أجيز تركها لمن قدر عليها إلى آخر الفصل<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال ، وجملته أن صلاة التطوع على ضربين:

ضرب سنّ له الجماعة.

وضرب لم يسنّ له الجماعة.

فأما الذي سنّ له الجماعة فصلاة العيدين وصلاة الخسوفين<sup>(٣)</sup>، والجنّازة، والتراويح<sup>(٤)</sup>، وصلاة الاستسقاء.

---

(١) التطوع: يقال: تطوع بالشيء تبرع به، وهي تكلف الطاعة، والتبرع بما لا يلزم من الخير.

انظر: مختار الصحاح (ترتيبه) ص ٤٨٧، لسان العرب ٢٤٣/٨، القاموس المحيط ٧٨/٣.

واختلف الأصحاب في حد التطوع والنافلة والسنة على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تطوع الصلاة ما لم يرد فيه نقل بخصوصيته، بل يفعله الإنسان ابتداءً، والذاهبون إلى هذا قالوا: ما عدا الفرائض ثلاثة أقسام: (سنن) وهي التي واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم، (ومستحبات) وهي التي فعلها أحياناً ولم يواظب عليها، (وتطوعات) وهي التي ذكرنا.

والوجه الثاني: أن التطوع والنفل لفظان مترادفان معناهما واحد وهما ما سوى الفرائض.

والوجه الثالث: أن التطوع والسنة والنفل والمندوب والمرغب فيه والمستحب ألفاظ مترادفة وهي ما سوى الواجبات.

انظر: فتح العزيز ٢١٠-٢١١، المجموع ٢/٤.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ٢٤.

(٣) نهاية ل ٣٣ ب.

(٤) وهو أصح الوجهين في المذهب.

انظر: فتح العزيز ٢٥٦/٤، روضة الطالبين ٤٣٤/١، مغني المحتاج ٢٢٦/١.

والذي لم يسنّ له الجماعة الوتر ، وركعتا الفجر، وسائر النوافل.  
والذي سنّت له الجماعة أكدّ مما لم يسنّ له الجماعة لثلاثة معاني:  
أحدها: أنه شبه بالفرائض في الجماعة، وما شبه بالفرائض أولى<sup>(١)</sup>.  
والثاني: أن الجمعة لما فرضت لها الجماعة كانت أفضل مما سنّ له الجماعة،  
وكذلك ما سنّ له الجماعة أفضل مما لم يسنّ له<sup>(٢)</sup>.

والثالث: أن ما سنّ له الجماعة من الفرض فعله في الجماعة أفضل من  
الانفراد كذلك / وجب أن يكون ما سنّ له الجماعة من النفل أكدّ مما لم يسنّ له ٩٧/أ  
الجماعة<sup>(٣)</sup>، إذا ثبت هذا فإن أكدّ ما سنّ له الجماعة صلاة العيدين، لأن لها وقتين  
كصلاة الفرض، وغيرها لا وقت لها معين<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً فإن صلاة العيد تختلف في وجوبها<sup>(٥)</sup>، وما اختلف في وجوبه فهو  
أكدّ مما أجمع على أنه غير واجب<sup>(٦)</sup>، ثم صلاة خسوف الشمس والقمر<sup>(٧)</sup>، لأنها  
تفعل لغير طلب شيء، وصلاة الاستسقاء لطلب الغيث<sup>(٨)</sup>، ولأن النبي صلى الله

---

(١) انظر: المذهب ٤/٤، البيان ٢/٢٦١، فتح العزيز ٤/٢٥٥.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٨٢.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٨٢، مغني المحتاج ١/٢٢٥.

(٤) انظر: المذهب ٤/٤، فتح العزيز ٤/٢٥٥.

(٥) والمذهب عند جماهير الأصحاب هو عدم وجوبها.

وقال أبو سعيد الاصطخري: إنها واجبة على الكفاية.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٤٨٢، حلية العلماء ١/٢٧٣، التنبيه ص ٤١، روضة الطالبين ١/٥٧٧.

(٦) انظر: البيان ٢/٢٦١، المجموع ٤/٥.

(٧) ولا خلاف في المذهب: أن صلاة الخسوفين أفضل من صلاة الاستسقاء.

انظر: المجموع ٤/٦.

(٨) فصلاة الخسوفين عبادة محضة، وصلاة الاستسقاء لطلب الغيث والرزق.

عليه وسلم لم يترك صلاة الخسوفين ، وقد ترك الصلاة في الاستسقاء ودعا من غير صلاة<sup>(١)</sup>.

ثم صلاة التراويح، لأنها تفعل لغير طلب حاجة.

ثم صلاة الجنازة.

ثم صلاة الاستسقاء<sup>(٢)</sup>.

وأما الذي لم يسن له الجماعة فهل الوتر أكد أو ركعتا الفجر؟ فيه قولان،

قال في القديم: ركعتا الفجر أكد<sup>(٣)</sup>، وقال في الجديد: الوتر أكد<sup>(٤)</sup>.

فإذا قلنا بقوله القديم فوجهه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup> أنه

=

انظر: البيان ٢/٢٦٢، المجموع ٤/٦.

(١) انظر: البيان ٢/٢٦١، فتح العزيز ٤/٢٥٦.

وذكر المؤلف جملة من هذه الأحكام في بابها.

(٢) وفيه وجه لبعض الأصحاب أن هذه التطوعات جميعها في الفضل سواء، وليس بعضها أو أكد من بعض.

والمذهب ما سار عليه المؤلف من أكديتها بعضها على بعض.

انظر مختصر المزني ص ٢٤، الحاوي الكبير ٢/٢٨٢، روضة الطالبين ١/٤٣٤.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٨٣، المذهب ٤/٢٥، حلية العلماء ١/١٩٨.

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٦٠.

وهو الصحيح من المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧١، التنبيه ص ٣٠، التهذيب ٢/٢٢٤، روضة الطالبين ١/٤٣٦، التحقيق ص ٢٢٧.

وحكى صاحب البيان ٢/٢٧٤ والرافعي في فتح العزيز ٤/٢٦١ وجهها أنهما سواء في الفضيلة.

(٥) نهاية ل ٧٢ ج.

قال: (صلوهما وإن طردتكم الخيل)<sup>(١)</sup>.

وقال -ﷺ-: (إن فيهما رغب الدهر)<sup>(٢)</sup>.

ولأنه -ﷺ- لم يصلها قط راكباً، وقد صلى الوتر راكباً<sup>(٣)</sup>.

ومن المعنى: أنها مقدرة بركعتين، والوتر غير مقدر، لأنه مخير من واحدة إلى إحدى عشرة<sup>(٤)</sup>.

فإذا قلنا بقوله الجديد: فوجهه قوله تعالى: ﴿ومن الليل فتهجد به نافلة لك﴾<sup>(٥)</sup> قيل في التفسير: أراد به الوتر<sup>(٦)</sup> ولم يذكر ركعتي الفجر. وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله أمدكم بصلاة هي

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: في تخفيفهما ٤٦/٢، وأحمد في المسند ١٢٣/٣. والحديث قال عنه النووي في خلاصة الأحكام ٥٣٣/١: "في إسناده رجل مختلف في توثيقه". قلت: وهو ابن سيلان، اختلف في اسمه فقيل: جابر وقيل عبد ربه، وقال عنه الذهبي: "لا يعرف". وقال ابن حجر في تقريب التهذيب ١٥٢/١: "مقبول" أي عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث. وعليه ضعف إسناده هذا الحديث الشيخ الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٢٣، والأرنؤوط في تحقيق المسند ١٤٤/١٥.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ. ويغني عنه ما في صحيح مسلم ٥٠١/١ عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها)، وفي رواية له عنها: (أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن على شيء من النوافل، أشد معاهدة منه، على ركعتين قبل الصبح).

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢٨٣/٢. وقد جاء في صحيح البخاري ٦١٩/٢-٦٢٠ وغيره عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على بعيره، وفي رواية له: (ويوتر على راحلته).

(٤) انظر: المهذب ٢٥/٤، البيان ٢٧٣/٢.

(٥) سورة الإسراء، الآية ٧٩.

(٦) البيان ٢٧٤/٢.

خير لكم من حمر النعم، ألا وهي الوتر<sup>(١)</sup>.

وعنه -ﷺ- أنه قال: (إن الله وتر يحب الوتر)<sup>(٢)</sup>.

وقال -ﷺ-: (من لم يوتر فليس منا)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: استحباب الوتر ١٢٨/٢، و الترمذي في سننه كتاب الصلاة، باب: ما جاء في فضل الوتر ٣١٤/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر ٣٦٩/١، و الدارقطني في سننه ٣٠/٢، و الحاكم في المستدرك ٣٠٦/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٥٩/٢.

قال الترمذي في سننه ٣١٥/٢: "هذا حديث غريب"، ونقل البيهقي في السنن الكبرى ٦٥٩/٢، والمنذري في مختصر سنن أبي داود ١٢٢/٢ عن البخاري قال: "لا يعرف لإسناده-يعني هذا الحديث- سماع بعضهم من بعض"، وذكر ابن حجر في التلخيص الحبير ١٧/٢ عن ابن حبان أنه قال: "إسناد منقطع، ومتن باطل".

وضعفه النووي في خلاصة الأحكام ٥٥٠/١.

والحديث صححه الحاكم في المستدرك ٣٠٦/١ وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وحسنه البغوي في مصابيح السنة ٤٤٣/١، والألباني.

وللحديث شواهد كثيرة تقوي القول بصحة الحديث، وقد خرجها الزيلعي في نصب الراية ١٠٩/٢ وما بعدها، وابن حجر في التلخيص الحبير ١٧/٢.

(٢) هذا الجزء من الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الدعوات، باب: لله مائة اسم غير واحدة ٢٥٦/١١، و مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها ٢٠٦٢/٤، وسيدكر المؤلف هذا الحديث بلفظ آخر سيأتي تخريجه إن شاء الله.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤٩٠/٦، و أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: فيمن لم يوتر ١٢٩/٢، و الحاكم في المستدرك ٣٠٥/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٦٠/٢.

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرك ٣٠٦/١: "حديث صحيح"، وتعقبه الذهبي في تلخيصه بأن أبا المنيب عبيد الله العتكي قال عنه البخاري عنده منكير".

وللحديث شاهد عند أحمد في المسند ١٩٠/٣ ولكنه منقطع، قال أحمد: لم يسمع معاوية بن قرة من أبي هريرة شيئاً ولا لقيه، وفيه أيضاً الخليل بن مرة ضعفه يحيى والنسائي، وقال البخاري: "منكر

=

ومن المعنى أنها مختلف في وجوبها، لأن أبا حنيفة قال: هي واجبة<sup>(١)</sup>، ولا خلاف أن ركعتي الفجر مستحبة<sup>(٢)</sup>.

فإذا قلنا: ركعتا الفجر أكد فإنه الذي يليها الوتر ثم سائر النوافل.  
وإذا قلنا: الوتر أكد، فالمذهب أنه يليه ركعتا الفجر<sup>(٣)</sup>، ومن أصحابنا من قال: يليه صلاة التهجد، ثم ركعتا الفجر<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

الحديث".

انظر: نصب الراية ١١٣/٢، التلخيص الحبير ٢١/٢.

وعليه فالحديث سنده ضعيف، وقد ضعفه النووي في خلاصة الأحكام، وقال ابن حجر في الدراية

١٨٩/١: "إسناده ضعيف"، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٤١.

(١) وسيأتي بحثه قريبا إن شاء الله عند كلام المؤلف على مسألة حكم الوتر.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٨٣-٢٨٤، فتح العزيز ٤/٢٦١.

(٣) وبه قطع جمهور الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٨٦، البيان ٢/٢٧٤، المجموع ٤/٢٦.

(٤) وحكاها الرافعي في فتح العزيز ٤/٢٦١ عن أبي إسحاق المروزي، وقواه النووي في روضة

الطالبين ١/٤٣٦، مستدلا بما جاء في صحيح مسلم ٢/٨٢١ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال: (أفضل الصلاة بعد الصلاة المكتوبة؛ الصلاة في جوف الليل) وفي الرواية الأخرى

له (أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل).

مسألة: قال الشافعي : وإن فاتته الوتر حتى يصلي الصبح لم يقض، وإن فاتته ركعتا الفجر حتى يصلي الظهر لم يقض<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال ، الصلوات على ثلاثة أضرب:  
صلاة تؤدي وتقضى وهي الفرض.  
وصلاة تؤدي ولا تقضى وهي صلاة الخوف والاستسقاء، فإنهما إذا لم يفعلا حتى تجلت الشمس وجاء المطر لم يقضيا<sup>(٢)</sup>.  
وصلاة تؤدي وهل تقضى أم لا؟ على قولين؛ وهي النوافل الراتبة مثل الوتر وركعتي الفجر وما أشبههما، فإذا فاتته هل يقضيها أم لا؟  
قال في القديم: لا يقضى<sup>(٣)</sup>.  
وبه قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٤.

(٢) وهو المذهب، إذ هما نوافل غير مؤقّنة، وإنما تفعل لعارض، فإذا فات لم تقض.  
انظر: المجموع ٤١/٤.

(٣) انظر: مختصر المزني ص ٢٤، الحاوي الكبير ٢/٢٨٧، حلية العلماء ١/٢١٠.

(٤) وهو المذهب عند أصحابه في جميع النوافل الراتبة سوى سنة صلاة الفجر، إذا فاتت مع الفريضة فإنها تقضى معها بلا خلاف بين الحنفية.

وإن فاتت سنة صلاة الفجر بدون الفرض، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا تقضى، وقال محمد: تقضى بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال ثم تسقط، وهو الصحيح.

تنبيه: الوتر عند الحنفية واجب، كما سيأتي، وتقضى إن فات بلا خلاف.

انظر: الأصل ١/١٦٦، مختصر المزني ص ٢٧٣، ٢٨٤، تحفة الفقهاء ١/١٩٦، تبيين الحقائق ١/١٨٣، الفتاوى الهندية ١/١١٢، الاختيار لتعليل المختار ١/٦٥.

وقال مالك: لا تقضى النوافل الراتبة إن فات، إلا سنة صلاة الفجر إن شاء قضاها بعد طلوع الشمس، وهذا هو المشهور من المذهب عند المالكية، وفي قول: أنها أيضا لا تقضى.

وقال في الجديد: يقضى وهو الصحيح واختاره المزني<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة: بأن أكد النوافل ما سنّ له الجماعة، ثم ثبت أن صلاة الخسوف والاستسقاء لا تقضى بعد فواتها، فكذلك غيرها، ويكون أولى<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأنه إذا نسي التعوذ والتشهد الأول في هذه المواضع لم يقض، فكذلك في مسألتنا مثله.

ودليلنا: ما روت أم سلمة قالت: (دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العصر فصلى ركعتين، فقلت: ما هاتان الركعتان؟ يا رسول

---

انظر: المدونة الكبرى ١/١٢٦، التفريع ١/٢٦٨، عقد الجواهر الثمينة ١/١٨٧، الكافي لابن عبد البر ١/٢٥٩، جواهر الإكليل ١/١٠٥، مواهب الجليل ٢/٧٩. (١) في مختصره ص ٢٤.

وهو الصحيح من المذهب عند جماهير الأصحاب.

وفي قول ثالث: ما استقل كالعيد والضحيّ قضى، وما لا يستقل كالرواتب فلا يقضى.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٢، التنبيه ص ٣٠، التهذيب ٢/٢٤٠، الوجيز ١/٥٤، فتح العزيز ٤/٢٧٧، روضة الطالبين ١/٤٣٩-٤٤٠، مغني المحتاج ١/٢٢٤.

وقال أحمد في رواية عنه: يسن قضاء النوافل الراتبة إن فاته شيء منها، وهذا هو المذهب والمشهور عند أصحابه.

وعنه: لا يستحب قضاؤها. وعنه: يقضى فقط سنة الفجر إلى وقت الضحى.

أما قضاء الوتر: فالصحيح من مذهب الحنابلة أنه يقضى، وعنه: لا يقضى، وعنه: لا يقضى بعد طلوع الشمس.

انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ ١/١٠٥، وبرواية أبي داود ص ٧١، الشرح الكبير ٤/١٤٧-١٤٨، الفروع ١/٥٤٥، المبدع ٢/١٦، الإنصاف ٢/١٧٨.

(٢) انظر: الإشراف ١/١٠٦، المهذب ٤/٤٠، التهذيب ٢/٢٤٠.



الله؟ ، فقال : (ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر ، شغلني عنهما الوفد)<sup>(١)</sup>.

وروي : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين عرس بالوادي فلم يوقظه إلا حر الشمس قال : (اخرجوا من هذا الوادي فإن فيه شيطاناً) ثم أمر بلالاً فأذن وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين<sup>(٢)</sup>، ثم أمره فأقام وصلى)<sup>(٣)</sup>. فقضى ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس.

وروي الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها)<sup>(٤)</sup>. ولم يفصل<sup>(٥)</sup>.

وروي رجاء بن مرجي<sup>(٦)</sup> في سننه بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من لم يصل ركعتي الفجر حتى طلعت الشمس فليصلهما)<sup>(٧)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه ص ١٨٧.

(٢) نهاية ل ٧٣ جـ.

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٨٨.

(٤) سبق تخريجه ص ١١٠٥.

(٥) وقد ينال عن الفريضة والناقلة.

انظر: البيان ٢/ ٢٨٠.

(٦) هو رجاء بن مُرَجِّي بن رافع الغفاري، أبو محمد المروزي، ويقال: السمرقندي، وهو إمام حافظ ثقة، سمع من النضر بن شميل وقبيصة بن عقبة وأبي نعيم الفضل بن دكين، وحدث عنه: أبو داود وابن ماجه وأحمد بن محمد بن أبي شيبه وخلق سواهم، توفي رحمه الله - سنة تسع وأربعين ومائتين ببغداد.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٩/ ١٦٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٩٨، العبر ١/ ٤٥٤، تقريب التهذيب ٢٩٩/ ١.

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه ١/ ٣٨٣، و الحاكم في المستدرک ١/ ٢٧٤، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٦٨١.

وقال الحاكم : "هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

ومن القياس: أنها صلاة مؤقتة، فوجب أن لا تسقط بخروج وقتها، أصل ذلك الفرض<sup>(١)</sup>.

دليل آخر يختص بأبي حنيفة وهو أن عنده إذا فاتته ركعتا الفجر مع صلاة الفجر قضاها<sup>(٢)</sup>، فنقول: كل صلاة يؤتى بها على وجه التبع للفرض، فإذا قُضيت مع الفرائض (جاز قضاؤها)<sup>(٣)</sup> على الانفراد، أصل ذلك الوتر، فإنه سلم ذلك<sup>(٤)</sup>.

فأما الجواب عن قولهم: إن صلاة الخسوف والاستسقاء لا تقضى فهو أنا لم نقض هذه الصلوات؛ لأنها تفعل لأجل عارض، وذلك العارض قد زال<sup>(٥)</sup>.  
وأما الجواب عن قولهم: إن دعاء التوجه والشهد الأول إذا فات لا يقضى فهو أنا لم نقضه لأنه تلبس بعده بالفرض، ولهذا قال أصحابنا إذا ذكر التشهد قبل أن ينتصب قعد لأنه لم يتلبس بالفرض<sup>(٦)</sup>.

---

وقال النووي في خلاصة الأحكام ٦١٣/١: "رواه البيهقي بإسناد جيد".

(١) انظر: المهذب ٤٠/٤، التهذيب ٢٤٠/٢، البيان ٢٨٠/٢، مغني المحتاج ٢٢٤/١.

(٢) وهذا بلا خلاف في مذهب الحنفية.

انظر: تحفة الفقهاء ١٩٦/١، الفتاوى الهندية ١١٢/١.

(٣) ما بين الأهلة زيادة ليست في النسخ، زيدت لاستقامة الكلام.

(٤) انظر رأس المسألة.

(٥) انظر: المهذب ٤٠/٤، التهذيب ٢٤٠/٢.

(٦) انظر ص ٨٤٢ من هذه الرسالة.

## فصل: والنوافل على ضربين:

راتبه أتباع للفرائض، ونافلة غير راتبة<sup>(١)</sup>.

فأما النوافل التي هي أتباع للفرائض فقد اختلف أصحابنا في عددها، فذكر البويطي في مختصره: أنها إحدى عشرة ركعة، ركعتان قبل الصبح، وركعتان قبل الظهر وركعتان بعد الظهر، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء<sup>(٢)</sup>، والوتر ركعة<sup>(٣)</sup>.

وجه هذا ما روى عبد الله بن عمر قال: حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات: ركعتان قبل الظهر، وركعتان بعد الظهر، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وركعتان قبل الفجر<sup>(٤)</sup>.

ومن أصحابنا/ من قال: ثلاث عشرة ركعة<sup>(٥)</sup>، فزاد ركعتين قبل الظهر، ٩٨/أ فتصير قبل الظهر أربع ركعات. وجه هذا ما روت أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من صلى في يوم وليلة اثني عشرة ركعة بني له بيت في الجنة؛ أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء،

---

(١) انظر: المذهب ٧/٤، البيان ٢٦٢/٢.

(٢) نهاية ل ٣٤ ب.

(٣) مختصر البويطي ل ١٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التهجد، باب: التطوع بعد المكتوبة ٦٤/٣، و مسلم في

صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل السنن الراتية ٥٠٤/١.

وهذا العدد: عشر ركعات غير الوتر هو أدنى الكلام، وهو ظاهر المذهب.

انظر: المذهب ٧/٤، فتح العزيز ٢١٣/٤.

(٥) أي اثني عشرة ركعة مع الوتر، وهو اختيار الشيخ أبي حامد.

انظر: البيان ٢٦٢/٢.

## وركتين قبل صلاة الصبح<sup>(١)</sup>.

وقال أبو العباس بن القاص: سبع عشرة ركعة، فزاد أربعاً قبل العصر<sup>(٢)</sup>، والدليل عليه ما روى ابن عمر أنه -رضي الله عنه- قال: (رحم الله امرءاً صلى قبل العصر أربع ركعات)<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة ٢٧٤/٢.

وأخرجه مسلم في صحيحه ٥٠٣/١ مختصراً.

وقال الترمذي في سننه ٢٧٤/٢: "حديث أم حبيبة حديث حسن صحيح".

وصححه النووي في خلاصة الأحكام ٥٣٠/١، والبخاري في مصابيح السنة ٤١٥/١.

قال الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ٣٦٥/١: "وقد خولف -مؤمل بن إسماعيل- وهو سيء الحفظ

أحد رواة حديث أم حبيبة عند الترمذي- في قوله: (وركتين بعد العشاء) فرواه النسائي ٢٦٢/٣

بإسنادين عن شيخ مؤمل فيه بلفظ: (واثنتين قبل العصر) وإسناده صحيح". اهـ.

قلت: وصحح إسناده رواية النسائي ابن عبدالحق الأشيلي في الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة

٢٩٣/١، والنووي في خلاصة الأحكام ٥٣١/١.

وأما إثبات الركتين بعد العشاء، فقد جاءت روايات أخرى، منها ما أخرجه النسائي في

سننه ٢٦١/٣ وابن ماجه في سننه ٣٦١/١ والترمذي في سننه ٢٧٣/٢ عن عائشة رضي الله عنها

بلفظ حديث أم حبيبة الذي ذكره المؤلف.

وصححه أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي ٢٧٣/٢، والألباني في صحيح سنن ابن ماجه

١٨٨/١.

وفي في صحيح مسلم ٥٠٤/١: عن عائشة أنها سألت عن تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقلت: وفيه (....) ويصلي بالناس العشاء ويدخل بيتي فيصلّي ركعتين).

(٢) أي أربع ركعات قبل الظهر، وركعتين بعدها، وأربعاً قبل العصر، وركعتين بعد المغرب،

وركتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر، وركعة الوتر.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: الصلاة قبل العصر ٥٣/٢، و الترمذي في سننه،

كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الأربع قبل العصر ٢٩٦/٢، وابن حبان في صحيحه ٧٧/٤، وابن

وقال أبو علي الطبري في الإفصاح<sup>(١)</sup>: إحدى<sup>(٢)</sup> وعشرون ركعة، فزاد على ما ذكره ابن القاص ركعتين بعد الظهر، فجعل بعد الظهر أربعاً وجعل الوتر ثلاثاً<sup>(٣)</sup>، والدليل على ذلك ما روت أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعدها حُرِّمَ على النار)<sup>(٤)</sup>.

=

خزيمه في صحيحه ٢/٢٠٦، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٦٥.  
والحديث قال عنه الترمذي في سننه ٢/٢٩٦: "هذا حديث غريب حسن".  
وصححه ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما، وعبد الحق الأشبيلي في الأحكام الصغرى الصحيحة ١/٢٩٣، والبغوي في مصابيح السنة ١/٤١٩، والنووي في خلاصة الأحكام ١/٥٣٩، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/٢٣٧.

(١) نهاية ل ٧٤ ج.

(٢) في ب وج: أحد.

(٣) انظر: البيان ٢/٢٦٣.

قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: "وهو الأكمل".

انظر: المذهب ٤/٧، فتح العزيز ٤/٢١٧.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: الأربع قبل الظهر وبعدها ٢/٥٢، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الركعتين بعد الظهر ٢/٢٩٢، و النسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب: الاختلاف على إسماعيل بن أبي طالب ٣/٢٦٦، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن صلى قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً ١/٣٦٧، و الحاكم في المستدرك ١/٣١٢، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٦٤.

قال الترمذي في سننه ١/٢٩٣: "هذا حديث حسن صحيح غريب".

والحديث صححه البغوي في مصابيح السنة ١/٤١٨، والنووي في خلاصة الأحكام ١/٥٣٧، و الحاكم في المستدرك ١/٣١٢، والذهبي في تلخيصه للمستدرك ١/٣١٢.

وأحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي ٢/٢٩٣، والألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ١/٣٦٧، وفي صحيح سنن أبي داود ١/٢٣٦.

وأما النوافل التي ليست بآتياع للفرائض فكل صلاة استحب فعلها في الأوقات التي لم ننه عن الصلاة فيها<sup>(١)</sup>، وأفضل أعمال التطوع صلاة النافلة، كما أن أفضل أعمال الفرض صلاة الفرض، وأفضل الصلاة النافلة في الليل<sup>(٢)</sup> لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار)<sup>(٣)</sup>. ولأنه وقت الخلوة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: البيان ٢/٢٨٠.

(٢) انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٤، المهذب ٤/٤٣، البيان ٢/٢٨٠، التهذيب ٢/٢٣٤. وقيام الليل سنة مؤكدة، وقد تطابقت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة، والأحاديث الواردة فيه أكثر من أن تحصر. انظر: المجموع ٤/٤٤.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في قيام الليل ١/٤٢٢. والحديث ضعفه النووي في خلاصة الأحكام ١/٦٠١، والألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ص ٩٨. وقال السندي في حاشية ابن ماجه ١/٤٢٣: معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة، لكن الحفاظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت، وقد تواترت أقوال الأئمة على عدّ هذا الحديث في الموضوع، وخالفهم القضاعي في مسند الشهاب فمال في الحديث إلى ثبوته. قلت: ويغني عنه ما في درووين السنة من الأحاديث الثابتة في فضل قيام الليل، ومنها ما رواه مسلم في صحيحه ٢/٨٢١: (أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل).

(٤) ووقت غفلة الناس عن الذكر والطاعات.

انظر: المهذب ٤/٤٣، التهذيب ٢/٢٣٤، البيان ٢/٢٨٢.

**فصل:** إذا طلع الفجر اختلف أصحابنا في صلاة النافلة ، فمنهم من قال: لا يجوز له أن يتنفل إلا بركعتي الصبح فحسب<sup>(١)</sup>، لأن ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يفعل إلا سجدتين بعد طلوع الفجر، ثم يضطجع<sup>(٢)</sup> يعني ركعتين .

الوجه الثاني: يجوز له أن يتنفل ما لم يصل الصبح<sup>(٣)</sup>، لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس)<sup>(٤)</sup>.  
ودليل خطابه أن قبل الصبح يجوز له أن يصلي<sup>(٥)</sup>.  
ولأن كل صلاة كره النفل بعدها لم يكره قبلها كالعصر.

---

(١) وهو ظاهر مذهب الشافعي.

انظر: حلية العلماء ١/٢٢٠، البيان ٢/٣٥٧، روضة الطالبين ١/٣٠٣.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة ٥٨/٢، و الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء (لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين) ٢/٢٧٩، و الدارقطني في سننه ١/٤١٩، و البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٥٣.

والحديث قال عنه النووي في المجموع ٤/١٦٥: "إسناده حسن إلا أن فيه رجلا مستورا".

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/٢٣٨.

(٣) انظر: المهذب ٤/١٦٥، حلية العلماء ١/٢٢٠.

وهو الصحيح الذي عليه الجمهور.

انظر: ، فتح العزيز ٣/١٣٠، المجموع ٤/١٦٧.

(٤) هو جزء من حديث أبي هريرة عند البخاري ومسلم، وقد سبق تخريجه ص ١٠٩٢.

(٥) انظر: ، فتح العزيز ٣/١٣٠.

**فصل:** إذا ثبت ما ذكرناه فما الوقت الذي يفوت فيه النوافل؟ أما الوتر فأول وقتها دخول وقت العشاء<sup>(١)</sup>، ووقتها المختار إلى نصف الليل أو إلى ثلثه كما نقول في الفرض<sup>(٢)</sup>، ووقت الجواز والأداء إلى طلوع الفجر الثاني، فإذا طلع الفجر الثاني فات وقتها<sup>(٣)</sup>، وأما ركعتا الفجر فأول وقتها طلوع الفجر، ومتى تفوت؟ فيه وجهان:

(١) وهو وجه في المذهب، والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور هو أن أول وقت الوتر يدخل بفراغه من فريضة العشاء.

انظر: المجموع ١٣/٤.

(٢) وما ذكره المؤلف قطع به المحاملي في المقنع في الفقه ص ١٧٢، وحمله جمهور الأصحاب على من لم يرد التهجد، فله أن يوتر بهذا الوقت، ونقل إمام الحرمين والغزالي في الرسيط ٦٨٨/٢ عن الشافعي اختيار تقديم الوتر مطلقاً.

قال الرافعي: "يجوز أن يحمل ما ذكر على من لا يعتاد قيام الليل، ويجوز أن يحمل على اختلاف قول".

قال النووي: "والصواب - في الوقت المختار للوتر - التفصيل، فيستحب لمن له تهجد تأخير الوتر، ويستحب أيضاً لمن لم يكن له تهجد ووثق باستيقاظه أواخر الليل، إما بنفسه أو بإيقاظ غيره أن يؤخر الوتر ليفعله في آخر الليل، ويدل عليه ما في صحيح مسلم ٥٢٠/١: عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل، فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل). وأما إن كان ممن لا يشق بالقيام آخر الليل فالمستحب له أن يوتر قبل أن ينام".

انظر: التهذيب ٢/٢٣٦، البيان ٢/٢٧١، فتح العزيز ٤/٢٣٩، المجموع ٤/١٤، مغني المحتاج ٢٢٢/١.

(٣) وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع جمهور الأصحاب، وحكي قول للشافعي: أنه يمتد إلى أن يصلي فريضة الصبح.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٢، البيان ٢/٢٧١، فتح العزيز ٤/٢٣١، المجموع ٤/١٤.



أحدهما: أنه يفوت بطلوع الشمس<sup>(١)</sup>، لأنه فات وقت الوتر بخروج وقت  
العشاء وكذلك ركعتا الفجر يفوت وقتها بخروج وقت صلاة الصبح، هذا هو  
اختيار الشيخ أبي حامد<sup>(٢)</sup>، لم يذكر غيره.

والوجه الثاني: أنها تفوت بدخول وقت الظهر<sup>(٣)</sup> لظاهر كلام الشافعي  
فإنه قال: "وإن فاتت ركعتا الفجر حتى يصلي الظهر"<sup>(٤)</sup>، وأيضا لما ثبت أن الوتر  
لا يخرج وقته إلا بدخول وقت صلاة أخرى، كذلك يجب أن يكون ههنا لا يخرج  
وقتها حتى يدخل وقت صلاة أخرى.

وأما ركعتا الظهر فأخر وقتها آخر وقت صلاة الظهر، فإذا دخل وقت  
العصر فات وقتها<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهو المذهب عند جماهير الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٢، المذهب ١٠/٤، التهذيب ٢/٢٢٥، فتح العزيز ٤/١٧٦، روضة  
الطالبين ١/٤٣٩.

(٢) ونقل النووي في المجموع ١١/٤ عن الشيخ أبي حامد اختياره للوجه الثاني بخلاف ما ذكره  
المؤلف.

(٣) انظر: المذهب ١٠/٤، حلية العلماء ١/٢٠٠، البيان ٢/٢٦٤، التحقيق ص ٢٢٥.

قال النووي في روضة الطالبين ١/٤٣٩: "وهو وجه شاذ".

(٤) انظر: الأم ١/٢٦٢.

قال الأصحاب: وهو وإن كان ظاهر النص، إلا أن الوجه الأول أظهر.

انظر: المذهب ١٠/٤، البيان ٢/٢٦٤.

(٥) وهذا هو المذهب عند الأصحاب.

وحكى المتولي: أن سنة الظهر التي قبلها يخرج وقتها بفعل الظهر وتصير قضاء.

انظر: المذهب ١٠/٤، التهذيب ٢/٢٢٥، البيان ٢/٢٦٤، المجموع ١١/٤.

وأما ركعتا المغرب فتفتوت بدخول وقت عشاء الآخرة<sup>(١)</sup>.

---

(١) ويدخل وقت العشاء الآخرة بمغيب الشفق الأحمر، وهذا وجه في المذهب، مبني على أن وقت المغرب ينتهي بمغيب الشفق الأحمر، وهو قول قديم، والمذهب في الجديد: على أن وقت ركعتا المغرب ينتهي بانتهاء وقت فريضة المغرب، وهي بمقدار وضوء وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات بناء على أن المغرب لها وقت واحد فقط.

انظر: الأم ١/١٥٥، الباب ص ١١٢، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٤، التنبيه ص ٢٢، المجموع ٤/١١، التحقيق ص ١٦١، كفاية الأخيار ١/١٦١.

وضابط أوقات النوافل الراكبة: أنه يدخل وقت هذه السنن التي تفعل قبل الفرض، بدخول وقت الفرض، ويكون ذلك وقت الاختيار لها، فإن فعل الفرض، ذهب وقت الاختيار لها، وبقي وقت الجواز إلى خروج وقت الفرض.

وما يفعل من هذه السنن بعد الفرض، يدخل وقتها بالفراغ من الفرض، ويخرج بخروج وقت الفرض. انظر: المهذب ٤/١٠، التهذيب ٢/٢٢٥، البيان ٢/٢٦٤، حلية العلماء ١/٢٠٠، روضة الطالبين ١/٤٣٩، مغني المحتاج ١/٢٢٤.

مسألة: قال المزني: روي عن ابن عمر أن<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم قال: (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال<sup>(٣)</sup>، يجوز للمتفل أن يجمع ركعات كثيرة بتسليم واحد وتشهد واحد، ويجوز أن يسلم من الشفع ومن الوتر<sup>(٤)</sup>، ويجوز أن يصلي من غير عدد كما حكى عن بعضهم أنه كان يصلي من غير عدد، ويقول: من صلي له يعرف العدد<sup>(٥)</sup>.

---

(١) نهاية ل ٧٥ جـ.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١٠٣/٢، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: في صلاة النهار ٦٥/٢، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ٤٩١/٢، والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل، باب: كيف صلاة الليل ٢٢٧/٣، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ٤١٩/١، وابن خزيمة في صحيحه ٢١٤/٢، وابن حبان في صحيحه ٧٧/٤، والدارقطني في سننه ٤١٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٦٨٥/٢.

والحديث ضعفه يحيى بن معين - كما في التلخيص الحبير ٢٢/٢، وقال النسائي في سننه ٢٢٧/٣: "هذا الحديث عندي خطأ"، ومال الترمذي في سننه ٤٩٢/٢ إلى وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما. وصحح الحديث ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما، وقال البيهقي في السنن الكبرى ٢٨٦/٢: "سئل أبو عبد الله البخاري عن هذا الحديث فقال: صحيح"، وصححه النووي في خلاصة الأحكام ٥٥٣/١، وأحمد شاكر في تحقيق المسند ١٤/٧، والألباني في صحيح سنن أبي داود ٢٤٠/١٥. وللحديث طرق أخرى عن عائشة وأبي هريرة، استوفاهما الزيلعي في نصب الراية ١٤٤/٢-١٤٥، وابن حجر في التلخيص الحبير ٢٢/٢-٢٣.

(٣) انظر: مختصر المزني ص ٢٥.

(٤) وهذا بلا خلاف بين الأصحاب، ونص عليه الشافعي في الإماء.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٣، التنبيه ص ٣٠، الوجيز ٥٤/١، المجموع ٤٩/٤.

(٥) انظر: البيان ٢٨٣/٢، المجموع ٤٩/٤.

والأفضل أن يسلم من كل ركعتين ويتشهد فيهما سواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: الركعتان في صلاة النهار سواء في الفضيلة<sup>(٢)</sup>، والركعتان

وقد أخرجه أحمد في المسند ٢٠٦/٦، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٨٨/٢ أن الأحنف بن قيس دخل مسجد دمشق فإذا برجل يكتر الركوع والسجود، فلما انصرف الرجل قال له: يا عبدا لله - وكان أبو ذر الغفاري - هل تدري أعلى شفع انصرفت أم على وتر؟ قال: ألا أكون أدري، فإن الله يدري... ثم ذكر الحديث: (ما من عبد يسجد لله سجدة إلا رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة).

وصححه النووي في المجموع ٥٠/٤، والألباني في إرواء الغليل ٢٠٩/٢.

(١) وهذا هو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٣، الحاروي الكبير ٢٨٩/٢، التنبيه ص ٣٠، التهذيب ٢٢٦/٢، حلية العلماء ١٩٩/١، فتح العزيز ٢٧٤/٤، روضة الطالبين ٤٣٩/١، مغني المحتاج ٢٢٨/١.

وبه قال مالك في المدونة الكبرى ٩٩/١.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفريع ٢٦٣/١، التلقين ١٢٢/١، الكافي لابن عبد البر ٢٥٧/١، شرح الزرقاني على الموطأ ٢٤٥/١.

وهو قول أحمد وأصحابه.

انظر: المحرر في الفقه ٨٦/١، الكافي لابن قدامة ١٥٦/١، المبدع ٢٢/٢، الإنصاف ١٨٦/٢.

(٢) أي أن الأفضل في صلاة التطوع أن يسلم عن أربع ركعات، سواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً.

وهذا قول أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد كقول أبي حنيفة في تطوع النهار، وفي تطوع الليل فالأفضل عندهما أن يسلم من كل ركعتين.

انظر: الحجة على أهل المدينة ٢٧١-٢٧٢، مختصر الطحاوي ص ٣٦، بدائع الصنائع ١٢/٢، الهداية ٦٧/١، تبين الحقائق ١٧٢/١، الاختيار لتعليل المختار ٦٧/١، الفتاوى الهندية ١١٣/١.

في صلاة الليل سواء في الفضيلة.

واحتج من نصره بما روى أبو أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
:(أربع قبل الظهر لا تسليم فيهن تفتح هن أبواب السماء)<sup>(١)</sup>.

قالوا: ومن المعنى أن صلاة الفرض منها أربع، فصلاة النفل أولى.  
قالوا: ولأنه إذا لم يسلم من ركعتين قام وهو في صلاة، والقيام في صلاة  
أفضل منه في غير صلاة<sup>(٢)</sup>.

ودليلنا ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (صلاة الليل  
مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بركعة)<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز أن يكون القصد من هذا الخبر الجواز، لأن أكثر من هذا يجوز  
فدل على أن الركعتين أفضل<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: الأربع قبل الظهر وبعدها ٥٣/٢، وابن ماجه في  
سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: في الأربع الركعات قبل الظهر ٣٦٥/١، وابن خزيمة في  
صحيحه ٢٢٢/٢ وسيستوفي المؤلف الكلام على الحديث قريبا إن شاء الله.

(٢) فيكون بذلك قد واصل تحريمه، وهذا فيه أكثر مشقة فكان الأفضل.

انظر: بدائع الصنائع ١٣/١، الهداية ٦٧/١، الاختيار لتعليل المختار ٦٧/١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر ٦٠٨/٢، و مسلم في صحيحه،  
كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل مثنى مثنى ٥١٦/١.

(٤) وقال الحنفية: أن معنى (مثنى مثنى) أي أنه يتشهد على كل ركعتين، فسماه مثنى لوقوع  
الفصل بين كل ركعتين يتشهد.

انظر: الاختيار لتعليل المختار ٦٧/١.

ورد بأنه لا يكون مثنى إلا بسلام، لأن المراد بها جميع الصلاة، والصلاة ما اشتملت على سلام  
وإحرام.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٨٩.

ومن القياس: أنها صلاة نفل مشفوعة فكان الفضل أن يسلم من كل ركعتين أصل ذلك صلاة التراويح وصلاة خسوف الشمس.

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أبي أيوب فهو من وجهين، أحدهما: أن راويه عبيدة بن معتب<sup>(١)</sup> عن إبراهيم النخعي عن سهم بن منجاب<sup>(٢)</sup> عن قزعة<sup>(٣)</sup> عن قرثع الضبي<sup>(٤)</sup> عن أبي أيوب، وعبيدة وقرثع

---

(١) هو عبيدة بن معتب الضبي، أبو عبد الكريم الكوفي، روى عن إبراهيم النخعي وأبي وائل شقيق ابن سلمة وعامر الشعبي وآخرين، وحدث عنه جرير بن عبد الحميد وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وخلق سواهم، ضعفه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي وأبو حاتم، وقال ابن حبان في كتاب المجروحين: كان ممن اختلط بأخرة حتى يحدث بالأشياء عن أقوام أئمة ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به"، وقال ابن حجر: "ضعيف اختلط بأخرة".

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٣٥٥، المجروحين ٢/١٧٣، الضعفاء والمتركون للنسائي ص ١٧٧، تقريب التهذيب ١/٦٥٠.

(٢) هو سهم بن منجاب بن راشد الضبي الكوفي، روى عن العلاء بن الحضرمي، وقرثع الضبي، وقزعة بن يحيى وآخرين، وروى عنه إبراهيم النخعي وصعب بن عطية وعطية بن يعلى الضبي وغيرهم، وثقه النسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: "ثقة". انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٢/٢١٥، الجرح والتعديل ٤/٢٩١، تاريخ الثقات ص ٢١٠، تقريب التهذيب ١/٤٠١.

(٣) هو قزعة بن يحيى ويقال: ابن الأسود، أبو الغادية البصري، روى عن: عبد الله بن عمر وابن العاص وأبي سعيد الخدري وآخرون، وحدث عنه: سهم بن منجاب وعاصم الأحول ومجاهد بن جبر ومكحول الشامي وخلق سواهم، قال عنه العجلي: "بصري تابعي ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الذهبي وابن حجر.

انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤/٤٦، الكاشف ٢/١٣٧، تاريخ الثقات ص ٣٩١، تهذيب التهذيب ٤/٥٥٥.

(٤) هو قرثع الضبي الكوفي، روى عن: سلمان الفارسي وأبي أيوب الأنصاري، وأبي موسى الأشعري، وروى عنه سهل بن منجاب وعلقمة بن قيس وقزعة بن يحيى وآخرون، وقد عُدَّ قرثع من

مجهولان<sup>(١)</sup>.

قال أبو داود: قال يحيى بن سعيد القطان: لو رويت عن عبيدة بن المعتب شيئاً لرويت هذا الحديث<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: سمعت أبا قلابة يقول: "سمعت يوسف بن خالد<sup>(٣)</sup> يقول: قلت لعبيدة بن المعتب: كل ما ترويه عن إبراهيم سمعته منه؟ قال: بعضه سمعته وبعضه أقيسه على ما سمعته، فقلت له: أروي لي ما سمعت، فإني أعلم بالقياس<sup>(٤)</sup>".

---

القراء الأولين، وهو ممن أدرك الجاهلية والإسلام، وقتل في خلافة عثمان -رضي الله عنه-، قال عنه العجلي: "تابعي ثقة"، وفي تقريب ابن حجر: "صدوق".

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٤٧/٧، تاريخ الثقات ص ٣٩٠، تقريب التهذيب ٢٨/٢.

(١) وإطلاق المؤلف الجاهلية هنا غير صحيح، فالأول ضعيف عند جماهير المحدثين، والثاني صدوق كما هو موضح في ترجمتهما كما مر سابقاً.

(٢) سنن أبي داود ٥٣/٢.

(٣) هو يوسف بن خالد بن عمير السمّي، أبو خالد البصري، روى عن: خالد الحذاء وسليمان الأعمش وعاصم الأحول وآخرين، وحدث عنه: أحمد بن موسى الضبي، وخليفة بن خياط وداهر بن نوح وخلق سواهم، كذبه يحيى بن معين والدارقطني وأبو داود، وقال النسائي: متروك الحديث، توفي سنة تسع وثمانين ومائة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٢١/٣٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٤٦، الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٤٠٣، تقريب التهذيب ٣٤٣/٢.

(٤) صحيح ابن خزيمة ٢٢٢/٢.

والحديث: (أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم...) مال إلى تضعيفه أبو داود في سنته ١٩٩/١، وذكره النووي في خلاصة الأحكام ٥٣٨/١ في فصل الضعيف، وقال في المجموع ٥٦/٤: "الحديث ضعيف متفق على ضعفه".

وأیضا فقد قال فی الخبر: (لا تسلیم فیهن) وأجمعنا علی أنه یسلم فیهن فلم یکن صحیحا.

والثانی: أنه لو صح لم یکن فیة حجة لأنه لیس إذا کان لها فضیلة یدل علی أنها أفضل من غیرها.

وأما / الجواب عن قولهم: إن الفرض منه أربع ركعات فهو إنه یبطل بالثلاث ۱/۹۹ فإنها فی الفرض<sup>(۱)</sup> ولس<sup>(۲)</sup> الأفضل فی النوافل أن یسلم من ثلاث.

وأما الجواب عن قولهم: إنه یقوم وهو فی صلاة فهو أنه إذا سلم من ركعتین حصل له الجلوس<sup>(۳)</sup> والتشهد والسلام وتكبیرة الإحرام ، وهذا أولى مما ذكره. والله أعلم .

---

وحسن الحدیث البغوی فی مصابیح السنة ۴۱۸/۱ ، والألبانی فی صحیح سنن أبی داود ۲۳۶/۱ ،  
وفی تحقیق صحیح ابن خزيمة ۲۲۱/۲ ، لمجموع طرقه التي یرتقی بها إلى درجة الحسن".

(۱) وهي صلاة المغرب.

(۲) نهاية ل ۳۵ ب.

(۳) نهاية ل ۷۶ ج.



مسألة: فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب إلي منه قال: ورأيهم بالمدينة يقومون بتسع وثلاثين ، وأحب إلي عشرون؛ لأنه روي عن عمر بن الخطاب، وكذلك يقومون بمكة ويوترون بثلاثة<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، اعترض أبو بكر بن أبي داود فقال: قد خالف الشافعي السنة والإجماع، فإنه قال: صلاة التراويح فرادى أفضل منها في جماعة، و النبي عليه السلام قال: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة)<sup>(٢)</sup>. وروي: (عن عمر بن الخطاب أنه جمع الناس على إمام واحد وهو أبي بن كعب)<sup>(٣)</sup>.

الجواب عنه من ثلاثة أوجه: من أصحابنا من قال: لم يرد الشافعي ما ذهب إليه ابن أبي داود وإنما أراد أن صلاة الوتر وركعتا الصبح وإن كانا يصليان فرادى، ولم يشرع لهما الجماعة أفضل من صلاة التراويح التي شرعت لها الجماعة، فإنه قال: وصلاة التطوع وجهان؛ منها ما شرع له الجماعة، ومنها ما لم يشرع له ، وما شرع له الجماعة أفضل مما لم يشرع له الجماعة، ثم قال: إلا قيام رمضان، فإن صلاة المنفرد وركعتا الصبح أفضل منه وإن كان يصلي في جماعة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب فضل صلاة الجماعة ١٦٦/٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان ٣١٥/٤.

(٤) وهو قول أبي العباس ابن سريج وأكثر أصحابنا، وهو الصحيح من المذهب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٤، البيان ٢/٢٧٧، التعليقة ٢/٩٨٨، المجموع ٤/٦، روضة الطالبين ٤٣٧/١.

وهذا هو المفهوم من كلام الشافعي رحمه الله، فإنه لم يقل: صلاته منفردا أفضل، بل قال: صلاة المنفرد أحب إلي منه. والله أعلم .

ومن أصحابنا من أخذ بظاهر كلام الشافعي كما قال ابن داود وزعم أن الشافعي نص على هذا في القديم وقال: أراد به إذا كان الرجل إذا صلى منفرداً قرأ في التراويح شيئاً كثيراً، وإن صلى في جماعة قرأ أقل من ذلك، والجماعة لا تختل بتخلفه فالأفضل أنه يصلي فرادى<sup>(١)</sup>.

ومن أصحابنا من قال صلاة التراويح فرادى أفضل على جميع الجهات<sup>(٢)</sup>، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها فرادى<sup>(٣)</sup>.

وهذا خطأ، فإنه في أيام عمر كان الناس يصلونها في جماعة.

فإن قيل فقد روي عن علي - عليه السلام - أنه كان يصليها فرادى.

قلنا: بل روى أبو عبد الله السلمي أن علياً كان يصلي بنا التراويح ويقرأ في

كل ركعة خمس آيات<sup>(٤)</sup>.

إذا ثبت هذا فالترابيح عشرون ركعة يسلم من كل ركعتين وهي خمس

ترويحات، كل أربعة ترويجة<sup>(٥)</sup>، والأصل فيه أن عمر بن الخطاب صليت في أيامه

---

انظر: البيان ٢/٢٧٧، المجموع ٤/٦.

(١) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٩١، ونسبه إلى أكثر الأصحاب، حلية العلماء ١/٢٠١، البيان ٢/٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) انظر: التعليقة ٢/٩٨٨، البيان ٢/٢٧٧، روضة الطالبين ١/٤٣٧.

(٣) ولكنه - عليه السلام - بين سبب ذلك، وهو خشية أن تفرض علينا هذه الصلاة فنعجز عنها، كما هو في صحيح البخاري ٤/٣١٥ وغيره.

وانظر: التهذيب ٢/٢٣٤، البيان ٢/٢٧٧.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٩٩.

قال الألباني في صلاة التراويح ص ٦٦: "وإسناده ضعيف".


(٥) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٦٠.

كذلك<sup>(١)</sup>.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٤، التنبيه ص ٣٠، الحاوي الكبير ٢/٢٩١، التهذيب ٢/٢٣٣، روضة الطالبين ١/٤٣٧، مغني المحتاج ١/٢٢٦.


(١) يشير المؤلف إلى ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٩٩ بإسناده عن يزيد بن حصيفة عن السائب بن يزيد قال: "كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة". وهذا الأثر صححه النووي في خلاصة الأحكام ١/٥٧٦، وفي المجموع ٤/٣٢.



وجاء في مصنف عبد الرزاق ٤/٢٦٠ عن محمد بن السائب عن السائب بن يزيد "أن  جمع الناس على أبي بن كعب وعلى تميم الداري على إحدى وعشرين ركعة..."

قلت: وقد روى مالك في الموطأ ١/١١٤ - ما يخالف هذا - فعن محمد بن السائب عن السائب بن يزيد أنه قال: أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب وقيما الداري أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة "... وسنده صحيح.

وقد جنح البيهقي وابن حجر وغيرهما من أهل العلم إلى أن الجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال وتعدد الحالات، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها، فحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس.

انظر: السنن الكبرى ٢/٦٦٩، فتح الباري ٤/٣١٨.

وقد ضعف الشيخ الألباني في رسالته "صلاة التراويح" ص ٤٨-٤٩ ما ورد من الآثار في أمر عمر بن الخطاب -  - لأبي بن كعب وقيم الداري أن يقوموا بالناس بعشرين ركعة، وصحح ما رواه مالك في الموطأ في ذلك، ورد عليه الشيخ إسماعيل الأنصاري برسالته الموسومة بـ (تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة).

والذي يبدو أن الأمر في هذا واسع، فإن صلى للتراويح بإحدى عشرة ركعة فهو الأفضل لفعله -  - ذلك وإن زيد في ذلك نظرا لحال المصلين فصلوا عشرين ركعة فلا بأس، لا سيما وأن الصحابة - رضي الله عنهم - قد سألوا النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن صلى معهم حتى ذهب شطر الليل: (لو نفلتنا بقية ليلتنا هذه) فقال -  -: (إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليل)

قال الشافعي: "وأدركت أهل المدينة يصلون تسعة وثلاثين ركعة"<sup>(١)</sup>،  
 وذاك أن أهل مكة كلما صلوا ترويحة طافوا طوفة، وأهل المدينة لم يكن عندهم  
 شيء يطوفون به، فجعلوا بين كل ترويحتين أربع ركعات، فيجيء ذاك ستة عشر  
 ركعة، وثلاث ركعات الوتر يكون الكل تسعة وثلاثين ركعة<sup>(٢)</sup> والله أعلم.  
 قال الشافعي - رحمه الله - : "فأما غير أهل المدينة فلا يجوز لهم أن يماروا  
 أهل مكة ولا ينافسوه، لأن الله تعالى فضلها على سائر البلاد"<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

---

أخرجه أبو داود ١٠٥/٢، والترمذي ١٦٩/٣، والنسائي ٨٣/٣-٨٤، وابن ماجه ٤٢٠/١ في  
 سننهم، وصححه النووي في خلاصة الأحكام ٥٧٦/١، والألباني في رسالته (صلاة التراويح)  
 ص ١٥.

فلم يقل لهم أن الزيادة على إحدى عشرة ركعة لا تشرع، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز  
 فدل ذلك على جواز الزيادة، والله أعلم.

(١) انظر: الأم ٢٦٠/١.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢٩١/٢، التعليقة ٩٨٩/٢، المجموع ٣٣/٤، مغني المحتاج ٢٢٦/١.

(٣) انظر: البيان ٢٧٨/٢، المجموع ٣٣/٤، مغني المحتاج ٢٢٧/١.

(٤) نهاية ل ٧٧ ج.

مسألة: ولا يقنت إلا في النصف الأواخر من رمضان، وكذلك كان يفعل ابن عمر ومعاذ القاري<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، القنوت في الوتر لا يستحب في جميع السنة إلا في النصف الأخير من شهر رمضان<sup>(٢)</sup>.  
وبه قال مالك<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>: يستحب القنوت في جميع السنة.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٥.

(٢) وعليه نص الشافعي كما في مختصر المزني ، وهو المشهور في المذهب، وبه قال جمهور الأصحاب.

وفي وجه: يستحب القنوت في جميع شهر رمضان.

وفي وجه ثالث: أنه يستحب القنوت في جميع السنة.

قال النووي في المجموع ١٥/٤: " وهذا الوجه -أي الثالث- قوي في الدليل".

وانظر: المقنع في الفقه ص ١٧٥، التنبيه ص ٣٠، الوجيز ٥٤/١، البيان ٢٦٨/٢، روضة الطالبين ٤٣٢/١.

(٣) هذه إحدى الروايتين عنه.

وروي عنه: أنه لا يقنت مطلقاً في رمضان لا في أوله ولا في آخره ولا في غير رمضان ولا في الوتر أصلاً.

وهذه الرواية هي المشهورة من المذهب عند أصحاب مالك.

انظر: المدونة الكبرى ٢٢٤/١-٢٢٥، التفريع ٢٦٦/١، الكافي لابن عبد البر ٢٥٦/١، عقد الجواهر الثمينة ١٨٦/١، الإشراف ١٠٨/١.

(٤) انظر: الحجة على أهل المدينة ١٩٩/١، الأصل ١٦٤/١، مختصر القدوري ص ٢٩، تبين الحقائق ١٧٠/١، الاختيار لتعليل المختار ٦٩/١، فتح الوهاب ٥٥/١.

(٥) واستحب القنوت في جميع السنة هو المذهب عند الحنابلة ، وعليه أصحابهم، وروي عنه أنه لا يقنت إلا في نصف رمضان الأخير، وقيل إن الإمام رجع عن هذه الرواية والله أعلم.

واحتج من نصرهما بما روى أبي بن كعب (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات يقرأ فيها (بسبح اسم ربك الأعلى) و﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ وكان يقنت قبل الركوع)<sup>(١)</sup>.

وهذا عام في جميع السنة.

دليل آخر: روى أبو الحوراء ربيع بن شيان<sup>(٢)</sup> عن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمات أدعو بها في القنوت: (اللهم اهْدني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، تباركت ربنا وتعاليت)<sup>(٣)</sup>.

---

انظر: مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٦٦، المستوعب ١٩٩/٢، المبدع ٧/٢، الفروع ٥٣٩/١، الإنصاف ١٧٠/٢.

(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب قيام الليل، باب: ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي بن كعب في الوتر ٢٣٥/٣، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده ٣٧٤/١.

والحديث صححه ابن السكن، كما في التلخيص الحبير ١٩/٢، والألباني في الإرواء ١٦٧/٢، وسيأتي ذكر ضعف الحديث في ثنایا كلام المؤلف إن شاء الله.

(٢) هو ربيع بن شيان السعدي، أبو الحوراء البصري، روى عن الحسن بن علي بن أبي طالب، وروى عنه: بريدة بن أبي مریم السلولي، وثابت بن عماره الخنفي، وأبو يزيد الزرادي، وثقه النسائي، وقال عنه العجلي: "تابعي ثقة"، ووثقه الذهبي وابن حجر وآخرون.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١١٧/٩، تاريخ الثقات ص ١٥٨، الكاشف ٣٩٣/١، تهذيب التهذيب ١٥٢/٢.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٣٢٨/١، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: القنوت في الوتر

ومن القياس: ذكر يستحب في الصلاة في النصف الأخير، فاستحب في جميع السنة، أصله سائر الأذكار<sup>(١)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى أبو بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة، وأبو بكر بن المنذر، وأبو داود السجستاني بإسنادهم أن عمر بن الخطاب جمع الناس على إمام واحد في التراويح وهو أبي بن كعب، فكان لا يقنت إلا في النصف الأخير من شهر رمضان، وكان يصلي بالناس فإذا كان العشر الأواخر أبق وتخلّى لعبادة الله تعالى، فكانوا يقولون: أبق أبي، فكان عمر يقدم مكانه معاذ بن أبي حليمة القاري<sup>(٢)(٣)</sup>.

=

١٣٣/٢، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في الوتر ٣٢٨/٢، والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب: الدعاء في الوتر ٢٤٨/٣، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في القنوت في الوتر ٣٧٢/١، وابن خزيمة في صحيحه ١٥١/٢، والحاكم في المستدرک ١٧٢/٣، و البيهقي في السنن الكبرى ٢٩٧/٢. ولفظهم عن الحسن: (علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر ...). والحديث قال عنه الترمذي في سننه ٣٢٨/٢: "هذا حديث حسن"، وحسن الحديث بغوي في مصابيح السنة ٤٤٤/١، و النووي في خلاصة الأحكام ٤٥٥/١، وصححه أحمد شاكر في تخريج المسند ١٦٧/٣، والألباني في إرواء الغليل ١٧٢/٢. وضعف الحديث جمع من أهل العلم، وسيأتي ذكرهم في ثنايا البحث قريباً.

(١) انظر: الكافي لابن قدامة ١٥٢/١، الشرح الكبير ١٢٥/٤.

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١٥٣/١، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: القنوت في الوتر ١٣٦/٢. قال النووي في خلاصة الأحكام ٥٦٥/١: "وحديث قنوت أبي بن كعب في النصف الثاني من رمضان رواه أبو داود من طريقين ضعيفين".

وضعف الحديث ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٥/٢ بعلّة الانقطاع، قال الشيخ الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ٤٠٤/١: "إسناده ضعيف، لأنه من رواية الحسن عن عمر بن الخطاب... وهذا منقطع".

(٣) هو معاذ بن الحارث بن الأرقم بن عوف بن وهب النجاري الأنصاري الخزرجي، يكنى بأبي

=

وروى أبو إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي "أنه كان لا يقنت إلا في النصف الأخير من شهر رمضان"<sup>(١)</sup>.

وروى نافع عن ابن عمر أنه كان لا يقنت إلا في النصف الأخير من شهر رمضان".

وهذا إجماع منهم<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: فقد روي عن ابن مسعود: "أنه كان يقنت في جميع السنة"<sup>(٣)</sup>.

قلنا: هذا لا يثبت<sup>(٤)</sup>، والثابت عنه أنه كان يصلي مع أبي بن كعب ولا يقنت إلا في النصف الأخير<sup>(٥)</sup>.

---

حليمة، وكان يقال له القاري، له صحبة، وروى عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وروى عنه: سعيد المقبري ونافع مولى ابن عمر وعمران بن أبي أنس وخلق سواهم، قتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١١٧/٢٨، الإصابة ١٠٩/٦، شذرات الذهب ٧١/١.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٧٠٢/٢، وابن أبي شيبة في المصنف ٢٠٤/٢،

قال ابن الترمذاني في الجوهر النقي ٧٠٢/٢: "الحارث مكشوف الحال".

وهو ضعيف، وقد سبق الكلام عليه.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٧٠٢/٢، وابن أبي شيبة في المصنف ٢٠٤/٢.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢٠٥/٢.

وحسن إسناده ابن حجر في الدراية ١٩٤/١، والألباني في الإرواء ١٦٦/٢.

(٤) انظر: التعليقة ٩٨٧/٢-٩٨٨.

ودعوى الإجماع هنا غير مسلم به لثبوت خلاف ابن مسعود -رحمه الله- وهو قول لبعض أهل العلم

كسفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق وغيرهم.

انظر: سنن الترمذي ٣٢٩/٢.

(٥) وقد ضعفها البيهقي كما قال النووي في خلاصة الأحكام ٥٦٤/١.



فإن قيل: يحتمل أن يكونوا ما كانوا يوترون في النصف الأول إلا في بيوتهم.

قلنا: لو كان هكذا لكان ينقل أنه كان لا يوتر إلا في النصف الأخير، ولما روي أنه كان لا يقنت إلا في النصف الأخير بطل ما قالوه.

ومن القياس: كل صلاة لا يسن القنوت<sup>(١)</sup> فيها بعد الركوع لا يسن فيها ١٠٠/أ القنوت<sup>(٢)</sup> بحال أصله سائر الصلوات.

والجواب عن حديث أبي بن كعب من وجهين:

أحدهما: قال ابن خزيمة وابن المنذر وأبو داود: لا يثبت<sup>(٣)</sup>، والدليل على أنه لا أصل له أن أبي بن كعب كان لا يقنت في النصف الأول<sup>(٤)</sup>.

والثاني: إن صح فنحمله على أنه كان يقنت في النصف الأخير بدليل الإجماع.

والجواب عن حديث الحسن بن علي كرم الله وجهه أن أبا بكر بن خزيمة روى عن شعبة عن يزيد بن أبي مريم<sup>(٥)</sup> عن أبي الحوراء عن الحسن ولم يذكر فيه

---

(١) نهاية ل ٣٦ ب.

(٢) نهاية ل ٧٨ ج.

(٣) انظر: صحيح ابن خزيمة ١٥١/٢، وسنن أبي داود ١٣٧/٢.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢٩٢/٢.

(٥) هو: يزيد بن أبي مريم بن أبي عطاء، ويقال: يزيد بن ثابت، الشامي أبو عبد الله الدمشقي، كان إمام المسجد الجامع بدمشق في أيام الوليد بن عبد الملك، روى عن سالم بن عبد الله بن عمر وعطاء الخراساني ومجاهد بن جبر ومكحول الشامي وعدة، وحدث عنه: صدقة بن خالد والأوزاعي والوليد بن مسلم وآخرون، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وآخرون، وتوفي سنة أربع وأربعين ومائة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٩١/٩، تهذيب الكمال ٢٤٣/٣٢، تهذيب التهذيب ٣٣١/٢.

القنوت<sup>(١)</sup>.

وروى أبو بكر بن المنذر وأبو داود ذكر القنوت في حديث الحسن غير

ثابت.

الثاني: إن ثبت فنحمله على النصف الأخير.

والجواب عن قولهم: ذكر يستحب في الصلاة في النصف الأخير فاستحب

في سائر الصلوات، أصله سائر الأذكار، قلنا: هذا مخالف للإجماع، وعندهم أن

القياس يترك بقول واحد من الصحابة.

الثاني: أنه لا يجوز اعتبار هذا الذكر بسائر الأذكار بدليل أنه يفعل لعارض

إذا عرض، ويترك إذا زال العارض، ويفعل في صلاة بعينها، وسائر الأذكار تفعل

في جميع الصلوات. والله أعلم.

---

(١) انظر: سنن أبي داود ١٣٧/٢.

## فصل: قال المزني: والتراويح من سنة عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>.

وهذا خطأ ، بل هي من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن عائشة روت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها ليلة ، فلما كانت الليلة الثانية كثر الناس ، فلما صلاها الليلة الثالثة ازدحموا في المسجد وكثروا فلم يخرج إليهم وقال: ( عرفت ما صنعتُم ، إلا أني خشيت أن تفرض عليكم )<sup>(٢)</sup>.

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( من صام رمضان وقام ليله إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه )<sup>(٣)</sup>.

وإنما نسبت التراويح إلى عمر ، لأن الناس كانوا يصلونها متفرقين كل قوم خلف من استطابوا قراءته ، فخاف عمر الشتات والتفرقة فجمعهم على إمام واحد وهو أبي بن كعب ، وأخرج القناديل إلى المسجد فكان أبي يصلي عشرين ليلة ثم يعضي إلى الاعتكاف وعبادة الله تعالى ، فيقولون : أبق أبي ، فكان يؤم مكانه معاذ بن أبي حليلة القاري ، وقيل : تميم الداري<sup>(٤)</sup>.

وروي أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال ليلة من ليالي رمضان : " رحمك الله يا عمر ونور قبرك كما نورت مساجدنا بالقرآن "<sup>(٥)</sup>.  
فلهذا نسبت إليه .

---

(١) لم أقف على هذا النقل في مختصر المزني .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب : صلاة التراويح ، باب : فضل قيام رمضان ٣١٥/٤ ، و مسلم في صحيحه ، كتاب المسافرين وقصرها ، باب : الترغيب في قيام رمضان ٥٢٤/١ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، الكتاب والباب السابقين ٣١٤/٤ ، و مسلم في صحيحه ، كتاب والباب السابقين ٥٢٤/١ واللفظ له .

(٤) وقد سبق تخريجه قريباً ص ١١٥٢ .

(٥) ذكره الهندي في كنز العمال (٢٣٤٧٧) ونسبه لابن شاهين في الترغيب في الذكر .

وروي عن عمر أنه قال: "إنها بدعة ونعمت البدعة"<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: صلاة التراويح، باب: فضل قيام رمضان ٣١٥/٤.

مسألة: فأما موضع القنوت من الوتر قال المزني: "لا يحفظ عن الشافعي في موضع القنوت من الوتر شيء، وقياس قوله أنه يكون بعد الركوع كما قال في قنوت الصبح"<sup>(١)</sup>.

ومن أصحابنا<sup>(٢)</sup> من قال: يقنت في الوتر قبل الركوع، وفي الصبح بعد الركوع<sup>(٣)</sup>، وفرق بينهما بأن أحدهما فرض والآخر نفل، كما قلنا في صلاة العيد والجمعة يخطب في إحداهما قبل الصلاة والأخرى بعد الصلاة<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يقنت قبل الركوع في الوتر، وعنده لا يقنت في الصبح<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٥.

والقنوت في الوتر بعد الركوع نص عليه الشافعي في حرملة، وأوماً إليه في اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما ٢٦١/٧، مع الأم، وهو الصحيح المشهور، وبه قطع الأكثرون.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٥، التهذيب ٢٣٤/٢، البيان ٢٦٩/٢، الوسيط ٦٨٨/٢، المجموع ١٥/٤. وبه قال أحمد في إحدى الروايتين عنه، وهي الصحيح من المذهب وعليه أصحابه. وروي عنه: إن قنت قبل الركوع جاز له ذلك.

انظر: المحرر في الفقه ٨٨/١، الفروع ٥٤٠/١، المبدع ٧/٢، الإنصاف ١٧١/٢. (٢) نهاية ل ٧٩ ج.

(٣) وبه قال ابن سريج.

وفي وجه ثالث: أنه يخير بينهما، فبأيهما فعل جاز.

انظر: حلية العلماء ٢٠١/١، فتح العزيز ٢٤٩/٤، روضة الطالبين ٤٣٣/١.

(٤) انظر: البيان ٢٦٩/٢، فتح العزيز ٢٤٩/٤.

(٥) انظر: الحجة على أهل المدينة ١٩٩/١، مختصر القدوري ص ٢٩، تحفة الفقهاء ٢٠٣/١، الاختيار لتعليل المختار ٥٥/١، فتح الوهاب ٥٥/١.

وعند الإمام مالك: أن موضع القنوت في الوتر في النصف الأخير من رمضان يكون قبل الركوع، هذا هو المشهور من المذهب، وروي عنه: جواز القنوت بعد الركوع.

انظر: المدونة الكبرى ١٠٢، التفریع ٢٦٦/١، الكافي لابن عبد البر ٢٠٧/١، مختصر خليل مع

=

واحتج من نصر قوله بما روى أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات يسلم منها ويقنت قبل الركوع<sup>(١)</sup>.  
 دليل آخر: روى أبان بن عياش<sup>(٢)</sup> عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال: بتّ عند النبي صلى الله عليه وسلم ليلة لأنظر موضع القنوت فقنت قبل الركوع<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى سليمان بن حرب<sup>(٤)</sup>

جواهر الإكليل ٧٢/١، مواهب الجليل ٥٣٩/١.

(١) سبق تخريجه ص ١١٥١.

(٢) هو أبان بن أبي عياش، واسمه فيروز، ويقال: دينار، مولى عبد القيس، العبدي، أبو إسماعيل البصري، روى عن إبراهيم بن يزيد النخعي، وأنس بن مالك والحسن البصري وآخرون، وحدث عنه: الحسن بن صالح بن حي وحماد بن سلمة وأبو حنيفة النعمان بن ثابت وسفيان الثوري وعدة. وكان أبان رجلاً صالحاً، لكنه بُلي بسوء الحفظ، فترك المحدثون حديثه، فهو متروك الحديث، توفي سنة ثمان وثلاثين ومائة وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٤٥، تهذيب الكمال ١٩/٢، تهذيب التهذيب ٦٥/١.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٣/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٩/٣.

وقال الدارقطني والبيهقي بعد الحديث: مداره على أبان بن أبي عياش وهو متروك، وضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ٥٦٤/١.

(٤) هو سليمان بن حرب بن يجيل الأزدي الواشحي، أبو أيوب البصري، سكن مكة، وكان قاضياً ثم عزل، أحد الأئمة ثقة مأمون، روى عن: حماد بن زيد وحماد بن سلمة وشعبة بن الحجاج وآخرين، وحدث عنه: البخاري وأبو داود والدارمي وإبراهيم الحربي وأمم غيرهم، توفي في البصرة سنة أربع وعشرين ومائتين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٠٠/٧، تاريخ بغداد ٣٣/٩، سير أعلام النبلاء ٣٣٠/١٠.

ومسدد<sup>(١)</sup> عن حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس أن رجلاً سأل هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح؟ فقال: نعم، فقال: قبل الركوع أو بعده؟ فقال: بعد الركوع<sup>(٢)</sup>.

وروى الشافعي والحميدي عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع<sup>(٤)</sup>.

وروى أبو الحسن الدارقطني بإسناده عن أنس قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكلهم قنتوا في صلاة الصبح بعد الركوع إلا أن عثمان قنت في آخر عمره قبل الركوع رجاء أن يدرك الناس معه

---

(١) هو: مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد، وقيل بن مرعبل الأسدي، أبو الحسن البصري، أحد الأئمة الثقات، وثقه النسائي ويحيى بن معين والعجلي وآخرون، حدث عن: إسماعيل بن عليّة وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وعدد كثير، وروى عنه: البخاري وأبو داود ومحمد بن يحيى الذهلي وخلق سواهم، توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٤٣/٢٧، تذكرة الحفاظ ٤٢١/٢، شذرات الذهب ٦٦/٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٣٥.

(٣) هو الإمام سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القشيري المخزومي، أبو محمد المدني، سيد التابعين في زمانه، وكان فقيهاً عالماً، يفتي والصحابة أحياء، رأى عمر، وسمع من عثمان وعلي وزيد بن ثابت وعائشة وابن عباس وخلق كثير من الصحابة رضي الله عنهم، وحدث عنه: عطاء الخراساني وعمرو بن دينار والزهري وبشر كثير، توفي سنة أربع وتسعين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١١٩/٥، سير أعلام النبلاء ٢١٧/٤، شذرات الذهب ١٠٢/١.

(٤) لم أقف عليه.

الركعة وطلبها للتخفيف" (١).

وروى ابن عباس وابن عمر وأنس وخفاف بن إيماء بن ربيعة (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال: (اللهم انج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من أهل مكة، واشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف" (٣).

وأيضاً فإنه إجماع الصحابة، روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان (٤) وعلي (٥)

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٤٠/٢، وابن نصر في قيام الليل (١٣٣)، قال الشيخ الألباني في الإرواء ١٦١/٢: "وإسناده صحيح".

(٢) هو خفاف بن إيماء بن ربيعة الغفاري، كان إمام بني غفار وسيدهم، له ولأبيه صحبة، وشهد الحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحدث عنه: ابنه الحارث وحنظلة بن علي الأسلمي وآخرون، توفي -رحمه الله- بالمدينة في خلافة عمر بن الخطاب -رحمه الله-. انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٧١/٨، أسد الغابة ت (١٤٦٢)، الإصابة ٢٨٢/٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٨٨ ع.

(٤) كما في مصنف ابن أبي شيبة ٢١٢/٢، عن العوام بن حمزة قال: سألت أبا عثمان عن القنوت فقال: بعد الركوع، فقلت: عمن؟ قال: عن أبي بكر وعمر وعثمان". قال الألباني في الإرواء ١٦٤/٢: "إسناده حسن".

قلت: وقد ورد عن عمر بن الخطاب -رحمه الله- أنه قنت قبل الركوع، فروى الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٠/١، وابن أبي شيبة في المصنف ٢١٢/٢ "أن عمر بن الخطاب قنت في صلاة الصبح قبل الركوع".

قال الألباني في إرواء الغليل ١٦٥/٢: "وبعضها صحيح الإسناد".

(٥) روي عن علي القنوت بعد الركوع البيهقي في السنن الكبرى ٥٦/٣.

قال الألباني في الإرواء ١٦٦/٢: "وسنده ضعيف، لأن عطاء بن السائب كان اختلط"، وجاء ما يخالف ذلك كما هو عند ابن أبي شيبة في المصنف ٢١٢/٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار



وأبي وأنس ، ولا يخالف لهم<sup>(١)</sup>.

قال المزني: ولأن من قال: قبل الركوع قال: يقول: الله أكبر ثم يدعو، وهذه التكبيرة لم تثبت بكتاب ولا سنة، ولا بد إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله لمن حمده. وذلك دعاء والدعاء مع الدعاء أولى من كونه مع القراءة<sup>(٢)</sup>.

وقياس آخر: اعتدال قبل الركوع فلم يكن محلاً للقنوت أصله ما قبل

أ/١٠١

القراء./

قياس آخر: ما كان محلاً للقراءة لم يكن محلاً للقنوت أصله ما قبل القراءة.

والجواب<sup>(٣)</sup> عن حديث أبي، قال أبو بكر ابن المنذر وأبو بكر محمد بن

إسحاق بن خزيمة وأبو داود: لا يثبت<sup>(٤)</sup>، والدليل على أنه لا أصل له أن أبي كان

يصلي بالناس التراويح ولا يقنت إلا في النصف الأخير من شهر رمضان بعد

الركوع.

=

١/٢٥ عن أبي عبد الرحمن السلمي: "أن علياً كان يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع".

وسنده ضعيف للعلة السابقة.

(١) وقد علم ما يخالف هذا، فلا يعد أجماعاً والله أعلم.

(٢) انظر: معناه في مختصر المزني ص ٢٥.

(٣) نهاية ل ٨٠ ج.

(٤) انظر: صحيح ابن خزيمة ١٥١/٢، وسنن أبي داود ١٣٧/٢.

والجواب عما ذكره<sup>(١)</sup> من حديث ابن مسعود أنه يرويه أبان بن أبي عياش، وحديثه متروك<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نهاية ل ٣٧ ب.

(٢) انظر: ص ١١٥٩ من هذه الرسالة.

قلت: والصحيح في هذه المسألة أن موضع القنوت في الوتر قبل الركوع وبعده جائز، لثبوت ذلك في السنة المطهرة، كما في حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك، وهو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم، فقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ٢٠٢/٢ عن علقمة "أن ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع".

حسن هذا الأثر ابن حجر في الدراية ١/١٩٤، والألباني في الإرواء ٢/١٦٦. وقد ثبت فيما سبق عن عمر بن الخطاب وغيره القنوت بعد الركوع، والأمر فيه سعة، والحمد لله رب العالمين.

مسألة: قال الشافعي : وإن جزأ الليل أثلاثا فالأوسط أحب إلي<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، الصلاة بالليل أفضل منها بالنهار<sup>(٢)</sup>، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿والمستغفرين بالأسحار﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : ﴿كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وبالأسحار هم يستغفرون﴾<sup>(٤)</sup>.

ويدل عليه ما روى أبو سعيد الخدري وأبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ينزل ربنا كل ليلة في الثلث الأخير من الليل إلى سماء الدنيا فيقول: هل من داع فأجيبه؟ هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له)<sup>(٥)</sup>.

إذا ثبت هذا فالصلاة في النصف الأخير أفضل من الأول<sup>(٦)</sup>، والدليل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (أفضل الصلاة صلاة أخي داود، كان ينام ثلث الليل ويقوم نصفه وينام سدسه)<sup>(٧)</sup>.

وروى مسروق قال: سألت عائشة في أي حين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم؟ قالت (عند الصراخ)<sup>(٨)</sup>.....

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٥ .

(٢) انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٤، التنبيه ص ٣٠، البيان ٢/٢٨٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٧.

(٤) سورة الذاريات، الآية ١٧-١٨.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب: الدعاء و الصلاة آخر الليل ٢/٣٦، و مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل ١/٥٢١.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٩٢، المذهب ٤/٤٣، التعليقة ٢/٩٩٣.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التهجد، باب: من نام عند السحر ٣/٢٠، و مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر ٢/٨١٦.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التهجد، باب: من نام عند السحر ٣/٢٠، و مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعاته ١/٥١١.

يعني الديوك<sup>(١)</sup>.

وروت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من قام فصلى ركعتين وأيقظ زوجته كتب في الذاكرين والذاكرات)<sup>(٢)</sup>.

وروت عائشة قالت: إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوقظه الله حتى يفرغ من جزئه إلى السحر<sup>(٣)</sup>.

ولأن آخر الليل وقت الخلو عن ذكر الله تعالى.

ولأن في القيام في تلك الحالة مشقة والأجر على قدر المشقة<sup>(٤)</sup>.

فرع: إذا استيقظ فيستحب له أن يوقظ غيره ليصلي، لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (رحم الله رجلاً قام فصلى وأنبه امرأته فإن أبت نضح على وجهها الماء، ورحم الله امرأة قامت وأنبهت زوجها، فإن أبى

---

(١) قال النووي في شرح صحيح مسلم ٢٣/٦: "وهذا باتفاق العلماء، قالوا: وسمي بذلك لكثرة صياحه".

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: قيام الليل ٧٤/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن أيقظ أهله من الليل ٤٢٤/١، والحاكم في المستدرک ٣١٦/١.

والحديث صححه الحاكم في المستدرک ٣١٦/١، ووافقه الذهبي في مختصره، وقال النووي في خلاصة الأحكام ٥٨٧/١: "رواه أبو داود بإسناد صحيح"، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢٤٣/١.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: وقت قيام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل ٧٧/٢.

وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢٤٤/١.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٩٣، التهذيب ٢/٢٢٤، البيان ٢/٢٨٢.

نضحت على وجهه الماء<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤٩٥/٢، و أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: قيام الليل ٧٣/٢، و النسائي في سننه، كتاب قيام الليل، باب: الترغيب في قيام الليل ٢٠٥/٣، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن أيقظ أهله من الليل ٤٣٤/١، و الحاكم في المستدرك ٣٠٩/١.

والحديث صححه الحاكم في المستدرك ٣٠/١، ووافقه الذهبي في مختصره، وقال النووي في خلاصة الأحكام ٥٨٧/١: "رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح"، و حسنه البغوي في مصابيح السنة ٤٣٤/١، والألباني في صحيح سنن النسائي ٣٥٤/١.

مسألة: الوتر ليس بواجب، وإنما هو سنة<sup>(١)</sup>. وبه قالت الكافة<sup>(٢)</sup> حتى محمد وأبو يوسف<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة وحده: الوتر واجب وليس بفرض، فإن تركه حتى طلع الفجر أثم وعصى ولزمه القضاء<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصره بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أوتروا

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١/٢٦٠.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧١، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٣، التنبيه ص ٣٠، الغاية والتقريب ص ٥٩، التهذيب ٢/٢٢٨، المجموع ٤/١٢.

(٢) وبه قال الإمام مالك كما في المدونة ١/١٢٦.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفريع ١/٢٦٧، المعونة ١/١١٥، الشرح الصغير ١/١٤٨، حاشية العدوي ١/٢٥٧، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١٠٤.

وهو قول الإمام أحمد في الصحيح من المذهب، وعليه جماهير أصحابه.

وروي عنه: أن الوتر واجب.

انظر: المحرر في الفقه ١/٨٨، العمدة ص ٨٥، الفرع ١/٥٣٧، الإنصاف ١/١٦٦، الإقناع ١/٢٢٣، منتهى الإرادات ١/٢٦٤.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٢٤، تحفة الفقهاء ١/٢٠١، الهداية ١/٦٥، فتح القدير ١/٣٦٩.

(٤) وهي إحدى الروايتين عن الإمام أبي حنيفة هي الصحيح من المذهب عند أصحابه.

وروي عنه: أن الوتر فرض، وبه أخذ زفر.

وروي عنه: أنه سنة مؤكدة.

انظر: مختصر الطحاوي ص ٢٩، رؤوس المسائل ١/١٦٢، الفتاوى الهندية ١/١١٠-١١١، الاختيار لتعليل المختار ١/٥٤، مجمع الأنهر ١/١٢٨، فتح الوهاب ١/٥٥.

## يا أهل القرآن<sup>(١)</sup>.

ودليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من نام عن

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: استحباب الوتر ١٢٨/٢، و الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء أن الوتر ليس يجتم ٣١٦/٢، و النسائي في سننه ، كتاب قيام الليل، باب: الأمر بالوتر ٢٢٨/٣-٢٢٩، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر ٣٧٠/١، و أحمد في المسند ١٧٧/١، وابن خزيمة في صحيحه ١٣٧/٢، و الحاكم في المستدرک ٣٠٠/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٥٧/٢ كلهم من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- مرفوعاً.

قال الترمذي في سننه ٣١٦/٢: "حديث علي حديث حسن".

وحسنه البغوي في مصابيح السنة ٤٤٢/١، وصححه الحاكم كما في التلخيص الحبير ١٤/٢، وابن خزيمة في صحيحه ١٣٧/٢، والنووي في خلاصة الأحكام ٥٤٧/١ وأحمد شاكر في تخريج المسند ١٦٤/٢، والألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١٩٣/١.

وجاء الحديث أيضاً عند أبي داود في سننه ، كتاب الصلاة، باب: استحباب الوتر ١٢٨/٢، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر ٣٧٠/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٥٧/٢، وغيرهم عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- مرفوعاً. قال البيهقي بعده ٦٥٨/٢: ذكر عبد الله ليس بمحفوظ في الحديث، ومع ذكره فهو منقطع، لأن أبا عبيدة لم يدرك أباه".

وقال النووي في خلاصة الأحكام ٥٤٩/١: "ضعفه -أي الحديث- الحفاظ".

وقد صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١٩٣/١.

ويرى الحنفية أن مطلق الأمر في الحديث للوجوب، وكذا التوعد على الترك للوجوب.

انظر: بدائع الصنائع ٦٠٧/١.

الوتر أو نسيه فليصله إذا ذكره<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روى أبو أيوب الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

قال: (الوتر حق على كل مسلم)<sup>(٣)</sup>، وعلى للإيجاب.

وروى أبو الحسن الكرخي في بعض ألفاظ أبي أيوب: (حق واجب على

كل مسلم)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: في الدعاء بعد الوتر ١٣٧/٢، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينساه ٣٣٠/٢، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: من نام عن وتره أو نسيه ٣٧٥/١، و الدارقطني في سننه ٢٢/٢، و الحاكم في المستدرك ٣٠٢/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٦٧٦/٢.

وقال الحاكم في المستدرك ٣٠٢/١: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، والألباني في إرواء الغليل ١٥٣/٢، وصححه في صحيح سنن أبي داود ٢٦٨/١.

(٢) نهاية ل ٨١ جـ.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: كم الوتر ١٣٢/٢، و النسائي في سننه، كتاب قيام الليل، باب: ذكر الاختلاف على الزهري ٢٣٨/٣، و ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر بثلاث ٣٧٦/١، و الدارقطني في سننه ٢٢/٢، و الحاكم في المستدرك ٣٠٢/١، و البيهقي في السنن الكبرى ٣٥/٣.

قال الحاكم في المستدرك ٣٠٢/١: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي في مختصره، وصححه أيضا النووي في خلاصة الأحكام ٥٤٨/١، و البغوي في مصابيح السنة ٤٤٢/١، والألباني في صحيح سنن أبي داود ٢٦٧/١.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٢/٢ ثم قال بعده: "قوله (واجب) ليس بمحفوظ لا أعلم تابع ابن حسان عليه أحد". انتهى، ثم ذكر طرقاً أخرى للحديث بدون هذه الزيادة.

وقد ضعف ابن الجوزي هذا الحديث "لأنه فيه محمد بن حسان وقد ضعفوه"، ورد عليه ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق ١٠٤٦/١ بأن ابن حسان ثقة، وهو كما قال ابن عبد الهادي، ولذا قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٤١/٢ بعد ذكر الحديث: "رجاله ثقات"، والله أعلم.



دليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله قد زادكم صلاة إلى صلاتكم ألا وهي الوتر فصلوها بين العشاء والفجر)<sup>(١)</sup>.

وروي: (فصلوا بين العشاء والفجر)<sup>(٢)</sup>.

ولا يجوز أن يكون أراد به نافلة، لأن النافلة غير محصورة، فبقي أنه أراد زادكم فريضة، لأنها محصورة<sup>(٣)</sup>.

دليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا)<sup>(٤)</sup>. ولا يخرج منه إلا وقد فعل محرماً. كما قال -ﷺ-: (من غشنا فليس منا)<sup>(٥)</sup> يدل على أن الغش محرم.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٥٤٥/٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٣٠/١.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٣٩/٢: "رواه أحمد والطبراني في الكبير وله إسنادان عند أحمد أحدهما رجاله رجال الصحيح..."، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٧١/١: "هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم".

وفي سند الحديث عبدالله بن طه طيبة وهو سيء الحفظ، ولهذا ضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ٥٥١/١، ولكن الراوي عن ابن طيبة كما هو عند الطحاوي أبو عبدالله المقرئ -عبدالله ابن يزيد- وهو أحد العبادة الذين إذا روي عن ابن طيبة فروايتهم عنه صحيحة كما قال محققو الحديثين.

وانظر مزيداً من التفصيل في: نصب الراية ١١٠/٢، إرواء الغليل ١٥٨/٢.

(٢) انظر الحديث السابق.

(٣) انظر: المبسوط ١٥٦/١، بدائع الصنائع ٦٠٧/١.

والحنفية يرون أن الوتر زيادة تتحقق في الواجبات، لا أنه زيادة على الفرض، ومعلوم مذهب الحنفية في التفريق بين الفرض والواجب.

(٤) سبق تخريجه ص ١١٢٦.

(٥) سبق تخريجه ص ١٠٣٣.

ومن القياس: هذه الصلاة وتر وكانت واجبة، أصله المغرب<sup>(١)</sup>.  
وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾<sup>(٢)</sup> وهذا لا يجيء إلا على قولنا<sup>(٣)</sup> لأن الستة ليس لها وسط<sup>(٤)</sup>.

دليل آخر: روى أبو بكر بن المنذر عن الربيع<sup>(٥)</sup> عن الشافعي عن مالك عن عمه سهيل بن مالك<sup>(٦)</sup> [أبيه]<sup>(٧)</sup> عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الإسلام فقال: (خمس صلوات كتبهن الله على

(١) انظر: شرح معاني الآثار ٢٩٣/١.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٣٨.

(٣) إذ لو كانت الترتب واجبة لم تكن العصر وسطى.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٤٨٩/٢.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢٧٩/٢.

(٥) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كعب المرادي، مولاهم، أبو محمد البصري المؤذن، صاحب الشافعي، وروي كتب الأمهات عنه، حدث عن: أسد بن موسى، وعبد الله بن وهب، والبيهقي وآخرين، وحدث عنه: أبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو جعفر الطحاوي وخلق سواهم، وثقه غير واحد من أهل العلم، وتوفي سنة سبعين ومائتين بمصر.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٥٨٦/٢، طبقات السبكي ١٣٢/٢، طبقات ابن قاضي شهبة ٦٥/١.

(٦) هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو سهيل المدني، عم مالك بن أنس الإمام، روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وابن عمر وخلق سواهم، وحدث عنه: سليمان بن بلال وابن أخيه مالك بن أنس والزهري وعدة، وثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي والذهبي وابن حجر وآخرون، وتوفي قريب الثلاثين ومائة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٥٣/٨، سير أعلام النبلاء ٢٨٣/٥، تهذيب التهذيب ٦٠٤/٥.

(٧) زيادة ليست في النسخ وهي في الحديث.

عباده في اليوم والليلة) قال: وهل عليّ غيرها؟ فقال: (لا، إلا أن تطوع)<sup>(١)</sup>.

وهذا دليل آخر: روى أبو داود في سننه عن ابن محيريز<sup>(٢)</sup> أن رجلاً من بني كنانة يدعى المخدجي<sup>(٣)</sup> سمع رجلاً بالشام يكنى أبا محمد<sup>(٤)</sup> يقول: الوتر واجب، قال المخدجي: فرححتُ إلى عبادة بن الصامت فأخبرته فقال: كذب<sup>(٥)</sup>، سمعت رسول

---

(١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٣١٧/٢، والحديث في صحيح البخاري كتاب الإيمان، باب: الزكاة من الإسلام ١٤٢/١، و مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ٤٠/١.

وفي هذا الخبر أدلة ثلاثة على عدم وجوب الوتر:

أحدها: أنه جعل الصلوات خمساً، وعندكم هي ست.

الثاني: أنه جعل ما عداها تطوعاً، وعندكم هي واجب.

الثالث: أنه قال في آخر الحديث: (والله لا أزيد) فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: (أفلمح إن صدق) وعندكم يأنم إن صدق.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٤٩٠/١، الحاوي الكبير ٢٧٩/٢.

(٢) هو: عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب القرشي الجُمحي، أبو محيريز المكي، من رهط أبي مخزومة وكان يتيماً في حجره، نزل الشام، وسكن بيت المقدس، شامي، تابعي ثقة، من خيار الناس علماً وعملاً، روى عن عبادة بن الصامت ومعاوية بن أبي سفيان وأبي سعيد الخدري وطائفة، وحدث عنه: خالد بن معدان، ومكحول الشامي والزهري وخلق سواهم، توفي -رحمه الله- في خلافة الوليد بن عبد الملك.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤٤٧/٧، سير أعلام النبلاء ١٩٤/٤، شذرات الذهب ١١٦/١.

(٣) المخدجي: يقال إن اسمه رفيع، أو أبو رفيع، رجل من كنانة، ويقال: أن المخدجي لقب لرجل من بني مدلج.

انظر: تهذيب الكمال ١٠٧/١٦، تقريب التهذيب ٥٦٧/٢.

(٤) قال ابن عبد البر: يقال إن اسمه مسعود بن أوس، ويقال: سعيد بن أوس، ويقال: إنه بدري.

انظر: التمهيد ٢٨٩/٢٣.

(٥) قوله: "كذب أبو محمد" يريد أخطأ أبو محمد، لم يرد به تعمد الكذب الذي هو ضد الصدق،

=

الله صلى الله عليه وسلم يقول: (خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم واللييلة من أتى بهن على كماهن غير مستخف بحقوقهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له)<sup>(١)</sup>.

دليل آخر: روى سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم: (كان يصلي على الراحلة أنى توجهت به وكان يوتر على الراحلة ولا يصلي المكتوبة إلا على الأرض)<sup>(٢)</sup>.

---

لأن الكذب إنما يجري في الأخبار، وأبو محمد هذا إنما أفتى فتياً ورأى رأياً، فأخطأ فيما أفتى به، وهو رجل من الأنصار له صحة، والكذب عليه في الأخبار غير جائز، والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها، فتقول: كذب سمعي، وكذب بصري: أي زل ولم يدرك ما رأى وما سمع ولم يحط به...".

انظر: معالم السنن ٢٤٦/١.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١٥٥/٢ أن هذه اللفظة مستعملة لأهل الحجاز إذا أخطأ أحدهم يقال له: كذب...".

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الوتر، باب: فيمن لم يوتر ٢٩٥/١، والحديث عند مالك في الموطأ ١٢٠/١، والنسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب: المحافظة على الصلوات الخمس ٢٣٠/١، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في فضل الصلوات الخمس ٤٤٩/١.

والحديث قال عنه ابن عبد البر في التمهيد ٢٨٨/٢٣: "حديث صحيح ثابت"، وصححه النووي في خلاصة الأحكام ٥٤٩/١، والبخاري في مشكاة المصابيح ٢٥٢/١، والأشعبي في الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة ١٥٢/١، والألباني في صحيح سنن النسائي ١٠٠/١، وفي صحيح الجامع الصغير ص ٦١٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوتر، باب: الوتر في السفر ٦٢٠/٢، و مسلم في

دليل آخر: روى أبو أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الوتر حق وليس بواجب)<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: صلاة لم يشرع لها الإقامة، فلم تكن واجبة على الأعيان أصله سائر النوافل، ولا يدخل عليه الجنابة والمنذورة، فإن تلك لا تجب على الأعيان<sup>(٢)</sup>. قياس آخر: صلاة تابعة لغيرها بكل حال، فلم تكن واجبة أصله النوافل الراتب<sup>(٣)(٤)</sup>.

قالوا: لا نسلم أنها تابعة فإن أبا حنيفة قال: لو نسي العشاء وظن أنه صلاها فأوتر ثم / ذكر، فإنه يصلي العشاء ولا يصلي الوتر<sup>(٥)</sup>. ١٠٢/أ قلنا: إلا أنه إذا كان ذاكرًا لا يجوز له أن يقدم الوتر على العشاء، ومتى فعل ذلك لم يعتد له به فقولنا تابعة نريد به في حالة الذكر.

=

صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: جواز صلاة النافلة على الدابة ٤٨٧/١.

وروجه الدلالة من الحديث: أن الواجب لا يجوز فعله على الراحلة.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٤٩٣/١.

(١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ١٨٨/٥.

وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير ١٤/٢ وسكت عليه.

قلت: وسند ابن المنذر في الأوسط كما سناد أبي داود في سننه عدا شيخ ابن المنذر يحيى بن محمد، وقد

صحح الألباني إسناد أبي داود في صحيح سنن أبي داود ٢٦٧/١، فلو صح حديث أبي أيوب هذا

لكان فاصلا في المسألة.

(٢) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٤٩٨/١، الحاوي الكبير ٢٨٠/٢.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢٨٠/٢.

(٤) نهاية ل ٨٢ جـ.

(٥) انظر: الأصل ١٤٨/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٨٨/١.

قالوا: الوتر ليست تابعة بدليل أنه يستحب أن تؤخر إلى آخر الليل<sup>(١)</sup>.  
قلنا: عندنا يجوز أن تؤخر وتفعل مع العشاء من غير تأخير، يدل عليه ما  
روى أبو هريرة قال: أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت: صوم ثلاثة  
أيام في كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر<sup>(٢)</sup>.  
قياس آخر: صلاة ليست بفرض، فلم تكن واجبة، أصله سائر النوافل<sup>(٣)</sup>.  
قياس آخر: الوتر أحد نوعي الصلاة الراتبة، فكان منه نفلا، أصله  
الشفع<sup>(٤)</sup>.  
والجواب<sup>(٥)</sup> عن قوله: (أوتروا يا أهل القرآن)<sup>(٦)</sup>. نَحْمَلُهُ عَلَى  
الاستحباب<sup>(٧)</sup> كما قال في ركعتي الفجر: (صلوهما وإن طردتم الخيل)<sup>(٨)</sup>.  
والجواب عن قوله: (من نام عن الوتر أو نسيه فليصله إذا ذكره)<sup>(٩)</sup> أنه  
استحباب أيضا هذا كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من لم  
يصل ركعتي الفجر حتى طلعت الشمس فليصلهما)<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: بدائع الصنائع ٦٠٨/١، المبسوط ١٥٠/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التهجد، باب: صلاة الضحى في الحضر ٧٢/٣، واللفظ  
له، و مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة الضحى ٤٩٩/١.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٨٠.

(٤) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٩٨، الحاوي الكبير ٢/٢٨٠.

(٥) نهاية ل ٣٨ب.

(٦) سبق تخريجه ص ١١٦٧-١١٦٨.

(٧) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٩٩.

(٨) سبق تخريجه ص ١١٢٥.

(٩) سبق تخريجه ص ١١٦٨-١١٦٩.

(١٠) سبق تخريجه ص ١١٣٠.

والجواب عن قوله: (الوتر حق على كل مسلم)<sup>(١)</sup> قلنا: أراد به أنه حق على كل مسلم أن يعتقد أنه مندوب إليه، وأنه من النوافل الراتبة. وما رواه الكرخي (حق واجب)<sup>(٢)</sup> فلا يعرف، ثم لو عرف فيكون تقديره: الوتر حق واجب: أي يجب أن يعتقد أنه حق من جملة الشرع<sup>(٣)</sup>.  
والجواب عن قولهم: (إن الله قد زادكم صلاة)<sup>(٤)</sup> قلنا عنه جوابان: أحدهما: أن عندكم ليس المراد به زيادة على الفرض لأن الوتر ليس بفرض<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أنا نحمله على أن المراد به زادكم صلاة تطوع<sup>(٦)</sup>، وقوله: (التطوع غير محصور خطأ، بل النوافل الراتبة محصورة، وهذه من جملة الراتبة. والجواب عن قوله: (الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا)<sup>(٧)</sup> قلنا: أراد به فليس من خيارنا<sup>(٨)</sup> كما قال -ﷺ-: (من لم يوتر كبيرنا ويرحم صغيرنا فليس منا)<sup>(٩)</sup> ومع هذا فإنه من عين المسلمين، وإنما أراد به من خيارنا.

(١) سبق تخريجه ص ١١٦٩.

(٢) سبق تخريجه ص ١١٦٩.

(٣) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٤٩٦/٢.

(٤) سبق تخريجه ص ١١٧٠.

(٥) انظر: المبسوط ١٥٦/١.

(٦) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٤٩٢/٢.

(٧) سبق تخريجه ص ١١٢٦.

(٨) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٥٠٠/٢، الحاوي الكبير ٢٨١/٢.

(٩) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في رحمة الصبيان ٢٨٣/٤.

وقال الترمذي بعده: "هذا حديث غريب، وزر بي له أحاديث مناكير عن أنس بن مالك".

ثم أخرجه في سننه ٢٨٤/٤ عن ابن عباس -رضي الله عنه-، وهو عند أحمد في المسند ٤٢٦/١.

والجواب عن قولهم: صلاة ورد الشرع بها وترا فكانت واجبة كالمغرب، قلنا: لا تأثير لقولكم: ورد بها وتراً، فإن التي ورد بها شفعا واجبة، ثم ليس العلة في الأصل ما ذكروا، وأن المغرب إنما كانت واجبة لأنه ورد الشرع بها وتراً بدليل الظهر والعصر<sup>(١)</sup>.

جواب آخر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تشبهوا الوتر بالمغرب)<sup>(٢)</sup>. فهذا القياس قد منع منه، ثم المعنى في المغرب أنها غير تابعة لغيرها، أو نقول: المغرب شرع لها الإقامة، والوتر بخلاف<sup>(٣)</sup> ذلك. أو نقول: المغرب فرض، فكانت واجبة، والوتر ليست بفرض فلم تكن واجبة<sup>(٤)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

وقال الترمذي بعده: "هذا حديث حسن غريب"، وقال أحمد شاكر في تحقيق المسند ٩٥/٤: "إسناده صحيح"، وصححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٣٠/٥.

(١) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٥٠٢/٢، الحاوي الكبير ٢٨١/٢.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٤/٢، وابن حبان في صحيحه ٦٨/٤، والحاكم في المستدرک ٣٠٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٦/٣.

وقال الحاكم في المستدرک ٣٠٤/١: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وقال الدارقطني في سننه ٢٥/٢: "كلهم - أي رجاله - ثقات"، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١٥/٢: "رجالهم ثقات، ولا يضر وقف من وقفه".

(٣) نهاية ل ٨٣ ج.

(٤) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٥٠٢/٢، الحاوي الكبير ٢٨١/٢.

والذي يقوم عليه البرهان هو ما انتصر إليه المؤلف من سنية الوتر وعدم وجوبه، للأدلة القاطعة في حصر الفرائض في اليوم والليلة في الخمس التي صرفت ما استدل به من أحاديث ظاهرها الوجوب. والله أعلم.



مسألة: قال المزني في كتاب اختلافه على مالك: قلت للشافعي: يجوز أن يوتر بواحدة وليس قبلها شيء؟ قال: نعم<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، يجوز أن يوتر بركعة واحدة، وأكثر الوتر إحدى عشرة ركعة، يسلم في كل ركعتين، وإن سلم عن جميعه بتسليم واحد وتشهد واحد أجزأ، وإن اقتصر على سبع جاز، وكان أجره أقل، وإن اقتصر على خمسة أجزأ وقل أجره، وإن اقتصر على ثلاث أجزأه ذلك وقل أجره، وإن اقتصره على ركعة جاز وقل أجره أيضا-<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: الوتر ثلاث ركعات بتسليمه واحدة<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك: ثلاث ركعات بتسليمتين<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد: لا يعجبني أن يوتر بركعة ليس قبلها شيء<sup>(٥)</sup>.

---

(١) كتاب اختلاف مالك والشافعي مع الأم ٣٣٧/٧.

(٢) وهذا كله هو المذهب بلا خلاف، إلا في أكثر الوتر ، ففي وجه آخر: أن أكثره ثلاث عشرة ركعة. انظر: فتح العزيز ٢٢٤/٤، المجموع ١٢/٤.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٢٥/١، مختصر القلوري ص ٢٩، تحفة الفقهاء ٢٠٢/١، رؤوس المسائل ص ١٧٢، الفتاوى الهندية ١١١/١.

(٤) ونص عليه في المدونة الكبرى ١٢٦/١.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفريع ٢٦٧/١، الكافي لابن عبد البر ٢٥٧/١، المعونة ١١٦/١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١٠٤/١.

(٥) انظر: مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٦٥، مسائل برواية ابن هانئ ٩٩/١.

وهي إحدى الروايات عن الإمام أحمد.

وروي عنه: أنه لا يكره أن يوتر بركعة.

وروي عنه: أنه يكره بلا عذر.

وقال إسحاق بن راهويه: لا يجوز أن يوتر بركة إلا أن يكون مسافرا أو مريضا أو محاربا<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصر قول أبي حنيفة: بما روى أبي بن كعب: (أن النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن)<sup>(٢)</sup>.  
وبما روى: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء، وهي الركعة الواحدة يوتر بها)<sup>(٣)</sup>.

---

وعليه: فالصحيح من المذهب هو جواز الإتيان بركة واحدة، فإن أوتر بثلاث ركعات بسلامين أو بسلام واحد سردا أو كهيئة المغرب يجلس عقيب الثانية جاز.

انظر: المستوعب ١/١٩٧، الفروع ١/٥٣٧-٥٣٨، المبدع ٤/٦، الإنصاف ٢/١٦٧-١٧٠.

(١) انظر: مسائل أحمد وإسحاق للكوسج ١/٣٨٩، شرح السنة ٤/٨٢.

(٢) أخرجه النسائي في صحيحه، كتاب قيام الليل باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي بن كعب في

الوتر ٣/٢٣٥-٢٣٦، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ١/٣٧٢.

وأخرجه بلفظه الحاكم في المستدرک ١/٣٠٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٤١ عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

وعند النسائي في سننه ٣/٢٣٥، و الحاكم في المستدرک ١/٣٠٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٤٥ عن

عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين - الأولين - من الوتر.

قال الحاكم بعده: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في تلخيصه،

وقال النووي في المجموع ٤/١٧: "رواه النسائي بإسناد حسن"، وضعفه الألباني في ضعيف سنن

النسائي ص ٦٤، والله أعلم.

(٣) قال الزيلعي في نصب الراية ٢/١٢٠: "أخرجه ابن عبد البر في (كتاب التمهيد)، وذكره عبد الحق

في أحكامه وقال: "الغالب على حديث عثمان بن محمد - وهو أحد رواة الحديث - الرهن".

وذكر الحديث الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/٥٣ وقال: "قال ابن القطان: هذا حديث شاذ لا يعرج

دليل آخر: روي عن ابن مسعود أنه قال: "ما أجزأت ركعة قط"<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: صلاة ورد بها الشرع وترا فكانت موصولة بتسليمة واحدة أصله المغرب<sup>(٢)</sup>.

على رواته".

وذكر النووي في خلاصة الأحكام ٥٥٧/١، والزيلعي في نصب الراية ١٧٢/٢ حديث محمد بن كعب القرظي (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء).

وقال النووي بعده: "ضعيف ومرسل"، وذكر الزيلعي أنه لم يجد الحديث في كتب الأصول.

(١) أخرجه محمد بن الحسن في موطئه ص ٩٦ عن يعقوب بن إبراهيم عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود قال "...".

ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٤٢٢) من حديث أبي نعيم عن القاسم بن معن عن حصين قال: بلغ ابن مسعود أن سعدا يوتر بركعة، فقال: "ما أجزأت ركعة قط".

قلت: وأما إسناده محمد بن الحسن ففيه انقطاع، قال العجلي في تاريخ الثقات ص ٥٧: إبراهيم بن يزيد النخعي لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أدرك منهم جماعة". وانظر: تهذيب الكمال ٢٣٧/٢.

وأما إسناده الطبراني، فقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٤٢/٢: "حصين - بن عبد الرحمن السلمي - لم يدرك ابن مسعود..."، وعليه فيكون إسناده هذا الأثر بطريقه ضعيف كما قال النووي في خلاصة الأحكام ٥٥٧/١. والله أعلم.

قلت: وأخرج الدارقطني في سننه ٢٨/٢ عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (وتر الليل ثلاث، كوتر النهار صلاة المغرب).

ثم قال الدارقطني بعده: "يحيى بن زكريا - وهو أحد رواة الحديث - هذا يقال له ابن أبي الحواجب ضعيف، ولم يروه عن الأعمش مرفوعا غيره".

وقال البيهقي في السنن الكبرى ٤٥/٣: "هذا صحيح من حديث عبد الله بن مسعود من قوله غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رفعه يحيى بن زكريا وهو ضعيف....".

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٦٠٩/١.

قياس آخر قالوا: الركعة الواحدة لا تجوز أن تكون بانفرادها فرضاً فلا يجوز أن تكون نفلاً أصله الركوع<sup>(١)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الوتر ركعة واحدة في آخر الليل)<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روى أبو أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الوتر حق وليس بواجب، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب يوتر بواحدة فليفعل)<sup>(٣)</sup>.

دليل آخر: روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر بالركعة الأخيرة<sup>(٤)</sup>.

دليل آخر: روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (صلاة التطوع بالليل والنهار مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم طلوع الفجر فليوتر

---

(١) انظر: المصدر السابق.

قلت: قد تواترت كتب علماء الحنفية على ذكر الإجماع من كلام الحسن البصري على أن الوتر ثلاث ركعات لا يسلم إلا في آخرهن.

وقد أخرج هذا الأثر عن الحسن البصري - رحمه الله - ابن أبي شيبة في المصنف ١٩٤/٢. ورد العلامة الزيلعي الحنفي في نصب الراية ١٢٢/٢ بأن هذا الأثر لا يصح، لأنه من رواية عمرو بن عبيد وهو متكلم فيه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل مثنى مثنى ٥١٨/١.

(٣) سبق تخريجه ص ١١٧٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوتر، باب: ساعات الوتر ١٦٧/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليالي ٥٠٨/١ واللفظ له.

## بركة<sup>(١)</sup>.

دليل آخر: روى ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوتر ؟ فقال : (أفصل عن الركعتين والركعة بالسلام)<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روى مصعب<sup>(٣)</sup> (أن سعد بن أبي وقاص قيل له: إنك توتر بركة واحدة؟ فقال : سبع أحب إليّ من خمس، وخمس أحب إليّ من ثلاث، وثلاث أحب إليّ من واحدة، ولكني أحب أن أخفف عن نفسي)<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه ص

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٥/٢.

وقال العلامة شمس الدين آبادي في التعليق المغني ٣٥/٢: "حديث فيه ابن لهيعة والمقال فيه مشهور". قلت: وأخرج أحمد في المسند ١٩٣/٢ : عن ابن عمر قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الوتر والشفع بتسليمة، ويسمعاها).

قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند ٢٣٠/٧: "إسناده صحيح"، وصحح إسناده أيضا شعيب الأرناؤوط في الموسوعة الحديثية - مسند أحمد - ٣٣٣/٩.

وجاء عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٩/١ : أن ابن عمر كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخير ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك.

قال ابن حجر في فتح الباري ٦١٢/٢: "إسناده قوي"، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيق المسند ٢٣٠/٧.

(٣) هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري، أبو زرارة المدني، كان ثقة كثير الحديث، روى عن: أبيه سعد بن أبي وقاص، وابن عمر وعدي بن حاتم وغيرهم رضي الله عنهم، وحدث عنه: سماك بن حرب ومجاهد بن جبر وأبو إسحاق السبيعي وآخرون، وتوفي - رحمه الله - سنة ثلاث ومائة. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٦٩/٦، ٢٢٢/٦، تهذيب الكمال ٢٤/٢٨، شذرات الذهب ١٢٥/١.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٧/٣، وعبد الرزاق في المصنف ٢٢/٣، وابن أبي شيبة في المصنف ١٩٢/٢.

(٥) نهاية ل ٨٤ ج.

وروي أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بواحدة، ويقول: " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بركة واحدة" (١).

وروي الشافعي عن ابن عمر: "أنه كان يوتر بثلاث ركعات يسلم من ركعتين ثم يأمر ببعض حاجته، فإن لم يكن له حاجة قال: يا جارية، أعلفي الناضح" (٢).

وإن معاوية أوتر بركة، فبلغ ابن عباس فقال: أصاب سنة" (٣).  
ومن القياس: / الركعة جزء من الصلاة يفصل بينه وبين ما قبله بالتشهد، ١٠٣/أ  
فكان صلاة منفردة، أصله الركعتين" (٤).

دليل آخر: أقل الشفع صلاة، فوجب أن يكون أقل الوتر صلاة" (٥).  
دليل آخر: أجمعنا على أن الوتر إذا صلاه في جماعة في رمضان يجهر بالقراءة في جميعه، ولو لا أنه صلاتان لوجب أن يجهر في الأولين ولا يجهر في

- 
- (١) أخرجه الدارقطني في سننه ٣٣/٢، و البيهقي في السنن الكبرى ٣٧/٣.  
(٢) أخرجه الشافعي في مسنده- ترتيبه- ١٩٦/١، من طريق مالك بن أنس كما هو في الموطأ ١٢١/١، وأخرجه معلقا البخاري في صحيحه ٦٠٦/٢، وأخرجه كذلك عبدالرزاق في المصنف ٢٧/٣، وابن أبي شيبة في المصنف ١٩٢/٢.  
والأثر صحيح الإسناد لا غبار عليه.  
انظر: فتح الباري ٦١٢/٢.  
والناضح: هي البعير أو الحمار الذي يسقى عليه الماء.  
انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٦٩/٥، لسان العرب ٦١٩/٢.  
(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٩/٣، و الدارقطني في سننه ٣٤/٢، وعبد الرزاق في المصنف ٢١/٣.  
(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢٩٤/٢.  
(٥) انظر: المصدر السابق.

الباقى، ألا ترى أن المغرب والعشاء يجهر في الأولين، ولا يجهر في بقيتها<sup>(١)</sup>.  
قالوا: فهذا يعارضه أن الصلاة الواحدة لا تكون بسلامين، والدليل عليه  
سائر الصلوات.

قلنا: هذا في الفرائض<sup>(٢)</sup>، فأما النوافل فقد تكون صلاة واحدة بأكثر من  
سلام، يدل عليه أن التراويح عشرون ركعة، يسلم فيها من كل ركعتين، وهي  
صلاة واحدة، والوتر نافلة مثلها.

دليل آخر: أن هذه المسألة مبنية على أن الوتر هل هو واجب أم لا؟ وقد  
دللنا على أنه غير واجب، فثبت أنه بسلامين، وإنما كان كذلك لشيئين:  
أحدهما: أن من قال: إن الوتر واجب، قال: يسلم من ثلاث ركعات،  
ومن قال: تطوع، قال: يسلم من ركعتين.

الثاني: أن التطوع الأفضل أن يسلم فيه من ركعتين.  
والجواب عما ذكروه من حديث أبي فمّن وجهين:  
أحدهما: أنه غير ثابت، قال أبو بكر ابن المنذر وأبو بكر محمد بن إسحاق  
بن خزيمة وأبو داود: لم يرو في حديث أبي بتسليمة واحدة<sup>(٣)</sup>.

الثاني: إنا نحمل ذلك على الجواز. وعندنا يجوز أن يسلم من الثلاث  
بتسليمة واحدة، وإنما المستحب أن يسلم من ركعتين، والجمع بين الخبرين أولى  
من استعمال أحدهما وإسقاط الآخر<sup>(٤)</sup>.

والجواب عن قوله: إنه نهى عن البتراء فإنه يرويه محمد بن كعب القرظي،

---

(١) انظر: المذهب ١١/٤، الحاوي الكبير ٢/٢٩٥.

(٢) نهاية ل ٣٩ ب.

(٣) انظر ص ١١٥٤ من هذه الرسالة.

(٤) انظر: المجموع ٢٣/٤.

عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرسلًا، ولا نقول بالمراسيل<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنا نحمله على نهى الكراهة: ونحن نكره له أن يوتر بركعة واحدة.

الثالث: أنه قيل: البتراء الصلاة التي لا تتوفر على الخشوع فيها ولا يأتي

بجميع أركانها<sup>(٢)</sup>.

والجواب عما ذكره من حديث ابن مسعود: (ما أجزأت ركعة قط)<sup>(٣)</sup>

فإنه لا يثبت بدليل أن ابن مسعود قال: سبع<sup>(٤)</sup> أحب إلي من خمس، وخمس أحب

إلي من ثلاث، والثلاث أحب إلي من واحدة<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أنه قيل: قال هذا لابن عباس فإنه كان يقول: الصلاة في الحضر أربع

وفي السفر ركعتان؛ وفي المحاربة ركعة فقال: ما أجزأت ركعة قط<sup>(٦)</sup>. أراد به في

الفرائض<sup>(٧)</sup>.

الثاني: أنا نحمله ما أجزأت ركعة قط في الاستحباب.

والجواب عن قولهم: صلاة ورد الشرع بها وترًا فكانت موصولة بسلام

---

(١) وقد سبق تقرير ذلك في ص ١١٨.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٨٨ عن أبي منصور قال: سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل فقال: يا بني هل تعرف وتر النهار؟ فقلت: نعم، المغرب، قال: صدقت، وتر الليل واحدة بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا أبا عبد الرحمن: إن الناس يقولون إن تلك البتراء، قال: يا بني ليست تلك البتراء، إنما البتراء أن يتسلي الرجل الركعة الثامنة في ركوعها وسجودها وقيامها ثم يقوم في الأخرى فلا يتم لها ركوعًا ولا سجودًا ولا قيامًا فتلك البتراء".

(٣) سبق تخريجه ص ١١٨.

(٤) نهاية ل ٨٥ ج.

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣/٤٥٥.

(٦) انظر: التعليقة ٢/١٠٠٠، المجموع ٤/٢٣.

(٧) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٩٤.



واحد كالمغرب.

قلنا: ليس العلة في الأصل أنه ورد بها وترا فلهذا كانت موصولة، بدليل أنه الظهر والعصر والعشاء ما ورد الشرع بها وترا وهي موصولة.

الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تشبهوا الوتر بالمغرب)<sup>(١)</sup>. لا فقد منع من القياس عليها.

والثالث: المعنى في المغرب أنها لما كانت صلاة واحدة لم يجهر في الثلاث ركعات بل يجهر في الأولين، وليس كذلك الوتر، فإنه يجهر بالقراءة في جميعها وهي أكثر من ركعتين.

والجواب عن قولهم: إن الواحد لا يجوز أن تكون فرضا فلا يجوز أن يكون نفلا، أصله الركوع، قلنا: يبطل بسجود التلاوة والسهو، لا يجوز أن يكون فرضا ويكون نفلا، والمعنى في الركوع أنه ليس فيه ما هو بانفراده صلاة فلم يكن الركوع صلاة بانفراده، ليس كذلك الركعة فإن فيها ما هو بانفراده صلاة، وهو السجود في السهو والتلاوة فكانت صلاة.

قال القاضي - رحمه الله -: من أصحابنا من يقول: قد ثبت أنه لو قال: والله لا صليت، فصلى ركعة فإنه يحنث عند أبي حنيفة، فدل ذلك على أن الركعة صلاة، وذلك خطأ.

لأن عندنا لو قال: والله لا صليت، ثم أحرم بالصلاة فإنه يحنث كما أنه لو قال: لا صمت، فأول ما يدخل في الصوم يحنث، وقدر الإحرام ليس هو بانفراده صلاة.

ومن أصحابنا من قال: إذا قال: والله لأصومن فلا يبر إلا بصوم يوم

---

(١) سبق تخريجه ص ١١٧٧.

كامل<sup>(١)</sup>، وإذا قال: والله لأصليّن ففيه قولان:

أحدهما: لا يبرّ إلا بركتين.

والثاني: بركة كما قلنا في النذر<sup>(٢)(٣)</sup>.

---

(١) انظر: روضة الطالبين ٥٧٧/٢.

(٢) والأول هو المنصوص.

انظر: التعليقة ٩٨٣/٢، روضة الطالبين ٥٧٨/٢.

(٣) والذي يعضده الدليل في هذه المسألة: أن أقل الوتر ركعة واحدة لحديث ابن عمر: "الوتر ركعة من آخر الليل".

وميجوز أن يصلي الوتر بثلاث ركعات على إحدى الصور التالية:

١- أن يسرد الثلاث بتشهد وسلام واحد.

٢- أن يسلم من ركعتين ثم يوتر بواحدة.

وأما أن يصليها بتشهدين كهيئة صلاة المغرب، ففي النفس من جوازها شيء، إذ ورد النهي عن تشبيه الوتر بصلاة المغرب إلا إذا صح أن النهي منسوخ كما ادعى الحنفية. والله أعلم.

مسألة: يستحب أن يقرأ في الركعة الأولى ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وفي الثانية ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ وفي الثالثة: ﴿قل هو الله أحد﴾ و﴿قل أعوذ برب الفلق﴾ و﴿قل أعوذ برب الناس﴾<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يقرأ في الأولى ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وفي الثانية ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ وفي الثالثة ﴿قل هو الله أحد﴾<sup>(٢)</sup>.

واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يوتر بثلاث ركعات ، يقرأ في الأولى بـ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ وفي الثانية بـ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ وفي الثالثة بـ﴿قل هو الله أحد﴾)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٥٩/١.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٩٦: التنبيه ص ٣٠: التهذيب ٢/٢٣٦، حلية العلماء ١/٢٠٠، روضة الطالبين ١/٤٣٤.

وبه قال مالك كما في المدونة الكبرى ١/١٢٦.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفریع ١/٢٦٨، الكافي لابن عبد البر ١/٢٥٩، المعونة ١/١٦٦، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١٠٣، منح الجليل ١/٢٠٧.

(٢) انظر: تحفة الفقهاء ١/٢٠٢، الاختيار لتعليل المختار ١/٥٥، فتح الروباب ١/٥٥، مجمع الأنهر ١/١٢٨.

وهذا عند الحنفية على وجه الاستحباب، وإلا فالمذهب: أن الفرض هو مطلق القراءة بلا تعيين.

انظر: المصادر السابقة، مختصر القدوري ص ٢٩: الهداية ١/٦٦.

وباستحباب قراءة هذه السور في الوتر قال أحمد في رواية، هي المذهب عند أصحابه.

وعنه: يضيف مع الإخلاص المعوذتين.

انظر: المستوعب ٢/١٩٧، الكافي لابن قدامة ١/١٥١، الفروع ١/٥٣٩، المبدع ٢/٧.

(٣) وقد مر ذكر هذا الحديث من رواية أبي بن كعب -رضي الله عنه- ص ١١٥١.

وهذا غير صحيح<sup>(١)</sup> لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يوتر بثلاث ، وكان يقرأ فيها بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ و﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ و﴿قل أعوذ برب الفلق﴾ و﴿قل أعوذ برب الناس﴾<sup>(٢)</sup> وهذا زائد فكان أولى<sup>(٣)</sup>.

وبنحوه من طريق ابن عباس رضي الله عنهما عند الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء فيما يقرأ به في الوتر ٣٢٦/٢ ، والنسائي في سننه ، كتاب قيام الليل، باب: ذكر الاختلاف على أبي إسحاق في الوتر ٢٣٦/٣ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيما يقرأ في الوتر ٣٧٠/١ ، وأحمد في المسند ٤٦٣/١ .

والحديث صححه إسناده النووي في خلاصة الأحكام ٥٥٦/١ ، وأحمد شاكر في تحقيق المسند ٢٥٤/٤ ، والألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١٩٣/١ ، ومن طريق عبد الرحمن بن أبزي في المسند ٤١٠/٤ ، والنسائي في سننه ، كتاب قيام الليل، باب: نوع آخر من القراءة ٢٤٤/٣ . قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢١/٢ : "إسناده حسن" ، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ٣٧٩-٣٨٧/١ .

(١) نهاية ل ٨٦ جـ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: ما يقرأ في الوتر ، و الترمذي في سننه ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء فيما يقرأ به في الوتر ٣٢٦/٢ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيما يقرأ في الوتر ٣٧١/١ ، والدارقطني في سننه ٣٥/٢ ، والحاكم في المستدرک ٣٠٥/١ .

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١٩/٢ : "في إسناده -أبي داود والترمذي وابن ماجه- خفيف وفيه لين".

وأما حديث الحاكم والدارقطني - فتفرد به يحيى بن أيوب وفيه مقال، ولكن صدوق" بتصرف.

وذكر ابن الجوزي في تنقيح التحقيق ١٠٦٠/٢ أن أحمد ويحيى بن معين أنكرا زيادة المعوذتين".

والحديث حسنه الترمذي في سننه ٣٢٧/٢ ، والبغوي في مصابيح السنة ٤٤٣/١ ، وقال الحاكم في المستدرک ٣٠٥/١ : "هذا حديث صحيح"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصححه النووي في المجموع

=

١٧/٤، والألباني في صحيح سنن أبي داود ٢٦٧/١.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢٩٦/٢، المجموع ٢٣/٤.

قلت: والذي يبدو من خلال ما تحصل في المسألة من أحاديث صحيحة أن الأمر واسع في ذلك، وتحمل الأحاديث على اختلاف الأحوال فيعمل بها جميعاً. والله أعلم.

مسألة: إذا نسي فأوتر ظنا منه أنه قد صلى العشاء ثم ذكر أنه ما صلاها، فإنه يصلي العشاء ويعيد الوتر<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يعيد الوتر<sup>(٢)</sup>؛ لأننا أمرناه بفعله فلا نأمره بإعادته<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح، لأن كل زمان لا تصح الصلاة فيه مع العلم لا تصح مع الجهل أصله ما قبل دخول الوقت، وإذا كان على غير طهارة<sup>(٤)</sup>.

وقولهم: إنا أمرناه بفعله فإننا نأمره بشرط أن يكون قد صلى العشاء، فإذا

بان أنه ما كان صلى لزمه الإعادة/ كما إذا صلى يظن أنه على طهارة ثم بان أنه ١٠٤/أ على غير طهارة.

مسألة: إذا أحرم بصلاة الصبح، ثم ذكر أنه ما صلى الوتر، لا تبطل الصبح.

وقال أبو حنيفة: تبطل، وبناءه على أصله، وأن الوتر واجب، وأن ترتيب

---

(١) انظر: حلية العلماء ٢٠٠/١، البيان ٢٧٣/٢، المجموع ١٣/٤،

وبه قال مالك وأحمد.

انظر: المدونة الكبرى ١٢٧/١، المغني ٥٩٥/٢.

(٢) انظر: الأصل ١٤٨/١، مختصر اختلاف العلماء ٢٨٨/١.

(٣) وهذا مبني على أن الوتر واجب عند أبي حنيفة، فكان أصلا بنفسه في حق الوقت لا تبعا للعشاء.

انظر: بدائع الصنائع ٦١٠/١.

(٤) انظر: البيان ٢٧٣/٢، المغني ٥٩٥/٢.

وأبو حنيفة يرى أن الوتر لا يجزئ إن أداه في وقت العشاء قبل صلاة العشاء وهو عالم بذلك، وأما إن فعل ذلك جهلا أو نسيانا، فعنده أن الجهل والنسيان عذر يسقط به الترتيب، فيصح له الوتر.

انظر: المبسوط ١٥٠/١، بدائع الصنائع ٦١٠/١.

الصلوات واجب، وقد ذكرنا هذا فيما تقدم، فأغنى عن الإعادة<sup>(١)</sup>.

**فصل:** يستحب أن يدعو في قنوته بما روى الحسن البصري عن عمر بن الخطاب، وما رواه الحسن بن علي-عليه السلام- فروى الحسن البصري عن عمر أنه كان يقول في القنوت: "اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير كله، ونشكرك ولا نكفرك<sup>(٢)</sup>، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك الجذ إن عذابك بالكافرين ملحق"<sup>(٣)</sup>.

وروى الحسن بن علي قال: علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمات أدعو بها في القنوت: "اللهم اهدنا فيمن هديت، وعافنا فيمن عافيت، وتولنا فيمن توليت، وبارك لنا فيما أعطيت، وقنا شر ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت"<sup>(٤)</sup>.

وما زاد فحسن، وقد روى عبدالرحمن بن هرمز الأعرج<sup>(٥)</sup> أن الناس كانوا

---

(١) انظر ص ١٦٧ من هذه الرسالة.

(٢) نهاية ل ٤٠ ب.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١١٠/٣، وابن أبي شيبة في المصنف ٢١٣/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٩٨/٢.

وقال البيهقي قبله: "قد روي عن عمر بن الخطاب-يعني هذا الدعاء- صحيحاً موصولاً".

(٤) سبق تخريجه ص ١٥١.

(٥) هو الإمام عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، جود القرآن وأقرأه، وكان يكتب المصاحف، حافظ ثقة كثير الحديث، سمع من: أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعبدالله بن مالك بن بحينة وطائفة، وحدث عنه: الزهري وأبو الزناد وصالح بن كيسان وآخرون، سافر في آخر عمره إلى مصر ومات مرابطاً في الاسكندرية سنة سبع عشرة ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٨٣/٥، سير أعلام النبلاء ٦٩/٥، شذرات الذهب ١٥٣/١.

يلعنون الكفار في القنوت<sup>(١)</sup>، فيستحب أن يقول في قنوته : اللهم عذب كفره أهل الكتاب والبطانة التي بين أظهر المسلمين<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ ١/١١٤، وعبد الرزاق في المصنف ٤/٢٦٢.

(٢) وقد ورد بعض ألفاظ هذا الدعاء في حديث عمر بن الخطاب السابق.

قال النووي في خلاصة الأحكام ١/٤٥٩: "وإنما قال: عذب كفره أهل الكتاب" لأنهم الذين يقاتلون المسلمين حينئذ، وأما اليوم فيقال: (عذب الكفرة) ليعمهم وغيرهم.



**فصل: وقت الوتر من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر<sup>(١)</sup>، والأصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي بكر: (متى توتر)؟ قال: "أول الليل"، ثم قال لعمر: (متى توتر) قال: "آخر الليل"، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أما هذا فقد أخذ بالحزم يعني بالاحتياط والعزم، وأما هذا فقد أخذ بالقوة)<sup>(٢)</sup>، فدل ذلك على أن جميع الليل وقت للوتر.**

وأما وقت الفضيلة، فإن كان لا يريد القيام في الليل فالأفضل أن يصلي الوتر أول الليل، وإن كان يريد أن يقوم ويصلي بالليل فالأفضل له التأخير حتى يوتر بعد فراغه من صلاة الليل<sup>(٣)</sup>، والأصل في ذلك ما روى مسروق قال: قلت لعائشة -رضي الله عنها- في أي وقت من الليل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر؟ فقالت: (كان يوتر أول الليل وفي وسطه وفي آخره، ثم أوتر عند موته في آخر الليل)<sup>(٤)</sup>.

(١) وقد سبق بيان أول وآخر وقت الوتر ص ١١٣٧ من هذه الرسالة.

(٢) نهاية ل ٨٧ ج.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: في الوتر قبل النوم ١٣٩/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر أول الليل ٣٧٩/١ - ٣٨٠، وابن خزيمة في صحيحه ١٤٥/٢، والحاكم في المستدرک ٣٠١/١، وابن حبان في صحيحه ٧٣/٤.

وقال الحاكم في المستدرک ٣٠١/١: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصحح إسناده النووي في خلاصة الأحكام ٥٦٠/١، والبوصيري في الزوائد -مع سنن ابن ماجه- ٣٨٠/١، وقال ابن حجر في التلخيص الجبير ١٨/٢: "الحديث حسن"، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٢٦٩/١.

(٤) انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٥، التهذيب ٢٣٦/٢، البيان ٢٧١/٢.

وقد سبق تفصيل القول في وقت الفضيلة للوتر ص ١١٣٧ من هذه الرسالة.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل ٥١٢/١.

إذا ثبت هذا فإن أوتر في أول الليل ، ثم قام في الليل وصلى فإنه لا يعيد الوتر<sup>(١)</sup>، قال علي وابن عباس: يصلي ركعة يضمها إلى الوتر، ثم يصلي صلاة الليل، ثم يوتر بركعة<sup>(٢)</sup>، وهذا يخالف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا وتران في ليلة)<sup>(٣)</sup> وعلى قولهم، يكون وتران بل ثلاثة.

(١) وهو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور.

وفي وجه شاذ: حكاه إمام الحرمين وغيره من الخراسانيين : أنه يصلي من أول قيامه ركعة تشفع ما مضى ثم يتعبد ما شاء ثم يوتر ثانياً.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٥، التهذيب ٢/٢٣٦، حلية العلماء ١/٢٠٠، روضة الطالبين ١/٤٣٢.

(٢) أخرج أثر علي بن أبي طالب - عليه السلام - عبد الرزاق في المصنف ٣/٢٣٠، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/٥٣.

وأخرج أثر ابن عباس رضي الله عنهما ابن أبي شيبة في المصنف ٢/١٨٥، وابن المنذر في الأوسط ٥/١٩٧.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤/٦٠١، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: في نقص الوتر ٢/١٤١، و الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب: ما جاء لا وتران في ليلة ٢/٣٣٤، و النسائي في سننه، كتاب قيام الليل، باب: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الرترين في ليلة ٣/٢٣٠.

وقال الترمذي في سننه ٢/٣٣٤: "هذا حديث حسن غريب"، وصحح الحديث عبدالحق الأشبيلي في الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة ١/٢٧٤، وأحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي ٢/٣٣٤، والألباني في صحيح سنن أبي داود ١/٢٧٠، وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان ٦/٢٠٢.

## باب فضل الجماعة والعذر بتركها.

مسألة: قال الشافعي : أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة) <sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، صلاة الجماعة سنة وليست بواجبة <sup>(٢)</sup>، وبه قال الفقهاء أجمع <sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٥.

(٢) وهذا وجه لبعض الأصحاب.

والصحيح من المذهب أن الجماعة فرض كفاية، وسيأتي تحرير أقوال الأصحاب في ذلك في الفصل التالي.

وانظر: الحاوي الكبير ٢/٢٩٧، حلية العلماء ١/٢٢١، المجموع ٤/١٨٩.

(٣) والقول بأن صلاة الجماعة سنة مؤكدة هو ما نص عليه أصحاب المتون من علماء الحنفية كالقندوري ص ٢٩، وكنز الدقائق - مع البحر الرائق - ١/٣٦٥، الهداية ١/٥٥، والدر المختار ٢/٢٨٧ والاختيار ١/٥٧.

والذي عليه عامة مشايخ الحنفية هو وجوب صلاة الجماعة، وهو الصحيح عند محققي المذهب، وحملوا قولهم سنة مؤكدة أن المراد بها الوجوب، أو أن تسميتها سنة لوجوبها بالسنة.

وانظر: بدائع الصنائع ١/٣٨٤، تحفة الفقهاء ١/٢٢٧، تبين الحقائق ١/١٣٢-١٣٣، الفتاوى الهندية ١/٨٢، الدر المختار مع رد المختار ٢/٢٨٧.

ومذهب المالكية في المشهور هو أن الجماعة سنة مؤكدة، وقيل: هي فرض على الكفاية.

انظر: التلخيص ١/١١٨، عقد الجواهر الثمينة ١/١٨٩، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١٠٦، أسهل المدارك ١/٢٣٩، بلغة السالك ١/١٥٢.

وقال أحمد<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٢)</sup> وأبو ثور<sup>(٣)</sup> وأبو بكر بن المنذر<sup>(٤)</sup>: الجماعة واجبة وليست بشرط.

واحتج من نصر قولهم بما روى عبد الله بن شداد<sup>(٥)</sup> عن أم كلثوم قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في الناس رقة فقال: (لقد هممت أن آمر رجلا فيصلي بالناس، ثم أنطلق فلا أجد رجلا تخلف في بيته إلا أحرقتة عليه بالنار) فقال ابن أم كلثوم: يا رسول الله إن بيني وبين المسجد نخيلا وأشجارا، فهل ترى لي أن أصلي في بيتي؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أتسمع الإقامة؟) قلت: نعم، قال: (فأتها)<sup>(٦)</sup> وهذا أمر، والأمر على الوجوب.

---

(١) صلاة الجماعة واجبة على الرجال لا شرط وهو المنصوص عليه في إحدى الروايات وهو المذهب وعليه جماهير أصحابه.

وروي عنه: الجماعة سنة، وعنه: فرض كفاية، وعنه: أن الجماعة شرط لصحة الصلاة.  
انظر: المحرر في الفقه ٩١/١-٩٢، الكافي لابن قدامة ١٧٤/١، الفروع ٥٧٦/١-٥٧٧، منتهى الإرادات ٢٨٢/١، الإقناع ٢٤٥/١، الإنصاف ٢١٠/٢.

(٢) ومذهب داود وأهل الظاهر: أن الجماعة فرض عين وشرط في صحة الصلاة.  
انظر: المحلى ١٨٨/٤.

(٣) انظر النقل عنه في: المجموع ١٨٩/٤، فتح الباري ١٦٠/٢.

(٤) انظر: الأوسط ١٣٢/٤، الإقناع له ١١١/١.

(٥) هو عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي، أبو الوليد المدني، ثم الكوفي، عداؤه من كبار التابعين وثقاتهم، حدث عن: معاذ بن جبل وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وجماعة، وحدث عنه: الحكم بن عتيبة، ومنصور بن المعتمر وسعد بن إبراهيم وطائفة، وخرج مع ابن الأشت، فقتل بدجيل - نهر ببغداد - سنة اثنتين وثمانين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦١/٦، تاريخ بغداد ٤٧٣/٩، سير أعلام النبلاء ٤٨٨/٣.

(٦) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٣٦٨/٢، و الدارقطني في سننه ٣٨١/١، وأحمد في المسند ٤٣٨/٤، و الحاكم في المستدرک ٢٤٧/١.

ولأنه توعد على ذلك بالإحراق بالنار<sup>(١)</sup>.

ودليل آخر: روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لقد هممت أن آمر رجلا فيقيم الصلاة ويصلي بالناس، ثم أمر رجلا فينطلقون معي ومعهم حزم من حطب، فلا أجد رجلا تخلف عن الجماعة إلا أحرقتة بالنار)<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روى ابن أم مكتوم قال: قلت للنبي -ﷺ- يا رسول الله، إنني ضيرير البصر شاسع الدار<sup>(٣)</sup> ولي قائد لا يلائمني<sup>(٤)</sup>، فهل ترى لي<sup>(٥)</sup> من رخصة في ترك الجماعة؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أسمع الإقامة؟) قلت: نعم، فقال: (لا أجد لك من رخصة في تركها)<sup>(٦)</sup>.

---

والحديث قال عنه الحاكم: "إسناده صحيح"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، والألباني في الإرواء ٢٤٦/٢.

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/٣٨٤، المغني ٦/٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: وجوب صلاة الجماعة ١٦٠/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة ٤٥١/١.

(٣) شاسع الدار: أي بعيد الدار.

انظر: لسان العرب ٨/١٨٠.

(٤) لا يلائمني: أي لا يوافقني ويساعدني.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٢٢٠.

(٥) نهاية ل ٨٨ ج.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤٣٨، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: التشديد في ترك الجماعة ١/٣٧٤، وابن ماجه في سننه، كتاب المساجد والجماعات، باب: التغليظ في التخلف عن الجماعة ١/٢٦٠، وابن خزيمة في صحيحه ٢/٣٦٩، والحاكم في المستدرک ١/٢٤٧، والبيهقي في

دليل آخر: روى أبو الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من ثلاثة في قرية أو بلد لا تقام فيهم الجماعة إلا استحوذ عليهم<sup>(١)</sup> الشيطان، فعليك بالجماعة فإن الذئب يأكل القاصية<sup>(٢)</sup>)<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس: صلاة من صلاة اليوم واللييلة أو صلاة واجبة بالشرع، فكانت الجماعة واجبة فيها أصله الجمعة<sup>(٤)</sup>.

---

السنن الكبرى ٨٢/٣ كلهم من طريق أبي رزين عن ابن أم مكتوم ولكن بلفظ: (أسمع النداء).  
وصحح الحديث الحاكم في المستدرک ٣٤٧/١، والنووي في خلاصة الأحكام ٦٥٤/٢، والألباني في صحيح سنن أبي داود ١١٠/١.

ووجه الدلالة من الحديث: أنه -ﷺ- لم يرخص للأعمى الذي لا يجد قائدا له في ترك الجماعة، فغيره أولى.

انظر: المغني ٦/٣، الشرح الكبير ٢٦٨/٤.

(١) استحوذ عليهم: أي غلبهم.

انظر: لسان العرب ٤٨٧/٣، ترتيب مختار الصحاح ص ٢٠٨.

(٢) القاصية: أي البعيدة.

انظر: القاموس المحيط ٤٣١/٤.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٥٣/٦، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: في التشديد في ترك الجماعة ٧١/١، والنسائي في سننه، كتاب الإمامة، باب: التشديد في ترك الجماعة ١٠٦/٢، وابن خزيمة في صحيحه ٣٧١/٢، والحاكم في المستدرک ٢٤٦/١.

والحديث قال عنه الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصححه ابن السكن وابن حبان في صحيحه ٢٦٧/٣، والبيهقي في مصابيح السنة ٣٩٤/١، والنووي في خلاصة الأحكام ٦٥٥/٢، والألباني في صحيح سنن النسائي ١٨٤/١، وفي تحقيق مشكاة المصابيح ٣٣٥/١.

(٤) انظر: الانتصار في المسائل النكبار ٤٨٣/٢.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ<sup>(١)</sup> بسبع وعشرين درجة)<sup>(٢)</sup>. فوجه الدليل: أن النبي صلى الله عليه وسلم فاضل بين الصلاة فرادى والصلاة جماعة، وإنما تقع المفاضلة بين فاضلين، فأما بين فاضل وغير فاضل فلا تقع المفاضلة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الفذ: الفرد.

انظر: لسان العرب ٥٠٢/٣، القاموس المحيط ٤٩٦/١.

(٢) أخرجه الشافعي في مسنده - ترتيبه - ١٠١/١.

والحديث في صحيح لبخاري كتاب الأذان، باب: فضل صلاة الجماعة ١٦٦/٢، وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة ٤٥٠/١.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢٩٨/٢، البيان ٣٦٣/٢، بدائع الصنائع ٣٨٤/١، الإشراف ١٠٨/١.

ورد على وجه الاستدلال هذا بجوابين:

الأول: أنه قد تحصل المفاضلة بين ما فيه فضل وما لا فضل فيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَمَّةٌ مِّثْلُ نَبِيٍِّّ﴾ خير من مشركة ﴿سورة البقرة، الآية ٢٢١﴾ ولا خير في المشركة، وقوله: (الصدق خير من الكذب) ... إلخ.

والثاني: أن المراد بالخير أن صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ الذي صلاها منفردا لعذر من مرض ونحوه.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٤٨٦/٢، المحلى ١٩٢/٤، مجموع الفتاوى ٢٣٤/٢٣.

وعورض هذا الرد بأمرين:

أولاً: بأن لفظة أفعال قد ترد لإثبات صفة الفضل لإحدى الجهتين دون الأخرى، ويقع هذا بقلة حيث ترد صيغة أفعال مطلقة غير مقيدة بعدد معين، فإذا قلنا هذا العدد أزيد من هذا بكذا فلا بد من وجود أصل العدد.

وثانياً: أنه لا يقال يحمل المفرد على المعذور؛ لأن قوله (صلاة المنفرد) صيغة عموم، فيشمل من صلى منفردا بعذر وبغير عذر، فحمله على المعذور يحتاج إلى دليل.

انظر: فتح الباري ١٧٣/٢.

دليل آخر: روى الشافعي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (صلاة/ الجماعة تفضل صلاة الفذ ١٠٥/١ وحده بخمسة وعشرين جزءاً)<sup>(١)</sup>.

دليل آخر: روى أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاة الرجل وحده، وصلاة الرجل مع الرجلين أفضل من صلاة الرجل مع الرجل، وكلما كثرت الجماعة كان أحب إلى الله عز وجل)<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الصلاة في جماعة تعدل خمسة وعشرين صلاة)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه الشافعي في مسنده-ترتيبه- ١٠١/١.

والحديث في صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: فضل صلاة الفجر في جماعة ١٧٤/٢، وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة ٤٤٩/١.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١٦٩/٦، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة ٣٧٦/١، والنسائي في سننه، كتاب الإمامة، باب: الجماعة إذا كانوا اثنين ١٠٤/٢، وابن حبان في صحيحه ٢٥٠/٣، وابن خزيمة في صحيحه ٣٦٧/٢، والحاكم في المستدرک ٢٤٨/١.

والحديث صححه النووي في خلاصة الأحكام ٦٥٠/٢، والبيهقي في مصابيح السنة ٣٩٤/١، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٧/٢: "وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم"، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١١١/١.

وجه الدلالة من الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل بين صلاة الجماعة والإنفراد من الصلاة مثل ما بين كثرة الجماعة وقتلهم من الفضل، فدل ذلك على أن الجماعة غير فرض، لأن العذر من قليل الجماعة إلى كثيرها غير فرض.

انظر: الحارثي الكبير ٣٠٠/٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: فضل صلاة الجماعة ١٦٦/٢.



ومن القياس: الجماعة تختص بالصلاة ، وما اختص بالصلاة ولم يكن شرطاً في صحتها لم يكن واجباً فيها<sup>(١)</sup> كالتسبيح في الركوع<sup>(٢)</sup> والسجود وقراءة السورة مع الفاتحة، ولا يدخل عليه إذا صلى في دار مغصوبة، فإن ترك ذلك واجب وليس بشرط؛ لأننا قلنا ما اختص بالصلاة ، وترك الغصب لا يختص بالصلاة.

قياس آخر: صلاة لا تشترط فيها الجماعة فلم يجب فيها الجماعة، أصله المنذورة.

أو نقول: صلاة لا تجب فيها الخطبة فلم تجب فيها الجماعة أصله المنذورة<sup>(٣)</sup>.

والجواب عن قوله: (فلا أجد رجلاً تخلف في بيته إلا أحرقته عليه بالنار)<sup>(٤)</sup> قال الشافعي . هذا في حق قوم من المنافقين كانوا يتخلفون عن العشاء<sup>(٥)</sup>، ويحتمل أن يكون قاله في حق .....

---

(١) انظر: البيان ٢/٣٦٣.

وعورض هذا بأنه لا يلزم من الوجوب الاشتراط، كواجبات الحج والإحداذ في العدة وغيرها.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٨٤، المغني ٣/٦.

(٢) نهاية ل ٤١ ب.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٠٢.

(٤) سبق تخريجه ص ١١٩٧-١١٩٨.

(٥) انظر: الأم ١/٢٧٧.

ويؤيده ما في رواية مسلم في صحيحه ٤٥١/٢ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (وإن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر... ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار).

واستنبط بعض الأصحاب من هذا الحديث عدم وجوب الجماعة، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم

من تخلف<sup>(١)</sup> عن الجمعة<sup>(٢)</sup>، ويحتمل أن يكون قال هذا في حق من تخلف  
عن الجماعة<sup>(٣)</sup>، وعنده أنها ليست فرضا في الجملة.  
والجواب عن حديث أبي هريرة هكذا.  
وأما حديث أبي رزين عن ابن أم مكتوم أنه قال : إني ضرير شاسع الدار،  
ولي قائد لا يلائمني<sup>(٤)</sup> قلنا: هذا قاله في الجمعة، يدل عليه أنه قال: (أسمع  
الإقامة)؟ وإنما يعتبر الإقامة في الجمعة<sup>(٥)</sup>.

---

وسلم قال: (لقد هممت) ولم يحرقهم، ولو كان واجبا لما تركه.  
انظر: المجموع ١٩٢/٤.  
وتعقبه ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام ١٣١/٢: "بأن هذا الاستنباط ضعيف، لأنه -ﷺ- لا يهم  
إلا بما يجوز له فعله لو فعله".  
وقيل: إنه -ﷺ- تركهم لاحتمال أن يكونوا انزجروا بذلك وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه.  
وقيل: إنما تركهم لما في البيوت من النساء والذرية.  
انظر: العدة للصنعاني ١٣٠/٢، فتح الباري ١٦١/٢.  
(١) نهاية ل ٨٩ ج.  
(٢) ويؤيده ما في صحيح مسلم وغيره ٤٥٢/١: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون  
عن الجمعة: (لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة  
بيوتهم).

وتعقب هذا الاحتمال بالأحاديث الأخرى التي صرحت بالتحريق أيضا في صلاة العشاء.  
انظر: فتح الباري ١٦٢/٢.  
(٣) ويؤيده ما في صحيح مسلم وغيره ٤٥١/١: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ناسا في  
بعض الصلوات فقال: (لقد هممت ... الحديث).  
(٤) سبق تخريجه ص ١١٩٨.  
(٥) انظر: الحاروي الكبير ٣٠١/٢.

والجواب عن قوله: (فإن الذئب يأكل القاصية) قلنا: هكذا نقول وإن الأفضل أن لا يترك الجماعة.

والجواب عن قولهم: صلاة من صلاة اليوم والليلة فأشبهت الجمعة .  
قلنا: الجمعة الجماعة شرط فيها، فكانت واجبة، وغيرها من الصلوات الجماعة غير شرط فيها فكانت غير واجبة<sup>(١)</sup>.  
أو نقول: الجمعة فيها تخطب الخطبة فوجبت فيها الجماعة، وغيرها من الصلوات الخطبة لا تجب فيها فلم تجب الجماعة. والله أعلم بالصواب.

---

قال النووي: "أو يقال إن معناه: لا رخصة لك تلحقك بفضيلة من حضرها، ويدل على عدم الوجوب أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعناب حين شكها بصره أن يصلي في بيته وحديثه في الصحيحين).

انظر: المجموع ١٩٢/٤ بتصرف .

(١) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٢/٢.

**فصل:** اختلف أصحابنا في الجماعة، فقال أبو العباس بن سريج وأبو إسحاق ونص عليه الشافعي في كتاب الإمامة: أن الجماعة فرض على الكفاية، فيجب على أهل كل محلة أن يقيموا جماعة، وفي كل قرية، ومتى لم يفعلوا قاتلهم الإمام<sup>(١)</sup>؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم توعد على ذلك بالنار<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو علي في الإفصاح: قال بعض أصحابنا: الجماعة مستحبة<sup>(٣)</sup> كالتمسيحات في الركوع والسجود، ومتى امتنع أهل البلد عن إقامتها لم يأثموا<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> والله أعلم بالصواب.

**فصل:** إذا صلى رجل برجل حصل لهما فضل الجماعة<sup>(٦)</sup>، والأصل في

---

(١) وهو الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب.

انظر: الأم ١/٢٧٧، الحاروي الكبير ٢/٣٠٢، البيان ٢/٣٦١، حلية العلماء ١/٢٢١، المجموع ٤/١٨٤، مغني المحتاج ١/٢٢٩، شرح مختصر الحضرمي ٤/٢.

(٢) وقد مر من حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم.

(٣) أي سنة مؤكدة.

ورجح غير واحد من الأصحاب.

كالحمالي في المقنع في الفقه ص ١٧٦، والبغوي في التهذيب ٢/٢٤٥، والأصفهاني في الغاية والتقريب ص ٧١، والبيضاوي في الغاية القصوى ١/٣١١، والغزالي في الوحي ١/٥٥، ومال إليه الرافعي في فتح العزيز ٤/٢٨٥.

(٤) ولا يقاتلوا في الأصح من الوجهين.

انظر: فتح العزيز ٤/٢٨٦، المجموع ٤/١٨٦، مغني المحتاج ١/٢٢٩.

(٥) وفي وجه ثالث في المذهب: أن الجماعة فرض عين، لكن ليست بشرط لصحة الصلاة، وهو رأي ابن خزيمة وابن المنذر، وقال الرافعي: وقيل إنه قول الشافعي.

انظر: صحيح ابن خزيمة ٢/٣٦٨، الأوسط ٤/١٣٢، الإقناع لابن المنذر ١/١١١، فتح العزيز ٤/٢٨٣، المجموع ٤/١٨٣، كفاية الأخيار ١/٢٥٥.

(٦) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٧٨، وهو المذهب عند الأصحاب بلا خلاف.

ذلك ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأبو موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الاثنان فما فوقهما جماعة) <sup>(١)</sup>.

ولأن معنى الجماعة قد حصل، لأنه وجد مقتد ومقتدى به، وإمام ومؤتم به، فوجب أن يحصل فضل الجماعة، أصله إذا صلى ثلاثة.

قالوا: قد قلتم إن أقل الجمع ثلاثة، فهلا قلتم: إن أقل ما تحصل الجماعة بثلاثة؟ قلنا: الفرق بينهما أن الجميع طريقة اللغة، وأهل اللغة فرقوا بين التوحيد

---

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٧، الحاوي الكبير ٣/٣٠٣، التهذيب ٢/٢٤٨، التنبيه ص ٣٣، المجموع ١٩٦/٤.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٢٨١ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/٩٥: "وفيه عثمان الواصي وهو متروك"، وقال الألباني في الإرواء ٢/٢٤٩: "إسناده وإدجدا".

وأخرجه أيضا الدارقطني في سننه ١/٢٨٠، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: الاثنان جماعة ١/٣١٢، والحاكم في المستدرک ٤/٣٣٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/٩٧ من حديث أبي موسى الأشعري.

قال النووي في المجموع ٤/١٩٦: "إسناده ضعيف جداً"، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/٩٤: "فيه الربيع بن بدر وهو ضعيف، وأبو به مجهول".

وقال الألباني في إرواء الغليل ٢/٢٤٨: "ضعيف، وإسناده وإدجدا"، ثم ذكر الألباني طرقا للحديث عن أبي أمامة والحكم بن عمير وأنس بن مالك ثم قال: "والخلاصة أن الحديث ضعيف من جميع طرقه، وليس فيها ما يقوي بعضه بعضاً لشدة ضعفها جميعاً". إرواء الغليل ٢/٢٥٠.

وقد ضعف ابن حجر الحديث من جميع طرقه في فتح الباري ٢/١٨٠.

قلت: واستدل النووي في المجموع ٤/١٩٦ للأصحاب بما رواه البخاري في صحيحه ٢/١٨٠: من حديث مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبركما). وقد عنون له البخاري بباب: اثنان فما فوقهما جماعة.

والثنائية والجمع، فيقال: رجل ورجلان وثلاثة رجال، ويقال: رجلان تصادقا  
وثلاثة تصادقوا ، وليس كذلك الجماعة، فإن طريقها الشرع ، وصاحب الشرع  
أخبر أن ثواب الاثنين والثلاثة واحد.

مسألة: قال: فإن جمع في بيته أو مسجده وإن صغر أجزأ عنه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا صَلَّيتُ الجماعة في السوق أو البيت حصل فضل الجماعة<sup>(٢)</sup>، والأصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (اثنان فما فوقهما جماعة)<sup>(٣)</sup> ولم يفصل فهو على عمومته.

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)<sup>(٤)</sup> ، قال أبو إسحاق: هذا إذا كانت المحلة التي صَلَّيت فيها الجماعة في البيوت والأسواق ظاهرة، فأما إذا كانت لا تظهر فلا يحصل ثواب الجماعة.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٧٧/١.

(٣) نهاية ل ٩٠ ج.

(٤) سبق تخريجه ص ١٢٦.

(٥) سبق تخريجه ص ١٢٠.

**فصل:** إذا كان مسجدان أحدهما تكثر الجماعة فيه، والآخر يقل الناس فيه،

فالأفضل الصلاة في المسجد الكثير الجماعة<sup>(١)</sup>.

لما روى أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاة الرجل وحده، وصلاة الرجل مع الرجلين أفضل من صلاة الرجل مع الرجل، وكلما كثرت الجماعة كان أحب إلى الله عز وجل)<sup>(٢)</sup>.

إذا ثبت هذا فإن كان قريبا منه مسجد الجماعة فيه قليل، وبالعبد منه مسجد الجمع فيه أكثر، فالأفضل له المضي إلى المسجد الذي هو بعيد<sup>(٣)</sup> إذا كانت الجماعة في المسجد القريب لا تحتل ببعده عنه، وقد كان الشافعي -رحمه الله- ببغداد، وبالقرب منه مسجد لا يغلس<sup>(٤)</sup> فيه بالصبح، وبالعبد منه مسجد يغلس فيه بالصلاة، فكان يمضي إلى المسجد الذي يغلس فيه، ويترك المسجد الذي لا يغلس فيه.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٧٧/١-٢٧٨.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاروي الكبير ٣٠٣/٢، المهذب ١٩٧/٤، البيان ٣٦٤/٢، التهذيب ٢٤٩/٢، التحقيق ص ٢٥٨.

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٠١.

(٣) وهذا هو الصحيح من المذهب، وبه قطع الجمهور.

وفي وجه حكاة الخراسانيون أن مسجد الجوار أفضل بكل حال.  
انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٧، الحاروي الكبير ٣٠٣/٢، البيان ٣٦٥/٢، فتح العزيز ٢٨٧/٤، المجموع ١٩٨/٤.

(٤) الغلس: ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح، وقيل: بقايا ظلام الليل، والمعنى واحد.

انظر: لسان العرب ١٥٦/٦، أنيس الفقهاء ص ٧٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٧٧/٣.



**فصل:** إذا كان المسجد الكثير الناس إمامه مبتدع أو حنفي ، والمسجد القليل الناس إمامه من أهل السنة، فالأفضل الصلاة خلف السني، لأن صلاته أكمل من الصلاة خلف المبتدع والحنفي<sup>(١)</sup>.

---

(١) أما المبتدع فلا خلاف في المذهب بأن الأفضل أن يصلي في المسجد القليل الناس إذا كان إمامه من أهل السنة دون المسجد الكثير الناس إذا كان إمامه مبتدعاً فاسقاً.  
انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٧، البيان ٢/٢٦٥، المجموع ٤/١٩٨.  
وأما الحنفي، فقد ذكر بعض الأصحاب أن الصلاة في المسجد القريب مع قلة الجماعة أفضل من الصلاة خلف الحنفي في المسجد البعيد الذي تكثر فيه الجماعة، بل قال أبو إسحاق المروزي: إن الصلاة منفرداً أحب إليه من الصلاة خلف الحنفي.  
قال الرافعي: وهذا مبني على صحة الصلاة خلف الحنفي، وفيه خلاف بين الأصحاب.  
انظر: البيان ٢/٣٦٥، فتح العزيز ٤/٢٨٧، روضة الطالبين ١/٤٤٥-٤٤٦، مغني المحتاج ١/٢٣١، كفاية الأخيار ١/٢٥٧.

مسألة: ذكر في الأم: إذا صليت جماعة في مسجد، ثم حضر/ قوم آخرون، ١٠٦/أ  
وأرادوا أن يصلوا فيه جماعة أخرى لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون  
للمسجد إمام راتب، أو ليس له إمام راتب، فإن لم يكن له إمام راتب فلا تكره  
إقامة الجماعة دفعة ثانية فيه<sup>(١)</sup>، وأما إذا كان له إمام راتب فيكره أن تقام الجماعة  
الثانية<sup>(٢)</sup>.

وبه قال مالك<sup>(٣)</sup> والليث<sup>(٤)</sup> والأوزاعي<sup>(٥)</sup> وعثمان البتي<sup>(٦)(٧)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٨)</sup>

(١) وقد ذكر النووي في المجموع ٢٢٢/٤ الإجماع على عدم كراهة ذلك.

وانظر: المبسوط ١٣٥/١، المعونة ١٢٦/١.

(٢) انظر: الأم ٢٧٨/١.

وهذا هو الصحيح المشهور من المذهب، وبه قطع جمهور الأصحاب.

وفي وجه: أنه لا يكره إقامة الجماعة الثانية، وهو وجه شاذ ضعيف.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٧، الحاوي الكبير ٣٠٣/٢، البيان ٣٨٠/٢، المجموع ٢٢٢/٤.

(٣) نص عليه في المدونة الكبرى ٨٩/١.

وهو المذهب عند أصحابه.

وقيل: بال منع مطلقاً.

انظر: التفريع ٢٦٢/١، عقد الجواهر الثمينة ١٩١/١، المعونة ١٢٦/١، مختصر خليل مع جواهر

الإكليل ١١١/١، شرح منح الجليل ٢٢٠/١، أسهل المدارك ٢٥٤/١.

(٤) انظر نقل قوله في: المدونة الكبرى ٩٠/١، الشرح الكبير ٢٨٦/٤.

(٥) انظر نقل قوله في: معرفة السنن والآثار ١١٤/٤، الأوسط ٢١٧/٤.

(٦) هو: عثمان بن مسلم بن جرموز البتي، أبو عمرو البصري، وكان صاحب رأي وفقه، وكان يبيع

البتوت - وهي الأكيسة الغليظة - في البصرة، فنسب إليها، وثقه أحمد بن حنبل والدارقطني وابن

معين وآخرون، حدث عن: أنس بن مالك وعامر الشعبي، والحسن البصري، وروى عنه: إسماعيل بن

علية وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج، وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٤٥/٦، سير أعلام النبلاء ١٤٨/٦، تهذيب التهذيب ٩٩/٤ -

والثوري<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد<sup>(٢)</sup> وإسحاق<sup>(٣)</sup> وداود<sup>(٤)</sup> وأبو بكر بن المنذر<sup>(٥)</sup>: لا تكره إقامة الجماعة أخرى.

واحتج من نصر قولهم بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:  
(صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع<sup>(٦)</sup> وعشرين درجة)<sup>(٧)</sup>.

=

.١٠٠

(٧) انظر نقل قوله في: المغني ١٠/٣، المجموع ٢٢٢/٤.

(٨) ونص عليه الإمام أبو حنيفة في الحجة على أهل المدينة ٧٨/١.

وهو المذهب كما هو ظاهر الرواية، وقيل إنه تحرم الجماعة الثانية، وروي عن أبي يوسف: أنه إنما تكره إذا كانت الجماعة الثانية كثيرة، وقيل: إنما تكره إذا كانت الثانية على سبيل التداعي والاجتماع.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٥١/١، المبسوط ١٣٥/١، بدائع الصنائع ٣٧٩/١، البناية ٣٠٥/٢، الفتاوى الهندية ٨٣/١، رد المختار على الدر المختار ٢٨٨/٢.

(١) انظر نقل قوله في: سنن الترمذي ٤٣٠/١، مصنف عبدالرزاق ٢٩٤/٢.

(٢) وعدم كراهة إقامة جماعة أخرى في غير المساجد الثلاثة هو المذهب عند جماهير أصحاب أحمد، وقيل: تكره قاله القاضي.

انظر: المستوعب ٣٢٣/٢، الكافي لابن قدامة ١٨٠/١، الفروع ٥٨٣/١، المبدع ٤٦/٢، الإنصاف ٢١٩/٢، الإقناع ٢٤٧/١.

(٣) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ٣٥٨/١، شرح السنة ٤٣٧/٣، سنن الترمذي ٤٣٠/١.

(٤) انظر: المحلى ٢٣٦-٢٣٧.

(٥) انظر: الأوسط ٢١٨/٤.

(٦) نهاية ل ٤٢ ب.

(٧) سبق تخريجه ص ١٢٠.

ومن القياس: مسجد فلم يكره له إمام راتب ، ولأن كل جماعة لم يكره إقامتها<sup>(١)</sup> في المسجد الذي لا إمام له راتب لم يكره إقامتها في المسجد الذي له إمام راتب، أصله الجماعة الأولى<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه قال الشافعي: روي هذا عن بعض السلف، وأحسب الكراهة في حق القوم يعادون الإمام الراتب، فكروها ذلك، لأنه يؤدي إلى العداوة وإلى الاختلاف فيفقد مقصود الجماعة<sup>(٤)</sup>، فإنه روي

---

(١) نهاية ل ٩١ ج.

(٢) انظر: المغني ١١/٣، الشرح الكبير ٢٨٧/٤.

(٣)

(٤) انظر: الأم ٢٧٨/١ وقال بعده ٢٧٩/١: "وإنا قد حفظنا، أن قد فات رجالا معه -أي النبي صلى الله عليه وسلم- الصلاة، فصلوا بعلمه منفردين، وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا، وأن قد فاتت الصلاة في الجماعة قوما فجاءوا المسجد فصلى كل واحد منهم منفردا، وقد كانوا قادرين على أن يجمعوا في المسجد، فصلى كل واحد منهم منفردا، وإنما كرهوا لثلاث يجمعوا في المسجد مرتين...". قلت: وما حفظه الشافعي -رحمه الله- عن الصحابة رضي الله عنهم قد ذكره الحسن البصري، كما في مصنف عبد رزاق ٢٩٣/٢، ومصنف ابن أبي شيبة قال: "كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخلوا المسجد وقد صلى فيه؛ صلوا فرادى".

وقد ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٥/٢ حديثا عن أبي بكر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا، فمال إلى منزله فجمع أهله فصلى بهم) وقال: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات"، وحسنه الألباني في تمام المنة ص ١٥٥. وهذا الحديث فيه دلالة على كراهة الجماعة الثانية؛ إذ لمَّا ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة في المسجد والصلاة فيه أفضل.

المبسوط ١٣٥/١.

قال الألباني في تمام المنة ص ١٥٧: "ولا يعارض هذا الحديث المشهور: (ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه) فإن غاية ما فيه حض الرسول -ﷺ- أحد الذين صلوا معه -ﷺ- في الجماعة الأولى أن يصلي وراءه تطوعاً، فهي صلاة متنفل وراء مفترض، وبحثنا إنما هو في صلاة مفترض وراء المفترض،

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (اعتدلوا واستووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم)<sup>(١)</sup>.

والجواب عن قوله عليه السلام: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)<sup>(٢)</sup> قلنا: أراد به إذا لم يؤد إلى اختلاف القلوب<sup>(٣)</sup>.

=

فاتهم الجماعة الأولى، ولا يجوز قياس هذه على تلك، لأنه قياس مع الفارق من وجوه:  
الأول: أن الصورة الأولى المختلف فيها لم تنقل عنه-ﷺ- لا إذنا ولا تقريراً مع وجود المقتضى في عهده-ﷺ-، كما أفادته رواية الحسن البصري .  
الثاني: أن هذه الصورة تؤدي إلى تفريق الجماعة الأولى المشروعة، لأن الناس إذا علموا أنهم يفوتهم الجماعة يستعجلون فتكثر الجماعة، وإذا علموا أنها لا تفوتهم يتأخرون، فتقل الجماعة، وتقليل الجماعة مكروه...".

(١) سبق تخريجه ص ١٧٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٠ .

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٣/٢، البيان ٢/٣٨٠، المذهب ٤/٢٢١.

قلت: وبهذا التعليل وهو مخافة أن تفضي إقامة الجماعة الثانية إلى اختلاف القلوب وتفرقها علل الحنابلة كراهة إعادة الجماعة الثانية في المساجد الثلاثة المسجد الحرام والمسجد النبوي وبيت المقدس- على خلاف في المذهب عندهم-، وهذه العلة غير محصورة في هذه المساجد الثلاثة فقط، فقد تعدى لكل مسجد له إمام راتب، وهو قول عند الحنابلة كما مر سابقاً.

وإني أجدني مضطراً إلى نقل كلام للشيخ أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي ٤٣١/٢ وفيه حقائق واقعية تدمي الفؤاد ويأسف لها أهل الحق والصواب، فقال: "وقد كان عن تساهل المسلمين في هذا، وظنهم أن إعادة الجماعة في المساجد جائزة مطلقاً، أن فشلت بدعة منكورة في الجوامع العامة، مثل الجامع الأزهر، والمسجد المنسوب للحسين وغيرهما بمصر، ومثل غيرهما في بلاد أخرى، فجعلوا للمسجد الواحد إمامين راتبين أو أكثر، ففي جامع الأزهر -مثلاً- إمام للقبلة القديمة، وآخر للقبلة الجديدة، ونحو ذلك في مسجد الحسين، وقد رأينا فيه أن الشافعية لهم إمام يصلي بهم الفجر في الغلس، والحنفيون لهم آخر يصلي الفجر بإسفار، ورأينا كثيراً من الحنفيين من علماء وطلاب

=

والجواب عن قياسهم على المسجد الذي ليس له إمام راتب، قلنا المعنى فيه أنه لا يؤدي إلى اختلاف القلوب، وهذا يؤدي إلى اختلاف القلوب.

مسألة: قال: ولا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة في ترك إتيانها إلا لعذر<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، العذر الذي تترك الجماعة لأجله على ضربين: عذر عام وعذر خاص، فأما العذر العام فعلى ضربين عذر يبيح ترك الجماعة، وعذر يبيح تأخيرها، فالعذر الذي يبيح ترك الجماعة: المطر<sup>(٢)</sup> والوحل<sup>(٣)</sup> والريح في الليل<sup>(٤)</sup>،

---

وغيرهم ينتظرون إمامهم ليصلي بهم الفجر، ولا يصلون مع إمام الشافعيين، والصلاة قائمة، والجماعة حاضرة... بل بلغنا أن هذا المنكر كان في الحرم المكي، وأنه كان يصلي فيه أئمة أربعة، يزعمونهم للمذاهب الأربعة، ولكننا لم نر ذلك، إذ أننا لم ندرك هذا العهد بمكة، وإنما حججنا في عهد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود حفظه الله، وسمعنا أنه أبطل هذه البدعة، وجمع الناس في الحرم على إمام واحد راتب".

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

(٢) والمطر عذر سواء كان بالليل أو النهار، ويشترط في كونه عذرا أن يحصل به مشقة كما صرح به بعض الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٨، الحاوي الكبير ٢/٣٠٤، التعليقة ٢/١٠٠٩، فتح العزيز ٤/٣٠٧، مغني المحتاج ١/٢٣٤.

(٣) الوحل هو: الطين الرقيق، وجمعه أوحال ووحول.

انظر: المغني لابن باطيش ١/١٤١-١٤٢، ترتيب مختار الصحاح ص ٨٥١.

وكون الوحل عذرا هو الصحيح من المذهب عند جمهور الأصحاب.

وفي وجه: أنه ليس بعذر.

وقيد بعض الأصحاب بأن يكون شديدا، والصحيح عدم التقييد بالشدة.

انظر: التنبيه ص ٣٣، البيان ٢/٣٦٩، المجموع ٤/٢٠٤، مغني المحتاج ١/٢٣٥.

والأصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر مناديه في الليلة المطيرة والليلة ذات الرعد ينادي: (ألا صلوا في رحالكم)<sup>(١)(٢)</sup>.

والعذر الذي يبيح تأخيرها : شدة الحر<sup>(٣)</sup>، وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إذا اشتد الحر فأبردوا)<sup>(٤)</sup> بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم<sup>(٥)</sup>.

---

(٤) دون النهار، وأضاف بعض الأصحاب أن يكون الريح عاصفا سواء كان بردا أو شدة، قال الرافعي: ويقول بعض الأصحاب: الريح الباردة في الليلة المظلمة ، قال: وليس ذلك على سبيل اشتراط الظلمة.

انظر: للباب ص ١٦٠، المذهب ٢/٤٠٣، التهذيب ٢/٢٣٥، الغاية القصوى ١/٣١٤، فتح العزيز ٤/٣٠٧، روضة الطالبين ١/٤٥٠، مغني المحتاج ١/٢٣٤.

(١) الرحال: هي المنازل والدور والمساكن.

انظر: لسان العرب ١١/٢٧٥، القاموس المحيط ٣/٥٢٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحاله ٢/١٩٩، و مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الصلاة في الرحال في المطر ١/٤٨٤.

(٣) والإطلاق هو ظاهر المذهب، وقصر بعض الأصحاب شدة الحر على الظهر.

انظر: الغاية القصوى ١/٣١٤، البيان ٢/٣٦٩، مغني المحتاج ١/٢٣٥.

وقال النووي في روضة الطالبين ١/٤٥٠: "فإن أقام الجماعة ولم يبردوا، أو أبردوا، أو بقي الحر شديدا، فله التخلف عن الجماعة".

(٤) الإبراد: هو انكسار الوهج والحر، وهو من الإبراد الدخول في البرد.

انظر: لسان العرب ٣/٨٤، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/١١٤.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر ٢/١٩، و مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر

والعذر الخاص عشرة أشياء: أن يكون حاقبا وهو المدافع للغائط<sup>(١)</sup> أو حاقنا وهو المدافع للبول<sup>(٢)</sup>، والأصل فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه: (نهى عن الصلاة والمرء يدافع الأخبثين)<sup>(٣)</sup>.

وإذا حضر العشاء ، فإنه يترك الجماعة<sup>(٤)</sup>؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء)<sup>(٥)</sup>. وإذا كان مريضاً<sup>(٦)</sup> أو عنده مريض لا يقوم به غيره، فيجوز له ترك

٤٣٠/١

(١) انظر: لسان العرب ٣٢٤/١.

(٢) انظر: القاموس المحيط ٢٠٣/٤، ترتيب مختار الصحاح ص ١٩٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: الصلاة بحضرة الطعام ٣٩٣/١.

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٧٩/١.

وقال الشافعي والأصحاب: "وهذا إذا كانت نفسه تتوق وتشتاق إلى الطعام، فله أن يأكل لقما حتى يكسر حدة جوعه، إلا أن يكون الطعام مما يؤتى عليه مرة واحدة كالسويق واللبن.

قال الشافعي: وإن لم تكن نفسه شديدة التوقان إليه ترك العشاء وإتيان الجماعة أحب إلي.

انظر: الأم ٢٨٠/١، المقنع في الفقه ص ١٧٨، المهذب ٢٠٤/٤، التهذيب ٢٥٣/٢، فتح العزيز ٣١١/٤، روضة الطالبين ٤٥١/١.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ٢٠٢/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهة الصلاة بحضرة الطعام ٣٩٢/١.

(٦) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٨٠/١.

وضابط المرض: هو أن يشق معه القصد إلى الجماعة كمشقة المشيء في المطر.

انظر: البيان ٣٧٠/٢، المجموع ٢٠٥/٤، مغني المحتاج ٢٣٥/١.



الجماعة<sup>(١)</sup>، وكذلك إذا كان عنده منزل<sup>(٢)</sup> وليس هناك من يقوم بدفعه وغسله غيره<sup>(٣)</sup>، أو يكون قد نسي باب داره مفتوحاً فيرجع لقفله، وكذلك إذا كان يحرس متاعه، ولا يتمكن أن يمضي ويتركه<sup>(٤)</sup>، وكذلك إذا خاف فوات القافلة والسير معهم<sup>(٥)</sup>، أو يكون له مال ضال فيخرج في طلبه ويترك الجماعة<sup>(٦)</sup>، أو يكون يخاف من السلطان، أو يكون عليه دين وليس معه وفاؤه ويخاف من صاحب الدين أن يجبسه فيجوز<sup>(٧)</sup> له ترك الجماعة<sup>(٨)</sup>، لأن الله تعالى قال: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾<sup>(٩)</sup> فأوجب الله تعالى على من له الدين تأخيرها،

---

(١) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٠٤، التنبيه ص ٣٣، الغاية القصوى ١/٣١٤، الوجيز ١/٥٥، فتح العزيز ٣٠٧/٤.

فإن كان له غيره يتعهدده، لكنه يتعلق قلبه به وجهان: أحدهما: أنه عذر يجوز له ترك الجماعة به.

انظر: البيان ٢/٣٧١، المجموع ٤/٢٠٥، التحقيق ص ٣٥٩.

(٢) أي نزل أو حل به الأجل.

انظر: لسان العرب ١١/٦٥٦، ترتيب مختار الصحاح ص ٧٨٤.

(٣) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٨٠.

وانظر: الباب ص ١٦١، البيان ٢/٣٧١.

(٤) وهذا من باب مخافة فساد المال أو ضياعه.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٨، البيان ٢/٣٧١، التهذيب ٢/٢٤٩، التحقيق ص ٢٥٩.

(٥) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٠٥، الباب ص ١٦١، مغني المحتاج ١/٢٣٦.

(٦) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٨٠.

وانظر: التهذيب ٢/٢٤٩، فتح العزيز ٤/٣١١، المجموع ٤/٢٠٦.

(٧) نهاية ل ٩٢ جـ.

(٨) انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٨، الغاية القصوى ١/٣١٤، الحاروي الكبير ٢/٣٠٥، روضة الطالبين

٤٥٠/١.

(٩) سورة البقرة، الآية ٢٨٠.

والأصل في هذا كله ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من سمع النداء فلم يأتيه فلا صلاة له إلا لعدو)<sup>(١)(٢)</sup>.

فصل: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من أكل من هاتين الشجرتين فلا يقربن مصلانا يعني الثوم والبصل)<sup>(٣)</sup>. هذا إذا كانا غير مطبوخين، فإنه روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: "طبخهما إمامتهما"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب المساجد والجماعات، باب: التغليظ في التخلف عن الجماعة ٢٦٠/١، وابن حبان في صحيحه ٢٥٣/٣، والدارقطني في سننه ٤١٠/١، والحاكم في المستدرک ٢٤٥/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٨٠/٣.

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٢٤٥/١: "صحيح على شرح الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٢/٢: "إسناده صحيح"، وصححه الألباني في الإرواء ٣٣٧/٢.

(٢) قال الماوردي في الحاوي الكبير ٣٠٥/٢: "ولأن هذه أحوال تمنعه وتبعثه على العجلة، وتدعوه إلى السهر، فعذر بترك الجماعة من أجلها".

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: ما جاء في الثوم والنبث والبصل والكراث ٤٣١/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي من أكل ثوم أو بصل أو كراثا أو نحوها ٣٩٤/١.

(٤) أخرج أثر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: نهى من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو نحوها ٣٩٦/١ وفيه: "فمن أكلهما فليمتنهما طبخا".

وأكل البصل والثوم وغيره له حالتان:

الحالة الأولى: أن يأكله بعد طبخه، وقد ذهب رايحه، فهذا لا عذر له في ترك الجماعة.

الحالة الثانية: أن يأكله وهو نبيء، فهذا إن قصد بأكل البصل أن لا يصلي مع الجماعة فهذا حرام، وإن قصد بأكله البصل وغيره التمتع به وأنه يشتهي فليس بمحرام.

وفي كلا الأمرين لا يحضر إلى المسجد، لأنهما معذوران، بل دفعا لأذيته، لأنه يؤدي الملائكة وبني آدم.

---

انظر مزيدا من البيان في: البيان ٣٧٢/٢، المجموع ٢٠٦/٤، الشرح المتع لابن عثيمين ٤٥٤/٤ -

.٤٥٥

**فصل:** إذا صليت الجماعة ثم دخل رجل فصلى فإنه يستحب أن يقوم واحد من الذين قد صلوا فيصلّي معه<sup>(١)</sup> لما روي (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس، فلما فرغ دخل رجل المسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (ألا رجل يتصدق على هذا، فيقوم ويصلي معه)<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** إذا أقيمت الصلاة فالأفضل لمن سمع النداء أن يمشي إليها على رسله<sup>(٣)</sup>، ومشيه في عادته ولا يسرع<sup>(٤)</sup>.

وقال إسحاق بن راهويه: الأفضل الإسراع في المشي<sup>(٥)</sup>. واحتج من نصره بما روى عبد الله بن مسعود أنه اشتد إلى الصلاة وقال: بادرت حد الصلاة يعني تكبيرة الإحرام<sup>(٦)</sup>.

---

(١) والمؤلف ينبه هنا أن هذه الصورة لا ينطبق عليها قول أصحابنا بکراهة إقامة الجماعة الثانية في مسجد له إمام راتب، إذ نصت السنة على ذلك كما في الحديث الآتي، وهي صلاة مفترضة بمقتضى، فتخرج هذه الصورة عن محل النزاع في مسألة الجماعة الثانية.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤٣٩/٣، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: في الجمع في المسجد مرتين ٣٨٦/١، والحاكم في المستدرک ٢٠٩/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٣٠/٢. والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٢٠٩/١: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وحسن الحديث الترمذي في سننه ٤٧٩/١، وصححه النووي في خلاصة الأحكام ٦٦٤/٢، والألباني في إرواء الغليل ٣١٦/٢.

(٣) أي بلا عجلة، من ترسل الرجل في مشيه إذا لم يعجل.

انظر: لسان العرب ٢٨٢/١١.

(٤) وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المذهب ٢٠٦/٤، البيان ٣٧٢/٢، المجموع ٢٠٧/٤.

(٥) إذا خاف فوت تكبيرة الإحرام، وبه قال أبو إسحاق من أصحابنا شافعي.

انظر: المصادر السابقة.

(٦) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ١٤٦/٤.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى أبو بكر بن المنذر بإسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، ولكن اتوها وأنتم تمشون، وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا)<sup>(١)</sup>.

والجواب عما ذكره من حديث ابن مسعود فإنه لا يجوز أن يعارض فعله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والثاني: يحتمل أن يكون هذا منسوخاً، وقد واظب ابن مسعود عليه، كما روي عنه أنه كان يطبق يديه بين ركبتيه في الركوع، وهذا منسوخ<sup>(٢)</sup>.

---

وقد روي هذا الفعل عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع الإقامة وهو بالبقيع فأسرع المشي إلى المسجد.

رواه عبدالرزاق في المصنف ٢/٢٩٠، ومالك في الموطأ ١/٧٥.

(١) أخرجه في الأوسط ٤/١٤٦.

وقد سبق تخريج الحديث ، وهو في صحيح مسلم ١/٢٤١.

(٢) وقد سبق الكلام في حكم التطبيق في الصلاة ص ٣٥٥.

باب: صلاة الإمام قاعدا بقيام، أو قائما بقعود/ أو لعلّة تحدث وصلاة ١٠٧/أ  
من بلغ أو أسلم<sup>(١)</sup>.

مسألة: قال الشافعي : وأحب للإمام إذا لم يستطع القيام في الصلاة أن  
يستخلف<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال ، يستحب للإمام إذا لم يستطع القيام أن يستخلف من  
يصلي بالناس<sup>(٣)</sup>.

والأصل في ذلك ما روي (أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر  
الصدّيق لما مرض فصلى بالناس سبعة عشر يوماً)<sup>(٤)</sup>.

ولأنه إذا استخلف يخرج من خلاف العلماء، فإن من الناس من ذهب إلى  
أن صلاة القائم خلف القاعد لا تصح<sup>(٥)</sup>.

ولأن<sup>(٦)</sup> الإمامة<sup>(٧)</sup> فضيلة، والصلاة من قيام أفضل من الصلاة من قعود،  
فوجب أن يقدم في الفضيلة من صلاته فاضلة دون من صلاته ناقصة<sup>(٨)</sup>.

فإن قيل: فقد روي (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما استخلف أبا بكر

---

(١) في أ: أو سلم.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

(٣) وعليه نص الشافعي كما في مختصر المزني ، وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٩، التعليقة ١٠١٥/٢، البيان ٤٠٣/٢، التهذيب ٢٦٠/٢، المجموع  
٢٦٤/٤.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٥) وسيأتي بسط الخلاف في هذه المسألة قريباً ص ١٢٢٥.

(٦) نهاية ل ٤٣ ب.

(٧) نهاية ل ٩٣ ج.

(٨) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٦/٢، المجموع ٢٦٤/٤.

خرج فصلی بالناس قاعداً وأبو بكر عن يمينه<sup>(١)</sup>.

قلنا: إنما فعل هذا ليبين الفضيلة، يدل على هذا أنه واطب على الاستخلاف سبعة عشر يوماً وخرج وصلى بالناس مرتين، ومعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يواظب على فعل الأفضل الأكمل<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً أفضل من الصلاة خلف غيره قائماً، فإنه كان معصوماً من أن يقره الله على الخطأ، وغيره يجوز إقراره على الخطأ<sup>(٣)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) أخرجه بمعناه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام ٣١٤/١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٦/٢، البيان ٤٠٣/٢.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٦/٢، المجموع ٢٦٤/٤.

مسألة: قال: فإن صلى قاعداً، وصلى الذين خلفه قياماً أجزأته<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال ، إذا مرض الإمام ولم يستطع القيام فصلّى قاعداً فمن  
المأمومين يصلون خلفه قياماً<sup>(٢)</sup>.  
وقال أحمد<sup>(٣)</sup> وإسحاق<sup>(٤)</sup> والأوزاعي<sup>(٥)</sup>: يصلون خلفه قعوداً، واختاره ابن  
المنذر<sup>(٦)</sup>.  
وقال مالك: لا تصح صلاة القائم خلف القاعد<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.  
(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ٣٠٣/١.  
وهو المذهب عند الأصحاب.  
انظر: المقنع في الفقه ص ١٧٠، الحاري الكبير ٣٠٦/٢، التهذيب ٢٦٠/٢، المجموع ٢٦٥/٤.  
وبه قال أبو حنيفة، وهو المذهب عند أصحابه.  
انظر: المبسوط ٢١٣/١، مختصر القدوري ص ٣٠، الهداية ٥٨/١، تبيين الحقائق ١٤٣/١، الاختيار  
لتعليل المختار ٦٠/١.  
(٣) في إحدى الروايتين عنه: أن المأمومين يصلون خلف إمامهم قعوداً، وهو المذهب، وعليه أكثر  
أصحابه.  
وعنه: يصلون قياماً.  
انظر: المحرر في الفقه ١٠٥/١، المتع في شرح المقنع ٥٦٢/١، المبدع ٧٠/٢، الإنصاف ٢٦١/٢.  
(٤) انظر نقل قوله في: سنن الترمذي ١٩٦/٢، شرح السنة ٤٢٢/٣، المحلى ١٠٢/٣.  
(٥) انظر نقل قوله في: المغني ٦١/٣، المجموع ٢٦٥/٤.  
(٦) انظر: الإقناع ١١٤/١، الأوسط ٢٠٧/٤.  
(٧) نص عليه في المدونة الكبرى ٨١/١.  
وهو المشهور من المذهب، وروي عن مالك: الجواز، إذا كان أحد المأمومين يتقدمهم مقتدياً بالقاعد  
واقفاً، ويأتونهم هم وقوفاً بذلك القائم.  
انظر: الكافي لابن عبد البر ١١٣/٢، عقد الجواهر الثمينة ١٩٦/١، الإشراف ١٠٨/١، جواهر الإكليل



واحتج من نصر قولهم بما روى أنس (أن النبي صلى الله عليه وسلم سقط عن فرسه فجحش شقه الأيمن فأتيناه نعوذه فصلى بنا قاعداً ونحن قعود خلفه، فلما فرغ قال: (إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً خلفه أجمعون)<sup>(١)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما مرض مرضه الذي مات فيه أمر أبا بكر يصلي بالناس، فوجد في نفسه خفة فخرج يهادي به بين اثنين، ثم قال: (أجلسوني عن يسار أبي بكر، فجلس يصلي بالناس قاعداً، والناس قيام خلفه)<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: روي عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها- أنها قالت: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وجد خفة من المرض يهادي به بين اثنين، فصلى قاعداً خلف أبي بكر)<sup>(٣)</sup>.

١٠٩/١

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤ وهو في صحيح البخاري ٢/٢٧٥، وصحيح مسلم ١/٣٠٨.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام ١/٣١٤ وهذه الرواية صريحة في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الإمام؛ لأنه جلس عن يسار أبي بكر... المجموع ٤/٢٦٥.

(٣) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٤/٢٠٣، وبنحوه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٣/٥٥، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/١١٧.

وقال الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة ٣/٥٥: "إسناده صحيح على شرط مسلم". ففي هذا الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مأموماً، والإمام هو أبي بكر، وقد صرح بذلك

والإمام إذا قعد لا يلزم المأموم أن يقعد.

قلنا: روى أبو معاوية<sup>(١)</sup> عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها قالت: (إن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج يهادى به بين اثنين قال: اجلسوني عن يسار أبي بكر، فجلس عن يساره وأبو بكر يصلي بصلاته، والناس يصلون بصلاة أبي بكر)<sup>(٢)</sup>.

فإذا اختلفت الرواية عن الأسود، فمن أصحابنا من يقول: تعارض<sup>(٣)</sup>

---

رواية مسروق عن عائشة رضي الله عنها- قالت: صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعداً.

وأخرجه الترمذي في سننه ١٩٦/٢ وقال: "حديث حسن صحيح غريب"، وروي عن أنس بن مالك قال: "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكر قاعداً في ثوب مترشحا به" رواه الترمذي في سننه ١٩٧/٢ وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، و البيهقي في السنن الكبرى ١١٨/٣.

وقد جمع بين الأحاديث: بأن الصلاة التي اتم فيها أبو بكر بالنبي -ﷺ- هي صلاة الظهر من يوم السبت أو الأحد، والصلاة التي كان فيها أبو بكر إماما هي صلاة الصبح آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم.

انظر: السنن الكبرى ١١٨/٣، سير أعلام النبلاء- السيرة النبوية- ٤٦١/٢.

(١) هو محمد بن خازم بن زيد التميمي السعدي، أبو معاوية الضريير الكوفي، عمي وهو ابن أربع سنين، وكان إماما حافظا ثقة، إلا أنه كان يرى الإرجاء، حدث عن هشام بن عروة، والأعمش وعاصم الأحول وشعبة بن الحجاج وخلق سواهم، وحدث عنه: ابن جريج وأحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وخلق كثير، توفي سنة خمس وتسعين ومائة.

انظر ترجمته في: الكنى والأسماء لمسلم ٧٥٩/٢، سير أعلام النبلاء ٧٣/٩، العبر ٣١٨/١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: استخلاف الإمام ٣١٤.

(٣) نهاية ل ٩٤ جـ.

الروايتان ويسقطان ويبقى لنا رواية عروة عن عائشة التي لا تعارض فيها.  
ومن أصحابنا من قال: إذا تعارضت الرواية عن الأسود وجب أن نرجح  
ما رويناه عنه برواية عروة التي لا اختلاف فيها، وأيضاً فإن ما رويناه فيه يقضي  
وما رواه سعيد ليس بمقتضى.  
وأيضاً فإن رواية عروة أولى، لأنه ابن أخت عائشة يسمع من غير حجاب ،  
والأسود يسمع من وراء حجاب، فكانت روايته أولى.  
ومن القياس: قادر على القيام في صلاة الفريضة من غير مشقة قاذحة،  
فوجب أن نلزمه ذلك أصله إذا كان منفرداً<sup>(١)</sup>.  
قياس آخر: القيام شرط من شرائط الصلاة ، فعجز الإمام عنه لا يسقطه  
عن المأموم أصله الركوع والسجود<sup>(٢)</sup>.  
ولأنه لو عجز المأموم عن القيام لم يسقط القيام عن الإمام، كذلك إذا  
عجز الإمام لم يسقط عن المأموم<sup>(٣)</sup>.  
والجواب عن حديث أنس أنه متقدم، وحديث أبي بكر متأخر، والمتأخر  
ناسخ للمتقدم<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٠٧.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) هكذا قرره الشافعي رحمه الله في الأم ١/٣٠٣، ورجحه الأصحاب في كتبهم.

فانظر: السنن الكبرى ٣/١١٤، الحاوي الكبير ٢/٣٠٧، التعليقة ٢/١٠١٦، المجموع ٤/٢٦٦،  
التهذيب ٢/٢٦١.

قلت: القول بالنسخ مستبعد من عدة وجوه:

الأول: أن الأصل عدم النسخ لا سيما وهو في هذه الحالة يستلزم دعوى النسخ مرتين، لأن الأصل في

قالوا: حديث أبي بكر فعل ولا يجوز النسخ بالفعل.  
قلنا: من أصحابنا من يُجوز النسخ بالفعل، لأنه أمر في الحقيقة ، فعلى هذا سقط ما ذكره.

ومن أصحابنا من قال: لا يجوز النسخ بالفعل<sup>(١)</sup>، فعلى هذا الفعل لا ينسخ

حكم القادر على القيام أن لا يصلي قاعدا، وقد نسخ من القعود في حق من صلى إمامه قاعدا، فدعوى نسخ القعود بعد ذلك يقتضي وقوع النسخ مرتين، وهذا بعيد.

الوجه الثاني: أن الأحاديث التي وردت بأمر المأموم أن يصلي قاعدا تبعا لإمامه لم يختلف في صحتها ولا في سياقها، وأما صلاته - ﷺ - قاعدا فاختلف فيها، هل كان إماما أو مأموما؟ ، وما لم يختلف فيه لا ينبغي تركه لمختلف فيه.

والثالث: استعمال غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سنه النبي صلى الله عليه وسلم لهم بعد وفاته.

فروى عبدالرزاق في المصنف ٤٦٢/٢ بإسناده عن قيس بن قهد الأنصاري: أن إمامهم اشتكى على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال: فكان يؤمنا جالسا ونحن جلوس.  
قال ابن حجر في فتح الباري ٢٢٤/٢: "إسناده صحيح".

وروى ابن المنذر في الأوسط ٢٠٦/٤ بإسناده "أن جابر بن عبد الله الأنصاري كان وجعا فصلى بأصحابه قاعدا وأصحابه قعود".

وقال ابن حجر في فتح الباري ٢٢٥/٢: "إسناده صحيح".

وعند ابن أبي شيبه في المصنف ٢٢٥/٢: أن أسيد بن حضير كان يؤم قومه فاشتكى فخرج إليهم بعد شكواه، فأمر أن يتقدم بهم فقال: إني لا أستطيع أن أصلي قائما فاجلسوا، قال: فصلى بهم جالسا وهم جلوس".

قال ابن حجر في فتح الباري ٢٢٤/٢: "إسناده صحيح".

وانظر هذه الأوجه الثلاث في: صحيح ابن خزيمة ٥٦/٣-٥٧، الأوسط ٢٠٤/٤-٢٠٥، فتح الباري ٢٢٤/٢-٢٢٥.

(١) انظر: البحر المحيط ١٢٧/٤، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٤٦/٣.

به ولكن يستدل به على النسخ، لأنه لا يأمر بشيء من يفعل خلافه إلا وقد تقدم ذلك نسخ من جهته، وعلى أنهم لا يقولون بقوله: (إنما جعل الإمام ليؤتم به)<sup>(١)</sup> لأنه إذا عجز عن الركوع والسجود لا يسقط ذلك عن المأموم<sup>(٢)</sup>.  
وأما مالك فاحتج من نصر قوله: بأن قال: روى جابر الجعفي<sup>(٣)</sup> عن الشعبي<sup>(٤)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا يؤم أحد يصلي قاعدا بقيام)<sup>(٥)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٢) انظر: الخاوي الكبير ٢/٣٠٧.

(٣) هو: جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، روى عن: عامر الشعبي، وعطاء بن أبي رباح ومجاهد بن جبر وآخرون، وحدث عنه: الحسن بن صالح وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج وعدة، وثقه شعبة وسفيان بن عيينة، وطعن فيه جمهور المحدثين ورموه بالكذب، وقال ابن حجر: "ضعيف رافضي"، توفي سنة ثمان وعشرين ومائة.  
انظر ترجمته في: كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٧١، تهذيب الكمال ٤/٤٦٥، تقريب التهذيب ١/١٥٤.

(٤) هو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كِبَار الشعبي، أبو عمرو الكوفي، كان حافظا صاحب آثار وحجة، ثقة باتفاق المحدثين، روى عن: سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد، وأبي موسى الأشعري، وعدة من كبار الصحابة، وحدث عنه: الحكم بن عتيبة، وعطاء بن السائب وأبو إسحاق السبيعي وآخرون، اختلف في سنة وفاته على أقوال عدة محصورة ما بين ثلاث ومائة إلى سبع ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٢٤٦، تاريخ بغداد ١٢/٢٢٧، سير أعلام النبلاء ٤/٢٩٤.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٣٩٨، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/١١٤ وعبد الرزاق في المصنف ٢/٤٦٣.

ولفظه عندهم: "لا يؤم أحد بعدي جالسا".

وقال الشافعي في كتاب اختلاف مالك ٧/٣٢٩: "قد علم الذي احتج بهذا أن ليست فيه حجة، وأن هذا حديث لا يثبت مثله بحال على شيء، ولو لم يخالفه غيره".

=

دليل آخر: قالوا: وثبت أن الأمي لا يجوز أن يكون إماما للقارئ لعجزه عن القراءة<sup>(١)</sup>، كذلك القاعد لا يجوز أن يكون إماما للقيام لعجزه عنه<sup>(٢)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى عروة عن عائشة (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مرض مرضه الذي توفي فيه استخلف أبا بكر يصلي بالناس، فوجد في نفسه يوما خفة، فخرج يهادى به بين اثنين، فجلس عن يسار أبي بكر يصلي/ بالناس قاعدا، فكان أبو بكر يصلي بصلاة ١٠٨/أ رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة أبي بكر)<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس: نقول لهم: لا يخلو إما أن تقولوا أن إمامة القاعد تصح أولا تصح، فإن قلتم تصح، فنقول من صحت صلاته صحت إمامته، أصله القائم<sup>(٤)</sup>. وإن قالوا: تصح إمامته بالقاعدين دون القيام.

فنقول: من جاز أن يكون<sup>(٥)</sup> إماما للعود<sup>(٦)</sup> جاز أن يكون إماما للقيام أصله القائم.

---

وقال الدارقطني في سننه ٣٩٨/١: "لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي، وهو متروك الحديث، والحديث مرسل لا تقوم به حجة".

وضعف الحديث البيهقي في السنن الكبرى ١١٤/٣، والنووي في خلاصة الأحكام ٦٨٣/٢.

(١) انظر: الإشراف ١٠٩/١.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٢٧.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٧/٢.

(٥) نهاية ل ٩٥ ج.

(٦) نهاية ل ٤٤ ب.

والجواب عن حديث الشعبي من وجهين:  
أحدهما: أن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، ولا نقول  
بالمراسيل<sup>(١)</sup>.

الثاني: إنا نحمله على الاستحباب<sup>(٢)</sup>.  
والجواب عن قولهم: إن ((الأمي))<sup>(٣)</sup> لا يجوز أن يكون إماماً للقارئ .  
قلنا: في أحد القولين يجوز<sup>(٤)</sup>، فعلى هذا سقط ما ذكره.  
وإذا قلنا بالقول الآخر<sup>(٥)</sup>: فإنما لم نجز لأن الإمام يتحمل عن المأموم القراءة،  
فإذا لم يحسن القراءة لم تصح إمامته<sup>(٦)</sup>، ليس كذلك القيام، فإن الإمام لا يتحمّله  
عن المأموم، فإذا كان قاعداً جاز أن يصلي بالقيام<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) قال الشافعي في اختلافه ومالك ٣٣٠/٧: "لا يثبت، لأنه مرسل".  
ونص الدارقطني والبيهقي والنوري وغيرهم على أن الحديث بهذا الطريق مرسل لا يثبت.  
فانظر: ص ١٢٣١ من هذه الرسالة.  
(٢) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٨/٢.  
(٣) في أ: الآدمي.  
(٤) قاله الشافعي في القديم إن كانت الصلاة سرية، ولا يجوز إن كانت جهرية.  
انظر: المذهب ٢٦٦/٤، البيان ٤٠٦/٢، روضة الطالبين ٤٥٤/١.  
(٥) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٦/١.  
وهو المذهب عند جماهير الأصحاب.  
وفيه وجه ثالث مخرج: أنه يصح مطلقاً.  
انظر: الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٧، التنبيه ص ٣٥، الوجيز ٥٥/١، حلية العلماء ٢٣٠/١،  
المجموع ٢٦٧/٤.  
(٦) انظر: المذهب ٤٦٦/٤، البيان ٤٠٥/٢.  
(٧) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٨/٢.  
قلت: وبعد التدقيق في الأقوال الثلاثة وأدلتها، يتبين والله أعلم أن الراجح هو أنه تصح الصلاة خلف

---

الإمام المريض إذا صلى قاعدا، ويصلي من خلفه قعودا إذا ابتدأ الصلاة قاعدا، وقياما إذا ابتدأ الصلاة قائما، وفي هذا جمع بين أمره بالقعود وبين إقراره على تركه في آخر عمره ، لأننا حملنا قوله : (وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعين) ونحو ذلك على ما إذا ابتدأ الصلاة قائما ثم اعتل، لأن إمامة النبي صلى الله عليه وسلم في أثناء صلاة أبي بكر كاعتلال أبي بكر - رضي الله عنه - . وهذا الجمع أولى من القول بالنسخ، ثم هو فهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حيث أثر عنهم جواز ذلك. والله أعلم.



مسألة: قال: وقد فرض الله عز وجل على المريض أن يصلي جالسا إذا لم يقدر قائما وعلى الصحيح أن يصلي قائما، وكل قد أدى فرضه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا صلى قاعدا فقدّر على القيام، فإنه يقوم ويبيّن على صلاته<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد بن الحسن: تبطل صلاته<sup>(٣)</sup>.

واحتج: بأن المستحاضة إذا انقطع دمها تبطل صلاتها، فكذلك هاهنا مثله<sup>(٤)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى عمران بن حصين قال: كان بي بواسير<sup>(٥)</sup>، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم وروي كان برجل بواسير فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: (صل قائما فإن لم

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١٦٦/١ و ٣٠٣.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٠، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٤، التنبيه ص ٣٦، التعليقة ١٧/٢، حلية العلماء ٢٣٠/١، المجموع ٣٢١/٤.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٧١/١، مختصر القدوري ص ٣٦، تحفة الفقهاء ١٩٣/١، الهداية ٧٨/١.

(٤) واستدل محمد: بأن القائم لا يجوز أن يقتدي بالقاعد، فكذا لا يبيّن آخر صلاته على أولها في حق نفسه.

انظر: بدائع الصنائع ٢٨٨/١، البناء ٦٩٨/٢، الاختيار لتعليل المختار ٧٧/١.

(٥) البواسير: جمع باسور، وهو ورم في باطن المقعد.

انظر: فتح الباري ٧/٤٤.

تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب<sup>(١)</sup>.

ولأنه قدر على القيام في محل القيام، فوجب أن لا تبطل صلاته بذلك،  
الدليل عليه إذا قام من التشهد الأول إلى الركعة الثالثة<sup>(٢)</sup>.

قياس آخر: انتقل من حالة النقص إلى حالة الكمال، فلم تبطل صلاته  
بذلك، أصله إذا انتقل في صلاة النافلة من الراحلة إلى الأرض<sup>(٣)</sup>، ولا يدخل عليه  
المستحاضة إذا انقطع دمها، فإن في أحد الوجهين: لا تبطل صلاتها.

وإذا قلنا بالوجه الآخر<sup>(٤)</sup> فلا يدخل أيضاً، لأنها تنتقل من حالة الكمال إلى  
حالة النقص، فإنها كانت قبل انقطاع الدم متطهرة ثم صارت بعد انقطاع الدم  
غير متطهرة<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

الجواب عن قولهم: إنه لو صلى راجلاً في شدة الخوف ثم ركب الفرس  
بطلت صلاته كذلك، إذا قام من القعود إلى القيام وجب أن تبطل صلاته.  
قلنا: إذا ركب قد عمل عملاً طويلاً، وليس كذلك في مسألتنا فإن هذا  
ليس بعمل طويل<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب  
٧٤٧/٢.

(٢) انظر: البيان ٤٤٨/٢، الإشراف ١١٠/١.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٩/٢.

(٤) وهو الصحيح باتفاق الأصحاب.

وفي وجه ثالث مخرج: أنها تخرج من الصلاة وتتوضأ وتزيل النجاسة وتبني على صلاتها.

انظر: التنبيه ص ٢١، حلية العلماء ١٣٢/١، المجموع ٥٣٩/٢.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٩/٢.

(٦) انظر: البيان ٤٤٨/٢.

فصل: إذا كان يصلي قائماً فطراً عليه العجز وهو في الصلاة فإنه يعقد ويتم الصلاة قاعداً، فإن عجز عن لعقود أتم الصلاة مضطجعا<sup>(١)</sup>.  
والأصل في ذلك<sup>(٢)</sup>: ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمران بن حصين: (صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فمضطجعا)<sup>(٣)</sup>.

ولأنه لو كان عاجزاً عن القيام في الابتداء فإنه يجوز له أن يأتي بجميع الصلاة قاعداً، فلأن يجوز له أن يأتي ببعض الصلاة قائماً وبعضها قاعداً أولى<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٦٦.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الباب ص ١٢٧، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٤، التنبيه ص ٣٦، الغاية والتقريب ص ٦٨، التعليقة ١٠١٧/٢، التحقيق ص ٢٨٢.

(٢) نهاية ل ٩٦ ج.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٣٥.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣١٠، المذهب ٤/٣١٨.

مسألة: إذا استفتح الصلاة مضطجعا فقدّر على القيام فإنه يقوم ويتم

الصلاة قائما<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: تبطل صلاته ويلزمه الاستئناف<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصر قوله بأن قال: الركوع والسجود لا يجوز تركهما إلا في حالة العذر، وما لا يجوز تركه إلا في حالة العذر إذا قدر عليه وجب أن تبطل صلاته، الدليل على ذلك الطهارة في حق المستحاضة، فإنها إذا انقطع دمها تبطل صلاتها.

دليل آخر: قالوا: صلاة بر كوع وسجود فلا يجوز أن تبني على صلاة بإيماء، أصله إذا صلى بر كوع وسجود خلف مؤمئ<sup>(٣)</sup>. وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه، قال أبو علي الطبري:

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١٦٧/١.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: القنع في الفقه ص ١٨٠، التبيين ص ٣٦، حلية العلماء ٢٣٠/١، التعليقة ١٠١٧/٢،

البيان ٤٤٨/٢، روضة الطالبين ٣٤٤/١.

وبهذا قال مالك وأحمد.

انظر: التفريع ١/٢٦٥، الإشراف ١/١١٠، المستوعب ٢/٣٨٣، الكافي لابن قدامة ١/٢٠٦،

المبدع ١٠١/٢.

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٧١، مختصر القدوري ص ٣٦، تحفة الفقهاء ١/١٩٣، الاختيار

لتعليل المختار ١/٧٧.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٨٨، الهداية ١/٧٨.

وعند الحنفية: أنه لا يجوز أن يقتدي الراكع الساجد بالمؤمئ، كذا البناء.

والقاعدة في ذلك: كل موضع يصح الاقتداء يصح البناء وإلا فلا.

انظر: المبسوط ١/٢١٨، البناء ٢/٦٩٩، فتح الروهاب ١/٦٤.

زوال العذر إذا لم يورث عملاً طويلاً لم يمنع من البناء، الدليل على ذلك إذا كان يصلي قاعداً فقدّر على القيام<sup>(١)</sup>، ولا يدخل عليه الأمة إذا صلت مكشوفة الرأس، وأعتقت في الصلاة، فإن السترة إذا كانت بالبعد عنها فإن ذلك أورثها عملاً طويلاً<sup>(٢)</sup>، ولا يدخل عليه إذا انقطع دم المستحاضة، وقلنا بأحد الوجهين، وإن صلاتها تبطل، لأن ذلك أورثها عملاً طويلاً، لأنها تحتاج لغسل الدم وتتوضأ<sup>(٣)</sup>.

قياس آخر: زوال العذر إذا لم يمنع من الابتداء لم يمنع من البناء، الدليل على ذلك إذا قدر على القيام وكان قاعداً، ويكون هذا أولى؛ لأن الاستدامة أقوى من الابتداء، يدل على ذلك أن نسيان النية يمنع من ابتداء الصلاة ولا يمنع من استدামتها<sup>(٤)</sup>، والمتيمم إذا رأى الماء يمنعه ذلك من الابتداء<sup>(٥)</sup> ولا يمنعه من الاستدامة، والعدة والردة يمنعان من الابتداء بالنكاح، ولا يمنعان من الاستدامة<sup>(٦)</sup>.  
قياس آخر: كل حالة جاز فعل جميع الصلاة عليها جاز فعل بعض الصلاة عليها، الدليل على ذلك حالة القعود<sup>(٧)</sup>.

---

(١) وقد سلم أبو حنيفة بجواز ذلك.

انظر: المبسوط ٢١٨/١، البناء ٦٩٩/٢.

(٢) وسيأتي بسط هذه المسألة قريباً إن شاء الله.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٣٠٩/٢.

(٤) انظر: الوسيط ٥٩٢/٢، روضة الطالبين ٣٣٢/١.

(٥) قبل الدخول في الصلاة.

(٦) إذا رآه في أثناء الصلاة، والمذهب فيه تفصيل:

فإن رأى الماء في أثناء الصلاة وهو في الحضر فرجها: الصحيح من المذهب بطلان تيممه.

وإن كان في السفر الطويل فالمشهور من المذهب أنه لا تبطل صلاته.

انظر: المذهب ٣١٠/٢، حلية العلماء ١١٨/١، المجموع ٣١٠-٣١١/٢.

(٧) انظر: المذهب ٣١٨/٤.

قياس آخر: القيام شرط من شرائط الصلاة، فإذا قدر عليه لم تبطل صلاته أصله إذا كان يصلي قاعداً<sup>(١)</sup>.

والجواب عن قولهم: إن الذي لا يجوز تركه إلا من عذر إذا قدر عليه في الصلاة بطلت صلاته، كالطهارة.

قلنا: يبطل بالقيام، فإنه لا يجوز تركه إلا من عذر، وإذا قدر عليه لم تبطل ١٠٩/أ صلاته<sup>(٢)(٣)</sup>.

قالوا: القيام يجوز تركه من غير عذر في صلاة النافلة، وفي الفريضة إذا كان في سفينة.

قلنا: فخلافتنا في الفريضة حالة (الاستقرار)<sup>(٤)</sup> ولا يجوز ترك القيام في تلك الحالة.

قالوا: جواز ترك القيام في النافلة، وفي الفريضة في السفينة يدل على خفة حالة.

قلنا: جواز تركه في النافلة وفي السفينة إذا لم يدل<sup>(٥)</sup> على خفة حاله في حال الاستقرار لم يدل<sup>(٦)</sup> على خفة حاله في البناء.

الثاني: أن<sup>(٧)</sup> هذه حالة عذر، والركوع والسجود يجوز تركهما في حالة

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣١٠، الإشراف ١/١١٠.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) نهاية ل ٩٧ ج.

(٤) في جميع النسخ: الاستقبال.

(٥) في أ: يزل.

(٦) في أ: يزل.

(٧) نهاية ل ٤٥ ب.

العذر، وهو إذا كان يصلي النافلة على الراحلة أو الفريضة في شدة الخوف والمرض، فإنه يجوز أن يومئ كما ترك القيام في حالة العذر. والمعنى في المستحاضة إذا انقطع دمها أن فيها وجهين: من أصحابنا من قال: تبني على صلاتها، فعلى هذا سقط القياس، ومنهم من قال: لا تبني فعلى هذا المعنى في الأصل إذا انقطع الدم أورثها عملاً طويلاً، وليس كذلك في مسألتنا، فإن ذلك ما أورث عملاً طويلاً. والجواب عن قولهم: إن هذه صلاة بركوع وسجود، فلا يجوز بناؤها على صلاة بإيماء، أصله إذا صلى بركوع وسجود خلف مومئ. قلنا: لا نسلم الأصل<sup>(١)</sup>، والله أعلم بالصواب.

---

(١) وسيبحث المؤلف هذه المسألة قريباً.

مسألة: الذي يصلي بإيماء يجوز أن يكون إماما للذي يصلي بإيماء

بالإجماع<sup>(١)</sup>، وهل يجوز أن يكون إماما للذي يصلي بقيام؟

عندنا يجوز أن يكون إماما له<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز أن يكون إماما للذي يصلي قائما بركوع

وسجود<sup>(٣)</sup>، وأما إذا صلى بقاعد فقال أبو حنيفة يجوز استحسانا، وبه قال أبو يوسف<sup>(٤)</sup>.

وقال محمد بن الحسن: لا يجوز أن يصلي المومئ بالقاعد، كما لا يصلي

بالقائم<sup>(٥)</sup>.

واحتج من نصر أبا حنيفة: بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

(إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: الهداية ٥٨/١، عقد الجواهر الثمينة ١٩٧/١، المجموع ٢٦٤/٤، الإنصاف ٢٦٠/٢.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ٣٠٣/١.

وهو المذهب عند الأصحاب بلا خلاف.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٠، التعليقة ١٠١٧/٢، حلية العلماء ٢٣٠/١، المجموع ٢٦٤/٤.

(٣) وهذا لا خلاف فيه بين أبي حنيفة وصاحبيه.

انظر: مختصر القدوري ص ٣٠، الهداية ٥٨/١، تبين الحقائق ١٤١/١، الاختيار لتعليل المختار ٥٩/١.

(٤) وهذا إذا كان الإمام يومئ قائما أو قاعدا، بخلاف ما إذا كان الإمام مضطجعا والمؤتم قاعدا أو قائما فإنه لا يجوز عندهم جميعا.

انظر: البحر الرائق ٣٨٧/١، رد المختار على الدر المختار ٣٣٨/٢.

(٥) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٧١/١.

وبعدم صحة إمامة بلاركوع والسجود قال مالك وأحمد.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١٩٦/١، الإشراف ١٠٩/١، المبدع ٦٩/٢، الإنصاف ٢٦٠/٢.

(٦) سبق تخريجه ص ١٧٤.



وإذا صلى بركوع وسجود خلف المومئ فقد اختلف عليه<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: قالوا: مصلٍ بلا ركوع وسجود فلا يجوز أن يكون إماماً للذي يصلي بركوع وسجود<sup>(٢)</sup>، أصله المصلي على جنازة<sup>(٣)</sup>.

قياس آخر: قالوا: الركوع والسجود لا يجوز تركهما من غير عذر إذا عجز عنه، وما لا يجوز تركه من غير عذر إذا عجز عنه، لا يجوز أن يكون إماماً لمن قدر عليه<sup>(٤)</sup>، أصله الطهارة، فإن المستحاضة إذا عجزت عنها لا يجوز أن تكون إماماً للطاهرة<sup>(٥)</sup>.

دليل آخر: قالوا: ولأن القائم إذا صلى خلف المومئ لا يخلو إما أن يكون مؤتم به في جميع الصلاة أو في بعضها (و)<sup>(٦)</sup> لا يجوز أن<sup>(٧)</sup> يأت به في جميع الصلاة، لأنه تحريمته ما اقتضت جميع الصلاة، وإنما اقتضت ما يقدر عليه، ولا يجوز أن يأت به في بعض الصلاة، لأن الصلاة لا تتبعض.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين

---

(١) انظر: الإشراف ١/١٠٩.

(٢) لأنه بناء كامل على ناقص، وهذا لا يجوز، إذ الضعيف لا يكون أساساً للقوي.

انظر: الهداية ١/٥٨، البناية ٢/٣٥٤، الاختيار لتعليل المختار ١/٦٠.

(٣) فلا يصح أن يكون إماماً لمن يصلي بركوع وسجود.

(٤) انظر: المغني ٣/٦٦، المبدع ٢/٧٠.

(٥) انظر: مختصر القدوري ص ٣٠، البحر الرائق ١/٣٨١، الكافي لابن قدامة ١/١٨٤.

(٦) زيادة ليست في النسخ، زيدت لاستقامة الكلام.

(٧) نهاية ل ٩٩ ج.

درجة<sup>(١)</sup>.

دليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (صلاة الرجل

مع الرجل أزكى من صلاة الرجل وحده)<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (صلوا خلف كل

بر وفاجر)<sup>(٣)</sup>. و(صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وعلى من قال لا إله إلا

الله)<sup>(٤)</sup>.

ومن القياس: من جاز أن يكون إماما للمومئ جاز أن يكون إماما على

---

(١) سبق تخريجه ص ١٢٠٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٠١ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد، باب: في الغزو مع أئمة الجور ٤٠/٣، و الدارقطني في

سننه ٥٧/٢، و البيهقي في السنن الكبرى ٢٩/٤ من حديث مكحول عن أبي هريرة مرفوعا.

وقال الدارقطني في سننه ٥٧/٢، والمنذري في مختصر سنن أبي داود ٣٨٠/٣: "هذا حديث منقطع،

مكحول لم يسمع من أبي هريرة".

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٧/٢: "رواه الدارقطني -من طرق وذكرها- وكلها واهية جدا،

وقال العقيلي: ليس في هذا المتن إسناد يثبت...".

وضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ٩٩٢/٢، والألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٢٤٩.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه ٥٦/٢، من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عمر

مرفوعا.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٧/٢: "فيه عثمان كذبه يحيى بن معين".

وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد ٦٧/٢: أن الحديث رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد بن الفضل بن

عطية وهو كذاب".

وقال البيهقي في السنن الكبرى ٢٩/٤: "وقد روي في الصلاة على من قال لا إله إلا الله أحاديث

كلها ضعيفة غاية الضعف".

الإطلاق. أصله القاعد<sup>(١)</sup>.

قياس آخر: ذكر طاهر قارئ فجاز أن يكون إماما على الإطلاق أصله القاعد<sup>(٢)</sup>.

قياس آخر: فرض تغير بالمرض فوجب أن لا يغير حكم الإمامة أصله القيام. ولا يدخل عليه الطهارة في حق المستحاضة، فإننا لا نسلم في أحد الوجهين<sup>(٣)</sup>.

قياس آخر: من جاز أن يكون إماما له إذا أتى بالمبدل<sup>(٤)</sup> جاز أن يكون إماما له إذا أتى بالمبدل<sup>(٥)</sup>، الدليل على ذلك التيمم، لما جاز أن يكون إماما للمتوضئ إذا أتى بالوضوء جاز أن يكون إماما له إذا أتى ببده<sup>(٦)</sup>، كذلك المومئ، لما جاز أن يكون إماما للقائم إذا أتى بالمبدل الذي هو القيام، جاز أن يكون إماما له إذا أتى بالمبدل، وهو الإيماء بدلا عن القيام والركوع والسجود<sup>(٧)</sup>.

---

(١) وقد سلم الجمهور بجواز إمامة المومئ لمثله، ولكن لم يسلموا بما قيس عليه، إذ القعود معتبر بالسنة - إذ صلى النبي صلى الله عليه وسلم آخر صلاة صلاها قاعدا والناس خلفه قيام - وهذا يثبت للقعود قوة دون الإيماء.

انظر: الهداية ١/٥٨، المغني ٣/٦٥، البناءة ٢/٣٥٣.

(٢) انظر: البيان ٢/٤٠٤.

(٣) وسيأتي تقريره.

(٤) وهو القيام.

(٥) وهو الإيماء.

(٦) وتوضيحه: أنه يصح أن يصلي إمام متوضئ بمثله، فإذا فقد الإمام الماء فتييم وصلى بمتوضئ فإنه يجوز عندكم، فهنا قد أقمنا البدل وهو التيمم، كان المبدل وهو الوضوء، وجازت بذلك صلاة الإمام ومن خلفه، فكذلك المومئ...

(٧) انظر معناه في: الحاوي الكبير ٢/٣٠٨.

والجواب عن قوله: (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه)<sup>(١)</sup>  
قلنا: فكذلك نقول والإمام إذا أومأ بالركوع ركعوا ، وإذا أومأ بالسجود  
سجدوا، كما لو كان يصلي قاعدا وهم قيام.

والجواب عن قولهم: إنه يصلي بلا ركوع ولا سجود فلا يجوز أن يكون  
إماما للذي يصلي بركوع وسجود أصله المصلي على الجنابة.  
قلنا: لا نسلم أنه مصل بلا ركوع ولا سجود، لأن إيماءه بالركوع ركوع،  
وإيماءه بالسجود سجود<sup>(٢)</sup>، والمعنى في الأصل أن المصلي على الجنابة لا يجوز أن  
يكون مأموماً للذي يصلي الظهر والعصر، فلا يجوز أن يكون إماماً له<sup>(٣)</sup>، ليس  
كذلك المومئ فإنه يجوز أن يكون مأموماً للذي يصلي بركوع وسجود ، فجاز  
أن يكون إماماً له.

أو نقول: المعنى في الأصل إن المومئ لا يجوز أن يأت به الراكع الساجد،  
ليس كذلك المومئ فإنه يجوز أن يأت به المومئ فجاز أن يأت به غيره المومئ.  
والجواب عن قولهم<sup>(٤)</sup>: فرض لا يجوز تركه من غير عذر فإذا عجز عنه لا  
يجوز أن يكون إماماً لمن قدر عليه كالطهارة.

قلنا: يبطل بالقيام، فإنه فرق لا يجوز تركه من غير عذر، وإذا عجز عنه ١١٠/أ  
جاز أن يكون إماماً للذي هو قادر عليه<sup>(٥)</sup>.

قالوا: القيام يجوز تركه من غير عذر في صلاة النافلة، وفي صلاة الفريضة

---

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٣٠٩/٢.

(٣) لاختلاف الصلاتين في الكيفية.

(٤) نهاية ل ٩٩ جـ.

(٥) انظر: البيان ٤٠٤/٢.

إذا كانت السفينة سائرة.

قلنا: فالزامنا القيام في الفريضة في حالة الاستقرار، والمعنى في الأصل أن

فيها وجهين:

أحدهما: يجوز أن تكون إماما للطاهرة<sup>(١)</sup>، فعلى هذا سقط الدليل، كما

يجوز أن يكون الماسح للخفين إماما للغاسل لرجليه المتيّم إماما للمتوضئ.

ومن أصحابنا من قال: لا يجوز أن تكون إماما للطاهرة<sup>(٢)</sup>، فعلى

هذا: الفرق بينهما أن المستحاضة ما أتت عن النجاسة التي هي عليها بأصل ولا

بدل، فلهذا قلنا: لا يجوز أن تكون إماما للطاهرة، وليس كذلك المومئ فقد قد أتى

ببدل القيام فجاز أن يؤم القيام.

وأما الجواب عن قولهم: إنه لا يخلو إما أن يأتى به في جميع الصلاة أو في

بعضها<sup>(٣)</sup>، فإن قلتم يأتى به في جميعها لم يصح، لأنه تحريمته ما اقتضت إلا ما يقدر

عليه من الصلاة، وإن قلتم: يأتى به في بعضها فالصلاة لا تتبعه.

الثاني: أنه يأتى به في جميع الصلاة والإيماء بالركوع والسجود بدلا عن

الركوع والسجود كما أن القعود بدلا عن القيام<sup>(٤)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: التنبية ص ٣٥، الغاية القصرى ٣١٥/١، حلية العلماء ٢٢٩/١، المجموع ٣٦٣/٤.

(٢) انظر: المذهب ٣٦٣/٤، التهذيب ٢٦٦/٢.

(٣) نهاية ل ٤٦ ب.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٣٠٩/٢.

مسألة: إذا صلى قاعدا لمرض كان به فزال في خلال الصلاة لزمه القيام والبناء ، فإن لم يقم بطلت صلاته<sup>(١)</sup>.

لأنه ترك فرضا مع القدرة عليه، فبطلت صلاته<sup>(٢)</sup>.

وأما المأمومين فلا تبطل صلاتهم، لأنهم لا يمكنهم التوصل إلى معرفة بطلان صلاته فهو بمنزلة من صلى وهو جنب، فإن صلاته تبطل ولا تبطل صلاة من خلفه، كذلك هاهنا مثله<sup>(٣)</sup>.

قال الشافعي: فإن أمكنهم التوصل إلى معرفة قدرته على القيام من سرعة حركته واضطرابه بطلت صلاتهم؛ لأنهم علموا ببطلان صلاته<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

وعليه نص الشافعي في الأم ٣٠٣/١.

وهو المذهب عند الأصحاب .

وقيل: تصير نفلا، وليس بصحيح.

انظر: الحاوي الكبير ٣١٠/٢، المهذب ٣١٨/٤، حلية العلماء ٢٣٠/١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٣١٠/٢، البيان ٤٠٥/٢.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: معناه في الأم ٣٠٣/١.

وإن علموا مقدرة الإمام على القيام فإنه يتوجب عليهم الخروج من إمامته وينبأ على صلاتهم، فإن لم يخرجوا من إمامته مع العلم بحاله بطلت صلاتهم.

انظر: الحاوي الكبير ٣١٠/٢، البيان ٤٠٥/٢.

مسألة: قال: وإن صلت أمة ركعة مكشوفة الرأس ثم اعتقت فعليها أن تستتر إن كان الثوب قريباً منها وتبني على صلاتها<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا اعتقت الأمة وهي تصلي مكشوفة الرأس فإن لم تكن في ملكها سترة فصلاتها صحيحة<sup>(٢)</sup>، وإن كان في ملكها سترة نظرت: فإن كانت بالقرب منها أخذت وغطت رأسها وبنت على صلاتها، وهذا إجماع لا خلاف فيه<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت<sup>(٤)</sup> السترة بالبعد منها، فإن لم يكن هناك من يناولها بطلت صلاتها<sup>(٥)</sup>، لأنها تحتاج أن تمشي إليها لتأخذها، وذلك عمل طويل<sup>(٦)</sup>. وأما إذا كان هناك من يناولها السترة، فهل تبطل صلاتها بمكثها إلى أن تصل إليها لسترة؟ ينظر فيه:

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

(٢) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: المجموع ٤/١٨٤، مغني المحتاج ١/١٨٧.

وذلك لأنها ليست أسوأ حالا من العريان الذي لا يجد ثوباً فيصلّي عريانا ولا إعادة عليه. الحاروي الكبير ٢/٣١١.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٥٤٧، مواهب الجليل ١/٥٠٧، الوجيز ١/٤٨، روضة الطالبين ١/٣٩٢، الإنصاف ١/٤٦٦.

(٤) نهاية ل ١٠٠ جـ.

(٥) وهو المذهب عند الأصحاب.

وفي قول مخرج: أنها لا تبطل صلاتها.

انظر: المهذب ٤/١٨٣، التعليقة ٢/١٠١٩، التهذيب ٢/١٥٦، حلية العلماء ١/١٦٦.

(٦) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣١١، مغني المحتاج ١/١٨٧.

وفي وجه: أن صلاتها تبطل لأجل رؤيتها السترة، كما يبطل التيمم برؤية الماء، وهذا غير صحيح.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٣١١، حلية العلماء ١/١٦٦.

فإن ناولها السترة لم تبطل صلاتها<sup>(١)</sup>، وإن مكثت جزءاً من الزمان، فهل تبطل صلاتها أم لا؟ فيه وجهان:

قال أبو إسحاق: لا تبطل صلاتها<sup>(٢)</sup>؛ لأن مكثها ليس بعمل فهو بمنزلة انتظار الإمام للمأموم في الركعة حتى يدرك الركعة<sup>(٣)</sup>.

ومن أصحابنا من قال: تبطل صلاتها<sup>(٤)</sup>؛ لأن مكثها إلى أن تصل إليها السترة بمنزلة المشي إلى السترة، والمشي يبطل الصلاة، ولأنها تركت السترة مع القدرة إلى أن وصلت إليها<sup>(٥)</sup>.

(١) أي ناولها السترة سريعاً، في مدة لو سعت لوصلت إليها.

انظر: البيان ١٢٨/٢، فتح العزيز ١٠٢/٤.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٣١٢/٢، حلية العلماء ١٦٧/١.

(٣) انظر: البيان ١٢٩/٢.

وفي مكثها ترك للمشي والأفعال، وهذا لا يبطل الصلاة.

انظر، فتح العزيز ١٠٣/٤.

(٤) وهو أصح الوجهين.

انظر: فتح العزيز ١٠٣/٤، روضة الطالبين ٣٩٢/١، مغني المحتاج ١٨٧/١.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٣١٢/٢، البيان ١٢٩/٢.



**فصل:** إذا كانت الأمة تصلي مكشوفة الرأس فأعتقت وقربت منها ستره ولم تستتر وكانت جاهلة بالعتق، فهل تبطل صلاتها أم لا؟ فيه طريقان<sup>(١)</sup>:  
من أصحابنا من قال: فيه قولان<sup>(٢)</sup>: بناء على القولين إذا صلى وعلى بدنه نجاسة لا يعلم بها، فهل تبطل صلاته أم لا، فيه قولان<sup>(٣)</sup>، كذلك ههنا مثله<sup>(٤)</sup>.  
ومن أصحابنا من قال: قولاً واحداً تبطل صلاتها<sup>(٥)</sup>، والفرق بين الأمة والذي نسي النجاسة، أن الأمة قد نذبت إلى الصلاة مغطاة الرأس، فإذا لم تفعل فهي منسوبة إلى التفريط<sup>(٦)</sup>، وليس كذلك الذي عليه نجاسة وهو لا يعلم فإنه غير منسوب إلى التفريط.

**فصل:** إذا اعتقت الأمة والستره وراء ظهرها فاستدارت تأخذ الستره وجعلت ظهرها إلى القبلة، بطلت صلاتها<sup>(٧)</sup>؛ لأن استدبار القبلة أكثر من العمل الطويل<sup>(٨)</sup>.

**فصل:** إذا قال لأمة: إن صليت مكشوفة الرأس قادرة على الستره فأنت حرة قبل ذلك، فصلت مكشوفة الرأس قادرة على الستره صحت صلاتها، ولم

(١) انظر: المجموع ٣/١٨٤.

(٢) انظر: حلية العلماء ١/١٦٧، المهذب ٣/١٨٣.

(٣) الجديد: بطلان صلاته، وهو الأصح.

انظر: التنبيه ص ٢٥، الوجيز ١/٤٨، المجموع ٣/١٥٦.

(٤) والمذهب: هو وجوب الإعادة عليها.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٣١٢، التهذيب ٢/١٥٦.

(٥) انظر: التعليقة ٢/١٠١٩، فتح العزيز ٤/١٠٢، روضة الطالبين ١/٣٩٢.

وبطلان صلاة الأمة - والحالة هذه - هو الذي رجحه المؤلف رحمه الله.

(٦) انظر: البيان ٢/١٢٩.

(٧) انظر: المجموع ٣/١٨٤، مغني المحتاج ١/١٨٧، روضة الطالبين ١/٣٩٢.

(٨) إذ فيه الإخلال بشرط من شروط الصلاة.

يقع العتق عليها، لأننا لو أوقعنا العتق لأدى ذلك إلى نفيه، فإنه إذا صلت مكشوفة الرأس لو قلنا قد اعتقت للزمها تغطية رأسها، ومتى لم تفعل بطلت صلاتها، وإذا بطلت صلاتها لم تعتق، لأن قوله: إذا صليت، يقتضي صلاة صحيحة، فيؤدي إثبات العتق إلى نفيه، فلم يثبت<sup>(١)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) وذكر هذه المسألة جماعة، منهم ابن صباغ والعمراني والنوري.

انظر: البيان ١٣٠/٢، المجموع ١٨٤/٣، مغني المحتاج ١٨٧/١.

مسألة: قال المزني: وكذلك المصلي عرياناً لا يجد ثوباً ثم يجده<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا<sup>(٢)</sup> افتتح الصلاة عرياناً ثم إنه قدر على السترة في حال الصلاة فإنه يبيني على صلاته بستر<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

(٢) نهاية ل ١٠١ ج.

(٣) وهذا إذا كانت السترة قريبة، وإن كانت بعيدة وجب الاستئناف على المذهب، وبه قطع العراقيون.

وقال الخراسانيون في جواز البناء مع البعد قولان مشهوران، الصحيح الجديد: أنها تبطل ويجب الاستئناف ، والقديم: أنها لا تبطل ويبني على صلاته.

انظر: المجموع ١٧٤/٣.

وللإمام مالك قولان في المسألة:

أحدهما: أنه يستتر ويبني على صلاته.

والثاني: أنه يقطع ويستأنف صلاته.

والمشهور من المذهب: إن كانت السترة قريبة منه أخذها واستتر بها وكمل صلاته، وإن لم تكن قريبة منه فإنه يكمل صلاته ثم يعيدها في الوقت.

انظر: التفريع ١/ ٢٤٢، عقد الجواهر الثمينة ١/ ١٦٠، قوانين الأحكام الشرعية ص ٥٦، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/ ٦١، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/ ١٨٣، مواهب الجليل ١/ ٥٠٧.

وقال جماهير أصحاب أحمد: إن وجد السترة قريبة منه في أثناء الصلاة ستر وبني على صلاته، وإن كانت بعيدة ستر وأبدأ صلاته من جديد، وهذا هو المذهب عندهم.

وقيل: يبني مطلقاً.

وقيل: لا يبني مطلقاً.

انظر: المستوعب ٢/ ٨٥، الكافي لابن قدامة ١/ ١١٤، المبدع ١/ ٣٧٢-٣٧٣، الإنصاف ١/ ٤٦٦، الإقناع ١/ ١٣٦، شرح منتهى الإرادات ١/ ٣٠٩.

وقال أبو حنيفة: تبطل صلاته بقدرته على السترة<sup>(١)</sup>.

واحتج: بأن السترة فرض لا يجوز تركه من غير عذر، فإذا قدر عليه في خلال الصلاة بطلت صلاته<sup>(٢)</sup>، أصله الطهارة في حق المستحاضة ومن به سلس البول<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه، قال أبو علي الطبري: زوال العذر إذا لم يورث عملاً طويلاً لم يمنع من البناء، أصله إذا صلي قاعداً فقدّر على القيام<sup>(٤)</sup>.

قياس آخر: وجوب السترة عليه في الصلاة لا يبطل الصلاة، أصله الأمة إذا ١١١/أ  
أعتقت وهي تصلي مكشوفة الرأس فإنها تغطي رأسها ولا تبطل صلاتها<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر القدوري ص ٣٠، الهداية ٦٠/١، البناية ٣٩٠/٢-٣٩٢، الفتاوى الهندية ٥٩/١.

(٢) وذلك لأنه يلزمه الستر بسبب سابق على الشروع، وهو كشف العورة، وهو متحقق قبل الصلاة، فلما توجه إليه الخطاب بالستر في الصلاة استند إلى سببه فصار كأنه توجه إليه قبل الصلاة، وقد تركه.

انظر: بدائع الصنائع ٥٤٨/١، البحر الرائق ٢٨٨/١.

(٣) أي إذا طهرت المستحاضة وانقطع من به سلس البول في أثناء الصلاة، فإن صلاتهم تبطل لزوال العذر ووجوب الطهارة.

(٤) وقد سلم الحنفية بجواز الأصل، والجامع في كل منهما أنه عمل قليل فلا يمنع البناء.

انظر: المذهب ١٨٣/٣، البيان ١٢٨/٢.

(٥) وقد اتفق على الأصل، وهو عدم بطلان صلاة الأمة إذا غطت رأسها بعد عتقها في أثناء الصلاة.

انظر: بدائع الصنائع ٥٤٧/١، الفتاوى الهندية ٥٩/١، عقد الجواهر الثمينة ١٦٠/١، مواهب الجليل ٥٠٧/١، التهذيب ١٥٦/٢، فتح العزيز ١٠٢/٤، الكافي لابن قدامة ١١٤/١، الإنصاف ٤٦٦/١.

واستدلال: وهو أن الأمة إذا أعتقت وهي مكشوفة الرأس لا تبطل صلاتها، فالعريان أولى، وذلك أن الأمة دخلت في الصلاة /وهي مكشوفة وهي قادرة على السترة مختارة، والعريان دخل في الصلاة /<sup>(١)</sup> وهو مكشوف العورة بغير اختياره.

والجواب عن قولهم: فرض لا يجوز تركه بغير عذر، فإذا قدر عليه في خلال الصلاة أبطل الصلاة كالوضوء في حق المستحاضة ومن به سلس البول. قلنا: قال أبو العباس فيه وجهان:

أحدهما: أنها تبني ، فعلى هذا سقط القياس.

والوجه الثاني: لا تبني<sup>(٢)</sup>. فعلى هذا الفرق بينهما أن انقطاع الدم والبول أورث عملاً طويلاً لأنها تحتاج<sup>(٣)</sup> (أن) تغسل النجاسة، وتتوضأ، وليس كذلك الاستتار، فإنه لم يورث عملاً طويلاً .

---

(١) ما بين المائلين ساقط من ب وجد.

(٢) وقد سبق ذكر الوجهين.

(٣) زيادة ليست في النسخ ، زيدت لاستقامة الكلام.

مسألة: قال: أو يصلي لا يحسن أم القرآن ثم يحسن أن ما مضى جائز على ما كلف وما بقي على ما كلف، وهو معنى قول الشافعي<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا افتتح الصلاة وهو لا يحسن القرآن فإنه يأتي ببدلها وهو التسبيح والتحميد<sup>(٢)</sup>، فإذا تعلم في خلال صلاته، نظر: فإن<sup>(٣)</sup> كان تعلم وهو قائم فإنه يقرأ. وإن كان قد أتى بالبدل<sup>(٤)</sup>، لأنه قدر على القراءة في محلها<sup>(٥)</sup>.

وإن كان قد تعلم وهو راکع ، فلا يلزمه الرجوع إلى ما مضى من الصلاة، بل يبيني على ما فعل ويقرأ في المستقبل وتصح صلاته<sup>(٦)</sup> كما قلنا في السترة إذا

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

(٢) انظر: الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٤، التنبيه ص ٢٧، الوجيز ٤٣/١، المجموع ٣٧٨/٣.

(٣) نهاية ل ٤٧ ب.

(٤) والمسألة على طريقين:

أحدهما: فيه وجهان: الأول: ما جزم به المؤلف والثاني: لا يلزمه قراءة الفاتحة. والطريق الثاني: أنه لا يلزمه قراءة الفاتحة وجهاً واحداً. وهو الصحيح من المذهب ، لأنه قدر على الأصل - وهو الفاتحة - بعد الإتيان بالبدل - وهو الذكر - كما لو وجد المكفر الرقبة بعد أن صام.

انظر: الحاروي الكبير ٣١٣/٢، البيان ١٩٧/٢، روضة الطالبين ٣٥٢/١.

(٥) انظر: التعليقة ١٠١٩/٢، التهذيب ١٠٥/٢.

وإن كان قد تعلم القراءة قبل الشروع في البدل لزمته القراءة ، وكذا إن كان في أثناء البدل على الصحيح.

وفي وجه ضعيف: أنه يلزمه أن يقرأ الفاتحة بقدر ما بقي .

انظر: التهذيب ١٠٥/٢، المجموع ٣٧٨-٣٧٩، روضة الطالبين ٣٥٢/١.

(٦) وهذا بلا خلاف بين الأصحاب، لأنه تعلمها بعد فوات وقتها، فصار كما لو تعلمها بعد السجود.

انظر: الحاروي الكبير ٣١٣/٢، التعليقة ١٠١٩/٢، التهذيب ١٠٥/٢، الوسيط ٦١٣/٢، روضة

قدر عليها.

---

الطالبين ٣٥٢/١.

مسألة: قال الشافعي : وعلى الآباء والأمهات أن يؤدبوا أولادهم ويعلموهم الطهارة والصلاة ويضربوهم على ذلك إذا عقلوا<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، يجب على الآباء والأمهات وسائر الأولياء أن يعلموا الصبي الطهارة والصلاة ويأمره بفعلها ويضربوه على تركها<sup>(٢)</sup>؛ والأصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع) وروي: (بسبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر) ، وروي: (أبناء عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع)<sup>(٣)</sup>.

وقد قيل: إنما أمر الآباء بأنهم مكلفين والأبناء غير مكلفين.

وقال أحمد: يجب على الأولاد ذلك دون الأولياء<sup>(٤)</sup>.

وهذا غير صحيح؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

(٢) وهذا الأمر والضرب واجب على الولي سواء كان أباً أو أمّاً أو غيرهما، ولا يلزم الصبي الصلاة حتى يبلغ.

انظر: الحاوي الكبير ٣١٣/٢، البيان ١١/٢، التعليقة ١٠٢١/٢، الوجيز ٣٤/١، المجموع ١١/٣.

(٣) تقدم تخريجه في ص ٨٥٧.

(٤) لظاهر الأمر في الحديث، وهذا ما قاله ابن عقيل في مناظراته ، والصحيح من مذهب أحمد، وعليه جماهير أصحابه أن الأمر والضرب يجب على الولي، وفي وجوب الصلاة على الصبي روايتان: أنها تجب عليه إذا بلغ عشر سنين.

والرواية الثانية: أن الصلاة لا تجب عليه حتى يبلغ ، وهذا هو المذهب، وعليه جماهير الحنابلة.

انظر: المستوعب ٤١٥/١، المغني ٣٥٠-٣٥١، الفروع ٢٩٢/١، الإنصاف ٣٩٦-٣٩٧.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ١٩٠/١، ٢٢٦، ٢٥٥ ، وأبو داود في سننه كتاب الحدود، باب: في



ولأنه غير مكلف فلم يجب عليه فعل العبادات كالمجنون<sup>(١)</sup>.

ولأنه إنما أمر بفعل العبادات ليتمرن عليها ويعتادها حتى إذا بلغ لا يتكاسل عن فعلها<sup>(٢)</sup>.

إذا ثبت هذا فكم السن الذي إذا بلغه الصبي أمر بفعل الصلاة، من أصحابنا من قال: سبع سنين ويضرب إذا بلغ عشر سنين على تركها<sup>(٣)</sup>، لقوله عليه السلام: (مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر)<sup>(٤)</sup>.

---

المجنون يسرق أو يصيب حداً ٥٥٩/٤، و الدارقطني في سننه ١٣٩/٣، و الحاكم في المستدرک ٢٥٨/١، و ابن حبان في صحيحه ١٧٨/١، و ابن خزيمة في صحيحه ٣٤٨/٤ من طريق علي بن أبي طالب -

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٢٥٨/١: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصحح إسناده النووي في خلاصة الأحكام ٢٥٠/١، وأحمد شاكر في تخريج المسند ١٨٨/٢، ١٩٧، والألباني في إرواء الغليل ٦-٥/٢، وأطال النفس في تحقيق طرق الحديث. وقد ورد الحديث أيضاً عند أحمد في المسند ١٤٦/٧، و أبو داود في سننه كتاب الحدود، باب: المجنون يسرق أو يصيب حداً ٥٥٨/٤، و النسائي في سننه، كتاب الطلاق، باب: من لا يقع طلاقه من الأزواج ١٥٦/٦، وابن ماجه في سننه، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم ٦٥٨/١، و ابن حبان في صحيحه ١٧٨/١، و الحاكم في المستدرک ٥٩/٢ من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقال الحاكم بعده: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصحح الحديث النووي في المجموع ٦/٣، والألباني في الإرواء الغليل ٤/٢.

(١) انظر: المذهب ٦/٣.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٣١٤/٢، التعليقة ١٠٢١/٢.

(٣) انظر: التنبيه ص ٢٢، الوسيط ٥٥٧/٢، حلية العلماء ١٤١/١، فتح العزيز ٩٦/٣-٩٧.

(٤) سبق تخريجه ص ١٥٧.

ولأنه إذا بلغ سبع سنين حصل معه بداية التمييز، فإذا بلغ عشر سنين فقد تكامل تمييزه.

ومن أصحابنا من قال: لا يقدر ذلك بمدة، ومتى حصل تمييزه أمرناه بالصلاة، وضربناه على تركها<sup>(١)</sup>، و النبي صلى الله عليه وسلم إنما قدر ذلك لسبع، لأن في العادة يحصل التمييز في تلك الحالة لا أن السبع سنين حد. وقال اليحصي<sup>(٢)</sup>: إذا صار الصبي يعدّ من واحد إلى عشرة فقد حصل مميزا يؤمر بفعل الصلاة ويضرب على تركها.

فصل : قال القاضي أبو حامد في جامعه: قال الشافعي في بعض كتبه : يؤمر الصبي بحضور المساجد والجماعات ليعتادها ويتمرن عليها.

---

(١) انظر: المجموع ١١/٣.

(٢) لم أقف له على ترجمة، ولعله القاضي عياض بن محمد اليحصي، الذي ذكره السبكي في طبقاته ٣٧٢/٣.

## باب اختلاف نية الإمام والمأموم.

مسألة: قال: وإذا صلى الإمام بقوم الظهر في وقت العصر فجاء قوم وصلوا خلفه ينوون العصر أجزأتهم الصلاة جميعاً<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، يجوز للمفترض أن يصلي خلف المتنفل، وللمتنفل أن يصلي خلف المفترض، وللمصلي فريضة كالظهر خلف الذي يصلي فرضاً آخر كالغروب والعشاء<sup>(٢)</sup>.

وبه قال: الأوزاعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup> وإسحاق<sup>(٥)</sup> وأبو ثور وأبو بكر بن المنذر<sup>(٦)</sup>، وعطاء<sup>(٧)</sup> وطاووس<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ٣٠٧/١.

وهو المذهب عند الأصحاب بلا خلاف.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٠-١٨١، المهذب ٢٦٩/٤، الوجيز ٥٧/١، حلية العلماء ٣٣١/١، فتح العزيز ٣٦٥/٤، روضة الطالبين ٤٧٠/١.

(٣) انظر النقل عنه في: المغني ٦٧/٣، الأوسط ٢١٩/٤.

(٤) في إحدى الروايتين عنه، اختارها شيخ المذهب مجد الدين ابن تيمية في المحرر في الفقه ١٠١/١، وابن قدامة في المغني ٦٧/٣.

وروي عنه: عدم الصحة إلا في صلاة المتنفل خلف المفترض، قال صاحب الإنصاف: وهي المذهب، وعليها جماهير الأصحاب.

انظر: الروايتين والوجهين ١٧١/١، المستوعب ٣٥٥/٢، الفروع ٥٩٠/١، الإنصاف ٢٧٦/٢، الإقناع ٢٦١/١.

(٥) انظر النقل عنه في : الأوسط ٢١٩/٤، المجموع ٢٧١/٤.

(٦) انظر: الإقناع - له - ١١٦/١.

(٧) انظر: مصنف عبدالرزاق ٨/٢-٩.

(٨) انظر: المصدر السابق.

وقال أبو حنيفة ومالك: لا يجوز للمفترض أن يصلي خلف المتنفل ولا للمفترض فرضاً أن يصلي خلف مفترض فرضاً آخر، ويجوز للمتنفل أن يصلي خلف المفترض<sup>(١)</sup>.

وكان بعض أصحابنا يغلط فيحكي عن مالك أنه قال: "ولا يجوز للمتنفل أن يصلي خلف المفترض، وأنكر ذلك ابن القصار المالكي، وذكر أن مذهب مالك<sup>(٢)</sup> مثل مذهب أبي حنيفة"<sup>(٣)</sup>.

وبهذا<sup>(٤)</sup> [كذا]<sup>(٥)</sup> والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر قول أبي حنيفة وأصحابه في: مختصر اختلاف العلماء ٢٤٦/١، مختصر القدوري ص ٣٠، الهداية ٥٨/١، الفتاوى الهندية ٨٥-٨٦، البحر الرائق ٣٨٢/١، فتح الوهاب ٤٧/١. وانظر قول الإمام مالك وأصحابه في: التفریع ٢٢٣/١، الكافي لابن عبد البر ٢١٣/١، عقد الجواهر الثمينة ١٩٩/١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١١٥/١، شرح منح الجليل ٢٢٨/١. (٢) وقد ذكر هذا غير واحد من الأصحاب.

فانظر: الحاروي الكبير ٣١٦/٢، الأوسط ٢١٩/٤، البيان ٤١٠/٢.

وذكر النووي في المجموع ٢٧١/٤: "أن هذا القول هو رواية عن مالك."

(٣) انظر: الذخيرة ٢٤٣/٢، المعونة ١٢١/١، أسهل المدارك ٢٥٢/١.

(٤) قال ابن قدامة في المغني ٦٨/٣: "ولا يختلف المذهب في صحة صلاة المتنفل خلف المفترض، ولا نعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً".

انظر: المبسوط ١٣١/١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١١٥/١، روضة الطالبين ٤٧٠/١، الإنصاف ٢٧٧/٢.

ولكن المسألة ليست مما اتفق عليها، إذ فيها خلاف الزهري ومن معه.

انظر: الحاشية بعد التالية.

(٥) ساقطة من أ، وهكذا رسمت في ب و ج.

ولعل الصواب أن يقال: وبهذا كله قالوا والزهري...

(٦) ومذهبهما: إذا اختلفت نية الإمام والمأموم لم يصح أن يأتى به، حتى من يصلي نفلاً خلف

واحتج من نصرهم بما روي عن<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه)<sup>(٢)</sup>.  
ومنه دليلان:

أحدهما: أنه قال: ليؤتم به ، والائتمام الاقتداء ، أن يفعل مثل ما يفعل<sup>(٣)</sup>.  
والثاني: قال: (فلا تختلفوا عليه) وإذا صلى فرضا خلف من يصلي فرضا آخر فقد حصل الاختلاف<sup>(٤)</sup>.

ومن القياس: قالوا من لا تصح صلاته بنية إمامه لم تصح أن يقتدى به فيها، أصله إذا صلى الجمعة خلف من يصلي الظهر<sup>(٥)</sup>.  
قياس آخر: مصلي فرض خلف مصلي نفل فلم يصح ذلك، أصله إذا صلى الظهر خلف من يصلي الاستسقاء أو صلى الجمعة خلف متنفل<sup>(٦)</sup>.

مفترض.

انظر: الأوسط ٢١٩/٤، الحاوي الكبير ٣١٦/٢، البيان ٤١٠/٢، المجموع ٢٧١/٤.

(١) نهاية ل ١٠٣ ج.

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٣) انظر: الإشراف ١١٠/١، الانتصار في المسائل الكبار ٤٤٢/٢.

(٤) انظر: المعونة ١٢١/١.

(٥) انظر: الإشراف ١١٠/١، الروايتين والوجهين ١٧١/١، المبدع ٨٠/٢، الشرح الكبير ٤١١/٤.

(٦) انظر: الإشراف ١١٠/١، و الانتصار في المسائل الكبار ٤٤٧/٢.

وهذا بناء للقوي على أساس ضعيف، إذ الفرض يشتمل على أصل الصلاة والصفة، والنفل يشتمل على أصل الصلاة، فإذا كان الإمام مفترضا فصلاته تشتمل على صلاة المقتدي وزيادة فصيح الاقتداء به، وإذا كان الإمام متنفلا فصلاته لا تشتمل على ما تشتمل عليه صلاة المقتدي، فلا يصح اقتداؤه به.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه، ما روى الشافعي عن سفيان بن عيينة/ عن عمرو قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول: (كان معاذ بن ١١٢/أ جبل يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يرجع إلى قومه في بني سلمة فيصليها بهم) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة فصلى معه معاذ ثم رجع إلى قومه فصلاها بهم وقرأ بسورة البقرة، فتنحى رجل من القوم فقال له: نافقت<sup>(١)</sup> يا فلان، فقال له: ما نافقت ولكني آتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ، وأتى الرجل فقال: يا رسول الله، إنك أخرت العشاء البارحة، فإن معاذاً صلاها معك، ثم أتانا فأمننا واستفتح بسورة البقرة وإنا أصحاب نواضح، ونعمل بأيدينا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أفتان أنت يا معاذ هلا قرأت بسورة كذا وكذا)<sup>(٢)</sup>. رواه الشافعي أيضا عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر نحوه إلا أنه زاد فيه: (هلا قرأت بـ ﴿سبح اسم ربك﴾ و﴿الليل إذا يغشى﴾. ﴿والسما والطارق﴾ ونحوها)<sup>(٣)</sup>.

دليل آخر: روى الشافعي عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد<sup>(٤)</sup> عن

انظر: المبسوط ١/١٣٧.

(١) في جميع مصادر تخريج الحديث "فقالوا له: أنافقت؟ يا فلان ، قال: لا ...".

(٢) أخرجه الشافعي في الأم ١/٣٠٥، وفي مسنده ١٠٣/١-١٠٤.

والحديث بلفظه في صحيح مسلم ، كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء ١/٣٣٩.

(٣) رواه في الأم ١/٣٠٥ وفي مسنده ١/١٠٤.

وهذه الرواية أيضا في صحيح مسلم ، الكتاب والباب السابقين ١/٣٤٠.

(٤) هو: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي، أبو عبد الحميد المكي، كان من المرجئة، وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائي وآخرون، وضعفه بعضهم، وقال ابن حجر: "صدوق

ابن جريج عن عمرو بن دينار<sup>(١)</sup> عن ((أبي الزبير))<sup>(٢)</sup> عن جابر<sup>(٣)</sup> قال: (كان معاذ يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق إلى قومه فيصليها لهم فرضاً وله تطوعاً)<sup>(٤)</sup>. وهذا نص.

يخطئ، حدث عن: ابن جريج ومعمربن راشد والليث بن سعد وآخرون، وروى عنه: أبو بكر الحميدي وأحمد بن حنبل والزبير بن بكار وخلق كثير، توفي سنة ست ومائتين. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/٥٠٠، تهذيب الكمال ١٨/٢٧١، تقريب التهذيب ١/٦١٢. (١) هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الجمحي مولا هم، أحد العلماء وشيخ الحرم في زمانه، ثقة ثبت، روى عن: جابر بن عبد الله، وابن عمر وابن عباس، وأنس بن مالك وغيرهم من الصحابة، وحدث عنه: قتادة والزهري وأيوب السختياني وسفيان الثوري وخلق سواهم، توفي -رحمه الله- سنة خمس وعشرين ومائة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٦/٢٣١، سير أعلام النبلاء ٥/٣٠٠، شذرات الذهب ١/١٧١. (٢) هكذا في جميع النسخ، وليس في الأم ومسند الشافعي، ولا في مصادر تخريج الحديث الأخرى ذكر لأبي الزبير.

وهو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، أبو الزبير المكي، وروى عن جابر بن عبد الله وعبد الله بن الزبير وعائشة رضي الله عنهم أجمعين، وحدث عنه: شعبة بن الحجاج ومالك بن أنس وعبد الله بن طيبة وآخرون، وثقه يحيى بن معين والنسائي وغيرهما، وضعفه جمع من المحدثين، وقال ابن حجر: "صدوق ولكنه يلدس"، وتوفي -رحمه الله- سنة ثمان وعشرين ومائة.

انظر ترجمته في: تاريخ الثقات ص ٤١٣، تهذيب الكمال ٢٦/٤٠٢، تقريب التهذيب ٢/١٣٢. (٣) نهاية ل ٤٨ ب.

(٤) رواه الشافعي في الأم ١/٣٠٦، وفي مسنده ١/١٠٤.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٣٩: "قال الشافعي في رواية حرمللة: هذا حديث ثابت لا أعلم حديثاً روي من طريق واحد أثبت منه".

ورواه أيضا الدارقطني في سننه ١/٢٧٤، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/١٢٢.

قال النووي في المجموع ٤/٢٧١: "حديث صحيح"، وقال ابن حجر في فتح الباري ٢/٢٤٩: "هو

قالوا: يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ما علم بما فعل معاذ<sup>(١)</sup>.  
قلنا: عنه جوابان:

أحدهما: أنا روينا أنه علم وأنه قال: (هلا قرأت بسورة كذا وكذا)<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: أن معاذ لا يظن به أن يقوم إماماً ويصلي بمفترضين ويخفى ذلك  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>.  
قالوا: فيحتمل أن يكون معاذ صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
النافلة ويصلي بقومه الفريضة<sup>(٤)</sup>.  
قلنا عنه: ثلاثة أجوبة<sup>(٥)</sup>:

أحدها: أنا روينا عن جابر أنه قال: (يكون له تطوعاً ولهم فرضاً)<sup>(٦)</sup>.

---

حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح".

(١) فلم يكن فعله بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقريره.

انظر: شرح معاني الآثار ٤٠٩/١.

وأجيب عن هذا الاحتمال: أنه لا يجوز أن يظن بمعاذ مع كمال فقهه وعلو منزلته أن يقدم على مثل  
هذا إلا بعلم من النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إنكم لا تختلفون معنا في أن رأي الصحابي إذا لم  
يخالفه غيره من الصحابة حجة، والواقع هنا كذلك، فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة،  
ولم يحفظ عنهم مخالفته.

انظر: الاصطلاح ٢٨٤/١، فتح الباري ٢/٢٥٠.

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٦٣.

(٣) وقد ثبت علم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في الخبر المشهور السالف ذكره.

(٤) انظر: المبسوط ١٣٧/١، بدائع الصنائع ٣٥٨/١.

(٥) نهاية ل ١٠٤ ج.

(٦) قد سبق تخريجه ص ١٢٦٤.



وهذا صريح في إبطال هذا السؤال.

الثاني: أن معاذاً لو فعل هذا لأنكر عليه<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه قال - ﷺ - : (إذا اقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة)<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن معاذاً لا يظن به أن يترك صلاة الفرض خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يمضي ويصلي في موضع آخر، فإن الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من الصلاة خلف غيره<sup>(٣)</sup>.

دليل آخر: روى الشافعي بإسناده عن جابر (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في الخوف في بطن النخل ركعتين وسلم بطائفة ثم جاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين وسلم)<sup>(٤)</sup>. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قصر الصلاة، وكانت الأولتان فرضاً والآخرتان تطوعاً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٣١٨/٢، المجموع ٢٧٢/٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: كراهية الشروع في النافلة وبعد الشروع المؤذن ٤٩٣/١.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٣١٨/٢، المجموع ٢٧٢/٤.

(٤) أخرجه في الأم ٣٠٦/١.

وأخرجه أيضاً النسائي في سننه، كتاب صلاة الخوف، باب: منه ١٧٨/٣، وابن خزيمة في صحيحه ٢٩٧/٢، والدارقطني في سننه ٦١/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ١٢٢/٣.

وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ٣٣٩/١.

ورواه أيضاً مسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف ٥٧٦/١.

ولكن بدون ذكر التسليم بين كل ركعتين.

(٥) قاله الشافعي في الأم ٣٠٦/١.

ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الركعتين الأخيرتين، ومن خلفه مفترضاً.

انظر: الحاوي الكبير ٣١٧/٢.

قالوا: يحتمل أن تكون الركعتان الآخرتان قضاء.

قلنا: جميع ما فات رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات يوم الخندق ويوم الوادي وهذا غير هذين اليومين<sup>(١)</sup>.

دليل آخر: روى الدار قطني بإسناده عن أبي بكرة: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب في الخوف بطائفة ثلاث ركعات وسلم، ثم جاءت طائفة أخرى فصلى بهم ثلاث ركعات ثم سلم، فكان لرسول الله - ﷺ - ست ركعات ولكل طائفة ثلاث ثلاث<sup>(٢)</sup>).

ومن القياس: صلاتان متفقتان في الأفعال الظاهرة يجوز فعل كل واحدة منهما على الانفراد، فجاز أن يصلي إحداهما خلف الذي يصلي الأخرى، أصله النفل خلف الفرض والظهر خلف الظهر.

وقولنا: متفقتان في الأفعال الظاهرة: احتراز من الظهر خلف الخسوف

---

(١) قالوا: ويحتمل أن يكون معنى قوله: (سلم) أي تشهد، والسلام هو المذكور في التشهد (السلام عليك أيها النبي...)، ويكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى أربعاً تمام غير قصر، وصلت كل فرقة ركعتين خلفه وأتمت لنفسها ركعتين.

انظر: شرح معاني الآثار ٣١٨/١، الانتصار في المسائل الكبار ٤٥٢/٢.

قلت: وفي هذا الاحتمال بعد واضح، إذ كيف يتم الإمام صلاته، ولا يتم المأمومون؟ ثم إن لفظ التسليم معهود في الشرع على ما تحل به الصلاة، وإن سلم لكم ذلك، فما المراد بالسلام الثاني في الحديث؟! ففي جوابكم تفريق للفظ واحد على معاني عدة بغير حجة، وهذا غاية في التكلف.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٦١/٢، والحاكم في المستدرک ٣٣٧/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٩/٣.

وقال الحاكم في المستدرک ٣٣٧/١: "حديث صحيح على شرط الشيخين"، وقال الذهبي في تلخيصه: "على شرطهما وهو غريب".

والاستسقاء ، فإنها لا تتفق في الأفعال الظاهرة، فكذلك الجنابة<sup>(١)</sup>.

وقولنا: يصح فعل كل واحدة على الانفراد: احتراز من الجمعة مع الظهر<sup>(٢)</sup>.

واستدلال: وهو أن أبا حنيفة قال: لو صلى الظهر بمعدورين ثم سعى إلى الجمعة فصلاها كانت الجمعة فرضه والظهر نافلة<sup>(٣)</sup>، وهذه فريضة خلف متفل. قالوا: الإمام وقت الإحرام بالصلاة نوى الفرض<sup>(٤)</sup>.

قلنا: إحرامه كان موقوفاً فإذا بان أنه نفل فكان يجب أن نلزمهم الإعادة. واستدلال آخر: وهو أن أبا حنيفة قال: لو أحرم بالصلاة وأتى بسجدة واحدة ثم سبقه الحدث فاستخلف ممن كان خلفه رجلاً لم يدركه راعياً، فإن

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٣١٨/٢، المذهب ٢٦٩/٤.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

وعورض هذا القياس: بأنه يبطل بصلاة الرجل خلف المرأة والخنثى، فإنهما يتفقان في الأفعال الظاهرة ولا يصح الاقتداء، ولا تأثير أيضاً لقولهم: "يتفقان في الأفعال الظاهرة" فإن صلاة من يقدر على الركوع والسجود خلف المومئ بهما يصح عندهم، ولم يتفقا في الأفعال الظاهرة. انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٤٥٥/٢.

قلت: وهذا الاعتراض غير وجيه، إذ صلاة الرجل خلف المرأة لم تصح، لأن المرأة ليست أهلاً لإمامة الرجال، فالبطلان جاء بسبب وصف آخر نص عليه الشرع، وأما صلاة من يركع ويسجد خلف المومئ فصحت عند أصحابنا لوجود البديل الذي يقوم بالأفعال الظاهرة وهو الإيماء بالركوع والسجود، والبديل له حكم المبدل عنه. والله أعلم.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٤٩/١، بدائع الصنائع ٥٨٠/١.

(٤) وبصلاته الجمعة ارتفض ظهره وصار تطوعاً.

انظر: المصدرين السابقين.

الذي استخلفه يبيّن على صلاة الإمام<sup>(١)</sup> فتكون السجدة<sup>(٢)</sup> التي يأتي بها نافلة وهي للمؤمنين فريضة.

والجواب عن قوله: (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه)<sup>(٣)</sup> قلنا: أراد بذلك ليؤتم به في الأفعال الظاهرة يدل على ذلك أنهم قالوا: يجوز النفل خلف الفرض والاختلاف في النية موجود، فدل على أنه أراد ليؤتم به في الأفعال الظاهرة<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن قوله -عليه السلام- (لا تختلفوا عليه) لا ترفعوا قبل رفعه ولا تضعوا قبل وضعه<sup>(٥)</sup>، ويدل عليه قوله -ﷺ-: (أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يبدل الله رأسه برأس حمار)<sup>(٦)</sup>.

والجواب عن قولهم: صلاته لا تصح بنية إمامه فلا يصح أن يقتدي به فيها أصله الجمعة خلف الظهر.

قلنا: يبطل بالنفل خلف الفرض، فإن النفل لا يصح بنية الفرض ويصح الاقتداء به فيه<sup>(٧)</sup>.

قالوا: النفل يصح بنية الفرض يدل على ذلك أنه لو أحرم بالظهر وعنده أن

---

(١) انظر: بدائع الصنائع ١/٥٣٢.

(٢) نهاية ل ١٠٥ ج.

(٣) سبق تخريجه ١٧٤.

(٤) انظر: الاصطلاح ١/٢٨٥، المغني ٣/٦٨، المجموع ٤/٢٧٢.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣١٩، الشرح الكبير ٤/٤١٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: إثم من يرفع رأسه قبل الإمام ٢/٢٣٢، و

مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما ١/٣٢٠.

(٧) انظر: الأم ١/٣٠٧، الحاوي الكبير ٢/٣١٩، الاصطلاح ١/٢٩٠.

وقتها قد دخل ثم بان أنه ما دخل، فإنها تكون نافلة، وكذلك لو أحرم بالظهر وعنده أن عليه فائنة ثم بان أنه ليس عليه فائنة فإنها تكون نافلة<sup>(١)</sup>.

قلنا: النافلة في هذه المواضع إنما صحت بنية النافلة، وهي إطلاق الصلاة وكان ذكر/الفرض لغواً يدل على ذلك أنه لو كان يعلم أنه لا فرض عليه فأحرم ١١٣/أ بصلاة نافلة ينوي الفرض فإنها لا تكون نافلة ولا فريضة، وفي مسألتنا نية الإمام قائمة للفرض، فلا يصح أن يؤدي بها النفل.

جواب آخر: لا يمتنع أن يكون لا يصح صلاته بنية إمامه ويصح أن يقتدي به فيها، كما إذا صلى متوضئ خلف متيمم فإن صلاته لا تصح بطهارة إمامه فإنه متيمم وهذا قادر على الماء ومع هذا يصح أن يقتدي به فيها<sup>(٢)</sup>، وكذلك إذا كان يصلي قاعدا والمأموم قائماً فإنه لا يصح أن يؤدي القائم صلاته من قعود كإمامه<sup>(٣)</sup>، ومع هذا يصح الاقتداء به فيها.

والمعنى في الأصل أن الإمامة شرط في الجمعة فلهذا قلنا: اتفاق الصلاتين شرط، ليس كذلك سائر الصلوات فإن الإمامة ليست شرطاً، فلهذا<sup>(٤)</sup> قلنا إن اتفاق الصلاتين ليست بشرط<sup>(٥)</sup>، ولهذا لو أحرم أربعة بالجمعة إمام وثلاثة أحدهم متطوع: لا يجوز، ولو أحرم بغير الجمعة ثلاثة إمام واثنان أحدهم متطوع جاز<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٤٤٩/٢.

(٢) انظر: المذهب ٢٦٣/٤، البيان ٤٠٣/٢.

(٣) وقد سبق بحث هذه المسألة ص ١٢٢٥.

(٤) نهاية ل ٤٩ ب.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٣١٩/٢، المذهب ٢٧٢/٤، الاصطلاح ٢٨٩/١.

(٦) وعدم جواز أداء صلاة الجمعة خلف الظهر هو وجه في المذهب، قال النووي: "والصحيح صحة

والجواب عن قولهم :مصلي فرض خلف متنفل فلم يجز كما إذا صلى الجمعة خلف متنفل أو الظهر خلف مصلي الخسوف.

قلنا: يبطل بالمعذورين إذا صلى بهم الظهر ثم سعى فصلى<sup>(١)</sup> الجمعة فإن الظهر يكون تطوعاً في حقه ويبطل به إذا سبقه الحدث واستخلف في السجدة الثانية من لم يدركه راعياً فإن السجدة الأولى تكون في حق الإمام تطوعاً وفي حق المأمومين فرضاً<sup>(٢)</sup>.

والمعنى في الأصل: أنهما لا يتفقان في الأفعال الظاهرة ، ولهذا قلنا: لو صلى نافلة خلف مصلي الخسوف لم يصح ، ليس كذلك في مسألتنا فإنهما يتفقان في الأفعال الظاهرة.

أو نقول: المعنى في الأصل أنه لا يصح أن يصلي خلفه النفل<sup>(٣)</sup>، وليس كذلك الفرض فإنه يصح أن يصلي خلفه النفل.  
وأما الجمعة إذا صلاها خلف متنفل ففيه قولان:

---

الجمعة خلف الظهر".

انظر: المذهب ٢٧٢/٤، المجموع ٢٧٣/٤.

(١) نهاية ل ١٠٦ ج.

(٢) انظر: ص ١٢٦٨ من هذه الرسالة.

(٣) وفي صحة الصلاة خلف مصلي الخسوف أو الجنائز طريقان:

أصحهما عدم الصحة ، وبه قطع العراقيون ، لتعذر المتابعة.

والطريق الثاني: على وجهين: أحدهما عدم الجواز، والثاني: يجوز، وهو قول القفال ، وذلك لإمكان المتابعة في البعض.

انظر: البيان ٤١١/٢ ، التعليقة ١٠٢٥/٢ ، المجموع ٢٧٠/٤.

فإذا قلنا: لا يصح<sup>(١)</sup> سقط القياس، وإذا قلنا: يصح<sup>(٢)</sup> فالفرق ما ذكرناه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وهو قول في المذهب، لأن من شرط الجمعة الإمام، والإمام ليس معهم في الجمعة.  
انظر: المهذب ٢٧٣/٤، التعليقة ١٠٢٥/٢.

(٢) وهو الصحيح من المذهب.  
انظر: المجموع ٢٧٣/٤.

(٣) والذي يترجح في المسألة هو ما انتصر إليه المؤلف من جواز الاقتداء مطلقاً، ولو اختلفت نية الإمام والمأموم في الصلوات التي تتفق في الأفعال الظاهرة.. وإليك تفصيل ذلك:

١- تصح صلاة المفترض خلف المتنفل لقصة معاذ المشهورة، ولصلاته -ﷺ- بأصحابه الخوف بكل طائفة ركعتين، في الآخرتين هو -ﷺ- متنفلاً وخلفه مفترضين.

٢- وتصح صلاة المتنفل خلف المفترض، لحديث: (من يتصدق على هذا)، ولحديث: (إذا صليتما في رحالكما ثم أتينا مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة)، وقد اتفق على ذلك الأئمة الأربعة -رحمهم الله-.

٣- ويصح صلاة مفترض خلف مفترض بفرض آخر، لاتفاق الصلاتين في الأفعال الظاهرة، ولصحة الانفراد بفعل كل واحدة منهما فجاز أن يقتدي من صلى إحداهما بمن صلى الأخرى. والله أعلم.

## فصل: ذكر الشافعي في كتاب الإمامة أربع مسائل:

الأولى: إذا كان رجلان يصليان فأحرم رجل بالصلاة ونوى الاقتداء بهما لم تصح صلاته<sup>(١)</sup>، لأن الإمام هو الذي يلزمه متابعتة فلا يمكنه أن يتابعهما معاً<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثانية: أن ينوي الائتمام بأحدهما لا بعينه، فلا تصح صلاته<sup>(٣)</sup>؛ لأن الإمام هو الذي يقتدى به وهو إذا لم يعرف إمامه بعينه لا يمكنه اتباعه<sup>(٤)</sup>.

المسألة الثالثة: أن يجد رجلين أحدهما يصلي بالآخر فينوي الائتمام بالمأموم فلا تصح صلاته<sup>(٥)</sup>، لأن الإمام الذي لا يتابع غيره وهذا الذي نوى الائتمام هو متبع لغيره<sup>(٦)</sup>، فعلى هذا لو كان رجلان أحدهما واقف منوقف الإمام والآخر موقف المأموم ولم يكن إماماً، وإنما كان المأموم لم تصح صلاته<sup>(٧)</sup>، لأنه اقتدى بمن يتابع غيره وبمن ليس بإمام<sup>(٨)</sup>.

المسألة الرابعة: إذا صلى رجلان أحدهما إلى جنب الآخر وشك كل واحد منهما هل هو الإمام أو المأموم لم تصح صلاتهما<sup>(٩)</sup>؛ لأن كل واحد منهما

---

(١) نص عليه في الأم ١/٣٠٩.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٩، المذهب ٤/٢٠٠، التعليقة ٢/٧١٠، التهذيب ٢/٧٥.

(٣) نص عليه في الأم ١/٣١٠.

(٤) انظر: المذهب ٤/٢٠٠، البيان ٢/٢٦٧.

(٥) نص عليه في الأم ١/٣١٠.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٩، المذهب ٤/٢٠٠، التعليقة ٢/٧٠٩.

(٧) والجزم بعدم صحة الصلاة هو المشهور من المذهب، وقيل: فيه وجهان: بالصحة وعدمها.

انظر: البيان ٢/٣٦٨، المجموع ٤/٢٠٢.

(٨) انظر: البيان ٢/٣٦٨.

(٩) نص عليه في الأم ١/٣١٠.



لا يعلم أنه تابع أو متبوع<sup>(١)</sup>.

---

=

وهذا بالاتفاق عند الأصحاب.  
انظر: التعليقة ٧٠٩/٢، المجموع ٢٠١/٤.  
(١) انظر: البيان ٣٦٨/٢، الحاوي الكبير ٣٤٩/٢.

فرع: ذكره أبو العباس في التلخيص وفي المفتاح أيضاً<sup>(١)</sup>: رجلان صلي أحدهما إلى جنب الآخر ونوى كل واحد منهما أنه يصلي بالآخر صحت صلاتهما<sup>(٢)</sup>، لأن كل واحد منهما مصل لنفسه واعتقاده أنه يصلي بغيره لا يؤثر في بطلان صلاته<sup>(٣)</sup>.

وإن نوى كل واحد منهما أنه يصلي خلف صاحبه بطلت صلاتهما<sup>(٤)</sup>؛ لأن كل واحد منهما نوى الاقتداء بمن ليس بإمام ، فلهذا قلنا تبطل صلاتهما<sup>(٥)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر ذلك في ترجمته ١٥٢.

ولم أقف على ما سينقله المؤلف من كتاب التلخيص.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٥٠، المجموع ٤/٢٠١.

(٣) انظر: المهذب ٤/٢٠٠، التهذيب ٢/٧٥.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٥٠، المجموع ٤/٢٠١.

(٥) انظر: المهذب ٤/٢٠٠، البيان ٢/٣٦٨.

مسألة: قال: وإذا أحس الإمام برجل وهو راكع لم ينتظره ولتكن  
صلاته خالصة لله تعالى<sup>(١)</sup>.

وهذا<sup>(٢)</sup> كما قال ، إذا ركع الإمام فأحس<sup>(٣)</sup> برجل دخل المسجد فهل  
ينتظره ليدرك معه الركوع أم لا؟ فيه قولان:  
أحدهما: يستحب انتظاره<sup>(٤)</sup>.  
والإيه ذهب أحمد<sup>(٥)</sup> وأبو ثور<sup>(٦)</sup>.  
وقال في القول الثاني: يكره انتظاره<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٦-٢٧.

(٢) نهاية ل ١٠٧ جـ.

(٣) قال النووي في المجموع ٢٣٢/٤: "وقوله: أحس هي اللغة الفصيحة المشهورة، ولا يقال: حس إلا في لغة ضعيفة غريبة.

(٤) وهو الصحيح عند أكثر أصحابنا.

واشترط بعضهم: أن يكون المسبوق داخل المسجد حين الانتظار، وأن لا يفحش طول الانتظار، وأن يقصد به التقرب إلى الله تعالى لا التودد إلى الداخل وتمييزه.

انظر: المذهب ٢٢٩/٤، الوجيز ٥٥/١، فتح العزيز ٢٩٣/٤، حلية العلماء ٢٢٤/١، روضة الطالبين ٤٤٨/١.

(٥) وهو المذهب، وعليه جماهير أصحابه، وهذا ما لم يشق على المؤمنين.

وعنه: لا يستحب انتظاره، وعنه يكره.

انظر: المحرر في الفقه ١٠٣/١، الشرح الكبير ٣٣٠-٣٣١، المبدع ٥٦/٢-٥٧، الإنصاف ٢٤٠/٢-٢٤١.

(٦) انظر نقل قوله في: الأوسط ٢٣٥/٤، المغني ٧٨/٣.

(٧) نقله عنه المزني في مختصره ص ٢٦.

وذكر الماوردي في الحاوي الكبير ٣٢٠/٢: "أن هذا هو قوله الجديد واستظهره إمام الحرمين وجمع من أصحابنا.

وإليه ذهب أبو حنيفة<sup>(١)</sup> والمزني<sup>(٢)</sup>.

وكان الشيخ أبو حامد يقول فيه قولان :

أحدهما يكره انتظاره.

والثاني: لا يكره<sup>(٣)</sup>، وهذا خطأ، فإن أبا إسحاق حكى في الشرح أن قوله

الجديد يستحب انتظاره<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصر قول أبي حنيفة بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ

مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾<sup>(٥)</sup> وهو إذا انتظره في الركوع قد شرك في الركوع بين الله

---

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨١، البيان ٣٨٥/٢، الأوسط ٢٣٦/٤، روضة الطالبين ٤٤٨/١.

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٤٨/١، عمدة القاري ٢٤٦/٥، الفتاوى الهندية ١٠٨/١.

وبه قال الإمام مالك.

انظر: الإشراف ١١١/١، الذخيرة ٢٧٤/٢.

(٢) كما في مختصره ص ٢٦-٢٧.

(٣) وطريقة الشيخ أبي حامد: أنه لا يستحب الانتظار قولاً واحداً، وإنما القولان في الكراهة وعدمها.

انظر: حلية العلماء ٢٢٤/١، المجموع ٢٣٠/٤.

(٤) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

وهذا القول هو الصحيح.

قال النووي : وإذا اختصرت هذا الخلاف وجعلته أقوالاً كان خمسة:

أحدها : يستحب الانتظار. والثاني: يكره. والثالث: لا يستحب ولا يكره. والرابع: يكره انتظار

معين دون غيره. والخامس: إن كان ملازماً للجماعة انتظره وإلا فلا.

انظر: المجموع ٢٣٠/٤.

(٥) سورة البينة، الآية ٥.

تعالى وبين الآدمي<sup>(١)</sup>.

دليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من أمّ قوماً فليخفف فإن خلفه الصغير والضعيف والشيخ الكبير وذا الحاجة)<sup>(٢)</sup>.

ومن القياس: من لا ينتظره في السجود أو نقول: من لا ينتظره في القيام لا ينتظره في الركوع، أصله إذا أحس به خارج المسجد<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح ، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي: (أن النبي صلى الله عليه وسلم انتظر الطائفة الثانية في صلاة الخوف)<sup>(٤)</sup>. وهذا نص<sup>(٥)</sup>.

دليل آخر: روى عصمة بن مالك: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بنا الظهر ثم استند إلى القبلة فدخل رجل وأحرم بالصلاة فقال النبي صلى الله

---

(١) انظر: المهذب ٢٢٩/٤، المغني ٧٨/٣، الذخيرة ٢٧٤/٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ٢٥٤/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ٣٤١/١. وفي انتظاره تطويل على من خلفه وتثقيل، ومراعاة من خلفه أولى للسبق.

انظر: الحاوي الكبير ٣٢١/٢، الإشراف ١١١/١.

(٣) انظر: البيان ٣٨٥/٢.

(٤) فعن ابن عمر قال: (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة ، والثانية الأخرى مواجهة العدو، ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو، وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قضى هؤلاء ركعة ، وهؤلاء ركعة).

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف ٥٧٤/١.

(٥) إذ فيه جواز الانتظار لإدراك فضل الجماعة وأنه غير مكروه.

انظر: الحاوي الكبير ٣٢١/٢، المهذب ٢٢٩/٤، المغني ٧٩/٣.

عليه وسلم: (ألا رجل يقوم فيتصدق عليه فيصلي معه)<sup>(١)</sup>. وهذا يدل على أن الصلاة لأجل إتمام صلاة أخيه المسلم لها فضيلة.

قالوا: فهذا/ منسوخ بدليل أن عندكم يكره أن يصلي في المسجد دفعة ثانية ١١٤/أ إذا اقيمت الصلاة الأولى.

قلنا: هذا إنما كرهناه في حق قوم يعادون إمام المسجد فكرهنا أن يصلي فيه جماعة ثانية لئلا يؤدي إلى اختلاف الكلمة ولا يكره أحد الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روى عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان إذا قام في الركعة الأولى في صلاة الظهر ينتظر ما سمع وقع قدم)<sup>(٣)</sup>. ولأنه إذا جاز انتظار المأموم في صلاة الخوف، كذلك في غيرها من الصلوات<sup>(٤)</sup>.

والجواب عن قولهم: إنه يشرك في الصلاة بين الله تعالى وبين الآدمي. قلنا: هذا ليس بتشريك وإنما تفعل<sup>(٥)</sup> الصلاة لله عز وجل وتتم صلاة

---

(١) سبق تخريجه ص ١٢٢١.

(٢) وقد سبق بحث هذه المسألة، فانظر ص ١٢١٢-١٢١٣ من هذه الرسالة.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤٧٥/٥، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القراءة في

الظهر ٥٠٥/١، من حديث محمد بن جحادة عن رجل عن عبد الله بن أبي أوفى.

قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٣٠/٢: "والرجل لا يعرف، وسماء بعضهم الحضرمي، وهو مجهول".

وضعف الحديث النووي في خلاصة الأحكام ٦٨٩/٢، والألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٧٩.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٣٢١/٢.

(٥) نهاية ل ٥٠ ب.

الآدمي كما نقول في الإمام والمؤذن إذا رفعوا أصواتهم بالتكبير فإنهم يفعلون ذلك لله تعالى ولكنهم يقصدون إتمام صلاة الآدمي وإعلامه<sup>(١)</sup>.

والجواب عن قوله<sup>(٢)</sup>: (من أم قوما فليخفف)<sup>(٣)</sup>.

قلنا: فكذلك نقول وعندنا ينتظر ما لم يؤد انتظاره إلى التطويل على المأمومين<sup>(٤)</sup>.

والجواب عن قولهم: إن من لا ينتظر في السجود لا ينتظر في الركوع كما إذا كان خارج المسجد.

قلنا: إنما لم ينتظره في السجود وفي القيام، لأن السجود لا يقع له في انتظاره له فيه، فإنه لا يدرك الركعة بإدراك السجود<sup>(٥)</sup>.

وأما فضل الجماعة فإنه يدركه بإدراك قدر التشهد من الصلاة، فلهذا قلنا لا ينتظره، ليس كذلك إذا كان راکعاً فإن بإدراك الركوع يدرك الركعة.

ولأن الإمام في صلاة الخوف ينتظر المأموم في حال القيام ولا ينتظره في غير ذلك، كذلك هاهنا ينتظره في الركوع ولا ينتظره في غير ذلك.

إذا ثبت هذا فإن أحس به وهو في السجود أو القيام لم ينتظره قولاً واحداً<sup>(٦)</sup>، لأنه لا يدرك الركعة بإدراك السجود وفضيلة الجماعة قد يدركهما بإدراك

---

(١) انظر: المهذب ٢٣٠/٤.

(٢) نهاية ل ١٠٨ ج.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٧٨.

(٤) انظر: البيان ٣٨٥/٢.

(٥) أي لا يعتد له ذلك السجود الذي انتظره فيه، فلا فائدة إذاً من الانتظار.

(٦) وهذا أصح الطرق عند الأصحاب، وبه قطع المؤلف والأكثر.

والطريق الثاني: في الانتظار خلاف كالركوع،

قدر التشهد<sup>(١)</sup>.

وأما إذا أحس به وهو في التشهد فهل ينتظره أم لا، فيه قولان<sup>(٢)</sup>، لأنه إذا سلم يفوته فضل الجماعة كما إذا رفع رأسه من الركوع تفوته الركعة<sup>(٣)</sup>.

- 
- وفي طريق ثالث: أنه لا ينتظر غير القيام وفي القيام الخلاف في الركوع.  
انظر: التهذيب ٢/٢٥٨، فتح العزيز ٤/٢٩٦، المجموع ٤/٢٣٠-٢٣١.  
(١) انظر: البيان ٢/٣٨٦، فتح العزيز ٤/٢٩٦.  
(٢) والصحيح استحباب الانتظار.  
انظر: المجموع ٤/٢٣٠.  
(٣) انظر: المهذب ٤/٢٣٠، البيان ٢/٣٨٦، التهذيب ٢/٢٥٨.



مسألة: إذا كان رجل يصلي فوقف رجل خلفه ونوى أنه يصلي معه<sup>(١)</sup>  
صحت صلاتهما جماعة<sup>(٢)</sup>.

وبه قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> ومالك<sup>(٤)</sup>.

وقال الثوري<sup>(٥)</sup> وإسحاق<sup>(٦)</sup>: تصح صلاة الإمام دون صلاة المأموم.

وعن أحمد روايتان: روى عنه حمدان بن علي<sup>(٧)</sup> أنه قال: لا يعجبني ذلك

---

(١) اتفق أهل المذاهب الأربعة على أن المأموم لا بد أن ينوي الائتمام حتى تصح صلاته جماعة.  
انظر: رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٨٥، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١١٤، روضة الطالبين  
١/٤٦٩، الإنصاف ٢/٢٧.

(٢) وصحة صلاتهما وإن لم ينو الإمام الإمامة هو الصحيح من المذهب، وبه قطع جمهور أصحابنا.  
وفي وجه غريب شاذ حكاه الرافعي عن أبي الحسن العبادي وأبي حفص الباشامي والقفال: أنه تجب  
نية الإمامة على الإمام، وفي كلامهم بأنهم يشترطون ذلك في صحة الاقتداء.  
قال النووي: لكن على الصحيح هل تكون صلاته جماعة ينال بها فضيلة الجماعة إذا لم ينوها؟ فيه  
ثلاثة أوجه:

أصحها وأشهرها: أنه لا ينالها، لأنه لم ينوها.

والثاني: أنه ينال بذلك فضيلة الجماعة.

والثالث: إن لم، ولم ينو الإمامة لم ينسَلْ الفضيلة، وإن لم يعلم. عن اقتدى به حصل على فضيلة  
الجماعة.

انظر: التهذيب ٢/٧٥، البيان ٢/٣٦٧، فتح العزيز ٤/٣٦٧، المجموع ٤/٢٠٢-٢٠٣.

(٣) انظر: المبسوط ١/١٨٥، الهداية ١/٥٧، الاختيار لتعليل المختار ١/٥٨، مجمع الأنهر ١/١١١.

(٤) انظر: الإشراف ١/١١٥، عقد الجواهر الثمينة ١/١٩٩، جواهر الإكليل ١/١١٤.

(٥) انظر نقل قوله في: المغني ٣/٧٤، المجموع ٤/٢٠٤.

(٦) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ١/٤٢٩.

(٧) لم أقف له على ترجمة.

في الفريضة، ولا بأس به في النافلة<sup>(١)</sup>، لحديث ابن عباس ونذكره فيما بعد.

وروى عنه إسحاق بن منصور<sup>(٢)</sup> مثل قول الثوري<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصرهم بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إنما

جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه)<sup>(٤)</sup> وهو فما جعل نفسه إماماً<sup>(٥)</sup>.

دليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الإمام ضامن)<sup>(٦)</sup>

وهو فما اختار الضمان فلا يجوز أن يكون ضامناً<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: المغني ٧٣/٣-٧٤، الشرح الكبير ٣٧٧/٣-٣٧٨، المبدع ٤٢١/١.

(٢) هو إسحاق بن منصور بن بهرام التميمي، أبو يعقوب المروزي، نزيل نيسابور، والمشهور بالكوسج، كان من كبار علماء خراسان وفقائهم، حافظ حجة، حدث عن: أحمد بن حنبل ووكيع ابن الجراح وابن عيينة وآخرين، رحدث عنه: مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وابن ماجه والترمذي وأبو حاتم الرازي وعدة، توفي -رحمه الله- سنة إحدى وخمسين ومائتين بنيسابور.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٧٤/٢، سير أعلام النبلاء ٢٥٨/١٢، شذرات الذهب ١٢٣/٢.

(٣) وهذه الرواية هي الصحيح من المذهب، وعليها جماهير أصحاب أحمد.

وروي عنه: لا يشترط ثبوت الإمامة في الإمام في سري الجمعة.

وروي عنه: صحة الصلاة مطلقاً في النفل والفرض.

انظر: المحرر في الفقه ٩٦/١، المتع في شرح المقنع ٤٠٥/١-٤٠٦، المبدع ٤١٩/١، الإنصاف

٢٧/٢-٢٨.

(٤) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٥) إذ أنه لم ينو الإمامة من ابتداء الصلاة.

انظر: المغني ٧٤/٣، المبدع ٤٢١/١.

(٦) سبق تخريجه ص ٣٢٢.

(٧) لأنه بالضمان يتعلق به أحكام وجوب الاتباع وسقوط السهو عن المأموم، وفساد صلاته بصلاة

إمامه، وإنما يتميزان بالنية، فكانت شرطاً.

انظر: الشرح الكبير ٣٧٤/٣، المبدع ٤١٩/١.

دليل آخر: قالوا قد ثبت أن المأموم لا يصح ائتمامه إلا بعد قصده واختياره<sup>(١)</sup>، كذلك الإمام لا يصح أن يكون إماماً إلا بعد قصده واختياره. وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى ثابت البناني<sup>(٢)</sup> عن أنس أن (أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بالصلاة فجئت وكبرت ووقفت إلى جنبه ، فجاء رجل فوقف إلى جنبي ، فلما أحس بالناس تجوز في صلاته ثم دخل إلى رحله فصلّى صلاة لم يصل مثلها فلما أصبحنا قلت يا رسول الله أحسست بنا وقت ما صلينا فقال: من أجل ذلك صنعت ما علمتم)<sup>(٣)</sup>.

دليل آخر: روى ابن عباس قال: بتّ عند خالتي ميمونة<sup>(٤)</sup> فقام النبي صلى الله عليه وسلم في الليل فحل شناق<sup>(٥)</sup> القربة وتوضأ ثم صلى فقامت وصليت

(١) انظر: التعليق في رأس المسألة ص ١٢٨٢.

(٢) هو: الإمام ثابت بن أسلم البُناني ، أبو محمد البصري، كان من أئمة العلم والعمل، ثقة ثبت، حدث عن: أنس بن مالك ، وعبد الله بن عمر وابن الزبير وخلق سواهم، وروى عنه: عطاء بن أبي رباح وقتادة وحماد بن زيد وحميد الطويل وعدة، توفي - رحمه الله - سنة ثلاث وعشرين ومائة، وقيل سبع وعشرين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٣٢/٧، حلية الأولياء ١٨٠/٣، سير أعلام النبلاء ٥/٢٢٠.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب: النهي عن الوصال في الصوم ٧٧٥/٢.

(٤) نهاية ل ١٠٩ ج.

(٥) شناق القربة: هو الخيط أو الشيء الذي تعلق به القربة، والخيط الذي يشد به فمها.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٠٦/٢.

إلى جنبه<sup>(١)</sup>، ولم ينكر عليه ذلك<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن قوله: (إنما جعل الإمام ليؤتم به)<sup>(٣)</sup> قلنا: الإمام المقتدى به وهذا فقد اقتدي به.

والجواب عن قولهم: (الإمام ضامن) قلنا: أراد به ضامن القراءة إذا أدركه راعها وضامن السهو والائتمام، وهذه الأحكام يكون ضامنا لها، وإن لم يوجد من جهته قصد إلى ضمانها.

والجواب عن قولهم: أن المأموم لا يصح ائتمامه إلا بعد قصد كذلك الائتمام.

قلنا: لأن المأموم تتعلق صلاته على صلاة الإمام، ولهذا تبطل بطلان صلاة الإمام، وتنقص بنقصان صلاة الإمام، وليس كذلك الإمام، فإن صلاته لا تتعلق على صلاة المأموم فلا تبطل بطلان صلاته، ولهذا قلنا: إن الإمام لا يلزمه أن ينوي الائتمام لكل من يدخل يصلي خلفه، والمأمومون كلهم يلزمهم أن ينووا الائتمام به. والله أعلم بالصواب.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: إذا قام الرجل عن يسار الإمام ٢/٢٤٤، و

مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١/٥٢٦.

(٢) فدل على أن نية الإمامة ليست شرطاً.

(٣) سبق تخريج الحديث ص ١٧٤.

مسألة: قال الشافعي : ويأتى بالأعمى<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، الأعمى يصح أن يؤتم به<sup>(٢)</sup>، والأصل في ذلك ما روى الشافعي بإسناده أن عتاب بن مالك<sup>(٣)</sup> كان يصلي بالناس وهو أعمى بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>.

وروى أبو داود بإسناده عن قتادة<sup>(٥)</sup>: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم يصلي بالناس وهو أعمى)<sup>(٦)</sup>.  
وروى الشافعي قال: قال سمعت عدة رجال من أهل العلم يقولون: (إن

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٤.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٨، التنبيه ص ٣٥، الوجيز ١/٥٦، فتح العزيز ٤/٣٢٨، شرح مختصر الحضرمي ٢/٣٩.

(٣) هو الصحابي الجليل عتاب بن مالك بن عمرو بن العجلان الخزرجي الأنصاري السلمي، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحدث عنه: أنس بن مالك، والحسين بن محمد السلمي، ومحمود ابن ربيع وغيرهم، كان إمام قومه في بني سالم، عده الجمهور من البدرين، ومات في المدينة المنورة في وسط خلافة معاوية - رضي الله عنه -.

انظر ترجمته في: أسد الغابة ت ٣٥٤١، تهذيب الكمال ١٩/٢٩٦، الإصابة ٤/٣٥٨-٣٥٩.

(٤) رواه في الأم ١/٢٩٣، وفي مسنده ١/١٠٥.

والحديث في صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: الرخصة في المطر والعلّة ٢/١٩٩، وصحيح

مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر ١/٤٥٥.

(٥) هكذا في جميع النسخ، والصواب عن قتادة عن أنس، كما هو في سنن أبي داود.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: إمامة الأعمى ١/٣٩٨.

وصححه النووي في خلاصة الأحكام ٢/٦٩٤، وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود ١/١١٨:

"حسن صحيح".

النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم عدة غزواته يصلي بالناس<sup>(١)</sup>.

وروى أبو بكر بن المنذر بإسناده عن الزهري قال: قال أصيب جماعة من أهل بدر بأبصارهم وكانوا يؤمون الناس<sup>(٢)</sup>./

١/١١٥

وروى أبو مسعود البدرى الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ)<sup>(٣)</sup> وقد يكون الأعمى أقر من البصراء. ولأنه فقد حاسة فلا تمنع من صحة الإمامة ، أصله قطع اليد<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: فقد روي عن ابن عباس أنه قال: كيف أوهمهم وهم يسددوني<sup>(٥)</sup>.

قلنا: قد روى عنه سعيد بن جبير خلاف ذلك قال: "صلى بنا ابن عباس بعدما كف بصره في ثوب واحد في بيت قد بسط فيه بساطاً قد طبق البيت"<sup>(٦)</sup>. وإذا اختلفت الرواية عنه تعارضت وسقطت ، وبقيت لنا<sup>(٧)</sup> السنة ، أو نرجح ما رويناه عنه بالسنة التي ذكرناها.

---

(١) انظر: الأم ١/٢٩٣-٢٩٤.

(٢) رواه في الأوسط ٤/١٥٣.

وهو عند عبد الرزاق في المصنف ٢/٣٩٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامة ١/٤٦٥.

(٤) انظر: الحارثي الكبير ٢/٣٢٢.

(٥) في ب وج: قيدوني.

والأثر أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢/٣٩٦، وابن أبي شيبة في المصنف ٢/١١٩، وعندهما:

(وهم يعدلونني إلى القبلة).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢/٣٩٦، وابن المنذر في الأوسط ٤/١٥٣.

(٧) نهاية ل ٥١ ب.

الثاني: أن ابن عباس قال هذا لأنه كان يرى أن إمامة البصرياء أفضل من إمامة العميان .

إذا ثبت هذا فلا تكره إمامة الأعمى، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ابن أم مكتوم في حالة الاختيار، ولا يفعل<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم مكروهاً. وإذا اجتمع أعمى وبصير فأيهما أفضل؟ قال في الأم: هما سواء<sup>(٢)</sup>؛ لأن كل واحد منهما معه فضيلة من وجه ونقصان من وجه، فالبصير يتجنب النجاسة من حيث المشاهدة ويستقبل القبلة بالمشاهدة، والأعمى يقلد<sup>(٣)</sup>.

والأعمى لا يصبر شيئاً فيتوفر خشوعه في الصلاة، والبصير يحول بصره فيقلد خشوعه، فكانا سواء<sup>(٤)</sup>.

ومن أصحابنا من قال: البصير أفضل<sup>(٥)</sup>، لأنه يتجنب النجاسة ويستقبل القبلة بالمشاهدة، والأعمى يقلد<sup>(٦)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١١٠ جـ.

(٢) الأم ١/٢٩٤.

وهو الصحيح عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨١، التهذيب ٢/٢٦٥، البيان ٢/٤٢١، فتح العزيز ٤/٣٢٩، المجموع ٤/٢٨٦، تذكرة التنبيه ٢/٥٠١.

(٣) يقلد: ساقطة من ب، جـ.

(٤) قال الشافعي في الأم ١/٢٩٤: "ولا أختار إمامة الأعمى على الصحيح؛ لأن أكثر من جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم إماماً بصيراً، ولا إمامة الصحيح على الأعمى، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجد عدداً من الأصحاب يأمرهم بالإمامة أكثر من عدد من أمر بها من العمي".

(٥) وهو اختيار الشيخ أبي إسحاق الشيرازي في التنبيه ص ٣٥، وفي المذهب ٤/٢٨٦، والماوردي في الحاروي الكبير ٢/٣٢١.

(٦) انظر: المذهب ٤/٢٨٦، البيان ٢/٤٢١.

وقال أبو إسحاق <sup>(١)</sup>: الأعمى أفضل من البصير <sup>(٢)</sup>؛ لأن الأعمى لا يصير شيئاً فيشتغل قلبه فيتوفر خشوعه في الصلاة والبصير بخلاف ذلك <sup>(٣)</sup>.

---

(١) المروزي.

(٢) انظر: حلية العلماء ٢٣٣/١، روضة الطالبين ٤٥٨/١.

واختاره الغزالي في الوحي ٥٦/١.

(٣) انظر: البيان ٤٢٢/٢، فتح العزيز ٣٢٨/٤.



مسألة: قال الشافعي : ويؤم الأعمى والعبد<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، العبد لا تكره إمامته سواء كان إماما للأحرار أو للعبد<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو مجلز<sup>(٣)</sup>: تكره إمامة العبد<sup>(٤)</sup>، وحكاه الشيخ أبو حامد عن أبي حنيفة.

وليس بصحيح<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٤.

وهو الصحيح من المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨١، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٦، التنبيه ص ٣٤، الوجيز ١/٥٦، فتح

العزیز ٤/٣٢٧، روضة الطالبين ١/٤٥٨.

وهو مذهب أحمد وأصحابه.

انظر: الكافي لابن قدامة ١/١٨١، الإنصاف ٢/٢٥٠.

(٣) هو لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي، أبو مجلز البصري الأعور، حدث عن: عمر بن الخطاب

وابنه عبد الله وأسماء بن زيد وأنس بن مالك وحذيفة بن اليمان وغيرهم، وروى عنه: أنس بن

سيرين وأيوب السخيتاني وقتادة بن دعامة وخلق سواهم، وثقه غير واحد من الأئمة، وتوفي سنة

تسع ومائة وقيل غير ذلك.

انظر ترجمته في: تاريخ الثقات ص ٣٩٩، حلية الأولياء ٣/١١٢، تهذيب الكمال ٣١/١٧٦.

(٤) نقله عنه ابن أبي شيبه في المصنف ٢/١٢٢، والمنذر في الأوسط ٤/١٥٦.

(٥) لم أقف على رواية للإمام أبي حنيفة في كراهة إمامة العبد أو عدمها، إلا أن مذهب الحنفية هو

كراهة إمامة العبد، وإن تقدم وصلى بالناس جاز.

انظر: مختصر القدوري ص ٢٩، الهداية ١/٥٦، البحر الرائق مع كنز الدقائق ١/٣٦٩، الفتاوى الهندية

١/٨٥، رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٩٨، فتح الوهاب ١/٤٧.

وقال الضحاك<sup>(١)</sup>: يكره أن يكون إماماً للأحرار ، ولا يكره أن يكون إماماً للعبيد<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصرهم بأن قال: الإمامة موضع كمال وفضيلة، والعبد ناقص<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (اسمعوا وأطيعوا وإن ولي أمركم عبد حبشي أجده ما أقام فيكم الصلاة)<sup>(٤)</sup>، وهذا يدل على أن العبد إذا أقام فينا الصلاة لزم اتباعه.

---

(١) هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي ، أبو القاسم الخراساني، روى: عن أنس بن مالك وابن عباس وابن عمر وزيد بن أرقم وعدة، وحدث عنه: عمارة بن أبي حفصة ومقاتل بن حيان وعلي بن الحكم وآخرون، وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وغيرهما، وكان إماماً في التفسير، توفي سنة اثنتين ومائة. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/٣٠٠، ٧/٣٦٩، سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٨، شذرات الذهب ١/١٢٤.

(٢) نقله عنه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/١٢٣، وابن المنذر في الأوسط ٤/١٥٧. وكره الإمام مالك أن يكون العبد إماماً راتباً في الفرائض، كما هو نصه في المدونة الكبرى ١/٨٤. وهذا هو المشهور من المذهب عند أصحابه.

وقيل: يجوز أن يكون إماماً راتباً في الفرائض والسنن، قاله ابن الماجشون. وقيل: إن كان أصلهم لم يكره.

انظر: التفريع ١/٢٢٣، عقد الجواهر الثمينة ١/١٩٤، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١١٠، مواهب الجليل ٢/١٠٥، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٣٣٠.

(٣) والإمامة منزلة شريفة فلا ينبغي أن تكون لمُبطِئٍ فيه، وقد تسبب إمامتهم في رغبة الناس عن الاقتداء بهم، فيؤدي ذلك إلى تقليل الجماعة، والمطلوب هو تكثرها، والعبد أيضاً قد لا يتفرغ للتعليم بسبب اشتغاله في خدمة سيده.

انظر: الهداية ١/٥٦، البحر الرائق ١/٣٦٩، ميسر الجليل ١/٣٧٧، الاختيار لتعليل المختار ١/٥٨.

(٤) قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٣٥: "هكذا أورده الماوردي وابن الصباغ وغيرهما، وقوله

دليل آخر: روى أبو مسعود البصري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ)<sup>(١)</sup> وقد يكون العبد قارئاً.

دليل آخر: روى الشافعي عن عبدا لله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال: انطلقت أنا وجماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم المسور بن مخرمة<sup>(٢)</sup> وعبيد بن عمير<sup>(٣)</sup> إلى عائشة أم المؤمنين عليها السلام، وهي بأعلى

---

في آخره: (ما أقام فيكم الصلاة) لم أجده هكذا.

ثم ذكر أن الحديث في صحيح البخاري ٢٣٥/٢، وصحيح مسلم ١٤٦٨/٣ بدون هذه اللفظة. قلت: والاستدلال من حديث الصحيحين متوجه، حيث أنه -ﷺ- أمر بالسمع والطاعة للخليفة وإن كان عبدا حبشيا، فإذا كان هذا في حق الإمامة العظمى فمن باب أولى أن يكون في الإمامة الصغرى فيجوز الالتئام به بلا كراهة.

(١) سبق تخريجه ص ١٢٨٧.

(٢) المسور بن مخرمة بن نوفل بن أمية القرشي أبو عبد الرحمن الزهري، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الأربعة، وابن عباس وعبد الرحمن بن عوف وجمع من الصحابة. وحدث عنه: عروة بن الزبير وعلي بن الحسين وعمرو بن دينار وآخرون، وتوفي سنة أربع وستين، وصلى عليه ابن الزبير بالحجون.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥٨١/٢٧، الإصابة ٩٣/٦-٩٥، شذرات الذهب ٧٢/١.

(٣) هو عبيد بن عمير بن قتادة بن سعيد الليثي الجندعي، أبو عاصم الكوفي، الواعظ المفسر، روى عن: عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس وعائشة وغيرهم، وحدث عنه: عمرو بن دينار وابن أبي مليكة وروهب بن كيسان وعدة، وكان من ثقات التابعين، وتوفي -رحمه الله- سنة أربع وسبعين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤٥٥/٥-٤٦٣، حلية الأولياء ٣٦٦/٣، سير أعلام النبلاء ١٥٦/٤.

الوادي فقدمت مولاهما أبا عمرو<sup>(١)</sup> فصلى بنا وكان مملوكاً<sup>(٢)</sup>.  
ويدل عليه ما روى أبو بكر بن المنذر أن عائشة قالت: إذا أدلاني وروى  
غيبيني أبو عمرو في حفرتي فهو حر<sup>(٣)</sup>، هذا يدل على أنه كان مديراً<sup>(٤)</sup>.  
وروي أن أبا عمرو كان يصلي بيني عبدالرحمن بن أبي بكر، وعروة بن  
الزبير<sup>(٥)</sup>.

وهذا إجماع.  
ومن القياس: ذكر مسلم تقي فلم تكره إمامته، أصله الحر.  
والجواب عن قولهم: إن الإمامة فضيلة وهو ناقص.  
قلنا: هذا مخالف للسنة والإجماع.

---

(١) وهو ذكوان، أبو عمرو المدني، مولى عائشة رضي الله عنها، روى عن: مولاته عائشة، وحدث  
عنه: ابن أبي مليكة والأزرقي بن قيس وعلي بن الحسين وآخرون، وثقه أبو زرعة والعجلي وابن  
حجر وآخرون، وتوفي سنة ثلاث وستين ليالي الحرة.

انظر ترجمته في: تاريخ الثقات ص ١٥٠، تهذيب الكمال ٥١٧/٨، تهذيب التهذيب ٢٨٧/١.  
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - معلقاً بصيغة الجزم -، كتاب: الأذان، باب: إمامة العبد والمولى  
٢٣٤/٢.

روصله الشافعي في الأم ٢٩٤/١، وابن أبي شيبة في المصنف ١٢٢/٢، و عبدالرزاق في المصنف  
٣٩٤/٢، و البيهقي في السنن الكبرى ١٢٥/٣.

(٣) رواه في الأوسط ١٥٥/٤.

وهو عند عبدالرزاق في المصنف ٢٩٤/٢.

(٤) المدير: هو الذي تعلق عتقه بموت سيده.

انظر: أنيس الفقهاء ص ١٦٩، طلبة الطلبة ص ١٦١، التعريفات ص ٧٦.

(٥) رواه الشافعي في الأم ٢٩٤/١، وفي مسنده ١٠٧/١.

وانظر: الأوسط ١٥٥/٤.

الثاني: يبطل بالأذان فإنه موضع فضيلة ولا يكره من العبد<sup>(١)</sup>.  
إذا ثبت هذا فإذا اجتمع العبد والحر فلا يختلف المذهب أن الحر أولى<sup>(٢)</sup>،  
لأنه أكمل من العبد<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: الشرح الكبير ٤/٣٥٠، المبدع ٢/٦٣.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٤.

وهو الصحيح عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨١، التنبيه ص ٣٤، حلية العلماء ١/٢٣٢، فتح العزيز ٤/٣٢٧، روضة الطالبين ١/٤٥٨.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٢٢، المهذب ٤/٢٨٦، البيان ٢/٤٢٠.

مسألة<sup>(١)</sup>: الصبي المميز تصح صلاته وتصح إمامته في المكتوبة والنافلة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> والثوري<sup>(٤)</sup> ومالك<sup>(٥)</sup> والأوزاعي<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup>

---

(١) نهاية ل ١١١ ج.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٥/١.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٠، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٦، التنبيه ص ٣٤، الغاية والتقريب ص ٧١، الرجز ٥٦/١، فتح العريز ٣٢٧/٤، المجموع ٢٤٨/٤.

(٣) للإمام أبي حنيفة في صحة إمامة الصبي المميز قولان:

أحدهما: أنه لا يجوز أن يكون إماما في المكتوبة، ويجوز أن يكون إماما في النافلة.

والقول الثاني: لا يجوز أن يكون إماما في المكتوبة ولا في النفل.

والصحيح عن الإمام أبي حنيفة عدم جواز إمامة الصبي مطلقاً، وهو الأصح عند عامة فقهاء الحنفية، وهو ظاهر الرواية.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٣٧/١، المبسوط ١٨٠/١، مختصر القدوري ص ٢٩، تحفة الفقهاء ٢٢٩/١، الهداية ٥٦/١، الاختيار لتعليل المختار ٥٨/١، الفتاوى الهندية ٨٥/١، فتح الروهاب ٤٨/١.

(٤) انظر: نقل قوله في الأوسط ١٥١/٤، المجموع ٢٥٠/٤.

(٥) وظاهر نص المدونة الكبرى ٨٤/١ عن الإمام هو عدم صحة إمامة الصبي في المكتوبة والنفل.

وروي عنه: صحة إمامته في النفل، وهو المشهور من المذهب.

انظر: التفريع ٢٢٣/١، التلقين ١١٦/١، عقد الجواهر الثمينة ١٩٢/١، التاج والإكليل ٩٩/٢، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١٠٩/١.

(٦) وقال: لا يؤم الغلام في الصلاة حتى يحتلم، إلا أن يكونوا قوماً ليس معهم من القرآن شيء فإنه يؤمهم الغلام المراهق.

انظر: الأوسط ١٥١/٤، المجموع ٢٤٩/٤.

(٧) فروي عنه: عدم صحة إمامة الصبي في الفرض، وصحتها في النفل، وهذه الرواية هي الصحيح

وإسحاق<sup>(١)</sup>: لا يجوز أن يكون إماما في المكتوبة، ويجوز أن يكون إماما في النفل، وربما قال بعض أصحاب أبي حنيفة أن صلاته لا تنعقد ولا تصح<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصرهم بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ)<sup>(٣)</sup>.

وإذا رفع القلم عنه لم تصح صلاته لأنه لا يثاب ولا يعاقب<sup>(٤)</sup>.  
دليل آخر: روي عن ابن عباس أنه قال: "لا يؤم الغلام حتى يحتلم"<sup>(٥)</sup>. ولا مخالف له.

=

من المذهب، وعليه جماهير أصحابه.

وروي عنه: عدم صحة إمامته في النفل أيضا.

وروي عنه: صحتها في الفرض، اختارها الآجري وغيره.

انظر: المحرر في الفقه ١/١٠٣، المستوعب ٢/٣٥٤، الروايتين والوجهين ١/١٧٢-١٧٣، الكافي لابن قدامة ١/١٨٤-١٨٥، المبدع ٢/٧٣-٧٤، الإنصاف ٢/٢٦٦-٢٦٧، منتهى الإرادات ١/٣٠٤.

(١) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ١/٣٥٥.

(٢) انظر: مصادر الحاشية رقم ٢ من هذه المسألة.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٥٧.

(٤) انظر: المغني ٣/٧٠.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢/٣٩٨، وابن المنذر في الأوسط ٤/١٥٢، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/٣١٩.

من طريق داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس، ورواية داود وهو ثقة عن عكرمة ضعيفة، قاله ابن حجر في تقريب التهذيب ١/٢٧٨، وقال في فتح الباري ٢/٢٣٦: "رواه عبد الرزاق بإسناد ضعيف"، وضعفه الألباني في إرواء الغليل ٢/٣١٣.

ومن القياس: غير مكلف أو عمدته وخطؤه في الجنايات سواء، أو لا ينعقد نذره فوجب أن لا تصح صلاته ، أو فوجب أن لا تصح إمامته في المكتوبة، أصله المجنون<sup>(١)</sup>.

قياس آخر: قالوا: لو كانت صلاته تصح لوجب عليه الصلاة كالبالغ<sup>(٢)</sup>. وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم: (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع)<sup>(٣)</sup>. وهذا يدل على أن صلاتهم تصح وإمامتهم.

دليل آخر: روى أبو مسعود البصري الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ)<sup>(٤)</sup> وقد يكون الصبي قارئاً<sup>(٥)</sup>.

دليل آخر: روى أيوب عن عمرو بن سلمة<sup>(٦)</sup> قال: كنا بحاضرة<sup>(٧)</sup> من

---

(١) انظر: رؤوس المسائل ص ١٦٥، المبسوط ١/ ١٨٠، الكافي لابن قدامة ١/ ١٨٥.

(٢) انظر: الروايتين والوجهين ١/ ١٧٣، المغني ٣/ ٧٠، المبدع ٢/ ٧٣.

(٣) سبق تخريج الحديث ص ١٢٥٧.

(٤) سبق تخريج الحديث ص ١٢٨٧.

(٥) انظر: الأوسط ٤/ ١٥٢.

(٦) هو عمرو بن سلمة بن قيس الجرمي ، أبو يزيد البصري، روى عن أبيه سلمة الجرمي، وعنه: أيوب السختياني وعاصم الأحول، وأبو قلابة الجرمي وغيرهم، وكان يوم قومه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وهو صبي، ولأبيه صحبة ووفادة، ولم يثبت له سماع ولا رؤية من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل: إنه وفد مع أبيه وله رؤية، توفي سنة خمس وثمانين.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣/ ٥٢٣، العبر ١/ ١٠٠، شذرات الذهب ١/ ٩٥.

(٧) الحاضرة من الطريق: أي القوم النزول على ما يقيمون به ولا يرحلون عنه.

انظر: معالم السنن ١/ ٣٠٥



الطريق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت الوفود تمر علينا وإذا رجعوا من عنده مروا بنا فيذكرون ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم وكنت غلاما حافظا فتعلمت كثيرا من القرآن ، ثم انطلق أبي ونفر من قومه وفود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمهم الصلاة وقال : (يؤمكم أقرؤكم)، وكنت أقرأ القوم فقدموني وكانت لي بردة صغيرة فكنت إذا سجدت تكشففت، فقالت امرأة من النساء واروا عنا إست قارئكم، فاشترؤا لي ثوبا عمانيا فما / فرحت بشيء ١١٦/أ بعد الإسلام فرحي به، وكان لي سبع سنين أو ثمان<sup>(١)</sup> سنين<sup>(٢)</sup>. ورواه أيضا أبو داود إلا أنه قال: فما حضرت مجمعا لهم إلا وقدموني أصلي بهم وكنت أصلي على جنازتهم إلى الآن<sup>(٣)</sup>.

قال أبو بكر بن المنذر: وهذا لا سبيل إلى رده<sup>(٤)</sup>.  
قالوا: فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدمه<sup>(٥)</sup>.

(١) نهاية ل ٥٢ ب.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٥/٦، و أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من أحق بالإمامة ٣٩٣/١-٣٩٤، و النسائي في سننه ، كتاب الافتتاح، باب: إمامة الغلام قبل أن يحتلم ٨٠/٢، وابن خزيمة في صحيحه ٦/٣-٧.

والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١١٦/١.

وجاء الحديث من طريق أبي قلابة عن عمرو بن سلمة في صحيح البخاري ، كتاب المغازي، باب: مقام النبي صلى الله عليه وسلم زمن الفتح ٢٧/٨.

(٣) في سننه كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة ٣٩٥/١، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١١٧/١.

(٤) انظر: الأوسط ١٥٢/٤.

(٥) انظر: المغني ٧٠/٣، الشرح الكبير ٣٨٩/٤، المبدع ٧٣/٢، تبين الحقائق ١٤٠/١.

وأيضا لم يتحقق بلوغ نبأ إمامته بقومه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه كان بالبادية في حي من

قلنا: هذا خطأ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهم الصلاة، وهذا يدل على أنه هو الذي أمره بأن يتقدم<sup>(١)</sup>.

ومن القياس<sup>(٢)</sup>: من جاز أن يكون إماماً في النفل جاز أن يكون إماماً في الفرض أصله البالغ<sup>(٣)</sup>.

قياس آخر: مسلم يعقل الصلاة فوجب أن تصح إمامته في النفل والفرض، أصله البالغ.

طريقة أخرى: تدل على صحة صلاته، والدليل على ذلك ما روى عبداً لله ابن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع)<sup>(٤)</sup>.

---

العرب بعيد من المدينة.

انظر: المصادر السابقة.

(١) وهذا على القول بأن عمرو بن سلمة وفد على النبي صلى الله عليه وسلم مع أبيه وقومه؛ وذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣٤٣/٤: أن ابن منده روى في كتاب الصحابة حديثاً من طريق صحيح عن عمرو بن سلمة أنه قال: "كنت في الوفد الذين وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم". وقال المزني في تهذيب الكمال ٥١/٢٢: "أن هذه الرواية غريبة لا تثبت".

قلت: ودعوى عدم اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على إمامة عمرو لقومه بعيدة جداً، حيث أنه كان يؤمهم في الصلوات الخمس والجنائز، وهذا يتكرر، والطريق إلى المدينة لا يخلو من غادٍ ورائح، وهم في زمن نزول الوحي، فكل هذه الأمور تؤيد قوة القول بعلمه -ﷺ- لإمامة عمر لقومه. والله أعلم.

(٢) نهاية ل ١١٢ ج.

(٣) انظر: المجموع ٢٥٠/٤.

(٤) سبق تخريج الحديث ص ٥٧ \ ١.

ومن القياس: من صح وضوؤه صحت صلاته، أصله البالغ.  
دليل آخر: وهو أن أبا حنيفة قال: يصح إيمانه، فلأن تصح صلاته أكد؛ لأن  
الإيمان أكد.

دليل آخر: قال أبو حنيفة: لو أن صبية دخلت في صف الرجال وأحرمت  
بالصلاة، قال تبطل صلاة من عن يمينها ومن عن شمالها<sup>(١)</sup>. وهذا يدل على أن  
الصلاة قد انعقدت وإلا ما بطلت صلاتهم، ألا ترى أنها إذا لم تحرم لا تبطل  
صلاتهم أيضا، قال أبو حنيفة إذا كان رجلان وأراد أن يصليا جماعة وقف  
أحدهما يمين الآخر، وإن كان معهما صبي وقف الصبي والرجل صفا خلف الإمام  
وصليا<sup>(٢)</sup>، فلو لا أن صلاة الصبي منعقدة لما تغير موقف الإمام به.  
والجواب عن قولهم: (رفع القلم)<sup>(٣)</sup> فإنما أراد في الإيجاب دون الصحة، ألا  
تراه يصح وضوؤه<sup>(٤)</sup>.

والجواب عن قول ابن عباس "لا يؤم الغلام حتى يحتلم"<sup>(٥)</sup> قلنا قد رويناه  
عن عائشة بخلافه، فروي عنها أنها قالت: "كنا نأخذ الصبيان من الكتابِ

---

(١) وهذا في ظاهر الرواية، وفي القياس عندهم لا تفسد صلاة من حولها.

انظر: المبسوط ٢١١/١، بدائع الصنائع ٥٤٩/١.

(٢) انظر: مختصر القدوري ص ٢٩، تحفة الفقهاء ٢٢٨/١.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٥٧.

(٤) انظر: المجموع ٢٥٠/٤.

(٥) سبق تخريجه ص ١٢٩٦.

فيصلون بنا التراويح ونعمل لهم القليلة<sup>(١)</sup> والخشك<sup>(٢)</sup>«<sup>(٣)</sup>. وإذا اختلفوا لم يكن في قول بعضهم حجة<sup>(٤)</sup>.

والجواب عن قولهم غير مكلف فأشبه المجنون، قلنا: يقلب فتقول: فوجب أن يستوي في إمامته حكم النفل والفرض كالمجنون<sup>(٥)</sup>.  
أو نقول: المعنى في المجنون أنه لا يعقل الصلاة، أو لا يصح وضوؤه، فلا تصح إمامته في النفل، والصبي بخلاف ذلك<sup>(٦)</sup>.

والجواب عن قولهم: أنه لو كانت تصح لوجبت عليه كالبالغ.  
قلنا: ليس إذا صحت منه الصلاة وجب أن تجب عليه، ألا ترى أن العبد يصح منه الحج والعمرة ولا يجبان عليه، والعبد والمرأة والمريض والمسافر لا تجب عليهم الجمعة، وتصح منهم.

إذا ثبت هذا فإن إمامة الصبي تصح، وفي الجمعة قولان:  
أحدهما: لا يصح أن يكون إماماً فيها<sup>(٧)</sup>.  
والثاني: يصح<sup>(٨)</sup>، ونذكر هذا في كتاب الجمعة.

---

(١) القليلة: نوع من الطعام، والجمع قلايا، وهي مرقعة تتخذ من لحوم الجزور وأكبادها.

انظر: لسان العرب ١٥/١٩٨.

(٢) الخشك: خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة، وتملأ بالسكر واللوز أو الفستق، وتقل.

انظر: المعجم الوسيط ١/٢٣٦.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٦٩٨، وابن المنذر في الأوسط ٤/١٥١.

(٤) انظر: المجموع ٤/٢٥٠.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٣٣١.

(٨) وهو قول الشافعي في الإملاء.

وإذا اجتمع بالغ وصبي فإن البالغ أولى، لأنه أكمل<sup>(١)</sup>.

---

وهو الصحيح عند محققي المذهب.

انظر: المذهب ٢٤٨/٤، البيان ٣٩١/٢، حلية العلماء ٢٢٧/١، المجموع ٢٤٨/٤.

(١) وهو المذهب عند الأصحاب بلا خلاف.

انظر: التنبيه ص ٣٤، التهذيب ٢٦٥/٢، فتح العزيز ٣٢٧/٤، روضة الطالبين ٤٥٨/١.

مسألة: قال: وأكره إمامة من يلحن، لأنه قد يحيل المعنى<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا كان يلحن<sup>(٢)</sup> في القراءة فلا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يكون لحنا يحيل المعنى أو لحنا لا يحيل المعنى:

فإن كان لحنا لا يحيل المعنى، بأن يقول: اهْدُنَا بالنصب أو الرفع ، أو يقول:

إياك من غير تشديد، فإن صلاته وصلاة من خلفه صحيحة<sup>(٣)</sup>. لأنه لم يغير

المعنى<sup>(٤)</sup>، إلا أنا نكره أن يكون إماماً<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.

وأما إذا كان لحنه يحيل المعنى، فإن كان في فاتحة الكتاب، بأن كان يقول:

أَنْعَمْتُ بِالرَّفْعِ أو بالكسر، فهذا يغير المعنى، لأنه إذا رفع يصير هو الْمُنْعَمُ، وإذا

كسر يصير الْمُنْعَمُ امرأة ، وكذلك إذا قال مُعَبِّدٌ بالكسر أو الضالين بالظاء ، فإنه

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) اللحن: هو الخطأ في اللغة والكلام.

انظر: لسان العرب ٣٧٩/١٣، القاموس المحيط ٢٧٠/٤.

(٣) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٥/١.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨١، الحاوي الكبير ٣٢٣/٢، التهذيب ٢٦٦/٢، فتح العزيز ٣١٩/٤،

روضة الطالبين ٤٥٥/١، مغني المحتاج ٢٣٩/١.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٣٢٣/٢، البيان ٤٠٨/٢.

وينبغي له أن يُقَرَّم لسانه بقصد الصواب، ومعاطاة الإعراب.

انظر: المصدر السابق، و التعليقة ١٠٢٧/٢.

(٥) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٥/١.

لأن الإمامة موضع كمال، وهذا ليس في موضع كمال.

انظر: البيان ٤٠٨/٢.

(٦) نهاية ل ١١٣ جـ.

يصير من الظلال. فإن كان لا يمكن أن يقول غير هذا فإن صلاته صحيحة، كما قلنا في الأمي. وصلاة من هو مثله خلفه تصح<sup>(١)</sup>، وأما من لا يلحن<sup>(٢)</sup> ففيه قولان، كما قلنا في القارئ إذا صلى خلف الأمي<sup>(٣)</sup>.

وأما إذا كان يتكبر من أن يتعلم، أو كان يحسن فلم يقرأ إلا هكذا فإن صلاته باطلة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه قد أحال المعنى وهو غير معذور<sup>(٥)</sup>، وصلاة من خلفه تبطل إذا علم بحاله دون من لا يعلم<sup>(٦)</sup>، هذا إذا كان اللحن في فاتحة الكتاب.

وأما إذا كان لحنه في غير فاتحة الكتاب مثل قوله: ﴿أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(٧)</sup> بالكسر، فإن كان لا يتمكن من قول غير هذا وكان مغلوبا عليه أو جاهلا به، فصلاته صحيحة، وكذلك صلاة من خلفه<sup>(٨)</sup>؛ لأنه لو

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٥/١.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨١، الحاوي الكبير ٣٢٥/٢، التهذيب ٢٦٦/٢، فتح العزيز ٣١٩/٤، المجموع ٢٦٩/٤.

(٢) أي صلاة من لا يلحن خلف من يلحن ويغير المعنى في فاتحة الكتاب.

(٣) وسيأتي بسط هذه المسألة قريبا إن شاء الله تعالى.

والأصح عدم صحة صلاته.

انظر: حلية العلماء ٢٣١/١، المجموع ٢٦٨/٤.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٣٢٤/٢، فتح العزيز ٣١٩/٤، روضة الطالبين ٤٥٥/١.

(٥) انظر: البيان ٤٠٩/٢.

(٦) انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٢، الحاوي الكبير ٣٢٤/٢.

(٧) سورة التوبة، الآية ٣.

(٨) انظر: الحاوي الكبير ٣٢٣/٢، البيان ٤٠٩/٢، المجموع ٢٦٩/٤، مغني المحتاج ٢٤٠/١.

لم يقرأ ما زاد على الفاتحة كانت صلاته صحيحة، فإذا لحن أولى<sup>(١)</sup>.  
وأما إذا قال هذا وهو يتمكن من قول الصواب، فإن كان قال هذا وهو  
غير معتقد فصلاته باطلة، وصلاة من علم من الذين خلفه دون من لم يعلم<sup>(٢)</sup>،  
وإن اعتقد ذلك كفر؛ لأنه يصير معتقداً أن الله قد بريء من رسوله، وإن قال  
مستهزئاً فصلاته باطلة وصلاة من علم بحاله تبطل دون من لم يعلم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: فتح العزيز ٤/٣١٩، روضة الطالبين ١/٤٥٥.

(٢) انظر: المقنع في الفقه ص ١٨١، الحاوي الكبير ٢/٣٢٣-٣٢٤.

(٣) انظر: البيان ٢/٤٠٩.



مسألة: أو لفظ بأعجمية في أم القرآن أجزأته دونهم<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا كان يقول في فاتحة الكتاب الحمد معجمة، الحمد، وإياك نستعيم ، أو أهدنا الصراط المستقين<sup>(٢)</sup>، فإن هذا بمنزلة اللحن الذي يحيل المعنى، وقد ذكرنا حكمه<sup>(٣)</sup>.

فصل: تكره إمامة ولد الزنا<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا تكره<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) نهاية ل ٥٣ ب.

(٣) وانظر: الأم ١/٢٩٥، الحاوي الكبير ٢/٣٢٥.

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٥ في باب: إمامة ولد الزنا.

وقال النووي في المجموع ٤/٢٩٠: "قال الأصحاب غير ولد الزنا أولى بالإمامة منه، ولا يقال أنه مكروه، وأما قول الشيخ أبي حامد والعبدري أنه يكره عندنا، فتساهل منه في تسميته مكروها...".

قلت: ونص الشافعي صريح بالكراهة، وهو قول جمع من أصحابنا.

فانظر: المقنع في الفقه ص ١٨١، الحاوي الكبير ٢/٣٢٢، البيان ٢/٤٢٠.

(٥) والذي نص عليه الإمام أبو حنيفة هو جواز إمامة ولد الزنا وغيره أحب منه، وهو ظاهر الرواية.

انظر: الأصل ١/٢٠، مختصر اختلاف العلماء ١/٣١٨، المبسوط ١/٤٠، بدائع الصنائع ١/٣٨٦.

وصرح أصحاب المتون بكراهة إمامة ولد الزنا، فإن تقدم وصلى جاز.

انظر: مختصر القدوري ص ٢٩، كنز الدقائق مع البحر الرائق ١/٣٦٩، الهداية ١/٥٦.

وهو المختار عند عامة علماء الحنفية.

فانظر: الفتاوى الهندية ١/٨٥، الاختيار لتعليل المختار ١/٥٨، رد المختار على الدر المختار ٢/٣٠١،

فتح الوهاب ١/٤٧.

وقال مالك وأصحابه: لا بأس بإمامة ولد الزنا، ويكره أن يكون إماما راتبا.

انظر: التفرع ١/٢٢٤، عقد الجواهر الثمينة ١/١٩٧، التاج والإكليل ٢/١٠٥، مختصر خليل مع

جواهر الإكليل ١/١١٠، شرح منح الجليل ١/٢١٩.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي (أن رجلاً قام يصلي بالناس بالعقيق فأخره عمر بن عبدالعزيز<sup>(١)</sup>، لأنه لم يُعرف له أب)<sup>(٢)</sup>.  
ولأن الإمامة موضع كمال / وهذا ناقص فلهذا كرهناه<sup>(٣)</sup>. ١١٧/أ  
فإن أم جاز، لأنه ذكر من أهل الصلاة فصحت إمامته كغير ولد الزنا<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد في رواية عنه: بعدم كراهة إمامة ولد الزنا إذا سلم دينه، وهو المذهب وعليه أصحابه.  
وروي عنه: لا بأس بإمامته إذا كان غير راتب.

انظر: الكافي لابن قدامة ١/١٨٢، الشرح الكبير ٤/٤٠٦، المبدع ٢/٧٩، الإنصاف ٢/٢٧٤، الإقناع ١/٢٦١.

(١) هو الإمام العادل الأمير عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، أبو حفص المدني ثم المصري، حدث عن: عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، والسائب بن يزيد وعروة بن الزبير وآخرين، وروى عنه: أبو سلمة ورجاء بن حيوة والزهري وأيوب السختياني وخلق كثير، وكان -رحمه الله- من أئمة الاجتهاد، ومن الخلفاء الراشدين، له أخبار في الزهد والورع والعدل كثيرة، وتوفي -رحمه الله- سنة إحدى ومائة بدير سمعان من أرض حمص.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٥/٢٥٣، سير أعلام النبلاء ٥/١١٤، شذرات الذهب ١/١١٩.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ١/١٢٩، وعنه الشافعي في الأم ١/٢٩٥، وابن أبي شيبة في المصنف ٢/١٢١، وابن المنذر في الأوسط ٤/١٦١.

(٣) انظر: البيان ٢/٤٢١، الشرح الكبير ٤/٤٠٦.

ولأن ولد الزنا الغالب من حاله الجهل لفقد من يؤدبه ويعلمه، وقد لا يرغب الناس في الصلاة خلفه فتؤدي إمامته إلى تقليل الجماعة.

انظر: بدائع الصنائع ١/٣٨٧، البحر الرائق ١/٣٦٩، الاختيار لتعليل المختار ١/٥٨.

قلت: والذي يقتضيه الإنصاف هو عدم كراهة إمامة ولد الزنا مطلقاً لا سيما إذا كان مرضياً في دينه، وحافظاً لشيء من كتاب الله، فإن هذا القرآن يرفع الله به أقواماً ويضع آخرين.

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٥.

وهو المذهب عند الأصحاب.

وأما الجواب عن قول عائشة لا ذنب له، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾<sup>(١)</sup>. قلنا: فأى ذنب للعبد حتى لا تقبل شهادته؟ ويؤخره إذا اجتمع مع الحر في الصلاة؟ وكذلك المرأة أى ذنب لها؟ ومن ليس بقرشي أى ذنب له حتى لا يجعل خليفة؟ ولكننا منعنا هؤلاء لأن هذا موضع كمال وشرف، فيصير أكمل الناس وأنبلهم<sup>(٢)</sup>.

---

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨١، الحاوي الكبير ٣٢٣/٢، التهذيب ٢٦٩/٢.

(١) سورة الأنعام الآية ١٦٤.

والأثر عن عائشة رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١٢١/٢، وابن المنذر في الأوسط ١٦١/٤.

(٢) انظر: الأم ٢٩٥/١، البيان ٤٢١/٢.

فصل<sup>(١)</sup>: قال الشافعي : ولا يؤم الناس إلا حافظ لما يقرأ فصيح<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال ، الأعجمي الذي لا يفصح بالقرآن ، وكذلك العربي الذي لا يكون فصيحاً تكره إمامته<sup>(٣)</sup>.

والدليل على ذلك ما روى عبيد بن عمير قال : " كان ناس حوالى مكة فقام رجل عجمي يصلي بالناس ، فأخره المسور بن مخرمة وقدم رجلاً من العرب ، فبلغ ذلك عمر فقال : لم فعلت هذا ، فقال : كان وقت الحج واجتماع الناس فخفت أن تُسمع قراءته وفيها عجمة فيأخذ بعض الحاج بعجمته فأخرته لذلك ، فقال له عمر : إلى هاهنا ذهبت أصبت<sup>(٤)</sup> . وهذا قول عمر والمسور بن مخرمة ، ولا يخالف لهما . والله أعلم بالصواب .

---

(١) نهاية ل ١١٤ جـ .

(٢) انظر : الأم ١/ ٢٩٥ .

(٣) انظر : المقنع في الفقه ص ٣ ١٨ ، الحاوي الكبير ٢/ ٣٢٥ ، البيان ٢/ ٤٠٩ .

والكلام في حكم صلاته ، كالكلام في اللحن إذا أحيل معه المعنى وقد سبق تقريره .

(٤) أخرجه الشافعي في الأم ١/ ٢٩٤ ، وفي مسنده ١/ ١٠٩ ، و عبد الرزاق في المصنف ٢/ ٤٠٠ ، و

البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ١٢٧ .

مسألة: قال: وأكره إمامة من به تمتمة أو (فأفأة)<sup>(١)</sup> ، فإن أم أجزئ<sup>(٢)</sup> .  
وهذا كما قال ، التمتام هو الذي يكرر التاء في كلامه<sup>(٣)</sup> ، والفأفاء هو  
الذي يكرر الفاء في كلامه<sup>(٤)</sup> ، وإمامة هؤلاء صحيحة<sup>(٥)</sup> ، لأنهم لا يغيرون  
المعنى، ويكره أن يكونوا أئمة لأنهم يزيدون في القرآن حروفاً<sup>(٦)</sup> .

---

(١) في أ و ب: فأفأ، وما أثبتته هو الصواب من نسخة ج، و مختصر المزني.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٣) انظر: مختار الصحاح ترتيبه ص ١١١.

وقيل: هو رد الكلام إلى التاء والميم، وقيل: هو أن تسبق كلمته إلى حنكه الأعلى فلا تفهم.

انظر: القاموس المحيط ١٩/٤.

(٤) انظر: لسان العرب ٧١/١٢.

(٥) وصحة صلاتهم مع الكراهة لإمامتهم هو المذهب عند الشافعي والأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٣، المذهب ٢٧٩/٤، التهذيب ٢٦٧/٢، البيان ٤١٤/٢، روضة الطالبين

٤٥٥/١.

(٦) ولكن قد أتوا بالواجب عليهم من أصل القراءة، وما زادوه على وجه الغلبة لا يمنع صحة

الصلاة، كمن يكرر الفاتحة ناسياً.

انظر: الحاوي الكبير ٣٢٥/٢، التعليقة ١٠٢٨/٢.

## مسألة: قال: ولا يؤم أرت ولا ألثغ<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، الرتبة: العقدة التي تكون في اللسان فتجعله يأتي بالحرف مكان الحرفين ، ويزيد غير الحرف<sup>(٢)</sup>، وأما الألتغ فمن أصحابنا من قال هو الذي يأتي بالحرف مكان الحرف فيجعل بدل الراء لاماً ، وبدل الراء غيناً .  
وقال القاضي أبو حامد: هو الذي يغير صور الحرف<sup>(٣)</sup>، وهذا معنى قول الأول ، فيجوز أن يكون الأرت والألتغ إماما لمن هو مثله<sup>(٤)</sup>، وهل تصح إمامته بمن لا يلتغ خلفه؟ على قولين، كما ذكرنا في القارئ إذا صلى خلف الأمي<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) انظر: المغني لابن باطيش ١/١٤٤، النظم المستعذب في شرح غريب المذهب ١/٩٨.

وذلك كمن يقرأ (المستقيم) : المتقيم أو المستقيم .

وقيل: هو من قلب اللام ياء .

انظر: لسان العرب ٢/٣٣.

وفي تهذيب البغوي ٢/٢٦٧ " هو من يبدل الراء من تاء".

(٣) انظر: المغني لابن باطيش ١/١٤٥، النظم المستعذب في شرح غريب المذهب ١/٩٨، لسان

العرب ٨/٤٤٨، القاموس المحيط ٣/١٠٥.

وقيل: هو الذي يتحول لسانه عن السين إلى الثاء.

انظر: المصادر السابقة، وسينشد المؤلف أبياتا على ذلك.

(٤) وهذا باتفاق الأصحاب.

انظر: الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٦، البيان ٢/٤٠٨، المجموع ٤/٢٦٧.

ولكن لا يجوز أن يصلي الأرت خلف الألتغ، ولا عكسه، لأن كل واحد منهما أمي فيما يقدر عليه

صاحبه، وفي وجه آخر: أنه يجوز، لاستوائهما في النقص.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٢٦، التعليقة ٢/١٠٢٨، التهذيب ٢/٢٦٧، روضة الطالبين ١/٤٥٥.

(٥) وسيأتي بسط هذه المسألة قريبا إن شاء الله ص ١٣٣١.

وأما إذا كانت اللثغة يسيرة بحيث تمنعه من تصفية الحرف إلا أنه لا تمنعه من أن يأتي بالحرف على معناه فالصلاة خلفه صحيحة، وقد قيل إن أبا العباس بن سريج كان له مُلَقٌ في لسانه لثغة يسيرة، وكان في لسان أبي العباس كذلك فقال له المُلقِي: أتجوز الصلاة خلفي؟ فقال: نعم، وخلفي أيضاً. فكانت العلة ما ذكرناه .

قال القاضي - رحمه الله - : وقد أنشدنا في اللثغة:

وشادن قلت له ما اسمه فقال لي اسمي عباث  
فصرتُ من لثغته ألثغاً فقلت ابن الطاث والكاث<sup>(١)</sup>.

---

والصحيح وهو الجديد من قول الشافعي: عدم صحة صلاة المأموم.

(١) ونقل العمراني في البيان ٢/٤٠٨ هذين البيتين عن بعض شيوخه.

مسألة: قال: ولا يَأْتُم رجل بامرأة ولا بخنثى، فإن فعل أعاد<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، يجوز أن تكون المرأة إماما للنساء ولا تصح إمامتها بالرجال، ومتى صلوا خلفها بطلت صلاتهم<sup>(٢)</sup>.

وقال المزني<sup>(٣)</sup> وأبو ثور<sup>(٤)</sup> وأبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري<sup>(٥)</sup> صاحب التاريخ: تصح إمامتها بالرجال.

واحتج من نصرهم بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (يؤم القوم أقرؤهم)<sup>(٦)</sup>، وقد<sup>(٧)</sup> تكون المرأة أقرؤ من الرجال.

دليل آخر: روي (أن النبي صلى الله عليه وسلم زار (أم ورقة) بنت نوفل<sup>(٨)</sup>

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٢/١.

وهو المذهب باتفاق الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٣، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٧، التنبيه ص ٣٥، الوجيز ٥٥/١، التهذيب ٢٦٧/٢، الغاية القصرى ٣١٥/١، روضة الطالبين ٤٥٥/١.

(٣) وصحة إمامة المرأة للرجال هو قياس قول المزني كما في مختصره ص ٢٧.

(٤) انظر نقل قوله في: الأروسط ١٦٢/٤، الحاوي الكبير ٣٢٦/٢، المغني ٣٣/٣.

(٥) انظر نقل قوله في: حلية العلماء ٢٢٨/١، البيان ٣٩٨/٢.

وقد قيد بعض من نقل عن أبي ثور وابن جرير جواز ذلك في صلاة التراويح إذا لم يكن هناك قارئ غيرها.

(٦) سبق تخريجه ص ١٤٨٧.

(٧) نهاية ل ١١٥ ج.

(٨) في جميع النسخ: ورقاء، والصواب ما أثبتته.

وهي أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر بن نوفل الأنصارية، ويقال لها: أم ورقة بنت نوفل نسبة إلى جدها الأعلى، لها صحبة، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يسميها الشهيذة، فقتلت في خلافة عمر بن الخطاب، قتلها غلام لها مدبر.



وجعل لها مؤذناً وأمرها أن تؤم أهل دارها<sup>(١)</sup> ومعلوم أنه يكون في دارها رجال ونساء.

ومن القياس: من جاز أن يأتى بالرجل جاز أن يأتى به الرجل، أصله الصبي والعبد<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: قال المزني: كل مصلٍ مُؤدٍ فرض نفسه بدليل أن الإمام إذا بطلت صلاته لا تبطل صلاة المأمومين، وإذا بطلت صلاة المأمومين لا تبطل صلاة الإمام، فإذا كان لا يتعلق صلاة أحدهما بصلاة الآخر وجب أن تصح صلاة أحدهما خلف الآخر<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى أبو علي الطبري في الإفصاح (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أخروهن من حيث أخرهن الله)<sup>(٤)</sup> وإذا جعلناها إماماً فقد قدمناها<sup>(٥)</sup>.

ويدل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ما أفلح<sup>(٦)</sup>

---

انظر ترجمتها في: تهذيب الكمال ٣٥/٣٩٠، أسد الغابة ٧٦٢٦ ت، الإصابة ٨/٤٨٩.

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: إمامة النساء ٣٩٧/١، والدارقطني في سننه ٤٠٣/١، وابن خزيمة في صحيحه ٨٩/٣، والحاكم في المستدرک ٢٠٣/١، وعند ابن خزيمة والحاكم: (أن تؤم أهل دارها في الفريضة).

والحديث حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١١٨/١.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٢٦.

(٣) انظر معناه في مختصر المزني ص ٢٧.

(٤) سبق تخريجه ص ٧١٧.

(٥) انظر: البيان ٢/٣٩٨، الحاوي الكبير ٢/٣٢٦.

(٦) نهاية ل ٥٤ ب.

قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة<sup>(١)</sup>. وإذا جعلناها إماما فقد أسندنا أمرنا إليها.  
ويدل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها)<sup>(٢)</sup> فإذا لم يجز أن نجعلها في الصف الأول فلأن لا نجعلها إماما أولى.  
ويدل عليه ما روي أن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - كانت تصلي بالنساء، وتأمّر مولاها أبا عمر فيصلّي بالرجال<sup>(٣)</sup>.  
ومن القياس: من لا يعتد بأذانه وجب أن لا يعتد بإمامته بالرجال أصله الكافر<sup>(٤)</sup>.  
أو نقول: من نقصت ديته عن دية المسلم، لم تصح إمامته بالرجال أصله الكافر.  
وأما الجواب عن قولهم: (يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ)<sup>(٥)</sup> قلنا: القوم اسم للرجال دون النساء<sup>(٦)</sup>، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾<sup>(٧)</sup> ففصل الرجال عن النساء ، ويدل عليه أيضا قول زهير:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي ، باب: كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصراً ١٦٠/٨.

(٢) سبق تخريج الحديث ص ٧١٦.

(٣) سبق تخريج الحديث ص ١٢٩٣.

(٤) انظر: المغني ٣/٣٣.

(٥) سبق تخريج الحديث ص ١٢٨٧.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٢٧.

(٧) سورة الحجرات، الآية ١١.

وما أدري وسوف أخال أدري أقوم آل حصن أم نساء<sup>(١)</sup> / ١١٨ أ  
وأما الجواب عن قولهم: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور (أم  
ورقة)<sup>(٢)</sup> بنت نوفل فجعل لها مؤذنا وأمرها أن تؤم أهل دارها<sup>(٣)</sup> قلنا: روى  
الدارقطني: (وأمرها أن تؤم نساءها) وروى (نساء أهل دارها)<sup>(٤)</sup>، وهذا زائد،  
والأخذ بالزائد أولى.

والجواب عن قولهم: من جاز أن يأتى بالرجل جاز أن يأتى به الرجل، ألا  
ترى أن المستحاضة تأتى بالطاهر<sup>(٥)</sup> ولا يأتى بها الطاهر عندكم، والمشهور من  
مذهبنا، وكذلك الأمي يؤم بالقارئ، ولا يأتى القارئ بالأمي.

الثاني: أن موضع الإمامة شرف، وليس إذا جاز أن نجعلها في الموضع  
الذي لا شرف فيه نجعلها فيما فيه شرف، ألا ترى أنه يجوز أن يكن أكثر الناس  
رعية، ولا يجوز أن يكن أئمة، ويجوز أن تكون المرأة مقضي عليها، ولا يجوز أن  
تكون قاضية<sup>(٦)</sup>.

والمعنى في الأصل أن الصبي والعبد لهما حالة كمال يؤولان إليها<sup>(٧)</sup>، والمرأة  
لا تؤول إلى حالة الكمال بحال.

أو نقول: العبد والصبي قد تكون دياتهم كاملة، والمرأة لا تكمل ديتها.

---

(١) انظر: ديوان زهير ص ٧٣.

(٢) في جميع النسخ: ورقاء، والصواب ما أثبتته.

(٣) سبق تخريج الحديث ص ١٣١٤.

(٤) انظر: سنن الدارقطني ١/ ٢٧٩.

(٥) نهاية ل ١١٦ جـ.

(٦) انظر: الأم ١/ ٢٩٢، الحاوي الكبير ٢/ ٣٢٧.

(٧) وهو البلوغ والحرية.

أو نقول: يعتد بأذانهما، والمرأة لا يعتد بأذانها<sup>(١)</sup>.  
وأما الجواب عن قول المزني "كل مؤد فرض نفسه"، قلنا: لو كان هذا  
صحيحاً كان لا يحصل في صلاة الجماعة فضل خمس وعشرين درجة، ولكان إذا  
سها الإمام لا يتوجه سجود السهو على المأموم، وإذا سها المأموم لا تكمل صلاته  
بكمال صلاة الإمام<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في حضرة الرجال، وهذا هو المذهب وبه قطع جمهور الأصحاب.  
وفي وجه: أنه يصح أذانها.  
انظر: المجموع ١٠٠/٣.

(٢) وما قاله المزني هو الصحيح من معتقد الشافعي في هذه المسألة، حيث أن كل مصل يصلي  
لنفسه، ودليله صحة صلاة المأموم إذا فسدت صلاة الإمام بمحدث أو غيره، وجواز اقتداء المفترض  
بالمقتفل وغيرها من المسائل العلمية.

وأما حصول فضل الجماعة فهو لوجود إمام ومأموم مقتد به، وتوجب سجود السهو على المأموم  
بسهو إمامه؛ فلأنه متابع له أفعاله الظاهرة، وكمال صلاته مع عدم سهو الإمام، لأن صلاته تدخل في  
صلاة الإمام بنية القدوة والمتابعة.

وانظر: تخريج الفروع على الأصل ص ١٠٢.

وأما مسألتنا فالصواب هو عدم جواز إمامة المرأة للرجال لما ذكره المؤلف من أدلة، والله أعلم.

**فصل:** قال في الأم: أكره أن يصلي الرجل بنساء لا رجل معهن ولا هن ذوات محارم<sup>(١)</sup>، لأن في ذلك خلو الرجل بالنساء، و النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يخلون رجل بامرأة ليست له محرم فإن ثالثهما الشيطان)<sup>(٢)</sup>.  
فإن كن ذوات محارم أو كان معهن رجل لم يكره له أن يصلي معهن ،  
لأن الخلوة قد زالت .

---

(١) لم أقف على نص الشافعي في الأم، وقد نقله عنه إمام الحرمين وصاحب العدة كما قال النووي في المجموع ٤/٢٧٧-٢٧٨.

والكراهة هنا للتنزيه، أي يجوز أن يصلي بالنساء اللاتي لسن محارم له مع الكراهة لذلك، وبهذا قطع جمهور الأصحاب، وفي وجه: أنه لا يجوز له إمامتهن.  
انظر: المجموع ٤/٢٧٧.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤٧٦، و الحاكم في المستدرک ١/١١٤، و البيهقي في السنن الكبرى ١٤٥٧.

وقال الحاكم في المستدرک ١/١١٤: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصححه الألباني في غاية المرام ص ١٣١.

وأصل الحديث في صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب: لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم ٩/٤١٣، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى الحج ٢/٩٧٨ ولفظهما: (لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم).

مسألة: قال: ولا يأتى رجل بامرأة ولا بخنثى، فإن فعل أعاد<sup>(١)</sup>.  
وهذا كما قال ، وجملة أن الخنثى المشكل<sup>(٢)</sup> فيه أربع مسائل:  
الأولى: أن يصلي خنثى خلف خنثى ، فلا يصح ذلك<sup>(٣)</sup>، لجواز أن يكون  
الإمام امرأة والمأموم رجلاً<sup>(٤)</sup>.  
المسألة الثانية: أن يصلي رجل خلف خنثى، فلا يصح<sup>(٥)</sup>، لجواز أن يكون  
الخنثى امرأة، فيكون قد صلى رجل خلف امرأة<sup>(٦)</sup>.  
المسألة الثالثة: أن يصلي خنثى خلف امرأة فلا يصح<sup>(٧)</sup>، لجواز أن يكون  
الخنثى رجلاً، فيكون قد صلى خلف امرأة<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.  
(٢) الخنثى المشكل: هو شخص له ألتا الذكر والأنثى، وقيل: أو ليس له شيء منهما أصلاً.  
انظر: أنيس الفقهاء ص ١٦٦، طلبة الطلبة ص ٣٤٠، التعريفات ص ١٣٧.  
(٣) انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٣، التنبيه ص ٣٥، الوسيط ٧٠٠/٢، التحقيق ص ٢٧٠.  
(٤) انظر: المذهب ٢٥٥/٤، التهذيب ٢٦٨/٢.  
(٥) انظر: الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٧، الوجيز ٥٥/١، روضة الطالبين ٤٥٦/١، التحقيق ص ٢٧٠.  
(٦) انظر: الحاوي الكبير ٣٢٧/٢، التعليقة ١٠٢٩/٢.  
(٧) انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٣، التنبيه ص ٣٥، الوسيط ٧٠٠/٢.  
(٨) انظر: الحاوي الكبير ٣٢٧/٢، التهذيب ٢٦٨/٢.  
وعليه ففي هذه المسائل الثلاث تجب الإعادة على المأموم إذا صلى خلفه ثم علم بحاله حين فرغ من  
صلاته.  
فإن لم يعيدوا حتى بان الإمام في المسألة الأولى والثانية رجلاً، أو بان المأموم في المسألة الأولى والثالثة  
امرأة فهل تسقط الإعادة على قولين:  
الصحيح المشهور من المذهب أن الإعادة لا تسقط، لأنهم استفتحوا الصلاة، وهم شاكون في  
صحتها، فلم تصح بالتبين.

المسألة الرابعة: أن تصلي امرأة خلف خنثى، فإن ذلك يجوز<sup>(١)</sup>، لأنه إن كان رجلا فصلاة المرأة خلف الرجل جائزة، وإن كان امرأة فصلاة المرأة خلف المرأة جائزة<sup>(٢)</sup>. والله أعلم بالصواب.

=

والثاني: لا تلزمهم الإعادة، لأننا تبينا أنهم صلوا خلف من تصح صلاتهم خلفه.

انظر: البيان ٣٩٩/٢، التهذيب ٢٦٨/٢، الوسيط ٧٠٠/٢، حلية العلماء ٢٢٨/١، المجموع ٢٥٥/٤.

(١) انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٣، الوجيز ٥٥/١، التهذيب ٢٦٨/٢.

(٢) انظر: البيان ٣٩٩/٢.

مسألة: قال: وأكره إمامة الفاسق ومظهر البدعة ، ولا يعتد من ائتم

بهما<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إمامة الفاسق صحيحة<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: لا تصح<sup>(٣)</sup>.

قال أبو بكر الأبهري: الفسق عند مالك على ضربين: فسق بتأويل ،  
وفسق بغير تأويل، فالفسق بتأويل إذا صلى بالناس أعادوا إن كان الوقت باقيا ،

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) ولكنها مكروهة، وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٤، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٦، المهذب ٢/٣٥٣، حلية العلماء  
١/٢٢٧، التهذيب ٢/٢٦٩، فتح العزيز ٤/٣٣١، روضة الطالبين ١/٤٥٩.

وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

انظر: الأصل ١/٢٠، مختصر القدوري ص ٢٩، تحفة الفقهاء ١/٢٢٩، الهداية ١/٥٦، الاختيار لتعليل  
المختار ١/٥٨، رد المختار على الدر المختار ٢/٢٩٨، فتح الوهاب ١/٤٧.

(٣) وهو ظاهر نصه في المدونة الكبرى ١/٨٤.

وفي إعادة صلاة المأموم خلف الفاسق ستة أقوال:

أحدها: يعيد أبداً.

والثاني: يستحب أن يعيد ما دام في الوقت.

والثالث: إن كان فسق بتأويل أعاد في الوقت، وإلا أبداً.

والرابع: إن كان والياً أو خليفة لم يعيدوا أبداً.

والخامس: لا إعادة في النفل.

والسادس: إن كان فسقه لأمر يتعلق بالصلاة أعادوا أبداً، وإلا صحت خلفه مع الكراهة.

والأخير هو المعتمد في المذهب.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٩٤، الذخيرة ٢/٢٣٩، التلقين ١/١١٦، مختصر خليل مع جواهر

الإكليل ١/١٠٩، مواهب الجليل ٢/٩٢-٩٤، أسهل المدارك ١/٢٤١.



ولا يعيدوا إن كان الوقت قد خرج، وكل موضع قال مالك يعيد مع بقاء الوقت،  
ولا يعيد إذا ذهب الوقت تكون الإعادة عنده مستحبة.

وأما الفاسق<sup>(١)</sup> بغير تأويل مثل الزاني واللائط والشارب فلا تصح الصلاة  
خلفه سواء، ويجب إعادة الصلاة عنده سواء أخرج الوقت أو لم يخرج الوقت<sup>(٢)</sup>.  
واحتمج من نصره بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا  
يَسْتَوُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وإذا قلت تصح<sup>(٤)</sup> إمامته كما تصح إمامة العدل فقد سويتهم  
بينهما<sup>(٥)</sup>.

ومن القياس: ائتم بفاسق فلم تصح صلاته أصله إذا ائتم بمن هو على غير  
وضوء<sup>(٦)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١١٧ ج.

(٢) انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٩٤، الذخيرة ٢/٢٣٩.

وقال أحمد في رواية عنه: لا تصح إمامة الفاسق.

وعنه: تصح ونكره.

وعنه: تصح في النفل.

والرواية الأولى هي المذهب، وعليه جماهير أصحابه.

فعلى المذهب: يلزم من صلى خلفه الإعادة، سواء علم بفسقه وقت الصلاة أو بعدها، وسواء كان  
فسقه ظاهرا أم لا، وهذا هو الصحيح من المذهب، وقيل: إن كان فسقه ظاهرا أعاد وإلا فلا.

انظر: المحرر في الفقه ١/١٠٤، الروايتين والوجهين ١/١٧٢، الكافي لابن قدامة ١/١٨٢-١٨٣،  
المبدع ٢/٦٤-٦٥، الإنصاف ٢/٢٥٢-٢٥٣، منتهى الإرادات ١/٢٩٩، الإقناع ١/٢٥٦.

(٣) سورة السجدة، الآية ١٨.

(٤) نهاية ل ٥٥ ب.

(٥) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٦٧، المبدع ٢/٦٥.

(٦) انظر: الكافي لابن قدامة ١/١٨٣.

فالإمامة تتضمن حمل القراءة ولا يأمن تركه لها، ولا يأمن ترك بعض شرائط الصلاة كالطهارة

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: (صلوا خلف كل بر وفاجر)<sup>(١)</sup>.

وقال -ﷺ-: (صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وعلى من قال لا إله إلا الله)<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوها لوقتها، وصلوها معهم، فإنها لكم سبحة)<sup>(٣)</sup>.

وروي من طريق آخر: (سيكون بعدي أمراء فسقة يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوها لوقتها وصلوا معهم فإنها لكم سبحة)<sup>(٤)</sup>.

وغيرها.

انظر: المغني ٢١/٣، المبدع ٦٥/٢.

(١) سبق تخريج الحديث ص ١٢٤٣.

(٢) سبق تخريج الحديث ص ١٢٤٣.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٦٢٦/١، ١٠٥/٥، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت ٣٠٠/١، والنسائي في سننه، كتاب الإمامة، باب: الصلاة مع أئمة الجور ٧٦/٢، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء إذا أخرروا الصلاة عن وقتها ٣٩٨/١.

وبنحوه أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: الندب على وضع الأيدي على الركب ٣٧٩/١، وابن خزيمة في صحيحه ٦٦/٣، وابن حبان في صحيحه ٤٨/٣، والبيهقي في السنن الكبرى ١١٨/٢.

(٤) انظر: مصادر التخريج السابقة، ولم أقف على لفظة (أمراء فسقة) فيما اطلعت عليه من المصادر.

ويدل عليه الإجماع ؛ قال الشافعي: كان ابن عمر وأنس يصليان خلف  
الحجاج<sup>(١)(٢)</sup>، وهو على ما كان عليه من استحلال دماء المسلمين.  
وروي عن جعفر بن محمد<sup>(٣)</sup> عن أبيه<sup>(٤)</sup> أن الحسن .....

(١) هو الأمير الحجاج بن يوسف بن عبيد بن أبي عقيل الثقفي، اشتهر بظلمه وسفكه للدماء ،  
وكان ذا فصاحة وشجاعة وتعظيم للقرآن، حاصر ابن الزبير بمكة ، ورمى الكعبة بالمنجنيق إلى أن  
قتل ابن الزبير، ولي الكوفة بالعراق ، وقتل كثيرا من التابعين والفقهاء، وله أخبار مشينة في أهل  
الإسلام، وتوفي بواسط سنة خمس وتسعين.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤/٣٤٣، العبر ١/١١٢، تهذيب التهذيب ١/٤٤٩.

(٢) أما أثر صلاة ابن عمر خلف الحجاج، فأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحج، باب:  
التهجير بالرواح يوم عرفة ٣/٦٥١.

وأما أثر صلاة أنس خلف الحجاج فلم أقف عليه.

وقد روى عبد الرزاق في المصنف ٢/٣٨٥ عن معمر عن ثابت قال: "خطب الحجاج يوم الجمعة،  
فأخّر الصلاة، فأراد إنسان أن يثب إليه، فحبسه الناس".

قلت: ولعل الصواب: فأراد أنس ، فحرف إلى إنسان، وقد أشار محقق مصنف عبد الرزاق إلى وجود  
تحريف في الإسناد والمتن والله أعلم.

(٣) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو عبد الله المدني  
الصادق، أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي  
بكر الصديق، ولذلك كان يقول: ولدني أبو بكر مرتين، وكان يغضب من الرافضة إذا تعرضوا لجلده  
أبي بكر ظاهرا وباطنا، وكان جعفر أحد أجلة علماء المدينة، ثقة مأمون، وروي عن: عروة بن الزبير،  
وجده لأمه القاسم بن محمد وأبيه أبي جعفر محمد بن علي الباقر، والزهري وغيرهم، وحدث عنه:  
سفيان بن عيينة والثوري وشعبة بن الحجاج ومالك وخلق سواهم، وقد كذبت عليه الرافضة  
ونسبت له أشياء لم يسمع بها كمثل كتاب الجفر وكتاب اختلاج الأعضاء، وغيرها، توفي - رحمه  
الله - سنة ثمان وأربعين ومائة.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٣/١٩٢، تهذيب الكمال ٥/٧٤، تاريخ الإسلام ٦/٤٥.

(٤) هو: محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الباقر، العلوي المدني، تابعي ومن فقهاء المدينة، ثقة محتج

=

والحسين<sup>(١)</sup> كانا يصليان خلف مروان<sup>(٢)</sup> (٣).

ومن القياس: من صحت صلاته صحت إمامته أصله العبد والفاسق

به، حدث عن: أجداده الحسن والحسين وعلي بن أبي طالب مرسلًا، وعن ابن عباس وابن عمر وجابر بن عبد الله وجمع من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وروى عنه: الأعمش والأوزاعي وعمرو بن دينار وعطاء بن أبي رباح وآخرون، توفي - رحمه الله - سنة أربع وقيل سبع عشرة ومائة بالمدينة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٢٠/٤، تاريخ الثقات ص ٤١٠، سير أعلام النبلاء ٤٠١/٤. (١) هو الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي، الهاشمي، أبو عبد الله المدني، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته من الدنيا، وأحد سيدي شباب أهل الجنة، روى عن: جده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيه علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وأمه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحدث عنه: أخوه الحسن، وابنه زيد بن الحسن بن علي، وعامر الشعبي، وأبو جعفر الباقر وآخرون، أخباره - عليه السلام - مشهورة كثيرة، توفي - عليه السلام - مقتولا يوم الجمعة يوم عاشوراء سنة إحدى وستين بالعراق.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٨٠/٣، الإصابة ٦٧/٢، شذرات الذهب ٦٦/١. (٢) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الملك أبو عبد الملك القرشي الأموي، روى عن عمر وعثمان وعلي وزيد، وروى عنه: سهل بن سعد وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وآخرون، بويع له بالخلافة بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية بالجابية، وكان فترة حكمه تسعة أشهر، ومات خنقًا من أول رمضان سنة خمس وستين.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٥/٥، تهذيب الكمال ٣٨٧/٢٧، تاريخ الإسلام ٧٠/٣. (٣) والأثر أخرجه الشافعي في الأم ٢٨٤/١، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ١٧٤/٣، وابن أبي شيبة في المصنف ٢٧٢/٢، و عبد الرزاق في المصنف ٣٨٦/٢. وقال الألباني في إرواء الغليل: "وهذا سند صحيح على شرط مسلم إن كان أبو جعفر قد سمع من جديه الحسن والحسين، فقد قيل أنه لم يسمع من أحد من الصحابة".

بتأويل<sup>(١)</sup>.

قياس آخر: الفسق معنى لا يمنع من صحة صلاته، فلم يمنع من صحة إمامته أصله سائر المعاني<sup>(٢)</sup>.

قياس آخر: ذكر صحيح الوضوء والقراءة فوجب أن تصح إمامته على الإطلاق، أصله العدل.

والجواب<sup>(٣)</sup> من الآية قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾<sup>(٤)</sup> قلنا: أراد بالفسق هاهنا الكفر، بدليل أنه ذكر الإيمان وضد الإيمان الكفر، كما أن ضد العدالة الفسق.

والجواب عن قولهم: ائتم بفاسق فلم تصح صلاته، أصله إذا ائتم بمن هو غير متطهر.

قلنا: المعنى في الأصل: إن صلاته غير صحيحة وفي الفرع صلاته صحيحة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: الروايتين والوجهين ١/١٧٢، المغني ٣/٢١، الوسيط ٢/٦٩٩.

وعورض هذا القياس: بأنه غير مطرد؛ ألا ترى أن الأمي تصح صلاته ولا تصح إمامته للقراء، وكذلك المرأة تصح صلاتها لنفسها، ولا تصح إمامتها للرجال.  
انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٧٤.

(٢) نعم الفسق لا يمنع من صحة صلاته لنفسه، لأننا لو أبطلنا صلاته لأفضى ذلك إلى أن يخرج من الإسلام، بخلاف إمامته، فالفسق مانع لها، لأنه لا يتورع عن شرب الخمر وترك الشروط والواجبات، بل الأركان في الصلاة مما يؤدي إلى بطلان صلاته وصلاة من خلفه.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٤٧٠، المبدع ٢/٦٥.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٣٠.

(٤) سورة السجدة، الآية ١٨.

(٥) والذي تقتضيه الحجة أنه لا ينبغي تقديم الفاسق للإمامة مع القدرة على غيره، بل يجب الانكار

---

عليه ونهيه عن فسقه إن كان مظهرها له، فإن لم يمكن منعه إلا بضرر زائد على ضرر إمامته، لم يجوز ذلك، بل يصلي خلفه، فإن تقويت الجمعة والجماعة أعظم فسادا من الاقتداء فيهما بإمام فاسق، لا سيما إذا كان التخلف عنهما لا يدفع فجوره، فينبغي ترك المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة. انظر: مجموع الفتاوى ٢٣/٣٤٢-٣٤٣.

مسألة: قال / وأكره إمامة الفاسق والمظهر لبدع<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، قال أبو القاسم الداركي<sup>(٢)</sup>: أهل المذاهب على ثلاثة أضرب:

منهم من نكفروهم ، ومنهم من نفستهم، ومنهم من نخطئهم.  
فمن كفرناه فلا تصح الصلاة خلفه<sup>(٣)</sup>.

ومن فسقناه صحت ونكرها.

ومن خطأناه كأصحاب مالك وأبي حنيفة تصح الصلاة خلفهم ولا تكره،  
قال أبو إسحاق: إلا أن يتيقن أنهم قد تركوا شرطاً مثل النية في الوضوء، و بسم  
الله الرحمن الرحيم في الفاتحة، فلا تصح الصلاة خلفهم، لأننا نتيقن بطلان  
صلاة<sup>(٤)</sup> من ترك ذلك، وإن تيقنا أنهم قد أتوا به صحت الصلاة خلفهم، وإن  
شككنا فلم نعلم هل أتوا به أو لم يأتوا به فإن الصلاة خلفهم صحيحة، لأن  
الظاهر منهم أنهم قد أتوا به، لأنهم وإن اعتقدوا أنه لا يجب إلا أنه مسنون<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) هو عبدالعزيز بن عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز أبو القاسم الداركي، أحد أئمة الأصحاب  
ورفعائهم، درس في نيسابور مدة، ثم سكن بغداد، وكانت له حلقة للفتوى ، وانتهت إليه رئاسة  
المذهب في بغداد، تفقه على أبي إسحاق المروزي، وتفقه عليه الشيخ أبو حامد الاسفراييني، وأخذ  
عنه عامة شيوخ بغداد، قال القاضي أبو الطيب: سمعت الشيخ أبا حامد يقول: ما رأيت أفقه من  
الداركي، وتوفي - رحمه الله - سنة خمس وسبعين وثلاثمائة.

انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء ص ١٢٥-١٢٦، طبقات السبكي ٣/ ٣٣٠، طبقات الشافعية لابن  
قاضي شعبة ١/ ١٤٣.

(٣) مثل الجهمية والرافضة ونحوهم.

(٤) نهاية ل ١١٨ ج.

(٥) وهذا التفصيل هو أصح الأوجه في المذهب.

قال أبو علي الطبري: أهل البدع الذين كره الشافعي الصلاة خلفهم هم أهل الأهواء ، كالذين يقولون بالإرجاء<sup>(١)</sup> والوعيد<sup>(٢)</sup>.

وفي وجه: أنه تصح الصلاة خلفهم مطلقاً وبه قال القفال.  
وفي وجه: لا يصح الاقتداء بهم مطلقاً، قاله أبو حامد الاسفرائيني.  
وفي وجه: إن أتى بما نعتيره نحن لصحة الصلاة صح الاقتداء ، وإن ترك شيئاً منه أو شككنا في تركه لم يصح.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٤، البيان ٣٩٦/٢، التهذيب ٢٦٩/٢، المجموع ٢٨٨/٤-٢٨٩.

(١) الإرجاء: هو التأخير، وهو تأخير الأعمال عن مسمى الإيمان.

والمرجئة أصناف ثلاثة:

- ١- صنف يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر المرجئة، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهنم ومن تبعه.
- ٢- وصنف يقولون: هو مجرد قول اللسان، وهم الكرامية.
- ٣- وصنف يقولون: هو تصديق بالقلب وقول اللسان ، وهذا هو المشهور من مرجئة الفقهاء كحماد ابن أبي سليمان ومن تبعه.

وعند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالجنان وقول باللسان وعمل بالجوارح والأركان، يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان.

وانظر تفصيلاً للإرجاء وأصوله في: فرق معاصرة ٧٥٧/٢، زيادة الإيمان ونقصانه ص ٢٦.

(٢) الوعيد في رأي المعتزلة: هو أن الفاسق إذا مات على غير توبة من كبيرة ارتكبها يستحق النار مخلداً فيها، لأن الله سبحانه وتعالى توعد به بذلك ولا بد أن ينفذ وعيده، لكن عذابه يكون أخف من عذاب الكافر، وهؤلاء الوعيدية<sup>١</sup> يشمل طائفتين: المعتزلة والخوارج.

وعند أهل السنة: أنه يجوز أن يعفو الله عن المذنب، وأن يخرج أهل الكبائر من النار، فلا يخلد فيها من أهل التوحيد أحداً.

انظر: الملل والنحل ٣٦/١، وما بعدها، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص ٢١٩.



فأما من يُكفر السلف أو ينتقص بهم أو يحدث كلام الله<sup>(١)</sup> أو ينفي صفاته<sup>(٢)</sup> فلا تصح الصلاة خلفهم بحال<sup>(٣)</sup>.

---

(١) والمقصود هنا القول بخلق القرآن، وهي فتنة امتحنت بها الأمة الإسلامية في زمن الشافعي وأحمد، ومذهبهما وأهل السنة جميعاً أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود. وقالت الجهمية والمعتزلة: بأنه مخلوق، فضلوا وأضلوا.

والكلام حول هذه الفتنة يطول وليس هذا محاله، فانظر بسطها في مجموع الفتاوى ٥٢/١٢ وما بعدها وفي مواضع كثيرة أخرى، شرح العقيدة الواسطية للفرزاني ص ٩٠.

(٢) كما هو حال الجهمية الذين ينكرون صفات الله عز وجل.

انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين ٦٥/٢.

(٣) وعليه فقد اختلف الأصحاب في جواز الاقتداء بمن يقول بخلق القرآن وبالمعتزلة النفاة.

قال النووي: "والصحيح من المذهب جواز الصلاة خلفهم".

انظر: المجموع ٢٥٤/٤.

مسألة: قال: إن أمّ أُمّي بمن يقرأ أعاد القارئ، وإن ائتم به مثله

أجزأه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، الأمي هو الذي لا يحسن الفاتحة، فهذا يجوز أن يأتّم به

مثله<sup>(٢)</sup>، وأما من يحسن الفاتحة فهل يجوز أن يأتّم به أم لا؟ فيه ثلاثة أقاويل:

قال في الجديد: لا تصح صلاة المأموم<sup>(٣)</sup>.

وبه قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> ومالك<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٦/١.

وهو المذهب عند جماهير الأصحاب.

انظر: الباب ص ١١٥، الوجيز ٥٥/١، روضة الطالبين ٤٥٥/١، كفاية الأختيار ٨٣/١.

(٣) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٦/١.

وهو الصحيح من المذهب عند جماهير الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٤، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٤٦، التنبية ص ٣٥، الغاية والتقريب

ص ٧٢، الغاية القصوى ٣١٥/١، المجموع ٢٦٧/٤.

(٤) انظر: المبسوط ١٨١/١.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: مختصر القدوري ص ٣٠، الهداية ٥٧/١، تبين الحقائق ١٤١/١، الفتاوى الهندية ٨٦/١، مجمع

الأنهر ١١١/١، فتح الوهاب ٤٨/١.

(٥) نص عليه في المدونة الكبرى ٨٣-٨٤.

وهو المشهور من المذهب عند أصحاب مالك.

انظر: التفريع ٢٢٣/١، الذخيرة ٢٤٤/٢، عقد الجواهر الثمينة ١٩٥/١، مختصر خليل مع جواهر

الإكليل ١٠٩/١، شرح منح الجليل ٢١٧/١، مواهب الجليل ٩٨/٢.

وقال أحمد: لا تصح صلاة القارئ خلف الأمي، وهذا هو المذهب عند جماهير أصحابه.

وعنه: تصح.

وقال في القديم: إن كانت الصلاة يجهر فيها بالقراءة فلا تصح الصلاة خلفه، وإن كانت الصلاة يسر فيها بالقراءة صحت الصلاة خلفه<sup>(١)</sup>؛ لأنه إذا كان يجهر الإمام فإن المأموم لا يقرأ<sup>(٢)</sup>، وإذا كان يسر فإن المأموم يقرأ<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو إسحاق: ويجيء قول ثالث من هذا التعليل، لأنه يقول في الجديد: يجب على المأموم أن يقرأ بكل حال سواء كانت الصلاة مما يجهر فيها، أو لا يجهر فيها، فإذا كان المأموم يقرأ وجب أن تصح صلاته خلفه<sup>(٤)</sup>.  
وبهذا قال المزني<sup>(٥)</sup> وأبو ثور<sup>(٦)</sup> وأبو بكر بن المنذر<sup>(٧)</sup>، واختيار القاضي - رحمه الله -<sup>(٨)</sup>.

وعنه: تصح في النافلة.

انظر: المستوعب ٢/٣٤٨، الكافي لابن قدامة ١/١٨٣، المبدع ٢/٧٦، الإنصاف ٢/٢٦٨، انتهى الإرادات ١/٣٠٥، الإقناع ١/٢٥٩.

(١) انظر: حلية العلماء ١/٢٣٠، التعليقة ٢/١٠٣٣، المجموع ٤/٢٦٧.

(٢) فيتحمل الإمام القراءة عن المأموم، وهو هنا عاجز عن التحمل فلم تصح صلاة المأموم.

انظر: البيان ٢/٤٠٦، الحاوي الكبير ٢/٣٣١.

(٣) وهو قادر على القراءة، فجاز أن يأتى بمن يعجز عنها، كصلاة القائم خلف القاعد.

انظر: البيان ٢/٤٠٦، التعليقة ٢/١٠٣٣.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٣١، المهذب ٤/٢٦٦، البيان ٢/٤٠٦، المجموع ٤/٢٦٧.

(٥) أي بالصحة مطلقاً.

انظر: مختصر المزني ص ٢٧، و حلية العلماء ١/٢٣٠.

(٦) انظر نقل قوله في: المجموع ٤/٢٦٧.

(٧) انظر: الأوسط ٤/١٥٩.

(٨) قال النووي: "واعلم أن الأقوال الثلاثة جارية سواء علم المأموم أن الإمام أمي أم جهل ذلك،

هكذا صرح به الشيخ أبو حامد وغيره، وشذ عنهم صاحب الحاوي فقال: الأقوال إذا كان جاهلاً،

واحتج من نصر هذا بأن قال: القراءة شرط من شرائط الصلاة، فإذا كان العجز عنه لا يمنع من صحة الصلاة فالعجز عنه لا يمنع من صحة الإمامة، أصله السترة والوضوء والقيام، فإنه لو صلى العاري بالمكتسي، والمتوضئ بالمتيمم، والقائم خلف القاعد صحت صلاتهم خلفه<sup>(١)</sup>.

قال المزني: ولأنه لو صلى جنب وهو لا يعلم جنبته فإن صلاته خلفه صحيحة، والإمام لا صلاة له، فلأن تصح<sup>(٢)</sup> صلاته خلف الأمي الذي صلاته صحيحة أولى<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى أبو مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قل: (يؤمكم أقرؤكم)<sup>(٤)</sup> وهذا يدل على أن من ليس بأقرأ لا تصح إمامته<sup>(٥)</sup>.

دليل آخر: روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم: (ليؤذن خيركم وليؤمكم أقرؤكم)<sup>(٦)</sup> وهذا أمر<sup>(٧)</sup> والأمر على الوجوب.

---

وإن علم لم تصح قطعاً، والمذهب ما قدمناه".

انظر: المجموع ٢٦٧/٤ - ٢٦٨، روضة الطالبين ١/٤٥٤. وانظر: الحاوي الكبير ٢/٣٣٠.

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٣١، المذهب ٤/٢٦٦، التهذيب ٢/٢٦٧.

(٢) في جميع النسخ: فلأن لا تصح، وهو خطأ واضح مخالف للتعليل.

(٣) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٤) سبق تخريج الحديث ص ١٢٩٧.

(٥) انظر: البيان ٢/٤٠٥، الذخيرة ٢/٢٤٤، المعونة

وذلك لأن القراءة شرط مقصود في الصلاة، فلم يصح إقتداء القادر عليه بالعاجز عنه كالطهارة.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٣١، المبدع ٢/٧٦.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: من أحق بالإمامة ١/٣٩٦، و البيهقي في السنن

دليل آخر: القراءة يدخلها التحمل في موضعين إذا أدرك الإمام راعياً ،  
وإذا كان الإمام يجهر في قراءة السورة الزائدة على الفاتحة ، فإذا كان الإمام  
يتحمل وهذا الأمي ممن لا يتحمل لم يصح تحمله<sup>(١)</sup> ، ويصير بمنزلة الإمام إنما  
ردت إليه الخلافة لينظر في أمور المسلمين ويقاتل العدو، فإذا لم يكن شجاعاً ولا  
هو<sup>(٢)</sup> من أهل الاجتهاد لم يتحمل الإمامة<sup>(٣)</sup>، وكذلك القاضي إنما قلد القضاء  
ليحكم بين الناس ، فإذا لم يكن من أهل الاجتهاد لم يجوز أن يرد إليه القضاء.

وأما الجواب عن قولهم: شرط من شرائط الصلاة، فإذا كان العجز عنه لا يمنع  
من صحة الصلاة فالعجز عنه لا يمنع من صحة الإمامة، كالستره والقيام والوضوء.  
قلنا: هذه الثلاثة أشياء لا يدخلها التحمل، فلماذا لم يمنع من صحة الصلاة  
خلفه، ليس كذلك القراءة فإنها يدخلها التحمل فإذا لم يحسنها منعت من صحة  
الصلاة خلفه<sup>(٤)</sup>.

وأما الجواب عن قول المزني: إنه إذا صلى خلف الجنب صحت صلاته  
فلأن تصح صلاته إذا صلى خلف الأمي أولى.

---

الكبرى ١/٦٢٦.

والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٥٧، وقال في تحقيق مشكاة المصابيح ١/٣٥٠:  
"إسناده ضعيف، فيه حسين بن عيسى الحنفي، ضعفه الجمهور، وقال البخاري في هذا الحديث: منكر".  
(٧) نهاية ل ٥٦ ب.

(١) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣١، البيان ٢/٤٠٥، المعونة ١/١٢١.

(٢) نهاية ل ١١٩ ج.

(٣) انظر: المذهب ٤/٢٦٦.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣١، المعونة ١/١٢١.

قلنا: إذا صلى خلف الجنب هو غير منسوب إلى التفريط، لأنه لا سبيل إلى معرفة جنابته ليس كذلك القراءة فإنه إذا صلى خلف أمي هو منسوب إلى التفريط فإن على ذلك أمانة موازيه أن يصلي خلف جنب وهو عالم بجنابته فإن الصلاة تبطل<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: التعليقة ٢ / ١٠٣٥.

**فصل: قد مضى الكلام في المأموم ، فأما الإمام فإن صلاته صحيحة قولاً واحداً<sup>(١)</sup>.**

وقال أبو حنيفة: صلاته باطلة، كما أن صلاة المأموم باطلة<sup>(٢)</sup>. واحتج من نصره بطريقين ، طريق ذكرها الطحاوي عن القاضي أبي خازم<sup>(٣)</sup>، وطريقة حكاه أبو بكر الرازي عن أبي الحسن الكرخي . فأما طريقة أبي خازم فإنه قال: الأمي أمكنه أن يصلي بقراءة بأن يصلي خلف القارئ، فإذا لم يفعل صار كأنه ترك القراءة مع قدرته عليها ، فبطلت صلاته<sup>(٤)</sup>، وتحريره أن نقول: أمكنه أن يصلي بقراءة فإذا لم يفعل لم تصح صلاته،

---

(١) وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٤، الحاوي الكبير ٣٣١/٢، حلية العلماء ٢٣٠/١، المجموع ٢٦٨/٤. وهو الصحيح من مذهب الحنابلة، وقيل: بالبطلان.

انظر: الكافي لابن قدامة ١٨٣/١، الإنصاف ٢٦٩/٢.

(٢) وهو المذهب .

انظر: الهداية ٥٨/١، البحر الرائق ٣٨٨/١، مجمع الأنهر ١١٣/١، رد المختار على الدر المختار ٣٤١/٢، الفتاوى الهندية ٨٦/١.

وخالفه أصحابه فقالوا بصحة صلاة الأمي الإمام.

انظر: الهداية ٥٨/١، البحر الرائق ٣٨٨/١، مجمع الأنهر ١١٣/١.

وبطلان صلاة الإمام الأمي القارئ هو المذهب عند المالكية .

انظر: الذخيرة ٢٤٤/٢، عقد الجواهر الثمينة ١٩٥/١، شرح منح الجليل ٢١٧/١.

(٣) هو القاضي عبد الحميد بن عبد العزيز ، أبو خازم، تفقه عليه أبو جعفر الطحاوي وأبو طاهر الدباس وأبو الحسن الكرخي، وله كتاب: "المحاضرات والسجلات"، وكتاب "أدب القاضي"، توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين.

انظر ترجمته في: الجواهر المضية ٣٦٦/٢، الفوائد البهية ص ٨٦.

(٤) انظر: المبسوط ١٨١/١، تبين الحقائق ١٤٤/١.

أصله إذا كان يحسن الفاتحة فلم يقرأها<sup>(١)</sup>.

وأما الكرخي فإنه قال : القارئ يصح أن يدخل في صلاته الأمي لأنهما في

حالة التكبير يتساويان، هذا يحسن التكبير كما أن هذا يحسن التكبير، وهذا لا

يلزمه أن يقرأ في هذه الحالة كما أن هذا لا يلزمه أن يقرأ في هذه الحالة / ، فإذا ١٢٠/أ

دخل معه في الصلاة لزم الإمام أن يقرأ عنه ، فإذا لم يقرأ يصير قد ترك قراءة

واجبة عليه في الصلاة ، ومن ترك قراءة واجبة عليه بطلت صلاته<sup>(٢)</sup>، وتحريره أن

نقول: ترك قراءة واجبة عليه في الصلاة فلم تصح صلاته، أصله إذا لم يقرأ عن

نفسه وهو يحسن<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى عمر عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لأمرئ ما نوى)<sup>(٤)</sup>

وهذا الإمام قد نوى الصلاة ، فوجب أن تكون له.

ومن القياس: هذا الأمي أمّ بمن لا يجوز أن يؤمّ به، فوجب أن لا يؤثر ذلك

في بطلان صلاته أصله إذا أمت المرأة بالرجال<sup>(٥)</sup>.

قالوا: فتبطل بالمرأة إذا صلت بالرجال الجمعة فصلاتها تبطل<sup>(٦)</sup>.

قلنا: لنا فيها وجهان:

أحدهما: أن صلاتها ظهر ، فلا يلزم ما قالوا .

---

(١) انظر: الهداية ١/٥٨، البحر الرائق ١/٣٨٨، الذخيرة ٢/٢٤٤، الإشراف ١/١١٢.

(٢) انظر: المبسوط ١/١٨١، تبين الحقائق ١/١٤٤.

(٣) انظر: الاختيار لتعليل المختار ١/٦٠.

(٤) سبق تخريج الحديث ص ١١١.

(٥) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣٢، المغني ٣/٣٠.

(٦) نهاية ل ١٢٠ جـ.



والوجه الثاني: أن صلاتها باطلة<sup>(١)</sup>، فلا يلزم أيضا ، لأننا قلنا فوجب أن لا يؤثر ذلك في بطلان صلاته ، والذي أثر في صلاتها عدم شرط الجمعة دون إمامتها بمن لا يجوز أن تؤم به<sup>(٢)</sup>، يدل على ذلك أنها لو صلت الجمعة بالنساء أو وحدها ، فإن صلاتها باطلة<sup>(٣)</sup>، وهي أمت بمن لا يجوز أن يؤم به.

قياس آخر: شخصان لو اقتدى أحدهما بالآخر صحت صلاتهما فإذا اقتدى الآخر به فوجب أن لا تبطل صلاة الإمام، أصله المرأة مع الرجل .

أو نقول: كل من صلى خلف الغير لم تبطل صلاته ، فإذا صلى الغير خلفه لم تبطل صلاته ، أصله المرأة مع الرجل<sup>(٤)</sup>.

قياس آخر: صلاة الإمام غير متعلقة بصلاة المأموم<sup>(٥)</sup>، بدليل أنه لو صلى الإمام ونوى أنه يصلي بمحدث لم تبطل صلاته ، فإذا كان أميا وجب أن تصح صلاته، أصله إذا صلى منفرداً<sup>(٦)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: أمكنه أن يقرأ فلم يفعل فلم تصح صلاته أصله إذا كان يحسن.

قلنا: لا نسلم أنه أمكنه أن يصلي بقراءة وعندنا أن المأموم يلزمه أن يقرأ

---

(١) وهو أرجح الوجهين.

انظر: المجموع ٢٦٨/٤.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) إذ لا جمعة على المرأة.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٣٣٢/٢، البيان ٤٠٦/٢.

(٥) انظر: المجموع ٢٦٨/٤.

(٦) انظر: المصدر السابق.

ولا تقوم قراءة الإمام مقام قراءته<sup>(١)</sup>.

الثاني: تبطل بالأخرس إذا أمّ ناطقاً فإن صلاته صحيحة، وقد أمكنه أن يقرأ بنطق بأن يصلي خلف ناطق<sup>(٢)</sup>، وتبطل بالأمي إذا صلى منفرداً وهو يتمكن من الصلاة خلف قارئ، فإنه أمكنه أن يصلي بقراءة<sup>(٣)</sup> ولا تبطل صلاته<sup>(٤)</sup>. قال أبو خازم: جواب أبي حنيفة في هذه المسألة يقتضي أنه إذا صلى منفرداً تبطل صلاته<sup>(٥)</sup>.

قلنا فهذا خلاف السنة، فإنه روى إبراهيم السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى أن رجلاً قال: يا رسول الله إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن، فعلمني

---

(١) انظر رأس المسألة ص ١٣٢١.

وقد يقال: إنما وجب تحملاً عن صلاة المأموم لا ركناً مفروضاً من صلاة الإمام، فوجب إذا لم يأت بها أن تبطل الصلاة التي وجبت فيها الصلاة متحملاً، كمن ضمن شيئاً ضماناً فاسداً فإن الحق لازم للمضمن عنه دون الضامن.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣٢.

(٢) انظر: المجموع ٤/٢٦٨.

(٣) نهاية ل ٥٧ ب.

(٤) انظر: المجموع ٤/٢٦٨.

وهو الصحيح عند الحنفية.

انظر: الهداية ١/٥٨، البحر الرائق ١/٣٨٨، مجمع الأنهر ١/١١٣.

(٥) انظر: المبسوط ١/١٨١.

ورد الأحناف على قياس أبي خازم بأن تصحيح صلاة الأمي منفرداً مع وجود القارئ؛ لأن الأصل أن لا تكون قراءة الإمام قراءة للمقتدي، إلا أن الشرع جعل قراءة الإمام قراءة للمقتدي إذا اقتدى، فإذا لم يقتد فلا، فإذا لا يلزم ترك فرض القراءة فتجوز صلاة الأمي.

وعليه فتضمن قراءة الإمام قراءة المقتدي مقصورة على الجماعة.

انظر: البناية ٢/٣٦٤-٣٦٥.

ما يجزيني عن ذلك فقال له: (قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله) <sup>(١)</sup>.

جواب آخر: أن عند أبي حنيفة وضوء الإمام شرط في صحة صلاة المأموم ، ثم قد ثبت أنه لو صلى متوضئ خلف مقيم لم تبطل صلاة المقيم <sup>(٢)</sup>، ولو كان كما قال لوجب أن لا تصح صلاته ؛ لأنه أمكنه أن يصلي بوضوء فم يفعل <sup>(٣)</sup>.  
وأما الجواب عن قول الكرخي: إنه ترك قراءة واجبة عليه فلم تصح صلاته كما إذا ترك القراءة التي تجب عليه.

قلنا: لا نسلم أنه يلزمه أن يقرأ عنه بل يجب على المأموم أن يقرأ.  
الثاني: أنه لو تحمل الإمام القراءة لكان تحمل الأمي فاسدًا، لأنه ليس ممن يتحمل فلا يلزمه ذلك.

الثالث: أنه إذا لم يلزمه أن يقرأ عن نفسه فلا يلزمه أن يقرأ عن الغير أولى <sup>(٤)</sup>، لأن قراءته عن نفسه أكد، فإنه متفق على وجوبها، وقراءته عن الغير مختلف في <sup>(٥)</sup> وجوبها.

---

(١) سبق تخريج الحديث ص ٩١٧.

(٢) انظر: مختصر القدوري ص ٣٠، الهداية ٥٧/١، الفتاوى الهندية ٨٤/١، الاختيار لتعليل المختار ٦٠/١، فتح الوهاب ٤٨/١.

(٣) أي أن يصلي المقيم خلف المتوضئ.

ولكن الحنفية قالوا: يجوز ذلك، لأنه جاء في السنة أن عمرو بن العاص صلى ميمما من الجنابة ومن خلفه متوضئون، وأقر على ذلك.

انظر: تبين الحقائق ١٤٢/١.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٣٣٢/٢، المغني ٣٠/٣.

(٥) نهاية ل ١٢١ ج.

فرع: إذا صلى الأخرس منفرداً صحت صلاته، وإذا أمّ بأخرس صحت صلاتهما، وكذلك الأمي إذا صلى منفرداً صحت صلاته، وإذا أمّ بأمي صحت صلاتهما<sup>(١)</sup>.

فرع: إذا كان يحسن الفاتحة فصلّى خلف من لا يحسنها ولكنه يحسن سبع آيات من سورة أخرى، فيكون كأنه صلى خلف أمي وقد ذكرناه.  
وإن كان يحسن سبع آيات من غير الفاتحة فصلّى خلف من لا يحسن شيئاً أصلاً فيكون كأن القارئ قد صلى خلف الأمي، لأن السبع آيات قائمة مقام الفاتحة عند التعذر.

---

(١) انظر: الأم ١/٢٩٦، المجموع ٤/٢٦٨.

فصل: قال في كتاب الإمامة من الأم: إذا صلى رجل بقوم وهم لا يعلمون هل يحسن أم لا ، فظهرت منه سجاعة<sup>(١)</sup>، فإن ظهور السجاعة منه دليل على أنه أمة فيلزمهم الإعادة<sup>(٢)</sup>، والسجاعة مثل ما روى الأصمعي قال: صليت خلف أعرابي فقرأ والسماء ذات البروج والخيل ذات السروج ، والأرض ذات المروج، والبحر عليها يموج، ثم ركع، وقرأ في الركعة الثانية: والليل إذا يغشى ؛ وجاء الذئب يسعى فأكل الشاة الوسطى، وترك الشاة العرجى وسيعود إليها مرة أخرى، ثم ركع، فقلت: يا أعرابي هذا ليس من القرآن ، فقال: علمني شيئاً من القرآن، فعلمته الفاتحة والمعوذتين، فقال: هذا خير مما كنت أحسن.

وحكى أن أعرابيا كان يقرأ قل هو الله أحد، قاعد على الرصد مثل الأسد، لا بقوة أحد.

---

(١) السجاعة: هي الكلام المقفى، وقيل: هو التكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن.

انظر: مختار الصحاح - ترتيبه - ص ٣٥٥، لسان العرب ٨/ ١٥٠.

(٢) انظر: الأم ١/ ٢٩٦.

**فصل:** قال في الأم: إذا صلى خلف قارئ فبدت منه سجاعة بطلت صلاته، لأنه تكلم بكلام الآدميين، ولم تبطل صلاتهم، لأنه لو أحدث بطلت صلاته دونهم كذلك إذا تكلم. قال الشافعي: وأحب لهم الإعادة<sup>(١)</sup>.

**فصل:** قال في الأم: إذا صلوا خلف رجل وهم لا يعلمون هل هو أمي أو قارئ فأسر فيما يجهر بالقراءة/ فإن ذلك دلالة على أنه أمي فيعيدون إلا أن يقول: ١٢١/أ قد قرأت وأخفيت القراءة فيسمعهم قبول ذلك منه، وإن أسر فيما يسر فيه لم يلزمهم الإعادة؛ لأن الظاهر منه أنه قارئ، وأنه فعل ما يُسر في الصلاة من الإسرار<sup>(٢)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: الأم/١/٢٩٦.

(٢) انظر: المصدر السابق.

مسألة: قال الشافعي : وإن ائتم بكافر ثم علم أعاد، ولا يكون هذا إسلاماً منه، لأن الكافر لا يكون إماماً بحال ، والمؤمن يكون إماماً في الأحوال الظاهرة<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، الكافر إذا صلى منفرداً أو في جماعة أو خارج المسجد أو في المسجد إذا فعل هذا في دار الإسلام<sup>(٢)</sup> لا يصير مسلماً به، وكذلك إذا صام أو حج أو تصدق<sup>(٣)</sup>.

وبه قال مالك<sup>(٤)</sup> والأوزاعي<sup>(٥)</sup> وأبو ثور<sup>(٦)</sup> وداود<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا صلى في المسجد صار مسلماً سواء صلى فرادى أو جماعة ، وإن صلى خارج المسجد في جماعة صار مسلماً، وإن أذن في المأذنة أو حيث يؤذن المسلمون صار مسلماً، وكذلك إذا أحرم بالحج وطاف<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر الزني ص ٢٧.

(٢) نهاية ل ١٢٢ جـ.

(٣) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٩٨.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٤، الحاوي الكبير ٢/٣٣، التعليقة ٢/١٠٣٧، حلية العلماء ١/٢٢٧، المجموع ٤/٢٥٢.

قلت: وصورة المسألة: إذا صلى الكافر ولم تسمع منه الشهادة ، أو لم يكن تكلم بالإسلام قبل الصلاة. انظر: الأم ١/٢٩٨، المجموع ٤/٢٥٢.

(٤) انظر: الإشراف ١/١١٢، التاج والإكليل ٢/٩٢.

(٥) انظر نقل قوله في: الأوسط ٤/١٦٢، المجموع ٤/٢٥٢.

(٦) انظر: المصدرين السابقين.

(٧) انظر: المحلى ٤/٥١، المجموع ٤/٢٥٢.

(٨) انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٣٢٠، رؤوس المسائل ص ١٦٤.

واحتج بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ﴾<sup>(١)</sup> وعمارة المسجد الصلاة فيه ، وهذا يدل على أنه إذا عمره صار مؤمنا

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من لزم المسجد فاشهدوا  
له بالإيمان)<sup>(٢)</sup>.

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من صلى صلاتنا  
واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا ) وربما روي: (فهو  
مسلم) ، وذكره البخاري في صحيحه: (فذلك مسلم)<sup>(٣)</sup>.

---

وقيل: لا يحكم بإسلامه إلا إذا توفرت أربعة شروط:

أن يصلي في الوقت مع الجماعة مؤتما متما.

انظر هذه الشروط وشرحها في: رد المختار على الدر المختار ٦/٢-٧.

والمذهب عند الحنابلة أن الكافر إذا صلى حكم بإسلامه سواء صلى جماعة أو فرادى.

انظر: الهداية للكلوذاني ١/٢٥، المقنع مع الشرح الكبير ٣/١٦، المبدع ١/٣٠٢، الإنصاف  
١/٣٩٣.

(١) سورة التوبة، الآية ١٨.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣/٤٧٩ ، و الترمذي في سننه ، كتاب الإيمان، باب: ما جاء في حرمة  
الصلاة ٥/١٤ ، و ابن ماجه في سننه ، كتاب المساجد والجماعات، باب: لزوم المسجد وانتظار  
الصلاة ١/٢٦٣ ، و الدارمي في سننه ١/٢٧٨ ، و ابن خزيمة في صحيحه ٢/٣٧٩ ، و الحاكم في  
المستدرك ١/٢١٢-٢١٣ ، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/٩٣.

وقال الترمذي في سننه ٥/١٤: "هذا حديث غريب حسن"، و مال الحاكم في المستدرك إلى تصحيحه،  
وتعقبه الذهبي في تلخيصه بأن فيه دراج وهو كثير المناكير، وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه  
ص ٦٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: فضل استقبال القبلة ١/٦٥٥.



ويدل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (نهيت عن قتل المصلين)<sup>(١)</sup>.

ومن القياس<sup>(٢)</sup>: الصلاة في جماعة فعل يختص به أهل الإسلام، فإذا فعله الكافر صار به مسلماً أصله الشهادتان<sup>(٣)</sup>.

دليل آخر: قالوا في ضمن الصلاة الشهادتان، فإنه يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله فصار بذلك مسلماً<sup>(٤)</sup>.

دليل آخر: قالوا: لو صلى في دار الحرب صار مسلماً، كذلك إذا صلى في دار الإسلام<sup>(٥)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا

=

والدلالة في الحديث: أنه إذا صلى صلاتنا فقد أتى بالشهادتين وزيادة، فيجب أن نحكم بإسلامه. انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٥٠٩/٢.

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب، باب: في الحكم على المخنثين ٢٢٤/٥. والحديث ضعفه النووي في خلاصة الأحكام ٢٤٧/١، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٩٣١/٣.

قال ابن مفلح الحفيد في المبدع ٣٠٢/١: وظاهر الحديث أن العصمة تثبت بالصلاة، وهي لا تكون بدون الإسلام.

(٢) نهاية ل ٥٨ ب.

(٣) انظر: رؤوس المسائل ص ١٦٤، المغني ٣٧/٣، الشرح الكبير ١٨/٣.

(٤) انظر: الشرح الكبير ١٧/٣.

(٥) انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٥٠٩/٢.

قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم<sup>(١)</sup>، وروي: (وأنبي رسول الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله)<sup>(٢)</sup>.

ومن القياس: كافر في دار الإسلام لم يأت بالشهادتين فوجب أن لا يصير مسلماً بنفسه، أصله إذا صلى خارج المسجد منفرداً<sup>(٣)</sup>.

قياس آخر: كافر صلى في دار الإسلام فوجب أن لا يصير بذلك مسلماً، أصله إذا صلى منفرداً خارج المسجد<sup>(٤)</sup>.

قياس آخر: كل فعل لو فعله خارج المسجد لم يصير به مسلماً فإذا فعله في المسجد وجب أن لا يصير به مسلماً، أصله إذا أحرم ولبى أو إذا تصدق أو صام أو زكى.

قياس آخر: كل صلاة لا يكفر بتركها لا يصير مؤمناً بفعلها في دار الإسلام، أصله الصلاة خارج المسجد<sup>(٥)</sup>.

قياس آخر: فرع من فروع الدين فإذا فعله الكافر في دار الإسلام لم يصير به مسلماً أصله الحج والزكاة والصوم<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: فضل استقبال القبلة ٦٥٤/١، و مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ٥٢/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة ١٠٢/١، و مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ٥٢/١.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٣٣٤/٢.

(٤) وهذا إلزام للحنفية الذين يقولون بأن الكافر إذا صلى خارج المسجد لم يكن ذلك منه إسلاماً. انظر: مختصر اختلاف العلماء ٣٢٠/١.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٣٣٤/٢.

(٦) انظر: المهذب ٢٥٠/٤، البيان ٣٩٣/٢.

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(١)</sup> قلنا: حقيقة ذلك بناء المسجد، يدل على ذلك أنه قال: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup> فدل ذلك على أن عمارة المسجد غير الصلاة فيه، وإلا لم يكن قال بعده وأقام<sup>(٣)</sup> الصلاة<sup>(٤)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: (من لزم المسجد فاشهدوا له بالإيمان)<sup>(٥)</sup>. قلنا: فأنتم لا تجعلونه مسلماً بلزوم المسجد وإنما تجعلونه مسلماً بالصلاة<sup>(٦)</sup>. قالوا: ونضم فيه من لزم المسجد وصلى فيه. قلنا: ونحن نضم من لزم المسجد وأتى بالشهادتين، وليس حمله على الإضمارين أولى من الآخر<sup>(٧)</sup>.

الثاني: أنه جعله مؤمناً بملازمة المسجد، وعندهم يصير مؤمناً بفعل صلاة واحدة، ومعلوم أن الملازمة لا تحصل بفعل صلاة واحدة.

وأما الجواب عن قوله عليه السلام: (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا)<sup>(٨)</sup> قلنا: فصلاتنا صلاة تقدمها إيمان،

---

(١) سورة التوبة الآية ١٨.

(٢) سورة التوبة الآية ١٨.

(٣) نهاية ل ١٢٣ جـ.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣٤.

(٥) سبق تخريجه ص ١٣٤٥.

(٦) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣٥.

(٧) انظر: المصدر السابق.

قلت: وحمله على لزوم المسجد للصلاة فيه أولى، إذ لا يلزم المسجد إلا للصلاة فيه غالباً، وأما الشهادتان فتأتي في أي مكان.

(٨) سبق تخريج الحديث ص ١٣٤٥.

والكافر صلاته لم يتقدمها إيمان، ولا يمكنهم أن يقولوا: إنه قد صلى صلاتنا<sup>(١)</sup>.  
الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم علق الإيمان على ثلاثة أشياء: على الصلاة واستقبال القبلة وأكل الذبيحة، فلا يجوز تعليق الحكم على فعل واحد<sup>(٢)</sup>.  
وأما الجواب عن قولهم: الصلاة فعل يختص به أهل الإسلام فإذا فعله الكافر وجب أن يصير به مسلماً أصله الشهادتان.

قلنا: لا نسلم أن الصلاة جماعة يختص بها أهل الإسلام، فإن اليهود والنصارى يصلون جماعة كما أن المسلمين يصلون جماعة<sup>(٣)</sup>.

الثاني: ينتقض بالصلاة فرادى خارج المسجد فإنها يختص بها أهل الإسلام ولا يصير بها مسلماً.

قالوا: الصلاة فرادى خارج المسجد لا يختص بها أهل الإسلام، لأن الكفار

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٣٤.

ورد بأن قوله: (من صلى صلاتنا) معناه: مثل صلاتنا في الأفعال والهيئات، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن للخير فائدة، لأنه إذا تقدمها الإسلام فهو مسلم قبل الصلاة، والنبي صلى الله عليه وسلم جعله مسلماً بالصلاة، وعلى قولكم يكون كأنه قال: (من صلى وهو مسلم فهو مسلم) وهذا لغو قد نزه النبي صلى الله عليه وسلم عنه.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٥٠٧.

(٢) ورد بأنه قد صلى مستقبلاً القبلة فوجب أن يكون فعله إسلاماً له، وأما إذا أكل الذبيحة فقد قام دليل الإجماع على أن أكلها لا يعد به مسلماً، وبقي أمر الصلاة على ظاهر الحديث.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٥٠٨.

(٣) ورد بأن اليهود والنصارى لا يصلون إلى قبلتنا ولا يأتون بالصلاة على هيئة صلاتنا، لا يركعون ولا بسجدين في كل ركعة ولا غير ذلك من القراءة والجلوس عقب الركعتين والسلام.

فهذا يدلنا بأن الصلاة على هذه الهيئة يختص بها أهل الإسلام.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٢/٥٠٩، المغني ٣/٣٧.

يصلون خارج المسجد فرادى.

قلنا: هذا خطأ وذلك أن الصلاة بوضوء وقراءة واستقبال القبلة يختص بها أهل الإسلام.

قالوا: فالكفار أيضا يصلون باستقبال القبلة فرادى وهو إذا صلى أهل اليمن<sup>(١)</sup> إلى القدس فإنهم يكونوا قد صلوا إلى الكعبة. قلنا: إلا أن ذاك بلا وضوء ولا قراءة.

جواب آخر: بقلب العلة فنقول: وجب أن يستوي في ذلك داخل المسجد وخارج المسجد، أصله الشهادتان، والمعنى في الأصل أنه أتى بصريح الشهادتين، وليس كذلك في مسألتنا، فإنه ما أتى بصريح الشهادتين<sup>(٢)</sup>، ويحتمل أن يكون قد فعل / الصلاة رياء أو تقية أو تقرباً إلى المسلمين، كما يصوم بعضهم شهر رمضان ١٢٢٠/١ يتقرب بذلك إلى أهل الإسلام<sup>(٣)</sup>.

والجواب عن قولهم: إن الصلاة تتضمن الشهادتين فإنه يقول في التشهد أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. قلنا: فعندكم لا يجب التشهد، فلا يصح ذلك، وأما على أصلنا فإن الكافر إنما يصير مسلماً إذا أتى بالتشهد بعد الاستدعاء منه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أي كفار أهل اليمن.

(٢) فالشهادتان الإتيان بهما لا يدل إلا على الإسلام، فلا يحتمل قولهما سوى الإسلام.

انظر: الاصطلاح ٢٩٤/١.

(٣) وعرض هذا بأن الشهادتين يحتمل أيضا أن يأتي بهما في دار الإسلام تعريفاً ودفعاً للشر عن نفسه وتقية، ومع ذلك فإننا نحكم بإسلامه ونأخذه بالظاهر والله يتولى السرائر.

انظر: الانتصار في المسائل الكبار ٥١٠/٢.

(٤) وهذا بلا خلاف في المذهب.

فأما إذا قالهما من غير استدعاء فقد قال أبو علي بن أبي هريرة في ذلك وجهان:

أحدهما: يصير مسلماً<sup>(١)</sup>، لأنه أتى بصريح الإيمان<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا الوجه المسألة مفروضة إذا صلى ولم يسمع منه الشهادتان<sup>(٣)</sup>، فأما إذا سمعنا منه فلم يقع<sup>(٤)</sup> فيه الخلاف.

والوجه الثاني: لا يصير بذلك مسلماً<sup>(٥)</sup>، لأنه يحتمل أن يكون قد أتى بذلك على طريق الاستهزاء، فلا نجعله بذلك مسلماً<sup>(٦)</sup>، يدل عليه ما روى أبو مخذرة<sup>(٧)</sup> قال: "خرجنا في نفر من أهل مكة حتى وصلنا مقفل رسول الله صلى

---

انظر: البيان ٣٩٤/٢، المجموع ٩٩/٣.

وذلك بأن قيل: قل أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، فيقولها قصداً، فهذا يصير مسلماً.

انظر: المصادر السابقة.

(١) وهو الصحيح وبه قطع أكثر أصحابنا.

انظر: البيان ٣٩٤/٢، روضة الطالبين ٣١٢/١.

(٢) مختاراً على سبيل الحكاية، فهو كما لو دعي إليها فأجاب.

انظر: البيان ٣٩٤/٢، المجموع ٩٩/٣.

(٣) انظر: المجموع ٢٥٢/٤.

(٤) نهاية ل ١٢٤ ج.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٣٣٥/٢، البيان ٣٩٤/٢.

(٦) أو عن طريق الحكاية، كأن يقول: قالوا لا إله إلا الله محمد رسول الله.

انظر: المصادر السابقة.

(٧) هو أبو مخذرة القرشي الجمحي المكي، المؤذن، وهو أوس بن معير بن لوذان بن ربيعة الجمحي، وقيل اسمه سمير، وقيل غير ذلك، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحدث عنه: ابنه عبد الملك

الله عليه وسلم من حين ، فلما سمعنا مؤذنه رفعنا أصواتنا نحكيه ونستهزئ به ،  
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن أحضرنا فقال: (أيكم الذي<sup>(١)</sup>) رفع  
صوته على أصواتكم ) فأشاروا كلهم إليّ وصدقوا فأرسلهم وحبسني<sup>(٢)</sup> ، وذكر  
الحديث بطوله، ولم يجعلهم مؤمنين بالشهادتين التي أتوا بها على طريق الاستهزاء.  
وأما الجواب عن قولهم: إنه لو صلى في دار الحرب صار مسلماً كذلك إذا  
صلى في دار الإسلام.

قلنا: الذي نص عليه الشافعي في المرتد الكبير أن المرتد إذا صلى في دار  
الحرب صار بذلك مسلماً<sup>(٣)</sup>.

---

والأسود بن يزيد النخعي وابن أبي مليكة وآخرون، وكان -رحمهم الله- من أندى الناس صوتاً، ولاه النبي  
صلى الله عليه وسلم مؤذنة مكة، فأذن بها إلى أن توفي سنة تسع وخمسين.  
انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤٥٠/٥، تهذيب الكمال ٢٥٦/٣٤، سير أعلام النبلاء ١١٧/٣.  
(١) نهاية ل ٥٩ ب.

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الأذان، باب: كيف الأذان ٦-٥/٢، وابن ماجه في سننه،  
كتاب الأذان والسنة، باب: الترجيع في الأذان ٢٣٤/١، والشافعي في المسند ١/ ، وأحمد في  
المسند ٤١٤/٤-٤١٥، وابن خزيمة في صحيحه ٢٠١/١، والدارقطني في سننه ٢٣٤/١-٢٣٥، و  
البيهقي في السنن الكبرى ٦١٥/١.

والحديث صححه عبدالحق الأشيلي في الأحكام الشرعية الصغرى ١٨٩/١، وقال النووي في  
المجموع ٩٠/٣: "إسناده صحيح"، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ١٣٦/١.  
(٣) لم أقف على هذا النص عن الشافعي في باب المرتد الكبير في الأم ٢١٨/٦، وما بعدها، وقد ذكر  
صاحب التتمة هذا النص أيضاً عن الشافعي، واستغربه النووي في المجموع ٢٥١/٤-٢٥٢ وقال  
:"غريب ضعيف".

والقول بأن المرتد إذا صلى في دار الحرب صار بذلك مسلماً هو الصحيح المنصوص، وهو المذهب  
عند جماهير الأصحاب، وفي وجه انقطع بأنه ليس بإسلام.

قال القاضي - رحمه الله - : ويجب أن يكون الكافر الأصلي بمثابة<sup>(١)</sup> ، فعلى هذا الفرق بين الدارين أن دار الحرب ليست دار تقية ، ولا يخاف عليه إذا ترك الصلاة ، فلهذا جعلنا صلاته إسلاماً ، لأن الظاهر منها الإسلام ، ليس كذلك دار الإسلام ، فإنها دار تقية ، فالظاهر منه إذا صلى أنه فعل الصلاة تقية ، فلم نجعله مسلماً<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أن دار الكفر لا يتمكن فيها من التصريح بالشهادتين ، فلهذا جعلنا الصلاة قائمة مقامها ، ليس كذلك دار الإسلام ، فإنه يتمكن فيها من الشهادتين ، فلهذا لم نجعل الصلاة قائمة مقامها فيها . والله أعلم بالصواب<sup>(٣)</sup> .

---

انظر : التنبيه ص ٢٠٤ ، روضة الطالبين ٢٩٤/٧ ، مغني المحتاج ١٣٩/٤ .

(١) أي أن الكافر الأصلي إذا صلى في دار الحرب صار بذلك مسلماً ، وهذا الاختيار للقاضي ، قال به الشيخ أبو إسحاق ، والقاضي حسين ، والشيرازي .

انظر : التنبيه ص ٢٠٤ ، التعليقة ١٠٣٧/٢ ، حلية العلماء ٢٢٧/١ ، المجموع ٢٥١/٤ .  
والصحيح المنصوص عن الشافعي وجمهور الأصحاب أنها ليست بإسلام إلا أن تسمع منه الشهادتان .

انظر : المجموع ٢٥١/٤ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ٢٩٤/٧ ، مغني المحتاج ١٣٩/٤ .

(٣) والذي ينصره الدليل في هذه المسألة : أن الكافر إذا صلى صلاتنا فهو مسلم له ما لنا وعليه ما علينا ، فالعهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن أقامها فقد دخل في العهد ، فإن نقض عهده بعد لم نقبل منه إلا الإسلام أو السيف جزاء لكل مرتد .



مسألة: قال: ومن أحرم في مسجد أو غيره ثم جاء الإمام فتقدم بجماعة فأوجب أن يكمل ركعتين ويسلم فيكونان نافلة ويبتدئ الصلاة معه، وكرهت أن يفتحها صلاة انفراد ثم يجعلها صلاة جماعة. وهذا مخالف لصلاة الذين افتتح بهم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر فانصرف فاغتسل ثم رجع فأمهم<sup>(١)</sup>. وهذا كما قال، إذا أحرم بالصلاة منفرداً ثم دخل الإمام فأقام الصلاة واستفتح الصلاة فهل يجوز لهذا المنفرد أن يضم صلاته إلى صلاة الإمام أم لا؟ قال في الجديد أحب له أن يأتي بركعة أخرى ثم يسلم، فتكون الركعتان له نافلة، ثم يفتح الصلاة مع الإمام، وإن أراد أن يضم صلاته إلى صلاة الإمام جاز.<sup>(٢)</sup> وقال في الإملاء إذا افتتح الصلاة منفرداً ثم جاء الإمام فأحرم بالصلاة، فإن ضم صلاته إلى صلاة الإمام بطلت صلاته، فصرح ههنا<sup>(٣)</sup> بأنه لا يجوز الضم<sup>(٤)</sup>.

وقال في القديم: وإذا افتتح الصلاة فرادى ثم جاء الإمام وأحرم بالصلاة، فمن الناس من قال: يضم صلاته إلى صلاة الإمام، وعندي أنه لا يجوز، ومن

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) مع الكراهة، هكذا نقل عنه المزني في مختصره، ص ٢٧، واتفق الأصحاب على كراهة ذلك كما نص عليه.

وهذا القول هو الأصح باتفاق الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٥، الحاوي الكبير ٣٣٧/٢، التنبيه ص ٣٤، فتح العزيز ٤/٤٠٨، المجموع ٢٠٩/٤.

(٣) نهاية ل ١٢٥ جـ.

(٤) انظر: المهذب ٤/٢٠٨، التهذيب ٢/٢٥٧، حلية العلماء ١/٢٢٢.

أجاز هذا أجاز الصلاة بإمامين، ومن لم يجوز الصلاة بإمامين لم يجزه<sup>(١)</sup>.

فقد خرج من هذا أن المسألة على قولين:

قال في الجديد: يجوز للمنفرد أن يضم صلاته إلى صلاة الإمام.

وبه قال النخعي والمزني<sup>(٢)</sup>.

وفي الإملاء والقديم: لا يجوز.

وبه قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

واختلف أصحابنا في موضع القولين:

فقال أبو إسحاق: القولان إذا لم يركع، فأما إذا ركع فقول واحد: لا

يجوز<sup>(٤)</sup>؛ لأن ترتيب صلاتهما قد اختلف، فإن المأموم في الركعة الثانية والإمام في

الركعة الأولى، والإمام قائم والمأموم راکع أو ساجد<sup>(٥)</sup>.

---

(١) فقوله القديم هو عدم جواز ضم صلاة المنفرد إلى صلاة الإمام، وبطلانها إن فعل ذلك.

فالإمام الشافعي كان لا يجوز الصلاة بإمامين في القديم، وقال بخلافه في الجديد.

انظر: الأم ٣٠٨/١، الحاوي الكبير ٣٣٧/٢، التعليقة ١٠٣٩/٢.

وقد نقل أبو إسحاق الشيرازي في المذهب ٢٠٨/٤ عن الشافعي أنه قال في القديم بجواز الضم.

وغلطه الأصحاب في نقله، والصواب أن قوله في القديم هو عدم جواز الضم.

انظر: المجموع ٢١٠/٤.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٣) انظر: المبسوط ١٧٤/١، الهداية ٥٧/١، البناية ٥٩٦/٢.

وعدم جواز الضم هو مذهب مالك وأحمد في أصح الروايتين عنه.

انظر: المدونة الكبرى ٨٧/١، الذخيرة ٢٧٠/٢، الإشراف ١١٢/١، المستوعب ٣٠١/٢، المتمع في

شرح المقنع ٤٠٥/١، المبدع ٤٢٠/١، الإنصاف ٢٩/٢، الإقناع ١٦٤/١.

(٤) انظر: حلية العلماء ٢٢٢/١، روضة الطالبين ٤٧٩/١.

(٥) انظر: المذهب ٢٠٨/٤، البيان ٣٧٥/٢.

وحكي عن أبي إسحاق أيضاً أنه قال: موضع القولين إذا كان قد ركع،  
فأما إذا لم يكن ركع فقول واحد: يجوز الضم<sup>(١)</sup>، لأنه لا اختلاف بينه وبين الإمام.  
وفرق أبي إسحاق: ييطل به إذا أدرك الإمام وقد صلى ركعة، فإنه يدخل  
معه، وإن كان ترتيب صلاتهما مختلفاً<sup>(٢)</sup>.

ومن أصحابنا من قال: المسألة على قولين، سواء كان هذا المنفرد قد ركع  
أو لم يركع<sup>(٣)</sup>؛ لأن الشافعي أطلق<sup>(٤)</sup>.  
فعلى قوله الجديد: يجوز الضم.  
وبه قال النخعي والمزني.

وعلى قوله في الإملاء والقديم: لا يجوز.

وبه قال أبو حنيفة.

واحتج من نصر هذا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنما

---

(١) انظر: حلية العلماء ٢٢٢/١، البيان ٣٧٥/٢، المجموع ٢٠٩/٤.

وهو اختيار المؤلف - رحمه الله - .

انظر: حلية العلماء ٢٢٢/١، فتح العزيز ٤٠٩/٤.

(٢) وهذا هو رد المؤلف على الطريقة الأولى في تحرير محل القولين في المسألة .

وانظر: المهذب ٢٠٨/٤.

(٣) وهو الصحيح عند جماهير الأصحاب.

ومن الأصحاب من قال: القولان إذا اتفقا في الركعة ، كأولى أو ثانية، فإن اختلفا وكان الإمام في  
ركعة والمأموم في أخرى متقدمة أو متأخرة بطلت قولاً واحداً.

انظر: المهذب ٢٠٨/٤، التعليقة ١٠٤١/٢، التهذيب ٢٥٧/٢، البيان ٣٧٥/٢، فتح العزيز ٤٠٩/٤ -

٤١٠، المجموع ٢٠٩/٤.

(٤) ولم يفرق.

انظر: المهذب ٢٠٨/٤، البيان ٣٧٥/٢.

جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، فإذا كبر فكبروا<sup>(١)</sup>. وعندكم أن المأموم يكبر قبل تكبير الإمام<sup>(٢)</sup>.

ومن القياس: صلاة المنفرد وصلاة المأموم يختلفان، لأن المنفرد لا يتحمل عنه أحد السورة التي بعد الفاتحة، والمأموم يُتَحَمَلُ عنه السورة التي بعد الفاتحة، والمنفرد إذا سها يسجد ولا يتحمل عنه أحد السهو، والمأموم إذا سها يتحمل الإمام سهوه<sup>(٣)</sup>. فنقول: صلاتان مختلفتان، فلا يصح صرف أحدهما إلى الأخرى، أصله صلاة الظهر مع العصر، فإنه إذا أحرم بالظهر لم يصح صرفها إلى العصر ولا يصح صرفها إلى الجمعة، ولا يدخل على هذا صلاة السفر، فإنه إذا نوى الإقامة أو وصلت سفينته بدار<sup>(٤)</sup> / الإقامة فإنه يتم، لأننا قلنا: فلا يصح ١٢٣/أ صرفها، وههنا ما نقلنا الصلاة من القصر إلى الإتمام بنية النقل، وإنما حصل ذلك من ناحية الحكم لا بنية النقل.

واحتج بأن الذي ذهبتم إليه يؤدي إلى العمل بالمنسوخ؛ لأن الناس كانوا في صدر الإسلام إذا فاتهم بعض الصلاة أحرموا فرادى وصلوا ما فاتهم ثم ضموا صلاتهم إلى صلاة الإمام، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال: (ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا)<sup>(٥)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي عن النبي صلى

---

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٢) انظر: الإشراف ١١٢/١-١١٣، المهذب ٢٠٨/٤.

(٣) انظر: الإشراف ١١٣/١.

(٤) نهاية ل ١٢٦ ج.

(٥) سبق تخريجه، وانظر البيان ٣٧٥/٢.

الله عليه وسلم أنه قال: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)<sup>(١)</sup> وهذا قد نوى الجماعة<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روي أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر ليصلي بالناس في مرضه الذي توفي فيه، فوجد في نفسه يوماً خفة، فخرج يهادى بين اثنين فتقدم وتأخر أبو بكر<sup>(٣)</sup>. وإذا جاز أن<sup>(٤)</sup> يكون إماماً فيصير مأموماً جاز أن يكون منفرداً فيصير مأموماً<sup>(٥)</sup>.

قالوا: خروج النبي صلى الله عليه وسلم عذر لأبي بكر، ويجوز نقل الصلاة لعذر، كما إذا أحدث الإمام فإنهم يقدمون واحداً منهم لتمام الصلاة. قلنا: هذا ليس بعذر؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجوز له أن يصلي خلف أصحابه، وقد صلى خلف عبدالرحمن بن عوف.

دليل آخر: روي (أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بالصلاة بأصحابه، ثم ذكر أنه جنب، فأوماً إليهم أن قفوا، فمضى واغتسل وعاد -

---

(١) سبق تخريجه ص ١١١.

(٢) ولكن المنفرد لم ينو الائتمام في ابتداء الصلاة وذلك شرط.

انظر: الممتع في شرح المقنع ٤٠٥/١، الشرح الكبير ٣٧٦/٣.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٢٣.

(٤) نهاية ل ٦٠ ب.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٣٧، البيان ٢/٣٧٥.

ولكن قد ذكرنا سابقاً أن العلماء اختلفوا فيمن كان إماماً في تلك الصلاة التي خرج لها النبي صلى الله عليه وسلم هل هو النبي صلى الله عليه وسلم أم أبو بكر، ثم في إمامته - ﷺ - من المزايا ما ليس لأحد غيره من الأئمة.

ثم هل يجوز أن يتأخر الإمام في صلاة ما ويتقدم مأموماً بدون عذر؟.

﴿- ورأسه يقطر ماء وأتم الصلاة ولم يستأنفوا إحراماً﴾<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: أحرم بالصلاة منفرداً فجاز له نقلها إلى الجماعة، أصله إذا أحرم فجاء الناس ووقفوا خلفه ونوى أنه يصلي بهم<sup>(٢)</sup>.

قالوا: المنفرد والإمام سواء؛ لأن كل واحد منهما لا يتحمل عنه القراءة غيره ولا السهو.

قلنا: بل صلاتهما مختلفة؛ لأن الإمام يجهر والمنفرد عندهم يسر<sup>(٣)</sup>، والإمام يتحمل القراءة والسهو عن غيره، والمنفرد لا يتحمل ذلك<sup>(٤)</sup>.

قياس آخر: صلاة واحدة خير في فعلها بين صفتين<sup>(٥)</sup> غير مختلفتين في العدد فإذا أحرم بها على إحدى الصفتين جاز له نقلها إلى الصفة الأخرى، والدليل على ذلك إذا أحرم بصلاة النافلة قاعداً ثم نقلها إلى القيام، أو قائماً ثم نقلها إلى القعود.

ولا يدخل عليه الظاهر والجمعة فإنهما مختلفان في العدد، فإن للصلاة ابتداء وانتهاء، ثم ثبت أنه لو أدرك الإمام وقد سبقه بركعة فإنه يصلي معه ثم ينتقل في

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة، باب: في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس ١٥٩/١.

وعنده أيضاً ١٦٠/١: (فلما قام في مصلاه وانتظرنا أن يكبر انصرف وقال: كما أنتم).

فالرواية الأولى أثبتت دخوله -ﷺ- في الصلاة ثم تذكره للحنابة، والرواية الثانية أنه لم يحرم بالصلاة، وهي رواية البخاري في صحيحه ١٥٤/٢، ومسلم في صحيحه ٤٢٢/١.

وحملت الرايتين على اختلاف الواقعة.

انظر: فتح الباري ١٥٥/٢.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٣٣٧/٢-٣٣٨، المهذب ٢٠٨/٤.

(٣) وقال بعضهم: يجهر بما يجهر به.

(٤) وهذا لعدم وجود من يُتَحَمَل عنه فهو منفرد.

(٥) الأفراد والجماعة.

الركعة الأخيرة إلى الانفراد، كذلك إذا سبق الإمام بركعة فصلها فرادى ثم ضم بقية صلاته إلى الجماعة كان له ذلك.

قالوا: المسبوق ينتقل إلى الركعة الأخيرة من طريق الحكم لا بقصده واختياره، فلهذا جوزنا له ذلك ليس كذلك المنفرد فإنه ينتقل إلى كونه مأموماً بقصده واختياره فمنعناه<sup>(١)</sup> من ذلك.

قلنا: يبطل بانتقال أبي بكر الصديق من كونه إماماً إلى كونه مأموماً، فإنه فعل ذلك بقصده واختياره، وكذلك إذا أحرم منفرداً ثم جاء الناس فصلوا خلفه فنوى أنه إمام لهم فإنه جعل نفسه إماماً بقصده واختياره، ومع هذا يصح ذلك.

الثاني: أنه لا فرق بين أن ينتقل إلى الصلاة بقصده واختياره أو بغير قصده واختياره، يدل على ذلك أن المسافر إذا قصر الصلاة ثم نوى الإتمام فإنه ينتقل إلى الإتمام بقصده واختياره، ولو وصلت سفينته إلى دار الإقامة أتم الصلاة وإن كان ذلك بغير قصده واختياره فسوينا في الإتمام بين أن يقصد وبين أن لا يقصد.

والجواب عن قوله: (إنما جعل الإمام ليؤتم به)<sup>(٢)</sup>.

قلنا: الخبر يتناول الحالة التي هو فيها إمام ولا يتناول حال إحرامه، لأنه في تلك الحالة لم يكن إماماً له.

الثاني: أنه حجة لنا لأنه أوجب متابعتة، وكذلك نقول إن المنفرد إذا نوى الإتمام به لزمه متابعتة، وقوله: (فلا تختلفوا عليه)<sup>(٣)</sup> كذلك نقول، يجب عليه

---

(١) نهاية ل ١٢٧ جـ.

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٣) سبق تخريجه ص ١٧٤.

متابعته ، وقوله : ( فإذا كبر فكبروا )<sup>(١)</sup> لا يدل على أنه إذا كبر قبله لا يجزئ ، ألا ترى قال : ( وإذا ركع فاركعوا )<sup>(٢)</sup> ولو سبق الإمام في الركوع لم يؤثر ذلك في صلاته .

والجواب عن قولهم : صلاتان مختلفتان فلا يصح نقل أحدهما إلى الأخرى كالظهر إلى العصر .

قلنا: يبطل بنقل أبي بكر صلاته من كونه إماماً إلى كونه مأموماً ، فإن صلاة الإمام والمأموم تختلف ، وقد صح النقل .

ويبطل به إذا أحرم بالصلاة منفرداً ثم جاء الناس فاصطفوا خلفه ونوى أنه يصلي بهم فإن ذلك يصح ، وهما صلاتان مختلفتان .

قالوا: صلاة المنفرد وصلاة الإمام لا يختلفان ، لأن الإمام يقرأ والمنفرد يقرأ ، والإمام لا يتحمل عنه أحد السهو ، والمنفرد لا يتحمل عنه أحد السهو .

قلنا: بل صلاتهما مختلفتان ، لأن الإمام يسن له الجهر ، والمنفرد يسر عندهم ، والإمام يتحمل القراءة والسهو ، والمنفرد لا يتحمل ذلك عن غيره ، والإمام إذا صلت بجانبه امرأة فنوى أنه يصلي بها بطلت صلاته ، والمنفرد إذا صلت بجانبه امرأة لم تبطل صلاته . والإمام يتوجه منه السهو إلى غيره والبطلان ، والمنفرد لا يتوجه منه إلى غيره سهو ولا بطلان .

والمعنى في الأصل: أن الظهر والعصر صلاتان مختلفتان فلهذا قلنا: لا يصح نقل أحدهما إلى الأخرى ليس كذلك صلاة المنفرد والمأموم ، فإنها صلاة واحدة ،

---

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٤ .



لها صفتان فجاز نقلها من إحدى الصفتين إلى الأخرى<sup>(١)</sup>، كما يجوز نقل المقصورة ١٢٤/أ إلى التامة، وصلاة النافلة التي أحرم بها وهو قائم إلى القعود، أو التي أحرم بها قاعدا إلى القيام.

والجواب عن قولهم: إنه يؤدي إلى العمل بالمنسوخ.  
قلنا: إنما منعناه من الإحرام فرادى ثم يضم؛ لأنه أحرم فرادى مع القدرة على الإمام، وفي مسألتنا أحرم فرادى ولا إمام هناك.  
إذا ثبت هذا، فإذا قلنا بقوله القديم وإنه لا يضم، فإن خالف وضم بطلت صلاته، وإن قلنا بالجديد وإنه يجوز الضم، فإذا ضم صلاته إلى صلاة الإمام نظرت: فإن لم يكن صلى المنفرد من<sup>(٢)</sup> صلاته شيئا فإنه يتابع الإمام، وإن كان قد صلى ركعة فإنه يتابع الإمام ويترك ترتيب صلاته، فتكون ثانيته أوله الإمام وثالثته ثانية الإمام، ورابعته ثالثة الإمام، فإذا فرغ من الرابعة قام الإمام فإنه لا يتابعه لأنه لا يجوز الزيادة في الصلاة على سبيل المتابعة للإمام ولكنه بالخيار إن شاء جلس وتشهد وسلم وخرج، لأنه يجوز الخروج من صلاة الإمام لعذر بدليل أنه لو نسي باب داره مفتوحا جاز له الخروج من صلاة الإمام، وهذا عذر، وإن شاء جلس وتشهد ودعا إلى أن يجلس الإمام ويسلم معه، وإن أراد أن يتأخر عن سلام الإمام جاز، لأنه إنما يتابع الإمام ما دام في الصلاة، وبالسلام يخرج من الصلاة فلا يتابعه في ذلك. والله أعلم بالصواب.

---

(١) نهاية ل ١٢٨ ج.

(٢) نهاية ل ٦١ ب.

**فصل:** وأما قول الشافعي - رحمه الله - ويأتي بركعة أخرى ويسلم ويكونان له نافلة<sup>(١)</sup>، ظاهره يدل على أنه يجوز نقل الفريضة إلى النفل، وجملة هذا أن فيه ثلاثة مسائل:

**الأولة:** أن يحرم بالظهر وعنده أن الشمس قد زالت ثم بان أنها لم تكن زالت، أو بالصبح وعنده أن الفجر قد طلع، ثم بان أنه ما طلع، أو بالعصر وعنده أن الظل قد صار مثله وبان أنه ما صار مثله فلا يختلف المذهب أن صلاته قد انقضت نافلة، ولم تنعقد فريضة<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثانية:** أن يحرم بالصلاة ثم ينقلها إلى فريضة أخرى مثل أن يحرم بالظهر ثم ينقلها إلى العصر، فإن الأولى قد بطلت، والثانية ما صحت<sup>(٣)</sup>، إنما بطلت الأول؛ لأنه نوى قطعها، ولم تصح الثانية؛ لأنه لم ينو حال افتتاحها<sup>(٤)</sup>.

**المسألة الثالثة:** أن يحرم بالفريضة ثم ينقلها إلى نافلة، ففيه وجهان: أحدهما: من أصحابنا من قال: يجوز وتعلق بظاهر كلام الشافعي ههنا<sup>(٥)</sup>، ولأن نية الفريضة صلاة.. فريضة، ونية النفل صلاة، فإذا أحرم بالفريضة وقد

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) وبه قطع الأكثر من الأصحاب.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣٨، المجموع ٣/٢٨٧.

(٣) وهذا هو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٣٨، البيان ٢/١٦٦، التهذيب ٢/٧٦، المجموع ٣/٢٠٦.

(٤) انظر: المذهب ٣/٢٨٦، البيان ٢/١٦٦.

(٥) وهذا تخريج لكلام الشافعي في المختصر، ومن الأصحاب من امتنع من تخريج هذا القول، وحمل

كلام الشافعي على أن صلاته انتقلت في الحكم نافلة، لا أنها انتقلت بتغيير النية، كالمسألة الأولى.

انظر: الحاروي الكبير ٢/٢٣٨.

نوى النافلة<sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني: وهو الصحيح أن ذلك لا يجوز، وهو ظاهر ما نص عليه الشافعي، فإنه قال: وإذا أحرم بالفريضة ثم نقلها إلى فريضة أو إلى نافلة لم يصح ذلك<sup>(٢)</sup>، لأنه لا يصح نقل الفرض إلى الفرض كذلك لا يصح<sup>(٣)</sup> نقل الفرض إلى النفل<sup>(٤)</sup>، والفرق بين هذه المسألة وبين ما قاله الشافعي إذا أحرم بالفرض فرادى ثم أحرم الإمام ضم إليها ركعة وكانت له نافلة، أن ههنا له غرض في جعل الفريضة نافلة، وفي مسألتنا ليس له غرض.

الثاني: في مسألتنا قطع الصلاة، وهناك لم يقطع الصلاة. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المذهب ٢٨٦/٣، البيان ١٦٦/٢.

(٢) انظر: الأم ١٩٩/١.

وهو الصحيح من المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢٣٨/٢، المجموع ٢١١/٤.

(٣) نهاية ل ١٢٩ ج.

(٤) انظر: المذهب ٢٨٦/٣، البيان ١٦٦/٢.

## باب موقف صلاة المأموم مع الإمام.

مسألة: قال الشافعي رحمه الله: إذا أم رجل رجلاً أقام المأموم عن يمينه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا أم رجل برجل فإن المأموم يقف عن يمين الإمام، ولا يتقدم أحدهما على الآخر<sup>(٢)</sup>.

وقال سعيد بن المسيب: يقف عن يساره<sup>(٣)</sup>.

وقال إبراهيم النخعي: يقف من ورائه إلى أن يريد الإمام أن يركع، فإذا لم يجيء مأموم آخر وقف المأموم عن يمينه<sup>(٤)</sup>.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى كريب<sup>(٥)</sup> وعطاء وسعيد بن جبير

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٣٠٠.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦، التنبيه ص ٢٥، الوجيز ١/٥٦، التهذيب ٢/٢٧٧، فتح العزيز

٤/٣٣٩، روضة الطالبين ١/٤٦٣.

وبه قال عامة أهل العلم.

انظر: الأصل ١/٢٢، المدونة الكبرى ١/٨٦، الإنصاف ٢/٢٨١، الإفصاح ١/١٥٤، رحمة الأمة في

اختلاف الأئمة ص ٤٩.

(٣) رواه عنه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٥٣٤، وانظر: الأوسط ٤/١٧٢، رحمة الأمة في اختلاف

الأئمة ص ٤٩.

(٤) رواه عنه عبد الرزاق في المصنف ٢/٤١٠.

وانظر: الأوسط ٤/١٧٢، حلية العلماء ١/٢٣٤.

(٥) هو كريب بن أبي مسلم القرشي الهاشمي، أبو رشدين الحجازي، مولى ابن عباس رضي الله

عنهما، روى عن أسامة بن زيد ومولاه ابن عباس وابن عمر وميمونة وأم سلمة زوجي النبي صلى

الله عليه وسلم، وحدث عنه: سليمان بن يسار ومكحول الشامي والزهري وخلق سواهم، وكان

-رحمه الله- ثقة حسن الحديث، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وتسعين.

عن ابن عباس قال: بت عند خالتي ميمونة (فقام النبي صلى الله عليه وسلم فحل شناق القربة، وتوضأ وأحرم بالصلاة، فقامت وتوضأت مثل ما توضأ ثم جئت ووقفت عن يساره فأدارني عن يمينه) <sup>(١)</sup>.

وروي: (فحولني عن يمينه).

وروي: (فأخذ بيدي اليمنى وأدارني من وراء ظهره فأوقفني عن يمينه) <sup>(٢)</sup>.

ويدل عليه ما روى، عبادة بن الوليد بن عبادة <sup>(٣)</sup> بن الصامت قال: خرجت أنا وأبي نطلب العلم من هذا الحي من الأنصار، فأتينا جابر بن عبد الله، فأخبرنا (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالصلاة فجئت ووقفت عن يساره فحولني إلى يمينه، ثم جاء جبار بن صخر <sup>(٤)</sup> فوقف عن يساره وأحرم بالصلاة،

---

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٩٣/٥، تاريخ الإسلام ٤٨/٤، شذرات الذهب ١١٤/١.

(١) سبق تخريجه ص ١٢٨٤، وهو في الصحيحين.

(٢) انظر هذه الروايات في صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه ٥٢٥/١-٥٣١.

(٣) هو: عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري، أبو الصامت المدني، روى عن: أبيه وجده، وعن جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وعائشة أم المؤمنين، وحدث عنه: عبيد الله بن عمر ومحمد بن عجلان ويعقوب بن مجاهد وخلق سواهم، وثقه النسائي وأبو زرعة وابن حجر وغيرهم.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٩٨/١٤، سير أعلام النبلاء ١٠٧/٥، تقريب التهذيب ٤٧١/١.

(٤) هو جبار بن صخر بن أمية بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدي بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري، ثم السلمي يكنى أبا عبد الله، له صحة -رحمه الله-، وكان خارص أهل المدينة وحاسبهم، حدث عنه: شراييل بن سعد وغيره، توفي -رحمه الله- سنة ثلاثين، في خلافة عثمان بن عثمان -رحمه الله-.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥٤٢/٢، أسد الغابة ت ٦٧٠، الإصابة ٥٥٩/١.

فدفعنا وجعلنا وراء ظهره<sup>(١)</sup>.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد، باب: حديث جابر الطويل ٤/٢٣٠٥-٢٣٠٦.

**فصل: إذا خالف المأموم ووقف على يساره الإمام أو وراء ظهره كره له ذلك ، فصحت صلاته<sup>(١)</sup> ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطل صلاة ابن عباس لما وقف على يساره ولا صلاة جابر بن عبد الله<sup>(٢)</sup> .**

**فصل: إذا جاء رجل فوجد إماماً يصلي ومأمونا عن يمينه فلا يجذ به ويؤخره قبل إحرامه هو بالصلاة؛ لأنه ما لم يحرم بالصلاة فإن موقف المأموم الأول عن يمين الإمام، فلا يجوز أن ينقله من الموقف الذي سن له إلى موقف لم يسن له، ولكنه يجيء ويقف على يسار الإمام ويحرم، فإذا أحرم فإن الإمام بالخيار إن شاء تقدم وإن شاء أخرهما<sup>(٣)</sup> عنه، ولكن هل الأفضل تقدم الإمام أو تأخر المأمومين؟ قال القاضي - رحمه الله - : الأولى أن يتقدم الإمام إذا كان بين يديه فسحة<sup>(٤)</sup> ، لأنه إذا تقدم يكون قد فعل في الصلاة (فعلاً واحداً)<sup>(٥)</sup> ، وإذا تأخرا يكون قد فعلا فعلين، والفعل الواحد / أولى من فعلين<sup>(٦)</sup> .**  
أ/١٢٥

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٣٠٠ .

وهو المذهب باتفاق الأصحاب .

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦ ، الحاوي الكبير ٢/٣٣٩ ، حلية العلماء ١/٢٣٤ ، التهذيب ٢/٢٧٧ ، فتح العزيز ٤/٣٤٠ ، المجموع ٤/٢٩٢ .

(٢) وقد سبق ذكر حديثيهما قريبا ص ١٣٦٦ .

(٣) نهاية ل ١٣٠ ج .

(٤) انظر: المجموع ٤/٢٩٢ .

(٥) في جميع النسخ: واحد فعلا .

(٦) انظر: المجموع ٤/٢٩٢ .

ولأن الإمام يصير ما بين يديه فلا يضره التقدم، بخلاف المأموم ، فإنه لا يرى ما خلف ظهره .

انظر: التعليقة ٢/١٠٤٩ ، التهذيب ٢/٢٨٠ .

وقال الشيخ أبو حامد: الأولى أن يؤخر<sup>(١)</sup> المأمومين عنه<sup>(٢)</sup>، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخر جبار بن صخر وجابر بن عبد الله، ولم يتقدم هو<sup>(٣)</sup>. ولأن تأخير التابع أولى من تقدم المتبوع<sup>(٤)</sup>.

---

(١) نهاية ل ٦٢ ب.

(٢) وهو الصحيح الذي قطع به الأكثرون من الأصحاب.

انظر: فتح العزيز ٤/٣٤٠، المجموع ٤/٢٩٢.

(٣) وقد تقدم ذكر حديثيهما قريبا ص ١٤٦٨.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٠، البيان ٢/٤٢٤.



**فصل:** إذا أدرك الإمام وهو جالس للتشهد وعن يمينه مأموم واحد فأحرم بالصلاة وجلس عن يسار الإمام، فإن الإمام لا يتقدم ولا يتأخر المأمومان<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك عمل طويل، ولكنه ينظر، إن كان هذا هو التشهد الأخير إذا سلم الإمام قام وأتم الصلاة فرادى، وإن كان التشهد الأول، فإذا قام تأخرا أو تقدم الإمام على ما بيناه<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** إذا كان مع الإمام اثنان فإنهما يصطفان خلفه<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مسعود: يقف أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، فإذا جاء ثالث اصطفوا خلفه<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصر هذا بما روى علقمة والأسود "قالا دخلنا على عبدا لله بن مسعود فقام ليصلي بنا فوقفنا وراءه، فجاء فوقف في وسطنا، وقال: هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: البيان ٢/٤٢٤-٤٢٥، فتح العزيز ٤/٣٤٠، المجموع ٤/٢٩٢.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٣٠٠.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦، التنبيه ص ٣٥، الوجيز ١/٥٦، التهذيب ٢/٢٧٧، فتح العزيز ٤/٣٤٠، روضة الطالبين ١/٤٦٣.

(٤) رواه عبد الرزاق في المصنف ٢/٤٠٩، وانظر: الأوسط ٤/١٧٣.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: الندب إلى وضع الأيدي على الركب ١/٣٧٨-٣٧٩.

وقال النووي في خلاصة الأحكام ١/٧١٧: "والثابت في صحيح مسلم وغيره: (أن ابن مسعود فعل ذلك) ولم يقل: (هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم)".

قلت: بل قال ابن مسعود -رضي الله عنه- في آخر الحديث: (هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم).

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى عبادة بن الوليد بن الصامت قال: (خرجت أنا وأبي نطلب العلم في هذا الحي من الأنصار فأتينا جابر بن عبد الله فأخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بالصلاة فجئت ووقفت عن يساره فحولني عن يمينه وجاء جبار بن صخر فوقف عن يساره فدفعنا وجعلنا من ورائه<sup>(١)</sup>).

ويدل عليه ما روى أنس قال: (وقفت أنا واليتيم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والعجوز<sup>(٢)</sup> من ورائنا)<sup>(٣)</sup>.

وروى الحميدي عن أنس: قال: (وقفت أنا ویتیم کان لنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم سليم من ورائنا)<sup>(٤)</sup>.

وروى الشيخ في التعليق عن أنس قال: دعت جدة لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طعام فأكل ثم قام ليصلي بنا، فقممت إلى حصير كانت لنا قد أسودت من طول ما لها عندنا، فنضحت عليها الماء، ووقفت أنا واليتيم عليها نصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والعجوز ورائنا)<sup>(٥)</sup>.

---

وهو ثابت في مسلم ٣٨٠/١.

(١) سبق تخريجه ص ١٣٦٦-١٣٦٧.

(٢) نهاية ل ١٣١ ج.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على الحصير ٦٤٤/١، و مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز الجماعة في النافلة ٤٥٧/١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب المرأة وحدها تكون صفا ٢٧٠/٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على الحصير ٦٤٤/١، و مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز الجماعة في النافلة ٤٥٧/١.

وهذا ناسخ لما رواه ابن مسعود؛ لأن أنس من متأخري الصحابة، فكان  
خبره ناسخاً لخبر ابن مسعود<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: السنن الكبرى ٣/١٤٠.

**فصل: إذا اجتمع رجل وصبي فألقها يصطفان خلف الإمام<sup>(١)</sup>، والدليل عليه ما روى أنس قال: (وقفت أنا واليتيم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم)<sup>(٢)</sup>.**

ولأن الصبي لو انفرد مع الإمام وقف عن يمينه، فإذا اجتمع مع الرجل وقفا خلفه، أصله البالغ.

والفريضة والنافلة سواء.

وحكي عن أحمد أنه قال: في النافلة مثل قولنا، وفي الفريضة لا يصح موقف الصبي، بل يقفان معاً عن يمين الإمام كما إذا انفرد الصبي عنده<sup>(٣)</sup>. وبناء على أصله<sup>(٤)</sup>، وأن الجماعة واجبة كما تجب في الجمعة.

---

(١) وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦، التنبيه ص ٣٥، التهذيب ٢/٢٧٧، البيان ٢/٤٢٥، المجموع ٤/٢٩٢.

وهو مذهب الحنفية والمالكية.

انظر: البحر الرائق ١/٣٧٤، الفتاوى الهندية ١/٨٨، الذخيرة ٢/٢٦٠، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١١٧.

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٧١.

(٣) وهذا هو الصحيح من مذهب الحنابلة.

وقيل: تصح مصافته في الفرض والنفل، وصححه جمع من المحققين.

انظر: المحرر في الفقه ١/١١٣-١١٤، المستوعب ٢/٣٦٦، الكافي لابن قدامة ١/١٩٠، المبدع ٢/٨٦، الإنصاف ٢/٢٨٧-٢٨٨، الإقناع ١/٢٦٤-٢٦٥.

(٤) وهو أن الصبي لا تصح إمامته، فكذلك لا يصح أن يضاف الرجل، وعليه فيكون الرجل خلف الإمام منفرداً، ولا تصح صلاة الفذ عندهم.

انظر: المقنع ٣/٥٣، الشرح الكبير ٤/٤٣١، المتمع في شرح المقنع ١/٥٧٧.

وهذا غير صحيح لحديث أنس - رضي الله عنه - <sup>(١)</sup>، ولأنها صلاة الجماعة فيها ليست بشروط فصح موقف الصبي فيها ، أصله النافلة <sup>(٢)</sup>.

ولأن من صح موقفه في النفل جاز أن يصح في الفرض ، أصله البالغ <sup>(٣)</sup>.  
ويفارق الجمعة فإن الجماعة شرط فيها، وسائر الصلوات الجماعة ليست فيها بشرط فهي كالنافلة.

فإذا اجتمع رجال وصبيان، فقد اختلف أصحابنا في ذلك:  
فمنهم من قال: يصطف الرجال خلف الإمام والصبيان خلف الرجال <sup>(٤)</sup>،

---

(١) وفيه: (فوقفت أنا واليتيم خلف النبي صلى الله عليه وسلم )

واليتيم هو الذي مات أبوه ولم يبلغ. فقد صحح النبي صلى الله عليه وسلم مصافة أنس للصبي.  
ولكن الخنايلة: يرون أن هذا الحديث خاص في النفل، وقد سأل الإمام أحمد عن حديث أنس فقال :  
"ذاك في التطوع".

انظر: مسائل أحمد برواية ابنه صالح ٤٠١/١ ، المغني ٥٣/٣ ، المبدع ٨٦/٢.  
ورد عليهم: بأن الأصل في الفريضة والنافلة أنهما سواء في الأحكام إلا ما خصه الدليل، وليس هناك دليل يمنع من مصافة الصبي في الفرض، فوجبت التسوية بينهما.  
ثم إنه قد ثبت أن عمرو بن سلمة كان يؤم قومه وهو ابن ست أو سبع سنين، فلما جازت إمامته في الفرض جازت مصافته من باب أولى.

انظر: المغني ٥٣/٣ ، الشرح الكبير ٤٣٢/٤ ، المتع في شرح المقنع ٥٧٨/١ ، الشرح المتع لابن عثيمين ٤٠١/٤ .

(٢) وهذا على مذهب الشافعية ومن معهم.

(٣) انظر: الشرح الكبير ٤٣٢/٤ .

ثم إن الصبي بمنزلة المتنفل، والمتنفل يصح أن يضاف المفترض فكذا ههنا.

(٤) وهو المذهب وبه قطع جمهور الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦ ، التنبيه ص ٣٥ ، التعليقة ١٠٤٦/٢ ، التهذيب ٢٧٨/٢ ، المجموع ٢٩٢/٤ .

لأن النبي ﷺ - قال: (ليليني منكم ذوو الأحلام والنهي)<sup>(١)</sup> وروي (أنه كان يحب أن يليه المهاجرون والأنصار ليحفظوا عنه ما يجري له)<sup>(٢)</sup>.  
ولأن هذا موضع فضيلة فيجب أن يتقدم فيها أهل الكمال دون أهل  
النقص.

ومن أصحابنا من قال: يكون بين كل رجلين صبي<sup>(٣)</sup>؛ فإن ذلك أبلغ في  
تعليم الصبيان<sup>(٤)</sup>.

ولأن أنس واليتم وقفاً خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه ص ١٩٣ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: من يستحب أن يلي الإمام  
٣١٣/١.

وصحح الحديث الألباني في صحيح سنن ابن ماجه ١/١٦١ .

(٣) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٤٠، روضة الطالبين ١/٤٦٣ .

(٤) انظر: البيان ٢/٤٢٦، فتح العزيز ٤/٣٤٠، المجموع ٤/٢٩٣ .

(٥) وقد سبق تخريجه قريبا ص ١٣٧١ .

ورد الأصحاب على هذا الوجه: بأن تعلم الصبيان الصلاة ممكن وإن كانوا خلفهم.

انظر: البيان ٢/٤٢٧، المجموع ٤/٢٩٣ .

**فصل:** إذا صلت امرأة خلف رجل فلا تقف عن يمينه ، لكنها تقف من ورائه<sup>(١)</sup>، لما روى أنس قال: (ووقفت العجوز من ورائنا)<sup>(٢)</sup>، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها)<sup>(٣)</sup> وقال عليه السلام: (أخروهن من حيث أخرهن الله)<sup>(٤)</sup> وقال: (ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة)<sup>(٥)</sup>.

ولأنها إذا وقفت بجانب الرجل فتنته وشوشته عليه أمره.  
فإذا اجتمع رجل وامرأة فإن الرجل يقف عن يمين الإمام والمرأة تقف من ورائهما<sup>(٦)</sup>.

وإن اجتمع رجل وامرأة وصبي وقف الرجل والصبي وراء الإمام، ووقفت المرأة وراءهما<sup>(٧)</sup> كما فعلت العجوز مع أنس واليتيم<sup>(٨)</sup>.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٣٠٠.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦، التعليقة ١٠٤٦/٢، التهذيب ٢/٢٧٧، البيان ٢/٤٢٦، روضة الطالبين ٤٦٣/١.

(٢) سبق تخريجه قريبا ص ١٣٧١.

(٣) سبق تخريجه ص ١٦٧.

(٤) سبق تخريجه ص ١٧٧.

(٥) سبق تخريجه ص ١٣١٦.

(٦) انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦، التعليقة ١٠٤٦/١، البيان ٢/٤٢٦، التهذيب ٢/٢٧٧، فتح العزيز ٤/٣٤٠.

(٧) انظر: التهذيب ٢/٢٧٧، البيان ٢/٤٢٦، روضة الطالبين ١/٤٦٣.

(٨) وقد سبق الحديث قريبا ص ١٣٧١.

مسألة: قال: وإن<sup>(١)</sup> كان خنثى مشكل أو امرأة قام كل واحد منهما وحده<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا اجتمع رجال وصبيان وخنثاء ونساء ، فإن الرجال يقفون في الصف الأول ، ووراءهم الصبيان ، ووراء الصبيان الخنثاء ، لجواز أن يكونوا رجالاً<sup>(٣)</sup> ، ووراءهم النساء ، لجواز أن يكونوا الخنثاء رجالاً<sup>(٤)</sup> .  
فأما الصلاة على جنازتهم فإنه إذا اجتمع رجال ونساء وخنثاء وصبيان ، فإن الرجال مما يلي الإمام ثم الصبيان ثم الخنثاء ثم النساء<sup>(٥)</sup> .  
وأما في الدفن فإننا نستحب دفن كل واحد في قبر<sup>(٦)</sup> ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( لا يدفن اثنان في قبر واحد )<sup>(٧)</sup> ، فإن كان هناك عذر جاز<sup>(٨)</sup> أن

---

(١) نهاية ل ١٣٢ ج.

(٢) انظر: مختصر المزني ص ٢٧ .

(٣) ولو قال لجواز أن يكن نساء لكان أولى .

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٣٠٠ .

وهو المذهب عند الأصحاب .

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦ : الحاوي الكبير ٢/٣٤٠ ، التنبيه ص ٣٥ ، الوجيز ١/٥٦ ، التعليقة ١٠٤٦/٢ ، روضة الطالبين ١/٤٦٣ .

(٥) انظر: مختصر المزني ص ٤٤ ، الوجيز ١/٧٦ ، حلية العلماء ١/٢٩٠ ، روضة الطالبين ١/٦٣٧ .

(٦) انظر: الإقناع في الفقه الشافعي ص ٥٩ ، المذهب ٥/٢٨٤ ، الوجيز ١/٧٨ .

(٧) لم أقف عليه .

(٨) نهاية ل ٦٣ ب .



يدفن في القبر الواحد عدة رجال، (فإن النبي صلى الله عليه وسلم أذن بأحد أن يدفن في القبر الواحد عدة رجال)<sup>(١)</sup>، ولكن يكون الرجال مما يلي القبلة ثم الصبيان يلونهم، ثم الخناثا ثم النساء<sup>(٢)</sup>، لأن ليس ههنا إمام فيتركون مما يليه فكان التفضيل مما يلي القبلة /. والله أعلم.

أ/١٢٦

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: من قتل من المسلمين يوم أحد ٤٧٦/٧.

(٢) انظر: التهذيب ٤٣٢/٢، المجموع ٢٨٤/٥.

مسألة: قال: ورکع أبو بكرة وحده وخاف أن تفوته الركعة فذكر ذلك للنبي ﷺ - فلم يأمره بالإعادة<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا دخل رجل والإمام يصلي وكان في الصف فرجة وموضع يمكنه أن يقف فيه فلم يفعل وصلى خارج الصف منفردا ليس بجنبه غيره ، كره له ما فعل وصحت صلاته<sup>(٢)</sup>.

وبه قال مالك<sup>(٣)</sup> والأوزاعي<sup>(٤)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٥)</sup> والثوري<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

وفي المطبوع: ورکع أبو بكرة.

(٢) وهذا هو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٠، التعليقة ٢/١٠٤٧، التهذيب ٢/٢٧٩، البيان ٢/٤٣٠، الوجيز ١/٥٦، فتح العزيز ٤/٣٤١، روضة الطالبين ١/٤٦٤.

(٣) وهو نصه في المدونة الكبرى ١/١٠٥.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفریع ١/٢٦٠، عقد الجواهر الثمينة ١/٢٠٠، الذخيرة ٢/٢٦١. مختصر خليل مع جواهر

الإكليل ١/١١٢، مواهب الجليل ٢/١١٤، شرح منح الجليل ١/٢٢٣.

(٤) انظر نقل قوله في: شرح السنة ٣/٣٧٩، الأوسط ٤/١٨٣، المجموع ٤/٢٩٨.

(٥) انظر: الأصل ١/١٩٧.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٢٣٤، المبسوط ١/١٩٢.

(٦) انظر نقل قوله في سنن الترمذي ١/٤٤٧، المجموع ٤/٢٩٨.

وقال أحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق<sup>(٢)</sup> وأبو بكر الحميدي<sup>(٣)</sup> صاحبنا وأبو بكر بن المنذر<sup>(٤)</sup> وأبو بكر بن أبي شيبة : تبطل صلاته.  
واحتج من نصرهم بما روى وابصة بن معبد الأسدي<sup>(٥)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه صلى فبصر برجل صلى خارج الصف فقال له : (أعد صلاتك)<sup>(٦)</sup> .

(١) بطلان صلاة الفذ، وهي إحدى الروايات عنه، وهي المذهب ، وعليه جماهير أصحابه.  
وعنه: تصح مطلقاً.

وعنه: تصح في النفل فقط.

وعنه: إن علم النهي بطلت وإلا فلا.

وفي الصحيح من مذهب الحنابلة: أنه إذا ركع فذا ثم دخل في الصف، أو وقف معه آخر قبل رفع الإمام صحت صلاته.

انظر: مسائل أحمد برواية ابن هانئ ١/٨٦، مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٣٥، المحرر في الفقه ١/١١٤-١١٧، المستوعب ٢/٣٦٨-٣٦٩، الكافي لابن قدامة ١/١٩٠، المبدع ٢/٨٧-٨٩، الإنصاف ٢/٢٨٩-٢٩٢، منتهى الإرادات ١/٣١٤.

(٢) انظر: مسائل أحمد وإسحاق ١/٣٦٢، اختلاف العلماء ص ٤٢.

(٣) انظر: الأوسط ٤/١٨٤.

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) هو وابصة بن معبد بن عتبة بن الحارث الأسدي، قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط قومه بني أسد سنة تسع، فأسلموا، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأم قيس بنت محصن الأسدية، وحدث عنه: ولداه: لم وعمر وزيد بن أبي الجعد وراشد بن سعد وآخرون، توفي في الرقة.

انظر ترجمته في: حلية الأولياء ٢/٣٢، تهذيب الكمال ٣٠/٣٩٢، الإصابة ٦/٤٦١.

(٦) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الصلاة، باب: الرجل يصلي خلف الصف وحده ١/٤٣٩)، و الترمذي في سننه، (كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده ١/٤٤٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: صلاة الرجل خلف الصف وحده ١/٣٢١، و

قالوا: ويدل عليه ما روى علي بن شيبان<sup>(١)</sup> عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى فلما انصرف أبصر رجلا يصلي خلف الصف وحده فوقف عليه، فلما فرغ قال: (أعد صلاتك فإنه لا صلاة لمنفرد خلف الصف)<sup>(٢)</sup>. قالوا: ولأنه لو صلى بين يدي الإمام بطلت صلاته، كذلك إذا صلى وراء

أحمد في المسند/٢٦٨، وابن خزيمة في صحيحه ٣/٣٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٩٣، والدارقطني في سننه ١/٣٦٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/١٤٨، وعبد الرزاق في المصنف ٢/٥٩.

والحديث قال عنه الترمذي في سننه ١/٤٤٧: "حديث حسن"، وقال ابن المنذر في الأوسط ٤/١٨٤: "وقد أثبت هذا الحديث أحمد وإسحاق"، ونقل صاحب المغني ٣/٥٠ عن أحمد أنه قال: حديث وابصة حسن"، وصحح الحديث الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي ١/٤٥٠، والألباني في إرواء الغليل ٢/٣٢٣.

(١) هو علي بن شيبان بن محرز بن عمرو الحنفي السُّحَيْمِي اليمامي له صحبة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه ابنه عبد الرحمن، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من أهل اليمامة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٠/٤٦٣، الجرح والتعديل ٦/١٩٠، تهذيب التهذيب ٤/٢٠٩. (٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: صلاة الرجل خلف الصف وحده ١/٣٢٠، وأحمد في المسند<sup>٣٢/٤</sup>، وابن خزيمة في صحيحه ٣/٣٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٩٤، وابن حبان في صحيحه ٣/٣١٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/١٤٩. ونقل ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٣٨ عن الأثرم عن أحمد قال: "هو حديث حسن"، وقال البوصيري في زوائد ابن ماجه ١/٣٢٠: "إسناده صحيح رجاله ثقات"، ونقل المباركفوري في تحفة الأحوذى ٢/٢٠ عن ابن سيد الناس قال: "رواته ثقات معروفون"، وصحح الحديث الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي ١/٤٤٦، والألباني في إرواء الغليل ٢/٣٢٩.

الصف وجب أن تبطل صلاته<sup>(١)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل عليه ما روى سعيد بن أبي عروبة<sup>(٢)</sup> عن زياد الأعلم<sup>(٣)</sup> عن الحسن البصري عن أبي بكرة قال: (جئت ونبي الله يصلي وهو راکع فرکعت وراء الصف، فقال النبي -ﷺ-: (زادك الله حرصاً ولا تَعُدْ)<sup>(٤)</sup>). ولم يأمره بالإعادة<sup>(٥)</sup>، ورواه حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن البصري عن أبي بكرة قال: جئت النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup> وهو في الصلاة راکعاً،

---

(١) انظر: المغني ٥٠/٣، المبدع ٨٧/٢.

(٢) هو سعيد بن أبي عروبة -واسمه مهران- العدوي، أبو النضر البصري، حدث عن أيوب السخيتياني والحسن البصري وسليمان الأعمش وخلق سواهم، وروى عنه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وإسماعيل بن علية وآخرون، وكان -رحمه الله- من بحور العلم إلا أنه تغير حفظه لما شاخ، وثقه ابن معين والنسائي وجماعة، وتوفي -رحمه الله- سنة ست وخمسين ومائة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٧٣/٧، تهذيب الكمال ٥/١١، سير أعلام النبلاء ٤١٣/٦.

(٣) هو زياد بن حسان بن قرة الباهلي البصري، ويعرف بزياد الأعلم، وقيل له الأعلم لأنه كان مشقوق الشفاة، روى عن أنس بن مالك والحسن البصري وكان من قدماء أصحابه، ومحمد بن سيرين، وحدث عنه: حماد بن زيد وابن سلمة وعبد الله بن عون وابن أبي عروبة وآخرون، وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي وغيرهم.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٥١/٩، الكاشف ٤٠٩/١، تهذيب التهذيب ٢١٢/٢، فتح الباري ٣٤١/٢.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: الرجل يركع خلف الصف ٤٤٠/١، والنسائي في سننه، كتاب الإمامة، باب: الركوع دون الصف ١١٨/٢، وابن حبان في صحيحه ٣٠٩/٣.

والحديث صحيح إسناداه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١٣٣/١، وهو في صحيح البخاري ٣٤٠/٢ من طريق همام عن زياد به.

(٥) انظر: المبسوط ١٩٢/١، الحاوي الكبير ٣٤١/٢، البيان ٤٣١/٢.

(٦) نهاية ل ١٣٣ جـ.

فَجِئْتُ وَأَنَا أَهْلُتُ فَرَكَعْتُ وَرَاءَ الصَّفِّ ثُمَّ مَشَيْتُ إِلَى الصَّفِّ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَيُّكُمْ الَّذِي رَكَعَ خَارِجَ الصَّفِّ ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ)؟ فَقُلْتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: (زَادَكَ اللَّهُ حِرْصاً وَلَا تُعَدُّ) <sup>(١)</sup>.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَغْلِظُ فَيَقُولُ: وَلَا تُعَدُّ <sup>(٢)</sup>.

قَالُوا: فَقَدْ قَالَ: (وَلَا تُعَدُّ) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى عَادَ بَطَلَتْ

صَلَاتُهُ <sup>(٣)</sup>.

قُلْنَا: أَرَادَ بِذَلِكَ لَا تُعَدُّ تَأْتِي الصَّلَاةُ وَأَنْتَ تَلْهَثُ <sup>(٤)</sup>، فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-

أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا أُتِيَتْ الصَّلَاةُ فَأَتَوْهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَلَا تَأْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ) <sup>(٥)</sup>.

الثَّانِي: أَرَادَ بِذَلِكَ وَلَا تُعَدُّ تَشْتَغِلُ بِالتَّجَارَةِ إِلَى أَنْ تَفُوتَكَ الصَّلَاةُ حَتَّى تَأْتِي

فَتَفْعَلُ مَا فَعَلْتَ <sup>(٦)</sup>.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ أَرَادَ لَا تُعَدُّ فَتَصْلِي خَارِجَ الصَّفِّ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ، وَكَذَلِكَ

---

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ كِتَابَ الصَّلَاةِ، بَابُ: الرَّجُلُ يَرْكَعُ دُونَ الصَّفِّ ٤٤١/١.

وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٣٣/١.

(٢) تُعَدُّ: مِنَ الْعَدْوِ.

وَضَبَطْتُ: وَلَا تُعَدُّ مِنَ الْإِعَادَةِ.

انْظُرْ: مُعَالِمُ السُّنَنِ ٣٣٩/١، فَتْحُ الْبَارِيِّ ٣٤٢/٢.

(٣) لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْفُسَادَ.

انْظُرْ: الْمَغْنِي ٥٠/٣، الْمُبْدَع ٨٧/٢.

(٤) انْظُرْ: الْحَاوِي الْكَبِيرَ ٣٤١/٢، الْمَجْمُوعَ ٢٩٧/٤.

(٥) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ ص ١٢٢٢.

(٦) انْظُرْ: الْبَيَانَ ٤٣١/٢، الْمَجْمُوعَ ٢٩٧/٤.

نقول<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: أخطأ الموقف الذي سن له وقد سُنَّ لبعض المأمومين فوجب أن لا يؤثر ذلك في بطلان صلاته، أصله إذا وقف عن يسار الإمام أو عن يمينه والصف تام<sup>(٢)</sup>، أو وقفت المرأة في صف الرجال، أو وقف وراء الصف وهو جاهل بتحريم ذلك، فإنهم سلموا أن صلاته لا تبطل<sup>(٣)</sup>.

ولا يدخل عليه إذا وقف بين يدي الإمام فإن في أحد القولين تبطل صلاته<sup>(٤)</sup>، لأن ذلك الموضع لم يسن لأحد من المأمومين<sup>(٥)</sup>.

قياس آخر: كل من لو صلى خارج الصف ومعه غيره لم تبطل صلاته، فإذا صلى خارج الصف منفردا لم تبطل صلاته، أصله المرأة<sup>(٦)</sup>، فإن لم يسلموا

---

(١) انظر: المصدرين السابقين.

(٢) انظر: المذهب ٢/٤٢٩٦، الإشراف ١/١١٣، التعليقة ٢/١٠٤٧.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٢٤١، الإشراف ١/١١٣.

وأجيب بأن خطأ المنفرد بوقوفه خلف الصف جاءت فيه أحاديث تدل على بطلان صلاته لذلك الخطأ، بخلاف ما قيس عليه. والله أعلم.

(٤) وهو قول الشافعي في الجديد، وهو الصحيح من المذهب عند الأصحاب.

انظر: الأم ١/٣٠١، الحاوي الكبير ٢/٣٤٢، التنبيه ص ٣٥، الوجيز ١/٥٦، المجموع ٤/٢٩٩.

(٥) انظر: المذهب ٤/٢٩٩، البيان ٢/٤٣١.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤١، الإشراف ١/١١٣.

وأجاب الحنابلة بأن قياس صلاة المنفرد خلف الصف على وقوف المرأة منفردة خلف الصف قياس مع الفارق، وذلك أن وقوف الرجل منفردا خلف الصف مكروه وترك للسنة عند من لم ير بطلان صلاته، ووقوف المرأة منفردة خلف صف الرجال سنة مأمور بها، فقياس المكروه على المأمور به قياس مع الفارق.

انظر: مجموع الفتاوى ٢٣/٣٩٥-٣٩٦، تهذيب سنن أبي داود ١/٣٣٩.

دللنا عليه بما روى أنس (أن جدته مليكة<sup>(١)</sup>) دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طعام فأكل ثم قام ليصلي لنا فعمدت إلى حصير عندنا قد استودعت من كثرة ما استعملناها فنضحت عليها الماء وبسطتها له ووقفت أنا والغلام خلفه والعجوز وراءنا<sup>(٢)</sup>.

قياس آخر: وقوفه خلف الصف فعل لو كان جاهلاً به لم تبطل صلاته، فإذا لم يكن به جاهلاً لم تبطل صلاته، أصله العمل اليسير، وعكسه العمل الكثير فإنه لما أبطل الصلاة إذا جهل تحريمه أبطل إذا علم تحريمه.

ولا يدخل عليه الكلام إذا كان جاهلاً به، لأننا قلنا فعل وذاك قول .  
ولأن هذا الفعل لو كان مبطلا للصلاة لوجب أن يستوي فيه العلم والجهل كالحديث وسائر الأعمال<sup>(٣)</sup>.

وأما الجواب عن ما ذكره من حديث وابصة بن معبد الجهني، فإن الساجي قال : قال الشافعي : هذا الحديث .....

---

(١) هي مليكة بنت مالك بن عدي النجاري، قال ابن حجر : " وعن غرائب مالك أن مليكة اسم لأم سليم نفسها، أم أنس بن مالك".

انظر: فتح الباري ١/٦٤٥.

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٧١.

(٣) وهذا القياس لا يسلم به بعض الخنابلة، إذ لا فرق في بطلان صلاة المنفرد خلف الصف بين أن يكون عالماً بذلك أو جاهلاً، ولذا أبطل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة المنفرد خلف الصف وهو لم يكن عالماً بالنهي، وقد أمره بالإعادة كما أمر الأعرابي المسيء صلاته بالإعادة.

انظر: مجموع الفتاوى ٢٣/٣٩٧.



يرويه هلال بن يساف<sup>(١)</sup> تارة يرويه عن عمرو بن راشد<sup>(٢)</sup> ، وتارة يرويه عن زياد بن أبي الجعد<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>، فدل ذلك على أن هلال سيء الحفظ، فلا يحتاج بحديثه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) هو هلال بن يساف، ويقال ابن إساف الأشجعي مولاهم، أبو الحسن الكوفي، روى عن: البراء بن عازب والحسن بن علي بن أبي طالب وعائشة أم المؤمنين وزياد بن أبي الجعد، وعمرو بن راشد وآخرون، وحدث عنه: سليمان الأعمش ومنصور بن المعتمر وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم، وكان هلال تابعي ثقة، وثقه ابن معين وابن حبان والعجلي وآخرون.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٧٢/٩، تاريخ الثقات ص ٤٦٠، تهذيب الكمال ٣٠/٣٥٣.

(٢) هو عمرو بن راشد الأشجعي ، أبو راشد الكوفي، روى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ووابصة، وحدث عنه: هلال بن يساف ونسير بن دُعْلُق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر: مقبول.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٧/٢٢، الكاشف ٧٦/٢، تقريب التهذيب ١/٧٣٤.

(٣) هو زياد بن أبي الجعد، واسمه رافع، الأشجعي الكوفي ، روى عن عمرو بن الحارث ، ووابصة ابن معبد، وحدث عنه: عبيد بن أبي الجعد، وهلال بن يساف، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر: كوفي مقبول.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٩١/٦، الجرح والتعديل ٥٢٧/٣، تقريب التهذيب ١/٣١٨.

(٤) نهاية ل ١٣٤ جـ.

(٥) قلت: بل هو ثقة ، كما تقدم في ترجمته، وتد روى هلال عن وابصة مباشرة ، كما في رواية أحمد وغيره.

=

الثاني: أنا نحمل أمره بالإعادة استحباباً، وكذلك نقول ، والجمع بين الخبرين أولى من استعمال أحدهما وإسقاط الآخر<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عما رواه علي بن شيبان عن أبيه وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي صلى خلف الصف بالإعادة، فقال: (لا صلاة لمن صلى خلف الصف منفرداً)<sup>(٢)</sup>.

قلنا: فهذا دليل لنا، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف عليه حتى فرغ من الصلاة، ولو كانت باطلة ما وقف عليه حتى فرغ منها ، ولكان يأمره بالخروج منها، لأنها باطلة<sup>(٣)</sup>.

وأما قول: (لا صلاة له) أراد بذلك لا صلاة كاملة<sup>(٤)</sup>.

---

قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٣٢٥/٢: "فيكون للحديث ثلاث طرق رواها هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة، وعن زياد بن أبي الجعد عن وابصة، وعنه - أ - هلال - عن وابصة ، ولا تعارض بين هذه الروايات الثلاث ، فيكون له ثلاث طرق وبها تقطع بصحة الحديث".

(١) انظر: المجموع ٢٩٨/٤.

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٨١.

(٣) انظر: المجموع ٢٩٨/٤.

(٤) انظر: المبسوط ١٩٢/١، المجموع ٢٩٨/٤، مغني المحتاج ٢٤٧/١.

ورد: بأن تأويل الحديث على نفي الكمال مردود؛ لأن النفي له ثلاث مراتب :

الأولى: نفي للوجود الحسي.

والثانية: نفي للوجود الشرعي ، أي نفي الصحة.

والثالثة: نفي للكمال.

فلا يمكن حمل الحديث على النفي للوجود الحسي، إذ من الممكن أن يصلي الإنسان خلف الصف

منفرداً، فيكون نفياً للصحة، لأنه ليس هناك مانع يمنع نفي الصحة.

والجواب عن قولهم : أنه لو صلى بين يدي الإمام بطلت صلاته ، كذلك إذا<sup>(١)</sup> صلى وراء الصف.

قلنا: على قوله القديم لا نسلم<sup>(٢)</sup>، وإذا سلمنا على قوله الجديد فالفرق بينهما أن بين يدي الإمام لم يسن لأحد من المأمومين، وليس كذلك وراء الصف، فإنه قد سن لبعض المأمومين<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنه إذا وقف بين يدي الإمام يكون تابعا في صورة المتبوع ، ليس كذلك إذا صلى وراء الصف فإنه تابع في صورة تابع<sup>(٤)</sup>./ ١٢٧/أ

---

انظر: الشرح الممتع لابن عثيمين ٤/٣٧٩-٣٨٠.

(١) نهاية ل ٦٤ ب.

(٢) وقوله القديم: هو عدم بطلان صلاة المأموم إذا تقدم على الإمام.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤١، المهذب ٤/٢٩٩، التهذيب ٢/٢٧٨، روضة الطالبين ١/٤٦٢.

(٣) انظر: البيان ٢/٤٣١.

(٤) والذي يظهر لي - والله أعلم - هو عدم صحة صلاة المنفرد خلف الصف لصحة وصراحة حديث وابصة بن معبد وعلي بن شيبان في النهي عن الصلاة منفردا خلف الصف، إلا أن يكون هناك عذر يقتضي عجزه عن الوقوف في الصف ، كأن لا يجد فرجة ينضم بها إلى الصف، أو لا يستطيع أن يقف عن يمين الإمام، فصلاته هنا صحيحة، إذ الواجب يسقط بالعجز.

وأما حديث أبي بكره فليس فيه أنه صلى منفردا خلف الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع ، فقد أدرك من الاصطفاف المأمور به ما يكون به مدركا للركعة، فهو بمنزلة أن يقف وحده ثم يجيء آخر فيصافه في القيام، فإن هذا جائز باتفاق الأئمة. والله أعلم.

انظر: مجموع الفتاوى ٢٣/٣٩٦-٣٩٧، تهذيب سنن أبي داود ١/٣٣٩، الشرح الممتع ٤/٣٨١-

٣٨٢.

فصل: قال في مختصر البويطي : إذا لم يكن في الصف فرجة ولا له موضع فيه فإنه يقف حيث شاء<sup>(١)</sup>.

وقال أبو بكر بن المنذر: من الناس من قال: يجذب رجلا من الصف ويقفان ويصليان<sup>(٢)</sup>.

وحكى هذا الشيخ أبو حامد عن مذهبنا<sup>(٣)</sup>، وليس بشيء<sup>(٤)</sup>.

وقال بعض أصحاب أحمد: يتخطى الصفوف ويقف عن يمين الإمام<sup>(٥)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه، أما وقوفه عن يمين الإمام فلا يجوز، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تخطي الصفوف، وأما جذبه لواحد من الصف فلا يجوز لمعنيين:

---

(١) انظر: ل ١١.

وهو اختيار المؤلف - رحمه الله - .

انظر: حلية العلماء ٢٣٤/١، فتح العزيز ٣٤٢/٤، المجموع ٢٩٧/٤.

(٢) انظر: الأوسط ١٨٥/٤.

(٣) انظر: حلية العلماء ٢٣٤/١.

وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع جمهور الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦، التبيين ص ٣٥، التهذيب ٢٧٩/٢، فتح العزيز ٣٤٢/٤، روضة

الطالبين ٤٦٤/١، مغني المحتاج ٢٤٨/١.

(٤) وما اختاره المؤلف - رحمه الله - هو الأصح، على ما سيأتي بيانه.

(٥) وهو الصحيح من المذهب عند الحنابلة.

وقيل: بل يؤخر واحدا من الصف إليه.

وقيل: يقف فذاً.

انظر: الشرح الكبير ٤٣٦/٤، المتع في شرح المقنع ٥٧٨-٥٨٩، المبدع ٨٦/٢، الإنصاف

٢٨٨/٢.

أحدهما: أنه يؤدي إلى الإخلال بالصف فلا يجوز أن يفعل في الصف خللا، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بسداد الخلل<sup>(١)</sup>.  
والثاني: أنه ينقله من الموضع الذي سن له إلى موضع لم يسن له ، وهذا لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** إذا وقف الإمام في مقام إبراهيم ﷺ ودار المأمومون بالكعبة ، قال أبو إسحاق: يجب أن يكون بين المأمومين وبين البيت أكثر مما بين الإمام وبين البيت، ومتى كانوا أقرب إلى البيت منه يكونوا قد تقدموا عليه، وفي صحة صلاتهم قولان<sup>(٣)</sup>.

وهذا خلاف نص الشافعي في الأم، فإنه قال في الأم: "المأمومين الذين هم

---

(١) يشير المؤلف إلى قوله -ﷺ-: (أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل، ولينوا بأيدي إخوانكم ، ولا تذروا فرجة للشيطان، ومن وصل صفا وصله الله، ومن قطع صفا قطعه الله) رواه أبو داود في سننه ٤٣٣/١.

وقال النووي في خلاصة الأحكام ٧٠٧/٢: "رواه أبو داود بإسناد صحيح"، وصححه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح ٣٤٤/١.

(٢) انظر: المجموع ٢٩٧/٤.

وفي الجذب تشويش على الرجل المجذوب، وأيضا فيه جناية على الصف؛ لأن جميع الصف سرف يتحرك لانفتاح الفرجة من أجل سدها.

انظر: بدائع الفوائد ٩٠/٢، الشرح الممتع لابن عثيمين ٣٨٣/٤.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٣٤٢/٢، البيان ٤٣٢/٢.

وسواء كان المأمومون من جهة الإمام أو من غير جهة الإمام.

والقولان هما: في القديم لا تبطل صلاة من تقدم على الإمام.

والجديد هو بطلان صلاته.

نظر: التنبيه ص ٣٥، الوجيز ٥٦/١، التهذيب ٢٧٨/٢، روضة الطالبين ٤٦٢/١.

في<sup>(١)</sup> جهة الإمام يجب أن يكونوا متأخرين عنه<sup>(٢)</sup>، فأما من هو من جهة البيت التي ليس الإمام فيها فيجوز أن يكون بينه وبين البيت أقرب مما بين الإمام وبين البيت<sup>(٣)</sup>.

وفرق أصحابنا بين من هو واقف في الجهة التي فيها الإمام وبين من هو واقف في الجهات الأخر بأربع فروق:

الأول: أن الجهة التي فيها الإمام مضبوطة لا مشقة على المأموم في التأخر عن الإمام، ليس كذلك بقية الجهات فإنها غير مضبوطة، وعلى الإمام مشقة في مراعاة ما بينه وبينها وتحتاج إلى مساحة وضبط<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن الجهة التي فيها الإمام لم يسقط فيها التوجه إلى ما يتوجه إليه الإمام فسقط فيها التأخر عن الإمام.

والثالث: أن جهة الإمام إذا تقدم فيها المأموم يكون متقدماً على الإمام والجهات الأخر إذا تقدم فيها المأموم لا يكون متقدماً على الإمام، لأنه مستقبه، وإنما هو أقرب إلى الكعبة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١٣٥ ج.

(٢) وتبطل صلاتهم إن تقدموا على الإمام.

(٣) انظر: الأم ٣٠٢/١.

وهذا التفصيل: وهو بطلان صلاة المأموم إذا تقدم على إمامه وهو في جهته، وعدم بطلان صلاته إن كان في غير جهة الإمام هو المذهب وبه قطع جماهير الأصحاب.

انظر: الحاروي الكبير ٣٤٢/٢، الوسيط ٧٠٧/٢، التهذيب ٢٧٩/٢، البيان ٤٣٢/٢، فتح العزيز ٣٣٩/٤، المجموع ٣٠٠/٤.

(٤) انظر: البيان ٤٣٢/٢، فتح العزيز ٣٣٩/٤.

(٥) انظر: الحاروي الكبير ٣٤٢/٢، البيان ٤٣٢/٢.

الرابع: أن المأموم إنما أمرناه بالتأخر عن الإمام ليقتردي بأفعاله ويشاهدها ،  
هذا المعنى لا يحصل في الجهة التي فيها الإمام، فإنه متى تقدم عليه لا يرى ما يفعل  
الإمام، ليس كذلك بقية الجهات ، فإن المأموم لا يرى ما يفعل الإمام تقدم أو  
تأخر، فلهذا جوزنا له أن يتقدم<sup>(١)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٢، البيان ٢/٤٣٢.

مسألة: قال الشافعي : وإن صلت بين يديه امرأة أجزأته صلاته، كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعائشة رضي الله عنها معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنائزة<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا صلت المرأة بجنب الرجل قد ذكرنا حكمها، وأن صلاة الرجل لا تبطل<sup>(٢)</sup>، وقد ذكرنا هذه المسألة فيما تقدم خلافاً مع أبي حنيفة فأغنى عن الإعادة<sup>(٣)</sup>.

فصل: إذا تقدم المأموم على الإمام فصلى بين يديه ففيه قولان:

قال في الجديد "تبطل صلاته"<sup>(٤)</sup>.

وبه قال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ٣٠٢/١.

وهو المذهب عند الأصحاب بلا خلاف.

انظر: المذهب ٢٩٦/٤، البيان ٤٣٠/٢، التهذيب ٢٧٨/٢، المجموع ٢٩٧/٤.

(٣) انظر: ص ٧١٦ من هذه الرسالة.

(٤) وهو نصه في الأم ٣٠١/١.

وهو الصحيح من المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٦، ١٨٧، التنبيه ص ٣٥، التهذيب ٢٧٨/٢، الوسيط ٧٠٥/٢، فتح

العزیز ٢٣٨/٤، روضة الطالبين ٤٦٢/١.

(٥) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٣٦/١، المبسوط ٤٣/١، الهداية ٥٧/١.

وهو المذهب عند جماهير أصحاب أحمد،

وقيل: تكره وتصح صلاته.

وقيل: تصح في الجمعة والعيد والجنائزة ونحوها لعذر.

انظر: المحرر في الفقه ١١٠/١، الكافي لابن قدامة ١٩٠/١، المتع في شرح المقنع ٥٧٣/١، المبدع

٨٢/٢، الإنصاف ٢٨٠/٢.



وقال في القديم: لا تبطل صلاته<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصر القديم بأن قال: أكثر ما فيه أنه ترك الموقف الذي سن له، وهذا لا يبطل صلاته، أصله إذا وقف على يسار الإمام وليس هناك إلا مأموماً واحداً<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ولأنه لو تقدم على الإمام وهم دائرون بالكعبة لم تبطل صلاته، كذلك إذا تقدم على الإمام في غير ذلك الموضع<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة قوله الجديد ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إنما جعل الإمام ليؤتم به)<sup>(٤)</sup> فإذا تقدم عليه فلا يكون مؤتماً به<sup>(٥)</sup>.

ومن القياس: تقدم على إمامه في ابتداء صلاته فيما أمر بمتابعته فيه، فوجب

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤١، التعليقة ٢/١٠٤٨، التهذيب ٢/٢٧٨، البيان ٢/٤٣١، المجموع ٤/٢٩٩.

وبه قال مالك كما في المدونة الكبرى ١/٨١. وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفريع ١/٢٢٤، الذخيرة ٢/٢٥٨، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/١١٠، الشرح الصغير ١/١٥٨، شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢/١٤.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤١، البيان ٢/٤٣١، الإشراف ١/١١٤، حاشية البناني ٢/١٤، فتح العزيز ٤/٢٣٨.

(٣) انظر: التهذيب ٢/٢٧٨.

(٤) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٢، الممنوع في شرح الممنوع ١/٥٧٣.

أن تبطل صلاته، أصله إذا كبر<sup>(١)</sup> قبل تكبيرة الإمام<sup>(٢)</sup>.  
والجواب عن قولهم: أنه خالف سنة الموقف ولا تبطل صلاته كما إذا وقف  
على يسار الإمام.

قلنا: يسار الإمام موقف لبعض المأمومين وهو إذا كانوا ثلاثة عُرَاة، فإن  
الإمام يقف في الوسط<sup>(٣)</sup>، وكذلك إذا كان الإمام ومأموم عن يمينه فإن المأموم  
الثاني يقف على يسار الإمام ويحرم ثم يتأخران بعد ذلك<sup>(٤)</sup>، ليس كذلك إذا  
تقدم عليه فإن ذلك الموقف لم يسن لأحد من المأمومين<sup>(٥)</sup>.

وأما الجواب عن قولهم: إنه إذا تقدم على الإمام وهم يصلون حول الكعبة  
فإن صلاتهم صحيحة كذلك إذا تقدم عليه في غير ذلك المكان.  
قلنا: لنا في ذلك وجهان:

قال أبو إسحاق: لا يجوز التقدم على الإمام ويجب أن يكون بين المأمومين  
من جميع الجهات بين الكعبة أكثر مما بين الإمام وبين الكعبة، ومتى كان بينهم  
وبينها أقرب كانوا متقدمين على الإمام، وتكون<sup>(٦)</sup> مسألة القولين<sup>(٧)</sup>، وهذا الذي  
ذكره أبو إسحاق خلاف نص الشافعي في الأم، فإنه قال في الأم: "يجب أن  
يكونوا في الجهة التي فيها الإمامة مثل قول أبي إسحاق، فأما من هو في بقية

---

(١) نهاية ل ١٣٦ ج.

(٢) انظر: المبسوط ٤٣/١، الحاوي الكبير ٣٤٢/٢.

(٣) انظر: التنبيه ص ٣٥، روضة الطالبين ٣٩١/١.

(٤) انظر: البيان ٤٢٤/٢، فتح العزيز ٣٤٠/٤، المجموع ٢٩٢/٤.

(٥) انظر: المهذب ٢٩٩/٤، البيان ٤٣١/٢، المبدع ٨٢/٢، المتع شرح المقنع ٥٧٣/١.

(٦) نهاية ل ٦٥ ب.

(٧) انظر: الحاوي الكبير ٣٤٢/٢، البيان ٤٣٢/٢، فتح العزيز ٣٣٩/٤، المجموع ٣٠٠/٤.

الجهات فيجوز أن يكون بينهم وبينها أقرب<sup>(١)</sup>، والفرق بين هذه/ المسألة وبين ١٢٨/أ  
مسألتنا أنهم إذا كانوا إلى الكعبة أقرب لا يكونوا قد تقدموا على الإمام، وفي  
مسألتنا يكون قد تقدم على الإمام<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: أنهم إذا تقدموا حول الكعبة يمكنهم المتابعة لأنهم مستقبلين الإمام  
يشاهدوه ، وإذا تقدم على الإمام في مسألتنا لا يمكنهم الاقتداء بأفعال الإمام<sup>(٣)</sup>،  
ويجيء بقية الأربع فروق التي تقدم ذكرها<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/٣٠٢.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٢، التعليقة ٢/١٠٤٨.

(٣) انظر: الشرح الكبير ٤/٤١٩، المبدع ٢/٨٢.

(٤) انظرها : ص ١٣٩١-١٣٩٢ من هذه الرسالة.

مسألة: قال الشافعي : وإن صلى رجل في طرف المسجد والإمام في طرفه ولم تتصل الصفوف بينه وبينه أو فوق ظهر المسجد أجزأه؛ صلى أبو هريرة - رضي الله عنه - فوق ظهر المسجد بصلاة الإمام في المسجد<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا صلى الإمام في طرف المسجد والمأموم في طرف فإن ذلك يجوز، وكذلك لو صلى في بعض خزائن المسجد والباب مقفل عليه بصلاة الإمام جاز، أو صلى على ظهر المسجد والإمام في بطن المسجد، أو كان على ظهر المسجد والمأموم في أسفل المسجد جاز، وهكذا إذا صلى في رحبة المسجد أو المساجد اللطاف التي حول المسجد وأبوابها إلى المسجد أو الزيادات، وسواء كانت أبواب المسجد مقفلة أو مفتحة<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: أكره أن يصلي على ظهر المسجد بصلاة الإمام في المسجد<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٧-٢٨.

(٢) وهذا هو المذهب عند جماهير الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٧، الحاروي الكبير ٢/٣٤٤، التنبيه ص ٣٦، الوجيز ١/٥٦، حلية العلماء ٢٣٥/١، روضة الطالبين ١/٤٦٤.

واشترط الأصحاب في البنائين كصحن المسجد وسردابه وغيره مما ذكر أن يكون باب أحدهما نافذاً إلى الآخر ، وسواء كان الباب بينهما مفتوحاً أو مردوداً مغلقاً أو غير مغلق.

وذكر الرافعي: وجها بأن الباب إذا كان مغلقاً لم يصح الاقتداء.

وحكى القاضي ابن كج عن أبي الحسين ابن القطان وجها آخر: إذا كان أحدهما على سطح المسجد وباب المرقى مغلقاً لم يصح أيضاً الاقتداء ، وهذان الوجهان شاذان ضعيفان.

انظر: فتح العزيز ٤/٣٤٤، المجموع ٤/٣٠٣، مغني المحتاج ١/٢٤٩.

(٣) وهو آخر قول للإمام مالك كما في المدونة الكبرى ١/٨٢.

وكان قوله الأول جواز صلاة المأموم على ظهر المسجد والإمام في المسجد كما هو في المدونة الكبرى ١/٨٢، وهذا هو المشهور من مذهب المالكية.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى الشافعي أن أبا هريرة<sup>(١)</sup> كان يصلي على ظهر المسجد بصلاة الإمام<sup>(٢)</sup> ولا يخالف له في الصحابة. ولأن المسجد مبني للصلاة الواحدة بدليل أنه يكره إقامة جماعتين فيه ، فكان ظهره وبطنه سواء، وأعلاه وأسفله سواء، وما بُعد وقرب منه واحدا<sup>(٣)</sup>. فإن قيل: إلا أنه إذا صلى على ظهر المسجد يكون بينه وبين المسجد حاجز، فهو بمنزلة ما لو صلى خارج المسجد<sup>(٤)</sup>. قلنا: سطح المسجد بمنزلة قرار المسجد، بدليل أن الجنب لا يحل له الوقوف عليه ، كما لا يحل له الوقوف في قرار المسجد.

=

انظر: التفریع ١/ ٢٢٥، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١/ ١١٣، مواهب الجليل ٢/ ١١٧، شرح منح الجليل ١/ ٢٢٥.

وقال أبو حنيفة وأحمد وأصحابهما يجوز صلاة المأموم على ظهر المسجد والإمام في المسجد. انظر: المبسوط ١/ ٢١٠، الفتاوى الهندية ١/ ٨٨، المستوعب ٢/ ٣٧٦، المبدا ٢/ ٩١، الإنصاف ٢/ ٢٩٨.

(١) نهاية ل ١٣٧ ج.

(٢) أخرجه في الأم ١/ ٣٠٥ ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ١٥٧.

(٣) انظر: الحاروي الكبير ٢/ ٣٤٤، التهذيب ٢/ ٢٨١.

(٤) انظر: الحاروي الكبير ٢/ ٣٤٤، البيان ٢/ ٤٣٤.

مسألة: قال الشافعي: وإن صلى قرب المسجد وقرب المسجد ما يعرفه الناس من أن يتصل بشيء من المسجد لا حائل دونه، فيصلّي منه منقطعاً عن المسجد أو فنائه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال، قد مضى الكلام في الصلاة في المسجد، فأما إذا صلى خارج المسجد بصلاة الإمام في المسجد، ففيه ثلاث مسائل:  
الأولة: إذا لم يكن بينه وبين المسجد حائل.

والمسألة الثانية: إذا كان بينه وبين المسجد حائل يمنع الاستطراق والرؤية.  
المسألة الثالثة: أن يكون بينه وبين المسجد حائل يمنع الإستطراق ، ولا يمنع المشاهدة.

فالمسألة الأولية: إذا كان ليس بينه وبين المسجد حائل فإن كان على مسافة قريبة صحت صلاته ، وإن كان على مسافة بعيدة لم تصح صلاته<sup>(٢)</sup>.  
وقال عطاء : إذا علم بصلاة الإمام صحت صلاته، سواء قرب أو بعد ليس من الأصل<sup>(٣)</sup>.

دليل عطاء: بأن من كان في المسجد جاز له أن يصلي بصلاة الإمام إذا علم بها، سواء كان بينهما قريب أو بعيد، فكذلك إذا كان خارج المسجد.  
وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) وهذا هو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٧، التنبيه ص ٣٦، الوجيز ٥٧/١، حلية العلماء ٢٣٥/١، التهذيب

٢/٢٨١-٢٨٢، المجموع ٣٠٧/٤.

(٣) انظر: مختصر المزني ص ٢٨، الحاوي الكبير ٣٤٥/٢.

الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله <sup>(١)</sup> وعلى قول عطاء سقط السعي لأنهم يصلون في بيوتهم <sup>(٢)</sup>.

ويدل عليه قوله -ﷺ-: (لو صليتم في بيوتكم لضللتكم) <sup>(٣)</sup>.

ويدل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) <sup>(٤)</sup> ومعلوم أنه إنما أراد بذلك لا صلاة لجار المسجد بصلاة الإمام إلا في المسجد <sup>(٥)</sup>.

إذا ثبت هذا فما حد المسافة القريبة؟ الذي ذكره في الإملاء: غير مقدر بل قال: وإذا كان بينه وبين المسجد مسافة قريبة صحت الصلاة. وقال ههنا والمسافة القريبة ثلاثمائة ذراع <sup>(٦)</sup>.

وقال المزني: هذا التقدير لا يثبت إلا بتوقيف أو اتفاق <sup>(٧)</sup>.

وقال أبو إسحاق: الذي ذكره في الإملاء مطلق، وما ذكره ههنا مقيد، فيحمل المطلق على المقيد.

---

(١) سورة الجمعة الآية ٩.

(٢) إذا علموا بصلاة الإمام.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٥، البيان ٢/٤٣٥.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: صلاة الجماعة من سنن الهدى ١/٤٥٣.

موقوفا على ابن مسعود -رضي الله عنه- وهو في حكم المرفوع. والله أعلم.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٤٥.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٥.

(٦) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٧) انظر معناه في مختصره ص ٢٨.

ولا يختلف أصحابنا أن المسافة القرية ثلاثمائة ذراع<sup>(١)</sup>، واختلفوا من أين أخذ الشافعي هذا التقدير<sup>(٢)</sup>، فقال أبو العباس وأبو إسحاق: أخذه من صلاة الخوف<sup>(٣)</sup>، فإن ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

(أنه أحرم بطائفة فصلى بهم ركعة ثم انصرفوا إلى القتال ثم جاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم ركعة ثم انصرفوا إلى القتال ثم عادت الطائفة الأولى فصلت الركعة الثانية)<sup>(٤)</sup>. ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما وقف في موضع لا تصل إليه السهام، وأكثر ما يصل السهام ثلاثمائة ذراع، فدل ذلك على أن المسافة القرية هذا الحد<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو علي بن خيران وأبو الطيب بن سلمة<sup>(٦)</sup>: هذا الحد<sup>(٧)</sup> أخذه الشافعي من العرف والعادة<sup>(٨)</sup>، لأنه قال: "والقرب ما .....

---

(١) وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٧، التنبيه ص ٣٦، الوجيز ١/٥٦، التهذيب ٢/٢٨١، حلية العلماء ١/٢٣٥، فتح العزيز ٤/٣٤٥، روضة الطالبين ١/٤٦٥.

(٢) نهاية ل ١٣٨ ج.

(٣) انظر: البيان ٢/٤٣٧، حلية العلماء ١/٢٣٥، فتح العزيز ٤/٣٤٦، المجموع ٤/٣٠٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع ٧/٥٣٧، و مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الخوف ١/٥٧٤.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٥، البيان ٢/٤٣٦، التهذيب ٢/٢٨٢، فتح العزيز ٤/٣٤٦.

(٦) سبقت ترجمته في دراسة الكتاب.

(٧) نهاية ل ٦٦ ب.

(٨) انظر: حلية العلماء ١/٢٣٥، البيان ٢/٤٣٧، المجموع ٤/٣٠٤.

وعليه نص الشافعي في المختصر، وهو الصحيح عند أكثر الأصحاب.

انظر: فتح العزيز ٤/٣٤٥-٣٤٦، روضة الطالبين ١/٤٦٥.



يتعارفه الناس" <sup>(١)</sup> والثلاثمائة ذراع عند الناس مسافة قرية.

وهل هذه الثلاثمائة ذراع على سبيل التحديد/ أو على سبيل التقريب؟ فيه ١٢٩/أ وجهان:

قال أبو إسحاق: على سبيل التحديد، لأنه لا يمكن الفصل من المسافة القرية والبعيدة إلا إذا جعلنا ذلك على سبيل التحديد <sup>(٢)</sup>.

وقال أبو علي في الإفصاح: هذا الحد على سبيل التقريب <sup>(٣)</sup>، فمتى كان زائدا بخطوة وخطوتين جاز <sup>(٤)</sup>، لأن التحديد لا يثبت إلا بتوقيف أو خبر ثابت أو دليل قاطع، وليس ههنا شيء من ذلك.

إذا ثبت هذا فأول هذه الثلاثمائة ذراع إن لم يكن الصف خرج من المسجد فمن الموضع الذي انتهت إليه عمارة المسجد، فإن كان يرى من يصلي بصلاة الإمام وبينه وبين المسجد ثلاثمائة ذراع جاز أن يصلي بصلاته. وإن كان الصف قد خرج من المسجد فمن آخر الصف <sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) انظر: المجموع ٣٠٣/٤، مغني المحتاج ٢٤٩/١.

(٣) وهو ظاهر المذهب وأصح الوجهين.

انظر: الحاوي الكبير ٣٤٤/٢، التهذيب ٢٨٢/٢، فتح العزيز ٣٤٦/٤-٣٤٧، روضة الطالبين ٤٦٥/١.

وحكى الشيخ أبو حامد عن عامة الأصحاب أن هذه المسافة على سبيل التقريب وجه واحد. انظر: المجموع ٣٠٣/٤.

(٤) انظر: المذهب ٣٠٢/٤، التهذيب ٢٨٢/٢. مغني المحتاج ٢٤٩/١.

(٥) انظر: التهذيب ٢٨٢/٢، المجموع ٣٠٧/٤.

وفي وجه: أنه يعتبر آخر المسجد، وهو الصحيح من المذهب.

وفي وجه ثالث: من حريم المسجد.

وإن كانوا يصلون في صحراء في آخر الصف الذي يصلون وراء الإمام يحسب ثلاثمائة ذراع ، فإذا وقف وصلى ثم رأى هذا الذي من الصف على ثلاثمائة ذراع رجلاً آخر بينه وبين هذا ثلاثمائة ذراع جاز له أن يصلي بصلاة الإمام ، ولو رأى هذا الثاني ثالث بينه وبينه ثلاثمائة ذراع جاز له أن يصلي بصلاة الإمام، وعلى هذا أبداً<sup>(١)</sup> ، سواء كان بينهم وبين المسجد طريق أو شارع أو لم يكن<sup>(٢)</sup>.

انظر: المصدرين السابقين.

(١) وهذا يعني أن الاعتبار بين الصفوف والأشخاص وبين من قدامهم ألا تزيد المسافة على ثلاثمائة ذراع ، فتصح صلاة الجميع إذا علموا بصلاة الإمام. وفي وجه: أن المسافة -الثلثمائة ذراع- تعتبر ما بين الإمام والصف الأخير إذا لم تكن الصفوف قريبة من الإمام متصلة على العادة.

قال النووي : "وهو وجه ضعيف اتفق الأصحاب على تضعيفه".

انظر: البيان ٤٣٦/٢ ، فتح العزيز ٣٤٧/٤ ، المجموع ٣٠٤/٤.

(٢) وجواز الاقتداء بين المأموم والإمام ولو حال بينهما طريق هو الصحيح من المذهب.

وفي وجه: أنه يمنع الاقتداء.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٧ ، البيان ٤٣٩/٢ ، فتح العزيز ٣٤٧/٤ ، روضة الطالبين ٤٦٦/١.

وقال مالك في المدونة الكبرى ٨٢/١ بجواز الاقتداء ولو كان بينهما طريق.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفريع ١/ ٢٢٤-٢٢٥ ، الإشراف ١١٤/١ ، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١١٣/١ ، شرح

الزرقاني على مختصر خليل ٢٠/٢ ، شرح منح الجليل ٢٢٥/١.

فصل: وقال أبو حنيفة: إذا كان بين الذين يصلون خارج المسجد وبين الإمام طريق فلا يجوز أن يصلوا بصلاته، ويكون الطريق حائلا اللهم إلا أن تتصل الصفوف فيجوز لهم أن يصلوا بصلاته<sup>(١)</sup>.

واحتج من نصره بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من صلى يوم الجمعة في الرحبة فلا صلاة له)<sup>(٢)</sup>، قال: ومعلوم أنه إنما أراد بذلك إذا صلى وكان<sup>(٣)</sup> هناك طريق نافذ.

دليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من صلى بينه وبين الإمام طريق فليس مع الإمام). وروي: (فليس من الإمام)<sup>(٤)</sup>.

ومن القياس: قالوا: بينه وبين الإمام طريق والصفوف غير متصلة فوجب أن يكون ذلك حائلا، أصله إذا كان بينه وبينه أكثر من ثلاثمائة ذراع، وأصله إذا صلى في داره بصلاة الإمام.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي عن النبي صلى

---

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٣٧/١، بدائع الصنائع ٣٦١/١، الفتاوى الهندية ٨٧/١.

وبه قال الحنابلة في الصحيح من المذهب، واختار الموفق ابن قدامة ومحققي المذهب أن الطريق لا يمنع الاقتداء مطلقاً. وقيل: إلا أن يكون الطريق عريضاً يمنع الاتصال، وقيل: يصح مع الضرورة، وقيل: يصح في النفل.

انظر: المحرر في الفقه ١٢٢/١، الكافي لابن قدامة ١٩٣/١، المبدع ٩٠/٢، الإنصاف ٢٩٤/٢.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢٣٠/٣، وابن المنذر في الأوسط ١١٩/٤.

(٣) نهاية ل ١٣٩ ج.

(٤) لم أقف عليه.

وهو مذكور في كتب الأحناف كبداية الصنائع ٣٦١/١ وغيره.

وقال النووي في المجموع ٣٠٩/٤: "هذا حديث باطل لا أصل له، وإنما يروى عن عمر من رواية ليث بن سليم عن ثميم، وليث ضعيف، وثميم مجهول".

الله عليه وسلم أنه قال: (وإنما لكل امرئ ما نوى)<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه قوله -ﷺ-: (إنما جعل الإمام ليؤتم به)<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روى الشافعي "أن أنس بن مالك كان يصلي في بيوت حميد ابن عبدالرحمن بن عوف<sup>(٣)</sup> بصلاة الإمام في المسجد، وبين بيوت حميد وبين المسجد طريق<sup>(٤)</sup>.

ومن القياس: أن الطريق يصح فيها الصلاة، فوجب أن لا يكون حائلا<sup>(٥)</sup>، أصله إذا كان الطريق في رحبة المسجد، وأصله ما ليس بطريق<sup>(٦)</sup>.

ويدل عليه أن النجاسة ليست بمحائل، فالطريق أولى.

ولأن البئر والنهر ليس بمحائل، فكذلك الطريق.

ولأنه لو اتصلت الصفوف صحت الصلاة، فكذلك إذا لم تتصل، لأنها طريق في الحالتين<sup>(٧)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص ١١١.

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٣) هو حميد بن عبدالرحمن بن عوف بن عبدالحارث بن زهرة القرشي الزهري، حدث عن: أبيه وخاله عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وحدث عنه: الأعرج والزهري وسعيد بن إبراهيم القاضي، وابن أبي مليكة وآخرون، وكان -رحمه الله- فقيها نبيلاً ثقة كثير الحديث، وتوفي سنة خمس وتسعين بالمدينة.

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٥٣/٥، سير أعلام النبلاء ٢٩٣/٤، شذرات الذهب ١١١/١.

(٤) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٢٣١/٣، و البيهقي في السنن الكبرى ١٥٨/٣.

(٥) انظر: المغني ٤٧/٣، الإشراف ١١٥/١.

(٦) انظر: البيان ٤٤٠/٢.

(٧) وقد سلم الحنفية بجواز الاقتداء إذا اتصلت الصفوف.

انظر: بدائع الصنائع ٣٦١/١.

وأما الجواب عن قولهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من صلى يوم الجمعة في الرحبة فلا صلاة له)<sup>(١)</sup>.

قلنا: هذا لا يعرف.

الثاني: أراد بذلك الرحبة المتقدمة على الإمام أو يحتمل الرحبة التي إذا وقفوا فيها لا يعلمون بصلاة الإمام .

والجواب عن قولهم: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من كان بينه وبين الإمام طريق فليس مع الإمام)<sup>(٢)</sup>.

قلنا: لا يعرف.

والثاني: أراد بذلك طريقا بعيدا أكثر من ثلاثمائة ذراع ، أو طريقا يمنع من العلم بصلاة الإمام.

والجواب عن قولهم: بينه وبين الإمام طريق والصفوف غير متصلة فوجب أن يكون ذلك حائلا أصله إذا صلى في داره ، أو كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع.

قلنا: إذا صلى في داره فقد ذكر أبو علي الطبري أن في ذلك وجهين: أحدهما: وهو الصحيح، أن الصلاة صحيحة<sup>(٣)</sup>، قال أبو علي: والآخر لا أعرف له وجهاً<sup>(٤)</sup> ، فعلى هذا سقط القياس.

---

(١) سبق تخريجه ص ١٤٠.

(٢) سبق تخريجه ص ١٤٠.

(٣) ويشترط أن يكون لداره باب مفتوح إلى المسجد يرى منه الإمام وبعض من خلفه، مع مراعاة القرب والبعد الذي ذكره الشافعي.

انظر: البيان ٤٣٧/٢، حلية العلماء ٢٣٦/١.

(٤) وهو عدم الجواز إلا أن تتصل الصفوف إلى داره إتصال العادة.

وأما إذا كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع فالفرق بينهما أن هناك مسافة بعيدة وفي مسألتنا بينهما مسافة قريبة يحتاج إليها في قتال العدو والرمي من جهاتهم بالسهم.

المسألة الثانية: أن يكون هناك حائل<sup>(١)</sup> يمنع الاستطراق والمشاهدة مثل حائط المسجد، فإذا صلى وراء الحائط ولا يشاهد من في المسجد فالذي عليه عامة أصحابنا أن الصلاة لا تصح<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو إسحاق: إذا لم يكن بينه وبين المسجد حائل إلا سور المسجد فالصلاة صحيحة<sup>(٣)</sup>، وعليه يدل كلام الشافعي في الأم، لأنه قال: ولو صلى خارج المسجد في رحبة المسجد بصلاة الإمام صح ذلك اتصلت الصفوف أو لم تتصل<sup>(٤)</sup>. ورحبة المسجد ما حوالية<sup>(٥)</sup>.

---

وبهذا الوجه قال أبو إسحاق.

انظر: البيان ٤٣٧/٢، حلية العلماء ٢٣٦/١.

(١) نهاية ل ١٤٠ ج.

(٢) وهو الصحيح من المذهب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٧، التنبيه ص ٣٦، الوجيز ٥٧/١، التهذيب ٢٨٣/٢، المجموع ٣٠٨/٤.

(٣) انظر: البيان ٤٣٥/٢، روضة الطالبين ٤٦٨/١.

(٤) قال النووي: وصحح القاضي أبو الطيب أنه ليس بممانع.

انظر: المجموع ٣٠٨/٤.

(٥) انظر: المجموع ٣٠٣/٤.

وقال البندنجي: رحبة المسجد هي البناء المبني له حوله متصلا به.

انظر: المصدر السابق.

ولأن حائط المسجد بمنزلة السواري التي في المسجد والحيطان<sup>(١)</sup>، لأنه بني لمصلحته.

وقال أبو حنيفة: حائط المسجد ليس بحائل<sup>(٢)</sup>، فلو صلى وراء الحائط جاز، وكذلك لو صلى في داره وليس بينه وبين المسجد إلا سور المسجد جاز<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير صحيح، لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)<sup>(٤)</sup> ومعلوم أنه إنما أراد بذلك لا صلاة له بصلاة الإمام إلا إذا كان في المسجد.

ولأنه حائل يمنع الاستطراق والمشاهدة، فممنوع من صحة الصلاة أصله إذا كان بينهما شارع.

---

(١) انظر: البيان ٢/٤٣٥.

(٢) نهاية ل ٦٧ ب.

(٣) وهي رواية الأصل، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن لا يجزئه، والحاصل على وجهين: إن كان الحائط قصيرا ذليلا بحيث يمكن كل أحد من الركوب عليه فلا يمنع الاقتداء، وكذلك إذا كان الحائط كبيرا وله باب مفتوح، وإن كان الحائط كبيرا أو له باب مغلق ففيه روايتان: صحة الاقتداء وعدمها.

انظر: المبسوط ١/١٩٣، بدائع الصنائع ١/٣٦٢، الفتاوى الهندية ١/٨٨.

(٤) سبق تخريجه ص ٤٥٠.

**فصل: إذا وقف / رجل على باب المسجد وهو يرى من في المسجد وصلى ١٣٠/أ**  
بصلاة الإمام، صح ذلك<sup>(١)</sup>.

فلو وقف عن يمينه ناس وعن يساره ناس، وهم لا يشاهدون من في المسجد جاز ذلك<sup>(٢)</sup>، لأنهم يرون من يرى من في المسجد.  
وكذلك لو وقف وراء هذا الصف صف آخر صحت الصلاة<sup>(٣)</sup>.

فإن وقف بين يدي هذا الصف صف عن يمين باب المسجد، وصف عن يسار باب المسجد، وصلوا لم تصح صلاتهم لأنهم لا يرون من في المسجد، ولا يرون من يرى من في المسجد، فلهذا قلنا لا تصح صلاتهم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: التهذيب ٢/٢٨٤، البيان ٢/٤٣٣، المجموع ٤/٣٠٧.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٥، المجموع ٤/٣٠٧.

(٣) انظر: المصدرين السابقين.

(٤) وهو الصحيح، وبه قطع أكثر الأصحاب.

وفي وجه: أنه يصح الاقتداء فتصح الصلاة.

انظر: المجموع ٤/٣٠٨.



المسألة الثالثة: أن يكون هناك حائل يمنع الاستطراق ولا يمنع الرؤية مثل الشباك الذي على حائط المسجد ، ففيه وجهان:

أحدهما: وهو الصحيح أن الصلاة صحيحة<sup>(١)</sup>، لأنه حائل لا يمنع من الرؤية<sup>(٢)</sup>.

والوجه الثاني: لا تصح الصلاة<sup>(٣)</sup>، لأنه حائل يمنع من الاستطراق<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

---

(١) انظر: التنبيه ص ٣٦، حلية العلماء ٢٣٥/١، روضة الطالبين ٤٦٨/١.

وهو اختيار المؤلف - رحمه الله - .

انظر: المجموع ٣٠٨/٤.

(٢) فهو كما لو كان معهم.

انظر: المهذب ٣٠٢/٤، التهذيب ٢٨٤/٢.

(٣) وهو الأصح عند أكثر الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٧، الوجيز ٥٧/١، فتح العزيز ٣٦١/٤، المجموع ٣٠٨/٤.

(٤) فهو كالحائط.

انظر: المهذب ٣٠٢/٤، البيان ٤٣٦/٢، التهذيب ٢٨٣/٢.

مسألة: قال: وكذلك الصحراء والسفينة<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، الصحراء تصح الصلاة فيها، والأصل في ذلك قوله تعالى:  
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يفصل بين الصحراء والحضر فهو على  
عمومه.

ويدل عليه ما روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (جعلت لنا  
الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً فحيث أدركتني الصلاة تيممت  
وصليت)<sup>(٣) (٤)</sup>.

إذا ثبت هذا فهو بالخيار إن شاء صلى في جماعة أو فرادى، والجماعة  
أفضل، فإن كان قريبا من الإمام صحت الصلاة، وإن كان بعيدا لم تصح الصلاة،  
والقرب ثلاثمائة ذراع والبعد ما زاد على ذلك<sup>(٥)</sup>، وأول الثلاثمائة ذراع إن كان  
وراء الإمام صفوف فمن الموضع الذي ينتهي الصف إليه، وإن لم يكن وراءه  
صف فمن الإمام<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) سورة البقرة، الآية ٤٣.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: منه ٣٧١/١.

(٤) نهاية ل ١٤١ ج.

(٥) انظر: البيان ٤٣٦/٢، التهذيب ٢٨٢/٢، روضة الطالبين ٤٦٥/١.

(٦) انظر: المجموع ٣٠٤/٤.

**فصل:** وأما السفينة فتصح الصلاة فيها فرضاً ونفلاً<sup>(١)</sup>؛ لأنه يمكنه أن يأتي بجميع شرائط الصلاة فيها، كما يمكنه أن يأتي بجميع الشرائط على وجه الأرض. فإن قيل فقد قلتم: لا يجوز فعل الفريضة على الراحلة.<sup>(٢)</sup>

قلنا: لأنه لا يمكنه أن يأتي بجميع الشرائط من القيام والركوع والسجود، وفي السفينة يمكنه أن يأتي بجميع الشرائط، فوازنه أن يكون على فيل وقد نصب له سرير، فيجوز له أن يصلي الفرض عليه<sup>(٣)</sup>.

وقد قال أصحابنا لو كان يصلي على سرير فحملوه أربعاً وساروا به كانت صلاته صحيحة<sup>(٤)</sup>.

إذا ثبت هذا فإنه يتوجه إلى القبلة في السفينة في الفرض والنفل، ومتى

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٩٧.

وهو المذهب عند أصحابه بلا خلاف.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٧، الحاروي الكبير ٢/٣٤٦، البيان ٢/٤٤٠، المجموع ٤/٣٠٧.

وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد.

انظر: الأصل ١/٣٠٦، مختصر اختلاف العلماء ١/٣٥٤، المدونة الكبرى ١/١٢٣، مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٧٦.

(٢) وهذا بلا خلاف في المذهب.

انظر: الأم ١/١٩٦، الوجيز ١/٣٧، فتح العزيز ٣/٢٠٧ روضة الطالبين ١/٣١٨.

(٣) وهو أصح الوجهين وبه قطع الأكثر من أصحابنا، وهذا فيما إذا كانت الدابة واقفة.

فأما إذا كانت الدابة سائرة فوجهان: أحدهما المنصوص أنها لا تصح.

انظر: فتح العزيز ٣/٢١٠، روضة الطالبين ١/٣١٩.

(٤) وهو أصح الوجهين.

انظر: البيان ٢/١٥٢، حلية العلماء ١/١٧٢، المجموع ٤/٢٤٢.

دارت السفينة إلى غير جهة القبلة دار إلى القبلة<sup>(١)</sup>.

فإن قيل قد قلتم: إن المسافر يصلي النافلة حيث توجهت به راحلته<sup>(٢)</sup>، هلا

قلتم في السفينة مثله؟

قلنا: الفرق بينهما أنه يلحقه مشقة إذا استقبل القبلة في النافلة في السفر على

الراحلة فلا يتمكن من فعل النافلة، ليس كذلك في السفينة فإنه لا مشقة في

ذلك<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ١/١٩٧.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٧٤، التهذيب ٢/٦٣، فتح العزيز ٣/٢١٢، المجموع ٣/٢٣٣.

(٢) انظر: الأم ١/١٩٥، التلخيص ص ١٥٨، الإقناع في الفقه الشافعي ص ٣٧، التنبيه ص ٢٦، الوجيز

١/٣٧، روضة الطالبين ١/٣١٨.

(٣) انظر: المجموع ٣/٢٣٣.

مسألة: المصلي في السفينة يلزمه القيام في الفريضة، إلا أن يكون دوران في رأسه فيجوز له أن يصلي قاعداً<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة إذا كانت السفينة واقفة مثل قولنا، وإذا كانت سائرة لا يلزمه القيام<sup>(٢)</sup>.

واحتج من نصره بما روى ابن سيرين قال: "خرجت مع أنس بن مالك، حتى كنا بدجلة فحضرت الصلاة فصلى بنا أنس على بساط السفينة وهو جالس ونحن جلوس خلفه، وإذا السفينة لتجربنا جراً"<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس: كل صلاة جاز فعلها في حالة السير جاز ترك القيام فيها، أصله صلاة النافلة<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ولأن الأصل أن القيام غير واجب إلا أنا أجمعنا على وجوبه في حالة الاستقرار، فمن ادعى إيجابه في غير ذلك فعليه الدليل<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٦، البيان ٢/٤٤٠، المجموع ٣/٢٣٣.

وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة.

انظر: المدونة الكبرى ١/١٢٣، مسائل أحمد برواية أبي داود ص ٧٦، مختصر اختلاف العلماء ١/٣٥٤.

(٢) انظر: الأصل ١/٣٠٦، مختصر اختلاف العلماء ١/٣٥٤، بدائع الصنائع ١/٢٩١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ٢/١٦٨، و عبد الرزاق في المصنف ٢/٥٨٢.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/١٦٣: "رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات".

(٤) انظر: رؤوس المسائل ص ١٧٩، بدائع الصنائع ١/٢٩٢.

(٥) ولأن سير السفينة سبب لدوران الرأس غالباً، والسبب يقوم مقام المسبب، فالحكم يبنى على الغالب الأعم.

انظر: المبسوط ٢/٢، بدائع الصنائع ١/٢٩٢.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى الدارقطني بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لجعفر بن أبي طالب لما خرج مهاجرا إلى الحبشة وركب البحر: (صل قائما إلا أن تخاف الغرق)<sup>(١)</sup>.

دليل آخر: روي عن<sup>(٢)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمران بن حصين: (صل قائما فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب)<sup>(٣)</sup>.

ومن القياس: القيام شرط من شرائط الصلاة، فوجب أن لا يسقط بركوب السفينة، أصله الركوع والسجود والقراءة والسترة<sup>(٤)</sup>.

قياس آخر: قادر على القيام في الصلاة المفروضة من جهة الله تعالى من غير مشقة فلزمه القيام، أصله إذا كان في حالة الاستقرار<sup>(٥)</sup>.

ولا يدخل عليه إذا صلى جالسا فإن تلك الصلاة من جهة البدن ليست من جهة الله تعالى.

قياس آخر: شرط لا يسقط في حالة الاستقرار فوجب أن لا يسقط في حالة السير، أصله سائر الشرائط<sup>(٦)</sup>.

والجواب عن فعل أنس من وجوه:

أحدها: أن القياس مقدم على فعل الصحابي على قوله الجديد<sup>(٧)</sup>.

---

(١) سبق تخريجه ص ٦٩٠.

(٢) نهاية ل ١٤٢ ج.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٨٩.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ٢٩٢/١، البيان ٤٤٠/٢.

(٥) انظر: البيان ٤٤٠/٢.

(٦) نهاية ل ٦٨ ب.

(٧) وهو المشهور بين الأصحاب.

الثاني: أنه يحتمل أن تكون الصلاة نافلة.

قالوا: فقد قال: فلما حضرت الصلاة، وهذا يدل على أنها كانت فريضة.

قلنا: والنافلة تحضر كما تحضر الفريضة.

الثالث: أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدم على فعل أنس.

والجواب عن قولهم: كل صلاة جاز فعلها في حالة السير جاز ترك القيام

فيها أصله صلاة النافلة.

قلنا: لا تأثير لقولكم يجوز فعلها في حالة السير في الأصل فإن النافلة إذا

فعلت في حالة الاستقرار لا يجب القيام فيها، والمعنى في الأصل أن النافلة لا يجب

فيها القيام في حالة الاستقرار، فلم يجب القيام فيها في حالة السير، ليس كذلك

الفريضة، فإنه يجب القيام فيها في حالة الاستقرار، فوجب في حالة السير.

والجواب عن قولهم: / الأصل أن القيام غير واجب، فمن ادعى إيجابه يحتاج ١٣١/أ

إلى دليل.

قلنا: فقد دللنا. والله أعلم بالصواب.

=

وقال في اختلافه ومالك: أنه حجة مقدم على القياس، وأشار في الرسالة: إلى أنه حجة إذا انضم إليه

قياس، فيقدم على قياس ليس معه قول صحابي.

انظر: الرسالة ص ٥٩٧، الإحكام في أصول الأحكام ١٤٩/٤، البحر المحيط ٦٠/٦.

مسألة: قال: والسفينة والإمام في أخرى<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا صلى الإمام في سفينة وصلى (المأمومون)<sup>(٢)</sup> في سفينة أخرى، فلا يخلو حال السفينتين من ثلاثة أحوال:  
إما أن تكونا مغطاتين، أو إحداهما مغطاة والأخرى مكشوفة، أو تكونا مكشوفتين.

فأما إذا كانت مغطاتين فلا يصح الاقتداء بالإمام<sup>(٣)</sup>؛ لأنهم لا يرونه ولا يرون من يراه<sup>(٤)</sup>.

وإذا كانت إحداهما مغطاة والأخرى مكشوفة فكذلك<sup>(٥)</sup>، لأنه إن كانت المكشوفة التي فيها الإمام، فالمأمومون لا يرونه، وإن كانت المكشوفة التي فيها المأمومون فلا يرونه أيضا.

وأما إذا كانتا مكشوفتين فلا يخلو حالهما من أمرين:  
إما أن تكون إحداهما ملتصقة في الأخرى من أصل البناء بمسماز أو عود، أو غير متصلة، فإن كانت متصلة من أصل البناء فالصلاة صحيحة<sup>(٦)</sup>، لأنهما

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) في أ: المأمون.

(٣) وهو المذهب عند الأصحاب إلا أن تتصل الصفوف إحداهما بالأخرى.

انظر: الحاوي الكبير ٣٤٧/٢، التهذيب ٢٨٤/٢، التعليقة ١٠٦٣/٢، روضة الطالبين ٤٦٨/١.

(٤) فكان بينهما حائل يمنع الاستطراق والمشاودة.

انظر: البيان ٤٤١/٢.

(٥) انظر: الحاوي الكبير ٣٤٧/٢، التهذيب ٢٨٤/٢، المجموع ٣٠٧/٤.

(٦) وهذا قول عامة أصحابنا.

انظر: الحاوي الكبير ٣٤٧/٢، البيان ٤٤١/٢، التعليقة ١٠٦٣/٢.



كالدار الواحدة،<sup>(١)</sup> وإن كانت إحدهما غير متصلة فلا فرق بين أن تربط إحدهما إلى الأخرى بجبل أو لا تربط<sup>(٢)</sup>، وفيهما وجهان:

أحدهما: وهو المذهب أن الاقتداء يصح<sup>(٣)</sup>، لأنهما على قرار واحد فلم يكن الماء حائلا، كما لا تكون النار حائلا، والبئر والنجاسة لا يكون حائلا، كذلك الماء. وقال أبو علي الطبري في الإفصاح: قال أبو سعيد الاصطخري: إنما الحائل يمنع من الاقتداء<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يمنع من الاستطراق، فمنع من صحة الصلاة، أصله ما قال الشافعي: إذا صلى على سطح داره بصلاة الإمام في قرار المسجد فإن ذلك لا يجوز، ويكون الهواء الذي بين المسجد والدار حائلا.

وهذا خطأ، والفرق بين الماء وسطح داره أنهما في السفيتين على قرار واحد فهو بمنزلة ما لو صلى على جانب الخندق بصلاة الإمام في جانب الخندق الآخر، ويفارق سطح داره مع الإمام فإنهما ليسا على قرار واحد. قالوا: فقد قلتم: لو صلى على سطح المسجد بصلاة الإمام في قرار المسجد فإن ذلك يجوز<sup>(٥)</sup>، وليس على قرار واحد.

---

(١) نهاية ل ١٤٣ جـ.

(٢) وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع الجمهور، واشترط بعض الأصحاب أن تكون إحدى السفيتين مشدودة بالأخرى، واشترط بعضهم مع ذلك إذا كانوا يجرون بريح رخاء، يأمنون من أن تتقدم سفينة المأمومين.

انظر: التهذيب ٢/٢٨٤، البيان ٢/٤٤١، روضة الطالبين ١/٤٦٨.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٧، البيان ٢/٤٤١، فتح العزيز ٤/٣٥٣.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٧، البيان ٢/٤٤١.

فالماء عند الاصطخري حائل يمنع الاقتداء.

(٥) انظر: الأم ١/٣٠٤، الحاوي الكبير ٢/٣٤٤، التهذيب ٢/٢٨١.

قلنا: لأن سطح المسجد وقراره جعلاً للصلاة الواحدة<sup>(١)</sup>، ولهذا نكره أن يعقد على سطح المسجد جماعة وفي قراره جماعة أخرى، ليس كذلك داره مع المسجد، فإنهما ما بنيا لصلاة واحدة<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: فقد قلتم: لو صلى على جبل أبي قبيس والصفاء بصلاة الإمام في المسجد الحرام أن ذلك يجوز<sup>(٣)</sup>، وليس على قرار واحد.

قلنا: بل هما على قرار واحد، إلا أن أحد القرارين أعلى من الآخر من أصل الخلقة<sup>(٤)</sup>، ليس كذلك السطح فإنه أعلى من قرار المسجد لا من أصل الخلقة فبان الفرق بينهما.

---

(١) انظر: التهذيب ٢/٢٨١، البيان ٢/٤٣٤.

(٢) فسطح الدار بني ليكون حائلاً، ولم يبن للصلاة، بخلاف سطح المسجد. انظر: البيان ٢/٤٣٩.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٨، البيان ٢/٤٣٩.

(٤) انظر: البيان ٢/٤٣٩.

مسألة: قال : وإن صلى في دار قرب المسجد لم يجزه إلا أن تتصل الصفوف لا حائل بينه وبينها، فأما في علوها فلا يجزئ بحال، لأنها بائنة من المسجد<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا صلى في داره بصلاة الإمام في المسجد، فإن كان هناك حائل يمنعه من رؤية المسجد فإنه لا يصح الاقتداء<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك: في الجمعة مثل قولنا، وأما غيرها فيصح إذا كان يعلم بصلاة الإمام بقول المكبرين<sup>(٣)</sup>.

واحتج بأنه قريب من الإمام عالم بصلاته، فوجب أن يصح الاقتداء، أصله إذا كان في دار في المسجد وصلى<sup>(٤)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي عن النبي صلى

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٧، التنبيه ص ٣٦، حلية العلماء ١/٢٣٦، المجموع ٤/٣٠٩.

وبه قال أحمد في رواية عنه، هي الصحيح من المذهب عند أصحابه.

انظر: المستوعب ٢/٣٧٤، المبدع ٢/٨٩-٩٠، الإنصاف ٢/٢٩٦.

(٣) وعليه نص في المدونة الكبرى ١/٨٢.

وهو المذهب عند أصحابه.

انظر: التفريع ١/٢٢٥، الذخيرة ٢/٢٥٨، جواهر الإكليل ١/١١٤، شرح الزرقاني على مختصر

خليل ٢/٢٠-٢١.

(٤) لأن هذا الحاجز لم يمنع من سماع المأموم تكبيرة الإمام، فلم يمنع من اتباعه في أفعاله، وإذا لم يمنع

لم يقدح في الاتتمام به، كما لو اتصلت الصفوف.

انظر: الإشراف ١/١١٤.

الله عليه وسلم أنه قال: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)<sup>(١)</sup> يعني لا صلاة لجار المسجد بصلاة الإمام إلا في المسجد<sup>(٢)</sup>.

دليل آخر: روى الشافعي بإسناده<sup>(٣)</sup> عن عائشة: (أن نسوة صليين في حجرتها، فقالت: لا تصلين بصلاة الإمام فإنكن دونه في حجاب)<sup>(٤)</sup>.

ومن القياس: أنه خارج المسجد لا يشاهد الإمام ولا من يشاهد الإمام فلا تصح صلاته بصلاته، أصله الجمعة.

قياس آخر: ما منع من الاقتداء في غيرها، أصله البعد.

والجواب عن قولهم: أنه قريب من الإمام عالم بصلاته فوجب<sup>(٥)</sup> أن يصح الاقتداء، أصله إذا كان في المسجد.

قلنا: يبطل بصلاة الجمعة والمعنى في المسجد أنه يبني لصلاة واحدة فظهره كبطنه وأعلاه كأسفله، ليس كذلك دار مع المسجد فإنها بخلافه<sup>(٦)</sup>.

وأما إذا كان عالماً بصلاة الإمام بالمشاهدة فهل له أن يصلي في قرار داره بصلاة الإمام؟ قال الشافعي: جاز ذلك إذا اتصلت الصفوف<sup>(٧)</sup>، واختلف أصحابنا في ذلك:

فقال أبو علي: أراد بذلك إذا كان بينه وبين الإمام ثلاثمائة ذراع صحت

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٥.

(٢) انظر: الحاروي الكبير ٢/٣٤٥.

(٣) نهاية ل ١٤٤ ج.

(٤) أخرجه عنه المزني في مختصره ص ٢٨، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/١٥٧.

(٥) نهاية ل ٦٩ ب.

(٦) انظر: التهذيب ٢/٢٨١، البيان ٢/٤٣٤.

(٧) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

الصلاة، كذلك إذا صلى في داره<sup>(١)</sup>.

وقال أبو إسحاق: أراد بذلك إذا اتصل الصف من المسجد إلى دار، ومتى لم تتصل لا تصح الصلاة<sup>(٢)</sup>.

واحتج بأن قال: دار لم يجعل لمرافق الناس والصحراء جعلت لمرافق الناس فلهذا راعينا اتصال الصفوف في الدار ولم نراع ذلك في الصحراء<sup>(٣)</sup>.

وهذا خطأ، لأن الدار وإن لم تبين لمرافق الناس فقد بنيت لمرافق نفسه والصلاة فيها من جملة مرافقه . والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: حلية العلماء ٢٣٦/١، روضة الطالبين ٤٦٩/١.

(٢) انظر: حلية العلماء ٢٣٦/١.

(٣) انظر: البيان ٤٣٧/٢.

مسألة: قال: ومن خرج من إمامة الإمام فأتم لنفسه لم يبن لي أن يعيد من قبل أن الرجل خرج من صلاة معاذ بعد ما افتتح معه فصلى لنفسه ، وعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فلم يعلمه أمره بالإعادة<sup>(١)</sup>. وهذا كما قال ، إذا دخل مع الإمام في الصلاة جماعة، ثم أنه خرج منها فصلى فرادى لا يخلوا من أحد أمرين:

إما أن يخرج لعذر أو لغير عذر، فإن خرج لعذر بأن ندّ بعير أو عادت فرسه/أو ما أشبه ذلك فإن صلاته صحيحة<sup>(٢)</sup>، والأصل في ذلك ما روي عن النبي ١٣٢/أ صلى الله عليه وسلم : (أنه صلى في شدة الخوف، وقصر الصلاة فصلى بطائفة ركعة والطائفة الأخرى في وجه العدو ثم انتصب قائماً وأتمت الطائفة ركعة فرادى ثم مضت في وجه العدو ثم جاءت الطائفة الأخرى فأحرمت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بهم ركعة ، وجلس للتشهد وقامت الطائفة فأتمت ركعة ثانية)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٣٠٧.

وهو المذهب عند جماهير الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٥، التنبيه ص ٣٤، التعليقة ٢/١٠٦٤، التهذيب ٢/٢٧٤، المجموع ٤/٢٤٦.

وما حزم به المؤلف من صحة صلاة من فارق الإمام لعذر هو أصح الطرق عند الأصحاب.

وقيل: المسألة على قولين: أصحهما: أنها لا تبطل صلاته.

انظر: فتح العزيز ٤/٤٠٤-٤٠٥، روضة الطالبين ١/٤٧٨.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٧٨.

وهذا يدل على أن الخروج لعذر جائز<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه بما روي أن معاذاً كان يصلي خلف النبي<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وسلم العشاء ثم يأتي قومه في بني سلمة فيصلّي بهم، فلما كان في بعض الليالي أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة، فلما أتى معاذ قومه افتتح بسورة البقرة فانفرد رجل من القوم وصلى منفرداً، فقيل له نافقت يا فلان، فقال: لا ولكني أغدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما كان من الغد أتى الرجل فقال يا رسول الله: إنك أخرت العشاء البارحة وأن معاذاً يصلي معك فأتانا فافتتح بسورة البقرة، وإنا أصحاب نواضح وليس لنا من يمتهن دون أنفسنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (أفتان أنت يا معاذ هلا قرأت بسورة كذا وكذا)<sup>(٣)</sup> وهذا يدل على أن الخروج لعذر جائز. لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على الرجل، ولا أمره بالإعادة<sup>(٤)</sup>.

ولأنه خروج من صلاة الجماعة لعذر فوجب أن يجوز، أصله إذا أدرك الإمام وقد فاتته ركعة فأحرم معه ثم أحدث الإمام فاستخلفه، فإن ثالثه رابعة المأمومين فيفارقه ويقوم هو ويأتي لنفسه بركعة واحدة.

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٨، البيان ٢/٣٨٨.

(٢) نهاية ل ١٤٥ ج.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٦٣.

(٤) انظر: المذهب ٤/٢٤٥، التعليقة ٢/١٠٦٤، التهذيب ٢/٢٧٤.

فصل: وأما إذا خرج لغير عذر ففيه قولان:

قال في الجديد: لا تبطل صلاته<sup>(١)</sup>، وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>.

وقال في القديم: تبطل صلاته<sup>(٣)</sup>.

وبه قال أبو حنيفة وزاد على قوله القديم فقال: وإذا خرج لعذر تبطل

صلاته<sup>(٤)</sup>.

واحتج من نصر قول أبي حنيفة بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

قال: (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع

فارفعوا، وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد،

وإذا سجد فاسجدوا)<sup>(٥)</sup>. وهذا أمر بالاتباع، والأمر على الوجوب.

دليل آخر: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أما يخشى الذي

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ٣٠٧/١.

(٢) عند جماهير الأصحاب، وبه قطع الأكثرون.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٥، الحاوي الكبير ٣٤٩/٢، التنبيه ص ٣٦، حلية العلماء ١/٢٦٦،  
المجموع ٤/٢٤٦.

(٣) انظر: المهذب ٤/٢٤٥، البيان ٢/٣٨٩، حلية العلماء ١/٢٢٦.

وبه قال أحمد في إحدى الروايتين عنه، هي الصحيح من مذهب أصحابه.

وعنه: لا تبطل صلاته.

انظر: المستوعب ٢/٣٠٣، المحرر في الفقه ١/٩٦، الشرح الكبير ٣/٣٨٢، المبدع ١/٤٢٢، الإنصاف  
٢/٣١.

(٤) انظر:

وهو مذهب المالكية.

انظر: جواهر الإكليل ١/١١٥، شرح منح الجليل ١/٢٢٨، شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢/٢٣.

(٥) سبق تخريجه ص ١٧٤.



يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار).

وروي: (أن يحول الله صورته صورة حمار)<sup>(١)</sup>.

ومن القياس: قالوا صلاة المنفرد والجماعة مختلفان، لأنه إذا سها لا يسجد ، وإذا كان فرادى يسجد وإذا صلى جماعة لا يقرأ وعندكم يقرأ الفاتحة، ولا يقرأ السورة إذا جهر الإمام بالقراءة ، فنقول: صلاتان مختلفتان ولا يصح صرف إحدهما إلى الأخرى، أصله الظهر والعصر<sup>(٢)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر الذي خرج من صلاة معاذ بالإعادة<sup>(٣)</sup>. قالوا: يحتمل أن يكون<sup>(٤)</sup> خرج من صلاة معاذ وافتتح الصلاة بتكبير مستأنف<sup>(٥)</sup>. قلنا عنه جوابان:

أحدهما: أنه لو كان هناك فصل بين أن يفتح الصلاة أو يبني لكان النبي صلى الله عليه وسلم يستفصل منه ، ولما لم يستفصل النبي<sup>(٦)</sup> صلى الله عليه وسلم دل ذلك على أنه لا فرق بينهما.

---

(١) سبق تخريجه ص ١٢٦٩ .

(٢) انظر: الإشراف ١/١١٥، البيان ٢/٣٨٩.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٩، التهذيب ٢/٢٧٤، البيان ٢/٣٨٩.

(٤) نهاية ل ١٤٦ ج.

(٥) قلت: ويؤيد هذا الاحتمال ما في صحيح مسلم ٣٣٨/١ من حديث معاذ السابق، وفيه: (ثم أتى قومه فأملهم، فافتتح بسورة البقرة، فأنحرف رجل فسلم ثم صلى وحده...).

وهذا صريح بأن الرجل الذي خرج من صلاة معاذ لم يبن، بل قطع الصلاة ثم استأنفها بتكبير جديد.

(٦) نهاية ل ٧٠ ب.

الثاني: أن الظاهر من الرجل أنه لم يستأنف الصلاة، لأنه قصد الاختصار فإن استأنف صار قد طول على نفسه<sup>(١)</sup>.

ولأن الظاهر منه إذا قيل أحرم بالصلاة أنه لم يستأنف. ومن القياس: أن الدخول في صلاة الجماعة أفاد الفضيلة دون الإجزاء ففقد الجماعة يفيد سلب الفضيلة دون الإجزاء<sup>(٢)</sup>، أصله إذا صلى في ثلاثة أثواب، فإن ذلك لما أفاد الفضيلة سلّبه يفيد فقد الفضيلة دون الإجزاء، وكذلك متابعة الإمام في الركوع والسجود يفيد الفضيلة دون الإجزاء. قالوا: هو إن أفاد الفضيلة إلا أنه يتعلق بصلاة الجماعة أحكام زائدة على الفضيلة من تحمل السهو والقراءة<sup>(٣)</sup>. قلنا: فتلك الأحكام أيضا فقدّها لا تسلب الإجزاء، وإنما تسلب الفضيلة فحسب.

دليل آخر: لو كان مفارقة الإمام مبطلا للصلاة لكان إذا أحرم مع الإمام وهو يتيقن خروجه من صلاته أن لا تصح صلاته، وهو إذا أدرك الركعة الأخيرة من الصلاة فإنه يتيقن أنه يفارق الإمام، وصلاته صحيحة<sup>(٤)</sup>، ويصير هذا بمنزلة ما قلنا من الشهرين المتتابعين<sup>(٥)</sup> لما كان خروجه إلى غيرهما يقطع المتابعة فإذا دخل

---

(١) وقد مر أن الظاهر من الحديث أن الرجل استأنف صلاته، وقد يكون الاختصار بخروجه من صلاة معاذ وقراءته شيئا يسيرا من القرآن هو الحل لعدم تطويل الصلاة عليه.

(٢) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٤٩، المهذب ٤/٢٤٥، التعليقة ٢/١٠٦٥.

(٣) انظر: الإشراف ١/١١٥.

(٤) ولكن المسبوق انتقل إلى ما بعد الركعة الأخيرة عن طريق الحكم لا بقصده واختياره، بخلاف ما

لو صلى مع الإمام ثم خرج عن صلاته بقصده واختياره، فبان الفرق بينهما.

(٥) أي من صيام الكفارات، ككفارة قتل الخطأ، وكفارة الظهار.

فيهما في زمان يتيقن الخروج وهو إذا دخل فيهما في شعبان ، فإن طريان رمضان عليه يقطع التتابع، وكذلك إذا صام في ذي القعدة فإن يوم النحر وأيام التشريق يقطع التتابع.

وأما الجواب عن قوله: (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا ركع فاركعوا)<sup>(١)</sup>.

قلنا: هذا إنما يتناول الحالة التي يكون فيها إماما له، وهو إذا فارقه لا يكون إماما له.

الثاني: أن ذلك محمول على الاستحباب ، يدل عليه أنه قال: (فإذا ركع فاركعوا) وقد أجمعنا على أنه إذا سبقه في الركوع والسجود تكون صلاته صحيحة ، ويكون تاركها للفضيلة<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن قوله: (أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار)<sup>(٣)</sup>.

قلنا: أراد بذلك/ ما دام متابعا للإمام، لأنه إذا فارقه فليس هو إماما له ، أو ١٣٣/أ نحمله على الاستحباب.

وأما الجواب عن قولهم: صلاتان مختلفتان، فلا يصح صرف أحدهما إلى<sup>(٤)</sup> الأخرى ، أصله الظهر والعصر .

---

(١) سبق تخريجه ص ١٧٤ .

(٢) وليس الأمر على ما ذكر المؤلف، والمسألة فيها وجهان:

المذهب وبه قطع الجمهور عدم بطلان صلاته.

انظر: البيان ٣٨٧/٢، المجموع ٢٣٧/٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٦٩ .

(٤) نهاية ل ١٤٧ جـ.

قلنا: يبطل به إذا أحرم بالفرض ثم نقلها إلى نفل ، فإن ذلك يجوز وهما  
صلاتان مختلفتان <sup>(١)</sup> ، وتبطل بصلاة السفر إذا نقلها إلى الائتمام.  
وإذا أحرم بالنافلة قاعداً ثم انتقل إلى القيام ، وإذا أحرم بالصلاة وهو إمام  
ثم انتقل إلى أن صار مأموماً كما فعل أبو بكر الصديق.  
والمعني في الأصل أن الظهر والعصر نيتهما مختلفة، وليس كذلك الجماعة  
والفرادى فإن نيتهما واحدة . والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: الحاروي الكبير ٣٤٩/٢.

قلت: وهذا الذي ذكره المؤلف وما سيذكره من أمثلة إنما صح الانتقال فيها لوجود مسوغ شرعي،  
ومسألتنا في مفارقة المأموم للإمام بغير عذر تفتقر إلى ذلك. والله أعلم.

## باب صلاة الإمام وصفة الأئمة.

مسألة: قال الشافعي : صلاة الأئمة ما قال أنس بن مالك ما صليت خلف أحدٍ قط أخف ولا أتم صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا أم أحدكم فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم)<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، الأفضل للإمام أن يخفف الصلاة في تمام ، والأصل في ذلك ما روى أنس قال : (ما صليت خلف أحد أخف ولا أتم صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم)<sup>(٢)</sup>.

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم وذا الحاجة)<sup>(٣)</sup>.

قال الشافعي: "ومعنى التخفيف في تمام أن يقصر الأذكار فيذكر ما لا بد منه ويطيل الأفعال فيأتي بها على الكمال ويركع حتى يطمئن راکعاً ، ثم يرفع حتى يعتدل قائماً ثم يسجد حتى يطمئن ساجداً ، ثم يجلس حتى يستوي جالساً ثم يسجد حتى يعتدل ساجداً"<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ٢٥٧/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ٣٤٢/١.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٧٨.

(٤) انظر: الأم ٢٨٧/١.

مسألة: قال: ويؤمهم أقرؤهم وأفقههم لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
:(ويؤمهم أقرؤهم) <sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، وجملته أن الشرائط التي تقدم بها في الإمامة خمس  
شرائط <sup>(٢)</sup>:

أحدهما: الفقه. الثاني: القراءة. الثالث: السن. الرابع: النسب. الخامس:  
الهجرة <sup>(٣)</sup>.

ولا يختلف المذهب أن الفقه والقرآن يقدمان على الثلاثة شرائط الأخرى <sup>(٤)</sup>  
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (يؤم القوم أقرؤهم، فإن استووا  
في القراءة فأعلمهم بالسنة ، فإن استووا في السنة فأقدمهم هجرة ، فإن  
استووا فأقدمهم سناً) <sup>(٥)</sup>.

إذا ثبت هذا فإذا اجتمع فقيه وقارئ، والفقيه يحسن فاتحة الكتاب، والقارئ

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) والمقصود بالشرائط هنا الخصال.

(٣) وزاد بعض الأصحاب سادساً وهو الورع ، وليس المراد به مجرد العدالة المرجوة لقبول الشهادة ،  
بل ما يزيد على ذلك من حسن السيرة والعفة وبجانبه الشبهات والاشتغال بالعبادة ونحوها.  
انظر: الباب ص ١١٦ ، التعليق ١٠٦٧/٢ ، المجموع ٢٨٠/٤ ، مغني المحتاج ٢٤٢/١.

(٤) وهذا هو رأي جمهور الأصحاب .

وفي وجه: أن الأورع مقدم على الأفقه والأقرأ وغيرهما ، قاله أبو محمد الجويني ، وجزم به البغوي  
والمتولي.

وفي وجه شاذ ضعيف: أن السن مقدم على الفقه وغيره.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٩ ، التهذيب ٢٨٦/٢ ، فتح العزيز ٣٣٢/٤ ، روضة الطالبين ٤٦٠/١ .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب: من أحق بالإمامة ؟ ٤٦٥/١  
من حديث أبي مسعود البصري.

يحسن القرآن ولا يحسن الفقه ، فمذهب الشافعي أن الفقيه أولى بالإمامة<sup>(١)</sup>.  
وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> ومالك<sup>(٣)</sup> والأوزاعي<sup>(٤)</sup> وأبو ثور<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.  
وقال الثوري<sup>(٧)</sup> وأحمد<sup>(٨)</sup> .....

- 
- (١) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٨٣/١.  
وهو الصحيح من المذهب، وبه قطع جماهير الأصحاب.  
وفي وجهه : أن الأقرأ مقدم على الجميع ، وهو قول ابن المنذر من أصحابنا .  
وفي وجهه: يستوي الأفقه والأقرأ ولا ترجيح بينهما.  
انظر: المنقح في الفقه ص ١٨٩، الحاوي الكبير ٣٥٢/٢، التنبيه ص ٣٤، التعليقة ١٠٦٨/٢، فتح العزيز  
٣٣٣-٣٣٢/٤، المجموع ٢٨٢/٤، فتح العلام ص ٢٤٨.  
(٢) وهو الأصح عند جماهير أصحابه.  
وزهد أبو يوسف ومشايخ الحنفية إلى أن الأقرأ هو المقدم على غيره.  
انظر: مختصر القدوري ص ٢٩، تحفة الفقهاء ٢٣٠/١، المبسوط ٤١/١، الهداية ٥٥/١، البحر الرائق  
٣٦٧/١، الاختيار لتعليل المختار ٥٧/١، الفتاوى الهندية ٨٣/١.  
(٣) وعليه نص في المدونة الكبرى ٨٣/١.  
وهو المذهب عند أصحابه.  
انظر: التفریع ٢٢٣/١، المعونة ١٢٠/١، عقد الجواهر الثمينة ١٩٨/١، بلغة السالك ١٦٣/١،  
كفاية الطالب الرباني ٢٦٣/١، مختصر خليل مع جواهر الإكليل ١١٦/١، شرح منح الجليل  
٢٣٠/١.  
(٤) انظر قوله في: الأوسط ١٥٠/٤، المغني ١١/٣، البناء ٣٠٩/٢.  
(٥) انظر نقل قوله في: الأوسط ١٥٠/٤، شرح السنة ٣٩٦/٣.  
(٦) نهاية ل ١٤٨ جـ.  
(٧) انظر قوله في: مصنف عبدالرزاق ٣٨٨/٢، المغني ١١/٣، الأوسط ١٤٩/٤.  
(٨) وعلى تقديم الأقرأ نص الإمام أحمد كما في مسائل أبي داود ص ٤٢، ومسائل صالح ١١٨/٢.  
وهو المذهب، وعليه جماهير أصحابه.  
وروي عنه: يقدم الأفقه على الأقرأ ، إن قرأ ما يجزئ في الصلاة.

وإسحاق<sup>(١)</sup> وأبو بكر بن المنذر<sup>(٢)</sup>: القارئ<sup>(٣)</sup> أولى.

واحتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (يؤمكم أقرؤكم، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً)<sup>(٤)</sup>.  
ويدل عليه ما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ليؤذن لكم خيركم وليؤمكم أقرؤكم)<sup>(٥)</sup>.

وهذا غير صحيح، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه، قال الشافعي: ما ينوبه في الصلاة من الفقه غير محصور، وما ينوبه في الصلاة من القراءة محصور، فكان الفقيه أولى<sup>(٦)</sup>.

---

انظر: المحرر في الفقه ١/١٠٥، المسترعب ٢/٣٥٨-٣٥٩، مختصر الخرقى ص ٥٦، الكافي لابن قدامة ١/١٨٧، شرح الزركشي على مختصر الخرقى ١/٣٩٥، ٣٩٦، الإنصاف ٢/٢٤٤، منتهى الإرادات ١/٢٩٦، الفتح الرباني لمفردات أحمد الشيباني ١/١٧٠.  
(١) انظر قوله في مسائل أحمد وإسحاق للكوسج ١/٢٥٢.  
(٢) انظر: الأوسط ٤/١٥٠، الإقناع ١/١١٣.  
(٣) نهاية ل ٧١ ب.

(٤) سبق تخريجه قريباً ص ١٤٣١.

فالقراءة ركن في الصلاة، فكان القادر عليها أولى بالإمامة.

(٥) سبق تخريجه ص ١٣٣٣.

(٦) انظر: الأم ١/٢٨٣.

فالقراءة يحتاج إليها في ركن واحد، والعلم يحتاج إليه في جميع الصلاة، والخطأ المفسد في القراءة وغيرها لا يُعرف إلا بالعلم، وقد تحدث عليه حادثة في الصلاة تحتاج إلى الاجتهاد فيها.  
انظر: المبسوط ١/٤١، الهداية ١/٥٦، المعونة ١/١٢٠، عقد الجواهر الثمينة ١/١٩٨، الحاوي



وأما الجواب عن الأخبار فإن الشافعي قال: هذه واردة على حسب حالهم، لأنهم كانوا يسلمون كباراً ويتفقهون فيكونوا في الفقه سواء، ويختلفون في القراءة، فلذا ذكر الأقرأ وأمر بتقديمه، ولم يذكر الأفقه، ألا تراه لم يذكر النسب لأنهم كلهم كانوا ذوي أنساب<sup>(١)</sup>.

---

الكبير ٣٥٢/٢، البيان ٤١٥/٢.

(١) انظر: الأم ٢٨٣/١.

ويدل عليه ما روي: (أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حفظ سورة البقرة في اثني عشرة سنة) وما كانوا يتجاوزون عشر آيات حتى يعرفوا حكمها وأمرها ونهيها). فكان الأقرأ فيهم هو الأعلم، بخلاف أهل وقتنا، فإنهم يتعلمون القرآن ثم الفقه.

وانظر: المبسوط ٤٢/١، المذهب ٢٨٨/٤، التهذيب ٢٨٦/٢، البيان ٤١٥/٢، الاختيار لتعليل المختار ٥٧/١.

والذي يترجح -والله أعلم- هو تقديم الفقيه الذي يحسن فاتحة الكتاب وغيرها على القارئ، لما ذكره المؤلف، وكثرة القراءة في زماننا هذا بدون فقه بأحكام الصلاة، حتى أنني صليت خلف إمام أبطل صلاته وخرج منها بسبب سهو عارض له في الصلاة، فلم يكن ملماً بأحكام السهو، وهذا يكثر في القرى والبادي. والله المستعان.

فرع: إذا كانا في الفقه سواء وأحدهما أقرأ فهو أولى، وإن كانا في القراءة سواء وأحدهما أفقه فهو أولى، وإن كان الفقيه لا يحسن فاتحة الكتاب ، والقارئ يحسن الفاتحة فالقارئ أولى، لأن فاتحة الكتاب شرط في الصلاة<sup>(١)</sup>.

فصل: فأما النسب والسن والهجرة فقد اختلف قول الشافعي فيها ، فقال في الجديد: يقدم السن ثم النسب ثم الهجرة<sup>(٢)</sup>.

وقال في القديم: يقدم النسب ثم الهجرة ثم السن<sup>(٣)</sup>.

قال أبو إسحاق: وهذا أصح<sup>(٤)</sup>، واحتج بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (قدموا قریشا ولا تتقدموها)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٩، البيان ٢/٤١٥.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٨٣.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٥٢، المذهب ٤/٢٧٩، حلية العلماء ١/٢٣٢.

(٤) انظر: البيان ٢/٤١٦، وصحح القديم الشاشي في حلية العلماء ١/٢٣٢، وأبو إسحاق الشيرازي في المذهب ٤/٢٧٩، وعضد تصحيحه بقوله: "لأنه قدم الهجرة على السن في حديث أبي مسعود البديري ، ولا خلاف أن الشرف مقدم على الهجرة ، فإذا تقدمت الهجرة على السن، فلأن يقدم عليه الشرف أولى".

وما ذكره المؤلف هي إحدى طرق الأصحاب في ذكر المسألة.

وقال الشيخ أبو حامد: يقدم السن والنسب على الهجرة، فإن تعارض سن ونسب - كمشاب قرشي وشيخ غير قرشي - فالجديد: تقديم الأسن، والقديم: تقديم الأنسب.

وفي طريقة ثالثة: حزم بها البغوي والمتولي أنه يقدم الهجرة على النسب والسن، وأيهما يتقدم عند التعارض؟ فيه قولان: كما مر في الطريقة السابقة.

انظر: التهذيب ٢/٢٨٦-٢٨٧، فتح العزيز ٤/٣٣٣-٣٣٤، المجموع ٤/٢٨٢.

(٥) أخرجه الشافعي في مسنده ٢/١٩٤ وفي الأم ١/٢٨٧، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/١٧٢.

وصحح الحديث الألباني في الإرواء ٢/٢٩٥، وقال: "وقد أشار الحافظ ابن حجر في الفتوح ٩/١٦٤ إلى صحة الحديث".

وروى الشافعي بإسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الأئمة من قريش)<sup>(١)</sup>.

وإذا قلنا بقوله الجديد، فوجهه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ليؤذن لكم خيركم وليؤمكم أكبركم)<sup>(٢)</sup>.  
ويدل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا فليس منا)<sup>(٣)</sup>.

إذا ثبت هذا فالهجرة لا تنقطع إلى يوم القيامة، فإذا أسلم اثنان وتقدم أحدهما الآخر في الهجرة فإننا نقدمه عليه في الإمامة، ويقدم أولاد المهاجرين على أولاد غيرهم، ويقدم أولاد المهاجرين بعضهم على بعض لتقدم هجرة آبائهم<sup>(٤)</sup>.  
فإن قيل: قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا هجرة بعد الفتح)<sup>(٥)</sup>.

قلنا: أراد بذلك من مكة إلى المدينة، وكذلك نقول، لأن مكة بعد الفتح

---

(١) أخرجه الطيالسي في مسنده ص ٢٨٤، وأحمد في المسند ٥٨٤/٣، وأبو يعلى في مسنده ١٢٣/٤، والحاكم في المستدرک ٥٠١/٤، والبيهقي في السنن الكبرى ١٧٢/٣.  
والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٥٠١/٤: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وصحح إسناده الحافظ العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٢١٥١/٥، وحسنه ابن حجر في التلخيص الحبير ٤٩/٤، وصححه الألباني في إرواء الغلیل ٢٩٨/٢، وشعب الأرنؤوط في تخريج مسند أحمد ٣١٨/١٩.

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٣٣.

(٣) سبق تخريجه ص ١١٧٦.

(٤) انظر: المذهب ٢٨٠/٤، التعليقة ١٠٦٩/٢، البيان ٤١٧/٢، المجموع ٢٨٢/٤.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: وجوب النفير ٤٦/٦، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب: المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير ١٤٨٨/٣.

صارت دار<sup>(١)</sup> الإسلام<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أراد بذلك لا هجرة كاملة فاضلة بعد الفتح<sup>(٣)</sup>. i/١٣٤

يدل على ذلك ما روى معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا

تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من

مغربها)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١٤٩ هـ.

(٢) انظر: فتح الباري ٦/٢٣٣.

وقال: "وقد يراد ما هو أعم من ذلك إشارة إلى أن حكم غير مكة في ذلك حكمها، فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحه المسلمون...".

(٣) وصح هذا التأويل النووي في شرح صحيح مسلم ٨/١٣.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٦٦/٥، و أبو داود في سننه كتاب الجهاد، باب: ما جاء في الهجرة ٧/٣ -

٨، و الدارمي في سننه ٢/٢٤٠، و البيهقي في السنن الكبرى ٩/٣٠.

وصح الحديث الألباني في إرواء الغليل ٣٣/٥.

**فصل: إذا اجتمع إمامان ووجد في كل واحد منهما الشرائط الخمسة ،**  
 قال بعض السلف يقدم أصبحهم وجهها ، واختلف أصحابنا في ذلك:  
 فمنهم من قال : أراد بذلك أحسنهم ذكرا عند الناس في الدين  
 والصلاح<sup>(١)</sup>، لأن الناس شهداء الله في أرضه فإذا شهدوا لرجل بالصلاح كان  
 دليلا على أنه صالح عند الله تعالى<sup>(٢)</sup>.  
 ومن أصحابنا من قال أحسنهم وجهاً في الصورة<sup>(٣)</sup>، لأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال : (اطلبوا الحوائج من حسان الوجوه)<sup>(٤)</sup> وهذا ليس بشيء<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: المذهب ٢٨٠/٤، البيان ٤١٨/٢، حلية العلماء ٢٣٢/١.

(٢) وجاء في حديث الجنازة التي مرت بالنبي ﷺ وفيه أنه قال : (أنتم شهداء الله في الأرض) [إن  
 الله ملائكة تنطق على ألسنة بني آدم بما في المرء من الخير والشر].  
 أخرجه البخاري في صحيحه ٢٩٣/٣، ومسلم في صحيحه ٦٥٥/٢، والحاكم في المستدرک ٣٧٧/١،  
 والزيادة الأخيرة للحاكم وصححها.

(٣) انظر: الحاروي الكبير ٣٥٣/٢، المذهب ٢٨٠/٤، البيان ٤١٨/٢، حلية العلماء ٢٣٢/١.

واختار هذا الوجه الغزالي في الوجيز ٥٦/١.

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٩٤/٨: "عمر بن صبهان وهو  
 متروك"، ورواه بسند آخر فيه طلحة بن عمرو وهو متروك أيضا.

وذكر الحديث الذهبي في ترتيب الموضوعات لابن الجوزي ص ١٧١ وقال: "للحديث طرق واهية"،  
 والعجلوني في كشف الخفا ١٣٦/١ وقال: "وطرقه كلها ضعيفة وبعضها أشد في ذلك من بعض"،  
 والشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٢٠، وتبع الشيخ المعلمي طرق الحديث  
 في تحقيقه للفوائد المجموعة و كلها ضعيفة، وضعف الحديث الألباني في السلسلة الضعيفة ٨٧/٤-٨٨.  
 وجاء في معنى هذا الحديث ما ذكره الذهبي في ترتيب الموضوعات ص ١٥٥، والشوكاني في الفوائد  
 المجموعة ص ٣١ من حديث (يَوْمَ الْقَوْمِ أَحْسَنُهُمْ وَجْهًا) وقالوا: "هو حديث مضعوع، سنده ظلمة"،  
 وفيه: محمد بن مروان السدي وهو كذاب".

(٥) وصحح المؤلف الوجه الأول.

---

انظر: المجموع ٢٨٣/٤، وحكى الشيخ أبو حامد وجهها: أنه يقدم الأحسن وجهها على الأورع والأكثر طاعة.

قال النووي بعده: وهذا الوجه غلط فاحش جدا، ثم قال: "والمختار: تقديم أحسنهم ذكرا ثم أحسنهم صوتا ثم حسن الهيئة.

انظر: المجموع ٢٨٣/٤.

واختار المتولي وتبعه الرافعي في الشرح الصغير: تقديم الأنظف ثم حسن الصوت ثم حسن الصورة.

انظر: فتح العزيز ٣٣٥-٣٣٦، روضة الطالبين ٤٦٠-٤٦١، مغني المحتاج ٢٤٣/١.

مسألة: قال: فإن أم من بلغ في خلاف الحمد في الدين أجزأ ، صلى ابن عمر خلف الحجاج<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إمامة الفاسق تكره وتصح.

وقال مالك: إن كان فسقه بتأويل مثل قولنا ، وإن فسق بغير تأويل لم تصح الصلاة خلفه ، وقد مضى الخلاف معه فأغنى عن الإعادة<sup>(٢)</sup>.

واحتج الشافعي بأن ابن عمر وأنس كانا يصليان خلف مروان<sup>(٣)</sup> وهو غير محبوب للناس<sup>(٤)</sup>.

ولأن من صحت صلاته صحت إمامته أصله العدل<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٨٤.

(٢) انظر هذه المسألة ص ١٣٢١ من هذه الرسالة.

(٣) والذي رواه الشافعي في الأم ١/٢٨٤ هو صلاة الحسن والحسين رضي الله عنهما خلف مروان،

فأما صلاة ابن عمر وأنس فكانت خلف الحجاج بن يوسف الثقفي، وقد مر تخريج هذه الآثار في

كراهة إمامة الفاسق ص ١٣٤٤ ،

(٤) في ب وج: إلى الناس.

(٥) انظر: الحاري الكبير ٢/٣٥٣.

مسألة: قال: ولا يتقدم أحد في بيت رجل إلا بإذنه<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا اجتمع جماعة في دار رجل ، وهناك من هو أفقه وأقرأ منه فصاحب البيت أولى بالصلاة<sup>(٢)</sup> ، والأصل في ذلك ما روى أبو مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا يؤم الرجل الرجل في بيته ولا في سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه)<sup>(٣)</sup> والتكرمة قيل: إنها المائدة<sup>(٤)</sup> ، وقيل: الوسادة<sup>(٥)</sup> ، ولأن له ولاية على داره فكان أولى بالصلاة فيها<sup>(٦)</sup> ، يدل على ذلك أن الإمام إذا اجتمع مع الرعية فإنه أولى ، وكذلك القاضي إذا اجتمع مع الرعية كان أولى ، لأن له ولاية عليهم<sup>(٧)</sup>.

فرع: إذا اجتمع المُكْرِي والمُكْتَرِي في الدار المكتراة فإن المُكْتَرِي أولى<sup>(٨)</sup> ،

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٨٢.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٨٩-١٩٠، التنبيه ص ٣٤، حلية العلماء ١/٢٣٢، الوجيز ١/٥٦، التهذيب ٢/٢٨٧، روضة الطالبين ١/٤٦١، مغني المحتاج ١/٢٤٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامة؟ ١/٤٦٥.

(٤) انظر: البيان ٢/٤١٨، المجموع ٤/٢٨٤.

(٥) أو الفراش أو السرير الذي يعد لإكرام الداخل ، وهذا هو المشهور من معنى التكرمة.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١٦٨، التعليقة ٢/١٠٧١، البيان ٢/٤١٨.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٥٤، البيان ٢/٤١٨.

(٧) انظر: المهذب ٤/٢٨٤، التعليقة ٢/١٠٧٠، التهذيب ٢/٢٨٧، حلية العلماء ١/٢٣٢.

(٨) وهو أصح الوجهين، وبه قطع الأكثرون من الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٩٠، التعليقة ٢/١٠٧٠، الوجيز ١/٥٦، التهذيب ٢/٢٨٧، المجموع

٤/٢٨٥.



لأنه هو المالك للمنفعة والتصرف إليه<sup>(١)</sup>.

فرع: إذا جعل برسم عبده داراً أسكنها ، فإن العبد أولى بالصلاة من غيره من الأحرار<sup>(٢)</sup> ، لأنه هو المتصرف في الدار<sup>(٣)</sup> ، فإن كان هناك سيده فالسيد أولى<sup>(٤)</sup> ، لأنه مالك لرقبة العبد ولمنفعة الدار فكان<sup>(٥)</sup> أولى<sup>(٦)</sup> .

فرع: إذا اجتمع صاحب الدار والإمام فإن الإمام أولى من صاحب الدار<sup>(٧)</sup> ،

---

(١) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٥٤، المذهب ٤/٢٨٤، البيان ٢/٤١٨، مغني المحتاج ١/٢٤٤.

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٨٢.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٥٤، الوجيز ١/٥٦، التهذيب ٢/٢٨٧، فتح العزيز ٤/٣٣٧، روضة الطالبين ١/٤٦١.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٥٤، المذهب ٤/٢٨٤، البيان ٢/٤١٨.

(٤) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٨٢.

واتفق عليه الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٥٤، الوجيز ١/٥٦، التهذيب ٢/٢٨٧، فتح العزيز ٤/٣٣٧، المجموع ٤/٢٨٥.

(٥) نهاية ل ١٥٠ ج.

(٦) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٥٤، المذهب ٤/٢٨٤، البيان ٢/٤١٩.

(٧) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٨٢.

وهو المذهب عند جماهير الأصحاب.

وذكر الرافعي أن القاضي ابن كج حكى عن بعض الأصحاب قولاً: أن صاحب الدار أولى من الإمام الأعظم، وهو وجه ضعيف شاذ.

انظر: المقنع في الفقه ص ١٩٠، الحاوي الكبير ٢/٣٥٤، التنبيه ص ٣٤، التعليقة ٢/١٠٧٠، الوجيز ١/٥٦، التهذيب ٢/٢٨٧، فتح العزيز ٤/٣٣٧، المجموع ٤/٢٨٥.

لأن<sup>(١)</sup> ولاية الإمام عامة، وولاية صاحب الدار خاصة ، فكانت<sup>(٢)</sup> ولاية الأعم أولى<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: فقد قلتم: إذا اجتمع الإمام (ووارث الميت، فوارث الميت أولى من الإمام)<sup>(٤)</sup>.

قلنا: لنا في ذلك قولان:

أحدهما: أن الولي أولى<sup>(٥)</sup>، فعلى هذا لا يلزم.

والقول الثاني: أن الوارث أولى ، والفرق بينهما أن القصد من الصلاة على الميت الدعاء له ، والوارث قد داخله من الحزن ما لم يدخل الإمام، فكان دعاؤه أقرب إلى الإجابة من الإمام، وليس كذلك الصلاة ، فإن القصد منها الطاعة فحسب فكان السلطان أولى من صاحب الدار.

فإن قيل: فقد قلتم إن في ولاية النكاح الولي أولى من السلطان<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في جميع النسخ: ولأن، والأنسب حذف الواو.

(٢) نهاية ل ٧٢ ب.

(٣) انظر: الحاوي الكبير ٣٥٤/٢، المذهب ٢٨٤/٤، مغني المحتاج ٢٤٤/١.

(٤) ما بين الهلالين مثبت من جـ.

وفي أ: (ووارث الميت أولى من الإمام)، وفي ب: (ووارث فوارث الميت أولى من الإمام).

(٥) وهو قوله الجديد كما في الأم ٤٦١/١.

وهو الصحيح عند جماهير الأصحاب.

انظر: المقنع في الفقه ص ٢٦١ ، التهذيب ٤٢٩/٢، فتح العزيز ١٥٩/٥، المجموع ٢١٧/٥.

(٦) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٣/٥.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الباب ص ٣٠٢، التنبيه ص ١٣٩، الغاية والتقريب ص ١٦٣، الوجيز ٦/٢، روضة الطالبين

٤٠٥/٥.

قلنا: لأن هناك القصد دفع العار والغضاضة وطلب الحظ لها ، والقريب  
أحرص على ذلك من السلطان، ليس كذلك الصلاة فإن القصد منها الطاعة  
فحسب، فكان السلطان أولى.

مسألة: قال: ولا في ولاية سلطان بغير أمره<sup>(١)</sup>.

وهذا كما قال ، إذا اجتمع السلطان والرعية فالسلطان أولى بالإمامة<sup>(٢)</sup> . لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا يؤم الرجل الرجل في بيته ولا في سلطانه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه)<sup>(٣)</sup> .  
ولأن له ولاية عليهم فكان أولى<sup>(٤)</sup> ، كما قلنا في صاحب الدار وبقية الناس.

فرع: إذا كان للمسجد إمام راتب فهو أولى من غيره وإن كان غيره أفقه منه وأقرأ<sup>(٥)</sup> ، والأصل في ذلك ما روي أن عبدا لله بن عمر كان له مولى يصلي في مسجد ، فأتى يوما إلى المسجد فتأخر مولاه ، فقال له ابن عمر تقدم فأنت أحق بمسجدك<sup>(٦)</sup> .

ولأن له تصرفا في المسجد فكان بمنزلة صاحب الدار مع غيره .  
فإن حضر السلطان كان أحق منه ، لأن ولاية السلطان أعم فقدمناه

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨ .

(٢) وعليه نص الشافعي في الأم ١/٢٨١ .

وهو المذهب عند الأصحاب .

انظر: المقنع في الفقه ص ١٩٠ ، التنبيه ص ٣٤ ، الوجيز ١/٥٦ ، التعليقة ٢/١٠٧٠ ، التهذيب ٢/٢٨٧ ،

فتح العزيز ٤/٣٣٦ ، المجموع ٤/٢٨٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ١٤٤١ .

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢/٣٥٤ ، المهذب ٤/٢٨٤ ، البيان ٢/٤١٨ .

(٥) وهو المذهب عند الأصحاب .

انظر: التنبيه ص ٣٤ ، التهذيب ٢/٢٨٧ ، فتح العزيز ٤/٢٣٨ ، المجموع ٤/٢٨٥ .

(٦) أخرجه الشافعي في الأم ١/٢٨٣ ، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٣/١٨٠ .

وقال النووي في المجموع ٤/٢٨٤ : "رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن أو صحيح" .

عليه<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: المذهب ٢٨٤/٤، البيان ٤١٩/٢، التهذيب ٢٨٧/٢.

**فصل:** قال الشافعي : إذا اجتمع مسافران ومقيمان فإن كان فيهم إمام<sup>(١)</sup> فهو أولى سواء كان مقيماً أو مسافراً، وإن لم يكن فيهم إمام قال الشافعي: فالمقيم أولى، لأنه إذا تقدم المقيم فإن المقيمين يصلون خلفه جماعة إلى آخر صلاتهم ، والمسافرون كذلك، ولو تقدم المسافر لم يمكن المقيمون أن يصلوا خلفه إلا ركعتين ثم يفارقونه فلا يكونوا قد صلوا جميع صلاتهم في جماعة .

المعنى الثاني: قال الشافعي: فإذا تقدم المقيم فإن المسافرين<sup>(٢)</sup> يستفيدون<sup>(٣)</sup> بتقدمه فضل الجماعة وفضيلة التمام فكان أولى<sup>(٤)</sup>، وهذا يدل على أن عند الشافعي الاتمام أفضل من القصر ، وقال بعض أصحابنا: القصر أفضل ، ونذكر هذين الوجهين فيما بعد إن شاء الله . فإن تقدم المسافر وصلى بهم فالصلاة صحيحة<sup>(٥)</sup>، وهل يكره ذلك أم لا فيه قولان، قال في الأم: كرهته<sup>(٦)</sup> ، وقال في الإملاء: لا بأس به<sup>(٧)</sup>.

**فصل :** إذا كان للمسجد إمام راتب فتخلف في بيته فإن كان بيته على قرب بعثوا/ إليه حتى يحضر، أو يستتيب ، وإن لم يحضر وكان على موضع بعيد ١٣٥/أ

---

(١) أي والي كما هو مصرح به في الأم ٢٩١/١.

(٢) في جـ: فإن كان المسافرون.

(٣) نهاية ل ١٥١ جـ.

(٤) انظر: الأم ٢٩١/١.

(٥) ولا خلاف بين الأصحاب في هذا.

انظر: المذهب ٢٨٦/٤، البيان ٢/٤٢٠، المجموع ٢٨٧/٤.

(٦) ٢٩١/١.

(٧) انظر: المجموع ٢٨٧/٤.

(فإن لم يخافوا الفتنة قدموا واحداً منهم وصلى، وإن خافوا الفتنة انتظروه)<sup>(١)</sup> إلى أن يخافوا فوت الصلاة ثم يقدموا أحدا يصلي بهم<sup>(٢)</sup>، والأصل في ذلك ما روي: (أن النبي صلى الله عليه وسلم مضى يصلح بين (بني) عمرو بن عوف، فقدموا أبا بكر الصديق يصلي بهم)<sup>(٣)</sup>.

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم تأخر عن صلاة الصبح فتقدم عبدالرحمن بن عوف فصلى ركعة، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فصلى خلفه الركعة الثانية، وقال: (أحسنتم) كأنه يغطهم على ذلك<sup>(٤)</sup>.

فرع: إذا حضر الإمام وعنده عدد قليل ولو صبر إلى آخر الوقت لكثير، فالأفضل أن يصلي بهم ولا ينتظر الغائب، لأن فعل الصلاة في أول الوقت أفضل من كثرة العدد<sup>(٥)</sup>، فإنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن أحدكم ليؤخر الصلاة عن أول وقتها ويترك من فضيلة أول الوقت ما هو خير له من أهله وماله)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في جميع النسخ: (فإن خافوا الفتنة قدموا واحداً منهم وصلى، وإن لم يخافوا الفتنة انتظروه...). وما أثبتته في المتن هو الأصوب، كما في مصادر الحاشية التالية.  
(٢) وعلى ذلك نص الشافعي في الأم ٢٨٠/١-٢٨١.  
وذكره الأصحاب.

انظر: المهذب ٢٠٧/٤، التهذيب ٢٥٦/٢، البيان ٣٧٣/٢، المجموع ٢٠٧/٤.

(٣) زيادة ليست في النسخ، زيدت لثبوتها في مصادر تخريج الحديث.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ٣١٦/١.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، الكتاب والباب السابقين ٣١٨/١.

(٦) انظر: البيان ٣٧٤/٢، المجموع ٣٠٧/٤.

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٤٨/١.

فصل: قال الشافعي : إذا أم قوما وفيهم من يكرهه كرهنا له ذلك والأفضل له أن لا يصلي بهم<sup>(١)</sup>.

والأصل في ذلك ما روى عبد الله بن عمرو<sup>(٢)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (ثلاثة لا تقبل صلاتهم: رجل أم قوما وهم له كارهون، ورجل يأتي الصلاة دباراً، ورجل اعتبد محرره)<sup>(٣)</sup>. قوله : (يأتي الصلاة دباراً) التي يأتيها بعد الفراغ منها<sup>(٤)</sup>، واعتبد مُحرره : استرق عتيقه أو عتيقاً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ١/٢٨٦.

وذكر الأصحاب أن الاعتبار بالكثرة ، فإذا كرهه الأكثر، كره له أن يؤمهم، وإذا كرهه الأقل أو نصفهم لم يكره له الإمامة.

وحكي عن القفال أنه قال : إنما يكره أن يصلي بقوم وأكثرهم له كارهون إذا لم ينصبه السلطان، فإن نصبه لم تكره، وهذا ضعيف، والصحيح المشهور أنه لا فرق في ذلك.

انظر: المهذب ٤/٢٧٣، البيان ٢/٤١٣، المجموع ٤/٢٧٥.

(٢) في جميع النسخ: الحديث عن عبد الله بن عمر، والصواب ابن عمرو كما في مصادر التخريج في الحاشية التالية.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: الرجل يؤم القوم وهم له كارهون ١/٣٩٧، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: من أم قوما وهم له كارهون ١/٣١١، و البيهقي في السنن الكبرى ٣/١٨٣.

وقال النووي في المجموع ٤/٢٧٥: "حديث ضعيف"، وضعف إسناده الألباني في تمام المنة ص ٢٨٣ وقال: "لكن الفقرة الأولى منه - ورجل أم قوما وهم له كارهون- صحيحة، لها شواهد منها حديث ابن عباس في سنن ابن ماجه ١/٣١١.

(٤) وهذا التفسير مثبت في متن الحديث في سنن أبي داود ١/٣٩٨، وسنن ابن ماجه ١/٣١١.

وانظر: البيان ٢/٤١٢، المجموع ٤/٢٧٥.

(٥) وهو أن يعتقه ثم يكتم عتقه وينكره، فيسترقه ويستخدمه كرهاً.

انظر: معالم السنن ١/٣٠٨، المجموع ٤/٢٧٥.



فإن قيل: فقد قال الشافعي: إذا كره بعض الناس القاضي فإن كان من يريده النصف وأكثر فلا يتخلف عنهم بل يلي عليهم، وإن كان الأكثر يكرهونه تركهم، هلا قلتم في الإمامة مثله؟

قلنا: الفرق بينهما أن القاضي إذا حكم فنصف الناس يكرهونه، لأن من حكم عليه<sup>(١)</sup> يكرهه، ومن حكم له لا يكرهه، فلو قلنا له اترك القضاء لمن كرهك لما ولي أحد القضاء بحال، ليس كذلك إذا قلنا له اترك إمامة من كرهك، فإنه لا يؤدي إلى إبطال الإمامة إذا شاء.

---

(١) نهاية ل ١٥٢ جـ.

فصل: إذا أم قوماً<sup>(١)</sup> وفيهم أبوه أو أخوه الأكبر منه لم يكره له ذلك .  
وقال عطاء: يكره<sup>(٢)</sup>.

وهذا غير صحيح.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي: (أن الزبير كان يصلي خلف  
ابنه عبداً لله - رضي الله عنهما -)<sup>(٣)</sup>.

(وأن انس بن مالك كان يصلي خلف ابنه أبو بكر رضي الله  
عنهما)<sup>(٤)</sup>.

(وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن أبي سلمة يصلي بقومه  
وفيهم أبوه)<sup>(٥)</sup>. والله اعلم.

---

(١) نهاية ل ٧٣ ب.

(٢) فروى عبدالرزاق في المصنف ٣٩٧/٢ عن ابن جريج عن عطاء قال: (لا يؤم الرجل أباه ، ولا  
أخاه أكبر منه).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٣٩٧/٢ ، وابن المنذر في الأوسط ١٦٣/٤ .

(٤) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٣٩٧/٢ ، وابن المنذر في الأوسط ١٦٣/٤ .

(٥) سبق تخريجه ص ١٢٩٧ .

## باب إمامة المرأة

مسألة: قال الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ليث عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها أنها صلت بنسوة فقامت وسطهن<sup>(١)</sup>. وهذا كما قال ، النساء يستحب لهن أن يصلين جماعة في بيوتهن، ويحصل لهن فضل الجماعة كالرجال<sup>(٢)</sup>. وبه قال عطاء<sup>(٣)</sup> والأوزاعي<sup>(٤)</sup> والثوري<sup>(٥)</sup> وأبو ثور<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup> وإسحاق<sup>(٨)</sup>.

---

(١) انظر: مختصر المزني ص ٢٨.

(٢) وهذا هو المذهب عند الأصحاب.

انظر: الحاوي الكبير ٣٥٦/٢، المهذب ١٩٧/٤، حلية العلماء ٢٢١/١، روضة الطالبين ٤٤٤/١، مغني المحتاج ٢٢٩/١.

(٣) فروى عبد الرزاق في المصنف ١٤٠/٣ عن عطاء قال: "تؤم المرأة النساء في الفريضة والتطوع تقوم وسطهن".

(٤) انظر: نقل قوله في الأوسط ٢٢٧/٤، المجموع ١٩٩/٤.

(٥) انظر: نقل قوله في: المصدرين السابقين.

(٦) انظر: حلية العلماء ٢٢١/١، المجموع ١٩٩/٤.

(٧) في إحدى الروايتين عنه نقلها ابن هانئ في مسائله ٧٢/١.

وهي الصحيح من المذهب عند جماهير أصحابه.

والرواية الأخرى: أن ذلك لا يستحب لهن .

انظر: المحرر في الفقه ٩٢/١، المستوعب ٢٩٦-٢٩٧، الكافي لابن قدامة ١٧٥/١، المبدع ٤٢/٢،

الإنصاف ٢١٢/٢، الإقناع ٢٤٥/١.

(٨) انظر: مسائل أحمد وإسحاق للكوسج ٤٠٠/١.

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ومالك<sup>(٢)</sup> ونافع مولى ابن عمر<sup>(٣)</sup> وعمر بن عبدالعزيز<sup>(٤)</sup>: تكره الجماعة للنساء إلا في قيام رمضان فإنها تستحب. واحتج من نصر قول أبي حنيفة بما روى علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أن النبي - ﷺ - قال: لا تؤذن المرأة ولا تنكح ولا تؤم الناس<sup>(٥)</sup>. قالوا: ولأنه يكره لها الأذان، والأذان دعاء إلى الجماعة، وإذا كره لها الدعاء إلى الجماعة وجب أن يكره لها الخروج إلى المسجد، فدل ذلك على أن الجماعة تكره في حقها<sup>(٦)</sup>. وهذا غير صحيح.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال: صلاة

---

(١) انظر: مختصر القدوري ص ٢٩، الهداية ١/٥٦، تبين الحقائق ١/١٣٥، الاختيار لعلي المختار ١/٥٩.

وحقق الكمال ابن الهمام في فتح القدير ١/٣٠٦ أن الكراهة هنا للتنزيه لا للتحريم، فإذا صليت جماعة صحت.

(٢) وعليه نص الإمام في المدونة الكبرى ١/٨٤. وهو المشهور من مذهب المالكية.

وروى ابن أيمن القرطبي عن مالك جواز إمامتها للنساء.

انظر: عقد الجواهر الثمينة ١/١٩٣، التفريع ١/٢٢٣، المعونة ١/١٢٠.

(٣) روى ابن أبي شيبة في المصنف ١/٥٣٧ بإسناده عن نافع أنه قال: "لا أعلم المرأة تؤم النساء".

(٤) انظر نقل قوله في: الأوسط ٤/٢٢٧.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) انظر: تبين الحقائق ١/١٣٥.

ولأنها ناقصة بالأنوثة، فلم تجز إمامتها بالنساء.

انظر: المعونة ١/١٢١.

الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة<sup>(١)</sup>.

دليل آخر: روي عن النبي -ﷺ- أنه كان يزور (أم)<sup>(٢)</sup> ورقة بنت عبد الله بن الحرث بن نوفل، وكان يسميها الشهيدة، وجعل لها مؤذناً وأمرها أن تؤم نساء أهل دارها.

وروي وأمرها أن تؤم أهل دارها<sup>(٣)</sup>.

وروي أن عبداً لها قتلها وذلك من معجزات النبي -ﷺ- فيما سماها به.

دليل آخر: روى الشافعي عن صفوان بن سليم<sup>(٤)</sup> أنه قال: (من السنة إذا أمت المرأة النساء أن تقف وسطهن)<sup>(٥)</sup> والسنة إذا أطلقت فإنها تنصرف إلى سنة رسول الله -ﷺ-.

دليل آخر: روي عن عائشة (أنها صلت بنسوة صلاة العصر فوقفت

---

(١) سبق تخريجه ص ١٢٠١.

(٢) زيادة ليست في النسخ، زیدت لورودها في الحديث.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة، باب: إمامة النساء ٣٩٧/١، والحاكم في المستدرک ٢٠٣/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣٠/٣.

والحديث حسنه الألباني في إرواء الغلیل ٢٥٥/٢.

(٤) هو صفوان بن سليم المدني، أبو عبد الله الزهري القرشي، روى عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وآخرين، وحدث عنه: مالك بن أنس ومحمد بن المنكدر وابن جريج وخلق سواهم، وهو ثقة ثبت كثير الحديث، مشهور بالعبادة والصلاح، وتوفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة بالمدينة.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٣/١٨٤، سير أعلام النبلاء ٥/٣٦٤، شذرات الذهب ١/١٨٩.

(٥) أخرجه في الأم ١/٢٩٢.

تنبيه: الأثر رواه الشافعي في الأم عن شيخه إبراهيم بن محمد عن صفوان.

وسطهن<sup>(١)</sup>.

وعن أم سلمة مثل ذلك<sup>(٢)</sup>.

وروى الشافعي عن علي بن<sup>(٣)</sup> الحسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين أنه كان يأمر أمة له تؤم أهل داره في قيام رمضان<sup>(٤)</sup>.

ومن القياس: أن النساء من أهل فرض الصلاة، فوجب أن تكون من أهل الجماعة في الصلاة، أصله الرجال.

قياس آخر: الأنوثة نقص لا يمنع من صحة الصلاة، فلا يمنع صحة الجماعة، كالرق.

واستدلال وهو أن المرأة مساوية للرجل في جميع أحكام الصلاة من ركوع وسجود وقيام وقراءة إلا ما كان فيه كشفها وإظهار لزيتها، والإمامة ليس فيها ذلك، فكانت مساوية للرجل فيها.

وأما الجواب عما ذكره من حديث علي بن أبي طالب عن النبي -ﷺ- أنه

قال: (لا تؤذن المرأة ولا تنكح ولا تؤم/ الناس)<sup>(٥)</sup> قلنا: هذا لا نعرفه، فمن ادعاه ١٣٦/أ

---

(١) أخرجه الشافعي في الأم ٢٩٢/١، والدارقطني في سننه ٤٠٤/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣١/٣.

وقال النووي في خلاصة الأحكام ٦٧٩/٢: "إسناده صحيح".

(٢) أخرجه الشافعي في المسند ١٠٧/١، وعبد الرزاق في المصنف ١٤٠/٣، والدارقطني في سننه ٤٠٥/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٣١/٣.

وحسنه النووي في خلاصة الأحكام ٦٨٠/٢.

(٣) نهاية ل ١٧٣ هـ.

(٤) في الأم ٢٩٣/١.

(٥) سبق تخريجه ص ١٤٥٣.

ينقل إسناده.

الثاني: أنا نحمل قوله (ولا تؤم الناس) أراد بذلك الرجال بدليل ما ذكرنا من حديث (أم)<sup>(١)</sup> ورقة بنت نوفل.

وأما الجواب عن قولهم: أنه يكره لها الأذان وهو دعاء إلى الجماعة، كذلك يكره لها الجماعة.

قلنا: إنما كره لها الأذان لأنه إعلام للغيب<sup>(٢)</sup> ففيه إظهار لصوتها، وليس كذلك الصلاة في جماعة، فإنها ليس فيها إظهار لزيتها، فهي بمنزلة الإقامة، والإقامة مسنونة لها.

الثالث: ليس إذا كره لها الأذان يجب أن تكره لها الجماعة، ألا ترى أنه يكره لها الأذان بصلاة العصر بعرفة، وصلاة المغرب بمزدلفة، ولصلاة الاستسقاء والخسوف وقيام رمضان، ومع هذا فإن الجماعة لا تكره بل تستحب.

وأما الجواب عن قولهم: لو كان لا تكره لها الجماعة ما كره لها الخروج إلى المسجد.

قلنا: في الخروج إلى المسجد إظهار لزيتها وترك للستر، وليس كذلك إذا صلت في بيتها في جماعة، فإنه ليس في ذلك إظهار لزيتها.

---

(١) زيادة ليست في النسخ.

(٢) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب للغير.

**فصل: إذا ثبت أن صلاة الجماعة تستحب في حق المرأة فإنها تقف**

**وسطهن<sup>(١)</sup>.**

والأصل في ذلك ما روي أن عائشة رضي الله عنها صلت بنسوة صلاة

العصر، ووقفت وسطهن<sup>(٢)</sup>.

وعن أم سلمة مثل ذلك<sup>(٣)</sup>.

ولأنها إذا وقفت وسطهن كان أستر لها، فإنها إذا تقدمت وصفت

أعضائها<sup>(٤)</sup> وصار ذلك بمنزلة ما قلنا في العراة، فإن إمامهم يقف بوسطهم، لأنه

أستر له كذلك المرأة<sup>(٥)</sup>.

فإن خالفت وتقدمتهن أو خالف الرجل ووقف وسط الرجال، فالصلاة

صحيحة<sup>(٦)</sup> لأن أكثر ما فيه أنه ترك الموضع الذي ما سن له، وقد سن<sup>(٧)</sup> لغيره،

فأشبهه إذا صلى رجلا فوقف المأموم على يسار الإمام، فإن الصلاة تصح.

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٣/١.

وهو المذهب بلا خلاف بين الأصحاب.

انظر: التنبيه ص ٣٦، التعليقة ١٠٧٢/٢، البيان ٤٢٩/٢، روضة الطالبين ٤٤٤/١.

(٢) سبق تخريجه ص ١٤٥٤.

(٣) سبق تخريجه ص ١٤٥٥.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٣٥٦/٢، المبدع ٩٤/٢.

(٥) انظر: المذهب ٢٩٦/٤.

(٦) وعليه نص الشافعي في الأم ٢٩٣/١.

وهو المذهب عند الأصحاب.

انظر: المذهب ٢٩٦/٤، التعليقة ١٠٧٢/٢، البيان ٤٢٩/٢، المجموع ٢٩٧/٤.

(٧) نهاية ل ٧٤ ب.



وأما إذا تأخرت المرأة أو الرجل عن<sup>(١)</sup> الصف، فصلاة الإمام صحيحة،  
وفي صلاة المأمومين قولان:  
لأنهم تقدموا إمامهم، وقد ذكرنا توجيه القولين فيما مضى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نهاية ل ١٥٤ ج.  
(٢) انظر: ص ١٢٩٣ من هذه الرسالة.

فرع: إذا اجتمعت حرة وأمة، فالحرة أولى من الأمة، لأنها تصلي مغطاة الرأس، والأمة مكشوفة الرأس، فصلاة الحرة أكمل، فكانت بالإمامة أولى. ولأن الإمامة موضع فضيلة، فقدم الأكمل فيها<sup>(١)</sup>.

فصل: صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد<sup>(٢)</sup>.

والأصل في ذلك ما روى أبو الأحوص عن عبد الله بن مسعود عن النبي - ﷺ - أنه قال: المرأة عورة، فإذا خرجت من بيتها استشرفها الشيطان، وإن أقرب ما تكون من وجه الله تعالى إذا كانت في قعر بيتها<sup>(٣)</sup>.

وروي عن النبي - ﷺ - أنه قال: (صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها<sup>(٤)</sup> أفضل من صلاتها في بيتها<sup>(٥)</sup>). فإن قيل: فقد روي عن النبي - ﷺ - أنه قال: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله<sup>(٦)</sup>).

قلنا: فقد روى (وبيوتهن خير هن)<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: الأم ٢٩٣/١، البيان ٤٢٩/٢.

(٢) انظر: المهذب ١٩٧/٤، البيان ٣٦٦/٢، المجموع ١٩٨/٤.

(٣) سبق تخريجه ص ٥٩٠.

(٤) المخدع: هو البيت الصغير داخل البيت الكبير، أي المكان الذي يخصص للعبادة من الدار.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٤/٢.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: التشديد في ذلك [أي خروج النساء إلى المساجد] ٣٨٣/١.

والحديث صحيحه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١١٤/١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: هل على من لم يشهد الجمعة

غسل ٤٨٥/٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد ٣٢٧/١.

(٧) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: خروج النساء إلى المساجد ٣٨٢/١.

الثاني: إنا نحمل ذلك على النساء اللائي لا هيئة لهن من الكبائر  
العجائز<sup>(١)</sup>.

---

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١١٣/١.

(١) انظر: البيان ٣٦٦/٢.

مسألة: إذا أراد الإمام أن يعلم الناس أفعال الصلاة فإننا نستحب له أن يقف على موضع مرتفع بحيث يروه ويشاهدوه<sup>(١)</sup>.

وحكى الطحاوي عن أبي حنيفة مثل ذلك، وأنه يرتفع عنهم قدر قامة<sup>(٢)</sup>، وأصحاب أبي حنيفة ينكرونه.

قالوا: وقال أبو حنيفة: يكره للإمام أن يقف في موضع أرفع من الموضع الذي يقف عليه المأمومون<sup>(٣)</sup>.

واحتج من نصره بما روي: (أن حذيفة صلى بالناس فوقف على دكان فجذبه عبد الله بن مسعود<sup>(٤)</sup>) وقال له: أما علمت أنه قد نهي عن ذلك؟ فقال

---

(١) وعليه نص الشافعي في الأم ٣٠٤/١.

وهو المذهب عند الأصحاب بلا كراهة في التعليم.

انظر: المذهب ٢٩٤/٤، التهذيب ٢٨٠/٢، حلية العلماء ٢٣٥/١، البيان ٤٢٧/٢، المجموع ٢٩٥/٤، مغني المحتاج ٢٥٢/١.

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء ٢٢٩/١.

(٣) انظر: المبسوط ٣٩/١، الهداية ٦٤/١، تبين الحقائق ١٦٥/١، البناء ٤٦٤/٢.

وبه قال مالك كما في المدونة الكبرى ٨١/١.

وهو المشهور من المذهب عند أصحابه.

انظر: التفریع ٢٢٥/١، عقد الجواهر الثمينة ٢٠٠/١، الإشراف ١١٤/١، مختصر خليل مع جواهر

الإكليل ١١٣/١، شرح منح الجليل ٢٢٥-٢٢٦.

وبه قال أحمد في إحدى الروايتين عنه، وهو الصحيح من المذهب عند أصحابه.

وروي عنه: لا يكره إذا أراد التعليم وإلا كره.

انظر: المحرر في الفقه ١٢٣/١، المستوعب ٣٧٤-٣٧٥، المبدع ٩١/١، الإنصاف ٢٩٧/٢.

(٤) هكذا في جميع النسخ، والصواب: أبو مسعود البدری، كما في مصادر تخريج الحديث فيما

سيأتي.

حذيفة: ذكرت وقت جذبتني<sup>(١)(٢)</sup>.

وروى الشافعي أنه قال : أما تابعتك وقت جذبتني<sup>(٣)(٤)</sup>.

وروي أن عمار بن ياسر صلى بالناس ووقف على دكان والناس أسفل منه، فأخذ حذيفة بيده وأنزله وقال له : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا أمّ الرجل القوم فلا يقف على موضع أرفع منهم). قال عمار: أما رأيتني تابعتك وقت ما أخذت بيدي<sup>(٥)</sup>.

ومن القياس: وقف في موضع أعلى من المأموم فوجب أن يكره له ذلك، أصله إذا لم يقصد التعليم<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في ب و ج: وقت حدثني.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: الإمام يكون مكانا أرفع من مكان المأمومين ٣٩٩/١، والشافعي في الأم ٣٠٤/١، وابن خزيمة في صحيحه ١٣/٣، والحاكم في المستدرک ٢١٠/١، والبيهقي في السنن الكبرى ١٥٤/٣.

والحديث قال عنه الحاكم في المستدرک ٢١٠/١: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وقال النووي في المجموع ٢٩٥/٤: "إسناده صحيح"، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١١٩/١.

(٣) في ج و ب: وقت حدثني.

(٤) في الأم ٣٠٤/١.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: الإمام يقوم مكانا أرفع من مكان القوم ٣٩٩/١-٤٠٠، والبيهقي في السنن الكبرى ١٥٥/٣.

والحديث حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود ١١٩/١.

(٦) وعلل الجمهور القول بالكراهة؛ بأن المأموم يحتاج أن يقتدي بإمامه فينظر ركوعه وسجوده، فإذا كان أعلى منه احتاج إلى رفع بصره إليه، وذلك منهي عنه في الصلاة.

ولأن هذا الفعل فيه تشبه باليهود، وإظهار للتكبر على المأمومين.

انظر: المبسوط ٤٠/١، الإشراف ١١٤/١، الشرح الكبير ٤٥٤/٤.

وهذا غير صحيح ، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما روى سهل بن سعد الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بنا على المنبر ، فركع على المنبر ثم نزل القهقري وسجد<sup>(١)</sup>، ثم دعا وصعد فلما فرغ من الصلاة قال : (إنما فعلت ذلك لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي)<sup>(٢)</sup>. قال الشافعي: وإنما نزل وقت السجود لضيق المنبر عليه ولم يتمكن من السجود<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: يحتمل أن يكون صلى على المنبر ليعرفهم أن الصلاة على الموضع المرتفع صحيحة.

قلنا: عنه جوابان:

أحدهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم الناس الصحة بفعل مكروه، وإنما يعلمهم الصحة بالقول، فأما بالفعل فلا.

الثاني: أنه قال : (إنما فعلت ذلك لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي)<sup>(٤)</sup> فدل ذلك على أنه قصد تعليم المستحب دون الصحة؛ لأنه لا يقول تأتموا بي في المكروه.

فإن قيل: فهذا منسوخ بحديث حذيفة وعمار.

قلنا: إذا أمكن الجمع لا يجوز ادعاء النسخ، ويمكن الجمع، فنحمل ما فعل حذيفة وابن مسعود<sup>(٥)</sup> على أنه لم يكن قصد التعليم، وخبرنا على أنه قصد

---

(١) نهاية ل ١٥٥ جـ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب: الخطبة على المنبر ٥٠٤/٢، و مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الخطوة في الصلاة ٣٨٧/١.

(٣) انظر: الأم ٣٠٤/١.

(٤) سبق تخريجه قريباً.

(٥) والصواب: أبو مسعود، كما مر سابقاً.

التعليم.

واستدلال وهو أن الإمام يرفع صوته بالتكبير في المواضع التي يتابع فيها

ليقتدى به كذلك إذا أراد تعليم المأمومين وقف على/موضع عال لتحصل المتابعة، ١٣٧/أ ولا فرق بينهما<sup>(١)</sup>.

وأما الجواب عن حديث حذيفة مع ابن مسعود<sup>(٢)</sup>، وعمار مع حذيفة فإنهم لم يقصدوا التعليم، بدليل ما ذكرناه.

والجواب عن قولهم أنه وقف على موضع عال أعلى من المأموم ، فوجب أن يكره ذلك، أصله إذا لم يقصد التعليم.

قلنا: لا يجوز اعتباره إذا قصد التعليم به إذا لم يقصد التعليم، يدل على ذلك أنه إذا قصد إعلام المأمومين بالانتقالات يرفع صوته بالتكبير حتى يتابعوه ، وإذا سبّح لا يرفع صوته؛ لأن التسييح لا يتابع فيه<sup>(٣)</sup>. والله أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: المهذب ٢٩٥/٤.

(٢) الصواب: أبو مسعود.

(٣) والذي يجمع به بين أدلة المسألة هو جواز علو الإمام على المأمومين إن قصد به التعليم، وإلا كره.

والله أعلم بالصواب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## الفهارس العامة:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس الكلمات الغريبة.
- ٥- فهرس الأشعار.
- ٦- فهرس الأعلام.
- ٧- فهرس المصادر والمراجع.
- ٨- فهرس الموضوعات.



## فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
- ﴿الحمد لله رب العالمين﴾	الفاتحة	٢	٥٧٦
- ﴿اسجدوا لآدم﴾	البقرة	٣٤	٧٥٥
- ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾	البقرة	٤٣	١٤١١
- ﴿أتأمرون الناس بالمعروف وتنسون أنفسكم﴾	البقرة	٤٤	٣٧٧
- ﴿إدع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض﴾	البقرة	٦١	٤٩١
- ﴿فولوا وجوهكم شطره﴾	البقرة	١٤٤	٧٧٩
- ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾	البقرة	١٤٤	٧٨١
- ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾	البقرة	١٥٠	١١٠٨
- ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾	البقرة	١٥٦	٥٧٦
- ﴿فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم﴾	البقرة	١٨١	٥٥
- ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم﴾	البقرة	٢١٧	٧٩٧
- ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾	البقرة	٢٣٨	٥٣٢-٦٢٥
- ﴿وقوموا لله قانتين﴾	البقرة	٢٣٨	٦٨٩
- ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾	البقرة	٢٨٠	١٢١٨
- ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هدينا﴾	آل عمران	٨	٣١٥

- ﴿والمستغفرين بالأسحار﴾ آل عمران ١٧ ١١٦٤
- ﴿هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء﴾ آل عمران ٣٨ ٤٩١
- ﴿يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين﴾ آل عمران ٤٣ ٧٥٦-٧٥٢
- ﴿ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون﴾ آل عمران ١٢٨ ٥٤٠
- ﴿الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض﴾ آل عمران ١٩١ ٧٠٦
- ﴿ولا جنبا إلا عابري سبيل﴾ النساء ٤٣ ١٠٦٩
- ﴿ولا تقربوا الصلاة﴾ النساء ٤٣ ١٠٦٩
- ﴿حتى تعلموا ما تقولون﴾ النساء ٤٣ ١٠٧٢
- ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ المائدة ٣ ٤
- ﴿حرمت عليكم الميتة والدم﴾ المائدة ٣ ٩٦٢
- ﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله﴾ المائدة ٥ ٧٩٦
- ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم﴾ المائدة ٦ ٢٣٠
- ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ المائدة ٦ ١٠٧٠
- ﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس﴾ المائدة ٩٠ ٩٧١
- ﴿لأنذركم به ومن بلغ﴾ الأنعام ١٩ ٣٣٨

- ﴿فَقَطَّعْ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام ٤٥ ٢٥٠
- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهِمَ آفَقْتَهُ﴾ الأنعام ٩٠ ٧٦٠
- ﴿أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا﴾ الأنعام ١٤٥ ٩٦٢
- ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ الأنعام ١٦٤ ١٣٠٨
- ﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوَاتُهُمَا﴾ الأعراف ٢٢ ٦٠٨
- ﴿وَوُطِّفِقَا بِخُصْفَانٍ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ الأعراف ٢٢ ٦١٥
- ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ الأعراف ٥٥ ٢٨٧
- ﴿وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ الأعراف ١٥٧ ٩٩٨
- ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ الأعراف ٢٠٤ ٣١٩
- ﴿وَيُنْزَلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ الأنفال ١١ ١٠٣٨
- ﴿إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ الأنفال ٣٨ ٧٩٢
- ﴿أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ التوبة ٣ ١٣٠٤
- ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ التوبة ١٨ ١٣٤٥
- ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ التوبة ٢٨ ١٠٨٢
- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عِيلَةً فَسُوفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ التوبة ٢٨ ١٠٨٣
- ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ التوبة ٦٧ ٧٩٣
- ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾ يونس ١ ١٣٨
- ﴿وَأَخْرَجُوا دُعَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يونس ١٠ ٢٥٠

٢٨٧	٨٩	يونس	- ﴿قَدْ أَجِيتَ دَعْوَتَكُمَا﴾
٣٤٠	١٣	هود	- ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾
٣٣٩	٢	يوسف	- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾
١٠١٩	٦٦	النحل	- ﴿مَنْ بَيْنَ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا﴾
			- ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ
٤	٨٩	النحل	وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾
٢٣٠	٩٨	النحل	- ﴿فَإِذَا قُرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾
١١٢٥	٧٩	الإسراء	- ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾
٤٠٣	١٠٧	الإسراء	- ﴿يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾
٥٨٤	١٠٩	الإسراء	- ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَسْكُونُ﴾
٢٨٧	٢	مريم	- ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾
٥٧٦	١٢	مريم	- ﴿يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾
٤٦٧	٣٣	مريم	- ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾
٧٣٦	٥٨	مريم	- ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾
٥٨٥-٥٨٤	٨٣	مريم	- ﴿تَأْزَهُم أَرْأَفُ﴾
٧٥٨	١٢٢	طه	- ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾
٤٩١	٩٠	الأنبياء	- ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾
			- ﴿وَوَطَّهَرْنَا لَهُ نَجَاتٍ وَإِسْلَامًا لِّلْكَافِ
٧٥٦-٧٥٢	٢٦	الحج	السُّجُودِ﴾
			- ﴿لَهْدَمْتَ صَوَامِعَ وَبِيْعَ وَصُلُوكَ
١٠٧٢	٤٠	الحج	وَمَسَاجِدَ﴾
			- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا
٧٥٧	٧٣	الحج	ذَبَابًا﴾

- ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الحج ٧٤ ٧٥٧
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ الحج ٧٧ ٣٤٥
- ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا
- الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ الحج ٧٧ ٧٥٧-٧٥٦
- ﴿فَأَقِمْوَا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ الحج ٧٨ ٧٥٦
- ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الحج ٧٨ ٩٥٣-٩٥٢
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾ النور ١١ ٢٦٠
- ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ النور ٣١ ٥٨٧
- ﴿مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ﴾ النور ٦١ ٤٦٧
- ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ الفرقان ٤٨ ١٠٣٨
- ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ الفرقان ٧٤ ٤٩١
- ﴿وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ النمل ٥٩ ٤٦٧
- ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ الروم ٢٧ ١٤١
- ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا
- يَسْتَوُونَ﴾ السجدة ١٨ ١٣٢٢
- ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ الأحزاب ٤٣ ١٠٧٣
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا
- تَسْلِيمًا﴾ الأحزاب ٥٦ ٤٤٥
- ﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ الصافات ١٠٩ ٤٦٧
- ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ الصافات ١٨١ ٤٦٧
- ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ ص ٣ ١٠٩٣
- ﴿وَاخْرُا كَعَا وَأَنَابَ﴾ ص ٢٤ ٧٥٦
- ﴿وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يُنْفِي لِأَحَدٍ مِنْ

٤٩٢	٣٥	ص	بعدي ﴿﴾
٧٩٦	٦٥	الزمر	- ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾
٤٨٤	٤٦	غافر	- ﴿ادخلوا آل فرعون أشد العذاب﴾
			- ﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ
٢٣٣	٣٦	فصلت	بالله﴾
			- ﴿ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا
٣٣٩	٤٤	فصلت	فصلت آياته أعجمي زعربي﴾
٤٠٣	٢٩	الفتح	- ﴿سيماهم في وجوههم من أثر السجود﴾
			- ﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا
١٣١٥	١١	الحجرات	خييرا منهم﴾
٩٢٢	١٠	ق	- ﴿والنخل باسقات لها طلع نضيد﴾
١١٦٤	١٧	الذاريات	- ﴿كانوا قليلا من الليل ما يهجعون﴾
٢١٧	٤٨	الطور	- ﴿فسبح بحمد ربك حين تقوم﴾
٧٣٦	٦٢	النجم	- ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾
			- ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من
١٤٠٠	٩	الجمعة	يوم الجمعة﴾
١٧٠	٢	الطلاق	- ﴿فإذا بلغن أجلهن﴾
٨١٠	١٤	الجن	- ﴿فأولئك تحروا رشدا﴾
٦٨٩	٢-١	المزمل	- ﴿يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا﴾
٢٤٣	٢٠	المزمل	- ﴿فاقرأوا ما تيسر منه﴾
٣٠٢	٢٠	المزمل	- ﴿فاقرأوا ما تيسر من القرآن﴾
٩٤٨	٤	المدثر	- ﴿وثيابك فطهر﴾
٣٠٠	٤٠	القيامة	- ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾

- ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ الانشقاق ٢٠-٢١ ٧٣٦
- ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ الانشقاق ٢٤ ٧٤٢
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ الأعلى ١٤-١٥ ١٣١
- ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ الأعلى ١٧ ١٤٢
- ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ العلق ١٩ ٤٠٧
- ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ البينة ٥ ١٢٧٧-١١١
- ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ الفيل ١ ١٣٥
- ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ الكوثر ١ ٢٦٠
- ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ الكوثر ٢ ٢٠٦



## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
١٤٣٦	- الأئمة من قریش
١٠١٧	- أنجاس موتاكم
٣٩٨	- أبردوا بالصلاة
١١٩٨	- أسمع الإقامة
٥٨٤	- أتيت النبي ﷺ - في الصلاة ولصدره أزيز
١٢٠٦	- الإثنان فما فوق جماعة
٥٢٨	- اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم
٣٥٨	- اجعلوها في ركوعكم
١٢٢٦	- أجلسوني عن يسار أبي بكر
٣٤٠	- أحبوني لثلاث
١٤٤٨	- أحسستم
٩٦٢	- أحلت لنا ميتتان ودمان
٧١٧	- أخروهن من حيث أخرهن الله
١٠٨٧	- إذا أدركتك الصلاة وأنت في مراح الغنم فصل فيها
٨٢١	- إذا أذن المؤذن خرج الشيطان من المسجد
١٢١٦	- إذا اشتد الحر فأبردوا
٩٧٧	- إذا أصاب خف أحدكم أذى
١٢٦٦	- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
١٤٦٢	- إذا أم الرجل فلا يقف على موضع أرفع منهم
٢٨٩-٢٩٣	- إذا أمن الإمام فأمنوا فإن الملائكة تأمن على تأمينه
٢٣٠	- إذا جئتم إلى الجمعة فاغتسلوا

- إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ١٢١٧
- إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ٨٣١
- إذا رأيتم أهل البلاء فسلوا العافية ٩٠٥
- إذا رأيته يابساً ١٠١١
- إذا رفع الإمام رأسه من آخر ركعة وقعد ٤٥٣
- إذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجيـره ٦٠٦
- إذا سجد أحدكم فلا ينبسط انبساط الكلب ٤١١-٤١٠
- إذا سجد العبد سجد عنه سبعة آراب ٤٠٢
- إذا سجدت فمكن جبهتك من الأرض ٣٩٣
- إذا شك أحدكم في صلاة فليتحـر الصواب ٨٠٦
- إذا شك أحدكم في صلاته فشك في الواحدة ٨٠٣
- إذا شك أحدكم في صلاته فلا يدري كم صلى ٨٠٣
- إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك ٨٠٣-٨٠٢
- إذا صلى أحدكم ركعة من صلاة الصبح ١١١٨
- إذا صلى أحدكم فلم يدر أزد أم نقص ٨٢٠
- إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده ٣٧٤
- إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين فإن الإمام يقولها ٢٨٨
- إذا قام أحدكم من الركعتين فذكر ٨٤٢
- إذا قرأتم الحمد فاقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم ٢٥٨
- إذا قضى الإمام صلاته وقعد ثم أحدث ٤٥٩
- إذا قلت هذا أو قضيت هذا ٤٥٦
- إذا قلت هذا فقد تمت صلاتك ١٧١
- إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع ٨٠٧-٨٠٦

- ١١٤٢ - أربع قبل الظهر لا تسليم فيهن
- ١٠٨٨ - ارحلوا من هذا الوادي ، فإن فيه شيطانا
- ٧٣٤ - ارهقوا القبلة
- ١٧٣ - استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم
- ٧٩٢ - الإسلام يجب ما قبله
- ١٢٩١ - اسمعوا وأطيعوا وإن ولي عليكم عبد حبشي
- ٣٥٠ - أسوأ الناس سرقة الذي يسرق صلاته
- ٦٣٨ - أصدق ذو اليمين
- ١٤٣٨ - اطلبوا الحوائج من حسان الوجوه
- ١٣٨٠ - أعد صلاتك
- ١٣٨١ - أعد صلاتك فإنه لا صلاة لمنفرد خلف
- ٣٤٠ - أعربوا القرآن فإنه عربي
- ٢٦٠ - أغفى النبي ﷺ - إغفاءة ثم استيقظ يضحك
- ١٢٦٣ - أفتان أنت يا معاذ
- ١١٨٢ - أفصل عن الركعتين والركعة بالسلم
- ١١٦٤ - أفضل الصلاة صلاة أخي داود
- ٥٣٣ - أفضل الصلاة طول القنوت
- ٥٢٨ - أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة
- ١٦٧ - أقامها الله وأدامها
- ٢٤٧ - اقرأ بفاتحة الكتاب وما شاء الله
- ٧٥٣ - أقرأني رسول الله ﷺ - خمس عشرة سجدة
- ٤٠٧ - أقرب ما يكون العبد من ربه إذا سجد
- ٤٨٨ - أقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي

- ١٢٢١ - ألا رجل يتصدق على هذا
- ٥٨١ - ألم تسمع فيما أوحى إلي
- ٥٨١ - ألم يقل الله ﴿استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾
- ١٠٦٨ - أما إنني لا أحل المسجد لجنب
- ٣٥٨ - أما الركوع فعظموا فيه الرب
- ٣٢٢ - الإمام ضامن
- أمر أبا بكر في سنة ثمان
- ٣٩٠ - أمر النبي ﷺ - أن يسجد على سبعة
- ٣٨٩ - أمر نبيكم ﷺ - أن يسجد على سبعة أعضاء
- ٣٩٠ - أمرت أن أسجد على سبعة أعظم
- ١٥٥ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا
- ١٣٤٧-١٣٤٦ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
- ١٠١٣ - أمطه عنك بإذخره
- ١٤٤٨ - إن أحدكم ليؤخر الصلاة عن أول
- ٨٢٦ - إن الإناء يغسل سبع مرات
- ١٦٧ - أن بلالا كان إذا قال قد قامت الصلاة
- ١٣٦٧، ١٣٦٦ - أن رسول الله ﷺ - أحرم بالصلاة
- ١٩٠ - أن رسول الله ﷺ - كان إذا كبر رفع يديه
- ١٠٩٢ - إن الشمس تطلع على قرن شيطان
- ٨١٤ - إن الشيطان يأتي أحدكم ويلبس عليه صلاته
- ١٠٩٤ - إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم
- ١٦٢ - إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء
- ٦٠٨ - إن عثمان رجل حيي

- ١١٢٥ - إن فيهما رغب الدهر
- ١٠٨٦ - أن قريشا لما جاءت للفداء أنزلها النبي - ﷺ - في المسجد
- ١١٦٥ - إن كان رسول الله - ﷺ - يوقظه الله
- ١٠٨٣ - أن لا يحجن بعد هذا العام مشرك
- ١١٢٦ - إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم
- ٦٦٥ - إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به نفسها
- ١١٧٠ - إن الله قد زادكم صلاة إلى صلاتكم
- ٩٦٥ - إن الله كتب الإحسان
- ١٠٠١ - إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
- ٣٥٩ - إن الله هو السلام، فليقل أحدكم التحيات
- ١١٢٦ - إن الله وتر يحب الوتر
- ٤٩٠ - إن الله يحدث من أمره ما شاء
- ٢٠٧ - إنا معاشر الأنبياء أمرنا بثلاث
- ١١١ - إنما الأعمال بالنية
- ١٤٦٣ - إنما فعلت ذلك لتأتموا بي
- ١٠١٢ - إنما نخامتكم وماؤك الذي في ركبته
- ١٠١٧ - إن المؤمن ليس بنجس
- ١٠٤٨ - إن المسجد لينزوي من النخامة
- ١٣٧٨ - أن النبي - ﷺ - أذن بأحد أن يدفن في القبر الواحد
- ١٢٢٣ - أن النبي - ﷺ - استخلف أبا بكر الصديق
- ١٢٨٦ - أن النبي - ﷺ - استخلف ابن أم كلثوم يصلي
- ٩٢٦ - أن النبي - ﷺ - التبست عليه آية في الصلاة
- ١٠٣٥ - أن النبي - ﷺ - أمر أن يزال التراب

- ١٢٧٨ - أن النبي ﷺ - انتظر .. الطائفة الثانية
- ٩٣٢ - أن النبي ﷺ - دخل في الصلاة وقبر
- ٦٨٧ - أن النبي ﷺ - رأى قيسا يصلي
- ٩٠٧ - أن النبي ﷺ - رأى نعاشا فسجد شكرا لله تعالى
- ١٠٢٩ - أن النبي ﷺ - رخص لعبد الرحمن بن عوف
- ١٣١٤ - أن النبي ﷺ - زار أم ورقة بنت نوفل وجعل لها مؤذنا
- ٨٢٢ - أن النبي ﷺ - سجد سجود السهو قبل السلام
- ٣٩٦ - أن النبي ﷺ - سجد على كور عمامته
- ٧٥١ - أن النبي ﷺ - سجد في النجم
- ٧٦٥ - أن النبي ﷺ - سجد في صلاة الظهر
- ٩٣٣-٩٣٢ - أن النبي ﷺ - صلى بقوم وليس هو على وضوء
- ٦٨٥ - أن النبي ﷺ - صلى بهم المغرب صلاة الخوف
- ٨٣٧ - أن النبي ﷺ - صلى الظهر خمسا
- ١٢٦٦ - أن النبي ﷺ - صلى الظهر في الخوف
- ١٠٦٥ - أن النبي ﷺ - صلى على غمرة من صوف
- ٧٧٩ - أن النبي ﷺ - صلى في البيت
- ١٢٦٧ - أن النبي ﷺ - صلى المغرب في الخوف
- ٢٥٧ - أن النبي ﷺ - عدّ بسم الله الرحمن الرحيم آية
- ٤٢٩ - أن النبي ﷺ - قام من اثنتين فسبحوا به
- ٨١٩ - أن النبي ﷺ - قام من الركعة الثانية
- أن النبي ﷺ - قرأ فاتحة الكتاب في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم آية
- ٢٥٧ - أن النبي ﷺ - قرأ في العشاء بسورة الجمعة
- ٩٢٣ - أن النبي ﷺ - قرأ في العشاء بسورة الجمعة

- أن النبي - ﷺ - قرأ النجم ٧٥٢
- أن النبي - ﷺ - قنت شهرا لم يقنت قبله ولا بعده ٥٣١
- أن النبي - ﷺ - كان إذا أراد أن يكبر التفت ١٧٢
- أن النبي - ﷺ - كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه ١٧٩
- أن النبي - ﷺ - كان إذا افتتح الصلاة قال: وجهت وجهي ٢١٩
- أن النبي - ﷺ - كان إذا سجد يجافي مرفقيه ٤١٠
- أن النبي - ﷺ - كان إذا سلم من صلاته استغفر ثلاثاً ٥٢٢
- أن النبي - ﷺ - كان إذا قال: ولا الضالين قال آمين رفع بها صوته ٢٩٠-٢٨٩
- أن النبي - ﷺ - كان على المنبر يوم الجمعة ٩٠٦-٩٠٥
- أن النبي - ﷺ - كان يجهر بالتسمية ٢٨٠-٢٧٩
- أن النبي - ﷺ - كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ٢٧٦
- أن النبي - ﷺ - كان يرفع يديه إذا كبر ١٩٠
- أن النبي - ﷺ - كان يرفع يديه عند القيام من التشهد ٤٢٦
- أن النبي - ﷺ - كان يستعيز من ذلك في تشهده ٤٨٥
- أن النبي - ﷺ - كان يسلم عن يمينه ٥٠٧
- أن النبي - ﷺ - كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة ١١٨١
- أن النبي - ﷺ - كان يصلي على الراحلة ١١٧٣
- أن النبي - ﷺ - كان يفتح صلاته بالتكبير ١٣٧
- أن النبي - ﷺ - كان يفتح صلاته بالحمد لله رب العالمين ١٣١
- أن النبي - ﷺ - كان يقرأ في الأولين بفاتحة الكتاب وسورة ٣١٤
- أن النبي - ﷺ - كان يقرأ في المغرب ٩٢٤
- أن النبي - ﷺ - كان يقنت في صلاة الصبح ٥٣٤



- ١١٦٢ - أن النبي - ﷺ - كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع
- ٣٦٢ - أن النبي - ﷺ - كان يقول في ركوعه
- ٣٤٦ - أن النبي - ﷺ - كان يكبر في كل خفض ورفع
- ١١٥١ - أن النبي - ﷺ - كان يوتر بثلاث
- ١١٥١ - أن النبي - ﷺ - كان يوتر بثلاث ركعات
- ٧٤٨ - أن النبي - ﷺ - لم يسجد في شيء من المفصل
- ٧٧٩ - أن النبي - ﷺ - لم يصل فيه
- أن النبي - ﷺ - لم يكن يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه
- ٢٦٢ - بسم الله الرحمن الرحيم
- ١٠٨٥ - أن النبي - ﷺ - لما أسر ثمانية بن أثال
- ١٢٢٣ - أن النبي - ﷺ - لما استخلف أبا بكر خرج فصلى
- ١٢٢٧ - أن النبي - ﷺ - لما خرج يهادى بين اثنين
- ٩٠٧ - أن النبي - ﷺ - ما جاءه أمر يسره إلا خر ساجدا
- ١٤٤٨ - أن النبي - ﷺ - مضى يصلح بين بني عمرو
- ١١٠١ - إن النبي - ﷺ - نهانا عن الصلاة في ثلاثة أوقات
- ١١٧٩ - أن النبي - ﷺ - نهى عن البتراء
- ٧٨٤ - أن النبي - ﷺ - نهى عن الصلاة على ظهر الكعبة
- ١٠٩٢ - أن النبي - ﷺ - نهى عن صلاتين
- ٥٣١ - أن النبي - ﷺ - نهى عن القنوت في الصبح
- ١٣٧ - أن النبي - ﷺ - وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون
- ١١٧٩ - أن النبي - ﷺ - يوتر بثلاث لا يسلم في آخرهن
- ١٤٠١ - أنه أحرم بطائفة فصلى بهم ركعة
- ٤١١ - أنه كان إذا سجد ضم أصابعه

- أنه كان - ﷺ - إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم ٢١٧
- أنه كان - ﷺ - إذا كبر رفع يديه ونشر أصابعه ١٩٧
- أنه كان يأمر مناديه في الليلة المطيرة ١٢١٦
- أنه - ﷺ - أمر بقتل الأسودين في الصلاة ٦٦٩
- أنه - ﷺ - أمر العرنيين أن يشربوا من ألبان الإبل ٩٩٨
- أنه - ﷺ - أنزل وفد ثقيف في المسجد ١٠٨٥
- أنه - ﷺ - فاتته يوم الخندق أربع صلوات ٥٥٢
- أنه - ﷺ - قرأ في الفجر بالواقعة ٩٢٢
- أنه - ﷺ - قرأ يوم الجمعة في الفجر ﴿تنزيل﴾ السجدة ٩٢٣-٩٢٢
- أنه - ﷺ - كان إذا سجد جعل أصابعه ٤١٠
- أنه - ﷺ - كان إذا سجد فتح أصابعه ٤١٠
- إنهما يعذبان وما يعذبان بكبيرة ٩٤٩
- أوتروا يا أهل القرآن ١١٦٨
- أو كلكم يجد ثوبين ٩٥٤
- أيكم الذي رفع صوته ١٣٥٢
- أيكم الذي ركع خارج الصف ثم مشى ١٣٨٣
- أيما رجل صلى بقوم وهو جنب ٩٣٣
- أينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم ٥٦٣
- أيها الناس إنها توبة نبي ٧٥٩
- بت عند خالتي ميمونة فقام النبي - ﷺ - ١٢٨٤
- بسم الله التحيات لله ٤٦٩
- بعثت بالحنيفية السحمة ٩٥٣
- تحريك الأصابع في الصلاة مذكرة للشيطان ٤٤٢

- ٤٦٣ - التحيات لله والصلوات والطيبات
- ٤٦١ - التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
- ٥٧٣ - التسبيح للرجال والتصفيق للنساء
- ٩٤٩ - تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم
- ١٥٨ - تعلموا المناسك فإنها من دينكم
- ٤٤٨ - تلك خلصة يختلسها الشيطان
- ٩٤٩ - تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه
- ٧٩٥ - التوبة تجب ما قبلها
- ١٤٤٩ - ثلاثة لا تقبل صلاتكم: رجل أم قوما وهم له كارهون
- ١٧٥ - جعل الإمام ليؤتم به
- ١٤١١ - جعلت لنا الأرض مسجدا
- ١٠٤٣ - جعلت لي الأرض مسجدا
- ١٠٤٨ - جنبوا مساجدكم الصبيان والمجانين
- ٩٨٨ - حثيه ثم أقرصيه
- ٩٢٣ - حذر قيام رسول الله - ﷺ - في الظهر
- ١١٣٢ - حفظت من رسول الله - ﷺ - عشر ركعات
- ٨٣٢ - حولوا مقعدتي إلى القبلة
- ١١٧٣ - خمس صلوات كتبهن الله على العباد
- ١١٧١ - خمس صلوات كتبهن الله على عباده
- ١٠٩٣ - خير الناس قرني
- ٧١٦ - خير صفوف الرجال أولها
- ٨٠٢ - دع ما يريك إلى ما لا يريك
- ٢٠٥ - رأني رسول الله - ﷺ - قد وضعت شمالي على يميني



- ١٣٢٣ - سيكون بعدي أمراء فسقة
- ١٣٢٣ - سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها
- ٣٩٧-٣٩٦ - شكونا إلى النبي ﷺ - الرمضاء
- ١٠٣٥ - صبوا عليه ذنوبا من ماء
- سعد النبي ﷺ - المنبر فقال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ
- ٢٦٠ عَصَبَةٌ مِنْكُمْ﴾
- ٦٩٠ - صل قائما إلا أن تخاف الغرق
- ٦٢٥ - صل قائما فإن لم تستطع فجالسا
- ٦٨٩ - صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا
- ١١٤٦ - صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ
- ١٢٠٠ - صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع
- صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ وحده بخمسة وعشرين
- جزءا
- ١٢٠١ - صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاة الرجل وحده
- ١٢٠١ - الصلاة في جماعة تعدل خمسة وعشرين
- ٧٨٠ - صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة
- ١١٤٢ - صلاة الليل مثنى مثنى
- ١١٤٠ - صلاة الليل والنهار مثنى مثنى
- ١٤٥٩ - صلاة المرأة في بيتها أفضل
- ١٢٤٣ - صلوا خلف كل بر وفاجر
- ١٢٤٣ - صلوا خلف من قال لا إله إلا الله
- ١٣٥ - صلوا كما رأيتموني أصلي
- ١١٢٥ - صلوهما وإن طردتكم الخيل

- صليت خلف رسول الله ﷺ - فقرأ سورة البقرة ٧١٤
- صليت خلف رسول الله ﷺ - فلما قال: ولا الضالين سمعته ٢٨٧
- يقول: آمين أخفاها
- صليت خلف النبي ﷺ - وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع ٢٧٠
- صليت مع رسول الله ﷺ - فترك شيئاً من القرآن... ٩٢٦
- صليت مع رسول الله ﷺ - فما زال يقنت ٥٣٥
- صليت مع رسول الله ﷺ - فنزع نعليه ٩٤٧
- صليت مع رسول الله ﷺ - ليلة التمام فقرأ البقرة ٧١٤
- صليت مع رسول الله ﷺ - وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمعهم يقرأونها ٢٦٥
- الطواف صلاة إلا أن الله تعالى أحل فيه الكلام ١١١٠
- عرفت ما صنعوا ، إني خشيت ١١٥٦
- علمنا رسول الله ﷺ - الصلاة فكبر ورفع يديه ٣٥٥
- غط فخذك فإنها من العورة ٥٩٥
- فاتحة الكتاب عوض من غيرها ٢٤٦
- فاذا قعد أحدكم فليكن أول ما يقول: ٤٧١
- فقرأ رسول الله ﷺ بسم الله الرحمن الرحيم تنزيل من الرحمن الرحيم ٢٥٩-٢٦٠
- فلي نصب عصا ٧٣٣
- قدموا قريشاً ولا تتقدموها ١٤٣٥
- قرأت على رسول الله ﷺ - سورة النجم فلم يسجد منا ٧٣٦
- أحد

- قولوا اللهم صل على محمد ٤٧٥-٤٧٦
- كان إذا سجد جنحاً ٤٠٩
- كان إذا سجد فرج بين رجله ٤١٠
- كان إذا سلم من صلاته قال ٥٢٣
- كان إذا قام في الركعة الأولى في صلاة الظهر ١٢٧٩
- كان رسول الله ﷺ - إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ٣٧٨
- كان رسول الله ﷺ - إذا رفع رأسه من السجود لم يعد إليه ٤١٣
- كان رسول الله ﷺ - إذا ركع رفع رأسه حتى يعتدل ٣٦٩
- كان رسول الله ﷺ - إذا ركع قال ٣٦٤
- كان رسول الله ﷺ - إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه ٣٥٣
- كان رسول الله ﷺ - إذا كبر وضع يمينه على شماله ٢٠٤-٢٠٣
- كان رسول الله ﷺ - لا يحجزه عن قراءة القرآن شيء ٧٣٧
- كان رسول الله ﷺ - يجلس في وسط صلاته وفي آخرها متوركاً ٤٣٤
- كان رسول الله ﷺ - يسلم في آخر الصلاة ٥٠٦
- كان رسول الله ﷺ - يسلم واحدة ٥٠٥
- كان رسول الله ﷺ - يصلي وأنا معترضة بين يديه ٧١٩
- كان رسول الله ﷺ - يضع يديه قبل ركبتيه ٣٨١
- كان رسول الله ﷺ - يطيل الركعة الأولى من الفجر وقيل من الظهر ٣١٢
- كان رسول الله ﷺ - يقنت ونحن نؤمن ٥٤٥

- كان رسول الله ﷺ - يقول قبل القراءة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ٢٣٠
- كان ركوع رسول الله ﷺ - وسجوده وجلوسه بين السجدين ٤١٢
- كان قيام رسول الله ﷺ - في الأونين من الظهر والعصر قدر ثلاثين آية ٣١١
- كان الناس يؤمرون بوضع اليمين على الشمال ٢٠٣
- كان النبي ﷺ - يرفع يديه في أول تكبيرة ١٧٩
- كان النبي ﷺ - يصلي وهو حامل أمانة ٩٩٥
- كان النبي ﷺ - يقول في دعاء الافتتاح : وأنا من المسلمين ٢٢٨
- كان يرفع يديه حين يفتتح الصلاة ٤٢٧
- كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ررحمة الله ٥٠٧
- كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٥٠٨
- كان يقول إذا رفع رأسه من الركوع سمع الله لمن حمده ٣٧٥
- كان يوتر بثلاث ركعات وكان يقرأ فيها ١١٨٩
- كان يوتر بثلاثة ركعات يقرأ في الأولى ١١٨٨
- كان يوتر في أول الليل وفي وسطه ١١٩٤
- كل ذلك لم يكن ... ما يقول ذو اليدين ٦٣٧
- كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج ٢٤٠
- الكلام يطل الصلاة ولا يطل الوضوء ٦٣٧
- كنا نتكلم في الصلاة ٦٤٢
- كنا نصلي مع رسول الله ﷺ - المغرب ثم ننصرف ٩٢٤
- كنا نضع الأيدي قبل الركب ٣٨٧



- كنا نعرف قراءة رسول الله ﷺ - في الظهر والعصر  
باضطراب لحيته ٢٨٤
- كنت مع النبي ﷺ - فتقدمني فتبعته فوجدته ساجدا ٩٠٦
- لا تؤذن المرأة ولا تنكح ١٤٥٣
- لا تترك أن تقول في دبر كل صلاة ٥٢٤
- لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن ١٨١-١٨٠
- لا تزموا ابني ١٠٠٧
- لا تسبقني بآمين ١٦٦
- لا تشبهوا الوتر بالمغرب ١١٧٧
- لا تصلي صلاة في يوم مرتين ٥٦٢
- لا تفتح على الإمام في الصلاة ٩٢٧
- لا تقبل صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه ١٤٣-١٤٢
- لا تقولوا السلام على الله ٤٥٥
- لا تكشف فخذك فإنها من العورة ٥٩٥
- لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ١٤٥٩
- لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ١٤٣٧
- لا صلاة إلا بطهور ٦٥٨
- لا صلاة إلا بطهور والصلاة علي ٤٧٧
- لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب ٢٤٣
- لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ١٠٩٢
- لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس .. إلا بمكة ١١٠٨
- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ٢٤٥
- لا صلاة لمن عليه صلاة ٥٥٢

- ٤٧٧ - لا صلاة لمن لم يصل على نبيه
- ٢٣٩ - لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن
- ٣٥٠ - لا صلاة لمن لم يقيم صلبه
- ٣٨٩ - لا صلاة لمن لم يمس من أنفه الأرض
- ١١١٣ - لا صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة
- ٥٦٢ - لا ظهران في يوم
- ٨٠١ - لا غرار في صلاة ولا تسليم
- ٤٣١ - لأنظرون صلاة رسول الله ﷺ - فرأيت ثنى رجله
- ١٤٣٦ - لا هجرة بعد الفتح
- ١١٩٥ - لا وتران في ليلة
- ١٢٣٠ - لا يؤم أحد يصلي قاعدا بقيام
- ١٤٤١ - لا يؤم الرجل الرجل في بيته ولا في سلطانه
- ٣٨٣ - لا يبرك أحدكم كما يبرك البعير
- ١١١٥ - لا يتحرى أحدكم الصلاة عند طلوع الشمس
- ١٣١٨ - لا يخلون رجل بامرأة ليست لها محرم
- ١٣٧٧ - لا يدفن اثنان في قبر
- ٤٤٧ - لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته
- ٦٦٠ - لا يصلين أحدكم وهو يدافع الأخبثين
- ٥٩٤ - لا يقبل الله صلاة امرأة حاضت إلا بخمار
- ٧٢٧-٧١٨ - لا يقطع الصلاة شيء
- ١٠٣٢ - لعن الله الواصلة والمستوصلة
- ١٠٣٢ - لعن الله الواصلة والموصولة
- ١١٩٧ - لقد هممت أن أمر رجلا فليصل بالناس

- ١١٩٨ - لقد هممت أن آمر رجلا فيقيم الصلاة
- ٨١٧ - لكل سهو سجدتان بعد السلام
- لم يزل رسول الله - ﷺ - يجهر في السورتين بيسم الله
- ٢٧٦ - الرحمن الرحيم
- ٤٨٨ - اللهم اغفر لي ذنبي كله
- ٤١٣ - اللهم اغفر لي وارحمي واجبرني
- ٥٢٣ - اللهم أنت السلام ومنك السلام
- ٤٨٨ - اللهم أنج الوليد بن الوليد
- ٥٤٢ - اللهم اهدني فيمن هديت
- ١١٥١ - اللهم اهدني فيمن هديت
- ٣٦٠ - اللهم لك ركعت ولك أسلمت
- ٦٦٢ - اللهم لم تعدني هذا وأنا فيهم
- ١٣٣٣ - ليؤذن خيركم وليؤمكم أقرؤكم
- ٨٨٩ - ليس على من خلف الإمام سهو
- ١٩٣ - ليليني منكم أولو الأحلام
- ٩٩١ - المؤمن ليس بنجس
- ٦٧٥ - ما أدر كتم فصلوا وما فاتكم فأتوا
- ١٣١٦ - ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة
- ٩٩٨ - ما أكل لحمه فلا بأس ببوله
- ١٠٠٠ - ما أكل لحمه فلا بأس بسوره
- ما حسدنا اليهود على شيء ما حسدونا على السلام
- ٢٩٦ - والتأمين
- ١٤٣٠ - ما صليت خلف أحد أخف ولا أتم من رسول الله - ﷺ -

- ما فوق الركبة وأسفل السرة من العورة
- ما لي أراكم رافعي أيديكم ١٨٨-١٨٠
- ما من ثلاثة في قرية أو بلد ١١٩٩
- ما منعكما أن تصليا معنا؟ ٦٨٣
- الماء كافيك ولا يضرك أثره ٩٨٨
- متى توتر ١١٩٤
- المرأة عورة فإذا خرجت من بيتها ١٤٥٩
- مر بي الشيطان وأنا في الصلاة ٧٣٠
- مروهم بالصلاة لسبع ١٥٧
- مفتاح الصلاة الطهور ١٣٣
- من أجل ذلك صنعت ١٢٨٤
- من أراد أن يتزوج امرأة فلينظر ٥٩٠
- من أكل من هاتين الشجرتين ١٢١٩
- من أم قوما فليخفف ١٢٧٨
- من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك آية من كتاب الله ٢٥٩
- من تعلق بستارة الكعبة فهو آمن ١٠٨١
- من سمع النداء فلم يأت ١٢١٩
- من صام رمضان وقام ليله إيمانا واحتسابا ١١٥٦
- من صلى أربع ركعات قبل الظهر ١١٣٢
- من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار ١١٣٥
- من صلى بينه وبين الإمام طريق ١٤٠٤
- من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ٢٤٤

- ١٣٤٥ - من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
- ١١٣٢ - من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة
- ١٤٠٤ - من صلى يوم الجمعة في الرحبة
- ١٠٣٣ - من غشنا فليس منا
- ٦٥٨ - من فسا أو قلس في صلاته
- ٦٣٦-٦٣٥ - من قاء أو قلس أو رحف في الصلاة
- ١١٦٥ - من قام فصلى ركعتين وأيقظ زوجته
- ٣١٩ - من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة
- ١٣٤٥ - من لزم المسجد فاشهدوا له
- ٦١٢ - من لم يجد ثوبين فليصل في ثوب واحد
- ١١٣٠ - من لم يصل ركعتي الفجر
- ١١٢٦ - من لم يوتر فليس منا
- ١١٧٦ - من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا
- ٥٧٣ - من نابه شيء في صلاته فليسبح
- ١١٠٥ - من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها
- ٥٥٢ - من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها
- ١١٦٩ - من نام عن الوتر أو نسيه
- ٥٦١ - من نسي صلاة ثم ذكرها وهو مع الإمام
- ١٧٠ - من وقف بعرفة فقد تم حجه
- ١٦٧ - مهما سبقني بالتكبير
- ٩٩٠ - ناوليني الخمرة
- ٣٣٨ - نزل القرآن على سبعة أحرف
- ٥٨٩-٥٨٨ - نعم إذا كان سابغا يغطي ظهور قدميه

- نهى أن يجلس الرجل في الصلاة معتمداً على يديه ٤٢٤
- نهى أن يعتمد الرجل على يديه في الصلاة ٤٢٢
- نهى رسول الله - ﷺ - عن القراءة خلف الإمام ٣٢١
- نهى عليه السلام عن نقرة الغراب ٤١١
- نهى عن الصلاة والمرء يدافع الأخبثين ١٢١٧
- نهى النبي - ﷺ - عن سبعة مواطن ١٠٤٢
- نهيت أن أقرأ راكعاً ٣٦٤
- نهيت عن قتل المصلين ١٣٤٦
- هل تقرؤون معي؟ قالوا: نعم، قال: فلا تفعلوا إلا بأم القرآن ٣٢٤-٢٤٦
- هل قرأ معي أحدكم ... إني أقول ما لي أنازع القرآن ٣٣١
- هل كان رسول الله - ﷺ - يصلي في الثوب الذي يجامع أهله فيه ٩٩١
- هما ركعتان كنت أصليهما ٦٨٦
- وإذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين ٢٩٣
- الوتر حق على كل مسلم ١١٦٩
- الوتر حق واجب على كل مسلم ١١٦٩
- الوتر حق وليس بواجب ١١٧٤
- الوتر ركعة واحدة في آخر الليل ١١٨١
- وقفت أنا واليتيم خلف رسول الله - ﷺ - ١٣٧١
- وقفت أنا واليتيم كان لنا خلف ١٣٧١
- وكان إذا رفع رأسه من السجود جلس على رجله اليسرى ٤١٦

- ٥٥٨ ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه
- ٣٥٤ ولا يذبح أحدكم تذييح الحمار
- ٦٧١ وما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا
- ١٢٨٧ يوم القوم أقرؤهم
- ١٤٣١ يوم القوم أقرؤهم فإن استووا في القراءة
- ١٢٩٨ يؤمكم أقرؤكم
- ٤٥٦ يا بريدة إذا جلست في صلاتك
- ١١٠٩ يا بني عبد مناف من ولي منكم شيئا من أمر المسلمين
- ٩١٧ يا رسول الله إني لا أستطيع أن آخذ شيئا من القرآن
- ٧٣٢ يستر المصلي مثل آخره الرجل
- ٩٥٣ يسروا ولا تعسروا
- ٦٩٠ يصلي المريض قائما
- ١٠٠٧ يغسل من بول الصبية وينضح من بول الصبي
- ٧٢٧ يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه
- ٢٥٣ يقول الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين
- ١١٦٤ ينزل ربنا كل ليلة في الثلث الأخير

## فهرس الآثار



الصفحة	المروي عنه	- الأثر:
٩٢٧	علي بن أبي طالب	- إذا استطعكم الإمام فأطعموه
١١٨٣	ابن عباس	- أصاب السنة
١٢٨٧	الزهري	- أصيب جماعة من أهل بدر بأبصارهم
٤٩٦	ابن مسعود	- افتتاح الصلاة بالتكبير وانقضاؤها بالتسليم
		- اقرأ بالحمد وسورة في الأوليين والحمد في الآخرتين
٣٠٦	علي بن أبي طالب	- اقرأ في الأولين وسبح في الآخرتين
٣٠٣	علي بن أبي طالب	- اقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة
٣١٥	عمر بن الخطاب	- اكشفي رأسه ولا تشبهي بالحرائر
٥٩٩	عمر بن الخطاب	- أما أنا فأرتل في الأولتين وأحذف في الآخرتين
٣١٠	سعد بن أبي وقاص	- أما أنا فأقرأ في الأولتين بفاتحة الكتاب وسورة
٣١٥	جابر بن عبد الله	- أمر أن يقرأ في الأولتين بفاتحة الكتاب وسورة
٣١٥	علي بن أبي طالب	- أمر الله نبيه -عليه السلام- أن يقتدي بدادود عليه السلام
٧٦٠	ابن عباس	- أن أبا بكر حين أتاه فتح اليمامة سجد
-٩٠٧	أبو بكر الصديق	
٩٠٨		- أن ابن عباس سمع رجلا يقول بسم الله التحيات لله
٤٧١	ابن عباس	- أن ابن مسعود قرأ فيها-أي المغرب- بقل هو الله أحد
٩٢٤	ابن مسعود	
٢٠٦	أبو بكر الصديق	- أن أبو بكر الصديق -عليه السلام- إذا قام إلى الصلاة

٩٠٨	أسماء بنت أبي بكر	- أن أسماء بنت أبي بكر دفع إليها النبي ﷺ - شيئاً
٩٠٩		في سقط
٧٠٢	أم سلمة	- أن أم سلمة صلت قاعدة متربعة
١٤٥١	أنس بن مالك	- أن أنس بن مالك كان يصلي خلف ابنه أبي بكر
١٤٠٥	أنس بن مالك	- أن أنس بن مالك كان يصلي في بيوت حميد بن عبد الرحمن
٨٧٧	أنس بن مالك	- أن أنسا جهر في الظهر أو العصر فلم يسجد سجود السهو
١٤٦٢	حذيفة بن اليمان	- أن حذيفة صلى بالناس ووقف على دكان
١٣٠٧	عمر بن عبد العزيز	- أن رجلاً يصلي بالناس بالعقيق فأخره عمر بن عبد العزيز
١٤٥١	الزبير بن العوام	- أن الزبير كان يصلي خلف ابنه عبد الله
١١٨٢	سعد بن أبي وقاص	- أن سعد بن أبي وقاص قيل له: إنك توتر بركة
٣٣٦	عائشة	- أن عائشة أمرت غلاماً لها أن يؤم الناس
١٩٩	عبد الله بن الزبير	- أن عبد الله بن الزبير كان يرسل يديه في الصلاة
١١٤٧	علي بن أبي طالب	- أن علياً كان يصلي بنا التراويح ويقرأ في كل ركعة خمس آيات
٩٠٨	علي بن أبي طالب	- أن علياً لما وجد ذا الندية مقتولاً سجد
١٠٢٥	عمر بن الخطاب	- أن عمر بن الخطاب شرب لبناً فقبل له:
٩٣٣	عمر بن الخطاب	- أن عمر صلى بقوم وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا
٢٤٠	عمر بن الخطاب	- أن عمر صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فأعاد وأعادوا
		- أن عمر قام إلى الصلاة فكبر وجهر بالتكبير وقال

٢٢٨	عمر بن الخطاب	سبحانك
		- أن قوما من الفرس سألوا سلمان أن يكتب لهم
٣٣٩	سلمان الفارسي	شيئا من القرآن
٩٠٨	كعب بن مالك	- أن كعب بن مالك لما بشر بتوبة الله عليه سجد
		- أن معاوية قدم المدينة فصلى بالناس صلاة جهر
٢٧٦	أنس بن مالك	فيها بالقراءة
	عبد الرحمن بن	- أن الناس كانوا يلعنون الكفار في القنوت
١١٩٣	هرمز الأعرج	
١٤٢١	عائشة	- أن نسوة صليت في حجرتها
		- أنه - أي عمر - صلى بالناس صلاة نسي فيها
٢٣٨	عمر بن الخطاب	القراءة
٦٦٩	ابن عمر	- أنه رأى ريشة بين يديه وهو يصلي
٨١٨	ابن مسعود	- أنه سهى في صلاته فسجد سجدة السهو
	معاوية بن أبي	- أنه صلى بالناس فقام من ركعتين وعليه تشهد
٨٢١	سفيان	
		- أنه كان لا يقنت إلا في النصف الأخير من شهر
١١٥٣	ابن عمر	رمضان
		- أنه كان لا يقنت إلا في النصف الأخير من شهر
١١٥٣	علي بن أبي طالب	رمضان
		- أنه كان يأمر أمة له تؤم أهل داره في قيام رمضان
١٤٥٥	زين العابدين	
١٠٧٠	ابن مسعود	- أنه كان يجيز للجنب الاجتياز - أي المسجد -
٢١٢	علي بن أبي طالب	- أنه كان يضع يديه اليمنى على اليسرى

١٢٥٣	ابن مسعود	- أنه كان يقنت في جميع السنة
		- أنه كان يمنع الجنب من التيمم ويقول: لا ذكر له في الآية
١٠٧٠	عمر بن الخطاب	- أنه كان يوتر بثلاث ركعات يسلم من ركعتين
١١٨٣	ابن عمر	- أنه-أي أنس- صلى خلف النبي ﷺ - وأبي بكر وعمر فكانوا يفتتحون بالحمد لله
٢٥٥	أنس بن مالك	- إنها بدعة ونعمت البدعة
١١٥٧	عمر بن الخطاب	- أيها الناس إنما نمر بالسجدة، فمن سجد فقد أصاب
٧٣٩	عمر بن الخطاب	- أيها الناس على رسلكم إن الله لم يوجبها علينا
٧٣٩	عمر بن الخطاب	- بادرت حد الصلاة
١٢٢١	ابن مسعود	- التحيات لله الزاكيات لله الصلوات لله
٤٦٤	عمر بن الخطاب	- تلك الخطوة الملعونة
٤٥١	ابن عباس	- تنصب رجلك اليمنى وتجلس متوركاً
٤٣٥	القاسم بن محمد	- حفظت عن رسول الله ﷺ - سكتان في الصلاة
٣٢٦	سمرة بن جندب	-
١٤١٤	محمد بن سيرين	- خرجت مع أنس بن مالك حتى كنا بدجلة
		- رأيت أنس بن مالك تحرك من القيام في الركعة الثانية
٨٤٣	أنس بن مالك	- رأيت العبادلة-يقعون في الجلسة بين السجدين
٤١٥	طاووس	- رحمك الله يا عمر ونورك قبرك
١١٥٦	علي بن أبي طالب	- سبع أحب إلي من خمس، وخمس أحب إلي من ثلاث
١١٨٥	ابن مسعود	

- سمعني أبي أقرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم

فقال: إياك والحدث

٢٥٥ عبد الله بن مغفل

- صلى بنا ابن عباس بعد ما كف بصره

١٢٨٧ سعيد بن جبير

- صلى بنا أبو هريرة فجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ورفع يديه

٢٧٠ أبو هريرة

- صليت إلى جنب أبي فجعلت يدي بين ركبتي

٣٥٥ مصعب بن سعد

- صليت مع أبي هريرة العتمة

٧٤٩ أبو رافع

- صليت وراء أبي بكر المغرب فدنوت منه

-٣١٦ أبي عبد الله

٣١٧ الصنابحي

- طبخهما إمامتهما

١٢١٩ عمر بن الخطاب

- عن ابن عباس أنه قال ﴿فصل لربك وانحر﴾ وضع

اليمين

٢١٣ ابن عباس

- عن علي أنه قال في قوله: ﴿فصل لربك وانحر﴾

٢٠٦ علي بن أبي طالب

- كان آخر الأمر من رسول الله - ﷺ - السجود قبل السلام

٨٢٧ الزهري

- كان أبي يقرأ في المغرب مثل ما يقرؤون

والعاديات ونحوها

٩٢٤ عروة بن الزبير

- كان أصحاب رسول الله - ﷺ - يرفعون أيديهم

١٨٣ الحسن البصري

- كان ابن الزبير يقول آمين إثر فاتحة الكتاب

٢٩٦ عبد الله بن الزبير

- كان عثمان بن عفان يقرأ في العشاء بأوسط

المفصل

٩٢٤ عثمان بن عفان

- كان معاذ يصلي مع النبي - ﷺ - العشاء

١٢٦٤ جابر بن عبد الله

- كان ناس حوالي مكة فقام رجل عجمي

١٢٠٩ عبيد بن عمير

٢٧٢-	عمر بن الخطاب	- كان يبعث قوما يسوون الصفوف
١٧٣		
١٢٨٧	ابن عباس	- كيف أؤمهم وهم يسددوني
٣٤٦	ابن عباس	- لا أم لك تلك صلاة أبي القاسم
٤٥٧	ابن عمر	- لا صلاة إلا بقراءة وتشهد
١٢٩٦	ابن عباس	- لا يؤم الغلام حتى يحتلم
٦٩٧-	ابن مسعود	- لأن أجلس على الرضفة أحب إلي
٦٩٨		
	أبو سلمة بن	- للامام سكتان فاغتنموا القراءة فيهما
٣٢٧	عبد الرحمن	
١١٩٢	عمر بن الخطاب	- اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونستهديك
٧٥٨	ابن عباس	- ليس سجود (ص) من عزائم السجود
١١٨٠	ابن مسعود	- ما أجزأت ركعة قط
٦٧٣	علي بن أبي طالب	- ما أدرك المأموم فهو أول صلاته
١٤٥٤	صفوان بن سليم	- من السنة إذا أمت المرأة النساء
٤٥٦	عمر بن الخطاب	- من ترك التشهد فلا صلاة له
٤٣٢	ابن عمر	- من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى
		- من صلى ركعة فلم يقرأ فيها فلم يصل إلا وراء
٣٠٦	جابر بن عبد الله	الإمام
٧٨٦	عمر بن الخطاب	- نهى عن الصلاة على ظهر الكعبة
٧٦٠	ابن مسعود	- هي توبة نبي

## فهرس الكلمات

الصفحة

الكلمة

١٠٤٩	- الآجر
٧٨٩	- الآجر المنضد
٧٢٧	- آخرة الرحل
٤٠٢	- آراب
١٢١٦	- الإبراد
١٠٦٦	- الأبريسم
٩٠٥	- أجذبت الأرض
١٩٣	- الأحلام
١٠٨٨	- الأخلية
٩٢٦	- ارتج
٢٨٥	- ارتج عليه
١٩٩	- ارسال اليمين
٣٩٣	- أرنبه الأنف
٧٣٤	- ارهقوا
٦١١	- الإزار
٦٦٦	- ازدرده
٥٨٤	- الأزيز
١١٩٩	- استحوذ
١٠٢٤	- استعط
٤٣١	- الافتراش
٦٠٠	- أم الولد
٤١١	- انبسط



١٠٤١	- انتشار
١٠٢٩	- أنتن
٦٢٣	- الإيماء
١٢٣٤	- البواسير
١٤٩	- تحذيف
٨٠٠	- التحري
٤٦٥	- التحيات
٦٩٥	- التربع
٩٥٦	- ترشح
٣٥٥	- التطبيق
١١٢٢	- التطوع
٥٦٣	- التعريس
٢٣٩	- التعوذ
١٣١٣	- التمتام
١٤٨	- تمطيط
١٠٣٢	- تمعط
٦٢٢	- توارى
٤٣١	- التورك
٧٩٢	- الجب
٦٩٣	- جحش
٩٩٨	- الجرة
٤٠٨	- جفا
٥٧٠	- الجلباب

٩٨٧	- الحت
٩٢٣	- حزر
٦١٢	- حقو
٩٤٨	- حلمة
١٠٤٤	- الحمام
١٦٠	- الخبل
١٦٠	- الخرص
١٣٠١	- الخشكنان
٥٨٨	- الخلخال
٤٤٨	- الخلسة
٥٧٠	- الخمار
٩٧٠	- الخمر
٩٩٠	- الخمرة
١٣١٩	- الخنثى المشكل
١٠٥٣	- الدبس
٥٧٠	- الدرع
٥٨٨	- الدمليج
٧٣٤	- دنا
٣٥٤	- ذبح
٧٣٢	- الذراع
٤١١	- ربضة السبع
١٣١١	- الرته
١٢١٦	- الرحال

٦١١	- الرداء
١٢٢١	- رسله
٤٤٥	- الرضف
٦٣٥	- الرعاف
٣٤٥	- الركوع
١٠٥٠	- الزئبر
٩٤١	- الزنار
١٠٨٥	- السارية
٤٣٧	- السبابة
٣٦٠	- سبوح
١٣٤٢	- السجاعة
٦١١	- السراويل
١٠١٥	- السرجين
٧٩٩	- السهو
١١٩٨	- شاسع الدار
٤٠٨	- الشر
٩٩٥	- شفت
٧٩٩	- الشك
١٢٨٤	- شناق القرية
٧٠٢	- الصدع
١١٠	- الصلاة
٧٦٤	- الصلاة العجماء
٤٦٦	- الصلوات لله

٤٣٧	- الضم
٤٦٦	- الطبيات
٣٩٥	- طرة الشعر
١٠٧١	- عابر
٤٠٨	- غرفة إبطه
٤١٥	- عقب
٢٩٩	- العقص
١٠٢٢	- العلقه
٧٨٩	- العنزة
٨٦٨	- الغالية
٦٢١	- غض
١٢٠٩	- الغلس
٤٨٣	- الغنيمه
٩٤١	- الغيار
١٣١٣	- الفأفأة
٤١٠	- فتح
١٢٠٠	- الفذ
٦٨٣	- الفرائص
٦٣٥	- قاء
١٠٦٤	- القارورة
١١٩٩	- القاصية
٤٣٧	- القبض
٣٦٠	- قدوس

٩٥٦	- القرح
٩٨٧	- القرص
٥٨٨	- القرط
٥٨٨	- القلادة
٦٣٥	- قلس
١٣٠١	- القلية
٣٥٨	- قمن
٦١١	- القميص
٦٠٠	- القن
٥٢٩	- القنوت
٩٥٦	- القيح
١٠٩١	- قيد رمح
١٤٩	- الكبر
٥٧٠	- الكثف
١٠٠٧	- لا تزرموه
٣٥٤	- لا يصب
٣٥٤	- لا يقنعه
١١٩٨	- لا يلائمني
١٠٤٨	- اللبن
١٣٠٣	- اللحن
٦٠١	- المدبرة
٩٩٢	- المذي
١٠٨٩	- مراح الغنم

٨١٠	- المرسل
٨٠٣	- مرغمتي الشيطان
١٠٤٤	- المسلخ
٦٢١	- مسلوبين
١٠٢٣	- المشيمة
١٠٨٩	- معاطن الإبل
٩٢١	- المفصل
١٠٤٠	- المقبرة
٦٠١	- المكاتب
٦٢٩	- المنة
١٢١٨	- منزل
١٠١٠	- المني
١٠٣٢	- الموصولة
٨١١	- الموقوف
٥٧٢	- ناب
١١٨٣	- الناضح
١٠٥٣	- الناطف
١٠٤٠	- النبش
١٣٢	- النداء
٩٠٧	- النعاش
٤١١	- نقرة الغراب
١٩٣	- النهي
١١٠	- النية

٦٢٩	- الهبة
٥٥٤	- الهوي
١٠٣٢	- الواصلة
١٢١٥	- الوحل
٤٠٨	- يقل
٧٩٩	- اليقين
٩٠٥	- يكسفها
٢٠٥	- ينمي

## فهرس المصطلحات العلمية:



## الصفحة

## المصطلح

١١٠	- الأجزاء
١١١	- الإجماع
١٣٧	- الأصل
١١١	- الاعتبار
٤٩٥	- البيان
١٣٩	- الحقيقة
١٣٤	- دليل الخطاب
١٣٨	- العلة
١١٠	- الفاسد
١١٠	- الفرض
١٣٩	- المجاز
١٦٩	- المحمل
١٦٩	- المفسر
١٣٧	- النقض

## فهرس الأماكن والبلدان:

الصفحة

المكان والبلد

٢٠	- آمل
٧٨٤	- أبو قبيس
٢٥	- بغداد
٢٤	- جرجان
١٧	- خراسان
١٨	- ربع الكرخ
١٧	- طبرستان
١٠٢٨	- يوم الكلاب

## فهرس القوافي الشعرية

- وما أدري وسوف أخال أدري ١٢١٦ أقوم آل حصن أم نساء
- تباعد مني خطحل إن سألته أمن ٢٩٩ فزاد الله ما بيننا بعداً
- حفظت مأثورة حفظاً وثقت به ٢٥ وما يقاس على المأثور معتبراً
- فكان ما كذ من درس ومن سهر ٢٥ في عون ما نلت من عقباه مغتبراً
- ما زلت أطلب علم الفقه مصطبراً ٢٥ على الشدائد حتى أعقب الجبراً
- أقول بالأثر المروي متعباً ٢٥ وبالقياس إذا لم أعرف الأثراً
- يا رب لا تسليني حبها أبداً ٢٩٩ ويرحم الله عبداً قال آميناً
- من كل ما نال الفتا ٦٥ قد نلت إلا التحية
- وشادن قلت له ما اسمه ١٣١٢ فقال لي اسمي عبات
- فصرت من اثنته ألتفا ١٣١٢ فقلت ابن الطاث والكاث
- ولو لم أجب عنها لكنت بجهلها ٢٢ جديراً ولكن من يودك يقبل
- لحومها الأغراب والرطب الذي ٢٢ هو الحل والدرّ الرقيق المسلسل
- وما يجتنى معناه إلا مبرز ٢٢ عليهم بأسرار القلوب محصل
- إذا طعنت في السن فاللحم طيب ٢٢ وآكله عند الجمع مغفل
- وخرفانها للأكل فيها كزازة ٢٢ فما لحصيف الرأي فيهن مأكّل
- ولكن ثمار النخل وهي غضيضة ٢٢ تمر وعصّ الكرم يجبي ويؤكل
- وما ذات در لا يحل لحالب ٢٢ تناولوه واللحم منها محلل
- جوابان عن هذا السؤال كلاهما ٢٢ صواب وبعض القائلين مضلل
- لمن شاء في الحالين حياً وميتاً ٢٢ ومن شاء شرب الدر فهو مضلل
- تكره الشرب فلا تعطنها ١٠٨٩ إنما تعطن من يرجو العلل
- فمن ظنه كوماً فليس بكاذب ٢٢ ومن ظنه نخلاً فليس بجاهل
- لعمرك ما أدري وإنّي لأوجل ١٤١ على أينما تغد المنية أول

- يكلفني القاضي الجليل مسائلًا
- إن الذي سمك السماء بنا لها
- كيف أصبحت كيف أمسيت
- وإن تحررت طريق الحق مجتهداً
- هي النجم قدراً أعز وأطول
- بيتاً دعائمه أعز وأطول ١٣٩
- لما يزرع الود في فؤاد الغريم ٤٦٩
- وصلت منها إلى ما أعجز الذكرى ٢٥

## فهرس الأعلام

الصفحة

اسم العلم

- ١١٥٩ - أبان بن أبي عياش العبدى
- ١١٣ - إبراهيم بن أحمد المروزي أبو إسحاق
- ١٠٩٤ - إبراهيم بن أسحاق الحربى
- ١٢٦ - إبراهيم بن خالد الكلبي أبو ثور
- ٣٠ - إبراهيم بن علي الشيرازى
- ٢٦ - إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الإسفرائينى
- ١١٠٩ - إبراهيم بن محمد الزجاج
- ٨٣ - إبراهيم بن موسى السروى
- ١٢٩ - إبراهيم بن يزيد النخعى
- ٥٨١ - أبو سعيد بن المعلى الأنصارى
- ٣٢٧ - أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهرى
- ٨٠٦ - أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهذلى
- ٢٤ - أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى
- ١٥٢ - أحمد بن أبى أحمد الطبرى أبو العباس ابن القاص
- ٨١٦ - أحمد بن أبى بكر الزهرى
- ٣٠ - أحمد بن الحسن الشيرازى
- ٣٠ - أحمد بن عبد الجبار الكتبى
- ٢٢ - أحمد بن عبد الله أبو العلاء المعرى
- ٣٠ - أحمد بن عبيد الله العكبرى
- ٣١ - أحمد بن علي البيهقى
- ٣١ - أحمد بن علي الحلوانى



٣١	- أحمد بن علي الخطيب البغدادي
١٢٣	- أحمد بن علي الرازي الجصاص
٨٤	- أحمد بن علي الكراعي
٢٦	- أحمد بن محمد أبو حامد الإسرائيني
١٢٣	- أحمد بن محمد الأزدي أبو جعفر الطحاوي
٣٢	- أحمد بن محمد البغدادي الوراق
٣١	- أحمد بن محمد الجرجاني
٨٠	- أحمد بن محمد الروياني
٣١	- أحمد بن محمد الرنجاني
٨٦	- أحمد بن محمد السلفي
٣٢	- أحمد بن محمد الصباغ
٤٢	- أحمد بن محمد القدوري
٦٦٤	- أحمد بن محمد القطان
١٢٧	- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني
٧٧٩	- أسامة بن زيد الكلبي
١٢٧	- إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي ابن راهويه
١٢٨٣	- إسحاق بن منصور الكوسج
١٠١٣	- إسحاق بن يوسف الواسطي
٨١١	- إسرائيل بن يونس السبيعي
٩٠٩-٩٠٨	- أسماء بنت أبي بكر الصديق
٢٦	- إسماعيل بن أبي بكر الإسماعيلي
٨٠	- إسماعيل بن أحمد الروياني
٨٤	- إسماعيل بن عبد الرحمن النيسابوري أبو عثمان

## الصابوني

- ٨٢٥ - إسماعيل بن عياش العنسي
- ٨٧ - إسماعيل بن محمد الطلحي
- ٢١٨ - الأسود بن يزيد النخعي
- ١٠٧٤ - أفلت بن خليفة العامري
- ١٠٠٦ - أم قيس بنت محصن الأسدية
- ١٣١٣ - أم ورقة بنت عبد الله الأنصاري
- ٩٩٥ - أمامة بنت أبي العاص القرشي
- ٣٤١ - امرئ القيس بن حجر
- ١٣١ - أنس بن مالك النجاري
- ٢٠٦ - أوس بن عبد الله الربيعي (أبو الجوزاء)
- ١٣٥١ - أوس بن معير الجمحي أبو مخزومة
- ٤٧٠ - أيمن بن نابل الحبشي
- ٧٥١ - أيوب بن أبي تيممة السخثياني
- ٣٢ - بديل بن علي البرزندي
- ١٨٤ - البراء بن عازب الأوسي
- ٤٥٦ - بريدة بن الحصيب الأسلمي
- ٤٧٥ - بشير بن سعد الأنصاري
- ٤٥٨ - بكر بن سودة المصري
- ١٦٥ - بلال بن رباح التيمي
- ١٢٨٤ - ثابت بن أسلم البناني
- ١٠١٨ - ثابت بن حماد البصري
- ١٠٨٥ - ثمامة بن أثال الحنفي

٥٢٢	- ثوبان بن مجدد
١٨٠	- جابر بن سمرة بن جنادة
٥٠٧	- جابر بن سمرة العامري
١٢٣٠	- جابر بن يزيد الجعفي
٦٨٣	- جابر بن يزيد السوائي
١٣٦٦	- جبار بن صخر الأنصاري
١١٠٩	- جبير بن مطعم القرشي
٢١٤	- جرير الضبي
٦٨٩	- جعفر بن أبي طالب القرشي
٧٥١	- جعفر بن برقان الكلابي
١٣٢٤	- جعفر بن محمد الصادق
٧٥٤	- جويرة بنت الحارث الخزاعية
٣٠٥	- الحارث الأعور
١٨٢	- الحارث بن ربيع السلمي أبو قتادة الأنصاري
٣٢٩	- حجاج بن أرطاة النخعي
١٦٩	- حجاج بن فروخ الواسطي
١٣٢٣	- الحجاج بن يوسف الثقفي
٧١٢	- حسان بن محمد الأموي
١٨٣	- الحسن بن أبي الحسن البصري
١٥٥	- الحسن بن أحمد أبو سعيد الأصبخري
١١٤	- الحسن بن الحسين البغدادي أبو علي بن أبي هريرة
٢٣٣	- الحسن بن صالح
١٤٦	- الحسن بن القاسم أبو علي الطبري

٥٤٢	- الحسن بن علي بن أبي طالب
٢٧	- الحسن بن محمد أبو علي الزجاج
٣٢	- الحسين بن أحمد الأزجي
١٠٣٦	- الحسين بن صالح بن خيران
١٣٢٥	- الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي
١٨	- الحسين بن علي الصيمري
٣٢	- الحسين بن علي الطبري
١٩٣	- الحسين بن علي الكرايسي
٢٧	- الحسين بن محمد الحناطي
٣٢	- الحسين بن محمد الطبري
١٢٩	- الحكم بن عتيبة الكندي
٦٣٤	- حماد بن أبي سليمان الأشعري
٨١	- حمد بن عبد الواحد الروياني
١٠٧٩	- حمزة بنت جحش الأسدية
١٤٠٥	- حميد بن عبد الرحمن الزهري
٦٠٥	- خالد بن زيد الأنصاري أبو أبوب
٢٨٤	- خباب بن الأرت
١١٦١	- خفاف بن إيماء الأنصاري
٥٧٠	- الخليل بن أحمد الفراهيدي
١٢٤	- داود بن علي الأصبهاني (داود الظاهري)
١٢٩٣	- ذكوان المدني
١٠٩٧	- ذكوان بن عبد الله السمان
٥٣٥	- الربيع بن أنس البكري

١١٧١	- الربيع بن سليمان المرادي
٨١٥	- ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي
١١٥١	- ربيعة بن شيبان السعدي
١١٣٠	- رجاء بن مرجي الغفاري
٩٩١	- رملة بنت أبي سفيان الأموية
٨٧	- زاهر بن محمد الشحامي
١٠٢٩	- الزبير بن العوام القرشي
٥٥٠	- زفر بن هذيل البصري
٦٩٥	- زكريا بن يحيى الساجي
٨٢٦-٨٢٥	- زهير بن سالم العنسي
٥٠٩	- زهير بن محمد التميمي
١٣٨٦	- زياد بن أبي الجعد الأشجعي
١٣٨٢	- زياد بن حسان الباهلي
٦٤٢	- زيد بن أرقم الأنصاري
٥٢٨	- زيد بن ثابت الأنصاري
٣٥٢	- سالم بن البراد
١٨١	- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
٨١	- سريع بن عبد الكريم الروياني
١٠١٣	- سريع بن عبد الله الواسطي
٥٠٦	- سعد بن أبي وقاص الزهري
٦٤٣	- سعد بن أياس الشيباني
٤٧٥	- سعد بن عباد الأنصاري
١٨٣	- سعد بن مالك الأنصاري (أبو سعيد الخدري)

٨٥	- سعد بن محمد المشاط
٢٥٨	- سعيد بن أبي سعيد المقبري
١٣٨٢	- سعيد بن أبي عروبة العدوي
٢١٠	- سعيد بن جبير الأسدي
٥٦٤	- سعيد بن عبد الرحمن الجمحي
١٠١٤	- سعيد بن يحيى الواسطي
١٨٥	- سفيان بن عيينة الهلالي
٢٠٢	- سلمة بن دينار الأعرج
٤٨٨	- سلمة بن هشام المخزومي
١١٥٩	- سليمان بن حرب الواشجي
٣٣	- سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي
٨٥	- سليمان بن محمد القصاري
٢٠٢	- سهل بن سعد الخزرجي الساعدي
١١٤٣	- سهم بن منجاب الضبي
١٠٠٠	- سوار بن مصعب الهمداني
١٠٨١	- صخر بن حرب القرشي
١٦٧	- صدي بن عجلان أبو أمانة الباهلي
١٤٥٤	- صفوان بن سليم المدني
١٢٩١	- الضحاك بن مزاحم الهلالي
٣٣	- طاهر بن الحسين البغدادي
١٧	- طاهر بن عبد الله الطبري أبو الطيب
٢٥٩	- طلحة بن عبيد الله القرشي
١٨٦	- عاصم بن كليب الجرمي

- ١٢٣٠ - عامر بن شراحيل الشعبي
- ٢٣٩ - عبادة بن الصامت
- ١٣٦٦ - عبادة بن الوليد الأنصاري
- ١٣٣٦ - عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي
- ١٧٨ - عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري
- ٤٥٨ - عبد الرحمن بن زياد الإفريقي
- ١٨١ - عبد الرحمن بن سعد أبو حميد الساعدي
- ٣٣ - عبد الرحمن بن عبد الكريم القشيري
- ١٠٩٢ - عبد الرحمن بن عسيلة المرادي
- ١٧٧ - عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي
- ١٠٢٩ - عبد الرحمن بن عوف الزهري
- ١٧٨ - عبد الرحمن بن القاسم العتقي
- ٢٣٨ - عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم
- ٩٢٧ - عبد الرحمن بن مهدي اللؤلؤي
- ١١٩٢ - عبد الرحمن بن هرمز الأعرج
- ١٨٦ - عبد الرحمن بن يزيد الأسود
- ٣٣ - عبد السيد بن محمد الصباغ
- ١٣٢٨ - عبد العزيز بن عبد الله الداركي
- ٣٣ - عبد الغني بن نازل الألواحي
- ٨١ - عبد الكريم بن سريج الروياني
- ١٦٦ - عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي
- ٩٢٨ - عبد الله بن حبيب = أبو عبد الرحمن السلمي
- ١٨٣ - عبد الله بن الزبير الأسدي

١٨٢	- عبد الله بن الزبير الأسدي (الحميدي)
٢٦٣	- عبد الله بن زياد المخزومي
٤١٩	- عبد الله بن زيد الجرمي أبو قلابة
٥٠٧	- عبد الله بن زيد المازني
٢٣٩	- عبد الله بن سليمان الأشعث (ابن أبي داود)
٥٨٤	- عبد الله بن الشخير الحريش
١١٩٧	- عبد الله بن شداد الليثي
١٨٣	- عبد الله بن عباس القرشي
٢٠١	- عبد الله بن عبد الحكم بن أعين
٢٥٧	- عبد الله بن عبيد الله القرشي (ابن أبي مليكة)
٣٣	- عبد الله بن علي الآنبوسي
٨٢	- عبد الله بن علي الروياني
٣٤	- عبد الله بن علي السني
١٨٠	- عبد الله بن عمر بن الخطاب
٤١٠	- عبد الله بن مالك الأسدي (ابن بحنة)
١٨٦	- عبد الله بن المبارك الحنظلي
٣٤	- عبد الله بن محمد الأصفهاني
٢٧	- عبد الله بن محمد الباقي
١١٧٢	- عبد الله بن محيرز الجمحي
١٧٢	- عبد الله بن مسعود الهذلي
٢٥٥	- عبد الله بن مغفل المزني
٥٣٩	- عبد الله بن نافع العدوي
١٧٨	- عبد الله بن وهب الفهري



١٢٦٣	- عبد المجيد بن عبد العزيز الأزدي
٨٦	- عبد الملك بن أبي نصر بن عمر
٨١٦	- عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون
٣٧٨	- عبد الملك بن قريب الأصمعي
٧٩	- عبد الواحد بن إسماعيل (أبو الحاسن الروياني)
٨١١	- عبد الواحد بن زياد العبدي
٣٤	- عبد الواحد بن عبد الكريم القشيري
٢١٩	- عبيد الله بن أبي رافع
٧٤٣	- عبيد الله بن الحسين الكرخي
٨٢٥	- عبيد الله بن عبيد الكلاعي
١٢٩٢	- عبيد بن عمير الليثي
١١٤٣	- عبيدة بن معتب الضبي
١٢٨٦	- عتاب بن مالك الأنصاري
٣٠٨	- عثمان بن أبي العاص
١٢١١	- عثمان بن مسلم البتي
١٠٢٨	- عرفجة بن أسعد التميمي
٥٠٩	- عروة بن الزبير الأسدي
١١١٨	- عزرة بن تميم
١٨٣	- عطاء بن أبي رباح المكي
٧٤٨	- عطاء بن ميناء البصري
٢١٣	- عقبة بن صهبان الأزدي
٢٠٦	- عقبة بن ضبيان
٣٥٧	- عقبة بن عامر الجهني

٣٤٦	عكرمة بن عبد الله	-
١٨٧	علقمة بن قيس النخعي	-
٢٠٣	علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي	-
٣٤	علي بن الحسن الميائحي	-
٣٤	علي بن الحسين الربعي	-
٣٤	علي بن سعيد العبدي	-
١٣٨١	علي بن شيبان السحيمي	-
٢٨	علي بن عمر الحربي	-
٢٧	علي بن عمر الدارقطني	-
٢٧	علي بن عمر بن القصار	-
٢١	علي بن محمد البيضاوي	-
٣٥	علي بن محمد الدمشقي	-
٣٥	علي بن هبة الله العجلي	-
٣٣١	عمارة بن أكيمة الليثي	-
٦١٣	عمر بن أبي سلمة المخزومي	-
٥١٦	عمر بن عبد الله الباب شامي أبو حفص الوكيل	-
٣٥	عمر بن علي الزنجاني	-
٩٢٣	عمرو بن حريث القرشي	-
١٢٦٤	عمرو بن دينار المكي	-
١٣٨٦	عمرو بن راشد الأشجعي	-
٦٤١	عمرو بن زائدة العامري ابن أم مكتوم	-
٩٢٧	عمرو بن عبد الله الهمداني = أبو إسحاق السبيعي	-
٥٣٩	عنيسة بن عبد الرحمن الأموي	-

١٦٩	- العوام بن حوشب الشيباني
٧٤٩	- عويمر بن مالك ابو الدرداء الأنصاري
٤٨٨	- عياش بن أبي ربيعة المخزومي
٣٥	- الفضل بن أحمد الزهري
٢٥٢	- القاسم بن سلام البغدادي أبو عبيد
٤٣٤	- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
١١٤٣	- قرثع الضبي
١١٤٣	- قزعة بن يحيى البصري
٩٢٢	- قطبة بن مالك الثعلبي
٦٨٦	- قيس بن قهد الأنصاري
١٣٦٥	- كريب بن أبي مسلم الهاشمي
٤٧٦	- كعب بن عجرة الأنصاري
٩٠٨	- كعب بن مالك السلمي
١٢٩٠	- لاحق بن حميد السدوسي
١٠٠٧	- لبابة بنت الحارث الهلالية
١٠٨٩	- لبيد بن ربيعة الكلابي
١٧٧	- الليث بن سعد الفهمي
١٢٨	- مالك بن أنس الأصبحي
١٨٢	- مالك بن الحويرث الليثي
٣٥	- المبارك بن محمد الواسطي
١٣١	- محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري
٣٥	- محمد بن أبي الفضل الهاشمي
٧٧٢	- محمد بن أحمد الترمذي

٣٦	- محمد بن أحمد الحلابي
٣٦	- محمد بن أحمد الربيعي
٢٨	- محمد بن أحمد الغطريفي
٥٣	- محمد بن أحمد القماح
٤٠	- محمد بن أحمد الكناني (ابن الحداد)
٤٢٤	- محمد بن إسحاق بن خزيمة
٨١	- محمد بن إسماعيل الروياني
٨٣	- محمد بن بيان الآمدي
١٨٧	- محمد بن جابر اليمامي
٧٧٨	- محمد بن جرير الطبري
٨٩٩	- محمد بن الحسن الجرجاني
١٥٣	- محمد بن الحسن الشيباني
٣٧	- محمد بن حماد الدينوري
١٢٢٧	- محمد بن حازم السعدي
٢٠٠	- محمد بن سيرين البصري
٣٦	- محمد بن عبد الباقي الأنصاري
٢٨	- محمد بن عبد الله البصري ابن اللبان
٣٦	- محمد بن عبيد الله البصري
٢٨	- محمد بن علي أبو الحسن الماسرجسي
١٣٢٤	- محمد بن علي الباقر
٣٦	- محمد بن علي الراعي
١٣٣	- محمد بن علي القرشي (ابن الحنفية)
٨٥	- محمد بن علي اللارزي

٣٥٣	محمد بن عمرو العامري	-
٥٤٦	محمد بن كعب القرظي	-
٢١	محمد بن محمد البيضاوي	-
== ٣٧	محمد بن محمد البيضاوي	-
٣٧	محمد بن محمد العكبري	-
٨٦	محمد بن محمد الهمداني	-
١٣٠	محمد بن مسلم الزهري (ابن شهاب)	-
٨١٦	محمد بن مسلمة بن هشام	-
٣٧	محمد بن المظفر الحموي	-
١٨	محمد بن المفضل الضبي	-
٣٧	محمد بن مكى البابشامي	-
٨٣٩	محمد بن نصر المروزي	-
٥٣٩	محمد بن يعلى السلمي	-
١٣٢٥	مروان بن الحكم الأموي	-
١١٦٠	مسدد بن مسرهد البصري	-
٤٧٧	مسروق بن الأجدع الهمداني	-
٧٥٤	مسلمة بن مخلد الخزرجي	-
١٢٩٢	المسور بن مخزومة الزهري	-
٩٢٦	المسور بن يزيد الأسدي	-
٣٥٥	مصعب بن سعد بن أبي وقاص	-
٦٤١	مصعب بن عمير القرشي	-
٧٤٨	مطر بن طهمان الوراق	-
٥٨٤	مطرف بن عبد الله الشخير	-

٥٢٤	- معاذ بن جبل الأنصاري
١١٥٢	- معاذ بن الحارث الأنصاري
٩٨٩	- معاذة بنت عبد الله العدوية
٢٨	- المعافي بن زكريا الجريري
٦٤٠	- معاوية بن حديج الكندي
١٦١	- معاوية بن الحكم السلمي
٥٥٥	- مكحول بن أبي مسلم
٨٢٢	- المنذر بن عمرو الساعدي
٣٢٨	- موسى بن أبي عائشة الهمداني
٢٩	- موسى بن محمد الهاشمي
٧٥١	- ميمون بن مهران الرقي
١١٧١	- نافع بن مالك الأصبحي
٥٣٩	- نافع مولى ابن عمر العدوي
٧٥٠	- النعمان بن بشير الخزرجي
١٢٣	- النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي
٢٧٠	- نعيم بن عبد الله المجرم
٦٨٥	- نفع بن الحارث، أبو بكره الثقفي
٧٤٩	- نفع الصائغ المدني
٨٦	- هاشم بن علي الأيووردي
٨٢	- هبة الله بن سعد الروياني
٣٧	- هبة الله بن محمد الشيباني
٥٠٩	- هشام بن عروة بن الزبير
١٣٨٦	- هلال بن يساف الأشجعي

١٣٨	- همام بن غالب المجاشعي (الفرزدق)
١٨٢	- وائل بن حجر الحضرمي
١٣٨٠	- وابصة بن معبد الأسدي
٥٠٥	- وائلة بن الأسقع الليثي
١٨٦	- وكيع بن الجراح الرؤاسي
٤٨٨	- الوليد بن الوليد المخزومي
٢١٢	- وهب بن عبد الله السوائي (أبو جحيفة)
١٨٤	- يزيد بن أبي زياد القرشي
١١٥٤	- يزيد بن أبي مريم الشامي
٦٨٣	- يزيد بن الأسود السوائي
١٢٩	- يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (القاضي أبو يوسف)
٣٧	- يعقوب بن سليمان الإسفرائيني
٢٩	- يوسف بن أحمد بن كج الدينوري
١١٤٤	- يوسف بن خالد السمطي
٥٧٩	- يونس بن عبد الأهلى الصدي

## فهرس المصادر والمراجع



- الإجماع للإمام ابن المنذر، تحقيق د/ فؤاد عبد المنعم أحمد، من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر، ط ٢، ١٤٠٨ هـ.
- الأحاديث المختارة للإمام ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط ٢، ١٤٠٩ هـ.
- أحكام الجنائز وبدعها، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٢ هـ.
- الأحكام الشرعية الصغرى (الصحيحة) للإمام الحافظ أبي محمد عبد الحق الأشبيلي، تحقيق أم محمد بنت أحمد الهليس، إشراف خالد بن علي العنبري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام للإمام علي بن محمد الآمدي، تعليق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط ٢، ١٤٠٢ هـ.
- أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر.
- اختلاف العلماء للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي، تحقيق السيد صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.
- الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود الموصلي، تعليق محمود أبو دققة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- إرشاد الفحول، للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق د/ شعبان محمد

- إسماعيل ، دار الكتي، مصر ، ط ١ ، ١٤١٣هـ.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألباني ،  
إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر  
القرطبي، تحقيق علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب  
العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ، ١٤١٥هـ.
- أسد الغابة لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد المعروف بابن الأثير، تحقيق  
محمد البناء، نشر دار الشام القاهرة.
- الأسرار لأبي زيد عبد الله بن عمر الدبوسي، رسالة مقدمة لنيل درجة  
الدكتوراه في الجامعة الإسلامية، إعداد عبد الرحمن بن عبد العزيز الصالح،  
١٤١٤هـ.
- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، لأبي بكر بن  
حسن الكشناوي ، دار الفكر، بيروت، لبنان ، ط ٢ .
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للإمام جلال الدين عبد  
الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.
- الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر،  
تونس، مطبعة الإدارة.
- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق  
عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط ١ ،  
١٤١٥هـ..
- الإصطلام في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة، لأبي المظفر منصور  
بن محمد السمعاني، تحقيق د/ نايف بن نافع العمري، دار المنار، القاهرة،  
ط ١ ، ١٤١٢هـ.

- الأصل ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، ~~مطبوعة~~ مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط ١، ١٣٨٦هـ.
- أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ.
- أصول الفقه الإسلامي، للدكتور وهبة الزحيلي ، دار الفكر، دمشق ، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي، من منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان ، ط ٢، ١٤١٠هـ.
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام للإمام أبي حفص عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن ، تحقيق عبد العزيز بن أحمد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان ، ط ٩، ١٩٩٠م.
- الإفصاح عن معاني الصحاح للوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن هبيرة، المؤسسة السعدية بالرياض.
- الإقناع في الفقه الشافعي لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، حققه خضر محمد خضر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- الإقناع لطالب الانتفاع لشرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط ٢/ ١٤١٩هـ ، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية .
- الإقناع للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق د/ عبد الله بن عبد

- العزیز الجبرین، ط ١، ١٤٠٨ھ.
- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي، علق عليه محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣ھ.
  - الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب محفوظ الكلوذاني، تحقيق د/ عوض بن رجاء العوفي، مكتبة العبيكان، ١٤١٣ھ.
  - الأنجم الزاهرات على ألفاظ الورقات في أصول الفقه، لشمس الدين محمد بن عثمان المارديني الشافعي، تحقيق عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٤ھ.
  - الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٨ھ.
  - الإنصاف في مسائل الخلاف، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
  - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للعلامة علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط ٢.
  - أنيس الفقهاء للشيخ قاسم القونوي، تحقيق د/ أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ٢/ ١٤٠٧ھ.
  - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق د/ أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٢ھ.
  - البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢.
  - البحر الزخار - المعروف بمسند البزار - لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد

الخالق البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩ هـ.

- البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، قام بتحريه الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وراجعته د/ عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة، الغردقة، ط ٢، ١٤١٣ هـ.

- بحر المذهب لعبد الواحد بن إسماعيل الروياني، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٦٩ فقه شافعي.

- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع تأليف الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، تحقيق محمد عدنان بن ياسين درويش، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط ٢، ١٤١٩ هـ.

- بدائع الفوائد لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة المؤيدة، الرياض، ط ١، ١٤١٥ هـ.

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٠، ١٤٠٨ هـ.

- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق محمد عبد العزيز النجار، مطبعة السعادة.

- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للشيخ أحمد بن محمد الصاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨ هـ.

- بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي، مكتبة الرياض الحديثة.

- البناية في شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، تصحيح المولوي محمد عمر الرامغوري، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٠ هـ.

- البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الحسن يحيى بن أبي الخير العمراني،

- تحقيق قاسم محمد النوري، دار المنهاج.
- التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري المعروف بالمواق، المطبوع مع مواهب الجليل.
  - تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق محمد عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٠هـ.
  - تاريخ بغداد مدينة السلام لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الفكر للطباعة والنشر.
  - تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية محمود فهمي حجازي، وفهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٨م.
  - تاريخ الثقات للإمام أحمد بن عبد الله العجلي، ترتيب الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تخريج وتعليق د/ عبد المعطي القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط ١، ١٤٠٥هـ.
  - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، تحقيق عمر غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ.
  - التبصرة لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق د/ محمد بن عبد العزيز السديس، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤١٣هـ.
  - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط ٢.
  - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للحافظ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ.
  - تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
  - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن، تحقيق عبد الله بن سعاد اللحساني، دار حراء، ط ١، ١٤٠٦هـ.

- التحقيق لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق علي معوض وعادل محمد -  
الموجود، دار الجليل، لبنان، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للحافظ العراقي وابن السبكي والزبيدي،  
استخراج أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة الرياض، ط ١،  
١٤٠٨ هـ.
- تخريج الفروع على الأصول للإمام شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني،  
تحقيق د/ أحمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤٠٧ هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن  
أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية،  
بيروت، لبنان. ط ٢، ١٣٩٩ هـ.
- تذكرة التنبيه في تصحيح التنبيه للإمام عبد الرحيم بن الحسين الأسنوي،  
المطبوع مع تصحيح التنبيه.
- تذكرة الحفاظ للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب  
العلمية، بيروت، لبنان.
- ترتيب مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق شهاب الدين  
أبي عمر، عني بترتيبه محمود خاطر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤ هـ.
- ترتيب الموضوعات لابن الجوزي، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، تعليق كمال  
بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط ١، ١٤١٥ هـ.
- تصحيح التنبيه للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق  
د/ محمد عقلة الإبراهيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر  
العسقلاني، تحقيق د/ أحمد بن علي بن سيد المبارك، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتاب

- العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- التعليق المغني على الدار قطني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، المطبوع مع سنن الدار قطني.
  - التعليقة الكبرى في الفروع لأبي الطيب الطبري:
  - أ- تحقيق جزء من بداية كتاب الطهارة إلى نهاية جامع التيمم والعذر به، إعداد الطالب حمد بن محمد بن جابر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية ١٤١٩هـ.
  - ب- تحقيق جزء من بداية كتاب صلاة المسافر إلى نهاية كتاب الجنائز، إعداد الطالب عبد الله عبد الله محمد الحضر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية ١٤٢١هـ.
  - التعليقة للقاضي أبي محمد الحسين بن محمد المروزي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود ، مكتبة الباز، مكة المكرمة.
  - التفریع لأبي القاسم عبد الله بن الحسين بن جلاب البصري، تحقيق د/ حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ.
  - تفسير القرآن العظيم للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير، دار الحديث القاهرة، ط ٧، ١٤١٤هـ.
  - تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني، تحقيق أبي بلال غنيم عباس، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.
  - التفسير الكبير لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان. ١٤١١هـ.
  - تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان. ط ١، ١٤١٣هـ.



- التقرير والتحرير لابن أمير الحاج، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- تقارير العلامة محمد عlish على حاشية الدسوقي، المطبوع مع حاشية الدسوقي.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الحديث، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٩هـ.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- التلخيص لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
- التلقين في الفقه المالكي للقاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق محمد ثالث سعيد الغاني، دار الفكر بيروت لبنان، ١٤١٥هـ.
- تمام المنة في التعليق على فقه السنة، لمحمد بن ناصر الألباني، دار الراية، الرياض، ط ٣، ١٤٠٩هـ.
- التمام لما صح من الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام والمختار من الوجهين عن أصحابه العرائن الكرام لمحمد بن محمد بن الحسين الفراء الشهير بالقاضي أبي الحسين، تحقيق د/ عبد الله بن محمد الطيار، ود/ عبد العزيز بن محمد المد الله، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق سعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب ١٤١٠هـ.
- التنبيه على مشكلات الهداية، لملا علي قاري، تحقيق الطالب عبد الحكيم

- شاكر، رسالة مقدمة لقسم الفقه بالجامعة الإسلامية لنيل درجة الماجستير.
- التنبيه في فروع الفقه الشافعي لأبي إسحاق الفيروز آبادي الشيرازي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ.
  - تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للإمام شمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق د/ عامر حسن صبري، المكتبة الحديثة، الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
  - تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم التتائي، تحقيق د/ محمد عايش عبد العال شبير، ط ١، ١٤٠٩هـ.
  - تهذيب الأسماء واللغات، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ١٤١٠هـ.
  - تهذيب التهذيب للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ.
  - تهذيب السنن لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، المطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري.
  - التهذيب في الفقه الشافعي لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط ١، ١٤١٨هـ.
  - تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني، تحقيق د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.
  - تيسير التحرير لمحمد أمين، المعروف بأمر بادشاه الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
  - ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي والسجستاني وابن السكيت، دار الكتب

العلمية، بيروت لبنان.

- جزء رفع اليدين للبخاري محمد بن إسماعيل ، نشر جمعية أهل الحديث، باكستان.
- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام ، لشيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة خليل للعلامة صالح عبد السميع الآبي الأزهرى، تصحيح محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان. ط ١، ١٤١٨ هـ.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحي الدين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨ هـ.
- الجواهر النقي لابن التركماني، المطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي.
- حاشية الإمام السندي على سنن النسائي للإمام نور الدين بن عبد الهادي السندي، المطبوع مع سنن النسائي.
- حاشية البناني على شرح الزرقاني للشيخ محمد البناني، المطبوع مع شرح الزرقاني.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لشمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي ، دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي ، ط ٦، ١٤١٦ هـ.
- حاشية سعدي أفندي لسعد الله بن عيسى الشهير بسعدي أفندي ، المطبوع مع فتح القدير لابن الهمام.

- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني لعلّي الصعيدي العدوي، المكتبة الثقافية بيروت.
- حاشية مختصر الإمام أبي القاسم الخرقى لمحمد بن عبد الرحمن آل إسماعيل، مكتبة المعارف الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- حاشية المنتهى لعثمان بن أحمد بن سعيد بن قائد النجدي، المطبوع مع منتهى الإرادات.
- الحاوي الكبير لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ.
- حلية العلماء لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي، تحقيق سعيد عبد الفتاح، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٧هـ.
- الحواشي المدنية للعلامة محمد بن سليمان الكردي المدني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٧هـ.
- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام للإمام يحيى بن شرف النووي، تحقيق حسن إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- خلاصة البندر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للحافظ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الرشد، الرياض.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، صححه وعلق عليه السيد عبد الله قاسم المدني، دار المعرفة بيروت، لبنان.
- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ١٣٧٧هـ.

- الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٤م.
- رؤوس المسائل للعلامة جلال الله بن قاسم محمود الزمخشري، تحقيق عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ.
- الرحيق المختوم للشيخ صفى الرحمن المباركفوري، دار الشيخة، مكة المكرمة.
- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ.
- الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.
- روضة الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ.
- رياض الصالحين للإمام محيي الدين النووي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢٥، ١٤١٢هـ.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، المطبوع مع مقدمة الحاوي الكبير.
- زيادة الإيمان ونقصانه للشيخ أ.د. عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، مكتبة دار القلم والكتاب، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.

- سبل السلام للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق خليل مأمون شيخنا،  
دار المعرفة بيروت لبنان، ط ٢، ١٤١٦ هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها لمحمد ناصر الدين الألباني.
- أ- مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٢ هـ.
- ب- المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥ هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها الشيء على الأمة لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٢ هـ.
- سنن أبي داود للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق عزت الدعاس،  
دار الحديث، حمص، سوريا، ط ١، ١٣٨٩ هـ.
- سنن ابن ماجه للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة،  
تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني، دار إحياء التراث العربي،  
بيروت، لبنان، ١٤١٣ هـ.
- سنن الدارمي للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، اعتنى به محمد أحمد دهمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- السنن الكبرى (سنن البيهقي) للإمام أبي بكر أحمد البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- سنن النسائي للإمام أحمد بن شعيب النسائي، دار الفكر، بيروت، ط ١،  
١٣٤٨ هـ.
- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب

الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣ هـ.

- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق محمود إبراهيم زيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل لعبد الباقي الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨ هـ.
- شرح الزرقاني على موطأ مالك للإمام سيدي محمد الزرقاني، دار الفكر.
- شرح الزركشي على متن الخرقى للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط ١، ١٤١٢ هـ.
- شرح السنة للإمام الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.
- شرح صحيح مسلم (المنهاج) للحافظ يحيى بن شرف النووي، دار الرياض للتراث، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- الشرح الصغير لأحمد بن محمد الدردير، المطبوع مع بلغة السالك لأقرب المسالك.
- شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد صالح العثيمين، (خرج أحاديثه سعد بن فواز الصميلي)، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٢، ١٤١٥ هـ.
- شرح العناية على الهداية، لأكمل الدين محمد بن محمود البابر، مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الشرح الكبير على المقنع، لشمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن محمد بن

قدامة المقدسي، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ود/ عبد الفتاح  
بن محمد الحلو، دار هجر، ط ١، ١٤١٤ هـ (مع المقنع).

- الشرح الكبير لأحمد بن محمد الدردير، المطبوع مع حاشية الدسوقي.
- شرح الكوكب المنير للعلامة محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار،  
تحقيق د/ محمد الزحيلي، ود/ نزيه حماد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث  
الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٨ هـ.
- شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق محمد  
زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٩٩ هـ.
- الشرح الممتع على زاد المستقنع للشيخ محمد صالح العثيمين، تحقيق سليمان  
بن عبد الله أبا الخيل، ود/ خالد بن علي المشيقح، مؤسسة آسام، الرياض،  
ط ١، ١٤١٦ هـ.
- شرح منتهى الإرادات للشيخ منصور بن يونس البهوتي، تحقيق د/ عبد الله بن  
عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- شرح منح الجليل على مختصر خليل للعلامة محمد علي .
- شرح الهيتمي على مختصر الحضرمي لأحمد بن حجر الهيتمي الشافعي  
، المطبوع مع الحواشي المدنية.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط ٣، ١٩٧٧ م.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل للإمام شمس الدين  
محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط ٢/  
١٤١٣ هـ.
- الصحاح للجوهري إسماعيل بن حماد ، تحقيق أحمد عطار، مطابع دار الكتاب  
العربي بالقاهرة، ١٣٧٧ هـ.
- صحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) ترتيب علاء الدين



علي بن بلبان الفارسي ، قدم له كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية،  
بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ.

- صحيح ابن خزيمة للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ،  
تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي.
- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الدليل  
، الجليل ، ط ٢، ١٤١٧هـ.
- صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، المطبوع مع فتح الباري.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته لمحمد ناصر الدين الألباني ، إشراف زهير  
الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني ، تعليق زهير الشاويش،  
المكتب الإسلامي بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، إشراف زهير الشاويش،  
المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ.
- صحيح سنن النسائي ، لمحمد ناصر الدين الألباني، تعليق زهير الشاويش،  
المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق وترقيم محمد فؤاد  
عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- صفة صلاة النبي ﷺ - من التكبير إلى التسليم كأنك تراها، لمحمد ناصر الدين  
الألباني، مكتبة المعارف ، الرياض، ط ١، ١٤١١هـ.
- الضعفاء والمتروكين للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق موفق  
بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، تعليق زهير الشاويش،  
المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

- ضعيف سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، تعليق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ضعيف سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني، تعليق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ضعيف سنن النسائي لمحمد ناصر الدين الألباني، تعليق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- طبقات ابن سعد - المسمى الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، دار صادر بيروت لبنان.
- طبقات الإسني - المسمى بطبقات الشافعية، لعبد الرحيم الإسني جمال الدين، تحقيق عبد الله الجبوري، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠١هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق د/ عبد الفتاح محمد الحلود/ محمود محمد الطناحي ، دار هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة الدمشقي، تعليق د/ الحافظ عبد الحليم خان، دار الندوة الجديدة ، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ.
- طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني المطبوع مع طبقات الفقهاء للشيرازي.
- طبقات الفقهاء الشافعيين ، لابن كثير الدمشقي ، تحقيق أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم ، مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٣هـ.
- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، تصحيح ومراجعة الشيخ خليل الميس، دار القلم بيروت لبنان.
- طرح التثريب في شرح التقريب للإمام زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن

- الحسين العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ.
- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، تعليق الشيخ خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.
  - العبر في خبر من غير لشمس الدين الذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.
  - العدة حاشية إحكام الأحكام لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.
  - العدة شرح العمدة لبهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي، اعتنى به الشيخ خليل مأموم شيخا، دار المعرفة بيروت لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.
  - عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة لجلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس، تحقيق د/ محمد أبو الأصفان وعبد الحفيظ منصور، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٥هـ.
  - عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
  - عون المعبون شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ.
  - الغاية القصوى في دراية الفتوى للقاضي عبد الله بن محمد البيضاوي، تحقيق علي محيي الدين علي القره داغي، ساعدت اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري في الجمهورية العراقية على طبعه.
  - غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ.
  - الغاية والتقريب المشهور بمختز أبي شجاع لأبي شجاع أحمد بن الحسين

الأصفهاني، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ٤، ١٤٠٩ هـ. (مع التهذيب في أدلة متن الغاية والتقريب).

- غوث المكود بتخريج منتقى بن الجارود لأبي إسحاق الحويني الأثري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- فتاوى قاضيخان المطبوع مع الفتاوى الهندية.
- الفتاوى الهندية تأليف الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، المكتبة الإسلامية، تركيا، ط ٣، ١٣٩٣ هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠ هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي، تحقيق محمود بن شعبان عبد المقصود وجماعة، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- فتح البر في الترتيب الفقهي لثميد ابن عبد البر، ترتيب الشيخ محمد بن عبد الرحمن، المغراوي، مجموعة التحف النفائس الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٦ هـ.
- الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني لأحمد عبد الرحمن البناء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني للعلامة أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري، تحقيق د/ عبد الله بن محمد الطيار ود/ عبد العزيز بن محمد الحجيلان، دار العاصمة، الرياض ط ١، ١٤١٥ هـ.
- فتح العزيز شرح الوجيز للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، المطبوع مع المجموع.
- فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا

الأنصاري، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١هـ.

- فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

- فتح القدير لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة بيروت، لبنان.

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحرير وتعليق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ / ١٤١٤هـ.

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق الأستاذ محمود ربيع، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

- فتح الوهاب شرح تحفة الطلاب لحسين بن محمد سعيد المكي، مطابع مقهوي، الكويت.

- فرق معاصرة للدكتور غالب بن علي عواجي، مكتبة لينة، ط ١ / ١٤١٤هـ.

- الفروع للإمام شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، راجعه عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.

- الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

- الفوائد الجنية حاشية المواهب السنة شرح الفوائد البهية لأبي الفيض محمد ياسين بن عيسى الفاداني، اعتنى بطبعه رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١هـ.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

١٤١٦هـ.

- القاموس المحيط للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- القواعد في الفقه الإسلامي، للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ.
- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لمحمد بن أحمد بن جُزي المالكي، تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، عالم الفكر، الأزهر الشريف، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- القول التمام في أحكام المأموم والإمام لأحمد بن العماد الأقفهسي، تحقيق شعبان سعد، دار الحديث القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية من الكتب الستة للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تعليق وتخرّيج محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلّة للثقافة الإسلامية جدة، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الكافي في فقه الإمام المبحل أحمد بن حنبل للإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ١٤١٠هـ.
- كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق وتعليق أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- كتاب الجرح والتعديل للإمام الحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٣٧١هـ.
- كتاب جمل الأحكام للإمام أبي العباس أحمد بن محمد الناطقي، تحقيق حمد

- الله سيد جان، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ
- كتاب الحجة على أهل المدينة للإمام محمد بن الحسن الشيباني، تعليق السيد مهدي حسن الكيلاني، عالم الكتب بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ.
- كتاب الدعاء للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ.
- كتاب السنة للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الشيباني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٣هـ.
- كتاب الضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، تعليق أ. د/ طلعت قوج بيكيت، وأ. د/ إسماعيل جراح أوغلي، المكتبة الإسلامية، استنبول، تركيا، ١٩٨٧م.
- كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق د/ محمد محمد الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط ٣، ١٤٠٦هـ.
- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام محمد بن حبان بن أبي حاتم البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت لبنان.
- كتاب مسائل الإمام أحمد لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار المعرفة بيروت، لبنان.
- كتاب المسائل عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (الطهارة والصلاة) رواية إسحاق بن منصور الكوسج، تحقيق ودراسة د/ محمد بن عبد الله الزاحم، دار المنار القاهرة،

ط ١٤١٢، ١هـ.

- الكشف عن حقائق وغوامض التنزيل للإمام محمود بن عمر الزمخشري، ترتيب وتصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٧، ٣هـ.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ إسماعيل محمد العجلوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٨هـ.
- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار للإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد الحصيني، المكتبة العصرية بيروت، ط ٤، ١٤٠٩هـ.
- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني المطبوع مع حاشية العدوي.
- الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق عبد الرحيم بن محمد القشقرى، مطابع الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، لأبي محمد علي بن زكريا المنبجي، تحقيق محمد فضل المراد، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، ١٤١٤هـ.
- اللباب في الفقه الشافعي للقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد المحاملي، تحقيق د/ عبد الكريم بن صنيان العمري، دار البخاري، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار الفكر، ط ١، ١٤١٠هـ.
- لسان الميزان للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- المبدع في شرح المقنع لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح



## المكتب الإسلامي، دمشق.

- المبسوط لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة بيروت لبنان، ١٤٠٩هـ.
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لعبدالله بن محمد المعروف بداماد أقندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط ٣، ١٤٠٢هـ.
- مجمل اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق زهير سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١.
- المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.
- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للإمام محمد الدين أبي البركات، مكتبة المعارف الرياض، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
- المحلى لابن حزم تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث القاهرة.
- مختصر اختلاف الفقهاء لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، اختصار أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي، تحقيق د/ عبدالله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٧هـ.
- مختصر البويطي، لأبي يعقوب يوسف بن يحيى البويطي، مخطوط بمكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٦٠٠٣ فيلم.
- مختصر خلافيات البيهقي لأحمد بن فرج اللخمي الأشبيلي، تحقيق د/ إبراهيم الفضيل، مكتبة الرشد الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ.
- مختصر سنن أبي داود للحافظ عبدالعزيز بن عبد القوي المنذري، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة بيروت لبنان، ١٤٠٠هـ.
- مختصر الطحاوي، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، عني بتحقيقه أبو الوفاء الأغاني، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة

١٣٧٠هـ.

- مختصر القدوري في الفقه الحنفي للعلامة أبي الحسن أحمد بن محمد القدوري، تحقيق الشيخ كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ.
- مختصر المزني لإسماعيل بن يحيى المزني المطبوع مع الأم.
- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي رواية الإمام سحنون دار إحياء التراث العربي.
- مراتب الإجماع للحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٤هـ.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق زهير الشاويش المكتب الإسلامي بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى، تحقيق د/ عبد الكريم بن محمد اللاحم، مكتبة المعارف الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- المستدرک علی الصحیحین فی الحدیث للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم، دار الباز مكة المكرمة.
- المستصفی فی علم أصول الفقه لأبي حامد محمد بن محمد الفزالي، المطبعة الأميرية ببولاق، ط ١، ١٣٢٢هـ.
- المستوعب لنصير الدين محمد بن عبد الله السامري، تحقيق مساعد بن قاسم الفالح، مكتبة المعارف الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.
- مسند أبي داود الطيالسي للحافظ سليمان بن داود بن الجارود المشهور بأبي

داود الطيالسي، مكتبة المعارف الرياض.

- مسند أبي يعلى الموصلي للإمام أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- مسند الإمام الشافعي، تصحيح السيد يوسف علي الزواوي والسيد عزت العطار دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٧٠ هـ.
- مسند عبد بن حميد للإمام أبي محمد عبد بن حميد، تحقيق السيد صبحي السامرائي ومحمود محمد خليل السعيد، مكتبة السنة القاهرة، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- المسند للإمام أحمد بن حنبل:
  - أ- تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي القاهرة.
  - ب- دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٤ هـ.
  - ج- تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.
- مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥ هـ.
- مصابيح السنة للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق د/ يوسف المرعشلي، ومحمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي، دار المعرفة بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- المصباح المنير لأحمد بن محمد المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- المصنف في الأحاديث والآثار للإمام عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق وتعليق سعيد بن محمد اللحام، دار الفكر بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
- المصنف للإمام عبد الزراق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن

- الأعظمي، المكتب الإسلامي ، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- المعالم الأثرية في السنة والسيرة ، إعداد محمد محمد حسن شراب، دار القلم دمشق، الدار الشامية بيروت لبنان: ط١، ١٤١١هـ.
- معالم السنن للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي المطبوع مع مختصر السنن للمنذري.
- المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد بن عبد الله المعتق ، مكتبة الرشد الرياض، ط٢، ١٤١٦هـ.
- معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي الرومي، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ.
- المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، الدار العربية للطباعة، بغداد ، ط١، ١٣٩٨هـ.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضيع لعبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- معرفة السنن والآثار لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، علق عليه د/ عبد المعطي أمين قلعجي، مطابع دار الوفاء القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- معونة أولي النهى شرح المنتهى لتقي الدين محمد بن أحمد ابن النجار الفتوحى، تحقيق د/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر ، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.
- المعونة على مذهب عالم المدينة ، للقاضي عبد الوهاب بن علي المالكي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ.

- المغني في الإنشاء عن غريب المذهب والأسماء لعماد الدين أبي المجد إسماعيل بن باطيش، تحقيق د/ مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤١١ هـ.

- المغني لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ود/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر.

- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ محمد الشربيني الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

- المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت لبنان.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤١١ هـ.

- المقتنى في سرد الكنى للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد، مطابع الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهاث مسائلها المشكلات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

- المقنع في الفقه لأبي الحسن أحمد بن محمد المحاملي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير، تحقيق الطالب يوسف بن محمد الشحي، إشراف أ.د/ حمد الحماد، سنة ١٤١٨ هـ.

- الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تعليق أبي ~~محمد~~ محمد بن عبد الله السعيد المندوه ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- الممتع في شرح المقنع لزين الدين المنجا التنوخي، تحقيق د/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٨ هـ.
- منال الطالب في شرح الطوال الغرائب لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للإمام أبي الوليد الباجي دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٤ هـ.
- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوخي، تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ.
- المذهب لأبي إسحاق الشيرازي، المطبوع مع المجموع.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد المغربي المعروف بالخطاب ، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٢ هـ.
- موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس ، صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي دار الحديث ، القاهرة.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد البحايي ، دار المعرفة بيروت لبنان.
- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة المثني، بغداد ١٤٠٦ هـ.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن يوسف بن ~~تغري~~ الأتابكي ، قدم له وعلق عليه محمد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، دار الحديث القاهرة.
- النكت والعيون لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق خضر محمد خضر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ١٤٠٢هـ.
- نهاية السؤل للإمام جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي، عالم الكتب.
- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير تحقيق محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، أنصار السنة المحمدية، لاهور باكستان.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ.
- نواذر الفقهاء للإمام محمد بن الحسن الجوهري، تحقيق د/محمد فضل عبد العزيز المراد، دار القلم دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ.
- النية وأثرها في الأحكام الشرعية للدكتور صالح بن غانم السدلان، دار عالم الكتب الرياض، ط ٢، ١٤١٤هـ.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الهداية شرح بداية المبتدي للعلامة برهان الدين أبي الحسن علي المرغيناني، المكتبة الإسلامية.
- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، للدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد البرنو، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤١٦هـ.

- الودائع لمنصوص الشرائع، لابن سريج ، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في قسم الفقه بالجامعة الإسلامية، إعداد الطالب صالح عبد الله الدويش ١٤٠٩هـ.
- الوسيط في المذهب للإمام محمد بن محمد الغزالي تحقيق: علي محي الدين علي القره داغي، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- وفيات الأعيان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر، بيروت لبنان.



## فهرس الموضوعات

## الصفحة

	- الموضوع
٤	- المقدمة
٦	- أسباب اختيار المخطوط
٧	- خطة البحث
١٣	- شكر وتقدير
	- الفصل الأول في:
١٤	- ترجمة القاضي أبي الطيب الطبري
١٥	- مصادر الترجمة
١٧	- المبحث الأول: اسمه ونسبته وكنيته ولقبه
٢٠	- المبحث الثاني: ولادته ونشأته
٢٤	- المبحث الثالث: تلقيه العلم ورحلاته العلمية
٢٦	- المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه
٣٩	- المبحث الخامس: مؤلفاته
٤٣	- المبحث السادس: وفاته وثناء العلماء عليه
٤٧	- الفصل الثاني: التعريف بكتاب المؤلف، وفيه خمسة مباحث:
٤٨	- المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف
٥٠	- المبحث الثاني: في قيمة الكتاب العلمية
٥٢	- المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية ونماذج منها
٦٩	- المبحث الرابع: في منهج المؤلف في كتابه
٧٣	- المبحث الخامس: المصطلحات الفقهية
	- الفصل الثالث: في المقارنة بين كتاب التعليقة لأبي الطيب
٧٦	وكتاب بحر المذهب للقاضي الروياني، وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ترجمة موجزة لصاحب الكتاب المقارن به،

٧٨ وفيه مطالب

٧٩ - المطلب الأول: اسمه ونسبته وكنيته.

٨٠ - المطلب الثاني: ولادته ونشأته العلمية

٨٣ - المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

٨٨ - المطلب الرابع: مؤلفاته

٩٠ - المطلب الخامس: وفاته وثناء العلماء عليه.

٩٢ - المبحث الثاني: دراسة الكتاب المقارن به، وفيه مطلبان

٩٣ - المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته للؤلؤ.

٩٤ - المطلب الثاني: قيمته العلمية.

٩٦ - المبحث الثالث: المقارنة بين الكتابين، وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: المقارنة من حيث عرض المسألة وذكر

٩٨ الخلاف.

١٠٠ - المطلب الثاني: المقارنة من حيث الاستدلال.

١٠١ - المطلب الثالث: المقارنة من حيث الترجيح بين الأقوال.

- المطلب الرابع: المقارنة من حيث خدمة المذهب بذكر

١٠٢ الروايات والراجح منها

- المطلب الخامس: المقارنة من حيث التفريع على المسألة

١٠٣ والتخريج عليها

١٠٤ - نماذج من مخطوطة بحر المذهب

١١١ - النص المحقق:

١١٠ - باب صفة الصلاة وما يجزئ منها وما يفسدها

١١٠ - حكم النية للصلاة

٢ - محل النية وكيفيتها ووقتها

١١٧ - فصل: إذا ترك صلاة واحدة ونسي عينها

١١٩ - فصل: إذا كان عليه صلاتان فأحرم لهما إحراما واحدا

١٢٠ - فصل: إذا نوى بصلاته فرضا ثم غير نيته إلى فرض آخر

١٢٢ - مسألة: وقت النية

١٢٦ - مسألة: لا تنعقد الصلاة إلا بقول: الله أكبر والله الأكبر

١٤٨ - فصل: استحباب رفع الصوت بالتكبير للإمام

- فصل: عدم استحباب رفع الصوت بالتكبير للمأموم ،

١٥٠ وإسماع نفسه

- فصل: إذا أدرك الإمام راكعا فكبر لفريضة ونوى تكبيرة

١٥١ الإحرام وتكبيرة الركوع

- مسألة: لا تنعقد الصلاة إذا كبر بالنارسية وكان قادرا على

١٥٣ العربية

- فصل: وسائر الأذكار لا تصح أيضا إلا بالعربية لمن قدر

١٥٧ عليها

- فصل: إذا لم يحسن العربية كبر بلسانه ووجب عليه التعلم

١٦٠ - فصل: ماذا يصنع من كان في لسانه خبل أو خرس؟

١٦٠ - فصل: تكبيرة الإحرام من الصلاة

١٦٥ - مسألة: متى يكبر الإمام

١٧٢ - فصل: الأمر بتسوية الصفوف

- فصل: إذا كبر المأموم قبل الإمام أو معه، انعقدت صلاته

١٧٧ منفردا

١٧٧ - مسألة: مواضع استحباب رفع اليدين

- ١٨٩ - مسألة: استحباب رفع اليدين إلى المنكبين
- ١٩٥ - فروع ذكرها الشافعي في الأم
- فصل: صفة اليدين في التكبير، ومكان موضعهما بعد الانتهاء
- ١٩٧ من التكبير
- ٢١٠ - مسألة: السنة وضع اليدين فوق السرة وتحت الصدر
- ٢١٦ - مسألة: دعاء الاستفتاح، وحكمه
- ٢٣٩ - فصل: التعوذ في بداية القراءة
- ٢٣٢ - فصل: صيغته
- ٢٣٥ - فصل: أيهما أفضل الإخفاء أم الجهر في التعوذ
- ٢٣٨ - مسألة: حكم القراءة في الصلاة وتعين الفاتحة منها
- ٢٥٠ - مسألة: البسملة آية من الفاتحة
- ٢٨٣ - فروع ذكرها الشافعي في الأم
- ٢٨٦ - مسألة: رفع الصوت بالتأمين سنة للإمام
- ٢٩٥ - مسألة: حكم رفع الصوت بالتأمين للمأموم
- ٢٩٨ - فصول ذكرها الشافعي في الأم
- ٢٩٩ - فصل: في لغات آمين
- ٣٠٢ - مسألة: تجب القراءة في كل ركعة من الصلاة
- ٣٠٨ - فصل: ما زاد على الفاتحة مسنون
- ٣١٠ - فصل: يستحب أن تكون الآخرتين أقصر من الأولتين
- ٣١٤ - فصل: يستحب أن يقرأ في الأولتين سورة مع الفاتحة
- ٣١٧ - مسألة: حكم القراءة خلف الإمام
- ٣٣٥ - فصل: إذا قرأ الإمام في الصلاة من المصحف لم تبطل صلاته
- ٣٣٨ - مسألة: لا يجوز ترجمة القرآن بالفارسية

- فصل: الركوع وحكم التكبير له ٣٤٥
- فصل: رفع اليدين للتكبير في الركوع والرفع منه ٣٤٨
- مسألة: صفة الركوع ٣٤٩
- فصل: حكم التطبيق في الصلاة ٣٥٥
- مسألة: حكم التسبيح في الركوع والسجود ٣٥٧
- فصل: عدد التسبيحات في الركوع ٣٦٢
- فصل: رفع المأموم رأسه في الركوع قبل الإمام، وحكم صلاته إن لم يعد للمتابعة ٣٦٥
- مسألة: الانتصاب من الركوع حتى يعتدل قائما واجب ٣٦٧
- مسألة: حكم قول سمع الله لمن حمده للمأموم والإمام ٣٧٣
- فصل: إذا دعا بعد الانتصاب من الركوع أو وقف ساكنا وقتا طويلا فهل يسجد للسهو أم لا؟ ٣٧٩
- فصل: أول عضو يقع من المصلي على الأرض ركبتاه ٣٨١
- مسألة: حكم السجود على الأنف ٣٨٩
- فصل: إذا سجد على بعض جبهته فما الحكم؟ ٣٩٢
- مسألة: إذا سجد على كور عمامته أو طرف كفه أو ما هو متصل به لم تصح صلاته ٣٩٥
- فصل: صفة وضع اليدين في حال السجود ٤٠٦
- فصل: ما يستحب قوله في السجود ٤٠٧
- فصل: هيئة السجود ٤٠٨
- مسألة: رفع الرأس والجلسة بين السجدين واجب ٤١٢
- فصل: ما يقال في الجلسة بين السجدين ٤١٣
- مسألة: ما هي الهيئة المستحبة في الجلوس بين السجدين ٤١٥

- ٤١٧ - فصل: السجدة الثانية واجبة بالإجماع
- ٤١٧ - مسألة: حكم جلسة الاستراحة
- ٤٢٢ - مسألة: صفة النهوض إلى القيام
- ٤٢٦ - مسألة: حكم رفع اليدين عند القيام من التشهد الأول
- ٤٢٨ - مسألة: حكم الجلسة للتشهد الأول
- ٤٣١ - مسألة: صفة الجلوس للتشهد الأول
- ٤٣٧ - فصل: صفة وضع الأصابع على الفخذ في التشهد
- ٤٤١ - فصل: الإشارة بالسبابة في التشهد
- ٤٤٤ - فصل: الصلاة على النبي - ﷺ - في التشهد الأول
- ٤٤٧ - فصل: أين ينظر المصلي حال تشهده
- ٤٤٩ - مسألة: التكبير عند القيام من التشهد
- مسألة: هيئة التورك في التشهد الأخير وحكم الجلوس  
للتشهد
- ٤٥٢
- ٤٦١ - مسألة: الصيغة المختارة للتشهد الأخير
- ٤٧٢ - مسألة: الصلاة على النبي - ﷺ - في التشهد الأخير
- ٤٨٢ - فصل: في معاني ألفاظ التشهد
- ٤٨٣ - فصل: الصلاة على آل محمد في التشهد
- مسألة: جواز الدعاء في الصلاة بما جاز الدعاء به خارج  
الصلاة
- ٤٨٥
- ٤٩٣ - مسألة: حكم التسليم في الصلاة
- ٥٠١ - مسألة: التسليمة الأولى من الصلاة
- ٥٠٣ - مسألة: ما القدر المجزئ من السلام للخروج من الصلاة؟
- ٥١٢ - مسألة: إذا ترك التسليمة الثانية أجزأته صلاته

- فصل :ماذا ينوي المصلي بالسلام على يمينه وشماله وحكم
- ٥١٥ نية الخروج من الصلاة؟
- فصل : أكمل ألفاظ التسليم
- ٥١٨
- فصل : إذا اقتصر على سلام عليكم هل يجزئه؟
- ٥٢٠
- فصل :متى تنقطع متابعة المأموم للإمام؟
- ٥٢٢
- فصل :في الإسرار والجهر بالقراءة في الصلوات
- ٥٢٩
- مسألة: القنوت مسنون في صلاة الصبح بعد الركعة الثانية
- ٥٢٩
- فصل :جواز القنوت في كل الصلوات إذا نزل بالمسلمين
- ٥٤٢ نازلة
- مسألة: حكم ترتيب الصلوات الفائتة
- ٥٤٨
- فصل : لا فرق في أعمال الصلاة بين النساء والرجال ،
- واستحباب ضم الأعضاء بعضها إلى بعض في الركوع
- ٥٦٦ والسجود
- فصل :وجوب التستر على المرأة في الصلاة
- ٥٧٠
- فصل : ماذا يفعل الرجال والنساء إذا نابهم في الصلاة
- ٥٧٢ شيء؟
- مسألة: إذا تلى آية من القرآن وقصد بها التلاوة والتبنيه فما
- ٥٧٦ حكم صلاته؟
- فصل : وجوب إجابة النبي ﷺ - إذا دعا رجلا وإن كان في
- ٥٨١ الصلاة
- فصل :جواز البكاء في الصلاة
- ٥٨٤
- مسألة: ما يجوز كشفه للمرأة في الصلاة
- ٥٨٦
- مسألة: إذا بدا من عورة الرجل والمرأة في الصلاة شيء فما



## الحكم؟

٥٩٢

- مسألة: حكم إذا صلت الأمة مكشوفة الرأس وحد عورتها ٥٩٩

- مسألة: حد عورة الرجل ٦٠٤

- فصل: ما يستحب لبسه في الصلاة ٦١١

- فصل: إذا لم يجد ما يستتر به عورته ، ووجد ورقا أو طينا

فماذا يفعل؟ ٦١٥

- مسألة: إذا لم يجد العاري إلا ثوبا نجسا ٦١٨

- فصل: كيفية صلاة العراة ٦٢١

- مسألة: صلاة العاري قائما وراكعا ٧٢٣

- فصل: استحباب إعارة الثوب للريان ٦٢٩

- فصل: إذا وجد العراة ثوبا واحدا فما يصنعون؟ ٦٣١

- مسألة: حكم الكلام في الصلاة ساهيا أو جاهلا ٦٣٣

- فصل: إذا تطاول كلامه في الصلاة ساهيا فما حكم صلاته؟ ٦٤٧

- فصل: إذا نسي شيئا من صلب صلاته وتفصيل ذلك ٦٤٩

- فصل: حد تطاول الكلام ٦٥٢

- مسألة: إذا تكلم أو سلم عامدا أو أحدث قبل السلام

بطلت صلاته والخلاف في ذلك ٦٥٣

- مسألة: حكم صلاة من سبقه الحدث ٦٥٦

- فصل: حكم التنفس والنفخ في الصلاة ٦٦٢

- فصل: حكم الاعتماد على العصا والحائط في القيام ٦٦٤

- فصل: إذا قرأ كتابا بين يديه في الصلاة فما الحكم؟ ٦٦٥

- فصل: العمل اليسير لا يبطل الصلاة ٦٦٨

- مسألة: ما يدركه المأموم مع الإمام هو أول صلاته ٦٧٠

- فصل: إذا أدرك الإمام في الركوع ، كبر للإحرام تكبيرة  
وكبر للركوع أخرى ٦٧٨
- مسألة: إذا صلى منفردا ثم أدرك جماعة استحب له إعادتها  
مع الجماعة وإذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فهل  
يعيد معهم أم لا؟ ٦٨١
- فصل: إذا أعاد الصلاة مع الجماعة فأيهما هي الفريضة ٦٨٨
- مسألة: إذا كان بظهره علة تمنعه من الركوع والسجود فهل  
يسقط عنه القيام لذلك؟ ٦٩١
- فصل: في لحوق المشقة على المصلي في القيام ٦٩٣
- فصل: في صفة القعود، لمن صلى قاعدا ٦٩٥
- فصل: إذا لم يقدر أن يضع جبهته على الأرض وضعها نهاية  
ما يقدر ٧٠١
- فصل: حكم الصلاة مضطجعا، وصفة الاضطجاع ٧٠٤
- فصل: إذا صلى قاعدا ثم قدر على القيام في أثناء الصلاة  
وجب عليه القيام ٧٠٨
- فصل: إذا قدر على القيام في محل القراءة فماذا يفعل؟ ٧١٢
- مسألة: يستحب لمن صلى إذا مر بآية رحمة أن يسأل أو آية  
عذاب أن يستعيد ٧١٣
- مسألة: إذا صلت المرأة إلى جنب الرجل لم تفسد عليه  
صلاته ٧١٦
- فصل: لا يجب على الإمام نية إمامة النساء في الجماعة ٧٢٣
- مسألة: مرور الكلب الأسود وغيره من الحيوانات بين يدي  
المصلي هل يقطع صلاته؟ ٧٢٦

- فصل: يستحب لمن صلى في فضاء أن يجعل بين يديه سترة ٧٣٢
- مسألة: سجود التلاوة مستحب ٧٣٥
- مسألة: عزائم السجود ٧٤٥
- مسألة: السجود في حم بعد قوله: ﴿لَا يَسْأَمُونَ﴾ ٧٦٢
- مسألة: لا يكره قراءة السجدة في الصلاة السرية ٧٦٤
- مسألة: هل الركوع يجزئ عن سجود التلاوة ٧٦٦
- فصل: سجود التلاوة في أوقات النهي ٧٦٩
- فصل: على من يستحب سجود التلاوة ٧٧٠
- فصل: شروط سجود التلاوة ٧٧٢
- فصل: أحوال سجود التلاوة وحكم التكبير والتكبير والتشهد والسلام له ٧٧٢
- فصل: إذا كانت السجدة في آخر انسورة فماذا يفعل من قرأها في الصلاة؟ ٧٧٧
- مسألة: صلاة الفريضة والنافلة في الكعبة ٧٧٨
- فصل: إذا صلى داخل الكعبة إلى بعض جهاتها صحت الصلاة ٧٨٢
- مسألة: الصلاة فوق الكعبة وليس بين يديه سترة ٧٨٣
- فصل: قدر السترة فوق الكعبة إن صلى عليها ٧٨٩
- فصل: إذا زال بناء الكعبة فما حكم الصلاة خارجها وداخلها ٧٩١
- مسألة: تجب على المرتد إذا أسلم قضاء ما فاتته من الصلوات ٧٩٢
- فصل: إذا صلى في أول الوقت ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام ووقت الصلاة باق لم يجب عليه إعادتها ٧٩٦

- باب سجود الشكر وسجدتي السهو ٧٩٩
- مسألة: سجود السهو قبل السلام ٨١٥
- مسألة: إذا صلى رباعية فذكر أنه زاد خامسة فما يصنع؟ ٨٣٤
- مسألة: أحوال نسيان الجلوس في التشهد الأول ٨٤٢
- مسألة: هل يسجد للسهو إن جلس بعد الركعة الأولى ٨٤٩
- مسألة: إن نسي سجدة من الركعة الأولى وذكرها وهو في الثانية ٨٥١
- مسألة: إذا نسي أربع سجعات من أربع ركعات حصل له ركعتان وأحوال أخرى في ذلك ٨٥٦
- فصل: إذا نسي أربع سجعات لم يعرف أمكتتها من صلاته فماذا يصنع؟ ٨٦١
- فصل: إذا نسي خمس سجعات من أربع ركعات لا يعرف موضعها ٨٦٢
- مسألة: إذا شك هل سها أم لا فماذا عليه؟ ٨٦٥
- مسألة: إذا استيقن السهو ثم شك هل سجد سجدة أم سجدتين ٨٦٥
- مسألة: إذا سها سهويز، وأكثر فليس عليه إلا سجدتا السهو ٨٦٧
- مسألة: إذا سها عن تكبيرة الإحرام وجب الاستئناف ٨٧١
- مسألة: لا يجب سجود السهو عن الأذكار المسنونة إلا التشهد الأول والقنوت ٨٧٣
- مسألة: الجهر في موضع الإسرار وعكسه، هل يلزم به سجود السهو؟ ٨٧٦
- مسألة: ترك القنوت في الصبح أو التشهد الأول عامدا

- يوجب السجود للسهو ٨٧٩
- مسألة: سجود السهو غير واجب وتاركه لا يأثم ٨٨٢
- مسألة: إذا ذكر سجدي السهو بعد أن سلم قريبا أعادهما وسلم وإن تطاول لم يعد ٨٨٧
- مسألة: لا سجود على من سها خلف الإمام ٨٨٩
- مسألة: إن لم يسجد الإمام سجد من خلفه ٨٩١
- مسألة: إذا أدرك المأموم الإمام في بعض الصلاة ثم سها الإمام فعلى المأموم متابعتة في سجود السهو ٨٩٤
- فصل: وإذا سها الإمام فيما سبق قبل أن ينضم إليه المأموم فهل يتابعه في سجود السهو؟ ٨٩٧
- فصل: إذا صلى ركعة منفردا فسها فيها ثم دخل مع الإمام في صلاته ثم سها الإمام، فهل يلزمه سجود أو سجودان ٨٩٨
- مسألة: إذا سجد للسهو ثم سها عن السلام فقام أم تكلم فهل يسجد لذلك؟ ٨٩٩
- مسألة: إذا سها الإمام في صلاة الجمعة فسجد للسهو ثم دخل وقت العصر قبل أن يسلم فقد بطلت الجمعة ويجب عليه أن يتم صلاته ظهرا ويسجد للسهو في آخرها ٩٠١
- مسألة: إذا نوى المسافر القصر فصلى ركعتين ثم نسي فأتم ٩٠٢
- مسألة: هل يسجد للسهو في نافلة؟ ٩٠٢
- فصل: لا يجب سجود السهو لحديث النفس ٩٠٢
- فصل: إذا أدرك المأموم مع الإمام سجدة فسجدها ثم أحدث الإمام وانصرف، هل يقوم المأموم لصلاته أو يأتي بسجدة أخرى ويبيني على ترتيب صلاته؟ ٩٠٢

- مسألة: سجود الشكر مستحب ٩٠٤
- فصل: صفة سجود الشكر ٩١٢
- فصل: أقل ما يجزئ من عمل الصلاة ٩١٣
- مسألة: ماذا يفعل من لا يحسن أم القرآن ويحسن قرآنا آخر ٩١٥
- فصل: إذا لم يحسن شيئا من القرآن وجب عليه أن يذكر الله ٩١٦
- وبحمده
- فصل: إذا كان لا يحسن القرآن ولا غيره من الذكر، فيجب ٩١٩
- عليه القيام قدر سبع آيات
- فصل: إذا كان يحسن بعض الفاتحة فهل يقرأ ما يحسنه ويكرر ٩٢٠
- أو يتم ذلك بغير الفاتحة
- باب طول القراءة وقصرها ٩٢١
- فصل: حكم الفتح على الإمام ٩٢٦
- باب الصلاة بالنجاسة ومواضع الصلاة من مسجد وغيره ٩٢٩
- مسألة: حكم صلاة المحدث أو الجنب، وحكم إعادة الصلاة ٩٢٩
- للمأمومين
- فصل: أحوال الإمام إذا ذكر في أثناء الصلاة أنه جنب ٩٣٨
- فصل: إذا أدرك الإمام راكعا وكبر وتبعه ثم بان أنه جنب ٩٣٨
- فصل: إذا أحدث الإمام في صلاة الجمعة ٩٣٩
- فصل: لا تجوز الصلاة خلف الكافر ٩٤١
- فصل: إذا صلى خلف إمام ثم بان أنه مرتد ٩٤٢
- فصل: الصلاة خلف السكران والمجنون ٩٤٣
- مسألة: الطهارة من النجس شرط لصحة الصلاة ٩٤٦
- فصل: أقسام النجاسات وأحكامها ٩٥٢

- ٩٦٤ - فصل: دم السمك نجس
- ٩٦٧ - فصل: درق العصافير وسائر الطيور نجس
- ٩٧٠ - فصل: نجاسة الخمر
- ٩٧٣ - فصل: أحوال المصلي إذا وقعت على ثوبه نجاسة
- ٩٧٥ - فصل: إذا صلى فلما فرغ رأى نجاسة على ثوبه فما الحكم؟
- ٩٧٥ - فصل: كيفية تطهير الخف إذا أصابته نجاسة
- مسألة: إذا كان معه ثوبان أحدهما نجس والآخر طاهر لا يعرفه فماذا يفعل؟
- ٩٨٠ - فصل: وإذا أداه اجتهاده إلى طهارة أحدهما فعمد إلى الثوب النجس فغسله وصلى فيه
- ٩٨٢ - فصل: هل يجوز له التحري بعدما تحقق عنده طهارة أحد الثوبين
- ٩٨٥ - مسألة: إذا كان عنده ثوب واحد فأصابته نجاسة فهل يحق له الاجتهاد؟
- ٩٨٥ - فصل: إذا أصاب أحد كميته نجاسة وخفي عليه فهل يجوز له التحري؟
- ٩٨٦ - فصل: إذا كان له بيتان طاهر ونجس واشتبهها عليه
- ٩٨٦ - مسألة: إذا أصاب المرأة من دم حيضها فماذا تفعل؟
- ٩٨٧ - مسألة: جواز الصلاة في ثوب الحائض
- ٩٩٠ - مسألة: جواز الصلاة في الثوب الذي يجمع فيه الرجل أهله
- ٩٩١ - مسألة: إذا أصاب الثوب شيء من المني أو المذي أو من رطوبة الذكر بعد الجماع
- ٩٩٢ - فصل: حكم الصلاة في ثوب الكفار
- ٩٩٣

- ٩٩٥ - فصل: حكم حمل الصغير في الصلاة
- ٩٩٦ - مسألة: نجاسة الأبوال والأرواث
- ١٠٠٢ - فصل: فيما يعفى عنه من هذه الأبوال والخلاف فيه
- ١٠٠٥ - مسألة: إذا أصاب الثوب بول غلام أو جارية
- ١٠١٠ - مسألة: مني الآدمي طاهر عندنا
- ١٠٢١ - مسألة: حكم مني غير الآدمي
- ١٠٢٢ - فصل: هل العلقة نجسة
- ١٠٢٣ - فصل: المشيمة نجسة
- ١٠٢٤ - مسألة: حكم وصل العظم بعظم نجس
- ١٠٢٨ - فصل: إذا انكسر السن وسقط فهو ميتة
- ١٠٣١ - مسألة: وصل المرأة شعرها بشعر نجس
- ١٠٣٤ - مسألة: كيفية تطهير الأرض إذا أصابها البول
- ١٠٣٦ - فصل: في مقدار ما يطهر به
- ١٠٣٧ - فصل: تطهير ماء المطر للنجاسة الواقعة على الأرض
- ١٠٣٩ - مسألة: كيفية تطهير الأرض إذا وقع عليها خمر
- ١٠٤٠ - مسألة: أنواع المقابر وحكم الصلاة في كل نوع منها
- فصل: حكم الصلاة في الحمام ، وما هي علة النهي عن الصلاة فيه
- ١٠٤٤ - مسألة: كيفية تطهير الأرض عن النجاسة اليابسة
- ١٠٤٨ - مسألة: حكم الصلاة على اللبن النجس وكيفية تطهيره
- ١٠٥١ - مسألة: النجاسات هل تطهر بالاستحالة
- ١٠٥٥ - مسألة: طهارة الموضع للصلاة شرط وفروع أخرى
- ١٠٦٣ - فصل: إذا صلى وهو حامل لحيوان



- فصل: لا تكره الصلاة في الصوف ولا عليه ١٠٦٥
- مسألة: حكم مرور الجنب للمسجد والنيث فيه ١٠٦٧
- مسألة: حكم مرور الحائض ومن في حكمها للمسجد ١٠٧٩
- مسألة: حكم دخول المشرك المسجد الحرام وغيره من مساجد المسلمين ١٠٨١
- مسألة: النهي عن الصلاة في أعطان الإبل ١٠٨٧
- باب الأوقات التي يكره فيها صلاة التطوع ١٠٩٠
- فصل: حكم الصلوات ذات السبب في أوقات النهي ١٠٩٥
- فصل: الصلاة المنذورة هل تؤدي في أوقات النهي ١١٠١
- فصل: فعل الصلوات الفوائت في أوقات النهي ١١٠٤
- فصل: الصلاة في مكة في أوقات النهي ١١٠٧
- فصل: جواز التنفل عند الزوال يوم الجمعة ١١١٢
- فصل: هل تبطل صلاة الفجر بطلوع الشمس؟ ١١١٧
- باب صلاة التطوع ١١٢٢
- مسألة: حكم قضاء الوتر ، وركعتي الفجر بعد صلاة الفجر ١١٢٨
- فصل: أنواع النوافل ١١٣٢
- فصل: إذا طلع الفجر هل يجوز أن يصلي النافلة؟ ١١٣٦
- فصل: الوقت الذي تفوت فيه النوافل ١١٣٧
- مسألة: كيفية عدد ركعات صلاة الليل ١١٤٠
- مسألة: تحقيق معنى قول الشافعي "فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب إلي منه" وعدد ركعات التراويح ١١٤٦
- مسألة: لا يستحب القنوت إلا في النصف الأخير من رمضان ١١٥٠

- فصل: استدراك المؤلف على المزني لقوله: "والتراويح من سنة

١١٥٦

عمر بن الخطاب".

١١٥٨

- مسألة: موضع القنوت من الوتر

١١٦٤

- مسألة: الصلاة في الليل، أفضل من غيره

١١٦٧

- مسألة: حكم الوتر

١١٧٨

- مسألة: هل يجوز الوتر بواحدة؟

١١٨٨

- مسألة: ما يستحب قراءته في ركعات الوتر

- مسألة: إذا نسي فأوتر ظنا منه أنه قد صلى العشاء ثم ذكر

١١٩١

فهل يعيد الوتر بعد صلاته العشاء؟

١١٩١

- مسألة: هل تبطل صلاة الصبح إذا ذكر أنه ما صلى الوتر؟

١١٩٢

- فصل: دعاء القنوت

١١٩٤

- فصل: وقت الوتر

١١٩٦

- باب فضل الجماعة والعذر بتركها

١١٩٦

- مسألة: حكم صلاة الجماعة

١٢٠٥

- فصل: اختلاف الأصحاب في حكم صلاة الجماعة

١٢٠٥

- فصل: الاثنان فما فوق جماعة

١٢٠٨

- مسألة: حصول فضل الجماعة في السوق والبيت

١٢٠٩

- فصل: الصلاة في مسجد كثير الجماعة أفضل

١٢١١

- مسألة: إعادة الجماعة في المسجد الواحد

١٢١٥

- مسألة: الأعذار المبيحة لترك الجماعة

١٢١٩

- فصل: حكم من أكل الثوم والبصل

١٢٢١

- فصل: استحباب الصلاة مع المنفرد

- فصل: إذا أقيمت الصلاة فالأفضل لمن سمع النداء أن يأتيها

ماشيا على رسله

١٢٢١

- باب صلاة الإمام قاعدا بقيام أو قائما بقعود أو لعدة تحدث

١٢٢٣

وصلاة من بلغ أو أسلم

١٢٢٥

- مسألة: حكم صلاة القائم خلف القاعد

- مسألة: المريض إذا صلى قاعدا ثم قدر على القيام صلى

١٢٣٤

قائما وبنى على صلاته

١٢٣٦

- فصل: أحوال صلاة المريض

- مسألة: إذا صلى المريض مضطجعا ثم قدر على القيام قام

١٢٣٧

وبنى على صلاته

١٢٤١

- مسألة: حكم الصلاة خلف المومئ

- مسألة: حكم صلاة المأمومين إذا صلوا خلف القاعد الذي

١٢٤٧

يقدر على القيام

- مسألة: أحكام السترة بالنسبة للأمة إذا اعتقت في أثناء

١٢٤٨

الصلاة

١٢٥٢

- مسألة: حكم صلاة العريان إذا وجد سترة

١٢٥٥

- مسألة: ما يقوم مقام الفاتحة لمن لا يحسنها

- مسألة: وجوب تعليم الآباء والأمهات لأبنائهم الصلاة

١٢٥٧

وحثهم عليها

١٢٦٠

- باب اختلاف نية الإمام والمأموم

١٢٦٠

- مسألة: حكم صلاة المفترض خلف المتنفل

١٢٧٣

- فصل: مسائل ذكرها الشافعي في باب الإمامة

- مسألة: حكم انتظار الإمام في حال الركوع لمن دخل

١٢٧٦

المسجد

- مسألة: إذا صلى رجل فوقف خلفه آخر ونوى أن يصلي معه صحت صلاتهما جماعة ١٢٨٢
- مسألة: حكم إمامة الأعمى ١٢٨٦
- مسألة: حكم إمامة العبد ١٢٩٠
- مسألة: حكم إمامة الصبي المميز ١٢٩٥
- مسألة: حكم إمامة من يلحن بالقراءة ١٣٠٣
- فصل: حكم إمامة ولد الزنا ١٣٠٦
- فصل: حكم إمامة الأعجمي ١٣٠٩
- مسألة: كراهية إمامة من به تمتمة أو فأفة ١٣١٠
- مسألة: حكم إمامة الأرت والألثغ ١٣١١
- مسألة: إمامة المرأة للرجال ١٣١٣
- فصل: كراهية صلاة الرجل مع النساء بلا محرم ١٣١٨
- مسألة: مسائل إمامة الخنثى المشكل ١٣١٩
- مسألة: حكم إمامة الفاسق ١٣٢١
- مسألة: حكم إمامة المبتدع ١٣٢٨
- مسألة: حكم صلاة القارئ خلف الأمي ١٣٣١
- فصل : حكم صلاة الأمي إذا أم القارئ ١٣٣٦
- فصل :إعادة صلاة من صلى خلف إمام يسجع بالقراءة ١٣٤٢
- فصل :أحوال الصلاة خلف من لا يعرف هل هو أمي أم قارئ؟ ١٣٤٣
- مسألة: هل صلاة الكافر دليل على إسلامه؟ ١٣٤٤
- مسألة: إذا أحرم بالصلاة منفردا ثم دخل الإمام فأقام الصلاة فهل يجوز للمنفرد أن يضم صلاته إلى صلاة الإمام

أم لا؟

١٣٥٤

١٣٦٣

- فصل: مسائل في صور نقل الفريضة إلى النفل

١٣٦٥

- باب موقف صلاة المأموم مع الإمام

١٣٦٨

- فصل: ماذا يفعل من وجد إماما ومأموما عن يمينه؟

١٣٧٠

- فصل: إذا كان مع الإمام اثنان فأين يقفان؟

١٣٧٣

- فصل: موقف الرجل والصبي خلف الإمام

١٣٧٦

- فصل: موقف المرأة إذا صلت مع الرجل

١٣٧٧

- مسألة: موقف الختنى المشكل مع المأمومين

١٣٧٩

- مسألة: حكم صلاة المنفرد خلف الصف

١٣٨٩

- فصل: ماذا يفعل من لم يجد في الصف فرجة؟

١٣٩٠

- فصل: موقف الإمام والمأمومون خلف الكعبة

١٣٩٣

- مسألة: حكم صلاة الرجل وبجانبه امرأة

١٣٩٣

- فصل: حكم تقدم المأموم على الإمام في الموقف

١٣٩٧

- مسألة: حكم صلاة المأموم في طرف المسجد أو فوقه

- مسألة: مسائل في حكم صلاة المأموم خارج المسجد بصلاة

١٣٩٩

الإمام داخله

- فصل: حكم صلاة المأمومين خارج المسجد وبينهم وبين

١٤٠٤

الإمام طريق

- فصل: إذا وقف رجل على باب المسجد وهو يرى من في

المسجد صلى بصلاة الإمام، فما حكم صلاته وصلاة من

١٤٠٩

عن يمينه وعن شماله

١٤١١

- مسألة: صحة الصلاة في الصحراء

١٤١٢

- فصل: حكم الصلاة في السفينة فرضاً أو نفلاً

- مسألة: حكم القيام في صلاة الفرض داخل السفينة ١٤١٤
- مسألة: إذا صلى الإمام في سفينة والمأمومون في سفينة أخرى فما حكم صلاتهم؟ ١٤١٧
- مسألة: أحكام صلاة الرجل في داره بصلاة الإمام في المسجد ١٤٢٠
- مسألة: حكم الخروج من صلاة الجماعة لعذر ١٤٢٣
- فصل: حكم الخروج من صلاة الجماعة لغير عذر ١٤٢٥
- باب صلاة الإمام وصفة الأئمة ١٤٣٠
- مسألة: الخصال التي يراعى تقديمها في الإمامة ١٤٣١
- فصل: الخلاف في تقديم النسب أو السن أو الهجرة في الإمامة ١٤٣٥
- فصل: إذا اجتمع إمامان وتساويان في الخصال فمن يقدم؟ ١٤٣٨
- مسألة: إمامة الفاسق ١٤٤٠
- مسألة: صاحب البيت أحق الناس بالإمامة في بيته وفروع أخرى فيمن هو أحق بالإمامة ١٤٤١
- مسألة: السلطان أحق بالإمامة من الرعية ١٤٤٥
- فصل: استحباب إمامة المقيم للمسافرين ١٤٤٧
- فصل: إذا تأخر الإمام الراتب عن الصلاة استحباب انتظاره أو بعث من يحضره ١٤٤٧
- فصل: كراهة إمامة من يكرهه القوم ١٤٤٩
- فصل: عدم كراهة إمامة الابن لأبيه وأخيه الأكبر ١٤٥١
- باب: إمامة المرأة ١٤٥٢
- مسألة: استحباب صلاة الجماعة للرجال ١٤٥٢

- فصل: أين تقف المرأة إذا أمت النساء؟ ١٤٥٧
- فصل: صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ١٤٥٩
- مسألة: إذا أراد الإمام أن يعلم الناس أفعال الصلاة استحَب له أن يقف على موضع مرتفع ١٤٦١